الدكتور محمد دويدار
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

الاقتصاد المصري

بين التخلف والتطوير

الناشر
دار الجامعات المصرية
تليفون ٢٩٤٦٩ بالاسكندرية

إلى ذكرى زوجتى

التى كان لها أكبر الفضل فى تمكين هذه الأفكار من رؤية النـــور

تقـــديم

هذه كلمة ، أو مجموعة كلمات ، تمثل بعض حصاد الفكر فى لحظات متفرقة عبر سنوات عشر ، حصاد فكر انشغل أساسا بقضايا التحرر والتطوير من موقع الغالبية من الناس فى مجتمعات ما يسمى « بالعالم الثالث » وإنما ابتداءً من شعب مصر كجزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، وهى بدورها كجزء لا يتجزأ من المجتمع العالمى .

والكلمة ، أو مجموعة الكلمات ، تهدف الحقيقة ، ولا تدعى القدرة على التوصل إليها فى جميع الحالات . « فالحقيقة بنت الزمن ، وجهلنا مساو للمالا نهاية . وسعينا دائما هو انقاصه ولو بمليمتر مكعب » .

والكلمة ، أو مجموعة الكلمات ، فى بحثها عن الحقيقة إنما تسعى إليها بعزم واصرار تستمدهما من ايمان قـــوى بجماهير الشعب العربى وتهتدى باستقامة الشرفاء ، وهم الكثرة . وترفض أن يكون الرأى حكرا على أحد . وتجسم هذا الرفض فى مواجهة كل من يغتصب حق الانسان ، والانسان العربى ، والانسان العربى فى مجتمعنا المعاصر ، فى أن يفكر وأن يرى وأن يعبر عن فكره بشتى السبل وأن يترجم الرأى إلى هــاد عملى للممارسة الاجتماعية .

والكلمة ، أو مجموعة الكلمات ، إذا أنتهت إلى ما تعتقده الحقيقة لا تراها تكتمل إلا إذا أنتقلت إلى الناس ، فالحقيقة هى فى المقام الأول اجتماعية ، تكتشف فى الجماعة بوضعها تحت تصرف الجماعة . ومن هنا كان ايمان الكلمة ، أشد الايمان ، بأن « الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

والكلمة ، أو مجموعة الكلمات ، لا تقصد الحقيقة لذاتها ، وإنما لابد ، لـكى

تستحق شرف الكلمة ، وأن تقصدها فهما للواقع ، تكشف أسراره بقصد تغييره، وبقصد تغييره بواسطة ولمصلحة الغالبية من شعبنا العربى . وعليه لا تتأكد صحتها ، أى صحة الكلمة ، إلا من خلال ممارسة هذه الغالبية .

والكلمة ، أو مجموعة الكلمات، تعى فى النهاية صاحب الفضل الأول فى وجودها وتدين له بالعرفان : من يكدحون ، ونتمتع بفضل كدحهم برفاهية العمل الفكرى ، وتعد بأن تظل دائما على استقامة الشرفاء ، رغم الكثرة ، من شعبنا العربى .

محمد دويدار

الاسكندرية — مايو ١٩٧٨

الباب الأول

بعض قضايا المنهج

تبرز قضايا المنهج :

أولا : فى دراسة عن الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر ، نوردها هنا لبلورة دلالتين منهجيتين :

الأولى : **أن الحاضر هو جزء من التاريخ ، جزء من العملية التاريخية فى حركتها الدائمة** بالنسبة لهذا الحاضر نشتغل بقضايا المجتمع بقصد معرفة واقعه من أجل تغييرهذا الواقع والانشغال بفهم الواقع المعاصر يجعل من الضرورى التعرف على تاريخ العملية الاجتماعية ، على تاريخ المجتمع فى حركته ، وهو ما يعنى دراسة تاريخ الوقائع والأفكار فى تفاعلها العضوى ومن هنا جاءت المحاولة بالاهتمام بجانب من التراث الفكرى العربى، فى مجال الظواهر الاقتصادية. وهى محاولة تتم فى اطار دراسة نقوم بها حاليا للتاريخ الاقتصادى المصرى

الثانية : تتمثل فى **المنهج العام** الذى يبدأ منه المفكر دراســـة القضايا الاقتصادية ، وهو منهج خاص بدراسة التاريخ ومن هنا كان حرصنا على إبراز هذا المنهج العام ، وكان ذلك المبرر الثانى لتقديم هذه الدراسة تحت عنوان « بعض قضايا المنهج » .

ثانيا : فى تصور لمنهجيةدراسة جيو بولتيكا(١) البحر الأبيض ، قصد بها بيان الخطوات التى تتبع للتوصل إلى فهم المشكلات السياسية وما تثيره من صراعات ، وإنما من خلال منهجية لدراسة التكوين الاجتماعى فى مجموعه ، إذ **لايمكن فهم طبيعة الجزء الا من خلال الكل الاجتماعى فى حركته التاريخية .**

---

(١) أو ما يسمى بالجغرافيا السياسية ، فى بعض الأحيان .

١ — من الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر (١)، (٢)

يمكن اعتبار المجتمع العربى فى شمال أفريقيا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر مجتمعا يقــوم على انتاج المبادلة الصغير الذى **يغلب عليه الطابع الزراعى**، أى مجتمعا يتم فيه الإنتاج والمبادلة بواسطة صغار المنتجين الذين

---

(١) نشرت هذه الدراسة كمقال فى مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٤٨، السنة الثالثة والستون، ابريل ١٩٧٢، ص ٩٣ — ١٠٦.

تقديم الفكر العربى تقديما متوازنا يقتضى دراسة المجتمع المصرى (بالنسبة لفكر المقريزى) والمجتمع فى المغرب (بالنسبة لفكر ابن خلدون) دراسة تحتوى جوانب النشاطين المادى والفكرى. هذه الدراسة التى تمثل موضوع انشغالنا فى الفترة الحالية لتمتد إلى سنوات مقبلة ما زالت فى بداية الطريق. وعليه ترتكز الافكار التى نقدمها بالنسبة لمفكرينا (المقريزى وابن خلدون) على قرائتنا لمؤلفاتهم، قــراءة تستهدى بمنهج عام لتاريخ المجتمع الانسانى، كما تستأنس ببعض الكتابات عن المجتمع العربى فى شمال أفريقيا (شرقه وغربه) فى هذه الحقبة التاريخية. وعليه قد يكون من الضرورى أن نعيد كتابة هذه الأفكار بعد أن تكتمل لنا دراستنا التاريخية على نحو يمكننا من أن نضعها (أى الافكار) فى وسطها التاريخى من حيث الوقائع الاجتماعية ومن حيث الفكر الاجتماعى بصفة عامة.

(٢) يلاحظ أننا تعمدنا ألا نتكلم عن الفكر العربى فى « العصور الوسطى »، لأن « العصور الوسطى » بما تتضمنه من مستوى حضارى (يتوافق مع نوع من التنظيم الاجتماعى) تمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخ أوربا التى كتبت التاريخ ابتداء من تاريخها هى، إذ بعد أن كتبت تاريخها حاولت أن توسع من تاريخها ليصبح تاريخ العالم. وهو ما يتعين رفضه. لأن لكل جزء من أجزاء المجتمع الانسانى تاريخ، هذا التاريخ يتعين أن يكتب ابتداءا من تاريخ هذا الجزء ليبين المراحل المختلفة لتطور المجتمع فى هذا الجزء من العالم (الذى قد =

يتملكون وسائل الإنتاج فيما عدا الأرض . فهذه لم تكن مملوكة فى مصر للمنتج المباشر . إذ كان للسلطان حق مباشر على مساحة كبيرة من الأرض الزراعية (تقارب نصف المساحة المزروعة) يمكنه من الحصول على فائض الانتــاج الزراعى يعيش عليه ويضمن اعاشة عدد من المماليك (أى ممن اعتقوا من من العبيد) يمثلون فى نفس الوقت حرس السلطان وجزءا من الجيش . أما باقى الأرض فيقطعها السلطان على الأمراء لكل منهم مساحة تتناسب مع رتبته العسكرية(١) . ويكون له أن يحصل على فائض الانتاج الزراعى فى مقابل تحمله

= يتمتع ، فى نفس الحقبة الزمنية ، بمستوى حضارى يختلف عن المستوى الحضارى لاجزاء أخرى من المجتمع الانسانى) . فالقول « بالعصور الوسطى» العربية يعنى التسليم بأن المستوى الحضارى للمجتمع العربى (بما احتواه من مجتمعات ذات حضارات قديمة ، كالحضارة المصرية، والبابلية ، والفينيقية) كان لا يختلف عن المستوى الحضارى للمجتمع الأوربى فى العصور الوسطى ، وهو ماليس بصحيح . قولنا هذا لا ينفى :

— أن كتابة هذا التاريخ (كتابة تاريخ الجزء) إنما تم استخدامها لمنهج علمى يكون صحيحا لكل الدراسات التى ينصب موضوعها على المجتمع الانسانى فى تطوره .

— كما أنه لا ينفى أن تاريخ جزء من المجتمع لا يمكن تصويره تصويرا صحيحا خارج عملية تطور المجتمع الانسانى فى مجموعه .

هذا ويلاحظ أن نفرا غير قليل من كتاب التاريخ العرب المعاصرين أنفسهم يقعون فى هذا الخطأ .

(١) هؤلاء كانوا يقومون كذلك بالوظائف الادارية ، وإلى جانبهم كان يوجد موظفون مدنيون .

G. Wiet. Les Sultans Mamlouks (1250–1517), ch. VII, in, Prècis de l'histoire d'Egypte, par divers et archéologues, Institut Francais d'Archéologie Orientale du Caire, Tome deuxième, 1932. p. 236–285.

أنظر كذلك ، الدكتور على ابراهيم حسن ، مصر فى العصور الوسطى .

بالتزامات قبل السلطان تتمثل أساسا فى اعاشة عدد من المماليك هم فى نفس الوقت حرس للأمراء وأفراد فى جيش السلطان . غير أن حقهم هذا على الأرض لم يكن يورث (على عكس الحال فى ظل التكوين الاجتماعى الاقطاعى فى أوربا) . إلى جانب انتاج المبادلة هذا كان يوجد بطبيعة الحال الإنتاج بقصد اشباع حاجات المنتجين المباشرين .

القول بذلك لا يجعلنا نغفل أهمية النشاط التجارى وما يتبعه من نشاط صناعى حرفى . إذ تتميز هذه الفترة بالانتعاش الكبير لتجارة ايطاليا مع الشرق . وهنا يعود لمصر دورها الرئيسى كملتقى للتجارة بين الشرق والغرب ، فعندها تصب منتجات الشرق فى طريق بحرى يربطها بالهند وجنوب شرق آسيا وآخر يربطها بزنزبار وشرق أفريقيا . وإليها تصل المنتجات الأوربية التى تمثل مقابلا لمنتجات الشرق، والاسكندرية لذلك تربط بفينيسيا وبمدن شمالى غرب أوربا بطريق البحر . كما يوجد طريق للتجارة بينها وبين الشمال الغربى لأفريقيا ، حيث بلدان المغرب التى كانت هى الأخرى ملتقى للتجارة بين أوربا وغرب أفريقيا(١) .

---

(١) كثيرا ما تكيف طريقة الانتاج السائدة فى المجتمع المصرى قبل خمسينات القرن الحالى (القرن العشرين) بأنها « اقطاعية » . فاذا سلمنا بأن « الاقطاع » ينصرف علميا للدلالة على طريقة الانتاج التى كانت سائدة فى أوربا فى القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية ، نجد أن هذا التكييف تكييف غير سليم نجم عن تعميم التصوير النظرى الخاص بطرق الانتاج التى عرفها تاريخ المجتمع الأوربى وتطبيقه ميكانيكيا بشأن المجتمع المصرى . والواقع أن طريقة الانتاج السائدة فى هذا المجتمع فى خمسينات القرن الحالى لا يمكن اعتبارها من قبيل طريقة الانتاج الاقطاعية :

أولا : أن المقارنة بين طريقة الانتاج التى كانت تسود المجتمع المصرى فى القرنين الثالث =

ومع انتعاش التجارة والنشاط الصناعى الحرفى تزدهر بعض المدن وتصبح

= عشر والرابع عشر تبين أن هناك فروق جوهرية (كيفية) مع طريقة الانتاج التى كانت سائدة فى أوربا فى هذه الآونة . هذه الفروق تتمثل فى الآتى:

١ — كان مستوى تطور قوى الانتاج فى الريف المصرى أعلى بمراحل من مستوى تطورها فى الريف الأوربى .

٢ — بينما كان حق ملكية الأرض جزأ فى داخل الطبقة المالكة بحكم القانون والواقع فى أوربا لم يكن هذا الحق مجزأ فى مصر الا بحكم الواقع ، فحق الملكية كان للسلطان .

٣ — بينما كان حق ملكية الأرض وراثيا فى أوربا لم يكن كذلك بالنسبة للامراء المصريين وما يسيطرون عليه طيلة حياتهم من أرض .

٤ — بينما كان للشريف الاوربى دور تنظيمى فى عملية الانتاج فى أولى مراحل الاقطاع لم يكن للسلطان ولا للامراء دخل بعملية الانتاج فى الريف المصرى .

٥ — لم تكن التجارة تقوم فى داخل المجتمع الاقطاعى بالدور الذى كانت تقوم به بالنسبة للمجتمع المصرى وما ترتب عليه من تعبئة جزء معتبر من الفائض الاقتصادى لمجتمعات أخرى نحو الطبقة المسيطرة فى مصر .

٦ ـ لم تكن طبقة النبلاء تقوم بالادارة ، إذ كان يقتصر دورهم على القيام بوظيفة الدفاع وكانت الكنيسة تتولى أمر ادارة المجتمع على نحو مجزأ من وجهة نظر المجتمع بأكمله ، حيث تمثل الأمر فى ادارة أبعد ما تكون عن الادارة المركزية (الدولة غير مركزية) . هذا بالنسبة لاوربا . أما فى مصر فقد كان الامراء يقومون مع السلطان بالادارة وبالدور الحربى . وهى ادارة يغلب عليها الطابع المركزى .

ثانيا : إذا كانت هذه الفروق الجوهرية قد وجدت فى هذه الفترة ، فان الهوة تتسع بين طريقة الانتاج السائدة فى المجتمع المصرى فى خمسينات هـذا القرن وطريقة الانتاج الاقطاعية ، ابتداء من عملية احتواء الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ومايترتب على ذلك من تغييرات كيفية فى طبيعة النشاط الاقتصادى من قيام الانتاج أساسا ، رغم سيادة عائلة الفلاح كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية ، على المبادلة ، ومبادلة السلع اللازمة للانتاج الرأسمالى فى خارج وداخل مصر ، إلى ظهور أغنياء الفلاحين والعمل الزراعى الاجير ، وغير ذلك من التغييرات الجوهرية . =

مركزا للنشاط الفكرى . وتشهد القاهرة وتونس وقسطنطينية وتلمسان وفاس وغرناطة الكثير من الفكر ، وخاصـــة ذلك المتعلق بالتاريخ . وفى أحضان التاريخ أو فلسفة التاريخ نجد الفكر الاقتصادى .

فى اطار الفكر الاقتصادى نركز على مثلين من الفكر العربى بشان نوعين من الظواهر الاقتصادية : الأول يتعلق بظاهرة القيمة كما يحللها ابن خلدون(١) ،

وعليه يلزم لتكييف طريقة الانتاج التى تسود المجتمع المصرى (وعلى الاخص فى الريف) فى الخمسينات دراسة هذا المجتمع فى تاريخه هو وفى تاريخ احتوائه فى طريقة الانتاج الرأسمالية عندما تصبح الطريقة السائدة على مستوى المجتمع العالمى . أنظر الباب الثالث من هذا الكتاب .

(١) هو عبد الرحمن بن خلدون . ولد فى تونس من أسرة عربية أجبرت على النزوح من الاندلس . وعمل بوظائف كثيرة فى شمال أفريقيا ثم جاء لاجئا إلى القاهرة فى ١٣٨٢م ، ولم يلبث أن عقد خلال اقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة . ومات فى القاهرة فى عام ١٤٠٦ م . وابن خلدون هو أبو علم الاجتماع الذى ولد فى أحضان فلسفة التاريخ . كتب الجزء الأول من « كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الاكبر ». وفى مقدمته التى تحتوى على فلسفة التاريخ عنده يقدم ابن خلدون ، أربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون من قبل فيكو G. Vico صاحب «العلم الجديد » Scienza Nuova

أنظر : T. G. Bergin & M. H. Fisch, New Science of Giambattista Vico. Anchor Books Doubleday & Co., New York.

نقول يقدم ابن خلدون قبل هؤلاء نظرة فى تطور المجتمع الانسانى تقترب من المادية التاريخية . ومن هنا كان اعتبار هذه المقدمة أهم من الناحية العلمية مما احتواه كتابه من أخبار عن المغرب . وهذا ماجعل كتابه يشتهر « بمقدمة ابن خلدون » Les Prolégomènes . وقد رجعنا فى كتابة الفكر الاقتصادى عند ابن خلدون إلى طبعة المكتبة الكبرى ، بالقاهرة (وهى طبعة لاتحمل تاريخا) .

والثانى يخص الظواهر النقدية نستمده من فكر المقريزى(١) .

المثل الأول للفكر الاقتصادى العربى فى هذا القرون نجده فى الفكر الاقتصادى لابن خلدون ، وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة . هذا الفكر نجده فى احضان فكر ابن خلدون المتعلق التاريخ وفلسفة التاريخ .

فالواقع أن ابن خلدون يهتم بالمجتمع الانسانى ككل ، وبالمجتمع الانسانى فى حركته التاريخية : الهدف الذى يضعه لنفسه هو كتابة تاريخ العرب والبربر فى

---

(١) هو تقى الدين أحمد بن على المقريزى (نسبة إلى مقريز، وهى محلة فى بعلبك بلبنان). ولد فى أسرة نزحت إلى مصر بالجمالية فى القاهرة فى عام ١٣٦٤ م (٧٦٦ هـ) ، وأقام بمصر وتوفى بها فى ١٤٤٢ م (٨٤٥ هـ) . تتلمذ على ابن خلدون . وعمل بديوان الانشاء (الشئون الخارجية) ثم قاضيا ثم أستاذا للحديث ومحتسبا للقاهرة والوجه البحرى (الاشراف على الشئون الاجتماعية والاقتصادية للسكان) ثم عاد إلى التدريس . وأقام فى خارج مصر لفترات من عمره (١٠ سنوات بدمشق وخمس سنوات بمكة) . وله مؤلفات كثيرة ينصب ما أنتجه منها فى فترة نضوجه الفكرى أساسا على التاريخ. وهو كبير مؤرخى مصر فى العهد الاسلامى . ومؤلفاته نوعان : كتب موسوعية كبيرة ، أكثرها ما عنى فيه بتاريخ مصر الاسلامية ، اذ وضع ثلاث كتب فى تاريخها السياسى من الفتح العربى إلى مصر فى عهد المماليك ،كما كتب فى تاريخ مصر العمرانى والبشرى (أهمها « المواعظ والاعتبار بذكر الخط والآثار » أو ما يعرف بالخطط المقريزية ، و« كتاب المقفى الكبير فى تراجم أهل مصر والوافدين عليها ») . أما النوع الثانى من كتبه فهى الكتب الصغيرة التى عنى فى بعضها بالتأريخ لبعض النواحى الاجتماعية والاقتصادية فى العالم الاسلامى عامة أو فى مصر خاصة . ويدخل فى هذه الطائفة من كتبه الكتاب الذى نهتم به فى دراستنا هذه. (أنظر الابحاث التى ألقيت فى حلقة عن المقريزى نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى ١٩٦٦ ، ونشرت بعنوان دراسات عن المقريزى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١) .

القطر المغربي(١) . ولكي يقـوم بذلك يحرص أولا على **تعريف المقصود بالتاريخ** فيقول أن فن التاريخ وان كان « في ظاهره لا يزيد على أخبـار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الاولى ، تنمو فيها الأقوال ، وتضرب فيها أمثال ، إلا أنه « في باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع واسبابها عميق . فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بان يعد في علومها وخليق » (٢) . وكتابة التاريخ بمفهومه هذا استخداما لمنهج التحقيق وتعليل الكائنات لا تكون ممكنة إلا إذا علم المؤرخ طبيعة المجتمع الانساني بصفة عامة والمبادىء التي تحكم حركته : « فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الاخبار بالامكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له . وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الاخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه . وحينئذ فاذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه ، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحـــرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه »(٣).

---

(١) وفي ذلك يقول ابن خلدون : ويختص « قصدي في التأليف المغرب وأحوال أجياله وأممه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الاقطار لعدم اطلاعي على أحوال المشرق وأممه » ، المقدمة ، ص ٣٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣ — ٤ .

(٣) المقدمة ، ص ٣٧ ـ ٣٨ . وقد نهج ابن خلدون هذا المنهج في كتابته لتاريخ المغرب ، ويقول لنا أنه فعل ذلك « داخلا من باب الاسباب على العموم إلى الاخبار على الخصوص » ، ص ٧ .

ويجد المؤرخ هذه المعرفة فى مجال علم جديد له موضوعة ومنهجه يخصص ابن خلدون للتعريف به الكتاب الأول من مؤلفه : « فى طبيعـــة العمران فى الخليقة . . . » . وعن هذا العلم يقول « وكأن هذا علم مستقل بنفسه ، فانه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الانسانى ، وذو مسائل ، وهى بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى . وهذا شان كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا » (١) .

اما موضوع هذا العلم فينصب على المجتمع الانسانى فى مجموعه ، وفى تطوره ، أى ، على حد قول ابن خلدون ، على « الاجتماع الانسانى هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، وأصناف التغلبات للبشر (٢) بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك

(١) نفس المرجع ، ص ٣٨ . ثم ان ابن خلدون يعى أنه ينشىء علما جديدا ، حين يقول « وأعلم أن الكلام فى هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ، غزير الفائدة . أعثر عليه البحث وأدى اليه الغوص . وليس من علم الخطابة . . ولا هو أيضا من علم السياسة . . فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه . وكأنه علم مستنبط النشأة . ولعمرى لم أقف على الكلام فى منحاه لاحد من الخليقة . لا أدرى ألغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم ؛ أو لعلهم كتبوا فى هذا الغرض واستوفوه ولم يصل الينا » . ص ٣٨ .

(٢) والأمر هنا يتعلق بالمجتمع ، بالبشر وليس بسير الملوك . فى نقده لمن يقتصرون فى كتابة التاريخ على سير الملوك يقول ابن خلدون « أنهم ذهبوا الى الاكتفاء بأسماء الملوك والانصار ، مقطوعة عن الانساب والاخبار . . وليس يعتبر لهؤلاء مقال ، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال » . المقدمة ، ص ٥ . وفى مجال تقديمه لكتابه يقول أنى « بنيته على أخبار الامم الذين عمروا المغرب فى هذه الاعصار ، وملأوا أكناف الضواحى منه والامصار ، وما كان لهم من الدول الطوال أو القصار ، ومن سلف من الملوك والانصار . وهما العرب والبربر » . ص ٦ .

والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الـكسب والمعاش والعـلوم والصنائع ، وسائر ما يحـدث من ذلك العمران بطبيعتـه من الأحوال » (١) .

وفى دراسته « للعمران البشرى على جملته » يرى ابن خلدون أنه « ضرورى. اذ الانسان مدنى بالطبع » . هذا العمران أو الاجتماع البشرى يقوم على العمل الاجتماعى الذى يرتكز على التعاون بين الأفراد (٢) ويتم فى وسط طبيعى يؤثر على نوع العمران وأحوال أفراد المجتمع (٣) . والعمران البشرى ، أى المجتمع الانسانى ، له فى أثناء تطوره أشكاله المختلفة ، وعليه يكون « من الغلط الخفى فى التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال فى الأمم والأجيال بتبدل الاعصار ومرور الأيام ... ذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتـيرة واحـدة ومنهاج مستقر ، أنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة ، وانتقال من حال إلى حال . وكما يكون ذلك فى الأشخاص والأوقات والأمصار فـكذلك يقع فى الآفاق والاقطار والأزمنة و لدول » (٤)

أما عن منهج هذا العلم الجديد فنستطيع أن نجمع شتاته مما كتبه ابن خلدون على النحو التالى :

ــ أولا التسليم مقدما بأن الظواهر توجـد خارج وعى الانسان كـكل

---

(١) المقدمة ، ص ٣٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠ — ٤١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٨ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

ترتبط أجزاؤه ارتباط الأسباب بالمسببات، وأنها فى تحول مستمر، فهو يقول «أعلم .. أنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والاحكام وربط الاسباب بالمسببات واتصال الاكوان بالاكوان واستحالة (أى تحول، م . د .) بعض الموجودات الى بعض، لا تنقضى عجائبه ولا تنتهى غاياته. وأبدأ من ذلك بالعالم المحسوس الجثمانى، وأولا عالم العناصر المشاهدة كيف تدرج صاعدا من الأرض إلى الماء، ثم إلى الهواء ثم إلى النار متصلا بعضها ببعض، وكل واحد منها مستعد إلى أن يستحيل إلى ما يليه صاعدا وهابطا ويستحيل بعض الأوقات. والصاعد منها ألطف مما قبله إلى أن ينتهى إلى عالم الأفلاك، وهو الطف من الكل، على طبقات اتصل بعضها ببعض على هيئة لايدرك الحس منها الا الحركات فقط، وبها (أى بالحركات، م . د .) يهتدى بعضهم إلى معرفة مقاديرها وأوضاعها وما بعد ذلك من موجود الذوات التى لها هذه الآثار فيها. ثم انظر إلى عالم التكوين كيف ابتدأ من المعادن ثم النبات ثم الحيوان على هيئة بديعة من التدريج، آخر أفق المعادن متصل بأول أفق النبات مثل الحشائش وما لا بذر له، وآخر أفق النبات مثل النخل والكروم متصل بأول أفق الحيوان مثل الحلزون والصدف ولم يوجد لهما إلا قوة اللمس فقط، ومعنى الاتصال فى هذه المكونات أن آخر أفق منها مستعد بالاستعداد الغريب لأن يصير أول أفق الذى بعده. واتسع عالم الحيوان وتعددت أنواعه وانتهى فى تدرج التكوين إلى الانسان صاحب الفكر والروية (١)، ترتفع إليه من عالم القدرة الذى اجتمع فيه الحس والادراك»(٢).

---

(١) فى مجال آخر يقول ابن خلدون ان الانسان يتميز عن غيره من الحيوانات بالفكر، أنظر المقدمة، ص ٤٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٩٥ — ٩٦ .

- ان على الباحث، ثانيا، أن يهدف إلى الكشف عن علاقات السببية، إذ عليه أن يبحث عن «تعليل الكائنات ومبادئها» وأن يعلم «بكيفيات الوقائع وأسبابها». وعليه يقول ابن خلدون عن كتابة «أنى أبديت فيه لأولية الدول والعمران عللا وأسبابا»، و«شرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما يعرض فى الاجتماع الانسانى من العوارض الذاتية ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها»[1].

- ان على الباحث ثالثا أن يدرس الظواهر فى حركتها، فى صيرورتها، فى تحولها. يتجلى ذلك فى وعيه بأن شكل الاجتماع الانسانى فى تغير مستمر، كما قدمنا. وكذلك فى نقده للمؤرخين الذين اذا تعرضوا لذكر دولة «لايتعرضون لبدايتها، ولا يذكرون السبب الذى رفع من رايتها، وأظهر من آيتها، ولا علة الوقوف عند غايتها»[2].

وأخيرا فان هذه الظواهر تتبع سبيلا معينا فى تحولها. هذا السبيل يبينه ابن خلدون عندما يخبرنا أن الأحوال والعوائد تتبدل، أى أن التغير الاجتماعى يتم، على النحو التالى:

ه أن الناس «لابد من أن ينزعوا إلى عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها، ولا يغفلون عوائد جيلهم مع ذلك. فيقع فى عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الأول.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦. والتعرف على علاقات السببية هذه هو الذى يمكن القارىء من الوقوف على أحوال المجتمع، ليس فقط بالنسبة للماضى وانما كذلك بالنسبة للمستقبل: «ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها، حتى تنزع من التقليد يدك، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك» ص ٦.

(٢) المرجع السابق ص ٩٥ — ٩٦.

« فاذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضا بعض الشيء ، وكانت الأولى أشد مخالفة ،

« ثم لا يزال التدرج فى المخالفة حتى ينتهى إلى المباينة بالجملة » (١) .

الا يعنى ذلك أن التغير الاجتماعى انما يتم عن طريق التحولات الكمية التى ما تلبث أن تؤدى إلى تحول كيفى ؟

وهكذا نجد فى ابن خلدون « أول مفكر يجعل من المجتمع الانسانى ، كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر، موضوع دراسة عملية ، يهدف منها إلى تفسيره » (٢)

فى اطار المجتمع فى حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية بوصفها هذا . وهى تكون نشاطا يعده اساس العمران اذ أن « العيش ، الذى هو الحياة ، لا يحصل الا بهذا » . ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من الكتاب الأول : « فى المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض فى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢) E. Perroy, Histoire gènèrale des civilisa'ions. Tome, III, Le Moyen Age, P.U.F. 1961. p. 524.

ويضيف المؤلف قائلا أن فكر أبن خلدون يعتبر الآن ، بعد أن كان قد أصابه النسيان فى وسط لم يكن قادرا على متابعة هذا السبيل الجديد ، أحد قمم فكر العصور الوسطى ، متعديا بذلك ، من عدة أوجه ، المقدرة الفكرية لواحد كتوماس الاكوينى . هذا الحكم سليم بالنسبة للمقارنة بين ابن خلدون وسان توماس الاكوينى ، ولكنه يخطىء حين يعتبر فكر ابن خلدون من أفكار العصور الوسطى . خاصة عند الكلام عن ابن خلدون الذى يرى أن التفاوت فى الفكر لا ينتج عن « تفاوت فى حقيقة الانسانية » وإنما عما « يحصل فى النفس من آثار الحضارة من العقل المزيد » ، المقدمة ، ص ٤٣٢ — ٤٣٣ . أنظر كذلك ما سبق فى هامش ٢ ص ٨ .

ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل »(١) . وهو يرى أن ثروة الأمم تكمن فى ما تنتجه الصنائع والحرف . هذه المنتجات ، أو الأموال ، منها ما هو ضرورى وما هو كمالى (٢) . وتتمثل طرق اكتساب هذه الأموال ، أو مظاهر النشاط الاقتصادى ، أو ما يسميه هو « بوجوه المعاش » ، فى الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة (الصنائع التى تستلزم تكوينا (فنيا) نكتسبه عن طريق التعلم والملاحظة الشخصية)(٣) والتجارة (٤) والخدمات الأخرى . كل هذه النشاطات تعتبر طبيعية(٥) باستثناء واحد : « ان خدمة السيد ليست

---

(١) المقدمة ، ص ٣٨٠ ـ ٤٢٩ .

(٢) « فمنها الضرورى وهى الاقوات من الحنطة وما فى معناها كالبقلاء والبصل والثوم واشباهه ... ومنها الكمالى مثل الفواكه .. » ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .

(٣) « أعلم أن الصناعة هى ملكة فى أمر عملى فكرى » . الجانب العملى فى هذا الأمر يمثل الجسمانى المحسوس ، والجانب الفكرى يمثل ما نحصل عليه من أفكار تتعلق بهذا الأمر . ومن هنا يكون اكتساب الملكة فى صناعة معينة بالمباشرة وتكرار الفعل كما يكون بالتعلم على يد معلم . وتتوقف مهارة الحرفى الذى يكتسب الصنعة على مباشرته لها (ونقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل لان المباشرة فى الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة) كما تتوقف على جودة التعليم ،أى ملكة المعلم . أنظر المقدمة ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠ .

(٤) « التجارة (هى) محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء .. وذلك القدر النامى يسمى ربحا » . المرجع السابق ، ٣٩٤ .

(٥) قارن أرسطو الذى لا يعتبر التجارة من قبيل النشاط الطبيعى : وقد سبق أن بينا أن التجارة كانت تلعب دورا كبير الأهمية فى مجتمعات شمال أفريقيا فى القرن الرابع عشر الميلادى ، وهو ما يفسر اعتبار ابن خلدون لها ليس فقط من قبيل النشاط الطبيعى وانما كذلك من ضمن « أمهات الصنائع » .

من الطبيعى فى المعاش » . ويقصد ابن خلدون بالسيد الحكومة(١) ومن «يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربى عليه من خلق التنعم والترف . وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان إذ الثقة بكل أحد عجزا . . وتدل على العجز والخنث الذى ينبغى فى مذاهب الرجولية التنزه عنهما »(٢) .

ويقوم هذا النشاط الاقتصادى على **تقسيم العمل** . والأمر يتعلق هنا بالتقسيم الحرفى للعمل : « أعلم أن الصنائع فى النوع الانسانى كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة فى العمران ، فهى بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العد»(٣). وتتمثل أمهات الصنائع فى الفلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة والخياطة والتوليد والطب وصناعة الخط والكتابة والوراقة والغناء . وابن خلدون يدرس هذه الصنائع دراسة تفصيلية (٤).

---

(١) « أن السلطان لا بد له من اتخاذ الخدمة فى سائر أبواب الامارة والملك (أى السلطة ، م د.) الذى هو بسبيله من الجندى والشرطى والكاتب » المرجع السابق ، ص ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٢) ورغم إن خدمة السيد ليست من المعاش الطبيعى إلا أننا نجد فى المجتمع من يقوم بخدمة الحكومة وغيرها من الاسياد . مرد ذلك « أن العوائد تقلب طباع الانسان إلى مألوفها ، فهو ابن عوائده لا ابن نسبه » ص ٣٨٤ . وعليه لا يكون تقسيم المجتمع إلى سادة وخاضعين (أى إلى حاكمين ومحكومين) من طبيعة العمران البشرى ، وإنما يرجع إلى نوع العمران ، أى إلى العوائد التى يكتسبها الانسان فى ظل أشكال معينة من المجتمعات .

(٣) المقدمة ، ص ٤٠٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٠٦ - ٤٢٨ . وقد تكلم أرسطو عن هذا النوع من تقسيم العمل . ويهتم ويليام بتى W. Petty - فى القرن السابع عشر - بتقسيم العمل حتى فى داخل الوحدة الانتاجية التى تنتج سلعة واحدة . وهو مظهر لتقسيم العمل يهتم به آدم سميث =

أما فيما يتعلق بالقيمة التى يخصص لها ابن خلدون الفصل الأول من الباب الخاص بالمشكلات الاقتصادية (١) فانه يؤكد أن كل كسب (وهو يأتى بسعى العبد وقدرته) هو فى النهاية نتاج العمل : « فلابد من الأعمال الانسانية فى كل مكسوب أو متمول (رأس مال ، م . د .) لأنه ان كان عملا بنفسه مثل الصنائع ، فظاهر ، أى أنه إذا كان مصدر الكسب هو العمل الشخصى ، كما فى ممارسة حرفة يكون الأمر واضحا ، م . د) . وان كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن (يقصد بذلك حالة الزراعة واستخراج المعادن ، م. د) فلابد فيه من العمل الانسانى كما تراه ، والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع » (٢) . أى أنه حتى فى حالة الانتاج الزراعى والنشاط الاستخراجى يكون الأمر أقل وضوحا ، ورغـــم ذلك فنتاجها أثر للعمل الانسانى ، وبدونه لا ربح ولا انتفاع .

= A. Smith اهتماما خاصا فى القرن الثامن عشر . ويذهب البعض الى أن ابن خلدون قد سبق كذلك آدم سميث فى دراسته لتقسيم العمل (أنظر جلال أمين ، مبادىء التحليل الاقتصادى ، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٩٠). والواقع ان هذا القول تعوزه الدقة. فابن خلدون إنما يدرس تقسيم العمل فى مظهره الخاص بالتقسيم الحرفى أو المهنى للعمل أما آدم سميث فانه يدرس ، مقتفيا فى ذلك أثر وليليام بتى ، تقسيم العمل داخل الوحـــدة الانتاجية ، والوحدة الانتاجية الرأسمالية ، أى المشروع الرأسمالى. وهو ما يتمثل فى تقسيم عمليات انتاج سلعة واحدة وتخصص مجموعة من العمال فى كل عملية . وهى ظاهرة تصبح سائدة ابتداء من القرن الثامن عشر .

(١) يقدم ابن خلدون هذا الفصل بعنوان « فى حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » . أنظر ص ٣٨٠ وما بعدها .

(٢) ص ٣٨١ ، أنظر كذلك ص ٣٨٢ والفصل الحادى عشر من الكتاب الرابع ، ص ٣٦٠ وما بعدها ، حيث يقول « أن المكاسب انما هى قيم الأعمال ، فاذا كثرت الأعمال كثرت قيمها ».

فالعمل اذن ، فى نظر ابن خلدون ، **هو مصدر القيمة** . ثم نفهم من قوله فى مكان لاحق أن المنفعة شرط القيمة ، أى أنه لكى يكون للسلعة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا. أى مطلوبة بواسطة الآخرين(١). ثم يوسع ابن خلدون من فكرته فى القيمة : إذا كانت أثمان (٢) المواد الغذائية (الأقوات) فى قطر الأندلس أعلى منها فى شمال أفريقيا فذلك لأن الزراعة فى الأندلس تحتاج إلى عمل أطول وكمية أكبر من النفقات اللازمة كالسماد ، لأن « النصارى دفعوا بأهل الأندلس إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات» . فاحتاجوا إلى عـــلاج المزارع والفدن لاصلاح نباتها وفلحها ، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة ، وصارت فى فلحهم نفقات لها خطر ، فاعتبروها فى سعرهم » (٣) وهو ما ليس بحاصل فى شمال أفريقيا . وهنا ، وعلى عكس المدرسين ، لا يبحث ابن خلدون عن تفسير « الثمن العادل » وانما عن تفسير الثمن الجارى .

تلك هى نتيجة تحليل ابن خلدون فى اطار النشاط الاقتصادى أو المعاش ، الذى يعتبره أساس العمران الانسانى فى تطوره: نظرية العمل فى القيمة يصوغها

---

(١) فى الواقع « أن الصنائع انما تستجاد (أى تتطور ، م . د.) إذا احتيج اليها وكثر طالبها» ؛ ص ٤٠٣ .

(٢) تتضمن فكرة الثمن فكرة النقود . وفى شأن النقود يتحدث ابن خلدون عن « الذهب والفضة (كمقياس) قيمة كل متمول (أى رأس المال) وهما الذخيرة والقنية (أى المكية) لأهل العالم فى الغالب . وأن أقتنى سواهما فى بعض الأحيان فانما هـــو لقصد تحصيلهما بما يقع فى غيرهما من حوالة الأسواق» ص ٣٨١ . والجملة الأخيرة تفيد ان اقتناء شىء آخر غير الذهب والفضة . لايكون الا بقصد التمكن فى النهاية من مبادلته فى السوق بالذهب والفضة . هذا التصور للنقود يفترض مبادلة تتم فى الشكل التالى: نقود ـ سلعة ـ نقود

(٣) المقدمة ، ص ٣٦٤ .

فى شكل عام . ويدفع بها حتى إلى التوصل الخافت إلى فكرة فائض القيمة (١) : فأصحاب الجاه (أى أقوياء الأرض) فى جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقدى الجاه . فالناس يعينونهم بأعمالهم فى جميع حاجاتهم ، فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم (أى من كسب أصحاب الجاه) فهم يستعملون فى جميع معاشاتهم « الناس من غير عوض » ، فتتوفر عليهم قيم أعمال الناس . فصاحب الجاه يكون بين قيم للاعمال يكتسبها بلا عوض وقيم تدعوه الضرورة إلى اخراجها أى فرضها خراجا (أى جزية) على تابعيه(٢) . هذه النظرية ستصبح محور علم الاقتصاد السياسى ابتداء من منتصف القرن السابع عشر .

❋ ❋ ❋

وعليه يظهر ابن خلدون ، فى صدر مجتمع يقوم على انتاج المبادلة البسيطة ، كرائد لنظرية العمل فى القيمة ، وهى نظرية يتم حولها مولد الاقتصاد السياسى كعلم . لكى يتحقق ذلك كان من اللازم أن تشهد طريقة الانتاج ، أى الواقع

---

(١) وهو يصل بطريق غير مباشر حتى إلى تصور امكانية ترجمة العمل المركب إلى عمل بسيط : « أن الصنائع منها البسيط ومنها المركب . والبسيط هو الذى يختص بالضروريات . والمركب هو الذى يكون للكماليات . والمتقدم منها فى التعليم هو البسيط : لبساطته أولا ، ولانه مختص بالضرورى الذى تتوفر الدواعى على نقله ، فيكون سابقا فى التعليم ويكون تعليمه ناقصا . ولا يزال الفكر يخرج أصنافها (أى أصناف الصنائع البسيطة ، م٠ د٠) ومركباتها من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدريج حتى تكمل . ولا يحصل ذلك دفعة وانما يحصل فى أزمان وأجيال ، إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لاسيما فى الأمور الصناعية ، فلا بد لها اذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع فى الامصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها إلا البسيط . فاذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل » . المقدمة ، ص ٤٠٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .

الاقتصادى ، تحولا جذريا جديدا ، تحولا يسمح للانسان بان يعى كل متناقضات انتاج المبادلة وكل المتناقضات التى تحتويها السلعة نفسها. وهو الوعى الذى يتبلور فى مولد الاقتصاد السياسى كعلم . وهو ما يتحقق فى المرحلة الرأسمالية .

أما المثل الثانى للفكر الاقتصادى العربى فى هذا القرن : فسنقدمه **للمقريزى** من الفكر الاقتصادى الذى احتواه كتابه الذى يتناول فيه تاريخ المجاعات والذى عنونه «اغاثة الامة بكشف الغمة ، أو تاريخ المجاعات فى مصر» ، وكتبه فى عام ١٤٠٤ م عقب فترة طويلة من المجاعات غطت السنوات من ١٣٩٢ الى ١٤٠٤ ميلادية . وهو يعالج فى الواقع الازمة الاقتصادية فى مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالى .

وإذا ما نظرنا إلى هذا الكتاب من الناحية المنهجية وجدناه يتميز بتركيب منطقى . فالمقريزى يقدمه فى فصول أربعة : فى الفصل الاول يقدم المقريزى عرضا تاريخيا للمجاعات التى عانت منها مصر وخاصة فى الفترة الاسلامية من تاريخها . وهو فصل ذو طبيعة وصفية . وفى الفصل الثانى يعرض المؤلف لأسباب المجاعات بصفة عامة ومجاعات عصره بصفة خاصة . فاذا ما عرفت الأسباب يبين المقريزى فى فصل ثالث اثر المجاعات على الناس والناس باقليم مصر» . فى هذا الفصل الذى هو «فى ذكر اقسام الناس واصنافهم وبيان جمل من احوالهم واوصافهم» ، لا يأخذ المقريزى المجتمع المصرى ككل يغيب التمييز الاجتماعى عن داخله ، وانما هو يميز فى هذا المجتمع سبع فئات اجتماعية يختلف احوالها اثناء المجاعة : أهل الدولة ، ومياسير التجار واولو النعمة والترف (وهم اغنياء التجارة واغنياء القوم) ، واصحاب البز وارباب المعاش (اى المتوسطون من التجار)

والمزارعون (وهو يفرق بين اغنيـاء المزارعين والفلاحين) ، واكثر الفقهـاء وطلاب للعلم وصغار كتاب الدولة ، والحرفيين واصحاب المهن الحرة والاجراء (الفعلة) ونحوهم ، وأخيراً أهل الخصاصة والمسكنة الذين يعيشـون على هامش المجتمع بفضل الصدقة . أما الفصل الرابع من الكتاب فيتضمن ما يقترحه المقريزى من علاج « اى ما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء »، وذلك للخـروج من حالة المجاعة وتفادى وقوعهـا فى المستقبل . وهنا يركز المقريزى على ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة فى التبادل ومعالجة الموقف من حيث نوع النقود المتـداولة . وهو يوصى بأن يقتصر على استعمال الذهب والفضة دون المعادن الاخرى ، ومن حيث كمية النقـود التى يتعين ألا يكون مغالا فيها من الأصل كما يلزم انقاصها فى حالة المجاعة (١) .

فالمقريزى سيهتم اذن بالمشكلات الاقتصـادية ويقدم لنا افكارا عن بعض الظواهر الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بظاهرة المجاعة أو مايسـاوى الأزمة فى مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالى (٢) . فمن وصفه لمختلف المجـاعات التى عرفتها مصر يبين لنا اننا بصـدد موقف يتميز بنقص فى انتاج قيم الاستعمال أى نقص فى المنتجات والسلع وارتفاع فى أثمانها ، كل الاثمان ، وهـو نقص يرجع ، فى

(١) رجعنا بالنسبة لمؤلف المقريزى هذا إلى طبعة دار ابن الوليد، بيروت، ١٩٥٦.

(٢) يتعين عدم الخلط بين الازمة فى مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالى حيث يتميز الموقف بنقص فى المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع فى أسعارها ، والأزمة فى مجتمع رأسمالى حيث يتميز الموقف بزيادة فى السلع (كقيم مبادلة) زيادة نبين القصور النسبى للقوة الشرائية ، وتنعكس فى تكدس السلع فى الأسواق وانخفاض الأثمان والأرباح والأجور وتعطل جزء معتبر من القوة العاملة وجزء من الطاقة الانتاجية للمجتمع فى كل أنواع النشاط الاقتصادى .

رأى المقريزى ، الى أسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية . اذ فيما يتعلق بأسباب المجاعات بصفة عامة يحدثنا المقريزى عن أسباب طبيعية : « كقصور جرى النيل فى مصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره » ، والكوارث الطبيعية الاخرى (١) . أما فيما يتعلق بمجاعات عصره فتوجد لها أسباب غير هذه الأسباب الطبيعية ، وهى أسباب اجتماعية ، بعضها سياسى والبعض الآخر اقتصادى . اليك بيان هذه الاسباب الاجتماعية :

١ - أولها سياسى ، ويتمثل فى فساد الادارة فسادا يحدث اثرا مباشرا على الإنتاج فى مجتمع لعبت فيه الدولة دائما ، والدولة المركزية ، دورا هاما(٢) يضاف الى هذا الفساد ما يمارسه أهل الدولة من سياسة احتكارية. ففى أثناء المجاعة كانت توجد كميات كبيرة من الغلال تحت أيدى « أهل الدولة » بفضل ما تفرضه من ضرائب مرتفعة جدا (لم يسبق لها مثيل) يجرى تحصيلها عينا . ولم يكن الناس بمستطيعى الوصول اليها الا بدفع الاسعار التى يفرضها « أهل الدوله » (٣)

٢ والسبب الثانى اقتصادى ويوجد فى مجال الانتاج ويتمثل فى زيادة كبيرة فى الريع العقارى فى الزراعة ، أو ما يسميه المقريزى « اجـــرة الفدان

---

(١) المقريزى ، نفس المرجع ، ص ٤١ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٤٣ ـ ٤٥ .
(٣) « وكانت الغلال تحـــد أيدى أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الاقوات ومنع الناس من الوصول اليها إلا بما أحبوا من الأثمان ، والثانى زكاة الغلال فى سنة ست وثمانمائة (هجرية ، م. د) فانه حصل منها ما لم يسمع بمثله فى هذا الزمن » . نفس المرجع ص ٤٢) .

من الطين » . كما « تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصـــاد وغيره »(١) لارتفاع أثمان البذور وأجر العمال (الذى نقص عـددهم كثيراً) (٢). يزيد على ذلك أن الدولة زادت من عدد ساعات عمل السخرة الذى يقوم به « أهل الفلح » فى بناء الجسور وحفر قنوات الرى(٣) . وقد كان لكل هذه العوامل آثار غير مواتية على الانتاج الزراعى أدت إلى نقصانه ، خاصة فى جو من الارهاب والظلم كانت الادارة تمارسها فى مواجهة « أهل الريف » مما دفع بالفلاحين الى هجرة الارض(٤) . هنا يتكلم المقريزى عن عـوامل تنحصر كلها فى مجال الإنتاج الزراعى وتتعلق بمظهره العينى ، وتؤدى الى نقصان الناتج ومن ثم الى تقلب أثمان المنتجات الزراعية نحو الارتفاع . إلا انه لا يقف عند هذا الحد ، وانما يضيف ، فى تفسيره لارتفاع الإثمان ، عاملا آخر يتعلق بالمظهر النقدى للحياة الاقتصادية .

٣ ــ فالسبب الثالث اذن اقتصادى ويتمثل فى العـامل النقدى . فالمقريزى يجد فى زيادة كمية النقود المطروحة فى التداول ، وخاصـة كمية نوع معين من النقود المعدنية ، سببا لارتفاع المستوى العام للأثمان ، نقول المستوى العام لانه يتكلم عن ارتفاع أثمان كل السلع والخدمات (٥) . وفى بيـــانه لهذا السبب

(١) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٥) « وفى سنه ست وثمانمانية شنع الأمر ، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الاردب القمح أربعمائة درهم ، وسرى ذلك فى كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجر الاجراء ــ كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن ــ تزايدا لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن » . نفس المرجع ، ص ٤٢ .

يعطينا المقريزى تاريخا مختصرا للنقود فى مصر (١) : من استعمال النقود الذهبية (الدينار) ، إلى ادخال النقود الفضية (الدرهم) فى القرن العاشر الميلادى لتستخدم فى مرحلة أولى فى تسوية المدفوعات التى تأخذ مكانا بمناسبة انفاقات الحياة اليومية للعائلات ، وهى نقود لم تحظ بقبول عام من جانب الافراد إلا فى القرن الثالث عشر الميلادى (٢) . ذلك إلى جانب استخدام سلع أخرى غير المعادن كنقود فى تسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة فى مختلف مناطق مصر . ثم هو يحدثنا عن ادخال العملة النحاسية (الفلوس) ، أولا على نطاق جد محدود فى تسوية المعاملات اليومية الصغيرة القيمة ، لتصبح العملة السائدة فى القرن الثالث عشر (٣) . وهو يرى فى زيادة كمية هذه العملة الاخيرة ، الفلوس، على حساب العملات الاخرى ، سببا من أسباب ارتفاع الاثمان

على هذا النحو يبرز المقريزى أثر العامل النقدى (٣) فيما يتعلق بكمية النقود ، على النشاط الإقتصادى من خلال أثرها على المستوى العام للاثمان ويكون بذلك من رواد « النظرية الكمية فى قيمة النقود » (٤) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٣ ، ٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٤ ، ٦٦ .

(٣) « وأما الفلوس فانه لما كان فى المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أوجزء منه ؛ احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث من الزمان إلى شىء سوى نقدى الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات ، لم يسم أبدا على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عرف من أخبار الخليقة نقدا ، لا ولا أقيم بمنزلة أحد النقدين » . المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٦٦ — ٦ .

(٤) يعبر عن النظرية الكمية فى قيمة النقود : The quantitive theory; la théorie quantitative كما يقدمها ايرفنج فيشر Irving Fisher (وهو اقتصادى أمريكى كان يقوم بتدريس الاقتصاد فى جامعة ييل ، وعاش بين ١٨٧٦ و ١٩٤٧) فى =

من ناحية أخرى يلاحظ المقريزى اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول فى أثناء فترة المجاعة بعد أن كان النوعان من النقود يوجدان جنب إلى جنب فى التداول فمع شحة المنتجات وارتفاع الاسعار بدأت العملة الفضية فى الاختفاء . وذلك لان ارتفاع أثمان المنتجات(بما فيها الفضة كمعدن له استخدامات أخرى فى صناعة الحلى والأوانى) يعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهو ما يدفع الافراد إلى تفضيل تحويل القطع النقدية الفضية (وهى مصنوعة من معدن أثمن من النحاس) لاستخدامها كمعدن (١) (أى فى صناعة الحلى والأوانى)(٢) فى موقف يتميز بارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين إحداهما مصنوعة من معدن أثمن من معدن الاخرى ، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين الى الاختفاء من التداول النقدى مفسحة المجال للعملة الاخرى لتسود فى التداول ، وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة . وبهذا نجد فى فكر المقريزى جوهر ما يسمى بقانون جريشام(٣).

صورة معادلة تبادل تعرض على النحو التالى : م ث = ن س + نَ سَ ، حيث م ترمز لحجم المعاملات ، ث متوسط الثمن فى المعاملات ، ن لكمية النقود المعدنية والورقية ، س لسرعة تداول هذه النقود ، نَ لكمية نقود الودائع ، سَ لسرعة تداول هذه النقود (وكان فيشر هو الذى ادخل فى هذه المعادلة نقود الودائع وسرعة تداولها) . أنظر :

J. Marchal & J. Lecaillon, Les Flux monètaires. Editions Cujas, 1967, p, 78 et sqq.

(١) المقريزى ، المرجع السابق اليه ، ص ٧١ — ٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣) Sir Thomas Greshman (١٥١٩ — ١٥٧٩) ، وهو منظم وتاجر ومصرفى انجليزى. وقد عرض أرسطوفان Aristophane واوريزم N. Oresme (وهو مفكر من المدرسيين معروف بكتاباته عن النقود وخاصة مؤلفه « فى أصل النقود =

وهكذا نجد فى كتابات المقريزى عن التاريخ مثلا للفكر الاقتصادى المصرى فى القرن الرابع عشر الميلادى .

= وطبيعتها وتطورها» (١٣٢٠–١٣٨٢) هذا القانون من قبل . كما قام بذلك عدد آخر من كتاب القرن السادس عشر . أنظر :

Dictionnaire des Sciences èconomiqnes, J. Romeuf (èd.) P.U.F., 1956, Tome 1, p. 588.

٢ ـ حول منهجية دراسة جيوبولتيكا البحر الأبيض المتوسط (١)

يوجد الأصل اللغوى لاصطلاح الجيوبولتيكا فى الكلمات الاغـــريقية gê, politikos وتعنى على التوالى أرض وسياسة . أما فى اطار نظـرية المعرفة فيعطى لهذا الإصطلاح مفهوما جاريا يتمثل فى دراسة العـلاقات بين المعطيات الطبيعية للجغرافيا وسياسة الدول (٢)

يتمثل الخط الهادى للمنهجية التى نقترحها فى :

* تصور الجغرافيـا كالطبيعة ، وإنما الطبيعة فى تحـولها المستمر بواسطة الانسان ، والانسان فى المجتمع ، وفى المجتمع المحدد تاريخيا .

* ان الدولة هى المؤسسة السياسية العليا، توجد على رأس التكوين الاجتماعى فى مجموعه ، الذى يمثل جزءا من المجتمع العالمى. فى اطار كل تكوين اجتماعى للدولة طبيعة طبقية .

* ان السياسة هى المجال الاجتماعى « الساخن » لتصارع المصالح ، تصـارعا ذى طبيعة استراتيجية وتكتيكية ، يدور حول السلطة ، ابتداءا من الوعى (العلمى أو الزائف) للقوى الاجتماعية المختلفة فى صيرورتها التاريخية .

* وعليه تستلزم دراسة جيوبولتيكا البحر الابيض أن نرى :

---

(١) قدمت هذه الدراسة فى حلقة دراسية عن مشكلات البحر الأبيض المتوسط ، فى معهد البحر الأبيض الزراعى ، بمونبيليه (فرنسا) فى نوفمبر ١٩٧٥ .

(٢) نأمل أن تسمح لنا المنهجية التى نقدمها فى الصفحات التالية بأن نعطى للجيوبوليتيكا ، بفضل التركيز على دور الانسان ، تعريفا أقل « طبيعية » .

- مصالح دول البحر الابيض، مع الوعى بصفة خاصة بالطبيعة الاجتماعية السياسية لهذه الدول.

التناقضات التى تمثل سبيل وجود هذه المصالح وامكانيات الالتقاء بينها

- طبيعة الالتقاءات الممكنة : استراتيجية أو تكتيكية .

- اشكال الالتقاء ، الممارسات وما تحتاج إليه من اطارات تنظيمية .

* ويلزم أن نرى كل ذلك ، على الأقل من وجهة نظر مزدوجة :

- من وجهة نظر الدول الموجودة حاليا فى حوض البحر الابيض بما لها من طبيعة اجتماعية وسياسية وما تعرفه من مصالح سائدة .

- ومن وجهة نظر المنتجين المباشرين فى مجتمعات حوض البحر الأبيض(١)

فى ضوء هذا الخط الهادى يمكن أن نتصور منهجية دراسة جيوبولتيكا البحر الأبيض فى خطوات أربع :

١ - فى مرحلة أولى نرى امكانية التوصل إلى أنواع المصالح التى توجد من خلال دراسة الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة فى المجتمعات المختلفة لحوض البحر الأبيض .

٢ - فى مرحلة ثانية نرى المجال العالمى الذى يتم فيه مواجهة هذه المصالح لبعضها البعض .

٣ - فى مرحلة ثالثة نرى المصالح الموجودة فى اطار عملية تطور المجتمع

(١) نقصد بالمنتجين المباشرين من يقومون بالانتاج فى كافة نواحى النشاط الاقتصادى أو يكونوا مبعدين عنه فى ظل التنظيم القائم رغم كونهم من العاملين المباشرين . ولا يعنى ذلك أنهم يتكونون من قوى اجتماعية متجانسة لا تعرف التناقضات .

العالمى وانما على مستوى حوض البحر الابيض: مالها من خصوصية ،المشكلات التى تثور والتوترات التى تنشأ إنعكاساً لهذه المشكلات .

٤ فى مرحلة أخيرة ، نرى السياسات المتبعة بالنسبة لهـــذه المشكلات وامكانيات التقاء المصالح :

ه من وجهة نظر الطبقات الموجودة فى السلطة ، أى الدول الحالية

ه ومن وجهة نظر المنتجين المباشرين .

اولا : تهدف الخطوة الاولى إلى بيان المنهجية التى يمكن اتباعها للتوصل إلى **المصالح التى توجد على المسرح السياسى لحوض البحر الابيض** وانمـــا **ابتداء** من المجتمعـات التى تعيش فيه **الفكرة الاساسية التى نود ابرازها ان هذه المصالح لا يمكن التعرف عليها الا من خلال التعرف على الطبيعة الاجتماعية والسياسة لدول البحر الابيض** ذلك أن الدوله كتنظيم إجتماعى ، أو كشكل من أشـكال تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، كسلطة منظمة (بالمقابلة مع السلطة المشخصة، سلطة رئيس القبيلة مثلا) ، لا تمثل تنظيما محايدا فوق الطبقات والافراد هى فى جوهرها جهاز تستخدمه الطبقة (أو فئة فى داخل الطبقة ، أو الطبقـات) الإجتماعية السائدة لضمان تبعية الطبقات الإجتماعية الأخرى وتسعى الدوله،فى ظل الظروف التاريخية للمجتمع ، إلى الحفاظ على التـوازن ، أى على استقرار الموقف ، وذلك بالصراع ضد أى تغيير يجعل وجود الطبقـــات المسيطرة فى خطر . كما أنها تعمل على استقرار الموقف عن طريق احداث التغييرات اللازمة لضمان استمرار وجود هذه الطبقات فى ظل اشكال من الممكن أن تختلف ولكى تحقق ذلك يمكن أن تضحى الدولة مؤقتا ببعض مصالح الطبقات المسيطرة كما

أنها قد تجبر على تنازلات (تكبر أو تصغر وفقا للظروف) فى مواجهة الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى . ما السبيل الذى يسمح لنا بالتعرف على الطبيعة الطبقية للدولة فى مجتمع محدد (فى المكان وفى الزمان) ؟

يمكن أن نتوصل إلى الطبيعة الإجتماعية والسياسية للدولة فى مجتمع ما بمنهجية تتكون من ثلاث خطوات :

— دراسة التركيب الإجتماعى للمجتمع محل الاعتبار .

— دراسة تهدف إلى التعرف على الإنتماء الإجتماعى للاشخاص الذين يشغلون المراكز الرئيسية فى أجهزة الدولة ووحدات النشاط الاقتصادى .

— دراسة للاجراءات التى تتخذها الدولة فى كافة نواحى الحياة الإجتماعية فى خلال فترة زمنية طويلة نسبيا .

لنرى كلا من هذه الخطوات بشىء من التفصيل .

١ - دراسة **التركيب الاجتماعى** للمجتمع محل الاعتبار : يمكن القيام بهذه الدراسة فى ضوء مقولة (فكرة) التكوين الإجتماعى والخطوات التى يمكن اتباعها للتعرف على طبيعة الكل الإجتماعى فى الاطار التاريخى المحدد . هذا الكل الإجتماعى يمكن دراسته بتصوره ، من الناحية المنهجية ، على أربعة مستويات :

— تحليل الطبقات والفئات الإجتماعية فى أطار عملية العمل الإجتماعى .

— تحليل المصالح الإجتماعية .

— تحليل يتم على مستوى وعى ونفسانية الطبقات .

— تحليل الكل الإجتماعى عبر الزمن .

أ - **تحليل عملية الانتاج:** لدراسة عملية العمل الإجتماعي في صراعه المستمر مع قوى الطبيعة ، يلزم أن نميز ، في داخل الوحدة العضوية لنوع التنظيم الإجتماعي للانتاج ، بين عناصر ثلاثة توجد متلاحمة كل التلاحم وانما نضطر لتمييزها كسبيل لاستخلاص الافكار ، وهي مستوى تطور قوى الإنتاج ، نوع روابط الإنتاج السائدة وتركيب القوى الإجتماعية من طبقات :

١ - يتعين ألا نرى مستوى تطور قوى الإنتاج كمستوى للمعرفة التكنولوجية (أى للتقدم الفنى) وانما ينظر إليه كدالة لإستخدام التكنولوجيا فى عملية الانتاج ، استخداما يتضمن مستوى معين لتطور التقسيم الإجتماعي للعمل بمعنى آخر يلزم النظر إلى مستوى تطور قوى الانتاج كمستوى لتطور القوة الخلاقة لعمل الانسان في صراعه مع الطبيعة ، وهو ما يعبر عنه في الواقع المتجدد بمستوى تطور القوة العاملة :

* من وجهة نظر نوع مجموع وسائل الانتاج (كما وكيفا) التى تستخدمها القوة العاملة .

* ومن وجهة نظر المعرفة والتكوين الفنيين (وهما مرتبطان تمام الارتباط بنمط تقسيم العمل ونوع وسائل الانتاج المستخدمة) لهذه القوة العاملة .

بعبارة أخرى ، دراسة مستوى تطور قوى الانتاج هى دراسة لكم وكيف القوة العاملة (معبرا عنهما بانتاجية العمل) فى الوسط التكنولوجى المحدد تاريخيا الذى تعمل فيه هذه القوة العاملة . فإذا كنا نركز فى دراسة التطور التاريخى لقوى الانتاج على وسائل الانتاج وعلى الأخص أدوات العمل فان ذلك يرجع إلى أن هذه الأدوات هى التى تمثل الدليل التاريخى الملموس الذى يبقى بعد زوال القوة العاملة ، أى بعد إختفاء القوه العاملة كجيل من الأجيال هذا الدليل يشير

إلى نوع العمل الذى كان يستخدم تلك الأدوات ، ومعرفته وقدراته [الزائر لجناح الزراعة فى مصر الفرعونية ، بالمتحف الزراعى بالدقى، يستطيع أن يستخلص من أدوات الانتاج المعروضة ، من أدوات عمل كالمحراث ، ومواد موضوع عمل كنوع البذور المستخدمة ومن ثم المحصولات ، نقول يستطيع أن يستخلص بغير كثير من التفكير أفكاراً عن نوع عملية العمل ومن ثم نوع قوة العمل والمعرفة الفنية التى كانت تتمتع بها . ويمكننا أن نطرح أسئلة خاصة بتطور بتطور قوى الانتاج ، كالانتقال مثلا من المحراث الذى كان يستلزم رجلين لقيادته إلى المحراث الذى يمكن لرجل واحد أن يقوده] .

فى دراسة مستوى تطور قوى الإنتاج يمكن ، ويلزم ، الاستعانة بالادرات الفكرية التى تكونت فى مجالات علم إجتماع العمل ، الانتروبولوجيا (وإنما بعد أن تطهر من آثامها الاستعمارية) والتاريخ التكنولوجى .

هذه الدراسة تمكننا من معرفة تركيب عملية العمل الاجتماعى من وجهة نظر العلاقة بين الانسان (والانسان فى المجتمع المحدد محل الاعتبار) والطبيعة (نوع النشاطات الاقتصادية الموجودة والنشاط السائد - الأنواع المختلفة من القوة العاملة ، نوع وسائل الانتاج المستخدمة ، نوع فنون الانتاج المستخدمة ، الانواع المختلفة من المنتجات .. إلى غير ذلك) .

٢ - العنصر الثانى الذى نحاول أن نستكشفه فى تحليلنا لعملية الانتاج هو نوع علاقات الانتاج ، الذى لا تعبر عن نفسها بالضرورة فى شكل واحـــد لملكية وسائل الانتاج (أو للسيطرة الفعلية على هذه الوسائل ، والواقع أن مايلزم البحث عنه هو السيطرة الفعلية (معبرا عنها باتخاذ القرارات المصيرية) وليس الملكية الشكلية) . فى الأغلب من الأحيان تعبر هذه العلاقات عن نفسها فى صورة مجموعة من أشكال السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج ، ونكون بصدد مركب

لعلاقات الانتاج بحدبلورته المادية فى وسائل الانتاج المستخدمة. علاقات الانتاج هذه تتحدد بمستوى تطور قوى الانتاج وتحدد هذا المستوى فى نفس الوقت. فالعلاقة بينهما علاقة تأثر وتأثير متبادل، علاقة تفاعل عضوى، إذ تطور قوى الانتاج يتحقق بواسطة جماعات ملموسة ومحددة. هنا نجدنا فى صميم تحليل الطبقات: من يملك وسائل الانتاج بما فيها الأرض، أو بمعنى أدق من يسيطر على هذه الوسائل (يتخذ قرارات استخدامها، يدير عمليـــة الانتاج، يقوم بالرقابة فى أثناء الانتاج، ومحصلة كل ذلك من توزيع لناتج عملية الانتاج)؟ من الذى يقوم بالعمل؟ وضع القوة العاملة بالنسبة لوسائل الانتاج (مالكة، مجرد مستعملة لها (مستأجرة) أو قوة عمل أجيرة، أو...)؟ ماهى خصائص القوى الاجتماعية المسيطرة على وسائل الانتاج وتلك التى تقوم بالعمل؟

بفضل هذا التحليل نتوصل إلى القوى الاجتماعية: إبتداءً من موقفهم الفعلى تجاه وسائل الانتاج، نتوصل إلى مكانهم فى عملية الانتاج، الدور الذى يلعبونه فى عملية العمل الاجتماعى ونصيبهم فى الناتج الاجتماعى.

٣ – إذا ماتم هذا التحليل يمكن تمييز الطبقات الرئيسية فى المجتمع والطبقات الوسيطة. لبيان ذلك يلزم أن نبرز أولا المقصود بالطبقات(١) لنرى

---

(١) النظر إلى التركيب الاجتماعى على أساس من الطبقات والفئات الإجتماعية هو فى الواقع نتاج تطور الفكر البشرى فى مجموعه، ولا يقتصر على الفكر الغربى. ولايمكن هنا أن نتتبع تطور فكرة الطبقة الاجتماعية إلى أن تصبح مقولة نظرية عبر تاريخ الفكر الانسانى. وإنما نستطيع أن نسوق أمثلة من مجتمعات مختلفة. ففى الفكر المصرى القديم نجد فى البرديات ما يبرز النظرة إلى المجتمع فى تكونه من طبقات إجتماعية. ففى البردية المعروفة ببردية أناستاسى، وهى بردية ترجع إلى الامبراطورية الوسطى، نجد وصفا تفصيليا لظروف عمل وحياة الفلاحين والعمال (فى الحرف المختلفة) وهى ظروف تتميز بسيادة البؤس. =

ثانيا منهجية التوصل إلى القوى الاجتماعية فى اطار عملية الانتاج .

= هذه الظروف يعددها شخص ينتمى إلى جهاز الدولة لابن أخيه الذى ترك الدراسة راغبا فى الاتجاه إلى الزراعة : يبين له بؤس هؤلاء وينصحه فى النهاية بأن « يضع الكتابة فى قلبه حتى يستطيع أن يحمى نفسه من كل أنواع العمل الشاق ، بأن يصبح كاتبا مرموقا . فرجل الادارة يتحرر من العمل اليدوى ، وهو الذى يحكم الجميع » .

وكذلك يمتلىء الفكر الاغريقى بالدراسات التى ترى المجتمع مكونا من طبقات اجتماعية، نقتصر على مثال نأخذه من أرسطو (السياسة ، الكتاب السادس ، الباب الثالث، ص ٥١، طبعة جارنييه)، حين تقول « عادة ما يعتقد أن الوظائف العامة المختلفة يمكن أن يجمع بينها شخص واحد ، وأن نفس المواطن يمكن أن يكون فى ذات الوقت محاربا وفلاحا وحرفيا وعضوا فى مجلس الشيوخ وقاضيا : فكل الرجال يطالبون بنصيبهم فى السلطة السياسية ويعتقدون أن من حقهم أن يقوموا بكل الوظائف العامة . ولكن من غير الممكن أن يكون نفس الاشخاص أغنياء وفقراء . من أجل هذا نجد أن الأغنياء والفقراء هم الطبقتان الأكثر تميزا فى الدولة . من ناحية أخرى ، بما أن عدد الأغنياء عادة قليل وعدد الفقراء عادة كبير فانهم يمثلون أكثر أجزاء الدولة تضادا. وسيادة أى منهما يحدد شكل الحكومة. والظاهر ألا يوجد إلا شكلين للحكومة : الديموقراطية والاوليجارشية ».

ومن الفكر العربى يحدثنا ابن خلدون ، عن المسعودى والطبرى بمناسبة زواج الخليفة المأمون ، بأن الهدايا التى قدمت المدعوين (من جانب الحسن بن سهل والد العروس) اختلفت باختلاف طبقات المدعوين : المسك ملفوفا فى عقد ملكية أرض لممثلى الطبقة العليا ، وكيس به ١٠٠٠٠ دينار المدعوين من الطبقة الوسطى ، وكيس به ١٠٠٠٠ درهم للمدعودين من الطبقة الثالثة (ص ٣٣٨ ، من المقدمة ، طبعة اليونسكو : مجموعة الروائع الانسانية ، السلسلة العربية ، الترجمة الفرنسية لفنسان مونتاى ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع بيروت ، ١٩٦٧) . وعند الكلام فى « أن الجاه يساوى الغنى » يقول ابن خلدون : فى القمة يوجد نفوذ الحاكم لا يعلو عليه . فى أسفل مستوى يوجد هؤلاء من ليس لديهم ما يكسبون ولا ما يخسرون . وبين هؤلاء والحاكم توجد طبقات اجتماعية عديدة » (ص ٨٠٠).

وقد رأينا فى الدراسة السابقة (من الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر) كيف أن المقريزى يميز ، عند بيان أثر المجاعة على أهل مصر ، سبع فئات إجتماعية .

يقصد بالطبقة مجموعة الأفراد الممثلة لأحد التجميعات الأساسية فى المجتمع التى توجد فى موقف تعارض مع المجموعات الأخرى بما تقوم به من دور فى العملية الانتاجية تحدده العلاقات التى بينها فى تنظيم عملية العمل الاجتماعى تنظيما يرتكز على ملكية وسائل الانتاج (أى علاقات العمل وملكية وسائل الانتاج). فإذا ما قلنا أن الامر يتعلق بمجموعات أساسية فى المجتمع تعين ألا يجرد التحليل بما هو أساسى فى تركيب المجتمع . فيقتصر عند أعلى مستوى للتجريد على أكثر المجموعات أساسية ، ثم ندخل بعد ذلك مجموعات أخرى تمثل فئات متميزة فى داخل الطبقة الواحدة . وذلك حتى نصل إلى أكثر الصور المجردة ملموسية .

مثال ، بدراسة طريقة الانتاج الرأسمالية فى مجتمع رأسمالى متقدم يمكن أن نرى فى مرحلة أولى من يملكون وسائل الانتاج والعمال . فى أطار الملكية يمكن أن نميز فى مرحلة ثانية بين من يملكون الارض ومن يملكون وسائل الانتاج فى الصناعة أى الراسماليين . وفى داخل طبقة الرأسماليين يمكن التمييز فى مرحلة ثالثة بين أصحاب رأس المال الصناعى وأصحاب رأس المال التجارى وأصحاب رأس المال الزراعى وأصحاب رأس المال المصرفى . وفى داخل من يملكون الأرض يمكن التمييز بين فئات مختلفة وفقا لحجم الملكية وما تدره من ريع أو فائض . كما أنه يمكن التمييز فى داخل الطبقة العاملة بين من يعملون فى الصناعة ومن يعملون فى الزراعه ومن يعملون فى غيرهما من نشاط الخدمات .

من هذا المثال يتضح أنه ابتداءً من الطبقات كأساس للتركيب الاجتماعى يمكن التعرف على التدرج الاجتماعى فى داخل كل طبقة . على ألا ننسى أنه توجد بين التركيب الطبقى والتدرج الاجتماعى ، فى حركة المجتمع الحقيقية ، علاقة تأثير متبادل .

خلاصة القول ، أن التحليل لابد وأن ينتهى بنا إلى تمييز الطبقات الرئيسية فى المجتمع والطبقات الوسيطة : فى أثناء تكونهم وتطورهم ، أو فى أثناء تفسخهم وانحلالهم . ابتداءً منها نحدد الفئات والمجموعات التى تتميز فى داخل كل طبقة. لنصل فى النهاية إلى وضع هذه الطبقات والفئات والمجموعات الاجتماعية ، كل منها فى علاقتها بالأخرى فى اطار طريقة الانتاج باعتبارها الشكل الاجتماعى المحدد تاريخيا لتنظيم عملية الانتاج .

ب ـ **المصالح الاجتماعية** : من التحليل السابق يمكن التوصل إلى نوع العلاقات الداخلية بين القوى الاجتماعية الرئيسية (الطبقات) كقوى مادية (علاقات استقلال ، أو تبعية ، أو تعارض . .) . ابتداءا من هذه العلاقات الداخلية بين الطبقات نستطيع أن نرى المصالح المتعارضة لكل من القوى الاجتماعى (مصالح الفلاحين الذين يستأجرون الأرض ويزرعونها فى مواجهة مصالح مالكى الأرض ، مصالح هؤلاء الفلاحين فى مواجهة رأس المال النقدى الذى يقرضهم (بالفائدة أو الربا) . وفى مواجهة رأس المال التجارى الذى يشترى منهم محصولاتهم . . وهكذا بالنسبة للقوى الاجتماعية المختلفة) . فى محاولتنا تمييز هذه المصالح لابد من رؤيتها فى علاقتها أحدها بالأخرى كمصالح متعارضة على أساس من الاعتماد المتبادل (فى ظل التنظيم الاجتماعى القائم) . هذا المنهج هو الذى يمكننا من مفهوم مدلول هذه المصالح فى واقع الممارسة الاجتماعية .

من ناحية أخرى لايمكن فهم هذه المصالح إلا مع ديناميكية الحياة الاجتماعية إذ يولد هذه الدنياميكية (أو الحركة) التناقضات والتنازع بين هذه المصالح . ويكون حل هذه المتناقضات هو سبيل تحقيق بعض المصالح تضحية بالبعض

الآخر أو ابرازا لمصالح أخرى جديدة. ويكون تصارع المصالح الاجتماعية هو مصدر الدينافيزم أو الحركة فى المجتمع.

وتحليل المصالح يتعين أن يتعدى مستوى الطبقات الاجتماعية ليصل إلى مصالح القطاعات فى داخل الطبقات ، بل حتى إلى مصالح المجموعات الاقتصادية والسياسية المتميزة ، أى إلى مصالح كل القوى فى داخل الطبقات ، وهى القوى التى تكون فى تعقيدها التركيب الاجتماعى وعند هذا التحليل يكون من الضرورى أن ندخل عناصر أكثر ملموسية من التركيب الاجتماعى: الوضع السكانى، التركيب التشريحى للطبقات المختلفة ، توزيع الدخل ، المؤسسات ، إلى غير ذلك .

وينتهى بنا هذا التحليل بصورة مازالت تتصف بالعمومية للتركيب الاجتماعى، بالقوى الأساسية المكونة له فى علاقتها المتبادلة بما تتضمنه من مصالح . هذه الصورة ، أن صحت ، تعكس وصفا مركبا ، حيث يظهر التركيب فى نفس الوقت، كنتيجة للعلاقات بين المصالح الاجتماعية المتعارضة وكعنصر يمثل شرط وجود هذه المصالح .

إلا أن صورتنا لا تبرز حتى الآن إلا القوى الاجتماعية الأساسية تظهر كقوى اجتماعية . هل وجود هذه القوى **كقوى اجتماعية** يعنى بالحتم تميزها **كقوى سياسية** تلعب دورا فى الحياة السياسية للمجتمع ؟ ليس بالحتم ولبيان السبيل إلى هذه الاجابة . يلزمنا أن نتعرض لفكرة نفسانية الطبقة ووعى الطبقة .

ح - **نفسانية الطبقة ووعى الطبقة** : إذاما وجدت طبقة معينة فهى تكون من من أفراد . هؤلاء الأفراد يشخصون الطبقة ، أى يشخصون العلاقات التى تمثلها الطبقة وتمثل شقاءها . (وعليه ، لا ينظر إلى الأفراد إلا كتشخيص لهذه

العلاقات وتجسيم للمصالح الطبقية) . ويتكون لهذه العلاقات **انطباعات فى اذهان أفراد الطبقة** . بمعنى أن يوجد فى وعى هؤلاء الأفراد **تصور ذهنى خاص** لهذه العلاقات . هذا التصور الذهنى عادة مايكون على نحو غير منتظم ومجزأ ومشوش لاختلاطه بالأفكار التى تسود المجتمع والأفكار التى ربى عليها أفراد الطبقة . من الوقت الذى يتحقق فيه ، فى اذهان أفراد الطبقة ، أى فى نفسيتهم ، **وجود ذهنى منظم لانطباعاتهم عن نظام العلاقات** الاجتماعية الذين يمثلون ، كافـــراد للطبقة ، جزءا منه ، يمكن الحديث عن نفسانية للطبقة

وطالما لم تتوصل نفسانية الطبقة إلى التعبير عن حقيقة العلاقات الطبقية بطريقة منظمة تعبيرا يوجد فى وعى قطاع معتبر من أفرادها نكون بصدد مجموعة انسانية لا تمثل **إلا طبقة فى ذاتها تتحدد على أساس العامل الموضوعى فقط** ، أى عامل وجودها كقوة اجتماعية تتحدد ابتداءا من مكانها فى عملية الانتاج . بعبارة أخرى ، تكون نفسانية الطبقة يمثل خطوة فى سبيل اكتساب الطبقة للعامل الذاتى ، عامل الوعى .

ولكن وحدة المصالح لاحدى المجموعات الأساسية (فى تعارضها مع الأخرين ومع المجتمع فى مجموعه) يجعلها تميل نحو جماعة ـ تكتسب **وحدة فى تصور العالم والمجتمع وفقـا للمصالح العامة للطبقـة** ، الأمر الذى يفسح المجال لظهور **ايديولوجية الطبقة** ، أى فكرية (وعلى الاخص من الناحية السياسيـة) تعرف بالشروط الحقيقية للوجود الاجتماعى للطبقة والتناقض بين هذه الشروط وبين مصالحها كطبقة اجتماعية ، وتقترح السبيل إلى تخطى هذا الموقف بما يحقق مصالح الطبقة ، عن طريق تحديد استراتيجية تبين الأهداف العريضة والوسائل الأساسية ، وتكتيك يبين ، فى اللحظات المختلفة ، السياسات المختلفة التى يلزم ويمكن اتباعها للوصول

إلى الأهداف . فى هـذه الحالة نكون بصدد مجموعة أساسية اكتسبت **الوعى الطبقى** ، الذى يبلور **الموقف الاجتماعى للطبقـة** : أى انماط سلوكها ، مواقفها ، قيمها ، مصالحها المباشرة ، مشاعرها، عملها السياسى فى مواجهة الاحزاب والدولة .. إلى غير ذالك

هنا نجدنا بصدد **طبقة لذاتهـا** ، تتحـــدد بعامل ذاتى يضاف إلى العامل الموضوعى . هنا لا تنفصل الطبقة عن مشكلة الوعى الطبقى . ويتلاحم العاملان الموضوعى والذاتى ليكونا الطبقة بالمعنى الكامل . والطبقة بهـذا المعنى لا تاتى إلى الوجود إلا فى اللحظة التاريخية التى تبدأ فيها، كمجموعة أساسية متعارضة مع المجموعات الأخرى، فى اكتساب وعيا بنفسها وبصفتها هذه هنا تتحول الطبقة من مجرد قوة اجتماعية إلى قوة اجتماعية سياسية . هذا التحول رهين بوجود الوعى والوعى السياسى . وقد يكون من الضرورى أن نرى الفرق بين **الوعى الاجتماعى** ويتمثل فى أحساس أفراد الطبقة ببعض ظروفهم وبتعارض مصالحهم مع مصالح اخرى دون أن يرقى هذا الوعى إلى مرتبة **الوعى السياسى** الذى يتمثل أساسا فى الوعى بالشروط الحقيقة للوجود الاجتماعى للطبقة وبأن تحقيق مصالح الطبقة لا يتأتى إلا ، إما بالحرص على وجود نوع التنظيم الاجتماعى . القائم فى شكل أو آخر ، إذا تعلق الأمر بطبقة من الطبقات المسيطرة ، أو بتخطى نوع التنظيم الاجتماعى القائم (ومن ثم وجودها بطبقة) ، إذا ماكنا بصدد طبقة من الطبقات المسودة (١) .

---

(١) ويظل السؤال الحيوى الذى كان من المتعين أن يشغل مكانا هاما فى المتن ، وإنما نضطر لوضعه فى الهامش نظرا لطبيعة الدراسة الخاصة بمنهجية جيوبوليتكا البحر الأبيض، هذا السؤال هو : ما الدور الذى تلعبه كل من هاتين المقولتين ، الطبقة فى ذاتها والطبقة لذاتها ، عند دراسة التاريخ ؟ =

هذا القول يصدق ليس فقط بالنسبة للطبقات وإنما كذلك بالنسبة للفئات والمجموعات داخل كل طبقة باعتبارها وحدات تعطى للتركيب الاجتماعى خصوصيته وتحدد حدوده .

= المؤرخ الذى يريد دراسة التاريخ ، بما هينه وحاضره ، كما حدث ، وكما يحدث :

— لابد له أولا من نقطة بدء نظرية تتمثل فى نموذج نظرى لتحولات المجتمع ، أى التغير الاجتماعى أو الحركة الاجتماعية عبر الزمن ». هنا نعتقد بكفاية مقولة الطبقة فى ذاتها ، الطبقة كتعبير عن القوى الاجتماعية الأساسية فى المجتمع . وهنا يمكن القول أن الطبقة بالمعنى الموضوعى وجدت منذ تفكك المجتمعات التى كانت مبنية أساسا على علاقات القرابة .

— ابتداءا من هذا النموذج النظرى مأخوذا كفرضية ، يقوم المؤرخ بدراسة الوقائع ، للتعرف على العملية كما حدثت وكما تحدث . وهنا لابد من التجاه إلى مقولة الطبقة بعامليها الموضوعى والذاتى ، الطبقة بوعيها الطبقى ، الطبقة لذاتها . لأن الطبقة بهذا المعنى تكون الحقيقة التاريخية المباشره ، أى التجربة . فى هذا الاطار يلاحظ ، على الصعيد التاريخى ، أن ظاهرة الوعى الطبقى ، كظاهرة سائدة ، ظاهرة متأخرة ترتبط بالنشاط الصناعى الحديث كنشاط سائد . واذا كان ذلك كذلك بالنسبة للمجتمع الأوربى الغربى ، فالسؤال الذى يمكن طرحه : هل يمكن فى اطار عصر النشاط الصناعى الحديث ، منظورا إليه على الصعيد العالمى ، أن تكتسب طبقات أخرى غير الطبقات المشتغلة بالانتاج الصناعى وعيا طبقيا ، وما درجات هذا الوعى ؟ بمعنى آخر :

* هناك أولا : الحقيقة التاريخية التى مؤداها أن الوعى الطبقى ظهر متأخرا ، حتى المجتمع الرأسمالى ، ١٨٣٠ - ١٨٤٠ . لماذا هذا الظهور المتأخر ؟ إجابة ممكنة بالنسبة لمجتمعات أوربا الغربية : أن المجتمعات الأوربية السابقة على الرأسمالية كانت مجتمعات أقل تماسكا ، كوحدة إقتصادية ، من المجتمع الرأسمالى . فقد كانت مجزأة ، تكاد تقوم على الاكتفاء الذاتى ، لايلعب فيها اقتصاد المبادلة إلا دورا محدودا للغاية (على الأقل حتى المرحلة الوسيطة من مراحل تطورها) . وكلما قل دور تبادل السلع فى الاقتصاد (أى زاد الانعزال والاكتفاء الذاتى) كلما كبرت درجة اللامباشرة ، التباعد ، بين ما يمارسه الناس فعلا من اقتصاد واجتماع وسياسة وبين ما يكون بالفعل الاطار الاقتصادى والسياسى الأوسع الذى =

عند هذا المستوى من التحليل يتعين مزاوجة التحليل الاقتصادى والاجتماعى المجرد مع تحليل بعض عناصر الواقع الاكثر مباشـــرة . فلبلورة الظواهر

يتحركون فى داخله (مثال ذلك المجتمع الاقطاعى الأوروبى كاطار واسع بالنسبة للقاعدة الفلاحية التى كانت تمارس نشاطها اليومى فى الاقطاعية أو حتى فى جزء صغير منها يتمثل فى الوحدة الانتاجية العائلية فى القرية) . على العكس من ذلك ، يمكن القول بأن المجموعات الأقل عدد نسبيا (أقل عددا من الفلاحين) التى تتطابق تجربتها مع هذا الاطار الأوسع قد تطور شيئا يشبه الوعى الطبقى على نحو أسرع من بقية أجزاء المجتمع . مثال ذلك النبلاء والفرسان فى المجتمع الاقطاعى الأوروبى فى مقارنتهم بالاقنان .

* هناك ثانيا ، امكانية ظهور الوعى الطبقى ، بدرجات متفاوتة ، بالنسبة لطبقات لا تشترك بصفة مباشرة فى النشاط الصناعى الحديث ، وإنمـــا تم احتواؤها فى الاقتصاد الرأسمالى ، احتواءً : — يخلق طبقة عاملة زراعية (وأن كان تناثرها المكانى يصعب من امكانية التنظيم واكتساب الوعى الطبقى) .

— يقرب من الوضع المادى للفلاح الصغير الذى اندمج فى السوق الرأسمالية ووضع العامل الزراعى الأجير (وان كان لا يجعلهما متطابقين ولا يسوى من درجة وعيهم الطبقى)

— يقرب هؤلاء من الطبقة العاملة الصناعية فى اطار القضية الوطنية .

— خاصة إن كنا فى مجتمع يتميز بالتماسك القومى منذ فجر التاريخ ، ويلعب فيه اقتصاد المبادلة دورا هاما منذ العصور القديمة (كمصر مثلا) .

هذه الامكانية لا تنفى أن الوعى الطبقى قد يكون أضعف فى النشاط الذى يقوم على التناثر المكانى للمنتجين المباشرة (الفلاحين) . وعلى الأخص عندما يتزايد عدد وحدات التجميع السكانى (القرى والعزب والكفور والنجوع) ويصغر حجم كل من هذه الوحدات، وهو ما يؤدى بنا فى النهاية الى وجود درجات مختلفة من التماسك الطبقى وفقا لنوع الانتاج وكيفية تنظيمه (الصناعة فى علاقتها بالزراعة ـ الصناعة فى بداية تطورها الرأسمالى وقيامها على الصناعة المنزلية والصناعة القائمة على نظام المصنع ـ الصناعة القائمة على نظام المصنع فى مرحلة كبر حجم الوحدات الاحتكارية المجمعة لاعداد هائلة من العمال — الزراعة القائمة على الوحدات الصغيرة المتناثرة والزراعة القائمة على الوحدات الكبيرة التى تستخدم الكثير من الأيدى العاملة الأجيرة ـ =

الايديولوجية (التي تجسم نفسانية الطبقات ووعيها) لابد من السيطرة على أدوات التحليل الكيفي والكمي **للنصوص** التي تعبر عن **الفكر** ، فكر الاشخاص والهيئات المختلفة ، وهو تحليل لابد وأن يتم في اطار نمط المصالح الذي سبق

= والزراعة القائمة على الوحدات الكبيرة ذات المستوى العالي من الميكنة . الزراعة القائمة على واحدات تنشغل بالنشاط الزراعي فقط والزراعة القائمة على وحدات تنشغل بالنشاط الزراعي وبعض النشاط التحويلي الصناعي .... وهكذا .).

في هذا المجال ، يعتقد البعض أن الوعي الطبقي للفلاحين عادة ما يكون غير فعال. اللهم إلا إذا جرى تنظيمهم وكانت القيادة لعناصر غير فلاحية وبافكار غير فلاحية . وهو مايعني أن الوعي قد يوجد دائما بدرجة غير فعالة . والأمر يحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق .

* هذا لا يعني أن الوعي الطبقي كان غائبا عن المجتمعات الأوروبية السابقة على الرأسمالية :

— فقد كان موجـــودا أولا ، بدرجات متفاوتة ، عند الطبقات الحاكمة القليلة العدد نسبيا .

— ووجد في حركات «العامة» ، أي العاملين الفقراء ضد «علية القوم» الأغنياء .

— كما وجد في حروب الفلاحين .

* ومما لا شك فيه يكون الوعي الطبقي في المجتمع الرأسمالي أوسع وأعمق بمراحل منه في المجتمعات السابقة على الرأسمالية. ويظل هذا الوعي، رغم سيطرة طريقة الانتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي حتى الحرب العالمية الأولى ، وعيا طبقيا على **الصعيد القومي وليس على الصعيد العالمي** . فهو ما يزال يعمل أساسا في حدود أقاليم الدول القومية التي مازالت تمثل الوحدات الرئيسية للتطور الاقتصادي رغم التطور الظاهر لاقتصاد عالمي واحد توجد بين اجزاءه علاقات الاعتماد التبادل . هذا يعني أن **التضامن الطبقي على الصعيد العالمي ما يزال أضعف بمراحل منه على الصعيد القومي .**

وهو مايدفعنا إلى القول بأن الطبقة على الصعيد العالمي لا تزال طبقة في ذاتها . اللهم إلا في لحظات نادرة من لحظات المد الثوري العالمي . في غير هذه اللحظات تسعفنا مقولة الطبقة في ذاتها لتصور حركة المجتمع العالمي وتطوره . فالطبقات الحقيقية الفعالة، الطبقات لذاتها، =

التوصل اليه عند المستوى السابق من التحليل . وهو مايتم بقصد بتحليل العلاقة بين الظواهر الايديولوجيه المختلفة وبين التيارات الايديولوجية الرئيسية فى حركتها عبر الزمن . هنا يتعين على الدراسة أن تبرز **افكار ومواقف ونظم قيم الطبقات والمجموعات الاجتماعية على نحو يبين بوضـوح نظام القيـم السائدة .**

عند هذا المستوى ، ندخل دراسة الحركات السياسيه ، أى دراسة القـــوى السياسية المتعارضة فى اطار ممارستها اليومية للنشاط السياسى . والامر يتعلق هنا بقوى تعمل بطريقة منظمة على مستوى الطبقة أو الفئة أو المجمـوعة الاجتماعية بقصد التعبير عن مصالحها أو الحفاظ على هذه المصالح أو تحقيقها هذه الدراسة تهـدف إلى رؤية :

- القوى الاجتماعية التى تعبر عن نفسها سياسيا والقوى الاجتماعية التى لا تساهم فى الحياة السياسيه (هنا يلزم البحث عن أسباب عدم مساهمتها فى الحياة السياسية).

- بالنسبة للقوى السياسية ، البحث عن الاشكال التى تعبر عن نفسها فى ظلها: وما إذا كانت أشكال تنظيمية (احزاب سياسية ، نقابات ، أو عن طريق السلطة) أو أشكال غير تنظيمية ، فى صورة أحداث متفرقة أو لقاءات مرهونة بظروفها وكذلك التعرف عما إذا كانت هذه القوى السياسية تعمل بطريقة منتظمة أم لا .

= ما تزال فى عالم اليومية قوميه مع تحفظ خاص برأس المال المحلى فى بعض مجتمعات العالم الثالث بما ظهر عليه كيفيا منذ نهاية ستينات القرن الحالى (بوعيه بفشله فى اطار القضية الوطنية والقضايا الداخلية والتحامه برأس المال الدولى إلى حد يصل فى بعض الأحيان الى تخلى رأس المال المحلى عن كل دور هام فى مجال النشاطات المنتجة واكتفائه بدور الوساطة والمضاربة حتى ولو تم ذلك على حساب البناء الصناعى المحلى نتاج الفترتين السابقـــة على الاستقلال السياسى واللاحقة مباشرة على هذا الاستقلال) .

ودراسة الاشكال المختلفة لممارسة القوى السياسيه لعملها السياسي : اجتماعات ، مؤتمرات ، مظاهرات سياسية ، اضرابات ، خطب شفهية أو مكتوبة .. إلى غير ذلك .

- التعرف على الوزن النسبى لكل من هذه القوى السياسية المتعارضة ، والقوى الأخرى التى لا تسهم فى الحياة السياسية بطريقة نشطة .

- دراسة أثر الاشكال المختلفة لممارسة كل قوة سياسية على غيرها من القوى وردود فعل هذه القوى ، وعلى الأخص بالنسبة لقضية السلطة فى المجتمع .

فى دراستنا للحركة السياسيه نصل الى المجال الاجتماعى «الساخن» لتصارع المصالح فى حركتها المركبة حول السلطة باعتبار هذه الأخيرة السبيل السياسى الامثل الذى يمكن القوة الاجتماعية التى تحتفظ بالسلطة من تحقيق مصالحها او الحفاظ عليها عن طريق خلق التوازن الذى يحول دون تغير الموقف فى غير صالح هذه المصالح .

د - **تحليل الكل الاجتماعى عبر الزمن :** تتمثل الخطوة الرابعة فى تحليل التركيب الاجتماعى على مستوى التحليل السابقين (مستوى طريقة الانتاج، باعتباره المستوى الاكثر تجريدا وما يتضمنة من تركيب للقوى الاجتماعية، ومستوى البناء الفكرى / الايديولوجى والسياسى) آخذين الكل الاجتماعى فى **حركته عبر الزمن** أثناء المراحل المختلفة التى تمثل البعد الزمنى للعملية الاجتماعية . وذلك لأن انطباعات الطبقات والمجموعات الاجتماعية ومواقفها وردود فعلها تختلف باختلاف المراحل التى يمر بها المجتمع فى داخل اطار التكوين الاجتماعى الواحد : باختلاف ما إذا كان المجتمع يمر بمرحلة توسع أو مرحلة أزمة، بمرحلة ثورة أو مرحلة استقرار سياسى أو مرحلة عدم استقرار سياسى ... الخ .

على أساس هذه الدراسة للتركيب الاجتماعى نستطيع الاستمرار فى خطوات

منهجية دراسة الطبيعة الإجتماعية والسياسية للدولة .

٢ - دراسة تهدف إلى التوصل إلى **الانتماء الاجتماعى والفكرى للاشخاص الطبيعية التى تشغل المراكز الرئيسية** (أى مراكز اتخاذ القرارات الأساسية) فى الجهاز الإدارى ، فى الجيش . فى البوليس ، فى الأجهزة السرية ، فى القضاء ، فى الوحدات الإقتصادية المملوكة للدولة وفى الحزب الواحد الحكومى (بالنسبة للمجتمعات المتخلفة الموجودة فى جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط) ويمكن التعرف على الانتماء الاجتماعى لهؤلاء الأشخاص إبتداءً من معرفة أصلهم الاجتماعى (أى القوى من التركيب الإجتماعى التى ينبعون منها) ، والتعرف على نوع التعليم الذى حصلوا عليه ، حركتهم عبر السلم الإجتماعى ، نمط حياتهم اليومية ، نمط الاستهلاك الذى يعيشونه والذى يحاولون تحقيقه ، ايديولوجيتهم ونظام القيم الذى يؤمنون به (أى الأفكار والمثل والمواقف بالنسبة للكون ، للمجتمع ، للعمل ، للاجناس ، للمرأة ، للنقود، للفكر . . إلى آخره). وقد قدر البعض أن من يسيطرون على جهاز الدولة وغيرها من أجهزة مكملة لايتعدى فى بلدان العالم الثالث ما يقرب من سبعة آلاف فرد بعائلاتهم .

وعن طريق التعرف على الإنتماء الإجتماعى والفكرى لهؤلاء الأفراد نستطيع ردهم إلى مجموعة أو فئة أو طبقة من المجموعات أو الفئات أو الطبقات المكونة للتركيب الاجتماعى ، ومثل ذلك خطوة فى سبيل التعرف على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة .

٣ - تتمثل الخطوة الثالثة للتوصل إلى الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة فى مجتمع ما فى دراسة للاجراءات التى تتخـــذها الدولة فى كل نواحى الحياة (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها) وإنما لفترة من الطول

بحيث تمكننا من التعرف على الاتجاه العام الذى يتحقق بفضل هذه الاجراءات .
دراسة كل إجراء تقصد إلى بيان :

- أولا ، الهدف أو الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها باتخاذ الإجراء هذا الهدف أو تلك الأهداف تبين المصالح التى يسعى الاجراء إلى تحقيقها او الحفاظ عليها (عندما توجد) .

- ثانيا ، الوسيلة أو الوسائل التى تستخدم فى سبيل تحقيق الهدف . هذه الوسيلة أو تلك الوسائل تبين النفقة اللازمة لتحقيق المصالح أو للحفاظ عليها .

- أخيراً ، الانتماء الاجتماعى لكل من المصالح التى يسعى الاجراء لتحقيقها أو الحفاظ عليها والنفقة الضرورية التى يفرضها هـذا الاجراء مصلحة من من المجموعات أو الفئات أو الطبقات الاجتماعية (التى سبق التعرف عليها من دراسة التركيب الاجتماعى) يسعى الاجراء الذى تتخذه الدولة إلى تحقيقها أو الحفاظ عليها ؟ من من المجموعات أو الفئات أو الطبقات الاجتماعية يتحمل فى النهاية بنفقات تحقيق تلك المصالح أو الحفاظ عليها ؟

عن طريق تتبع على الأقل كل اجراء من الاجراءات الأساسية التى تتخذها الدولة لمعرفة انتمائه الاجتماعى من حيث المصالح التى يحققها والنفقات الاجتماعية التى يتضمنها ، يمكننا التعرف على الطبيعة الاجتماعية للاجراءات التى تتخذها الدولة . وتمثل هذه الطبيعة بدورها مؤشرا يمكننا من التعـــرف على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة محل الاعتبار . وذلك دون أن ننسى ، أولا ، أن هذه الدراسة لابد أن تغطى فترة طويلة تمكن من التعرف على الاتجاه العام ، وثانيا ، أن الدولة قد تضطر أو ترى ضرورة اتخاذ اجراءات فى صالح المجموعات أو الفئات أو الطبقات الاجتماعية الأخرى (غير تلك التى تمثلها الدولة) فى سبيل

الحفاظ على التوازن القائم للحيلولة دون تغيير الأوضاع في غير صالح المجموعة أو الفئه أو الطبقة التي تسيطر في المجتمع .

تلك هي الخطوات الثلاث التي نقترحها لتكوين منهجية دراسه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة في مجتمعات حوض البحر الأبيض المتوسط. هذه المنهجية تمثل بالنسبه لنا السبيل الوحيد للتعرف على المصالح التي تسود هذه هذه المجتمعات وعلى الأخص مصالح المجموعات والطبقات المسيطرة التي بيدها السلطة السياسية وتستطيع ، من ثم ، أن تعبر عن نفسها على الصعيد الدولي وعلى صعيد البحر الأبيض. ولكن الأمر يتعلق بمركب من مصالح مجتمعات تمثل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العالمي ، أي مصالح تعبر عن نفسها في مجال عالمي يجعلها تواجه مصالح أخرى ، ويحدد (أي هذا المجال العالمي) للجميع شروط تلك المواجهة . من هنا جاءت ضرورة التعرف على المجال العالمي الذي توجد مجتمعات البحر الأبيض في اطاره .

ثانياً : تهدف الخطوة الثانية إلى وضع مركب **مصالح مجتمعات حوض البحر الأبيض في اطارها العالمي** ، وهو اطار عملية تطور المجتمع العالمي . بهذا نستطيع أن نرى نوع المصالح التي تنتمي إلى مجتمعات غير مجتمعات البحر الأبيض ولكنها تفرض نفسها في حوضه نظراً لأنها مصالح دول تسود على الصعيد العالمي. وهو ما يجعل تشابك المصالح وتضاربها أكثر تعقيداً في حوض البحر الأبيض، لتحقيق هذا الهدف نقترح المنهجيه التالية :

١ - التدقيق في تركيب المجتمع العالمي المعاصر وعملية تطويره إذا ما نظر إلى هذا المجتمع في بعد تاريخي كبير أمكن رؤية انه مجتمع في مرحلة انتقال . لماذا نقول بذلك ؟ لأن الأزمة المتعمقة والمعممة للتكوين الإجتماعي الرأسمالي

تفرض نفسها بوضـوح (ولا نقصد بالأزمة هنا معنى التقلب الدورى قصـير المدى) (١) . المظهر الرئيسى للأزمة يتمثل فى زيادة عدد الأجزاء من المجتمع العالمى التى تحاول ارساء أسس الانتقال للتكوين الإجتماعى الإشتراكى وتلك التى تصارع ضد رأس المال الدولى والمحلى .

لمعرفة تركيب هذا المجتمع العـالمى فى مرحلة انتقاله يتعين دراسة المجتمع الرأسمالى الدولى باجزائه المتقدمة واجزائه المتخلفـة الامر يتعلق هنا بمجتمع تسود فيه العلاقة بين رأس المال والعمل . إلا أن اشكال هذه العـلاقة وشروط التقاء رأس المال بالعمل تختلف فى الاجزاء المختلفة للمجتمع الرأسمالى الدولى . فبالنسبة لرأس المال قد يظهر كرأسمال فردى محتكر أو فردى حر أ . كما قد يكون مملوكا للدولة (على ألا ننسى ولو لحظة واحـدة الطبيعة الاجتماعية والسيـاسية للدولة) . وقد يكون دوليا ، وقد يكون قوميا ، كما قد يكون محليا تابعا . أما العمل فقد يظهر فى شكل العمل المنظم (نقابيا أو سياسيا ، أو الاثنين معا) أو فى صورة العمل الذى يصارع من أجل تنظيم نفسه . وقد يظهر فى صورة العمل الصناعى أو فى صورة العمل الزراعى . وقد يظهر فى صورة عمل الاجراء أو عمل الحرفيين أو عمل الفلاحين (بشرائحهم المختلفة) . إذا كانت أشكال علاقة رأس المال والعمل تختلف من جزء لآخر من أجزاء المجتمع الرأسمالى الدولى ، بل وفى داخل الجزء الاول ، فإن شروط التقاء رأس المال والعمل تختلف هى الاخرى ، إذا ما نظر إلى هذه الشروط من وجهة نظر مكونات البناء العلوى للمجتمع ، أى من وجهة النظر القانونية والثقافية والسياسية ، وذلك نظرا للاختلاف الحضارى والفكرى بين أجزاء العالم الرأسمالى ووجود الموانئ السياسية والاثنيـة (أى

---

(١) انظر فى مفهوم هذه الازمة الفصل التالى .

المتعلقة بطريقة حياة الجماعة ومؤسساتهـــا من حيث تأثرها بالجنس والثقافة والدين والقومية) . فالتقاء رأس المال بالعمل ، فى الاجزاء المتخلفة مثلا ، قد يتحقق فى ظل الاستقلال السياسى أو فى ظل التبعية السياسية ، وقد يتحقق فى ظل الضغط العسكرى المباشر أو غير المباشر (مثل التقاء رأس المال الإسرائيلى والأمريكى (١) بالقوة العاملة العربية فى الضفة العربية من فلسطين المحتلة ، قوة عاملة تقدر بـ ٧٠ الف عامل فى ١٩٧١) (٢) أو فى ظل الإرهاب اليومى المتمثل فى وجود القوة العاملة تحت الضغط المنظم قانونا على أسس عنصرية (كما هو الحال بالنسبة لإلتقاء رأس المال بالقوة العاملة فى جنوب افريقيا وروديسيا (٣)) . كما قد يتحقق التقاء رأس المال فى ظل القهر الاجتماعى والثقافى اليوميين ، كما هو الحال بالنسبة للقوة العاملة الآتية من الأجزاء المتخلفة (شمال أفريقيا ، أفريقيا الغربية وغيرها) لتعمل فى نشاطات معينة فى الاجزاء المتقدمه من العالم الرأسمالى (غرب أوربا وغيرها) .

يلزمنا كذلك ، لفهم المجتمع العالمى فى تحوله ، معرفة للمجتمعات التى تحاول

---

(١) أنظر فى ارتباط رأس المال الاسرائيلى برأس المال الأمريكى الباب التالى من هذا الكتاب : الظاهرة الاستعمارية فى الشرق العربى .

(٢) وقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بتحويل عدد كبير من الفلاحين والرعاة العرب إلى عمال اجراء عن طريق مصادرتها لأراضيهم ، أنظر ص ١٩ من :

J. Coubard, La guerre des 6 jours, Editions Sociales. Paris, 1973.

(٣) أنظر فى ظروف معيشة القوة العاملة فى هذين البلدين ص ١٦٣ ـــ ١٦٤ من الطبعة الانجليزية من كتاب ج. وودز ، جـــذور الثورة الافريقية (لندن ، ١٩٦٠) . وقد ترجم هذا الكتاب الى العربية أحمد فؤاد بلبع تحت عنوان «جذور الثورة الافريقية» ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١ .

إرساء أسس الإنتقال للتكوين الإجتماعى الإشتراكى : الظروف الخاصة لكل محاولة ، مشكلاتها وصعوباتها ، وهى صعوبات قد تتحول إلى نكسات ، وذلك لأن التطور الاجتماعى لا يتم بطريقة خطية .

هذه الدراسة لتركيب المجتمع العالمى لابد وأن تبرز ، فى النهاية ، المصالح التى تظهر على الصعيد العالمى ، وعلى الأخص المصالح المسيطرة التى تستطيع أن تفرض نفسها فى حوض البحر الأبيض ، حتى ولو كانت مصالح دول لا تنتمى إلى هذا الحوض.

٢ من نتائج الدراسة فى الخطوة الأولى (المذكورة فى « أولا » عاليه) نستطيع ، بفضل معرفتنا للطبيعة التاريخية للتكوين الاجتماعى فى كل من مجتمعات البحر الأبيض ، أن نحدد مكان هذا المجتمع فى المجتمع العالمى كمجتمع يعيش مرحلة انتقال : رأسمالى متقدم أو رأسمالى متخلف أو مجتمع يعيش مرحلة الانتقال للاشتراكية .. مع الحرص على ألا يتم ذلك بطريقة ميكانيكية ، أى مع الوعى بتعقد التركيب العضوى لكل مجتمع (من مجتمعات البحر الأبيض) فى داخل التعقد العضوى للمجتمع العالمى.

٣ ـ إذا ما توصلنا إلى وضع مجتمعات البحر الأبيض داخل اطار عملية تطور المجتمع العالمى نستطيع أن نرى نوع العلاقات بين دول البحر الأبيض ودول باقى العالم ، هذه العلاقات تعبر عن نوع المصالح التى توجد على المسرح تتصارع فى سبيل تحقيقها لذاتها . هنا تلزمنا دراسة العلاقات الاقتصادية (آخذة شكل حركات رؤوس الأموال وحركات السلع ، وعلى الأخص الطاقة ومعدات الانتاج والسلع الغذائية) والعلاقات الثقافية .

٤ ـ كل ذلك تلزم دراسة بصفة خاصة فى ظل الوضع الراهن الذى يجسم

أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، نظرا لأنها تمثل الخصيصة الأساسية للموقف الراهن في داخل هذا الاقتصاد الدولي (أنظر في منهجية دراسة أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، الباب الثاني من هذا الكتاب) مواجهة مركب مصالح دول البحر الأبيض بمركب المصالح التي تسود على الصعيد العالمي يمكننا من العرف على مركب المصالح التي تعـبر عن نفسها في حوض البحر الأبيض . لكن ، **هل يتمتع هذا الحوض بخصائص تجعل منه حلبة تتميز بنوع من الخصوصية وتتصارع فيها تلك المصالح ؟**

ثالثا : تهدف الخطوة الثالثة إلى الاجابة على هذا السؤال . ولكي نحصل على هذه الاجابة يلزمنا :

١ - أن ندرس ، ابتداءا من هيكل مجتمعات البحر الأبيض والطبيعة الاجتماعية والسياسة لدولها ، نوع العلاقات القائمة بين هذه الدول والكيفية التي توجد عليها : هنا نقوم بدراسة تفصيلية لحركات رؤوس الأمـوال والعمل وحركات السلع (وخاصة الطاقة ومعدات الانتاج والسلع الغذائية) بين بلدان البحر الأبيض وكذلك العلاقات الثقافية بينها بشرط أن تغطي الدراسة فترة زمنية طويلة تسمح بالتعرف على الاتجاه العام لهذه الحركات . هـذه الدراسة تبين ما إذا كان يوجد بين هـذه الدول علاقات ذات طابع خاص وما إذا كانت هذه العلاقات تأخذ شكلا دون آخر .

٢ - أن نرى ما إذا كانت بعض الظواهر تعبر عن نفسها على نحو خاص في حوض البحر الابيض . في هذا المجال يمكن الاشارة إلى الامثلة الآتية :

* الأهمية الخاصة لرأس المال البترولي (مع هيمنة رأس المال الامريكي) : فمجال البترول قد أصبح مجالا للتناقض بين رأس المال الامريكي ورأس المال الاوربي .

* الشكل الخاص للوجود الاستعمارى فى شرق البحر الابيض المتمثل فى الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين .

* الاهمية الخاصة لبعض المجتمعات المختلفة فى حوض البحر كاحتياطى مباشر لقوة عاملة رخيصة نسبيا (مجتمعات شمال أفريقيا ، بما فيها مصر (على الافل احتماليا) - وكذلك أسبانيا وتركيا واليونان)، وذلك بالنسبة لرأس المال فى البلدان الرأسمالية المتقدمة فى أوربا ، وبعض هذه المجتمعات تنتمى إلى حوض البحر الابيض .

هذه الأمثلة تبين أن المسألة الوطنية (التى لم تعد تنفصل عن المسألة الاجتماعية) مازالت القضية الأساسية بالنسبة لبعض مجتمعات البحر الابيض (ممثلة بذلك مجال التناقض بين المنتجين المباشرين ورأس المال آخذا شكل رأس المال الدولى وراس الاستيطانى ، أى رأس مال المعمرين) . وهو مايؤثر بصفة مباشرة على الموقف فى حوض البحر الابيض بالقدر الذى لا يزال رأس المال مسيطرا به فى بعض مجتمعات البحر الابيض.

* ظاهرة أخرى تعبر عن نفسها على نحو خاص فى حوض البحر الابيض هى ظاهرة وجود القوى العظمى . وهو مايتضمن انتماء بعض بلدان البحر الابيض إلى أحلاف عسكرية (تركيا، اليونان ، أيطاليا) وقيام دول أخرى بتقديم قواعد عسكرية أو تسهيلات عسكرية لدول من خارج البحر الابيض (أسبانيا ، مالطه ، اليونان ....) . هذا التعبير الخاص تلزم دراسته فى ضوء المصالح الاقتصادية للدول العظمى ، وفى ضوء الاهمية الاستراتيجية لحوض البحر الابيض حيث يوجد على ساحله الجنوبى ما اسماه تشرشل «ببطن اوربا اللينة»(١) ،

---

(١) يشير تشرشل بذلك الى حيوية الساحل الجنوبى للبحر الأبيض لحماية أوربا نفسها . =

وأخيرا فى ضوء أهمية البحر الابيض كمجرى بحرى للتجارة الدولية وعلى الاخص لنقل البترول والغاز الطبيعى (وهو مايثير المشاكل الخاصة « لابواب البحر الابيض » : مضايق البوسفور والدردنيل ، قناة السويس ، مضيق جبل طارق ...).

٣ . هذه المشكلات والكيفية الخاصة التى تعبر بها عن نفسها قد تكون مصدرا للتوتر . بعض هذه التوترات أصبحت ، مع بقاء المشكلة الاصلية دون حل ، من خصائص الموقف التاريخى الحالى فى حوض البحر الابيض : مثال ذلك ، المشكلة الفلسطينية التى تمثل مصدر التوتر فى شرق البحر الابيض (الأمر يتعلق فى الواقع بالظاهرة الاستعمارية التى تظل معها المسألة الوطنية مطروحة ليس فقط بالنسبة للشعب الفلسطينى وانما كذلك بالنسبة لشعوب مصر والاردن وسوريا ولبنان وكل الشعب العربى ، باعتبار أن أسرائيل الظاهرة الاستعمارية تمثل خطرا حضاريا يفرض وجوده بالتوسع والتهديد العسكريين) ، مشكلة قبرص (التى يتعين دراستها منذ تغلغل رأس المال الانجليزى فى المنطقة ، ثم حلول رأس المال الامريكى محله » على الاخص بعد العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ ؛ ومصالح حلف الاطلنطى ، فى علاقة كل ذلك بالدولتين اليونانية والتركية) ، الصراع بين بريطانيا وأسبانيا بخصوص جبل طارق ، النزاع بين بريطانيا وأسبانيا بخصوص جبل طارق ، النزاع بين اسبانيا والمغرب والجزائر والشعب الصحراوى بشأن الصحراء (الاسبانية) .

= وهو ما أكدته الحرب العالمية الثانية حين دارت المعارك الفاصلة فى هزيمة بلدان المحور (المانيا وايطاليا) ، بعد أن سيطرا على كل أوربا تقريبا ، فى شمال أفريقيا من المغرب حتى العلمين فى مصر .

إذا ما أنتهينا من الدراسة التى تهدف إلى تحديد مركب المصالح الموجودة فى مجتمعات البحر الابيض ووضع هذه المصالح فى أطارها العالمى مدخلين على هذا النحو المصالح التى تفرض نفسها فى حوض البحر الابيض مع كونها مصالح دول لاتنتمى إلى حوض البحر الابيض ، ورأينا ما إذا كان حوض البحر الابيض يتميز بخصائص تقدم لكل هذه المصالح حلبة للمواجهة والتصارع . نستطيع ، أن نوجه جهودنا إلى دراسة امكانيات التقاء هذه المصالح .

رابعا : تهدف الخطوة الرابعة إلى دراسة امكانيات التقاء المصالح ، طبيعة اللقاء : استراتيجيا أو تكتيكيا ، والكيفية التى يمكن أن يتم بها . بعبارة أخرى، تهدف هذه الخطوة إلى دراسة الممارسات السياسيه على مستوى حوض البحر الابيض والشكل التنظيمى المناسب لهذه الممارسات وتتحقق هذه الخطوة عن طريق :

١٠ - دراسة مواقف دول البحر الأبيض تجاه المشاكل المختلفة ، وهو مواقف تلزم دراستها فى تغيرها عبر الزمن ، وهو تغير يتم كمحصلة للتغيرات فى داخل مجتمعات البحر الابيض وعلى الصعيد الدولى. وهو ما يستلزم أن تغطى الدراسة فترة طويلة نسبيا (دراسة الوثائق ، التصريحات ، البيانات ، الاتفاقات ، المواقف الفعلية الخاصة مثلا بسياسة كل من دول البحر الابيض تجاه الوجود العسكرى للدول العظمى فى البحر الابيض) . بعبارة أخرى ، سيكون من اللازم أن ندرس ، فى ضوء معرفتنا للمصالح التى تعبر عن نفسها ، سياسة الدول المختلفة تجاه كل مشكلة للتوصل إلى معرفة ما إذا كان من الممكن أن تلتقى هذه المصالح والكيفية التى يتم بها اللقاء ، **مع بحث امكانيات اللقاء وكيفيته من وجهة نظر الدول الموجودة واعين الطبيعة الاجتماعية والسياسيه لكل من هذه الدول.**

٢ - اخيرا ، نلزمنا كذلك دراسة سياسات هذه الدول تجاه المشاكل المختلفة وانما من وجهة نظر مختلفة ، وجهة نظر المنتجين المباشرين فى مجتمعات البحر الأبيض (المتقدمه والمتخلفة): أى آخذين فى الاعتبار مصالح المنتجين المباشرين ، للبحث عن انواع أخرى من الالتقاء والتفكير فى الكيفية التى يمكن أن تتم بها . هذا يسمح لمن لايريدون أن يكونوا فى معسكر رأس المال برؤية أمكانيات الممارسة السياسية وسبلها على مستوى حوض البحر الأبيض وانما من وجهة نظر مصالح المنتجين المباشرين (كما إذا أريد النظر فى مشكلة البترول مثلا من هذه الزاوية) .

الباب الثانى

الاقتصاد العالمى المعاصر

إذا كان من غير الممكن أن تفصل العملية الاقتصادية فى مجتمع ما عن بقية أجزاء التكوين الاجتماعى ، فالأمر كذلك بالنسبة للعملية الاقتصادية فى بلد ما . لا يمكن فهمها إلا كجزء ومن المجتمع العالمى ، فى حركته التاريخية .

وتتميز المرحلة الراهنة من مراحل تطور الاقتصاد العالمى بأن الاقتصاد الرأسمالى قد كف ـ فى حركته التاريخية طويلة المدى ـ عن أن يمثل النظام العالمى وأصبح نظاما دوليا بصراعاته الداخلية وصراعاته مع اجزاء المجتمع العالمى التى تحاول أرساء أسس الانتقال للتكوين الاجتماعى الاشتراكى عبر تجارب مختلفة ومتباينة . فإذا ماوضعت هذه المرحلة فى بعدها التاريخى الكبير أمكن توصيفها بأنها مرحلة الانتقال إلى التكوين الاجتماعى الاشتراكى ، إذا ماقورنت بالمرحلة من القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر ، مرحلة الانتقال إلى التكوين الاجتماعى الرأسمالى .

ويتكون الاقتصاد الدولى الرأسمالى المعاصر من أجزاء متقدمة وأخرى متخلفة توجد بها علاقات تبعية مختلفة ومتغيرة فى الدرجة ويسود هذا الاقتصاد العلاقة بين رأس المال الدولى (بأشكاله المختلفة وعلاقاته مع رأس المال المحلى فى فى الاجزاء المتخلفة) والعمل (معبرا عنه فى قوى اجتماعية مختلفة ذات تنظيمات متباينة) . هذه العلاقة تأخذ أشكالا مختلفة فى الاجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى وتتم فى ظل ظروف جد متنوعة

ويبرز هذا الاقتصاد الدولى المعاصر فى ازمته الراهنة ، وهى أزمة بدأت

تعبر عن نفسها كيفيا فى أواخر ستينات هذا القرن ومازالت مستمرة كصورة متميزة من صور التعبير عن الأزمة العامة للتكوين الاجتماعى الرأسمالى فى مرحلة الانتقال للتكوين الاجتماعى الاشتراكى . للخروج من الازمة يلزم لرأس المال الدولى أن يبحث عن استراتيجية أو استراتيجات بديلة ، ليستبقى أو يؤكد وجوده الاستعمارى فى الاجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى ، وإن أمكن لهذا الوجود أن يأخذ أشكالا متجددة .

فى هذا الباب نجمع دراسات عن أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، عن استراتيجية ممكنة لرأس المال الدولى نحو الاجزاء المتخلفة ، وعن الظاهرة الاستعمارية فى الشرق العربى ، طبيعتها وخصوصيتها فى الحفاظ على مصالح رأس المال الدولى بصفة عامة ورأس المال المهيمن دوليا بصفة خاصة

١ – أزمة الطاقة ، أزمة النظام النقدى الدولى أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى[1]

الأزمة التى نتعرض لها اليوم هى أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى . وتمتلىء الصحافة العالمية ، الجارية والمتخصصة ، بأنباء هذه الأزمة وبتفسيرات لها ، أكثر هذه التفسيرات شيوعا تتمثل فى اتجاهين : اتجاه يبحث عن تفسير للأزمة الراهنة فى أزمة الطاقة ، واتجاه ثان يحاول تفسيرها ابتداء من أزمة النظـــام النقدى الدولى . وسنحاول فى هذا المقال :

– أن نعرف أولا الاقتصاد الرأسمالى الدولى المعاصر .

– أن نعرض ثانيا لمضمون هذين الاتجاهين بأسلوب ناقد .

– لننتهى أخيرا لما نعده التفسير السليم للأزمة ، باعتبار أنها أزمة هيكلية تجد تفسيرها فى التناقضات التى يحتويها هيكل الاقتصاد الرأسمالى نفسه .

أولا – الاقتصاد الرأسمالى الدولى المعاصر :

نقصـد بالاقتصاد الرأسمالى الدولى الأجزاء من الاقتصاد العـالمى التى تسود

---

(١) محاضرة ألقيت فى جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ٢٥ يناير ١٩٧٥ . وقد استهدينا فى هذه المحاضرة ببعض الأفكار التى وردت فى دراسة لنا تمت فى الجزائر فى ابريل ١٩٦٨ بعنوان « أزمة الدولار أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ؟ » بينت فى الواقع أن الازمة هى أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى وانها بدأت فى التعبير عن نفسها وأن الشوط الذى ستقطعه ما زال طويلا (يفرض نفسه حتى تاريخ كتابة هذا الهامش فى مايو ١٩٧٨) . وقد نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية فى « مجلة الحقوق » بجامعة الاسكندرية ، فى العدد الثانى لعام ١٩٧٠ . أما المحاضرة فقد نشرت بالعدد رقم ٣٥٨ ، السنة الرابعة والستون ، من مجلة مصر المعاصرة .

فيها العلاقة بين رأس المال والعمل . ومن ثم نخرج من هذا الاقتصاد الرأسمالي الأجزاء من المجتمع العالمي التي تسعى إلى بناء أسس الانتقال إلى الاشتراكية .
هذا الاقتصاد الرأسمالي الدولي ليس متجانس الأجزاء ، لأن سيطرة رأس المال لا تعرض بنفس الصورة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي من هذه الزاوية يمكن التفرقة بين الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي (وهي ما يطلق عليها عادة المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، أوربا الغربية ، كندا ، نيوزيلاند ، استراليا) وبين الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي (وهي ما يطلق عليها عادة مجتمعات العالم الثالث، باستثناء المجتمعات التي تحاول أرساء أسس الانتقال الاشتراكية كالصين وفيتنام ، وكوريا ، وكوبا ولاوس وكمبوديا) .

في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي يمكن القول بأن الصور الرئيسية للعلاقة بين رأس المال والعمل هي صورة العلاقة بين رأس المال المتمركز في شكله الاحتكاري وبين العمل المنظم نظراً لتوصل الطبقة العاملة إلى مستويات عالية من التنظيم النقابي والسياسي . (وذلك مع اختلاف في درجة تنظيم الطبقة العاملة من مجتمع إلى آخر من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة) .

أما في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي، فصور سيطرة رأس المال متعددة يمكن أن نميز منها ثلاثا :

في الصورة الأولى يظهر رأس المال كظاهرة إجتماعية ، باعتباره مسيطرا على المجتمع بأكمله ، كما يظهر في داخل الوحدة الإنتاجية نفسها . يكون ذلك في المشروعات الرأسمالية أي تلك التي يتوافر لها كل خصائص المشروع الرأسمالي .
تكون العلاقة بين رأس المال والطبقة العاملة التي تسعى دائما إلى أن يكون

لها تنظيماتها النقابية والسياسية رغم محاربة رأس المال ، دوليا كان أو محليا ، لمحاولات التنظيم هذه .

في الصورة الثانيـة لسيطرة رأس المال يظهر رأس المال كظاهرة اجتماعية وان كان لايظهر في داخل الوحدة الانتاجية نفسها يتم ذلك في حالة الوحدات الانتاجية التي أخذ الشكل الاجتماعي للعائلة (الفلاحيه أو الحرفية) . هنـا لا تظهر علاقات الانتاج الرأسمالية في داخل الوحدة الانتاجية ، ويكون العمل أساسا هو عمل أفراد الاسرة ولكن رأس المال يسيطر على الوحدة الانتاجية من خلال سيطرته على السوق . إذ تنتج الأسرة سلعا لهاسوق دولية (كالقطن والارز) وتبيع منتجاتها في السوق ، وتشترى من السوق مايلزمها للانتاج الزراعي (من أدوات وأسمدة وبذور ومبيدات ، الخ) ، كما تشترى منه سلعا استهلاكية من مواد غذائية وسلعا صناعية وغيرها . هنا يحصل رأس المال على الناتج الفائض لأفراد الأسرة عن طريق سيطرته على الأسواق التي تندمج فيها الوحدة الانتاجية. هذا النوع من السيطرة لرأس المال يمثل الشكل السائد في المجتمع الريفي المصرى (على لأقل حتى تطور الرأسمالية الزراعية في العقدين الأخيرين) .

في الصورة الثالثة تظهر الوحدات الانتاجية الفلاحية التي تنتج سلعا لاتباع في السوق الدولية (أي ليست لها أثمان دولية) رغم أهميتها في تغذية السكان المحليين . في هذه الحالة يسيطر رأس المال على تجارة هـذه السلع ويحصل عن طريق الشركات التجارية على فائض عمل هذه الوحدات الفلاحية (مثـــل ذلك انتاج المانيوك وهو الغذاء الرئيسي للسكان في بلدان أفريقيـا السوداء) .

في ظل الصورتين الثانية والثالثة لسيطرة رأس المال في المجتمعات المتخلفة تكون العلاقة بين رأس المال والفلاحين وقد تكون لهم الغلبة بالنسبة لعمال الصناعة.

ومن ثم كانت العلاقة فى المجتمع المتخلف ليس فقط بين رأس المال والعمال وإنما بين العمال والفلاحين ، أى المنتجين المباشرين من جانب وبين رأس المال (دوليا كان أو محليا ، وهذا الاخير خاصا كان أو مملوكا للدولة) من جانب آخر . ويؤدى وجود الفلاحين إلى صعوبة تنظيم المنتجين المباشرين فى كفاحهم ضد رأس المال .

وإذا كانت صور سيطرة رأس المال على المنتجين المباشرين فى المجتمعات المتخلفة متعددة فان ظروف التقاء رأس المال بالعمل فى هذه المجتمعات تختلف من مجتمع إلى آخر(١). فالتقاء رأس المال بالعمل قد يتحقق فى ظل الاستقلال السياسى أو فى ظل التبعية السياسية . كما قد يتحقق فى ظل الضغط العسكرى المباشر أو غير المباشر (مثل التقاء رأس المال الاسرائيلى والأمريكى بالقوة العاملة العربية فى الضفة الغربية من فلسطين المحتلة ، قوة عاملة تقدر بـ ٧٠ ألف عامل فى ١٩٧١ أو فى ظل الأرهاب اليومى المتمثل فى وجود القوة العاملة تحت الضغط العنصرى المنظم قانونا (كما هو الحال بالنسبة لالتقاء رأس المال بالقوة العاملة الافريقية فى جنوب أفريقيا وروديسيا ، بمساندة رأس المال الامريكى ورأس المال الأوربى) . كما قد يتحقق التقاء رأس المال بجزء من القوة العاملة القادمة من المجتمعات المتخلفة إلى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فى ظل شروط من القهر الاجتماعى والثقافى اليومى (كما هـــو الشأن بالنسبة لالتقاء عمال شمال أفريقيا (وخاصة الجزائر) وعمال أفريقيا الغربية (من السنغال ومالى وفولتا العليا وغيرها) برأس المال فى مجتمعات أوربا الغربية) .

يخلص من هذا أن صورة الاقتصاد الدولى الرأسمـــالى المعاصر تتبدى فى وجود أجزاء مختلفة من رأس المال : بعضه قومى فى الاجزاء المتقدمة من العالم

---

(١) أنظر عاليه ص ٥٣ ـ ٥٤ .

الرأسمالي ، وبعضه دولي ، وبعضه محلي في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي ، في صورة رأس مال فردي أو رأس مال مملوك للدولة . وبين هذه الأجزاء من رأس المال توجد التناقضات في محاولتها اقتسام الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون . كما يقابل هذه الأجزاء من رأس المال قوى المنتجين المباشرين ، في صورة العمال المنظمين نقابيا وسياسيا في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي ، وفي صورة العمال والفلاحين بكل صعوبات تنظيمهم في الاجزء المتخلفة من العالم الرأسمالي . هؤلاء يجدون أنفسهم في مواجهة رأس المال الذي يسعى إلى الحصول على فائض انتاجهم في مجالات النشاط المختلفة .

في هذا الاقتصاد الرأسمالي الدولي لا يتحدد نمط تقسيم العمل الدولي، خاصة بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي ، مرة واحدة ثم يبقى دون تغيير . على العكس من ذلك يكون شكل تقسيم العمل الدولي الرأسمالي في تغير مستمر . فاذا كان من الممكن أن نميز حتى ثلاثينات القرن الحالي شكلا لتقسيم العمـــل الدولي الرأسمالي بمقتضاه تتخصص الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في انتاج السلع الصناعية وتتخصص الاجزاء المتخلفة في إنتاج المواد الأولية (زراعية كانت أو استخراجية) ، فان أزمة اقتصاديات التصدير والتغير في هيكل الصناعة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة لصالح الفروع البتروكيماوية والالـكترونية وما في حكمها ، كل ذلك مع استفادة رأس المـــال المحلي في الاقتصاديات المتخلفة من حركة التحرر الوطني ، أحدث تغيرا في نمط التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل نحو امكانية تخصص الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في انتاج السلع الانتاجية الصناعية المتقدمة (وخاصة السلع الغزيرة التكنولوجيا) واستمرار تخصص الاقتصاديات المتخلفة في انتاج المواد الأولية (وخاصة

البترول) بالإضافة إلى بعض التخصص فى انتاج السلع الصناعية الاستهلاكية التقليدية (كالمنسوجات والمواد الغذائية) وبعض السلع الصناعية الاستهلاكية المعمرة (كتجميع السيارات والثلاجات والغسالات وأجهزة الراديو ...) وبعض التخصص فى انتاج السلع الصناعية الانتاجية التقليدية (كالحديد والصلب والأسمنت) وكذلك السلع الصناعية الانتاجية لفروع الانتاج الملوثة للبيئة . كل ذلك انما يتم فى اطار علاقات السوق الرأسمالية على الصعيد الدولى مع ضمان تبعية الاقتصاديات المتخلفة، من حيث نمط استهلاكها الذى يحدد فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة معبراً عن نظام القيم الرأسمالى ، وتبعيتها كذلك من الناحية التكنولوجية واعتمادها على استيراد السلع الانتاجية من السوق الرأسمالية ، وتبعيتها من حيث اعتمادها على السوق الرأسمالية فى تسويق منتجاتها الأولية .

نمط التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل لا يعطى إذن مرة واحدة لا يتغير بعدها . أبدا . هو فى تغير مستمر . هذا التغير يتم من خلال الصراع : الصراع بين الأجزاء المختلفة لرأس المال فى محاولة رؤوس الأموال القومية الحصول على أكبر جزء من الفائض الذى تنتجه القوة العاملة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى. وكذلك الصراع بين رأس المال والمنتجين المباشرين الذى يأخذ أشكالا مختلفة فى الأجزاء المختلفة من العالم الرأسمالى: الصراع الاقتصادى والسياسى بين رأس المال والعمال المنظمين فى مجتمعات الغرب الرأسمالية واليابان ، والصراع التحررى من جانب المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى .

هذه التغيرات تعطى للاقتصاد الرأسمالى الدولى تطورا يتم فى صورة مراحل متداخلة يمكن تمييز كل منها كيفيا :

— بشكل معين لتقسيم العمل الدولى بين الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى والأجزاء المتخلفة منه .

— بعدد من الصناعات التى تأخذ الدور القيادى فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تتميز بارتفاع معدل التطور فيها جاذبة بذلك بقية النشاط الصناعى الذى يجذب بدوره بقية النشاط الاقتصادى . وعليه يحدد تطور هذه الصناعات تطور بقية الاقتصاد القومى .

- بشكل معين للصراع بين أجزاء رأس المال ، ما إذا كان يأخذ شكل الصراع التنافسى أو الصراع الاحتكارى . وكذلك بهيمنة أحد رؤوس الأموال القومية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، كهيمنة رأس المال الانجليزى حتى الحرب العالمية الأولى ثم بدء هيمنة رأس المال الأمريكى ، هيمنة تتأكد بعد الحرب العالمية الثانية .

- بنوع من التحالف بين الطبقات سواء فى داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أو على الصعيد العالمى .

إذا كان تطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى يتم من خلال المراحل المتداخلة ، فإن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة جديدة يستلزم الكثير من إعادة الترتيب والتكييف وفقا لمقتضيات التركيب الاقتصادى فى تغييره Adjustments and readjustments . وتمثل مثل اللحظات التاريخية التى تعلن عن التعبير الكيفى لمرحلة متميزة وعن أن استمرار النظام لن يكون إلا عن طريق تحطيم قدر هائل من قوى الإنتاج (المادية والبشرية) ، تمثل هذه اللحظات التاريخية الأزمة بالمعنى الذى نستخدمه فى هذه الدراسة .

ولفهم الأزمة الراهنة ، طبيعتها ومداها ، يلزمنا :

- أن نتبين ، أولا ، موقع هـذه الأزمة فى الاتجاه الزمنى لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ نهاية القرن التاسع عشر .

- أن نبرز ، ثانيا ، المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، وذلك عن طريق بلورة الخصائص الأساسية للمرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى بداية السبعينات .

- أن ندخل ، ثالثا ، العوامل « الموقفية » التى تعتبر جزءا من الاتجاه العام الزمنى تعطيه خصوصيته فى الزمن القصير وتبرز ناحية أو أخرى من نواحيه.

(١) تتلخص الخصائص الجوهرية للتطور الرأسمالى حتى نهاية القرن التاسع عشر فيما يلى :

- الصغر النسبى لحجم المشروع الرأسمالى فى الداخـــل وسيادة المنافسة ، رأس المال لا ينفصل عن شخص الرأسمالى ، ومن ثم تكون قدرته على الحركة محدودة .

- ازدياد معدل تراكم رأس المال (بما يتضمنه من تطور تكنولوجى) ، والزيادة المستمرة فى انتاجية العمل فى فروع النشاط الاقتصادى المختلفة . وهو ما يعنى اتجاها للقيمة نحو الانخفاض وامكانية أن تتجه الاثمان للانخفاض فى الزمن الطويل .

- ضعف الطبقة العاملة من الناحية التنظيمية ، أى عدم تنظيمها نقابيا وسياسيا (فى شكل أحزاب) . وبقاء مستوى الأجور منخفضا نسبيا ، يحكمه الاداء التلقائى لقوانين السوق .

هذه المجموعة من الخصائص التى تبرز على مستوى انتاج الفائض (الربح بالمعنى الواسع) تتضمن أن التوسع فى الانتاج يمكن أن يتحقق مع اتجاه

هبوطى للاثمان فى المدى الطويل جدا دون أن يكون لهذا الاتجاه الهبوطى، الذى يعكس الزيادة المستمرة لانتاجية العمل فى ظل المنافسة ، أثر غير مواتى على النصيب النسبى للربح . ولكى تكتمل الصورة تلزم رؤية الخصائص بالنسبة لشروط تحقيق الربح :

ـ على الصعيد العالمى ، كان الموقف يتميز بوجود أجزاء كبيرة من العالم غير مسيطر عليها بعد ، وهو ما يعنى امكانية المناورة للبلدان الرأسمالية المختلفة رغم التنافس بينها ، إذ لا يزال هناك متسع للجميع . ونعيش فترة فتح أجزاء كثيرة من العالم أمام رأس المال ، فترة تتسم بحرية الفتح (من خلال المشاحنات والحروب) وحرية التجارية الدولية .

ـ كان ذلك مصحوبا بسيادة قاعدة الذهب (قاعدة التداول الحر للنقود الذهبية فى التداول الداخلى وفى تسوية المعاملات الدولية) والزيادة فى انتاج الذهب مع اكتشاف مناجم أمريكا وجنوب أفريقيا .

هذه الخصائص تعنى التوسع المستمر فى السوق العالمية وسهولة أنسياب السلع بفضل سيادة قاعدة الذهب ، وهو مايعنى امكانية تحقيق الربح الذى ينتج فى مرحلة الانتاج .

زيادة انتاجية العمل وغياب الاحتكار وضعف الطبقة العاملة تنظيميا والتوسع المستمر فى السوق العالمية جعل من الممكن أن يتم التطور الرأسمالى مع اتجاه طويل المدى نحو الانخفاض فى الأثمان (استمر هذا الاتجاه الهبوطى حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وقد عرفته أهم البلدان الرأسمالية كانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية)(١) .

---

(١) أنظر ، محمد دويدار ، محاضرات فى الاقتصاد النقدى ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٣ ، والمراجع الواردة فى ص ١٣٤ وما بعدها .

ثم يحمل تراكم رأس المال فى طياته ، بما يتضمنه من توسع أفقى ورأسى ، تركز رأس المال وتمركزه نحو الاحتكار . ويظهر رأس المال فى أواخر القرن التاسع عشر فى أشكاله الاحتكارية ، وهو مايعنى :

- أن رأس المال يصبح ، كقوه اجتماعية، اكثر تجردا : ينفصل عن شخص الرأسمالى ، على الاخص فى الوحدات الانتاجية الكبيرة التى أصبحت تأخذ فى الاغلب من الأحيان شكل الشركة المساهمة . رأس المال يصبح ، بزيادة تجرده ، اكثر قابلية للحركة ، وهو مايعنى امكانية تصديره . هذا الاتجاه الاحتكارى يعنى بالنسبة للمشروعات امكانية السيطرة على الأسواق والتحكم فى الاثمان (فى ضوء مرونة الطلب على السلع)

- استمرار معدل تراكم رأس المال فى الزيادة واستمرار الزيادة فى انتاجية العمل ، وهو مايعنى استمرار اتجاه القيمه نحو الانخفاض .

- تطور الطبقة العاملة نقابيا وسياسيا ، إذ مع التوسع فى الانتاج الرأسمالى تزداد الطبقة العاملة كميا فتستطيع أن تقوى من نفسها كيفيا عن طريق التنظيم النقابى والسياسى . هنا يصبح من الممكن أن يكف الاجر عن أن يتحدد فقط بالأداء التلقائى لقوى السوق . أى توجد امكانية مطالبة العمال بزيادة الاجور مع زيادة انتاجية العمل ، الأمر الذى قد يمثل تهديدا للربح .

- من وجهة نظر تحقيق الربح، يتميز الموقف على الصعيد العالمى بضم الاجزاء المختلفة من المجتمع العالمى فى خارج أوربا وتحقق نوع من تقسيم العالم بين الاقتصاديات الرأسمالية . فإذا لم تعد هناك أرض جديدة تفتح فتوسع كل بلد رأسمالى يكون على حساب بلد آخر ، الأمر الذى يؤدى إلى محاولة كل أقتصاد أم لان يختص نفسة بمنطقة ينفرد بها كمصدر للمواد الاولية وكسوق وكمجال

لتغلغل رأس المال ، ويحول دون تغلغل رؤوس أموال أخرى فيها . ومن هنا كانت القيود على التجارة الدولية والتشاحن بين الدول المستعمرة (بشأن اعادة تقسيم العالم) وانحسار حرية التجارة الدولية (وقد اتخذت هذه القيود صورا متعددة : فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات - تحديد حصص بالنسبة للسلع التى تكون محلا للتجارة الدولية - وضع قيود على الصرف الخارجى ، أى على تبادل العملات - اتخاذ أجراءات لمحاربة قيام دولة أجنبية باغراق سوق داخلية بسلعة أو ببعض السلع تباع بأثمان منخفضة جديدة بقصد السيطرة على السوق وابعاد السلع المحلية المنافسة، إلى غير ذلك من القيود) (١) .وهو مايعنى وجود العوائق أمام حركة السلع وحركة رأس المال فى اطار الاقتصادالرأسمالى العالمى ، ويمثل بالتالى صعوبة نسبية فى تحقيق الفائض الذى أنتـــج فى مرحلة الانتاج.

- وفيما يخص انتاج الذهب يتميز الموقف باتجاه نحـو ثبات انتاجية العمل فى هذا النشاط : إذ رغم تطور فنون الانتاج فى عملية استخراج الذهب ،ومن ثم امكانية رفع كفاءة العمل ، لايؤدى ذلك إلى خفض النفقة لازدياد درجة ندرة وجود الذهب فى الطبيعـة واستلزامه بالتالى عملا أكثر نسبياً . أى أن ازدياد درجة ندرة الذهب فى الطبيعة يضيع أثر تطور كفاءة العمل ، على عكس ما يحدث فى فروع الإنتاج الأخرى : زيادة إنتاجية العمل كاتجاه عام .

مع الزيادة المستمرة فى إنتاجية العمل فى فروع النشاط المختلفة (كاتجاه عام)

---

(١) تعكس كل هذه القيود التدخـل المتزايد للدولة الرأسمالية فى الحياة الاقتصادية . وهو تدخل برز فى أثناء الحرب العالمية الأولى على نحو يصبح معه التدخل القوى للدولة من الخصائص التى تميز الإقتصاد الرأسمالى فى مرحلته القادمة ، بشقيه المتقدم والمتخلف .

وبقاء إنتاجية العمل فى إنتاج الذهب ثابتة تقريبا كان من المفروض أن يستمر الاتجاه الهبوطى فى الأثمان ، ولكن هذا الاتجاه الانخفاضى فى الأثمان، لن يكون فى صالح رأس المال مع تغير موازين القوى فى داخل المجتمع الرأسمالى، إذ يمثل ، أمام الوضع التنظيمى للطبقة العاملة وقدرتها على المطالبة بعدم تخلف الأجر عن الانتاجية ، وامام تزايد صعوبات التسويق نسبيا على الصعيد العالمى تهديدا للربح يمكن تفاديه مع الامكانية الموجودة لدى رأس المال والمتولدة عن شكله الاحتكارى أى عن سيطرته على السوق . هـذه الامكانية تستخدم موضوعيا فى خلق اتجاه صعودى فى الأثمان . فالأثمان فى حركتها التصاعدية المستمرة تسبق الأجور النقدية وتؤدى بالتالى ، إن لم يكن إلى زيادة نصيب الربح فى الدخل القومى ، على الأقل إلى ابقائه على حاله ، ومن هنا كان الاتجاه نحو الرفع المستمر للأثمان ومع سيطرة الأحتكار تتحول الامكانية ال ممارسة فعلية إذا كان الأمر كذلك ، فإن الابقاء على قاعدة الذهب كان يوجب أن تنخفض أثمان السلع عامة بالنسبة للذهب . وهو الاتجاه غير الموات للربح . والحيلولة دون هذا الاتجاه يتم العكس : يرفع ثمن الذهب بالنسبة للسلع الأخرى(أى ترفع أثمانها بصفة مستمرة) بدلا من أن تنخفض الأثمان بالنسبة للذهب. ولكى يمكن رفع ثمن الذهب كل حين تهجر قاعدة الذهب وتمتنع الدولة تداوله فيها أو أن يكون قاعدة لنقدها . فلا تداول للذهب كنقود ولا تداول لعملة ورقية يمكن تحويلها إلى ذهب . وتبدأ النقود الورقية ونقود الودائع فى السيطرة على التداول النقدى وهو مايعطى البنوك ، وهى مشروعات رأسمالية تسعى إلى تحقيق الربح ، امكانية أكبر فى السيطرة على النقود فى الاقتصاد ومن ثم امكانية فى تأكيد هذا الاتجاه الصعودى فى الأثمان (١).

---

(١) هذه الامكانية هى التى تجعل من الممكن أن تقوم الدولة الرأسمالية ، فى مرحلة =

ويمثل هذا الإتجاه التضخمى طويل المدى أحد تعبيرات **الازمه العامة لطريقة الانتاج الراسمالية** ، وهى الأزمة التى تمثل المرحلة الهابطة فى تطـور التكوين الاجتماعى الرأسمالى . حيث تتضمن التناقضات شكلا تنظيميا للانتاج ولتجـدد الانتاج لايسمح باستخدام القوة العاملة والموارد المادية الموجودة إستخداما كاملا (فى ظل ماهو متوافر من معرفة علمية وتكنولوجيـة) . وهو مايتضمن عدم إستخدام جزء من القوة العاملة والطاقه المادية الموجودة على نحو مستمر. وكـذلك إستخدام أجزاء منها دون مستوى التشغيل الكامل ، وهو مايعنى

= تدخلها الكبير فى النشاط الاقتصادى ابتداءً من الكساد الكبير ١٩٢٩ ، باحدى السياسات التى تكون ذات فعالية كبيرة فى تحديد نمط توزيـع الدخل لصلحة الربح ، وهى سياسة التمويل عن طريق عجز الميزانية (باصدار نقود ورقية والاقتراض من الجهاز المصرفى) . وهى سياسة لايمكن فصلها ـ لبيان الأثر النهائى على نمط توزيـع الدخل كما تحدده علاقات الإنتاج السائدة ـ عن الطبيعة الطبقية للنظام الضريبى فى الدولة الرأسمالية .

فيما يتعلق بالاتجاه العام للأثمان يمكن أن نسوق ، على سبيل المثال، اتجاه الرقم القياسى لأثمان الجلة فى الولايات المتحدة الأمريكية :

فى القرن التاسع عشر :

١٨٢٣	١٨٤٨	١٨٧٣	١٨٩٨
١٠٠	٧٥	١٣٩ (بسبب الحرب الأهلية)	٧٤

فى القرن العشرين :

١٨٩٨	١٩٢٣	١٩٤٨	١٩٧٣
١٠٠	٢٠٨	٣٣١	٥٢٠

المصدر : E. W. Kemmer, Gold Standard, McGraw – Hill, New York, 1944, p 88–89.

— H. Magdoff, A Note on Inflation, Monthly Review, Vol. 25, No 7, december, 1973, p. 21–26.

ركوداً نسبيا للاقتصاد الرأسمالى ، يمثل هو الآخر أحد تعبيرات الأزمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية .

وعليه يتضمن الاتجاه طويل المدى لتطوير طريقة الانتاج الرأسمالى فى مرحلة الازمه العامة للتكوين الاجتماعى الراسمالى الركود النسبى والاتجاهات التضخمية. فى اطار هذا الاتجاه الزمنى تظهر التقلبات الدورية التى تغطى فترات زمنية قصيرة او متوسطة الأجل والتى يمكن التأثير على حدتها عن طريق تدخل الدولة الراسمالية اللهم الا اذا بدات الدولة ذاتها فى ان تعيش ازمتها كسلطة .

إبتداء من هذا الاتجاه طـــويل المدى يمكن فهم الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالى الدولى ، وإنما عن طريق التعرف ثانيا على خصائص المرحلة التى يعيشها هذا الاقتصاد منذ الحرب العالمية الثانية.

٢ — بدأت المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى بالحرب العالمية الثانية واستمرت حتى بداية السبعينيات ، انتهت الحرب بتحطيم الكثير من رأس المال فى دول المحور (المانيا وإيطاليا واليابان) ودول الحلفاء فى أوربا . وخرج رأس المال الامريكى من الحـرب ليتصدر الموقف فى العـالم الرأسمالى : إنتاجية العمل فى أمريكا أعلى ماتكون ، قدرتها على المنافسة فى سوق الصادرات العالمية لا تقاوم ، وعملتها تقف بالتـــالى الى جانب الذهب كعملة العملات . ويدور النظام النقدى الدولى الرأسمالى حول الدولار سيد العملات . وتتأكد لرأس المال الامريكى الهيمنة على السوق الرأسمالية الدولية خلال المرحله التى يمكن حصر أهم خصائصها الأساسية فيما يلى :

— بالنسبة لنمط تقسيم العمل الدولى بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء المتخلفة

من العالم الرأسمالى تبلور فى هذه المرحلة الاتجاه نحو تخصص الأجزاء المتقدمة فى الصناعات الأساسية وخاصة الالكترونية وذلك بعد أزمة صناعة السيارات وغيرها على أن تتخصص الأجزاء المتخلفة فى إنتاج المواد الأولية (وخاصة البترول) وبعض الصناعات الاستهلاكية الصناعية وبعض الصناعات الانتاجية التقليدية . وتمثل الاتجاه العام فى تخصص الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى فى إنتاج السلع الغزيرة التكنولوجية .

ـ يأخذ الصراع بين رؤوس الأموال شكل الصراع الاحتكارى نظرا لغلبة الاحتكار فى فروع النشاط الاقتصادى المختلفة . وقد زادت حدته من خلال حركة تمركز رأس المال التى أخذت مكانا فى أمريكا وأوربا واليابان فى السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ . يضاف إلى ذلك أن الشكل الغالب فى الاجزاء المتخلفة، عندما يتعلق الامر برأس المال المحلى هو شكل احتكار الدولة .

أما على الصعيد الدولى فتوجد الشركات دولية النشاط ، أو ما يسمى وبالشركات متعددة الجنسية، Multinatonal Corporation . وهى احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من السلع وبأنها تنتج على أقاليم دول عديدة فى العالم الرأسمالى بأجزائه المتقدمة والمتخلفة . وهى تنتج إما عن طريق فروع تملكها مباشرة أو فروع مملوكة لرأس المال المحلى (الخاص أو رأس مال الدولة) أو وحدات مشتركة ، تتبعها تكنولوجيا عن طريق إستئجار أو شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها المملوكة للشركة الدولية وقيام الاحتكار الدولى بالانتاج على اقاليم تتبع دولا متعددة يسمح لرأس المال الدولى بتخير أنسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الارباحية ، كما يسمح له ، فى حالة ملكية رأس المال المحلى للوحدات التابعة فنيا ، بخلق نوع من الوحدات التى تنتج بنفقة إنتاج أعلى من الوحدات الموجودة فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى

وتكون بمثابة مقدمة تتلقى الصدمات فى أثناء الأزمات ، على النحو الذى سنراه عند دراسة التفسير الهيكلى للازمة فى نهاية هذا المقال .

وتسمية هذه الاحتكارات بالشركات متعددة الجنسية تمثل جزءاً من التقديم الايديولوجى الذى يخفى واقع هـــذه الشركات الدولية . فالقول بأنها متعددة الجنسية يعنى أولا أن رأس المال الدولى أصبح كلا غير قابل للانقسام ، أى لا تناقض بين اجزائه . وفى غياب التناقض لا يمكن النفـــاذ إليه ، ومن ثم لا يمكن مقاومته . ويعنى ثانيا انها شركات بلا دولة ، أى لا توجد خلفها دولة تظهر فى اللحظات الحرجة عندما تتناقض مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية للدول الى تمارس فيها النشاط . وفى هذا تجهيل بالعدو . فالتجارب التاريخية تثبت أن وراء كل شركة دولية توجد دولة بكيانها السياسى وقوتها العسكرية . وعندما أممت مصر شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهة فى مرحلة أولى بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) وفى مرحلة ثانية بثلاثه جيوش : هاتين الدولتين وجيش الظاهرة الاستعمارية إسرائيل ، وتجارب بلدان أمريكا اللاتينية (وابرزها تجربة شيلى) وغيرها يؤيد ذلك . مفاد ذلك أن خلف كل رأس مال دولى توجد دولة تساندة بشتى الوسائل فى صراعه مع رؤوس الاموال الاخرى وفى صراعه مع قوى المنتجين المباشرين فى الداخل أو فى الخارج .

ـــ تتميز هذه المرحلة ، وذلك حتى ١٩٦٥ ، بهيمنة رأس المال الامريكى على الصعيد الدولى ، وذلك فى علاقته برؤوس الاموال الاخرى ، الاوربية وخاصة لالمانيا الغربية واليابانية .

ـ اما فيما يخص نوع التحالف الطبقى ، فيمكن القول أن المرحله تتميز

بصفة عامة بنوع من التحـالف بين رأس المال الدولى ورأس المال المحلى (فى الاجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى) فى علاقتهما بالمنتجين المباشرين. هذا لايعنى أن العلاقة بين رؤوس الاموال القومية فى الأجزاء المتقدمة وبينها وبين رأس المال المحلى فى الأجزاء المتخلفة تخلو من التناقض أو الاحتكارات . إذ أن الصراعات بينها تمثل اصلا عاما باعتبار انها تتقاسم جميعا الفائض الاقتصادى الذى ينتجه المنتجون المباشرون ، وذلك على النحو الذى سنراه عند الكلام عن تفسير الأزمة الراهنة.

وقد انتهت هذه المرحـله التى بدأت بنهـاية الحرب العالمية الثانية فى نهاية الستينات بالازمة ، بموقف يتميز أساسا بوجود الاتجاهات التضخمية (فى ارتفاعات رهيبة فى الاثمان) إلى جانب الانجاهات الانكماشية (تتمثل فى انتشار البطالة ووجود الطاقات الانتاجية المادية المعطلة) . وهو موقف يتميز بعمق الانجاهات الانكماشية ، ويسلم بذلك الجميع . ويكفى أن نأخذ الاقتصاد الامريكى كمثل : فى ١٩٥٠ كان نصيب الانتاج الأمريكى فى الانتاج الغربى ٧٠٪ . انخفض هذا النصيب إلى ٥٧٪ فى ١٩٦٥ ثم إلى ٤٩٪ فى ١٩٧٣ . ومنذ ١٩٧٣ وليس هناك أى تقدم اقتصادى ، بل أن معدل النمو الاقتصادى فى سنة ١٩٧٤ كان - ولايزال - بالسلب . وقد انخفض مستوى المعيشة للطبقة العاملة الأمريكية إلى مستوى ١٩٦٩ . وتشير الأرقام الرسمية فى نوفمبر الماضى إلى أن ٦ر٥٪ من القوة العاملة فى حالة بطالة وإلى أن نسبة المتعطلين ترتفع إلى ١٢٪ بالنسبة للعمال السود . كما تشير إلى أن معدل زيادة البطالة يصل إلى ٢٠٪ فى الشهر . وأكثر الصحف الغربية ، حتى التى تمثل منها رأس المال ، تتكلم عن الانهيار الاقتصادى ومخاطر الحرب . وعليه ليس هناك خلاف على وجود الأزمة وعلى عمق مظاهرها وعلى ازدياد هذه المظاهر عمقا فى عام ١٩٧٥.

وانما يوجد الخلاف بالنسبة لطبيعة الازمة وكيفية تفسيرها .

ثانيا : الاتجاهان الرئيسيان فى تفسير الازمة :

كما قلنا يروج فى هذه الايام اتجاهان فى تفسير الأزمة الراهنة: اتجاه يبحث عن أصل الأزمة فيما يسمونه بأزمة الطاقة ،على أساس أن ارتفاع أثمان الطاقة وخاصة الطاقة البترولية يمثل العامل الرئيسى وراء الاتجاه التضخمى فى الأثمان وأزمات موازين المدفوعات للبلدان التى تعتمد أساسا على الطاقة المستوردة ، ومايترتب على ذلك من عدم قدرتها على التصدير ومايؤدى اليه ذلك من ركود اقتصادى يعبر عن نفسه بازدياد عدد العاطلين من العمال وتعطل الطاقة المادية الانتاجية . أما الاتجاه الثانى فيبحث عن تفسير للأزمة بما يسمى بأزمة النظام النقدى الدولى ، أى نظام المدفوعات الدولى وسيلة التبادل فى السوق الرأسمالية الدولية . لنرى كلا من الاتجاهين .

بالنسبة للاتجاه الاول ، **تفسير الازمة بازمه الطاقة** متصورا الأمر باعتباره أساسا علاقة بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة للبترول ؛ بالنسبة لهذا الاتجاه سنرى أولا خطأ المنهج الذى يتبعه اصحاب هذا الاتجاه عن طريق بيان كيفية معالجة مسألة الطاقة ، ونقول مسألة الطاقة ولا نقول أزمة الطاقة . لنرى بعد ذلك وضع أثمان البترول خلال المرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية . لننتهى إلى أن مسألة الطاقة لا تفسر الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالى الدولى .

لتفهم مسألة الطاقة يتعين أن نتفادى المنهج المضلل الذى يتصور المسألة فى صورة علاقة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة . إذ الواقع أن المسألة تثير العديد من الأطراف ، من القوى الاجتماعية فى كل أجزاء العالم الرأسمالى. منها

من يستفيد من الموقف ومنهـا من يخرج منه بخفي حنين بل ويتحمل فى النهاية ما يترتب عليه من اعباء . ولا يمكن أن نفهم مسألة الطاقة فهما سليما إلا إذا نظرنا إلى اطرافها التالية : القوى الاجتماعية فى البلدان المنتجة ، رأس المال البترولى الدولى وعلى رأسه رأس المال الامريكى ، والقوى الاجتماعية المخالفة فى البلدان المستهلكة للطاقة.

لنرى اولا القوى الاجتماعيـة فى البلدان المنتجة المتخلفـة ومدى استفادتها من البترول : هناك أولا الدولة التى تحصل على عوائد البترول . وسنرى بعد لحظات نصيبها النسبى من الفائض الناتج من انتاج البترول . وأقل مايقال عن هذ الدولة (بطبيعتها الاجتماعية والسياسية فى ايران،فى السعودية ، فى البحرين، فى ليبيا ، فى فنزويلا ، فى نيجيريا، الخ) أنها ليست دولة المنتجين المباشرين . اما المنتجون المباشرون فيحصلون على القليل من عوائد البترول . ونظرة إلى المستوى المعيشى لاغلبية شعوب البلدان المنتجة للبترول تظهر بوضوح أنهم آخر من يستفيد من هذا الفيض الذى يخرج من باطن أراضيهم ولا يقتصر عدم استفادة المنتجين المباشرين فى عدم حصولهم على الامو ل الناتجة من البترول، وانما يظهر عدم الاستفادة فى هذا القدر من البترول الذى يستهلك فى داخل البلدان المنتجة . ففى العالم العربى (حيث احتياطيات البترول تقدر فى عام ١٩٧٠ بحوالى ٦٠٪ من الاحتيـاطى العالمى) كان أنتاج البترول فى عام ١٩٦٩ ٣ر٦٥٣ مليون طن ، وهو يمثل ٦ر٣٠ ٪ من الانتاج العالمى ولا يستهلك العالم العربى الا ١٠٪ مما ينتجه . حتى الجزائر ،التى تعتبر صاحبة اجرأ سياسة فى مجال تصنيع منتجات البترول والغاز الطبيعى ستجد نفسها ـ مع الاتفاقات التى عقدتها مع كل اشكال رأس المال الأمريكى والفرنسى والانجليزى والأسبانى والاوربى ـ فى عام ١٩٨٠ بقدرة على أستهلاك ٢٠ مليار م٣ فقط من انتاج الغاز الطبيعى الذى ينتظر أن

يصل إلى ٩٠ مليار م٣ (وبهذا تكون قد تحولت من بلد ينتج أساسا الخمور كمادة للتصدير إلى أنتاج البترول والغاز الطبيعى، كمواد أولية للتصدير كذلك !) . بل أدهى من ذلك يكون هؤلاء المنتجون المباشرون اكثر من يصابون بارتفاع أثمان السلع المستوردة من الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة والتى زاد ارتفاع أثمانها بعد الزيادة فى أثمان الطاقة .

المنتجون المباشرون فى البلدان المنتجة للبترول لا يعود عليهم اذن إلا القليل من البترول سواء بالنسبة للاموال الناتجة عنه أو حتى بالنسبة لإستهلاكهم منه . أين تذهب أموال البترول اذن ؟ تستثمرها دول البلدان المنتجة أساسا فى الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . بل وتهرع هذه الأموال — وهو أمر طبيعى — لمساندة رأس المال فى هذه الإقتصاديات ولا قالته من عثرته أثناء الأزمة : قرض من السعودية لليابان قيمته ١ مليار من الدولارات — قرض من قطر لفرنسا بمبلغ ١٥٠ مليون دولار — قرض من السعودية للبنك الدولى (ويسيطر عليه رأس المال الامريكى) قيمته ٧٥٠ مليون دولار — قرض من العراق لليابان وآخر لفرنسا بحوالى مليار دولار — الكويت تشترى ١٤ر٦ ./. من أسهم شركة ويلر بنز المنتجة للمرسيدس بمبلغ ١١٧ مليون دينار كويتى — الكويت تستخدم مايزيد على ١٠٠ مليون دينار كويتى فى شراء العقارات فى مدينة الأعمال بلندن — الكويت وقطر تشتريان أسهم الشركات المالكة لعقارات الشانزليه فى باريس بمبلغ ١٤٥ مليون فرنك فرنسى (وفى حالات الإستثمارات فى العقارات يحصل رأس المال المنتج على فائدة لا تزيد على ربع الفائدة الجارية) — فى ١٩٧٤/١٢/١٩ اشترى مستثمرون عرب (لم تعلن جنسيتهم) ٢١ ./. من شركة « ريتشارد كوستين » الانجليزية للمقاولات والإنشاء التى تمارس جانبا من نشاطها فى منطقة الشرق الأوسط وكانت قيمة

الصفقة نحو ٤٢ مليون جنيه استرليني ، وهي الرابعة من نوعها خلال الشهور القليلة الماضية ، وأموال عربية أخرى تستثمر في أمريكا وأوربا في شركات التأمين وفي السواحل السياحية وشبكات دور السينما وشراء الشركات الاوربية. وفي المجموع تستثمر دول البترول خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من ١٩٧٤ ١٥ مليار دولار في امريكا وبلدان أوربا الغربية يكون نصيب أمريكا منها ١٥ر١٠ مليار دولار ونصيب السعودية وحدها من الإستثمارات التي توجه لأمريكا ما يقرب من ٧ مليار دولار . وقد اتخذت هذه الاستثمارات شكل ودائع مصرفية أو شراء سندات من الخزانة الأمريكية .

أموال البترول التي تحصل عليها دول البلدان المنتجة للبترول تترك المنتجين المباشرين في هذه البلدان أمام الصعوبات اليومية للمعيشة في ازديادها المستمر وتسرع لمساندة رأس المال في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي على أمل تحسين أوضاع موازين مدفوعاتها . ورغم ذلك يكافأ القائمون على أمر الدول المنتجة بموقف عنصري من «العرب» يعكس التيار الثقافي الغالب في مجتمع رأس المال في محاولة لالقاء مسئولية الأزمة على رأس المال العربي — مما قد يمهد الجو ، في مرحلة تالية ، إما لتأميم هذه الاستثمارات بواسطة الدول الرأسمالية المتقدمة أو لتجميدها في الوقت الذي يصبح فيه ذلك ضروريا لانقاذ رأس المال من أزمته الحقيقية .

هل يصح بعد ذلك أن نضع المنتجين المباشرين (جماهير العمال والفلاحين) في البلدان المنتجة للبترول في سلة واحدة مع دول هذه البلدان ونعتبرهم طرفا واحدا في مسألة الطاقة ؟ أم أن النظرة العلمية تلزمنا بالتفرقة بين المنتجين المباشرين ، من يجهدون مواردهم وقد استغلها رأس المال ، وبين دول البلدان المنتجة التي تستثمر نصيبها في أموال البترول في مساندة رأس المال هذا والعمل دون تدهور

الانتاج في الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي ؟

الطرف الثالث فى مسألة الطاقة هو رأس المال الدولى وعلى رأسة رأس المال الامريكى الذى يظهر فى الصورة فى شكل الشركات البترولية (١) (تساندها عند اللزوم حكوماتها) . رأس المال هذا وأن تخلى عن الانتاج جزئيا أو كليا للدول المنتجة ، إلا أنه يسيطر على مقدرات البترول عن طريق سيطرته على عمليات التكرير والنقل والتوزيع ضامنا لنفسه على هذا النحو الجزء الاكبر من أرباح البترول وممثلا المستفيد الأول من ارتفاع أثمان البترول (فى الربع الأخير من عام ١٩٧٣ بلغت أرباح بعض الشركات الامريكية للبترول ثلاثة أمثال أرباحها فى الربع الأخير من عام ١٩٧٢) .

بقية الأطراف فى مسأله الطاقة التى توجد فى المجتمعات المستهلكة للطاقة ، وخاصة فى مجتمعات أوربا واليابان (مع إستبعاد المجتمعات المتخلفة غير المنتجة للبترول مؤقتا) : هناك أولا رأس المال الصناعى وهو يستخدم الطاقه كمدخل من مدخلات الانتاج وينتج سلعا صناعية إستهلاكية وإنتاجية . إذا ما ارتفع ثمن الطاقة فان رأس المال الصناعى يستطيع أن يعوض نفسه عن هذا الارتفاع عن طريق رفع أثمان السلع ، وخاصة السلع الاستهلاكية ، التى ينتجها باستخدام

---

(١) كبرى الشركات البترولية الدولية هى : استاندرد أويل أوف نيوجرسى ، جلف أويل كوربوريشن ـ رويال دتش شل ـ برتش بتروليوم ـ تكساس أويل كمبنى ـ استنادرد أويل أوف كاليفورنيا ـ سوكونى (استناندرد أويل كمبنى أوف نيويورك) ـ فاكيوم موبيل أويل ـ كومبانى فانسيزى بترول ـ استناندرد أويل أوف انديانا ـ انتربريز دى وشيرش اى داكتفيته بتروليير كونتنتال ـ بترولس ماكسيكانوس ـ جيتى أويل كمبنى ـ فيلبس بتروليوم كمبنى ـ صن أويل كمبنى اتلانتك ريفاينينج كمبنى ـ ماراثون ـ سينكلير أويل كمبنى .

الطاقة . وهو يتمكن من ذلك خاصة مع سيطرة الشكل الاحتكارى فى الصناعة وفى ظل ظروف يسود فيها الاتجاه التضخمى للاثمان . ويقع العبء فى النهاية على الغالبية العظمى من المستهلكين وهم العمال وأصحاب الدخول المحدودة نسبيا. هناك ثانيا الدولة فى البلد المستهلك للطاقة وهى ليست لا دولة العمال ولا دولة الفلاحين . وهى تستفيد من الارتفاع فى أثمان البترول عن طريق الضريبة التى تفرضها على استهلاك الطاقة . وهى تضع فى النهاية كل ماليتها العامة تحت تصرف الاحتكارات . وهناك أخيرا الطبقة العاملة التى يقع عليها عبء الارتفاع فى أثمان البترول أولا إذا ما استهلكت الطاقه مباشرة فى الاستخدام المنزلى (التدفئه واعداد الطعام) أو فى تسيير السيارات وما فى حكمها ، وثانيا إذا ما استهلكت السلع الصناعيه التى تدخل الطاقة فى إنتاجها . ويستطيع رأس المال الصناعى (والتجارى) أن ينقل الى الطبقة العاملة فى النهاية عبء الارتفاع فى أسعار الطاقة عن طريق رفع أثمان السلع الصناعية .

هل يصح بعد كل هذا أن نضع الدولة ورأس المال الصناعى والطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى المستهلك للطاقة كلها فى سلة واحدة مقررين بذلك ، بوعى أو بلا وعى ، إنهم جميعا ذوو مصالح واحدة (أو على الاقل غير متناقضة) أمام قضية الطاقة ؟ الا يؤدى ذلك إلى طمس الحقيقة واخفاء من فى المجتمعات المستهلكة للطاقه يستفيد عند رفع أثمان الطاقة ومن هو الذى يتحمل فى النهاية أعباء الموقف ؟

لبيان ذلك نأخذ الارقام الخاصة بهيكل ثمن البنزين الذى يدفعه المستهلك فى البلدان المستهلكة فى ١٩٧٢ ، ثم تلك الخاصة بمكونات ثمن البنزين الذى يدفعه المستهلك الفرنسى فى نوفمبر ١٩٧٣ . فى عام ١٩٧٢ ، كانت مكونات الثمن كالآتى ، كل منها ممثلا بنسبة مئوية من الثمن :

— ٢ر٧٪ نفقة الانتاج (بما فيها ما تحصل عليه الدولة فى البلد المنتج مقابل منح الامتياز)

— ٩ر٧٪ ضريبة على دخل الشركات البترولية تفرضها الدولة فى البلد المنتج وتحصل على حصيلتها .

— ٣ر٦٪ للنقل
— ٣ر٣٪ للتكرير
— ١٦٪ للتوزيع

عادة ماتملك شركات البترول وحدات التكرير والنقل والتوزيع (يخصم منها نفقات التكرير وخدمة النقل والتوزيع — والباقى يصل ربحا صافيا .

— ٣ر١٦٪ أرباح شركات البترول .

وفى نوفمبر ١٩٧٣ كان لتر البترول المخصوص يباع للمستهلك فى فرنسا بـ ١٣٥ سنتيم وكانت مكونات هذا الثمن على النحو التالى :

— ١ سنتيم نفقة الإنتاج .

— ٩ سنتيم للدولة فى البلد المنتج .

— ٨ سنتيم للنقل .

— ١٣ سنتيم للتكرير .

— ١٤ سنتيم للتوزيع .

— ٢١ سنتيم أرباح شركات البترول .

— ٦٩ سنتيم ضريبة على استهلاك البنزين تحصلها الدولة الفرنسية .

نرجو أن يكون واضحا الآن على أى القوى الاجتماعية فى داخل البلدان المنتجة (المتخلفة) والبلدان المستهلكة (المتقدمة) توزع نعمة البترول وعلى

أى القوى الاجتماعية فى هذه البلدان تصب نقمة البترول . لم يكن من الممكن أن نوضح الأمر على هذا الشكل لو أننا جرينا وراء المنهج الخاطىء الذى ينظر إلى قضية البترول كعلاقة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة مهملا القوى الاجتماعية فى داخل هذه البلدان وكذلك رأس المال البترول الدولى .

بقيت مواقف رؤوس الأموال القوميــة فى المجتمعات الرأسماليــة المتقــدمة (بما فيها اليابان وأمريكا) من بعضها فيها يتعلق بأثمان الطاقة ، وخاصة موقف رؤوس الأموال فى اليــابان وأوربا الغربيــة من رأس المال الأمريكى ، سيد الموقف بالنسبة للطاقة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى . هــذه علاقة أساسية فى قضية الطاقة نعود اليها عند بيان موضع « أزمة » الطاقة من الأزمــة الراهنــة للاقتصاد الرسمالى الدولى .

هذا عن المنهج الذى يلزم اتباعه للنظر فى قضية الطاقة ، **ماذا عن وضع أثمان البترول فى المرحلــة التى بدأت بنهاية الحرب العالميــة الثانيــة وانتهت ببــداية السبعينات ؟**

إذا ما أخــذنا اتجاهات أثمان أهم السلع التى تتبــادل فى السوق الرأسمــالى الدولية فى هذه المرحلة ، أى حتى نهاية الستينات نجد الموقف يتميز بالآتى :

— بقاء أثمان البترول ثابتة لاتتغير فى الخمسة عشر عاما السابقة على ١٩٧٠ . بل أنه كان هنــاك اتجاه نحو خفضهــا فى بداية الستينات ، وذلك تحت تأثــير تحسن شروط انتاج البترول خاصة مع التوسع فى انتاج بترول الشرق الأوسط الذى يتميز بانخفاض تكاليف الانتاج انخفاضا هائــلا إذا ماقورنت بتــكاليف انتاج البترول فى الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت حتى عام ١٩٧٤ أكبر بلد منتج للبترول فى العالم (فى ١٩٧٤ أصبح الاتحاد السوفيتى ، بانتاجه اليومى

المساوى الـ ٩ ملايين و ١٨ ألف برميل يوميا أكبر منتج للبترول فى العالم ، يليه الولايات المتحدة الامريكية ، ثم السعودية ، ثم ايران ، ثم فنزويلا) .

ـــ طوال الفترة التى تلت الحرب وانتهت ببداية السبعينات كان اتجاه أثمان المواد الأولية (الزراعية والاستخراجية) التى تنتجها الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى نحو الانخفاض النسبى ، وذلك فيما عدا الفترة التى استغرقتها حرب كوريا فى بداية الخمسينات .

.. ذلك فى الوقت الذى بدأت سنوات الستينات الأولى تعرف فيه الاتجاه الارتفاعى لأثمان السلع الصناعية التى تنتجها الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى . فاذا ما أنضم هذا الاتجاه إلى الاتجاه السابق عليه الخاص بأثمان المواد الأولية فان ذلك يؤدى إلى تغير شروط التبادل لصالح الأجزاء المتقدمة (وخاصة رأس المال فيها) على حساب الاجزاء المتخلفة (وخاصة المنتجين المباشرين فيها) من العالم الرأسمالى (١) .

---

(١) تبين احصاءات الأمم المتحدة أن معدل التبادل قد تغير لغير صالح البلدان الافريقية فى مجوعها من ١٠٠ إلى ٩٣ فى فترة الخمس سنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ . وبالنسبة لمصر هبط سعر القطن بنسبة تقترب من ٤٤ ٪ من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٣ ؛ كما هبط سعر الأرز بنسبة ٢٥ ٪ فى الفترة من ٤٨ـ١٩٥٠ إلى ٦٠ـ١٩٦٢ .

وتبين احصاءات الهيئة العالمية للزراعة والأغذية الزيادة فى كمية المادة الأولية الزراعية اللازمة لشراء جرار قوته ٣٠ـ١٩ حصانا (السلعة الصناعية) : فى الفترة بين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢ :

الكاكاو (غانا : ٦٧ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ١٣٣ ٪

زيت جوز الهند (الفلبين : ٣٥ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٢١ ٪

البن (البرازيل : ٤٦ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ١٠١ ٪

— إذا ما أخذ الموقف فى مجموعه ، أى إذا نظرنا إلى احتياطى البترول فى العالم وحالة التكنولوجيا ومعدلات إنتاج البترول فى الأجزاء المختلفة التى تنتجه ، وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية (التى تحاول بقدر الامكان الحفاظ على احتياطياتها بل واعادة حقن بعض كميات البترول والغاز الطبيعى الذى يستخرج فى الخارج فى آبارها الحالية) والاحتياجات الحالية للاقتصاد الرأسمالى الدولى من البترول ، يمكن القول أنه لا توجد « أزمة » فى الطاقة بصفة عامة أو فى البترول بصفه خاصة ، « أزمة » بمعنى نقص فى الطاقة بالنسبة للطلب عليها . هذا لا يعنى أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية (رغم أنها كانت حتى ١٩٧٤ أكبر منتج للبترول) على الواردات من البترول ليس فى تزايد مستمر. إذ رغم الحرص العام على الاحتياطى من البترول فى أمريكا أدى تبديد الموارد البترولية وخاصة فى العشرينات من القرن الحالى إلى نتائج خطيرة . وبدأ استيراد أمريكا من البترول يتزايد فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية . وبعد أن كانت تستورد ٧ر١٨ ٪ من احتياجاتها من البترول فى عام ١٩٥٨ أصبحت تستورد ٧ر٢١ ٪ من هذه الاحتياجات فى عام ١٩٦٨ . وتقدر النسبة حاليا بين ١/٥ و ١/٤ إحتياجاتها من البترول (هذا

= النحاس (روديسيا : ٥٨ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٢٨ ٪

القطن (مصر : ٧١ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٦١ ٪

البترول (فنزويلا : ٩٢ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ١٩ ٪

الارز (بورما : ٧١ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٢٣ ٪

المطاط (ماليزيا : ٦٦ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٧٠ ٪

الشاى (سيلان : ٦٠ ٪ من مجموع الصادرات) الزيادة ٥٥ ٪

التبغ (تركيا : ٢٦ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٦٣ ٪

الصوف (أورجواى : ٥٥ ٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٣٠ ٪

لا يتنافى مع أن جزء من المستورد قد يستخدم فى زيادة الاحتياطى لديها، وتتوصل الولايات المتحدة الأمريكية بذلك إلى نقل الثروة الطبيعية للبلدان المنتجة للبترول وإيداعها كثروة طبيعية تحت السيطرة المباشرة لرأس المال فى أراضيها). أيا ماكان الأمر فليس هناك نقص فى البترول بالنسبة لاحتياجات العالم الرأسمالى منه . والسكل يجمع أن حمى « الأزمة » كانت شأنها فى ذلك شأن كل حمى - مفاجأة .

إذا لم يكن هناك « أزمة » فى الطاقة وإذا كان الاتجاه الصعودى فى أثمان السلع الصناعية قد سبق بمراحل الارتفاع المفاجىء فى أثمان البترول فى ربيع ١٩٧٠ فلا يمكن أن يكون ارتفاع أثمان الطاقة ، وخاصة فى ١٩٧٣ ، سببا فى الأزمة، إذ بدأت الأزمة فى الاعلان عن نفسها فى نهاية الستينات . رفع أثمان البترول قد يزيد من خطورة الموقف بالنسبة لرؤوس الأموال الاوربية واليابانية ، ومن ثم للاقتصاد الرأسمالى بأكمله ، وإنما بعد أن تكون حركة رفع أثمان البترول قد تمت بقيادة رأس المال الأمريكى كمحاولة لخروجه هو من الازمة الهيكلية التى تمر بها هيمنته فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى . كما سنرى فيما بعد .

أزمة الطاقة لا يمكن أن تكون اذن مسئولة عن الازمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالى الدولى . وأموال دول البلدان المنتجة للبترول بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ، وأن كانت بارتعادها ورعشتها فى بحثها كأموال سائلة عن تكتيك يهديها إلى البلد الرأسمالى الذى تقل فيه المخاطر ، فى عالم رأسمالى تتزايد فيه المخاطر (إذ كل البلدان الرأسمالية المتقدمة تعانى من حمى الأزمة) ، وان كانت فى بحثها تزيد من عدم الاستقرار فى ظروف الازمة الراهنة خاصة بعد أن أصبحت هذه الأموال فى تراكمها تمثل نسبة كبيرة من الاموال السائلة فى

الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، الا أنها ، أى هـــذه الأموال ، تسعى بغريزتها استراتيجيا إلى انقاذ رأس المال والحفاظ على الاقتصاد الرأسمالى الدولى الذى يعتبر فى النهاية ، رغم الاحتكاكات ولحظات الخلاف ، رب نعمتها وسبب وجودها .

هذا عن تفسير الأزمة بأزمة الطاقة ، **ماذا عن تفسير الازمة الراهنة بازمة النظام النقدى الراسمالى الدولى ؟**

هل يمكن تفسير الازمة الراهنة بازمة النظام النقدى الدولى ؟

منذ أزمة الدولار التى تبلورت كيفيا فى مارس ١٩٦٨ والاحداث النقدية تتوالى ، فى أغسطس ١٩٧١ ، وفى فبراير ١٩٧٣ ، لتؤكد أن عملة العملات فى السوق الرأسمالية الدولية أصبحت العملة المريضة . هذا على صعيد الواقع الذى يفرض نفسه يوما بعد يوم . والسؤال الذى يطرح نفسه هو : هل تعزى أزمة العملة إلى أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى أم تعزى أزمـة الاقتصاد الرأسمالى الدولى إلى أزمة العملة وما كان يتبعها من عملات ؟ الأخذ بالاتجاه الاول يمثل محاولة لشرح ما يتم فى مجال التداول ـ تداول السلع والنقود ـ بالتغييرات التى تطرأ على هيـكل الاقتصاد نفسه . أمـا الأخذ بالاتجاه الثانى فيعنى اهمال هيكل الاقتصاد نفسه وما يتم فيه والتعلق بمجريات الامور فى مجال التداول .

ونحن وان كنا نعتبر الأزمة الراهنة أزمة هيكلية للاقتصاد الرأسمالى الدولى لا يمكن أن نحاول تفسيرها بمنهج خطى لا يأخذ فى الاعتبار التأثير المتبادل للأحداث ، بمعنى آخر إذا كان المنهج الواجب اتباعه لفهم الأزمة يتعين أن يكون منهجا هيكليا فانه يلزمه أن يأخذ فى الاعتبار أثر العوامل النقدية على الهيكل نفسه . وقبل أن نبين هذا المنهج يلزمنا أولا أن نبين قصور المنهج الذى

يعزى الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالى الدولى إلى أزمة النظام النقدى الرأسمالى الدولى .

محاولة تفسير أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى الراهنة بأزمة النظام النقـدى أى أزمة العملات الرأسمالية كأدوات لتحركات رؤوس الأموال فى شكلها النقدى ولتسوية المعاملات الدولية ، هذه المحاولة تتجاهل فى الواقـع :

ـ أن النقود ، رغم أنها أداة للسيطرة فى الاقتصاديات السلعيـة ، ليست فى النهاية إلا انعكاسا للموقف الحقيقى ، لما يتم فى هيكل الاقتصاد وخاصة فى مجال الانتاج وعلى الأخص فى مجال العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة فى أثناء عملية الانتاج . اللهم إلا إذا نظرنا إلى **النقود كرأس مال نقـدى** ، أى كصورة من الصور التى يوجد فيها رأس المال فى أثناء دورته الانتاجية . **فاذا نظـرنا الى النقود هـذه النظرة يكون الصراع بين العملات الرأسمالية المختلفة (الدولار ، المارك الألمانى ، الين اليابـانى ، الفرنك الفرنسى ، الجنيه الاسترلينى) انعـكاسا للصراع بين رؤوس الاموال القومية فى مجال الصراع الذى يتميز دائما بأكبر درجة من الحرارة ، من السخونة : مجال رأس المال المالى(١) الذى من خلاله تتم الاستثمارات التى هى وسيلة سيطرة رأس المال على الموارد والقوة العاملة فى الاجزاء المختلفه من الاقتصاد الرأسمالى الدولى** . بعبارة أخرى الصراع بين الدولار الأمريكى والين اليابانى مثلا هـــو فى الواقع صراع بين رأس المال المالى الأمريكى ورأس المال المالى اليابانى فى محاولة كل منهما التوصل إلى فرص أكبر للاستثمارات والسيطرة على القوة العاملة والموارد سيطرة تنعكس فى السوق الدوليـــة فى تصدير كميات أكبر ، فى الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالى بأجزائه المتقدمة والمتخلفة . هذا الصراع يزيد من حـــدته الهزائم التى يصاب بها رأس المال فى مجموعه كلما نجح المنتجون المباشرون فى جزء من أجزاء المجتمع الرأسمالى الدولى فى التخلص عن طريق الصراع السياسى والمسلح فى الخروج من سيطرة رأس المال

(1) Finan cial Capital : Capital Financier

(كما حدث فى فيتنام – ولا يزال يحدث – مثلا) .

– هذه المحاولة ، محالة تفسير الأزمة بالازمة النقدية ، تتجاهل ثانيا ، أن أى اقتصاد رأسمالى لا يستطيع ، مهما كانت قدراته ومكانته فى العالم الرأسمالى ، أن يمكن على الصعيد الدولى قادته من أن يفعلوا ما يحلو لهم فى مواجهة الأجزاء الاخرى من المجتمع العالمى ، وهو ما كان سائدا بالنسبة للاقتصاد الأمريكى وبامكانياته فى أن يسمح لقادة الولايات المتحدة الأمريكية فى أن يصنعوا ما يشاؤون بالنسبة لمقدرات شعوب العالم كله سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية (تساندها الإمكانيات الاقتصادية) أو من الناحية العسكرية. هذه الحدود إنما تفرضها الإمكانيات الحقيقيـة للاقتصاد القومى بتناقضاته الداخلية ولا يفرضها الوضع النقدى ، أى مركز عملة البلد فى السوق الرأسمالية العالميـة .

– هذه المحاولة ، محاولة تفسير الأزمة بالأزمة النقـدية ، تتجاهل ثالثا أن التحليل الكينزى (أى التحليل الذى قدمه الاقتصاد الانجليزى كينز فى أثناء الكساد الكبير فى ثلاثينات القرن الحالى) الذى يمثل العمود الثانى للايديولوجية الاقتصادية لرأس المال ، لابد وأن ينتهى ، بعد أن نجح فى تنظير وضع المالية العامة فى المجتمع الرأسمالى تحت تصرف الاحتكارات ، إلى اظهار افلاسه :

• هذا الافلاس محفور أولا فى الحقيقة التى مؤداها أن هذا التحليل يركز على المظاهر النقدية للظواهر مهملا مظاهرها الحقيقيـة . وهو ما يكون طبيعيا فى تحليل يقتصر على دائرة التداول ، التداول النقدى للسلع ، معتبرا كل ما يتعلق بالهيكل الاقتصـادى كمعطى أى لايدخل فى إطار التحليل والدراسة . التركيز على مجال التداول ، وعلى الجانب النقـدى فى هذا التداول ، واعتبار الهيكل

كمعطى يكون طبيعيا بالنسبة لباحث ينشغل أساسا بتجديد إنتاج هيكل الاقتصاد الرأسمالى بالبحث عن سبيل لتشغيل الاقتصاد واخراجه من الكساد . فالهدف الأساسى للباحث هو انقاذ طريقة الانتاج الرأسمالية فى مجموعها . اهمال الهيكل يجعل الباحث عاجزاً حتى عن تفهم طبيعة الاقتصاد الرأسمالى ، ومن ثم يجعل ما يوصى به من إجراءات لتسيير النظام أعجز من أن تنقذ النظام من عثراته التضخمية أو الانكماشية ، ناهيك عن عثراته التضخمية فى ثنايا الركود .

هذا الافلاس محفور كذلك فى الحقيقة التى تنبعث من الحقيقة السابقة ، التى مؤداها أن التحليل الكينزى يفترض غياب الاحتكار ، وهو ما يعنى تجاهل أحد الخصائص الأساسية لعلاقات الانتاج فى هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى : خصيصة التركز المتزايد لوسائل الانتاج المملوكة ملكية خاصة وسيطرة الاحتكار تؤدى إلى أن الزيادة فى الطلب النقدى تترجم فى ارتفاع الأثمان دون أن تؤدى إلى زيادة لا فى الانتاج ولا فى العمالة . هذا الوجود الاحتكارى يتكاتف مع التناقض الرئيسى للاقتصاد الرأسمالى ، أى التناقض بين الربح والأجور (إذ زيادة كل منهما يكون على حساب الآخر) وهو تناقض يجعل دائما ما ينتج أكبر نسبياً مما تستطيع القوة الشرائية للجماهير العاملة امتصاصه من السوق . نقول أن هذا الوجود الاحتكارى يتكاتف مع هذا التناقض الرئيسى ليخلق موقفا يتميز بتعايش الاتجاه التضخمى مع وجود الأيدى العاملة فى حالة بطالة والطاقة الانتاجية فى حالة تعطل . وهو ما يعنى التبديد لقوى الانتاج فى جو تضخمى عام يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل القومى لمصلحة رأس المال وعلى حساب العمل ، وعليه لا يكون مجرد صدفة أن يبدأ الاتجاه الصعودى العام فى الأثمان مع البلورة الكيفية للسيطرة الاحتكارية فى بداية القرن العشرين ، بعد أن كان الاتجاه العام للأثمان فى القرن التاسع عشر اتجاها انخفاضيا .

وقد أدى اعتناق الاقتصاديين لهذه النظرة الكينزية — رغم أن افلاسها محنور فى فروضها الأساسية — إلى بقائهم طوال مايقرب من الثلاثين عاما بعد موت كينز عاجزين عن تصور الموقف الذى يتميز بالتضخم فى ثنايا الركود ، أى بوجود الارتفاع الجنونى فى الاثمان ، أو على الاقل فى بعض الأثمان ، جنبا إلى جنب مع البطالة لجزء من القوة العاملة والتعطل لجزء من الطاقة الانتاجية وقد قدر لكاتب هذا المقال أن يعيش شهور يوليو واغسطس من عام ١٩٧١ ، شهور بلورة أزمة رأس المال الامريكى معبراً عنها بأزمة الدولار ، ولاحظنا اندهاش الاقتصاديين امام الوجود العاتى للارتفاع الكبير فى الأثمان مع الزيادة الكبيرة فى عدد العمال العاطلين .

هل تكون الازمة الراهنة مناسبة الاختبار التاريخى الذى يثبت للأبد عجز النظرية الكينزية وأدوات السياسة الاقتصادية التى توصى بها عن مواجهة الازمة ؟ كما كان الكساد الكبير فى ثلاثينات القرن الحالى المناسبة التى اثبتت عجز النظرية الحدية عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الرأسمالى . إذ كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون ان المشكلة الرئيسية هى تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومى فى مجموعة فى ظل اطار هيكلى محدد وليست مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى وكان الكساد الكبير المناسبة التى يتحول فيها الفكر الاقتصادى الرأسمالى إلى أداء الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وإنما مع التركيز على مجال التداول والتداول النقدى ، غير عابىء بهيكل الاقتصاد . ونتج الفكر الكينزى بما يتضمنه من افلاس ، قد تكون الازمة الراهنة المناسبة الاخيرة والحاسمة لاظهاره .

ولنا ان نعجب ازاء ذلك عندما نتبين ان كل تدريس الاقتصاد فى مدارسنا

وجامعاتنا ووسائل اعلامنا المصرية ينصب على هذين النوعين من النظرية : النظرية الحدية فى سلوك المستهلك والمشروع ونظرية كينز فى تشغيل الإقتصاد الرأسمالى . ويقتصر دور « الفكر » الاقتصادى المصرى على ان يلهث خلف نظريتين : أولاهما اثبتت فشلها فى الكساد الكبير من اربعين عاما . والثانية تثبت عجزها مرة اخرى ، وأغلب الظن ان تكون الأخيرة ، فى مواجهة الأزمة الراهنة . ويقتصر بذلك تدريس الإقتصاد على عناصر الإيديولوجية الإقتصادية لرأس المال فى وقت تعجز فيها هذه العناصر حتى عن تزويد الدولة الرأسمالية بادوات اتخاذ الاجراءات التى تسعف رأس المال وتنتشل الاقتصاد الرأسمالى من الأزمة ، هل نحتاج بعد ذلك للبحث من سبب آخر لعقم « الفكر » الاقتصادى المصرى ؟

إذا لم يكن من الممكن تفسير الأزمة الراهنة ابتداء من ازمة النظام النقدى الدولى ، ما هو اذن السبيل الى فهم طبيعة هذه الأزمة ؟

ثالثا : لاسبيل الى فهم الازمة الراهنة الا بالنظر الى التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى :

إذا كانت سوق النقود — منظورا اليها كرأس مال مالى وليس كمجرد وسيط فى التبادل — لايكفى كمجال لتفسير الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالى الدولى رغم كونه بؤرة ساخنة للصراع بين رؤوس الأموال النقدية فى محاولاتها لتحسين أوضاعها أثناء فترة الأزمة ، فان فهم الأزمة الراهنة لايمكن ان يكون إلا إذا نظرنا إلى التغييرات الهيكلية التى أصابت الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى المرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الستينات . وهي تغييرات أدت الى هزائم لحقت برأس المال الدولى فى مجموعه

وتعديل فى تركيبه من حيث الوزن النسبى لعناصره القومية المتصارعة فيما بينها (الأمريكية ، اليابانية ، الاوربية وخاصة فى المانيا الغربية) مما يهدد فى النهاية هيمنة رأس المال الامريكى . على نحو يمكن معه القول بأن الأزمة الراهنة ، وان كانت أزمة للاقتصاد الرأسمالى الدولى فى مجموعه ، فانها تبرز فى المقام الأول كأزمة لهيمنة رأس المال الأمريكى ، لذا نرى الاتجاهات التى يلزم أن نتتبع فيها التغييرات الهيكلية بحثا عن تفسير للأزمة .

ـ **الاتجاه الأول** يوجد فى تطورات حركة رأس المال الدولى وأجزائه القومية منذ الحرب العالمية الثانية : إنتهت هذه الحرب ـ كشكل للصراع الساخن بين رؤوس الأموال ـ بتحطيم الجزء الأكبر من رأس المال الالمانى واليابانى ، وباضعاف كبير لرأس المال فى أوربا الغربية . وهو مايعنى اضعاف للبرجوازية فى مجتمعات اوربا الغربية . خاصة إذا ماتذكرنا قيادة المنظمات العمالية ، السياسية والنقابية ، لحركة المقاومة ضد النازية والفاشية وخيانة بعض البرجوازية على الصعيد القومى (كما تم فى فرنسا) بخضوعها الواضح لرأس المال النازى . وكانت النتيجة أن تنتهى الحرب والقوى الاجتماعية الاوربية التى تصارع من أجل الانتقال للاشتراكية تسود المسرح السياسى ، وكان رد فعل رأس المال الامريكى الذى خرج من الحرب دون ماتحطيم . بل على العكس ، كانت الحرب هى مناسبة ليسود الاقتصاد الرأسمالى الدولى وتعلن مرحلة هيمنة رأس المال الأمريكى ، تسانده فى ذلك إنتاجية مرتفعة للقوة العاملة الأمريكية تعطى لرأس المال الامريكى قدرة كاسحة على المنافسة فى السوق الدولية . وتمثل رد فعل رأس المال الأمريكى هذا فى عمل مضاد للحيلولة دون الطبقات العامل فى اوربا واليابان ومحاولة بناء شروط الإنتقال للاشتراكية ، وتمثل ذلك فى حركة لرأس المال الأمريكى فى اتجاهين:

• مشروع مارشال ، لاعادة بناء رأس المال فى اوربا بصفة عامة . هذا الفعل يوجه فى المقام الأول لوقف المد الثورى للطبقات العاملة فى فرنسا وإيطاليا ويكون كذلك مناسبة للسيطرة على رأس المال فى كل من هذين المجتمعين ، هذه السيطرة يسعى رأس المال ، وخاصة الفرنسى، إلى رفضها فى فترة تالية ، الفترة الديجولية لرأس المال الفرنسى .

• اعادة بناء رأس المال فى المانيا الغربية واليابان بصفة خاصة فى مجتمعين يتميزان . اولا ، بالضعف النسبى للتنظيم النقابى والسياسى للطبقات العاملة ومن ثم ارباحية أكبر لرأس المال الأمريكى واليابانى والالمانى وقدرة اكبر على التوسع ويتميزان ثانيا بأنهما كانا يحاصران ، فى فترة الحرب الباردة وسياسة الردع الأمريكية ، المجتمعات التى تتم فيها محاولات بناء شروط الانتقال الاشتراكية، المانيا الغربية من جهة الغرب واليابان من جهة الشرق .

ولكن فعل رأس المال الأمريكى فى فترة تأكدت فيها هيمنته ينتهى به فى نهاية المرحلة محل الدراسة إلى تعريض هذه الهيمنة نفسها للخطر ، إذ يتطور رأس المال اليابانى والأوربى (وخاصة فى المانيا الغربية) على أساس معدلات أعلى للربح ومن ثم قدرة أكبر على تركيم رأس المال وزيادة إنتاجية العمل بمعدلات أسرع من معدلات زيادتها فى الإقتصاد الامريكى . وهو مايعنى قدرة أكبر على منافسة رأس المال الامريكى فى السوق الدولية وحتى فى داخل الولايات المتحدة الامريكية نفسها الامر الذى يؤدى فى النهايه إلى اضعاف مركز الصادرات الامريكيه فى مواجهة الصادرات اليابانية والألمانية خاصة فى سوق دولية يصاب فيه رأس المال فى مجموعه بهزائم تتمثل فى تخلص بعض أجزاء المجتمعات المتخلفة من سيطرة رأس المال . هذا التنافس بين الأجزاء القومية

لرأس المال الدولى يتم من خلاله تغيير فى الصناعات الرائدة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ويكون الاتجاه نحو الانتقال من الصناعات المعدنية وصناعة السلع الاستهلاكية المعمرة، وخاصة صناعة السيارات، إلى الصناعات البتروكيماوية، والصناعات الالكترونية ، وعلى الأخص هذه الأخيرة . (وهو ما يسمح — أمام محاولات رأس المال المحلى فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى لإعادة النظر فى تقسيم الفائض الذى ينتجه المنتجون المباشرون بين أجزاء رأس المال الدولى — بتغيير فى شكل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى على نحو تبنى معه بعض الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى) . هذا الانتقال إلى صناعة رائدة جديدة يتضمن تغييرا فى دورة رأس المال الثابت وسرعة احلاله ، مع ما يتضمنة ذلك من صعوبات فى التكييف وإعادة الترتيب وفقا للأوضاع الهيكلية الجديدة .

— **الاتجاه الثانى** نجده فى محاولة رأس المال الأمريكى الاستفادة من وضع هيمنته غداة الحرب العالمية الثانية ، وهو وضع جعل من الدولار سيدا للعملات فى السوق الرأسمالية الدولية وأكسبه ثقة مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق الكثير من مصالحها الاقتصادية على الصعيد الدولى . ففى أوروبا مثلا، قام رأس المال الأمريكى بمحاولة تحقيق سيطرته على الاقتصاديات الأوربية عن طريق الاستثمار وشراء المشروعات القائمة فعلا فى أوربا فى مقابل وعود بالدفع بالدولار واعطاء الدائنين شهادات بهذه الوعود . وهو ما أدى إلى تراكم ما يسمى بالدولارات الأوربية ، ويعنى تراكم التزامات الولايات المتحدة الأمريكية فى مواجهة الخارج . محاولات رأس المال الأمريكى كان من الممكن أن تستمر فى صالحه طالما أن تطور رؤوس الأموال الأوربية لم

يصل إلى مستوى يسمح لها بالتنافس مع رأس المال الأمريـــكى فى السوق الدولية ، وطالما أن تصرفات الولايات المتحدة على الصعيد العالمى لم تتعـد حـد اهتزاز الثقة بالدولار وضعف رغبة الافراد والبنوك والمشروعات فى الاحتفاظ به كعملة العملات . بمجرد أن يتم ذلك يشتد الصراع بين رأس المال الأمريكى ورؤواس الأموال الأوربية واليابانية ، صراع يزيد من حدته مقاومة الطبقات العاملة فى مجتمعات مثل فرنسا وإيطاليا لسيطرة رأس المال الأمريكى، وكذلك مقاومة رأس المال الفرنسى، فى فترة الديجولية ،لهذه السيطرة .

ـ **الاتجاه الثالث** نجده فى مجال هو فى الواقع امتداد لمجال الاتجاه الثانى. إذ يحاول رأس المال الأمريكى أن يتخى بالدور الذى لعبه فى أوربا حدود القارة الأوربية ، خاصة فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى التى كانت تمثل المستعمرات وأشباه لمستعمرات لرأس المال الأمريكى فى أمريكا اللاتينيـة ، وخاصة تلك التى كانت خاضعة لرؤوس الأموال الأوربية بعد ضعفها أثناء الحرب العالمية الثانية . ويتبلور دور رأس المال الأمريكى أكثر ما يـكون فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى التى تسعى إلى التحرر الوطنى وبناء شروط الانتقال للاشتراكية . ويسعى رأس المال الأمريـكى اما إلى القضاء جسمانيا على هـــذه المحاولات خاصة فى الأجزاء من المجتمع العالمى التى تمثل بؤرات للحضارة الانسانية تعطى للمنتجين المباشرين قـدرة خارقة على المقاومة (وهنا لا يتردد رأس المـال الأمريـكى فى استخدام أية الوسائل ، من حروب الابادة المحليـة ، إلى المجازر الجماعية ، كما حدث ـــ ويحدث ـــ كوريا ، فى فيتنام ، فى العالم العربى حول فلسطين ، وفى اندونيسيا وشيلى) . أو يسعى إلى احتواء هـذه المحاولات عن طريق تحويل أوضاع بعض الأجزاء المتخلفـة من الم الرأسمالى إلى وضع

الاستعمار الجديد (شكل نيو - أمبريالى) يتحقق عن طريق مهادنه رأس المال المحلى فى المجتمع المتخلف (بعد عجز هذا الأخير تاريخيا عن المساهمة فى حل القضية الوطنية وظهور المنتجين المباشرين كبديل مباشر يملك حل القضية الوطنية من خلال ارساء أسس الانتقال للاشتراكية) مع رأس المال الدولى وتقابل الاثنين على كبت قوى المنتجين المباشرين والحيلولة دون كل تنظيم نقابى أو سياسى لهم .

مؤدى ذلك أن تتضمن هيمنة رأس المالى الأمريكى على الصعيد الدولى أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور رجل البوليس على الصعيد العالمى لمصلحة رأس المال الدولى فى مجموعه ، وذلك فى مواجهة حركات التحرر الوطنى ومحاولات بناء أسس الانتقال للاشتراكية وفى مواجهة طبقات المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى (ويذكر كاتب هذا المقال أن وزير مالية نيكسون مستر كونورى ، قد ذكر ذلك صراحة فى حديث له على شاشة التليفزيون الأمريكى عندما كان يحاول تبرير الاجراءات التى اتخذت لحماية الدولار ورأس المال الأمريكى فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ ، حين قال إن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور رجل البوليس لمصلحة كل الدول الرأسمالية وقد حان الوقت لكى تساهم الدول الرأسمالية الاخرى فى نفقات القيام بهذا الدور) . القيام بهذا الدور يستلزم الكثير من الانفاق : على بناء القوى العسكرية الأمريكية فى الخارج ، على قواعد التوسع أو ضمان السيطرة الأمريكية فى مناطق مختلفة من العالم (كالانفاق على الوجود الصهيونى فى الشرق العربى) ، على تمكين أنظمة تابعة عسكرية وغير عسكرية من السيطرة على المنتجين المباشرين فى الاجزاء المختلفة من العالم الرأسمالى المتخلف ، على تمويل الحروب المحلية ضد حركات التحرير ومحاولات بناء شروط الانتقال للاشتراكية (كحروب كوريا وفيتنام ومساهمة حلف الاطلنطى

فى حرب البرتغال الاستعمارية فى أفريقيا فى غينيا بساو ، فى موزمبيق وأنجولا)، على التصفية الجسمانية لقوى المنتجين المباشرين عندما يصبح تنظيمها خطرا يهدد مصالح رأس المال الدولى عن طريق الانقلابات والمجازر الجماعية (كما حدث فى اندونيسيا وشيلى) . كل هذا كان يتم مع الاعتقاد بأن قدرة الاقتصاد الأمريكى غير محدودة تمكن رأس المال الامريكى من أن يفعل مايشاء على الصعيد العالمى . نتج عن كل ذلك زيادة التزامات الولايات المتحدة الامريكية فى مواجهة الخارج ، زيادة صاحبت النقص فى القدرة التنافسية لرأس المال الامريكى فى مواجهة رؤوس الاموال الاخرى وخاصة اليابانية والالمانية الغربية وتبين لقادة رأس المال الأمريكى أن لقدرات الاقتصاد الامريكى حدودا ، ولكنهم لا يتبينون ذلك إلا من خلال أكبر هزيمة تلحق برأس المال الامريكى فى تاريخه — هزيمته على أيدى المنتجين المباشرين فى أرض فيتنام . وهم لايتبينون ذلك من خلال تلك الهزيمة إلا وهم واجدون أنفسهم فى تناقض مرير : اما الانطواء فى سبيل إعادة النظر فى الموقف داخل الاقتصاد الأمريكى واتخاذ الإجراءات التى تقلل من التزامات الولايات المتحدة الامريكية فى الخارج وتمكن رأس المال المال الأمريكى من إعادة اكتساب قدرته على التنافس مع رؤوس الاموال الأخرى فى السوق الدولية ، وهنا يعنى الانطواء افساح مجالات اخرى لحركات التحرر وبناء شروط الانتقال للاشتراكية مما يعنى انحسار سيطرة رأس المال الدولى فى مجموعه . واما الاستمرار فى نفس السياسة خنق حركات التحرر من سيطرة رأس المال الدولى، وهو مايعنى إضعاف القدرة المنافسية لرأس المال الامريكى فى مواجهة رؤوس الأموال الأخرى وخاصة اليابانية والالمانية .

— كل ذلك يتم ، وهنا نجد **الاتجاه الرابع** للبحث عن تفسير للأزمة الراهنة ،

فى ظل زيادة معدل تمركز رأس المال فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، بما فى ذلك قطاع رأس المال المصرفى والمالى . وهو ما يعنى أرضية مواتية للاتجاه التضخمى . إذ مع الاحتكار تخلق إمكانية السيطرة على الأسواق والتحكم فى الأثمان . وتتحول هذه الإمكانية إلى حقيقة واقعة أمام ازدياد القوة التنظيمية، نقابيا وسياسيا ، للطبقة العاملة فى داخل المجتمعات الرأسماليه المتقدمه ، وعندما يتم توسع رأس المال على الصعيد العالمى لتغطى كل ما يمكن فتحه من اراض . وتشتد الحاجة ، حاجة رأس المال الاحتكارى ، إلى استخدام سلاح الإتجاه التضخمى فى الأثمان مع ازدياد حدة صراع المنتجين المباشرين فى الاجزاء المتخلفه من العالم الرأسمالى فى سبيل التخلص من سيطرة رأس المال . وبهذا يصبح التضخم سلاح رأس المال الاحتكارى (الذى يتمكن من إستخدامه على نطاق واسع مع سيطرة الشكل الإحتكارى على رأس المال المصرفى ، خالق النقود) فى الحفاظ على ، أو حتى فى زيادة، معدل الربح فى مواجهة الطبقة العاملة المنظمة فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى وفى مواجهة المنتجين المباشرين فى سعيهم سياسيا وحتى عن طريق الكفاح المسلح للخلاص من سيطرة رأس المال فى مجموعه ، ومن ثم لا يكون من قبيل الصدفة ان يبدأ الإتجاه التضخمى للأثمان كاتجاه عام يسود الحياة الاقتصادية فى الإقتصـــاد الرأسمالى الدولى مع بداية القرن الحالى (اللحظه التاريخية لتبلور الشكل الاحتكارى كشكل سائد وتبلور التنظيم النقابى والسياسى للطبقات العاملة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة) ، وان يتزايد معدل التضخم إبتداء من بعد الحرب العالمية الثانية مع اشتداد الصراع فى المستعمرات وذلك حتى ١٩٦٥ (بدء التدخل الأمريكى المباشر فى حرب فيتنام) وأن يأخذ معدل التضخم ابعادا جذورية إبتداء من هذا التاريخ وعلى الأخص فى سبعينات القرن الحالى .

ويؤكد من هذا الاتجاه التضخمي المرتبط بازدياد سيطرة الشكل الإحتكاري لرأس المال عاملان شهدتهما المرحلة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الستينات :

• العامل الأول يتمثل في مد سيطرة رأس المال على القطاعات الإنتاجية التي لم تكن حتى الحرب العالمية الثانية قد شهدت في داخلها تحولا رأسماليا كبيرا. مثال ذلك الزراعة الفرنسية التي كانت ما تزال تعرف زراعة الفلاحين كشكل غالب للانتاج الزراعي ، وقد أدى توسع رأس المال إلى بسط سيطرته على هذا القطاع مسيطرا بذلك ليس فقط على سوق السلع الصناعية وإنما كذلك على سوق السلع الزراعية ومزيلا في نفس الوقت للملكية العقارية في الريف كقوة إجتماعية كانت تحد من سيطرة رأس المال . سيطرة رأس المال على سوق السلع الزراعية كذلك تمكنه من فرض الإتجاه الإحتكاري على الإقتصاد بأكمله في نفس الإتجاه نرى سيطرة رأس المال الاحتكاري على النشاط التجاري . وأزمة رأس المال التجاري الصغير والمتوسط (صغار ومتوسطى التجار) الحالية في فرنسا الناتجة عن توسع رأس المال التجاري الاحتكاري مثال حي تمكننا دراسته من فهم هذا الإتجاه .

• العامل الثاني يتمثل في انتفاخ قطاع الخدمات انتفاخا غير صحي (من وجهه النظر الاجتماعية) وانما يعده رأس المال صحيا ، إذ يمكن من رفع نفقة الإنتاج (خذ الانفاق على الاعلان وتشكيل اذواق المستهلكين مثالا على ذلك) وتأكيد الاتجاه التضخمي .

الاتجاه التضخمي اذن محفور في الشكل الاحتكاري لرأس المال ، اى في الشكل الخاص لعلاقات الانتاج الرأسمالية في هذه المرحلة من مراحل تطور

الإقتصاد الرأسمالى العالمى ، وكلنا يعرف أن التضخم هو سبيل إعادة توزيع الدخول لمصلحة الربح ، لمصلحة رأس المال (أى الأغنيـــاء من المجتمع) على حساب الأجور ، دخول الطبقات العاملة ، والدخـول المحدودة عامة . وعليه يزود التضخم رأس المال بأحد الأسلحة التى يحيد بها صراع الطبقة العاملة والمنتجين المباشرين بصفة عامة فى سبيل الإحتفاظ بنصيبهم فى الدخل القومى دون تدهور أو زيادة هذا النصيب .

الاتجاه الخامس الذى نبحث فيه عن تفسير للأزمة الراهنة نجده فى عنصر ذاتى ، يتمثل فى عدم قدرة النظرية الإقتصـادية الرسمية ، النظرية الكينزية على فهم واقع الإقتصاد الرأسمالى الدولى فهما علميا ، ومن ثم عجز ادوات السياسة الإقتصادية التى تزود بها الدولة الرأسمالية عن أن تكون فعالة فى مواجهة الأزمة بمظهريها المتناقضين : التضخم فى ثنايا الركود . وقد أصبح من الواضح للجميع قدرة الاحتكارات على التغاضى عن الأسلحة التى تستخـدمها الدول الرأسمالية (المتمثلة فى التغيير فى أسعار الفائدة او فى السياسة الضريبية أو فى السياسة الإنفاقية للدولة) او على تفادى آثار مثل هذه الأسلحة دون كبير عناء من جانب الاحتكارات . ومن هنا وجدت الدولة الرأسمالية ، فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى ، نفسها فى موقف أقرب إلى الضيـــاع : بين وحشية صراع المصالح الإحتكارية صراعا يجعل من الصعب على الدولة الحفـاظ على التوازن السياسى للمجتمع ، وهو التوازن الذى يضمن استمرار سيطرة رأس المال على الطبقات العاملة ، وبين عجز الأدوات التى توجد فى يد الدولة للحيلولة دون الأزمة وخلخلة الاساس الإقتصادى لهذا التوازن . خاصة فى وقت يزداد فيه ، مع ازدياد حدة تمركز رأس المال ، استقطاب المنتجين المباشرين فى جبهات سياسية يتسع عرضها . (أيكون من قبيل المصادفة فى موقف كهذا ان تتجه غالبية حكومات المجتمعات

الرأسمالية فى الفترة الاخيرة إلى أن تكون بصراحة حكومات اغلبية هزيلة او أقلية ؟ و تكفى نظرة إلى نتائج الانتخابات فى انجلترا وفى فرنسا و نتائج انتخابات البرلمان الأمريكى أخيرا وحتى فى بلدان شمال أوربا للكشف عن هذا الاتجاه).

فى كل هذه الاتجاهات نلحظ اشتداد الصراع ، بين المنتجين المباشرين ورأس المال مسجلين فى المرحلة التى ندرسها العديد من الانتصارات التى تمثل هزائم لرأس المال الدولى فى مجموعه . والصراع فى داخـــل رأس المال . بين رؤوس الأموال القومية فى الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى فى وضع تهتز فيه لرأس المال الامريكى هيمنته على الصعيد الدولى . ويتبلور كل هذا فى أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى بصفة عامة وأزمة هيمنة رأس المال الأمريكى بصفة خاصة . **ويحاول رأس المال الامريكى الخروج من الازمة بمحاوله فرض التعديلات واعادة الترتيب التى تمكنه من استعادة هيمنته ، مستخدما فى ذلك أسلحة عديدة ، أهمها :**

• **سياسة « لوى الذراع »** التى يستخدمها مع رؤوس الأموال الاوربية واليابانية عند إعادة النظر فى مجال الصراع المصرفى والنقدى ، بفرض تخفيض الدولار والامتناع عن تحويله إلى ذهب دون أن تتمكن الدول الرأسمالية الأخرى من اتخاذ إجراءات مشابهة . وذلك على أمل أن يتحسن موقف أمريكا التنافسى فى السوق الرأسمالية الدولية .

• **استخدام رأس المال الأمريكى لسلاح الطاقة** : فى صراعه مع رأس المال الاوربى ورأس المال اليابانى ، وفى محاولته القضاء على منافسة رؤوس الأموال هذه فى الاسواق الداخلية والدولية ، باعتباره سيد الموقف بالنسبة للطاقة بصفة عامة والبترول بصفة خاصة (سيد المال الموقف بحجم انتاج البترول

الامريكى فى الانتاج العالمى وبسيطرة رأس المال الامريكى فى داخل رأس المال البترولى الدولى بالنسبة لانتاج البترول فى الشرق الاوسط وفى فنزويلا). يحاول رأس المال الأمريكى أن يجبر رؤوس الأموال هذه على الركوع ، وذلك برفع أثمان البترول رفعا يصيب هذه البلدان التى تستورد اما كل الطاقة (كاليابان) أو الجزء الأعظم من الطاقة التى تستخدمها (كبلدان أوربا الغربية) الامر الذى يؤدى إلى زيادة نفقة الانتاج فى هذه البلدان (على أساس أن الطاقة تمثل عنصراً أسياسياً فى انتاج كل السلع تقريبا) . وتعجز هذه البلدان عن مزاحمة السلع الامريكية فى وقت تقل فيه انتاجية العمل فى أمريكا عن انتاجيته فى اقتصاديات ألمانيا الغربية واليابان . ويتوافق ذلك مع مصالح الدول فى البلدان المنتجة للبترول . فترتفع أثمان البترول فى مسيرة يأخذ فيها رأس المال الامريكى دور المايسترو ، قائد الفرقة . ولا يكون القائد اعتراض إلا على أن تقوم الدول المنتجة للبترول بأخذ المبادرة فى رفع الاثمان ، الامر الذى يعنى لها قدرا من الاستقلال فى اتخاذ القرار . ولكن لكل سلاح حدوده . اذ ولو أدى استخدامه إلى اجبار رأس المال الاوربى واليابانى على الركوع أمام رأس المال الامريكى (وتحقيق ذلك يتوقف على قدرتهما على المقاومة) فانه يعجل من دفع أجزاء كبيرة من العالم الرأسمالى المتقدم والمتخلف إلى أعماق الازمة ، والتى هى أزمة النظام بأكمله . الامر الذى يدفع برأس المال الامريكى إلى فرملة الاتجاه الصعودى فى أثمان البترول وتأتمر بعض الدول فى البلدان المنتجة للبترول وتسعى إلى الفرملة أو حتى إلى تخفيض أثمان البترول (السعودية وايران مثلا). ويتأفف البعض الآخر من دول البلدان المنتجة البترول . إذ مادمنا نتقاسم الفائض على صعيد الاقتصاد الرأسمالى الدولى فعلام نجبر على فرملة أثمان البترول وأثمان السلع التى نستوردها من الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى فى ارتفاع مستمر ؟ (موقف الجزائر مثلا) . وهذا الاستخدام لسلاح الطاقة بواسطة رأس المال الأمريكى هو الذى يفسر المواقف المتناقضة للدول الرأسمالية المتقدمة

ازاء المشكلة : أمريكا تسعى إلى « الحوار » بين الدول الرأسمالية المتقدمة المستهلكة للطاقة . وذلك لكى يمكن تصفية الحساب بين رؤوس الأموال القومية على نحو يضمن لرأس المال الأمريكى استعادة هيمنته . أما فرنسا فتسعى إلى لقاء بين الدول المستهلكة للبترول، بما فيها الدول المستهلكة فى الاجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى، وبين الدول المنتجة للبترول وخاصة تلك التى تنتمى إلى الاجزاء المتخلفة من هذا العالم . وبهذا تأمل فرنسا فى تحقيق لقاء مباشر بين الدول الاوربية المستهلكة والدول المتخلفة المنتجة دون وساطة رأس المال البترولى الدولى الذى يسيطر عليه رأس المال الأمريكى . كما أنها بذلك تبرز التناقض بين الدول المتخلفة المنتجة للبترول والدول المتخلفة المستهلكة له لكى تضمن ضغطا من جانب الدول الأخيرة على الدول المنتجه للبترول .

• هناك كذلك محاولات رأس المال الأمريكى ، وغير الأمريكى ، التى تتم فى اتجاهات عديدة وتهدف إلى أن **تتحمل قوى اجتماعيه اخرى** ثمن الخروج من الأزمة . ولكن ذلك يعنى استمرار الصراع ويحمل فى طياته خطر القاء النظام فى مجموعه فى هوة قد تؤدى به ، الأمر الذى قد يدفع برأس المال الدولى فى مجموعه إلى تفضيل البحث عن مجالات أخرى .

— هناك ثانيا **الطبقات العاملة فى الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى**، ويمكن أن تدفع ثمن الخروج من الأزمة عن طريق قبول السياسات التى تتضمن تضحيات أكبر من جانبها فى شكل زيادة البطالة وتجميد الأجور النقدية رغم الانخفاض المستمر للأجور الحقيقية فى ظل الاتجاه التضخمى . ولكن درجة تنظيم الطبقات العاملة نقابيا وسياسياً واصرارها وهى بين نارين، نار التضخم ونار البطالة ، يشيران إلى أن الطبقات العاملة تقاوم هذا السبيل وتصر على رفضه .

والمتتبع للحياه الاجتماعية فى أوربا فى السنوات الأخيرة يستطيع أن يلاحظ بدون عناء كيف أن الاضرابات أصبحت لا تفارق القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى وهى تتعدد وتطول المـــدة المتوسطة لاستمرارها ويزداد تنظيم الاضرابات التى تغطى أرجاء مختلفة للحياة الاجتماعية كما يزداد عدد الإضرابات الشاملة وهو ما يعكس اصرار الطبقات العاملة على المقاومة . بل ان الشهور الأخيرة قد شهدت سبيلا جديدا للمقاومة له دلالته : ويتمثل فى رفض الطبقة العاملة للخضوع لنظام السوق . وهو ماظهر فى إيطاليا عندما بدأ المستهلكون فى الاستفادة بالخدمات مع رفض دفع الاثمان بعد رفعها والاصرار على دفع الاثمان القديمة . وفى بداية خريف ١٩٧٤ رفض ٥٥٪ من مالكى السيارات دفع الزيادة فى الضريبة على السيارات . ودلالة ذلك ان الاضراب يعد سبيلا تلجأ اليه الطبقه العاملة لتحسين أوضاعها أو للحيلولة دون تدهورها فى ظل شروط السوق . فالاضراب يعنى القبول الضمنى لنظام السوق . اما السبيل الجديد فيعنى الرفض الصريح لنظام السوق وابراز ضرورة البحث عن تنظيم اجتماعى بديل الظاهر اذن ان الطبقات العاملة فى الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى تصر على مقاومة محاوله رأس المال تحميلها نفقة الخروج من الازمة . وهو ما يجعلنا نعتقد بأن هذا الطريق ضيق لدرجة لا يسهل معها على رأس المال اتخاذه للخروج من الازمة ولا يوسع من هذا الطريق إلا العودة برأس المال إلى الالتجاء إلى الاساليب الفاشيسة فى اجبار الطبقة العاملة على تحمل جزء من نفقة الخروج من الازمة . والسبيل الفاشى يمثل إحتمالا قائما من مجتمعات اوربا الغربية ، وعلى الاخص إيطاليا التى يزداد بشأنها اعلان المسئولية عن السياسة الامريكية عن خشيتهم من « خطر » سيطرة الطبقة العاملة على السلطة فيها ، حتى ولو تحقق هذا « الخطر » عن طريق الإنتخابات القائمة .

— هناك ثالثا **القطاعات من النشاط الاقتصادى فى داخل الاجزاء المتقدمة من العالم الراسمالى** التى كانت تتمتع بدرجة أقل من التطور الرأسمالى : كالزراعة والنشاطات الحرفية والخدمات التى تؤدى عن طريق وحدات عائلية أو وحدات صغيرة او متوسطة الحجم . وقد كان رأس المال يجد اثناء الازمات فى هذه القطاعات منافذ جديدة لاستثمارات تؤدى إلى تحويل هذه النشاطات عن طريق سيطرة الوحدات الإنتاجية الرأسمالية . ويمكن القول أن التوسع الذى عرفه الإقتصاد الرأسمالى فى المرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا قد غطى جل هذه القطاعات واصبحت السيطرة المباشرة لرأس المال تكاد تشمل كافة قطاعات النشاط الإقتصادى(١) وهو ما يعنى ان هذا السبيل للخروج

---

(١) يلاحظ فى هذا الشأن أن سيطرة رأس المال على الاجزاء والوحدات الانتاجية من الزراعة التى لم يسيطر عليها بعد أصعب من سيطرته على التجارة (القطاعى والنصف جملة) إذا ما أخذنا فرنسا كمثل . وذلك للعوامل الآتية :

— المقاومة من جانب الوحدات الانتاجية الفلاحية ، هذه المقاومة ترد إلى :

• ارتباط الفلاحين بالأرض .

• صعوبات الحياة فى المدينة التى تصادف من يجرد من الفلاحين من الأرض ويتحول إلى عامل أجير فى المدنية .

• وجود عوامل اجتماعية وثقافية اقليمية نتيجة الوجود التاريخى لقوميات واقليات (يلاحظ أن حركة الفلاحين أقوى ما تكون فى هذه المناطق) .

— القوة السياسية للتنظيمات الفلاحية .

ويستفيد رأس المال الصناعى فى علاقته بالفلاحين من اللعب على التناقض بين العمال (العاملين فى مصانع الالبان مثلا) الفلاحين (الذين يقومون بتسليم اللبن المصنع) : عندما يطالب العمال بزيادة الأجور يجادل أصحاب المصانع بعدم امكانية ذلك لأن ثمن اللبن مرتفع ، وإذا طالب الفلاحون برفع ثمن اللبن جادل أصحاب الأعمال بالقول بأن ذلك غير ممكن نظراً =

من الأزمة (الذى كان يتم على حساب الفئات الاجتماعية الموجودة قبل تغلغل رأس المال فى تلك القطاعات) يكاد يصبح غير موجود .

- هناك رابعا قوى المنتجين المباشرين فى الاجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى. هنا يمكن القول أن رأس المال الدولى يستطيع أن يحملها تتحمل العبء الاكبر لخروجه من الأزمة ، وذلك من سبل متعددة :

* هناك أولا سبيل تحميلها لجزء من نفقة الخروج من الأزمة عن طريق الارتفاع المستمر لأثمان السلع التى تستورد من الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى . هـذا الجزء من النفقة لن يكون هينا إذا تذكرنا اعتماد الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى على الأجزاء المتقدمة منه ليس فقط فيما يتعلق بالسلع الانتاجية الأساسية والنصف مصنوع وإنما كذلك ، وفى كثير من الأحيان ، بالنسبة للمواد الغذائية التى عادة مايضحى بانتاجها محليا فى سبيل انتاج مادة أولية زراعية تصدر كمدخل فى صناعات الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى .

* هناك ثانيا عـدم استفادة المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من

= لارتفاع أجور العمال ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى رفـع ثمن اللبن على المستهلك وعدم تسويق كل اللبن . فاذا لم يستطيعوا التسويق لن يكن من الممكن شراء كل ما يقدمه الفلاحون من لبن . ووجود تنظيمات للعمال والفلاحين يمكن هؤلاء من تفادى مثل هـذا اللعب على المناقضات . وقد توصلت مثل هذه التنظيمات إلى حلول تقوم على تحالف العمال والفلاحين فى واقع الحياة الفرنسية : اعتبرت نقابة الفلاحين أعضائها من قبيل من يطالبون بثمن قوة عملهم (أى فلاحين / عمـال) . وانضمت إلى العمال للمطالبة برفـع ثمن اللتر من اللبن بنسبة تساوى النسبة التى يطالب بها العمال زيادة أجورهم . ويتم تجميع اللبن بعمل مشترك من الفلاحين والعمال ، يقومون بتسليمه للمصانع حتى فى حالة الأضراب . ويقـوم العمال بالأضراب حتى تستجاب المطالب المشتركة .

الارتفاع فى أثمان المواد الأولية فى السوق الدولية . إذ يوجد عادة بين هؤلاء المنتجين والسوق الدولية رأس المـــال المحلى (فى شكله الخاص أو فى شكل رأس مال الدولة) . يضاف إلى ذالك ان المستفيد الأول من هذا الارتفاع فى الأثمان هو رأس المال الدولى باعتباره يسيطر على عمليات التحويل الأولى لهذه المواد الأولية وعمليات نقلها وتوزيعها فى السوق العالمية . ونظرة إلى السوق الدولية للمواد الأولية فى سنة ١٩٧٤ تبين من الذى استفاد من ارتفاع أثمان السكر والنحاس .... وغيرها من المواد الأولية : المنتجون المباشرون فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى أم الاحتكارات الدولية ؟

* هناك ثالثا سبيل تحميل المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من العـالم الرأسمالى لنفقة الخروج من الأزمة جزئيا وعن طريق تحميل الجزء من القوة العاملة الآتية من هذه الاجزاء المتخلفة والتى تعمل فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (مثال القوة العاملة العربية من شمال أفريقيا التى تعمل فى اقتصاديات أوربا الغربية) . هؤلاء يتحملون جزءا من نفقة الخروج من الأزمة (فى صورة البطالة وانخفاض الاجور) باعتبار أنهم أول من يسرحون أى أول من ينفصلون من أعمالهم . (وتشير الأرقام الرسمية على سبيل المثال إلى أن البطالة قد زادت فى المانيا الغربية فى خلال شهر نوفمبر ١٩٧٤ بنسبة ١٨٪ من عـدد العاطلين : وأن هذه الزيادة فى البطالة قد مست أساسا العمال الأجانب)

* هناك رابعا سبيل تحميل المنتجين المباشرين فى المجتمعات المتخلفة لجزء من نفقة الخروج من الازمة عن طريق الصناعات التى توجد فى الاجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى وتكون مشابهة لصناعات توجد فى الاجزاء المتقدمة من هذا العالم . مثال ذلك وحدات انتاج الحديد والصلب ووحـدات الصناعات

البتروكيماوية . فى هذه الوحدات عادة ما تكون نفقة الانتاج أكثر ارتفاعا منها فى الوحدات المشابهة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. فى أثناء توسع السوق الدولية فى حالات الزيادة المستمرة فى الطلب ، يكون الثمن من الارتفاع بحيث يسمح لكل الوحدات المنتجة ، بما فيها تلك الوحدات الموجودة فى المجتمعات المتخلفة ، بتحقيق قدر من الربح (يكون أعلى بطبيعة الحال بالنسبة للوحدات الموجودة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، حيث نفقة الإنتاج أقل) . ولكن عندما تفرض الازمة نفسها وتنكمش السوق فى مرحلة تالية، تتم التضحية أولا بالوحدات الموجودة فى المجتمعات المتخلفة باعتبارها وحدات تنتج بنفقات مرتفعة نسبيا . وتجد هذه الوحدات نفسها فى مركز صعب تضطر معه الجماعة إلى تحملها إلى أن يتقرر مصيرها . وعلى هذا النحو يكون رأس المال الاحتكارى فى الإقتصاد الرأسمالى المتقدم قد خلق لنفسه فى الاجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى مقدمة تتلقى الصدمات فى أثناء الازمات وتعفيه هو ، ولو إلى حين، من تحمل تبعة هذه الصدمات .

* هناك أخيرا سبيل تحميل قوى المنتجين المباشرين لجزء من نفقة الخروج من الأزمة فى بعض المجتمعات المتخلفة التى لا تنتج الطاقة وخاصة البترول . إذ تعانى هذه من ارتفاع ثمن البترول وما يؤدى إليه من زيادة فى اضطراب موازين مدفوعاتها عن طريق رفع أثمان الواردات من جانب ورفع نفقة الإنتاج فى النشاطات المصدرة والاقلال من قدرتها على التصدير من جانب آخر .

من هذا يتبين أن سبيل تحميل المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى لنفقة الخروج من الأزمة لا يمثل فقط أكثر السبل انفتاحا ، خاصة إذا ما رغب رأس المال المحلى ورحب بهذا الانفتاح (ولك أن تعجب ازاء ذلك أمام القول بأن الانفتاح الإقتصادى هو السبيل لحل مشكلات جماهير

العاملين !!) وإنما هو كذلك سبيل أساسى أمام رأس المال الدولى ، وأساسى بمعنى أن تخلى رأس المال الدولى عنه يعنى رضاءه بالاتجاه نحو الاختناق الأمر الذى قد يدفع رأس المال الدولى بصفة عامة ورأس المال الأمريكى بصفة خاصة إلى عدم ادخار أى سبيل للقضاء على أية مقاومة فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى ، وعدم التورع عن استخدام كل الأسلحة من التدخل العسكرى المباشر إلى التغيير العنيف للاوضاع فى بعض هذه الأجزاء . وعليه لاتكون النغمة السائدة الآن فى صحافة رأس المال ، وخاصة الأمريكية منها ، بالتهديد بالتدخل العسكرى واتباع كل الوسائل فى سبيل حماية مصالح رأس المال فى الجزء المتخلف من العالم الرأسمالى إلا جزءا متجانسا من اللحن الايديولوجى لرأس المال ، وهو لحن يتفق مع حقيقة الأزمة التى يعيشها رأس المال الدولى فى فى مجموعه والتى تبرز أزمة هيمنة رأس المال الأمريكى على الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ويكون من الطبيعى أن تعنون جريدة لوموند الديبلوماسى - لسان حال رأس المال الفرنسى الذكى - الدوسيه الذى قدمته عن الأزمة فى شهر نوفمبر الماضى بعنوان « الأزمة : الانهيارات الإقتصادية وخطر الحرب[1] »

---

(١) وينشر لوموند فى بداية كل عام مجموعة من الوثائق والملفات عن السنة الاقتصادية والاجتماعية فى العالم . وقد توالت عناوين هذه المجموعة على النحو التالى :

١٩٧٥ : الأزمة — La Crise
١٩٧٦ : الأمل الذى خاب — L'Espoir decu
١٩٧٧ : الخمود — La Langueur

(أضفنا هذا الهامش فى مايو ١٩٧٨) .

٣ ـ ما الذى يخبئه رأس المال الأجنبى للبلدان المتخلفة(١)؟

نتج عن حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات وأشباه المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية أن اتجه رأس المال الأجنبى (الذى كان يأخذ غالبا شكل الاستثمار الخاص المباشر) إلى الهجرة من البلدان التى حققت نوعا من الاستقلال السياسى . ولم يبق رأس المال فى بلدان العالم الثالث إلا فى الحالات التى لا يتهدده فيها خطر كبير (كما هو الحال بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية وعدد كبير من بلدان أفريقيا) . هل تدفع الأزمة الاقتصادية الراهنة وما حدث فى بعض بلدان العالم الثالث منذ الحرب العالمية رأس المال الدولى إلى العودة ، وإنما العودة فى شكله الجديد ، شكل الشركات دولية النشاط ؟ وماذا يخبئه رأس المال الأجنبى للبلدان المتخلفة ؟

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة حول مطالبة دول العالم الثالث بنظام

---

(١) كتب هذا المقال للنشر بمجلة روز اليوسف الأسبوعية القاهرية فى يناير ١٩٧٦ ، حينما بدأ الحديث عن سياسة بناء صناعات فى مصر من أجل التصدير بالاستعانة برأس المال الأجنبى (والعربى) الذى يحمل العصى السحرية أى التكنولوجيا . ولم يقدر للمقال أن ينشر لأنه كان يمثل اللحن النشاذ بالنسبة للنغمة الاعلامية التى كانت سائدة حينئذ .

وقد استعنا فى كتابته ببحث سبق أن قمنا به بعنوان « أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى وامكانية استراتيجية جديدة لرأس المال الدولى بالنسبة لبعض البلدان المتخلفة » (باللغة الفرنسية) . قدم هذا البحث لمؤتمر اقتصادى العالم الثالث الذى انعقد فى الجزائر فى فبراير ١٩٧٦ . ونشر بالاسبانية بمجلة Economia العدد ٦٧ ، ديسمبر ١٩٧٦ . وهى مجلة مركز البحوث الإقتصادية التابع للجامعة المركزية بالاكوادور ، ص ١٥٧ — ١٩٩ . كما نشر بالبرتغالية فى Leituras de Imperialismo Hoje, Inicativas editoriais, Lisboa, 1977, p 175-209.

اقتصادى عالمى جديد . وقد خصصت الأمم المتحدة دورتها السابعة غيرالعادية (سبتمبر ١٩٧٥) لمناقشة هذا الأمر . ويتم كل ذلك فى جو من الأزمة يعيشها الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، أزمة بدأت تفرض نفسها منذ نهاية الستينات ويتعمق وجودها منذ عام ١٩٧٣ ويكاد يسود الاعتقاد بأن عام ١٩٧٦ لن يشهد الخروج من الأزمة .

وابتداءً من الأزمة الراهنة يبحث رأس المال الدولى عن وسائل الخروج منها . وقد يجد فى موضوعيات الموقف سبلا للخروج من الأزمة يهمنا منها ما يتعلق بمجتمعات العالم الثالث . وبين هـــذه السبل تبرز امكانيه أن يتبع رأس المال الدولى استراتيجية جديدة تتمثل فى تعميم نوع من الممارسة كان موجودا قبل الأزمة فى شكل بناء بعض الصناعات فى بعض بلدان العالم الثالث بقصد تصدير ما تنتجه هذه الصناعات . وقد تقدم هذه الاستراتيجية الجديدة كنوع من الاستجابة لما تطلبه بلدان العالم الثالث من نظام اقتصادى عالمى جديد . ما هو مضمون هذه الإستراتيجية الممكنة ؟ ما الشروط اللازم توافرها لكى يتحقق ؟ ما هى الاسلحة التى يمكن لرأس المال الدولى إستخدامها ليتوصل إلى فرضها ؟ هل تمثل هذه الإستراتيجية للمجتمع المتخلف خروجا حقيقيا من التخلف الإقتصادى والإجتماعى أم تزوده بشكل جديد من أشكال التبعية ؟ كل هذه أسئلة تطرح نفسها للدراسة والمناقشة

ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تأخذ شكل قدوم الشركات دولية النشاط (رأس المال الدولى ، بصفة عامة) إلى بعض المجتمعات المتخلفة بقصد بناء عدد من الصناعات تأخذ من الناحية التنظيمية أشكالا متعددة : وحدات إنتاجية خاصة مملوكة للاجانب ، وحدات إنتاجية مختلطة مملوكة للاجانب

ولرأس المـال المحلى ، مشروعات مختلطة مملوكـة للدولة ولرأس المال الخاص (الاجنبي والمحلى) . من الناحية التكنولوجية تستخدم فنون الإنتاج السائدة فى السوق الرأسمالية الدولية مع امكانية احداث بعض التعديلات أو إستخدامهـا فى دوائر مغلقة تتمثل فى فروع الشركات دولية النشاط التى تبنى على اقليم الدولة فى الاقتصاد المتخلف ويقوم رأس المال الدولى ببناء صناعات توجه منتجاتها للسوق الدولية : فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وفى المجتمعات الرأسماليــة المتخلفـة ، دون أن يعنى ذلك إستبعاد السوق المحلية فى البلد الذى تنشأ فيـه الصنـاعات .

هل يمكن أن يتم مثل هذا البناء الصناعى فى كل بلدان العالم الثالث ؟ الظاهر أن مثل هذا البناء قد لا يقصد إلا بعض هذه البلدان ، لا يقصد إلا البلدان التى تتمتع بوضع هام فى منطقة من مناطق العالم الثالث ، نظرا لما لها من وزن سكانى أو ثقافى أو سياسى أو حضارى يمكنها من أن تلعب دورا هاما (بالايجاب أو السلب) فى حيـاة المنطقة (١) .

وإذا سلمنا بأن رأس المـال يسعى إلى تحقيق الربح وتحويله إلى البلد الام ،

---

(١) وعليه ، إذا كان من الأهم لاستراتيجية رأس المال فى مجموعها ، أى على مستوى منطقة بأكملها من مناطق العالم ، أن يتفـادى الوزن السياسى (أو الثقافى أو الحضارى) لبلدما (وهو وزن مرتبط بقوة اقتصادها وقوة الطبقات العاملة فيه) يكون تحقيق مصالح رأس المال الدولى على مستوى المنطقة بأكملها عن طريق العمل على افقاد هــذا البلد لوزنه السياسى باختزال البناء الاقتصادى ، وعلى الأخص الصناعى لأقل حد ممكن وتشتيت القوة العاملة فى سوق عمل أكبر (عربية أو دولية) . اعتقادنا أن هذا هو مايقصد ، موضوعيا ، لمصر فى الفترة الحالية (أضفنا هذا الهامش فى مايو ١٩٧٨) .

فهو ان يقدم إلى البلد المتخلف إلا إذا توافرت مجموعة من الشروط تضمن له الربح وتضمن له تحويله : بعض هذه الشروط متعلق بوجود قوة عاملة رخيصة نسبيا ، بعضها يخص نوعا من التطور التكنولوجى ، بعضها خاص بتطوير سوق دولية لرؤس الأموال ، وبعضها يتعلق بالوضع فى البلد الذى يستقبل رأس المال الدولى . تجمع هذه الشروط لا يتم بطريقة آلية، وإنما يتم من خلال الصراعات . وقد يستخدم رأس المال الدولى لتحقيقها أساليب عديدة : الالتقاء المصلحى مع بعض الفئات فى البلد المتخلف ، الضغط السياسى ، القهر العسكرى المباشر أو بواسطة أدوات استعمارية ، إستغلال سلاح المواد الغذائية ، إلى غير ذلك من الاسلحة التى تعرفها بلدان العالم الثالث والتى اثيرت فى مناقشات الجمعية العامة الأمم فى سبتمبر الماضى .

بالنسبة لتوافر **القوة العاملة** ، من المسلم به أن الوضع يتميز فى غالبية بلدان العالم الثالث بوجود احتياطى من القوة العاملة فى حالة بطالة ظاهرة أو مقنعة ، وأن حجم هذا الاحتياطى فى ازدياد مستمر (يقدر برنامج البنك الدولى للانشاء والتعمير ، الذى نشر فى سبتمبر ١٩٧٥ ، عدد الفقراء (والفقراء فقط) الموجودين فى مدن (أى أن التقدير لايغطى الريف) العالم الثالث بـ ٢٠٠ مليون شخص) بقى أن نرى ما إذا كانت هذه القوة العاملة تمثل قوة عاملة رخيصة نسبيا أم لا . ولمعرفة ذلك يلزمنا أن نرى الوضع بالنسبة لطول يوم العمل ولإمكانية استبدال قوة العمل ولانتاجية العمل، من جانب،والوضع بالنسبة للاجور والتنظيم العمالى ، من جانب آخر :

• بالنسبة لطول يوم العمل ، من المعروف أنه أطول فى البلدان المتخلفة منه فى البلدان الرأسمالية المتقدمة . فى المتوسط هو يزيد على طول يوم العمل فى

الولايات المتحدة الأمريكية : ١٠ — ٢٠ ٪ (أرقام منظمة العمل الدولى جنيف) .

• بالنسبة لانتاجية العمل ، تبين بعض الدراسات أن إنتاجية العمل فى المشروعات الأجنبية الموجودة فى بعض بلدان العالم الثالث والتى تستخدم الفنون الانتاجية المستخدمة فى البلد الام ، أن هذه الانتاجية لا تبعد كثيرا عن إنتاجية العمل فى المشروعات المماثلة فى البلدان الأم . يشير إلى ذلك تقرير لجنة التعريفة الجمركية للولايات المتحدة فى عام ١٩٧٠ وكذلك تقرير للاتحاد الأمريكى للعمل فى ١٩٧٣ . والأمر يتعلق فى كل من التقريرين بالوحدات الصناعية الأمريكية فى بلدان شرق وجنوب شرق آسيا .

• التنظيم العمالى أضعف عادة فى البلدان المتخلفة منه فى البلدان الرأسمالية المتقدمة .

• بالنسبة لمستوى الأجور ، تشير الدراسات التى قامت بها منظمة العمل الدولى (الكتاب السنوى لإحصائيات العمل ، ١٩٧٣ ، ص ٥٧٤ — ٥٨٢) إلى أن أجر العمل فى بلدان العالم الثالث يعادل ، فى المتوسط ، ١/٩ أجر العمل المماثل فى الاقتصاد الامريكى .

• من كل هذا يظهر أن إستخدام العمل فى البلد المتخلف بواسطة رأس المال الاجنبى يمثل أسلوبا مربحا لرأس المال وأن معدل الربح فى البلدان المتخلفة يكون أعلى منه فى البلدان الرأسمالية المتقدمة . وتشير دراسة قام بها مركز بحوث التنمية التابع لجامعة ميتشجان بالولايات المتحدة وتغطى الفترة من ١٩٥٧-١٩٧٢ إلى أن معدل ربح الاستثمارات الامريكية المباشرة فى البلدان المتخلفة أعلى من معدل الربح فى البلدان الرأسمالية المتقدمة (أوربا واليابان) ، وذلك فى كل

مجالات الاستثمار (الورقة رقم ٣٤ الصادرة عن هذا المركز فى إبريل ١٩٧٤).

وتسهل التطورات التكنولوجية علـى رأس المال الدولى توطين بعض المشروعات فى البلدان المتخلفة ، فالتطورات فى مجال النقل ووسائل الإتصال تمكن رأس المال من أن تتم إدارة هذه المشروعات من مراكز الإدارة فى البلد الام ، على الاقل بالنسبة لقرارات الاستراتيجية والتخطيط بعيد ومتوسط المدى كما أن الوسائل الحديثة فى الكشف عن الموارد الاقتصادية (كوسائل البحث عن البترول فى أعماق البحار واستخدام الاقمار الصناعية فى الكشف عن المعادن مثلا) تسهل هذا الإتجاه أمام رأس المال .

ولكى يتحرك رأس المال الدولى فى هذا الإتجاه لابد من تطور **سوق دولى لرأس المال** ، سوق يمكن رأس المال من أن يستعيد قدرته على الحركة ، وهى قدرة كانت قد نقصت بحركات التحرر الوطنى والإستقلال السياسى (بل والإقتصادى فى بعض الاحيان) لبعض بلدان العالم الثالث . فى تطوير تلعب البنوك الدولية دوراً رئيسيا ، وكذلك بعض الوسائل التنظيمية على الصعيد الدولى ، تهدف إلى تقليل المخاطر التى تنجم عن المنافسة بين رؤوس الأموال . مثل هذه الوسائل التنظيمية يوجد فى إطار الإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف فى مجال السياسة النقـدية (صندوق النقد الدولى) والسياسة التجارية (الجات) ، فى الاتفاقيات الضريبية التى تهدف إلى منع الازدواج الضريبى ، وحتى فى إتفاقيات التعاون الحربى الدولى . الأمر يتعلق هنا بحد أدنى من التنظيم يوجد على الصعيد الدولى (ويستوعب التنظيم الداخلى للبلد المتخلف) ويضمن لرأس المال الدولى حداً أدنى من الحماية يلقاها فى الأجزاء من العالم الثالث التى يذهب إليها . فى هـذا

الإطار يمكننا أن نفهم الاقتراحات الذى تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية فى مناقشات الدورة السابعة غير العادية للأمم المتحدة بقضايا النظام الاقتصادى العالمى الجديد . هذه الاقتراحات تتمثل فى :

* التوصل إلى سبيل ، فى إطار صندوق النقد الدولى ، لتأمين التطور (عن طريق مواجهة التقلبات فى واردات بلدان العالم الثالث من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة) .
* انشاء صندوق للاستثمار تديره شركة مالية دولية (س ف ا) .
* انشاء معهد دولى للطاقة (أهم ماتنتجه البلدان المتخلفة حاليا فى مجال المواد الأولية) .
* إقامة مركز دولى لتبادل المعلومات التكنولوجية .
* انشاء صندوق دولى لتنمية الزراعة .
* انشاء معهد دولى للتصنيع .

يضاف إلى ذلك أن وزير الخارجية الأمريكية يدعو بلدان العالم الثالث إلى « تقنين نمط لسلوك الشركات الدولية » ، أى إلى خلق سياج قانونى دولى تمارس هذه الشركات نشاطها فى اطاره .

ولا يمكن لاستراتيجية رأس المال الدولى هذه أن تتحقق إلا فى ظل حد أدنى من **الاستقرار السياسى** (وتجربة لبنان التى يعيشها حاليا ، بانتقال كل الشركات الدولية التى كانت تتخذه مقرا لأعمالها إلى اثينا وباريس فى غالبيتها وإلى بعض مدن الآمارات وعمان فى أقليتها ، شاهد على ذلك) . هذا الاستقرار السياسى تتولى أمره الدولة فى البلد المتخلف عن طريق مواجهة القوى التى تعارض فى مجئ رأس المال الدولى ؛ عن طريق إصدار قوانين خاصة

بالاستثمارات الأجنبية تسمح لرأس المال الدولى بحرية كبيرة فى الحركة وتمنحه امتيازات كبيرة (تمز فى بعض الاحيان على المواطنين) واعفاءات ضريبية ؛ عن طريق إصدار تشريعات عمالية تضمن أن يكون الجو العمالى ملائما لما يسعى اليه رأس المالى الدولى . كما تقوم الدولة المحليـة ببناء حد أدنى من الخدمات الاساسية (وهنا تظهر القروض الدولية والحكومية) وتتولى مسئولية تحقيق مستوى معين من التعليم والتأهيل الفنى للقوة العاملة .

هذا الجو الذى يسعى رأس المال الدولى إلى تحقيقه قد يتهيأ على أحسن وجه فى **المناطق الحرة** . لماذا المناطق الحرة بصفة خاصة ؟ هذه المناطق تمثل فى الواقع دوائر مغلقة منفردة تهدف إلى جذب راس المال الدولى لتحقيق استخـدام أمثل للقوة العاملة بعد ابعادها عن البيئة المتخلفة بما تتضمنه من معوقات أمام استخدام هذه القوة . ولجذب رأس المال يلزم تهيئة شروط معينة : تهيئة أماكن معينة ، التزويد بمصادر الطاقة ، بناء الموانى والمطارات ووسائل الإتصال . كما يكون من اللازم اعطاء رأس المال مزايا خاصة : اعفاءات ضريبيـة ، التزويد بمدخلات صناعية تقـوم الدولة باعـانة انتاجها لـكى يمـكن بيعها بثمن منخفض نسبياً . لتحقيق استخدام أمثل للقوة العاملة توجد المناطق الحرة عادة فى المجتمعات الآهلة بالسكان ، وتعزل القوة العاملة عن البيئة المتخلفة التى تعوق استخدامها بواسطـة رأس المال الدولى بمـا تتضمنه هـذه البيئـة من تشريعات عمالية واجراءات ادارية بطيئة وفساد . هذا العزل يضمن لرأس المال السيطرة على القوة العاملة . كما أن وجوده فى منطقة يوقف فيها العمل بجزء أكبر من قوانين الدولة يضمن له الحماية التى تعطيها العناصر التنظيميـة الموجودة على الصعيد الدولى .

كل هذه الشروط يلزم توافرها لـكى يتمكن رأس المال الدولى من تحقيق

استراتيجيته الجديدة كأحد سبل الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة . وتحقيق هذه الشروط قد لا يكون بالأمر السهل . كما أنه لا يتم بطريقة آلية: فقد تتوافر الشروط الإقتصادية دون أن تتوافر الشروط السياسية . ولذا فتوافر هذه الشروط يتم من خلال الصراعات ويتوقف على علاقات القوى الإجتماعية والسياسية السائدة ويلجأ رأس المال الدولى إلى أسلحة كثيرة . اعتقادنا أن هناك سلاح جـديد قد يصبح من أهم الأسلحة التى يستخدمها رأس المال الدولى ، وخاصة رأس المال الأمريكى، ذلك هو **سلاح المواد الغذائية** .

ويتميز الموقف بالنسبة لعدد كبير من بلدان العالم الثالث باعتماد هذه البلدان على السوق الرأسمالية الدولية فى التزود بالمواد الغذائية الأساسية . وفى كثير من هذه البلدان يستمر هذا الاعتماد بفضل سياسة زراعية تستبقى نمط تقسيم العمل الدولى الاستعمارى عن طريق الاستمرار فى إنتاج المحصولات الزراعية الصناعية (القطن مثلا) على حساب انتاج المواد الغذائية الأساسية (القمح مثلا) . وهـو ما يعرض البلد المتخلف لتقلبات السوق الرأسمالية الدولية بشكله الاحتكارى : بالنسبة للطلب على صادراته الزراعية ، وبالنسبة لأثمان هـذه الصادرات ، وبالتالى بالنسبة للايرادات الناتجة عن هذه الصادرات . كما يجعل البلد المتخلف تحت رحمة السوق الدولية فيما يتعلق بتزويده أو عـدم تزويده بالمواد الغذائية ، وفيما يخص الشروط التى يحصل بها على هذه المواد الغذائية . كل هذا يستمر رغم أنه من الممكن فنيا فى بعض الحالات (فى الزمن القصير، وعلى الاخص فى الزمن الطويل) أن تحل زراعة المواد الغذائية محل زراعة المواد الأولية الزراعية .

ويتميز الموقف على الصعيد العالمى بمعدل لزيادة انتاج المواد الغذائية أقل

من معدل الزيادة فى السكان (وهو موقف مرتبط بنوع التنظيم الإجتماعى لعملية الإنتاج فى كل أجزاء الإقتصاد الرأسمالى الدولى ، متقدمة كانت أو متخلفة) . كما يتميز الموقف باحتكار تتمتع به البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، فى هذا المجال ، وهو احتكار تزداد قوته إذا تذكرنا الصعوبات التى تعانى منها الزراعة فى الإقتصاد السوفيتى. فوفقا للتقديرات الأخيرة لوزارة الزراعة الامريكية بالنسبة لعام ١٩٧٥ يقدر الاحتياطى الكلى من الحبوب بـ ٤٧٫٥ مليون طن ، الأمر الذى يمكن الولايات المتحدة من السيطرة على ½ الاحتياطى العالمى ومن تزويد البلدان المستوردة للحبوب بنصف احتياجاتها فى الشهور القليلة المقبلة .

فى موقف كهذا أصبح قادة الولايات المتحدة على وعى بامكانية استخدام سلاح المواد الغذائية: (« الرئيس ووزير الخارجية يشيران إلى امكانية استخدام الغذاء كسلاح سياسى » ـ وزير الزراعة الامريكيه يصرح بأن الزراعة سلاح ، أو « أحد أدواته الرئيسية فى المفاوضات » ـ منذ عدة شهور تختم المخابرات الامريكية تقريرا لها عن النتائج الممكنة للتطور السكانى وانتاج المواد الغذائية والتغييرات المناخية فى العالم بقولها إن « الزراعة يمكن أن تساوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نفوذا سياسيا وإقتصاديا غير عادى ») . كل ذلك تنقله جريدة لوموند الإقتصادى فى عددها الصادر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ .

تلك هى الاستراتيجية التى قد يلجأ إليها رأس المال الدولى كأحد سبل خروجه من الأزمة الإقتصادية الراهنة وتحقيقها رهين بالشروط التى تكلمنا عنها . ما الذى يمكن أن تعطيه استراتيجية كهذه لمجتمع متخلف ؟ هل يمكن أن تحقق له خروجا حقيقيا

من التخلف الإجتماعى والإقتصادى ؟ هذا هو سؤال مصيرى نطرحه، ولايمكن الاجابة عليه إلا بالدراسة المباشرة للسياسة الإقتصادية التى تتبعها الدولة فى الإقتصاد المتخلف (١).

(١) أنظر الباب الرابع ، فيما يلى ، وعلى الأخص استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصاد العالمى الجديد .

٣ ـ الظاهرة الاستعمارية فى الشرق العربى : إسرائيل . « الحجم الطبيعى » للحجة القائلة بعودة إسرائيل إلى الحجم الطبيعى (١)

المرحلة التى نعيشها مازالت بالنسبة للشعب العربى مرحلة التحرر الوطنى ، وهى الشرط الأولى والاساسى لامكانية حل مشكلاتنا الإجتماعية والإقتصادية. القول بذلك يعنى إننا نعيش الصراع من أجـــل التحرر من الاستعمار بقواه المباشرة وغير المباشرة . هـــذه حقيقة يتعين ابرازها حتى لاننساها ونعيش « أزمة الشرق الأوسط » كما يحلو للبعض وصفها جريا وراء النظرة الغربية للمشكلة . فوفقا لهذه النظرة لا نعيش إلا « أزمة » لاتعدو أن تحل وتعود الأمور الى مجراها ، أى تعود المنطقة التى يشغلها الشعب العربى للعيش فى أمان « التحكم الاستعمارى فى صوره الجديدة » .

---

(١) فى أواخر أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٧٣ بدأت مناقشة على صفحات جريدة الأهرام القاهرية حول وضع اسرائيل فى المنطقة بعد حرب أكتوبر وضرورة عودتها إلى ما سمى « بحجمها الطبيعى » أى إلى حدود ١٩٦٧ . وكان أحساسنا بأن مثل هذه المناقشات يمثل موضوعيا ؛ جزءا من العملية التى بدأت تفرض نفسها فى الشرق العربى ، ابتداءً من مشروع روجرز وقبوله ، وانتهاءا بما حدث ويحدث هذه الأيام (مايو ١٩٧٨). وتمثل رد فعلنا فى مقال كتبناه فى نوفمبر ١٩٧٣ بعنوان (« الحجم الطبيعى » للحجة القائلة بعودة اسرائيل إلى الحجم الطبيعى) أريد له أن ينشر فى صفحة الرأى بجريدة الأهرام كرد على الآراء التى ابديت ولم يوافق رئيس تحرير الجريدة حينئذ على النشر إلا بعد استبعاد بعض أجزاء من المقال . وانتهى تقديرنا إلى تفضيل عدم النشر طالما أن المقال لا يمكن نشره بكل عناصره .

ويتعين علينا أن نبرز كذلك أن الاستعمار بالنسبة للشعب العربى ليس بالكلمة الجوفاء ولا بالكلمة القديمة التى لم يعد لها معنى أو مدلول . فهى تعنى :

أولا ، وقبل كل شىء :

* حرمان مليون مواطن فلسطينى من أرضهم وإمكانياتهم وتبديد هذه الامكانيات .

* اخضاع مايقرب من مليون ونصف مواطن فلسطينى كقوة خلاقة للسيطرة الاسرائيلية سواء بالنسبة لمن بقوا فى الجزء المحتل من فلسطين قبل ١٩٦٧ أو فى الجزء المحتل بعد ١٩٦٧ .

* حرمان مايقرب من مليون مصرى من سكان القناة وسيناء من ديارهم وتبديد مواردهم بما فيها قناة السويس كطريق للنقل البحرى .

* حرمان سكان الجولان من أرضهم ومواردهم .(٢)

ثانيا ، تعبئة موارد الشعب العربى فى معركة مستمرة تبعدها عن الاستخدامات التى تحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للانسان العربى .

ثالثا ، **استمرار استغلال البترول العربى** على نحو موات لشركات البترول الدولية وللاقتصاديات الغربية . إذ حتى لو سيطرنا على مرحلة الإستخراج يسيطر رأس المال الغربى والامريكى على الجزء الأكبر من الفائض عن طريق

---

(٢) ويمكن أن نضيف الآن (مايو ١٩٧٨) : حرمان سكان جنوب لبنان من أرضهم ومواردهم .

سيطرته على مراحل النقل والتكرير والتوزيع ، بالنسبة للبترول كمصدر للطاقة ، وعلى التصنيع بالنسبة البترول كمادة أولية فى الصناعات البتروكيماوية .

رابعا : الاستمرار فى إستخدام ما يقرب من ١/٥ مليون عربى ، خاصة من شمال أفريقيا ، فى الاقتصاديات الرأسمالية فى غرب أوربا ، يقومون بأشق الأعمال فى ظل ظروف معيشية ومعاملة أبعد ما تكون عن الإنسانية . ولا يخفى أن إستمرار وجودهم حيث هم رهين بتحويل امكانيات الشعب العربى عن حل مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية على نحو يعطى لهؤلاء فرصة العمل المنتج فى بناء المجتمع العربى .

خامسا : الاعتداء المستمر اليومى على مقدسات الشعب العربى فى القدس وسيناء وامتهان قيمه فى المناطق المحتلة ومحاولات القضاء على تراثنا الثقافى .

سادسا : من أهم وأخطر ما يعنيه الاستعمار بالنسبة الشعب العربى هو ضمان **استمرار نظام للقيم والمواقف يحققه التعليم « للمثقفين » الذين يتطلعون فى تفاصيل حياتهم اليومية للغرب (افكارا وسلوكا ونمط استهلاك)** ويديرون وجوههم شطره طمعا فى حل مشكلاتهم حتى ولو كان ذلك على حساب الشعب العربى .

كل هذا يعنى فى النهاية الحيلولة دون العالم العربى وخلق مجتمع جديد قوى يستغل امكانياته البشرية والطبيعية فى صالح الإنسان العربى فى ظل مجتمع كبير قوى يقف فى التبادل الدولى موقف الند لا تخضعه شروط التبادل وعلاقات السوق الراسمالية .

وإذا كانت هذه طبيعة المرحلة التى نعيشها كان من واجب كل انسان عربى أن يسهم فيها بسلاحه ، بماله وبفكره . والكلمة الواعية الامينة لا تقل فعالية

عن السلاح المادى . وفى كلمتى هـــذه أريد أن ابين المعنى الحقيقى للحجة القائلة بعودة اسرائيل إلى الحجم الطبيعى . ولـكى يتم ذلك لا بد من التعرض لطبيعة اسرائيل ، للعلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، لمعنى تحرير الأرض العربية ومكان المعركة الأخيرة فى حرب التحرير العربى .

بالنسبة **لطبيعة اسرائيل** لن تزيد عما كتبه جمال حمدان حين يقول « ومنذ ظهرت الصهيونية السياسية فى القرن الماضى ، لم يكن « الحل الصهيونى » للمشكلة اليهودية ، إلا تكبيراً لعقلية الجيتو تلك ، عقلية العزلة والاستعلاء والكراهية ، ولم يكن يستهدف إلا تجميعا مجسدا فى بقعة واحدة للآلاف من خلاياه المبثوثة فى تضاعيف الشتات . وإذا كانت فلسطين ، بمنطق أسطورة غيبية محرفة بقدر ماهى منحرفة ، قد أصبحت الضحية ، فقـد كان معنى هذا أيضا أن تتحول إلى جيتو واحد أعظم يختزل ويختزن الجيتو العالمى المفتت بعد أن تفرغ من أصحابها الاصليين والشرعيين .

« وبذلك اجتمعت الأسطورة الدينيـة والعنصرية العرقية مع الاغتصاب الاستعمارى لتكون الدولة ـــ الجيتو : اسرائيل . وبذلك أيضا تحول الوجود اليهودى فى فلسطين بالتسلل فالهجرة ثم الاغتصاب فالغزو ، من لاجئـــين « ويشوف » (جسم المجتمع اليهودى فى فلسطين الانتداب) . إلى مستوطنين ومستعمرة ، ثم أخيرا إلى دولة . ومنذ اللحظة الأولى ، أصبحت مشكلة إسرائيل الأولى والاخيرة هى مشكلة « الأمن » المزعوم .

« غير أن دعوى الأمن الاسرائيلى هذه فيها من الادعاء والدعاية بل ومن المغالطة بقدر ما فى الكيان الاسرائيلى نفسه من خطأ أساس وخطيئة أصلية ،

وحقيقة الأمر أن الامن أصبح تبريرا للقتل ، يمثل ماأن الصهيونية فى جوهرها تبرير للسرقة ، والأمر كله تحول إلى حلقة مفرغة ، حلقة لولبية صاعدة أبدا ، بدايتها الامن ونهايتها **الارض** (ليس فقط فى فلسطين المحتلة وإنما كذلك فى سيناء والجولان ، ومن يدرى ؟ م . د) .

« كيف ، ولماذا ؟ تفسير ذلك أن **اسرائيل كيان عدوانى غاصب فى الاصل والاساسى وكاستعمار استيطانى احلالى مطلق فى جوهره** ، تجد نفسها جزيرة مصطنعة محاطة ببحر شاسع من العرب أصحاب الأرض الشرعيين ، متفوق فى العدد والمساحة والثروة خارج كل مقارنة . وهى من ثم تجد الأمن شرط البقاء والقوة صمام الأمن ، **والارض عصب القوة . ومن هنا أصبح الامن مرادفا للارض ، اى التوسع ، أى للغزو والامبراطورية فى نهاية المضاف** .

« بعبارة أخرى ، ان اسرائيل — بصميم كيانها وتكوينها المجلوب — لا يمكن أن تعيش داخل حدود الأرض المغتصبة فى الارض المقدسة بغير توسع وإلا اختنقت ، وهى بالاخرى لا يمكن أن تكون بالتعريف الصهيونى — « دولة اليهود » إلا إذا كانت دولة توسعية بالضرورة . فالتوسع إذن شرط البقاء كما هو شرط الأمن . ومن ثم فان « اسرائيل الصغرى » ليست سوى النواة « لإسرائيل الكبرى » من النيل إلى الفرات . وهذا وحده هو ما يفسر حرص إسرائيل نفسها ومنذ البداية وعن عمد مخطط « بن جوريون » على أن تكون دولة بلا حدود ، وذلك على عكس كل الدول السوية » (جمال حمدان ، أمن اسرائيل بعد الحرب ، المصور ، ٩ نوفمبر ١٩٧٣) .

فاسرائيل إذن ظاهرة استعمارية فى طبيعتها . تاريخها تاريخ الاستعمار

كظاهرة تسود العلاقات الدولية ، وارتباطها العضوى بالقوى الاستعمارية فى منطقتنا لا يحتاج إلى بيان : من قيام الحركة الصهيونية فى أواخر القرن الماضى إلى تلاحمها (ثم تطاحنها فى مرحلة تهاويه فى المنطقة) مع الاستعمار البريطانى ثم مع الاستعمار الفرنسى فى أوج تناقضه مع الامة العربية من خلال تحرير الجزائر ، ثم أخيرا مع الاستعمار الامريكى فى محاولات فرض وجوده فى المنطقة على انقاض غريمية البريطانى والفرنسى منذ عدوان ١٩٥٦ الاستعمارى .

وهى على هذا النحو ترتبط بالاهداف التى يسعى رأس المال الاسرائيلى والامريكى بصفة خاصة - إلى تحقيقها فى المنطقة بضمان استمرار السيطرة على الموارد الإقتصادية وعلى الاخص البترول الذى يفيد فى المقام الاول الشركات العالمية للبترول وفى مقدمتها الشركات الامريكية . ولكن ما يتعين ابرازه هو أن مصالح رأس المال الامريكى فى المنطقة هى بالنسبة لامريكا — الأصل. وأن اسرائيل هى الوسيلة ، الوسيلة إلى ضرب امكانيات الشعب العربى والحيلولة بينه وبين تخليص موارده وتعبئتها لحل مشكلاته الإقتصادية والإجتماعيـــة . **فسلوك الولايات المتحدة فى المنطقة يمليه الأسلوب الاستعمارى فى الحفاظ على مصالح رأس المال ولا يحدده فى المقام الأول — كما يدعى البعض — الضغط اليهودى ، ذلك الضغط الذى قد يلعب دورا مساعدا.**

لبيان ذلك أسوق مثلا مستمدا من **استثمار رأس المال الأمريكى فى اسرائيل وخاصة فى صناعـة الاسلحة** . واختيـار صناعة الاسلحـة مقصود ، لاهميـة الدور الذى تلعبه فى الصناعة الرأسمالية بصفة عامة ولأهميتها المباشرة لاسرائيل كدوله ذات طابع توسعى عدوانى ، بصفة خاصة .

بالنسبة **لاستثمار رأس المال الفردى (وخاصة من أمريكا) فى اسرائيل** ،

بصفة عامة ، كان ما توقعته حكومة اسرائيل من تدفقات رأس المال من الخارج بالنسبة لعـــام ١٩٧٢ على النحو التالى : ١٢٠ مليون دولار فى صورة استثمار فردى ، ٩١٥ مليون دولار فى صورة قروض ، ٧٦٠ مليون دولار فى شكل هبات . ويقدر متوسط رأس المال الأجنبى الذى يصل لاسرائيل سنويا منذ ١٩٦٧ بـ ١ر١ مليار دولار بالتقابل مع متوسط سنوى قدره ٣٤٠ مليون دولار فى السنوات السابقة على ١٩٦٧ .

أما بخصوص صناعة الاسلحة ، فالهدف من قيامها مزدوج :

* استثمار لرأس المال الأمريكى فى إسرائيل كواسطة لأسواق أخرى خاصة فى بلدان العالم الثالث . عن هذا الهدف يعبر أحـد رجال الأعمال الأمريكين عند افتتاحه لفرع شركة « استرونوتك كوربوريش أف أمريكا » المنتجة للطائرات ، بقوله : « لدينا عدد من الأهداف هنا فى اسرائيل ، الاول هـو البدء فى امداد سلاح الطيران المحلى بأدوات يتم انتاجها محليا . الثانى هو اقامـة منشأة للهندسة المحلية تجذب أحسن المهندسين الاسرائيليين . أما الهدف الثالث فهو أن نحول اسرائيل إلى قاعدة لعملياتنا الدولية لتغذيه نشاطنا التصديرى فى توسعه . هذا النشاط يحتوى ٢٠ بلداً . (حديث مع ن م ، زيللازو ، رئيس شركة استرونوتكس كوربوريش أف أمريكا ، مجلة صادرات وتجارة اسرائيل ، ديسمبر ١٩٧١)[1] .

---

(١) فى ٢٠ مايو ١٩٧٨ نشرت جريدة الأهرام القاهرية (فى ص ٤) الخبر التالى : نفت وزارة الدفاع فى الصين الوطنية ما تردد عن عزمها شراء طائرات من طراز كـفير الاسرائيلية . وأكد الجنرال ونج كاى المتحدث باسم الوزارة ان الحكومة ليست لديها أى خطط لطلب مثل هذه الطائرات . وكانت مصادر الحكومة الاسرائيلية قد ذكرت أن=

ه والهدف الثانى من بناء صناعة الأسلحة عسكرى، يعبر عنه أحد المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية بقوله : « بالقدر الذي تستطيع فيه اسرائيل صناعة دبابات وطائرات وأسلحة متقدمة أخرى تضيق فرص الصرخات التى يطلقها العالم العربى بمناسبة ارسال شحنات الأسلحة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل . يزيد على ذلك أن وجود صناعة أسلحة متقدمة فى إسرائيل يجعلها فى وضع احسن ، تحققه من خـــلال مبيعات الأسلحة لدول أخرى ، وهو ما يمكنها من تمويل احتياجاتها الدفاعية (!) » (نيويورك تايمز ، ١٤ يناير ١٩٧٢) .

وفى مجال صناعة الاسلحة تتعدد مظاهر التلاحم بين إسرائيل كواقع استعمارى والمصالح الاستعمارية الأمريكية :

ه الأسلحة الاسرائيلية تحصل على براءات الاختراع الأمريكية ويجرى تقديرها فى وزارة الدفاع الأمريكية (مثال أشعة جاما RAGE للاسرائيلى ايتان هارليو - نيويورك تايمز ، ٧ يناير ١٩٧٢)

ه الأسلحة الاسرائيلية تعرض فى معارض القوات المسلحة الأمريكية فى

= اسرائيل ستطالب الولايات المتحدة باعطائها الضوء الأخضر لبيع ٥٠ طائرة من طراز كفير لحكومة تايوان والتى تدخل فى صناعتها بعض الأجزاء التى تستوردها اسرائيل من الولايات المتحدة وكانت الحكومة الأمريكية قد رفضت قبل ذلك السماح لاسرائيل بتصدير هذا الطراز من الطائرات إلى دول أخرى » . فى بيع « هذا الطراز من الطائرات » لاتعصى اسرائيل أوامر أمريكا . أما فى استخدام القنابل الأمريكية الحارقة فى ابادة سكان جنوب لبنان فى مارس الماضى فان اسرائيل قـد تصرفت مخالفة لأوامر أمريكا (!؟) . ذلك ما حاولت أن تقول به نفس الجريدة (الأهرام) عقب احتلال اسرائيل لجنوب لبنان. (أضفنا هذا الهامش فى مايو ١٩٧٨) .

معرضها السنوى الذى أقيم فى يونيو ١٩٧١ ، كان العارض الأجنبى الوحيد هو الشركة الاسرائيلية تاديران Tadiran التى تصمم وتصنع أنظمة المواصلات بالراديو المخصصة للاستعمال الحربى . هذه الشركة مملوكة ملكية مشتركة للشركة الأمريكية جنرال تليفون آند اليكترونكس (سلفانيا) والشركة الاسرائيلية كور Koor . وهى تعتمد على تصدير ما يقرب من ٣٠ ٪ من انتاجها الذى يصدر لعشرين بلد ، عن هذه الشركة يحدثنا ابراهام هاريل رئيس قسم الأبحاث والتطوير بها فيقول : « باستخدام الخبرة التى اكتسبتها الشركة من صناعة وتسويق العديد من المعدات الحربية الحديثة بترخيص من كبريات الشركات الامريكية وبفضل قدرتها على الاستجابة للمواصفات الحربية الامريكية الصارمة استطاعت الشركة أن تبدأ فى برنامج تطورها الذاتى» (مجلة اسرائيل ايكونومست، أغسطس ١٩٧١) .

* أمريكا تساعد اسرائيل لتصبح مركزا عالميا لخدمة القوات الجوية التى تستخدم الفانتوم الامريكى فى المنطقة (ايران ، تركيا ، اليونان) . وذلك عن طريق اقامة مراكز لاصلاح هذه الطائرات وتصنيع قطع الغيار اللازمة لها (نيويورك تايمز ، ١٤ يناير ١٩٧٢) .

* الشركات الأمريكية تدرب الخبراء الاسرائيليين لكى يعملوا بفروعها فى اسرائيل وهى فروع توجه أنظارها إلى أفريقيا وقبرص واليونان وتركيا وايران كمجال للعمليات التجارية (مجلة صادرات وتجارة اسرائيل، مارس ١٩٧١) .

* أمريكا تزود اسرائيل بالفنيين والعلماء اللازمين لقيامها بدورها . وقد قدر عدد هؤلاء الذين رحلوا إلى اسرائيل فى الخمس سنوات الماضية بـ ٣٠٠٠ ، على أمل أن تصبح « الروابط العلمية والتكنولوجية بين اسرائيل والولايات

المتحدة الأمريكية بالقوة التى توجد عليها الروابط العسكرية والدبلوماسية حاليا ، (نيويورك تايمز ، ٢٨ فبراير ١٩٧٢).

على هذا النحو تتغذى صناعة الأسلحة فى اسرائيل برأس المال الامريكى وبالفنيين والباحثين الامريكيين ، لتستطيع هذه الصناعة أن تصدر ما يساوى ١٠٪ من الصادرات الاسرائيلية فى ١٩٧١ وأن تستخدم فى أوائل ابريل ١٩٧٢ ١٠٪ من مجموع القوة العاملة الاسرائيلية

مع هذا يكون من الطبيعى أن تتلاحم اسرائيل وامريكا عسكريا :

* المساندة العسكرية غير المشروطة التى تقدمها أمريكا لاسرائيل، حتى يومنا هذا ، بل واقول حتى غدنا (١) .

* الجيش الاسرائيلى هو الجيش غير الأمريكى الوحيد الذى يحق للامريكيين الخدمة فيه مع الاحتفاظ بجنسيتهم الامريكية

* فى عام ١٩٦٩ يقول وزير الاعلام الاسرائيلى ، ويقولها بحق ، أن حمل رجال اسرائيل للسلاح يغنى أمريكا عن أرسال ابنائها إلى فيتنام أخرى فى الشرق الاوسط .

إذا كانت هذه طبيعة اسرائيل فى علاقتها بأمريكا يكون لتحرير الارض العربية

---

(١) فى أواخر ابريل ١٩٧٨ يذهب رئيس وزراء اسرائيل ، مناحم بيجين ، إلى الولايات المتحدة للاحتفال بالعيد الثلاثينى لانشاء اسرائيل . وفى الاحتفال الرسمى يعلن رئيس الولايات المتحدة ، كارتر ، أنه : — لا إقامة لدولة فلسطينية . — لا توجد ضرورة للانسحاب من كل الأراضى العربية المحتلة فى ١٩٦٧ . — ان أمن اسرائيل قد ظل التزاما أمريكيا طوال الثلاثين سنة الماضية وسيظل كذلك ابد الدهر . (اضفنا هذا الهامش فى مايو ١٩٧٨) .

معنى اعمق وابعد . فتحرير الارض ليس هدفا فى ذاته وانما هو سبيل تحرير الانسان العربى من خلال تخليصة لموارده من السيطرة الاستعمارية المباشرة وبناء مجتمع جديد على اساس تسمح بتطور هذا الانسان ثقافيا وماديا .

وفى ضوء هذا المعنى لتحرير الأرض ننظر إلى المعركة الاخيرة . كمناسبة يعىء فيها الشعب العربى إمكانياته ، أمكانياته البشرية ذات الرصيد الحضارى العريق ، وقدراته القتالية . كما يعى تحققه من أن أسطورة « اسرائيل كقوة لا تقهر » أسطورة زائفة ، وبأن « دولة التكنولوجيا » ليست بالحالة التى تحاول أن تصورها لنا وسائل لنا وسائل الاعلام والأرهاب الفكر الاستعمارى ومن يرددون بلا وعى — سامحهم الله — أو بوعى — لا سامحهم الله — اقاويلهم وادعاءاتهم . مناسبة يعى فيها الشعب العربى إمكانيات وحدته على نحو لم يبرز فى كل تاريخ العرب ، والامكانيات التى تمثلها مساندة الشعوب فى العالم الاشتراكى والعالم الثالث وخاصة فى أفريقيا .

هذه المعركة الاخيرة تمثل بالنسبة لوجود اسرائيل ذاته نقطه التحول . نقطة التحول نحو طرح القضيه على النحو السليم كقضيه للتحرر العربى وليست قضية استرجاع جزء من الأرض . نقطة تحول تشير إلى أن هـذا الوجود نفسه بدأ يتعرض للخطر وبدأ يهتز ، واستمرار الحركة العربية فى صعودها الواعى لابد وأن يقض على الوجود الاسرائيلى ككيان استعمارى توسعى . ومن هنا نفهم لهفة أمريكا ، أولا على فرض وقف اطلاق النار ابتداء من اليوم الثانى فى القتال ، مع العودة إلى أماكن ٥ أكتوبر ، فى مرحلة أولى ، ثم عند الاماكن التى يوجد فيها الطرفان ، فى مرحلة ثانية . لهفة أمريكا على مساندة اسرائيل بكل الوسائل حتى لو أدى ذلك

إلى دخولها مباشرة فى القتال أو إلى اعلان حالة استنفار النووى . وهى مساندة تستمر بلا توقف . ألم يصرح وزير خارجيتها ، الذى يصوره البعض بأنه معجزة العصر ورسول الأمن للشعوب المظلومة فى الأرض !! ، فى الاسبوع الماضى بضرورة العودة إلى حدود أخرى ليست بحدود ١٩٧٣ ولا هى بحدود ١٩٦٧ ؟ هى حدود تضمن لاسرائيل الكسب من الارض العربية ، عصب القوة ، التى هى وسيلة القهر وفرض الوجود الاستعمارى .

ومع ذلك فمعركة أكتوبر تمثل نقطة تحول قد تعرض الوجود الاسرائيلى ذاته للخطر ومعه فى الزمن الطويل الوجود الاستعمارى كله فى المنطقة . هنا يصبح من اللازم للقوى الاستعمارية أن ترد اسرائيل الى «عين العقل» ، الى وضع تضمن فيه وجودا « آمنا » فى المنطقة على أمل أن تخضعها باسلوب آخر ، من خلال علاقات السوق ، تغلغل رأس المال واستخدام القوة البشرية العربية كأيدى عاملة رخيصة ، تماما كما تفعل الآن فى الضفة الغربية لنهر الاردن ويتمثل هذا « العقل » فى العودة الى ما يقارب حدود ١٩٦٧ مع الضمانات : ضمانات القوة أو القوتين « الاعظم » (والعظمة لله وحده) ، ضمانات الامم المتحدة ، إلى غير ذلك من الضمانات . وهى ضمانات بقدر كونها للحفاظ على وجود اسرائيل تحول دون الانسان العربى وتحرره الحقيقى ، إذ هى ضمانات يقصد بها الاحتفاظ باسرائيل بحجم أكبر من حجمها الطبيعى . اذ الحجم الطبيعى لاسرائيل هو اختفاؤها كدولة عنصرية وكظاهرة استعمارية .

وعلية يكون « الحجم الطبيعى » للحجة القائلة بعودة اسرائيل الى حجمها الطبيعى (حدود ١٩٦٧) هو التسليم بوجود اسرائيل كظاهرة استعمارية ، ومن ثم التسليم بعدم طرح القضية كقضية للتحرر العربى ، وبدون هذا التحرر لا تقدم ولا حل لمشكلات الشعب العربى . ويترتب على ذلك اتخاذ موقف « بالقطاعى » تجاه القيضة الوطنية للشعب العربى ، موقف لاتفيد منه الا القوى الاستعمارية بما فيها اسرائيل : ويترتب على ذلك عدم الاستفادة من

امكانيات الشعب العربى بل وحتى امكانية تعريضها للضياع : الامكانيات البشرية التى لايمكن الاستفادة منها الا بالوعى والتعبئة وضمان تحركها السياسى، الامكانيات المادية والاقتصادية وخاصة البترول ، التى لايمكن الاستفادة منها الا بوحدة الصف العربى والحرص على عدم احداث « شروخ » فيه . واخيراً الامكانيات السياسية والدبلوماسية على الصعيد الدولى ، المتمثلة فى مساندة شعوب المجتمعات الاشتراكية، شعوب وحكومات أفريقيا وشعوب العالم الثالث بصفة عامة ، وهى امكانيات لا نستفيد منها الا بالنظرة الصحيحة للقضية وبالموقف الصلب الذى يبعد بالقضية عن شبهة التراخى ويبقى تعبئة هذه الامكانيات الدولية لصالحنا .

الباب الثالث

الاقتصاد المصرى وعملية التخلف

لا يمثل التخلف الاقتصادى والاجتماعى مجرد حالة يوجد عليها المجتمع ، بل هو عملية تاريخية تتمثل ، اقتصاديا فى عملية تحول الهيكل الاقتصادى على نحو يجعل الانتاج يتم أساسا إستجابة لإحتياجات فى خارج المجتمع، إحتياجات رأس المال فى المجتمع المتبوع ، ويعبىء الفائض الاقتصادى بعد أن يتغير شكله العينى فى الغالب من الأحيان ، نحو الخارج على نحو يعرقل من تطور المجتمع الذى يصبح متخلفا . هذه العملية توجد مع إندماج المجتمع الذى أصبح متخلفا فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وهو ما تحقق بالنسبة لمصر بعد مرحلة سابقة من الاندماج التجارى - فى القرن التاسع عشر ، وإنما من خلال ضرب الدولة المصريه مرتان : فى ١٨٤٠ بواسطة رأس المال الاوربى يتزعمه رأس المال الانجليزى ، وفى ١٨٨٢ ، بواسطة رأس المال الانجليزى منفرداً هذه المرة .

تحول الهيكل الاقتصادى إلى هيكل تابع يعنى قيام الإقتصاد الذى أصبح متخلفا، بدور فى تقسيم العمل الرأسمالى الدولى، أى تخصصه فى إنتاج سلعة أو سلعتين عادة ما تكون من المنتجات الأولية .ولم يعد من الممكن للاقتصاد القومى إشباع الحاجات الداخلية إلا من خلال التجارة الخارجية التى تصبح مصدر كل ديناميزم للاقتصاد المتخلف . وهكذا يختل توازن الإقتصاد القومى إذا ما نظر إليه من زاويه إشباع حاجات سكانه . ويصبح إنعدام توازن هيكل الإقتصاد المتخلف شرط توازن الإقتصاد الرأسمالى العالمى فى قيامه على تقسيم العمل الدولى .

إلا أن شكل تقسيم العمل الرأسمالى الدولى لا يتحدد مرة واحدة يبقى بعدها دون تغيير بل هو فى تغير مستمر مع تطور التكوين الإجتماعى الرأسمالى خاصة فى مرحلة أزمته العامة . وأزمته العامة تعنى ، خاصة فى فترات الحروب وفترات الأزمة الدورية ، الوهن النسبى لرأس المال فى البلد المتبوع وضعف قدرته على السيطرة على الوضع فى داخل الإقتصاديات المتخلفة . وهو ما يتيح لرأس المال المحلى، خاصة فى وقت تحتد فيه أزمة التجارة الخارجية (عدم القدرة على تسويق الصادرات ومن ثم عدم القدرة على الإستيراد). إمكانية تغيير فى نمط النشاط الداخلى بالتحول نحو بعض البناء الصناعى على نحو عادة ما يتوائم مع التغيير فى الهيكل الصناعى للاقتصاد الرأسمالى المتقدم. من هنا جاءت إمكانية بعض البناء الصناعى فى الإقتصاد المتخلف . وهو ما برز على نحـــو كيفى (١) ، بالنسبة للاقتصاد المصرى ، إبتداء من الحرب العالمية الأولى .

ويأتى الكساد الكبير فى ثلاثينات هذا القرن وتتوجه الحرب العالمية الثانية ، وتتبين حدود التنظيم الإقتصادى القائم فى استكمال البناء الصناعى وتبرز ضرورة التغيير وإنما فى داخل الطبقات غير طبقات المنتجين المباشرين، كشرط لمحاولة إستكمال هذا البناء فى إطار قدرات رأس المال المحلى (فى شكليه الفردى والمملوك للدولة) . وهى قدرات تتحدد بتناقضاته مع المنتجين المباشرين فى الداخل ومع رأس المال الدولى (خاصة الإنجليزى والفرنسى) : وتتزايد سرعة البناء الصناعى فى نهاية الخمسينات مع ما تستلزمه من تغيرات فى الريف نحو زراعة تكون أكثر رأسمالية . فى فترة يتغير فيها الوضع بالنســبة لرأس المال

---

(١) نقول على نحو كيفى لأن قيام الوحدات الصناعية يرجع فى الواقع إلى عهد اسماعيل فى سبعينات القرن الماضى .

المهيمن فى شرقنا العربى : رأس المال الإنجليزى ورأس المال الفرنسى يتركان اليد العليا لرأس المال الأمريكى فى إرتباط رأس المال الإسرائيلى به . ويبرز البناء الصناعى الجديد ، بما له من طبيعة طبقية يبلورها نمط الإستهلاك الذى يخدمه هذا البناء فى نهاية الأمر ، حدود رأس المال المحلى ، وقد تزايدت أهمية الجزء التجارى منه ، فى مواجهة المنتجين المباشرين بصفتهم البديل الذى يصبح اكثر حالية ، ومن ثم قدرته (أى قدرة رأس المال المحلى) على ان يبنى بناء داخليا يمكنه من أن يحقق أهدافه على مستوى الشرق العربى ، وهى أهداف تزيد من حدة تناقضه مع رأس المال الدولى . ويتخبط رأس المال المحلى بين عدم صلابة البنيان الداخلى (نظرا لطبيعته الطبقية) وطموح أهداف ومستلزمات إستمراره وتطوره على مستوى المنطقة العربية وتضرب الدولة المصرية بواسطة رأس المال المهيمن فى ١٩٦٧ ولثالث مرة فى أقل من ١٣٠ عاما ، وتضرب هذه المرة بواسطة رأس المال الأمريكى من خلال رأس المال الإسرائيلى .

ويكون ضرب الدولة مناسبة لبروز الأزمة : أزمة المجتمع ، أزمة القضية الوطنية فى تلاحمها هذه المرة بالقضية الاجتماعية ،الأزمة الاقتصادية . ونصل فى بداية السبعينات إلى ما يقترحه رأس المال المحلى (بما يحتويه من صراعات بين أجزائه التجارية والصناعية والزراعية) كسياسة إقتصادية للخروج من الأزمة ، يقترحها وقد بدى عليه التخلى عن أى دور يذكر فى النشاط الانتاجى والاكتفاء بدور فى الوساطة . وتكون السياسة الاقتصادية الجديدة أو ما سمى بالانفتاح الاقتصادى .

فى هذا الباب نجمع دراسات عن التكوين التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر ، عن محاولات إستكمال البناء الصناعى فى الخمسينات والستينات ، عن المشكلة الزراعية ، ثم عن السياسة الاقتصادية الجديدة .

١ ـ التكون التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر [١]

من المتيقن أنكم تدركون أنه لا يمكن معالجة موضوعنا معالجة متوازنة نظرا لضيق الوقت . وعليه سنقتصر على بيان الملامح العامة للعملية التاريخية لخلق التخلف الإقتصادى فى مصر . ولبيان ذلك نبادر بإبراز عدد من الأفكار نعتبرها حيوية لما نحاول تقديمه وللمناقشة التى يمكن أن تدور حوله :

ـ الفكرة الأولى مؤداها أن الحاضر جزء من التاريخ ، لا يمكن فهمه منعزلا . لفهم الوضع الراهن بقصد تغييره ، يتعين أن تكون الخلفية التاريخية واضحة كل الوضوح .

ـ الفكرة الثانية هى تلك الخاصة بالفائض الإقتصادى ، ومعناه ببساطة ، أن كل مجتمع يستطيع ، إذا وصل تطور قواه الإنتاجية إلى مستوى معين ، خلق فائض اقتصادى ، أى فائض من المنتجات الاستهلاكية والإنتاجية ، يمكن أن يكون اساس عملية تطوير الإقتصاد عبر الزمن[٢] .

---

(١) كلمة القيت (باللغة الانجليزية) فى قاعة بحث نظمتها جامعة الاسكندرية فى صيف ١٩٧٥ . وهى تمثل كتابة أولى للملامح العريضة للعملية التاريخية لتكون التخلف الاقتصادى فى مصر . نقول كتابة أولى لأنها مازالت فى حاجة إلى الكثير من البحث والتمحيص . وعليه لا يؤخذ الخط العام الوارد فى هذه الكلمة إلا كفرضية لدراسة التكون التاريخى للتخلف فى مصر .

(٢) أنظر فى فكرة الفائض منظورا إليه فى شكله العينى (فى شكل مواد غذائية) ، مقدمة ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤١٦)، الكتاب الخامس ، وفرنسوا كينيه(١٦٩٤ ـ ١٧٧٤) فى الجدول الاقتصادى (F. Quesnay et la Physiocratie, Tome 122, INED, Paris, 1958) ،وآدم سميث فى الفصل الخاص بتقسيم العمل من كتابه« ثروة =

وفى حالتنا هذه ، يغلب على الفائض الإقتصادى طابع الفائض الزراعى ، وقد استمر ينتجه الفلاح المصرى منذ الثورة الزراعية الثانية التى تحققت فى وداى النيل منذ ما يقرب من ستين قرنا فى فجر التاريخ المكتوب للانسان . هذا الفائض لم يسمح فقط بقيام المدن واعاشة طبقات غير الطبقات التى تنشغل بعملية العمل الاجتماعى وإنما استخدم فى بناء شواهد على القدرة الانتاجية للانسان فى مصر لازالت تعايشنا حتى اليوم ، نقصد بذلك الآثار المصرية القديمة .

— الفكرة الثالثة ، أن التخلف الاقتصادى والاجتماعى هو **عملية تاريخية** ، وليس مجرد حاله يوجد عليها المجتمع . تتمثل اقتصاديا فى عملية تحول الهيكل الاقتصادى على نحو يجعل الانتاج يتم استجابة لاحتياجات فى خارج المجتمع ، هى احتياجات رأس المال المسيطر ، ويعبء الفائض الاقتصادى نحو الخارج ، بما يعرقل من تطور المجتمع الذى أصبح متخلفا . هذه العملية تتحقق مع صيرورة المجتمع الذى أصبح متخلفا جزءً من الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى قيامه على تقسيم العمل الرأسمالى الدولى .

= الأمم » . وأنظر فى الفائض منظور إليه فى شكله القيمى مقدمة ابن خلدون (نفس المرجع) وآدم سميث وريكاردو (مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب) ومقولة فائض القيمة عند ماركس (رأس المال) وبول باران (الاقتصاد السياسى للتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧) وشارل بتلهايم (التخطيط والتنمية ، ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ١٩٦٦) . وأنظر فى كل ذلك ، كتابنا ، مبادىء الاقتصاد السياسى ، الطبعة الثالثة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ . وعبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصادى ودور الضريبة فى تعبئته فى الاقتصاد المصرى ، الاسكندرية ١٩٧٤ .

استعانة بهذه الافكار سنحاول أن نبين كيف خلق التخلف تاريخيا فى مصر من خلال عملية ظهر نتاجها بصورة واضحة منذ بداية القرن العشرين .

قد يكون من المستحسن أن نبرز من البداية **حجتنا الاساسية** ، وجوهرها أن التخلف عملية خلق نوع من « الالتواء » الهيكلى ، عملية التحول التاريخى لهيكل الاقتصاد القومى لكى يتم الإنتاج أساسا استجابة لإحتياجات الإقتصاد الام الذى هو من قبيل اقتصاد المبادلة المعممة . هذا التحول أخذ مكانا من خلال تحول الأرض ، أو أى وسيلة إنتاج أساسية ، إلى سلعة . أثناء هـــذه العملية عادة ما يغير الفائض الاقتصادى من شكله العينى ليستطيع الإستجابة إلى الإحتياجات المحددة لرأس المال فى الاقتصاد الام (وهى إحتياجات لاتكف عن التغير مع تطور هذا الاقتصاد الأخير) . ويعبأ هذا الفائض ، بوسائل عدة ، نحو الإقتصاد الأم ، وتتمثل النتيجة فى تحول الاقتصاد الذى أصبح متخلفاً إلى اقتصاد تابع يستمد مصدر حركته من خارجه

بالنسبة لمصر ، تمت هذه العملية **بنوع من الخصوصية** عبرت عن نفسها فى **دور الدولة المصرية فى هذه العملية كما تحقق طوال القرن التاسع عشر** . وهو ما يستتبع التأكيد على ضرورة الوعى بالطبيعة الإجتماعية والسياسية للدولة : فى مرحلة أولى هدفت الدولة المصرية إلى بناء اقتصاد مستقل فى داخل السوق العالمية وإنما دون السماح لرأس المال الاجنبى بأن يلعب دوراً يذكر فى داخل مصر . فى مرحلة ثانية ، تسعى الدولة إلى بناء نوع من الإقتصاد السلعى داخل السوق الرأسمالية العالمية ، ولكنها تقبل هذه المرة أن تقوم بذلك ليس فقط مع وجود رأس المال الأجنبى وإنما بالالتجاء اليه فى شكله المالى كذلك . لينتهى الأمر بالدولة إلى تسليم الفلاح ، الممثل الرئيسى للمنتجين المباشرين ، إلى رأس المال. لنرى بيان ذلك.

نقطة البدء للتعرف على عملية التكوين التاريخى للتخلف فى مصر ، إن كان من الممكن أن نتكلم عن نقطة بدء ونحن بصدد تاريخ المجتمع، نحددها، فى مجال حديثنا هذا ، بالوضع عشية الحملة الفرنسية التى قادها نابليون بونابرت فى ١٧٩٨ . هذا الوضع كان يتميز بخصائص متعددة متشابكة نقتصر منها على ما هو لازم لإبراز جوهر المشكلة من الناحية الإقتصادية (١) :

— مجتمع زراعى قوامه ما يقارب ٢,٥ مليون من السكان يعيشون على النشاط الزراعى وبعض النشاط الصناعى الحرفى فى القرية وفى المدينة ، يقوم النشاط الزراعى فيه على زراعة أرض تقدر مساحتها بما بين ٢,٥ ، ٣ مليون فدان .

- يعتمد النشاط الزراعى على الرى (ورى الحياض أساسا) ، وهو نشاط

---

(١) استعنا فى تجميع هذه الخصائص بمراجع نذكر أهمها فيما يلى : عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ، تحقيق حسن محمد جوهر ، عبد الفتاح السرنجاوى والسيد ابراهيم سالم ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٠ — فولنى ، رحلة فى سوريا ومصر (١٧٨٧) ؛ حسين أفندى الروز نامجى (١٨٠١) ؛ تقرير بورنج (١٨٣٠) وكلها منشورة فى نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، جمعها وقدم لها الدكتور محمد فؤاد شكرى والدكتور محمد أنيس والسيد محمد رجب حراز ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ — عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٤ — محمد كامل مرسى ، الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
La Description de l'Egypte, ètat moderne. 4vols, Paris, 809-12 -Y. Artin, La Propriètè foncière en Egypte, Le Caire 1883 - G. Baer, A History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800 — 1950. Oxford Univer sity Press, London, 1962.

متنوع ؛ موجـــه للحاجات الداخلية ، ينتج أساسا المواد الغـذائية وبعض المدخلات اللازمة للانتاج الصناعى .

ـ وجود عدد من المدن الهامة (القاهرة ، يسكنها ٢٦٠ ألف نسمة ، دمياط ٢٥ ألف ، المحلة الكبرى ١٧ ألف ، الاسكندرية ورشيـد ، كل منها ١٠ ألف نسمة) ، تقوم بفضل ماتنتجه الزراعة من فائض وبفضل نشاط الحرف الصناعية وبعض النشاط التجارى الذى كانت تختلف أهميته مع حركة التجارة الخارجية.

ـ فى الزراعة كان المنتجون المباشرون ، الفلاحون ، ينتجون ناتجا زراعيا :

* يغطى استهلاك الفلاحين ومستلزمات تجدد الإنتاج الزراعى (فى الفترة المستقبـلة)

وكذلك استهلاك الطبقات الإجتماعية الاخرى ، وخاصة تلك التى تعيش فى المدينة .

* ويزود الصناعات الحرفية بمستلزماتها من مدخلات زراعية .

* ويمكن فى النهاية ، من تصدير جزء من الناتج الزراعى يأخذ أساسا شكل المواد الغذائية (القمح والارز) فى داخل حدود الامبراطورية العثمانية .

ـ يتركب المجتمع من : فئة حاكمة من العثمانيين والمماليك • فى المدن وجدت فئات من المصريين كموظفى الدولة ، وكتجار ، وكاعضاء للطوائف (الحرف الصناعية) وكرجال للدين (العلماء) . أما فى الريف فتمثلت الغالبيـة العظمى فى الفلاحين المصريين .

ـ فى إطار الشكل التنظيمى القائم حينئذ ، كان الوضع يتميز بوجود نوع

من **التوازن بين السكان والموارد المادية** (هـذه الحقيقة فى غاية الاهمية ويتعين استبقاؤها فى الذهن ، لان إختلال التوازن بين السكان والموارد سيكون نتيجة ادماج الاقتصاد المصرى فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى ، كما تحقق خلال القرن التاسع عشر) (١) .

- فى **الريف** كان النشاط الزراعى يتم فى إطار شكل من أشكال تنظيم العلاقة بين الأفراد فيما يتعلق بالارض ، باعتبارها وسيلة الإنتاج الاساسية . كان هـذا التنظيم يرتكز على مبدأ أن الارض ، أو على الاقل معظم الارض ، **مملوكة للدولة** . ليس للفلاح عليها إلا حق الإنتفاع ، يتمتع به طالما هو يوفى بالتزاماته تجاه الدولة . أما التعبير الفعلى عن التنظيم فقد كان أكثر تعقيـــدا فى واقع الممارسة الاجتماعية :

* لتحصيل الضرائب وجد **الملتزمون** ، يتوسطون بين الدولة والفلاح . وقد كان لهؤلاء سيطرة فعلية على الأرض . يدفعون للسلطة المركزية الضريبة المحددة (الميرى) ويحتفظون لأنفسهم بالفرق بين الضريبة وما يحصلون عليه من الفلاح ، وهو ما يسمى « بالفايظ » ، أى الفائض .

* كان لبعض الأفراد حقوق مشابهة للملكية الفردية على بعض أجزاء من الأرض . كما وجدت ملكية الوقف (بنوعية الأهلى والخيرى) (١)

وتأتى الحملة لفرنسية ، فى ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، لتمثل أول مواجهة بين رأس المال والمجتمع المصرى . بل والأدق أن نقول أول عداونيـــة لرأس المال على هذا

---

(١) وهو ما يعنى أن « الانفجار السكانى » كان نتاج عملية التكون التاريخى التخلف وليس هو الذى أنتج التخلف .

(٢) وذلك على التفصيل الذى سنراه فى الدراسة التالية من هذا الباب الثالث .

المجتمع. ويواجه المجتمع المصرى برشادة رأس المال مواجهة مباشرة وهو مايمثل نقطة تحول كيفى فى عملية إندماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية. وكان هدف الحملة، من الناحية الإقتصادية، تحويل مصر إلى مزرعة كبيرة، تعوض فرنسا عما فقدته فى حروبها الإستعمارية مع انجلترا فى القرن الثامن عشر، فى أمريكا وجزر الهند الغربية. ولأول مرة ينظر إلى المجتمع المصرى، موضوعيا، كما لو كان وحدة إنتاجية واحدة يلزم لاستغلالها التعرف على إمكانياتها وترسم السياسات التى تبين سبل الاستغلال. لتحقيق الهدف كان من اللازم إذن التفكير فى عائلة من الإجراءات يقصد بها احداث تغييرات جذرية :

- لمعرفة الإمكانيات والموارد : السكان والقوة العاملة فيها، الموارد الطبيعية وخاصة الأرض والمياه، الموارد المادية الأخرى ... إلى غير ذلك، كان من اللازم القيام بمسح شامل، بدأ فى أثناء وجود الحملة وتبلور فى عدد من الدراسات الهائلة، تمثل مصدراً فى غاية الثراء فى معرفة أحوال مصر فى بداية القرن التاسع عشر: وصف مصر LaDesccription de l' Egypte - العقد المصرى La Decade Egyptienne - رسائل مصر Le Courrier de L' Egypte.

- لانتاج النوع من المحصولات الصناعية الذى تبحث عنه الصناعة الفرنسية يكون من اللازم أن تتحول الزراعة المصرية من زراعة تقوم على رى الحياض إلى زراعة رى دائم. ذلك أن معظم المحصولات المطلوبة على نطاق متسع هى من المحصولات الصيفية. هذا يتضمن تغييرات معتبرة فى قوى الإنتاج، السيطرة على النهر، حفر الترع والمصارف، إدخال محصولات جديدة وفنون إنتاجية جديدة وما يتبعها من معرفة فنية جديدة لدى القوة العاملة.

ـ ولتعبئة الفائض الزراعى يكون من اللازم إعادة النظر فى وسائل تعبئة أى فى الأطار التنظيمى للنشاط الزراعى وسبل تعبئة الفائض نحو المدنية . ومن هنا تكون الأفكار والاجراءات الخاصة بتنظيم الملكية وتنظيم الادارة بصفة عامة والادارة المالية بصفة خاصة ونظام الضرائب بصفة أخص (مناقشات من ٤ ـ ٢٠ أكتوبر ، ١٧٩ وقانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨)(١) .

وتفشل محاولة رأس المال الفرنسى فى أن تخلق من الاقتصاد المصرى اقتصادا تابعا ، ولكن عملية المسح الشامل والسياسات التى رسمت تفيد فى المرحلة التالية فى **محاولة بناء اقتصاد مصرى غير تابع فى السوق الرأسمالية العالمية ، وهى المحاولة التى قامت بها الدولة المصرية ، وعلى رأسها محمد على ، فى الفترة ما بين ١٨٠٥ ـ ١٨٤٠.** وتتضمن هذه المحاولة أول بناء صناعى ذى وزن نسبى هام ، بما يتضمنه من إعادة تنظيم للنشاط الزراعى :

ـ تؤدى مجموعة الأحداث التى عرفتها مصر فى نهاية القرن الثامن عشر (الحملة الفرنسية واشتداد حدة الصراع الانجليزى ، محاولة الانجليز لغزو مصر فى ١٨٠٧ ، الحروب النابليونية فى أوربا) إلى ازدياد درجة احساس الدولة المصرية بالطلب فى السوق العالمية ، وخاصة فى بلد كانت دائماً فى مفترق طرق التجارة الدولية تستفيد من التجارة العابرة بالاضافة إلى التجارة التى تستند إلى قاعدتها الانتاجية الدائمة . ومع ارتفاع أثمان الحبوب بسبب الحروب النابليونية يتجه القمح المصرى نحو أسواق أوربا تصدره الدولة المصرية رغم الخطر المفروض قانونا على تصدير المواد الغذائية خارج حدود الامبراطورية العثمانية.

---

(١) أنظر الدراسة التالية من هذا الباب .

هذه الإستجابة للطلب المتزايد فى السوق الدولية ستعبر عن نفسها فى تاريخ لاحق (فى عشرينات القرن التاسع عشر) بالنسبة للطلب العالمى المتزايد على القطن مع توسع صناعة المنسوجات ، ومع قيام الدولة المصرية بخطوات واسعة فى البناء الصناعى .

— تمثل الهدف حينئذ فى بناء اقتصاد يقوم على الانتاج السلعى يمثل جزءاً مستقلا من الاقتصاد العالمى، بناء يتم من خلال نوع من رأسمالية الدولة ، تتولى فيه الدولة مسئولية إرساء البناء الصناعى .

— لكى يتم ذلك تمثل زيادة وتعبئة الفائض الإقتصادى السبيل الاكثر أهمية .

— لزيادة الفائض وتعبئته كان من اللازم أن تقوم الدولة بإعادة تنظيم الزراعة ، فيما يتعلق بملكية الأرض وقوى الانتاج .

— بالنسبة لملكية الأرض احتكرت الدولة الارض وتركت للفلاح الانتفاع بها طالما هو يدفع الضرائب ، تم أنهاء نظام الالتزام وأصبحت العلاقة بين الفلاح والدولة مباشرة . وانحسرت أهمية ملكية الوقف . وأعيد تنظيم الضرائب .

— فيما يخص قوى الانتاج استصلحت أراضى جديدة ، واتسعت رقعة الأرض التى تروى وفقا لنظام الرى الدائم . تم تنفيذ العديد من الأشغال العامة من حفر للترع والمصارف وانشاء للكبارى وإقامة للجسور وبناء للسواقى . أدخلت محصولات جديدة وفنون إنتاجية جديدة (خاصة بالدورة الزراعية ، بطرق الرى الجديدة ، بالعمليات اللازمة للمحاصيل الجديدة والمحاصيل القائمة . . إلى غير ذلك). التوسع فى الاشغال العامة وزيادة معدل القيام بها وإدخال

محصولات جديدة غزيرة الإستعمال لعنصر العمل ، كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على القوة العاملة ، التي كانت تستخدم لحد كبير وفقا لنظام السخرة (هذا الطلب على اليد العاملة ، يضاف إلى الطلب عليها الأعمال الحربية والبناء والانتاج الصناعيين)

– وكسبيل إضافى لتعبئة الفائض الزراعى قامت الدولة باحتكار التجارة الداخلية والخارجية ، تجارة المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية . وعليه تتم تعبئة جزء معتبر من الفائض الزراعى من خلال شروط المبادلة بين الريف والمدينة (١) ويأخذ الفائض الزراعى بذلك أشكالا عدة :

* العمل ، وخاصة العمل المسخر .
* مايدفع عينا ، بواسطة الضرائب ومايشابهها .
* وما يعبأ عن طريق الأثمان .

– لضمان إستمرار الانتاج فى الزراعة وتعبئة الفائض ونقله إلى المدينة

---

(١) توضح الأمثلة الآتية سياسة الأثمان التى كانت تمارسها الدولة (ثمن الأردب بالقروش):

السلعة	الثمن الذى تشترى به الدوله من الفلاح	الثمن الذى تبيع به فى السوق الداخلية	ثمن التصدير
القمح	٢٧	٥٦	٩٠
الذره	١٦	٢٧	٦١
الفول	١٨	٣٢	٤٦
الشعير	١٨	٣٥	٤٦
الأرز	٦٠	—	٢٧٠

كان من اللازم أن يعاد النظر فى الاطار القانونى لحياة الفلاح، بإصدار مايعرف بلائحة زراعة الفلاح فى ١٨٢٩ - ١٨٣٠ (١) .

- إذا ما ضمنت الدولة تعبئة الفائض الزراعى وتحويل الشكل العينى لجزء منه فى السوق الدولية (عن طريق تصدير سلعا زراعية و استيراد سلعا صناعية) أصبح من الممكن ارساء بناء صناعى كبير خلال ما يقرب من ثلاثة عقود : فى بداية الاثينات القرن الثامن عشر كان يوجد ٣٠ مصنعا للغزل والنسيج: كان الغزل المنتج يشبع كل إحتياجات مصانع النسيج ، مع تصدير جزء من الانتاج الخارج . كما أن المنسوجات المنتجة محليا كانت تغطى كل إحتياجات السوق الداخلية وتغذى بعض الصادرات لسوريا والاناضول والسودان وشبه الجزيرة العربية طاردة بذلك المنتجات البريطانية من هذه الأسواق - كما وجدت وحدات لانتاج المنسوجات الصوفية والحريرية والكتانية - فى صناعة المعادن كان يوجد ٨٠٠ فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار وكل لوازم الحرب التى كانت تستوردها مصر من أوربا فيما سبق ، كما وجدت مصانع لانتاج الاسلحة . ولقد سمحت هاتان الصناعتان بايجاد اسطول نقل بحرى كان ينقل صادرات وواردات مصر - كما وجدت صناعات للسكر والصبغة، وكانت المصانع فى هذه الصناعة الأخيرة تستخدم ½ محصول النيلة (الانديجو) - ووجدت ورشتان لصناعة الزجاج والمنتجات الزجاجيـــة ، كانت تغطى كل احتياجات السوق الداخلية - كما وجدت صناعة دبغ الجلود وصناعة للورق والمواد الكيماوية . **اخيرا كان القطاع الصناعى يستخدم فى ١٨٢٣ قوة عاملة قدرت بحوالى ٢٦٠٠٠٠ عامل اجير فى الوقت الذى لم يكن سكان مصر قدوصلوا فيه الى اربعة**

---

(٢) أنظر الدراسة التالية من هذا الباب .

ملايين نسمة (١) .

— يرتبط بهذا الجهود الكبيرة فى مجال التعليم بكافة أنواعه ومراحله وبدء سياسة ارسال البعثات التعليميـة إلى أوربا من منتصف عشرينات القرن التاسع عشر .

— وكان من اهم خصائص هذا التحول الاقتصادى أنه تم ليس فقط دون الالتجاء الى رأس المال الاجنبى وانما بالاستبعاد المتعمد لهذا الرأس المال.

وكان معنى عمليـة التحول هذه أن تتطور علاقات الاقتصاد المصرى مع السوق العالميـة . كما يظهر من التعبير القيمى عن هـذه العلاقات (بالجنيهات المصرية) :

السنة	السـكان	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	اجمالى التجارة الخارجية
١٨٠٠	٢٤٦٠٠٠٠	٢٢٨٠٠٠	٢٦٩٠٠٠	٥٥٧٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٩٠٠٠٠	٢٣٠٢٠٠٠	٢٦٨٥٠٠٠	٤٩٨٧ ٠٠

المصدر : محمـد حسنى عباس ، مقال فى تقدير التجارة الخارجية المصرية (باللغة الفرنسية) ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ٤١ .

ونلاحظ فيما يتعلق بالهيكل السلعى للتجارة الخارجية ، أولا ، زيادة أهمية

---

(١) أنظر فى تفاصيل ذلك والصناعات الأخرى : مصطفى فهمى ، الثورة فى صناعـة مصر وآثارها الاجتماعية فى القرن التاسع عشر ، ١٨٠٠ — ١٨٥٠ (باللغة الفرنسية) ليدن E. J. Brill ، Leiden ١٩٥٤ .

المحصولات الصناعية والمنتجات الصناعية فى صادرات مصر عبر فترة محمد على ؛ وثانيا ، ازدياد أهميـــة الواردات من السلع الانتاجية الصناعية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية (وقد انعكس هذا الاتجاه العام بعد ١٨٤٠)

ويعنى تطور العلاقات مع السوق العالمية أن الاقتصاد المصرى يصبح أكثر التصاقا بالمنافسات والصراعات التى تعرفها هذه السوق ، من ناحية ، كما يصبح أكثر تعرضا لتقلبات هذه السوق وأزماتها ، من ناحية أخرى .

— فى نفس الوقت ، أدت الضغوط التى خلقتها عوامل متعددة (التوسع الصناعى وما يستلزمه من الزراعة ، الآثار غير المواتية للسياسة الزراعية على الفلاح ، أثر أزمة العالمية على إيرادات الدولة ، ضغط القوى الأوربية) ، وهى عوامل بدأت تطلق نفسها منذ نهاية عشرينات القرن التاسع عشر ، نقـول أدت ضغوط هذه العوامل إلى تغير فى سياسة الدولة الزراعية نحو الملكية الفردية للأرض . وقد تحقق هذا التغير من خلال خلق ملكيات كبيرة لأعضاء الأسرة الحاكمة وكبار موظفى الدولة ، مع بعض الملكيات المتوسطة لبعض المشايخ وبعض أغنياء الفلاحين هنا نكون بصدد تطور قوى إجتماعية جديدة مرتبطة بالنشاط الزراعى . وإذا ما أضفنا إلى ذلك ظهور الطبقة العاملة والاضمحلال النسبى لأعضاء الطوائف الصناعية والتجارية أمكننا تصور مدى التغير الكيفى الذى أصاب **التركيب الاجتماعى** لمصر .

— ولكن السيطرة المتزايدة للدولة المصرية على شرق البحر الأبيض ، وهى سيطرة تحققت على حساب الامبراطورية العثمانية وورثتها الاحتماليين ، اقلقت القوى الأوربية وعلى الأخص القوة التى كان لها الهيمنة فى تلك الآونة . أى

بريطانيا (على سبيل المثال ، وقعت تركيا مع بريطانيا فى ١٨٣٨ معاهـــدة بمقتضاها تعامل السلع البريطانية معاملة تفضيلية فى أرض الامبراطورية العثمانية . وقد رفض محمد على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية واستمر فى اتباع السياسة الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل حـدود مصر وإنما كذلك داخل حـدود بلدان الشرق الأوسط التى كان يسيطر عليها) .

وبلغت عملية الصراع بين الدولة المصرية والمصالح التى كانت تسود السوق العالمية ذورتها بعمل عسكرى تم ابتداء من سبتمبر ١٨٤٠ بواسطة القوى الخمس التى وقعت معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ ، وهى بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا . **وتمثلت النتيجة فى ضرب الدولة المصرية كقوة كان من الممكن أن تهدد مصالح رأس المال الأوربى ، وخاصة رأس المال الانجليزى ، تهديدا خطيرا فى شرق البحر الأبيض المتوسط .**

— وبضرب الدولة المصرية يقضى على محاولة بناء إقتصاد مستقل فى اطار السوق العالمى يرتكز على بناء صناعى . وإذا كانت هذه المحاولة لم تنجح فإن ما تم خلالها من تغيير فى الاقتصاد المصرى نحو إقتصاد مبادلة يساعد ويعجل من عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضع هذه المرة لسيطرة رأس المال بصفة عامة ورأس المال الانجليزى بصفة خاصة .

ويبدأ رأس المال فى التغلغل فى الاقتصاد المصرى كاقتصاد يشهد توسعا فى الانتاج السلعى وتزايدا فى ادماجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، **وتبدا عملية الادماج وانما بقصد تعبئة الفائض الاقتصادى المصرى نحو الخـارج بعد ان كانت الدولة المصرية تستخدمه فى البناء الصناعى والتوسع الخارجى بعد تغيير بعض أشكاله العينية من خلال التصدير والاستيراد . لكن راس المـال يتغلغل فى**

فى شكل رأس المال المالى Financial capital . ولكى يتحقق هدفه كرأس مال مالى لا بد له :

* أن يزيل عقبة احتكار الدولة ، ليس فقط فى مجال النشاطات المالية والتجارية وإنما كذلك فى مجال النشاط الزراعى : لابد أن تحل المبادرة الفردية محل الدولة .

* أن يجد ضمانا حيثما يقوم بعملياته الاقراضية . وكضمان لا يمكنه أن يجد خيرا من الأرض التى تمثل وسيلة الانتاج الأساسية فى مجتمع ما يزال يغلب عليه الطابع الزراعى . وإنما لكى يمكن للأرض أن تلعب دور الضمان لابد أن تصبح مما يمكن التخلى عنه والانتقال من شخص لآخر : لا بد من أن تتحول إلى سلعة، أى محلا للملكية الخاصة الفردية .

* أن يتمكن رأس المال المالى من تلقى ما يبحث عنه على نحو مباشر : أى الفائدة وعليه لا بد من أن يزول التحريم الاسلامى للفائدة .

فى هذه المجالات تعجل التحولات الجذرية من سرعة عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى كاقتصاد تابع. فى هذه العملية يتميز الوضع المصرى بخصوصية ترد إلى الدور الذى تلعبه الدولة المصرية، وإنما بعد أن تقبل هذه المرة ليس فقط وجود رأس المال بصفة عامة ورأس المال الأجنبى بصفة خاصة وإنما بالاتجاه كذلك إلى هذا الأخير كرأس مال مالى .

— وتنشط الدولة المصرية مرة أخرى فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر . ويتجلى دورها بصفة خاصة :

* فى مجال تركيز الأرض : خلال هذه الفترة تمتلك الدولة $\frac{1}{5}$ أرض مصر متمتعة هذه المرة بحق كامل يتضمن الانتفاع . ويتحول الفلاح إلى مستأجر أو

عامل أجير أو عامل بالسخرة .

• فى استصلاح اراضى جديدة وادخال آلات رى والتوسع فى زراعة القطن وقصب السكر (١).

• فى بناء الصناعات ، صناعات استهلاكية فى أغلبها(٢) ، وخاصة تلك اللازمه لاجراء بعض عمليات تحويل الصادرات الزراعية . استثمار الدولة فى هذا المجال يترجم نفسه فى صورة واردات من السلع الصناعية تطلب من الأسواق الاوربية .

• فى مجال بناء الأساس المادى للخدمات : السكك الحديدية والتلغراف والبريد(٣) ، الطرق ، الموانى ، الترع والمصارف والقناطر. وهو ما يعنى كذلك طلبا على سلع صناعية تستورد من الأسواق الاوربية .

• فى التوسع فى التعليم والصحة وبناء المدن عن طريق استثمار فى الأساس المادى لها وفى تكوين المدرسين .. وإلى غير ذلك .

• فى مجال التوسع فى الخارج ، هذه المرة نحو الجنوب (بعيدا عن الشمال)، الجنوب الأفريقى (السودان ، ١٨٦٥ - ١٨٧٦ - اثيوبيا ١٨٧٥/١٨٧٦) ،

---

(١) زادت مساحة الأراضى المزروعة فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر بما يقارب المليون فدان ، إذ كانت هذه المساحة مساوية لـ ٣٨٥٦٠٠٠ فدان فى أواخر عهد محمد على وبلغت ٤٨١٠٠٠٠ فدان فى أواخر عهد اسماعيل .

(٢) وأهمها صناعات السكر والمنسوجات والدباغة والزجاج والورق والطوب .

(٣) انتهت سبعينات القرن التاسع عشر وبمصر ١٤٤٥ ميل من السكك الحديدية ، بنى منها ٢٤٥ فى الفترة السابقة على اسماعيل والباقى فى عهده . وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ فى مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلومترا .

مؤكدة البعد الافريقي لمصر ، بعد أن تأكد البعد العربي في محاولات الدولة المصرية في عشرينات وثلاثينات القرن التاسع عشر .

وتمثل أثر كل ذلك في طلب متزايد على القوة العاملة . على أن نرى هذا الأثر كنقطة في الاتجاه العام الذي يغطي القرن التاسع عشر والمتمثل في التزايد المستمر في الطلب على القوة العاملة الناتجة عن تراكم رأس المال ، وهو ما يحدث أثرا على السكان في الزمن الطويل، إذ يثير عملية تزايدهم(١). ولا يمكن لاستجابة عرض السكان إلا أن تكون بطيئة ، إذ يتحقق العرض من خلال الأسرة ، طبيعتها ومعتقداتها ومواقفها حيال الطلب المتزايد على القوة العاملة ، خاصة إذا تمثل هذا الطلب في زيادة الاتجاه إلى السخرة(٢) أو استخدام اليد العاملة في مقابل القليل. (كان أول نزاع مكشوف بين الدولة المصرية ورأس المال الاجنبي هو ذلك الخاص بالقوة العاملة التي كانت تستخدم في حفر قناة السويس . إذ كانت تستخدمها الشركة صاحبة الامتياز في الوقت الذي بدأت الدولة تحتاج لهذه القوة العاملة لتعمل في أراضيها والأشغال العامة . وثار النزاع بين الدولة وشركة القناة . واحتكما إلى نابليون الثالث الذي حكم برد القوة العاملة إلى الدولة على أن تدفع الدولة تعويضا للشركة تحدد بثلاثة مليون جنيه استرليني).

---

(١) قدر عدد سكان مصر في مستهل القرن التاسع عشر بما بين ٥ر٢ ، ٣ مليون . وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ ، أي في أواخر عهد محمد علي، ٤٤٧٦٤٤٠ نسمة . وبلغوا سنة ١٨٥٩ ، في أواخر حكم سعيد ، خمسة ملايين . ثم بلغ عددهم في أواخر عهد حكم اسماعيل ، في أواخر السبعينات ، نحو ستة ملايين نسمة .

(٢) « ظلت السخرة سائدة في عهد اسماعيل ، ولم تكن قاصرة على المنافع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان الدولة وأطيان الحكام، وبقيت . . . قاعدة الحكام في معاملة الفلاحين هي القهر والارهاق » . عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، الجزء الثاني ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ٢٧٩ .

— وقد تحقق تشعب نشاط الدولة والتوسع فى مداه ، بأبعاد هائلة ، مع التسليم بوجود راس المال الاجنبى . بل يزيد على ذلك أن الدولة التجأت إلى هذا الرأسمال فى شكله المالى أو المصرفى . وفى غياب الانضباط المالى مثلت مصر لرأس المال المالى مرتعا خصبا للاقراض ، حيث كان من الممكن لأى فرد تقريبا أن يقرض الدولة بشروط خيالية (بالنسبة لسعر الفائدة والعمولة وغيرها من شروط الاقراض) . (كان متوسط سعر الفائدة فى الاسكندرية ١٠ - ١٢ ٪ فى الوقت الذى كان لا يزيد فيه على ٦ ٪ فى فرنسا) (١)

ونعيش الفترة التاريخية التى شهدت هرولة البنوك الأوربية نحو مصر لانشاء فروع لها فيها . ويبدأ نظام مصرفى فى الوجود ، ولكنه نظام يولد أجنبيا . على هذا النحو تبدو الأهمية المزدوجة لمصر فى نظر رأس المال الأوربى :

---

(١) أنظر فى ذلك : H. Bouvier, L'Installation des rèseaux des interêts matérels enropéans en Méditeranèe : XIX — XX. siècles, in, L'Imperialisme, SNED, Alger, 1970, p 32.

وأنظر فى تفاصيل القروض وشروطها الفصل الحادى عشر بعنوان « مأساة الديون » من كتاب عبد الرحمن الرافعى السابق الاشارة إليه ، ص ٢٥ — ٧٧ . وأنظر كذلك :

National Bank of Egypt, 1898 –1948, Cairo, 1948–W S. Blunt, Secret, History of the British Occupation of Egypt, London, 1907 — A. E. Chrouch ley, The Investment of foreign Capital in Egyptian Compani s & Public Debt, Cairo, 1936; the Eeonomic Develyoment of Modern Egypt, London, 1938 — John Marlowe, Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974, Chapeters 5 — 11 —

ج لاندو ، بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم انيس ، دار المعارف ، القاهرة ،

* عن طريق اقتراض الدولة يستطيع رأس المال المالى أن يجد مجالات للاقراض باسعار فائدة خيالية .

* وبفضل الدور الحيوى الذى تلعبه الدولة فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى (والاجتماعى) يجد رأس المال الصناعى فى مصر سوقا

* ولكن ذلك لم يكن ليمثل إلا الطريق نحو عمل مباشر يقوم به رأس المال، عمل يوجد بمقتضاه فى علاقة مباشرة مع المنتجين المباشرين فى مصر ، مع الفلاحين فى مرحلة أولى ومع الفلاحين والعمال فى مرحلة تالية

ـ وعليه يكون تمويل التوسع فى نشاط الدولة عن طريق الضرائب الباهظة التى تفرض على الفلاح ومن خلال الاقتراض من رأس المال الأجنبى . وقد ساعد على هذا التوسع الارتفاع الهائل فى ثمن القطن المصرى الذى سببته الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة الامريكية (١٨٦٠ ــ ١٨٦٥) وتوقف وصول القطن الامريكى إلى مصانع النسيج فى أوربا (بلغت قيمة الصادر من القطن المصرى فى ١٨٨١ ، ٨ مليون جنيه مصرى ، وزدات إلى ٢٢ مليون فى ١٩٦٥ - وتغير المكان الذى تشغله صادرات القطن المصرى فيما تستورده بريطانيا من القطن على النحو التالى : كانت تأتى فى المرتبة ١٥ فى ١٨٥٤، ووصلت إلى المرتبة السادسة فى ١٨٦١ ثم المرتبة الثالثة فى ١٨٦٥/٦٤) . وهو مايعنى زيادة الأهمية النسبية للدور الذى يلعبه القطن فى الاقتصاد المصرى الذى كان فى سبيله إلى التحول إلى إقتصاد يقوم على زراعة تكف عن أن تكون متنوعة لتصبح زراعة أحادية المحصول يلعب فيها القطن الدور المحورى ، مما يزيد من تخصيص الاقتصاد المصرى فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى ليصبح اقتصاداً أكثر إندماجا فى هذا الاقتصاد العالمى .

ومع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية تنهار أثمان القطن فى السوق العالمية وينهار معها جزء معتبر من مالية الدولة المصرية . وهو موقف لا يبشر بهناء إذا ما توالت فيه عمليات الاقتراض (وكثير منها كان لسداد ديون حالة) وفرضت عملية سداد الديون نفسها . وكانت دوامة المديونية العامة ، مديونية الدولة المصرية .

ـــ ولقد أبرزت عملية سداد الديون التناقض بين الدولة ، تساندها الآن طبقة الأعيان والعلماء وبعض التجار (وكلهم كانوا يستفيدون من نشاط الدولة فى الأساس المادى للخدمات وتنشيط الزراعة والصناعة والتجارة ويتضررون فى نفس الوقت من ثقل عبء الضرائب التى تفرضها الدولة ، رغم أن حاجة الدولة إلى المال وإصدارها لقانون المقابلة يعطى للاعيان ملاك الارض مناسبة لتأكيد ملكيتهم الفردية للأرض وللتخفيف من عبء الضرائب مستقبلا) ، ورأس المال الأجنبى (الذى يزاحم الاعيان ويتقاسم معهم الفائض الزراعى ويحرمهم بوجوده وسيطرته من امكانية مشاركتهم فى اتخاذ القرارات السياسية وتحقيق أمل السيطرة على الدولة) . من الناحية السياسية تمثلت العملية فى حركة ذات طبيعة وطنية تطالب بنوع من الحكومة الديموقراطية تكون قادرة على الحد من دور الخديو اسماعيل كشرط ضرورى لتحسين الوضع المالى للدولة وحسن إدارة ماليتها ومن ثم الصراع ضد رأس المال الاجنبى ، وتتطور الحركة إلى نوع من التحالف بين الخديو والإعيان والتجار والعلماء بعد اعلان اللائحة الوطنية (ابريل ٩ ١٨) (١) وصدور مشروع دستور مايو ١٨٧٩

---

(١) وقع على اللائحة الاشخاص البارزون فى الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش ، وبلغ عدد الموقعين عليها ■

الذى أعطى لهؤلاء دورا كبيرا فى إدارة شئون الدولة، تحالفا يهدد مصالح رأس المال الاجنبى ، ويدفع بهذا الاخير إلى التخلص من الخديو اسماعيل (فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩) (١) ولكن الحركة الوطنية تستمر . ويزداد تبلورها بعد خلع

= ستين من أعضاء مجلس شورى النواب (ومعظمهم من ملاك الأراضى المصريين) ، وستين من العلماء والهيئات الدينية ، وفى مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود ، و ٤٢ من الأعيان والتجار (من بينهم عضو مجلس شورى القوانين محمود بك العطار شاهبندر التجار) ، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين ، و٩٣ من الضباط . الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(١) فى أول اجتماع لمجلس شورى القوانين (٦ يناير ١٨٧٩) بعد قيام الوزارة المتضمنة لوزيرين أوربيين لهما حق الفيتو على قرارات مجلس الوزراء يرد النواب (ومعظمهم من الأعيان) على خطاب العرش بقولهم « نحن نواب الامه المصريه ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التى هى فى نفس الامر مصلحة الحكومة » نشكر الحضرة العلية التى « دعت نواب الأمة لتيداولوا فى أمور المالية والأشغال والداخلية . . . حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة » (لاحظ تقديم مصلحة الوطن على مصلحة الحكومة). وتقدم الوزارة الجديدة مشروعا لسداد ديون الدولة يقوم على أعتبار الدولة فى حالة افلاس. وترد القوى الوطنية (الأعيان والنواب والعلماء) على ذلك باللائحة الوطنية (فى ١٢ ابريل ١٨٧٩) وتتضمن مشروعا لتسوية مالية يعارض المشروع الأوربى ويؤكد أن ايرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة . وتطالب اللائحة الوطنية بتأليف وزارة وطنية مستقلة (يقصى عنها الأوربيون) وتقرير نظام دستورى للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب . ويقبل الخديو اللائحة الوطنية ويبلغ وكلاء الدول الأجنبية بهذا القبول . كما يبلغهم بأنه يقوم بتنفيذ « الرغبة العامة التى بدت من جميع طبقات الأمة » بقبوله لاستقالة وزارة الأمير محمد توفيق (التى كانت تتضمن الوزيرن الأوربيين) وتكليفه لشريف بتأليف وزارة جديدة بكتاب يقول فيه « انى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا ، أرى من الواجب على أن اتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية » . بل ويصدر الخديو مرسوما (فى ٢٢ ابريل ١٨٧٩ بتسوية الديون =

الخديو وظهور الخديو (توفيق) تابعا للقوى الاجنبية وتقودها قوى تهدف الى توسيع اطار السلطة لكى تتعدى الخديو بل والاعيان . وينتهى الامر بتدخل رأس المال الاجنبي عسكريا ، رأس المال الانجليزى منفرداً هذه المرة ، اضرب الدولة المصرية فى يوليو ١٨٨٢.

— ولسداد الديون كانت الدولة المصرية قد لجأت الى الضرائب . ولكن لهذا المصدر من مصادر الايرادات حدوده حتى ولو قامت الدولة، بمقتضى قانون المقابلة ، بتحصيل الضرائب مقدما ، وعن فترة طويلة مستقلة . وقد لعب هذا الإجراء دورا فى تطور الملكية الفردية للأرض .

وفى مرحلة ثانية ، كان على الدولة أن تتخلى عن الأرض لرأس المال الأجنبي كسبيل للسداد بعد أن كانت قد اقترضت بضمان الأرض ، ولنسوق هنا ، على سبيل المثال ، ما تم بالنسبة لاراضى الدائرة السنية والدومين (١)

بالنسبة لأراضى الدائرة السنيه ، كان الخديو اسماعيل قد رهنها عند اقتراض بعض الديون فى السنوات ٦٥ - ١٨٦٧ . وقد وضعت تحت إدارة خاصة وفقا

= وفقا للمشروع الذى تضمنته اللائحة الوطنية . وتقدم الحكومة فى ١٧ مايو ١٨٧٩ لمجلس شورى القوانين مشروع دستور يخول لمجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة ، وقوامها حق اقرار الميزانية وجعل الوزارة مسئولة أمامه . ولكن خلع الدول الأوربية للخديو فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ يحول دون صدور المرسوم الخديوى بالدستور ولائحة الانتخاب . أنظر فى ذلك الوثائق الواردة بكتاب عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، الجزء الثانى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٧٨ — ٢٣٥ .

(١) أنظر فى ذلك ، رؤوف عباس ، النظام الإجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧ - ١٩١٤) — دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ ؛ وكذلك ، على بركات ، تطور ملكية الارض فى مصر ، القاهرة ١٩٧٤ .

لقانون التصفية الصادر فى ١٨٨٠ ليتم سداد الديون من ريعها . وفى ١٨٩٨ قررت الحكومة بيعها بما عليها من مبان وأدوات وسكة حديد إلى شركة كونت لهذا الغرض ، بمبلغ ٦٫٤٣١٫٥٠٠ جنيه مصرى . تكونت هذه الشركة من بعض الممولين الفرنسيين والانجليز والمصريين ، كان نصيب المصريين من هذه الصفقة ١٥٠ ألف جنيه ، موزعة على النحو التالى :

ـ سوارس وشركاه (متمصر) : ١٢٥ ألف جنيه .

ـ أربعة من كبار الملاك الزراعيين المصريين : ٢٥ ألف جنيه وهم أحمد السيوفى باشا ، محمد الشواربى باشا ، حسن بك عبد الرازق وعلى شعراوى بك . وقد قامت الشركة ببيع الأراضى بالمزاد العلنى .

ـ بعد اعلان الشركة ، قامت ببيع مساحات كبيرة من ٨٠ فدان إلى أربعة آلاف فدان ، اشتراها كبار الملاك الزراعيين من مصريين واجانب .

ـ منذ مايو ١٩٠٠ ، تعرض الشركة مساحات من ٢٠ إلى ٥٠ فدانا تباع بالتقسيط على أقساط سنوية بضمان العين المباعة أو غيرها من ممتلكات المشترين. اشتراها كبار الملاك (الذين حققوا دخولا كبيرة من ارتفاع أثمان القطن) ، وكذلك متوسطو الملاك .

ـ وقد قام التجار الأفراد والشركات التى تكونت لهذا الغرض (كالشركة المصرية الجديدة ، ودى فنتازى وشركاه) بشراء مساحات كبيرة من الشركة التى اشترت أراضى الدائرة السنية وقسموها إلى قطع صغيرة تباع لصغار الملاك محققين بذلك أرباحا أكثر .

ويمكن القول ان كبار الملاك هم الذين حصلوا على نصيب الأسد من أراضى الدائرة السنية (أمثال عمر بك سلطان فى المنيا وعبد الحميد بك أباظة فى الشرقية).

أما اراضى الدومين التى كانت مملوكة لأسرة الخديو اسماعيل فقد تنازل عنها للحكومة نيابة عن العائلة فى ٢٦ اكتوبر ١٨٧٨ . وكانت قد رهنت ضمانا لقرض من بيت روتشيلد ، ووضعت تحت إدارة لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة أعضاء : مصرى وانجليزى وفرنسى . وقد بدأت الحكومة فى بيعها بالمزاد العلنى منذ أواخر القرن التاسع عشر ، على تفرقة بين :

ـ الأراضى الخصبة ، التى قسمت إلى مساحات صغيرة مابين ١٥-٢٠ فدان (بحد أدنى ١٢ فدان) . وقد بيعت لفئة متوسطى الملاك .

ـ والأراضى اللازم اصلاحها ، التى بيعت بأثمان زهيدة لكى تستصلح ويعاد بيعها لآخرين : شركات أراضى وبعض كبار الملاك ، مثل بوغوص باشا نوبار وتيجران باشا ، وغيرهم . وقد ضم مابقى من هذه الأراضى لمصلحة الأملاك الأميرية فى ابريل ١٩١٣ .

وقد قامت البنوك والشركات العقارية (وكانت معظمها تحت سيطرة رأس المال الأجنبى) بتحويل عمليات بيع وشراء الارض . وهى عمليات تتم أساسا بضمان الأرض (وهو تتحول إلى سلعة) . الاستثمار الزراعى يتحقق فى عملية تحويل الأرض إلى سلعة فى صورتى الاستثمار العقارى والاستغلال الزراعى . ويكون رأس المال الاجنبى (وبعض رأس المال المصرى) مدفوعا لهذا الاستثمار بعوامل عدة :

ـ تطور الزراعة (أى تحولها) وإنتعاش السوق للنوع الجديد من الزراعة الذى ينتج إستجابة لإحتياجات السوق الدولية .

ـ هذا التحول تم من خلال تحويل الأرض إلى سلعة (أى صيرورتها محلا للملكية

الخاصة الفردية) مع كفالة حق الأجانب فى تملكها (بقانون صدر من الدولة العثمانية فى ١٨٦٧) .

— مع الاستثمار الزراعى واجدا ضمانه فى الرهن العقارى

— والمحاكم المختلطة تكفل منذ ١٧٧٣ الضمانات لحقوق المستثمرين الاجانب .

وأهم الشركات التى قامت بتحويل عمليات بيع وشراء الأرض هى :

* البنك العقارى المصرى الذى تأسس عام ١٨٨٠ برأس مال مصرى متمصر (على رأسهم سوارس) فى ارتباطه برأس المال المصرفى الفرنسى ، وبعض رؤوس الأموال الانجليزية والبلجيكية والسويسرية . وقد ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة (طاعون الماشية سنة ١٨٨٣ وإصابة محصول القطن بالآفات فى ١٨٨٥) على نزع ملكية الارض بواسطة البنك ، وهو ما يمثل خطوة اخرى فى سبيل مركزة الملكية (ونقول مركزة لأن تجميع الارض يتم على حساب ملاك آخرين) . وقد مثلت مساحة الارض المرهونة للبنك فى ١٨٩٥ ١٠ ٪ من أراضى مصر و ٢٥ ٪ فى عام ١٩٠٧ .

* الصندوق العقارى المصرى ، تأسس فى ١٩٠١ براس مال فرنسى بلجيكى .

* بنك الاراضى المصرية ، الذى تأسس فى ١٩٠٢ برأس مال انجليزى وفرنسى .

* كما تكونت شركات جديدة فى الفترة من ١٩٠٧ - ١٩٢٤ (شركة انجليزية ، شركتان فرنسيتان ، شركة بلجيكية - فرنسية ، بنك ألمانى) .

وقد بلغ مجموع رأس المال العقارى ٥٩٦٨٠٠٠ جنيه فى ١٨٩٧ و

١٩٦٨٠٠٠٠ جنيه فى ١٩٠٧ . معظمة أجنبي . فالبية السندات تباع فى الخارج . وقد خصص البنك العقارى المصرى بعض سنداته للداخل واشتراها أجانب . وكانت مساهمة رأس المال المصرى محدودة .

ومن خلال ماتم لاراضى الدائرة السنية والدومين يبين كيف سلمت الدولة المصرية الفلاح لرأس المال الاجنبي . فبالقدر الذى تتخلى فيه الدولة عن أراضيها بعد أن ركزتها فى الستينات والسبعينات وحرمت الفلاح من حق الانتفاع وأصبح إما مسخرا أو مستأجراً أوعاملاأجيرا، بهذا القدر تسلم الدولة الفلاح لرأس المال الاجنبي . وبالقدر الذى يصبح معه المرابى الاجنبي طليق اليد فى التعامل مع صغار الملاك ومع الفلاحين بصفة عامة، بهذا القدر يسلم الفلاح مصيرا إلى رأس المال الاجنبي .

وعليه تكون الارض قد تحولت إلى سلعة مع التركز والتفتيت ، ويكون المنتج المباشر ، الفلاح ، قد فصل عنها ، وتكون الدولة المصرية قد لعبت موضوعيا دور تسليم الفلاح الى رأس المال الاجنبى الذى يؤكد من سيطرته بضرب نفس الدوله المصرية عسكريا فى ١٨٨٢ .

ـ الآن نستطيع أن نبرز **الخط العام للتغييرات الهيكلية التى أصابت الاقتصاد المصرى خلال القرن التاسع عشر :**

* أصبح الأمر يتعلق بهيكل اقتصادى يتم فيه الإنتاج أساسا استجابة لإحتياجات خارجية، **احتياجات السوق الدولية بصفة عامة ورأس المال المهيمن فيه بصفة خاصة .**

* لكي يمكن الإستجابة للنوع الخاص من هذه الإحتياجات الخارجية ،

احتياجات رأس المال ، يتغير الشكل العينى للفائض الاقتصادى ، من المواد الغذائية إلى القطن . وتصبح مصر لأول مرة فى تاريخها مصدرة صافية للقطن ومستوردة للمواد الغذائية ، وذلك إبتداء من ستينات القرن التاسع عشر .

* ويتحقق التغير فى الشكل العينى للفائض من خلال تغيرات فى قوى الانتاج التى يتأكد تحول معظمها إلى سلع : قوةالعمل ، المدخلات الزراعية .. إلى غيره .

* ولكى تستمر هذه التغييرات بعد حد معين كان من اللازم أن تتغير علاقات الانتاج من خلال تحول الأرض إلى سلعة يمكن التخلى عنها على أساس من الملكية الخاصة الفردية ، الأمر الذى يمكنها من أن تلعب دور الضمان فى الاستثمارات العقارية الزراعية . وقد تحقق تطور الملكية الفردية للارض خلال القرن التاسع عشر مع التركز والتفتيت (لماذا التفتيت ؟ لأن إعادة بيع حزم من الأرض بواسطة الشركات الأجنبية فى شكل قطع صغيرة يحقق ربحا أكبر . وقد شجع إعادة مسح الأرض وتخفيض رسوم التسجيل من تقسيم الأطيان المشاعة وفرزها ، وقد أعيد المسح كخطوة فى سبيل تنظيم الملكية بقصد إستقرار الفلاحين فى القرى لضمان الإنتاج وبصدد تنظيم الضرائب على الأطيان (أحد وسائل تعبئة الفائض الزراعى) ، وقد نظمت بالأمر العالى الصادرة فى ١٨٩٩ ، وهو إستقرار قصد كذلك بإصدار قوانين الغاء السخرة فى ٨٩٩١ - ومع إعادة المسح تقسم الأطيان المشاعة وتفرز لأن الفرز يسهل على الملاك رهن الارض) .

* ويتميز التحول فى هيكل الإقتصاد المصرى بخصوصية تتمثل فى الدور الذى قامت به الدولة المصرية : فى مرحلة أولى لبناء اقتصاد سلعى مستقل فى

اطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى تستخدم فيه الدولة المصرية السوق العالمية لتغيير شكل الفائض ، وعلى الاخص جزءا من الفائض الزراعى ، وتعبئته للبناء الداخلى والتوسع فى العالم العربى ، مرحلة تنتهى بضرب الدولة المصرية عسكريا فى ١٨٤٠ : وفى مرحلة ثانية تنتهى بتسليم الدولة المصرية المنتجين المباشرين لرأس المال الاجنبى الذى أرتضت وجوده بل ولجأت اليه فى صورته المالية لاحداث التغييرات التى قامت بها ، فى تناقض مع رأس المال الاجنبى خاصة فى عملية سداد الديون ، تناقضا حل من خلال ضرب رأس المال الانجليزى للدولة المصرية عسكريا فى ١٨٨٢ وتغيير الشكل القائم لتلك الدولة تغييرا يؤكد عملية التحول وتغلغل رأس المال الأجنبى .

* وتتوج العملية فى مجموعها بإدماج الاقتصاد المصرى فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى ، يتخصص فى إنتاج القطن لاعبا بذلك دورا فى شكل من أشكال تقسيم العمل الرأسمالى الدولى كاقتصاد تابع تتم تعبئة جل الفائض الذى ينتج فيه إلى الخارج : بصفة مباشرة ، عن طريق تصدير الارباح والفائدة وخلافه ، وبصفة غير مباشرة عن طريق شروط التبادل وميكانزم التبعية النقدية ، وغير ذلك . ويسهم الفائض الذى ينتجه الاقتصاد المصرى فى تطوير الاقتصاديات الأوربية الرأسمالية ، مصبحا مع كل ذلك اقتصادا متخلفا .

— وتبرز من ثنايا هذه التغييرات خريطة ملكية الأرض الزراعية بعد أن تحولت الملكية إلى ملكية خاصة فردية مع التركز والتفتيت وأهمية ملكية الاجانب فى داخل الملكيات الكبيرة ، كما يظهر من الجدولين الآتيتين :

وأولهما يبين خريطة الملكية بصفة عامة بالمقارنة بين ١٨٨٦ ، ١٩٠٧ والثانى يبين الوزن النسبى لملكية الأجانب :

فئات الملكية	١٨٨٦ المساحة بالفدان	١٨٨٦ عدد الملاك	١٨٨٦ متوسط ملكية الفرد	١٩٠٧ المساحة بالفدان	١٩٠٧ عدد الملاك	١٩٠٧ متوسط ملكية الفرد
أكثر من ٥٠ فدانا	٢١٩١٦٢٥	١١٨٧٥	١٨٤	٢٣٥٦٦٠٢	١٢٤٧٥	١٨٩
من ٣٠ — ٥٠ فدانا	٣٥٨٢٩٨	٩٢٩٧	٣٨،٥	٣٢١٥٠١	٨٦٠١	٣٧،٤
من ٢٠ — ٣٠ فدانا	٣١٧٣٤١	١٢٩٢٨	٢٤،٥	٢٧٨٧٩٣	١١٤٨٨	٢٤،٢
من ١٠ — ٢٠ فدانا	٥٧٤٠٨٤	٤١٢٧٦	١٣،٩	٥٢٢٥٢٨	٣٧٨١٧	١٣،٨
من ٥ — ١٠ أفدنة	٥٦٥٨١٠	٨٠٨١٠	٧	٥٤٤٢٦٤	٧٧٦٦٣	٧
أقل من ٥ أفدنة	٩٩٣٨٤٣	٦١١٠٧٤	١،٦	١٢٦٤٠٨٤	١٠٠٢٨٠٦	١،٣
الجملة	٥٠٠١٠٠١	٧٦٧٢٦٠	٦،٥	٥٢٨٨٧٧٢	١١٥٠٨٥٠	٤،٦

المصدر : رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

لاحظ ، بالنسبة للملكية ، أكبر من ٥٠ فدانا ، زيادة درجة التركز فى خلال الفترة : زيادة فى المساحة الكلية ، على حساب متوسطى الملاك وزيادة فى متوسط ملكية الفرد . ولاحظ ، بالنسبة للملكية الصغيرة (أقل من ٥ أفدنة) زيادة درجة التفتت : زيادة فى المساحة الكلية (على حساب متوسطى الملاك) ونقص فى متوسط ملكية الفرد .

ملكية الأجانب فى ١٩٠١ :

المديرية	الاراضى المملوكة للاجانب (كنسبة من المساحة الكلية)	الملكيات الكبيرة: أكبر ٥٠ فدانا . (كنسبة من المساحة الكلية).	الملكيات الكبيرة الاجنبية(كنسبة من كل الملكيات الكبيرة).
القناة	٣٠ر٣	٦٩ر٢	٤٢ر٦
البحيرة	٢٢ر٦	٦٧ر٦	٣٢ر٤
الغربية	١٨ر٩	٥٦ر١	٣١ر٨
الدقهلية	١٣ر٩	٤٧ر٨	٢٥ر٢
القليوبية	١٠	٣٨ر٨	٢١ر٨
المنيا	٩ر٤	٤٥ر٧	١٨ر٨
الشرقية	٨ر٧	٥٠ر٣	١٥ر٥
الجيزة	٦ر٥	٢٩ر٠	٢٠ر٧
الفيوم	٦	٤٠	١٤
قنا	٥ر٨	٢٦ر٨	١٨ر٨
المنوفية	٥ر٣	٢٠ر٧	١٨ر٤
جرجا	١ر٩	٢٠ر٧	٨
بنى سويف	١ر٥	٣٨	٢ر٨
أسوان	١ر١	١٧ر٦	٦ر٣
أسيوط	٠ر٩	٢٦ر٤	٢ر٥
المجموع	١٠ر٩	٤٣ر٤	٢٣ر٠

المصدر : باير ، المصدر السابق الإشارة إليه ، ص ٦٧ .

لاحظ تركز ملكية الاجانب فى الدلتا ومدن القناة والبحيرة بالقرب من مراكز تجمعهم فى الإسكندرية وبورسعيد . هذا وستظل المساحة المملوكة فى التزايد ، على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى .

– وتتغير خريطة القوى الاجتماعية فى مصر : تتأكد طبقة كبار ملاك

الاراضى ، ويبرز من يقوم بالإستغلال الزراعى على أسس رأسمالية (الشركات الزراعية ، بعض كبار ملاك الارض الذين يقومون باستغلالها بأنفسهم وبعض كبار المستأجرين) ، وتتبلور طبقة متوسطى الملاك، الغائبون منهم عن القرية والموجودون بها كفلاحين أغنياء ، ويتميز صغار الفلاحين ، يمثلون السواد الاعظم ، من ملاك صغار وفلاحين بلا أرض يستأجرونها عينا أو نقدا . كما تتحدد ملامح العمال الزراعيين الإجراء ، الدائمين منهم والمؤقتين ، وتتميز فى داخلهم فئة عمال التراحيل . فى اطار هذه الخريطه تلعب طبقة ملاك الاراضى ، خاصة بعد ضرب الثورة العرابية ، دوراً رئيسيا فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى ظل سيطرة رأس المال الاجنبى ، دوراً يبرر اختيارها ، فى هذه الدراسة التى تبين الخط العام لعملية التكون التاريخى للتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، لبيان تركيبها والكيفية التى تكونت بها تاريخيا .

— يمكن أن نميز فى داخل **طبقة كبار ملاك الاراضى** أسرة محمد على ، كبار الموظفين ، الأعيان ، شيوخ البدو ، الأقباط والاجانب :

أما **اسرة محمد على** فقد تكونت الملكية الفردية لأفرادها من أراضى الاواسى والابعاديات والعهد والاراضى البور والاراضى التى يهجرها الفلاحون تحت وطأة الضرائب والجفالك (١) . وكانت أملاك الخديو اسماعيل تتكون من أطيان الدومين (أطيان أفراد العائلة) واملاك اسماعيل الخاصة (الدائرة السنية والدائرة الخاصة) . وتمثلت وحدات الاستغلال على أرض الخديو فى وحدات تستأجرها عائلات الفلاحين ووحدات تزرع لحساب الخديو اسماعيل قدرت

---

(١) انظر فى تحديد مفهوم هذه الأنواع من الاراضى الدراسة التالية من هذا الباب .

مساحتها بـ ١٨٢ ألف فدان ، كانت تدار بواسطة فرنسيين وبعض الانجليز، وكان عليها ١٩ مصنعاً للسكر (إذ تم التوسع فى زراعة قصب السكر عقب إنهيار أثمان القطن بعد إنتهاء الحرب الاهلية الامريكية) ، يضاف إلى ذلك ١٠ آلاف فدان من اراضى الدائرة الخاصة كانت تزرع لحساب الخديو . على هذه الارض كان يستخدم عمل السخرة والعمل الأجير فيما عدا هذه الاراضى كانت وحدة الإستغلال هى عائلة الفلاح ، وفى نهاية أيام اسماعيل كان مجموع أملاك الأسرة المالكة مكونا من أملاك اسماعيل وعائلته وتمثل ٢٠ ٪ من أرض مصر وأملاك بقية أفراد أسرة محمد على وأوقاف الأسرة .

أما كبار الموظفين فكانوا فى غالبيتهم من الاتراك والشراكسة والأكراد والشوام والأرمن (وكانوا يمثلون الغالبية فى الوظائف المالية والخارجية) ، ويضمون عددا قليلا من المصريين من ذوى الثقافة الذين يتكلمون اللغة التركية، وعادة ماكانوا يتزوجون من المعتقات من الاتراك والشراكسة . وقد بدأت قاعدة المصريين الذين ينتمون إلى فئة كبار الموظفين فى الإتساع منذ منتصف القرن التاسع عشر : فى نهاية حكم محمد على بدأ المصريون فى تولى الوظائف الإدارية الصغرى ثم كان تجنيدهم فى عهد سعيد وترقيهم إلى مرتبة الضباط ، وبرز منهم رجال مثل رفاعة رافع الطهطاوى وعلى باشا مبارك وأحمد المنشاوى وأحمد عرابى ومحمد سلطان باشا . ومع الازمة المالية للدولة (فى اكتوبر ١٨٧٩) ابطلت الهبات من الارض التى كانت تعطى لكبار الموظفين . واشترى هؤلاء من أطيان الميرى (من أمثال أحمد رشيد باشا فى الغربية وارسلان بك فى المنيا واسماعيل باشا راغب فى الغربية وحسن باشا راسم فى الدقهلية) ، كما اشترى كبار الموظفين من الاراضى البور . واخيراً تكونت ملكية كبار الموظفين للارض من المنح التى كانوا يحصلون عليها من الدولة بدلا من المعاش ،اختياريا

فى مرحلة اولى ثم إجبارياً فى مرحلة ثانية عند عدم وجود مال سائل لدى الدولة .

وتكونت فئة **الاعيان** من العائلات الكبيرة من الفلاحين . وكان لشيوخها نفوذ كبير على أساس الدور الذى يلعبونه فى خدمة السلطة ومساحة الاراضى التى يسيطرون عليها . وترجع ملكية الاعيان إلى نظام الإلتزام ووجود عدد من الملتزمين من بينهم وسيطرتهم على أراضى الوقف والاراضى خارج الزمام، زمام القرية ، واراضى المسموح . ومع الغاء نظام الإلتزام فى عهد محمد على أصبحوا يمثلون سلطة الدولة، كمشايخ . وبدأت ملكيتهم كشيوخ للقرى (وعمد فيما بعد) تتكون عن طريق التلاعب فى مكلفات الاطيان والسيطرة على اراضى المتوفين من ملاك الاثر (بلا ورثة أو بورثة قصر) والسيطرة على الاراضى التى يهجرها الفلاحون كما أن بعض أراضى العهد كانت تبقى فى يد العمد المتعهدين (بدفع الضريبة) وتتحول إلى ملك فردى (مثال ، على البدراوى فى فوه) . كما قام بعض العمد والمشايخ بشراء أطيان الميرى والاطيان المشورية من كبار الموظفين (مثال ، البدراوى أحمد فى الغربية وأحمد زغلول فى ابيانه). كما تكونت بعض ملكيات الأعيان من مساحات الأرض التى كان ينعم بها الحاكم على بعض العمد نظير خدماتهم (مثال ذلك الشيخ عبد العال بسمنود) وتكون البعض الآخر من قيام بعض العمد بأعمال التوريد للحكومة (مثال ذلك ، على البدراوى يبدأ كزياته ثم كشد فى سمنود ثم يصبح شيخاً من شيوخ القرية فى عهد محمد على) . اخيرا تكتسب بعض العائلات مكانتها فى الريف فى البداية من الإشتغال بالوظائف الحكومية الامر الذى تتمكن معه من تملك بعض الارض وتصبح من الاعيان (عائلة عبد الغفار بتلا منوفية ، البكباشى أحمد عبد الغفار ، جندى

رقى من تحت السلاح ثم حصل على منحة من اسماعيل) وإبتداءاً من هذا يتوارث منصب العمدة (السلطة فى القرية) فى بعض العائلات (عائلة الشندويل ، قرية شندويل جرجا ـ عائلة شعير بكفر عشما منوفية ـ الهرميل بابيار غربية ـ أبو حشيش بالمرصفا قليوبية ـ وأبو محفوظ بالحوالكه أسيوط ـ سليمان بنى عبيد المنيا ـ الشريف فى الغربية ـ الهوارى فى الفيوم ـ الجيار والوكيل فى البحيرة ـ الشريعى فى المنيا ـ الأترى فى الدقهلية ، خاصة فى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، حتى منتصف القرن العشرين (١) . وقد وجدت محاولة لحماية أرض الأعيان من التفتيت تمثلت فى قانون ١٨٦٩ الذى جعل تكليف الأرض باسم أكبر أولاد صاحب الأثر (ونحن نعتقد أن ملكية الأثر هى جنين الملكية الخاصة الفردية فى ريف مصر (٢)) ولكن هذا النظام ألغى فى ١٨٨١ .

أما شيوخ البدو فقد تطورت بعض ملكياتهم على النحو الذى تطورت به ملكية الأعيان (آل أبو مناع ، قنا ـ آل أبو كريشه ، جرجا ـ آل أبو دومة طهطا ـ آل أباظة بالشرقية ـ آل الشواربى بالقليوبية) . وأرتبط تكون النوع الآخر من ملكيات البدو بسياسة محمد على وخلفائه الخاصة بتوطين البدو وإستخدامهم حتى فى مواجهة الفلاحين (أمثلة : آل الطحاوى بالقليوبية ـ قبيلة الجوازى بالمنيا) ويلاحظ أن الملكية كانت توجد فى أيدى شيوخ القبائل . أما أفراد القبائل فلا يملكون ويذوبون فى المجتمع المصرى وقد تركزت ملكية

---

(١) محمد جبريل ، مصر فى قصص كتابها المعاصرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٣٣٧ .

(٢) انظر الدراسة التالية من هذا الباب .

شيوخ قبائل البراعة والفوايد فى الفيوم وبنى سويف ، وشيوخ قبائل الهنادى والعائد فى الشرقية ، وشيوخ قبيلة أولاد على فى البحـــيرة ،وغيرهم كثيرون . وكانت أطيان شيوخ البدو عشورية حتى ١٨٥٥ ، ثم أصبحت خراجية ثم استفادت من قانون المقابلة ١٨٧١ فى سبيلها إلى أن تصبح ملكية خاصة فردية .

وقد مثل **الاقبـاط** عصب الجهاز الإدارى منذ القدم ، يقومون فى داخله بأعمال مسح الأرض وجباية الضرائب والمحاسبة والكتابة ويتوارثون هذه الأعمال . وقـــد تكونت ملـكيتهم للأرض بطرق شتى ، البعض يحصل على منح من محمـد على (باسيليوس بك بن المعـلم غالى رئيس ديوان الرزنامجة ، فى المنيا واسيوط والقليوبية ـ دوس طوبيا بك ـ حنا بحرى بك) ، وقد كانت جباية الضرائب مناسبة لإستغلال الفلاحين والسيطرة على أراضيهم بالنسبة لبعض الأقبـاط (المعلم رزق بكفور رزق ، ميت غمر) وقام بعض الأقباط بشراء أرض من أطيان الميرى (صليب منقريوس الملبح ،كفر الجرايدة غربية ـ المعلم رزق صليب ، البحيرة ـ أخوه سيدراوس صليب ، البحيرة) . وقد نهج بعض الأقباط منهج شيوخ القرى(ميخائيل بك الاشروبى ، المنيا ـ أخوه حنا وعائلته ـ المعلم جريس ، قرية اللاوندى ، دقهلية حيث كان يقوم بالنشاط الزراعى المصحوب ببعض عمليات التحويل الصناعى للمنتجات الزراعية ، محلج للقطن ومعصرة للقصب ، مستخدما فى النشاط الزراعى عددا من مضخات الرى الآلية ـ المعلم بطرس ، الشيخ زايد بجرجا) . وأخيرا تكـون القسم الأكبر من كبار الملاك الأقباط من كانوا يشتغلون بالتجارة ، وخاصة التجـارة الخارجية (كوكلاء لبيوت أوربية إبتداء من تغلغل رأس المال الأجنبى فى سبعينات القرن التاسع عشر) بعضهم كان يشغل الوظائف القنصليــة لبعض الدول

الأجنبية ويستفيد من الامتيازات الأجنبية (عائلة بشارة بالاقصر - عائلة ويصا باسيوط (زراعة + نشاط تحويل كعصر القصب وتكرير السكر ، وكانت تملك معظم أسهم شركة سكة حديد الفيوم الضيقة) - عائلة حنا ميخائيل اسيوط (بشرى وسينوث حنا) : تقوم بالزراعة والنشاط المصرفى واقراض الفلاحين - عائلة مقار باسيوط - عائلة قرياقص وعبيد بقنا - عائلة حنا بسوريال بالمنيا).

أخيراً نجد **الاجانب** كفئة ذات وزن نسبى هام فى اطار الملكية الكبيرة للأرض الزراعية . بدأت ملكيتهم فى التطور منذ أواخر عهد محمد على ، حين منح بعض الابعاديات للاجانب الذين خدموا فى الجيش والادارة ، ومنح إبعاديات للكثير من التجار اليونانيين وعدد من التجار الانجليز . كما سمح لبعض الاجانب بان يصبحوا متعهدين (بدفع الضرائب) . كل ذلك رغم انه لم يكن للاجانب الحق فى تملك الارض فى ولايات الدولة العثمانية . ثم سمح سعيد باشا للاجانب بشراء مساحات واسعة من أطيان المتروك الخراجية . تحولت بعدها إلى أرض عشورية ، ثم أصبح لهم حق ملكية تامة عليها . وبعد صدور اللائحة السعيدية بدأ الاجانب يتوسعون فى شراء الارض ويسيطرون على الاراضى التى يعجز الفلاحون عن دفع ديونها . وكثيراً ماكانوا يمتنعون عن دفع الضرائب إستناداً إلى الامتيازات الاجنبية رغم أنها لا تخولهم ذلك ، الامر الذى دفع بالحكومة إلى إصدار أمر فى يوليو ١٨٦٠ يؤكد ضرورة دفعهم للضرائب . ثم جاء ترخيص الدولة العثمانية للأجانب بتملك الارض (فيما عدا فى الحجاز) فى يونيو ١٨٦٧ . وقد تملك بعضهم الأرض فى صورة منحه من جانب اسماعيل (يوركر بك الحكيمباشى - باولينو بك كبير الصيادلة ، البحيرة - ورانت باشا مدير الاوبرا ، كفر الدوار) . إلا أن الجانب الاكبر من ملكية الاجانب كان لشركات

الاراضى التى تأسست برأس مال أجنبى وقليل من رأس المال المصرى فى ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر (شركة الكوم الاخضر ، البحيرة (١٨٧٤) ـ شركة رى البحيرة (١٨٨٣) التى تحولت إلى شركة أراضى البحيرة ـ شركة أراضى أبو قير ١٨٨٧ ـ الشركة الزراعية الصناعية المصرية (١٨٨٧) ـ شركة أراضى الدائرة السنية (١٨٩٨) . وقد بلغ مجموع ما يملكه الاجانب من أراضى زراعية ٢٢٥١٨١ فدانا و٥٧٣٨١٩ فدانا و ٦٢٢٥٢٢ فـــدانا فى السنوات ١٨٨٧ و١٨٩٦ و١٩٠٦ على التوالى. وبلغت نسبة ما يملكونه فى السنة الاخيرة ١٠-١١٪ من مجموع أرض مصر . وأخذ ٩٠٪ من ملكيات الاجانب صورة ملكيات تزيد مساحتها على ٥٠ فدانا . وكانوا يملكون فى ١٩٠٦ حوالى ٣٧٫٥ ٪ من جملة الملكيات التى تزيد مساحتها عن ٥٠ فدانا.

وانتهى الامر بفئة الاجانب وقد احتوت خليطا من الاوربيين (أفراد وشركات بعضها يضم بعض المصريين) والشوام (الموارنة) واليهود الذين اكتسبوا جنسيات أجنبية ليستفيدوا من الامتيازات الاجنبية (أمثال سليم بك شداد ورزق الله بك شديد . سكاكينى باشا وحبيب باشا لطف الله) والاتراك الذين تجنسوا بجنسيات أوربية لنفس الغرض (كملى باشا لطفى) (١)

☆ ☆ ☆

على هـــذا النحو يتم ادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العـالمى من خـلال تحولات هيـكلية يصبح معهـا الاقتصاد المصرى إقتصاداً تابعا . وتتكون بذلك ظاهرة التخلف كظاهرة تاريخية من نتاج التطور الرأسمالى فى المرحلة من تاريخ المجتمع الانسانى الذى أصبحت طريقة الانتاج الرأسمالية

---

(١) أنظر فى كل ذلك وبتفصيل اكبر ، الدراسة القيمة لرؤوف عباس حامد ، السابق الاشارة اليها . ص ٧١ وما بعدها .

الطريقة السائدة على الصعيد العالمي . وذلك بعد أن عرف المجتمع المصرى في المرحلة السابقة على التكوين الاجتماعى الرأسمالى مستويات تطور وحضارة أرقى مما عرفته أوربا قبل التكوين الاجتماعى الرأسمالى ، وبعد محاوله الدولة المصرية بناء إقتصاد زراعى - صناعى سلعى مستقل فى اطار السوق الرأسمالية الدولية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر . وعليه لا يصح أن تطلق صفة التخلف على الاقتصاد المصرى إلا مع ادماجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ويكون التخلف ظاهرة تاريخية لم تعرفها البشرية إلا مع تطور التكوين الرأسمالى الذى يحتوى البشرية كلها أو يكاد خالقا بذلك إقتصاداً عالمياً يقوم على تقسيم العمل الدولى لأول مرة فى تاريخ المجتمع الانسانى .

٣ - التنظيم القانونى للنشاط الزراعى فى مصر [(١)]

إذا كان الأصل هو وحدة المعرفة الإنسانية فإن هـذا الأصل يكون أكـثر الحاحا بالنسبة للمعرفة المتعلقة بالأوجه المختلفة لنشاط أفراد المجتمع فى تحـدده تاريخيا ومن هنا كان انشغالنا بالجوانب الاجتماعية الأخرى للنشاط الاقتصادى بصفة عامة وبجانب التنظيم القانونى لهذا النشاط بصفة خاصة . فى إطار النشاط الاقتصادى يبرز النشاط الزراعى كنشاط حيوى فى المجتمع المصرى يلزم لفهمه ألا يعزل عن باقى الإقتصـاد القومى . فيما يخص التنظيم القانونى لهـذا النشاط تدور تساؤلاتنا حول خط عام : ما الذى جعل من القرن التـاسع عشر قرن تطور الصورة الفرديه للملـكية الخاصة للأرض فى مصر ، تطور نحو الملـكية الفردية بكل أبعادها . ثم ما يكاد يبدأ القرن العشرين حتى نلاحظ إتجاها طويل المدى جوهره فرض القيود على الملكية الفردية للأرض . إتجاها يبدأ من عـدم جواز الحجز على الملكية الواردة على خمسة أفـدنة أو أقل ، مارا بـكل القيود على استعمال الأرض الزراعية ، ومنتهيا بقوانين الإصلاح الزراعى فى السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٩ . هذا الخط العام يثير مسألة العلاقة بين التنظيم القانونى والظواهر الإقتصادية والإجتماعية .

فى إطار هذا الخط العام تطرح أسئلة أخرى : كيف يمـكن أن ينقل تقنين بأكمله من مجتمع لآخرى؟ هل يمكن أن يتم هذا النقل دون أن يثير صعوبات فنية من ناحية التنظيم القانونى ؟ ما المقصود بالتنظيم القانونى لنشاط اقتصادى

---

(١) محاضرة القيت فى جمعيـــة الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بالقاهرة فى ٢٤ يناير ١٩٧٦ .

معين ؟ هل يقصد به مظاهر النشاط التى عنيت بها نصوص القانون ، فقط ، أم يحتوى التنظيم القانونى المظاهر التى تجاهلتهـا النصوص (عمدا أو بدون عمد) كذلك ؟

للاجابة على هذه التساؤلات قمنا ببعض البحث وطرحنا نتائجه الاوليـة للمناقشة فى محاضرة عامة (١) ، نعيد هنا عرض نصها دون تغيير يذكر .

٭ ٭ ٭

من الضرورى أن نبرز فى مقـدمة حديثنا أن ماسنطرحه عليـكم للمناقشة لايمثل نتائج نهائية أو حتى شبه نهائية لبحث نقوم به ، مع مجموعة من الباحثين فى اطار الدراسات العليـا بـكلية حقوق الاسكندرية ، وإنما سنطرح عليـكم فرضية للنقاش . على أمل ان يساعـدنا الطرح والمناقشة فى أن تتضح رؤيتنـا للامـــور .

هـذه الفرضية تتعلق بانطباعات عن القانون بصفة عامة ، وعن علاقته بالنشاط الاقتصادى بصفة خاصة : وهى إنطباعات تتبلور من خـلال نظرة معينة للتنظيم القانونى للنشاط الاقتصادى فى الريف المصرى .

ولقد تبين لنا أن ما نود أن ننقله إليكم لايـكون واضحا ، أو بالاحرى

---

(٢) من الطبيعى أن نجد فى الصفحات التالية بعض الأفـكار المشتركة مـع الدراسة السابقة ، ذلك أن فهم التنظيم القانونى للنشاط الزراعى لا يمكن أن يتحقق إلا بفهم الظاهرة محل التنظيم القانونى . والنشاط الزراعى لا يمكن التعرف على طبيعته وتطوره إلا فى إطار الاقتصاد القومى كله ، الذى لا يمكن فهم حركته بمعزل عن الاقتصاد العالمى الذى أدمج فيه الاقتصاد المصرى خلال القرن التاسع عشر .

لا يقل غموضه ، إلا من خلال رؤية تاريخية للمشكلة التى يراد معالجتها . واتباع منهج تاريخى فى حالة المجتمع المصرى وعلى الأخص فى حالة الريف المصرى ، يعنى صعودا هائلا فى عملية تاريخية تحتوى كل التاريخ الحضارى للانسان ولكننا سنقتصر على التاريخ الحديث .

أتباعا لهذا المنهج ، سنحاول تحديد ملامح الفرضيـة التى نطرحها عليـكم ، دون الدخول فى كثير من التفاصيل ، على النحو التالى:

- فى مرحلة أولى نتحسس معالم الموقف فى نهاية القرن الثامن عشر .

- فى مرحلة ثانيـة نتتبـع التغيـيرات الأساسية التى شهدها القرن التاسع عشر .

لننتهى فى مرحلة ثالثة إلى الخط الأساسى للتغييرات التى شهدهـا القرن العشرين مبرزين بصفة خاصة ما تم فى مجال التنظيم القانونى للنشاط الزراعى منذ عام ١٩٥١ .

١) **الموقف فى نهايه القرن الثامن عشر** (عشيـــة الحملة الفرنسية) يتميز بالخصائص العامة الآتية :

- مجتمع زراعى يحتوى مايقرب من ٢،٥ مليون نسمة (وفقا لتقدير علماء الحملة الفرنسية) المساحة الكلية للأرض الزراعية تتراوح بين ٢،٥ — ٣ مليون فدان .

- الزراعـة تقـوم أساسا على الرى (وخاصـة رى الحيـاض) ، وتتميز بتنوع المحاصيل وغلبة المحاصيل الغذائية (مهم جداً) ، القمح هو المحصول الرئيسى وقد تزرع الذرة والشعير والأرز والبقول والبصل .

وجود مدن هامة (القاهرة ٢٦٠ ألف نسمة) بفضل ما تنتجه الزراعة من فائض وبفضل النشاط الحرفى الصناعى ، وبعض التجارة .

ـ فى الزراعة ، يتمكن المنتجون المباشرون ، الفلاحون ، من انتاج ناتجا كليا يكفى ليس فقط لاستهلاكهم ولمواجهة تجدد الانتاج الزراعى فى الفترة التالية وإنما كذلك لاستهلاك الطبقات الأخرى ، مع تصدير قدر من الفائض الزراعى فى شكل القمح والأرز . ومعظم انتاج هذا الأخير كان للتصدير (فى داخل حدود الامبراطورية العثمانية ، حيث كان هناك قانون يمنع تصدير المواد الغذائية خارج حدودها) . كذلك كان يصدر جزء من انتاج الشعير والبقول والبصل .

ـ فى اطار التنظيم الاجتماعى العام ، كان الموقف يتميز بنوع من التوازن بين السكان والموارد المادية (مهم جدا ، إذا أن اختلال التوازن لن يظهر إلا كنتاج لإندماج المجتمع المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية ، من خلال تغلغل رأس المال) .

ـ **تنظيم الريف كان يرتكز على تنظيم الارض** ، وسيلة الانتاج الرئيسية ، تنظيم الأرض يقوم على :

. مبدأ عام ، مقتضاه ان ملكيه الارض للدولة (المركزيه) ولكنها ملكية رقبه فقط ، وان للفلاح ، كقاعدة عامة ، حق الانتفاع طالما هو يوفى التزاماته فى مواجهة الدولة (وهى تتمثل فى دفع الضريبة والقيام ببعض عمل السخرة فى الأشغال العامة) (١)

---

(١) فى نهاية القرن ١٨ ، كانت كل أرض الدولة فى يد الملتزمين (٦٠٠ ملتزم ـ نصفهم =

• إلا أن الواقع الإجتماعى يعطى ، فى ضوء هذا المبدأ العام ، صورة أكثر تعقيدا ، تبرز فيها الملامح الآتية :

— لتحصيل الضريبة ، توجد فئة اجتماعية تلعب دور الوسيط بين الفلاح والسلطة المركزية هى فئة الملتزمين (١) : تدفع الضريبة مقدما للسلطة المركزية ، ويكون لها حق جباية الضريبة من الفلاحين . يتقاسم الملتزم حق الانتفاع مع الفلاحين : يفلحون تلك الحصة من الارض التى تخصص لهم ويدفعون عنها ضرائب للملتزم (الفائض + المضاف + البرانى) والملتزم له حصة ، الوسية ، معفاة من الضرائب ، يزرعها مباشرة الاتجاه إلى عمـــل السخرة أو إلى **العمل الأجير .**

ملـكيه فرديه (بصور مختلفة) :

☆ **ملـكية الاثر** : بالنسبة للارض التى حصل عليها أربابها من الفلاحين بطريق الشراء من بيت المال ، أو كان للفلاح فيها أثر ، أى متوارثة عن أبائه واجداده ، هذه الأرض تنتقل من الأب إلى الابن ، ملكية الفلاح لها معلقة على شرط زراعة الأرض ودفع الضرائب عنها للملتزم ، فاذا فشل فى زراعتها أو

= من المماليك ويسيطرون على ثلثى الارض الزراعية — الباقى فى يد ملتزمين من التجار والعلماء والنساء) .

(١) « لم يكن الفلاح إلا منتفعا بالنسبة للارض التى يحوزها وكان له أن يستغلها ، وأن يأخذ منها الغلة المعينة له ، ولكن لم يكن له حق التصرف فيها ، بيـــد أنه كان له أن ينقل حقوقه إلى ورثته ، بل كان له أن يبيعها إذا حصل على ترخيص بذلك من الملتزم »، محمد كامل مرسى ، الملـكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن . القـاهرة ١٩٣٦ ص ٧٥ .

فى دفع الضرائب أبعده الملتزم عن الارض ، وإنما باجراءات معينة . وهو أبعاد لم يكن نهائيا فى حالة عجزه عن دفع الضرائب ، فللفلاح أن يعود إلى الارض إذا دفع المتأخر من الضرائب . (لم تكن أرض الاثر موجودة ابتداء من جنوب جرجا) .

. **مسموح المشايخ** : أرض فى القرى المختلفة تمنح بواسطة الملتزم لشيخ البلد غالبا ما كانت تنتقل من الآب إلى الابن ، حيث كانت الوظيفة ذاتها وراثية . وكان الشيخ يستخدم ما تغله هذه الأرض فى الانفاق على مستلزمات الادارة وفى سد نفقات ضيافة المسافرين القادمين على القرية .

. **الملكية الحضرية** : ملكية العقارات فى المدينة . وكانت ملكية فردية.

هذه الصور من الملكية الفردية تمثل فى الواقع جنين الملكيه الفردية التى نمت طوال القرن التاسع عشر ليتوافر لها كل أبعادها وفقا لتنظيم الملكية الفردية فى اطار طريقة الانتاج الرأسمالية (١) .

ـ فى مصر الوسطى ، **كانت الارض بلا ثمن** . مساحة الارض تزيد على قدرات من يفلحون الارض، لاتمثل احتكارا لطبقة اجتماعية ولا لدولة ولكن

---

(١) قارن ما يقول به الآخرون : على سبيل المثال ، يقول أمين مصطفى عفيفى عبد الله أن الملكية تستقر مع الحملة الفرنسية . انظر تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٣ ، ص ٢٦ . ويعتبر ابراهيم عامر أن مرسوم ١٧٩٨/٩/١٦ الذى قدر للارض ثمنا وأقر حق التوريث ووضع نظاما لتسجيل سندات التمكين قد وضع النواة الأولى لنشأة الملكية الفردية فى الأرض الزراعية فى مصر وزعزع أسس نظام ملكية الدولة ونظام الانتفاع : أنظر الارض والفلاح (المسألة الزراعية فى مصر) مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ص ٧٥/٧٦ .

الفائض الزراعى يتم تعبئة وفقا لما هو متبع فى بقية أجزاء مصر .

ـــ الاوقاف ، الخيرية والاهلية (للبحث فى أصـــل نظام الوقف يلزم الرجوع إلى تاريخ الدولة القديمة - ٢٧٨٠ - ٢٢٨٠ ق.م فى مصر الفرعونية ، ولا يقتصر على مصر الاسلامية كما يتردد عادة فى الكتابات عن نظام الوقف) .

ـــ أراضى المطروق ، المراعى وماشابهها ، التى يستخدمها السكان بالمشاع .

* ويمكن أن **نلخص وضع الفلاحين بالنسبه للارض** على النحو التالى :

ـــ بعضهم يملك ملكية معلقة على شرط ، عدد قليل جدا .

ـــ الغالبية تزرع الأرض التى لا تملكها (تزرع جزءاً من أرض الملتزم ، وتعمل على أرض الملتزم ، الوسية) .

ـــ طبقة من المعدمين ، بلا أرض ، ناتجة عن قدرة الملتزمين على تجريد الفلاحين الذين يعجزون عن دفع الضرائب ، يعملون لحساب فلاحين آخرين أو ملتزمين أو مزارعين (كعمل إجراء) .

وضع الفلاح بصفة عامة يختلف فى مصر العليا عنـــه فى مصر السفلى :

أراضى مصـــر العليا من الأراضى المعروفة بأسم أرض المساحة (تمسح سنويا ويوزعها المشايخ سنويا) . الفلاح لا يرتبط بالأرض ولا يجبر على فلاحتهـــا .

هذا التنظيم يبين ان الملكية الفردية للارض ، وسيلة الانتاج الرئيسية فى ذلك الوقت ، ليست لا من غزيرة الانسان ولا من قبيـل التنظيم INSTITUTION الابدى . هذه هى فكرة أولى نرغب فى أبرازها .

ـ ثم تأتى **الحملة الفرنسية** لتمثل أول مواجهـــة مباشرة بين رأس المـال

والمجتمع المصرى ، اول مناسبة للعدوانيـــة المباشرة لرأس المال ، رأس المال الفرنسى ، على المجتمع المصرى ومع قدوم رأس المال تظهر امكانية أن يسود مبدأ الاستغلال المرتكز على رشادة رأس المال . قوام هذا المبدأ النظر إلى مصر كما لو كانت وحدة انتاجية كبيرة الهدف هو تحويلها فى النهاية إلى مزرعـة تنتج لمصلحة رأس المال كمستعمر ، تنتج المواد الأولية الزراعية اللازمة للصناعـة ، خاصة المواد التى تعوض فرنسا عما فقـدته فى جزر الهنـد الغربية فى حروبهـا الاستعمارية مع بريطانيـا (انظر فى تفصيل ذلك الدراسة القيمة لمحمـد فؤاد شكرى عن مينو وخروج الفرنسيين من مصر) . لتحقيق ذلك لابد من أحداث تغييرات جذرية :

• الحصر الشامل ، وإنما بطريقه علمية لطاقة الموارد والامـكانيات .

• تحويل الزراعة المصرية إلى زراعة تعتمد على الرى الدائم حيث أن معظم المحاصيل الإنتاجية (أى اللازمة للانتاج الصناعى) تقـــع فى موسم الزراعة الصيفية دون الزراعة الشتوية . كما أن الرى الدائم يمكن من زيادة المساحة المحصولية عن طريق زراعة الأرض طوال فترة السنة ، وما يستلزمه ذلك من مشروعات لتهذيب النيل والسيطرة عليه ورفع منسوب المياه (بناء القناطر) وشق الترع والمصارف إلى غير ذلك .

• اعادة النظر فى وسائل تعبئة الفائض الزراعى ، من إعادة تنظيم ملـكيـة الأرض (على أساس من الملـكية الفردية) إلى إعادة تنظيم الادارة وخاصـة الادارة الماليـة ، وعلى الأخص الادارة الضريبية . من هنا جاء قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٧ .

— قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ (لاحظ أنه يخرج فى الشهور القليلة التاليـة

على وصول الفرنسيين إلى مصر ، وكذلك الحال بالنسبة لمناقشة أمر التغيير الزراعى الشامل التى تمت فى الديوان العام ، بحضور ممثلين من كل أجزاء مصر ، فى ١٠/٤ ، ١٧٩١/١٠/٢٠) (١) التنظيم الذى تضمنه القانون :

• وضع قاعدة لتقدير ثمن الأرض .

• اقرار حق التوريث والاعتراف بنظام التوريث فى الشريعة الاسلامية .

• وضع نظام لتسجيل سندات « التمكين » الفردى . لا تكفى المستندات التى فى أيدى الفلاحين بأراضيهم لاثبات ملكيتهم بالبيع أو الميراث ، بل يجب أن يكشف عنها فى سجلات « الروزنامة » نظير دفع رسم لذلك. وإذا وجدت حجته مقيدة بالسجلات يكتب له سند « تمكين » جديد يسجل فى مكتب التسجيل نظير دفع رسم ٢./. من الثمن المقدر للعقار . إذا لم تكن لدى الفلاح حجة أو

---

(١) مناقشة أمر التغيير الزراعى الشامل دارت حول :

— القضاء على الالتزام (مع تعويض الملتزمين عما فقدوه من دخل من الضرائب المفروضة على أرض الاثر فى نطاق التزاماتهم) .

— تبقى أرض الأثر فى حوزة الفلاحين (وهو ما يظهر أن قولنا بالبحث عن جنين الملكية الفردية للارض الزراعية يتعين أن يكون فى مجال هذه الملكية حتى ولو كانت غير كاملة (وفقا لتصور تقنين نابليون للملكية) وفى الملكية العقارية الحضرية ، قول مبرر).

— تؤجر الارض الموقوفة على مؤسسات دينية لمدة ٩٩ سنة .

• ماتم فعلا فى ١٧٩٨ :

— تثبيت الملتزمين فى التزامهم .

— ضم ثلثى أراضى المماليك (خاصة فى الصعيد) إلى أملاك الدولة لصالح الجمهورية (إدارة مباشرة بواسطة فرنسيين ، مع جباية الضرائب بواسطة أقباط : اسناد الوظائف الكريهة إلى فئة من الواطنين ؛ تطبيق ضمنى لسياسة فرق تسد) .

سند ، أو لم تكن أرضه مقيدة بالسجلات ، فانها تـــؤول إلى الدولة ، فى حالة الميراث لابدمن التسجيل فى ظرف ٤٢ ساعة من الوفاة وإلا آلت الملكية للدولة.

إلا أن قيام ثورة القاهرة فى أكتوبر ١٧٩٨ حال دون تطبيق القانون . وترتب على عدم استقرار الوجود الفرنسى وقصر فترته عدم أحداث التغيير فى التنظيم الزراعى . هذا التغيير لن يتم إلا ابتداء من ١٨١٣ — ١٨١٤ .

٢ — التغييرات فى القرن التاسع عشر :

إذا ما مثل النشاط الزراعى أساس الاقتصاد القومى يكون من الضرورى عند محاولة بناء الصناعة أن يعاد النظر فى تنظيم الزراعة فى إقتصاد المبادلة ، وذلك بقصد :

— تعبئة الفائض الزراعى .

— وزيادة الفائض الممكن تعبئته .

ولم تتم اعادة التنظيم هذه إلا بعد ١٨١١ ، لسببين :

ه استفادة الدولة تجاريا من الحروب النابليونية فى أوربا وأرتفاع أثمان القمح وقيامها بتصديره إلى أوربا على حساب صادراتها منه لتركيا (رغـــم احتياجها له ووجود اللوائح التى تحظر تصدير القمح خارج الامبراطورية العثمانية) . هذا الوضع مكن الدولة من الحصول على الموارد المالية ، ومن ثم لم يكن هناك ضغطا لتدبيرها من الفائض الزراعى الأكبر حجما عن طريق التغيير فى تنظيم الريف . كما أنه يخلق لدى الدولة وعيا بالأهمية المتزايدة للسوق العالمية والطلب الذى يوجد فيها .

ه لم يكن من الممكن تغيير الوضع عن طريق اعادة التنظيم قبل القضاء على

المماليك كقوة سياسية كانت ما تزال تسيطر خاصة فى الصعيد وكعامل يحول دون تحقيق الوحدة الإقتصادية بين أجزاء مصر .

تبدأ اعادة التنظيم فى الزراعة على أساس من **المسح الشامل لارض مصر** (بادئا بالصعيد فى سنة ١٨١٣ ثم بالوجه البحرى فى عام ١٨١٤)[١] . **ويقوم التنظيم القانونى للنشاط الزراعى على ركائز اربع :**

ا – تحتكر الدولة ملكية الاراضى الزراعية . هذه الركيزة تمثل الاتجاه العام، فلا تشجع الصورة الفردية للملكية الخاصة ، لوعى محمد على بأن الملكية « تعطى النفوذ وتحقق تبعية الاخرين » (على حد قوله) ، وقد أراد أن يحتفظ لنفسه « بالنفوذ وتبعية الآخرين » .

لا يكون للفلاح على الأرض إلا « **الانتفاع** » ، وفى بعض الأحيان وضع الأجير (فى مقابل أجر يومى ، عينى أو نقدى) . هذا الانتفاع مرهون بالوفاء بالتزاماته فى مواجهة الدولة (على الاخص الضرائب) **وهو لايورث** . وعليه أعيد توزيع الأرض على الفلاحين لزراعتها فى مقابل الضرائب وتتم اعادة التوزيع بعد الوفاة . **من وجهه نظر المنتج المباشر (الفلاح) لاتمثل هذه الصورة ملكية خاصة ، ولكنها ملكية الدولة (ذات طبيعة اجتماعية وسياسية معينة)** . بالنسبة للضرائب تقوم الدولة بجبايتها ، فلا وسيط ، وتختص الخزانة العامة بالجباية .

ب – الركيزة الثانية تبرز مع تطور الملكية الفردية للارض :

---

(١) تم المسح والتصنيف فى دفاتر «التاريخ» ، فسجلت فى دفاتر المساحة أرض مصر المزروعة وحدود كل أطيان البلاد وأحواضها ومساحة سكنى كل بلد ومساحة الأراضى المستعملة للمنفعة العامة **(كالترع والجسور والطرق والمرافق)** .

• فى أواخر العشرينات ، يتغير اتجاه الدولة بعض الشيء تحت ضغط الحاجة إلى الاخشاب وحماية جسور الترع من الانهيار ، برزت الملكية الفردية فى أراضى الأشجار لتشجيع زراعتها. أعطيت الأرض رزقة (تخول لصاحبها كل سلطات الملكية) بلا مال (أى بلا ضرائب) ، بدأ ذلك على شواطىء ترعة المحمودية .

• فى بداية الثلاثينات خطت الملكية الفردية للارض خطوة أخرى - تحت ضغط ضرورة التوسع فى الأرض الزراعية - وذلك فى أراضى الابعاديات وغير المعمور - التى فتحت للمصريين والأجانب (خاصةاليونانيين والبريطانيين)، وللبدو (تشجيعا لهم على الاستقرار وتأمينا للريف من هجماتهم) ، وكانت الأرض تمنح كرزقة بلا مال لفترة من ٣ - ٧ سنوات تعويضا عن نفقات الاستصلاح ، أى الاستثمار المبدئى .

• من ١٨٣٧ شهد الموقف تغييرا كبيرا فى السياسة نحو منح كثير من الأراضى لاعضاء أسرة الوالى (خاصة بعد أن استقرت لمحمد على ولاية مصر وفى عائلته من بعده ، ١٨٤١) ولكبار الموظفين الاتراك والالبان والجركس. أسباب ذلك :

- هجرة الفلاحين عن قدر كبير من الأرض بسبب التجنيد وفداحة الضرائب التى أدت إلى اعسار عدد كبير من القرى (مع ما فرض على سكان القرى من تضامن فى سداد الضرائب)[1] منحت إلى كبار الأفراد .

---

(١) ما الذى يعنيه اعسار القرية ؟ استنادا إلى تقرير أحد القناصل ، كان الفلاحون يدفعون دائما الضرائب بالكامل ، وإنما لايقوم شيخ البلد بتوريدها للحكومة ، الأمر الذى يعطى احساسا باعسار القرية .

ـ أثبت نظام الاشراف الادارى المباشر على الزراعة واحتكار المحاصيل وتحصيل الضرائب أى نظام التدخل الادارى الكبير فى الانتاج الزراعى وتعبئة الفائض بل وقدرا من الناتج الضرورى للفلاحين ، اثبت هذا النظام عدم صلاحيته ، بأعتباره نظام يقوم على حرمان المنتج المباشر من كل دور فى اتخاذ القرارات ، ويجعله محلا لها تاركا اياه فى النهاية عند حد الكفاف .

ـ تأثرت الدولة بعد أن بدأ الاقتصاد المصرى ينتج القطن للتصدير ويستورد سلعا من الخارج ، بالأزمة الإقتصادية العالمية لسنة ١٨٣٦، وأجبرت على تخفيض نفقاتها وكان منح الضياع يمكن من التخفيض من سبيلين :

* أن الملاك الجدد يلزمون بنفقات إدارة القرى التى منحت لهم .

* أن منح الضياع يوفر على الدولة تكاليف رواتبهم ومعاشاتهم باعتبارهم من ضباط الجيش وكبار الموظفين .

ـ أدت الضغوط من الدول الأوربية على الباب العالى بأن يسمح بحرية التجارة فى الولايات العثمانية ومنها مصر ، إلى عقد معاهدة ١٨٣٨ التجارية ،التى كانت تهدف إلى وضع حد للاحتكار ، وخاصة احتكار الدولة المصرية ، فى كل ولايات الامبراطورية العثمانية . وقد وجد محمد على ، الذى لم يستطع مقاومة الحاح القناصل الاوربيين على انهاء احتكاره ، فى منح الأرض لاتباعه سبيلا لإنهاء احتكار الدولة فى الظاهر والإبقاء على احتكارها لبيع المحاصيل فى الواقع . إذ لم يمنع عنه اتباعه ، الذين كانوا يحرصون على كسب رضائه ، محاصيل ضياعهم يأخذها بالثمن الذى يحدده .

ـ فى ١٨٤٠ ضربت محاولة الدولة المصرية لبناء اقتصاد غير تابع فى اطار

السوق العالمية وأصبح محمد على حاكما وراثيا لمصر، ومن ثم تحول اهتمامه واهتمام أفراد عائلته والمحاسيب إلى تكوين ثروات شخصية كبيرة فى شكل ملكية فردية للارض.

ـــ سمح للفلاحين الذين ظلوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية باستبقاء أراضيهم بشرط وضعها تحت اشراف الدولة (ملكية معلقة على شرط خضوعها لإشراف الدولة).

• ورغم تطور الملكية الفردية للارض على هذا النحو بقيت اغلبية الأرض ملكا للدولة ، للفلاحين عليها حق الانتفاع طالما هم يوفون بالتزاماتهم . الى جانبها وجدت ملكية فردية للكبار تتطور نحو كل سلطات الملكية على جزء من ارض الدولة ، وانما هى ملكية تولد مركزة . كما وجدت ملكية معلقة على شرط وخاضعة لاشراف الدولة توجد للفلاحين القادرين على بعض الأرض (نواة ملاك الارض من المصريين) .

جـ ـ الركيزة الثالثة للتنظيم تتمثل فى ضمان إنتاج الفائض الزراعى وتعبئته نحو المدينة عن طريق التنظيم الادارى والجنائى : بالنسبة الريف تم هذا التنظيم بواسطة « لائحة زراعة الفلاح » لسنة ١٨٢٩ ـ ١٨٣٠ .

هذا التنظيم يقوم من الناحية الإدارية على تقسيم القطر إلى مديريات ، كل مديرية إلى مأموريات ، كل مأمورية إلى أقسام (ناظر أو كاشف) ، كل قسم إلى خطوط (حاكم الخط يساعده كبار المشايخ) ، كل خط إلى نواحى (قائمقام) كل ناحية إلى قرى (شيخ البلد) وكل قرية إلى حصص (شيخ الحصة) . ويقوم الجهاز الإدارى على عدد من الوظائف المرتبطة بالإنتاج وتعبئة الفائض ونقله إلى المدينة هؤلاء هم : محاسب القدم ، الصراف ، المشد والخفير (مراقبة الفلاحين يوميا ليحولا بينهم وبين الهرب ، واجبارهم على دفع الضرائب) ، الد صاصون (البوليس السرى) ، ناظر الشونة مع موظفيها (محاسب ، كاتب المخزن ، الكيال

الوزان (أى القبانى) ويشرف كذلك على شحن السفن بالحاصلات، إذ كان النقل النهرى يمثل السبيل الاساسى للنقل ، ولا يشحن إلا على مراكب برافقها ربان (قبودان) من أبناء المنطقة ، وناظر موانىء السفن (يسهر على عدم شحن السفن فوق حمولتها عن طريق أنه يزود ربان كل مركب بشهادة مختومة (تذكرة) حمولتها) .

أما عن جوهر لائحة زراعة الفلاح فيتمثل فى تحديد المسئولية وتوزيعها لضمان الإنتاج (رغم أنف المنتجين المباشرين ، الفلاحين) وتعبئة الفائض الزراعى نحو المدينة . يمكن التمييز فى اطار المسئوليات التى تحددها نصوص اللائحة بين أربعة أنواع من المسئولية :

ـ مسئولية خاصة بضمان استمرار الشروط اللازمة للقيام بالنشاط الزراعى :

• المياه : السهر على الترع والخزانات والسواقى والتوابيت والشواديف.

• القوة العاملة : السهر على عدم هجرة الفلاحين وإعادتهم فى حالة الهجرة (تحديد إقامتهم وفقاً لبطاقات إقامة . . . الخ). توفير عمال السخرة اللازم للاشغال العامة . توفير الفلاحين اللازمين للخدمة العسكرية .

• الأرض : ضمان عدم تركها خالية دون زراعة ، إذا ما استصلحت أو هجرت .

ـ مسئولية خاصة بالقيام بالنشاط الزراعى :

• المحاصيل التى يجب زراعتها ومساحتها .

• التزويد بالبذور والحيوانات وشروط الحصول عليها (من فلاح لفلاح أو من الشيخ لفلاح أو من الحكومة لفلاح).

• التحقق من عدم إهمال الفلاحين للاعمال الزراعية (تهيئة الارض والبذار - رعاية النبات - الحصاد).

— مسئولية خاصة بتعبئة الفائض الزراعى نحو المدينة :

• المحاصيل التى تزرع فعلا ، تسجيلها وتسجيل مساحاتها ، وقدر المحصول.

• الحصول على الفائض من الفلاح (بالضريبة أو الشراء).

• حراسته ووزنه وتشوينه ونقله.

— مسئولية خاصة بالرقابة على الموظفين والقضاء فى القرية.

والقراءة المتأنية لنصوص هذه اللائحة تبين كيف يدور كل التنظيم (الإدارى والجنائى) حول ضمانات الإنتاج (حتى رغم إرادة المنتج المباشر) وتعبئة الفائض نحو المدينة في وقت كان الإتجاه العام لدى المنتجين المباشرين متمثلا فى هجرة الأرض تحت وطأة الضريبة والتجنيد وعمل السخرة فى الاشغال العامة (مات فى حفر ترعة المحمودية مثلا ١٢ الف فلاح فى مدة عشرة شهور).

د — وتتمثل الركيزة الرابعة للتنظيم القانونى للنشاط الزراعى فى تنظيم عملية تعبئة الفائض الزراعى بل وجزء من الناتج الضرورى للفلاح. هذه العملية تحتوى التنظيم الضريبى وتنظيم احتكار الدولة للاتجار فى المنتجات الزراعية :

أما عن **التنظيم الضرائبى** فانه وان كان قد بدأ مع مسح الارض وتحديد فئات الأطيان والضرائب المطلوبة فقد تميز بالتغيير المستمر فى سعر الضرائب. وتميز نظام التحصيل بجعل العلاقة بين الفلاح والخزانة العامة (الصراف) مباشرة، وتضمين الاهالى الموسرين خراج المعسرين، وتضمين القرية خراج القرى

المجاورة ، والالتجاء في النهاية إلى نظام العهد الذى يشبه نظام الالتزام مع فروق: المتعهد يدفع للحكومة الضريبة المقررة ، ولا يحصل من الفلاحين إلا على الضريبة المقررة . ويعفى فى مقابل ذلك من دفع الضريبة عن جزء من الأرض الموجودة تحت سيطرته . ونظام العهد هذا لا يورث .

وبالاضافة إلى ضريبة الأرض هذه ، عرف النشاط الزراعى ضرائب أخرى على الماشية (البقر والجاموس والجمال والنعاج) وعلى بعض الأشجار (كالنخيل) .

أما عن تنظيم النشاط التجارى فقد كان يدور ، فيما يتعلق بالنشاط الزراعى ، حول احتكار الدولة لشراء المنتجات الزراعية ثم احتكار بيعها فى الداخل والخارج ، وكذلك احتكار بيع المدخلات الزراعية للفلاحين . وتحصل الدولة عن طريق سياسة الأثمان المتبعة على جزء كبير من الفائض الزراعى . وعلى سبيل المثال ، تبين فروق أسعار الشراء والبيع معدل الفائض الذى تحصل عليه الدولة من هذا السبيل :

المحصول الأردب	الثمن الذى تدفعه الدولة للفلاح بالقروش	الثمن الذى تبيع به للاستهلاك المحلى بالقروش	الثمن الذى تبيع به للتصدير بالقروش
القمح	٢٧	٥٦	٩٠
الذرة	١٦	٢٧	٦١
الفول	١٨	٣٢	٤٦
الشعير	١٨	٣٥	٤٦
الأرز	٦٠	—	٢٧٠

هذا بالاضافة إلى سبل تعبئة الفائض الاخرى عن طريق الحصول عليه فى صورة العمل وخاصة عمل السخرة الذى يجبر الفلاح على القيام به فى الاشغال

العامة ، وكذلك فى صورة الفوائد على الديون فى الريف .

وبفضل إعادة تنظيم النشاط الزراعى تستطيع الدولة تعبئة الفائض الزراعى وتقوم بالبناء الصناعى . ويقوم البناء الصناعى وما يستلزمه من توسع مع غلق السوق المصرية وجزء كبير من السوق العربية فى وجه السلع الاوربية وعلى الاخص السلع الانجليزية (١) ، أى مع وقوف الدولة المصرية فى وجه عداونية رأس المال الذى مايلبث أن يحرك دول أوربا لضرب الدولة المصرية فى عام ١٨٤٠ . ويتم ذلك وقد تطور اقتصاد المبادلة، والمبادلة النقدية، فى مصر. إذ يتخلى المنتج المباشر ، أى الفلاح ، فى الزراعة عن ناتج عمله بالبيع أو بالتسليم فى صورة ضرائب ، ويشترى مواد غذائية ومدخلات زراعية ومواد إستهلاكية صناعية . وتتحول الزراعة المصرية تدريجيا إلى زراعة مواد أولية صناعية . وذلك ارتكازا على تغييرات كبيرة فى قوى الانتاج وخاصة فى الزراعة إبتداء من الارض إلى مستلزمات الرى والصرف إلى المدخلات الزراعية إلى المعرفة الفنية لدى الفلاح ، ويشتد أندماج الاقتصاد المصرى فى السوق العالمية ، عن طريق الصادرات من القمح والارز فى مرحلة اولى ثم من القطن فى مرحلة ثانية ، وكذلك عن طريق الواردات ، وعلى الاخص الواردات الصناعية وانما مع

---

(١) فى عام ١٨٣٨ وقعت تركيا مع بريطانيا معاهدة بلطة ليمان بمقتضاها تفتح أراضى الدولة العثمانية أمام السلع البريطانية التى تعامل معاملة تفضيلية . وقد رفض محمد على تنفيذ المعاهدة بالنسبة لمصر ولاراضى الشرق الاوسط التى يسيطر عليها . ولم يبدأ تنفيذ المعاهدة بالنسبة لهذه الأراضى الا بعد معاهدة لندن وابتداء من ١٨٤٢ .

(١) أنظر ص ٤٢ من مؤلف محمد حسنى عباس ، مقال فى تطور التجارة الخارجية المصرية (باللغة الفرنسية) القاهرة ، ١٩٤٦ .

اختلاف فى نمطها : فى فترة البناء الصناعى زادت الواردات من السلع الانتاجية الصناعية ونقصت الواردات من السلع الاستهلاكية . ثم حدث العكس بعد ضرب البناء الصناعى ومع ضرب الدولة المصرية وضعفها يبدأ رأس المال فى التغلغل فى اقتصاد يعرف توسع اقتصاد المبادلة وتزيد درجة اندماجه فى السوق الرأسمالية العالمية . ويتغلغل رأس المال فى شكله المالى Financial capital. وهو لايود فى تغلغله أن يصطدم باحتكار الدولة ، كما لابد له من الضمان ، ولا يوجد ضمان أقوى من ذلك الذى تقدمه الارض ، وسيلة الانتاج الرئيسية فى مجتمع لايزال يغلب عليه الطابع الزراعى . وإذا تغلغل فلا بد له من تحقيق هدفه ، كرأس مال مالى ، مصرفى ، أى من الحصول على الفائدة . ومن ثم لزم القضاء على عدم مشروعية الفائدة (٢) . ومن هنا تحددت التغييرات الأساسية اللازمة : القضاء على احتكار الدولة ، وعلى الأخص لملكية الرقبة فى الارض ، يرتبط بذلك تحول الارض إلى سلعة يمكن التخلى عنها فى السوق عن طريق تطوير الصورة الفردية لملكيتها ، واقرار مشروعية الفائدة .

---

(١) فى عام ١٨٤٨ تقدم أحمد الارمن المسمى « الكتسيان » يطلب من والى مصر عباس أن يقرضه أموال بيت المال وكانت تودع به أموال القصر ، والتركات الشاغرة (أى التركات التى لاوارث لها) . ليستثمرها فى عمليات البنوك من اقراض وخصم ، وتعهد أن يعطى عنها فائدة ١٠ ٪ . وفعلا تسلم هذه الأموال وأقرضها للافراد . ولكن عندما طالبهم بالوفاء تمسكوا بتحريم الفائدة فى الشريعة الإسلامية ، وبذا لم يستطيع أن يفى بالتزاماته فقبض عليه ، وصودرت أمواله ، ثم أفرج عنه فى عهد سعيد وردت اليه بعض أمواله، عبد الحكيم الرفاعى ، الاقتصاد السياسى الجزء الثانى ١٩٣٦ ص ٨٠٠ .

وهنا تتزايد سرعة عملية من التفاعل المتبادل بين محاولات التنظيم القانونى والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، كلها تتم فى اطار الاندماج المتزايد للإقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

فعلى صعيد التنظيم القانونى تصدر لائحة سنة ١٨٤٦ وتنص على أنه :

— لا يجوز إبعاد الفلاح عن الارض التى كانت فى حيازته طالما يوفى بالتزامه .

— يجوز لمستغلى الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع ، على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام شهود .

— كما نظمت حالات إسترداد الفلاح لحيازة الارض التى رهنها أو التى هجرها أو التى صودرت منه لعدم دفع الخراج بشروط خاصة .

وقد تعدلت هذه اللائحة فى سنة ١٨٥٤ على نحو يعطى للورثة الحق فى وضع اليد على الارض التى تركها مورثهم (٢)

ثم جاءت اللائحة السعيدية فى ١٨٥٨ لتقطع شوطا أبعد فى تطوير الملكية الفردية للارض ، فقضت بتوريث حق الانتفاع وفقا للأنصبة الشرعية بشرط زراعة الارض وتأدية الخراج (البند الاول) . وأجازت رهن أرض الأثر (البند السابع) . وأجازت لصاحب أرض الأثر تأجيرها لمدة لاتزيد على ٣ سنوات (البند الثامن) . وأعطت للمنتفع بالارض الحق فى بيع انتفاعه للغير (البند التاسع) . وأعطت لمن نزعت عنه أرضه حق التعويض بأرض أخرى

---

(٢) أنظر ، ابراهيم عامر ؛ الارض والفلاح ، ص ٨٣ .

(البند العاشر) (١) ، وواضح اذن أن هذه اللائحة اعترفت للفلاح بحق الانتفاع على الارض . ولكنها احتفظت للدولة بنوع من الولاية العامة على الارض ، فالفلاح الذى يترك أرضه لمدة تزيد على خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها . بالاضافة إلى ذلك يلغى سعيد احتكار الدولة لتجارة الحاصلات الزراعية .

وعلى صعيد التغييرات الاقتصادية ، تبدأ الدولة المصرية مرة أخرى فى اتخاذ المبادرة . ولكنها تقوم بالمبادرة هذه المرة مع التسليم بوجود رأس المال الأجنبى (على خلاف الوضع فى فترة محمد على) ، بل ومع الاتجاه إلى رأس المال الأجنبى ، وعلى الأخص فى شكله المالى ، للاقتراض . وتقوم الدولة :

— بتركيز ملكية الأرض ، فى هذه الحالة ملكية الرقبة وحق الانتفاع ، خمس أرض مصر يملكها الخديو الذى تختلط ذمته بذمة الدولة . ويحرم الفلاح من حق الانتفاع . ويتحول إما إلى عامل أجير أو إلى عامل مسخر أو إلى مستأجر للارض .

— بناء بعض الصناعات التحويلية ، كحلج القطن وصناعة السكر وصناعة المنسوجات وكلها يغلب عليها طابع الصناعات الاستهلاكية . وهو ما يعنى استثمارات صناعية ، تمثل فى جزء منها على الأقل طلبا على الواردات الصناعية .

— كما تقوم ببناء الكثير من الأساس المادى للخدمات ، كالسكك الحديدية والطرق والترع والمصارف والقناطر والموانى وغير ذلك ، تؤدى هى الأخرى إلى استيراد السلع الصناعية من أوربا .

---

(١) انظر نص هذه اللائحة فى ، محمد كامل مرسى ، الملكية العقارية فى مصر ، ص ١٢٥ — ١٤٦ .

ولتقوم بذلك، فى غياب الانضباط المالى، تلجأ الدولة إلى رأس المال الأجنبى لتقترض بشروط مجحفة وتصبح مصر محط أنظار رجال المال والمغامرين فى أوربا ، يهرعون اليها لاقراض الدولة بسعر فائدة مرتفع (كان سعر الفائدة من ١٠ — ١٢ ./ بالاسكندرية فى الوقت الذى كان فيه من ٥ — ٦ فى المائة فى فرنسا) (١) .

— قوانين المقابلة : فى سنة ١٨٧١ صدر قانون المقابلة ، كفل حصول المنتفع بالأرض على صك تمليك ملكية تامة متى دفع — مرة واحدة — ستة أمثال الضريبة السنوية ، مع اعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المربوطة بصفة دائمة .

وقد أدخلت تعديلات غير جوهرية على ذلك القانون فى ١٨٧٦ وفى ١٨٨٠ .

— ثم تضطر الدولة ، فى مرحلة ثانية ، للتنازل عن الأرض التى تملكها للدائنين ليتم بيعها فيما بعد للشركات الزراعية والأفراد :

— أملاك أسماعيل : أطيان الدومين (أطيان أفراد العائلة) .

أملاك اسماعيل الخاصة : — الدائرة السنية .

— الدائرة الخاصة .

— ملكيات الأجانب تضم :

---

(1) J. Bouvier, L' Instalation des reaèaux des intèrêts materiels europèens en Mèditerrannèe, XIX—XX siècles, in, L'Impèrialisme, SNED, Alger, 1970 p 32.

• الافراد الأوربيون .

• الشركات الأجنبيـة .

• بعض الشركات الأجنبية تضم رأس مال مصرى .

• الشوام واليهود المكتسبين لجنسيات أوربية .

• الاتراك المكتسبين لجنسيات أوربية (٢) .

وتتحول الارض بذلك إلى سلعـة مع التركز والتفتيت فى نفس الوقت ، وينفصل المنتج المباشر عنها وتكون الدولة قد سلمت الفلاح المصرى إلى رأس المال الاجنبى . وينتهى دور الدولة ويجرى تغييرها من خلال الاحتلال العسكرى فى سنـة ١٨٨٢ .

ويتغير هيـكل الاقتصاد المصرى :

ـــ ليصبح هيـــكلا يتم فيـه الانتـاج استجابة لاحتياجات الخارج (الاقتصاد الام) ،

ـــ وللاستجابة لنوع معين من هذه الاحتياجات يتغير شكل الفائض (من مواد غذائية إلى قطن) .

ـــ وتغيير شكل الفائض يتم من خلال تغييرات كثيرة فى قوى الانتاج التى

---

(٢) أنظر رؤوف عباس حامد ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة . دار الفكر الحديث [١٩٧٣] الفصل الثالث . وكذلك : الفصل السابق من الباب الحالى

تصبح جميعها من قبيل السلع (قوة العمل ، المدخلات الزراعيـة بذرة القطن السماد نتيجة الرى الدائم (يزيد الملوحة ـ يقلل من تماسك التربة ـ كما أن زراعة أكثر من محصول يستلزم تقوية التربة) .

ــ ليتم ذلك كان من اللازم أن تتغير ، ابتداء من نقطة معينـة ، علاقات الانتاج تغييرا جذريا عن طريق تحويل الارض نفسها إلى سلعة يمكن التخلى عنها على أساس من الملكيـــة الفردية، وذلك ليتم اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى باعتباره اقتصاد المبادلة المعممة .

ـ الارض تتحول اذن إلى سلعة ، تصبح محلا للملكية الفردية ، مع التركز والتفتيت وتصبح الارضية الاقتصادية مهيئة لاستكمال التنظيم القانونى عن طريق ادخال تقنينات نابليون:

ــ الملكية الفردية بكل أبعادها (القانون المدنى)

ــ الفائدة . . (القانون المدنى والقانون التجارى) .

• المادة ٦ من القانون المدنى الاهلى (صدر فى ١٨٨٣/١٩/٢٨) : تسمى ملـكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام . وتعتبر فى حكم ذلك الاطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة .

• سنة ١٨٩١ ، يحذف من القانون المدنى الاهلى شرط دفع المقابلة ،ويمنح المنتفعون بالارض حق الملـكية التامة دون قيد أو شرط .

• سنة ١٨٩٦ ، عدلت المادة ٦ من القانون المدنى القديم ، وصار نصها « تسمى ملـكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام ، بما فى ذلك الأطيان الخراجية » .

• كيف يمكن نقل تقنين باكمله من مجتمع لآخر ، (رغم اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية) والى اى حد يكون ذلك فعالا ؟

نعتقد أن هذا النقل كان ممكنا ، وملائما ومحققا للغرض . لفهم ذلك ، يلزمنـــا :

ـ أولا : أن نرى الهدف من عملية النقل هذه ، والمجال الذى تمت فيه ،

ـ لنرى ثانيا ، طبيعة تقنين نابليون .

ـ أولا : كان الهدف من عمليـة النقل توحيد النظام القانونى ليحتوى الاقتصاديات التابعة ليجعل منها امتدادا للاقتصاديات الام بالنسبـة لحركة رأس المال . يتم النقل فى الاقتصاد المستعمر ، حيث المجتمع مجتمع طبقى قطع شوطا بعيدا فى توسع انتاج المبادلة وفى تغلغل رأس الاجنبى فيه .

ـ ثانيا : أما فيما يتعلق بطبيعة تقنين نابليون ، فيلزم للتعرف عليها الرجوع إلى **القانونى الرومانى :**

ـ المجتمع الرومانى كمجتمع طبقى يقوم على اقتصاد عبودى (العامل نفسه محل للمبادلة) يعرف المبادلة ولكنها المبادلة البسيطة . الهدف من التبادل هو قيمة الاستعمال (وليس قيمة المبادلة) . قوام الاقتصاد هو الوحدات الانتاجية المملوكة ملكية خاصة ، ويقوم التبادل بين ملاك هـــذه الوحدات، بين منتجين مستقلين يملكون الوحدات الانتاجية بما عليها من عبيد . على أساس

---

(١) أنظر كامل مرسى ، المرجع السابق الاشاره اليه ، ص ١٩٣ - ٩٥ .

هذا التكافؤ الاقتصادى بين المتبادلين ، يظهرون فى التبادل كأشخاص علـى قدم المساواة .

ويأتى **القانون** ، الذى يركز على التداول (بما له من ذاتية نسبية فى علاقته بالانتاج) ، ويبدأ من هذه المساواة فى التبادل ليصل إلى **فكرة الشخص القانونى** Le sujet juridique الحر الذى يستقبل الحقوق ويتحمل بالالتزامات ، بارادة ذات سلطان .

وتقوم على هذه « الفكرة » كل التنظيمات القانونيـة : الأسرة ، تزودنا بالاشخاص القانونية ، والمعاملات المالية فى تركيزها على التداول ، العقود والحقوق المتولدة عنها . هنا يكون القانون (فى نشأته) مقررا للواقع .

وبالانتقال إلى طريقة الانتاج الاقطاعية فى أوربا ، ابتداء من الامبراطورية الرومانيـة ، يبقى القانون الرومانى مجمـداً ، حيث يضيق نطاق اقتصاد المبادلة ، ويبقى قاصرا على نشاطات بعض المدن .

— ومع الانتقال لطريقـة الانتاج الرأسماليـة (١) ، حيث يصبح الانتاج بقصد المبادلة الظاهرة السائدة ، **ولكنه التبادل يختلف كيفيا** : إذ أن الهدف من المبادلة تكون قيمة المبادلة ويتحول التداول إلى مجرد وسيط للانتاج ، وهو انتاج بقصد الحصول على الفائض . فى هذا الانتقال تلعب المدن دورا هاما ، ويجرى احياء القانون الرومانى ، وإنما فى ظل نوع مختلف من التداول :

— فتطور طريقة الانتاج الرأسمالية يتم أولا من خلال تركيم رأس المال

---

(١) انظر فى طريقة الانتاج الاقطاعية فى أوربا وفى الانتقال للرأسماليـة مؤلفنا « مبادىء الاقتصاد السياسى » دار الجامعات المصرية ، بالاسكندرية ، ١٩٧٨ .

التجارى فى التـداول ، وإنما فى سبيل سيطرة رأس المال على الانتاج فى مرحلة تاليـــة .

ــ وفى مرحلة ثانية يسيطر رأس المال على الانتاج ويصبح التداول مجرد وسيط يمكن رأس المال من تحقيق الفائض الذى انتج فى عملية الانتاج . وعليه يكون التداول مؤسسا على علاقات الانتاج التى تتضمن غياب التكافؤ الاقتصادى بين الطبقة التى تملك ، والطبقة التى لا تملك وسائل الانتاج وعلى أساس إنعدام التكافؤ هذا تقوم عمليـة المبادلة الأساسية : عمليـة بيع وشراء قوة العمل التى أصبحت سلعـة .

ومع ذلك يستمر التركيز ـ بواسطة فلاسفة القرون من ١٦ - ١٨ على مجال التداول وينظر اليه باعتباره الشكل ، ويركز على التبادل بين أشخاص قانونية مستقلة وحرة ، أشخاص ذوى ارادة ذات سلطان ، وعـلى قـدم المساواة كما يظهرون عند التبادل . وذلك بصرف النظر عن موقف كل منهم فى عمليـة الانتاج (ابتداء من علاقات الانتاج) ، وهو موقف يقوم على إنعدام التكافؤ الاقتصادى (بين العامل ورب العمل المالك لوسائل الانتـاج ، بين المستأجر والمؤجر المالك للعقارات المبينية ، وهكـذا) . وتبقى « فـكرة » الأشخاص القانونية الحرة (بسلطان ارادتها) هى أساس التنظيم القـانونى الذى مايزال يركز على التبادل فى مجتمع أصبح فيه التبادل مجرد واسطة فى الانتاج . أى يظل القانون يتجاهل الانتاج ، ويظهر « الاشخاص القانونية » بمظهر التساوى وهو ما يخالف الواقع . إذ أنه يعنى أخفاء علاقات الانتاج الحقيقية القائمة على إنعدام التساوى . والقانون باخفائه لعلاقات الانتاج الحقيقية ، هو يحميها ، يحميها فى مواجهة الطبقات ذات المصلحة فى تغييرها .

ـ وعليه يتحول القانون الرومانى ، الذى ولد كانعكاس للشروط الاقتصادية فى مجتمع طبقى يقوم على العمل العبودى والمبادلة البسيطة ، يتحول هذا القانون مع التطور نحو مجتمع طبقى آخر يقوم على إنتاج المبادلة المعممة المرتكز على العمل الأجير، أى المجتمع الرأسمالى، يتحول هذا القانون إلى جزء من الايديولوجية التى تسهم فى اخفاء حقيقة الواقع ، وتصبح الطبيعة الحمائية للقانون ، فى المجتمعات الطبقية ، أكثر ظهورا منها فى أى وقت مضى .

ـ إذا كان لتقنين نابليون هذه الطبيعة ، فان نقله ، أو « شتله » يصبح الاداة القانونية الملائمة لتحقيق اندماج المجتمع المستعمر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، خاصة بعد أن قطع هذا المجتمع شوطا طويلا فى عملية التراكم البدائى لرأس المال (عن طريق تغلغل رأس المال الأجنبى) وتحول الأرض ، وسيلة الانتاج الرئيسية ، إلى سلعة .

هذا لا يعنى أن عملية النقل هذه ستتم دون صعوبات ، او دون انتهاك لنمط حياة المنتجين المباشرين فى الاقتصاد المستعمر . هذا الانتهاك سيمثل القاعدة العامة تقريبا، إذ الهدف هو تحويل الانماط التنظيمية السابقة بالقدر الذى يمكن رأس المال من السيطرة على المنتجين المباشرين (مع اختلاف صور السيطرة) ، بل أن عملية النقل هذه ستثير كثيرا من الصعوبات على مستوى التكنيك القانونى .

• ويعطى التنظيم القانونى الجديد ، باقـــرار الملكية الفردية للارض بكل أبعادها واباحة الفائدة ، التغييرات الاقتصادية دفعة جديدة : تأسيس البنك العقارى المصرى (الذى لعب دورا هاما فى التمويل العقارى فى مصر فى ١٨٨٠ - البنك العثمانى ينشىء فروعا له فى مصر - تأسيس شركات عقارية وزراعية - تأسيس البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ - رؤوس الاموال الاجنبية تفد إلى مصر للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع :

١٨٨٣	٦٢٧٦٠٠٠ جنيه	تزيد بأكثر من ١٢ مثل فى ٢٤ سنة(١)
١٩٠٢	٢٤٥٠٠٠٠٠ «	
١٩٠٧	٧٦٨٦٥٠٠٠ «	

ويكون غزو رأس المال الأجنبى بمثابة الاعلان بأنه قد أصبح للملكية الفردية كل ابعادها ، وبأن الفلاح قد فصل عن الأرض وحرم حتى من حق الانتفاع . وانتهت الأرض إلى :

- الشركات العقارية (شركة الكوم الأخضر الزراعية ، ١٨٧٤ - شركة البحيرة - ١٨٨٣ ، شركة أراضى أبوقير ، ١٨٨٧ - الشركة الزراعية الصناعية المصرية، ١٨٨٧ - شركة أراضى الدائرة السنية، ١٨٩٨ - شركة الاتحاد العقارى المصرى، ١٨٩٨)

- كبار الملاك من غير المصريين، وبعض المصريين (عائلات فلاحين لعبوا دورا فى خدمة السلطة) .

- ملاك متوسطين وصغار من المصريين وممثلين لجزء من رأس المال المصرى الوليد فى الزراعة .

- مع تفتيت كبير لقدر من المساحة، نتج عن عمليات اعادة بيع الأرض بواسطة الشركات العقارية والأفراد المضاربين فى الأرض .

*** وينتهى القرن التاسع عشر كقرن تطور الملكيه الفرديه للأرض بكل ابعاد الملكيه كما يتصورها تقنين نابليون . وعليه يظهر انها دخلت كتنظيم اجتماعى وليس كنبت طبيعى يرتبط بغرائز الانسان ، ويؤكد ذلك ماشهدته تسعينات هذا القرن التاسع عشر من هجرة الفلاح للأرض ، تحت وطأة السخرة والضرائب .**

---

(١) عبد الحكيم الرفاعى ، الاقتصاد السياسى ، الجزء الأول، الطبعة الاولى، ١٩٣٦ ص ٨٠ وما بعدها .

* في الاطار الاقتصادى والاجتماعى الجديد ، ما تلبث بداية العقد الثانى من القرن العشرين أن تشهد اتجاها طويل الامد جوهره وضع القيود على الملكية الفردية للأرض ، اتجاها يتبلور على صعيد التنظيم القانونى ، من قانون عدم جواز الحجز على ملكية الخمسة أفدنة أو أقل ١٩١٢ ، إلى كل القواعـــد الخاصة بتنظيم الدورة الزراعية ، وخاصة أثناء الحرب ، إلى تنظيم الموقف بالنسبة للائتمان الزراعى ثم إلى قوانين الاصلاح الزراعى فى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٩ .

كيف يمكن تفسير هذا الاتجاه ؟ هذا ماسنحاول تناوله فى مقال آخر .

* * *

هكذا يتكون التخلف تاريخيا ويبرز دور التنظيم القانونى فى إرساء مؤسسات التبعية اللازمة لتغلغل رأس المال ، كعلاقة إجتماعية ، على نحو يغير من هيكل الاقتصاد القومى الذى يصبح جزءا من الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، مساهما بذلك فى تقسيم العمل الرأسمالى الدولى . إلا أن شكل تقسيم العمل الرأسمالى الدولى لا يتحدد مرة واحدة يبقى بعدها دون تغيير . بل هو فى تغير مستمر مع تطور التكوين الاجتماعى الرأسمالى ، خاصة فى مرحلة أزمته العامة . ويعرف الاقتصاد المصرى مرحلة تتأكد فيها التبعية وتظهر من خلالها ، بفضل مولد وتطور رأس المال المصرى ، مع أزمة الاقتصاد الرأسمالى ، جهود النمو فى اطار السوق الرأسمالى الدولية ، وهى جهود لا تغير كيفيا من الطبيعة المتخلفة لهيكل الاقتصاد المصرى .

٣ ــ تأكيد التبعية ، أزمة الرأسمالية وبدء جهود النمو في اطار السوق الرأسمالية الدولية (١)

الاتجاه العام لحركة الاقتصاد المصرى :

تميزة الفترة التالية على ضرب الدولة المصرية عسكريا فى يوليو ١٨٨٣ وضمان السيطرة السياسية لرأس المال الانجليزى وحتى الحرب العالمية الاولى بتأكيد تبعية الإقتصاد المصرى كجزء من الإقتصاد الرأسمالى العالمى وعلى الأخص للاقتصاد الرنجليزى كاقتصاد أم . وذلك عن طريق التوسع فى تخصص الإقتصاد المصرى فى زراعة القطن (فى سنة ٨٠ / ١٨٨١ كانت المساحة المنزرعة قطنا مساوية لـ ٩٠١٠٠٠ فدانا والمحصول مساويا لـ ٨ر٢ مليون قنطار، وأصبحت المساحة ١٧٢٣٠٠٠ فدان والمحصول ٧ر٧ مليون قنطار فى عام ١٣ / ١٩١٤) وتصديره (كان القطن والبذه يمثلان أكثر من ٨٥ ٪ من قيمة الصادرات) فى أغلبه إلى بريطانيا ، ومن ثم الاعتماد على الخارج ، وخاصة بريطانيا ، بالنسبة للمنتجات الصناعية ، حيث تمثل القسم الأكبر من الواردات فى سلع استهلاكية وقدر بسيط من العدد والآلات اللازمة للمرافق العامة أو الرى أو الصرف (كانت المنسوجات ومواد النسج تكون وحدها ثلث الواردات) (٢) .

وكان من الطبيعى أن يجرى الاستثمار وفقا للنمط الاستعمارى للاستثمار : بالاضافة إلى الاستثمار فى مجال استصلاح الاراضى والاستغلال الزراعى يبرز

(١) كتبنا هذا الفصل فى مايو ١٩٧٨ .

(٢) أنظر د . عبد الرازق حسن ، التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى الفترة مابين الحربين ، القاهرة ، ١٩٦٦/٦٥ ، ص ٢ .

الاستثمار الفردى فى مشروعات تجميع الأموال (البنوك وأجهزة الرهن وشركات التأمين) ، وفى مجال استغلال المرافق العامة التى تدار على أساس احتكارى كالمياه والنور والترام ، وفى مجـــال التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد)(١) . وكانت الغلبة فى الاستثمار لرأس المـــال الأجنبى . ولا يعنى ذلك بالحتم تدفق رأس المال الأجنبى من الخارج ، إذ الغالب أن يتحقق الاستثمار عن طريق اعادة أستخدام جزء من الفائض الذى ينتج فى داخل الإقتصاد المصرى فى الاستثمار . وقد زاد رأس المال المستثمر فى شركات المساهمة من ٦ر٦ مليون جنيه فى ١٨٨٤ إلى ٢ر١٠ مليون جنيه فى ١٩١٤ ، قدر ما كان مملوكا منها فى الخارج بـ ٧١٪ . هذا بالاضافة إلى الدين العام الذى بلغ ٩٤ مليون جنيه فى ١٩١٤ ومثل المملوك فى الخارج من سنداته ٩١٪ من مجموع الدين . وقد بلغ مجموع ما يسيطر عليه رأس المال الأجنبى من مشروعات

---

(١) ويتضح هذا النمط من الكيفية التى تمت بها توزيع الاستثمارات المساهمة على مختلف النواحى النشاط فى ١٩١٢ :

	القيمة بمليون الجنيهات	النسبة المئوية
بنوك عقارية واستثمارات فى الاراضى الزراعية وأراضى البناء	٧٢	٩ر٧٢
مشروعات النقل والمياه والفنادق	٩ر١٠	١١
مصارف ومشروعات تجارية	٤ر٧	٥ر٧
مشروعات صناعية ومناجم	٥ر٨	٦ر٨
	٨ر٩٨	١٠٠

وهيب مسيحة ، تطور الصناعة المصرية خلال الخمسين سنة الأخيرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٦٠ ص ٤٧ .

٢٠٠ مليون جنيه فى ١٩١٤ (الشركات + المشروعات الفردية)، كان لرأس المال الانجليزى ٢٣٪ منها ولرأس المال الفرنسى ٥٠٪ ولرأس المال البلجيكى ١٦٪ و ١٪ للعناصر الاجنبية الاخرى(١).

وقد تميزت الفترة، وكذلك الفترة التالية عليها حتى الكساد الكبير، بعدم وفود رأس مال أجنبى يعتد به منذ قروض سعيد واسماعيل إذ كان تمويل الاستثمارات الجديدة يتم فى الغالب من الاحيان من الفائض المنتج محليا (الارباح والفوائد) وقد اتضح ذلك بما حققه الميزان التجارى وميزان المدفوعات من فائض حتى عام ٩٢٩ (باستثناء ما تراكم من ارصدة خلال الحرب).

وجاءت الحرب العالمية الأولى ممثلة صراعا ساخنا بين أجزاء رأس المال الدولى لتعزل الإقتصاد المصرى عن الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما فيها الإقتصاد الأم، الإقتصاد الانجليزى. وتتم تعبئة الإقتصاد المصرى للحرب عن طريق التمويل التضخمى: إذ يعبء الجيش الانجليزى ما يقرب من مليون من الفلاحين والعمال لخدمته، ويجرى استخدام مرافق البلاد فى أغراض الحرب، كما تحصل سلطات الاحتلال على المنتجات الزراعية بأثمان منخفضة. وتنخفض الإنتاجية فى الزراعة نظرا لارهاق الأرض ونقص الاسمدة التى كانت تستورد ولكن الحرب تعنى كذلك ضعف سيطرة رأس المال الأم على السوق المحلية خاصة فى حالة انعزالها عن الإقتصاد الأم بسبب الأعمال الحربية، الأمر الذى يعنى توقف التعامل مع الخارج. كل ذلك يصحب بازدياد عبء الضرائب

(١) عبد الرازق حسن، المرجع السابق، ص ٣.

والديون العقارية. وتحقق الحرب نتائج مختلفة بالنسبة للقوى الاجتماعية المختلفة: الفلاحون يطحنهم الحرب والغلاء (١) وكذلك أصحاب الدخول الثابتة من الطبقة المتوسطة. إلا أن شرائح أخرى من الطبقة المتوسطة يزداد عددها عن طريق التجارة والمقاولات وتضخم جهاز الدولة. ويستفيد هؤلاء من التوريدات والتضخم. ويتحقق بعض الانتعاش الصناعي (تكون الحكومة لجنة التجارة والصناعة فى ١٩١٥، وتضع هذه اللجنة تقريرها فى ١٩١٧ ليصبح بمثابة دستور الصناعة بعد ذلك). وعليه تلتقى مصالح الطبقات المختلفة فى الصراع ضد قوى الاحتلال (المزارعين الذين يتخلون عن محصولاتهم بأثمان منخفضة، اصحاب الصناعات والتجار والمقاولين الذين لا مصلحة لهم فى العودة إلى التعامل مع السوق الخارجية بعد انتهاء الحرب، والطبقة المتوسطة بصفة عامة التى يعنى استمرار الاحتلال بالنسبة لها كبتها والحد من نموها. وأخيرا عامة الشعب من فلاحين وعمال الذين تطحنهم الحرب والغلاء). وتكون النتيجة تجمع هذه القوى فى ثورة ضد الاحتلال.

وتنقضى الحرب العالمية الاولى بعد أن استخدم الجزء الاكبر من الفائض الاقتصادى فى اغراض الحرب، خالقا حالة مديونية انجلترا لمصر بمائة وخمسين مليونا من الارصدة الاسترلينية وبعد أن أعطت لرأس المال المحلى، المصرى والأجنبى، فرصة التراكم عند انفراده بالسوق المحلية. ويصل رأس المال المصرى،

(١) ارتفعت نفقة المعيشة وفقا للارقام القياسية الآتية: ١٠٠ فى ١٩١٤/١٣ إلى ٢٠٢ فى ١٩١٩ و ٢٣٧ فى ١٩٢٠ ثم بدأت فى الانخفاض لتصبح ١٩٦ فى ١٩٢١، ١٧٦ فى ١٩٢٢، ١٦٢ فى ١٩٢٣. البنك الأهلى المصرى، العيد الخمسين ١٨٩٨-١٩٤٨، (بالانجليزية)، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٥٣.

الذى نشأ فى أحضان رأس المال الأجنبى ، إلى نقطة تحول كيفية تتجلى فى انشاء بنك مصر فى ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠ جنيه أخذ يتزايد بالتدريج حتى وصل إلى مليون جنيه سنة ١٩٢٧ . ونشأ البنك مصريا فى ملكية رأس ماله (إذ كانت أسهمه مصرية لا يجوز تملكها لغير المصريين) وفى ادارته . وتوجه البنك منذ البداية إلى إنشاء الوحدات الانتاجية فى المجال الصناعى وإقامة المشروعات فى مجال الخدمات والنشاط التجارى . ومن الشركات التى أسسها فى فترة العشرينات : مطبعة مصر (١٩٢٢) ، مصر لحلج الاقطان (١٩٢٤) ، مصر للنقل والملاحة ومصر للتمثيل والسينما (١٩٢٥) ، مصر للغزل والنسيج ومصر لنسج الحرير ومصر لمصائد الأسماك (١٩٢٧) (١)

ولكن انقضاء الحرب يعنى إعادة فتح باب التعامل مع الخارج بما لديه من منتجات صناعية تتمتع بجودة أكبر وثمن أقل . ولم تكن الصناعة المحلية تجد حماية فى نظام التعريفة الجمركية المتبع . إذ كان للتعريفة على الواردات سعر قيمى موحد قدره ٨ ٪ باستثناء الدخان والكحوليات والزيوت المعدنية والسكر والخشب والمفرقعات التى سمح للحكومة بزيادة الرسوم عليها لتحقيق هدف مالى (الحصول على ايرادات تمكنها من تغطية الزيادة الضرورية فى النفقات) ولاعتبارات خاصة بالأمن . وتطلب الحكومة من الدول الأجنبية السماح برفع الرسوم الجمركية على الواردات إلى ٢٥ ٪ مع التعهد بعدم زيادتها إلا بعد ١٠ سنوات من انتهاء أجل آخر اتفاقية تجارية . ولكن الدول الأجنبية لا توافق إلا على زيادتها إلى ١٠ ٪ . ويستمر الاتجاه نحو البناء الصناعى ،

---

(١) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠ ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٥٣ .

ولـكن بسرعة بطيئة فى طريق محفوف بالصعاب (١) .

ويأتى الكساد الكبير معلنا أزمة نمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى القائم على قيام الأجزاء المتخلفة بانتاج المواد الأوليـة (الزراعيـة والاستخراجيـة) . وتبرز بالنسبة لمصر أزمة المحصول الواحد ، القطن : فبينما بلغت قيمة ماصدرته مصر (١ر٧ مليون قنطار) فى ١٩٢٥/٢٤ ٢ر٦١مليون جنيه هبطت قيمة ماصدرته (٧٫٣ مليون قنطار) فى ١٩٢١/٣٠ إلى ٢٢٫٧ مليون جنيـــه ، نظرا للانخفاض الشديد فى أثمان القطن وترتب على ذلك أن أصبح موقف كبار ملاك الأرض والمزارعين صعبا : أثمان القطن فى هبوط فى الوقت الذى لا تقل فيه الالتزامات المالية لهؤلاء : فضريبـة الأطيـان جامدة مستمرة فى حدودهـا المفروضة منذ ١٨٩٩ إلى أن اتخذت إجراءات تعديلها فى ١٩٣٥ وأعباء فوائد وأقساط القروض العقارية تحـددت عند عقد هذه القروض فى أوقات كانت

---

(١) يبين الجدول التالى التحول البطىء نحو الاستثمار فى الصناعى :

	سنة ١٩٢٢		سنة ١٩٣٣	
	قيمة الأموال المستثمرة	النسبة المئوية	قيمة الأموال المستثمرة	النسبة المئوية
مصارف عقارية واستثمارات فى الأراضى والعقارات	٩ر٦٤	٦ر٦٩	٩ر٥٢	٣ر٥٨
مصارف ومشروعات تجارية	٩ر١٠	٧ر١١	٤ر٢٠	٤ر٢٢
مشروعات النقل والمياه	٦ر٦	٧	٢ر٥	٧ر٥
مشروعات صناعية	٩ر١٠	٧ر١١	٤ر١٢	٦ر١٣
	٣ر٩٣	١٠٠	٩ر٩٠	١٠٠

وهيب مسيحة ، المرجع السابق ، ص ٤٧٢ .

أثمان القطن فيه مرتفعة (١) . وتسعى الحكومة إلى مساندة هذه الطبقة ، أولا بقيامها بشراء جزء من محصول القطن بثمن يفوق الثمن السائد فى السوق العالمية (بلغ ما اشترته الحكومة من محصولى ٢٩/ ١٩٣٠ ، ٣٠ / ١٩٣١ ، ٣ مليون قنطار أى مايساوى ١٨٪ من محصول السنتين دفعت فيها ١٤ مليون جنيه) ، وثانيا بتدخلها فى عملية تسوية الديون العقارية وتحملها بعض عبء هذه الديون (٢) .

ولكن الكساد يمثل موقفا مواتيا للتوسع الصناعى فرأس المال الدولى فى أزمة حادة وهو ما يعنى ضعف سيطرته على الاقتصاديات التابعة وافساح المجال لرأس المال المحلى . وأزمة الصادرات تعنى عدم القدرة على الاستيراد

---

(١) بلغ عدد قضايا نزع الملكية التى عرضت على المحاكم المختلطة سنة ٣٠/١٩٣١ بسبب الديون ٣٠٠٠ قضية ومجموع الديون المطلوبة فيها حوالى ٤ مليون جنيه أى أكثر من ايرادات الدولة فى تلك السنة . وبلغ عدد البروتستات فى النصف الأول من سنة ١٩٣١، ٣٨٨٣٢ بروتستو بزيادة ٢٦٦٧ حالة عن المدة المقابلة فى سنة ١٩٣٠ . وارتفع عدد التفاليس من ٣٩ حالة فى يناير ١٩٣١ إلى ٨٩ حالة فى يونيو من نفس السنة . عبد الرازق حسن ، المرجع السابق ، ص ١٣ . وكذلك ، البنك الأهلى ، المرجع السابق ، ص ٥٤-٦٠.

(٢) مع اشتداد الأزمة فى سنة ١٩٣١ طلبت الحكومة من البنوك أن تقصر مطالبها على الأقساط المتأخرة من الديون ، مع عدم المطالبة بفوائد تأخير ؛ وضم الأقساط إلى الأصل كلما أمكن ذلك . وأشتركت الحكومة بنصف مليون جنيه وهو مايمثل نصف رأس المال لانشاء بنك التسليف الزراعى والتعاونى . وأجرت عدة تسويات للديون العقارية فى سنتى ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ جمدت بموجبها متأخرات تزيد قيمتها على ٦ مليون جنيه ، من ديون بلغت جملتها ٢٣ مليون جنيه . وكانت قيمة الديون والفوائد تصل فى بعض الأحيان إلى حوالى ٩٥٪ من قيمة الأرض . عبد الرازق حسن ، المرجع السابق ص ١٤ . والبنك الأهلى ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

وإمكانية تغطية احتياجات السوق المحلية عن طريق الانتاج المحلى . وتوفر المواد الاولية الرخيصة (مع انخفاض أثمان الصادرات) والايدى العاملة الرخيصة والأساس المادى لبعض الخدمات الرئيسية ، كل ذلك يجعل من المربح انشاء بعض الصناعات . واتخذت الحكومة سياسة تشجيع البناء الصناعى : فى ١٥ فبراير ١٩٢٠ تعدلت التعريفة الجمركية بالغاء الصادرات من الضرائب الجمركية والتفرقة بين ثلاث فئات من الواردات الصناعية :مواد أولية وآلات صناعية ووقود واحتياجات الزراعة من آلات وبذور وأسمدة ، فرضت عليها ضريبة منخفضة السعر بين ٤ - ٦ ٪ ، وسلع نصف مصنوعة كان سعر الضريبة عليها حوالى ٨ ٪ ، وسلع مصنوعة فرق فى داخلها بين سلع مصنوعة لا مثيل لها فى الإنتاج المحلى وكان سعر الضريبة عليها ٢٥ ٪ وسلع ترفيهية ارتفع سعر الضريبة عليها إلى ٣٠٪ من القيمة . معنى ذلك أن الحكومة قد بدأت تتخذ من الضريبة على الواردات أداة لحماية الصناعة المحلية **وقد كان توافق خروج اليابان لغزو السوق العالمية باتباع سياسة الاغراق خاصة فى المنسوجات مع الكساد الكبير من العوامل الحاسمة فى حصول الحكومة المصرية على موافقة الدول الأجنبية وخاصة بريطانيا على تغيير التعريفة الجمركية** . كما قامت الحكومة ببيع القطن الذى كانت قد اشترته من ملاك الارض والمزارعين للمغازل المحلية بثمن يقل عن ثمن السوق . وهو ما يمثل نوعا من الاعانة للمشروعات الصناعية ، يضاف إلى ذلك أن الحكومة اعطت تخفيضات كبيرة فى أجرة النقل بالسكك الحديدية . كما اتبعت سياسة تفضيل المنتجات المحلية فى العطاءات الحكومية ولو ارتفع ثمنها بنسبة ١٠ ٪ عن أثمان المنتجات الاجنبية ، هذا فضلا عما قامت به الحكومة من توسع فى التعليم الصناعى والحد من محاولات التنظيم النقابى للعمال . وكمؤشر للتوسع الصناعى نعود إلى بنك مصر لنجده قد أقام الشركات الآتية فى الفترة من ١٩٣٠ إلى ٩٤٠ : شركة مصر لتصدير الأقطان (١٩٣٠) ، مصر

للطيران وبيع المصنوعات المصرية (١٩٣٢)، مصر للتأمين ومصر للملاحة البحرية ومصر للسياحة (١٩٣٤)، مصر للغزل والنسيج الرفيع ومصر لأعمال الأسمنت المسلح ومصر لصباغى البيضا ومصر للمناجم والمحاجر ومصر لصناعة وتجارة الزيوت (١٩٣٨)، مصر للمستحضرات الطبية (١٩٤٠)[١].

ويتميز نمط البناء الصناعى بخصيصتين أساسيتين. مفاد الأولى كبر الوزن النسبي للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية: المنسوجات، المواد الغذائية، الجلود والاحذية. هذا لايعنى غياب الصناعات المنتجة للسلع الإنتاجية: الأسمنت، الطوب، السماد، الكبريت وحتى الحديد والبويات والمفرقعات. مثل هذا البناء الصناعى يزيد من الطلب على الواردات من آلات ومعدات إنتاج وإن كانت الزيادة محدودة نظراً لبساطة تركيبه من الناحية التكنولوجية. وتتمثل الخصيصة الثانية فى الشكل الإحتكارى للصناعات. والأمثلة على ذلك عديدة: فقد عملت شركتا الغزل والنسيج الكبرى وقتذاك (الغزل الأهلية بالإسكندرية والمحلة) على تقسيم السوق فيما بينهما. وأنشأت الشركات الثلاث المنتجة للأسمنت متجر الاسمنت (الكنتوار) لتنظيم انتاج الاسمنت وتسويقه بينهم وكون الحلاجون فيما بينهم اتحاداً إلى تحديد المحالج وتعويض من قرر غلق محالجهم. وكان كبس القطن يتم فى أربع شركات تتفق فيما بينها على شروط الكبس. ومنحت الحكومة من جانبها شركة السكر والتكرير احتكار مصنع وبيع السكر. واتجهت بعض الشركات إلى التجمع عن طريق الإندماج كما حدث بالنسبة لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية التى كانت ثلاث شركات منفصلة. وكان يتم الاحتكار أحيانا عن طريق الاشراف أو حيازة شركة كبرى لعدد من أسهم الشركات الصغيرة ووجود

(١) بنك مصر، اليوبيل الذهبى، المرجع السابق، ص ٥٣.

ممثلين لها فى مجلس الادارة ، كما كان الحال بالنسبة لبنك مصر الذى تضمنت محفظته فى عام ١٩٣٨ ماقيمته ١٫٢ مليون جنيه أوراق شركات مختلفة فى حين أن رأسماله لم يزد وقتذاك على مليون جنيه . وتضمنت الشركة الشرقية (ايسترن) فى تلك السنة استثمارات قدرها ٢٫٩ مليون جنيه فى الوقت الذى لم يزد فيه رأسمالها على ٢ مليون جنيه . وكانت شركة الغزل الأهلية تحتفظ بحوالى ٣٤٠٠٠٠ أوراق مالية مع أن رأسمالها كان اذ ذاك ٤٨٧٥٠٠ جنيه (١) . بالاضافة إلى ذلك ترك قانون الشركات الباب مفتوحا لاحتكار فئة محدودة لعضويات مجالس إدارة الشركات . وهو ما يعنى توجيهها لتحقيق مصالح محدودة . فقد تبين فى أوائل الحرب العالمية الثانية . مثلا ، أن هناك ٢١ شخصا يشتركون فى عضوية لكل منهم حوالى ٩ شركات . وكان من بينهم خمسة أشخاص بمتوسط عضوية ٢٢ شركة لكل منهم (٢) .

ويتضمن هذا المسار الاقتصادى نمطا لتوزيع الدخل تحدده طبيعة العلاقات السائدة التى تتحدد معالمها :

- بخريطة ملكية الأرض والسيطرة الفعلية عليها فى جو من ظاهرة «جوع الأرض» .
- وخريطة ملكية المشروعات الصناعية والتجارية ومشروعات الخدمات التى يغلب على المهم منها الطابع الاحتكارى .

---

(١) عرفت مجالات البنوك والتأمين والنقل البحرى اتجاها احتكاريا مشابها . فقيد الشركات التى تعمل فى هذه المجالات العمل فيما بينها على نحو يحد من المنافسة . عبد الرازق حسن ، المرجع السابق ص ١٧ — ١٨ .

— ودور الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما لها من طبيعة اجتماعية وسياسية

- وذلك جميعا فى الشكل الاقتصادى التابع الذى يحتم تعبئة جزء كبير من الفائض خارج الاقتصاد المصرى .

فخريطة ملكية الاراضى الزراعية والسيطرة الفعلية عليها تبين تركيز الأرض من جانب وتفتتها من الآخر على درجة تزيد عن تلك التى كانت موجودة فى بداية القرن العشرين بل زاد على ذلك أن بدأت ظاهرة « جوع الأرض » تفرض نفسها نظراً للازدياد المستمر فى السكان ازديادا لا تلاحقه الزيادة فى المساحة المحصولية مع عدم وجود التوسع اللازم فى النشاطات الاقتصادية خارج الزراعة فقد بدأ التغير الكيفى فى السلوك السكانى ينتج اثاره من زياده سكانية فى أوائل القرن الحالى بعد عمليه من تراكم لرأس المال غطت ما يزيد على مائه عام وخلقت طلبا متزايدا على الايدى العاملة للتحول فى الزراعه والقيام بالاشغال العامه والبناء فى مجال الصناعه وبناء الجيوش . وذلك على نحو يمكن القول معه أن الموقف كان يتميز بصفة عامة طوال القرن التاسع عشر بنقص نسبى فى القوة العاملة . لقد كانت زيادة السكان على النحو التالى (بالالف) : ١٨٨٢، ٦٨٠٤؛ ١٨٩٧، ٩٧١٥؛ ١٩٠٧، ١١٢٨٧؛ ١٩١٧، ١٢٧٥١؛ ١٩٢٧، ١٤٢١٨؛ ١٩٣٧، ١٥٩٣٣ نسمة . وهو ما يشير الى ان الزيادة السكانيه فى الفترة ما بين ١٨٩٧ والحرب العالميه الثانيه مثلت ٦٤٪ (١) أما مساحة الارض (المزروعة

---

(١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٨ . وكذلك محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر الجزء الثانى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢١ .

والمحصولية) ، فقد زادت بمعدلات كبيرة نسبيا فى عهود محمد على واسماعيل ، ثم بمعدلات بطيئة فيما بعد ، وبطيئة جدا إذا ما قورنت بمعدلات الزيادة السكانية . والجدول التالى يبين أن المساحة المزروعة قد زادت من ٥٠٤٨ ألف فدان فى ١٨٩٧ الى ٥٣٨٩ ألف فدان فى ١٩٣٧ أى بما يعادل ٥ر٪ طوال الفتره ، بينما زادت المساحة المحصولية من ٦٦٦٤ ألف فدان فى ١٨٩٧ الى ٩٣٥٨ ألف فدان فى ١٩٣٧ ، أى بنسبة ٢٤ ٪ طوال هذه الفترة(١). وكانت ظاهرة « جوع الارض » نظرا للتكالب عليها . فارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا فى الثلاثينات رغم الازمة الاقتصادية وانخفاض اثمان المحصولات الزراعية وهو ما يعنى زيادة قوة وسيطرة الملاك الزراعيين فى مواجهة مستأجرى الأرض والعمال الزراعيين الذين بدأ الفائض منهم يغمر سوق العمل فى الريف فى ظل

---

(١) وقد تطورت المساحة المزروعة والمساحة المحصولية عبر الفترة من ١٨٩٧ إلى ١٩٣٧ على النحو التالى :

السنة	التقدير بآلاف الأفدنة		الرقم القياسى ١٨٨٧ = ١٠٠	
	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية	النسبة للمساحة المزروعة	النسبة للمساحة المحصولية
١٨٩٧	٥٠٤٨	٦٦٦٤	١٠٠	١٠٠
١٩٠٧	٥٤٠٣	٧٦٦٢	١٠٧	١١٣
١٩١٧	٥٣١٩	٨٦٨٦	١٠٥	١١٤
١٩٢٧	٥٥٤٤	٨٦٦٦	١١٠	١٢٨
١٩٣٧	٥٣٨٩	٩٣٥٨	١٠٥	١٢٤

عبد المنعم الطناملى ، تطور الاقتصاد الزراعى المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، العيد الخمسينى ، ١٩٦٠ ، ص ٩٤ .

غياب كل تنظيم نقابي لهم . وانعكس ذلك على النصيب النسبي لكل من ملاك الأرض والعمال الزراعيين في الريف . فبينما قدرت نسبة الأجور في الزراعة بأقل من ١٤ ./. من القيمة الاجمالية للناتج الزراعي في السنوات ٣٧ / ١٩٣٩ كان ريع الأرض يمتص أكثر من ٤٥ من تلك القيمة . وكان متوسط أجر العمال في السنة يقل عن ٣ جنيهات في الوقت كانت تزيد فيه القيمة الايجارية للفدان على ٦ر٥ جنيه .

أما خريطة ملكية المشروعات الصناعية والتجارية ومشروعات الخدمات فقد كان تتميز بسيادة الملكية الخاصة الفردية وغلبة الطابع الاحتكاري على المهم من هذه المشروعات . هذا في الوقت الذي كان يتميز فيه سوق العمل بتوفر الأيدي العاملة مع غياب كل تنظيم نقابي فعال أمام حد الحكومة من محاولات التنظيم من جانب العمال . وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على النصيب النسبي لكل من العمال وأصحاب الأعمال . فقد قدرت الاجور في الصناعة بحوالي ٢٠./. من القيمة الاجمالية للناتج الصناعي في السنوات ٣٧/١٩٣٩ في الوقت الذي بلغت فيه الارباح الصافية التي كانت تؤول إلى قلة من أصحاب المشروعات بأكثر من ١٧ ./. من تلك القيمة . وكان أجر العامل يتراوح بين ١ر١٦ قرشا (في صناعة الحصر) إلى ٧ر٤ قرشا (صناعة غزل ونسج الصوف والحرير) في اليوم ، وذلك في المشروعات التي يعمل فيها ٥ عمال فأكثر . وكان يوم العمل طويلا ، إذ زادت ساعات العمل عن ٥٠ ساعة أسبوعيا في حوالي ٧٠ ./. من تلك المشروعات .

أما الدولة فكانت تدير ماليتها على نحو يمكن من التعرف على طبيعتها الاجتماعية والسياسية . فهي تحصل على ايراداتها أساسا من الرسوم والضرائب

غير المباشرة التى يقع عبؤها فى الغالب على أصحاب الدخول المنخفضة . أما الضرائب المباشرة فلم تتعد نسبة حصيلتها ١٨ ٪ من مجموع حصيلة الضريبة . هذا بالإضافة إلى ايراداتها من الخدمات التى تقدمها . أما النفقات العامة فقد كانت تهدف إلى تمويل الخدمات الاساسية للنشاط الاقتصادى الخاص (أشغال عامة ومواصلات) وضمان الأمن (الداخلية والدفاع) مع الضآلة النسبية لما يخصص للتعليم والصحة ، وأهمية مخصصات خدمة الدين العام . فبتحليل النفقات العامة فى ميزانية ١٩٣٠/٣٩ يظهر أن الاشغال العامة والمواصلات والداخلية والحربية قد حظيت بـ ٥١٫٤ ٪ من اجمالى النفقات العامة ، بينما لم يخصص للتعليم والصحة إلا ١١ ٪ ، وهو ما يقل عما خصص لخدمة الدين العام ويمثل ١١٫٥ ٪ . وكانت مالية الدولة تتميز كقاعدة عامة بوجود فائض ، استخدم أساسا لمصلحة طبقة كبار الملاك والابقاء على مصالحهم رغم الازمة الاقتصادية وأزمة الزراعة المصرية . كما حدث عندما تدخلت الدولة فى مسألة الديون العقارية، فى بداية الثلاثينات . هذا التدخل أدى إلى نقل عبء الديون من كبار الملاك (وهم يمثلون الجزء الأكبر من القروض العقارية) إلى دافعى الضرائب ، وهم يمثلون فى جزئهم الكبير ذوى الدخول المحدودة [1] . ولما كانت البنوك العقارية، وجميعها كانت أجنبيـــة فى ذلك الوقت ، هى الطرف الذى استفاد فى النهاية من الموقف كله ، كانت استفادتها على حساب محدودى الدخل دافعى الضريبة من خلال الدولة الممثلة لكبار الملاك . كما أن سياسة الانفاق بدأت تستخدم فى الثلاثينات فى افادة أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية بقصد

---

(١) محمد رشدى ، الجزء الثانى ، ص ٧٣ . وحسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

تشجيع تكوين رأس المال ، ورأس المال المصرى فى تناقضاته مع رأس المال الأجنبى ومع القوة العاملة المصرية فى ذات الوقت .

وتكون محصلة كل هذا نمطا لتوزيع الدخل يحابى من يملكون وسائل الانتاج (من أجانب ومصريين) . ففى السنوات ٣٧ / ١٩٣٩ كان توزيع الدخل بصفة عامة على النحو التالى : ٣١ ٪ مرتبات وأجور (مع مراعاة ضرورة التفرقة بين المرتبات والأجور ، وهو أمر تتجاهله المحاسبة القومية المصرية) ، ٢٩ ٪ ريع (الأرض الزراعية والسكنية) ، ٥ر٣٦ ٪ أرباح وفوائد (وعوائد الملكية الممثلة للفائض الاقتصادى يتقاسمها الأجانب المصريون) و ٥ر٣ ٪ ايراد الدولة .

وعليه تمثل أزمة رأس المال الدولى أزمة نمط من انماط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى (القائم على تخصص الاجزاء المختلفة فى المواد الأولية) وتتيح لرأس المال المحلى فرصة الاسهام فى نمط جديد لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى يقوم على قيام بعض الأجزاء المتخلفة بانتاج بعض السلع الصناعية الاستهلاكية وبعض السلع الانتاجية . وتمثل الحرب العالمية الثانية مناسبة لزيادة معدل التوسع فى هذا الاتجاه . فيتعذر الاستيراد من الخارج ، وجدت الصناعة المصرية فرصة فذة لتثبيت أقدامها وتوطد الأسس التى قامت عليها . . . وقد ظهر ذلك جليا فى قطاع صناعات الغزل والنسيج . فقد تكونت شركات جديدة فى هذا القطاع فيما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٥٢ يبلغ عددها نحو العشرين وتملك رؤوس أموال تزيد على الخمسة عشر مليونا من الجنيهات . فضلا عن الزيادات التى طرأت على رؤوس أموال الشركات القديمة فى هذا الميدان . وقد نشطت أثناء هذه الفترة

صناعات كثيرة أخرى ، ، على رأسها صناعة الأغذية كالمكرونة والنشا والفواكه والخضر المحفوظة وما إلى ذلك . بيد أن الحرب لم تكن فقط باعثا على قيام شركات جديدة ولكنها أتاحت لمعظم الشركات القائمة ، لتوسيع من نشاطها ، وتزيد من انتاجها ، ولهذا نجد أن جانبا كبيرا من الشركات فى مختلف ميادين الصناعة قد عمد إلى زيادة رؤوس الأموال التى تملكها زيادات بلغت فى بعض الأحيان أربع أو خمس مرات ماكان عليه رأسمالها وقت تأسيسها (١) . والجدول الآتى يبين التغير فى نمط توزيع الاستثمارات فى الفترة من ١٩٤٧ -١٩٥٢ لمصلحة التوسع الصناعى (٢) :

	سنة ١٩٤٧		سنة ١٩٥٢	
	القيمة بملايين الجنيهات	النسبة المئوية	القيمة بملايين الجنيهات	النسبة المئوية
مصارف عقارية والاستغلال فى الأراضى والعقارات	٢٨ر١	٢٨ر٥	٢٩ر٣	٢١ر٩
مصارف ومشروعات تجاريه	٢٥ر١	٢٥ر٥	٣٢ر٣	٢٤ر٣
مشروعات النقل والمياه	٩ر٢	٩ر٤	١٠ر٤	٧ر٧
مشروعات صناعيـة	٣٥ر٩	٢٦ر٦	٦١ر٥	٤٦ر١
	٩٨ر٤	١٠٠	١٣٣ر٥	١٠٠

وتتوسع الصناعة توسعا يبرز عجز الزراعة باطارها التنظيمى القائم عن مواجهة مستلزمات التوسع الصناعى : بمد الصناعة بالمواد الاولية والغذائية

(١) وهيب مسيحة ، المرجع السابق ص ٤٧٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٧٥ .

اللازمة بأثمان لا تضر بمعدل الربح فى الصناعة، وكذلك بتزويد الصناعة بسوق للمنتجات الصناعية . وهو أمر لم يكن ممكنا فى ظل نمط لتوزيع الدخل فى القرية يجعل القوة الشرائيـة لجمهور الريف أعجز من أن تمثل طلبا معقولا للسلـع الصناعية، خاصة إذا كان اتجاه ملاك الأراضى هو نحو استهلاك السلع المستوردة. وأخيرا بعدم منافسة الصناعة فى استخـدام الفائض الاقتصادى . إذ مع زيادة حدة « جوع الارض » (١) يؤدى التنظيم السائد فى الريف إلى استخـدام جزء كبير من الفائض فى شراء الارض بقصد تأجيرها . كل ذلك يثير قضية ضرورة تغيير الوضع فى الزراعة تغييرا يزيل عوائق التنظيم القائم فى وجه زراعة أكثر رأسمالية . ويحدث كل ذلك فى إطار السوق الرأسماليـة الدوليـة ، أى فى ظل علاقات الانتاج الرأسمالية ، فى وقت يتأكد فيه انتقال الهيمنة فى داخل رأس المال الدولى من رأس المال الانجليزى إلى رأس المال الامريكى ، على الصعيد الدولى، ومن رأس المال الانجليزى ورأس المال الفرنسى إلى رأس المال الامريـكى على صعيد الشرق العربى ـ الامر الذى يعنى أن هيـكل الاقتصاد المصرى يظل رغم التغييرات هيكلا متخلفا كجزء من الاقتصاد الرأسمالى الدولى .

* * *

وعليه تكون حركة الإقتصاد المصرى قد تمثلت ، منذ ضرب الدولة المصرية عسكريا فى ١٨٨٢ ، فى اتجاه لتأكيد التبعية وأظهرت جهود النمو فى اطـار السوق الرأسمالية الدولية وابقت الهيكل الإقتصادى المصرى رغم التغييرات

---

(١) بينما زاد السكان من ١٥٩٣٣ ألف نسمة فى ١٩٣٧ إلى ٢١٤٧٣ ألف نسمـة فى ١٩٥٢ لم تزد مساحة الأرض المزروعة الامن ٥٣٨٩ ألف فدان إلى ٥٨٥٠ ألف ، دون زيادة تذكر فى المساحة المحصولية ، فى نفس الفترة .

هيكلا له فى بداية الخمسينات الخصائص الجوهرية للهيكل المتخلف . تقديرنا أنه من اللازم قبل أن نبرز هذه الخصائص أن نرى ، بعد أن تتبعنا اتجاه تأكيد التبعية وظهور جهود النمو فى اطار السوق الرأسمالية الدولية منظورا إليها من الناحية العينية ، الكيفية التى استخدم بها النظام النقدى كأداة فى عملية التكون التاريخى للتخلف وتأكيد التبعية وكيف ظهرت على هذا النظام ملامح محاولات النمو فى اطار السوق الرأسمالية الدولية .

النظام النقدى المصرى وعملية التخلف :(١)

عرف المجتمع المصرى اقتصاد المبادلة منذ العصور القديمة . ومع إقتصاد المبادلة ، وإلى جانب المبادلة العينية ، كان تداول النقود . وهو تداول كان يعكس الوضع الإقتصادى بما يتضمنه ليس فقط من مبادلات داخلية وإنما كذلك من علاقات تجارية لمصر مع الخارج سواء فى داخل وحدة سياسية أكبر أو مع بلدان البحر الأبيض المتوسط . هذا التداول النقدى كان يأخذ شكل النقود المعدنية . ومن ثم لم يعرف أنواعا أخرى من النقود(٢) . مع بدء اندماج الإقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى يتغير الوضع ومن ثم شكل التداول النقدى . ولكن هذا الاندماج لا يتم ، كما رأينا ، دون مقاومة

---

(١) سبق أن قمنا بكتابة الكلمات التى تغطى الصفحات التالية فى اطار دراسات نشرت بعنوان : محاضرات فى الاقتصاد النقدى ، نشرت لأول مرة فى عام ١٩٧٣ ، وظهرت الطبعة الثانية منها فى ١٩٧٦ ، دار الجامعات المصرية بالاسكندرية . والصفحات التالية تمثل الفصل الرابع من الباب الأول لهذا الكتاب. أنظر بخصوص النظام النقدى المصرى المراجع التى أشرنا إليها فى هامش ص ١٩٨ .

(٢) أنظر فى تداول النقود فى اقتصاد المبادلة السابق على الرأسمالية فى مصر ، ص ٢٠٠ وما بعدها من مؤلفنا فى الاقتصاد النقدى .

من داخل مصر ، مقاومة تأخذ شكل محاولة بناء اقتصاد ذى طابع مركزى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ولكنها تنتهى ، كما رأينا ، بفعالية عدوان رأس المال الأجنبي وسيطرته على الإقتصاد المصرى . سنحاول الآن تقديم الخط العريض لتاريخ النظام النقدى فى اطار عملية التخلف الإقتصادى لمصر.

رغم فشل محاولة رأس المال الفرنسى فى أن تخلق من الاقتصاد المصرى اقتصادا تابعا أفادت عملية المسح الشامل والسياسات التى رسمت فى المرحلة التالية فى محاولة بناء اقتصاد مصرى غير تابع فى السوق الرأسمالية الدولية . وهى المحاولة التى قام بها محمد على فى الفترة ما بين ١٨٠٥ - ١٨٤٠ . وإذا كانت هذه المحاولة لم تنجح ، كما سبق أن رأينا ، فإن ما تم خلالها من تغيير فى الإقتصاد المصرى ساعد وعجل من عملية ادماج الإقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضع لسيطرة رأس المال بصفة عامة ورأس المال الانجليزى بصفة خاصة . على النحو الذى حدث فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر .

وبالنسبة لدولة محمد على ترتبط محاولة تقوية الإقتصاد المصرى بمحاولة تقوية « عملة مصرية » . ولما كنا قد رأينا الملامح الرئيسية لمحاولة بناء الإقتصاد غير التابع فإننا نقتصر هنا على محاولة تقوية العملة المصرية .

تميز الوضع فى بدء فترة محمد على ، من ناحية التداول النقدى ، بتداول عدة نقود معدنية أجنبية نظرا لأن القرش ، وهو يمثل العملة التى كانت تضرب فى مصر ، كان ذى قيمة متدهورة(١) . ومع التوسع الإقتصادى الذى تم مع التغييرات التى حدثت فى الزراعة والصناعة وكبر حجم الصفقات، أصبح القرش لا يصلح

---

(١) أنظر فى ذلك : Tallien, Mèmoire Sur l'administration de l'Egypte à lèpoque de l'arriveè des Francais. La Decade Egyptienne, 3, p 210-211.

وسيطا فى التداول نظرا لصغر قيمته . ومن ثم ظهرت الحاجة الى ادخال نظام نقدى جديد .

وقد وضعت أسس النظام النقدى الجديد فى عام ١٨٣٤ . وتمثلت فى الاتى :

— جعل الريال وحدة النقد المصرية ، وهو ينقسم الى عشرين قرشا .

— سك ريالات من الذهب (يكون وزن القطعة ٧ قراريط ، وعيارها ٣٥٠ من الألف) وريالات من الفضة (يكون وزن القطعة ١٢٠ قيراط) . وجعل لها قوة ابراء مطلقة . وعليه يكون نظام المعدنين قد اتبع رسميا كقاعدة نقدية . وكانت نسبة وزن الفضة فى الريال الى وزن الذهب ½ ١٥ : ١ . وهى النسبة التى كانت مقررة فى فرنسا آنذاك .

— فى عام ١٨٣٦ ضرب جنيه ذهبى ،قطعة من مضاعفات وحدة النقد . تحتوى على خمسة ريال أى ١٠٠ قرش (وكان وزنه ٨٫٥٤٤ جراما وبه ٧٫٤٧٦ جراما من الذهب الخالص) .

— جعل حق سك النقود احتكارا للدولة . فلم يكن للافراد حرية سك النقود .

— احتفظ بتداول بعض النقود المعدنيه الاجنبية (القطعة الفرنسية ذات الخمسة فرنكات - الجنيه الذهبى الفرنسى (البونتو) - الريال الأسبانى (كولونات) الجنيه الانجليزى - الدولار الأمريكى - الجنيه التركى - الريال أبو طاقة - المجرى - البندقى) . وحدد لهذه العملات سعراً قانونيا ، أى أصبح على الأفراد أن يقبلونها فى التداول . وقوم الجنيه المصرى فى علاقته بالعملات الأجنبية بأكثر من قيمته . أى أن العملات الأجنبية تكون قد قومت بأقل من قيمتها ، أى بأقل مما فيها من معدن . وبذلك تكون عملات جيدة ، ويكون الجنيه المصرى عملة رديئة . وذلك على أمل ان يطرد الجنيه المصرى عندما يكثر فى التداول

العملات الأجنبية التى تحتوى على معدن تفوق قيمته كنقود . وهو مالم يحدث .

تلك هى أسس النظام النقدى ، ماذا كانت الحصيلة ؟ لم تضرب كميات كافية من الجنيه والريال ، وكان الموجود منها سيء الضرب . وعليه لم ينتشر الجنيه المصرى فى التداول ولم يطرد العملات الأجنبية . وكثر المضروب من القرش مع سوء الضرب وعدم تجانس القطع . الأمر الذى سهل من عملية تزوير القروش خاصة بواسطة الأجانب يقومون بذلك فى حماية الامتيازات الأجنبية التى كانت تحول دون وقوعهم تحت طائلة القانون . كما انتشرت مضاربة التجار والسماسرة الأجانب على النقود إذ كانوا يقومون بشراء العملة من القرى فى الصيف (وهو موسم الكساد) بسعر أقل من القيمة الاسمية ، ويعيدون بيعها ابتداء من سبتمبر فى موسم القطن ، بسعر أعلى . وقد ترتب على هبوط الفضة فى الخارج بعد عام ١٨٧٠ أن أصبح لها فى مصر قيمة « يحددها القانون » أكبر من قيمتها فى السوق العالمية . الأمر الذى دفع الأجانب الى تصديرها إلى مصر (وخاصة من إيطاليا واليونان) لدفع قيمة الصادرات المصرية ، وهو ما يعنى خسارة لمصر إذ هى تقبل سداداً لحقوقها عملة لها قيمة اسمية أكبر كثيراً من قيمتها الحقيقية .

وفى النهاية بقيت العملات الأجنبية مسيطرة فى التداول . ولم يكن للعملة المصرية لا السيادة ولا حق البقاء . فقد انتهت محاولة محمد على بخلق اقتصاد سلعى غير تابع للسوق الرأسمالية العالمية بغلبة رأس المال الأجنبى بعد ضرب الدولة المصرية فى أربعينات القرن التاسع عشر فى وقت كان محمد على قد قضى فيه على طبقة التجار والحرفيين المصريين ، وهى الطبقة التى يمكن أن تتابع التوسع فى النشاط الاقتصادى السلعى . يضاف الى ذلك أن احتكار الدولة فى

الزراعة والصناعة والتجارة ضيق من اطار المبادلات الداخلية وجعل الدولة تركز اهتمامها على المعاملات الخارجية . وهذه كانت تكفيها العملات الأجنبية . أما المبادلات الداخلية التى يقوم بها الأفراد فقد اعتمدوا فى تسويتها على ما كان موجودا من العملة وأخيرا واجهت الدولة صعوبة عدم وجود الذهب ، وقد بحثت عنه فى السودان ولم تجده .

وتميزت الفترة الاخيرة من عهد محمد على حتى سبعينات القرن التاسع عشر بتغلغل رأس المال الاوربى ومحاولته السيطرة على الاقتصاد المصرى بقصد تحويله الى اقتصاد ينتج ابتداء من احتياجات الاقتصاديات الأوربية ، وعلى الأخص المواد الأولية الزراعية وفى مقدمتها القطن . وقد ساعد على احداث هذا التغيير ما قام بها محمد على من تغييرات فى اتجاه الانتاج السلعى واتجاه الدولة المصرية وخاصة فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ، فى قيامها فى الزراعة والصناعة والأشغال العامة ، الى الاقتراض من رأس المال النقدى الأوربى . هى فترة اذن تغلغل رأس المال الأوربى بكل ما يتضمنه هذا التغلغل من منافسة وتصارع بين رؤوس الأموال الأوربية (الإنجليزية الفرنسية والبلجيكية والايطالية ..) فيما بينها .

فى هذه الفترة استخدمت فى مصر عملات أجنبية متعددة . وقام التداول النقدى فى الواقع على قاعدة الذهب وذلك لأن المسكوكات الأجنبية المتداولة - والتى كانت تستخدم فى تسوية المعاملات الداخلية والخارجية - كانت مسكوكات ذهبية ولما كان الجنيه الانجليزى هو أردا أنواع العملات الأجنبية فقد طغى على العملات الأخرى وأصبح أكثر العملات الأجنبية شيوعا واحتل مركز الصدارة فى التداول النقدى فى مصر ، على الأخص فى تسوية المبادلات الخارجية(١)

(١) ومع أن مصر كانت تتبع نظام المعدنين رسميا فانه نظرا لشيوع تداول الجنيه الانجليزى =

وتنتهى هـــذه الفترة بادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضـع للسيطرة المباشرة لرأس المـــال البريطانى (الى جـانب رؤوس أموال أخرى) بعد أن يكون قد تفوق فى معركة التنافس بين رؤوس الأموال الأوربية وخاصة على رأس المال الفرنسى . وتتأكد سيطرة رأس المال البريطانى سياسيا باحتلال مصر عسكريا فى عام ١٨٨٢ . وبسيطرة رأس المال البريطانى على مصر ينتهى الامر نقديا بانفراد الجنيه الانجليزى بالتداول النقدى فى مصر . وهو ما يتحقق قانونا فى ١٨٨٥ .

فى سنة ١٨٨١ ، فى فترة الارتباك المالى المصرية، شكلت لجنة «للاصلاح» النقدى ، حلت فى ١٨٨٢ أثر حوادث الثورة العرابية ثم أعيد تشكيلها بعد الاحتلال البريطـانى فى ١٨٨٤ . وقدمت تقريرا يقرر عيوب الوضـع القـائم ويقترح حلا أخذ به فى مرسوم لسنة ١٨٨٥ (عدل بمرسوم سنة ١٨٨٧ وحل محله فيما بعد مرسوم ١٩١٦) . لنرى عيوب الوضع القائم والحل الذى اعتنق وما انتهى إليه الامر فى واقع التداول النقدى فى الاقتصاد المصرى كاقتصـاد تابع . على أمل أن يظهر لنا من دراسة النظام النقدى المصرى فى تطوره وعلى الاخص ابتداء من هذه الآونة ، الدور الذى يلعبـه النظـام النقدى فى ربط الاقتصـاد التابع بالاقتصاد الرأسمالى المتبوع وضمان تعبئة الفائض الذى ينتج بواسطة المنتجين المباشرين فى مصر نحو الاقتصاد المتبوع .

= ولعظم علاقات مصر التجارية مع انجلترا نتيجة لازدياد النفوذ التجارى لانجلترا فى بلدان الامبراطورية العثمانية على أثر المعاهدة التجارية التى ابرمت مع السلطان فان التداول النقدى كان يتم من الناحية العملية على نظام المعدن الواحد . إذ أن قطع العملة الفضية أصبحت تعتبر نقودا مساعدة ولم تبق قوة الابراء المطلقة إلا للنقود الذهبية (محمد فهمى لهيطة « تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة » ، ١٩٤٤ ، ص ١٥١).

تمثلت عيوب الوضع الذى كان قائما ، من وجهة نظر واضعى التقرير ، فى عدم وجود عملة مصرية ذهبية وفضية بكميات كافية لحاجة المعاملات ، الأمر الذى أدى إلى انتشار تداول العملات الأجنبية . وبما أن فئات النقود الأجنبية كانت كبيرة نسبيا فإنها لم تكن تصلح لتسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة فى داخل المجتمع المصرى فى وقت غابت فيه النقود ذات الفئات الصغيرة . وعليه كان من اللازم اصلاح النظام النقدى لادخال عملات فضية وذهبية بكميات كافية للتداول ، وكان فى اتساع مستمر مع توسع الاقتصاد السلعى فى مصر ، وعملات ذات فئات صغيرة ، ويكون الاصلاح بالنظر فى أمر وحدة النقود وفى اصدار نقود فضية وبرونزية (كنقود مساعدة) وفى شروط سك العملة .

أما أسس التنظيم الجديد للتداول النقدى فتتمثل فى الآتى :

- الأخذ بنظام المعدن الذهبى بمفرده ، أى أن قاعدة الذهب تصبح الأساس الرسمى للتداول النقدى فى مصر . من هذا المعدن تسك قطع نقدية يكون لها قوة ابراء مطلقة .

- وحدة النقد هى الجنيه الذهبى وينقسم إلى مائة قرش . وتسك جنيهات ذهبية . كما يسك من الذهب كذلك قطع تمثل أجزاء من الجنيه : قطعة ذات ٥٠ قرش ، وقطع ذات ٢٠ ، ١٠ ، ٥ قروش . هـذه القطع الثلاثة الأخيرة لم تسك بتاتا .

- يوجد إلى جانب هذه النقود الذهبية الأصلية نقود مساعدة تتمثل فى قطع تسك من الفضة (قطع ذات ٢٠ ، ١٠ ، ٢ ، ١ قرش ، وقطع نصف وربع القرش ، والقطعتان الأخيرتان لم تسك بتاتا) ومن النيكل (قطع ١ قرش ، ٥ مليم ، ٢ مليم ١ مليم) ومن البرونز (½ مليم ، ¼ مليم (باره)) . ويسك من هـذه القطع

كميات محدودة ((ما لا يزيد عن ٤٠ قرشا لكل مصرى من القطع الفضية، وما لا يزيد عن ثمانية قروش لكل مصرى من القطع المصنوعة من النيكل والبرونز). وهى ذات قوة ابراء محدودة . فلا يلزم الأفراد بقبول القطع الفضية فيما يزيد عن ٢٠٠ قرش والقطع النيكلية والبرونزية فيما يزيد على عشرة قروش.

- يكون للأفراد حرية سك العملة ، على أن يحتفظ للحكومة بحق ضربها. أى أن الحكومة هى التى تقوم وحدها بضرب النقود ولكنها تلزم بضربها للافراد إذا ما تقدموا بالمعدن ودفعوا رسوم الضرب .

- يحتفظ بثلاث عملات أجنبية تتداول فى مصر ويكون لها السعر القانونى. هذه العملات اختيرت من العملات التى كان لها وجود تاريخى فى مصر : الجنيه الإنجليزى ، البنتو الفرنسى والجنيه التركى ، وكلها عملات ذهبية حدد لها سعر بالقروش المصرية أقل من قيمتها الحقيقية ، لتكون عملات جيدة يطردها الجنيه المصرى ، إذا وجد ، فيما بعد . وفى علاقة هذه العملات الثلاثة ببعضها كان الجنيه الإنجليزى أردؤها ، إذ كان أقل سعرا بالقروش المصرية بالنسبة لقيمته الحقيقية (أى قيمة ما به من ذهب) . أما العملات الأجنبية الفضية فقد حدد لها سعر أدنى بكثير من قيمتها الحقيقية فطردت من السوق .

ماذا كانت النتيجة فى واقع التداول النقدى فى مصر ؟ لم يسك الكثير من العملة الذهبية . والواقع أن الجنيه المصرى لم يسك الإمرة واحدة فى ١٨٨٩ ثم أوقف سكه فى ١٨٩١ . وعليه لم تطرد العملات الأجنبية . وكان الجنيه الإنجليزى أردؤها فطرد الجنيه التركى والبنتو الفرنسى . وكانت العملة الإنجليزية (الجنيه الذهبى الاسترلينى) تتمتع بحرية التصدير والاستيراد . تتبع فى ذلك حركة موسمية أساسا مع محصول القطن : تستورد من انجلترا لتمويل شراء

محصول القطن ابتداء من شهر سبتمبر . وهكذا يجرى تجميع القطن وتصديره . وبالايراد الناتج من بيعه فى الخارج وخاصة فى انجلترا يمكن شراء الواردات، المنتجات الصناعية وجزء من المواد الغذائية (بعد أن تحول الإقتصاد المصرى ابتداء من سبعينات القرن التاسع عشر إلى اقتصاد يستورد بعضا من المواد الغذائية بعد أن كان ينتج كل المواد الغذائية اللازمة للسكان) . ولدفع ثمن الواردات يعاد تصدير العملة الإنجليزية . وعليه انتهى الأمر بالتداول الفعلى للجنيه الذهبى الإنجليزى فى مصر، **ورغم توافر الشروط « القانونية » لقاعدة الذهب لا يمكن القول أن نظام التداول فى مصر كان على قاعدة الذهب إذ أنه كان فى الواقع على قاعدة الجنيه الاسترلينى الذهبى.** الاسترلينى هو الذى يتداول فى الداخل (يستورد فى موسم القطن) ، وهو الذى يستخدم فى تسوية معاملات مصر مع الخارج ، يصدر لتمويل المشتروات المصرية من انجلترا (حيث كانت معظم تجارة مصر الخارجية) ومن أوربا نظرا لمركز انجلترا المتفوق حينئذ فى التجارة الرأسمالية العالمية .

وفى **٢٥ يوليو ١٨٩٨ يتم تأسيس البنك الاهلى المصرى برؤوس اموال انجليزية .** ويمنح امتياز واحتكار **اصدار البنكنوت .** ونكون بصدد أول تجربة لتداول النقود الورقية فى مصر . تصدر قابلة للتحويل إلى الذهب (أى دون سعر الزامى) ، ويتحتم على البنك أن يحتفظ بغطاء نقدى لاوراق البنكنوت التى يصدرها . هذا الغطاء يتكون من ٥٠ ٪ على الاقل ذهبا ، والباقى من سندات تختارها الحكومة . ويحتفظ بالذهب فى البنك الاهلى فى مصر . أما السندات فيجوز له الاحتفاظ بها فى لندن . ومن ثم تتاح للبنك فرصة ادخال الاسترلينى فى غطاء أوراق البنكنوت المصرى . وقد بدأ اصدار البنكنوت فى ٣ ابريل ١٨٩٩ ، وكان تداوله قليلا حتى عام ١٩١٤ (فلم يزد المتداول منه على ٢ مليون

جنيه)، ولم يكن له سعر قانونى (أى لم يكن الافراد ملزمين بقبوله فى التداول).

وتعتبر تجربة البنك الاهلى فى مصر تجربة رائدة فى تحقيق التبعية النقدية للاقتصاديات التابعة بقصد تسهيل تعبئة الفائض نحــو الاقتصاد الإنجليزى (بيع المواد الاولية ، شراء المنتجات الصناعية ، انتقال رأس المال الاجنبى إلى المستعمرة والتحويل المباشر للارباح إلى الخارج ، استثمار جزء من فائض الاقتصاد التابع فى سندات الحكومة فى الاقتصاد الام كغطاء لعملة البلد التابع)، تجربة ما لبثت انجلترا أن عممتها فى المستعمرات الأخرى. فقد نص قانون إنشاء البنك على أن يكون مقر مجلس إدارة البنك فى القاهرة ، على أن يقيم ثلاثة أعضاء فى لندن ويؤلفون لجنة خاصة هناك . وكانت لهذه اللجنة سلطات خاصة واختصاصات استشارية مع مراعاة أصوات أعضائها فى العمليات التى تتجاوز قيمتها مائة الف جنيه استرلينى عند زيادة رأس المال ووضع جداول أعمال الجمعيات العمومية وفى تعديل نظام البنك والمصادقة على الميزانية السنوية وفى جميع المسائل التى يطلب فيها المحافظ تدخل اللجنة (١) . ووراء هذه اللجنة (التى تختفى وراء البنك الاهلى) كانت تختفى لجنة "عملة فى لندن التى كانت تشرف على رصيد الاسترلينى الذى فى مقابله تصدر المستعمرات التابعة لانجلترا عملتها الورقية (٢) .

وتقوم الحرب العالمية الأولى فى يوليو ١٩١٤ . ومع قيام الحرب تزداد مخاوف الناس وتقل الثقة فى العملة الورقية فيتهافت الافراد على البنك لتحويل البنكنوت إلى ذهب . ويعقب قيام "حرب موسم القطن بما يفرضه من ضرورة

(١) حسين فهمى ، الجنيه المصرى بعد الثورة ، ص ١٨

(٢) نفس المرجع ، ص ١٩ — ٢٠

وجود كميات كبيرة من النقود لتمويل المحصول . ولكن للحرب تحول دون استيراد الذهب من الخارج لاستخدامه غطاء للنقود الورقية . لذلك وللحيلولة دون الرصيد الذهبي والنفاذ يتقرر (فى ٢ أغسطس ١٩١٤) للعملة الورقية السعر القانونى والسعر الالزامى : فيجبر الأفراد على قبولها فى التداول (وتكون ذات قوة ابراء مطلقة) مع عدم جواز طلب تحويلها إلى ذهب . ولكن الوضع يستمر بالنسبة للغطاء النقدى : يلزم أن يكون مكونا من ٥٠ ٪ على الأقل منه ذهبا والباقى سندات مصرية أو أنجليزية .

ومع استمرار الحرب تزداد الحاجة إلى النقود الورقية لتمويل الحرب ، ويتعذر مع الحرب نفسها نقل الذهب إلى مصر ليكون غطاء للبنكنوت الذى يصدره البنك الأهلى ويحتفظ به البنك فى مصر وفقا لمرسوم تأسيسه . وعليه تبيح الحكومة للبنك فى ديسمبر ١٩١٤ أن يحتفظ بالذهب فى لندن لغطاء مايصدره من بنكنوت ويكون اصدار النقود الورقية فى مصر ، الجنيه المصرى ، بسعر التعادل مع الاسترلينى (الجنيه الاسترلينى = ٩٧٫٥ قرش مصرى) بغير حاجة لانتقال الذهب بين انجلترا ومصر وبمجرد اشارة تلغرافية إلى لندن من البنك الأهلى ويصبح التداول النقدى فى مصر على **قاعدة الصرف الخارجى بالذهب** : المعاملات الداخلية تتم تسويتها بالعملة الورقية ، وتتم تسوية المعاملات الخارجية بالاسترلينى ، على أساس الذهب .

وفى سبتمبر ١٩١٦ يبلغ بنك انجلترا البنك الأهلى المصرى بأنه لم يعد يستطيع أن يضع الذهب تحت تصرفه لغطاء أوراق البنكنوت . وفى **اكتوبر من نفس العام تبيح الحكومة للبنك الاهلى احلال سندات الحكومة البريطانية محل الذهب فى غطاء البنكنوت المصرى** . وعليه يصبح من الممكن أن يكون غطاء

البنكنوت المصرى غطاء استرلينيا ورقيا ولم يعد الجنيه المصرى قابلا للتحويل إلا للعملات الورقية الانجليزية ، على أساس أن الجنيه الانجليزى ظل فى الفترة من ١٩١٤ - ١٩٢٥ غير قابل للتحويل إلى الذهب بل وثبت سعر الصرف بين مصر وانجلترا عند السعر الرسمى للتبادل ، وذلك بقيام البنك الأهلى بشراء أو بيع الحوالات المسحوبة على لندن بسعر ثابت هو ٩٧٫٥ قرش لكل جنيه استرلينى

ويتولى البنك الأهلى عمليات التحويل بين العملتين لأغراض التجارة الخارجية التى تتم أساسا مع انجلترا أو من خلال انجلترا ، وتقوم على أى الحالات بالجنيه الاسترلينى فى مقابل صادرات مصر يتلقى البنك الأهلى من المدين الأجنبى كمبيالة مسحوبة على التاجر الأجنبى ويدفع مقابلها للبائع المصرى أوراق بنكنوت تغطى بسندات انجليزية ، وهو ما يعنى التوسع فى اصدار البنكنوت للتداول فى مصر . ويحدث العكس فى حالة الاستيراد من الخارج وهو ما يعنى الانكماش فى إصدار البنكنوت فى مصر

على هذا النحو يتم **تداول الجنيه المصرى وكأنه الاسترلينى يتداول خارج انجلترا ؛ وتصبح مصر على قاعدة الصرف الخارجى بالاسترلينى ، أى قاعدة الاسترلينى . وتكون انجلترا قد حققت كل الاستفادة من هذا الوضع :**

- فهى تتمكن من تمويل الحرب التى تخوضها فى مصر كما لو كان ذلك قد تم داخل حدودها دون أن يتأثر بذلك مركز الجنيه الاسترلينى أو يتسرب الذهب من انجلترا أى أنها تمول الحرب من الفائض الاقتصادى الذى ينتجه المنتجون المباشرون فى مصر . وفى مقابل ذلك تتراكم الأرصدة الاسترلينية لمصر (أى

دون مصر لدى انجلترا التي بلغت قيمتها ١٥٠ مليون استرليني في الحرب العالمية الأولى)

ـ كما أن ثبات قيمة الجنيه المصري يشجع على استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، وخاصة الانجليزية ، في مصر ومن ثم يتمكن رأس المال الأجنبي من الحصول مباشرة على الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون في مصر .

ـ كما أن أثمان الصادرات المصرية ، وخاصة القطن ، تحدد في ضوء ظروف الانتاج العالمية دون أن يكون لحجم النقود في مصر أثر عليها . بل على العكس يتحدد اصدار البنكنوت بما تحصل عليه مصر من إيراد من بيع القطن ، وهو إيراد يتحدد بثمن بيع القنطار في السوق الخارجية والكمية المباعة .

ويستمر هذا الوضع **حتى ١٩٣٥ حين تعود انجلترا الى قاعدة الذهب** (باتباع نظام السبائك الذهبية) ، فيعود التداول النقدي في مصر إلى نظام الصرف الخارجي بالذهب : تتم تسوية المعاملات في الداخل والخارج دون تداول الذهب وإنما على أساس الذهب . وذلك إلى أن تخرج انجلترا في عام ١٩٣١ عن قاعدة الذهب .

منذ الحرب العالمية الأولى وقيمة الاسترليني تتدهور بالنسبة للذهب وللدولار . ومعه بطبيعة الحال الجنيه المصري . ولاصلاح الوضع في انجلترا ، أي لتشجيع الصادرات ودفع الاقتصاد إلى الانتعاش ، في وقت يتميز بعمق الأزمة أثناء الكساد الكبير ، خفضت قيمة الاسترليني بالنسبة للذهب والدولار (إذ مع تخفيض قيمة العملة تصبح العملة رخيصة بالنسبة للعملات الأخرى وتكون سلع الدولة أرخص نسبيا ، أي بالنسبة لسلع الدول الأخرى ، فيزيد الطلب على صادرات الدولة . كل ذلك رهين طبعا بعدم تخفيض قيمة عملات البلدان الأخرى) وتتبع

الدول المرتبطة بانجلترا ارتباطا قويا ، وهى الدول إلى تبعث إلى انجلترا بأغلب صادراتها ، نقول تتبع هذه الدول انجلترا فى تخفيض قيمة عملتها . ذلك لأن انجلترا كانت تنقص من وارداتها ، ولكى يستمر تدفق صادرات الدول التابعة نحو انجلترا لزم أن تكون رخيصة نسبيا من وجهة نظر انجلترا (وهى البلد المستورد) وتخفيض العملة يحقق هذا الرخص النسبى للصادرات . وتكونت من انجلترا والبلاد التابعة كتلة الاسترلينى .

وتكون أسعار الصرف بين هذه العملات والاسترلينى ثابتة ، وتعود هذه البلدان إلى قاعدة الاسترلينى وتحتفظ بأحتياطياتها من العملات الأخرى فى لندن مقومة بالاسترلينى . وتكون مصر بطبيعة الحال أحد بلدان كتلة الاسترلينى وتجد نفسها وقد انخفضت قيمة سنداتها الاسترلينية التى كانت تملكها كغطاء النقد بما يقرب من ٤٠ ٪ وذلك بسبب تخفيض قيمة الاسترلينى فى ١٩٣١ . والعالم الرأسمالى فى أزمة ، وميزان المدفوعات المصرية فى حالة عجز (أى أن حقوق مصر لدى الخارج تقل عن ديونها فى مواجهة الخارج) ، وإحتياطيات مصر من غير الاسترلينى قليلة (الذهب لا يغطى إلا ١٦ ٪ من أصدارها النقدى) والبلدان خارج كتلة الأسترلينى لم تخفض عملتها (لم يخفض الدولار إلا فى ١٩٣٣ والفرنك الفرنسى إلا فى ١٩٣٦) ومن ثم تبقى أثمان سلعها مرتفعة بالنسبة للأثمان فى بلدان كتلة الأسترلينى التى خفضت قيمة عملاتها تبعا لتخفيض قيمة الاسترلينى . وهو مايعنى تقريبا حتمية أن تكون تجارة مصر الخارجية فى داخل كتلة الاسترلينى . أى توثيق علاقة مصر بانجلترا ، وتوثيق العلاقة يعنى زيادة حدة التبعية ، تبعية الأقتصاد المصرى للأقتصاد الرأسمالى الأم . وتسجل الأسعار فى داخل مصر تقلبات عنيفة . فهى تخضع أولا لتقلبات الأسعار فى السوق الرأسمالية الدولية نظر لتبعية الاقتصاد المصرى لهذه السوق . وفى

داخل اطار حالة السوق الخارجي تخضع الأثمان في مصر لتقلبات موسمية نظرا لطبيعة الاقتصاد المصري التابع كاقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي ويعتمد على محصول القطن الذي يستخدم أساسا كمادة أولية تصدر الى انجلترا (انعكست تقلبات الأثمان في مصر في صعود في الفترة من ١٩١٧ - ١٩٢٠ ثم هبوط في الفترة ١٩٢١ - ١٩٢٥ ، ثم انكماش في الفترة من ١٩٢٦ - ١٩٣٦ ثم هبوط في الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٣٩ التي تشهد الحرب العالمية الثانية والاتجاه التضخمي للأسعار)

والواقع أن **هذه المرحلة تمثل المرحلة التي تصل فيها تبعية الاقتصاد المصري الى أقصى حدودها** . والشيء إذا زاد عن حده انقلب الى ضده . فازدياد حدة التبعية يأتي في وقت أزمة كبيرة لكل النظام الرأسمالي ؛ الأمر الذي يبرز مخاطر التبعية ، خاصة وأن الأزمة تعني ضعف قبضة رأس المال في الدولة الأم على رأس المال المحلي . من ناحية أخرى ، أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي تعني ، بالنسبة للاقتصاديات التابعة ، أزمة في الصادرات . فوقوع الأزمة في الاقتصاد الأم يعني توقف الصناعة ولو جزئيا . وهو ما يعني نقص الطلب على المواد الأولية التي تأتي من الاقتصاديات التابعة ، أي نقص الطلب على صادرات هذه الاقتصاديات .

فاذا لم تجد الصادرات مشترى في السوق الرأسمالية الخارجية لا يحصل الاقتصاد التابع على ايرادات تمكنه من شراء الواردات من السلع الصناعية ، ويجد الاقتصاد التابع نفسه في أزمة : الصادرات لا طلب عليها ، والواردات لا يمكن الحصول عليها ، وتتجلى كل مظاهر التبعية : التبعية في تصريف منتجاته والتبعية في الحصول على السلع الاستهلاكية الصناعية وحتى السلع الغذائية منها .

إلا أن ضعف قبضة رأس مال البلد الأم على رأس مال المحلى أثناء الازمة وعدم وجود المنتجات التى كانت تستورد لمواجهة الطلب الموجود فى السوق المحلية يعطيان لرأس المال المحلى امكانية السيطرة على جزء من السوق المحلية وإنتاج مايلزم لمواجهة الطلب الموجود فيها . ولكى يتم ذلك يتعين أن يكون هذا الانتاج مربحا لرأس المال . شروط الارباحية هذه متوفرة : إذ أن رأس المال يجد تحت تصرفه قوة عامة رخيصة نسبيا ، يمكن استخدامها فى صناعات استهلاكية لايحتاج الانتاج فيها إلى الكثير من التأهيل الفنى كما يجد رأس المال تحت تصرفه بعض الخدمات الأساسية اللازمة للانتاج ، من مواصلات وامداد بالمياه والطاقة المحركة ، إلى غير ذلك وأخيرا يجد رأس المال المواد الأولية اللازمة للقيام بالانتاج فى هذه الفروع : القطن لانتاج المنسوجات القطنية مثلا ، والمواد اللازمة للصناعات الغذائية . وينعكس كل هذا ، فى ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية ، فى محاولة لبناء بعض الصناعات والتقليل من تبعية الاقتصاد للاقتصاد الرأسمالى الأم ، **ويظهر الوعى بضرورة تخليص العملة المحلية من التبعية لعملة الاقتصاد الأم** ولكن الحرب العالمية الثانية ماتلبث أن تشتعل .

ومع **قيام الحرب العالمية الثانية** تخشى انجلترا على قيمة الاسترلينى من التدهور لو ترك حرا . فتفرض الرقابة على الصرف (أى تحدد سعر الصرف وتجعل التعامل فيه من خلال الدولة ، وقد تقوم كذلك القدر من العملات الاجنبية التى يمكن الحصول عليها) وتنشىء **منطقة الاسترلينى** فى داخل هذه المنطقة يتم التعامل بالاسترلينى . وهو يتنقل فيها بحرية (بأسعار ثابتة) وتجمع موارد كل بلدان منطقة الاسترلينى من العملات الاجنبية فى لندن . وتقوم لندن بتوزيع هذه العملات وفقا لحصص معينة تحددها مصلحة لندن بطبيعة

الحال فاذا باعت احدى دول منطقة الاسترليني سلعـــا للولايات المتحدة الأمريكية وحصلت فى مقابل ذلك على دولارات فانها تودع هذه الدولارات بلندن تضم إلى حصيلة كل منطقة الإسترليني من الدولارات ، وتقسم بين بلدان منطقة الإسترليني .

وفى عام ١٩٢٩ تنضم مصر لمنطقة الاسترليني وتفرض الرقابة على الصرف . وكما تم فى الحرب العالمية الأولى تستطيـع انجلترا تعبئة الفائض الاقتصادى لأغراض الحرب كما لو كانت مصر جزءا من انجلترا ، فهى تستخدم القوة العاملة المصرية والجهاز الانتاجى المصرى فى خدمة الجيوش الانجليزية فى المنطقة . ويكون ميكانزم التمويل هو الانفاق التضخمى ، إذ تستطيـع من خلال وجود الجنيه المصرى على قاعدة الاسترليني أن تصدر أوراق البنكنوت فى مصر تستخدم فى التداول فى مقابل تراكم الاسترليني لحساب مصر فى لندن مكونا رصيدها من الاسترليني . يضاف إلى ذلك أن تحول جميـع موارد مصر من العملات الأجنبية (غير الاسترليني) والناتجة عن بيعهـا لبعض صادراتها خارج منطقة الاسترليني ، تحول هـذه العملات إلى لنـدن ، وتلتزم بريطانيا بتزويد مصر بحاجتها منها وفقا لحصـة معينة . وقد بلغ مجمـوع الأرصـدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر كحقوق لها فى مواجهة بريطانيـا فى مقابل وضـع إمكانيات مصر تحت تصرف بريطانيا طوال فترة الحرب ٤٢٠ مليون جنيه . وهكذا يجبر المجتمع المصرى على ادخار مايقرب من ٢٥ ٪ من دخله القومى ، وإنما لتمويل الحرب ، أى إستخداما للفائض فى أغراض الحرب بدلا من إستخـدامه فى زيادة الطاقة الانتاجية لزيادة الانتاج الذى يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع .

وتثبت التجربة ، كما أثبتت تجربة الحرب العالمية الأولى وتجـــربة

استثمار رأس المال الاجنبى فى مصر ، أن المجتمع المصرى قادر على انتاج فائض اى انتاج رأس المال : فالمجتمع لا ينقصه رأس المال . كل مافى الامر أن الفائض يوجد اما لتمويل الحرب واما لتحويله الى خارج مصر لمصلحة رأس المال الأجنبى أو لاستهلاكه استهلاكا طائشا بواسطه بعض فئات المجتمع فى الداخل . اما اذا عرضت قضية تطوير المجتمع لمصلحة المنتجين المباشرين ظهرت فكرة نقص رأس المال فى المجتمعات المتخلفة وسيطرت على العقول وذلك رغم زيفها العلمى ورغم تكذيب تاريخ الفلاح المصرى الذى ينتج فائضا زراعيا منذ فجر التاريخ لهذه الفكرة .

وهكذا تبرز الحرب المغارم التى يتحملها الاقتصادى المصرى من تبعيته . تبعية يتحقق إستمرارها من خلال النظام النقدى وسبل أخرى . فاستخدام الجهاز الانتاجى طوال فترة الحرب يؤدى إلى استهلاك رأس المال الثابت دون أن توجد امكانية التجديد . والتضخم الذى يسود طوال فترة الحرب والذى يعبر عنه أفراد الشعب بالغلاء يطحن المنتجين المباشرين . ولكن الحرب تعنى أزمة لرأس المال ، إذ يترجم التناقض بين رؤوس الأموال المختلفة إلى التشاحن المسلح ويخرج منها بعض رأس المال فى الدول الرأسمالية المتقدمة ضعيفا فى مواجهة البعض الآخر . وهو ماحدث بالنسبة لرأس المال البريطانى الذى خرج ضعيفا فى مواجهة رأس المال الأمريكى . من ناحية أخرى الحرب تعزل مصر عن بقية السوق الرأسمالية الدولية ، ويجد رأس المال المحلى فرصته فى التوسع فى الانتاج الصناعى ، ويساعد التضخم على تركيم بعض رؤوس الأموال النقدية . وهكذا تؤدى الحرب إلى بعض الانتعاش لرأس المال المحلى يتمثل فى انتعاش نسبى للصناعة فى الداخل ويمكننا هذا من القول بأن الحرب، من ناحية أخرى،

قـــد قوت الاقتصاد المصرى نسبيا فى علاقته بالاقتصاد الانجليزى الذى بدأ يضعف عالميا فى مواجهة الاقتصاد الأمريكى . كل هذا وما أرتبط به من تطور فى القوى الاجتماعيـة والسياسيـة قوى من الاتجاه القـائل بضرورة استقـلال الجنيه المصرى عن الجنيـه الانجليزى ، كانعـكاس لتجسيم الحرب لمخـاطر التبعية النقـديه للاسترلينى والضعف النسبى لهذه التبعية (مع التوسع النسبى للصناعة فى مصر والضعف النسبى للاقتصاد الانجليزى عالميا) ووجود امكانيـة التنويع المكانى لتجارة مصر الخارجية ، وانما دائما فى أطار السوق الرأسمالية الدوليـة . ويقوى من هذا الاتجاه ما قامت به بريطانيا بعد الحرب من تجميد أرصدة مصر الاسترلينية وما ينتج عن ذلك من عدم امكانية استخدامها فى تمويل واردات مصر ومن ثم فى تجديد ما استهلك أثنـاء الحرب ، ناهيك عن استخدامها فى بناء طاقة انتاجية جديدة تزيد من القدرات المادية للاقتصاد المصرى . كما أن تجميد الغطاء الاسترلينى لأوراق البنكنوت المصرى يفقد هذا الغطاء صفته الأساسية ، صفة السيولة والمرونة . وهكذا تبدأ فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية الخطوات التى تتخذ فى سبيل الاستقلال عن الاسترلينى، وانما فى اطار السوق الراسمالية الدولية .

وتتمثل الخطوات التى هدفت إلى تحقيق استقلال الجنيـه المصرى عن الاسترلينى فى :

- انضمام مصر لصندوق النقد الدولى .

- الخروج من منطقة الاسترلينى وتصفيـة الاوضاع الخاصة بالارصدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر عند بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية .

- تعديل نظام الغطاء النقدى وتحويل البنك الاهلى المصرى إلى بنك مركزى.

لنرى كلا من هذه الخطوات بغير تفصيل .

خرج اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية من الحرب العالمية الثانية كاقوى اقتصاد فى السوق الرأسمالية الدولية : تحطم الكثير من الجهاز الانتاجى للدول الرأسمالية الاوربية ، المنهزم منها والمنتصر ، وكذلك اليابان . وعليه كان الاقتصاد الامريكى هو الاقتصاد الوحيد القادر على تزويد الاقتصاديات الرأسمالية الاخرى بما هو لازم لإعادة البناء فى فترة ما بعد الحرب . كما أن انتاجية العمل فى أمريكا كانت أعلى منها فى أى اقتصاد رأسمالى آخر ، الأمر الذى يمكنها من التنافس مع غيرها من الاقتصاديات الرأسمالية فى السوق الدولية. وعليه يكون من الطبيعى أن يمثل **الدولار العملة الاقوى فى السوق الرأسمالية الدولية** . أما الاسترلينى فهو يفقد فى فترة ما بعد الحرب حرية تحويله إلى العملات الاجنبية ويبدأ فى فقد صفته كعملة دولية ويعجز عن أداء دوره فى التسويات الخارجية . وبأمل العودة إلى حرية التجارة فى فترة ما بعد الحرب ومساعدة الدول على استبعاد قيود التجارة الخارجية أنشىء **صندوق النقد الدولى فى ١٩٤٥** كهيئة دولية تسعى إلى تمكين الدول ، فى إطار السوق الرأسمالية الدولية ، من تثبيت عملاتها وأسعار الصرف الخارجى، وذلك بامداد الاعضاء بالعملات الأجنبية وفقا لاوضاع ميزان المدفوعات الذى يعكس حالة تجارتها مع الخارج ، منظورة كانت أو غير منظورة . وتم بانشاء هذا الصندوق اعادة تنظيم النظام النقدى الدولى فى اطار السوق الرأسمالية الدولية . **واصبح العالم الراسمالى كله ، بما فيه من اجزاء متقدمة ومتخلفة على قاعدة الصرف الخارجى بالذهب أو مايعنى فى الواقع قاعدة الدولار الذهبى.** فنحن نعرف أن الدولار عملة كانت مقدرة بالذهب منذ ١٩٠٤ على

أساس أن كل أوقية من الذهب تساوى ٣٥ دولارا وو فقا لنظام الصندوق، قدرت عملات الدول الأعضاء بالذهب والدولار وأصبحت المعاملات تسوى فى داخل اطار السوق الرأسمالية الدولية دون استخدام الذهب وإنما على أساس الذهب واحتفظ بالذهب فى النهاية لتسوية فروق المدفوعات الدولية . وهكذا يقرر صندوق النقد الدولى الأمر الواقع فى السوق الرأسمالية الدولية ويكون الدولار فى ارتباطه بالذهب محور النظام النقدى فى هذه السوق .

وتنضم مصر الى صندوق النقد الدولى فى ديسمبر ١٩٤٦ . ويكون الجنيه المصرى مساويا لـ ٣٫٦٧٢٨ جراما من الذهب الخالص و ٤٫١٣٠ دولارا أمريكيا ، وتكون صلته بالعملات الأخرى مباشرة من خلال التعادل مع الذهب والدولار الأمريكى . وبانضمام مصر إلى صندوق النقد الدولى أصبحت رسميا على قاعدة الدولار الذهبى بينما ظل رصيدها النقدى مقوما بالاسترلينى وظلت هى فى داخل منطقة الاسترلينى وكأن العلاقة بين الجنيه المصرى والجنيه الأسترلينى ظلت على حالها وانما مع تعديل جزئى مؤداه أن تخفيض الاسترلينى بالنسبة للعملات الاخرى لن يترتب عليه خفض الجنيه المصرى بشكل آلى . ولكن تخفيض الاسترلينى سوف يترتب عليه تخفيض قيمة الرصيد النقدى للجنيه المصرى ما لم يتبع الجنيه المصرى الاسترلينى عند التخفيض وبنفس النسبة ولكن **يبقى لانضمام مصر الى صندوق النقد الدولى دلالته : أن الاقتصاد المصرى موجود فى اطار السوق الرأسمالية الدوليه وانه بذلك يكون فى مجال سيادة الدولار كالعملة النقدية الدولية رقم واحد.**

وبهدف حل مشكلة الأرصدة الاسترلينية (أى ديون مصر على بريطانيا) تقوم المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، وتنتهى الى توقيع اتفاق فى ٣٠ يونيو

١٩٤٧ . ويكون من أحكام هذا الاتفاق **خروج مصر من منطقة الاسترليني** . فتفرض الرقابة على الجنيه الاسترليني في مصر ، وبذا يصبح عملة أجنبية بالنسبة للجنيه المصري ويوقف التحويل الآلي على أساس سعر الصرف الثابت الذي بقى على حاله (أى ٩٧٫٥ قرش مصرى لكل جنيه استرليني) بين العملتين ، ومن ثم تنتهى حرية المدفوعات بين مصر وانجلترا . وتنشأ للاسترليني سوق حرة في مصر يصبح فيها سعر الصرف عرضه للتقلب ويصبح هو من العملات النادرة بالنسبة لمصر (أى التى يكون الطلب عليها قويا من جانب المتعاملين المصريين في السوق الدولية) تسعى مصر للاستغناء عنها في التسويات الدولية. **ولكن الاسترليني مايزال غطاء الجنية المصري** (اعمالا لقرار اكتوبر ١٩١٦) .

وتنطوى أحكام اتفاقية يونيو ١٩٤٧ كذلك على **تجميد أرصدة مصر الاسترلينية** (ماقدره ٣٠٦٫٢ مليون استرليني) والافراج عن مبلغ معين منها عند الاتفاق والتعهد بالافراج تدريجيا عن دفعات سنوية في المستقبل ، وعلى ألا تقيد انجلترا تحويل الاسترليني المفرج عنه من الارصدة المجمدة أو الذى تحصل عليه مصر من صادراتها لمنطقة الاسترليني إلى أية عملة من العملات إذا ما استخدمت مصر هذه العملة في الوفاء بالمدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية. وفى ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ ، أى بعد خمسة أسابيع من الاتفاقية ، أوقفت انجلترا قابلية تحويل الاسترليني إلى الدولارين الامريكي والكندى، وهو ايقاف يسرى على الحسابات المصرية القابلة للتحويل ، أى على الجزء من الارصدة الاسترلينية المفرج عنه بالاضافة إلى ما تكسبه مصر من استرليني جديد عن طريق بيع صادراتها .

وفى ١٠ سبتمبر ١٩٤٩ تخفض انجلترا قيمة الاسترليني فتنخفض قيمة أرصدة

مصر الإسترلينية وبذلك تكون انجلترا قد تخففت بضربة واحدة من ثلث عبء الدين . وتعقد بينها وبين مصر إتفاقيات قصيرة الأجل لمدة عام فى الفترة مابين ١٩٤٨ - ١٩٥٠ ، بمقتضاها يفرج عن جزء من الأرصدة الاسترلينية ويبين كيفية استخدامه . وذلك حتى أول يوليو ١٩٥١ حين تم التوصل إلى اتفاق طويل الأجل (عدل فى ١٩٥٥/٨/٣٠) بمقتضاه تسترد مصر الأرصدة الاسترلينية المتبقية على فترة طويلة جدا وعلى أقساط صغيرة ، الأمر الذى يقلل من إمكانية الإستفادة بها فى تجديد الجهاز الإنتاجى والتوسع فيه بمعدل يذكر . واتفق كذلك على أن تدفع الأجزاء المفرج عنها بالاسترلينى ، وهو ما يعنى عدم إمكانية استعمالها فى الشراء من منطقة العملة الصعبة ، أى منطقة الدولار .

وفى يوليو ١٩٥٦ تقوم مصر بتأميم قناة السويس ، ويتمثل أحد ردود الفعل فى الغرب الرأسمالى فى تجميد أرصدة مصر (أى حقوقها) فى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . وذلك بقصد شل حركة تجارتها الخارجية وعلى الأخص قدرتها على شراء ما هو لازم لاقتصاد يقع فى اطار السوق الرأسمالية الدولية وفى مركز تبعية للأجزاء المتقدمة منه . ويستمر الوضع حتى فبراير ١٩٥٩ حين يتم الإتفاق مع بريطانيا على الغاء القيود التى فرضتها فى مقابل أن تتعهد مصر بالغاء كافة تدابير الحراسة التى اتخذت بمناسبة العدوان الثلاثى لسنة ١٩٥٦ بالنسبة للممتلكات البريطانية مع إعادتها أو حصيلة مابيع منها لأصحابها . وتدفع مصر ٥ر ٢ مليونا من الجنيهات كتسوية تامة ونهائية فى جميع المطالبات بشأن الممتلكات البريطانية التى تناولها التمصير أو المتعلقة بالضرر أو التلف الذى يكون قد لحق الممتلكات البريطانية .

وتنتهى قصة أرصدة مصر الاسترلينية ولكننا لانتركها دون أن نبرز الدروس

اللازم تعلمها منها : أول هذه الدروس أن مجرد تبعية مصر فعليا أفقدها جزءا من حقوقها لدى انجلترا بمجرد تخفيض الجنيه الاسترليني. وثانى هذه الدروس أن مصر لم تتمكن بأية حال من الاحوال من استخدام مدخراتها المتراكمة أثناء الحرب فى إعادة بناء الجهاز الانتاجى، ناهيك عن إستخدامها فى تطوير الاقتصاد المصرى، إذ كيف يطور هذا الاقتصاد فى داخل اطار العلاقات الرأسمالية وهو الاطار الذى خلق للمجتمع المصرى تخلفه ؟ وثالث هذه الدروس أن وجود الارصدة لمصر، سواء منها المتراكم أثناء الحرب أو المكتسب من بيع صادراتها فى السوق الرأسمالية فى الغرب، كان يستخدم كسلاح اقتصادى يضغط به على مصر إذا ما اتخذت موقفا إقتصاديا أو سياسيا يعرض مصالح الدول الرأسمالية الغربية (وهى مصالح تتعارض فيما بينها) للخطر.

ولكن إتفاقية يونيو ١٩٤٧ لا تمس وضع الغطاء النقدى للجنيه المصرى الذى ظل كما هو عليه منذ أكتوبر ١٩١٦. ولمنع زيادة السندات الاسترلينية مع اصدار المزيد من البنكنوت المصرى كان لابد من تغيير نظام الغطاء النقدى. فيصدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ليقضى بأن تغطى الزيادة فى اصدار البنكنوت بسندات مصرية، وبفرض رقابة الحكومة على اصدار البنكنوت ومقداره بعد أن كانت حرية بنك انجلترا والبنك الأهلى المصرى كبيرة فى هذا الشأن. وبدأت الحكومة فى شراء كميات من الذهب (وسندات الخزانة الأمريكية المقومة بالذهب) لتدعيم الغطاء النقدى، أى بدأت فيما يسمى بسياسة تكديس الذهب. وبذلك تنتهى الفترة التى بدأت بانضمام مصر لصندوق النقد الدولى فى ديسمبر ١٩٤٦ مع بقائها على قاعدة الاسترلينى من ناحية نظام الغطاء النقدى، الامر الذى حدا بالبعض بأن يصف هذه الفترة (التى انتهت بصدور قانون سنة ١٩٤٨) بأنها فترة كان يوجد النظام النقدى المصرى فيها على قاعدة استرلينى فريدة.

ويتغير نظام الغطاء النقـدى بخروج النظام النقدى المصرى عن هذه القاعدة ليكون على قاعدة الصرف الخارجى بالورق ورغم ذلك تؤدى التبعية الاقتصادية الفعلية للاقتصاد المصرى ، المتمثلة فى وجوده فى اطار السوق الرأسمالية الدولية بصفة عامة وفى ارتباطه بصفة خاصة بالاقتصاد الانجليزى ولو بدرجة تتناقص مع الوقت ، تؤدى هذه التبعية إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى ١٩٤٩ تبعا لتخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى بمقـدار الثلث : الجنيه المصرى يتبعه وتخفض قيمته بنفس القدر .

والتعزيز السياسة النقدية الجديدة يصدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلى المصرى إلى بنك مركزى ، فيصبح بنك الحكومة ، يقوم باصـدار النقود الورقية وتودع لديه حساباتها ويراقب الجهـاز المصرفى فى خلق الأثمان ويتم تعديل سياسة الغطاء النقدى الذى أصبح يتكون من الذهب والأوراق الأجنبية والسندات المصرية ، على أن كل زيادة فى الاصدار لاتغطى إلا بالذهب أو بالاوراق القابله للصرف بالذهب (كالدولار الامريكى) أو بالاوراق المصرية وهو مايعنى إمتناع إستخدام الاسترلينى لضمان أية زيادة فى الاصـدار (١) إستبعاد الاسترلينى يتم إذن تأكيدا لهيمنة الدولار ، المظهر النقدى لهيمنة رأس المال الامريكى على الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، ويكون الجنيه المصرى قد تخلص من تبعيته للاسترلينى ، إلا أنه يظل فى اطار هيمنة عملة العملات الرأسمالية ، أى الدولار أى أن محاولة التخلص من تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الانجليزى تتم فى اطار السـوق الرأسماليـة الدولية ، أى تتم فى الاطار التاريخى الذى خلق للاقتصاد المصرى تخلفه ؛ ويبقى الهيكل الاقتصـادى المصرى تميزه ، فى بداية الخمسينات ، خصائص الهيكل المتخلف .

(١) وقد احتفظ قانون البنوك والائتمان ، القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، بنفس الاحكام . وقد ظلت سياسة الغطاء النقدى هذه على حالها حتى يومنا هذا .

٤ – خصائص الهيكل الاقتصادى المصرى في بداية الخمسينات (١)

يتحقق النشاط الاقتصادى بفضل قوة عاملة قدرت بحوالى ٦٤٣١١٠٠ ، يمثلون من يعملون فى قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة وفقا للنسب التاليـة : ١ر٥٦ ٪ فى الزراعة — ٢ر١٨ ٪ فى الخدمات العامة ٥ر٩ ٪ فى التجارة — ٨ر٥ ٪ فى الصناعة — ٤ر٣ ٪ فى النقل والمواصلات — ٨ر٢ ٪ فى البناء — ٨ر١ ٪ فى المناجم والمحاجر — ١٢ر ٪ فى الكهرباء والغاز و ٤ر١ ٪ فى باقى النشاطات . تلك القوة العاملة تجد مصدرها فى سكان بلغ عددهم فى بداية الخمسينات (١٩٥٣/٥٢) ٢١٤٢٧٠٠٠ نسمة ، يتركزون فى وادى النيل حيث الكثافة السكانية تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ شخص فى الكيلو متر المربع .

الهيكل الاقتصادى يغلب عليه **الطابع الزراعى**، إذا نظر إليه من وجهة نظر العلاقة بين الانسان والطبيعة . الزراعه تقوم على مساحة مايقرب من ٥ر٨٥ر٥ مليون فدان كمساحة مزروعة (تمثل ٦ر٢ ٪ من مجموع مساحة مصر) وما يقرب من ٣ر٩ مليون فدان كمساحة محصولية (٢) (على أساس امكانية زراعة أكثر من محصول واحد على الفدان الواحد على مدار السنة) . وهى تمثل النشاط الغالب للسكان ، إذ كانت تمتص ما يزيد على ١ر٥٦ ٪ من

---

(١) تمثل الصفحات التاليـة الفصل الأول من الباب الثانى من مؤلفنا « اقتصاديات التخطيط الاشتراكى : دراسة المشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادى فى مصر » . المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ . ص ١١٨ — ١٣١ .

(٢) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ، ١٩٥٢–١٩٥٣ .

الأيدى العاملة ، وتسهم بـ ٤٩ ٪ من الدخل القومى (على أساس اعتبار كافة الخدمات كنشاط يسهم فى انتاج الدخل القومى ، وهى طريقة لحساب الدخل غير منزهة عن النقد) **الحياة فى الريف تسودها علاقات الانتاج الراسمالية وانما فى مجتمع تابع ، يتميز بان الملكية الخاصة للارض تطورت فى صورتها الفردية كظاهرة سائدة فى ظل علاقات الانتاج الراسمالية كعلاقات بدات فى السيطرة فى كل انحاء العالم تقريبا** فاختلافا عن وضع أوربا عند الانتقال من التكوين الاجتماعى الاقطاعى إلى التكوين الاجتماعى الرأسمالى، تطورت الملكية العقارية، كعلاقة اجتماعية فى الريف الذى تخضعه المدينة ذات الدولة المركزية، فى ظل سيطرة رأس المال الأجنبى على الأخص فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . **بل كان تطويرها هو سبيل** تحويل الأرض كسلعة كوسيلة لإدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بوصفة اقتصاد المبادلة المعممة . من ناحية الملكية (١) كانت هناك

---

(١) فى سنة ١٩٥٢ كانت ملكية الارض الزراعية موزعة وفقا لحجم الوحدة المملوكة على النحو التالى (مقربة للألف الصحيح) :

حجم الوحدة المملوكة	عدد الملاك (بالآلاف)	٪	المساحة المملوكة (بالآلاف)	٪
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٩٤٫٣	٢١٢٢	٣٥٫٥
من ٥ — ١٠	٧٩	٢٫٨	٥٢٦	٨٫٨
من ١٠ — ٥٠	٦٩	٢٫٥	١٢٩١	٢١٫٥
من ٥٠ — ١٠٠	٦	٫٢	٤٢٩	٧٫١
من ١٠٠ — ٢٠٠	٣	٫١	٤٣٧	٧٫٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	٢	٫٠٦	١١٧٧	١٩٫٨

المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، العدد الثالث لسنة ١٩٦١، ص ٢٨٠.

الملكية الكبيرة تعبر عن ظاهرة التركز . فكان هناك ١١٣٤٨ شخصا يملكون كل أكثر من ٥٠ فدانا ويمثلون ٤ر٪ من الملاك ، وتبلغ المساحة التي يملكونها ٤٣٢٧ ٢ فدانا أي ٧ر٢٤٪ من مجموع المساحة المزرعة . صاحب الملكية الكبيرة يقسم الأرض (مباشرة أو عن طريق وسيط) على عائلات الفلاحين لاستغلالها بايجار عيني أو نقدي ، ويعيش عادة في المدينة يلعب دورا في الحياة الاجتماعية والسياسية بها ، من خلال سيطرته على وسيلة الانتاج الأساسية في الريف . وكانت هناك الملكيات المتوسطة يقـوم باستغلالها الفئات المتميزة ، وتتمثل في نوعين من المزارعين الأغنياء : النوع الأول يقوم بزراعة الارض على أسس رأسمالية ، أي باستخدام رأس المال والعمل الأجـير . والنوع الثاني ، الفلاحون الأغنياء ، يقوم باستغلال الأرض على أساس العائلة ويكون استخدامه للعمل الاجير مكملا لعمل الأفراد الأسرة إما على نحو دائم (استخـدام عدد محدود من الاجراء بصفة مستمرة) أو على نحو مؤقت (الالتجاء إلى الاجراء في مواسم العمل) أو بالالتجاء إلى السبيلين معا . هـذه الفئات المتميزة كانت تقوم باستغلال أرض مملوكة لها أو مستأجرة . ومنهم من يجمـع بين النوعين من الأرض . إلى جانب هذا كانت هناك الملكية الصغيرة التي تقل عن خمسة أفدنة ، تعبر عن ظاهرة التفتت وتعطي الأرقام الصادرة عن مصلحة الاحصاء عن سنة ١٩٥٢ صورة عن مدى التفتت رغم قصورها على الملكية بين أقل من نصف فدان وثلاثة أفدنة : (١) :

---

(١) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري ، ص ١١٤ .

	المساحة بالفدان	عدد الملاك
أقل من نصف فدان	٤١٣٥٥١	١٤٥٩١٦٧
من نصف إلى فدان	٣٥٦٦٩٥	٥٥٢١٦٢
من فدان إلى فدانين	٤٤٩٨١٦	٣٢٧٦١٢
من فدانين إلى ثلاثة	٢٥٤٨٥٥	١٥٣٢٩٣

والتفتت لا يقتصر على المساحة فحسب بل أن كثيرا من المساحات مشتت الاجزاء من حيث حيازة الزارع لها ، بحيث تكون الملكية الواحدة فى الكثير من الأحيان ، على صغرها متكونة من عدة قطع متناثرة فى زمام قرية واحدة ، أو فى زمام عدة قرى فى آن واحد (١) .

(كلنا يدرك ما يترتب على تفتيت وحدة الاستغلال الزراعى من ضياع وتبديد : جزء أكبر من المساحة المزرعة يخصص للحدود بين العدد الأكبر من المساحات المنفصلة بما تثيره من منازعات متكررة حول مكان الحدود ـ ضياع فى الوقت فى الانتقال بين جزء وآخر من أجزاء الوحدة الانتاجية ـ عدم التمكين من استخدام أدوات انتاج أكثر تقدما وتزيد من انتاجية العمل الخ) . هذه المساحات الصغيرة يقوم باستغلالها إما أصحابها على أساس عائلة الفلاح كشكل إجتماعى للوحدة الانتاجية أو من يستأجرها من عائلات صغار الفلاحين .

إلى جانب ذلك كانت توجد استغلالات شركات الأراضى الزراعية واستغلالات البنوك العقارية وبنوك التسليف واستغلالات الدولة (مصلحة الأملاك الأميرية وتفاتيش وزراة الزراعة) .

---

(٢) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ١٠٤ .

إلى جانب وحدة الاستغلال الرأسمالية فى الريف كان الشكل الغالب لوحدة الاستغلال الزراعى اذن هو عائلة الفلاح التى تزرع مساحة صغيرة (مملوكة أو مستأجرة). فى هذا النوع من الاستغلال تكون انتاجية الفرد منخفضة ، إذ الفنون متأخرة نسبيا ، وكمية وسائل الانتاج محدودة (نسبة وحدات رأس المال إلى وحدات العمل منخفضة) (١) ، كما أن القدرات الجسمانية الفلاح محدودة نظرا لانخفاض مستوى المعيشة ، ذلك رغم ثراء وتنوع المعرفة الفنية للفلاح المصرى الذى يتنقل بين ما يقرب من ٤٥ محصول وناتج زراعى ، فى إطار التنظيم الاجتماعى الذى كان قائما .

هذه الوحدة الانتاجية ، عائلة الفلاح ، ليست ، على عكس ماهو شائع ، وحدة انتاجية ذات طبيعة سابقة على الراسمالية ، أى ليست وحدة إنتاجية تنتمى إلى تكوين اجتماعى سابق على التكوين الاجتماعى الرأسمالى . أنها عائلة الفلاح بعد ادماجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى واجبارها على التخصص فى الانتاج الزراعى واخراج النشاط الصناعى من داخلها . أى بعد تحويلها إلى

---

(١) تلزم التفرقة بين انتاجية الفرد الذى يعمل فى الزراعة وانتاجية الفدان ، ففى الوقت الذى تتصف الأولى فيه بالانخفاض نجد أن انتاجية الفدان فى بعض المحصولات مرتفعة نسبيا ، وقد بلغ الدخل من الانتاج ٤٢٠٧٥٧٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٥٢/٥١ ، وكان هذا الدخل موزعا كالآتى :

(١) حاصلات زراعية (أهمها القطن والذرة الشامية والقمح والذرة الرفيعة والارز والفول والبرسيم) ٢٢٥٥٥٠٠٠٠ جنيه ـ خضر ١١٧٠٧٠٠٠ جنيه ـ فاكهة ١١٢٣٢٠٠٠ جنيه ـ منتجات حيوانية (لحوم ، ألبان ومنتجاتها وصوف) ٦١٥٢٨٠٠٠ جنيه دواجن ومنتجاتها ١١٨٦٧٠٠٠ جنيه . الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ، ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ، ص ٢٧٨ .

وحدة زراعية تمثل جزءا من السوق العالمى للمنتجات الصناعية الرأسمالية . بمعنى أن تخصصها فى الانتاج الزراعى وهجرها لبعض النشاط الصناعى التى كانت تقوم به (كغزل ونسج الملبوسات ، تحويل المنتجات الزراعية الغذائية ، وصناعة حتى بعض أدوات الانتاج الزراعى) يجعل منها ممثلة لجزء من الطلب على السلع الصناعية . فرغم بقاء الشكل العائلى لهذه الوحدة الانتاجية فقد اصابتها تغييرات كيفية فى نوع علاقتها بالآخرين بالنسبة للأرض ، وفى نوع وطبيعة المدخلات التى تستخدمها (استخدام الأسمدة الكيماوية مثلا ، البدء فى شراء مدخلات كانت تنتجها من قبل) ، وفى نوع المنتجات (تغيير المحاصيل) ومن ثم فى فنون الانتاج المستخدمة والمعرفة الفنية الواجب توافرها لدى الفلاح للقيام بعملية الانتاج (اتباع نظام للرى الدائم بدلا من نظام رى الحياض وما يعنيه ذلك من معرفة خاصة بنوع التربة ونوع النبات ومدى احتياجهما من الماء ، ومعرفة بادوات رفع الماء من الترع وكيفية استخدامها .. إلى غير ذلك) . ثم ان هذه الوحدة العائلية قد ادمجت فى سلسلة من التبادلات : من شراء المدخلات كانت تقوم بانتاجها من قبل إلى بيع المحاصلات ، وشراء السلع الاستهلاكية بما فى ذلك بعض السلع الزراعية (وقد تشترى موادا غذائية زراعية) . إلى احتمال التجائها إلى العمل الأجير تستخدمه جزئيا ، كما أن افرادها ، كلهم أو بعضهم ، قد يعملون لبعض الوقت كعمال اجراء فى وحدات انتاجيـــة أخرى أو فى نشاط آخر فى القرية أو فى خارج القرية . على هـذا النحو لا يمكن القول أننا بصدد وحدة انتاجية من طبيعة الوحدة الانتاجية التى كانت موجودة فى الريف المصرى قبل تغلغل رأس المال وادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . اننا بصدد وحدة ادمجت على نحو يجعلها تحت سيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة ، أى

تسود على مستوى المجتمع ، دون أن يظهر رأس المال كجزء فردى من رأس المال الاجتماعى فى داخل الوحدة الانتاجية نفسها، التى مازالت تحتفظ بشكلها العائلى ومن ثم بنوع من العمل العائلى يؤدى إلى توزيع نصيب العائلة فى علاقتها برأس المال ، توزيع هذا النصيب بين أفراد العائلة على أسس غير رأسمالية . أما توزيع الناتج بين العائلة والملكية العقارية ورأس المال فيتم على أسس رأسمالية من خلال علاقات التبادل التى ادمجت فيها العائلة كمشترية لمدخلات ولسلع استهلاكية صناعية وأدوات إنتاج) وكبائعه (لمنتجاتها الزراعية ، وعلى الأخص المحصول الرئيسى ، أى القطن) ، أى من خلال قانون القيمة (الربح والثمن ، وفى كثير من الأحيان الثمن السائد فى السوق الرأسمالية العالمية) . وعليه تتحقق وحدة الاقتصاد القومى فى اندماجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . ويكون قانون الربح والثمن هو قانون حركة كل الاقتصاد القومى بما يحتويه من وحدات انتاجية رأسمالية ووحدات انتاجية فى شكل عائلة الفلاح (التى تغيرت كيفيا وأصبحت متميزة عن الوحدة الفلاحية السابقة على الرأسمالية والوحدة التى تقوم على أسس رأسمالية مباشرة) التى تقوم بانتاج مواد المعيشة الأساسية (من غذاء وملبس) للقوة العاملة الموجودة فى الاقتصاد القومى كله أى فى الريف والمدينة . وبفضل هذا القانون تتم تعبئة الفائض الاقتصادى ، من خلال التبادل ، من الاقتصاد المصرى نحو الخارج (١) . عن طريق تصدير

---

(١) وعليه تتضح الوحدة العضوية للاقتصاد المتخلف فى اندماجة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى . فقانون أداء وحركة الاقتصاد القوى واحد بالنسبة لكل وحدات الانتاج . هذا القانون تحدده طبيعة الاقتصاد الرأسمالى ، قانون القيمة . كل مافى الأمر أن القانون يعمل

المواد الأوليـــة وعلى الأخص القطن الذى كان يمثل فى بداية الخمسينات بين ٢٥ و ٢٠ ٪ من الناتج الزراعى وبين ١٢ - ١٥ ٪ من الدخل القومى ، ثم استيراد المنتجات الصناعية والمواد الغذائية . وكذلك عن طريق الصور الأخرى لتحويل الفائض نحو الخارج (الأرباح ، الفوائد ، جزء من مرتبات الأجانب، الميكانزم النقدى ...) .

الخصيصة الأولى للهيكل الإقتصادى المصرى فى هذه الآونة اذن أنه كان هيكلا يغلب عليـه الطابع الزراعى ، وهى زراعة متأخرة مكتظـة بالسـكان تسودها علاقات إنتاج أصبحت معوقا للتطور الأمر الذى انعكس فى معدل منخفض لزيادة الانتاج الزراعى . فالتناقض قائم بين كبار الملاك وأغنياء المزارعين (وخاصة

= للوحدات الانتاجية ذات الشكل العائلى فى ظل شروط معينة تمـكن هذه الوحدات (سواء أكانت فى الزراعة ، الوحدات الفلاحيـة ، أو فى الصناعة ، الوحدات الحرفيـة) من انتاج سلع الأجور (أى السلع التى تستخدمها القوة العاملة فى الاستهلاك) بأثمان منخفضة نسبيا ، الأمر الذى يمكن معه أن يكون معدل الربح مرتفعا نسبيا . هذا الادماج العضوى للوحدات ذات الشكل "العائلى ، وهو شكل لابد وأن يختفى إذا مانظر إلى الظاهرة فى صيرورتها ، يمكن من تعبئة الجزء المعتبر من الفائض الاقتصادى نحو الخارج . هـذه الوحدة العضوية تدحض الرأى القائل بأن الاقتصاد المتخلف يعانى من ازدواج فى تركيبـه الهيكلى ، أى من وجود قطاعين ، أحدهما تقليدى تسوده طريقة الحياة القديمة بعاداتها وتقاليدها ، وقطاع متقدم . الواقع أن تميز أشكال الوحدات الانتاجية لا يعنى أن وجودهم ازدواجى ، إذ يمثلون جزءا لا يتجزأ من الـكلى العضوى الذى تسوده طريقة انتاج واحدة هى من نتاج "التطور الرأسمالى ، وانما فى شقة المتخلف بالمعنى السابق الـكلام عنه . انظر فى نقد نظرية الهيـكل المزدوج للاقتصاد المتخلف، حتى من وجهة نظر مدرسة التسير Althusser ، مؤلفنا L'Economie Politipie, une science Sociale, Maspéro, Paris, 2° édition, 1977, Chapitre 3 ;

الفلاحين الأغنياء) إذا لم يكونوا من كبار الملاك ، إذ يفرض هؤلاء مصالحهم بالنسبة لتجميع المحصول وخاصة القطن وينتجون من خلال ممارساتهم الإستثمارية إرتفاعا فى ثمن الأرض الزراعية ، وهو مايتعارض مع مصلحة المزارعين وصغار الفلاحين المستأجرين للأرض . كما يقوم التناقض بين هؤلاء جميعا وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين . ذلك أن صغار الفلاحين يضطرون للتخلى لكبار الملاك عن ريع مرتفع للارض وكذلك عن جزء من عملهم فى صورة عمل شبه سخرة أو عمل أجير . وكذلك الحال بالنسبة للعمال الزراعين الإجراء باجورهم المنخفضة وغياب التنظيمات النقابية والسياسية التى تمثلهم. نقول أن مجموع علاقات الانتاج هذه أصبحت معوقا للتطور الزراعى ، مما يجعل النشاط الزراعى قاصرا عن أن يمد القطاع الصناعى الذى كان فى توسع نسبى (زاد الإنتاج الصناعى فى المدة ١٩٢٨ - ١٩٥١ بنسبة ١٣٨٪) باحتياجاته من المواد الغذائية (للعاملين فى المدينة) والمواد الأولية والمواد التى يتعين تصديرها لتغطية الاحتياجات من الواردات . كما يحول دون الزراعة وتقديمها للصناعة السوق التى هى فى حاجة إليه . وهو مايضيف إلى العلاقات الإنتاجية بعدا جديدا يتمثل فى العلاقة بين رأس المال الصناعى وبين كبار الملاك فى الريف وكبار المزارعين بصفة مباشرة ، وبين رأس المال الصناعى والفلاحين والعمال الزراعيين بصفة غير مباشرة .

أما الصناعة فكانت تلعب دورا محدودا ، إذ كان يعمل بها مايقرب من ١١٪ من القوة العاملة وكانت تسهم بما بين ٨-١٠٪ من الدخل القومى .وكانت تقوم أساسا على الصناعات الاستهلاكية ، وعلى الأخص صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ، فصناعة الغزل والنسيج كانت تختص بما يقرب من نصف

القوة العاملة الصناعية ، وكانت تنتج فى سنه ١٩٥٢ ٣٠٪ من القيمة المضافة الصناعية، وفى الصناعة المصرية كان الانتاج يتم فى نوعين من الوحدات الانتاجية : الوحدة الانتاجية الحرفية (إذ كان الانتاج الحرفى لايزال يلعب دورا كبيرا فى الانتاج الصناعى) والوحدة الانتاجية التى تعمل على أسس رأسمالية (١) . هذه الصناعة المصرية كانت تعانى :

- من نقص نسبى فى رؤوس الأموال إذ كان الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى يذهب إما للخارج وإما لشراء الأرض أو المضاربة أو الاستهلاك الطائش للطبقات الاجتماعية المسيطرة (٢) . يضاف إلى ذلك أن الجهاز المصرفى (باستثناء بنك مصر فى حدود معينة) كان يهتم أساسا بالاعمال التجارية وخاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية (وهو أمر كان يتفق مع الدور الذى يلعبه الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى الدولى) .

---

(١) النسب التالية - وهى مستخلصة من تقرير لجنة الصناعات (١٩٤٨) - تبين الوزن النسبى للانتاج الحرفى وانتاج المصانع ، وذلك فى أهم الصناعات الاستهلاكية :

الصناعة	الانتاج الحرفى	انتاج المصانع
نسيج القطن	٥٥ر٤	٤٤ر٦
غزل ونسيج الحرير	٤٣ر٣	٦٦ر٧
الأسماك	٥٠	٥٠
الأغذية	٦٤	٣٦

(٢) يقصد بالاستهلاك الطائش « استهلاك السلع الكمالية . الاستهلاك الموجه لراحة المستهلك ويتحقق على حساب معاناة الآخرين . . . . أنه علامة السيد » (فى مقارنته بالمسودين) ، ت: فبلن ، نظرية طبقة الفراغ ، منتربوكس نيويورك ، ١٩٦٠ ، ص ٦٣ .

ـــ كما كانت تعانى من ضيق نسبى فى السوق المحلية نتيجة للضعف النسبى للقوة الشرائية للجماهير العاملة خاصة فى الريف ، وميل الطبقات صاحبة الدخول المرتفعة إلى تفضيل السلع الإستهلاكية الأجنبية .

هذه العوامل وعوامل أخرى ، أهمها ميلاد عدد كبير من الصناعات فى احضان رأس المال المصرفى الذى يغلب عليه الطابع الاحتكارى سواء أجنبيا أو مصريا ، جعلت من الشكل الاحتكارى الشكل الغالب فى فروع الصناعات غير الحرفية .

هذا ويتعين ابراز خصيصة للقطاع الصناعى وردت ضمنا فى كلامنا ، ألا وهى غياب الاساس الصناعى للاقتصاد القومى نتيجة لصغر حجم صناعة البناء وغياب الصناعات الانتاجية اللهم إلا بعض الصناعات التى كانت تلعب دورا محدودا كصناعة الأسمنت وصناعة الحديد . ترتب على ذلك اعتماد شبه كامل على الخارج فى الحصول على السلع الانتاجية اللازمة للنشاط الإقتصادى فى كافة القطاعات ، وهو ما يتضمن الاعتماد على الخارج من الناحية التكنولوجية .

أما فيما يتعلق بالقطاع الثالث ، **قطاع الخدمات**، فيلاحظ أولا نقص الأساس اللازم للقيام بالخدمات الأساسية للانتاج كخدمات المواصلات والتزويد بالقوة المحركة والغاز والمياه . كما يلاحظ ثانيا انتفاخ أجهزة الخدمات الأخرى انتفاخا غير صحى يتمثل فى زيادة عدد العاملين فى قطاع الخدمات بالنسبة للعاملين فى القطاعين الزراعى والصناعى ، رغم أن إنتاج هذين القطاعين وكذلك إنتاج الخدمات اللازمة لهما يمثلان أساس النشاط فى قطاع الخدمات (كانت الزراعة والصناعة تستخدمان ٦٨ ٪ من القوة العاملة

والباقى من القوة العاملة ، التى فى حالة عمالة ، وقدره ٢٢./ يعملون فى قطاع الخدمات ، وهى نسبة عالية لاقتصاد كالاقتصاد المصرى) . كما يتمثل هـــذا الانتفاخ غير الصحى ثانيا فى زيادة عدد من يعملون فى الادارة الحكومية ، إذ كان يشتغل بها ١٨٫٣./ ممن يعملون فعلا فى جميع النشاطات .

هذا الهيكل الذى كان يغلب عليه الطابع الزراعى ويتميز بنوع التنظيم الإجتماعى الذى يسود كل من النشاطات الإقتصادية كان يمثل إقتصادا تابعا ، أى إقتصادا يخدم الإقتصاد الرأسمالى الدولى بصفة عامة والإقتصاد البريطانى بصفة خاصة . تمثلت مظاهر التبعية ـ التى تكمن وراء التخلف الإقتصادى ـ فى اعتماد الإقتصاد القومى على السوق الرأسمالى الدولى فى تسويق أهم منتجاته وهو القطن (الذى كان يمثل فى هذه الآونة حوالى ٨٥./ من الصادرات) الأمر الذى يربط الإقتصاد القومى بالهزات التى تصيب الإقتصاد الرأسمالى الدولى الذى يعمل بطبيعته من خلال الازمات الإقتصادية . وكذلك اعتماد الإقتصاد القومى على السوق الدولية فى الحصول على المنتجات الصناعات الاستهلاكية أساسا فى مرحلة أولى ثم الانتاجية بعـــد نشأة ونمو بعض الصناعات الاستهلاكية المحلية فى مرحلة تالية . وتتمثل مظاهر التبعية الأخرى فى الاعتماد على الخارج فى الحصول على المواد الغذائية وفيما يتعلق بالتكنولوجيا . بما يتضمنه كل ذلك من التبعية لنظام القيم الذى يسود فى المجتمعات السلعية . طبيعة الدور الذى يلعبه الإقتصاد المصرى كاقتصاد تابع يصدر المواد الأولية ويستورد المنتجات الصناعية (التى يغلب عليها طابع المنتجات الاستهلاكية) تظهر بوضوح من الجدول التالى الذى يبين نوع ونصيب المنتجات المختلفة فى الصادرات والواردات المصرية لعام ١٩٥٢ (١) :

(١) دليل التجارة الخارجية والنقد الأجنبى ، وزارة الاقتصاد ، القاهرة ، يوليو =

المنتجات	الصادرات					الواردات		
	القطن	السلع الزراعية الأخرى	السلع الصناعية	البترول والثروة المعدنية	سلع أخرى	سلع إنتاجية	سلع تموينية وغذائية	سلع استهلاكية أخرى
نسبتها المئوية من المجموع	٨٥ر٥	٢ر٤	٢ر٧	٢ر٥	٢ر٤	٤٦ر٣	٢٢ر٤	٢١ر٣

أما نوع الإقتصاديات التى كان يتبعها الإقتصاد المصرى فيظهر من التوزيع الجغرافى للصادرات والوردات الذى كان على النحو التالى بالنسبة لسنة ١٩٥١ (١) (الجدول يبين النسبة المئوية من الصادرات أو الورادات لكل منطقة):

المنطقـــة	نصيبها النسبى	
	فى الصادرات	فى الواردات
دول الجامعة العربية	٥٫٧	٥٫٨
الولايات المتحـدة الأمريكيـة وأهم دول غرب أوربا (٢)	٥٨٫١	٦٢٫٧
أوربا الشرقيـة والصين	١٦٫٩	٩٫٩
دول أخرى	١٩٫٣	٢١٫٦

تلك هى خصائص الهيكل الاقتصادى المصرى فى بداية الخمسينات ، وهو هيكل ـ كما قلنا ـ متخلف . فما هى **مظاهر هذا التخلف ؟**

= ١٩٦٢ ، ص ٢٦ — ٣٥ .

(١) نفس المرجع ، ص ٣٦ — ٤١ . بطبيعة الحال لا يمكن التعرف على مدى كسب كل من الاقتصاديات المتبادلة إلا بعد التعرف على شروط المبادلة التى تمثل أساس علاقات التبادل بينها ، كما يلزم كذلك اضافة العلاقات الاقتصادية غير المنظورة .

(٢) أهم دول غرب أوربا بالنسبة للصادرات والواردات على السواء بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا .

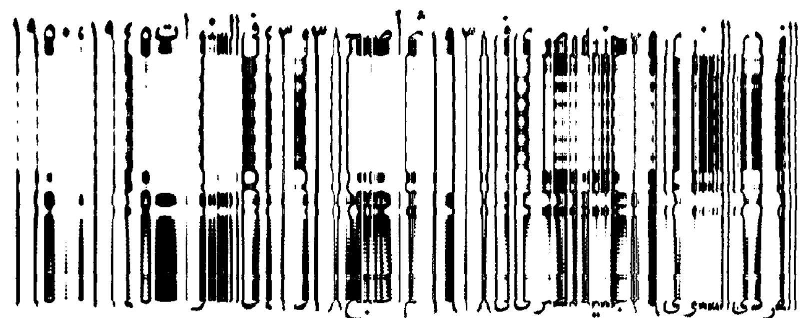
تتمثل هذه المظاهر فى صغر حجم الدخل القومى ، وإنخفاض متوسط الدخل الفردى ، وميل هذا الأخير نحو الانخفاض فى الفترة السابقة على الخمسينات والتى ترجع بدايتها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة ، مع ملاحظة أننا نعتبرها من قبيل مظاهر التخلف وليس من قبيل معايير التخلف ، إذ التخلف كما رأينا هو عملية تاريخية للتغيير الهيكلى بمقتضاها يتحول الهيكل الاقتصادى إلى هيكل ينتج استجابة لإحتياجات رأس المال فى الخارج ، أى يصبح هيكلا تابعا .

المظهر الأول للتخلف إذن هو صغر حجم الدخل القومى بالنسبة لامكانيات الجماعة الاحتمالية سواء فيما يتعلق بالقوة العاملة أو بالموارد الطبيعية غير المستغلة (قدرت لجنة التخطيط القومى إجمالى الدخل القومى سنة ١٩٥٢ بـ ٨٥٨مليون جنيه مصرى على أساس أسعار سنة ١٩٥٠) . يضاف إلى ذلك أن معدل النمو السنوى للدخل القومى كان منخفضا نتيجة لصغر حجم الاستثمارات ، أى لانخفاض معدل التراكم من جانب ، ولأن الاستثمارات لم تكن تتجه إلا إلى النشاطات المدرة لأقصى ربح نقدى - فى أسرع وقت - بصرف النظر عما إذا كان أثرها على نمو الاقتصاد القومى فى مجموعه محدودا أم غير محدود . بعبارة أخرى كانت الاستثمارات توجه وفقا لمعيار الربح الفردى وليس وفقا لمعايير تأخذ فى اعتبارها تطور الاقتصاد القومى فى مجموعه .

المظهر الثانى للتخلف هو **انخفاض متوسط الدخل الفردى** ، الذى نحصل عليه بقسمة الدخل القومى على عدد السكان (فبينما كان متوسط دخل الفرد فى مصر ١٣٩ دولار أمريكى فى عام ١٩٤٩ كان متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٤٤٠ دولار سنويا) . انخفاض متوسط الدخل الفردى يشير إلى

انخفاض مستوى المعيشة ، على أن نلاحظ أن الأمر يتعلق « بمتوســـط » . و « المتوسط » يضلل إذ هو يخفى الكثير ، يخفى فى حالتنا هذه انعدام المساواة فى توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية . فاذا أخذنا فى الاعتبار أن نمط توزيع الدخل كان يتميز بانعدام العدالة التوزيعية بالنسبة للغالبيـة من أفراد المجتمع (والاتجاه العام قبل الخمسينات كان نحو اشتداد حدة إنعدام العدالة فى توزيع الدخل القومى) اتضح أن المستوى لهذه الغالبية كان أكثر انخفاضا مما يشير إليه متوسط الدخل الفردى فى السنة .

يزيد عـلى ذلك أن الاتجـاه كان قبل الخمسينات نحو **الانخفاض المستمر فى متوسط الدخل الفردى السنوى** نتيجة لزيادة السكان بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل القومى (وفقا لتقديرات لجنة التخطيط القومى كان متوسط الدخل



على التوالى ، وذلك على أساس أثمان سنة ١٩٥٠) . فإذا أضفنا إلى ذلك اتجاه انعدام العدالة التوزيعية إلى الزيادة تبين بوضوح أن المستوى المعيشى للغالبية لم يكن منخفضا فقط وإنما كان فى تدهور مستمر .

٭ ٭ ٭

ذلك هو هيكل الاقتصاد المصرى بخصائصه كهيكل متخلف وأهم مظاهر هذا التخلف ، فى بداية خمسينات القرن الحالى . هذا الهيكل يمثل نقطة البدء لجهود النمو التى هدفت إلى استكمال بعض البناء الصناعى إثر التغييرات السياسية التى بدأت تعبر عن نفسها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . جهود النمو هـذه كان لابد لها ، إن هى استهدفت استكمال بعض البناء الصنـاعى ، أن تتولى أولا أحداث التغيـير اللازم فى الريف . سنحاول فيما تبقى من هـذا الباب أن نرى ماتم فى

القطاع الزراعى ، أى فى القرية ، نقبعه بما تم فى القطاع الصناعى ، لنتوصل إلى الصورة الإجمالية لجهود النمو فى الخمسينات والستينات وما انتهى إليه البناء الاقتصادى من أزمة تبلورات كأزمة للمجتمع من خلال عدوان رأس المال الأمريكى الاسرائيلى ، أزمة بدأ رأس المال المحلى فى تقديم ما يسميه حلولا للخروج منها فى السبعينات .

٥ ـ محاولات استكمال بعض البناء الصناعى فى الخمسينات والستينات

جهود النمو فى الزراعة

لسنا فى حاجة الى بيان أن فهم القضايا الاجتماعية فى مصر ، ككل فى حركته التاريخية ، لا يمكن أن يتحقق بعيدا عن المسألة الزراعية ، عن قضية الفلاح والأرض . وتثير المسألة الزراعية الكثير من القضايا المنهجية إما بالنسبة لكيفية طرحها والسبل المختلفة الى حلها . وننتهز فرصة التعرف على ما تم فى القطاع الزراعى المصرى فى الخمسينات والستينات لتقديم فرضية خاصة بكيفية طرح المشكلة الزراعية . نحاول ابتداء منها أن نرى تطور المشكلة الزراعية فى فى مصر عشية ١٩٥٢ ، لنرى الاجراءات التى اتخذت لمواجهة هذه المشكلة والنتائج التى انتهت إليها .

أولا : منهجية طرح المشكلة الزراعية(١) :

لا يأتى وضوح الرؤية إلا من وضوح المنهج هذه الحقيقة هى التى تفرض ضرورة تحديد معالم الخط المنهجى الذى يمكن اتباعه لدراسة المشكلة الزراعية ، مع ما يتضمنه هذا الخط المنهجى من أدوات فكرية . وإذا كان من اللازم أن

---

(١) تبلورت الخطوط العريضة لهذه المنهجية فى دروس لنا حول المشكلة الزراعيـــة فى مصر أعطيت بدبلوم العلوم المالية والاقتصادية بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية فى الاعوام الدراسية ١٩٧٣/٧٢ حتى ١٩٧٥/٧٤ . أنظر المذكرات المكتوبة على الآلة الكاتبـة ، ١٩٧٥/٧٤ . ثم تم تهذيبها فى صورة ورقة بعنوان « المسألة الزراعية والعلاقـة بين القرية والمدينة » (باللغة الفرنسية) ، قدمت للندوة التى نظمها معهد التخطيط التابع للامم المتحـدة بداكار ، IDEP ، ولجنة التخطيط القومية بتناناريف (مدغشقر) حول العلاقة بين الزراعة والتصنيع فى قارتى أفريقيا وآسيا ، فى يوليو ١٩٧٥ .

يتضح المنهج لتتضح الرؤية ، واستتبع ذلك العنـــاية المقدمة بالخط المنهجى للدراسه على أمل التوصل الى المنهج العلمى لطرح المشكلة الزراعية ، فان المنهج لايكون علميا إلا بمواجهته بالواقع الاجتماعى واختباره تاريخيا . يبنى على ذلك أن **الخط المنهجى الذى نقدمه لطرح المشكلة الزراعية لا يمكن ان يمثل إلا فرضية منهجية** يتعين اختبارها والتيقن من صحتها باستخدامه فى دراسة الواقع فى المجتمع المصرى . إن هى أسعفتنا فى فهم الواقع بهدف تغييره ، تكون قد اجتازت الاختبار فى مرحلة أولى ، ولزم اثراؤها فى مرحلة ثانية : إذ الواقع الاجتماعى عظيم الثراء فى تعقيده ، دائم التغير فى حركته . وإن عجزت هذه الفرضية المنهجية عن تفسير الواقع لزم هجرها ، وتعين السعى الى بديل منهجى يستهدى بالتراث الفكرى الانسانى فى اطار الواقع الاجتماعى الذى تجرى دراسته . (٢)

كيف تطرح اذن المشكلة الزراعية من الناحية المنهجية ؟ تبدأ الاجابة على هذا السؤال من نقطتين أساسيتين :

- تقوم النقطة الاولى على ضرورة **التمييز بين النشاط الزراعى والمجتمع الريفى** . إذ بينما يقتصر النشـــاط الزراعى على عمليه الانتاج الزراعى يحتوى المجتمع الريفى كل مظاهر الحياة فى الريف ، عملية الانتاج الزراعى ، التركيب

---

(٢) قمنا باستخدام هذا المنهج فى دراسة ميدانية للواقـع فى القرية المصرية المعاصرة، انظر « رابعا » فيما يلى من هذا الفصل. وانظر كذلك محاولة استخدام هذا المنهج فى دراسة المشكلة الزراعية فى اطار التكتل الاقتصادى الأوربى (فى السوق الأوربية المشتركة) ، قام بها دكتور أحمد بديع بليح وقدمت كرسالة دكتوراه نوقشت بكلية حقوق الاسكندرية فى مارس ١٩٧٨ .

الاجتماعى للقرية ، السلطة السياسية فى القرية ، الحياة الثقافية .. الى غير ذلك، هذا التمييز بين النشاط الزراعى والمجتمع الريفى يمكننا من الوعى بإمكانية تغير النشاط الزراعى دون أن يصطحب هذا التغير بتغير كيفى فى نمط حياة المنتجين المباشرين (الفلاحين)، خاصة فى اتجاه القضاء على كل اغتراب اقتصـــادى واجتماعى وسياسى لهؤلاء المنتجين المباشرين . ابتداء من هذا التمييز **نقصد بالمشكلة الزراعية وضع المجتمع الريفى (بتركيبة الداخل) فى الكل الاجتماعى الذى يحتوى كلا من الريف والمدينة ؛فى حركته عبر الزمن.**

- جوهر النقطة الأساسية الثانية أنه **لا يمكن طرح المشكلة الزراعيـة بصفـة عامة أى لايمكن طرحها الا فى اطار تاريخى محدد من حيث طريقة الانتاج والتكوين الاجتماعى.** (١) تحديد الاطار التاريخى الذى تطرح فيه المشكلة الزراعية أمر ضرورى نظرا لاختلاف طبيعة التكوينات الاجتماعية (أشكال التنظيم الاجتماعى) اختلافا يرتكز على قيامها على التناقض الطبقى والأشكال التاريخية لهذا التناقض. من وجهة النظر هـذه يمكن التفرقـة بين المجتمعات السابقة على الاشتراكيـة ، وهى المجتمعات التى تقوم على التمايز الطبقى ، والمجتمعات التى تعيش ظاهرة الانتقال للاشتراكية بهدف القضاء على التمايز الطبقى : ابتداء من هـذه التفرقة تطرح المشكلة فى اطارين متميزين :

☆ **فى المجتمعات السابقـة على التحول للاشتراكيـة يمثل التناقض بين القرية**

---

(١) انظر فى مفهوم مقولة طريقة الانتاج مؤلفنا ، مبادىء الاقتصاد السياسى، الطبعـــة الثالثة، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ ، الباب الثالث ؛ وفى كيفية الانتقال من مقولة طريقة الانتاج إلى مقولة التكوين الاجتماعى : مؤلفنا (بالغـةالفرنسية) بعنوان « الاقتصاد السياسى ، علم اجتماعي » ، ماسبـــيرو ، باريس ١٩٧٤ ، الفصل الثالث من الباب الثالث .

والمدينة الاطار العام لطرح المشكلة الزراعية . هذا التناقض لا يقوم بين القرية فى مجموعها . إذ هى لا تكون كلا متجانسا ، وبين المدينة فى مجموعها، إذ هى الأخرى لا تكون كلا متجانسا . وإنما الامر أكثر تعقيدا ، يلزم معه التعرف على التركيب الاجتماعى لكل من القرية والمدينة (١) ، فى علاقتهما ببعضهما ، وعبر المراحل المختلفة لتطور المجتمع محل الدراسة . وبما أن المجتمعات السابقة على التحول للاشتراكية تعرف أنواعا مختلفة من طرق الانتاج والتكوينات الاجتماعية بتركيبات اجتماعية مختلفة ، فان التناقض بين القرية والمدينة يأخذ أشكالا خاصة تختلف ليس فقط من طريقة لأخرى من طرق الانتاج وإنما كذلك من مرحلة لأخرى من مراحل تطور طريقة الانتاج الواحدة . بعبارة أخرى، فى المجتمعات السابقة على التحول للاشتراكية ، يأخذ التناقض بين القرية والمدينة أشكالا خاصة وتكون له مظاهر تختلف بين الأنواع المختلفة من التكوينات الاجتماعية كما تختلف داخل التكوين الاجتماعى الواحد فى المراحل المختلفة لتطوره . وإذا كان من الممكن مثلا الكلام عن التناقض بين الريف والمدينة فى مجتمع أوربا الاقطاعى على الأقل فى نهاية العصور الوسطى والكلام عن التناقض بين الريف والمدينة فى مجتمع أوربا الرأسمالى (٢) فان الشكل الذى يأخذه التناقض فى المجتمع الرأسمالى يختلف عن الشكل الذى يأخذه فى المجتمع الاقطاعى . كما أن شكل التناقض يختلف فى اطار المجتمع الرأسمالى من مرحلة لأخرى من مراحل تطوره .

---

(١) أنظر فى منهجية دراسة التركيب الاجتماعى ، ماذكرناه عاليا فى الفصل الثانى من الباب الأول فى هذا الكتاب

(٢) انظر فى بيان ذلك الباب الثانى من مؤلفنا ، مبادىء الاقتصاد السياسى السابق الاشارة إليه .

طرح المشكلة الزراعية يكون اذن باحتوائها لوضع المجتمع الريفي في الشكل الاجتماعي الذي يحتوي كلا من القرية والمدينة ، مع التفرقة بين المجتمعات السابقة على الانتقال للاشتراكية ؛ حيث تطرح المشكلة الزراعية في اطار التناقض بين القرية والمدينة بصورة المختلفة ، وبين المجتمعات التي تشهد الانتقال للاشتراكية ، حيث تطرح المشكلة الزراعية في اطار الجهد الاجتماعي الواعي الذي يسعى الى ازالة التناقض بين القرية والمدينة . ذلك هو جوهر الخط المنهجي لطرح المشكلة الزراعية .

وبما أن هدفنا الأخير من معالجة الخط المنهج هو تقديم فرضيـة في دراسة المشكلة الزراعية في المجتمع المصري ، وكان هذا المجتمع ممثلا ، مع ما يتميز به نوعية ، جزءا من الاجزاء المتخلفة في المجتمع الرأسمالي الدولي ، في مرحلة من مراحل تطور المجتمع الانساني يفرض فيها الانتقال للاشتراكية نفسه كظاهرة محورية ، فانه يلزمنا للتوصل إلى هذا الخط المنهجي ، على أساس معرفة واضحة لقوانين طريقة الانتاج والتكوين الاجتماعي أن نرى أولا كيف تطرح المشكلة الزراعية في اطار التكوين الاجتماعي الرأسمالي في تطوره . مع التفرقة بين أجزاء المجتمع الرأسمالي المتقدمة وأجزائه المتخلفة في المراحل المختلفة لتطورها . لنرى ثانيا الكيفية التي يمكن أن نطرح بها المشكلة الزراعية في مرحلة الانتقال للاشتراكية . وسنقتصر هنا ، ونحن بصدد الاقتصاد المصري وعمليـــة التخلف، على المشكلة الزراعية في اطار التكوين الاجتماعي الرأسمالي ، تاركين للباب التالي ، الذي نشغل فيه بالاقتصاد المصري وعملية التطوير ، دراسة المشكلة الزراعية في اطار مشكلة الإنتقال للاشتراكيـة .

بالنسبة **للتكوين الاجتماعي الرأسمالي** يكون طرح المشكلة الزراعية اذن في اطار التناقض بين القرية والمدينـة . ولفهم هـذا التناقض لابد من تتبع الأشكال المختلفة التي يعبر عن نفسه فيها في المجتمع الرأسمالي . لتتبع هذه الأشكال لابد من أن نقوم بتفرقة مزدوجة بين :

– الأجزاء المتقدمة والأجزاء المتخلفة من المجتمع الرأسمالى، منظورا إليه على الصعيد الدولى ، من ناحية ،

– وبين المراحل المختلفة لتطور هذه الأجزاء ، المتقدمة والمتخلفة على السواء ، من ناحية أخرى ،

على أساس هذه التفرقة المزدوجة سنحاول التعرف على الاشكال المختلفة للتناقض بين القرية والمدينة اولا فى الأجزاء المتقدمة من المجتمع الرأسمالى عبر مراحل تطورها ، ثم فى الأجزاء المتخلفة من هذا المجتمع الرأسمالى ، عبر مراحل تطورها كذلك . وقبل أن نقوم بذلك نكرر القول بأن الكلام عن التناقض بين الريف والمدينة لايعنى بأيه حال من الاحوال بأن التناقضات لاتوجد فى داخل مجتمع القرية وفى داخل مجتمع المدينة . هى توجد فى ظل أشكال مختلفة . ويعبر التناقض بين القرية والمدينة عن نفسه فى النهاية فى شكل علاقات معقدة بين طبقات وفئات ومجموعات اجتماعية توجد فى القرية والمدينة .

بالنسبة للاجزاء التى اصبحت متقدمة من المجتمع الراسمالى الدولى ، قد يكون من اللازم ، ونحن بصدد البحث عن أشكال التناقض بين القرية والمدينة ، أن نفرق من ثلاث مراحل :

– مرحلة التراكم البدائى لرأس المال وبدء البناء الصناعى .
– مرحلة تغلغل رأس المال فى الزراعة ، أى مرحلة الثورة الزراعية الثانية
– والمرحلة التى تصبح فيها الزراعة فرعا من فروع النشاط الصناعى ، وإنما ما تزال فرعا يتميز بخصوصية كبيرة .

مرحلة التراكم البدائى لرأس المال وبدء البناء الصناعى : نعلم أن التراكم

البدائى لرأس المالى يتمثل فى العملية التاريخية التى تخلق من خــــلالها شروط الانتاج الرأسمالى كظاهرة سائدة . جوهر هذا التراكم البدائى هو تطور علاقات الانتاج الرأسمالية عن طريقة تطور التمايز الاجتماعى فى داخل الفلاحـين والحرفيين وتركز وسائل الانتاج فى يد طبقة جديدة ، الطبقة الرأسمالية الصاعدة، على حساب ليس فقط ارستقراطية الأرض وإنما كذلك صغار الملاك (فى الزراعة وفى الصناعة الحرفية) على نحو يتحول معه الأخيرون والأفقر من الفلاحين والحرفيين إلى عمال أجراء يملكون قوة عملهم ، وقد أصبحت سلعة مع انفصالهم عن وسائل الانتاج ، ويبيعونها فى مقابل أجر فى سوق العمل ؛ مكونين بذلك نواة الطبقة العاملة . هذه العملية تتضمن تحويل الوحدة الإنتاجية فى الريف الاقطاعى من وحدة زراعيـة صناعيـة ، تقوم بالجزء الأساسى من النشاط التحويلى إلى جانب النشاط الزراعى ، إلى وحدة انتاجية تتخصص فى النشاط الزراعى بعد أن انسلخ عنها النشاط الصناعى ليتم فى المدينة . وهـكذا لم يعد من الممكن أن يتكامل النشاطان ، الزراعى والصناعى ، إلا من خلال المبادلة ، أى من خلال السوق ، بعد أن كانا متكاملين فى داخل الوحدة الانتاجية الفلاحية دون حاجة إلى مبادلة بينهما . ويتراكم رأس المال فى شكله النقـدى ويبدأ بسبل مختلفة ، فى السيطرة على الانتاج عن طريق تحويل الصناعة الحرفية كأساس للبناء الصناعى الجديد (١) .

فى هذه المرحلة ، **يظهر التناقض بين القرية والمدينة اساسا فى شكل أن كل**

---

(١) انظر فى تفاصيل عمليـــة التراكم البدائى لرأس المال ، الباب الثانى من مؤلفنا فى مبادىء الاقتصاد السياسى ، السابق الاشارة إليه .

تحول فى الزراعة انما يتم كدالة للاحتياجات المباشرة للصناعة التى بدأت تتركز فى المدينة . يظهر هذا عمليا فى أن كل زيادة فى الإنتاج الزراعى لا تقصد لذاتها وإنما تقصد فى شكل **فائض زراعى** تجرى تعبئته من أجل خدمة الإنتاج الصناعى وخدمة المدينة . من الناحية العملية ، ينظر إلى كل زيادة فى الإنتاج الزراعى ، وما يوجد خلفها من تغييرات لازمة لذلك (فى المدخلات الزراعية ، أو فى فنون الانتاج الزراعية ، أو فى انتاجية العمل الزراعى إلى غير ذلك) ، ينظر إلى هذه كوسائل ، ليس لتحويل المجتمع الريفى وتغييره ، وإنما لتحقيق الزيادة ، ليس فى الانتاج الزراعى بصفة عامة ، وإنما فى الفائض الزراعى ، وحتى فى ذلك الجزء من **الفائض المعد للتسويق** أى القابل للتعبئة نحو المدينة .

فى موقف كهذا ينظر إلى كل الإجراءات التى تتخذ فى الزراعة من وجهة نظر المدينة ، على أساس الوظيفة التى يفترض أن يؤديها الريف فى مواجهة المدينة : تزويدها بقوة عاملة رخيصة وبالفائض الزراعى ، كشرط مزدوج لتركيم رأس المال الصناعى .

فى هذه المرحلة يمكننا ، مع التجريد من التركيب الاجتماعى الداخلى للمنتجين المباشرين ، أن نميز أنواع المتناقضات التى تعبر عن نفسها ، نقدمها دون تفصيل :

ــ التناقض بين رأس المال (الصناعى والزراعى ، الأول ما يزال مسيطرا) والملكية العقارية مشخصة فى ارستقراطية الأرض .

ــ التناقض بين رأس المال والملكية العقارية من جانب والمنتجين المباشرين فى الريف مكونين أساسا من فلاحين مع طبقة وليدة من العمال الزراعيين الاجراء . الفلاحون يقومون بالإنتاج فى الوحدات الإنتاجية العائلية . ولا يزال

مجموع المنتجين المباشرين يمثلون قوة اجتماعية ضعيفة نظراً لصغر وتناثر الوحدات الانتاجية الزراعية وغياب كل تنظيم فلاحى أو عمالى

وعليه يسود التناقض بين رأس المال والملكية العقارية مسرح العلاقات فى الريف فى هذه المرحلة الاولى ويظهر هذا التناقض فى شكل مزدوج :

يظهر أولا فى شكل التناقض بين الربح ، كظاهرة مازالت وليدة فى الزراعة ، و بين الريع العقارى . المشكلة التى تثور يمكن تقديمها نظريا على النحو التالى : بينما يزال الريع (المطلق) يمثل الشكل الرئيسى للفائض الاقتصادى فى الوحدات الإنتاجية القديمة ، يصبح فائض القيمة شكل الفائض الاقتصادى فى الوحدات الإنتاجية الجديدة (الرأسمالية) ويصبح الريع أحد مشتقات فائض القيمة . إذا يضطر الرأسمالى صاحب المشروع الذى يقوم على عمل العمال الاجراء لأن يتخلى لمالك الأرض ، كممثل للطبقة التى مازالت تحتكر الأرض ، عن جزء من فائض القيمة الذى انتجه العمل الأجير . هذا الجزء يأخذ شكل الريع العقارى (المطلق ، وهو ما يتعين عدم الخلط بينه وبين الريع العقارى الفرقى : الذى يختص به الرأسمالى المالك لمشروع زراعى نظرا لوجوده فى وضع متميز بالنسبة لغيره من الرأسماليين الزراعيين ، كما إذا تمتعت أرضه ، فى مقارنتها بأرض الآخرين ، بكونها أكثر خصوبة أو أقرب للسوق) . وواضح أن التناقض بين الربح والريع ينشأ من أن الرأسمالى مالك المشروع الزراعى ومالك الأرض يتقاسمان الفائض الاقتصادى .

ـــ يظهر التناقض بين رأس المال والملكية العقارية كذلك فى شكل خضوع النشاط الزراعى لرأس المال الصناعى ، خضوعا يسمح لهذا الأخير بأن يختص

نفسه بجزء من الفائض الزراعى . سنرى بعد لحظات الميكانزم الذى يتم من خلاله هذا الاختصاص .

مرحلة تغلغل رأس المال فى الزراعة، اى مرحلة الثورة الزراعية الثانية : إذا كان تراكم رأس المال يتحقق فى نفس الوقت فى الصناعة والزراعة وإنما مع التركيز على الصناعة لزم على الزراعة أن تستجيب لمستلزمات التوسع الصناعى ، ليس فقط بصفتها موردة للقوة العاملة والمنتجات الزراعية، وإنما كذلك **كسوق للسلع الصناعية.** ولهذا كان من اللازم أن يتغلغل رأس المال فى الزراعة بسرعة متزايدة : يحول هيكلها ليزيد الإنتاجية وهو مايؤدى زيادة الدخول والطلب على السلع الصناعية . هنا يبدأ رأس المال فى إمتصاص الملكية العقارية ، إما بتحول الرأسمالى إلى مالك الأرض أو بتحول مالك الأرض إلى رأسمالى . ويبدأ التناقض بين رأس المال والملكية العقارية فى أن يفسح مكان الصدارة **للتناقض بين رأس المال الصناعى ورأس المال الزراعى** والمنتجون المباشرون فى الريف ؟ بالرغم من أنهم يتحولون أكثر وأكثر إلى عمال أجراء (بكيفية ومعدلات تختلف وفقا للظروف الملموسة لكل مجتمع من المجتمعات) وتزايد عددهم باستمرار ، لم يصل التناقض بينهم وبين رأس المال بعد إلى أن يكون التناقض الرئيسى . لنرى بتفصيل أكبر التناقض بين رأس المال الصناعى ورأس المال الزراعى .

تحتاج الصناعة فى توسعها إلى أيدى عاملة من الريف كما تحتاج إلى مواد غذائيه (كالقمح والخضروات مثلا) . لتغذية أهل المدينة . وتحتاج كذلك إلى مواد أولية تقوم بتحويلها (كالقطن مثـــلا) . والصناعة قد تحصل على هذه المواد مباشرة عن طريق التبادل بين الريف والمدينة ، أو بصفة غير مباشرة عن طريق بيع السلع الزراعية فى السوق العالمية واستخدام الإيرادات المتحصلة

فى استيراد ما يلزم للصناعة (بما فى ذلك الآلات) وعليه يكون الربح فى الصناعة متوقفاً على مدى إنتاجية العمل فى الزراعة ، ومن ثم على مدى توفر هذه المنتجات وعلى الأخص السلع الاستهلاكية التى تستخدمها القوة العاملة فى الصناعة ، أو ما يسمى بسلع الأجور ، بأثمان منخفضة . ويكون التوسع الصناعى متوقفاً على ذلك (اللهم إلا إذا حلت زراعة خارجية محل الزراعة الداخلية فى القيام بهذا الدور) . أما الزراعة فتحتاج فى توسعها إلى أدوات عمل (كالآلات مثلا) ومواد أولية (كالأسمدة مثلا) تنتجها الصناعة . كما يقوم سكان الريف باستهلاك سلع صناعية (وعليه تمثل الزراعة بالنسبة للصناعة سوقا لابد من وجوده وتوسعه لكى تحقق الصناعة الربح الذى أنتج فى عملية الإنتاج الصناعى ، توسع هذا السوق رهين بالتوسع الزراعى وزيادة دخول من يعملون فى الزراعة [١]. ومن ثم تتوقف أرباحية رأس المال فى الزراعة على مدى إنتاجية العمل الصناعى

---

(١) ولما كان من طبيعة الانتاج الصناعى أن يمكن (باعتباره يتم فى ظروف تمثل سيطرة أكبر للانسان على قوى الطبيعة) توسعه بمعدلات تفوق بمراحل معدلات التوسع الزراعى (انتظارا لأن تتحول الزراعة نفسها ، بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى وتحقيق الاطار التنظيمى الملائم ، إلى فرع من فروع النشاط الصناعى) كان من اللازم للصناعة فى فى أوربا الرأسمالية أن تحول إلى جانب الزراعة فى البلدان الأوربية ، المجتمعات الزراعية فى بلدان أخرى ، فى المستعمرات وشبه المستعمرات ، لكى يفصل النشاط الزراعى عن النشاط الصناعى فى الوحدة الانتاجية السابقة على الرأسمالية وتتخصص الوحدة الانتاجية فى النشاط الزراعى ، وفى انتاج مواد أولية صناعية أو مواد غذائية،وتتحول من خلال هذا التخصص إلى سوق السلع الصناعية المنتجة بواسطة الصناعة الأوربية . وهو ما يعنى خلق السوق العالمية للصناعة الرأسمالية الأوربية . عليه يكون خلق السوق العالمية بتحول الهيكل فى الاقتصاديات التى أصبحت متخلفة نحو زراعة (أو نشاط أولى آخر) سلعية تتخصص فى صدير بعض السلع للاقتصاد الأم وتمثل سوقا للمنتجات الصناعية لهذا الاقتصاد .

وإمكانية الحصول على السلع الصناعية بأثمان غير مرتفعة . ويكون التغير فى الزراعة وتوسعها مشروطين بما تقدمه الصناعة والكيفية التى تقدمه بها . فالإعتماد المتبادل يتضمن التناقض بين رأس المال الصناعى (الذى يهمه الحصول على المواد الأولية والمواد الغذائية بأثمان منخفضة) ورأس المال الزراعى (الذى يهمه تسويق السلع الزراعية بما لا يقل عن قيمتها حتى يحصل على أكبر قدر من السلع الصناعية) هذا التناقض يمثل الشكل الإجتماعى الرئيسى للتناقض بين المدينة والريف (١) .

---

(١) من هنا كان تناقض المصالح الذى تبلور فى المجتمع الانجليزى مثلا (فى القرنين السابع عشر والثامن عشر) بين القائمين على الانتاج الزراعى (منتجى القمح والصوف ، وقد وجدوا أنفسهم متحدين فى مواجهة الصناعيين) . فكان القائمين على الانتاج الصناعى يطالبون بألا يصدر شىء من مما ينتج محليا من القمح والصوف وبأن يسمح بحرية استيرادها من الخارج دون قيود ، وذلك لكى تتحقق المنافسة مع ماينتج محليا وتكون الأثمان منخفضة بينما طالب القائمون على الانتاج الزراعى بحماية إنتاجهم من القمح والصوف من المنافسة الأجنبية . وقد تدخلت الدولة فى نهاية القرن السابع عشر باصدار قانون الغلال the Corn Bounty Act يحمى منتجى القمح دون أن يحمى منتجى المواد الأولية . وقد استمرت هذه الحماية حتى القرن التاسع عشر بما اثارته من مشكلات ، خاصة ابتداءا من أواخر القرن الثامن عشر عندما أصبح ماينتج محليا من القمح غير كاف للاستهلاك الداخلى . أنظر فى ذلك :

E. Lipson, The Economic History of England, Vol II, The Age of Mercantilism, Adam & Ch. BlacK, London, 1943, pLXVIII — LXXIV .

حيث يقول أن القانون صدر فى ١٦٧٣ . على خلاف ما يقول به Ashton فى ص ١٤٥ من كتابه بعنوان الثورة الصناعية (بالانجليزية) لندن ، ١٩٤٨ ، من أن القانون صدر فى ١٦٨٢ .

مرحلة الزراعة وقد اصبحت فرعا من فروع الصناعة ما يزال يتميز بخصوصية كبيرة: وتتمثل الخصوصية هنا فى ان شروط الانتاج الزراعى مازالت تعتمد، لحد كبير وبصفة مباشرة، على الطبيعة. كما تتمثل فى أن هذا الإنتاج ما يزال يأخذ مكانا بعيدا عن التجمعات الحضرية (تجمعات المدن) القائمة على النشاط الصناعى. ولكن الريف يجد نفسه وقد الحق تقريبا بالمدينة من خلال علاقات السوق. فى المدينة تتمثل العلاقة الرئيسية فى العلاقة بين رأس المال والعمل الأجير وفى الريف تسود هذه العلاقة مع تحول الفلاحين إلى عمال اجراء وبقدر هذا التحول

ومع تحول النشاط الزراعى يصبح رأس المال العلاقة السائدة فى الزراعة نفسها، يسود كظاهرة إجتماعية، ويسود فى شكل اجزاء فردية من رأس المال توجد فى داخل الوحدات الإنتاجية نفسها، حيث عملية العمل ترتكز على العمل الأجير. هنا يصبح التناقض الرئيسى فى داخل الريف بين راس المال والمنتجين المباشرين، المنتجين المباشرين فى شكل العمال الزراعيين بالنسبة للوحدات التى يظهر فيها رأس المال كظاهرة إجتماعية وكجزء فردى من رأس المال الإجتماعى، وقد أصبحت هذه الوحدات الشكل الغالب. والمنتجين المباشرين فى شكل فلاحين فى الوحدات التى مازالت تأخذ شكل الوحدات العائلية، ودورها فى الإنتاج الزراعى يصبح اكثر هامشيه كل يوم.

بين هذا الريف والمدينة تتبلور العلاقات فى شكل تدفقات. ماهى تلك التدفقات؟ وما هى الكيفية او الكيفيات التى تتحقق بها؟ واى المصالح تحابيها؟

لبيان هذه التدفقات، باعتبارها البلورة المادية للعلاقات بين القوى الإجتماعية فى الريف والمدينة، يمكن أن نميز طائفتين من التدفقات:

- تدفقات سلعية، تتم من خلال السوق.

– وتدفقات ليست سلعية بصفة مباشرة، وإنما يسودها نظام القيم السلعى السائد فى المجتمع.

فى **الطائفة الأولى من التدفقات** هناك أولا **تدفق السلع** بين الريف والمدينة، هذا التدفق يتحقق فى السوق، وتتوقف نتيجته النهائية على شروط التبادل بينهما وهناك ثانيا **التدفقات المالية** ومن الواضح أن المدينة هى مركز التجمع المالى حتى بالنسبة لمدخرات المجتمع الريفى ومن ثم فهى تحتكر قرارات توزيع التدفقات المالية بين الاستخدامات المختلفة. وهناك، ثالثا **تدفقات التجديدات** أى استخدام الاختراعات فى حل مشكلات الانتاج فتطور العلم والتكنولوجيا يتم فى المدينة، حتى فيما يتعلق بالحياة الريفية. يترتب على ذلك أن التجديدات المتعلقة بالنشاط الزراعى والحياة الريفية تتحدد إبتداء من المدينة والمصالح السائدة بها. يدخل فى التجديدات بصفة خاصة **التجديدات التنظيمية**، وهى ذات أهمية خاصة فى ضمان تبعية الريف للمصالح السائدة فى المدينة (مثال ذلك إتباع نمط تنظيمى يتمثل فى نوع من «الجمعيات التعاونية» كوحدات زراعية يمكن من خلالها تعبئة الفائض الزراعى نحو المدينة).

نلاحظ بالنسبة للتدفقات السلعية أنه بينما تتحقق تدفقات السلع فى الاتجاهين أى من الريف للمدينة ومن المدينة للريف، تجتمع التدفقات المالية فى المدينة لتقوم بتوزيعها، وتتم تدفقات التجديدات فى اتجاه واحد، من المدينة إلى القرية.

أما **الطائفة الثانية** فهى طائفة التدفقات التى ليست سلعية بصفة مباشرة وإنما يحكمها نظام القيم السلعى الذى يسود المجتمع الرأسمالى إبتداء من كونه نظام قيم الطبقة المسيطرة فى هذه الطائفة نجد أولا **التدفقات الثقافية والايديولوجية** وتكاد تكون من احتكار المدينة: التعليم، ببرامجه ومناهجه وأهدافه، كلها

تحددها دائما المصالح السائدة فى المدينة ، الكلمة المكتوبة والمسموعة والتى تنتشر فى شكل فى تجد مصدرها فى كل الحالات أو تكاد فى المدينة وفى أيدى من يسيطرون على وسائل النشر والاعلام : الصحف ، الاذاعة ، التليفزيون ،دور النشر ، السينما ، المسرح . إلى غير ذلك هناك أخيرا **تدفقات القرارات السياسية** ولها الأهمية ، كل الأهمية، تحتكرها الدولة التى عادة ما تتركز فى المدينة وتسعى التى تحقيق التوازن الذى يحافظ على الوضع القائم . (كما إذا تدخلت الدولة مثلا بقرار يلزم القائمين على الانتاج الزراعى باستخدام مدخلات صناعية معينة أو على استخدامها بأثمان معينة أو على تسويقها بواسطة شركات معنية ، إلى غير ذلك من القرارات التى تؤثر على توزيع الناتج بين الريف والمدينة) . هذه القرارات تساندها فى النهاية ، كما تساندها فى البداية ، كل أجهزة الدولة وما تملكه من وسائل فرض وسيطرة يتحدد نوعها بالطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة .

ومن بين هذه القرارات السياسية تتمع **القرارات المتعلقة بمالية الدولة** بأهمية خاصة ،إذ تحدد هذه القرارات العبء الذى يتحمله كل من الريف والمدينة (وكل من الطبقات والفئات والجموعات الإجتماعية فى داخل كل منها) من الضريبة كمصدر أساسى لايرادات لدولة . كما تحدد من منها (ومن فى داخل كل منها) يستفيد من إنفاق الدولة . وبواسطتها ، أى الإيراد والإنفاق ، تعدل الدولة من نمط توزيع الدخل بين الريف والمدينة وبين الطبقات والفئات والجموعات الاجتماعية فى كل منها

واضح إذن أن بعض هذه التدفقات يتم من خلال السوق والبعض الآخر يتحقق بصفة مباشرة ولكن يبقى السؤال الجوهرى : **كيف يمكن التعرف على**

المصالح التى تحابيها التدفقات التي تتم من خلال السوق ؟ للاجابة على هذا السؤال يلزم التعرف على اتجاه شروط التبادل والكفة التى تميل نحوها. وللتوصل إلى ذلك يلزمنا :

ـ أن نعرف طبيعة الوحدات الإنتاجية فى الزراعة وفى الصناعة : طبيعتها من وجهة نظر نوع علاقات الملكية والسيطرة الفعلية على وسائل الانتاج ، درجة تركيز رأس المال (أى درجة الاحتكار) ، مستوى تطور قوى الإنتاج .

ـ أن نتعرف على الدور الذى تلعبه العوامل الطبيعية فى النشاط الزراعى وفى النشاط الصناعى .

ـ أن نتعرف على الشروط الخاصة بالخدمات الأساسية ، بما فيها الإئتمان ، لكل من النشاطين الزراعى والصناعى.

ـ وأن نتعرف أخيرا على شروط تسويق السلع الزراعية والسلع الصناعية .

عناصر المعرفة هذه (درجة الإحتكار، الشروط الطبيعية للنشاط ، مدى توافر الخدمات الأساسية ، وشروط التسويق) تحدد إنتاجية العمل فى كل من النشاطين وتحدد درجة السيطرة فى السوق وتبين فى النهاية شروط التبادل ، أى الشروط التى يتم بها تبادل السلع الصناعية بالسلع الزراعية ، ومن ثم شروط التبادل بين المدينة والريف ومع معرفتنا للتركيب الإجتماعى فى كل من الريف والمدينة نستطيع أن نصل إلى الطبقات والفئات والمجموعات الإجتماعية التى تتم على حسابهم المبادلات بين الريف والمدينة .

ويمكن القول أن الاتجاه العام ، فى إطار العلاقات السلعية ، هو نحو أن يتم التبادل على حساب الريف هذا لا يعنى أن هذا الاتجاه لابد وأن يتحقق فى

كل اللحظات . كما أنه لايعنى أن الاتجاه يعبر عن نفسه بنفس الطريقة أو بنفس المعدل فى كل الحالات وذلك لأن أثر التدفقات التى ليست سلعية بصفة مباشرة (الثقافية والسياسية والإدارية وغيرها) يعدل من شروط وجود العلاقة بين الريف والمدينة ، ويمكن أن يوقف هذا الاتجاه العام أو يحد منه أو حتى يغيره الى عكسه الأمر يتوقف فى النهاية على علاقات القوى بين الطبقات والفئات والمجموعات الاجتماعية الموجودة فى الريف وفى المدينة ووضع كل منها بالنسبة للسلطة ، أى الدولة .

كل هذا لايعنى أن المدينة الرأسمالية لاتلعب دورا فى تطور النشاط الزراعى . هى تلعب هذا الدور حتى بالنسبة لتطوير نمط الحياة فى الريف . ولكنه تطور النقيضين الذى يتضمن تبعية الريف للمدينة من خلال العلاقات السلعية .

٭ ٭ ٭

هذا بالنسبة للاجزاء التى أصبحت متقدمة من الاقتصاد الرأسمالى العالمى : يرتبط بها إرتباطاً عضويا، بصفة عامة ومن زاوية العلاقة بين الريف والمدينة، الأجزاء التى أصبحت متخلفة من هذا الإقتصاد . لنرى الآن كيف يمكن طرح المشكلة الزراعية فى هذه الاجزاء .

بالنسبة للاجزاء التى أصبحت متخلفة من المجتمع الرأسمالى الدولى ، سنميز، ونحن بصدد البحث عن الصور المختلفة للتناقض بين الريف والمدينة ، بين مرحلتين :

— المرحلة السابقة على الإستقلال السياسى (والإستقلال السياسى لايعنى دائما التحرر الوطنى) .

- والمرحلة التالية على هذا الإستقلال

المرحلة السابقة على الاستقلال السياسى : هى المرحلة التى شهدت عملية التكون التاريخى للتخلف الإقتصادى والاجتماعى ، أى عملية تحول الهيكل الإقتصادى (والإجتماعى) لكى يتم الإنتاج ، ليس كدالة للاحتياجات الداخلية ، وإنما إستجابة لإحتياجات رأس المال فى البلد الأم . على نحو يصبح معه المجتمع تابعا بجهاز إنتاجى غير متوازن (بالنسبة للفروع المنتجة للمنتجات الإستهلاكية والمنتجات الإنتاجية) ، يكون إنعدام توازنه شرط توازن الاقتصاد الرأسمالى فى مجموعه منظورا إليه على الصعيد العالمى .

فى إطار عملية التكون التاريخى للتخلف يمكن تمييز ثلاث فترات لا توجد بينها فواصل قاطعة وإنما يفيد تفريدها من الناحية التحليلية أساسا. لن نتعرض هنا لكل من هذه الفترات وخصائص عملية إدماج المجتمع الذى هو فى سبيله لأن يصبح متخلفا خلالها ، وإنما نلمسها بالقدر الذى يسهل لنا تحسس الأشكال المختلفة للتناقض بين الريف والمدينة وقد احتوتها عملية الخلق التاريخى للتخلف (١) :

- فترة الإدماج بواسطة التجارة ، حيث يتم احتواء المجتمع الذى سيصبح متخلفا فى مجال مبادلات إقتصاد رأسمالى أوربى فى مرحلة سيطرة رأس المال التجارى مجسما فى الشركات التجارية الكبرى . هنا يدخل الاقتصاد الذى سيصبح تابعا فى علاقات تبادل (وقد يجبر على الدخول فيها) يظهر فيها

(١) انظر فى تفصيل ذلك مؤلفنا « منهجية دراسة التخلف والتطوير » ، تحت الطبع ، باللغة الفرنسية .

مصدرا للسلع التى كان ينتجها من قبل ، دون أن يصيب هيكله تغير يذكر .

— فترة مايسمى بالتراكم البدائى لرأس المال ، وإنما التراكم الذى تم فى المجتمعات التى أصبحت متخلفة فى لحظة (أو بالأحرى فترة) تاريخية تعقب لحظة التراكم البدائى لرأس المال فى المجتمعات التى أصبحت رأسمالية متقدمة، أو على الأقل فى أهم هذه المجتمعات من وجهة نظر الانتقال للتكوين الاجتماعى الرأسمالى (هولندا ، انجلترا ، فرنسا . . .) . تقديرنا أنه يلزم عدم الخلط بين العمليتين على نحو مايجرى فى جزء هام من أدب التخلف الاقتصادى والاجتماعى . بطبيعة الحال ، ليس هنا مجال الدراسة التفصيلية لهذه العملية وللفروق الكيفية بينهما وبين عملية التراكم البدائى لرأس المال فى المجتمعات التى أصبحت رأسمالية متقدمة .

— الفترة التى تشهد هيكلا أصابه التحول الكيفى فعلا وأصبح فى خدمة رأس المال الأم .

سنرى باختصار كل من هاتين الفترتين لنتعرف على الشكل الذى يأخذه التناقض بين الريف والمدينة فى كل منهما .

فترة التراكم البدائى لرأس المال : يتم تحول المجتمع الذى يصبح تابعا بعملية للتراكم البدائى لرأس المال يثيرها تغلغل رأس المال الأجنبى وتستمر الى يومنا هذا . ذلك أنه طالما ينفصل المنتجون المباشرون ، الفلاحون والحرفيون ، عن وسائل الانتاج ويتحولون الى عمال أجراء يجدون أو لايجدون فرص عمالة ، تستمر عملية التراكم البدائى لرأس المال فى المجتمع الذى أصبح متخلفا . وهو الأمر الذى لايزال يوجد فى المجتمعات المتخلفة حتى اليوم .

ولكن لعملية التراكم البدائى فى المجتمعات التى أصبحت متخلفة ،معنا خاصا. تحققت، وماتزال تتحقق ، بوسائل قد تختلف عن الوسائل التى تم بها التراكم البدائى فى المجتمعات التى أصبحت رأسمالية متقدمة ، وتعطى من ثم نتائج مختلفة.

يبرز المعنى الخاص للتراكم البدائى فى المجتمعات التى أصبحت متخلفة عندما ندرك أننا بصدد عمليـــة الخلق التاريخى لشروط الانتاج السلعى الرأسمالى فى خدمة رأس المال الام عن طريق السيطرة على المنتجين المباشرين (ونقول المنتجين المباشرين ولا نقول العمال الاجراء فقط لاسباب سنوضحها بعد لحظات) . عملية فصل المنتجين المباشرين عن وسائل الإنتاج ، وخاصة الأرض ، تتم فى مجتمع يصبح فى مجموعه مجتمعا تابعا لرأس المال فى البلد الام . هـذا التراكم البدائى يتحقق فى تاريخ لاحق على تاريخ التراكم البدائى فى البلد الام . ويتم فى لحظة من تاريخ البلد الام يكون فيها رأس المال قد تطور وتراكم وانفصل عن شخص الرأسمالى (صاحب المشروع الفردى) وأصبح مجردا (أى قوة اجتماعية مجردة) مستعـدا على هذا النحو لان يصدر إلى الخارج بحثا عن الربح فى كل أركان الأرض . رأس المال هذا هو الذى يثير فى المجتمعات التى يتغلغل فيهـا (المستعمرات واشباه المستعمرات) عمليـة للتراكم البدائى وإنما فى ظل التبعية ، وهو ما يمكن الاقتصاد الأم (بفضل تعبئة الفائض الذى ينتجه الاقتصاد التابع ، بعد أن يأخذ الشكل الذى يتلائم مع احتياجات لرأس المال فى الاقتصاد الأم) من زيادة معدلات تطوره (أو مواجهة الآثار التى تنتجها الأزمات) ، تاركا وراءه ، بما يحدثه من تغيرات ، التخلف الاقتصادى والإجتماعى .

بهذا المعنى الخاص للتراكم البدائى فى المجتمع الذى يصبح تابعا تكون وسائل هذا التراكم مختلفة : فالموقف يتسم أولا بما تلعبه الدولة فى البلد الأم

من دور هام فى عملية التراكم البدائى فى البلد التابع . ومن يقول الدولة إنما يتحدث عن الجيوش والغزو العسكرى وكل الوسائل التى يتزايد طابعها العنيف مع وجود أو تزايد مقاومة السكان فى المجتمع الذى سيصبح متخلفا . هذا التراكم البدائى يتم أحيانا عن طريق التصفية الجسمانية للمنتجين المباشرين ، أو عن طريق ازاحتهم مكانيا عن الأرض الجيدة ، أو عن طريق مبادرة تقوم بها الدولة القومية فى احتكاكها مع رأس المال الأجنبى ، أو استخدامها لضريبة رؤوس تفرض نقدا فى مجتمع لا يعرف بعد التداول النقدى كظاهرة سائدة . وتتعدد وسائل التراكم البدائى تعددا لا يمكن معرفة مداه وثرائه إلا بالدراسة المتعمقة لعملية التكون التاريخى للتخلف فى كل من المجتمعات المتخلفة .

بهذا المعنى الخاص والوسائل المختلفة تعطى عملية التراكم البدائى فى المجتمع الذى أصبح تابعا ، مركبا من طريقة الانتاج الراسمالية يكون لراس المال فيها اشكالا مختلفة من السيطرة على المنتجين المباشرين ، مع الوعى بان هذه الاشكال المختلفة ليست ثابتة وانما هى فى تغير مستمر من حيث وجودها وعدمه والدور الذى تقوم به فى الكل الاقتصادى والوزن النسبى الذى تشغله فيه ونوع علاقتها مع الاشكال الاخرى . نستطيع أن نميز هنا ثلاثة أشكال لسيطرة رأس المال على المنتجين المباشرين فى المجتمعات المتخلفة . التعرف على الأشكال الأخرى يتحقق من خلال دراسة متعمقة لواقع الأجزاء المختلفة من المجتمعات المتخلفة التى يحتويها الاقتصاد الرأسمالى الدولى المعاصر ، على أن تكون هذه الدراسة تاريخية الطابع .

ـ فى الوحدات ذات الطابع الرأسمالى يظهر رأس المال ، فى علاقته بالعمال الأجراء ، فى نفس الوقت ، كظاهرة اجتماعية تسود كل المجتمع التابع وكجزء

فردى من رأس المال يبرز فى داخل الوحدة الانتاجيـة نفسها ويختص نفسه بصفة مباشرة بفائض القيمة الذى ينتج فى داخل هذه الوحدة . هذا الشكل من سيطرة رأس المـال قـد يوجد فى كل أنواع النشاط الاقتصادى فى الاقتصاد التابـــع .

ـــ فى الوحدات الانتاجية العائلية ، حيث العمل هو فى الأساس عمل أفراد العائلة وعلى الأخص وفى الزراعـــة وفى الصناعـة الحرفيـة ، لا يظهر رأس المال ، فى علاقته بالمنتجين المباشرين (الفلاحين والحرفيين) إلا كظاهرة اجتماعية ، فى الحالات التى يقوم فيها هؤلاء المنتجين المباشرين بانتاج سلعة لهـا ثمن تباع به فى السوق القومية وفى السوق العالمية (القطن مثلا) . هنا تـكون الوحدة العائلية مندمجة فى السوق الرأسمالية : تبيع فيه منتجاتها وتشترى المدخلات الزراعية والمواد الغذائية الزراعية والسلع الصناعية (الاستهلاكية والإنتاجية). وبفضل إدماجها فى السوق ، حيث يسود قانون القيمة ، يتوصل رأس المـال إلى أن يختص نفسه بفائض ما تنتجه الوحدة العائلية، وحتى بجزء مما هو ضرورى لاعاشتها فى بعض الأحيان وذلك دون أن يتغلغل رأس المال فى داخل الوحدة العائلية نفسها ، حيث يتم الانتاج والتوزيع ـ توزيع ما يبقيه رأس المـال للعائلة ـــ على أسس لازالت غير رأسمالية .

ـــ فى الوحدات الانتاجية العائلية التى تنتج سلعا لا تجد إلا أسواقا محليـة محدودة . هنا تكون السيطرة على الوحدة العائلية لرأس مال التجارى الذى تتعدد صوره فى المجتمعات التى أصبحت تابعـة : رأس المال تجارى محـــلى ربوى ، رأس مال تجارى محلى فى شكل وحدات رأسمالية ، رأس مال تجارى استعمارى فى شكل شركات امتياز ... إلى غير ذلك من أشكال رأس المال التجارى .

تميز هذه الوحدات ، وأشكال غيرها ، لا يعنى ، كما سبق أن ألمحنا ، أنها تمثل طرق انتاج مختلفة ، إذ قد أدمجت فى الواقع ، بعد أن أصابها ماأصابها من تحولات كيفية ، فى كل مركب أصبح يعبر ، فى صيرورته الدائمة ومن ثم إمكانية تغيره ، عن طريقة الإنتاج الرأسمالية كما تحققت تاريخيا فى الاجزاء المتخلفة من التكوين الإجتماعى الرأسمالى العالمى . السيطرة فيها لرأس المال يعبىء الفائض الإقتصادى (فى شكله الغالب فائض القيمة) عن طريق أداء يحكمه قانون القيمة والثمن ، وإن كان الاداء مشروطا ، لا محددا بوجود الشكل العائلى لبعض الوحدات الإنتاجية .

من خلال عملية التراكم هذه يتحول الهيكل الاقتصادى إلى هيكل تابع وتبدأ **الفترة التى تشهد هذا الهيكل فى خدمة راس المال فى البلد الام** : يتم ذلك ، فى المقام الاخير ، عن طريق تعبئة الفائض الإقتصادى الذى ينتج فى الاقتصاد التابع نحو الإقتصاد الام ، وذلك بعد أن بدأ يأخذ هذا الفائض الشكل العينى الملائم : شكل سلعة أو سلعتين أو ليتين يتخصص فى انتاجها تخصصا الاقتصاد التابع تخصصا يمثل شكل مساهمته فى تقسيم العمل الرأسمالى الدولى . تعبئة هذا الفائض تتم بسبل مختلفة منها تصدير المواد الاولية واستيراد المنتجات الصناعية . فى الحالة الاخيرة يمثل الإقتصاد التابع سوقا لصناعات الاقتصاد الام . ولكى يتمكن الاقتصاد التابع من أن يلعب هذا الدور المزدوج ، بالاضافة إلى كونه مجالا لاستثمارات مباشرة لرأس المال الاجنبى ، كان من اللازم أن يقوم عدد من النشاطات المساعدة ، وعلى الأخص فى مجال الخدمات الاساسية (المواصلات ، المياه ، الغاز الكهرباء . . . .) والخدمات الاخرى المسهلة للأعمال (المحاماة ، المحاسبة ، . . .) .

فى هذا الاطار التابع للاقتصاد الأم (ومركز هذا الأخير يوجد فى المدينة المتروبوليتانية تلمح المدينة فى شكلها الاستعمارى : نقطة غرست أو تطورت فى العادة فى موقع الخروج من الاقتصاد التابع نحو الخارج (١) . أما بقية الاقتصاد فتمثل الريف منشغلا بالنشاط الزراعى بالمعنى الواسع . **اى نوع من العلاقات يوجد بين هذا الريف وتلك المدينة ؟**

فى اطار تبعية المجتمع المتخلف تؤدى المدينة الاستعمارية وظائف عدة فى مواجهة الريف :

— تجميع الفائض الزراعى الذى ينتج فى الأجزاء المختلفة من الريف . والقيام بالعمليات اللازمة لاجراءات بعض التحويلات الأولية عليه (كحلج القطن مثلا) ثم أداء الخدمات اللازمة لتصديره نحو المدينة الأم فى الاقتصاد المتبوع .

— استقبال السلع المستوردة من الاقتصاد الام، أو جزء آخر من الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتوزيعها فى داخل القطر ، وهو ما يمثل سبيلا آخرا لتعبئة الفائض الزراعى من خلال لعبة الأثمان وشروط التبادل .

— القيام بدور الوسيط بين المدينة الام والريف التابع بالنسبة لكمية التدفقات المالية المسموح بها فى فترة تغلغل رأس المال . وهى تلعب

(١) انظر الموقع الجغرافى للمدن التى أصبحت عواصم افريقية وكانت قد بنيت أو تطورت فى الفترة الاستعمارية : داكار ؛ كوناكرى ، فريتون ، مونرافيا ، ابيدجان ، أكرا ، لومى ، كوتونو ، لاجوس ، دار السلام ، وغيرها . وكلها منافذ على البحر . وفى الحالات التى توجد فيها العاصمة فى داخل الاقليم ، كانت العاصمة الاقتصادية تتمثل عادة فى مدينة أخرى بحرية أو نهرية .

نفس الدور بالنسبة للتجديدات التدفقات الايديولوجية اللازم حقنها في الريف (١) .

ولكي تقوم المدينة الإستعمارية بهذه الوظائف يتكون نوع من الهيكل الإجتماعي والسياسي والاداري والثقافي تقوم عليه المدينة . ويتطلب أداء هذا الكيان الحضري الاستعماري أن يحتفظ بجزء من الفائض الزراعي (وكذلك من الفائض الذي ينتج في النشاطات الإنتاجية في المدينة) في المدينة . فكأن المدينة الإستعمارية في الاقتصاد التابع تشارك المدينة المتبوعة في الاقتصاد الأم في جزء من الفائض الاقتصادي . ويكمن في ذلك بذور التناقض الممكن بينهما، وإنما على تفصيل خاص بتطور القوى الاجتماعية في المدينة التابعة .

على هذا النحو يقوى الدور الذي تلعبه المدينة الإستعمارية من تبعية الاقتصاد المتخلف ، مع ما تتضمنه التبعية من تغييرات في قوى الانتاج بغرض

---

(١) انظر في طبيعة المدينة الاستعمارية في المجتمع المتخلف والدور الذي تقوم به مقالنا :

Capitalist Penetration and Regional Inequalities in Africa : An Attempt to Cconceptualisation , Bulletin of the Faculty of law, Alexandria, Vol xvl, No, 182, 1971,

وقد نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية في مجلة

Espaces ef Societès , Revue Critique de L' Amenagement de L'Architecture et de L'urbanisation (Direction, Henri Lefebvre, Anatole Kopp) ,Editions Anthropos, Paris, Octobre 1973 – Fevrier 1974, No 10 – 11, Espaces Africanes, Dependance ou Dèveloppement ?

ان يأخذ الفائض الزراعى دائما الشكل الذى يمكنه من الاستجابة إلى احتياجات لا تكف عن التغير . وعليه تكون للعلاقة بين الريف والمدينة فى المجتمع الرأسمالى المتخلف : فالعلاقة تتحقق فى إطار التناقض بين الريف والمدينة ،وإن اختلف الشكل الذى يأخذه هذا التناقض . ويرجع اختلاف الشكل إلى أن الشكل الاجتماعى المتخلف يكون تابعا للمجتمع الأم . ويترتب على اختلاف هذا الشكل ألا تلعب المدينة الاستعمارية (فى المجتمع التابع) بالنسبة الريف التابع الدور الذى تلعبه المدينة فى المجتمع المتبوع بالنسبة لريفها .

هذا الموقف يمكن أن يستمر حتى يبرز رأس المال المحلى فى المجتمع التابع فى النشاط الزراعى وفى النشاطات التى تتم فى المدينة ،ويتطور .ومن يقول رأس المال يقول فى ذات الوقت منتجين مباشرين منفصلين عن وسائل الانتاج : عمال صناعيين وزاعيين وفلاحين، لا تكف قواهم عن التطور . ويؤدى تطور قوى رأس المال المحلى والمنتجين المباشرين ، فى اطار الوضع العالمى ، إلى الاستقلال السياسى (والاستقلال السياسى ، رغم أهميته ، لا يعنى بالحتم التحرر الوطنى). نقول فى اطار الوضع العالمى ، إذ أن الدلالة الحقيقية للاستقلال السياسى لا يمكن أن تستخلص وتتضح إلا إذا وضعناه ، أى الاستقلال السياسى ، فى اطار ديناميكية تقسيم العمل الرأسمالى الدولى فى تفاعلها العضوى مع ديناميكية التغيير الاجتماعى فى داخل الأجزاء المتخلفة التى يحتويها نمط هذا التقسيم الدولى للعمل .

هذا فيما يتعلق بشكل التناقض بين الريف والمدينة فى المجتمع فى المرحلة السابقة على الاستقلال السياسى .

أما بالنسبة للمرحلة التالية على الاستقلال السياسى : فإن علاقات تبعية

الاقتصاد المتخلف لا تغير إلا من شكلها طالما أن محاولات « النمو » تتم فى اطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى . وتتعدد مظاهر التبعية :

- التبعية فيما يتعلق بنمط الاستهلاك الذى يستمر محددا بعلاقات الانتاج الرأسمالية ويعكس نظام القيم السائد .
- التبعية بالنسبة للصادرات ، التقليدية وغيرها .
- التبعية بالنسبة للواردات من السلع الأساسيـة والنصف مصنوعة مع ما يتضمنه ذلك من تبعية تكنولوجية .
- التبعية الثقافية (لا تنفصل فى نشأتها وتطورها عن المظاهر الأخرى للتبعية، وتتميز بأنها أقلها ظهورا للعيان واخطرها أثرا على الكيان) .

ولكن الاستقلال السياسى يعنى أن المدينة المتخلفة تحتوى طبقات أو فئات أو مجموعات اجتماعية تحتكر السلطة السياسية وتسيطر على الدولة. هؤلاء يدعون حقا فى جزء من الفائض الاقتصادى بصفـة عامة والفائض الزراعى (بالمعنى الواسع) بصفة خاصة ، إذ يظل هذا الأخير ، رغم النشاطات غير الزراعيـة ، الشكل الغالب للفائض الاقتصادى. وابتداءً من نمط استهـلاك هذه الطبقات أو الفئات أو المجموعات الإجتماعيـة (وهو نمط يحدد فى الغالب من الأحيـان فى الخارج ويميل إلى أن يسود المسرح الاجتماعى بما لهؤلاء من احتكار لوسائل التكوين الفكرى والاعلام وانفرادهم باللعب على خشبـة المسرح الإجتماعى والسياسى) توجد امكانية إستخدام جزء من الفائض الزراعى (وهو مالا يستبعد استخدام جزء من الفائض الذى ينتج فى النشاطات الأخرى) فى بناء بعض الوحـدات الصناعية ، أو استكمال بعض البناء الصناعى . من هنا جاءت ضرورة احـداث

بعض التغييرات فى الريف تهدف إلى زيادة الانتاجية فى الزراعة بقصد زيادة الفائض الزراعى المعد للتسويق . هذه التغيرات تهدف إلى تعبئة هـذا الفائض نحو المدينة ، وذلك بفضل صور مختلفة : « تنظيمات تعاونية » ، محطات خدمة آلية ، الضريبة ، الأثمان ... إلى غير ذلك .

هنا تجدر الملاحظـة بأن الاجراءات التى تتحقق فى الريف يتم اختيارهـا واتخاذ القرارات بشأنها ، فى جميع الحالات أو يكاد ، بواسطة المدينـة ، أى بواسطة القوى المسيطرة فى المدينة بطبيعة الحال . وهو مايتحقق عادة بطرق ادارية . ولايكون للمنتجـين المباشرين فى الريف ، إلا فى حالات نادرة ، كلمة فيما يتعلق بهذه التغييرات . بل يقتصر دورهم على تحمل هـذه التغييرات . وهى تغييرات تعجل ، شأنها فى ذلك شأن التغييرات التى تتحقق فى المدينـة ، من تطور العلاقات السلعية فى المجتمع المتخلف . وفى نفس الاتجاه نجد مسار التدفقات الثقافية والايديولوجية والسياسية التى تفرضها المدينة على الريف .

وعليه ، تبقى العلاقة بين الريف والمدينة بعد الاستقلال السياسى فى اطار التناقض بينهما ، رغم ما يصيب هذه العلاقة من تغييرات . ذلك لأن العلاقات السلعيـة تسود ، بل وتتطور ، فى الشكل الاجتماعى الذى مازال محتويـا فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى .

٭ ٭ ٭

هذا عن منهجية طرح المشكلة الزراعية بصفة عامة . الفرضية التى قدمناها تستوجب النظر إلى المشكلة ، بالنسبة للمجتمعات السابقة على محاولات الانتقال للاشتراكيـة ، فى اطار التناقض بين الريف والمدينة . وقـد رأينا أن هـذا

التناقض يأخذ ، فى ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى، أشكالا تختلف فى الأجزاء المتقدمة منه عنها فى أجزائه المتخلفة ، كما تختلف من مرحلة لأخرى من مراحل تطور كل من هذه الأجزاء . وقــد رأينا ، فى دراستنا للخط العام للتكوين التاريخى للتخلف فى مصر فى القرن التاسع عشر ولاتجاه تأكيد التبعية حتى بداية الخمسينات ، طبيعـة العلاقات بين المدينة الاستعمارية والريف المصرى والدور الذى تلعبه تلك المدينة فى اطار التبعية ، مع مايثيره تطور رأس المال المصرى من تناقض مع رأس المال الأجنبى أى مع المدينة فى الاقتصاد الأم . نريد الآن أن نرى كيف يمكن ، فى ضوء هـذه المنهجية ، أن نتصور المشكلة الزراعيـة فى مصر عشية ١٩٥٢ .

ثانيا : المشكلة الزراعية فى مصر عشية ١٩٥٢ :

رأينا فى دراستنا لعملية التكوين التاريخى للتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر أن طبقة كبار ملاك الأرض الزراعية (١) قد تكونت تاريخيا ، كطبقة لها على الأرض بطريقة مباشرة كل ابعاد الملكية الفردية ، فى القرن التاسع عشر ، وأنها شهدت جل تكونها فى عملية أدماج المجتمع المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، أى فى ظل سيطرة رأس المال كعلاقـة اجتماعيـة أساسية . كما رأينا أن

---

(١) يتحدد المالك الكبير هنا بمن يملك حتى بداية خمسينات القرن الحالى مائة فدان ، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أنه نظرا لطبيعة التربة فى مصر قد تمثل المائة فدان ٣٠٠ فدانا من المساحة المحصوليـة بفضل تعدد المحاصيل التى يمكن زراعتها على الفدان الواحد خلال السنة الزراعية . انظر فى المعايير المختلفة لتحديد كبار الملاك ، عاصم الدسوقى ، كبـار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ — ٢٧ .

هذه الطبقة كانت تتميز ، من الناحية الاثنية ، بأن أغلب أفرادها من الشراكسة والاتراك والمتمصرين ثم من الاجانب ابتداء من الثلث الأخير فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وقد تطور الأمر باندماج بعض كبار الملاك فى المجتمع المصرى وامتلاك المصريين ، وكانوا يمثلون شريحة اجتماعية محدودة فى كبار الملاك فى القرن التاسع عشر ، للملكيات كبيرة بسبل أهمها شراء الأرض من شركات الأراضى ومن الدولة ، واستصلاح الأراضى البور ، ووضع اليد المكسب للملكية ، وكذلك من خلال التواجد بالسلطة السياسية . وانتهى هذا التطور بشرائح اجتماعية للملكية الكبيرة فى الأرض الزراعية تختلف عن الشرائح التى وجدت فى القرن التاسع عشر (١) . تمثلت هذه الشرائح فى :

- المصريين ، بمختلف أصولهم الجنسية أو العرقية والدينية ، وبمختلف مهنهم ووظائفهم . وبهذا المعنى ينضم إلى هذه الشريحة الاتراك ، وفى مقدمتهم أسرة محمد على ، والبدو الذين بدأوا يندمجون بقدر كبير فى الحياة المصرية ابتداء من مطلع القرن العشرين .
- الأجانب ، أى من يتجنسون بجنسيات غير مصرية .
- المؤسسات المالية التى كانت ذات علاقة مباشرة بالأرض الزراعية ، بشكل أو بآخر .
- والحكومة المصرية.

أنظر الفصل الأول ، عاليه ، من هذا الباب الثالث .

ويبين الجدول التالى توزيع الملكيات الزراعية الكبيرة ، خلال المدة من ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، بحسب المساحة وبين المصريين والأجانب :

المساحة بالفدان	العدد بالأسرة	
	مصريون	أجانب
من ١٠٠ - أقل من ٥٠٠	٢١٢٥	١٥٩
من ٥٠٠ - أقل من ١٠٠٠	٢٦٧	٢١
من ١٠٠٠ - أقل من ٥٠٠٠	١٣٤	١٧
من ٥٠٠٠ - أقل من ١٠٠٠٠	١٢	٢
أكثر من ١٠٠٠٠	٣ + أسرة محمد على	—
اجمالى	٢٥٤١ + أسرة محمد على	١٩٩
	٢٧٤٠	

وكان من بين العائلات المصرية المالكة لما بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ فدان : صاروفيم عبيد بالمنيا ، حبيب شنوده بأسيوط ، أبو جازية بالمنوفية والغربية والدقهلية ، على وابو جبل وابو ستيت . احمد الشريف بالجيزة والغربية وكفر الشيخ ، العلايلى بالدقهلية ، المنزلاوى بالغربية والبحيرة والفيوم . فتح الله بركات بكفر الشيخ والمنيا وأسوان ، باسيلى بشارة بسوهاج وقنا ، واصف جرجس ببنى سويف والبحيرة والدقهلية والجيزة ، محمود سليمان بسوهاج واسيوط وبنى سويف ، رسلان بالغربية والمنوفية والبحيرة . ومن بين العائلات

المالكة لما بين ١٠٠٠ — ٥٠٠٠ فدان : يوسف الشرنوبى بكفر الشيخ ، الشريعى بالمنيا والدقهلية ، أبو الفتوح بالبحيرة والغربية ، أبو حسين بالمنوفية والغربية ، أبو رحاب بسوهاج وقنا ، السيد أبو على بالدقهلية والمنوفية والشرقية ، الباسل بالفيوم وكفر الشيخ ، المصرى السعدى بالمنيا والفيوم وبنى سويف ، الحفنى الطرزى بأسيوط وأسوان والغربية ، شاكر خياط بأسيوط والفيوم والجيزة والبحيرة ، خشبة بأسيوط ، ادريس راغب بسوهاج وأسيوط والبحيرة والدقهلية والمنيا ، دوس بالمنيا وأسيوط والدقهلية ، داود راتب بسوهاج والشرقية والمنوفية والغربية ، رمضان الطوبجى بالدقهلية والبحيرة والغربية والشرقية ، العبد بالغربية والبحيرة ودمياط وكفر الشيخ ، سليمان الوكيل بالبحيرة ، بلبع بالبحيرة والشرقية ، تيمور بالمنيا والغربية والشرقية والمنوفية وبنى سويف ، مظلوم بالبحيرة والدقهلية ، يكن بالدقهلية وكفر الشيخ والقليوبية والبحيرة والغربية وبنى سويف ، ويصا بأسيوط والفيوم ، نمر بالشرقية والقليوبية وكفر الشيخ . نامق ببنى سويف ، سرسق بأسيوط والمنيا والدقهلية والقليوبية ، أشراف مكة بالمنيا والقليوبية والشرقية وبنى سويف ، بطرس غالى بالمنيا وبنى سويف والجيزة والقليوبية ، علوبة بالبحيرة وكفر الشيخ والشرقية ، نايف عماد بكفر الشيخ . وكانت العائلات الآتية أبرز الـ ١٢ أسرة المالكة لما بين ٥٠٠٠ — ١٠٠٠٠ فدان : أباظة بالشرقية وكفر الشيخ ، علـى شعراوى بالمنيا وأسيوط والجيزة ، شريف صبرى بالقليوبية والغربية والشرقية والمنوفية ، صيدناوى بالشرقية والبحيرة والفيوم ، نوار بالبحيرة ، المغازى عبد ربه بالبحيرة ، أحمد عبود بقنا . وبلغ عدد من يملك أكثر من ١٠٠٠٠ فدان ثلاثة أسر هى : البدراوى عاشور بالغربية وكفر الشيخ ، سراج الدين شاهين بكفر الشيخ والغربية والشرقيه ، عمرو بأسيوط والمنيا وسوهاج والغربية والمنوفية والشرقية . وكذلك أسرة محمد على .

كما يبين الجدول التالى حجم ملكيات شركات الأراضى ، وجلها أجنبية :

اسم الشركة	الملكية بالفدان			
	١٩٢٤	١٩٣٢	١٩٤٠	١٩٤٨/١٩٤٩
شركة أبو قير	غير معروفة	٩٥٥٩	٨٣١٠	٣٦٧٣
شركة أراضى البحيرة	٧٠٠٠٠	٦٥٤٦١	٦٠٣٤٥	٤٩٥١١
الشركة العقاريه المصرية	—	—	١٣٤٠	٢٦٠٠
الشركة الزراعية والصناعية المساهمة	١٩٠٢٠	١٦٥٠٠	١٢٦٤٢	٢٧٤٥
الشركة المصرية الجديدة	٦٥/٢	٦٢٢٥	٤٩٥٥	٥٦٧٥
شركة كوم امبو	٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٦٩٣٨٨	٦٨٤٩٦
الشركة المصرية للمشروعات والتنمية	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٩٥٠	١١٥٣
شركة أراضى الغربية	٦٢٨٧	٥٨٠	٤٩٦٩	٧٦٩١
شركة الشيخ فضل	—	—	غير معروفة	٧٠٠٠
الاتحاد العقارى المصرى	٥٤٢٥	٣٦٦٨	٣١٧٢	٢٤٢٨
الشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الأراضى	٤٩٦١	٣٤٨٠	٤٣٩٩	٢٣٤٢
شركة الأراضى المصرية المتحدة ليتد	١٢١٥	غير معروفة	١٦٨٣	—
شركة سيدى سالم	١٠٥٠٩	٨٥١٩	غير معروفة	١٥٢٨
شركة كفر الدوار الزراعية	١٧٩٤	—	—	—
الشركة الزراعية المصرية	غير معروفة	غير معروفة	٣٦٤٨	—
شركة القاهرة الزراعية	—	٦٩٧٧	غير معروفة	١٢٥٧
شركة أراضى الدقهلية	—	٤٧٣٤	٢٨٥٦	٢٢٠٨
شركة الكروم والكحول المصرية	—	—	٤٤٣٢	٧٣٥٥
شركة أراضى كفر الزيات	—	—	٤٥٠٠	٣٢٩٤
شركة الأراضى الزراعية	—	—	—	٣٠١٥
شركة الجعفرية للصناعة والزراعة	—	—	—	١٤٢٥
شركة البساتين والكروم المصرية	—	—	—	٥٢٥٣
الاجمالى	١٢٧٨٩٣	٢٠٢٩٢٧	١٨٨٧٧٩	١٨٠٦٥٩

ويأتى فى النهاية الدولة المصرية كالك الأراضى ملكية فردية تمارس داخل أراضيها نشاطا اقتصاديا من زراعة وتأجير وخلافه . كانت الدولة تمارس هذا النشاط من خلال مصلحة الأملاك الأميرية التى انشئت بأمر عال فى ٧ ابريل ١٩١٢ من مصلحتين كبيرتين ضمتا معا وهما : مصلحة الدومين ومراقبة أملاك الميرى الحرة : وكانت مصلحة الدومين قد تأسست فى ١٨٧٨ لتدير حتى ١٩١٣ أكثر من ٤٢٥٠٠٠ فدانا مرهوهونه لضمان قرض حكومى قدره ٨٫٥ مليون جنيه . باعت منها نحو ثلثيها لحساب الدين المضمون وبقى حوالى ١٥٠٥٠٠٠ فدان خالصة من الرهن سلمتها للحكومة فى عام ١٩٣٣ حيث ضمنتها الحكومة إلى مراقبة الأموال بوزارة المالية . وكانت هذه المراقبة تدير وقتئذ أملاك الحكومة الخاصة ، والتى كان يعبر عنها بالاملاك الحرة من أراضى بناء وزراعة وان كان أكثرها بورا ، ثم أطلق على أراضى مراقبة الاملاك « أطيان المديريات والمحافظات » ، كما أطلق على أرض الدومين أسم « التفاتيش » . وبلغ عدد هذه التفاتيش ثمانية هى : بلقاس ، بشبيش ، برارى المندورة ، محلة موسى ، المرابعين ، سخا ، الفيوم ، بيله وكانت وزارة الأوقاف تدير كل الاراضى الزراعية الموقوفة وقفا خيريا إدارة اقتصادية بهدف تحقيق الدخل النقدى(١).

وكان تركز هذه الملكية الكبيرة فى الوجه القبلى ، وخاصة فى اسيوط والمنيا ، أكثر منه فى الوجة البحرى وفى الوجه البحرى كانت أكثر ما تكون تركزا فى الغربية (وكانت تشمل محافظة كفر الشيخ الحالية) والبحيرة : مناطق استصلاح الأراضى وبيعها .

---

(١) راجع فى ذلك ، والجدولين الواردين فى الصفحتين السابقتين ، عاصم الدسوقى ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٢٩ — ٣٩ .

أما عن طرق استغلال الاراضى التى سيطر عليها كبار الملاك فقد تعددت . فكانوا يستغلونها عن طريق **التأجير الكلى او الجزئى** . يقوم المالك الكبير بتأجير الارض لعدد من عائلات الفلاحين يقومون بزراعتها فى مقابل ريع نقدى (إيجار نقدى) أو عينى (بالمشاركة) . كما أنه قد يستغل أرضه بزراعتها كلها أو جزء منها أو حتى مع إستئجار أرض أخرى لحسابه. يقوم بذلك إعتمادا على الأيدى العاملة الأجيرة . وبهذا يصل الاستغلال الزراعى لدى المالك الكبير إلى مرتبة **المشروع الرأسمالى** حيث يقوم الاستغلال على أسس حديثة من إستخدام الآلات والمعدات وإنتهاج أساليب الشركات الرأسمالية التى تستثمر أموالها فى النشاط الزراعى . **فجزء من النشاط الزراعى الذى تمارسه طبقة كبار الملاك كان يتم اذن على أسس رأسمالية .**

ولكن **المحور الاساسى الذى كان يدور حوله استغلال كبار الملاك لاراضيهم هو الايجار:** تأجير الأراضى لعائلات الفلاحين أساسا . إذ يؤدى تركيز الملكية العقارية فى الزراعة وتزايد السكان إلى زيادة الطلب على الأرض ورفع قيمة الايجار مما يغرى كبار الملاك بالانصراف عن زراعة أراضيهم على الذمة وتأجيرها بإيجار نقدى أو عينى (بالمشاركة) . وكانت هناك عوامل أخرى تدفعهم فى هذا الاتجاه : الاقامة فى المدينة (والبعد كان ، ولايزال ، شاسعا بين نمط الحياة وما ترتكز عليه من خدمات وتسهيلات فى المدينة وفى القرية) يلعبون الدور الرئيسى فى الحياة الاجتماعية والسياسية ، وكذلك الخوف من أخطار الزراعة والتخلص من متاعبها . هذا الاتجاه فى إستغلال الأرض كان قديما ، ولكنه بدأ يحتل مكانة كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد نحت

الحكومة هذا المنحى فى إستغلال الأراضى التى كانت تحت سيطرتها (١) .

فى ظل هذه الطرق لاستغلال الارض المملوكة لكبار الملاك كانوا يحصلون على **الفائض الزراعى اساسا فى شكل الريع وجزئيا فى شكل الربح** الناتج من الاستغلال الزراعى الرأسمالى الطابع **ماذا عن استخداماتهم لهذا الفائض ؟**

تتمثل استخداماتهم للفائض فى **استهلاك كمالى ومظهرى** يصل إلى مرتبة الاستهلاك الطائش يستغرق جزءا معتبرا من الفائض . فيما عدا ذلك يستخدم جزء من الفائض فى **اقتناء المزيد من الأرض والمضاربة فيها**. هنا نجد أحد المجالات الرئيسية « للاستثمار » . يقوم بذلك بعض كبار الملاك المصريين وشركات الأراضى الأجنبية بطبيعة الحال ، إذ تمثل نشاطها الرئيسى فى التعامل شراءا وبيعا واستصلاحا وبيعا لكبار ملاك الأراضى أو تأجيرا لصغار الفلاحين ثم بيعا مقسطا لهم . وكثيرا ما أوقع نشاط المضاربة هذا كبار الملاك المصريين أسرى شركات الأراضى وبنوك الرهن العقارية ، فى حالة شراء الأرض بالتقسيط إعتمادا على أثمان المحاصيل ، وهى أثمان كثيرة التقلب . وواضح أن هذا الاستخدام للفائض وإن كان يعد من وجهة نظر من يحوز الفائض فى شكله النقدى ، أى المالك الكبير ، تشغيلا لبعض أمواله يخوله نصيبا أكبر من ريع الاراضى الزراعية ، لا يمثل من وجهة نظر المجتمع إضافة الى الطاقة الانتاجية الموجودة ، إذ لا يمثل إضافة الى مساحة الأرض المنزرعة ، وإنما مجرد انتقال مساحة منها من شخص لآخر . من هنا كان حرصنا على أن نضع كلمة استثمار بين قوسين .

---

(١) انظر فى ذلك ، عاصم الدسوقى ، المرجع السابق الاشارة إليه ، الفصل الثانى ، ص ٦٢ ومابعدها .

ثم يأتى الاستثمار فى المبانى كمجال ثان تتوجه إليه أموال كبار ملاك الأراضى الزراعية بصفة خاصة فى خارج القطاع الزراعى . الأمر الذى ساهم فى النمو الكبير لهذا القطاع فى الفترة التالية على الحرب العالمية الأولى وفترة الحرب العالمية الثانية والفترة التالية عليها (١) .

وحتى سنة ١٩٤٧ كان كبار ملاك الأراضى يودعون جزءا من مدخراتهم فى البنوك التجارية التى كانت فى غالبيتها فروعا لبنوك أجنبية . بل إن البعض كان لايحصل على فائدة هذه الودائع لكون أن الربا محرما وفقا للشريعة الاسلامية . وهو ما يعنى مساهمتهم ، عن طريق أحد إستخداماتهم للفائض الزراعى ، فى تطوير النشاط الاقتصادى فى خارج الاقتصاد المصرى ، باعتبار أن هذه البنوك توظف الجزء الأكبر من أرصدتها فى الخارج . (وقد زالت ظاهرة تسرب رؤوس الأموال المصرية الى الخارج بعد ١٩٤٧ . وهو ما لا يعنى أن رأس المال الأجنبى قد كف عن تعبئة جزء من الفائض الاقتصادى المصرى نحو الخارج) .

ويأتى أخيرا إستخدام كبار ملاك الأراضى لجزء من الفائض الزراعى فى الاستثمار فى النشاطين التجارى والصناعى كان تفضيلهم الظاهر للنشاط التجارى . ولم يوجهوا عناية كبيرة للانتاج الصناعى . ولانقصد بذلك عدم المساهمة فى الاستثمار الصناعى . بل ساهموا ، وساهموا أساسا فى شكل شراء الاسهم

---

(١) عبد المنعم الطناملى ، تطور الاقتصاد الزراعى المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة ، مصر المعاصرة ، العدد الخمسين ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٩ ، وانظر الارقام التى أوردها عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

والأوراق المالية الأخرى ، وعن طريق العضوية فى مجالس إدارة الشركات الصناعية والتجارية . وقد دارت مساهمتهم فى هذين المجالين حول بنك مصر ونشاطه إبتداء من عام ١٩٢٠ . فكان الأعضاء المؤسسون الثمانية من كبار ملاك الأراضى : عبد العظيم المصرى (ألف سهم) ، مدحت يكن (٥٠٠ سهم)، محمد طلعت حرب (٥٠٠ سهم) ، يوسف قطاوى (٥٢٠ سهم) ، عبد الحميد السيوفى (٥٢٠ سهم) ،فؤاد سلطان(٥٢٠ سهم) ،إسكندر مسيحه (٥٢٠ سهم)، عباس بسيونى الخطيب (٥٢٠ سهم) . وإنضم إليهم آخرون من كبار الملاك ككبار مكتتبين فى رأس مال البنك : محمد الشريعى ، عدلى يكن ،عبد الستار الباسل ، على إسلام ، صاروفيم مينا عبيد ، مرقص حنا (١) .

وكانت مساهمتهم فى **الاستثمار فى النشاط التجارى** ،وخاصة تجارة الأقطان، وكذلك فى مجال التجارة الخارجية : الشركة المساهمة المصرية لتجارة الاقطان وحلجها فى ١٩٢٤ وهى من شركات بنك مصر ، شركة مصر لتصدير الخضر والفاكهة (١٩٣٢) . بالاضافة إلى محالج القطن الفردية التى كانت مملوكة لكبار ملاك الأراضى ولمصلحة الأملاك الأميرية ووزارة الأوقاف . ويلحق بهذا النشاط التجارى استخدام كبار الملاك لبعض أموالهم فى إنشاء جمعيات تعاونية ونقابات زراعية لرعاية مصالحهم ، وكذلك إنشاء بنوك للتسليف وبنوك عقارية (تمثل أخيراً فى بنك التسليف الزراعى الذى أنشئته الدولة فى ١٩٣٠) .

أما **النشاط الصناعى** فقد دفعهم إلى الاستثمار فيه وضع كل من الزراعة والصناعة أثناء الحرب العالمية الأولى كما رأينا من قبل (٢) . وزاد من الاتجاه

---

(١) عاصم الدسوقى ، ص ٩٠ .

(٢) أنظر ، ما كتبناه عاليا فى الفصل الثالث من هذا الباب .

توالى أزمات الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وما يصاحبها من انخفاض أثمان المنتجات الزراعية، وخاصة خلال أزمة ١٩٢٩.
عامل آخر ساعد على زيادة هذا الاتجاه: ارتفاع الارباح الناتجة من الاستثمار الصناعى خاصة بعد فرض الحماية الجمركية فى عام ١٩٣٠. ومع بنك مصر قام كبار الملاك بتأسيس شركات صناعية. ففى سنة ١٩٢٧ تكونت ثلاث شركات كان كل مؤسسيها من كبار الملاك الزراعيين، وهى شركة مصر للكتان (أغسطس ١٩٢٧)، شركة مصر لنسج الحرير (أغسطس ١٩٢٧)، وشركة مصر لغزل ونسج القطن (أغسطس ١٩٢٧). وكانت هذه الأخيرة تعد أكبر تجمع لكبار الملاك الزراعيين خلال هذه الفترة (١) ويظهر الدور الذى لعبوه فى الاستثمار الصناعى المصرى فى الوزن الذى كان لهم فى عضوية مجلس إدارة بنك مصر: فقد كان لهم من بين الاربعين عضوا الذين تولوا عضوية المجلس خلال المدة من ١٩٢٠ — ١٩٥٢، أربعا وعشرين عضوا يأتى فى مقدمتهم أحمد عبود وطلعت حرب وأحمد مدحت يكن وسلطان محمود بهنسى وعبد العظيم المصرى وعبد الفتاح اللوزى وعلى أمين يحيى وفؤاد سلطان ومحمد محمود خليل (٢).

ورغم أهمية مساهمة كبار ملاك الارض فى الاستثمار التجارى والصناعى بقيت الغلبة فيما يتعلق بصور استخدامهم للفائض الزراعى لمجالات الاستخدام الاخرى، شراء الاراضى الزراعية والمضاربة عليها، اقامة المبانى والاستهلاك الترفى والمظهرى. وواضح ان هذا يعنى نقص رأس المال المتاح للتوسع الصناعى، خاصة اذا ما اخذنا

---

(١) عاصم الدسوقى ص ٩٠ ومابعدها.

(٢) عاصم الدسوقى ص ٩٦

فى الاعتبار الجزء من الفائض الاقتصادى الذى تجرى تعبئته نحو خارج الاقتصاد المصرى. وعليه يظل دورهم فى البناء الصناعى محدودا بالنسبة لقدر الفائض الاقتصادى بصفة عامة والفائض الزراعى بصفة خاصة .

وبهذا **تكتمل معالم نمط السلوك الاقتصادى لكبار ملاك الأراضى** : فى مجال الإنتاج ، فيما عدا بعض الإستغلال الزراعى على أسس رأسمالية يكون تفضيلهم نحو الإستغلال عن طريق تأجير الأرض ؛ فى مجال إستخدامات الفائض الزراعى فيما عدا بعض الإستثمار الصناعى هم ينزعون إلى إستخدامه فى شراء الأرض، فى بناء المساكن ، فى التجارة وفى الإستهلاك الترفى والمظهرى ، **نمط السلوك هذا بعكس التناقضات : بينهم وبين مستأجرى الارض من كبار المزارعين الرأسماليين** الذين يستغلون الأرض على أساس المشروع الكبير نسبيا باستخدام آلات وفنون إنتاجية حديثة نسبيا والعمل الأجير فى زراعة محصولات صناعية ونقدية هؤلاء يمثلون شقا من رأس المال الزراعى ، وقد اتجهوا بجزء من إستثماراتهم نحو الصناعة ، وكانوا ضد ارتفاع ثمن الارض وارتفاع الأجر (وهما يزيدان من من نفقة الإنتاج ويقللان من الربح) وضد الانظمة التى تحد من الطبيعة السلعية للأرض كالوقف الأهلى لأن ذلك يقلل من المساحة القابلة للتداول ويزيد من ارتفاع ثمن الأرض ، كما أنهم كانوا يسعون إلى نوع من الترشيد للتصدير والاستيراد وحماية الصناعة المحلية (وهو مالا يتفق مع مصالح كبار ملاك الأراضى الذين يعيشون بنمط إستهلاك يقوم على إستيراد السلع الاستهلاكية الصناعية(١). **التنافض بينهم وبين الفلاحين المستأجرين للارض و**العمال المماثلين للعمل

---

(١) ولم يوجد هؤلاء ، بصفة عامة فى الحياة الاجتماعية والسياسية استقلالا عن كبار الملاك فقد وجدوا فى قيادات الاحزاب السياسية المختلفة (مصطفى نصرت ود. احمد حسين، =

الأجير فى الزراعة . التناقض بينهم وبين رأس المال الصناعى (والتجارى)، مع مراعاة أن مجالى الصناعة والتجارة كانا مازالا تحت سيطرة رأس المال الأجنبى .

إلا أن ملكية الأرض الزراعيـة لم تكن تقتصر على كبار الملاك ، إذ يظهر من خريطة توزيع الملكية فى بداية الخمسينـات (١) انه كان يوجد ، إلى جانب كبار ملاك الأراضى، متوسطو الملاك وصغارهم ، وهم من يملـكون من ٥ - ١٠٠ فدانا ، وصغار صغار الملاك أصحاب الملكيات القـزمية المفتتة الذين يحسن بنا أن نلحقهم بالفـلاحين المعدمين ، الفلاحين بلا « طين » ، رغم ما تضفيه عليهم ملكية الأرض من وضع اجتماعى مختلف . كان متوسطو الملاك وصغارهم يبلغون ١٥٤ ألفا ويملكون حوالى ٣٧٫٣ ٪ من الأرض الزراعية . الغالبية الساحقة منهم من أصل مصرى . وهى صفة لها أهميتها فى علاقتهم بكبار ملاك الأراضى، وأغلبهم لم يكن من أصل مصرى .

إذا صح جمع كل هؤلاء لتحديدهم اجتماعيا بالنسبة لـكبار ملاك الاراضى من جانب وصغـار صغار الملاك والمعـدمين من الفلاحين من جانب آخر ، فان التعرف على وضعهم ونحن بصدد دراسة تطور المشكلة الزراعية عشية الخمسينات يستلزم التمييز فى داخلهم بين شرائح ذات مصالح متباينة ومن ثم انماط سلوك

= فى الوفد مثلا ، كما وجد بعضهم « كمستقلين » ، من أمثال حسين سرى ، اسماعيل صدقى ، على ماهر، محمد فرغلى ، أمين يحيى ، حافظ عفيفى ، عبد الحميد سليمان ، احمد عبود ، احمد عبد الغفار ، عبد الجليل أبو سمرة ، عبد السلام الشاذلى ، انظر ، فتحى عبد الفتاح « القرية المصرية ، دار الثقافة الجديد ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٨٩ — ١٩١ .

(١) انظر الجدول الوارد عاليـة فى هامش (١) ، ص ٢٥٧ من الفصل الرابع من هذا الباب ،

مختلفة . هنا نعتقد أن التمييز يمكن أن يتم استخداما لمعيار مزدوج : معيار حجم الملكية ، تفرقة بين من يملك من ٥ - ٢٠ فدانا وبين من يملك مايزيد على العشرين حتى المائة فدانا ، ومعيار الارتباط أو عدم الارتباط بعملية العمل الزراعى ، ومن ثم نمط استغلال الارض الذى يمكن أن يدور حول تأجير الأرض المملوكة أو استغلالها (بالاضافة إلى بعض الأرض المستأجرة أحيانا) على الذمة بعمل أفراد الأسرة (كلها أو بعضها) والعمل الأجير الدائم والموسمى .

الغالبية ممن هم فى الشريحة الدنيا (وعددهم ١٢٦ ألف مالك ، يملكون حوالى ١٩ ٪ من الأرض الزراعية) ، بالاضافة إلى عدد من أفراد الشريحة العليا ، تزرع الأرض بنفسها ، يعيشون فى صميم عملية العمل الزراعى ، ومن ثم حياة القرية بالكامل ، ويتمتعون بمركز الصدارة فى حياتها اليومية . غالبا مايشغل أفرادها المناصب الادارية الهامة فى القرية (العمدة، مشايخ البلد، شيخ الخفر)(١). يرسلون بعدد متزايد من أبنائهم إلى المدرسة . هؤلاء هم اغنياء الفلاحين . يجدون أنفسهم ، فى البناء الاجتماعى للقرية ، بين كبار ملاك الاراضى وبعض أفراد الشريحة العليا من متوسطى الملاك (وعلى الأخص الغائبين منهم) وبين الفلاحين والاجراء. فى علاقتهم بالأول يعانون من الضغط الاقتصادى والاجتماعى ، إذ وضعهم فى مواجهة هؤلاء لا يحد فقط من قدرتهم على السيطرة على الارض والسلطة وانما كثيرا مايجعل منهم ادوات هؤلاء فى مواجهة القاعدة العريضة من الفلاحين التى تعايشهم تفاصيل الحياة اليومية فى القرية . ومن هنا كانت الصدارة التى يتمتعون بمركزها فى القرية من قبيل الصدارة الحبيسة . أما علاقتهم بالفلاحين والاجراء فهى علاقة تناقض مع صغار صغار الملاك من خلال التزاحم على الارض

---

(١) انظر فتحى عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ١٩٢ — ٢٠١ .

ومع الاجراء الزراعيين من خــــلال أجر العمل . هذا الوضع نفسه هو الذى يخول لهم مكانا فى القرية يمكنهم من أن يلعبوا دورا وطنيا واجتماعيا حيويا ، وانما كشق هام من رأس المال الزراعى إذا ما نظر إليه فى صيرورته ، أى فى تطوره المستقبل . وعليه لزم على الدارس للتغيرات التى تعجل من احداثها قوانين الاصلاح الزراعى فى الريف ان تبقى مفتوحه لتتبع وضع هؤلاء فى تطورهم من « فلاحين » اغنياء الى مزارعين رأسماليين

أما افراد الشريحة العليا (من ٢٠ حتى ١٠٠ فدانا) فجزء كبير منهم يؤجر الارض وينشغل بنشاطات أخرى كالتجارة والوظائف الحكومية المتوسطة ، ويقيم فى المدينة ممثلا بذلك همزة الوصل مع الطبقة المتوسطة بها . وهم وان وجدوا أنفسهم بين كبار ملاك الاراضى الذين يضغطون عليهم اجتماعيا ويحدون من قدرتهم على السيطرة على الارض ، وبين الفلاحين يتناقضون معهم من خلال الايجار ، فى الواقع أقرب فى طبيعة وضعهم فى مواجهة الفلاحين من وضع كبار الملاك لا من وضع الفلاحين الاغنياء ولكن مع الضعف النسبى للفلاحين كقوة إجتماعية وسياسية يبرز التناقض بينهم (كافراد للشريحة العليا من متوسطى الملاك) وبين كبار الملاك . ويتخذون من هؤلاء مواقف معادية يمكن القول بانها تتميز ، إذا ما قورنت بمواقف الفلاحين الأغنياء ، بأنها أكثر إعتدالا ،

ولكن بعدهم عن القرية ،مسافة او عزوة، يعرضهم ، فى عملية التطور التى تعجل بها قوانين الاصلاح الزراعى ،لمصير قد يختلف عن مصير الفلاحين الاغنياء من طبقة متوسطى الملاك وصغارهم .

هذا فيما يتعلق بالنشاط الزراعى ، حيث عملية العمل تتم فى القرية وحيث السيطرة على نتاجها تمارس أساسا فى المدينة (بواسطة رأس المال الاجنبى، كبار ملاك الأراضى ، رأس المال التجارى ، الغائبون من متوسطى ملاك الارض

وصغارهم) . اما التجارة والصناعة كنشاطات تتركز فى المدينة ويسيطر عليهما رأس المال الاجنبى ، فيظهر فيها ، إبتداء من رأس المال الأجنبى هذا ، وعلى الأخص فى ظل الحرب العالمية الأولى ثم الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية ، رأس مال مصرى يتميز عن ذلك الذى يجد مصدره فى الفائض الزراعى ويركه أساسا أفراد الطبقة المتوسطة وانما فى حدود يفرضها رأس المال الاجنبى ، وتكون الحرب بالذات (وهى تضعف ، بحسب كونها صراعا بين رؤوس الأموال الدولية وما تفرضه من عزل للسوق المحلية عن الاقتصاد الأم ، من سيطرة رأس المال الاجنبى)مناسبة تركيم رأس المال النقدى الذى يستخدم جزئيا، وانما بنسبة أكبر فى هذه الحالة ، فى الاستثمار الصناعى والتجارى . ولكن جزءا منه يكرس لشراء الأرض الزراعية ،مظهر كل وجاهة اجتماعية، وأساس السلطة فى مجتمع مايزال يسيطر عليه قيم المجتمع الزراعى، وانما قيمه وقد احتواه الانتاج السلعى . ولكن الارض توجد تحت سيطرة كبار الملاك بميلهم نحو اقتناء المزيد منها والمضاربة عليها . الامر الذى يرفع من ثمنها . ونكون بصدد صورة أخرى للتناقض بين رأس المال الصناعى والتجارى ، فى محاولته أن يلبس ثوب الملكية العقارية ، وبين الملكية العقارية الكبيرة .

٥ ٭ ٭

بهذا تكتمل لنا الصورة الاجتماعية التى تدور حول السيطرة الفعلية على الأرض والفائض الزراعى (بفضل الملكية والسلطة فى تفاعلهما العضوى) . صورة تبرز التناقضات التالية :

— التناقض بين الملكية العقارية الكبيرة وبين مستأجرى الأرض من المزارعين الرأسماليين كشق من رأس المال الزراعى ، وذلك من خلال الإيجار .

— التناقض بين الملكية العقارية الكبيرة وبين متوسطى الملاك وصغارهم ، (بفضل الملكية والسلطة فى تفاعلهما العضوى) ، صورة تبرز التناقضات التالية :

وخاصة الموجودين منهم فى الريف (الفلاحين الاغنياء) ،وقد وجدوا أنفسهم مكتوى الأنفس بواسطة الملكية العقارية الكبيرة رغم وجودهم فى « وجه المدفع » فى مواجهة القاعدة من الفلاحين .

— التناقض بين الملكية العقارية الكبيرة وبين صغار صغار الفلاحين والفلاحين بلا أرض من خلال الايجار النقدى والعينى وأجر العمل .

— التناقض بين الملكية العقارية الكبيرة وبين رأس المال الصناعى (وهو شق منه من الطبقة المتوسطة فى المدينة وفى القرية) ، ذلك أن الفائض الزراعى ينتج أساسا بطريقة استغلال (التأجير + نمط استخدام العمل الاخير) تترك الفلاحين غير قادرين على تحسين الانتاج الزراعى أى على إستخدام مدخلات صناعية فى الزراعة ، وتترك الفلاحين والاجــراء الزراعيين غير قادرين على شراء سلع إستهلاكية صناعية (إذ تتركهم دون قوة شرائيـة تذكر) الامر الذى لا يمكن الزراعة من أن تقدم سوقا للصناعة ، وهو مايحد من إمكانية التوسع الصناعى. من ناحية أخرى يؤدى نمط استخدام الفائض الزراعى بواسـطة كبار ملاك الاراضى (بتوجيهه أساسا نحو اقتناء المزيد من الارض واقامة المبانى والاستهلاك الترفى والمظهرى) إلى نقص رأس المال المتاح للتوسع الصناعى.

— التناقض بين الملكية العقـاريه الكبيره ورأس المال التجارى والصناعى بالقدر الذى يحاولان فيه لبس ثوب الملكية العقارية عن طريق شراء الارض .

يتضح من هذه الصورة ان نمط المصالح المتعارضة يضع كبار ملاك الاراضى كممثلين للملكية العقاريه الكبيرة ، فى جانب ومتوسطى الملاك وصغارهم (وخاصة الفلاحين الاغنياء)ورأس المال الزراعى ورأس المال الصناعى، والفلاحين بلا ارض (والاجراء

الزراعيين) فى جانب اخر (١) .

---

(١) يقول د. عاصم الدسوقى فى مقدمة دراسته القيمة عن كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى فى الفترة من ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، أنه قد حاول فى دراسته اثبات حقيقة كانت تشغله طوال فترة البحث وهى «حدوث مزاوجة واندماج بين رأس المال الزراعى المستثمر فى الأرض ورأس المال الصناعى والتجارى ، ولم يكن هناك انفصال بينهما كما ذهبت بعض الدراسات التى تناولت التطور الاقتصادى الاجتماعى لمصر وهى التى حاولت اصطناع الانفصال ومن ثم التناقض بين أصحاب المصالح الزراعية ووصفهم بطبقة الاقطاع وأصحاب المصالح التجارية الصناعية ووصفهم بطبقة الرأسماليين » ص ٩ ونحن نتفق مع الدكتور عاصم الدسوقى فى استبعاد الصفة الاقطاعية عن كبار ملاك الأراضى . إذ الأمر يتعلق، كما سبق أن رأينا ، بالملكية العقارية الكبيرة وقد ولدت ،فى شكلها الفردى، فى عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، أى فى ظل سيطرة رأس المال فى مجتمع يسوده انتاج المبادلة . أما فيما يتعلق بالمزاوجة التى يتحدث عنها فلنا بصددها رأى مخالف :

أولا : أن المزاوجة هى بين الملكية العقارية (كعلاقة اجتماعية) ورأس المال التجارى والصناعى . وليست بين رأس المال الزراعى ورأس المال التجارى والصناعى. ذلك أن الرأس المال الزراعى معنى خاصا يتمثل فى سيادة طريقة للاستغلال تقوم على استخدام العمل الأجير ووسائل الانتاج المملوكة لصاحب المشروع الزراعى بصرف النظر عما إذا كانت الأرض مملوكة أو غير مملوكة لصاحب المشروع ، الذى يتخذ قرارات الانتاج بقصد الربح على أساس حساب للنفقة والايراد . أما طريقة الاستغلال التى كانت تسود على الملكيات الزراعية الكبيرة فكانت تتمثل ، كما يظهر من دراسة د . عاصم الدسوقى ، فى تأجير الأرض لعائلات الفلاحين .

ثانيا : أن المزاوجة لاتعنى غياب التناقض . والمزاوجة هى دائما سمة فترة الانتقال (حيث توجد المدخرات ابتداء من الملكية العقارية للاستثمار فى غير الزراعة (على نحو مباشر أو غير مباشر) وحيث يستثمر التجار والصناعيون فى شراء الأرض مظهر كل وجاهة اجتماعية) ، خاصة إذا نظر إلى الظواهر فى صيرورتها، والبعد الزمنى للصيرورة قد يستغرق =

فى اطار هذه الصورة العامة لتطور المشكلة الزراعية يمكن تتبع ما ظهر من « حركات » خاصة بالوضع فى الريف .

بدأيه القرن العشرين تميز الموقف الزراعى بسيطرة مشكلة الديون العقارية التى ترتبط القدرة على سدادها بمصير محصول القطن وقد أصبح المحصول السلعى الاساسى الذى يمول غالبية النشاط الزراعى للفلاح ويمثل المصدر الاساسى لقوة شرائية نقدية تظهر فى سوق السلع الصناعية . ومصير القطن يتحدد بوضع السوق الرأسمالية العالمية ، وهذه السوق أصابتها أزمتا ١٩٠٧ ، ١٩٠١١ . فى عام ١٩٠٧ قدرت الديون (القروض المربوطة) على الارض بستين مليونا من

= من غشيه لضعاها إلى دهر . والمزاوجة لا تحول دون أن يكون النمط السائد لاستخدام الفائض بواسطة كبار الملاك متمثلا فى اقتناء المزيد من الأرض واقامة المبانى وفى الاستهلاك الترفى الطائش (والعبرة فى النهاية بالقدر من الفائض المخصص لكل نوع من الاستخدامات). كما أن المزاوجة لا تحول دون أن تؤدى طريقة الاستغلال التى يميل إليها كبار ملاك الأرض إلى ترك المنتجين المباشرين عاجزين عن تطوير الانتاج الزراعى وعن القيام باستهلاك يذكر من السلع الصناعية ، أى عن تزويد الصناعة بالسوق اللازم . ويكون التناقض ، رغم المزاوجة ، بين رأس المال الصناعى والملكية العقارية (وليس رأس المال الزراعى) إذ كان كبار الملاك يمثلون فى الزراعة الملكية العقارية ولا يمثلون رأس المال الزراعى كظاهرة سائدة (نظرا لتغيبهم كقاعدة عامة وتفضيلهم للتأجير كشكل الاستغلال الأرض) . وذلك حتى ولو اجتمعا فى شخص واحد أو فى فئة (ولو كبيرة) من فئات كبار الملاك . ويكون التناقض بين الملكية العقارية ورأس المال الصناعى من جانب (رغم المزاوجة) وبين رأس المال الزراعى (الوليد) والملكية العقارية . (وهو مالا يستبعد التناقض الاحتمالى بين رأس المال الزراعى ورأس المال الصناعى ، وكذلك التناقض بينهما وبين رأس المال التجارى) .

الجنيهات فى الوقت الذى قدرت فيه قيمة الارض ب ١٢٠ مليون جنيه (أى ب ٥٠ ٪ من قيمة الارض) . هنا تمثلت اهداف الحركات فى الزراعة فى :

- تخفيض الضرائب على الاراضى الزراعية ، خاصة مع غياب الضرائب على النشاطات الاخرى ، واعفاء الاجانب من الضرائب . وهذا هدف مشترك لكل من يملك الارض الزراعية .
- الدفاع عن المستأجر ضد المرابين (البنك أو التاجر الاجنبى المرابى) ، فى مواجهة رأس المال المصرفى العقارى ، الذى كان أجنبيا فى الغالب .
- انشاء نقابات المزارعين للدفاع عن حقوقهم .

وقد تم فعلا انشاء نقابات تضم المزارعين الاغنياء والمتوسطين . وكان طلعت حرب رئيسا لاتحاد نقابات المزارعين قبل أن ينشىء بنك مصر ١٩٢٠ ، كما أنه استعان بعدد من الاغنياء من أعضاء تلك النقابات فى تمويل رأس مال البنك عند انشائه .

كما صدر قانون سنة ١٩١٢ بعدم جواز الحجز على الملكية الصغيرة (خمسة أفدنة فأقل) . هذا القانون يحرم نزع الملكية ، ولكنه لايحرم الحجز على المحاصيل فى الارض والاستيلاء عليها لحساب الدائنين (فكأن المستفيد الحقيقى هو البنك الزراعى المصرى ، الذى انشىء فى ١٩٠٢ تحت رعاية البنك الاهلى ، لتقديم السلف قصيرة الاجل للمزارعين)(١).

هذا القانون يمثل ، رغم تقديمه عادة بأنه يحمى الملكية الصغيرة بالابقاء على

---

(١) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح،المسألة الزراعية فى مصر ، ص ١٢٨ ـ ١٢٦ .

الملكية ، إذ عدم جواز الحجز على الملكية الصغيره يعنى عدم امكانية استخدامها كضمان للحصول على الائتمان ، خاصة فى اقتصاد تزداد طبيعته السلعية النقدية . وكأن القانون يقصد ، بالابقاء على الملكية الصغيرة (مقيدة) ، ضمان استمرار الانتاج دون أن يحرم رأس المال المصرفى العقارى من اتخاذ الاجراءات التى تمكنه من تعبئة الفائض الزراعى . **ويكون القانون قد سن أول خطوة هامة فى اتجاه فرض القيود على الملكية العقارية الخاصة الفردية ، اتجاه بدأ يسود على الاقل حتى نهاية ستينات القرن الحالى .**

وتأتى **الحرب العالمية الاولى** ويتميز **الوقف الزراعى** بانخفاض اثمان القطن رغم الجو التضخمى العام ، وتحرم الارض من جزء معتبر من القوة العاملة التى تعبأ للحرب ، وتجهد الارض نظرا لطبيعة الدورة الزراعية التى تفرضها ظروف الحرب وانقطاع الواردات من الاسمدة وعدم كفاية الاستثمار فى الخدمات الاساسية اللازمة للانتاج الزراعى (صيانة وتوسعا) . وتشتد القسوة فى تحصيل ضريبة الاطيان وتتجدد السلف ، وتتطحن قوى اجتماعية فى الريف ، أغلبية كبار الملاك ومتوسطو الملاك وصغارهم والفلاحون، وينضمون جميعا لثورة ١٩١٩ (١) وتتبلور بعض المطالب حول الارض والزراعة .

(١) فى مقدمة العوامل الاقتصادية التى ساهمت فى اشراك كبار ملاك الأرض فى الثورة توجد الديون العقارية التى عرضت أراضيهم أكثر من مرة لخطر البيع الجبرى فى المزادات ، وشعورهم بأن سياسة الانجليز حالت بينهم وبين الحصول على فوائد عالية من محصول القطن. كذلك كانت هناك رغبتهم فى كسر الحاجز الاجتماعى الذى تقف خلفه الارستقراطية التركية وذلك لتوسيع قاعدة نفوذهم وانطلاقهم ككبار ملاك تحت راية الوطنية . انظر عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ومابعدها . وكذلك عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ٦٩ / ٧٠ .

ولكنها تعكس هذه المرة نمو القوى الاخرى فى الريف المصرى : رأس المال الزراعى ، أغنياء الفلاحين كجزء من طبقة متوسطى ملاك الارض وصغارهم بل وحتى الفلاحين :

- حول الملكية : إلغاء نظام ملكية العزب وفرض ضرائب على مياه الرى لمن يملك ما يزيد على ١٠٠ فدانا . مهاجمة نظام الوقف الأهلى والمطالبة بالغائه (بواسطة عبد الحميد عبد الحق) . على علوبة يتقدم فى١٩٢٧ للبرلمان مشروعا بتقييد إنشاء أى وقف أهلى جديد لمدة ٣٠ عاما . ذلك أن الوقف يقيد من قابلية الأرض للتداول ويحد من المساحة التى يمكن أن تكون محلا للمبادلة، الأمر الذى يسهم فى رفع أثمان الأرض .
- حول تنظيم الإئتمان : الغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ٣٠ فدانا ، وإنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين .
- حول الضرائب : إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من ١٠ أفدنة من الضرائب .
- حول تجميع الفلاحين نقابيا وإيجاد صلات بينهم وبين نقابات العمال .

هل يفسر تطور هذه القوى وتطور مطالبها هذه سرعة تحول كبار الملاك عن الحركة الوطنية بل ومقاومتها (١) ، بعد أن ساعدتهم الظروف الموضوعية

---

(١) بوقوفهم ضد العنف الذى كان موجها فى الواقع ضد الانجليز وضدهم،بل ومقاومة هذا العنف ، وتكوين «لجان تهدئة الخواطر» بقيادة كبار الملاك ، ثم تعاونهم الصريح مع سلطات الاحتلال .

على التصدى لقيادة الحركة الوطنية عقب إنتهاء الحرب العالمية الاولى (وإنما قيادتها فى حدود مصالحهم الاقتصادية فى تقابلها مع مصالح انجلترا) ؟

وتعرف فترة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية توسعا كبيرا فى النشاط الزراعى والنشاطات الأخرى غير الزراعية كما سبق أن رأينا . ويتميز **الوقف الزراعى** فى فترة ما بعد الحرب بزيادة تركيز ملكية الأرض الزراعية وتغيب كبار الملاك ، بالملكية المتوسطة والصغيرة يخنقها كبار ملاك الأرض إجتماعيا وسياسيا ، بتزايد الضغط على الارض وإستيعاب عمليات شرائها بالتالى لجزء أكبر من الفائض الزراعى ، بتزايد تفتيت الجزء الآخر من مساحة الأرض الزراعية ، بتزايد البطالة ، ومن ثم بعدم إستطاعة الريف لان يستجيب لحاجة المدينة . وتبلور **المطالب** حول الأرض والزراعة ، وتتمثل فى :

— زيادة المساحة المنزرعة .

— تنظيم الائتمان الزراعى وتسوية الديون العقارية .

— تحديد الإيجارات الزراعية .

— تحديد أجور العمال الزراعيين وساعات عملهم .

— تحريم ملكية الأرض الزراعية على الأجانب .

— فرض ضريبة تصاعدية على الدخل الزراعى : مجموعة « جبهة مصر » بزعامة على ماهر تطالب فى برنامجها فى ١٩٤٦ بفرض ضرائب تصاعدية على الملكيات التى تزيد عن حد معين (بغرض تحويل جزء من أموال كبار ملاك الأرض الى مجالات أخرى وخاصة الصناعة) . مصطفى نصرت والدكتور احمد حسين (من حزب الوفد) يطالبان بفرض ضريبة تصاعدية على الملكيات التى تزيد عن مائة فدان .

ـ تحديد الملكية الخاصة الفردية للأرض الزراعية . وهو مطلب شهد تبلوره أثناء الحرب العالمية الثانية : يشهد البرلمان بأغلبيته الوفدية فى عام ١٩٤٣ مشروع قانون لاصلاح قوانين الوقف (الأمير عمر طوسون يعارض المشروع). مصطفى النحاس يعلن وهو رئيس الوزراء فى بيانه فى مجلس النواب عن وباء الملاريا ، فى ١٩٤٤ ، أن العيب الكبير المؤدى إلى فقر أغلبية السكان هو فى نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة . ويقدم محمد خطاب، عضو مجلس الشيوخ، مشروع قرار الى البرلمان سنة ١٩٤٤ يطالب بعدم السماح لأى شخص يملك أكثر من ٥٠ فدانا بشراء أو استحواز أراضى جديدة . وتوافق لجنة الشئون الاجتماعية فى مجلس الشيوخ على المشروع وتعدل الحد الأقصى إلى مائة فدان ، ولكن المجلس الذى يتشكل غالبيته الساحقة من كبار الملاك يرفض المشروع نهائيا سنة ١٩٤٧ . وينادى مريت غالى ، وهو من جماعة ونهضة مصر، بمشروع مماثل مع تحديد الحد الأقصى للملكية بمائة فدانا (١) .

وهكذا تتجمع المطالب الخاصة باعادة النظر فى تنظيم النشاط الزراعى : تحديد الملكية الزراعية ، تحديد الايجار ، تنظيم الائتمان الزراعى، تحديد أجور العمال الزراعيين وساعات عملهم . ولكنها تتجمع على نحو مختلف ، إذ هى تمثل فى فترة مابعد الحرب أحد المعالم البارزة فى المطالب السياسية لقوى اجتماعية متعددة : فلم يعد الأمر يقتصر، بالنسبة للمطالبة بتحديد الملكية الخاصة الفردية للارض الزراعية ، على الملكية المتوسطة (وخاصة اغنياء الفلاحين) والصغيرة، وعلى رأس المال الزراعى المشتق من رأس المال الصناعى (فى انتخابات ١٩٤٩

---

(١) فتحى عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

طالب ٧٦ مرشحا مستقلا بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الضرائب على الاطيان حتى يحول ملاك الأراضى مدخراتهم للصناعة) ، وإنما ظهر كذلك العمال (لجنــة العمال للتحرر الوطن تطالب فى ١٩٤٦ بتحديد الملكية ، بمائة أو خمسين فدانا ، وبالغاء الوقف الأهلى وتنمية الجمعيات التعاونية) والفلاحون وقد بدأ مطلبهم ينعكس نفسه فى حركة تمرد عرفتها أواخر الاربعينات وبداية الخمسينات فى بهوت وعلى أراضى الاسرة المالكة .

* * *

على هذا النحو يتبلور مطالب فرض القيود على الملكية الخاصة الفردية للأرض الزراعية فى صميم حركة الحياة السياسية للمجتمع المصرى ويمثل هذا المطلب التقاء مصالح : الملكية المتوسطة وصغار الملاك والفلاحين (وإن كان هذا النوع من القيود لا يحل للأخيرين أى الفلاحين ، المشكلة فى الزمن الطويل) ورأس المال الصناعى (وهو فى جزء منه من الطبقة المتوسطة فى المدينة وفى القريه) ورأس المال الزراعى . تلتقى مصالح هؤلاء فى تغيير الوضع فى الريف فى غير صالح الملكية العقارية الكبيرة .

واذا كان هــذا المطلب قد تبلور فى صميم حركة الحياة السياسية للمجتمع المصرى فان تنفيذه ، عن طريق تشريعات الاصلاح الزراعى، سيتم بأسلوب يتضمن فى الواقع القضاء على الحياة السياسية واحتكار اتخاذ القرارات السياسية بواسطة من يسيطرون على الدولة فى اطار عملية واسعـة النطاق لقضاء على كل تسييس لقوى المنتجين المباشرين ولابعاد غالبية الشعب عن القضايا العامة الداخلية والخارجيه.
وهنا يكون من الطبيعى أن تتبلور نتيجة الاجراء ، الذى يمثل قيدا خطيرا على الملكية الخاصة الفردية للأرض الزراعية ، الملكية العقارية ، من خلال عملية

التحول فى الريف ، لمصلحة من بيده السلطة ومن يملك ، من خلال السلطة فى القرية ، فرض القوانين الاقتصادية (الفعلية) فى الريف الذى ما يزال يتميز بظاهرة « جوع الارض » ، مع عدم قدرة التغييرات التى تتحقق فى المدينة على حل المشكلة الاقتصادية للغالبية فى الريف ، فى اقتصاد تزداد طبيعته السلبية يوما بعد يوم .

ولكن ، لماذا نتعجل النتائج ؟ لنرى أولا الاجراءات التى اتخذت فى الخمسينات والستينات، لنتبين فى مرحلة تالية الاتجاهات العامة للنتائج التى تحققت .

ثالثا : الاجراءات التى اتخذت لمواجهة المشكلة الزراعية :

إذا كانت الدولة قد لعبت دائما ، فى كل فترات قوتها ، دورا حيويا ، بل محوريا ، فى حياة الريف فإن ماشهده الريف المصرى فى الخمسينات والستينات يعتبر تكثيفا لهذا الدور ساعد على تحقيق تغييرات جذرية وعجل من معدل تحققها. ويمكن القول أن الدولة قامت بمحاولة تقديم تنظيم لعلاقات الانتاج فى الريف فى إطار تصور لعملية العمل الاجتماعى فى الزراعة فى علاقتها بالمدينة . هذا التنظيم ، الذى قدم أساسا من خلال الأداة الرئيسية للدولة ، الأداة التشريعية(١)، يحتوى فى جوهره جوانب أربعة :

- تنظيم ملكية الأرض الزراعية .
- تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

---

(١) انظر تجميعا مفيدا للغاية فى ملحق العددين التاسع والعاشر (السنة ٥٧) من مجلة المحاماة ، التشريعات الزراعية ، ١٩٧٧ .

— تنظيم المبادلات التى تكون الوحدات الانتاجية الزراعية طرفا فيها سواء عند الحصول على المدخلات الزراعية أو عند تسويق الناتج .

— تنظيم بعض جوانب وضع العمال الزراعيين .

هذا التنظيم لعلاقات الانتاج يكمله تنظيم ادارى للنشاط الزراعى اليومى يغطى مسائل خاصة بالتربة ، بالرى والصرف ، بالدورة الزراعية ، بالثروة الحيوانية ، بمقاومة الآفات الزراعية ... إلى غير ذلك من تفاصيل عملية العمل الزراعى . لنرى المعالم الرئيسية لهذا التنظيم .

يتمثل تنظيم ملكية الأرض الزراعية : فى تحديد حد أقصى للملكية واعادة توزيع ما زاد على ذلك على صغار الفلاحين (١) ، تحريم ملكية الأرض الزراعية على الأجانب (٢) ، فى الغاء الوقف الأهلى ، فى الحد من تجزئة الأرض لأقل من خمسة أفدنة (٣) ، وفى عدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة (٤) . كلها تمثل قيدا على الملكية العقارية كعلاقة اجتماعية الا الغاء الوقف الأهلى الذى يمثل الغاء لقيود عليها . وإنما كلها تشترك فى أنها تزيد من الطبيعة السلعية للانتاج الزراعى عن طريق تطوير زراعة تقوم على العمل الأجير وعلى دور أهم لوسائل الانتاج غير الأرض .

---

(١) المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والتعديلات العديدة التى طرأت عليه ، قانون الاصلاح الزراعى .

(٢) القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

(٣) المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (الباب الثالث)

(٤) القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ .

بالنسبة للحد الاقصى الذى يفرض على ملكية الارض الزراعية . يبدأ بمائتى فدان للفرد (و ٤٠٠ فدان للأسرة) فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (١) . ثم ينخفض إلى مائة فدان بالقانون رقم ١٢٧ لسنه ١٩٦١ (٢). لينتهى به الأمر إلى ٥٠ فدان للفرد (و ١٠٠ فدان للاسرة) بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . مايزيد على الحد الاقصى يخضع لما يشبه البيع الجبرى للدولة تدفع مقابلة ثمنا يساوى عشرة أمثال الريع العقارى فى شكل سندات مستحقة الدفع فى المدى الطويل وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا . وتقوم الدولة بتوزيع المساحة الزائدة ، مضافا إليها ماصادرته من أملاك أسرة محمد على (فى ٨ نوفمبر ١٩٥٢) ، على صغار الفلاحين الذين لايملكون . على أن يدفع «المنتفع» (وهو الاصطلاح الذى يستخدمه القانون للتعبير عن المستفيد من إعادة توزيع الارض الزراعية وفقا لقانون الاصلاح الزراعى) ثمن هذه الأرض على أقساط مدتها ٤٠ عاما . فى بداية تطبيق قانون الاصلاح الزراعى التزم المنتفعون بأن يدفعوا ثمن الارض كاملا ثم تم تخفيف بمقدار نصف الثمن بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وانتهى

---

(١) وقد استثنى قانون سنة ١٩٥٢ من هذا الاجراء الأرض البور المملوكة للافراد والأرض التى تستصلحها الشركات الزراعية والأرض الزراعية المملوكة للشركات الصناعية (وهو مامثل دعما لرأس المال الصناعى فى البداية) ؛

(٢) الواقع أن هذا القانون قد حدد كذلك الحد الأقصى للحيازة الزراعية بخمسين فدانا للأسرة . والغى الاستثناء الخاص بالأرض البور كله وخفض فوائد التعويضات التى يستحقها الملاك من ٣ ٪ الى ١،٥ ٪ . وطبق القانون على الشركات والجمعيات الزراعية لأول مرة .

إلى تحملهم بربع الثمن مع اعفائهم من أداء أية فوائد عن أقساط الثمن المستحقة عن الأراضي الموزعة ، على أن تتحمل الخزانة العامة بالفرق ، وذلك وفقا للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ . ونتيجة لهذا التوزيع تبلورت فئة الحائزين (ملاك ومستأجرين) بمقتضى قوانين الاصلاح الزراعى . بلغ عدد أفرادها ٣٢٢ ألف ، يزرعون مساحة من الارض بلغت نحو ٩٢٩ ألف فدان . وليس للمنتفع التصرف بالبيع فى الارض التى يحصل عليها من الاصلاح الزراعى . كما أنه لايتم توريثها بتوزيعها بين أبناء المنتفع بعد وفاته وإنما تبقى باسم الأكبر من الأبناء الذى يقوم بزراعتها فعلا . ذلك هو على الأقل مايقول به القانون وسنرى فيما بعد أن الوضع الفعلى قد يغاير الوضع القانونى كل أو بعض المغايرة .

المظهر الأساسى الثانى لقانون الاصلاح الزراعى هو تنظيمه العلاقة بين المالك والمستأجر؛ تنظيما يغطى النوعين من الإيجار : الإيجار بالنقد والايجار بالمزارعة فى كلتا الحالتين يتعين أن يكون المستأجر ممن يفلحون الارض بأنفسهم ، أى تكون حرفته الاساسية الزراعة . ويحدد الايجار فى حالة **الايجار بالنقد** ، بسبعة أمثال الضريبة العقارية (أى ضريبة الأطيان ، وهى ضريبة على الدخل الناتج من ملكية الأرض الزراعية) السائدة عند صدور أول قانون للاصلاح الزراعى (١) . وذلك حتى صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذى عدل من أساس تحديد الإيجار ، كما سنرى بعد لحظات . كما يسرى الإيجار الذى يتفق عليه الطرفان طالما أنه لا يتجاوز سبعة أمثال الضريبة المذكورة . فى هذه الحالة تكون الحيازة باسم المستأجر ويكون عضوا فى الجمعية التعاونية الزراعية ويتعامل معها مباشرة . وقد حدد القانون ، بالنسبة **للايجار بالمزارعة** (أو ما يسمى أحيانا بالايجار بالمشاركة أو بالمناب) ، التزامات كل من المؤجر والمستأجر

---

(٣) وذلك وفقا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

وكيفية توزيع نفقة الانتاج الزراعى بينهما . ولا تكون الحيازة فى هذه الحالة باسم المستأجر ، بل باسم المالك . ويتعامل الاول مع الجمعية الزراعية من خلال المالك . الأمر الذى يجعل له مركزا اضعف من مركز المستأجر بالنقد

ويجب فى جميع الحالات أن يكون عقد الايجار مكتوبا وأن تودع نسخة منه بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة ولاينتهى عقد الايجار ، أيا كانت صورة الايجار ، بانقضاء مدته ولابموت المؤجر أو المستأجر . إذ ينتقل عند وفاة الأخير إلى ورثته بشرط أن يكون منهم من تكون حرفته الأساسية الزراعة . ويجوز للمؤجر فى حالة أستثنائية أن يطالب انهاء عقد الايجار واخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة اليه ، ليقوم هو بزراعتها ، إذا توافرت الشروط التى أوردها القانون بشأن هذا الاستثناء (١) . كما أجاز القانون لمجلس إدارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالغاء عقود إيجار الأراضى المستولى عليها تنفيذا لقانون الاصلاح الزراعى والأراضى التى تؤول ملكيتها إلى الدولة وتسلم إلى الهيئة والأراضى التى تشتريها ، وذلك وفقا للشروط الواردة فى القانون (٢) .

وأستحدث التنظيم لجانا لفض المنازعات (٣) التى تثور بشأن العلاقة بين المالك والمستأجر يوجد منها لجنة بكل جمعية تعاونية زراعية . وتتكون اللجنة من رئيس مجلس إدارة الجمعية المنتخب ومن المهندس الزراعى (التابع لوزارة

---

(١) المادة ٣٥ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، أضيفت بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

(٢) المادة ٣٥ مكرر (أ) من نفس القانون ، أضيفت بقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

(٣) ادخل نظام لجان فض المنازعات فى عام ١٩٦٧ .

الزراعة) مدير الجمعية ومن صراف القرية واحد أعضاء الاتحاد الاشتراكى (من المهم بمكان التعرف على الانتماء الاجتماعى والسياسى والايديولوجى لكل من هؤلاء) . ويتميز هذا النظام ببساطته وقربه من الناحية المكانية للفلاح وبأنه غير مكلف من الناحية المالية . ولكن يعيبه أن الفلاح ، وخاصة الفلاح الصغير ، كان عادة ما يجد نفسه فى مواجهة من يقوم بدور الخصم والحكم .

وقد جاء القانون رقم ٦٧ لسنه ١٩٧٥ . ممثلا للمرحلة التالية من مراحل تطور علاقات القوى فى الريف وعدل من أسس تحديد إيجار الارض . أن الاجرة السنوية للارض لايجوز أن تزيد على سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية (وليس الضريبة السائدة فى ١٩٥٢/٩/٩ التى بقيت أساسا لتحديد الايجار حتى صدور قانون سنة ١٩٧٥) وفى حاله اعادة ربط الضريبة خلال مدة الايجار تحدد الاجرة بسبعة أمثال الضريبة الجديدة ، اعتبارا من أول السنة الزراعية التالية للسنة التى يصير فيها تقدير هذه الضريبة نهائيا . وقد صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦ بقصد تنظيم أسس تعديل ضرائب الاطيان تمهيدا لتعديل إيجار الارض الزراعية . والظاهر أن التعديل الذى أتى به قانون سنة ١٩٧٥ قصد به تفادى تحمل مالك الارض ، فى حالة الايجار بالنقد ، بكل آثار التضخم .

وقد أورد قانون سنة ١٩٧٥ تعديلا آخر مقتضاه جواز الاتفاق بين المالك والمستأجر على تحويل الايجار بالنقد إلى الايجار بالمزارعة ، بعد أن كان قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يجيز ذلك ولو بموافقة المستأجر . أخيرا ، أعاد قانون سنة ١٩٧٥ سبيل فض المنازعات بين المالك والمستأجر بواسطة المحاكم العادية بدلا من لجان فض المنازعات . هذا السبيل ، وإن كان يمثل ضمانا أكبر

للفلاح ، يعيبه بعد المحاكم مكانيا ، وبطء اجراءاتها وتعقيداتها مما يجعله مكلفا من الناحية المالية ، ويجعل الوصول إلى حكم قاصرا على من لديه الامكانيات المالية ويقدر على التعامل مع « جهابزة » القانون فى المدينة .

وعليه يمثل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ اول خطوة تنظيمية هامة فى سبيل ازالة القيود عن القوة الاجتماعية الجديدة المسيطرة فى القرية (١) .

---

(١) وقد وفق على مشروع هذا القانون فى جلسة ٢٣ يونيو ١٩٧٥ لمجلس الشعب على نحو يظهر نوع المصالح التى يمثلها المجلس . قدم المشروع أحمد يونس رئيس اللجنة الزراعية بالمجلس . ولم يتصد للمعارضة سوى ثلاثة أعضاءهم محمد عبد السلام الزيات وأبو سيف يوسف رعبد الله الرفاعى (فى مجلس يقال ان ٥٥ ٪ من أعضائه هم ، بحكم القانون وتعريفات الدولة الفلاح والعامل ، من الفلاحين والعمال !) على أساس أن المشروع يمس ٤ ملايين فلاح يستأجرون ٣ مليون فدانا ، أى ٦٠ ٪ من الأراضى ، ويمثلون قطاعا كبيرا من المنتجين . ويتناول أساسا تحديد ايجار الأرض الزراعية بما لايجاوز ٧ أمثال الضريبة السارية مما يستتبع رفع القيمة الايجارية بين ٢٠ — ٢٥ ٪ من القيمة الحالية . وأنه ليس صحيحا أن انتاجية الأرض زادت : وقد يكون صحيحا أن أسعار الحاصلات زادت ، ولكن تكلفة الانتاج تمتص هذه الزيادة ، كما أن تكاليف المعيشة زادت فى القرية بأكثر منها فى المدينة . وكان من الطبيعى أن يمر المشروع فى جلسة من جلسات صيف القاهرة الخانق . وكان من الطبيعى كذلك أن يمر فى جلسة حدث فى اثنائها خلاف على قانونيتها نظرا لقلة عدد الموجودين أثناء نظر المشروع، الأمر الذى دفع بالعضو صلاح الطاروطى إلى القول بأن المجلس ينعقد فى جلساته الأخيرة دون النصاب القانونى . وهو مادفع رئيس الجلسة ، جمال العطيفى ، بدوره إلى رفعها ليعود بعد دقائق لاستئناف الجلسة معلنا أن عدد الذين وقعوا فى كشوف الحضور ١٨٦ عضوا . ولم يذكر رئيس الجلسة شيئا عن عدد من بقى منهم عند مناقشة المشروع . الاهرام القاهرية فى ٢٤ يونيو ١٩٧٥ ، ص ٣ .

ويلاحظ بشأن قواعد تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، أولا أن هذه القواعد لا تسرى بالنسبة للايجارات فى حالة الأراضى المخصصة للحدائق والفواكه والنباتات المستديمة تلك التى تبقى فى الأرض لمدة تزيد على السنة عدا قصب السكر . وسيكون لهذا شأنه بالنسبة لتطور الزراعة الرأسمالية فى هذا النوع من الانتاج الزراعى . يلاحظ ثانيا أن هذه القواعد جاءت بأحكام عامة تطبق فى جميع الحالات دون تفرقة بين المالكين على أساس حجم الملكية المؤجرة . وسيكون لهذا أثره بالنسبة لتطور القوى الاجتماعية فى الريف فترة تدخل الدولة من خلال قوانين الاصلاح الزراعى .

المظهر الأساسى الثالث لقانون الاصلاح الزراعى هو **تنظيمه للمبادلات التى تكون الوحدات الانتاجية طرفا فيها** سواء عند الحصول على المدخلات الزراعية أو عند تسويق المنتجات عن طريق تعميم نوع من **التنظيم الادارى التعاونى** يقوم على جمعيات الائتمان والتسويق دون أن تمس التنظيم الفردى لعملية الانتاج ذاتها . فقد ربط قانون الاصلاح الزراعى بين الانتفاع بالأرض الموزعة والاشتراك فى عضوية جمعية تعاونية أطلق عليها أسم جمعية الاصلاح الزراعى . واضح أن عضوية هذه الجمعيات قاصرة على من استفادوا من اجراء إعادة توزيع الأرض الزائدة على الحد الأقصى للملكية . فى نفس الوقت كانت توجد جمعيات تعاونية للائتمان رؤى تعميمها فى التنظيم الذى أورده القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ . وبدأت هذه الجمعيات ، التى تعرف بجمعيات الائتمان ، فى الانتشار لتغطى تقريبا كل الحيازات الزراعية خارج نطاق أرض جمعيات الاصلاح الزراعى . وأعيد تنظيم هذه الجمعيات بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ الذى حدد شروطا جديدة لعضوية مجالس ادارة الجمعيات : منها أن يكون

العضو ملما بالقراءة الكتابة وأن يكون عضوا عاملا فى حزب الدولة ، الاتحاد الاشتراكى العربى، وأن يكون مسددا لجميع مستحقات مؤسسة الائتمان والجمعية . وقد اشترط القانون أن يحتفظ المجلس بأربعة أخماس مقاعده للذين ينطبق عليهم تعريف الفلاح الذى يحدده الاتحاد الاشتراكى العربى . وقد اتسع تعريف الحزب للفلاح ليشمل من يملك ١٠ أفدنة بدلا من الاقتصار على خمسة أفدنة كحد أقصى للملكية « الفلاح » . التنظيم التعاونى الجديد يضيف إذن شرائح اجتماعية جديدة من الملاك فى ادارة الجمعية التعاونية فى الوقت الذى يبعد فيه السواد الأعظم من الفلاحين عن هذه الادارة نظرا لأنهم غير ملمين بالقراءة والكتابة فى ريف تبلغ فيه نسبة الأمية (وهى فى تزايد مستمر) ما يقرب من ٨٠٪[1]. واضح اذن أن التنظيم « التعاونى » الجديد يقترب أكثر من القوة الاجتماعية الجديدة المسيطرة فى القرية .

بالاضافة إلى الجمعيات التعاونية على مستوى القرية وجدت التعاونيات المشتركة على مستوى المركز وجمعيات مركزية على مستوى المحافظة ، وتعاونيات عامة على مستوى الجمهورية (كالجمعية التعاونية لمنتجى البصل والجمعية التعاونية لمنتجى الخضر والفواكه والجمعية التعاونية لمنتجى الكتان والجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس) ثم الاتحاد التعاونى للزراعى .

---

(١) فى دراسة ميدانية قام بها عبد الباسط عبد المعطى غطت ثلاث قرى فى صعيد مصر (بنى سويف) تبين أن ٦٦ ٪ من أفراد العينة محل الدراسة من الأميين ، على تفاوت بين الفئات الاجتماعية : ٥٧٫٧ ٪ من كبار الحائزين (٢٠ فدانا فأكثر) يعرفون القراءة والكتابة ، فى حين تبلغ الأمية ٦٣٫٤ ٪ لدى صغار الحائزين (من ١ — ٥ أفدنة) و ٨٢ ٪ لدى العمال الاجراء ؛ الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، دار الثقافية الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٤ — ١٤٥ .

وأخيرا يأتى المظهر الرابع للتنظيم الوارد فى قوانين الاصلاح الزراعى بشأن العمال الزراعيين ، حيث يأتى أكثر ما يكون اقتضابا ، وينص فى مادتين لايعود إليهما على الاطلاق رغم ما أصاب القانون من عشرات التعديلات اللاحقة ، أولا ، على أن وزير الزراعة يشكل لجنة برياسة احد كبار موظفى الوزارة وعضوية سته يختارهم الوزير ، ثلاثة يمثلون ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها ، وثلاثة يمثلون العمال الزراعين (بفضل اختيار الوزير لهم !!). تقوم هذه اللجنة بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية كل عام. ولايكون قرار هذه اللجنة نافذا إلا بعد تصديق وزير الزراعة. كما ينص القانون ثانيا، على أنه يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

هذا التنظيم لعلاقات الانتاج الذى احتوته قوانين الاصلاح الزراعى يكمله تنظيم ادارى للنشاط الزراعى اليومى يغطى مسائل تفصيلية ويجعل الزراعة المصرية من أكثر زراعات العالم خضوعا للائحية الادارية . آية ذلك أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة يلغى فى مادته الثانية اربعين قانونا سابقين ،أولها الدكريتو الصادر فى ٥ يونيو سنة ١٩٠٢ بشأن معاقبة من يستعمل القسوة مع الحيوانات ، وآخرها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية . الامر يتعلق بتنظيم لائحى يغطى كل النشاط الزراعى : التربة ،الرى والصرف، الدورة الزراعية ، مقاومة الآفات الزراعية ، تسويق المحاصيل الرئيسية ونقلها ، الثروة الحيوانية . . . . إلى غير ذلك تنظيم لائحى يقوم أساسا على التأثيم مستبعدا بذلك إمكانية تنظيم يرتكز على وعى الفلاح ومساهمته الإراديه فى تنظيم مختلف لعملية العمل الاجتماعى فى الزراعة ، بل وفى نمط حياة مختلفة فى القرية . ففى قانونى الزراعة والرى والصرف فقط(٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛ ٨٤ لسنة

١٩٧١) يواجه الفلاح فى حياته اليومية بما لا يقل عن ٥٠ فعل مؤثم تتردد عقوبة مخالفة أى منها بين الحبس الذى يصل فى بعض الأحيان الى ستة أشهر والغرامة التى يتفاوت عقوبتها بين ٥ ، ٣٠ جنيها (انظر المواد ١٤٠ - ١٤٩ من القانون الأول ، والمواد ٧٣-٨٠ من القانون الثانى) . حتى الجمعيات التعاونية (وتمثيل مجالس إدارتها لسواد الفلاحين مسألة فيها نظر) لاتكاد تقوم بدور يذكر فى تحديد السياسة الزراعية أو فى إتخاذ القرارات الحيوية فى الانتاج ، وإنما يقتصر دورها على تصور الكيفية ، وحتى هذه فى حدود ، التى يتم بها تنفيذ قرارات السياسة الزراعية . واضح أن فى تنظيم لائحى كهذا تكون كلمة الادارة هى العليا وكلمة المنتجين هى الدنيا . هذا إن كانت لهم كلمة تسمع . هذا لايعنى بطبيعة الحال أنهم غائبون كقوى اجتماعية فى مختلف محاولاتها التنظيمية ولا أن كلمتهم غائبة . ولكنها لاتسمع فى إطار هذا التنظيم اللائحى ، بل أنها تؤذى أسماع الجهاز الادارى للدولة بطبيعته الطبقية .

* * *

ذلك هو جوهر الاجراءات التنظيمية التى إتخذت لمواجهة المشكلة الزراعية فى الخمسينات والستينات . ماذا عن النتائج ؟ نبادر بالقول أنه من الطبيعى أن تأتى النتائج فى مجموعها ومنظورا اليها فى بعدها التاريخى وفى صيرورة العملية الاجتماعية فى صالح من بيده السلطة فى القرية طالما تعلق الأمر بتنظيم ادارى فى المقام الاول إقتصر فيه دور المنتجين المباشرين على أن يكونوا « محلا » للتنظيم . من يملك السلطة ، ابتداء من سيطرته على وسائل الانتاج ، يملك فرض القوانين الاقتصادية (الفعلية) فى ريف مايزال يتميز بظاهرة « جوع الارض » ، مع عدم قدرة التغييرات التى تحققت فى المدينة على حل المشكلة

الاقتصادية الغالبية فى اقتصاد تزداد طبيعته السلمية يوما بعد يوم . لنرى الآن الاتجاهات العامة لنتائج ما احتوته الإجراءات من تنظيم .

رابعا : نتائج اجراءات مواجهة المشكلة الزراعية :

لا يمكن النظر الى الاتجاهات العامة لحركة المجتمع فى القرية فى الستينات والسبعينات كنتيجة أحدثتها الاجراءات التى تضمنتها قوانين الإصلاح الزراعى بمفردها ، إذ من الأدق ان نرى فى هذه الاجراءات عاملا مزيلاللعوائق امام هذه الاتجاهات ومعجلا لحركتها ذلك أن هذه الاتجاهات تمثل فى الواقع محصلة تطور الوضع فى الريف فى علاقته بالمدينة ، فى علاقتها بالاقتصاد العالمى . اللهم إلا اذا نظرنا للتنظيم القانونى لظاهرة ما نظرة تختلف عن المألوف واعتبرناه منطيا لعناصر الظاهرة التى تتناولها النصوص وكذلك للعناصر التى تتجاهلها بوعى أو بلا بوعى . أما الطائفة الأولى من العناصر فأمرها واضح ، يرد النص بشأنها ويتضمن تنظيما قد يسود فى الواقع وقد لا يسود ، وفقا لمدى قدرة النص على استقراء التنظيم الموضوعى للظاهرة واظروف الحياة الواقعية التى يسرى فى ظلها النص : القوة الاقتصادية لطرفى العلاقة ، مدى قدرة كل منهما على تنظيم نفسه سياسيا ونقابيا ، نصيب كل منهما فى السلطة ، نوع الهيئة القائمة بالقضاء وتنفيذ الأحكام والكيفية التى يتم بها تنفيذ كل منها . . . إلى غير ذلك . أما جوانب الظاهرة التى تتجاهلها نصوص القانون ، فتجاهلها يعنى تركها للقوانين الموضوعية التى تحكم الظاهرة فى اطار الكل الاجتماعى . وكأن المشرع قد رضى فى شأنها بهذه القوانين الموضوعية دون تدخل من جانب الدولة ، تاركا الصراعات بين طرفى العلاقة لتفرض الحل الذى يتضمنه الموقف الموضوعى والذاتى ، محققا مصالح القوة الاجتماعية الأقوى . بهذا يتسع معنى التنظيم القانونى ليغطى التنظيم المؤسسى بصفة عامة . القول بغير ذلك يعطى للتنظيم القانونى مدلولا تكنيكيا قاصرا على

ما ه يصاغ ، له حكم ظاهره الحياد وباطنه الانحياز للقوى الاجتماعية التى يأتى التجاهل محققا لمصالحها . وقد رأينا ماسعى التنظيم الذى تضمنته قوانين الاصلاح الزراعى إلى تغطيته . لنبرز الآن العناصر التى تجاهلها .

عند تحديد ايجار الارض يتجاهل القانون ان الارض هى احتكار لفئة وأن الضغط على الأرض متزايد فى مصر ، خاصة فى ظل عدم قدرة التغييرات التى تحدث فى غير الزراعة فى الريف أو فى المدينة على استيعاب القوة العاملة. النتيجة: أن يوجد فى كثير من المناطق **تفاوت بين الايجار الفعلى والايجار القانونى** ، يرتفع الأول كثيرا عن الثانى . ويكون ذلك بالطبع على حساب الفلاح ، وخاصة المستأجر الصغير. ولكن ذلك يكون بعد أن أدى التنظيم :(١) إلى الحد من دخول كبار الملاك مما دفع بالبعض منهم إلى العودة إلى الأرض لاستغلالها مباشرة على أسس رأسمالية (٢) وإلى تمكين أقوياء القرية الجدد من استئجار أرض إضافية بالايجار القانونى تزيد من حيازتهم أى من قوتهم الاقتصادية . هذا لا يعنى أنه لا توجد ايجارات يتطابق فيها الايجار الفعلى مع الايجار القانونى .

عند تحديد ايجار الارض يتجاهل القانون ان أحجام الملكية ليست واحدة ويعمم قاعدة تحديد الايجار بسبعة أمثال الضريبة العقارية على كل المالكين (بفرض أن جودة الأرض واحدة) . النتيجة : **تدهور مستوى معيشة صغار الملاك الريعيين** الذين لا يستطيعون فرض ايجار فعلى أعلى من الايجار القانونى، خاصة إذا لم يكن لهم مصدر آخر للدخل . مع الاتجاه التضخمى للأثمان ينخفض الدخل الحقيقى لهؤلاء ، الأمر الذى قد يعرضهم لبيع الأرض . وهو ما يؤدى ، مع عوامل أخرى ، إلى التركيز النسبى فى ملكية الأرض : قيام من يتناقص دخلهم

ببيع الأرض ؛ يتلقفها أغنياء الفلاحين بعد أن تلقفوا الجزء الأكبر من الأرض التي أجاز قانون سنة ١٩٥٢ لكبار الملاك التصرف فيها زيادة على الحد الأقصى. وقد قدرت المساحة التي تم التصرف فيها خلال السنة التالية على صدور القانون بـ ١٤٥ ألف فدان.

في تنظيم التزويد بالمدخلات الزراعية والتسويق يتجاهل القانون غياب الامكانيات الحقيقية لدى فئات كبيرة من الفلاحين. النتيجة : ضعف الانتاج واستحالة الوفاء بالالتزامات المفروضة. لتسليم الكمية المفروضة من المحصول يضطر الفلاح إما إلى أن يشتري من السوق بثمن أعلى ليورد بثمن أقل أو لا يورد ويعرض نفسه للجزاء الجنائي. وتقوم مديونية الفلاح وتستمر من عام إلى عام. وتمثل المديونية للفلاح الصغير أول خطوة نحو بيع الأرض. وهو ما يؤدي إلى زيادة تركز الارض أو تفتتها وفقا لما إذا تلقفها فلاح غني أو فلاح صغير يشتري جزءا منها.

عند تنظيم النشاط الزراعي اليومي، يتجاهل القانون الواقع، كما هو الحال عند ادخال فنون انتاجية جديدة تفرضها الادارة دون أن تأخذ في الاعتبار الواقع في الريف من حيث ملائمة الظروف للفن الانتاجي الجديد أو معرفة الفلاحين به أو قدرة الادارة الزراعية على تزويدهم بهذه المعرفة. ونرى مثلا لذلك في محاولة ادخال القمح المكسيكي. النتيجة : عدم اعتناق الفن الانتاجي بواسطة الفلاح، الأمر الذي يعرضه للعقوبة.

ويمكن النظر إلى النتائج الاساسية لاجراءات مواجهة المشكلة الزراعية في الخمسينات والستينات في الاتجاهات العامة الآتية :

أ ـ اختفاء طبقة كبار ملاك الاراضى ، أى الملكية العقارية الكبيرة ، وإنما بالقدر الذى تكف فيه الطبقة عن تهديد المصالح التى تبدأ فى السيطرة فى القرية (وهو ما لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يستمر بنا إلى قرب نهاية الستينيات ، بفضل قوانين الاصلاح المتتالية وما قامت به لجنة تصفية الاقطاع فى عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧). تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية وتحديد الايجار يؤديان إلى انقاص دخل كبار الملاك . فإذا أضفنا إلى ذلك أن طبقة كبار الملاك لم يعد يسمح لها بأن تلعب الدور الاجتماعى والسياسى الذى كانت تلعبه فى المدينة قبل ١٩٥٢ نستطيع أن نفهم اتجاه بعض كبار الملاك إلى العودة إلى الأرض واستغلالها مباشرة عن غير طريق التأجير : بوسائل انتاج يملكها مالك الأرض ، وبقوة عاملة أجيرة يشجع من استخدامها الرخص النسبى للقوة العاملة فى الريف . المالك الكبير يتحول إلى مزارع رأسمالى ، أى يصبح مالكا لمشروع رأسمالى فى الزراعة يمكنه من أن يختص نفسه ليس فقط بما يعد مقابلا لريع الأرض وإنما كذلك وأساسا بالربح الناتج عن الاستغلال الزراعى .

ولقد سبق أن أشرنا إلى هذا الاتجاه فى دراسة قمنا بها فى وقت مبكر نسبيا (عام ١٩٦٣) عن التطور الاقتصادى فى مصر منذ ١٩٥٢ (١) . فإذا ما كفت طبقة ملاك الأرض عن أن تمثل تهديدا لمن له السيطرة الجديدة فى القرية يبقى أفرادها ، بل ويتم التزاوج الاجتماعى بينهم وبين أفراد الطبقة الجديدة (فى القرية والمدينة)

(١) انظر :

M. Dowidar, Le Développement èconomique de L'Egypte depuis 1952· Tiers – Monde, (Paris), Tome II, no 18, Avril – juin 1964, P 255 – 272 .

وكذلك المراجع الواردة بهذا المقال .

وهو تزاوج قد يسعى إليه الآخيرون . وهو ما يمثل ، موضوعيا ، أمرا طبيعيا رغم المواقف الذاتية التي قد تعبر عن نفسها في بعض مظاهر التنافر بين أفراد الطبقتين . نقول أمراً طبيعيا لأن كلا التنظيمين ، التنظيم السابق على الاجهاز على الملكية العقارية الكبيرة والتنظيم اللاحق على ذلك ، ذو طبيعة طبقية إذا ما نظر إليهما من وجهة نظر قاعدة المنتجين المباشرين في الريف : الفلاحين والعمال الزراعيين الأجراء (١) .

٢ — هذا الاختفاء يفسح المجال أمام تطور ، ولا تقول ظهور ، نوع جديد من التركيز في السيطرة على الأرض تقوم به أساسا طبقة متوسطي ملاك الأرض وخاصة أغنياء الفلاحين ، تركزا يتضمن تحول هؤلاء إلى الزراعة الرأسمالية التي تتوسع في استخدام العمل الأجير وتحول نحو محصولات غير المحصولات التقليدية ، وإن كان ذلك لا يقضي بعد على سيادة هذه المحصولات

---

(١) وتتبع صفحات الوفيات والاجتماعيات في الصحف القاهرية ، وهي تمثل مصدرا من أخصب مصادر التعرف على سوسيولوجية الحياة اليومية في المجتمع المصري بالنسبة لشبكة العلاقات الاجتماعية في تغيرها ، كأثر وسبب في نفس الوقت لتغير تركيب القوى الاجتماعية) ، نقول تتبع هذه الصفحات يبين هذا التزاوج . وقد تحسس نجيب محفوظ هذا التزاوج في صورة أدبية في قصته « السمان والخريف » ، في صورة زواج حسن « الذي لم يعد الناقد الحانق على أمره » بل الشخص « الذي هو منهم » أي من رجال عهد ما بعد يوليو ١٩٥٢ ، « تقبل عليه الدنيا » ويتزوج من سلوى ابنة علي بك سليمان ، المستشار الذي « يمد رقعة أرضه وأصل الارستقراطية في ذريته » بمصاهرة آل همت من كبار ملاك الأراضي ، « ولم يعرف بلون حزبي ثابت ولكنه اكتسى بشتى الألوان كقوس قزح ثم انضم إلى حزب الاتحاد في الوقت المناسب وسار في الركب الملكي حتى اعتلى أسمى مركز في القضاء » . والقصة في مجموعها بها الكثير من مسائل ما يمكن تسميته « بالحلول الطبقي » في عملية تعاقب الأشكال الطبقية المختلفة للتنظيم الاجتماعي .

الأخيرة . وتبرز درجة النوع الجديد من تركز السيطرة على الأرض بتحديد مكان هؤلاء فى خريطة الملكية الزراعية والتعرف على مايسيطرون عليه من أرض عن طريق الاستئجار وعلى ما يسيطرون عليه من وسائل انتاج غير الأرض .

أما فيما يتعلق بمكانهم فى خريطة ملكية الارض الزراعية فيتحدد :

- أولا ، بعدم مساس اجراءات تحديد الملكية لما كان فى حوزتهم من أرض قبل صدور قوانين الاصلاح الزراعى .
- وثانيا ، بما اشتراه أغنياء الفلاحين من أرض اثر الرخصة التى أعطاها قانون ١٩٥٢ لكبار ملاك الأرض بالتصرف عن الزائد عن الحد الأقصى للملكية بالبيع أو غيره . وقد سبق أن أشرنا إلى أن المساحة التى تم التصرف فيها خلال السنة التالية على صدور القانون قد قدرت بـ ١٤٥ ألف فدانا . حصل أغنياء الفلاحين على الجزء الأكبر منها .
- وتتحدد ثالثا ، بما تلقفه أغنياء الفلاحين ، ومايتلقفون ، من أرض يجرى بيعها فى الريف ، سواء من جانب بعض متوسطى الملاك الذين يملكون مساحات محدودة ولا تمكنهم أوضاعهم الاجتماعية (بغيابهم عن القرية مثلا) من فرض ايجار أعلى من الايجار القانونى ، ومن ثم يظل دخلهم النقدى محددا وتتناقص قوته الشرائية بسبب التضخم أو تتزايد أعباؤهم اليومية ، الأمر الذى يضطرهم إلى بيع بعض أو كل مايملكونه من أرض لمواجهة هذه الأعباء . أو كان البيع من جانب صغار الملاك من الفلاحين الذين يجبرون تحت وطأة الديون على التخلى عن بعض أو كل مايملكونه من أرض .

ولبيان النوع الجديد من التركز ، فى جانبه الخاص بالملكية ، سنتتبع مكان الشريحة الاجتماعية من الملاك الذين يملكون مايزيد على العشرين فدانا فى خريطة ملكية الأرض الزراعية ، دون تفرقة فى داخل هذه الشريحة . ذلك أنه إذا كانت القوة الاجتماعية الجديدة قد وجدت عصبها فى أغنياء الفلاحين وفى بعض رأس المال الزراعى السابق فى وجوده على قوانين الاصلاح الزراعى فان هذه القوة الاجتماعية تحتوى ، كعلاقة مسيطرة فى الريف ، كل من يمثل هذه العلاقة بما فى ذلك من كانوا ينتمون كافراد إلى قوى اجتماعية سابقة غير أغنياء الفلاحين . وعليه ، يمثل أفراد هذه الشريحة ، فى صيرورتهم ، الملكية الخاصة الفردية فى الزراعة التى تقوم على أسس رأسمالية ، وتبدأ فيها الملكية العقارية كعلاقة اجتماعية فى لعب دور يتناقص أمام الدور الذى تلعبه العلاقة بين رأس المال الزراعى والعمل الأجير . باعتبار أن أفراد هذه الشريحة يوجدون فى معسكر واحد للمصالح فى علاقاتهم بالمنتجين المباشرين (صغار الملاك من الفلاحين والعمال الاجراء) . هذا لا يعنى عدم وجود تناقضات بين المجموعات الاجتماعية المكونة لهذه الشريحة (بين المالك الذى يغيب عن القرية والمزارع الرأسمالى الذى يستأجر أرضه ، بين من يقوم بانتاج المحاصيل ومن يقوم بانتاج يقوم على استخدام هذه المحاصيل كتربية المواشى مثلا ، بين أصحاب الحيازات الكبيرة نسبيا فى مواجهة أصحاب الحيازات الأقل ، بين من يمتلك منهم أدوات انتاج يضطر الآخرون إلى استئجارها للقيام ببعض عمليات العمل الزراعى (كالجرارات وماكينات الرى مثلا) . ورغم أن الاحصائيات المتاحة تتوقف عند منتصف الستينات نجدها كافية الدلالة على الاتجاه العام نحو هذا النوع من التركز من زاوية ملكية الأرض الزراعية . وسنرى تباعا خريطة

الملكية قبل صدور قانون ١٩٥٢ ، ثم بعد صدوره ، ثم بعد صدور قانون ١٩٥٢ ، ثم بعد صدوره ، ثم بعد صدور ١٩٦١ ، وأخيرا فى عام ١٩٦٥ :

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
قبل صدور قانون سنة ١٩٥٢				
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤٫٢ ٪	٣٥٫٤ ٪
٥ – أقل من ٢٠	١٢٦	١١٦٤	٤٫٥ ٪	١٩٫٥ ٪
٢٠ – أقل من ١٠٠	٢٨	١٠٨٤	١ ٪	١٨٫١ ٪
١٠٠ فأكثر	٥	١٦١٤	٠٫٢ ٪	٢٧ ٪
الجملة	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪
بعد قانون سنة ١٩٥٢				
أقل من ٥ أفدنة	٢٨٤١	٢٧٨١	٩٤٫٤ ٪	٤٦٫٥ ٪
٥ – أقل من ٢٠	١٢٦	١١٦٤	٤٫٢ ٪	١٩٫٥ ٪
٢٠ – أقل من ١٠٠	٣٦	١٢٤٨	١٫٢ ٪	٢٠٫٩ ٪
١٠٠ – ٢٠٠	٥	١١٨١	٠٫٢ ٪	١٣٫١ ٪
الجملة	٣٠٠٨	٥٩٨٤	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪
بعد قانون سنة ١٩٦١				
أقل من ٥ أفدنة	٢٩١٩	٣١٧٢	٩٤٫١ ٪	٥٢٫١ ٪
٥ – أقل من ٢٠	١٤٥	١١٦٤	٤٫٧ ٪	١٩٫١ ٪
٢٠ – ١٠٠	٢٧	١٧٤٨	١٫٢ ٪	٢٨٫٨ ٪
الجملة	٣١٠١	٦٠٨٤	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

عام ١٩٦٥				
أقل من ٥ أفدنة	٣٠٣٣	٢٦٩٣	٩٤٫٥ ٪	٥٧٫١ ٪
٥ – أقل من ٢٠	١٢٩	١١٤١	٤٫٣ ٪	١٧٫٧ ٪
٢٠ - ١٠٠	٢٩	١٦٢٨	١٫٢ ٪	٢٦٫٢ ٪
الجملة	٣٢١١	٦٤٦٢	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

المصدر: الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ - ١٩٧٠، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، يونيو ١٩٧١، ص ٦٠ - ٦٣ :

يتضح من هذه الجداول أن ١٫٢ ٪ من ملاك الأرض يملكون ما بين ٢٦ - ٢٩ ٪ من الأرض الزراعية.

وكثيرا ما يحتكر أفراد هذه الطبقة الأرض الممثلة لزمام القرية. أى كل الأرض المتاحة للزراعة فى القرية. ونضرب لذلك مثالين تعرضنا لهما فى دراستنا السابق الإشارة إليها (١)، يتعلقان بقريتى حصة ابار وبداوى. من الدراسة التى قام بها محمد زيدان ومنير عامر يتضح :

– أولا ضغط السكان على الأرض: المساحة محدودة (٣٢ فدان فى حصة آبار، ٩٩ فدان فى بداوى) ويقوم بزراعتها عدد كبير نسبيا من العائلات (٤٠ عائلة فى القرية الأولى). فى كلا الحالتين يملك واحد: شخص واحد

---

(١) انظر مقالنا المنشور فى مجلة Tiers – Monde ، السابق الاشارة إليه، ص ٢٦١ — ٢٦٣، والمراجع الواردة فيه.

فى حصة آبار وعائلة واحدة فى بداوى ، ولا ينتمى كل منها إلى عائلات كبار ملاك الأرض القدامى . فى موقف كهذا يستطيع المالك أن يفرض شروطه. ولاخيار للفلاح

ـ ثانيا أن مقدار الريع الفعلى (الريع الاقتصادى) الذى يدفعه الفلاح يفوق بمراحل الريع القانونى . فى بداوى يصل الفرق بينهما إلى ٤٧ جنيه . فى وضع كهذا يكون من الطبيعى ألا تحترم شروط عقد الايجـــار التى يستلزمها قانون الاصلاح الزراعى ، يتمتع المالك بكل ضمان ويحرم الفلاح من أى ضمان .

ـ ثالثا ،أن الفلاح يجد نفسه ، نظرا لاضطراره لدفع إيجار مرتفع وعدم وعدم وجود رأس مال متداول لديه ، فى حالة مديونية دائمة للمالك والمرابين ومن بينهم بعض رجال الإدارة (شيخ البلد) . فوفقا للتنظيم التعـاونى يتعين على الجمعية التعـاونية الزراعية أن تزود الفلاح بعنـاصر رأس المال المتداول ، البذور ، الأسمدة والخدمات الأخرى بأثمان محددة . كما تقوم كذلك بتسويق المنتجات . فى القريتين يجد الفلاح نفسه فى مواجهة وسيط يفرض نفسه بينه وبين الجمعية التعاونية . بينه وبين الجمعية يوجد المالك أو شيخ البلد أو المرابى. يقوم هذا الوسيط بشراء المدخلات الزراعية من الجمعية بثمن محدد ويبيعها للفلاح بثمن أعلى . كما أن المحاصيل يجرى بيعها قبل الحصاد بأثمان تقل عن الأثمان المحددة أو أثمان السوق . فى قرية بداوى مثلا يقتضى أحد المرابين فائدة قدرها ٥٪ فى الاسبوع و١٠٠٪ فى الشهر . ويبلغ مجموع مديونية أهل القرية ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه فى صورة كمبيالات .

ـ رابعا ، ان الظروف السائدة تسمح للمالك والمرابى بدعوة الجهاز الادارى والقضائى إلى التدخل كلما لزم الأمر . فالاطار القانونى لعلاقتهم مع الفلاح يرعى

رعاية خاصة تضمن وجود الشكل اللازم والاوراق المثبتة اللازمة .هذا الاطار القانونى هو الذى يهم الحاكم ، وعليه تبنى أحكامهـــا . ولتنفيذ هذه الأحكام يتدخل الجهاز الإدارى .

وكنا قد انهينا دراستنا بقولنا ، أنه لا يمكن من دراسة الوضع فى هاتين القريتين أن نتبين مدى إنتشار هذه الممارسة فى ريف مصر . ولكنها تعطينا مع ذلك صورة اقتصادية اجتماعية تبين كيف أن الفلاح يبقى فى هاتين القريتين عند مستوى الكفاف ، وكيف تجرى تعبئة الفائض الزراعى بواسطة فئة إجتماعية»(١) . وقد أكدت دراسات تمت فى مرحلة تالية أن قرى أخرى تعرف مثل هذه الممارسات .

ذلك هو تركز ملكية مايقرب من ٣٠٪ من الأراضى الزراعية فى يد القوة الإجتماعية الجديدة تركزاً يتضمن احتكار الأرض الزراعيـة فى بعض القرى . وتتضح حدة هذا النوع من التركز أكثر عندما ندخل فى الصورة مايحوزه أفراد هذه الطبقة عن طريق الاستئجار . فالسيطرة على الأرض لا تتم فقط من خلال الملكية وإنما كذلك عن طريق الإستئجار . هنا تصبح الحيازة المعبر الفعلى عن القوة الإقتصادية خاصة فى ظل تنظيم يؤبد ، ولو إلى حين ، عقـــد إستئجار الأراضى الزراعية .

وقد أدى عدد من التغييرات السـابق الكلام عنها (اعادة توزيع ملـكية مساحة من الأرض على صغار الفلاحين ـ عودة بعض كبار الملاك إلى الأرض وزراعتها مباشرة على أسس رأسمالية ـ اتساع رقعة الأرض التى يمتلكها أغنياء

---

(١) انظر مقالنا المنشور فى مجلة Tiers — Monde السابق الاشارة إليـــه ، ص ٢٦١ — ٢٦٣ ، والمراجع الواردة فيه .

الفلاحين) إلى نقص الوزن النسبي للمساحة المستأجرة وزيادة الوزن النسبي للمساحة المزروعة على الذمة (أى تلك التى يزرعها من يملك الأرض ، مع مراعاة أن الحيازة تكون باسم المالك فى حالة الإيجار بالمزارعة). ففى موسم ٦٦/١٩٦٧ بلغ إجمالى الزمام المزروع ٥٨٩٨٦٨٨ فدانا ، زرع منه على الذمة ٣٠٨٨٦٢١ فدانا أى ٥٢٫٤ ٪ من إجمالى الزمام ، وزرع منه بالإستئجار ٢٨١٠٠٦٧ فدانا أى ٤٧٫٦ ٪ من إجمالى الزمام (١) . وقد كانت المساحة المستأجرة تمثل قبل ١٩٥٢ نحو ٧٥ ٪ من مساحة الرقعة الزراعية (٢) . فى إطار الإستئجار يقوم أفراد القوة الإجتماعية الجديدة التى تركز السيطرة فى القرية باستئجار ١٫٢ مليون فدانا (أى حوالى ٢٠٫٦ ٪ من مساحة الرقعة المزروعة) إلى جانب ما يملكونه (٣) . ويستفيد هؤلاء من تخفيض القيمة الإيجارية للأطيان الزراعية وتحديدها بسبعة أمثال الضريبة . وهم فى وضع يسمح لهم بالتمسك بالإيجار القانونى . كما أنهم لا يمانعون ، عند الضرورة فى دفع ايجار أعلى من الإيجار القانونى لإستخدامهم الأرض المستأجرة فى نشاطات مربحة كتربية المواشى .

وتركز سيطرة الطبقة الجديدة عن طريق الملكية والاستئجار يعززه تركز آخر ندرك أهميته إذا نظرنا إلى الجانب الآخر من خريطة الملكية والإستغلال الزراعى وما يحتويه من عدد هائل من فلاحين يزرعون مساحات صغيرة (مملوكة أو مستأجرة) بامكانيات متواضعة بالنسبة لأدوات الانتاج . ذلك هو تركز أدوات الانتاج ، وخاصة الحديث منها (كالجرارات وماكينات الرى) فى يد

---

(١) فوزى عبد الحميد ، المسألة الزراعية فى الدول النامية وتجربة الاصلاح الزراعى فى مصر ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ١١٨

(٢) رسيد مرعى ، الزراعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢٦٤ .

(٣) فوزى عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

أفراد الطبقة الجديدة . وهم يملكون ٨٠٪ منها.(١) يقومون بتأجيرها لصغار الفلاحين فى مقابل ايام من العمل يقضيها الفلاح على الأرض التى يزرعها مالك أداة الانتاج . وبعضهم يتمكن من تأجير أدواته بأجور مرتفعة واستخدام أدوات الإنتاج الموجودة فى الجمعية التعاونية الزراعية بأجر أقل. يضاف إلى ذلك ملكية افراد القوة الاجتماعية الجديدة للمواشى التى تجرى تربيتها (لاستخدامها فى عملية الانتاج الزراعى أو لانتاج الألبان واللحوم) مشاركة مع صغار الفلاحين.

كل صور التركز هذه تمكن الطبقة الجديدة من الاحتفاظ بجزء من الفائض الزراعى وخاصة من المحاصيل التى يتحتم توريدها للحكومة (القمح والأرز...) تستخدمه على نحو يعزز من تركيزها للسيطرة على الارض . إذ تستخدم القدر الذى يفيض عما يلزم أفرادها بتوريده فى التحكم فى سوق هذه المحاصيل على مستوى القرية وخارج اطار الجمعية التعاونية الزراعية ، حيث يظهرون كبائعين لكميات من هذه المحاصيل يلزم على صغار الفلاحين شراؤها إما لمواجهة مستلزمات التوريد للجمعية التعاونية فى حالة عجز ما ينتجونه عن تغطية ما يلزم توريده وإما لتغطية إحتياجاتهم من المواد الغذائية أو من البذور اللازمة لتجدد الانتاج.

تلك هى ركائز السيطرة على الأرض وعملية الانتاج الزراعى التى تمثل مصدر القوة الاقتصادية للطبقة الجديدة . وتتفاعل هذه السيطرة الاقتصادية عضويا مع سيطرة افراد هذه الطبقة على السلطة فى القرية . وعلى مستوى القرية (أو الحى فى المدينة) تظهر الممارسة الفعلية للسلطة فى شكل مواجهة يومية بين من يحكم ومن يحكم ، تمثل مواجهة يومية بين المصالح المتضاربة . وعادة ما يغرى تنظيم

---

(١) فوزى عبد الحميد ، نفس المرجع ، ص١١٨ .

السلطة فى مجتمع يتميز بقدم ظاهرة التنظيم المركزى للدولة ، مايغرى الباحث بالتركيز على رأس السلطة المركزية مهملا لحد كبير السلطة كما تمارس يوميا على مستوى القاعدة ، ومع تقديرنا للأهمية الكبيرة لرأس السلطة فى مجتمع رسخت فيه تقاليد التنظيم المركزى الشديد نحرص على أن نعطى السلطة الفعلية التى تمارس يوميا على مستوى القرية (والحى فى المدينة) أهميتهـا . بمعنى آخر ، دراسة السلطة السياسية التى تمارس يوميا لابد وأن تتم على أساس احتواء كل تركيب السلطة من رأسها إلى أسفل قاعدتها مع الوعى بما يجرى فى القنوات الرأسية التى تربط رأس السلطة بقاعدتها وإمكانية ظهور التناقضات فى داخل هذه القنوات، تناقضات قد تفرغ قرارات رأس السلطة من محتواها إذا مست هذه القرارات مصالح من يمارسون السلطة الفعلية على مستوى قاعدة التنظيم، خاصة فى الوقت الذى تكون فيه مصالح هؤلاء قد تبلورت ويكونوا قد تمتعوا ببعض الاستقرار فى الممارسة اليومية للسلطة . فإذا ماعدنا إلى ممارسة السلطة اليومية على مستوى القرية نجد أنها أصبحت تتم ليس فقط من خلال المؤسسات التقليدية فى القريه : العمودية، شياخة البلد ، شياخة الخفر ، الصرافه ، وإنما كذلك ، وعلى نحو مباشر فيما يتعلق بالسلطة الاقتصادية ، من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية ومن خلال حزب الدولة ، الاتحاد الاشتراكى العربى أو ما يمكن أن يحل محله مستقبلا (حزب مصر أو الحزب الوطنى الديموقراطى) ، باعتبار مثل هذا الحزب فى واقع الحياة الإجتماعية من قبيل التنظيم الادارى الموازى للادارة الحكومية . كما نجد أن كبار الحائزين يسيطرون على مؤسسات ممارسة السلطة . فى الدراسة الميدانية التى قام بها عبد الباسط عبـد المعطى يبرز أن الجمعية الزراعية والاتحاد الإشتراكى ، تكاد تكون من أكثر منظمات القرية المصرية أهمية ووزنا ، وأن هناك علاقة واضحة بين الحيازة الزراعية وبناء القوة والوصول إلى السلطة

فى القرية ، ، وأن كبار الحائزين يسيطرون على الجمعية الزراعية ، ويسيطرون على الاتحاد الإشتراكى ويستغلون أموال الجمعية الزراعية ... ويستخدمون عائلاتهم فى الصراع ... ويكون لديهم ، من ثم ، فرصا أكبر فى الصراع[1].

وتكون محصلة كل ذلك القوة الاجتماعية الجديدة التى تسيطر فى الريف ، تقوم بزراعة يغلب عليها الطابع الرأسمالى : النشاط الزراعى يشهد زيادة الوزن النسبى لمنتجات مثل الفواكه والخضروات والزهور فى علاقتها بالمحاصيل التقليدية (زادت مساحة حدائق الفاكهة من ٩٤ ألف فدان فى ١٩٥٢ إلى ٢٣٢ ألف فدان فى ١٩٦٩ [2] .لاحظ أن أراضى الحدائق والبساتين معفاة من القيد الخاص بتحديد الايجار بسبعة أمثال الضريبة .وزادت المساحة المزروعة خضروات من ٤٧٧ ألف فدان فى ١٩٥٩ إلى ٧٢١ ألف فدان فى ١٩٦٩)[3] . ويتجه النشاط

---

(١) هذه الدراسة تغطى، كما سبق القول ، ثلاث قرى فى مركز بنى سويف بالصعيد . انظر المرجع السابق الاشارة إليه ص ١٢٧ — ١٣٠ . فى دراسة ميدانية قمنا بها فى سنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ غطت ثلاث قرى فى شمال غرب الدلتا وجدنا أن رئيس مجلس إدارة الجمعية وسكرتيرها ، فى قرية من القرى ، من عائلة تملك ما يزيد على الخمسين فدانا . وهم أعضاء بمجلس ادارة الجمعية لما يقرب من ١٨ عاما . كما وجدنا أن حيازة رئيس مجلس ادارة جمعية أخرى تزيد على ٣٠ فدانا . وسكرتير الجمعية الأولى هو نفس الوقت رئيس الجمعية المشتركة للمركز وعضو لجنة على مستوى المحافظة . ويقيم هو وعائلته فى المركز (على بعد ما يقرب من ٨ كيلو متر) ويمتلك منزلا فى القرية (وكان على موعد للغداء مع رئيس سابق لمجلس الأمة) . وقد لاحظنا الفرق بين نمط سلوكه كمالك راسخ اجتماعيا بكل ما تضفيه ملكية الأرض فى الريف المصرى من جذور وسطوة ، وبين نمط سلوك سكرتير جمعية اصلاح كان والده مستاجرا عند باشا سابق من أسراء الأصرة المالكة .

(٢) ، (٣) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ؛ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٠ ، ص ٣٣ — ٣٦ .

إلى نشاطات أولية أخرى ، الى الانتاج الحيوانى حيث يتمتع أغنياء الفلاحين بنظام التأمين على الماشية الذى يصرف بمقتضاه لكل مؤمن ١٥٠ جنيه شهريا من العلف الجاف والكسب كحق يقتصر على من يملك عدد خمس مواشى على الأقل (يتراوح ثمن السوق لخمس مواشى بالغة الآن ، فى سبتمبر ١٩٧٨ ، بين ١٥٠٠ - ٢٥٠٠ جنيه ، وهو مالا يمكن أن يكون فى مقدور إلا الفلاح الغنى) ، إلى تربية الدواجن والنحل (وهى نشاطات لم يكن يخضع الدخل الناتج عنها لضريبة نوعية)، إلى حق القيام ببعض العمليات التحويلية الأولية كما هو الشأن بالنسبة للألبان والجبن . كما يقوم هذا النشاط على التوسع فى إستخدام أدوات انتاج تختلف عن الأدوات التى كانت من مقومات عملية العمل الزراعى قبل التغلغل الرأسمالى . فبدأت الجرارات وماكينات رفع المياه فى الانتشار (وقد رأينا كيف يملك أفراد الطبقة الجديدة ٨٠٪ منها) ، واختفت بعض الأدوات التقليدية (كالنورج) من بعض جهات الريف . مثل هذه الزراعة تجد ركيزتها فى قوة عاملة اجيرة تستمدها من صغار الملاك من الفلاحين ومن العمال الزراعيين بلا أرض . وقد زاد عدد هؤلاء مطلقا ونسبيا ، بالنسبة لمساحة الأرض المزروعة بصفة عامة ولقدر من هذه المساحة الذى أصبح (مع تطور نمط الاستغلال الرأسمالى المباشر) متاحا لنمط إستغلال قائم على العائلة الفلاحية الصغيرة كشكل إجتماعى للوحدة الانتاجية ، وذلك رغم مايشهده الريف من هجرة نحو المدينة. زاد عددهم بهذا المعنى وتغير شكل مايعد من القوة العاملة من قبيل الفائض إذ بالقدر الذى تختفى فيه العائلة كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية يتحول ماكانت تحتويه من بطالة مقنعة (قد لا توجد فى مواسم الجهد المكثف فى الزراعة) إلى قوة عاملة تظهر فى سوق العمل وتمثل بطالة مفتوحة أو مكشوفة إذا لم يزودها

هذا السوق بفرص العمل ، وذلك على اختلاف بين مناطق الريف المصرى .
تلك هى القوة الاجتماعية الجديدة المسيطرة فى القرية المصرية . هى فى كلمة الطبقة التى تمتلك ما يقرب من ٣٠ ٪ من ارض مصر الزراعية وتستأجر ما يزيد على ٢٥ ٪ من ارض مصر وتملك ٨٠ ٪ من ادوات الانتاج فى الزراعة ، وتخص نفسها بنصف الدخل الناتج من عملية العمل الاجتماعى فى ريف مصر .

ابتداء من ذلك تبدأ الطبقة ، التى تغذى بأبنائها الكثير من أجهزة الدولة لشغل مراكز قيادية وغير قيادية فى اتخاذ قرارات الإدارة اليومية ، تبدأ الطبقة فى :

- البحث عن ازالة القيود التى كانت لازمة لازاحة طبقة كبار الملاك وأصبحت معوقا لتطورها : إنهاء الحراسات فى الريف ورد الاموال التى كانت موضوعة تحت الحراسة ، فى عملية بدأت عقب هزيمة ١٩٦٧ وأوشكت على الانتهاء قرب نهاية عام ١٩٧٠ (لم يكن قد بقى فى سبتمبر ١٩٧٠ إلا ٣٣ حالة من حالات الحراسة)
- اعادة النظر فى التنظيم التعاونى فى ١٩٦٩ على نحو يتيح لها سيطرة أكبر على الجمعيات التعاونية (وقد بلغ عددها فى ١٩٦٩ ، ٥٠٠٩ جمعية تضم ٢٩٢٠٩٨٣ عضوا برأسمال قدره ٤٢٨٠٠٠٠ جنيه مصرى .)(١) وذلك فى اتجاه محاباة الحيازة الأكبر فى التمثيل فى مجلس إدارة الجمعية عن طريق إعادة تعريف الفلاح الذى يشغل فى مجلس الإدارة ، ويضمن الإقلال من مقاومة الطبقة المواجهة عن طريق اشتراط القراءة والكتابة لعضوية مجلس الإدارة ، ومن ثم استبعاد

---

(١) وقد بلغ عدد الجمعيات فى ١٩٧٣ ، ٥٠٧٥ جمعية تضم ٣٢٤١٣٦٨ عضوا برأسمال قدره ٨١٢٤٠٠٠ جنيها . الكتاب السنوى للاحصاءات ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٥٢ .

«الأمين» عن المجلس - إعادة النظر فى أمر تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر (القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٥) على نحو يمكن الملاك من زيادة الايجار . ثم تتوالى الإجراءات التى تهدف الى «تحرير» العملية الانتاجية فى الزراعة فى جانبها الخاص بالتسويق والحصول على الإئتمان [اتسعت قاعدة الإئتمان الزراعى الذى تشرف عليه الدولة بعد سنة ١٩٥٦ وكان مجموع القروض (بالجنيه) ٢٠٤١٤٣٣٤ فى ١٩٥٦ ، ٢٢٥٧٤٣٠٩ فى ١٩٦١ ، ٦٦٧٥ ٧٣٨٢ فى ١٩٦٩ ، ومجموع المساحة المخدومة (بالفدان) ٢٠٩٢٠٢٩ ، ٣٣٧٥٤٥٠ ، ٥٤٢٢٠٩٥ فى السنوات الثلاث على التوالى(١) وتميزت الممارسة بظاهرة تضخم رصيد مديونية الفلاحين الذى زاد من ٤ر٤ مليون جنيه فى ١٩٦٠ إلى ٥ر٣٠ مليون فى ١٩٦٢ ، ٢ر٦١ مليون فى ١٩٦٧ ، ٥٦ مليون فى ١٩٦٨ (٢) . مع التفرقة بين مديونية صغار الفلاحين الذين يوجدون فى وضع انتاجى وتسويقى يجعلهم فى حالة مديونية دائمة ومديونية كبار الحائزين الذين يستفيدون من إئتمان الدولة مع محاولة التأخر فى السداد أو عدم السداد . فى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٦ كان المتخلف لدى ٧٪ من المدينين من الحائزين لأكثر من ١٠ أفدنة مساويا لـ ٦ر٣٦ ٪ من جملة الديون فى الوقت الذى تخلف لدى ٨٠٪ من المدينين ، وهم من يحوزون خمسة أفدنة فأقل ، ٥ر٤٤ من جملة الديون (٣) . وبذلك «يتضح أن كبار الحائزين نسبيا فى كل قرية هم الذين يماطلون فى سداد الديون ، وهم المستفيدون أيضا بالمبالغ الكبرى

---

(١) سيد مرعى ، المرجع السابق الاشارة إليه ، ص ٢٩٩ .

(٢) فوزى عبد الحميد ، المرجع السابق الاشارة إليه ، ص ١٤٨ .

(٣) فوزى عبد الحميد ، ص ١٤٩ .

من الديوان بحكم مديونيتهم . والظاهرة الملفتة التي أكدتها التحليلات أن المماطلين في الديون تكاد تتركز أسماؤهم في عائلتين من كل قرية تقريبا ، وهي نفس العائلات التي تسيطر على الجمعية (في العضوية) وعلى الاتحاد الإشتراكي،(١)

— كما تبدأ الطبقة في اثبات وجودها عند تحديد السياسة الاقتصادية بصفة عامة وتوزيع الاستثمارات الحكومية بصفة خاصة ، على النحو الذي يظهر عند مناقشة موازنة الدولة و الخطة ، في مجلس الشعب في بداية كل عام . وجلسات المجلس التي تناقش الميزانية ، على الأقل الجلسات الأولى للمناقشة، هي من أكثر الجلسات مشاهدة لحضور عدد كبير نسبيا من الاعضاء (٢) .

— كما تثبت الطبقة وجودها عند مناقشة القوانين العامة التي تمس مصالحها. كما هو الحال بالنسبة لقانون الضرائب (إذا ماقورن بقانون العاملين في الدولة مثلا ، حيث لم يهتم أعضاء المجلس ، وخاصة القادمين من الريف ، بالمساهمة في مناقشته بمجلس الشعب) . أما بالنسبة لقانون الضرائب (القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ٢٠ يوليو ١٩٧٨) فقد انتهى بهم الأمر إلى :

إبقاء مبدأ عدم فرض ضريبة نوعية على الدخل الناتج من الاستغلال الزراعي بصفة عامة .

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي ، ص ١٢٦ .

(٢) نقصد الحضور الفعلي أثناء المناقشة لا الحضور الذي يعبر عنه بالتوقيع بالحضور في بداية الجلسة ثم الانصراف مباشرة أو عند أول استراحة . اللهم إلا إذا تعلق الأمر بجلسات تعقد لاتخاذ اجراءات « تأديب » أو « تهذيب » للقوى المعارضة للطبقة الحاكمة في مجموعها .

هنا يكتمل العدد .

• إستثناء، تسرى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الاستغلال الزراعى فى المحاصيل البستانية :

- من حدائق الفاكهة المنتجة (أى من وقت أن تصبح منتجة) إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ٣ أفدنة .

- من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة فدانا واحدا.

- من مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة منها إذا لم يكن إنشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لاصحابها (مادة ٤) .

ولا تسرى هذه الضريبة على الدخل (الربح) الفعلى وإنما على دخل حكمى، إذ تحدد الضريبة التى يتحمل بها الدخل :

- بمثل الضريبة على الأطيان الزراعية ، إذا كانت مساحة المحاصيل البستانية لا تجاوز عشرة أفدنة .

- وبمثل تلك الضريبة إذا زادت المساحة عن عشرة أفدنه (مادة ٤) .

وعليه يكون المشرع قد مكن أصحاب الدخول الناتجة عن هذا النوع من الاستغلال الزراعى بما يسمى بالتهرب القانونى من الضريبة .

• الاستثناء الثانى يتمثل فى سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تفريخها آليا ومشروعات تربية وتسمين المواشى (مادة ٥) :

- لا تسرى الضريبة على ما يستخدمه المزارع من المواشى لمنفعته الخاصة ولا ما يقوم بتربيته أو تسمينه فى حدود عشرة رؤوس.

— تعفى المشروعات التى تقوم باستغلال حظائر تربية المواشى أو الدواجن أو تفريخها (مادة ٩) :

- لمدة ٣ سنوات إعتباراً من أول سنة ضريبية لتاريخ العمل بهذا القانون ، بالنسبة للمشروعات القائمة .

- ولمدة خمس سنوات إعتباراً من أول سنة ضريبيـــة تالية لبداية مزاولة النشاط ، بالنسبه للمشروعات الجديدة .

— تعفى مشروعات تربية النحل (مادة ٩) .

* وعليه ، وتطبيقا للمبدأ الضريبي العام لاتسرى الضريبه العامه على الإيراد على الدخل الناتج من الاستغلال الزراعى إلا فى حالة هذين الإستثنائين .

وتكون الطبقة قد نجحت فيما بين طرح مشروع القانون للمناقشة فى مارس ١٩٧٧ وبين صدور القانون فى يوليو ١٩٧٨ فى صورته النهائية :

— فى استبعاد إخضاع الدخل الناتج من الإستغلال الزراعى للضريبة العامة على الإيراد ، وكان مشروع القانون قد حكم بذلك .

— فى تمكين المزارعين من التهرب قانونا من الضرائب بالقدر الذى يقل فيه الدخل الحكمى عن الدخل الفعلى فى حالة المحاصيل البستانية .

— فى إخراج نشاط تربية النحل من نطاق تطبيق الضريبة .

— وفى الحصول على اعفاء من الضريبة بالنسبة لحظـــائر تربية الماشية والدواجن خلال فترة معينة .

وتكون الطبقة قد ساهمت ، مشكورة ، فى تقديم مايبرر تسميـة القانون بقانون تحقيق « العدالة » الضريبية . واضح إذن أن العدالة فى المجتمعات الطبقية

تستحى ألا تكون هى الأخرى طبقية.

٣ - فى إطار نتائج اجراءات مواجهة المشكلة الزراعية نجد ان هذا التركز لسيطرة القوة الاجتماعية الجديدة يعنى فى ذات الوقت زيادة فى تفتيت الملكية الصغيرة وزيادة فى حجم القوة العاملة من الاجراء الزراعيين بلا ارض. ذلك أن «تمليك» جزء من الأرض لصغار الفلاحين يمثل تاريخيا التنازل الذى تقدمه الطبقة لهؤلاء فى مرحلة تأكيدها لسيطرتها فى لحظة تاريخية (المرحلة الهابطة فى تطور التكوين الاجتماعى الرأسمالى) لم تعد فيها قادرة حتى على تحقيق تطور رأسمالى مستقل فى الزراعة، وهو تنازل يتم بأسلوب يمثل فى جميع الاحوال تأكيدا للملكية الفردية كأساس للتنظيم الاجتماعى لعملية الانتاج فى القرية، وابعادا للفلاحين عن اى دور ايجابى فى عملية اتخاذ القرارات السياسية فى مجتمع القرية خاصة وأن التفتيت يعطى الزراعة فى هذه المرحلة من تطورها السلعى نوعا أكثر ضمانا من القوة العاملة الأجيرة، على النحو الذى سنراه بعد لحظات. القول بأن تركز السيطرة يعنى زيادة تفتيت الملكية الصغيرة وزيادة حجم القوة العاملة الأجيرة هو تعبير عن زياده الاستقطاب الاجتماعى فى الريف المصرى. لاحظ تناقص الوزن النسبى لمن يملكون من ٥ - ٢٠ فدانا: ١٩٫٥٪ من المساحة بعد قانون ١٩٥٢، تصبح ١٩٫١٪ بعد قانون ١٩٦١، تصبح ١٧٫٧٪ عام ١٩٦٥. كما أن عددهم المطلق فى تناقص. احسبنا أن هذا الاتجاه فى التناقص مستمر حتى الآن.

فيما يتعلق بظاهرة زيادة التفتت فى الملكيات الصغيرة، نبدأ من وضع هذه الملكيات قبل ١٩٥٢، فنجد أن عدد من يملكون أقل من ٥ أفدنة ٢٦٤٢٠٠٠ مالك يمثلون ٩٤٫٢٪ من مجموع ملاك الاراضى، ويملكون مساحة قدرها ٢١٢٢٠٠٠ فدانا تمثل ٣٥٫٤٪ من مجموع مساحة الأرض الزراعية. فى ١٩٦٥، أحدث السنوات من حيث البيانات المتاحة فى هذا الشأن، بلغ عدد

هؤلاء ٣٠٣٢٠٠٠ مالك يمثلون ٩٤ر٥ ٪ من الملاك، ويملكون مساحة قدرها ٢٦٩٣٠٠٠ فدانا تمثل ٥٧ر١ ٪ من مجموع مساحة الأرض الزراعية . أى أن المساحة المعرضة للتفتت قد زادت خلال المدة بـ ٠٧٤٪.. وتتضح طبيعة الظاهرة أكثر إذا ما نظرنا إلى هذه الشريحة من الملاك من داخلها . حيث يمثل من يملكون فدانا فأقل ٨٩ ٪ من مجموع من يملكون أقل من خمسة أفدنة . هؤلاء هم أصحاب الملكيات القزمية . نصفهم على الأقل ، أى ما يزيد على المليون وثلث المليون من الأفراد (بعلاتهم) ينضم إلى العمال الزراعيين الأجراء .

ويمكن اسناد الزيادة فى تفتيت الارض الى عوامل شتى :

ـ المعاملات السريعة التى أثارها قانون الاصلاح الزراعى الأول خلال السنة التالية على صدوره فرغم أن الجزء الاكبر مما باعه كبار ملاك الأرض فيما زاد على الحد الاقصى للملكية انتقل الى أغنياء الفلاحين فإن جزءا من الأرض المباعة كان مصيره التفتيت .

ـ اعادة توزيع الأرض وفقا لقوانين الإصلاح الزراعى، باعتبار الأرض كانت توزع على صغار الفلاحين فى شكل مساحات تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة .

ـ الصعوبات المالية لفئة صغار الملاك الذين لا يورثون الأرض على الذمة ولايستطيعون فرض إيجار يفوق الايجار القانونى .

ـ مديونية صغار الفلاحين كأول خطوة فى طريق فقدان الأرض ، بعض الأرض كان يفقد عن طريق زيادة التفتيت .

ـ انتقال الأرض بالميراث وفقا للتنظيم السائد للميراث ، على النحو الذى يحدث به فى واقع الحياة فى القرية رغم أن القانون يسعى الى الحيلولة دون تحقق

التفتيت عن طريق الميراث في بعض الحالات : في هذه الحالات تبقى الحيـــازة الكلية باسم أحد الورثة بينما يتم تقسيم فعلي للأرض بين الورثة .

— تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها بالنسبة للملكيات الصغيرة ، وكذلك الإعفاء من التوريد الإجبارى للحاصلات بالنسبة للحيازات الصغيرة .

وإذا نظر إلى التفتيت من منظار الفاعلية المجردة، أى الرشادة المجردة (إن أمكن الكلام عن رشادة مجردة) فانه يرتب اضرارا عديدة للانتاج الزراعى تتمثل فى: «فقد وضياع قدر كبير من الأرض والعمل ، وتخلف وسائل وأساليب الإنتاج المستخدمة واعاقة أى محاولة لاستخدام الميكنة على نطـــاق واسع وبشكل اقتصادى ، واستمرار استنفاذ الطاقة الحيوانية فى العمليات الزراعية ، الأمر الذى يؤثر على انتاجها من اللحوم والألبان ، مع تخصيص مساحات واسعة لزراعة أعلاف حيوانات الجر ، ومن ثم إرتفاع تكاليف الإنتاج . أيضا انهاك التربة واستنفاذ خصوبتها ، وعدم امكان تنظيم الرى والصرف أو تنظيم مقاومة الآفات على نطاق واسع ، وعدم إحكام الرقابة على توزيع واستخدام الخدمات العينية، فى أغراض الإنتاج ، وصعوبة تلافى آثار تجاور المحاصيل التى تختلف معاملاتها مثل القطن والبرسيم أو القطن والأرز والذرة»(١) . **ولكن الفاعلية أو الرشادة لا تتحدد فى فراغ اجتماعى ، هى تتحدد فى الواقع ابتداء من القانون الاساسى للحركة فى المجتمع ، وتتحدد ، من ثم ، فى موقف اجتماعى محدد الابعاد من ، من وجهة نظر المصالح السائدة** . من وجهة النظر هذه تمثل الملكية القزمية وسادة سيطرة القوة الاجتماعية المركزة المسطوة فى القرية . فهى ، بما تعنيه من ضعف لإنتاجية العمل ، تجعل المالك «شبه أجير» ، وهو ما يعنى زيادة فى توفر القوة العاملة الأجيرة ولكنه أجير «مالك» : الأمر الذى يربطه بالقرية فلا يتركها إلا مؤقتا ، وهو ما يضمن بقاء القوة العاملة داخل القرية رغم صعوبة شروط العمل فيها

---

(١) فوزى عبد الحميد ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٢٧ — ١٢٨ .

هذا من ناحية . من ناحية أخرى ، هو أجير «مالك» يتسم بمواقف أكثر محافظة وأقل جسارة فيما يتعلق على الأقل بتحسين، ناهيك عن تغيير ، شروط معيشته فى القرية . ذلك أن له من «الطين» ما يخسره ، أى ما يخاف عليه . وعليه يمثل التفتيت ، موضوعيا ، أحد عناصر «الاستقرار» فى الريف والاستقرار يعنى فى الواقع استمرار الوضع من وجهة نظر علاقات القوى بين الفئـــات الاجتماعية فى الريف فى علاقته بالمدينة.

وإذا كان التفتيت يمثل أحد مظاهر تركيز السيطرة فى يد القـوة الإجتماعية الجديدة فان هذا التركز يجد خـير تعبير عنه فى استمرار وزيادة العمل الاجير ، وخصوصا العمال بلا ارض ، وعلى الاخص عمال التراحيل ، يتحدد هؤلاء إقتصاديا بأنهم بلا أرض ، لا يملكونها ، ولا يملكون إلا قوة عملهم كسلعة يعرضونها فى سوق العمل ، فى زراعة يتزايد طابعهـا الرأسمالى (وان بقى رأسماليا متخلفـا) وتتسم بطابع موسمى وفوارق جهوية بين مختلف مناطق الريف من حيث مدى التركز السكانى ومدى تقارب وحدات التجمع السكانى وخريطة الملكية والحيازة ونوع المحاصيل السائدة ومدى إنتشار التعليم والوعى .. وهم يتحددون إجتماعيا، فى اطار الريف المصرى ، بانهم فلاحـــون يوجدون فى أبعد درجات الهرم الاجتماعى عن قمة التنظيم الاجتماعى الحالى .

ويقدر حجم القوة العاملة الاجيرة من العمال بلا أرض بأربعة ملايين ، مع تزايد فى هذا الحجم لاسباب تجد محورها فى استمرار عملية التراكم البدائى (أى فصل المنتج المباشر عن الأرض) والتناقص النسبى فى دور العائلة كشكل اجتماعى للوحدة الإنتاجية . فى اطار عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى لحظة منها تشهد آثار الضغط السكانى على الموارد وخاصة الأرض، مع عدم قدرة التغييرات التى تمت فى النشاطات الأخرى (وخاصة الصناعة) على استيعاب قدر كبير من

العمل الأجير . هذا مع مراعاة أن توزيع أراضي الإصلاح تم أساسا على صغار الملاك والحائزين وليس على المعدمين.

هذا الكم من القوة العاملة الأجيرة لايصبح ذى تأثير على مجريات الأمور فى القرية (وفى خارجها) ســـواء بالنسبة لتحسين أوضاع أفراد هذه الطبقة إقتصاديا أو بالنسبة لتغيير جذرى يحقق مصالحها بالقضاء على شروط وجودها كطبقة إلا عن طريق تنظيم نقابى سياسى . وقد احتكرت الدولة أمر التنظيم السياسى وحرصت على أن تتولى أمر التنظيم النقابى . فنص قانون الإصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٢ على حق العمال الزراعيين فى إنشاء نقابات ، وأكد القانون رقم ٧١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن نقابات العمال هذا الحق ، ولم يتكون غير خمسون نقابة زراعية أغلبها نقابات مؤسسات حكومية ، والقلة القليلة من هذه النقابات كانت تنتشر فى بعض القرى . ولم تلبث أن تلاشت . ومن بعض هذه النقابات التى لم يتجاوز عددها ٣٦ نقابة تكون الاتحاد المهنى لعمال الزراعة بعد سنة ١٩٥٤ . ولم تتجاوز عضوية هذا الاتحاد ثلاثة آلاف عضوا . وقد سيطر على هذه النقابات واتحادها المهنى موظفو الهيئات الزراعية الحكومية . وبعد صدور قانون النقابات رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ زاد نشاط عضوية النقابات الزراعية، ولكن بأكثر الطرق الادارية فعالية ، الطريقة الدفترية . فقد قفز عدد اللجان النقابية الزراعية إلى ٤٢٠٠ ، وفقا لسجلات الأجهزة الادارية لمصلحة العمل. وقد برز « مقاولو الانفار وصبيانهم » فى قيادة هذه اللجان ، الأمر الذى دفع بعض رجال الادارة (محافظ الدقهلية فى ١٩٦٥) إلى محاولة إيجاد تنظيم بديل . فحل اللجان النقابية القائمة وأنشأ بدلا منها ٢٢٢ لجنة نقابية ، بواسطة الادارة دون إنتخابات . وتشكلت بجانب اللجان النقابية لجان أخرى مهمتها الاشراف على اللجان النقابية بالقرى . وقد اقتصرت عضوية اللجان على رئيس مجلس

القرية أو أحد أعضائه ، والعمدة أو نائبه ، وسكرتير الاتحاد الاشتراكي ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية ، والمندوب وهو من المقاولين «غير المستغلين» . ويكون محافظ الدقهلية قد « مسك القط مفاتيح الكرار » (١) . ويكون من الطبيعي أن ينتهي الأمر بالتنظيم من حيث بدأ : كتنظيم مشترك بين الادارة والمقاولين «غير المستغلين» ، يتولى أمر العمال الزراعيين الذين لا وجود لهم إلا في خارج القرابة ، في حقول العمل وفقا للشروط التي تفرضها الأوضاع في الريف (٢)

فإذا ما أخذنا الفلاحين أصحاب الملكيات القزمية والعمال الاجراء بلا أرض معا بلغ عدد الفلاحين والمعدمين في الريف المصري ١٤ مليون ، يمثلون ٧٤٪ من مجموع السكان في الريف (وفقا لتعداد ١٩٦٦ كان مجموع سكان مصر ٣٠٠٧٥٨٥٨ منهم ١٧٦٩١٠٥٦ في الريف و١٢٣٨٤٥٠٢ في المدينة) ويمثلون قاعدة التركيب الاجتماعي في الريف وتتناقض مصالحهم بصفة مباشرة مع القوتين الأخريتين : مع صغار الملاك الذين يتناقص وزنهم النسبي ، ومع كبار المزارعين على الأخص ، الذين تزداد « فرعنتهم » في القرية ، تتناقض مصالحهم من خلال إيجار الأرض وأجرة العمل ومن خلال أثمان المدخلات الزراعية وأثمان المواد الغذائية . وهي تناقضات تتفاعل في ظل تناقضات مع المدينة التي تعبث ، من خلال سيطرة رأس المال التجاري ، بالقاعدة الانتاجية في الاقتصاد المصري جميعا . وعليه ، تمثل القوة الاجتماعية المسيطرة في الريف ، رأس المال الزراعي

---

(١) يقصد بالكرار مخزن المؤونة . معنى المثل أنهم أنهم جعلوا مفتاح مخزن المؤونة في يد الهر فسوف لا يبقى فيه على شيء . الأمثال العامية ، احمد تيمور ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٥٧ .

(٢) أنظر ؛ عطية الصيرفي ، عمال التراحيل ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ،

(فى تناقضه مع رأس المال الصناعى والتجارى ، وفى أفلاسهم جميعا على صعيد القضية الوطنية) ، تمثل هذه القوة ، فى المرحلة الهابطة من تاريخ التكوين الاجتماعى الرأسمالى ككل ، القوة الاجتماعية التى تواجه القاعدة العريضة من فلاحين وعمال زراعيين يتدهور وضعهم المادى فى ظل صعوبة شروط تجدد الانتاج ونهم التضخم الذى يفرض وجوده بمعدلات أعلى فى الريف الأمر الذى يجعل من هذه القاعدة أمل التغيير الجوهرى فى القرية نحو حل المشكلة الزراعية لمصلحة الغالبية ، من سبيل إزالة التناقض بين الريف والمدينة . هذا الأمل رهين بشرطين :

ـ الحيلولة دون تشتيتها كقوة عاملة ، فى إطار السياسة الاقتصادية الراهنة ، بين أسواق العمل العربية والدولية الرأسمالية .

ـ وتحولها ، ولو ببطء ، من خلال الوعى والتنظيم ، من طبقات فى ذاتها إلى طبقات لذاتها .

° ° °

تلك هى الاتجاهات العامة لنتائج التنظيم الذى تضمنته قوانين الاصلاح الزراعى . وللتوصل إلى إدراك أمر التنظيم فى تفاصيل الحياة فى القرية نقدم معالم صورة كونتها دراسة ميدانية محدودة ، قد لاتكون ممثلة لمختلف أركان الريف المصرى ، ولكنها تساعد على مناقشة مشكلاته .

خامسا : دراسة ميدانية حول اوضاع القرية المصرية . (١)

تغطى الدراسة ثلاث قرى . نقدم الصورة الخاصة بالقرية الأولى بشىء من

---

(١) قمنا بهذه الدراسة خلال السنوات من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، استهداء بمنهجية =

التفصيل ، ونقتصر بالنسبة للقريتين الأخريتين على إبراز مدى إتفاق أو اختلاف الصورة فيهما عن الوضع فى القرية الأولى.

وتغطى دراستنا ثلاث قرى ، وثلاث قرى فحسب ، فى جهة واحدة ، شمال غرب الدلتا ، من جهات الريف المصرى . ومن ثم لا يمكن تعميم النتائج التى توصلنا إليها إلا بعد دراسة قرى أخرى تكون ممثلة لباقى جهات الريف المصرى، بما بينها من تمايز جهوى ، كما تمتد من شمال مصر لجنوبها.

القرية توجد فى شمال غرب الدلتا ، على بعد ١٢ كيلو مترا من المركز . القرية كبيرا نسبيا . يخترقها من الشمال للجنوب ترعة وخط للسكة الحديد . عدد البيوت المبنية بالطوب الأحمر كبير نسبيا . عدد سكان القرية وفقا لتعداد ١٩٧٤ : ٣٤ ألف نسمة . أهل القرية يقدرون أن عدد السكان أكبر من ذلك .

توجد القرية فى منطقة ليست بعيدة عن النيل (كيلو متر تقريبا من فرع

= طرح المشكلة الزراعية السابق عرضها أخذناها كفريضة وقصدنا اختبارها فى دراسة أوضاع القرية المصرية . وقد نشرت نتائج هذه الدراسة كمقال تمت كتابته فى مايو ١٩٧٥ بعنوان « تأشيرة لدخول القرية المصرية » ، بمجلة مصر المعاصرة ، السنة الرابعة والستون ، العدد ٣٦٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥ — ١١٦ . وقد قلنا فى تفسير اختيار العنوان الذى أعطى للمقال « يكاد الريف المصرى أن يكون معزولا بواسطة المدينة التى تعيش على جهد المنتجين فيه وتعطية ظهرها . هذا العزل ليس ماديا فحسب ، وإنما يوجد كذلك — وهو ماليس بغير الطبيعى — فى فكر الكثيرين . وتكاد الفئات الحاكمة فى المدينة تفرض على الفكر الواعى « تأشيرة » لدخول القرية المصرية . الصفحات التالية تحتوى أفكارا نتجت من بعض الدراسات على الطبيعة لما يجرى فى القرية فى جزء من ريف مصر ، توصلنا إليها رغم وجود مايشبه الحظر » .

رشيد) . التربة ضعيفة نسبيا . أضعف من التربة فى غرب النيل . ظاهر أن منسوب المياه الجوفية مرتفع وكذلك نسبة الملوحة . تلاحظ القلة النسبية للأشجار . زراعة الفاكهة محدودة للغاية (حوالى ١٥ فدان حدائق فواكه ، بها كمثرى تثمر هذا العام (عام ١٩٧٥) . عبارة عن اربع حيازات ملكية ، منها حيازة ستة أفدنة يملكها شخص يزرع أرضا زراعية بالمحاصيل كذلك) . لاتزرع الخضروات .

توجد بالقرية جمعيتان : احداهما للاصلاح الزراعى . والاخرى جمعية ائتمانية . مبنى جمعيه الائتمان يوجد فى شرق القرية على الجانب الشرقى من الترعة وخط السكه الحديد . يوجد بين السكه الحديد (أى بين دور القرية) والجمعية كوبرى (عرض ٢متر × ٦ متر تقريبا) مبنى بالطوب الاحمر لتعدية الفلاحين (هذا الكوبرى آثار ضجه بين المشرف والفلاحين لان بناءه تكلف ٦٠٠ جنيه) الدور الارضى بمبنى الجمعية مخصص لأعمالها ، والدور العلوى مخصص لسكنى المشرف الزراعى . الى جانب الجمعية يوجد مبنى لموظفى الجمعية وعلاقاتهم . المبنى كبير نسبيا ومن النوع الجيد . فى الدور الارضى بمبنى الجمعية بالغرفه الاولى يوجد مكتب المشرف الزراعى . خلف المكتب توجد لوحة معلقة على الحائط كتب عليها « أطلب نفاذ حاجتك بعزة نفس فان قضاءها بيد الله » .

ولا توجد مشكلة بالنسبة للتزود بمياه الرى اقرىالأخرى الرى يتم أساسا عن طريق الروافع (الكباس) . رى الراحة غير موجود . تطهير الترع يعطى طينا أسود . الطمى لم يعد موجودا (نفس الظاهرة فى القرى الأخرى) .

بالنسبة « للردم » الذى يخرج من الأرض ويستخدم فى عمل السماد البلدى : الفلاح يخاف من التقصيب (أى استخدام القصابة لازالة الطبقة العليا على سطح التربة عندما يرتفع مستوى التربة و يجعل عملية الرى صعبة) . ماهى أسباب هذا الخوف؟

- بعض الأسباب فنية :

١ - عدم وجود الطمى .

٢ - ارتفاع منسوب المياه الجوفية ، وهو مايثير قضية الصرف فى المنطقة .

- أسباب خاصة بالعلاقة بين المالك والمستأجر : هناك قواعد قانونية

لحماية التربة . مخالفة هذه القواعد بواسطة المستأجر تمكن المالك من طرده من الأرض . التقصيب أيا كان مـــدى ضرورته فنيا وأيا كانت درجته ، يعطى للمالك الفرصة لعمل محضر تبديد التربة بواسطة المستأجر يرتكز على هذا المحضر لطرد المستأجر .

فى هـذه الحالة كيف يحصل الفلاح على « الردم » لعمل السماد (السباخ) البلدى ؟ يمشى الأولاد بعد « الوش » الأول من الحرث لانتقاء « القلاقيل » الكبيرة لتجنيبها واستخدامها كردم .

ه إذا كانت مياه الرى لا تمثل مشكلة ، **فان الصرف يمثل مشكلة كبرى :** لايوجد بالمنطقة مصرف عمومى تصب فيه المصارف الموجودة بين القطع المقسمة إليها الأرض . « المصرف الذى كان موجودا زرعه الأهالى ، ولا جدوى من الشكاوى التى تطالب باعادة حفره » . زمام البلدة محروم اذن من الصرف . ينتج عن ذلك ارتفاع منسوب المياه الجوفية ودرجة الملوحة . غياب المصارف يجبر الفلاحين على ألا يقوموا بتزويد الأرز بالمياه إلا مرة كل ١٥ يوما (علما بأن المياه الراكدة فى الحقول خاصة عندما تسخن تضعف انتاج الارز) .

المساحات التى تشغلها قنوات الرى والصرف والمشايات (التى يتعين أن تتسع ليمر منها الجرار) والساقية تغطى أكثر من ربع المساحة الكلية للأرض : من ٥ – ٦ قراريط بالنسبة للقطعة التى تبلغ مساحتها ١٦ قيراطا . أى أن أكثر من ربع الأرض « عضم » (سنرى أن هذه القطعة محسوبة على الفلاح عنـــد توريد المحاصيل للجمعية ، اى أن الفلاح يلزم بتوريد المحاصيل على أساس انتاج المساحة الكلية) .

٥ بالنسبه للارض ، ملكيتها وحيازتها ، هى مملوكة ملكية فردية فى حالة أعضاء جمعية الائتمان . بالنسبة لأعضاء جمعية الاصلاح الزراعى سنجد أن هناك فرقا بين الوضع القانونى والوضع الواقعى للمنتج المباشر (على الأقل كما يتصوره فلاحو جمعية الاصلاح الزراعى أى « المستفيدون » من الاصلاح) . قبل عام ١٩٥٢ كانت أرض جمعية الاصلاح أراضى أوقاف يستأجرها حوالى ٢٠٠ من عائلات الفلاحين . وكانت وزارة الأوقاف تؤجر الأرض بالسعر السائد وفقا لنظام الايجار بعدد من قناطير القطن . أما بقية الأرض المكونة لزمام البلد فكانت - ومازالت - مملوكة ملكية فردية لم يمسها قانون الاصلاح الزراعى بالنسبة لإعادة توزيع الأرض . كانت أمين العائلات المالكة فى القرية أربعا (لا تزال هى العائلات المتميزة حاليا ، ومن أحداها شيخ البلد الحالى) .

بالنسبة لجمعية الائتمان الزراعى، المساحة الكلية لأعضائها تبلغ ١٤٦٠ فدانا تتمثل فى ١٢٣٠ حيازة موزعة كالآتى وفقا لحجم الحيازة : ١٠٠٠ حائز أقل من فدان - ١٢٠ حائزا من ١ - ٥ أفدنة - ٧ حائزون من ٥ - ٣٠ فدانا - ٧ حائزون أكثر من ٣٠ فدانا (شيخ البلد يملك هو وأخوته حوالى ٥٠ فدانا وأخوته من كبار الموظفين ولا يقيمون فى القرية . وهم « على وش وزرأء ») .

أما جمعية الاصلاح الزراعى فتشغل أرضا تبلغ مساحتها ٢٦٠٠ فدان ، تتمثل فى ١٣٠٠ حيازة لـ ١٣٠٠ « منتفع » . كل أسرة منتفعة تزرع فدانين ، فقد وزعت الأرض بالتساوى دون اعتداد بعدد أفراد الاسرة ، وذلك فيما عدا أسرتين : كان عدد أفرادهما ٣٠ فردا فحصلت كل منهما على ٤ - ٥ أفدنة . مساحة الـ ٤٨ قيراطا التى تزرعها كل أسرة مقسمة إلى ثلاث أقسام مساحة كل منها ١٦ قيراطا وفقا للدورة الزراعية . وعليه تقسم ساحة ٢/٣ أراضى منصلاح

الزراعى إلى ١٢٠٠ × ٣ = ٣٦٠٠ قطعة بحدودها ومراويها ومصارفها(١).

* بالنسبة لوحدات الاستغلال الزراعى توجد اربعة انواع :

— الوحدة العائلية الفلاحية . تقوم على عمل أفراد الأسرة . فى العائلات الكبيرة العدد ، بعض أفراد الأسرة قد يقوم بالعمل الأجير لدى مزارع مالك (باليومية) . وحدات جمعية الاصلاح الزراعى من هذا النوع . بعض المنتفعين يستأجرون مساحات صغيرة من الملاك الأعضاء فى جمعية الائتمان .

— وحدة الاستغلال الرأسمالية . حيازة كبيرة نسبيا تزرع على أساس العمل الأجير ، أكبر حيازة من هذا النوع وحدة مملوكة للسيدة . مزروعة على الذمة . أولادها لا يعملون بالزراعة ولا يقيمون بالقرية . هذا النوع من وحدات الاستغلال لا يوجد الا بجمعيات الائتمان .

— الوحدة العائلية الفلاحية المالكة لمساحة صغيرة من الأرض تزرعها

---

(١) فى قرية أخرى بلغت مساحة أراضى الزمام ٩٤٥ فدان تتمثل فى ٢٦٥ حيازة موزعة كالآتى وفقا لحجم الحيازة : ٣ حيازات تزيد على ٢٥ فدان (بين أصحابها يوجد رئيس مجلس إدارة الجمعية (العمدة القديم) وسكرتيرها) ٤ حيازات ، من ١٥ — ٢٠ فدان — ٦ حيازات من ١٠ — ١٥ فدان — باقى الحيازات أقل من فدان (وتمثل ٣ ./. من المساحة تقريبا — الحيازات من ٥ — ١٠ فدان تمثل ٢٠ ./. من المساحة تقريبا) . وبلغت مساحة زمام القرية الثالثة ٦٦٦ فدان (منها ٢٦ فدان بور) . وتوزع الحيازات وفقا للحجم على النحو التالى : ٣ حيازات من ٢٥ — ٤٠ فدان — ٥ حيازات من ١٥ — ٢٥ فدان — ١٢ حيازة من ١٠ — ١٥ فدان — ٢٦ حيازة من ٥ — ١٠ فدان — الباقى أقل من ٥ فدان ، منهم من ٢٥ حيازة أقل من فدان . والأمر يتعلق فى كلتا القريتين بجمعيات للائتمان .

بفضل عمل أفراد الأسرة على الذعة وتمثل وحدة استغلال ربها عضو بجمعية الائتمان .

ـ الوحدة العائلية الفلاحية التى تزرع مساحة من الأرض لا تملكها وإنما تزرعها على أساس الايجار النقدى . ويمثل الصورة الغالبة فى الايجار (حوالى نصف الأرض التابعة لجمعية الائتمان) . أما الزراعة بالمشاركة فهى محدودة نسبيا (خمس أرض جمعية الائتمان وفقا للمشرف) .

الايجار القانونى فى أرض جمعية الائتمان سبعة أمثال الضريبة هو ٢٤ جنيها للفدان فى السنة . الايجار الفعلى السائد هو ٨٧ جنيها إذا زرع قطنا ، ٤٠ ـ ٥٠ جنيها لفدان البرسيم ، ٦٠ جنيها لفدان الأرز ، ١٠٠ جنيه للفدان إذا زرع قمحا وأرزا . الاستئجار بايجار مرتفع عادة ما يقع من جانب الملاك وأصحاب الحيازات الكبيرة ، يستأجرون الأرض لتوسيع الرقعة التى يشغلونها وخاصة فى تربية المواشى .

ه المحاصيل والدورة الزراعية : الاشجار محدودة ، والخضروات لاتزرع كمحصولات للتسويق .

يوجد حزام حول البلدة (حوالى ٣٠٠ فدان ـ يتحدد الحزام بخمسمائة متر من نهاية القرية ، عاده ماتفصله عن باقى زمام القرية ترعة أو مصرف ، لا يزرع به قطن) . هذا الحزام عبارة عن مساحة لا تسرى عليها الأحكام الالزامية للدورة الزراعية . وتزرع سنة أرزا وسنة ذرة مع تغير الشتوى بين القمح والبرسيم .

فى أرض جمعية الائتمان ، الدورة ثنائية (منذ ٤ سنوات) . نصف الأرض

يزرع قطنا . وهو ما يضعف الأرض . فى الكثير من الاحيان تقع كل حيازة شخص فى الجزء الذي يزرع محصولا واحـــدا . يضطر الفلاحون إلى مبادلة المحاصيل فيما بينهم . أما فى أرض جمعية الاصلاح الزراعى ، فالدورة ثلاثية .

يزرع الفول والبرسيم ـ والكتان (مساحة تقل باستمرار ، يزرع فى أرض جمعية الاثنيان حوالى ٦٠ فدانا . الكتان يمثل محصولا مجزيا . ولـكن يزرعه فقط من له حيازة كبيرة لأنه يزرع عـلى حساب القمح ومن ثم يرجع عـدم التوسع فيه لضيق المساحة) . كما يزرع القمح . ويقوم الفلاح بتوريد جزء من محصوله للجمعية (فى سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزارى يعفى الفلاحــين الذين يزرعون أقل من فدان من التوريد الاجبارى للقمح) .

الأرز محصول رئيسى فى المنطقة ، وهو أهم من الذرة (ومن ثم يستغرب نقص امكانيات الصرف فى المنطقة) . يلزم الفلاح بتوريد ½ ١ طن عن فدان الأرز (كل زراعة الأرز تتم بطريقة الشتل) . الذرة هى المحصول الوحيد الذى يدخل بيت الفلاح ، أى لا يلزم بتوريد جزء من محصوله .

ويأتى القطن طبعا بوضعه الخاص (جيزة ٥٤ طويل التيلة) . الدولة تحرص على زراعته (حتى ولو كان ذلك على حساب جودة التربة) . بعد مناقشة مـع الفلاحين (وعلى الأخص فلاح مالك من جمعيـــة الاثنيان . . من أكبر أربع عائلات بالقرية .. ومناقشة ماقال به مـع الفلاحين الآخـرين) . توصلنا إلى تكاليف انتاج فدان القطن (فى فبراير ١٩٧٥) الآتية :

ـ سماد بلدى : من ٢٥٠ ـ ٣٠٠ غبيط حمار (الـ ٣٠٠ غبيط يملوا ١٥٠ نقلة جمل) ، ثمن الغبيط قرشان (ثمن نقلة الجمل ٤ قروش) ـ تكلفة النقل من الدار إلى الغيط بواقع ٨ قروش نقلة الجمل ، وعليه يكلف السماد البلدى:

(١٥٠ × ٤ = ٦٠٠) + (١٥٠ × ٨ = ١٢٠٠) = ١٠٠ قروش، أى ١٨ جنيها. (زادت كمية السماد البلدى اللازمة عما قبل. لماذا ؟ لأن الدورة ثنائية، الأرض تضعف وتحتاج لأسمدة أكثر - ولأن الأرز ينظف كل ما فى الأرض بما فى ذلك ما بها من سماد ولعدم وجود الطمى).

- الحرث : إذا استخدم الجرار (المحراث الآلى) عادة ما يلجأ الفلاح إلى الجرارات المملوكة للأفراد. وجرار الجمعية ؟ يوجد فى جمعية الاثنان جرار واحد وفى جمعية الاصلاح أربعة جرارات. جرارات الجمعية عادة ما تكون مشغولة فى النقل، والسائقون لا يأتون أيام الجمعة والعطلات الرسمية والعمل فى الحقول لا يعرف العطلات. الثمن المحدد لحرث الفدان (ثلاثة وشوش أى فرد وثنى وتثليث) هو ٢٥٧ قرشا إذا استخدم جرار الجمعية. إلا أن حرث الفدان بجرار مملوك للأفراد يكلف أربعة جنيهات.

- تخطيط الأرض ومسحها : ٧ جنيهات للفدان.

- بذور (تقاوى) (٦ كيلات + ١ كيلة ترقيع) × ١٤٠ قرشا.

- عزيق : (٤ عزقات × ٤ أنفار فى العزقة = ١٦) × ٢٥ = ٤٠٠ قرش.

- تنظيف، نقاوة حشائش باليد : ٢٠٠ قرش.

- الرى، بالروافع واستخدام الماشية : رى الفدان ٥ر١ جنيه، ١٠ مرات طوال حياة القطن، ١٠ × ٥ر١ جنيها. يضاف إلى ذلك ما يتحمله الفدان فى تطهير الترع والمصارف، بواقع جنيهين سنويا تقريبا.

- السماد الكيماوى ، ٢ شوال × ٢٠ر٣ = ٤ر٦ جنيه .

- المقاومة اليدوية لدودة القطن = ٤ يوما × ١٠ الأجر اليومى لأنفار المقاومة = ٤ جنيهات .

- جمع القطن ، حوالى ١٥ جنيها للفدان . الأجر اليومى للنفر من ٢٠ - ٣٠ قرشا إذا كان عمر النفر . يلاحظ أن جمع القطن يمثل عز موسم العمل ، الأجر اليومى لا يتجاوز ٣٠ قرشا .

- ايجار الفدان : ٢٤ جنيها (بالتسعيرة ، ٧٠ جنيها فى الواقع) .

- يلاحظ أن هناك كثيرا من أيام العمل غير المحسوبة فى هذه التكاليف (مثلا : نطير السماد البلدى أى توزيع الكمية المتاحة على المساحة من الأرض - زرع القطن - المشى أمام الماء عند الرى - رش السماد الكيماوى . . الخ) .

- مجموع التكاليف (دون الايجار) = ٨٠ر٩١ جم .
بالايجار الفعلى = ٨٠ر١٦١ جم .

الفلاحون والملاك يفضلون زراعة القمح والأرز على زراعة القطن. لماذا ؟ « لو كنت حرا أزرع شيء يتاكل . لا أزرع قطن ولا حجة أبدا . لا أزرع إلا مواد غذائية » (أحد فلاحى الاصلاح الزراعى) . هم يفضلون زراعة المواد الغذائية - فى ظل اقتصاد المبادلة - لأن أثمانها أعلى (نسبيا) ونفقاتها أقل ، وتعرضها للاصابة بالآفات أقل . لكن الدولة تفضل القطن وتحدد المساحة ، وتجعل الدورة ثنائية (رغم اجهادها للارض) . لماذا ؟ « لانهم عارفين

أنه لا يؤكل .. الفلاح ما يقدرش يأكله .. يأخدوه وتبيعه الدولة بثمن أعلى وتحصل به على عملات أجنبية » (أحد فلاحى الاصلاح الزراعى) . ورغم ذلك فالالتزام بالدورة الزراعية كامل فى جمعية الائتمان (قارن أماكن أخرى من الريف المصرى حيث يمثل عدم الالتزام بالدورة نسبة كبيرة من « المخالفات » التى يرتكبها الفلاحون) .

الكثير من قرارات الانتاج تؤخذ بواسطة الادارة . الزراعة المصرية تكاد تكون أكثر زراعات العالم معرفة « للوائح » . لا نكاد تفلت عملية زراعية من قرار ادارى يرتبط بجزاء (جنائى ، غرامة عادة) يوقع إذا خولف القرار . وتبرز الصعوبات بصفة خاصة عندما يستلزم تنفيذ القرار معرفة معلومات (١) لا يحيط

---

(١) — نضرب لذلك مثال القمح المكسيكى وما أثاره من مشكلات فى بعض نواحى الريف المصرى . هذا النوع من القمح توصل اليه معهد بحوث القمح فى المكسيك ، نحن هنا بصدد فن انتاجى نبع من غير البيئة المصرية . ثم ادخاله فى الزراعة المصرية مع استلزامه لمعرفة فنية لا توجد لدى الفلاح المصرى مع مجىء الارشاد بعد فوات الأوان :

- تأتى البذور متأخرة فيؤثر ذلك على المحصول ، بالاضافة إلى تحرير محضر للفلاح لأنه « زرع بعض فوات الأوان » .
- يستلزم « الضم » (أى الحصاد) وهو أخضر نسبيا (على عكس المعروف من أنواع القمح التى كانت سائدة فى مصر) لأنه أكثر قابلية « للفرط » فى الحقل . عدم معرفة الفلاح لذلك يؤدى إلى ضياع كمية كبيرة فى شكل « فرط » فى الأرض الشراقى .
- من ناحية أخرى يستلزم هذا القمح أن يتم الدريس بسرعة وعليه يؤدى تركه مدة طويلة نسبيا فى الاجران (انتظارا لمجىء الجرار الذى عادة مايستغرق وقتا

بها الفلاح المصري رغم أنه من أكثر فلاحي العالم معـــرفة بالزراعة ، إذ عادة ما تتوفر لديه المعرفة الفنية اللازمة لزراعة ما يقرب من ٤٥ محصولا وناتجا في زراعة تقوم على الري بما يستلزمه من معرفة خاصة بكميات المياه اللازمة لكل محصول واختلاف هذه الكمية بالنسبة للمحصول الواحـــد على مدار حياة المحصول نفسه . لكن ، على الفلاح ، في جميع الاحوال أن ينفذ : « السياسة الزراعية محددة ومفروضة بحكم عسكرى ، بحكم القاضى ، حكم السلطة على . لابد

طويلا لقلة عدد الجرارات) إلى أن يصبح لون الحبة قاتما . وتضمر وتقل رتبته .

— في العام التــالى قد يفضل الفلاح دفع الغرامة ، ولا يلتزم بزراعة هـذا النوع من القمح .

هل يستلزم هذا النوع من القمح درجة كبيرة من الميكنة في الحصاد والدراس ! ومن ثم شكلا آخر من أشكال الوحدات الانتاجية ؟

هذا ما كتبناه في مايو ١٩٧٥ . ونضيف (في يونيو ١٩٧٨) أن وزارة الزراعـة تقرر (والوزارة هي التي تقرر دائمـا !) أن تتيح لكل مزارع حرية اختيار صنف القمح الذى يراه مناسبـا لحيـازته ، وتوفر تقاوى من صنف القمح المصرى « جيزة — ١٥٥ » إلى جانب الاصنـاف المصرية الجديدة « جيزة ١٥٧ ، ١٥٨ وسخان » وتقاوى الصنف « شنـاب المكسيكى » الأصلى ؛ وذلك عقب مناقشة مع ممثلى الجميات التعاونيـة بمناطق الاصـلاح الزراعى حول سيـاسة زراعة القمح في الوسم ١٩٧٩/٧١ : حيث أكد المزارعون أنهم يفضلون أصناف القمح المصرية التى استنبطها الباحثون المصريون تحت الظروف المحلية . وأشـاروا إلى أن صنف القمح الأجنبى « شنـاب » الذى عرف عنه التفوق في المحصول شديد الحساسيـة ويحتـاج إلى معاملة خاصة في الري والتسميد والحصاد (جريدة الأهرام القاهرية في ١٩٧٨/٦/٢٧ ، ص ١٨) .

من تنفيذها ، ليه ؟ « عشان هي سياسة مش للفلاح ، لهم .. يخدوا اللى نزرعه ويوزعوه على ده وده ، والباقى يبيعوه بره» (أحد فلاحى الاصلاح الزراعى).

المدخلات الزراعية التي يحصل عليها الفلاح من الجمعية : فى جمعيـــة الاصلاح : المبيدات الحشرية أى «الدوا» غير موجودة أو موجودة ومغشوشة. « القطن أكلته الدودة » .

«¼ كيلو دوا للـ ١٦ قيراطا . الطيارة ترش رشة واحدة ، ورش الطيارة مش بطال لدودة اللوزة ودودة الورق إذا تم تحت ارشادات المهندســين ، ولكن الارشادات دى عادة غير موجودة » .

«الوضع يتكرر كل سنة ، خاصة فى العام الماضى . كتبنا تلغراف للمسؤلين ، لوزير الإصلاح ، (وقد اطلعنا على التلغراف على أى الأحوال الفـلاح يحفظ التلغراف عن ظهر قلب) . ما فيش فايده . كل اللى مضـوا على التـلغرافات جت لهم محاضر اهمال فى المقاومة اليدوية بعد فوات وقت هذه المقاومة، أى فى شهر ٧ (٧ جنيهات الغرامة) . محاضر تأديب . أصلهم بيربونا » قال بذلك أكثر من فلاح (٨ فلاحين) من فلاحى الاصلاح الزراعى .

طيب لماذا لا يوجد الدواء ؟ « لأن مافيش عملات أجنبية . . راحت فين العملات الصعبة اللى جت من القطن والأرز اللى أخذوها » ؟

ـ فى جمعية الإئتمان توجد المبيدات ، وتوجد ماكينات الرش ، وفيه كل حاجه .

ـ البذور والأسمدة الكيماوية . موجودة وفقـا للمقرارات . هذا لا يمنع من وجود سوق سوداء للكيماوى .

عملية العمل الصناعى : القوة العاملة : تعداد البلدة ٣٤ ألف (١٩٧٤) .
القوة العاملة ربع السكان أو أكثر . ما يقرب من ٩ آلاف شخص فى سن العمل وهى سن مبكرة فى الريف (مايقرب من ٢٠ ٪ من الأولاد فى سن السادسة لايدخلون المدرسة . نسبة من يتخلفون فى الطريق الدراسى كبيرة) . العديد من الأشخـــاص يعملون بعد سن الستين . من هذه القوة العاملة من يعمل فى غير الزراعة .

من وجهة نظر المالك (أحد أفراد أكبر أربع عائلات فى القرية) ، لاشكوى من نقص فى القوة العاملة ، وإنما الشكوى من ارتفاع الأجر : « النفر بعد ما كان بـ عشر قروش فى اليوم أصبح بـ ٣٠ » .

من وجهة نظر الفلاحين ، القوة العاملة موجودة وفى حالة بطالة . السبيل ؟ : العمل الأجير ان وجد على أرض القرية . العمل كعمال تراحيل ، وإلا فالبطالة . عمـال التراحيل ، عددهم ؟ « حوالى ١٠٠٠ أسرة » . ووفقـا لتقدير آخر « ربع القوة العاملة فى القرية » . يجدون مصـدرهم فى الأسر الفقيرة التى هى بلا أرض أو من التى تزرع مساحة صغيرة جدا . قد يوجدون فى بعض الأسر المستفيدة من الإصلاح الزراعى (خاصة وأن توزيع الأرض لم يأخذ فى الإعتبـار عدد أفراد الأسرة) . يعملون أثناء الموسم كأجراء فى داخل زمام البلدة . فى غير الموسم يعملون لفترة كعمال تراحيل . يوجد بالقرية مقاول أنفار يتوسط بين العمال وبين من يستخدمونهم . عمال التراحيل فى القرية يستخدمون بواسطة الدولة فى مشروعات استصلاح الاراضى فى شمال الدلتا ، فى شابحة والحول ، الدولة تدفع للعـامل ٩ جنيهات فى الشهر . ولكن العامل لايصله منها إلا ٦ - ٧ جنيهـات . الدولة تصرف لهم بعض المواد الغذائية ، يأخذها الموظفون والمقاول « الزوادة »

(أى غذاء العامل لفترة الترحيلة ويتكون عادة من الخبز الجاف والخيار المخلل والجبن القديم) يجهزها العامل من المبلغ الذى يدفعه له المقاول مقدما . بعد الترحيلة يبقى عامل التراحيل فترة من ٣ - ٤ شهور «بطال» أى بلا عمل في حالة البطالة كيف يعيش ؟ يبطل (أى يتوقف) عن الدخان ، يبطل الشاى ، يلبس فى قديمه ، يخدم فى البيوت ، يعمل سمسارا للمعيز ، يسرق ، الستات تطلع تملا ميه وتخدم فى البيوت حتى عند الموظفين عزاب ، يجر من المقاول مقدما انتظارا للفرج . واضح أن «أخلاقيات القرية» ليست واحدة بالنسبة لكل فئاتها الاجتماعية وأنها لاتتحدد فى فراغ من الظروف الإقتصادية لكل فئة .

بالنسبة لنوع العمل يوجد العمل المباشر، عمل أفراد الإسرة فى وحداتهم الإنتاجية فى أراضى الإصلاح . وفى الحيازات الصغيرة من أراضى الإئتمان . طريقة العمل واحدة على أراضى الجمعيتين . المزاملة تلعب دورا حيويا ، تقريبا ٥٠ ٪ (كما توجد مزاملة على المواشى كحيوانات جر) أولاد المدرسة يعملون فى الصيف فى مقاومة دودة القطن . كما يعملون فى الحقل بعد العوده من المدرسة فى شهور الدراسة .

بالنسبة لادوات الإنتاج : الحرث ، لايزال المحراث الخشبى يلعب الدور الرئيسى بالنسبة للوحدات الفلاحية . فى المنطقة كلها ، حوالى ٢٠ ٪ حرث بالجرار (جرارات الأفراد وجرارات الجمعيتين) ، ٨٠ ٪ حرث بالمحراث الخشبى . فى بعض الاحوال يأخذ الفلاح من الجمعية سلفة للحرث ، وهى سلفة نقدية وإنما غالبا ما ينفقها « فى بـاب ثان » ، يقوم هو بالحرث بالمحراث الخشبى (نقص فى النقود ، فى السيولة ؟) . والرى معظمه بالمواشى كذلك . إلى الآن الحيوان هو القوة الجارة . ليس هناك آلات ، « ودا على حساب اللحم واللبن » على حد قول

أحد فلاحى الاصلاح الزراعى . أما الدراس فيتم بالجرار ، لم يعـد هناك نورج ، اختفى تماما ، لأنه يعطل ويأخذ وقتا طويلا (نفقـة دراس الفدان ٨ جنيهـات بالانفـار) . أما الدراوة (أى فصل الحب عن التبن) فتتم بماكينة الدراوة المعروفة فى الريف المصرى وبالمذراة (فى أيام الريح وخاصة بالنسبة لكمية الحبوب التى يختزنها الفلاح) . أما بقيـة عمليـات العمل الزراعى فتتم إستخداما للأدوات العادية ، آلات الجمعية غير كافية (ويلزم جرار لكل ٢٠٠ فدان ، وفقا للمشرف الزراعى) .

بالنسبة لفنون الانتاج : تستخـدم بذور جديدة كالقمح المكسيـكى ، ويكون استخدامها بقرارات من رزارة الزراعة . وقد يترك ذلك للزراع مع وجود وسائل تشجيع . تستخدم الأسمدة الكيماوية والمبيدات الكيماوية (تكون مقاومة دودة القطن باليد لغـاية اول يوليو . الرش بالطائرات يفيـد اللوز اذا حسن القيام به) أى إذا كانت الخلطة مضبوطة ، وكانت الطائرة على ارتفاع منخفض وتم الرش فى ظروف مناخيـة مواتية ، فى غياب الريح . يستحسن أن تكون الرشة الاخيرة بماكينة الرش حتى تتم وفقا لنوع القطن الذى يختلف طولا وقصرا كما يختلف وفقا لكثافة الورق ومدى إصابته من حقل لحقل) . الحصاد يتم أساسا بالأيدى العاملة استخداما للأدوات التقليدية . الارز يزرع كله بطريق الشتل (لا البـذار على كل قطعـة الأرض التى تزرع بالأرز) لأنه أوفـر فى الأيدى العـاملة . أوفر فى التنظيف (خاصة من نبـات « الدنيبـة ») وأكثر إنتـاجية .

ه **كيفية الحصول على وسائل الانتاج :** - أدوات العمل - يملكها المالك أو الرأسمالى فى الواحدات الرأسمالية . الفلاح المشارك أو المستـأجر يملك بعضهـا

ويستأجر البعض الآخر ، إما من الجمعية بقرض وإما من أصحاب الحيازات الكبيرة الذين يملكون أدوات الإنتاج . فى هذه الحالة الأخيرة يدفع الفلاح فى مقابل إستئجار أدوات الإنتاج إما نقدا أو عينا (جزءا من المحصول) أو بأيام عمل (فى الحالة الأخيرة يوجـــد نوع من التبادل بين صاحب أدوات العمل والفلاح الذى يزرع مساحة غير أرض صاحب أدوات العمل . هذا النوع من التبادل الذى يقوم على انفصال الفلاح عن وسـائل الإنتاج غير الأرض يلعب دورا كبيرا فى القرية . . يضاف اليه التبادل الذى يأخذ شكل حصول الفلاح على اثمان (قرض) يقوم بسداده وسداد فائدة فى شكل أيام عمل يقوم به على أرض المقرض . وعادة مايهمل الدارسون للمشكلة الزراعية هذين النوعين من التبادل).

ـــ بالنسبة للمواد موضوع العمل ، يحصل عليها المالك أو الرأسمالى من الجمعية ، ويفضلون التعامل معها بالنقد . أما الفلاح المشارك (فى المزارعة) أو المستأجر ، فيحصل عليها هو الآخر من الجمعية (إلا إذا كان مدينا فلا يحصـل إلا على البذور والمبيدات وسلفة المقاومة) أو من السوق الســوداء (وخاصة فى حالة المشــاركة ، حيث يكون للمالك الحق فى التعامل مع الجمعيـة ويمنعه على المشارك) بعض أنواع الأسمدة الكيماوية ، يباع الشوال منها بـ ٤ ــ ٥ جنيهات بدلا من ٣ جنيهات .

ـــ الإنتاجية : بالنسبـة للقطن ، يراعى أولا أنه لا يزرع شىء آخـر مع القطن فى هذه المنطقة أى لا توجد زراعة « تحميل » مع القطن المهم إلا فيما عدا بصل أو تيل بسيط جدا فما السبب فى ذلك ، ومناطق أخرى من الريف المصرى تزرع فى حقل القطن البصـل والخيار والبامية والتيـل ؟ ـــ الأرض

ضعيفة - البرد - ممنوع التحميل ، والا يوقع المحضر (لم يوافق المشرف الزراعى على القول بأن التحميل ممنوع إداريا) . قبل القطن تزرع الأرض فى ٩٠ ٪ من الحالات برسيما (بطن أو اثنتين) أو فولا .

- تختلف إنتاجية الفدان من القطن فى أراضى جمعية الائتمان عنها فى أراضى جمعية الاصلاح . فى الأولى ٦ قناطير فى المتوسط ، فى الثانية من ٣ - ٤ قناطير . فما السبب ؟ « الدودة تأكل القطن . . مافيش دوا ، الفلاح قام بالمقاومة اليدوية ١٠٠ ٪ » (أحد فلاحى الاصلاح الزراعى) « السنة دى كان عندى ١٦ قيراطا جابو ٢ قنطار ، ٧ كيلو ، وعندى إستمارة التوريد فى الدار » (فلاح آخر من فلاحى الاصلاح) . « مافيش مبيدات أو الدوا مغشوش الورق يسقط » . وكان تكون الرتبة منخفضة (أى انه ليست الكمية فقط هى التى تنقص، وإنما كذلك تنخفض رتبة القطن ، وينخفض الثمن الذى يحصل عليه الفلاح) . « السنة دى ناس باعت نحاسها وناس استلفت علشان تشترى مبيدات » .

* نشاط تربية المواشى: المواشى المحصورة بجمعية الائتمان (من سجلات الجمعية) : ابقار ٧٧٦ - جاموس ٥٩٠ - عجول ٨٤٥٩ - والاغنام والماعز لا تحصر . فى جمعية الاصلاح ضعف العدد تقريبا (يضاف اليها الجمال والحمير والخيول (والطيور طبعا) لتكملة الثروة الحيوانية للقرية) .

- المواشى غير مؤمن عليها ، لا يقوم بالتأمين إلا عدد محدود من كبار رجال القرية (شيخ البلد مثلا يربى ٤٠ عجلا) . يصرف لكل رأس ٢ كيلو جرام شهريا من العلف ولمدة أربعة أشهر فى السنة فقط (شهور الصيف) . الشكوى عامة من نقص العلف (وفقا لقول أحد فلاحى الإصلاح الزراعى :

يأخذ الأغنياء كل كسب وعلف الجمعية بالاتفاق مع الموظفين).

— أثر موسم رش القطن بالمبيدات على المواشى محدود ، ربع أو نصف فى المائة من المواشى تنفق نتيجة لذلك . هل يكون للمبيدات على النبات نفسه نفس الأثر ، أم أن بعض المبيدات ، وخاصة المغشوش منها لا تعرض النبات لبعض أنواع التسمم النباتى ؟ (سنرى فيما بعد أن بعض الفلاحين قد أشاروا إلى ذلك) .

— شبه اجماع على أن الغالبية العظمى ، أكثر من ٩٠٪ من مواشى الفلاحين، مشاركة مع كبار الملاك والموظفين . وشروط المشاركة ؟ يفرق بين المشاركة فى التربية « للقنية » أى فى تربية المواشى لتبقى لدى الفلاحين للتزايد، والمشاركة فى التربية « للذبيح » أى للبيع كلحوم .

— وبالنسبة للمشاكة فى التربية « للقنية » هناك وضعان :

— أن يدفع كل من الفلاح والمشارك نصف ثمن الماشية . ويقوم الفلاح بالتربية . ويكون لمن شاركة نصف الثمن عند البيع .

— أن يدفع من يشارك الفلاح كل الثمن . ويقوم الفلاح بالتربية ويشاركه الآخر فى اللبن والمسلى . وعند البيع يأخذ المشارك الثمن الاصلى الذى دفع فى الشراء + نصف الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع) هناك من يشاركون الفلاح فى اللبن والمسلى حتى فى حالات المشاركة وفقا الوضع الأول) .

عادة ما يوجد شرط مكتوب ينص على أن من حق كل من الطرفين أن يبيع الماشية فى أى وقت يختاره . عاده لا يكون للفلاح مصلحة فى بيع الماشية ومن ثم يكون البيع فى الوقت الذى يناسب ظروف من يشاركه .

- أما تربية المواشى للذبيح فتقتصر على كبار الملاك فى حظائر معدة لذلك.

- مقدرة الفلاح على تربية المواشى محدودة الاسباب ؟ :

- عدم وجود امكانية شراء الماشية .

- قلة العلف ، والمساحة البرسيمية محدودة (خاصة وأن الدورة ثنائية) .
حتى ولو وجد من يشاركه على ماشية اضافية لا يستطيع أن يربيها (عامل يؤخذ فى الاعتبار عند تقرير أسس المفاضلة بين زراعة القطن والحاصيل البديلة : المواد الغذائية المباشرة (قمح وأرز) أو غير المباشرة : البرسيم المخصص لتربية الماشية كمصدر للحم واللبن والزبد ,

- سبب آخر يضيفه أحد فلاحى الاصلاح الزراعى « الى الآن الحيوان هو القوة الجارة ، ليس هناك آلة ، ودا على حساب اللحم واللبن » .

والموضوع فى النهاية ، كما يقول فلاح الاصلاح « ليس موضوع أصحاب الحيازات الكبيرة وقدرتهم على التربية وأصحاب الحيازات الصغيرة وعدم قدرتهم على التربية ، وإنما هو موضوع تطوير الثروة الحيوانية على مستوى الدولة » . وعى بأن المشكلة لابد وأن تطرح على مستوى المجتمع .

* يوجد بالقرية مركز تجميع البان يتبع شركة مصر للألبان ، وله يقوم الفلاح ببيع اللبن والزبد والبيض.

* التسويق: يلاحظ أن "فلاح ملزم بتوريد حصته من القطن والقمح والأرز على أساس المساحة الكلية وليس المساحة الصافية ، أى المساحة بما فيها الجزء المخصص لقنوات الرى والصرف والمشايات والسواقى (الحديدة ، أو التروية التى بين حدود الأراضى، من وسط السكة) . هذا الجزء يصل أحيانا

إلى ٦ قراريط من ١٦ قيراطا) . بل أن هناك، وفقا لفلاحى الإصلاح الزراعى ، مساحات فعلية أقل من المساحات الاسمية .

يختلف نظام التسويق فى جمعية الائتمان عنه فى جمعية الاصلاح الزراعى
رغم تساوى الكميات اللازم توريدها من المحاصيل وتساوى أثمان الشراء :

— فى جمعية الائتمان يعامل كل صاحب حيازة كمتعامل مستقل مع من يشترى المحاصيل من خلال الجمعية ، ويكون له حساب مستقل وهو يعرف مركزه فى الجمعية « فى حدود ما تمكنه معرفته للقراءة والكتابة من التحقق من هذا المركز . ويحصل على ثمن ما سلمه من محاصيل بسرعة (إيراده من الأرز يصل بعد ٤ - ٥ أيام) .

• فى جمعية الاصلاح ، يعامل كافة « المنتفعين » كمتعامل واحد يتعامل مع شركات المحاصيل من خلال الجمعية ، وعليه لا يعرف كل فلاح إلا وزن ما سلمه من محاصيل بالنسبة للقطن ، كأن كل ما يقدمه فلاحو جمعية الاصلاح يعتبر « لوطا » واحدا من حيث الرتبة . وبعد تكرار شكوى الفلاحين تغير الوضع واصبح يفرق بين رتب مختلفة ، وتعتبر الكمية الكلية « لوطات » وفقا الرتب الموجودة بها . وانما مع اعتبار كل فلاحى الجمعية دائما كمتعامل واحد .

- فى تسويق الاصلاح مافيش رتبة ورتبة لكل فلاح . بيقولوا بيعطوا للعامل فرق رتب (يقصد عمال الصناعة) ، أنا مش ضد ان العمال تأخذ ، بس يدونا فرق الرتب . والله العمال باين عليها لا هى بتاخد ولا حاجة ، (أحد فلاحى الاصلاح الزراعى) .

- فى جمعية الاصلاح لا يعرف الفلاح مركزه . لا يعرف بأى ثمن بيع

المحصول ولا ماذا كانت رتبته ويبقى معلقا طوال العام . أنا لا أعرف شيئا عن التسويق : فى التسويق يعتبرونى قاصر .. لكن فى الانتاج مش قاصر !! » نص تعبير أحد فلاحى الاصلاح : لانعرف ثمن الارز . « أنا اللى فلاح ، أنا اللى خلقه ما معرفش أبيعة : إزاى بعد ما أعرف أنتجه وأمونه ما أعرفش أبيعه ؟ » نص تعبير لفلاح آخر من فلاحى الإصلاح .

فى جمعية الإصلاح ، يتأخر الفلاحون فى الحصول على مستحقاتهم « إلى الآن النصف الثانى من شهر ٢ لم يسو لا ثمن القطن ولا ثمن الارز ، والتوريد تم فى شهر ١٠ ، لانعرف عنه أى شىء خاصة أنيا ٦٠ ٪ ، ومازلنا فى الانتظار » على قول لأحد الفلاحين يصدق عليه المشرف الزراعى (١) .

- فى جمعية الإصلاح، وفقا للفلاحين، لا يبقى للفلاح شىء بعد توريد حصة القمح وحصة الارز :

حصة القمح : مايبقى لأسرة الفلاح بعدالتسليم يكون بين ١٫٥ - ٢أردب قمح (لأن المساحة المنزرعة قمحا هى ١٦ قيراط ، كمساحة كلية وهو ما يكفى لغذائها لشهرين أو ثلاثة فقط) . « ٩٠٪ من أسر أعضاء الجمعية تأكل شهرين فقط من إنتاجها والباقى تشتريه من الدكان » من أين؟ « كل واحد ومقدرته » . ماهو نوع المقدرة؟ واحد عنده سرير باعه ، واحد عنده حلة باعها واحد بياخذ من المرابى ، الاردب بنشتريه بـ ١٠ جنيهات ، بعد ما نكون بعناه بـ ٥ - ٦ جنيهات » .

(١) فى شأن هذه المشكلة يكتب الاهرام فى صفحة الوجه الآخر (ص٧) بتاريخ ١٩٧٥/٣/١١ « لمصلحة من يورد الفلاحون المنتفعون بجمعيات الاصلاح الزراعى فى مركز الدلنجات بحيرة مستحقات حيازاتهم من الأرز منذ ٣ شهور كاملة ثم لا تصرف لهم مستحقاتهم عن حصص التوريد حتى الآن ؟ » .

«وحصة الأرز الفلاح بيسلم ١½ طن عن الفدان - مساحة ١٦ قيراط تصفى فى الواقع على ١٠ — ١١ قيراطا . ما فيش فلاح من الاصلاح فاضل له أرز وفيه ناس كبار بتزرع فى مساحات كبيرة وبتخزن أرز . وفلاح الاصلاح بدور بعد التسليم على ثمن كيلو أرز . طيب المفروض مادام أنتجت اكل الأول وبعدين أورد» .

«كان هناك إجماع (من الفلاحين ، إئتمان وإصلاح، من أعضاء مجلس إدارة الجمعية ، من المشرف الزراعى ، ومن غير هؤلاء من السكان) على أن محصول الأرز لايكفى لتوريد الكمية المطلوبة .

— وضع فلاح الاصلاح : «بيات الفلاح متخلف ، مدين . لا القطن ولا الأرز يغطى مستحقات الجمعية ، ٧٠ ٪ من أعضاء جمعية الاصلاح متخلفون من ٣ سنوات يحجز على أموالهم . يسدد من غير الانتاج : «يبيع بهيمة ، من الأجرة التى يحصل عليها إبن له يعمل عاملا زراعيا» . هذا العام يوجد ٧٠ ٪ لم يغط القطن مسحوباتهم (المفروض أن يغطى القطن ما يسحبه الفلاح بصدد إنتاجه + مسحوبات الشتوى) . إلى أى حد يرجع هذا الوضع إلى الطبيعة القزمية للوحدة الانتاجية ، وإلى سياسة التزويد بالمدخلات وما يجرى فى العمل، وإلى قدر الفائض الذى يعبأ من الناتج ؟ كل هذه العوامل تتكاتف لتعطى لفلاح الاصلاح مثل هذا الوضع . الدراسة المدققة ينبغى أن تبرز نصيب كل من هذه العوامل فى تحقيق هذه النتيجة .

— وضع فلاح الائتمان : ٣٠ ٪ من فلاحى الائتمان لايغطى لهم القطن مسحوباتهم ومسحوبات الشتوى — ٨٥ ٪ منهم يسدد سلف الجمعية — ٤٠ ٪ منهم متخلفون عن توريد الأرز . الكمية المنتجة لا تكفى للتوريد . فى بعض

الأحيان يشترى الأردب بضعف ثمنه لتوريده. نسبة كبيرة من المتخلفين متخلفة فى توريد كميات صغيرة (أحيانا) من ٥ — ٢٠ كيلو أرز ويعاملون نفس معاملة من يتخلف عن توريد الكمية كلها .

— منذ خمـــس سنوات ، والتخلف عن توريد الأرز ، لعجز المحصول، مستمر .

— إذا لم يتم الفلاح بتوريد الكمية المطلوبة كليا أو جزئيـــا يدفع غرامة (بواقع قرش صـــاغ عن كل كيلو لم يورده فى حالة الأرز) . ويوقع عليه محضر تبديد (٢٠ جنيها فى حالة الأرز) . ويحرم من التعامل مع الجمعية فى العام التـالى . ويجبر على شراء المدخلات الزراعية من السوق السوداء . والسوق فى مصر بصفة عامه لم تعد تعرف اللون الابيض .

— بالنسبة للمحـــاضر التى توقع ، يوجد فرق بين فلاح الائتمان وفلاح الاصلاح : فلاح الائتمان لا يوقع عليه المحضر إلا عند عدم توريد القطن فقط. أما فلاح الاصـلاح فيوقع عليه المحضر إذا تخلف عن توريد القطن أو الارز أو القمح . إذا ما وقع عليه محضر يذهب الخفير لينتزعه من العمل فى الحقل ، لانه مطلوب فى النقطة ، نقطة البوليس ، عليه محضر لأنه تخلف عن تسليم المحصول . الفلاحون يخجلون «كرجـال» من الاعتراف بأنهم يضربون فى نقطة البوليس ، لكن فى الواقع الضرب موجود » .

— بالنسبة لتسليم الأرز ، ٧٠ ٪ من فلاحى الاصلاح لا يقومون بالتسليم أما لعدم كفاية المحصول واما تهربا من تسليمـــه . لماذا التهرب ؟ أولا : غرامة عدم التسليم هى ١٠ جنيهـات . ثمن طن الأرز فى السوق السوداء يزيد بعشرة جنيهات عن الثمن الذى يبيعه به من خلال الجمعية . عليـه أن يورد طن

ونصف عن الفدان . إذا باعها فى السوق السوداء يحصل على ١٥ جنيه زيادة ، يدفع منها ١٠ جنيهات غرامة ، ويكسب ٥ جنيهات . ثانيا : بيع الارز فى السوق السوداء يمكنه من الحصول على النقود فورا . أما إذا سلمه للجمعية فلا يحصل على نقوده إلا بعد خمسة شهور فى المتوسط .

يضاف إلى ذلك أن عديدا من الفلاحين مرتبطون بتجار ، مرتبط به لحاجته إلى النقود السائلة أثناء فترة الانتاج ، ويبيع له بيعا « صيفيا » ، أى مقدما والمحصول لايزال فى الارض ، وعادة ما يكون مدينا له ويدفع له ربا كبيرا (الـ ٥ جنيهات إذا باتت أى إذا بقيت لسنتين ، تصبح ٢٠ !!) . والتاجر بطبيعة الحال يشترى ليتحكم فى السوق فيما بعد ويبيع الارز للفلاحين بأسعار مرتفعة (يشترى ضريبة الارز بـ ٣٠ جنيه ، ويبيع السرس الكيلو بـ ٣ قروش والارز الأبيض بـ ٨ صاغ الكيلو) .

يلاحظ هنا أن الحكومة جادة فى تسويق القطن (إذ لايوجد إلى جانبها تجارة خاصة فيه) . أما تسويق المواد الغذائية فوضعها مختلف ، الحكومة أقل جدية فى تسويقها ، إذا توجد التجارة الخاصة إلى جانب تجارة الحكومة .

— ظاهرة تهريب القطن موجودة ، وانما بنسبة صغيرة جدا ½ ٪ (وهو لا يسوق خارج الجمعية وانما يحول من شخص لآخر فقط) . هل يرجع ذلك لان الدولة تحتكر تجارة القطن الداخلية كما تحتكر تجارته الخارجية (تصديره) ؟

— فى حالة العجز عن تسليم الكمية المطلوبة . يكون للفلاح أن يتقدم بشكوى لضعف الارض أو ضعف المحصول حتى يعفى من تسليم جزء من الكمية . وذلك وفقا لشروط اجرائية معينة . الكثير من الفلاحين لا يستخدم هذا الحق (لغياب الوعى بوجوده أو للجهل بالاجراءات أو الخوف من التيه

فى تعقيداتها) . فى العام الماضى بالنسبة للأرز تقدم مايقرب من خمسين شخصا بشكاوى . الشكوى تحقق على الطبيعة . نجح منهم ٥ - ٧ فى شكواهم . وفقا لمشرف الجمعية ، تقدم هذا العام ٦٠ شخصا بشكوى بالنسبة للأرز ، حققت جميعها وقبلت كلها .

— إذا تخلف الفلاح عن السداد لسبب من الأسباب وقع الحجز على أمواله . من بيانات الصراف ٨٥ ٪ من المحجوز عليهم من صغار الحائزين (أقل من ٣ أفدنة) . وكثيرا ما يجرى « تبديد » الاموال المحجوز عليها إذا ماعين الفلاح حارسا عليها . خاصة إذا تمثلت هذه الاموال فى محصولات غذائية معدة جزئيا لاعاشة الفلاح وعائلته من انتاج عمله لا لشىء إلا أنه قد عين حارسا على الاموال المحجوز عليها (هل يمثل ذلك أحدى الصعوبات الناجمة لاستيراد الفن القانونى من مجتمع (المجتمع السلعى لتقنين نابليون) إلى مجتمع آخر ؟) .

٥ واضح أن وضع فلاح جمعية الائتمان يتميز عن وضع فلاح جمعية الاصلاح الزراعى . العديد من فلاحى الاصلاح طالبوا بأن يعاملوا معاملة فلاحى الائتمان (الوعى الاجتماعى محدود) فلاح واحد فقط من فلاحى الاصلاح هو الذى قال بضرورة تغيير النظامين . أحد فلاحى الاصلاح : « الأرض واحدة والفلاح واحد ، وليه بس فيه نظامين » : واحد لفلاح الائتمان وواحدة لفلاح الاصلاح ؟

الفلاح يعى أن الوضع التنظيمى ليس واحدا . ويتعدى مرحلة هذا الوعى ويطرح السؤال : ما السبب فى ذلك ؟ ولايعطى الاجابة ؛ وانما يطالب بأن يتساوى بفلاح الائتمان !! . والسؤال لايزال مطروحا . وعلى البحث أن يبدأ فى الدراسة الميدانية التى تمدها النظرية) للبحث عن الاجابة فاذا ما فعل يكون قد نجح فى استقراء

جماهير المنتجين المباشرين . طرحوا له القضية ، وعلية ان يطورها نظريا كقضية . ثم يتبادل معهم البحث عن تفسير لها .

فرضية : هل يرجع هذا الاختلاف فى التنظيم الى أن جمعيات الائتمان تقوم على الفلاح المالك الأرض ملكية خاصة يزرعها بنفسه (جامعا بين صفتى المالك والمنتج) أو يؤجرها (مقتصرا على صفة المـــالك) ،وهى ملكية وجدت قبل قانون الاصلاح الزراعى ، وإنما كانت تطحنها المـلكية الكبيرة فى القرية وعليه تكسب هذه الملكية الفلاح وضعا أفضل فى مواجهة الدولة خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن هذه الفئة (أو الطبقة) تمثل المغذى الرئيسى لأجهزة الدولة فى شرائحها الصغرى والمتوسطة والركيزة الكبيرة للدولة فى الريف فى شرائحها الكبرى (أنظر تركيب السلطة فى القرية، سواء بالنسبة لافرادها الذين ينتمون إلى القرية نفسها أو بالنسبة لمن يأتون من خارج القرية).

على العكس من ذلك ، فلاح الاصلاح كان من البداية فلاحا بلا أرض . بلا أساس فى مجتمع زراعى يقوم على الملكية للأرض . ثم تحول إلى «منتفع»، إذاما استخدمنا التعبير القانونى (الايديولوجى) ، والى منتج مباشر « بلا وضع » (بقالنا ١٥ سنة مش عارفين احنا أيه ولااحنا فين ، أحد فلاحى الاصلاح) ، ومن ثم تقتصر صفته على أنه منتج مباشر (غير مالك) ويبعد عن السلطة ويكون من الممكن عن طريق التنظيم امتصاص حتى ما يزيد على الفائض. وهو مايؤدى فى بعض الحالات إلى تحديد الانتـاج على مستوى قد ينخفض من فترة لأخرى (التناقض فى مستوى تحدد الانتاج قد يجد أساسه — فى حالة عدم الاستقرار الذى يجد المنتج فيها نفسه — فى عدم وجود المدخلات الأساسية ، وخاصة المبيدات ، أو عدم فعاليتها ، إذ أمام النقص العام فيها توفى احتياجات جمعيات

الائتمان أولا (وهذا هو الوضع الفعلى المخالف للقانون)، وفى إنخفاض مستوى معيشة المنتج المباشر نسبيا) .

هذا الوضع التنظيمى الخاطىء يدفعنى إلى السرقة : « أنا أسرق لأن القانون غلط » (أحد فلاحى الاصلاح) منتفع فى الاصلاح ومستأجر لقطعة أرض فى أرض جمعية الائتمان . « إذا سوقت كل القطن الناتج من أرض الاصلاح فى جمعية الاصلاح الرتبة منخفضة، وما أعرفش حساب، وما أحصلش على فلوس إن حصلت ، إلا بعد ٥ — ٦ شهور ، لكن فى جمعية الائتمان تسويق لوحدى. مرتبة قطنى معروفة ، ثمن القطن أحصل عليه بسرعة فاعمل ايه ؟ : آخذ من قطن أرض الاصلاح وأحمله على أرض الائتمان ، فأنا باسرق من هنا وابيع هناك » الواقع أنه لايسرق ، إنما يتحايل على التنظيم القانونى الذى يحابى فئة إجتماعية بالمقارنة بفئة اجتماعية أخرى .

— لكل فلاح إستمارة تسويق يجهزها الصراف وتتضمن المساحة والمديونية وما يخصم من الفلاح .

— يخصم من الفلاح ما يأتى : المال (أى ضريبة الأطيان ويتحملها مالك الأرض) وضرائب الدفاع والأمن القومى والجهاد + مديونيته القديمة (إن وجدت) + مسحوباته (ثمن المدخلات والسلفيات) + العمولات وتشمل ٥ر١ ٪ عمولة للجمعية ، ٥ر١ ٪ عمولة للاتحاد التعاونى ، ٥ر١ ٪ للمحافظة .
— شركة واحدة هى التى تشترى كل محصول من المحاصيل . لأن المناطق تقسم جغرافيا على شركات المحاصيل . والذى يحدد رتبة الأرز لجنة مكونة من مندوبى الشركة المشترية ومندوب البنك الزراعى ومندوب الجمعية .

ه ذلك هو نظام التسويق ، بصعوباته بالنسبة للفلاح ، وخاصة فلاح الاصلاح الزراعى . ورغم ذلك ، أنا لست ضد التسويق . ولكنى ضد الكيفية التى ينظم بها ، يقول بذلك أكثر فلاحى الاصلاح وعيا . **وعى بضرورة التبادل بين القرية والمدينة وتعبير عن استعداده لأن يقوم بدور فى هذا التبادل ، ولكنه لا يرقى الى مرتبة الوعى بان حرمانه من فائض عمله لا يمكن ان يزول الا فى اطار تنظيم يخلق التكامل بين النشاط الصناعى والنشاط الزراعى (فى سبيل تحويل الاخير الى صناعة) فى خارج اطار علاقات التبادل .**

* **صور الفائض:** من كل ذلك يبين أن الفائض الذى يذهب من المنتج المباشر (الفلاح والعامل الزراعى) يأخذ صورا عديدة : الايجار - الضرائب - الفوائد (على المسحوبات والديون) - العمولات - فروق أثمان السلع الصناعية .

ويمكن أن نضيف أنه فى بعض الحالات قد يتخلى المنتج المباشر ، الفلاح ، عن جزء من الناتج الضرورى . فى هذه الحالة هو يتخلى عما يفوق الفائض . احساس خرجنا به بالنسبة لبعض الحالات ويلزم التحقق من مدى صحته فى الدراسة القادمة.

* **الجمعية التعاونية الزراعية كوسيط :** تدار الجمعية بواسطة مجلس الادارة. له رئيس . وللجمعية سكرتير . بالجمعية مشرف زراعى (مهندس زراعى) يمثل وزارة الزراعة . اختياره يتم بواسطة الجمعية . يحصل على مرتبه من وزارة الزراعة + ٢٥٪ من هذا المرتب ، يحصل عليها من الجمعية . رئيس الحسابات بالجمعية يمثل بنك التسليف . يوجد بالجمعية موظفون آخرون (صراف خزانة - كاتب حسابات - أمين مخزن - عمال) يتبعون الجمعية .

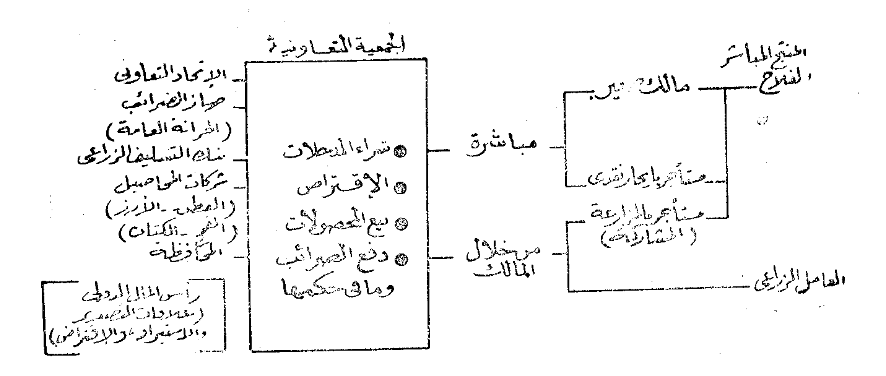
علاقة المشرف بالجمعية : على لسان المشرف: فى مرحلة أولى كان بيده السلطة

كلها والآن السلطة بيد مجلس الادارة ، والمشرف ينفذ قرارات المجلس . هـذا بالنسبة لجمعية الائتمان التى بدأت كجمعية أهلية فى الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٥٨ .

الاشراف على الجمعية لهيئات ثلاث : الاتحـاد التعاونى ، يقوم باشراف تعاونى وادارى . يتم التفتيش بواسطة مفتش على مستوى المركز ومفتش على على مستوى أعلى . ووزارة الزراعة لها اشراف فنى على الدورة الزراعية ، على المقاومة ، على الرى والتطهير ، إلى غير ذلك . وبنك التسليف وله اشراف تمويلى ويحدث التنافس بين الهيئات الثلاث : المفروض أن يكون للاتحـــاد التعاونى اليد العليا . ولكن وزارة الزراعة هى التى تملك اليد العليا من الناحية الفعلية . كذلك يتدخل بنك التسليف أكثر من اللازم .

واضح من الدراسة أن العلاقة بين الفلاحين والمشرف علاقة « مشدودة ». فى الجمعية أمكن التمييز بين أربع وجهات نظر: المشرف الزراعى ، ويمثل وجهة النظر الرسمية تقريبا - ووجهة نظر المزارع الكبير - من فلاحى الاصلاح ظهرت وجهة نظر تتسم بوعى اجتماعى كبير - وجهة النظر الغالبة لدى الفلاحين الآخرين . وعى بالمشاكل + شكوى + مطالبة بمساواة فلاحى الاصلاح مع فلاحى الائتمان .

والجمعية كوسيط بين المنتج المباشر وغيره ممن يدخلون معه فى علاقات إنتاج وتبادل يمكن بيان دورها على النحو التالى :



هذا وتوجد بعض النقاط التى يلزم استكمالها عن طريق الدراسة المستقبلة - الوضع بالنسبة لبطاقة الحيازة والاتجاه إلى عدم التعامل بواسطتها - الوضع الخاص بنظام الفيش ومدى دقتها - الرقابة الفعلية على حسابات الجمعية وكيف تتم - مشاكل المشرف الزراعى نفسه ، ككائن اجتماعى يأتى من وسط إجتماعى معين بنظام للقيم وبنوع من التكوين المهنى ويجابه بظروف الحياة فى القرية .

* **الخدمات** : القرية ، كما قدمنا ، توجد على بعد ما يقرب من كيلو متر من جسر النيل . الذى يصلها بالمركز بطريق مرصوف على مسافة ١٢ كيلومترا . كما أنها توجد على خط سكة حديد . وعليه تكون سبل اتصالها بالمدينة أسهل . (سنرى أن سهولة المواصلات بالنسبة لها تدفع الكثيرين من الموظفين إلى تفضيلها للعمل بها مع بقائهم فى سكنهم فى المدينة ، حتى فى الاسكندرية وهى على بعد ما يقرب من ٩٠ كيلو مترا) عدد كبير من دور القرية مبنى بالطوب الأحمر ولكن الجزء الأكبر بالطوب اللبن . حارات القرية ضيقة ومغطاة كلها بالوحل . والغالبية من السكان تسير حفاة . يمر بالقرية ترعة . البنات يقمن

بغسل الملابس والأوانى فى الترعة رغم أنها لم تكن مليئة بالماء . والماء لم يكن جاريا . فى الطريق الملتوى الذى يشهد الكثير من البرك إلى دار أحد الفلاحين يقول الفلاح « الطين فى البلد من شهر ونصف ودا يعطيك فكرة عن الحالة الصحية ! » .

٭ الفلاحات يعملن ويرحن ويجئن فى طرق القرية . وعلى أبواب الدور يعزمون علينا : « اتفضلوا » دون أية محاولة للاختباء . يلاحظ بالنسبة للمنازل التى تدل على مستوى اجتماعى أعلى اختباء النساء عند مرورنا .

٭ **التعليم** : يوجد بالقرية ٣ مدارس ابتدائى (تضم ٢٩ فصلا : ١٥ ، ٧٠٧) ومدرسة اعدادى (٩ فصول) وكل المدارس مختلطة (بنين وبنات) . أقرب مدرسة ثانوية توجد فى المركز الذى تتبعه قريتهم . الكثافة التى تقدرها وزارة التربية للفصل ٤٠ تلميذا ولكن الكثافة الفعلية بين ٥٠ - ٥٥ تلميذا . لا يوجد نقص فى عدد المدرسين بل فيه زيادة . السبب ؟ المدرسون العائدون من الجيش يعينون فى مدارس القرية . ووجود القرية على خط المواصلات يجعلها مرغوبة . يوجد مدرسون من الاسكندرية ومن المركز « لكن دا وضع خاص . الأصل فى القرى هو نقص عدد المدرسين » . يوجد بالقرية مايقرب من ١٧ مدرسا من أبنائها لا يعملون بالضرورة فى مدارس القرية نفسها .

ـ الكتب والكراسات : فيه كتب وصلت أمس (٢٠ فبراير ١٩٧٥) وهناك كتب لم تصل بعد . (الدراسة لم تشمل محتوى الكتب والطرق المنهجية التى يقوم عليها هذا المحتوى . طرق أقل مايقال بشأنها أنها تقتل فى الطفل المصرى كل قدرة على التفكير والنقد ، وتجعل منه انسانا طيعا لايصلح إلا لأن يكون محلا للتصرف ، لاطرفا فى علاقة . أقول هذا كأحد العاملين فى حقل التعليم الذين

يتلقون فى مرحلة التعليم الجامعى نتاج المدرسة المصرية بعد أن يكون نظام الامتحانات قد أجهز عند التلاميذ على ما أفلت من محتوى ومنهج التعليم وضعا لهذه المدرسة) . عدد الكراسات لا يكفى . يصرف لكل تلميذ كراستان ، ١,٥ قرش للكراسة . وهو عدد غير كاف ، إذ يحتاج التلميذ لثلاث كراسات فى السنة الاولى الابتدائى ، ولعدد أكبر فى السنوات التالية . النتيجة هو الاضطرار للشراء من السوق السوداء : الكراسة ٥ ، ورقة ب ٥ قروش ، وغير متوافرة فى السوق .

ــ ما يقرب من ٢٠ ٪ من الأولاد فى سن السادسة لا يدخلون المدرسة. التعليم الابتدائى الزامى من الناحية القانونية . والأصل أن التخلف عن الذهاب إلى المدرسة يجازى بعمل محضر وتوقيع غرامـــة ، ولكن فى الواقع لاتعمل المحاضر . يضاف إلى ذلك أن ما يقرب من ١٠ ٪ من التلاميذ يتخلفون تماما عن المدرسة . وهو مايؤدى ، مع نسبة الذين لا يدخلون المدرسة أصلا ومع ضعف مستوى التعليم وعدم ممارسة الكثير القراءة والكتابة بعد الانقطاع عن التعليم فى نهاية المرحلة الالزامية ، إلى زيادة الأمية : حوالى ٨٥ ٪ من فلاحى القرية أميون .

الحالة الصحية للتلاميذ ، من المشاهدة على الطبيعة : الوجوه صفراء ، نسبة الحفاة كبيرة ، لامريلة ولا زى موحد والخدمة الصحية ؟ توجد زائرة صحية تأتى لأخذ التلاميذ الى المستشفى لإجراء كشف طبى دورى يحدد حالات المرض وهو ما يتم فعلا ولكن بعد ذلك ، لا علاج ولا دواء ولا متابعة « النظام موجود وكويس . . ولكن التنفيذ سىء من جانب الأطباء ولاتوجد رقابة من جانب الفلاحين ».

— الدروس الخصوصية منتشرة جداً (مظهر صارخ لفشل المدرسة المصرية والتطور المذهل للطبيعة السلعية للتعليم . لايكتب النجاح (إن كان هذا نجاحا ؟!) إلا لمن يملك القوة الشرائية !) .

— النتيجة : ينقسم الطلبة فى كل فصل إلى ثلاث طوائف : متخلف — متوسط جيد . عدد المتخلفين فى الفصول يفوق عدد المتوسطين ومن هم فى مستوى الجيد. فى امتحان القبول نجح ٥٢ تلميذا من ٢٢٤ فى العام الماضى (أقل من ٢٥ ٪ قليلا) . كل من نجح فى امتحان القبول له مكان فى المدرسة الاعدادية ، إلا من لم يحصل على النسبة المطلوبة فيعيد السنة فى مدارس الحكومة . نتيجة الاعدادية فى العام الماضى كانت ٢٠ ٪ .

— توجد فصول خدمات ابتدائى واعدادى (تابعة للاتحاد الاشتراكى) ، وهى بمصروفات : ٥ جنيه فى السنة لتلميذ الابتدائى ، ٨ر٤٢ جنيه لتلميذ الاعدادى + ٢٠٠ قرش للكتب + الدروس الخصوصية . إذا لم يقم التلميذ بسداد المصروفات يطرد من المدرسة. لأحد الفلاحين ستة أولاد : ثلاثة ذكور وثلاثة بنات : الكبير (١٨ سنة) فلاح — الثانى فى اعدادى (فصول الخدمات) — الثالث فى السنة السادسة الابتدائية - بنت تعمل فى الدار والغيط - بنت فى السنة الأولى الابتدائى (وكانا سنتين وتطلع فلاحة ثانية ، على حد تعبير والدها) - وبنت ماتزال طفلة دون سن المدرسة .

٭يوجد بالقريه وحدة مجمعة (للخدمة الاجتماعية والخدمة الصحية) . بنيت فى عام ١٩٥٤ وبدأ العمل بها عام ١٩٥٧ .

— بالنسبة للخدمة الاجتماعية أغلبها لأسر المجندين . هناك مايقرب من ١٠٠ أسرة تستفيد من الاعانات، فى حدود ٣ جنيه شهريا كمعدل . من يستفيد من

الخدمة ملزم بإعداد دوسيه يحتوى على أوراق كثيرة يلزم لتحضيرها الذهاب إلى المركز . كثيرا ما يستدين المستفيد الاجتماعى لكى يتمكن من إعداد الدوسيه على أمل أن يسدد فيما بعد .

ــ الوحدة الصحية : الكشف الطبى بـ ٤ قروش للتذكرة العادية . يوجد بها طبيبان : طبيب أسنان وطبيب آخر « بتاع كله » . أحسن طبيب جاء إلى هنا هو الطبيب الحالى . جاء عشرة من قبله كانوا يأخذون ٥ قرشا فى الكشف . لماذا ؟ « علشان يكشف بجد ويصرف الدواء » توجد بالوحدة الصحية غرفة عمليات كاملة . لاتوجد بالقرية عيادات أطباء خاصة .

ــ يوجد بالوحدة المجمعة وحدة لتحديد النسل . نسبة كبيرة من نساء الفلاحين تأخذ حبوب منع الحمل . الحبوب متوفرة . يضاف إلى ذلك أن الحكومة تشجع على أخذها بتوزيع لبن ومسلى « الحكومة متحمسة فى تحديد النسل » . الحبوب موجودة ورخيصة ، على حد تعبير أحد الفلاحين . بماذا تفسر ذلك ؟ « بيقولوا أنها منتجة محليا » ويتدخل فلاح آخر ليطرح السؤال : « ولية مابينتجوش المبيدات محلياً ، علشان الدوده ما تكلش القطن وعلشان نضمن أنها تكون سليمة ؟ » (السؤال يطرح فى الواقع قضية ما يسميه الاقتصاديون بنمط الأولوية فى توزيع الاستثمارات واختيار فروع الانتاج : فى أى منهما تخلق الوحدات الانتاجية الجديدة وبأى قدر ؟ وعلى الاقتصاديين أن يجيبوا على السؤال . كما أنه يطرح قضية كون المبيدات مادة استراتيجية يتعين انتاجها محليا حتى لايكون المحصول الرئيسى (القطن) وما يوجد حوله من محاصيل وثروة حيوانية (بل وأفراد) عرضة لعبث الموردين الأجانب واحتمال اتجاههم إلى الاضرار بالانتاج الزراعى المصرى ، ليس فقط عن طريق كون المبيد غير فعال وإنما

كذلك عن طريق احتوائه لمواد تصيب النبات بالتسمم ، وكذلك الحيوانات وعلى المسئولين بوزارة الزراعة أن يجيبوا على السؤال) . ويلاحظ فلاح آخر « أن الحبوب بتتعب الحريم » . « لأن الحبوب يظهر أنها عايزة راحة ، والست بتشتغل .. مانبطاش » . فلا تنتج الحبوب أثرها (بقى أن نتحقق من صحة هذا فنيا ، هل يطرح بذلك قضية أن حبوب منع الحمل هذه ، كوسيلة لتحقيق هدف معين ، أى كتكنيك ، انما تم التوصل إليها على افتراض أن النساء اللاتى تستعملنها تنتمى إلى فئات اجتماعية لا تعمل أو لا تقوم بمثل هذا العمل الشاق ؟ فى الصين مثلا تبين أن اللولب الذى يستخدم بواسطة نساء الغرب (ولهن نمط حياة ونمط عمل معينان) لا يعطى نتائج كبيرة بالنسبة للفلاحات العاملات فى المنزل والحقل ، لكثرة الحركة من جانبهن ولنوع الحركة التى يقمن بها . استلزم الأمر التوصل إلى لولب ذى شكل آخر ، شكل الزهرة ، يستقر أكثر ويعطى نتائج أكثر تأكدا . مثال يبين أن الوسائل لا يمكن استخدامها دون دراسة واعية للوسط الاجتماعى الذى يراد نقلها إليه) .

« طيب بتحدد النسل ليه .. مع أن ربنا هو اللى بيجيب وهو اللى بيرزق؟ » سؤال من أحد الدارسين . « احنا عارفين أن ربنا هو اللى بيرزق ، لكن أحنا بنحدد النسل من عذرنا » (أى نظرا لصعوبة الحياة)، يرد بذلك أحد الفلاحين، ويؤمن على قوله باقى الفلاحين . « لكن العيل ، إذا كان له حنك واحد يأكل بيه ، له ذراعين اثنين يقدر يشتغل بهم ، تمنعه ليه بتحديد النسل ؟ » . سؤال آخر يجيب عليه الفلاح بقوله « ويعمل أيه بالذراعين دول ؟ يشتغل فين والعواطلية ماليه البلد .. النهاردة عدد كبير من العمال يتمنوا يوم واحد شغل، لكن مافيش » . بهذه الاجابة يقر الفلاح حقيقة أن عددا كبيرا من العمال فى

حالة بطالة ، وعلى استعداد للعمل ، على الأقل لأن الاعتقاد السائد أن « الايد البطالة نجسة » .

ـــ المياه النقية موجودة فى القرية عن طريق حنفيات عمومية .

ـــ الكهرباء موجودة بالقرية « كهربة السد » يوجد بالبلد حوالى ٤٠٠ مشترك (الغالبية من الموظفين وكبار الحائزين) . أعمدة النور موجودة فى طريق القرية للاضاءة الليلية .

الحصول على السلع الصناعية : يوجد بالقرية ٦٠ دكانا مسجلا . التموين محصور فى ٨ بقالين (أهم التجار) ـ كما يوجد حوالى ١٠٠ دكان « فرط » ، يعنى دكان فى شباك يتاجر صاحبه فى أشياء بسيطة . الأثمان هنا « أرخص » من المركز . لماذا ؟ لأن مركزنا مركز تجارى كبير (بين وسط الدلتا وغربها) ، والتاجر يفضل أن يبتعد عن الرقابة ويبيع السلع فى القرى ، فتتواجد السلع فى القرية . إلا أن هذا لا يعنى أن أسعار السلع الصناعية منخفضة فى القرية . « كل السلع تباع فى السوق السوداء » السكر من ٢٨ ـــ ٣٠ قرشا بدلا من ٢٥ قرشا ـــ الشاى التذكرة ١٧ ـــ ١٨ قرشا بدلا من ٥ر٦ قروش (« الزيادات حلت أشكال الشاى شوية هذا الشهر ») المقصود بذلك زيادة مقرر التموين ـ الملى ؟ ٣٢ ـــ ٤٥ قرشا بدلا من ٢٢ قرشا ـــ الأرز ٧ قروش للكيلو جرام ويرتفع الثمن بعد فترة ـ الصابونة ٤ قروش بدلا من ٣ قروش ـ الجاز ، اللتر ٣ صاغ بدون كوبون بدلا من ٢ر٢ قرش ، وهو متوفر . الأسعار فى القرية أعلى منها فى المدينة الكبيرة . تؤكد الأرقام التالية المشتقة من جداول نشرت على الصفحات ٥٣٦ ـــ ٥٢٩ من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى (العدد الرابع لسنة ١٩٧٥) هذه النتيجة :

الارقام القياسية لأسعار المستهلكين ، ١٩٦٦ — ١٩٦٧ = ١٠٠

السلعـــة	الرقم القياسى فى ٦٧ / ١٩٦٨		الرقم القياسى فى سبتمبر ١٩٧٥	
	فى الحضر	فى الريف	فى الحضر	فى الريف
الطعام والشراب				
الحبوب والنشويات	١٠٢،١	١٠١،٧	١٢١،١	١٥٠،٦
البقول الجافة	١٠٥،٩	١٠٧،٨	١٨٧،٩	١٩٢،٧
اللحوم والأسماك والبيض	٨٩،٢	٨٩،٩	٢١٣،٤	٢٠٢،٣
منتجات الألبان	٩٨،٧	٩٤،٤	٢٠٢،٥	٢٥٩،٨
الخضر	٨٧،٩	٩٤،٥	٢٣٦،٦	٢٥٢،٩
الفواكه	١٠٤،٠	١٠٣،٧	٢١٧،٦	٢٠٣،٠
المجموع (+ الزيوت والدهون والسكر)	٩٩،٠	٩٩،٦	١٧٥،٩	١٩٥،٢
السكن ومستلزماته	١٠٥،٧	١٠٩،١	١٠٨،٣	١١٤،٢
الأثاث والسلع المعمرة	١٠٠،٧	١٠١،٦	١٢١،٩	١٦٦،٠
الملابس والأقمشة	١٠٠،٩	١٠٠،٠	٢٢٨،٢	١١٧،٧
الانتقال والمواصلات	١١٢،٠	١٢٠،٨	١٢٢،٦	١٢٥،٠
النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	١٠٣،٥	١٠٣،٨	١٣٩،٥	١٤١،٩
المصروفات الشخصية	١٠٨،٢	١٠٤،٩	١٢٥،٢	١١٩،٦
الرقم العام	١٠٢،٠	١٠١،٨	١٥١،٦	١٧٤،٧

يضاف إلى ذلك وجود الاحساس بأن أثمان السلع الصناعية ترتفـــع بمعدلات أكبر فى علاقتها بأثمان المحاصيل الزراعيـة : والقطن فى ٦ — ٧

سنوات يزيد من ٢٦ جنيه لـ ٢٨ للقنطار ، فى حين أن الجلبية الزفير تزيد من جنيه لـ ٣ جنيه ، وكيلو اللحمة (بعظمه) الجوزة (الزب) أصبح بجنيه بعد ٥٠-٦٠ قرشا » . الذى يقـول بذلك مزارع مالك عضو مجلس ادارة جمعية الائتمان . وهو فرد من عائلة كانت وما تزال احدى أكبر أربع عائلات فى القرية . هل يعكس ذلك وعيا بالتناقض بينه وبين المسيطر على الانتاج الصناعى (من المنتج حتى تاجر التجزئة) ؟ وهل يحل هذا التناقض لمصلحة الصناعة (بعد أن يؤخذ فى الاعتبار مستوى أثمان المدخلات الزراعية التى تنتجها الصناعة ، كالأسمدة) ؟ وهل يمكن ربط وعى هذه الفئة من أغنياء الفلاحـــين بما تم فى مجلس الشعب عند اعادة مناقشة ميزانية عام ١٩٧٥ فى شقها الخاص بتوزيع الاستثمارات بين الزراعـة وغير الزراعة وأثمان المحاصيل الزراعية .

« **والتنظيم السياسى ، الاتحاد الاشتراكى** ؟ مـــدى احساس الفـلاحين بوجوده ؟ والدور الذى يلعبه ؟ يوجد فى وحدة الاتحاد الاشتراكى ١٦ عضوا **كلهم أصحاب حيـازات كبيرة ومتوسطة . هم فى نفس الوقت اعضاء مجالس ادارة الجمعيتين التعاونيتين** . ودورهم ؟ « ولا حاجة : يصالحوا الخلق على بعضها . . المرأة الغضبانة مع جوزها يصالحوها » . ومشاكل الزراعـة والدواء وخلافه ، ألا يساعدون فى حلها ؟ « بالنسبة للفلاحين ، لا . . واللى يهابر (أى يعارض أو يصر على المطالبـة بحقوقه) يقولوا له أنت ثورجى » . طيب مش أنتم اللى انتخبتوهم ؟ الجواب : « أيوه أحنا انتخبناهم آه . . هو مافيش حد بيغش ؟ المرة الجاية مش حانتخبهم » . ويرى أحد المدرسين من أبناء القرية أن الجهل ، جهل الفلاحـــين ، هو الصديق الأول لأعضاء الاتحـاد الاشتراكى يضمن لهم انتخابهم . ومن مظاهر الوفاء أن يعمل الصديق على تقوية صديقـه : وتزداد نسبة الأمية فى القرية !!

فى قرية أخرى كان نائب الدائرة عن « الفلاحين » فى مجلس الشعب يملك ما يزيد على ٤٠ فدانا ، وهو من عائلة كان من بين أفرادها وزير سابق اشترك فى احدى الوزارات التى تكونت بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

• الفلاحون والوعى الاجتماعى : من الدراسة والمناقشة مع فلاحى الاصلاح الزراعى وفلاحى الائتمان ظهر أن الوعى الاجتماعى موجود (تلزم دراسة أوسع ، فى مناطق أخرى ولفترات أطول لمعرفة مدى انتشاره ، والكيفية التى يتبلور بها يوميا) . مظاهر هذا الوعى الاجتماعى :

— وعى الفلاح بأنه هو المنتج ، تكررت أكثر من ١٠ مرات ، على لسان فلاحين مختلفين : « أنا اللى باتنتج » ، « أنا اللى باخلق » ، « المهندس الزراعى ايمد أيده يأخذ مرتبه من الخزانة . أنا الخزانة » ، وعى بأنه المنتج ، وبأنه مصدر اعاشة « الريعيين » .

— وعى بأن عددا هاما من قرارات الانتاج يؤخذ بعيدا عنه ودون مشاركته « السياسية الزراعية محددة ومفروضة بحكم عسكرى ، حكم سلطة على ، حكم القاضى ، لابد من تنفيذها » . ومن الناحية التنظيمية نراعى أن تنظيم كل مظاهر الحياة فى القرية قائم على الاجبار والمحاضر والغرامات والحجوزات والضغط فى نقاط البوليس : الفلاح لم يراع الدورة الزراعية ، محضر . زرع بعد الميعاد ، محضر رى فى غير الميعاد ، محضر . لم يشترك فى مقاومة الدودة ، محضر . لم يورد القطن ، محضر لم يسدد سلفيات الجمعية ، محضر لم يرسل ابنه إلى المدرسة ، محضر . وهكذا لادور للتوعية والاعلام . لادور لتعبئة الفلاحين تعبئة تقوم على الاقتناع ووضوح المصلحة الاجتماعية ومصلحتهم كأفراد فى القيام بالتصرف . ولكن

هل نأمل فى أن تقوم الادارة بذلك ؟ بالطبع لا ، إذ القاعدة الشرعية أن فاقد الشيء لا يعطيه .

— وعى بأن القرارات توخذ تحقيقا لمصلحة غير مصلحة الفلاح : «السياسة الزراعية محددة مش للفلاح وإنما لهم .. نفتح اللى عاوزينه .. ويأخذوه ويوزعوه على ده وده والباقى بيبيعوه بره » . « لو أنا حر أزرع شيء يتأكل ، يعود على . . لا أزرع قطن ولا حاجة . . لا أزرع إلا مواد غذائية » . « لو يسيبونى كنت زرعت مساحة أكبر قمح لغذائى . . بدل ما اشترى من الدكان » . اعتقاد لدى الفلاحين بأن مصالحهم تتحقق فى الابتعاد عن القطن وانتاج المواد الغذائية . ولا غرابة ، فتسويق محصول القطن يبلور المناسبة الرئيسية لاستخلاص الجزء الأكبر من الفائض الزراعى ، بالوسائل المختلفة . كما انهم يطرحون قضية تغيير السياسة الزراعية : نستمر فى انتاج القطن مع الاعتماد على الخارج فى تسويقه وشراء المواد الغذائية (مع مايثيره ذلك من شروط التبادل بينها، وامكانية استخدام سلاح الغذاء بواسطة القوى الخارجية للضغط على البلد اقتصاديا وسياسيا) وغير المواد الغذائيه ام نحاول تحقيق حد ادنى من الأمن الغذائى ؟ .

— وعى بأن الجزء الاكبر من الناتج « يروح من الفلاح » ، « هم عاوزين الناس تاكل على الاد .. بس علشان يقدروا ينتجوا تانى » . وهو لا يشبع حاجته من المواد التى ينتجها . . « هو الفلاح اللى ينتج مش يأكل منه الأول ؟» دا عجان الصبر بيدوقه ! الجملة الأولى تمثل فى الواقع جوهر نظرية العمل فى القيمة . الفلاح المصرى الذى ينتج فائضا اقتصاديا منذ آلاف السنين، فائضا تعيش عليه المدينة وفئاتها المسيطرة ، يدرك أن مايبقى له من ناتج عمله لا يتعدى ما هو

لازم لتجدد انتاج قوة العمل . والا كيف نفسر بقاء المنتج المباشر ، الفلاح ، فى القرية المصرية دائما عند حد الكفاف ؟

— وعى بأن جزءا كبيرا من الفائض يذهب عنهم عن طريق زراعة القطن « الحكومة بتفضل القطن عارفين أنه لا يؤكل . أما الارز فيؤكل » ، « علشان كده لما يفكروا فى زيادة ثمن المحاصيل .. قالوا القطن ٤ جنيه والارز يزيد ٨ جنيه ، الدولة بتبيع القطن بثمن أعلى » .

— وعى بدور الدولة والجهاز الادارى فى الحصول على الفائض : تعبير مرير : « مش عارفين مين اللى بياكلنا : الحكومة والا الموظفين » « الموظف اللى بيجى حتى مخزنجى فى الجمعية بعد شوية يبتدى يلبس كويس .. ويشترى ملك » .

— وعى بأن التاجر يحصل على جزء من الفائض . الفلاح مرتبط به على سبيل الدوام . يبيع له المحصولات بيعا صيفيا (أى قبل الحصاد) (واستلف منه بالفايظ . الخمسة جنيه لو باتو يبقوا ٢٠ جنيه) .

— وعى بأنه فى حالة ضياع ، أقصد فلاح الاصلاح :

٥ بالنسبة لوضعه الاساسى من الارض : لايعرف ماهو ثمن الارض ، ولا ان كان قد سدد ثمنها ولا ان كان يملكها أم أنه مجرد « منتفع » . « الارض حددوا لها ثمن ، ولا أعرف ثمنها . هم يأخذون الانتاج ، ولا أعرف ان كنت قد سددت أم لا . الثمن يتحدد نقدى واحنا بندفع عينى » ، « ازاى نقعد ١٥ سنة مش عارفين احنا فين ؟ لا الارض عارفين أن كانت ملك والا لا . القانون قال الارض « تمليك » . شكله بالمعاملة مش تمليك » شكله انتفاع . ليه ؟ » .

ونزرع من ١٥ سنة ، نزرع اللى هم عاوزينه . . يأخذوا منا الانتاج لا نعرف ثمن المحصولات . . اللى يعرف أعضاء مجلس إدارة الجمعية ، وهم يميلوا لموظفى الاصلاح رغم أن الأعضاء منا . .

٭ بالنسبة للتسويق : فلاح الاصلاح لا يعرف مركزه فى الجمعية . لا يعرف الثمن الفعلى للمحصول الذى أخذته الجمعية . لا يعرف مستحقاته لديها ولا المحاصيل بنعرف بتتباع بكام . . ولا كل واحد منا نصيبه كام . . مش النهارده شهر اتنين (يقصد شهر فبراير) القطن والأرز اتوردوا فى شهر ١٠ (يقصد شهر أكتوبر)، ولا نعرف وضعنا وكل سنة بالشكل ده .زمان كان الواحد منا يعرف وضعه.. أنه فلاح يزرع بالقناطير . . » (وهـو النظام الذى كانت الأرض تستأجر مزارعة بمقتضاه ، يعطى الفلاح لمالك الأرض خمسة قناطير والباقى مناصفة) . « عارف مربوط الأرض (أى ماهو مطلوب منه) .. لكن مش عارف ثمن المحصول » . « أنا فلاح قاصر عند التسويق ، ما علمش عنه شىء ، وغير قاصر عند الانتاج » .

ـــ وعى بأن حصيلة كل هذا هو المستوى المعيشى الحالى للفـلاح « العالم جعانة وعايشة ازاى ماحدش يعرف . . النفر من دول شكله حى، لكن هو ميت وهو ميت حى . . لا يأكل . . دى حالتى وحاله ١٠٠ أسرة من جيرانى أنا أعرف كل أحوالهم ، على عكس المدينة الناس ما تعرفش بعضيها » (١) .

---

(١) من حيث منهج البحث العلمى هذا يعنى امكانية الاعتماد على المصدر غير المباشر فى جمع المعلومات عن الغير فى القرية وعدم امكانية ذلك بالنسبة للمدينة وذلك لنقص معرفة الجار بأحوال جيرانه .

— احساس بقدرة المدينة : « الفلاحون بيتعلقوا بكل اللى بييجوا من المدينة على أمل أن يحسنوا لهم حالهم » . احساس بجبروت المدينة ، دون وعى بأنه ليست هذه المدينة هى التى تحل لهم المشاكل وبالذات ليست هذه المدينة ، أى المدينة الحالية ، التى يكون فى العلاقة معها حل للمشاكل .

— وعى بأن القوانين الخاصة بحياتهم تقرر بعيدا عنهم دون مشاركتهم : « قوانين الاصلاح الزراعى فرضت علينا من فوق » . ووعى بأن القانون شىء وتنفيذه شىء آخر . « القوانين فرضت بشكل وتطبيقها مع الموظفين اللى بنتعامل معاهم يتم بشكل تانى » . سنرى لذلك مثلا فى التو .

كل هذا الوعى الاجتماعى . الى ماذا يؤدى ؟ هل يترجم الى وعى سياسى يتمثل فى ادراك الفلاحين، كأفراد لفئة او لطبقة لهم مصالح محددة تتعارض مع مصالح اخرى ، بشروط وجودهم الحقيقية وبالتناقض بين مصالحهم وبين هذه الشروط ، اى بعدم امكانية تحقيق مصالحهم فى ظل هذه الشروط ، ومن ثم ضرورة تغييرها اذا ما اريد للمصالح أن تتحقق ، وادراك بوسيلة تحقيق هذا التغيير . نقول هل يترجم هذا الوعى الاجتماعى الى وعى سياسى ؟ والا مايقود الفلاحين فى تصرفاتهم اليومية ؟

الظاهر أن هذا الوعى لا يؤدى إلا فى حالات محدودة إلى المطالبة بالتساوى مع أعضاء جمعية الائتمان . وهو ما لا يمثل إلا خطوة فى سبيل تحسين الوضع الاقتصادى بالنسبة لفلاحى الاصلاح الزراعى . البعض يطالب بنظام آخر للتسويق . (عدم الوعى بأن نظام التسويق ماهو الاجزء من الشكل التنظيمى) . إلا أن الموقف قد يتعدى مجرد الوعى ، إلى المطالبة بالحقوق التى يعرفها التنظيم القانونى القائم ، حتى إلى فرض تنفيذ القانون

مثال ، فى حالة عدم وصول المبيدات لانقاذ محصول القطن ، يقوم الفلاحون بارسال تلغرافات إلى كافة الجهات المسئولة . لكن النتيجة : « مافيش دوا . . لكن فيه محاضر . . تأديب ، لتربية من يشكو » . مثال لمحاولة فرض تنفيذ القانون : فى عام ١٩٦٧ صدر قرار وزارى باعفاء من يزرع قمحا على مساحة تقل عن فدان من التسليم الاجبارى . ولكن مشرف الجمعية يستمر (باتفاق مع أعضاء مجلس الادارة) فى اجبار الفلاحين على توريد القمح . ويؤخذ هذا القمح وتستخدم كمياته لاظهار أن متوسط انتاج الفدان على مستوى المحافظة أعلى من مستوى الجمهورية . وعليه يحصل مدير الزراعى وغيره من موظفى الاصلاح على مكافآت مقابل ذلك . فى نفس الوقت لا يستطيع مشرف الجمعية أن يسجل هذا التوريد فى سجلات الجمعية لمخالفته للقرار الوزارى . ولا يستطيع أن يخصم من ثمن القمح الذى قام بتوريده الفلاح الذى زرع مساحة أقل من فدان ، السلفيات التى قدمت للفلاح أثناء زراعة القمح . أى أن دفاتره لا تظهر لا توريد الفلاح للقمح ولا سداده للسلفيات التى قدمت أثناء زراعة القمح . وهو ما يعرض الفلاح لاعتباره متخلفا عن سداد سلف القمح وتوقيع الجزاء عليه . علم بهذا القرار أحد فلاحى الاصلاح الزراعى . « طالبت بتنفيذه . مشرف الجمعية عارض . قلت له فين القرار . قال لى روح دور عليه . الوزير أصدر القرار . لكن الوزير عمره ما بيبجى وينفذ القرار فأردت أروح أجيب غلتى (أى القمح) من وراهم ، أنفذ القانون بأيدى . من حقى وحق أولادى بعد أن رفض الموظفون تنفيذه . رحت أخذت الجمال وأخذت الغلة . ولم يرنى الحراس . ووضعت الغلة . لكن الموظفين والخفر وشيخ الخفر حلفوا ليدونى درس . ومرت الغلة وجاء الذرة . وفى الذرة ، خلوه قرب ينشف وجم مقعدين ٣ خفر بأسلحة علشان يمنعونى من قطع الذرة .

وليل ونهـار الفلاحين بقوا يقولوا : يعنى لو كان ورد الغلة ماكانوش عملوا فيه كـده . وكان زمانه طـال الذرة . نصحنى البعض أن أطلب من المشرف تصريحا بقطع الدرة . وإذا لم يوافق شهدت عليه شاهدين واشتكيه فى النيابة . رحت للمشرف قلت له عاوز تصريح الدرة ، قال لى عاوز تموين القمـح . قلت له ليس على أن أورد القمح . قال لى عاوز تموين القمح . قلت له ليس على أن أورد القمح . قال لى روح هات القانون اللى بتقول عليه وطبقه ، ان شاء الله أعمل لك محضر حجز وادخلك السجن، قلت له ان شاء الله اشتكيك اليوم للنيابة. رحت مع محامى وطلبت من النيابة . وصرح وكيل النيابة بأن آخذ الدرة على أن يتخذ المشرف اجراءات تسديد سلفـة الغلة . وأنا كنت عرضت عليهم تسديد السلف وهم رفضوا ، رحت أخذت الدرة ودفعت مصاريف الغلة بواقع الفدان عشرة جنيهات . وكان المشرف يصر على أن أدفع بواقع الفـدان ١٥ جنيها . بالشكل ده الفلاحين شافوا أنه كان عندى حق » .

— ولـكن مثل هذه الحالة لا تتكرر كثيرا ، ويظل الوعى الاجتماعى قاصرا على استخدامه كسلاح لتفادى بعض مصاعب العلاقات اليومية وعلى الأخص مع الادارة . ورغم ذلك نلاحظ أن وعى الفلاحين الاجتماعى يتميز فى هـذه القرية بأنه مرتفع نسبيا . ويثور التساؤل عن الأسباب . هل يرجع ذلك إلى الـكبر النسبى فى حجم وحـدة التجمع السكانى ، أم إلى المستوى المعيشى المتميز نسبيا عن مستوى معيشة النجوع والكفور ، أم إلى أثر مستوى التعليم ، أم إلى أثر الفكر والنشاط السياسيين ؟ تلزمنا دراسة متعمقة للوضـع للتوصل إلى اثر كل من هذه العوامل ، واكتشاف العوامل الأخرى ان وجدت . وكذلك

التعرف على امكانية تعميق هذا الوعى والانتقال من الوعى الاجتماعى إلى الوعى السياسى .

* وننهى الكلام عن نتيجة هذه الدراسة بإبراز درسين نستخلصهما بشأن التكوين الفكرى لمجموعة الباحثين القادمين من المدينة وسلوك بعض أفرادها وهم يعيشون التجربة الميدانية :

— الدرس الأول خاص بسلوك رجل المدينة بقيمه وأدواته « المستوردة » حتى ولو أعتقد بأنه الحامل لنظام القيم « المحلية » ، سلوك لا يختلف كثيرا عن سلوك السائح الغربى المحدودة المعرفة ولا أقول سلوك « الدارس » ، حتى الدارس الغربى .

— الدرس الثانى خاص بإفلاس أدوات التحليل « العملية » التى تعطيها الايديولوجية الاقتصادية الحديثة التى تؤخذ كقضية مسلم بها وينشرها المسئولون عن الفكر والثقافة الاقتصاديين فى جامعاتنا ووسائل أعلامنا . وذلك عندما يظهر إنعدام قدرة « الاقتصادى » حتى على تصور الأرضية الاجتماعية للنشاط الاقتصادى كما يجرى فى الريف المصرى ، وعندما تظهر « أدواته التحليلية » اغترابه الفكرى اغترابا ينعكس فى توجيهه للفلاح المصرى أسئلة من قبيل « مدى حساسيته بالنسبة لأثمان السلع التى ينتجها » ؟ .

ويأكد مضمون هذين الدرسين فى دراستنا القريتين الآخريتين، التى تظهر مقدرة الباحثين على استيعاب مفهومها ، إذ يستفيد الذهن المتفتح حتما من كل تجربة .

* * *

فى اطار هذا الوضع التنظيمى الريف ، فى تحولاته خـــلال الخمسينـات والستينات ، نستطيع أن نجمع مايتميز به **النشاط الزراعى من الناحية « الفنية » فى بداية السبعينات :**

- بقاء ظاهرة « **جوع الأرض** » ، يزيد من حدتها :

* التوسع فى استخـدام الأرض الزراعية (أجودها) فى أغراض المبـانى وتجريفهـا (أى إزالـة الطبقـة العليـا مـن التربة) لاستعمالهـا فى صنـاعـة الطوب بعد أن اختفى الطمى الذى كان يجلبه النيل أثناء الفيضـان . (قـدرت المساحة التى استقطعت للمبانى بـ ٦٤٠ ألف فدان فى العشرين سنة بين ١٩٥٢ - ١٩٧٢) . ولا يعوض عن ذلك استصلاح الأراضى إلا بالقدر التى تكون فيـه المساحة المستزرعة بعد اصلاحها مساوية للمساحة التى تستقطع للمبانى فى المسطح والجودة والانتاجية . ومن المؤكد أن الأرض التى استقطعت للبنـاء تفوق ما استزرع من الأراضى المستصلحة اعمالا لهذه المعايير الثلاثة (يقدر مااستصلح من أرض بين ١٩٥٢ - ١٩٧٠ بـ ٢ر٨٨٤ ألف فدان ،استزرع فيها مالايزيد على ٣٠٠ ألف فدان . وكانت تفقة الانتاج ، وخاصة فى شقها المتمثل فى النفقة الادارية ، مرتفعة فى الوقت الذى مازالت فيه انتاجية الفدان منخفضة) .

* تأثر خصوبة التربة بارتفاع منسوب المياة الجوفية (مع تحويل أراضى رى الحيـاض إلى أراضى رى دائم وزيـادة المساحة المنزرعة أرزا) وغياب الصرف المغطى الذى لايفـأت على قدر المساحة المزروعة .

* تدهور وضع الأساس المادى للخدمات اللازمة للنشـاط الزراعى ، كما هو الشأن بالنسبة للترع (مع ماتعانيه مـن نحر) والمصارف والطرق ، إلى غير ذلك .

* عدم توفر بعض المدخلات الزراعية الحيوية ، وخاصة المستورد منها (كالمبيدات مثلا) ، أو توفرها بشروط تزيد من تكلفة تجدد الانتاج أو تجعله في غاية الصعوبة بالنسبة لصغار الفلاحين الذين يفلحون ، كما رأينا ، ما يقرب من نصف مساحة الأراضي المنزرعة . الأمر الذي قد يؤدي ، مع العوامل الأخرى ، إلى تحقق تجدد الانتاج على نطاق متقلص (١) .

* اضطراد النمو السكاني وعدم قدرة النشاطات غير الزراعية على استيعاب الزيادة في السكان .

— **استمرار سيطرة نمط تقسيم العمل الزراعي الاستعماري** رغم التغييرات التي تحققت في مجال انتاج الفواكه والخضروات وتربية المواشي والدواجن ، إذ ظل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية ، وخاصة القمح . ولا يعني الاتجاه نحو تصدير الأرز والخضروات والفواكه إلا تغييرا محدودا في شكل هذا النمط لتقسيم العمل الزراعي الدولي الرأسمالي . وهو ما يعكس بقاء تبعية الزراعة المصرية (تبعية يزداد ادراكنا لعمقها إذا ما اخذنا في الاعتبار اعتماد الزراعة على السوق الخارجية بالنسبة لمدخلات استراتيجية كمبيدات الحشرات، وأدوات الانتاج) في اطار السوق الرأسمالية الدولية . أي البقاء في خطيرة الأثمان الدولية السائدة في السوق الرأسمالية بما تتضمنه من تقلبات دورية ومعدلات تبادل (سواء بين المنتجات الزراعية الصناعية والمواد الغذائية أو بين المنتجات

---

(١) أنظر في مفهوم تجدد الانتاج وإمكانه في البناء النظري الخاص بالتطور الاقتصادي عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وفي عملية التخطيط ، مؤلفنا :

Les Schèmas de reproduction et La méthodologie de La Planification Socialiste . Editions Tiers — Monde, Alger, 1964 .

المنتجات الزراعية عامة والمنتجات الصناعية) لغير صالح الاقتصاد المصرى ، واتجاهات تضخمية رهيبة تصيب بصفة عامة ذوى الدخول المحدودة وبصفة خاصة أهل الريف ، وهم أقل استفادة من النفقات العامة (فى أوجه دعم بعض السلع ، كالخبز ، مثلا) وعلى الأخص المنتجين المباشرين فى الريف ، وهم أقل قدرة على ممارسة الضغوط فى سبيل التوصل إلى اجراءات تخفف من آثار التضخم .

هذا الوضع « الفنى » للنشاط الزراعى ، فى تفاعله مع الاطار التنظيمى القائم ، أى فى تحدده به وتأثيره عليه ، يعطى فى النهاية نمط **توزيع الدخل الناتج عن النشاط الزراعى** بين القوى الاجتماعية المختلفة فى الريف وبين الريف والمدينة (أو بالأدق القوى الاجتماعية المختلفة بها) ليس فقط المدينة فى مصر ، وإنما كذلك المدينة فى خارج مصر .

فيما يتعلق **بنمط توزيع الدخل فى اطار القرية** يمكن التعبير عنه بما يحتويه الجدول التالى الذى يبين متوسط الدخل السنوى (النقدى) للعائلة مع التفرقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، والمقارنة بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٦٥ ، وابراز مدى الفروق الدخلية بدءاً بالفئة الاجتماعية ذات الدخل الأقل وانتقالا منها نحو الفئات الأخرى ذات الدخل الأعلى (١) .

---

(١) جدول ٣ ، ٥ ، ص ٦٢ من كتاب محمود عبد الفضيل :

Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt (1952 – 1970), Cambridge University Press . Cambridge, 1975 .

الفئـــة الاجتماعية	١٩٥٠ (بالجنيه المصرى)	الفروق الدخلية	١٩٦٥ (بالجنيه المصرى)	الفروق الدخلية
الاجراء الزراعيين (الذين يعملون كل الوقت)	٢٤	١	٤٩	١
الفلاحون الذين يزرعون أقل من فدانين	٣٤	١ر٤	٦٨	١ر٤
صغار الفلاحين ، من ٢ لأقل من ٥ أفدنة	٧٠	٢ر٩	١٠٣	٢ر١
الفلاحون الذين يزرعون من ٥ لأقل من ١٠ أفدنة	٢٦٠	١٠ر٨	٢٥٠	٧ر١
المزارعون : من ١٠ لأقل من ٢٠ فدانا	٥٣٥	٢٢ر٣	٦٠٠	١٢ر٢
المزارعون : من ٢٠ لأقل من ٥٠ فدانا	١٢٠٠	٥٠	٢١٠٠	٤٣
المزارعون : أكثر من ٥٠ فدانا	أكثر من ٢٠٠٠	أكثر من ٨٣	أكثر من ٣٠٠٠	أكثر من ٦١

فإذا ما قارنا دخل فئة العمال الزراعيين الأجراء في عام ١٩٥٠ بدخل من كانوا يملكون أكثر من ٥٠ فدانا نجد أن متوسط الدخل السنوى لعائلة من الملاك كان يمثل أكثر من ٨٣ مثلا للدخل السنوى لعائلة عامل زراعى أجير (يعمل كل الوقت) . ويلاحظ أن الفروق الدخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة قد خفت حدتها فى الفترة من ٥٠ - ١٩٦٥ ، فترة ضمان سيطرة القوة الاجتماعية الجديدة من خلال القيود التى فرضت لازاحة طبقة كبار الملاك والتنازلات التى حصل عليها صغار الفلاحين والعمال الاجراء . احساسنا أن هذه الفروق قد عادت إلى التزايد كاتجاه عام بدأ يفرض وجوده منذ ١٩٦٨ حتى الآن .

أما فيما يتعلق بنمط توزيع الدخل الزراعى فى اطار العلاقة بين القرية والمدينة (خاصة الدولة وأصحاب الوحدات الصناعية والتجار فى المدينة) فيحدده أساسا :

- القدر من الفائض الزراعى الذى تجرى تعبئته نحو المدينة .
- والقدر من دخول المنتجين المباشرين الذى يتم نقله نحو المدينة من خلال ماليه الدولة وشروط حصول هؤلاء على السلع الصناعية والخدمات .

وصور تعبئة قدر من الدخل الزراعى نحو المدينة مختلفة ، أهمها الصور التالية :

* أثمان المنتجات الزراعية وخاصة تلك المعدة للتسويق وأثمان المدخلات الزراعية الآتية من الصناعة والسلع الصناعية الاستهلاكية .

* شروط الحصول على الائتمان فى النشاط الزراعى .

* الضرائب وما فى حكمها (على أن نأخذ فى الاعتبار مايعود إلى القرية من انفاقات عامة) .

* والسبل غير المشروعة للحصول على جزء من الفائض بواسطة العاملين من المدينة فى القرية (السرقات ، والاختلاسات . . . .)(١) .

وعليه يكون الريف قد مثل ركيزة التنظيم الاجتماعى المصرى الذى تأكد بعد ثورة ١٩٥٢ ، وذلك بقيامه أساسا على الملكية الخاصة الفردية لوسائل الانتاج

---

(١) تظهر نتيجة الدراسة الميدانية التى قام بها هلال ابراهيم هلال وتغطى مركز شبين القناطر أن الاختلاسات (التى تظهر فى ميزانية الجمعية التعاونية الزراعية تحت اسماء متعددة : اختلاسات ، عهد ، عهد قديمة ، ذمم ، ذمم قديمة) قد وقعت فى ٣٢ جمعية (موجودة باسمها فى جدول ورد بالدراسة) من جمعيات المركز البالغ عددها ٣٥ جمعية . وأن جملة الاختلاسات على مستوى جمعيات قد بلغت قيمتها ٤٤١٧٣٫٩٩١ جنيها ، وهى تمثل ١٢٤ ٪ من رأس مال الجمعيات . من هذه الاختلاسات ماهو معلوم الاسماء وتمثل قضايا لم يبت فيها (حتى نشر الدراسة فى ١٩٧٦) رغم أن أحدها نص عليه مايزيد عن سبع سنوات ، ومنها ماهو مجهول الأسماء . والدراسة تبين أساليب الاختلاسات وطرقها وأسبابها وتنسى الجوهرى وهو الطبيعة الادارية للتنظيم التعاونى وسيادة نظام القيم السلعى ، كما تقترح الدراسة بعض سبل العلاج . وهنا كذلك تنسى الجوهرى : أن يكون التنظيم التعاونى تنظيما للمنتجين المباشرين يقوم على تعبئتهم ايديولوجيا وسياسيا . انظر ، هلال ابراهيم هلال ، ظاهرة الاختلاسات فى قطاع التعاونيات الزراعية ، الطليعة ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٨٧ — ٩٢ .

فى زراعة تصبح أكثر رأسمالية وتقوم على التركز والتفتيت ، وتزويده للدولة ، بطبيعتها الاجتماعية والسياسية البعيدة عن المنتجين المباشرين وبدورها المتزايد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بجزء كبير من الفائض الذى يمكنها من بذل جهد فى استكمال نمط من البناء الصناعى كسبيل لتركيم رأس المال فى أيد أفراد الطبقة الصاعدة فى المدينة من خلال عملية أبعد عن أن تكون خطية .

٦ ـ محاولات استكمال بعض البناء الصناعى

جهود النمو فى الصناعة

فى الاطار التنظيمى الزراعة بما يحتويه من تركيب للقوى الاجتماعية ونوع لعلاقات القوى بينها تلعب الزراعة دور الركيزة لمحاولة استكمال نمط من البناء الصناعى . من خلال هذا التنظيم تستطيع الدولة ،رغم تطور القوة الاجتماعية الجديدة وسيطرتها فى الريف ، تعبئة جزء معتبر من الفائض الزراعى يستخدم ، بالاضافة إلى ما تعبئـــة من فائض فى النشاط الصناعى والنشاطات الانتاجية الأخرى ، فى البناء الصناعى .

فى مرحلة أول تخاطب الدولة ، بعد أن قامت باصدار قانون الاصلاح الزراعى الأول ، رأس المال فى صورته الفردية ، المحلى والأجنبى. ولكن الأول يستمر ، فى شقه الكبير ، فى مجالات نشاطه السابقة . ويتردد ، ومعه رأس المال الأجنبى ، فى المجالات الأخرى . ويبرز التناقض مع رأس المال الأجنبى (فى صورته الاستعماريه التقليدية) . وينتهى بعدوان عسكرى على مصر ، محاولة لضرب الدولة المصرية ، فى أكتوبر ١٩٥٦ بعد تأميم شركة قناة السويس، ثالث محاولة لتأميم ممثل هام لرأس المال الدولى (بعد محاولة مصدق تأميم شركة البترول فى ايران فى ١٩٥١ ومحاولة تأميم شركة الفواكه المتحدة فى جواتيمالا فى ١٩٥٤) ويحال بين رأس المال الانجليزى/الفرنسى وتحقيق الأهداف التى حاولا تحقيقها من خلال اسرائيل فى مرحلة أولى ثم على نحو مباشر فى مرحلة ثانية . وينتهى العدوان بأن تضرب الدولة رأس المال الأجنبى فى صورة الاستثمار المباشر المنتمى أساسا لرأس المال الأوربى . وينتج عن ذلك تمصير المشروعات الأجنبيـة (فيما عدا رأس المال الأمريكى فى مجال البترول) ثم تأميمها . ويبدأ قطاع الدولة فى أن يفرض وجوده. وتفرض ضرورة تنظيمه نفسها ويقوم التنظيم عـــلى المؤسسة الاقتصادية

وتكون فترة يتمتع فيها رأس المال الفردى الكبير بحرية الحركة . وينتعش فى ظل التنظيم الجديد ، بعد أن خلا له الجو بإزاحة كبار ملاك الأرض ولكن انتعاشه وتطوره يهدد القوة الاجتماعية الجديدة فى المدينة خاصة بعد فشل تجربة تحقيق الوحدة مع سوريا بالأسلوب الادارى المرتكز على أجهزة الدولة . فتكون تأميمات سنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٣ . ويتسع نطاق قطاع الدولة اتساعا كبيرا ، الأمر الذى يفرض اعادة التنظيم .

لبيان جهود النمو فى الصناعة نفرق اذن بين فترتين : الفترة من ٥٢ - ١٩٥٦ والفترة ما بعد ١٩٥٧ ابتداء من هذه التفرقة نقول كلمة عن الفترة الأولى ، لنرى بالنسبة للفترة الثانية محاولات تنظيم قطاع الدولة وما تحقق فى الصناعة من خلال التدخل المتزايد للدولة .

اولا : الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٥٦ (١) :

لكى يمكن تقدير الجهود التى بذلت لاستكمال البناء الصناعى تقديرا سليما سنحاول ، ابتداء مما قلناه عن النشاط الصناعى بصفة عامة عند الكلام عن هيكل الاقتصاد المصرى فى بداية الخمسينات (٢) ، أن نعطى صورة الصناعة المصرية تفصيلا أكبر . نتبع ذلك ببيان أسس السياسة الصناعية فى هذه الفترة ، لننتهى

---

(١) أنظر فى ذلك مقالنا الذى كتبناه فى ١٩٦٣ :

Le Developpement économique qe L' Egypte dépuis 1952. Tiers — Monde (Paris). Tome II, No 18, Avril — juin 1964, P 255 et sqq .

(٢) أنظر الفصل الرابع ، عالية ، من هذا الباب .

إلى ما أعطت من نتائج (١) .

يتميز البناء الصناعى الذى كان موجودا فى بداية الخمسينات بشكل تنظيمى يجمع ، فى قيامه على الملكية الخاصة الفردية لوسائل الانتاج ، بين **التركز والتفتيت**. الأول نجده بالنسبة للمشروعات الرأسمالية تتركز من حيث الحجم والملكية ومن حيث المكان . والثانى نجده بالنسبة لما اصطلح على تسميته بالصناعات الصغيرة ، مرتكزا على العائلة كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية بعد أن احتوتها السوق الرأسمالية . الثانى يعزز الأولى ، وكلاهما ينتج فى النهاية نمطا لتوزيع الدخل القومى غير موات لدخل العمل .

فى هذا الشكل التنظيمى تبرز الصناعات القائمة غلبة الطابع الاستهلاكى على البناء الصناعى، وهو مايتضمن تبعية هذا البناء فى اطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى ليست فقط بالنسبة لنمط الاستهلاك وإنما كذلك فيما يخص التزود بالسلع الانتاجية ، وهو مايتضمن التبعية التكنولوجية . فقد تمثلت أهم الصناعات التى كانت موجودة فى صناعة المواد الغذائية (بمنتجاتها المختلفة) وصناعة المنسوجات (القطنية والحريرية والصوفية) وصناعات متفرقة : الحديد والصلب (تستخدم أساسا الحديد الخردة) والمعادن غير الحديدية (خاصة النحاس) والآلات (ماكينات النسيج ، المضخات، تجميع السيارات والجرارات ، مركبات الترام، أمواس الحلاقة) والصناعات الكهربائية (اللمبات والبطاريات) والأسمنت

---

(١) بالنسبة للاحصائيات الصناعية استعنا أساسا بالكتاب السنوى الذى يصدره اتحاد الصناعات المصرية ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، مايصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، وبعض الدراسات الفردية عن موضوعات محددة تتعلق بجانب من جوانب النشاط الصناعى .

والورق والزجاج والطوب والأسمدة والكبريت والجلود . وإذا أريد ترتيب أهم الصناعات وفقا لمدى مساهمتها فى قيمة الناتج الصناعى (وقدره ، ٣١٤ مليون جنيه فى ١٩٥٢)[1] وجدناها ، تنازليا ، على النحو التالى : الصناعات الغذائية (١٢٢ مليون جنيه) ، صناعة المنسوجات (٨٥ مليون جنيه) ، البترول (٣٤ مليون جنيه) ، الصناعات الهندسية (٣٠ مليون جنيه) ، الصناعات الكيماوية (٢٠ مليون جنيه) ، الطاقة الكهربائية (١٠ مليون جنيه) ، صناعة مواد البناء والخزف والصينى (٩ مليون جنيه) ، التعدين (٤ مليون جنيه) .

وقد جرى العمل فى الاحصاء الصناعى فى مصر على إستخدام معيار عدد الأشخاص العاملين فى الوحدة الصناعية للتمييز بين الصناعة الصغيرة والصناعة الكبيرة . فإذا قل العدد عن عشرة أشخاص كنا بصدد صناعة صغيرة . وإن زاد عن ذلك دخلنا فى مجال الصناعة المتوسطة ثم الصناعة الكبيرة .

لنصل إلى **ابعاد التركز فى الصناعة** سنأخذ المشروعات التى تستخدم أكثر من عشرة أشخاص (بما فيها ورش التصليح والصيانة) مركزين أساسا على القطاع الخاص ، وكانت له الغلبة الكاسحة فى النشاط الصناعى ، مستخدمين البيانات الخاصة بالصناعة فى بداية الخمسينات بما فى ذلك الاحصاء الصناعى لعام ١٩٥٤ .

تمثل المشروعات التى تضم أكثر من عشرة من المشتغلين ٢٠ ٪ من عدد الوحدات الصناعية ولكنها تنتج ٨٧٪ من قيمة الناتج الصناعى. ماعدا

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ، ١٩٥٣ ، لا تشمل الارقام حلج وكبس القطن والمطاحن والمخابز وتعبئة الشاى والطباعة وقيمة انتاج الورش الحكومية .

ذلك تنتجة الوحدات التى تضم أقل من ١٠ أشخاص (ويمكن افتراض عدم تغير هذه النسب حتى سنة ١٩٥٧) . والجدول التالى يبين درجة تركز النشاط الصناعى الخاص فى داخل المشروعات التى تستخدم أكثر من عشرة أشخاص (١) :

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، مجلد ١٠ ، عدد ٤ ، ١٩٥٧ ، ص ٣٠٥ .

حجم المشروعات	المشروعات الصناعية		الأشخاص المستخدمون		القيمة المضافة		القيمة المضافة للعامل (جنيه)
	عددها	٪ فى المجموع	عددهم	٪ فى اجمالى العمالة	بآلاف الجنيهات	٪ فى القيمة المضافة الكلية	
تستخدم من ١٠ - ٤٩ شخص	٣٠٠٠	٧٩	٦٠٢٦٣	٢٢	١١٥٢٩	١٢	٢٢٩
تستخدم من ٥٠ - ٤٩٩ شخص	٧١٧	١٩	٩٥٥٨٠	٢٥	٢٧٢٥٢	٢٩	٣٢٦
تستخدم أكثر من ٥٠٠ شخص	٦٩	٢	١٢٠٠٠٩	٤٣	٥٤٥٤٠	٥٩	٥٠٩
المجموع	٣٧٨٦	١٠٠	٢٧٥٨٥٢	١٠٠	٩٢٣٢١	١٠٠	٣٨٧

من هذا الجدول يبين أن ٦٩ مشروعاً من طائفة المشروعات التى تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص يمثلون ٢ ٪ من مشروعات هذه الطائفة ويستخدمون ٤٣ ٪ من القوة العامة تنتج ٥٩ ٪ من القيمة المضافة التى تنتجها تلك الطائفة، أى حوالى ٥٠ ٪ من القيمة المضافة المنتجة فى كل القطاع الصناعى الخاص (بما فيه الوحدات التى تضم أقل من عشرة أشخاص) . ولاحظ أن انتاجية العمل تزيد مع كبر حجم المشروع كما يظهر من الأرقام الخاصة بالقيمة المضافة للعامل.

ويبرز المظهر الآخر لتركز هذه الطائفة من المشروعات الصناعية إذا مانظر إلى توزيعها الجغرافى ، كما يتضح من الجدول التالى (١) :

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المرجع السابق ، ص ٣٤١ .

المنطقـــة	القوة العاملة		القيمة المضـافة		القيمـة المضافة للعامل (جنيه)	متوسط الاجر الفردى (جنيه)
	عدد	٪	١٠٠٠ج	٪		
القاهرة	٦٠٤٧٠	٢٦٫٣	١٩٩٥٧	٢١٫٤	٣١١٫٤	٩٤٫٧
الجيزة	١٤٥٧٢	٦	٦٣٠٨	٨٫٨	٥٠١٫٥	١٠٣٫٦
القليوبية	٢٠٩٣	٨٫٧	٢٦٣٩	٤٫٨	١٢٦٫١	٨٦٫٨
القاهرة الكبرى	٩٨٩٧٣	٤١	٢٨٩٠٤	٣١		
الاسكندرية	٥٦٨٨٠	٢٢٫٦	٢٣١٨٢	٢٤٫٩	٤٠٧٫٦	١٠٥٫٨
البحيرة	١٨٦٢٦	٧٫٧	٨٥٥٨	٩٫٢	٤٥٩٫٥	١٠٢٫٣
شمال غرب الدلتا	٧٥٥٠٦	٣١٫٣	٣١٧٤	٣٤٫١		
الغربية	٢٦٤٠١	١١	٩٨٣٤	١٠٫٥	٣٧١٫٨	١١٠
بقية مناطق مصر	٣٠٢٠٥	٦٫٧	٢٢٨٤٣	٢٤٫٤		

ويظهر من هذه الأرقام أن المشروعات الصناعية التى تستخدم أكثر من عشرة أشخاص الموجودة فى القاهرة وحدها تستخدم ٣٦٫٣ ٪ من القوة العاملة لهذه الطائفة وتنتج ٢١٫٤ ٪ من القيمة المضافة . فإذا أضفنا إليها المشروعات الموجودة فى الجيزة والقليوبية (لنصل إلى ما أصبح يسمى فيما بعد بمنطقة القاهرة الكبرى ، ولا يوجد بها أكثر من ٢٤ ٪ من السكان) لوجدناها تستخدم ٤١ ٪ من القوة العاملة تنتج ٣١ ٪ من القيمة المضافة . تليها منطقة شمال غرب الدلتا

(التي تحتوي الاسكندرية والبحيرة. أو على الاصح شمال البحيرة ، ولا تضم إلا في حدود ١٢./٪ من السكان) ، التي تستخدم ٣،١٠٣./٪ من القوة العاملة تنتج ٢٤،١./٪ من القيمة المضافة . أخيرا تأتي الغربية حيث تستخدم هذه الطائفة من المشروعات ٦،٧ ./٪ من القوة العاملة التي تنتج ١٠،٥ ./٪ من القيمة المضافة . ويبقى لبقية مناطق مصر عدد من هذه المشروعات يستخدم ٦،٧ ./٪ من القوة العاملة تنتج بها ٢٤،٤ ./٪ من القيمة المضافة .

أما التفتيت فيوجد في مجال مايسمى بالصناعات الصغيرة . ويبدو في وجوده معززا لظاهرة التركيز الصناعي . ذلك أن الوحدات المفتتة ، شأنها في ذلك شأن الوحدات الزراعية المفتتة ، تسهم بالقدر الأكبر في انتاج السلع اللازمة لمعيشة القوة العاملة في الاقتصاد المصري بتكلفة منخفضة نسبيا ؛ الأمر الذي يقلل من نفقة تجدد انتاج القوة العاملة ويزيد في النهاية من معدل الفائض الذي يتحلل الى ما يسمى « بعوائد الملكية» : ريع لصاحب الأرض او العقار ، وفائدة لمقرض رأس المال النقدي وربح لصاحب المشروع . هذا التفتيت يعبر عن نفسه في وحدات انتاجية تضم أقل من عشرة أفراد ، من فردين لثلاثة أفراد في المتوسط ، وتمثل الحرف اليدوية التي تميل إلى استخدام المواد الخام المحلية (الصناعات الريفية والتقليدية) وكذلك الورش الصغيرة . تحتويها الأسرة كشكل اجتماعي للوحدة الانتاجية ويختلط فيها عمل أفراد الأسرة بالعمل الأجير . وقد يجمع صاحب العمل أو أفراد أسرته بين العمل الصناعي وعمل آخر ، وعلى الأخص في الريف . وتتميز هذه الوحدات بارتفاع نسبة صغار السن (من هم دون سن السادسة عشر) . وتستطيع أن تلعب ، بين النشاط الزراعي وقد انسلخت عنه الصناعة في عملية تحقيق نمط التخصص الاستعماري في انتاج المواد الأولية الزراعية وبين النشاط الصناعي الذي يسيطر عليه رأس المال كقوة اجتماعية وكجزء فردي من رأس المال

يبرز فى داخل الوحدة الانتاجية نفسها ، نقول تستطيع الوحدات المفتتة أن تلعب إما دور من يمتص فائض القوة العاملة ويحد من حركة الهجرة الداخلية تجاه المناطق الحضرية أو دور المرحلة الوسيطة بين طرد الريف وقد بقيت فيه المشكلة الزراعية دون حل للغالبية من المنتجين المباشرين (الفلاحين) وأمل العثور على فرصة عمل فى المدينة ، وهو أمل قد يتحقق فى فترة تطول أو تقصر إذا وجد العامل لنفسه مكانا فى مشروع صناعى وقد ينتهى بصاحبه إلى مكان آخر، هو شرط وجود النوع الأول من المكان (أى شرط وجود فرصة العمل فى داخل المشروع الصناعى) ، فى احتياطى القوة العاملة الصناعية المتعطلة .

فى بداية الخمسينات كان عدد الوحدات الصناعية الصغيرة يمثل ٨٠٪ من عدد المنشآت الصناعية (بما فيها ورش التصليح) ، تستخدم حوالى ٣٣ ٪ من القوة العاملة فى الصناعة أى ٤٪ من اجمالى القوة العاملة فى الاقتصاد المصرى . وتنتج ١٣ ٪ من القيمة المضافة الصناعية ، أى ٣٪ من اجمالى القيمة المضافة فى الاقتصاد القومى هذا بينما لا تزيد الأجور المدفوعة فى هذا القطاع عن ٤،٢١ ٪ من اجمالى الأجور فى القطاع الصناعى (١) . وتوجد هذه الوحدات فى مجالات صناعات الأحذية والملابس والمصنوعات من الأقمشة ، وتستخدم ٢٢ ٪ من اجمالى القوة العاملة فى الصناعات الصغيرة . وصناعة المواد الغذائية (المشروبات والتبغ) ويعمل بها حوالى ١٤ ٪ من القوة العاملة ، وصناعة الغزل والنسيج وصناعة المنتجات المعدنية

---

(١) العمالة والانتاج فى الصناعات الصغيرة ، المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٦٩ ، ص ١٦٧ - ١٨١ .

وصناعة الأثاث والتركيبات ، ويعمل بها ، على التوالى ١١،١ ./. و ١٠ ./. و ٩،٨ ./. من القوة العاملة . كما توجد كذلك فى صناعة الخشب والفلين ، وصناعة الجلود ومنتجات الجلود عـدا الاحذية ، صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا البترول والفحم ، صناعة وسائل النقل وصناعات أخـرى .

وتشارك الصناعات الصغيرة المشروعات المتوسطة والكبيرة نمط تركزها الجغرافى ، وإن كان تركز الاولى أقل حدة نظرا للدور الذى تلعبه فى الحياة الاقتصادية فى مدن الاقاليم وفى الريف بصفة عامة ، على الأقل كما يظهره التوزيع الجغرافى للقوة العاملة المستخدمة فى هذه الصناعات . فيعمل بمنطقة القاهرة الكبرى ٣٢،١ ./. من العاملين بالصناعات الصغيرة . بينما يوجد بمنطقة شمال غرب الدلتا (الاسكندرية والبحيرة) ١٣،٤ ./. . ويعمل بالغربية ٧،٣ ./. من القوة العاملة . ويتمثل ما يوجد فى بقية مناطق الاقتصاد المصرى فى ٥٢،٨ ./. من القوة العاملة .

ذلك هو النشاط الصناعى الخاص ، بشكله التنظيمى الذى يجمع بين التركز والتفتيت فى ترابطهما العضوى . فى بداية الخمسينات ، كان هـذا النشاط يضم عـددا من المشتغلين بالصناعة يتكون من ٢٥٠ ألف يشتغلون فى الصناعات الصغيرة ، أى الوحدات التى تضم أقل من عشرة أشخاص و ٢٤٤٠٠٠ (وفقا للتعداد الصناعى لسنة ١٩٥٤) يشتغلون فى المشروعات التى تضم أكثر من عشرة أشخاص . هـذه الأرقام تعبر عن المشتغلين فى النشاط الصناعى الخاص جميعا : أصحاب الاعمال والعمال . ويصعب مع الاحصاءات الصناعية التعرف على أصحاب المشروعات . وقد قدرت نسبتهم الى مجموع المشتغلين فى الصناعة

بحوالى ١٢ ٪ . واستخداما لهذه النسبة يمكن تحديد أرباب الاعمال فى مجموع القطاع الصناعى الخاص بحوالى ٧١٢٨٠ شخص ، يوجد الجزء الاكبر منهم فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة . ويكون مجموع أفراد القوة العاملة فى الصناعة مقاربا لـ ٥٢٠ ألف عامل . فإذا اضفنا إليهم من كانوا يعملون فى الوحدات الصناعية المملوكة للدولة وعددهم ١٦٦ ألف عامل ، يصل مجموع أفراد القوة العاملة فى الصناعة إلى ما يقارب ٧٠٠ ألف عامل ، يمثلون بعائلاتهم الطبقة العامله الصناعية .

بقى أن نرى ما ينتج ، فى اطار هذا الشكل التنظيمى للصناعة ، من نمط لتوزيع الدخل تحدده ليس فقط المقومات الأساسية لهذا الشكل التنظيمى وإنما كذلك الدور الذى تلعبه الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونوع علاقات القوى فى تأثرها بدرجة وفعالية التنظيم النقابى والسياسى لكل من الطبقات التى يحتويها النشاط الصناعى . ويلاحظ أن الوصول إلى نمط توزيع الدخل يصادفه صعوبات لا تقتصر على الصعوبات العادية المتعلقة بشحة البيانات أو قصورها . بل توجد صعوبات أخرى تخص منها : (١) أن وجود الوحدات العائلية يجعل من الصعب التمييز بين الدخل الناتج عن العمل والدخل من ملكية وسائل الانتاج . (٢) أن الاحصاء الصناعى يصعب أن نستخلص من بياناته العدد المنضبط لأصحاب المشروعات وملاك الأراضى والعقارات المبنية المستخدمة فى النشاط الصناعى . فإذا أخذنا بتقدير أن أصحاب المشروعات يمثلون ١٢ ٪ من المشتغلين فى الصناعة ، كان من المستساغ أن نصل بهذه النسبة إلى ٢٠ ٪ لتحتوى أصحاب الأراضى والمبانى المستخدمة فى النشاط الصناعى الذين يحصلون على الريع وكذلك أصحاب رأس المال النقدى المعد لاقراض

الذين يحصلون على الفائدة . (٣) أن المحاسبة القومية « المصرية » لا تفرق فى أرقامها بين الأجور التى يحصل عليها العمال الفنيون والعاديون ، والمرتبات (أو المزايا) التى يحصل عليها الموظفون الذين « يعتمدون فى أعمالهم أساسا على المجهود الذهنى (كالمهندس والمحاسب) » على حد تعبير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء . وهو ما يمثل مظهرا للطبيعة « الخافية » لا الكاشفة لفنون المحاسبة القومية (١) . ومع ذلك يمكن أن نحدد معالم الخريطة التالية لنمو توزيع الدخل بقدر كبير من الاطمئنان على أساس البيانات التى تزودنا بها الهيئات الادارية المسئولة عن الاحصائيات .

بالنسبة للمشروعات الصناعية التى تستخدم أكثر من عشرة أشخاص يبين الجدول (٢) الآتى **نسبة متوسط الأجر السنوى للعمال الى القيمة المضافة للعامل الواحد** فى الفروع المختلفة للنشاط الصناعى :

---

(١) أنظر فيما يلى الفصل الأخير من الباب الرابع الخاص بنقد أنظمة المحاسبة الاجتماعية من وجهة نظر مستلزمات التخطيط لتطوير الاقتصاد المصرى .

(٢) البيانات الواردة فى هذا الجدول مستمدة من جدول ٣ ، ص ٣٤٣ ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، مجلد ١٠ ، العدد ٤ ، ١٩٥٧ . وهو من جداول التعداد الصناعى لسنة ١٩٥٤ . وقد أضفنا بعض الأعمدة ثم حساب ما تحتويه من أرقام على أساس بيانات التعداد الصناعى .

الصناعة	عدد المشروعات	عدد العاملين	القيمة المضافة بآلاف الجنيهات	القيمة المضافة للعامل الواحد (جنيه)	متوسط اجر العامل السنوى (جنيه)	نسبة متوسطة أجر العامل الى القيمة المضافة للعامل
حلج وكبس القطن	٩٥	١٥٤٥٤	٣٢٤٨	٢١٠٫١	٥٩٫٢	٢٨٫١ ٪
المناجم والمحاجر	٢٩	٥٨١	٧٥٣٩	١١٤٥٫١	١٤٩٫٨	١٢٫٩ ٪
الصناعات التحويلية ، ومنها :	٣٦٥١	٢٤٩٠١٩	٧٨١٩٢	٣١٤	١٠٠٫٨	٣٢٫١ ٪
الصناعات الغذائية	١٢٦٩	٥٠٣٠٨	١٢٥٤٩	٢٤٩	٨٤	٣٣٫٧ ٪
الغزل والمنسوجات	٥٤٤	٩٨١٦٠	٣١٦٩٣	٣٢٢٫٦	١٠٢	٣١ ٪
صناعة الملابس والاحذية	٢٢٠	٦٠٥٨	١٠٣٢	١٧٠٫٥	١٠٨٫٩	٣١٫٥ ٪
صناعة الاثاث	١٨٣	٥٦٠٨	١١١٦	١٩٩	٩٦٫٤	٤٨٫٤ ٪
الطباعة والنشر	١٦١	٧٧٠٤	٢١٢٣	٢٧٥٫٥	١١٠٫١	٤٠٫٣ ٪
صناعة المعادن غير الحديدية (ماعدا البترول والفحم)	٢٦٣	١٦٩٤٨	٤٧٥٩	٢٨٠٫٨	٩١٫٣	٣٢٫٥ ٪
صناعة المنتجات المعدنية (ماعدا الآلات ومركبات النقل)	٢٥٤	١١٥٢٨	٢٤٧٥	٢٠٤٫٦	٩١	٤٢٫٤ ٪
الكهرباء والغاز	١١	٤٧٩٨	٤٣٤٢	٩٠٤٫٧	١٨٦٫٦	٢٠٫٨ ٪
المجموع	٢٧٨٦	٢٧٥٨٥٢	٩٢ ٢١	٣٣٨٫٦	١٠١	٢٩٫٨ ٪

من هذه البيانات يتضح أن توزيع الدخل الصناعى بين دخل العمل (أجور ومرتبات) وعوائد الملكية (ريع وفائدة وربح) يتراوح بين ١٢٫٩ ٪ للعمل و ٨٧٫١ ٪ للملكيـــة فى المناجم والمحاجر و ٤٨٫٤ ٪ للعمل و ٥١٫٦ ٪ للملكية فى صناعة الأثاث . وهو ما يشير فى نفس الوقت إلى تميز دخول الملكية دائما فى علاقتها بدخول العمل وإلى تفاوت دخل العمـــل فى الفروع المختلفة للنشاط الصناعى . مـع مراعاة أننا بصدد متوسط الأجر السنوى . والمتوسط يخفى الـكثير . ويخفى هنا الفروق الهائلة بين الحد الأدنى للأجر والحـد الأعلى للمرتبات فى كل فرع من فروع النشاط الصناعى . كما يتضح من هـذه البيانات أن متوسط نصيب الأجر السنوى فى هذه الطائفة من المشروعات الصناعيـة هو ٢٩٫٨ ٪ من القيمة المضافة للعامل الواحد . وعليـه يحصل أصحاب وسائل الانتاج وعددهم يبلغ ٦٨٨٠٠ شخصا على ٦٥٦٠٣٥٤٠ جنيها من القيمـة المضافة الصناعيـة فى صورة ريع عقارى وفائدة وربح ، بينما يحصل العـاملون (من عمال وموظفين) البالغ عددهم ١٦٥٠٠٠ شخصاً على ٢٧٨١٧٤٦٠ جنيها فى صورة أجور ومرتبـات . واضح أن هـذا النمط فى توزيع الدخل أبعـد ما يـكون عن تحقيق المساواة . وتزداد حـــدة انعدام المساواة إذا ما تم فرز المرتبات وفصلها عن الأجور على الأقل بالنسبة للمستويات العليا من المرتبات بالانتماء الاجتماعى لمن يحصلون عليها ، وهو انتماء يبرز معـه ليس فقط بعـدهم عن الطبقة العاملة وإنما كذلك عادية استخدامهم كأدوات قهر وتضليل للعمال .

والظاهر أن حدة انعدام المساواة فى توزيع الدخل تتزايد كذلك فى هذه الطائفة من المشروعات الصناعية كلما كبر حجم المشروع الصناعى . فابتداء من متوسط الاجر السنوى فى هذه الصناعات ، ومع التحفظ الخاص بامكانيـة أن

يزيد متوسط الأجر مع كبر حجم المشروع وزيادة إنتاجية العامل (والفرق بين الأجور لن يصل بأى حال من الأحوال إلى التساوى مع الفرق بين القيمة المضافة للعامل كلما انتقلنا من مجموعة لأخرى من المشروعات وفقا لحجم المشروع)، ابتداء من متوسط الأجر نصل إلى نسبة الأجر السنوى إلى القيمة المضافة للعامل بالنسبة لثلاث مجموعات من المشروعات مميزة وفقا لحجم المشروع مقيسا بعدد من يستخدمهم من عمال :

حجم المشروع	متوسط القيمة المضافة للعامل (جنيه)	متوسط الأجر السنوى (جنيه)	نسبة الأجور (والمرتبات) إلى القيمة المضافة للعامل	نسبة عوائد الملكية إلى القيمة المضافة للعامل
تستخدم من ١٠ - ٤٩ شخصاً	٢٢٩	١٠١	٤٤٪	٥٦٪
تستخدم من ٥٠ - ٤٩٩ شخصاً	٣٢٩	١٠١	٣١٪	٦٩٪
تستخدم أكثر من ٥٠٠ شخصاً	٥٠٩	١٠١	١٨٪	٨٢٪

يزيد على ذلك أن التركز المكانى لهذا النمط من توزيع الدخل يعنى أن انعدام المساواة فى توزيع الدخل لصالح الملكية يتم فى الواقع على حساب ليس فقط القوة العاملة فى مناطق تركز النشاط الصناعى وإنما كذلك القوة العاملة فى المناطق التى تحرم من جزء يذكر من النشاط الصناعى، بالقدر الذى يتم فيه توسع مناطق التركز على حساب المناطق المحرومة أو تكاد من النشاط الصناعى. ذلك أن اتجاه القوة العاملة فى المناطق المحرومة من النشاط الصناعى هو نحو النزوح إلى مناطق التوسع الصناعى، الأمر الذى يدفع بمستوى الأجور (مع استمرار ضغط ظاهرة جوع الأرض فى الريف وضعف معدل التوسع الصناعى وضعف التنظيم النقابى والسياسى للعمال) إلى أن يكون منخفضا نسبيا. وهو ما يعنى زيادة النصيب النسبي لعوائد الملكية فى القيمة المضافة الصناعية.

هذا عن نمط توزيع الدخل الصناعى بالنسبة لطائفة المشروعات المتوسطة والكبيرة. أما فى الصناعات الصغيرة فتمثل القيمة المضافة ما يقرب من ٤٠٪ من اجمالى قيمة الناتج توزع هذه القيمة المضافة على النحو التالى: ما يقرب من ١٢٪ للاجور، أقل من ٦٪ للايجار (الريع العقارى)، و ٨٨٪ منها للفوائد والأرباح. مع مراعاة أن نصيب الأرباح والفوائد يحتوى بعض دخل العمل نظراً لمساهمة رب العمل فى عملية العمل فى الوحدات الانتاجية العائلية والوحدات الصغيرة غير العائلية والتى يقوم بها رب العمل بدور فى عملية الانتاج. واضح أن هذا النمط لتوزيع الدخل يتسم هو الآخر بانعدام المساواة التى قد تكون شديدة الحدة فى بعض مجالات الصناعات الصغيرة.

ذلك هو وضع الصناعات المصرية فى بداية الخمسينات. وقراءة نتائج المتابعة السنوية للنشاط الصناعى الذى تقوم به اتحادات الصناعات ونتائج التعدادات

الصناعية تبرز ما كان يصادف البناء الصناعى م مشكلات ، سبق أن ألمحنا إليها، تهدد وجوده وتحد من توسعه نحرص على توصيف هذه المشكلات على هذا النحو، اذ لا يتعلق الامر بمشكلات خاصة بتطوير التكوين الاجتماعى فى مجموعه من خلال بناء الاساس الصناعى كقاعدة تغيير الاقتصاد القومى تغييرا جذريا لمصلحة الغالبية من المنتجين المباشرين . هذه المشكلات تتمثل فى محدودية السوق الداخلية وعـــدم وجود السوق الخارجية ، فى حاجة الصناعة المصرية إلى الحماية فى مواجهة المنافسة الأجنبية ، فى عدم توفر المادة الاولية وضرورة احداث بعض التغيير فى النمط المحصولى للزراعة ، واخيراً فى ارتفاع نفقة الانتاج .

وقد قامت سياسة استكمال البناء الصناعى خلال الفترة من ١٩٥٢ : — ١٩٥٦ على أسس ثلاثة :

— تشجيع مبادرة رأسمال الفردى ، المحلى والأجنبى ، بكل السبل : الاتجاه نحو العمل على اقلال النفقة بتخفيف أو إزالة رسم الاستيراد عـلى المدخـلات الصناعية (قرارات رقم ٣٢٤ ، ٣٢٥ والقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥) ومنع تصدير المواد الاولية الصناعية . الاتجاه نحو حماية المنتجات الصناعية المحلية عن طريق الرسوم الجمركية وتقييد الاستيراد . مساعدة الصناعة على كسب سوق خارجية بمنحها حرية التصدير والاعفاء من رسوم التصدير . اعفاء الشركات الجديدة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية (القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٣) ، ضمان حد أدنى من الربح للمكتتبين فى رأسمال بعض المشروعات ، منح تسهيلات ائتمانية لبعض النشاطات الصناعية ، القيام بحملة لاجتذاب رأس المال الأجنبى (القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤) .

— لا تأخذ الدولة المبادرة إلا فى الحالات التى يرفض فيها رأسمال الفردى القيام بالنشاط أو يبقى متردداً .

— لا تمارس الدولة رقابة على الاقتصاد القومى فى مجموعه إلا بالقدر اللازم لمواجهة أضرار الحرية الاقتصادية .

ومع ذلك فقد تخطى اهتمام الدولة بالمشكلات الاقتصادية حدود ما يعرف بالنطاق التقليدى لدور الدولة فى المجتمعات الرأسمالية . وتبلور هذا الاهتمام فى انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات الاجتماعية فى ١٩٥٣ ، وقيامها - وخاصة عن طريق المجلس الدائم لتنمية الانتاج والبنك الصناعى - بانشاء شركات مملوكة للدولة (كالشركة العامة للثروة المعدنية والشركة المصرية لتكرير البترول) ، والاشتراك فى رأس المـــال الفردى فى شركات قائمة (كشركة مصر للطيران ، بنك القاهرة ، شركة السكر)، وكذلك المساهمة مع رأس المال الفردى فى انشاء شركات جديدة (كشركة الحديد والصلب ومصنع الجوت) .

ونتج عن هذه السياسة أن كانت الاستثمارات فى القطاع الصناعى (المنظم) ٦٫٩ مليون جنيه ، ٩٫٧ مليون ، ٢٦٫٢ مليون فى السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ على التوالى . وبلغت الاستثمارات فى المشروعات المختلطة (الدولة ورأس المال الفردى) ٣٧٫٧ مليون جنيه لكل الفترة . فى حين توجه حوالى ٧٠٪ من الاستثمارات الفردية نحو المبانى السكنية .

أما فيما يتعلق برأس المال الأجنبى فقد كانت مساهمته خلال فترة محدودة للغاية : فى السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ استثمر ٤٤٠٫٠٠٠ جنيها فى مجال السياحة وصناعة الاغذية (١)

---

(١) أنظر ، عبد الرازق حسن ، القروض الأجنبية والتطور الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٦ .

ثانيا : فترة ما بعد ١٩٥٧[1]: الوضع التنظيمى :

تتسم الفترة التى تبدأ بفجر عام ١٩٥٧ بتحول كيفى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وهو تحول تبلور فى إتساع قطاع الدولة على نطاق ظل يزيد منذ هذا التاريخ . هذا الاتساع فرض مسألة تنظيم الوحدات الاقتصادية التى أصبحت مملوكة للدولة . ومن ثم كانت محاولات تنظيم قطاع الدولة على نحو يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجى فى عملية نمو الاقتصاد القومى . وتتبدى أهمية هذا القطاع فى كمية وسائل الانتاج التى يسيطر عليها وتحدد بالتالى حجمه بالنسبة لقطاع النشاط الفردى الذى يقوم بجانبه .

فيما يتعلق بكمية وسائل الانتاج التى يسيطر عليها قطاع الدولة فانها تتحدد :

ه أولا بوسائل الانتاج التى تم تحويل ملكيتها من ملكية فردية إلى ملكية للدولة عن طريق تمصير ثم تأميم المشروعات الانجليزية والفرنسية فى ١٩٥٧[2] (وتأميم المشروعات البلجيكية فى ديسمبر ١٩٦٠) وكذلك التأميمات التى تمت فى السنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ .

ه وثانيا بحجم الاستثمارات فى قطاع الدولة إذ تزداد كمية وسائل الانتاج الموجودة فى هذا القطاع بقدر ما تضيفه الاستثمارات التى تقوم بها الدولة من طاقة إنتاجية جديدة .

---

(١) قمنا بكتابة الصفحات الخاصة بتنظيم قطاع الدولة فى الصناعة والخدمات فى أوائل عام ١٩٦٧ ونشرت فى الصفحات ١٨٣ — ٢٣٨ من مؤلفنا : فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية . الطبعة الثانية ، ١٩٦٧ .

(٢) بدأت العملية بصدور قوانين ثلاثة أعلنت فى ١٥ يناير ١٩٥٧ : القانون الخاص بتمصير البنوك والقانون الخاص بتمصير هيئات التأمين ، والقانون الخاص بتمصير الوكالات التجارية (وقد أعلن مع هذه القوانين القانون الخاص بانشاء المؤسسة الاقتصادية) .

من ناحية أخرى تتحدد أهمية قطاع الدولة بنوع وتنوع النشاطات التي يقوم بها. هنا نجد أن قطاع الدولة يقوم بالدور الوحيد أو بالدور الأكبر في غالبية نواحي النشاط غير الزراعي : في النشاط الإستخراجي والنشاط الصناعي (ما يقرب من ٨٠٪ من هذا الأخير) ، في نشاطات الخدمات الأساسية (كالمواصلات والقوة الكهربائية والغاز ... الخ) ، في النشاط المصرفي ونشاط التأمين ، في التجارة الخارجية (إذ يسيطر عليها كلها فيما عدا بعض إمكانيات التصدير الفردي) وجزء من التجارة الداخلية كان في إتساع مستمر . يضاف إلى ذلك أن الدولة تسيطر على جزء من النشاط الزراعي وإن كان ذا أهمية نسبية محدودة .

إذا ماسيطرت الدولة على عدد من الوحدات الإنتاجية له وزن كبير في الحياة الاقتصادية فرضت مشكلة تنظيم هذه الوحدات نفسها في صورة مشكلة تنظيم وحدات قطاع الدولة بقصد إدارته على نحو يمكن من توجيه الاقتصاد القومي في مجموعه من ناحية أخرى إذا ماوجد اتجاه نحو محاولة بعض السيطرة الواعية على تطور الاقتصاد القومي عن طريق تخطيط العملية الاقتصادية ثارت مشكلة تنظيم الهيئات التي تقوم بالتخطيط. في تتبعنا لمحاولات التنظيم الاقتصادي في مصر سنتكلم :

- أولا : عن تنظيم هيئات التسيير الاقتصادي في قطاع الدولة .
- وثانيا عن تنظيم هيئات التخطيط .

أولا : تنظيم هيئات التسيير الاقتصادي في قطاع الدولة : فيما يتعلق بتنظيم الوحدات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة أو تسيطر عليها ينبغي التفرقة بين مرحلتين :

ه المرحلة الأولى من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦١ : فى هذه المرحلة أخـــذ تنظيم قطاع الدولة شكل الشركة القابضة التى تملك وتسيطر على وحـــدات اقتصادية فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى . فى هـــذه المرحلة أنشئت « المؤسسة الاقتصادية » (١) لتقوم بالنيابة عن الدولة فى إدارة استثماراتها تاركة للشركات التابعة لها الحرية الكاملة فى الإدارة ، على أن يكون للمؤسسة حق الاعتراض المقيد بالنسبة للقرارات التى ترى أنها لا تتمشى مع الصالح العام. كما كان لها أن تعين أعضاء فى مجلس إدارة الشركة بنسبة ما تملكه فى رأسمالها. يضاف الى ذلك حقها فى تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة إذا ما بلغت نسبة مساهمة المؤسسة ٢٥ ٪ من رأس مال الشركـة . كما كان للمؤسسة أن تنشىء شركات مساهمة بمفردها .

فى نهاية ١٩٥٨ كانت المؤسسة تمتلك أسهما فى ٥٢ شركة بنسبة ٥٠٪ من رأس المال المساهم فيه لهذه الشركات والبالـغ ١٠٤٫٥ مليون جنيه مصرى ، وذلك على التفصيل الذى يبينه الجدول التالى(٢)

---

(١) انشئت المؤسسة الإقتصادية بقانون صدر فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ ، وكانت ملحقة برئاسة الجمهورية .

(٢) A. Hassan & El. Dakkak, United Arab Ropublic, Some Economic Features. Cairo, 1959. p. 64.

نوع النشاط	عدد الشركات	رأس المال المساهم فيه (بملايين الجنيهات المصرية)	نصيب المؤسسة	نصيب المؤسسة كنسبة مئوية
الصناعات الكيماوية	٧	٢٤,١٥	٩,٣٧	٣٨,٨
الصناعات المعدنية والهندسية	٥	٢٠,٩٠	٩,٢٦	٤٤,٣
صناعة السكر والدخان	٤	١٦,٩٠	٩,٥٩	٥٦,٧
صناعة الغزل والنسيج	٧	٤,١٧	٢,٠٧	٤٩,٨
صناعة البترول	٣	٨,٠٢	٣,٧٨	٤١,٩
المناجم	٦	٢,١٣	١,٦٨	٧٨,٧
البنوك	٨	١٨,٦٠	١٩,٢١	٥١,٩
التأمين	٥	١,٥٦	٠,٧٧	٤٩,٣
المواصلات والتجارة	٧	٧,٠٦	٥,٥٥	٧٨,٠
المجموع	٥٢	١٠٤,٤٨	٥٢,٩١	٥٠

وفى يوليو ١٩٥٧ ظهرت الخطة الخمسية الصناعية الاولى متضمنة عددا من المشروعات الصناعية . وفقا لهذه الخطة تم تنفيذ عدد من المشروعات فى

الفترة مابين ١٩٥٦ و ١٩٦١ . وتبدت صعوبة اشراف مؤسسة واحـــدة (المؤسسة الاقتصادية) على كل الوحدات الاقتصادية التى تملكها الدولة أو تسيطر عليها . ومن ثم انشئت (فى مارس ١٩٦١) « مؤسسة نصر » لتتبعها الشركات التى كانت تابعة للهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة . وانشئت فى نفس التاريخ « مؤسسة مصر » لتتبعها الشركات التى كان يملكها أو يسيطر عليها بنك مصر (١) الذى أمم مع البنك الأهـــلى المصرى (٢) فى

---

(١) بدأ بنك مصر يمارس أعماله فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠ جنيه ، ورفع إلى نصف مليون جنيه فى سنة ١٩٢٤ ، ثم إلى مليون جنيه فى سنة ١٩٣٧ ، وأخيرا إلى مليونين من الجنيهات فى سنة ١٩٥٥ . وقد أسهم البنك منذ افتتاحه بنصيب كبير فى النشاط الصناعى والتجارى . وبلغ عدد الشركات التى أنشأها البنك أو اكتتب فيها ٢٧ شركة تشتغل بأهم النشاطات الصناعية . وقد بدأت هذه الشركات برؤوس أموال مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ، أرتفعت حتى بلغت ٢٠ مليون فى عام ١٩٦٠ نتيجة لزيادة رؤوس أموال الشركات الرئيسية .

وفى آخر سنة ١٩٥٨ بلغت جملة أصول البنك ١١٠٫٥ مليون جنيه ، أى نحو ثلث مجموع أصول كافة البنوك التجارية فى مصر . كما بلغت استثمارات البنك ١٩٫٣ مليون جنيه ، منها ٧٫٨ مليون جنيه مستثمرة فى السندات الحكومية ، و ٧٫٩ مليون جنيه فى أسهم مجموعة شركات بنك مصر ، و ٣٫٦ مليون جنيه فى أسهم شركات أخرى . النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، العدد الأول لسنة ١٩٦٠ ، ص ٣٨ .

(٢) تأسس البنك الأهلى فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٨ فى شكل شركة مساهمة برأس مال خاص قدره مليون جنيه استرلينى موزع على ١٠٠٠٠٠ سهم . وبعد أربعة اصدارات متتالية ارتفع رأس المال فى سنة ١٩٠٥ إلى ثلاثة ملايين جنيه استرلينى ، موزعة على ٣٠٠٠٠٠ سهم . ولم تطرأ أية تغيرات على رأس المال منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٥١ . أما الاحتياطيات فقد اطرد ارتفاعها حتى عادلت رأس المال فى سنة ١٩٣٠ .

ولم تفرض منذ التأسيس أية قيود على ملكية الأسهم ، بل لقد جرى الاكتتاب فى

١١ فبراير ١٩٦٠) . فى بداية صيف ١٩٦١ كانت هـــذه المؤسسات الثلاث تسيطر على غالبية النشاط الاقتصادى خارج الزراعة . (هذا ويتعين مراعاة أنها ليست من قبيل المؤسسات النوعية ، إذ لا يتبع كل مؤسسة منها شركات تقوم بنوع معين من النشاط الاقتصادى وإنما كان يتبع كل مؤسسة شركات تعمل فى النواحى المختلفة للنشاط الاقتصادى) وكذلك انشئت مؤسسات نوعية (للنقل البرى والبحرى ، للاسكان ، للثروة المائية ، للتأمينات الاجتماعية). ثم كانت تأميمات يوليو ١٩٦١ وما ترتب عليها من انتقال ملكية عدد كبير من وحدات النشاط الاقتصادى إلى الدولة . هذا التوسع المستمر فى حجم قطاع

= نصف رأس المـــال الأصلى للبنك فى لندن . وفى سنة ١٩٥٣ بلغت نسبة ما كان يمتلكه الأجانب من الأسهم زهاء ٦٠٪ من رأس المال . ثم شهدت السنوات التالية ازدياد نصيب المصريين من رأس المال بفضل اقبال المؤسسات العامة ، وخاصة المؤسسة الاقتصادية وصناديق التأمين والمعاشات ، على اقتناء أسهم البنك ، حتى تناقص نصيب الأجانب إلى أقل من ٢٠٪ من رأس المال فى سنة ١٩٦٠ .

قد منح البنك منذ نشأته امتياز اصدار أوراق البنكنوت إلى جانب قيامه بوظيفة بنك الحكومة . وكانت أوراق البنك الأهلى أول عملة ورقية تظهر فى مصر . وعند نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ أسبغ المشرع على هذه الأوراق قوة ابراء غير محدودة فى الوفاء بالالتزامات . ثم أخذ نطاق مزاولة البنك لسلطات البنوك المركزية يتسع ، واضطلع بمهمة البنك المركزى فى الجهاز المصرفى ، وان كانت هذه الصفة لم تسند إليه قانونا إلا فى سنة ١٩٥١ وفقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى خلع عليه صفة البنك المركزى للدولة وخوله الرقابة على الائتمان كما حظر عليه مزاولة الأعمال التجارية الصغيرة . ثم عززت سلطات البنك فيما يتعلق بالرقابة على الائتمان بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى خوله سلطات واسعة لتنظيم الائتمان ، كما عهد إليه بانشاء جهاز يتولى الاشراف والتفتيش على البنوك وانشاء ادارة لتجميع احصائيات الائتمان . النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى . العدد ١ لسنة ١٩٦٠ ، ص ١ ، ص ٢ . أنظر كذلك الفصل الثالث ، عاليه ، من هذا الباب .

الدولة وتنوع نشاطاته فرضا مسألة إعادة النظر فى تنظيمه . ومن ثم كانت المرحلة التالية .

• والمرحلة الثانية تبدأ بإعادة تنظيم قطاع الدولة فى ديسمبر ١٩٦١ حين انشئت ٣٩ مؤسسة عامة توزعت بين الوزارات المختلفة (١٣ وزارة فى ذلك التاريخ) ويتبعها ٤٣٨ شركة مملوكة كلية أو جزئيا للدولة (١) . ومنذ ذلك التاريخ صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ثم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم المؤسسات العامة وشركات قطاع الدولة . بطبيعة الحال سيكون

---

(١) وصل عدد المؤسسات العامة فى عام ١٩٦٧ إلى ٤٨ مؤسسة (بما فيها المؤسسات التى هى فى الواقع وحدات انتاجية كمؤسسة اللحوم والألبان ومؤسسة الدواجن) تتبع وزارات الاسكان (٥ مؤسسات ، مجموع رأسمالها ٢٩٥٢٦٨٨٠ جنيه مصرى) والاصلاح الزراعى (٥ مؤسسات ، رأسمالها ١٩٥١٨٩٣٩ جنيه) والزراعة (٤ مؤسسات ، رأسمالها ٥١٥٢٢٩٧ جنيه) والاقتصاد والتجارة الخارجية (٤ مؤسسات، رأسمالها ٧٨٣١٧٠٠٠ جنيه) والتموين والتجارة الداخلية (٥ مؤسسات ، رأسمالها ٤٢٠٠٠٠٠٠ جنيه) والثقافة (٣ مؤسسات، رأسمالها ٤١٥٠٩٠٠ جنيه) والحربية (٤ مؤسسات ، رأسمالها ٧٧٤٩٣٨١٩ جنيه) والسياحة (مؤسسة واحدة رأسمالها ٦٩٥٨٠٠ جنيه) والصحة (مؤسسة واحدة، رأسمالها ١٤٣٥٠٠٠٠ جنيه) والصناعة (١٠ مؤسسات ، رأسمالها ٧٩٥٢٠١٧٦٣ جنيه) والمواصلات (مؤسستان ، ورأسمالهما ٦١٦٠٠٠ جنيه) والنقل (٣ مؤسسات ، رأسمالها ٧١٧٥١٢٦ جنيه) وقناة السويس (مؤسسة النقل البحرى، رأسمالها ١٧٧٠٧٩٥٠ جنيه) ويتبع هذه المؤسسات ٣٦٤ شركة و ٢١ جمعية تعاونية للانشاء والتعمير و ٣٤٦ جمعية تعاونية للاسكان والخمسة بنوك و١٧ بنكا للتسليف (الزراعى) وصندوق توفيرالبريد . ورأس مال هذه الوحدات الاقتصادية هو الذى يكون رأس مال المؤسسات التى تتبعها . ويلاحظ أن عدد الشركات قد نقص فى السنوات الأخيرة — رغم اقامة وحدات انتاجية جديدة — نتيجة للادماجات التى تمت فى مختلف فروع النشاط الذى توجد فيه وحدات مملوكة للدولة .

هذا القانون الأخير هو المرجع فى محاولتنا للتعرف على كيفية تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى فى قطاع الدولة . فى قيامنا بهذه المحاولة سنقوم بالتفرقة بين الأنواع الثلاثة من العلاقات: العلاقة بين المركز والقاعدة ، والعلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية . سنقوم بالتفرقة بين هذه الأنواع الثلاثة من العلاقات للتعرف على الكيفية التى يجرى بها تنظيمها فى مصر ، وذلك رغم أن النصوص المنظمة لا توضح هذه التفرقة الأمر الذى سيكون محلا لأحد ملاحظاتنا على التنظيم الاقتصادى فى مصر (على النحو الذى سنراه فيما بعد) :

(١) **العلاقة بين السلطة المركزية والوحدات الاقتصادية :** يقوم تنظيم هذه العلاقة على تقسيم العمل فى داخل المركز (السلطة المركزية) على أساس معيار نوع النشاط الاقتصادى . على هذا الاساس تجد الوزارات النوعية تختص كل منها بنوع معين من أنواع النشاط الاقتصادى : فهناك وزارة للصناعة ، وأخرى للزراعة ، وثالثة للمواصلات ، ورابعة للتموين والتجارة الداخلية ، وخامسة للاقتصاد والتجارة الخارجية ، وسادسة للاسكان ...الخ.

فى داخل كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى الذى تختص به وزارة من الوزارات يقسم النشاط الاقتصادى (الانتاج المادى والخدمات) إلى فروع وفقا لطبيعة النشاط فى داخل كل فرع ويشرف على كل منها احدى المؤسسات الاقتصادية(١) . فقطاع الصناعة الذى تتولاه وزارة الصناعة مقسم إلى فروع تتولى كل منها مؤسسة صناعية : فهناك مؤسسة للصناعات المعدنية ، وأخرى

---

(١) يلاحظ أن اسم المؤسسة يطلق أحيانا على وحدات انتاجية وليس على وحدات اشرافية ورقابية ، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة اللحوم والألبان ، مثلا .

للصناعات الغذائية ، وثالثة لصناعة الغزل والنسيج ، ورابعة للصناعات الكيماوية وخامسة للصناعات المعدنية .. الخ ويتبع وزارة الاسكان مثلا مؤسسة لأعمال المرافق وأخرى للاسكان والتعمير .. وغيرها ويتبع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مؤسسة التجارة الخارجية ، ومؤسسة البنوك ، ومؤسسة القطن ، وهكذا(١) . وهى مؤسسات نوعية تقوم على نوع من التكامل الأفقى(٢)

---

(١) هذه المؤسسات هى : العامة لمقاولات الانشاء المدنية ، العامة لمقاولات المبانى ، العامة لأعمال المرافق ، العامة للاسكان والتعمير ، التعاونية للبناء والاسكان ، استزراع وتنمية الأراضى المستصلحة ، الثروة المائية ، استصلاح الأراضى ، تعمير الصحارى ، تعمير الأراضى ، اللحوم والألبان ، الدواجن ، التعاونية الزراعية العامة ، الائتمان الزراعى ، التأمين الادخار ، التجارة الخارجية ، القطن ، البنوك ، المطاحن والصوامع والمخابز ، المضارب ، الاستهلاكية العامة ، السلع الغذائية ، تجارة الجملة ، التأليف والنشر ، السينما والمسرح والموسيقى ، المصانع الحربية ، الطيران العربية المتحدة ، الصناعات الالكترونية ، الهندسية ، العامة للسياحة والفنادق ، الأدوية والكيماويات ، الأبحاث الجيولوجية والتعدين ، البترول ، التعاون الانتاجى ، الصناعات الغذائية ، الكيماوية ، المعدنية ، الغزل والنسيج ، الكهرباء ، مواد البناء والحراريات ، الحديد والصلب ، ميناء الاسكندرية ، هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ، النقل البرى ، النقل الداخلى ، الطرق والكبارى ، النقل الداخلى .

(٢) إذا ما رجعنا إلى الفلسفة أو الرياضة فان اصطلاح التكامل يشير بصفة عامة إما إلى احتواء عنصر ما فى مجموعة معينة أو إلى تكوين مجموعة معينة من عناصر مختلفة أو إلى التحول من حالة تتنافر فيها العناصر إلى حالة التناسق بينها . فى جميع الحالات ينطوى التكامل على فكرة الوحدة : تجمع ما كان مبعثرا . وعليه فالأصل أن التكامل الأفقى horizontal integration يوجد بالنسبة للمشروع عندما يقوم المشروع بانتاج عدة سلع من مادة أولية ، كما إذا قامت الوحدة التى تنتج السكر من قصب السكر باستخدام الملاس (وهو السائل الكثيف الذى يتبقى بعد استخلاص السكر من عصير القصب) فى انتاج مواد كحولية . إلى جانب هذا النوع من التكامل يوجد التكامل الرأسى vertical integration الذى يتمثل فى قيام المشروع بانتاج عدة . لع تعتبر كل واحدة منها مادة أولية تصنع منها السلعة التى تليها ، بحيث تبدو

أى على تجميع كل الوحدات التى تقوم بنفس النشاط لتكون تابعة لمؤسسة واحدة هذا ويلاحظ أنه توجد فى داخل الوزارات ادارات نوعية تختص كل ادارة منها بأحد النشاطات التى يشرف عليها احدى المؤسسات التابعة للوزارة هذه حقيقة يتعين أن نبقيها فى الذاكره إذ سنكون علاالملاحظة نبديها فيما بعد .

فهناك إذن الوزارات النوعية والمؤسسات النوعية ممثلة للمركز . يتبع كل مؤسسة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة — أو التى تسيطر عليها — والتى تقوم بنوع من أنواع النشاط . فجميع الوحدات المنتجة للغزل والنسيج تتبع مؤسسة الغزل والنسيج ، وجميع الوحدات الاقتصادية التى تقوم بالنشاط المصرفى تتبع مؤسسة البنوك ، وهكذا . هذه الوحدات هى التى تكون قاعدة التنظيم

= عملية انتاج كل منها كمرحلة فى انتاج السلعة النهائية . كما إذا قامت الوحدة المنتجة للصلب بالعمليات الخاصة بالحديد الذى يصنع منه الصلب من استخراج إلى تنقية وغير ذلك من العمليات . أنظر فى ذلك :

J. Marchal, Cours d'économie politiqne. Editions Génin, Paris, 1955, p. 889–891.

وكذلك كتاب الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، دروس فى الاقتصاد السياسى . دار الطالب بالاسكندرية ، ١٩٥٣ ص ١٦٤ – ١٦٦ . هذا وقد يقصد بالتكامل الاقتصادى أشكال مختلفة لخلق الوحدة – على درجات مختلفة – بين أكثر من اقتصاد قوى واحد . والاصطلاح فى هذا المجال يمكن أن يحتوى الاشكال التالية : منطقة حرة للتجارة مكونة من أكثر من اقتصاد قوى واحد ، اتحاد جمركى ، سوق مشتركة ، اتحاد اقتصادى ، تكامل اقتصادى كامل . أنظر فى ذلك :

B. Balassa, The Theory ef Eeonomic Integration. G. Allen & Unwin, Lendon, 1961.

القائم . ومن ثم يكون لدينا تنظيم هرمى توجد فى قمته السلطة المركزية مقسمة إلى وزارات ، ويتبع كل وزارة عدد من المؤسسات تمثل المستوى التالى فى التنظيم الهرمى نزولا نحو القاعدة التى تتكون من الوحدات الاقتصادية موزعة بين المؤسسات الاقتصادية وفقا لنوع النشاط .

ما الدور الذى تقوم به كل من هذه الهيئات على المستويات المختلفة للتنظيم الهرمى ؟ على أى نحو تتوزع قرارات التسيير الاقتصادى بينها ؟ هذا التوزيع تحدده العلاقة بين الوزارة والمؤسسة والوحدات الاقتصادية ، والتى يمكن تصوير تنظيمها على النحو التالى :

• فيما يتعلق **بالوزير** فانه يتولى — عن طريق المؤسسات العامة — تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعتها فى القطاع الذى يشرف عليه بما يحقق خطة التنمية . ويكون له سلطة الاشراف والرقابة بالنسبة للمؤسسات العامة التى تتبعه(١). فسلطة الوزير قاصرة على الاشراف والرقابة يباشرها من خلال المؤسسات باعتبارها جهاز الوزير فى القيام بدوره دون تدخل من جانبه فى العمل التنفيذى للشركات التابعة للمؤسسات العامة التى تخضع لاشرافه . فاذا ما أردنا ترجمة سلطة الاشراف والرقابة هذه نجدها تتبلور فيما يلى :

— للوزير أن يعرض ما يشاء من المسائل على مجلس إدارة المؤسسة .(مادة ١٤ من قانون المؤسسات) .

— يرأس الوزير مجلس إدارة المؤسسة عند نظر بعض المسائل (م ١٧) .

— للوزير دعوة مجلس إدارة المؤسسة الى الاجتماع وتكون له الرئاسة اذا حضر جلساته (م ١٨) .

---

(١) المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

ـ تبلغ إلى الوزير قرارات مجلس إدارة المؤسسة ويكون له سلطة تعديلها (م ٢٠)[١].

ـ للوزير فى حالة غياب رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو خلو منصبه ندب من يحل محله (م ٢٤).

ـ للوزير أن يطلب تنحية رئيس وأعضاء إدارة الشركة المعينين والمنتخبين وتعيين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الادارة (م ٥٧).

ـ تلزم موافقة الوزير على اضافة احتياطى الشركة كله أو بعضه إلى رأس المال (م ٦٣).

* أما المؤسسة فيعتبرها القانون « جهاز الوزير الذى يعاونه فى النهوض بمسئولياته فى تحقيق أهداف خطة التنمية » . وقد بين القانون نوعين من اختصاص المؤسسة: اختصاص خاص بشئون المؤسسة نفسها[٢] ، ولن يكون محلا لاهتمامنا هنا ، واختصاص خاص بعلاقة المؤسسة بالوحدات الاقتصادية التى تتبعها ، وهو الذى يهمنا فى مجال دراستنا هذه .

---

(١) وذلك فيما يتعلق بالمسائل الآتية « الميزانية التقديرية للمؤسسة ـ الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر ـ زيادة رأس مال المؤسسة أو تخفيضه ـ الأهداف والسياسة العامة للاستثمار والتمويل والانتاج والتسويق والتصدير والعمالة ، وذلك بالنسبة للمؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ـ اللوائح والهيكل التنظيمى للمؤسسة وسياسة تدريب العاملين ـ انشاء الوحدات الاقتصادية والاكتتاب فى أسهمها أو شرائها وتكون هذه القرارات نافذة بصدور قرار من الوزير فى شأنها وله سلطة تعديلها وعليه أن يصدر قراره ويبلغه إلى المؤسسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق إليه وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة) .

(٢) أنظر فى ذلك المواد ٨ ، ١٠ ، ١٤ من القانون .

الاصل أن تقتصر علاقة المؤسسه بالوحدات الاقتصاديه التابعه لها (فيما يتعلق بالتسيير الاقتصادى) على الاشراف والرقابه على عمل هذه الوحدات للتأكد من تحقيقها لأهدافها وليس لها التدخل فى الشئون التنفيذية للوحدات. فى ذلك تقول المادة الثالثة من القانون « تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة ... بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل فى شئونها التنفيذية » . وكذلك تجيز المادة التاسعة من القانون للمؤسسة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات التى من شأنها تحقيق الغرض الذى انشئت من أجله وذلك « فيما لا يتعارض مع الإختصاصات المخولة للوحدة الاقتصادية التابعة لها » تأكيدا لاستقلال الوحدة الاقتصادية ، إذ لا تملك المؤسسة أن تحل محلها.

فالأصل إذن هو استقلال الوحدات الاقتصادية فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى ويكون لها أن تتخذ كافة قرارات التسيير الاقتصادى فيما عدا ماجعله القانون صراحه من اختصاص الهيئات الاعلى فى سلم التنظيم الهرمى . لنرى ما تختص به المؤسسة :

١ — للمؤسسة على وجه خاص حق الموافقة على برامج العمل فى الشركات التابعة لها فى خلال فترة زمنية معينة وحق الرقابة على مدى تنفيذ الشركات لهذه البرامج . على أن العمل قد جرى على أن تعبر هذه البرامج عن أهداف عامة تستهدفها الشركات دون أن تلتزم بأهداف تفصيلية تحدد نوع المنتجات وتكاليفها وغير ذلك .

٢ — للمؤسسة (وهذا من اختصاص رئيس مجلس إدارتها) وضع القواعد

خاصة بتشغيل ساعات عمل إضافية فى الوحدات الاقتصادية (١) .

٣ — تختص المؤسسة (وهو من إختصاص مجلس ادارة المؤسسة برئاسة الوزير أو نائبه) بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة بالمسائل الآتية (م ١٧) (١) :

— إقرار الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح .

— تعديل نظام الوحدة الاقتصادية .

— إطالة مدة الوحدة الاقتصادية أو تقصيرها .

— زيادة رأس مال الوحدة الاقتصادية أو تخفيضه ، ولا تجوز الزيادة إلا بعد أداء رأس المال الاصلى بأكمله ، على أن يكون ذلك وفقا لخطة التنمية .

— الترخيص للوحدة الاقتصادية بالتصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الأغراض المخصصة لها فى ميزانية الوحدة .

---

(١) هذا الاختصاص (الذى كان من اختصاص وزير الصناعة وفقا القانون رقم ١٣٣ لسنه ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية) يتمثل فى قيام المؤسسة بوضع القواعد الخاصة بتشغيل ساعات العمل الاضافيا فى حدود قانون العمل ، وتكون الوحدات الاقتصادية حرة فى التطبيق والتنفيذ .

(٢) هذه الاختصاصات هى اختصاصات الجمعية العمومية (العادية وغيرالعادية) للمساهمين فى الشركات الخاصة . (أنظر فى ذلك الوجيز فى القانون التجارى ، للاستاذ الدكتور مصطفى كمال طه . منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦٦ . ص ٣٣٩ — ٣٥٣) والواقع أن الديمقراطية الاقتصاديه (كضمان لنجاح عملية التخطيط) تستلزم تحويل مجموع العاملين فى الوحدة الاقتصادية إلى جمعية عمومية تشارك فى المناقشة السنوية لتقرير مجلس الادارة الخاص بسير الوحدة فى الفترة السابقة وخطط الانتاج ومشاكله . ويعتبر هذا أحد مظاهر تحقيق الجانب الاجتماعى والسياسى فى عملية التخطيط فى الحالة التى تكون فيها الدولة دولة للمنتجين المباشرين . وهو ما لا ينطبق على الدولة المصرية ، بطبيعة الحال .

— إدماج وحدتين أو أكثر من الوحدات الاقتصاديه التابعه للمؤسسة .

— تحويل أى وحدة منها ولو كانت فردية إلى شركة مساهمة .

٤ — تختص المؤسسة (والإختصاص لمجلس إدارتها) بالنسبة للوحدات الإقتصادية التابعة لها بالمسائل الآتية (م١٥) :

— مساعدة الوحدات الإقتصادية فى وضع البرامج الكفيلة بزيادة الصادرات وربطها بخطة الإنتاج والإستهلاك .

— اعتماد السياسه التى تقترحها الوحدات الإقتصادية لرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين . الوحدة الاقتصادية هى التى تضع هذه السياسة ، (والنص لم يوضح ما إذا كان تنفيذها رهينا باعتماد المؤسسة أى ما إذا كانت السياسة لا تنفذ إلا باعتماد المؤسسة) .

— وضع أسس تكاليف موحدة لمختلف الانشطة التى تتبع المؤسسة ، العامة ، وكذلك وضع معايير معدلات الأداء وذلك بالاشتراك مع الوحدات الاقتصادية .

— تنظيم العلاقة بين الوحدات الاقتصادية التابعة لها وحسم ما ينشأ بينها من خلاف .

— النظر فى التقارير الدورية عن نشاط الوحدات الاقتصادية ومدى ما حققته فى تنفيذ الأهداف المقررة لها .

— وضع سياسة للعمالة بمراعاة الادارة الاقتصادية السليمة للمشروع .

— أخيراً تختص المؤسسة (والاختصاص لمجلس إداراتها) باعتماد وتعديل (إن رأت لذلك موجب) القرارات التى يتخذها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية التابعة للمؤسسة فى المسائل التالية (م١٦) :

— اللوائح والهيكل التنظيمى للوحدة .

— الميزانية التقديرية .

— برامج الاستثمار والعمالة .

برامج الانتاج والتمويل والتسويق والتصدير .

— كذلك يتعين اعتماد مجلس إدارة المؤسسة لبعض القرارات الصادرة من مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية فى بعض الموضوعات الخاصة بالعاملين والمكافآت التشجيعية ومنح العلاوات السنوية وجداول المرتبات ونقـــل العاملين الذين يشغلون وظائف رئيسية من شركة لأخرى تابعة للمؤسسة .

ونفاذ هذه القرارات رهين بموافقة مجلس ادارة المؤسسة عليها ، عـلى ألا يتأخر قرار مجلس إدارة المؤسسة عن ٣٠ يوما من تاريخ وصول الأوراق الى مجلس الإدارة وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة (١) .

* **أما الوحدات الاقتصادية** لقطاع الدولة فهى تتخذ فى مصر شكل الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية التى تتمتع كل منها باستقلال مالى وادارى فى حدود القانون . وهى وحدات تقوم عـــلى مشروعات اقتصادية . ويشمل المشروع الاقتصادى كل نشاط صناعى أو زراعى أو تجارى أو مالى أو عقارى

(١) كانت سلطة المؤسسة قاصرة — وفقا للقانون السابق (رقم ٦٠ لسنه ١٩٦٣) — على الاعتماد ولم يكن لها حق التعديل ، ومن ثم يتضمن القانون الحالى تقييدا من حـــرية الوحدة الاقتصادية . كما يلاحظ أن مدة الـ ٣٠ يوما قد تكون أطول من اللازم بالنسبة لبعض القرارات ، وقد كان قانون المؤسسة الاقتصادية (رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧) يعتبر هذه القرارات نافذة ما لم يعترض عليها خلال أسبوع من تاريخ ابلاغ رئيس مجلس إدارة المؤسسه بها .

أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى (م ٣٢) . وتعتبر من شركات قطاع الدولة أولا كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة ، وثانيا كل شركة يساهم فيها مع غيره من أشخاص خاصة أو يمتلك جزءاً من رأس مالها وذلك إذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع الدولة متى اقتضت مصلحة الإقتصاد القومى ذلك (م ٢٢) .

يترتب على إستقلال الوحدة الاقتصادية أن يكون ، لمجلس إدارة الشركة جميع السلطات اللازمه للقيام بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة وفقا لأحكام القانون ، فالأصل — كما ذكرنا — أن تتخذ كافة قرارات التسيير الاقتصادى على مستوى الوحدة الاقتصادية ، وذلك فيما عدا ما يعتبر من اختصاص الهيئات الأعلى (وخاصة المؤسسة) فى سلم التنظيم الهرمى على النحو الذى انتهينا من التعرف عليه .

إذا تحدد دور الوحدة الاقتصادية (القاعدة) فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى بقى أن نعرف من الذى يقوم باتخاذ القرارات التى تدخل فى اختصاص الوحدة الإنتاجية ، أى من يقوم بالإدارة فيها . التعرف على ذلك يكون عن طريق معرفة كيفية تنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية .

(٢) تنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية : أولا فيما يختص بالعلاقة بين هيئة التخطيط الموجودة على مستوى الوحدة الاقتصادية (والتى تسمى إدارة التخطيط والمتابعة) نلاحظ أنها تتبع إداريا مجلس إدارة الشركة ، ومن ثم فليست مستقلة عن الجهاز التنفيذى فى الوحدة الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بمن يقوم باتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى على مستوى الوحدة الإقتصادية فيقوم التنظيم فى مصر على إسناد الإدارة إلى مجلس للادارة

يتم تكوينه عن طريق التعيين بواسطة السلطات السياسية المختصة وعن طريق الإختيار بواسطة العاملين فى الوحدة الإقتصادية ، فى نفس الوقت . فى ذلك تقول المادة ٥٢ « يتولى ادارة الشركة مجلس مكون من عدد فردى من الاعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ويشكل على النحو التالى :

أ ـ رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية (١) . ب ـ أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين فى الشركة» . وفى سنة ١٩٦١ (٢) كان للعاملين اختيار عضوين من أعضاء مجلس الإدارة . ثم عدل التنظيم بحيث ينتخب نصف أعضاء مجلس الإدارة باستثناء رئيس المجلس بواسطة العاملين وتعين السلطات السياسية النصف الآخر من الفنيين العاملين فى الوحدة الاقتصادية أى من المديرين المسئولين عن الادارات الرئيسية فى أغلب الاحوال (كالادارة المالية وادارة الانتاج والادارة التجارية وادارة شئون الافراد ، الى غير ذلك) .

والاعتبار الذى يقصد ضمانه من وراء هذا النمط فى تنظيم الادارة فى

---

(١) يختص رئيس مجلس إدارة الشركة بتحقيق الأهداف المقررة لها وبادارتها وتصريف شئونها وعلى الأخص بما يلى : تنفيذ قرارات مجلس الادارة — تنفيذ البرامج المعتمدة للشركة فيما يتعلق بالانتاج والاستثمار والعمالة والتمويل والتسويق والتصدير ـ متابعة تنفيذ المشروعات ومراعاة تنفيذها فى المواعيد المقررة طبقا للخطة والميزانية المعتمدة ـ قيام الشركة بتنفيذ تعهداتها مع غيرها من الوحدات أو مع جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو مع الغير ـ تحقيق كفاءة تشغيل الوحدة وانتظام العمل فيها ـ الترخيص بتشغيل ساعات عمل إضافية فى الوحدة فى حدود القواعد التى يضعها رئيس مجلس إدارة المؤسسة ـ تحقيق تقديرات الموارد والمصروفات الواردة فى الميزانية التقديرية والعمل على تنمية الموارد وتخفيض النفقات ـ توفير مستلزمات الانتاج اللازمة للتشغيل والصيانة والتجديد طبقا للبرامج المعتمدة (م٦٠) . ويلاحظ تداخل بعض هذه الاختصاصات بين المجلس ورئيسه (قارن المادة ٥٤) .

(٢) أنظر القوانين رقم ١١٤ ورقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ .

داخل الوحدة الإنتاجية ذو شقين . الشق الأول هو ضمان المشاركة المباشرة للعاملين فى إدارة المشروع ، والثانى هو ضمان توفر الخبرة الفنية داخل المجلس وضمان مشاركة الادارات الرئيسية فى المسئولية عن أعمال مجلس الإدارة .

(٣) العلاقات بين الوحدات الانتاجية . يمكن القول بصفة عامة أن **العلاقات بين الوحدات الانتاجية يحكمها فى مصر قوى السوق تعمل عملا تلقائيا .** فالتحديد العام لأهداف الوحدات الانتاجية فى قطاع الدولة لا يمنع هـذه من أن تحدد انتاجها من الأنواع المختلفة من المنتجات طبقا لما تحدده تكاليف الانتاج وعوامل العرض والطلب . أما فيما يتعلق بمشاركة إدارة الوحدات الإنتاجية فى تحديد هذه الأهداف العامة فانها ترتكز على اتجاهات السوق والأثمان كموجه أساسى لنشاطها .

فلوحدات قطاع الدولة حرية كاملة فى تحديد أسعار منتجاتها والاسواق التى تبيعها فيها ، وكذلك فى تحديد مصادر المواد التى تستخدمها فى الإنتاج (على أن يتم الشراء عن طريق المناقصة) . هذه الحرية تحدها حدود السياسة العامة للدولة التى تتضمن بعض القيود :

- فهناك بعض المواد الإنتاجية (كالغزل مثلا بمختلف أنواعه) تحدد الدولة لثمنها حدا أقصى لايجوز تجاوزه . هنا ينحصر الاختلاف بين منتجات الوحدات المختلفة المنتجة لها فى اختلاف المواصفات التى تصبح أحد الاسس الرئيسية لتفضيل ما تنتجه وحدة على ما تنتجه أخرى .

- كما أن الدولة تضع حدا أعلى لأثمان بعض السلع الاستهلاكية (كالأقمشة الشعبية وبعض السلع المعمرة) .

ويعتبر من قبيل القيود كذلك محاولات بعض المؤسسات للتنسيق بين الأثمان التى تحددها الوحدات الإنتاجية المختلفة التى تتبعها .

* هناك كذلك القيد الذى يفرض نفسه فيما يتعلق بالمواد التى يلزم استيرادها من الخارج ، إذ يلزم لذلك وجود عملات أجنبية والموقف يتسم بالنسبة لهذه الأخيرة بالندرة الكبيرة . هنا تختص المؤسسة (وهو اختصاص لرئيس مجلس إدارتها) بتوزيع النقد الأجنبى بين الوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك بعد موافقة الوزير (م ٢١ من قانون المؤسسات) .

* نوع آخر من القيود على حرية الوحدة الإنتاجية المملوكة للدولة فى تعاملها مع الوحدات الأخرى يعرض بالنسبة للمواد الإنتاجية التى يتسم عرضها بالنقص النسبى ، هنا الأصل أن تكون الأولوية لوحدات قطاع الدولة المستخدمة لهذه المواد . الأمر الذى يؤدى إلى حرمان وحدات القطاع الخاص من المواد الإنتاجية وتعطل الطاقات الإنتاجية الموجودة بها . لمواجهة موقف كهذا حاولت مؤسسة الغزل والنسيج (١) مثلا تقدير الاحتياجات من الغزل لكل وحده من وحدات النسيج فى القطاع الخاص (على أساس الطاقة الانتاجية الثابتة بها ، عدد العمال مستمداً من وثائق التأمينات الإجتماعية ، ومتوسط إنتاجها فى الفترات السابقة .. إلى غير ذلك من أسس تحديد الإحتياجات) وإنما على أساس أن تعمل وردية واحده فقط فى اليوم ، وتحدد لوحدات القطاع الخاص حصة من الغزل وكذلك وحدات قطاع الدولة المنتجة للغزل والتى تحصل منها على هذه المادة ، وتقوم وحدة القطاع الخاص بشراء حصتها من وحدة قطاع الدولة المربوطة ،

---

(١) أنظر الكتاب السنوى الثالث للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج ، ١٩٦٤ ، ص ١١٠ وما بعدها .

عليها وذلك بالثمن المحدد المنزل (١) .

* * *

على هذا النحو ننتهى من تتبع محاولات تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى فى مصر سواء بالنسبة للعلاقات بين المركز والقاعدة أو للعلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية أو للعلاقات بين الوحدات الإنتاجية . لم يبق لاستكمال صورة التنظيم الاقتصادى لقطاع الدولة فى مصر إلا التعرف على تنظيم هيئات التخطيط .

ثانيا : تنظيم هيئات التخطيط : المفروض أن يختص بالجانب الفنى فى العمل التخطيطى (تجميع البيانات اللازمة ، المساهمة فى تحضير الخطة ، وتقييم الأداء) فى مصر أولا هيئة مركزية للتخطيط تتبع الجهاز التنفيذى هى وزارة التخطيط (وليس لها أية سلطة تنفيذية أو رقابية) وادارات التخطيط والمتابعة التى توجد فى الوزارات والمؤسسات (أنظر فى اختصاص المؤسسة بأعمال التخطيط المواد ٣ ، ١٤ ، ١٥ من قانون المؤسسات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦)

---

(١) مثل هذا التنظيم يؤدى إلى وجود سوق سوداء بالنسبة للغزل إذ تحدد حصة وحدات القطاع الخاص على أساس وردية واحدة ، وقد يحصل المنتج الفرد على حصته بمواصفات مخالفة عن المواصفات اللازمة لانتاجه ومن ثم يقوم بشراء الحصة وبيعها ثم شراء ما يلزمه (بكمية أكبر من الحصة إذا أراد تشغيل مصنعه ثلاث ورديات) من السوق السوداء. اعطاء الأولوية لوحدات قطاع الدولة أمر سليم ، المشكلة التى يتعين حلها هى مشكلة التنسيق بين انتاج الغزل (والموقف الحالى فى مصر يتمثل فى نقص كبير فى عرضه بالنسبة لطاقات مصانع النسيج) وانتاج النسيج (وهو أمر يثير مسائل خاصة بالتوسع فى صناعة الغزل والنسيج وبتصدير واستيراد الغزل وما يرتبط بذلك من طاقات معطلة خاصة فى مصانع النسيج) .

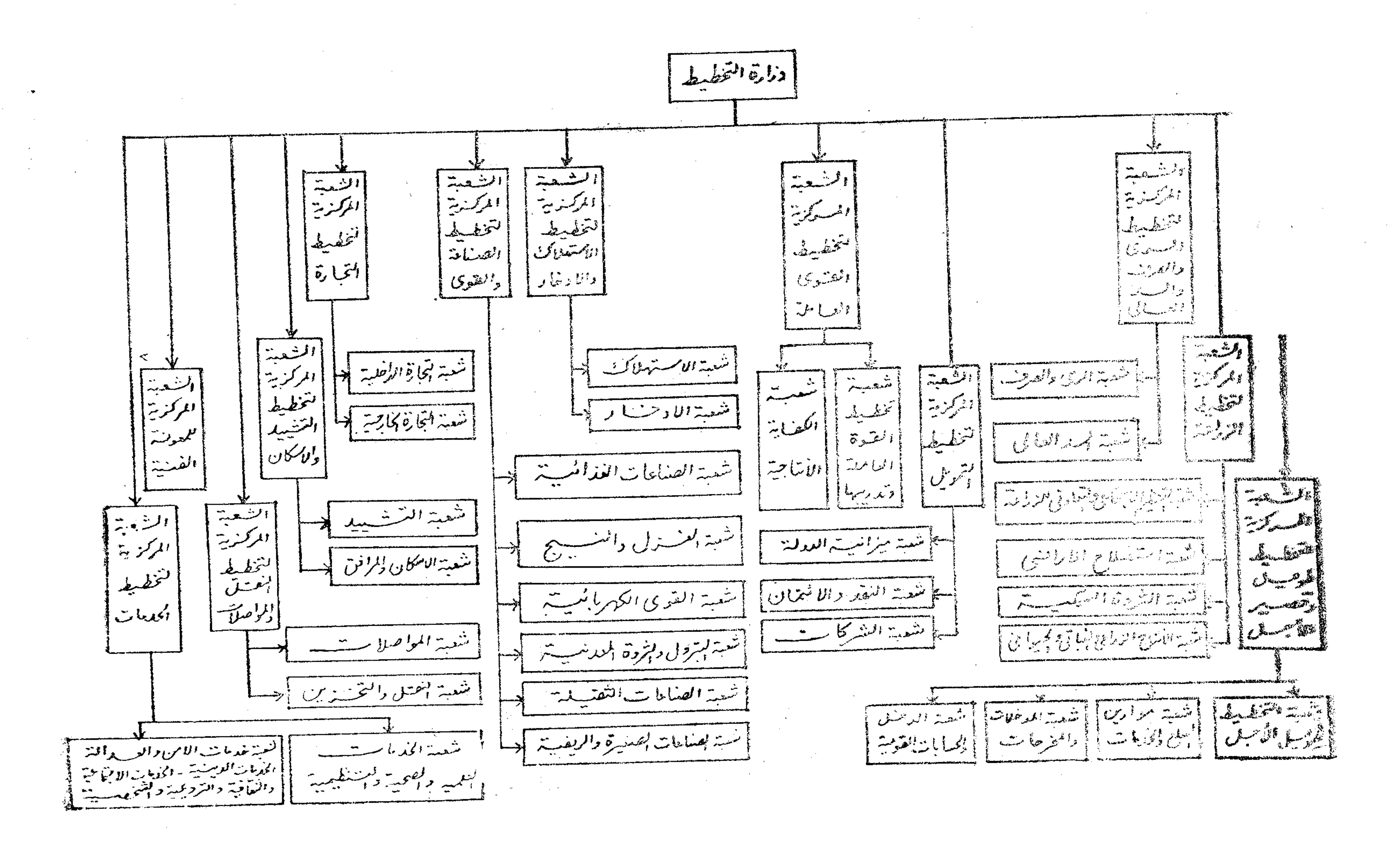
وكذلك إدارات التخطيط والمتابعة فى الوحدات الإنتاجية . ودور هذه الأخيرة لا يوجد بداهة إلا فى الحالة التى تسهم فيها الوحدة الإنتاجية فى تحضير الخطة وهى مساهمة لابد منها إذا أريد للخطة أن يكون لها حظ من التنفيذ العملى .

فوفقا للتنظيم القائم توجد إذن هيئات للتخطيط على المستويات المختلفة للتنظيم الهرمى من الوحدات الإنتاجية (القاعدة) إلى المؤسسة إلى الوزارة إلى وزارة التخطيط (الواقع أن ما يمكن قوله ليس بالكثير) . وسنقتصر على تقديم صورة التنظيم الداخلى لوزارة التخطيط (١) دون التعرض لأعمال الشعب المختلفة بها رغم أنها تعطى فكرة عن الانواع المختلفة للعمل التخطيطى الذى يمكن أن تقوم به هيئة التخطيط المركزية (٢) (يلاحظ على هذه الصورة غياب شعبة مركزية للتقييم والمتابعة) :

---

(١) وفقا للقرار الوزارى رقم ٦٣ بتاريخ ، مايو ١٩٦٤ بشأن تنظيم وزارة التخطيط هذا وقد صدر القرار رقم ١٧٧ لسنه ١٩٦٥ فى شأن تنظيم وزارة التخطيط وهو لا يكاد يختلف — من حيث الشعب واختصاصها — عن التنظيم الوارد فى المتن .

(٢) أنظر فى تفاصيل أعمال الشعب المختلفة ، مؤلفنا ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ص ٢٠٧ وما بعدها .



وزارة التخطيط
الشعبة المركزية لتخطيط التجارة
الشعبة المركزية لتخطيط الصناعة والقوى
الشعبة المركزية لتخطيط الاستهلاك والادخار
الشعبة المركزية لتخطيط القوى العاملة
الشعبة المركزية للمعونة الفنية
الشعبة المركزية لتخطيط التشييد والاسكان
الشعبة المركزية لتخطيط الخدمات
الشعبة المركزية لتخطيط النقل والمواصلات
الشعبة المركزية لتخطيط التمويل
شعبة التجارة الداخلية
شعبة التجارة الخارجية
شعبة الاستهلاك
شعبة الادخار
شعبة الكفاية الانتاجية
شعبة تخطيط القوة العاملة وتدريبها
شعبة الصناعات الغذائية
شعبة الغزل والنسيج
شعبة القوى الكهربائية
شعبة البترول والثروة المعدنية
شعبة الصناعات الثقيلة
شعبة الصناعات الصغيرة والريفية
شعبة التشييد
شعبة الاسكان والمرافق
شعبة المواصلات
شعبة النقل والتخزين
شعبة الخدمات العلمية والصحية والتنظيمية
شعبة ميزانية الدولة
شعبة النقد والائتمان
شعبة الشركات
شعبة الري والصرف
شعبة السد العالي
شعبة الثروة الحيوانية
شعبة الدخل والحسابات القومية
شعبة المدخلات والمخرجات

* * *

تلك هى الخطوط العريضة فى نمط تنظيم الوحدات المكونة لقطاع الدولة فى مصر. وهى وإن كانت تترك للوحدة الإنتاجية حظا وافرا من الاستقلال الإدارى والمالى إلا أنها تجعل بعض القرارات من اختصاص المؤسسة أو حتى الوزارة التابعة لها، على الأقل كما هو وارد فى التنظيم. إلى أى حد يتفق الواقع مع النمط التنظيمى الذى جاء به القانون مسألة لا يمكن التعرف عليها إلا بعد دراسة ميدانية لما يجرى عليه العمل فعلا سواء فيما يتعلق بالإدارة فى داخل الوحدة الإنتاجية أو فيما يتعلق بعلاقة هذه الوحدة بالهيئات التى تعلوها فى سلم التنظيم الاقتصادى الهرمى. وكذلك الأمر بالنسبة لهيئات التخطيط. كل ما يمكن قوله إن التنظيم لا يزال فى دور التكوين، وان المشكلة الجوهرية تتمثل حاليا فى التوصل — عن طريق التجربة والخطأ (وهى تجربة يتعين عليها الاستفادة من تجارب الآخرين أن كان لذلك محل) — إلى الحد الأدنى من الشروط التنظيمية اللازمة لضمان تحضير الخطة عن طريق مساهمة الوحدة الإنتاجية مساهمة فعالة فى هذا التحضير، ولضمان تنفيذ الخطة التى تم تحضيرها.

ملاحظات على تنظيم قطاع الدولة فى مصر: فى ضوء التصوير النظرى لمشكلة تنظيم وحدات الاقتصاد القومى بقصد التخطيط نبدى بعض الملاحظات على تنظيم وحدات قطاع الدولة فى مصر. كنا نود أن تتمثل هذه الملاحظات فى دراسة تفصيلية ناقدة للتنظيم القائم تمتد لتشمل بالدراسة التفصيلية مشكلات الوحدة الانتاجية فى مصر وهى المشكلات التى تعرقل قيامها بدورها فى عملية التخطيط فى مرحلة استكمال البناء الصناعى. ولكن إطار هذه الدراسة يفرض على هذه الملاحظات طابعا يقصر دورها على الاشارة إلى النواحى التى يتعين دراستها بصفة عامة، مكتفين فيما يتعلق بمشكلات الوحدة الإنتاجية بتعداد لاحق لأهم هذه المشكلات.

ملاحظة أولى وعامة : تتمثل فى أن طبيعة المشكلة والأسئلة التى تثيرها ليست واضحة فى ذهن المشرع . تنظيم وحدات القطاع العام يقتضى تفريد الأنواع الثلاثة من العلاقات : العلاقات بين المركز والقاعدة ، العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية ، والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية ، والتعرف على المشكلات التى يثيرها كل نوع من هـــذه العلاقات ، وذلك بمناسبة الوظيفتين الرئيسيتين لهيئات الاقتصاد المراد تخطيطه: الوظيفة المتعلقة بتحضير الخطة وتلك الخاصة باتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى أثناء تنفيـــذ الخطة . ثم يقتضى بعد ذلك طرح الأسئلة بصددها والإجابة عليهـا فى التشريع المنظم . بل يمكن القول حتى إن الطبيعة المختلفة للوحدة الإقتصادية فى المجتمع الاشتراكى عنها فى المجتمع الرأسمالى والدور المغاير الذى تقوم به ليس واضحا فى ذهن المشروع ، دليل ذلك أن قانون المؤسسات الجـديد لا يزال يصر على تقسيم رأس مال الشركة المملوكة لقطـاع الدولة إلى أسهم ويتصور ضرورة تنظيم عمليـة تداول هذه الأسهم (انظر المواد من ٤٦ - ٥١) ، الأمر الذى يعنى أن وسائل الانتاج (حتى الثابت منها) يمكن التصرف فيها وإنتقالها من مالك إلى مالك ، وتعدد الملاك ينفى وحدة المالك ، (الدولة أو المجتمع) . ثم ما معنى أن يقول المشرع « تعتبر أموال المؤسسة من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة » (م٢٧) ؟ (١)

---

(١) هذا يعنى إما أن فـكرية المشرع تأبى إلا أن تلتصق بالصيـــغ التى أبرزها تقنين نابليون ، أو أنه يعى ما يقول ويعتبر ملـكية الدولة من قبيل الملكيـــة الخاصة propriété privative بمعنى أن الفائض يذهب إلى الفئات الاجتماعية المسيطرة فعلا على وحدات قطاع الدولة ولا يعود الى المنتجين المباشرين . أغلب الظن أن ما قال به الشارع يرد الى السبب الأول رغم أن المعنى الثانى ينطبق على موضوعيات الواقف بالنسبة لتـكييف ملكية الدولة فى مصر ، باعتبارها ليست دولة المنتجين المباشرين (اضفنا هذا الهامش فى سبتمبر ١٩٧٨) .

ملاحظة ثانية : تخص العلاقة بين المركز والقاعدة . نكتفى هنا بالقول بأن تنظيم هذه العلاقة فى مصر يقوم على تقسيم العمل فى داخل المركز على أساس معيار نوع النشاط ، الأمر الذى يؤدى إلى تجميع الوحدات الاقتصادية وتوزيعها بين المؤسسات العامة المختلفة لتحقق نوعا من التكامل الأفقى مهملة بذلك التكامل الرأسى الذى قد يحقق التنظيم على أساسه ميزة أكبر فى بعض الحالات . أما فيما يتعلق بدرجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة فوجود المؤسسات إلى جانب الإدارات النوعية فى الوزارات قد يمثل إزدواجا غير لازم ومعوقا فى بعض الأحوال فى المرحلة الراهنة من مراحل تطور الاقتصاد المصرى .

ملاحظة ثالثة : مدى استقلال الوحدة الاقتصادية ، على النحو المبين فى القانون ، أضيق مما تشير إليه العبارات الظاهرية الواردة فى نصوص القانون . إذ يكفى الرجوع إلى اختصاص الوزير والمؤسسة لنتبين أن ماترك للوحدة الانتاجية يدل على درجة أقل من الاستقلال ولا ينفى ذلك النص فيما بعد على ان لمجلس إدارة الشركة جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة ، إذ هذا نص عام ورد بعد تحديد اختصاصات الوزير والمؤسسة على نحو تفصيلى .

ملاحظة رابعة : تتعلق بالعلاقات فى داخل الوحده الانتاجية . نلاحظ أولا عدم استقلال هيئة التخطيط فى داخل الوحدة الانتاجية (إدارة التخطيط والمتابعة) عن الرئاسة الادارية للوحدة الانتاجية رغم ان الافضل هو ضمان استقلال هيئة التخطيط عن الجهاز التنفيذى . نلاحظ كذلك بالنسبة لمن يتخذ قرارات الادارة (أو التسيير) فى داخل الوحدة الانتاجية ان اختصاصات

مجلس إدارة الشركة غير محددة تحديدا واضحا وأنها تتداخل مع اختصاصات رئيس مجلس الادارة (أنظر المادتين ٥٤ ، ٦٠ من قانون المؤسسات ٣٢ لسنة ١٩٦٦) .

ملاحظة خامسة : خاصة بالعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والتى يمكن القول بشأنها أنه لم تجد حتى الآن محاولة لدراسة الوضع فى مجموعه وتنظيم هذه العلاقات على نحو يضمن تنفيذ الخطة وتفادى تعطل الطاقات الانتاجية الامر الذى كان لابد وان يثير فكرة العقود المخططة .

الملاحظة السادسة والأخيرة خاصة بما نعتقده **نمط ادارة قطاع الدولة فى مجموعه كما تحدده الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة** . اعتقادنا انه نمط خاص للادارة وليس نمطا جماعيا . وذلك أن النمط الخاص يمكن أن يكون فرديا ويمكن أن يكون من خلال الدولة إذا لم تكن هذه دولة المنتجين المباشرين :

اما نمط الادارة الخاص الفردى gestion privative individuelle فيقوم فى المشروع الفردى القائم على تقسيم العمل بين عمل تصور وعمل تنفيذ ، وعمل ماهر وعمل غير ماهر . مع ما يتضمنه هذا التقسيم للعمل من تدرج هرمى فى داخل القوة العاملة . هذا النمط للادارة يتم وفقا لمعيار الربح الفردى ، الربح النقدى ، معيار اتخاذ القرارات . وهذه تؤخذ على مستوى كل مشروع بطريقة مجزأة من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وفقا لمعيار الرشادة الفردية .

ويقوم نمط الادارة الخاص من خلال الدولة gestion privative étatique عندما تكون الدولة متملكة للمشروعات مع وجود السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج فى يد فئات اجتماعية محددة من غير طبقات المنتجين المباشرين (أى العمال والفلاحين) هذا النمط من الادارة يقوم على نفس نوع تقسيم العمل . تدار المشروعات عادة بواسطة مديرين تعينهم الدولة ، مع امكانية بعض المساهمة

من جانب العمال (مساهمة عادة ماتتم بشيء من الحياء أو تصبح بحسب المآل ذات انتماء غير عمالى) . واعتقادنا ان قرارات الادارة تتخذ هنا وفقا لما يمكن تسميته بمعيار الرشادة البيروقراطية ، وهى شبه رشادة سوقية ، بمقتضاها تتخذ القرارات بهدف احتفاظ جهاز الدولة بسيطرته على وسائل الانتاج وزيادة سيطرته عليها كأساس للسلطة السياسية وابتداء من هذه السلطة السياسية يختص أفراد الجهاز أنفسهم بجزء من الفائض الاقتصادى (بطرق مشروعة وغير مشروعة) من سبيله يركون رأس المال الفردى ، رغم التبديد الظاهر لجزء من الموارد .

اعتقادنا أن نمط ادارة قطاع الدولة فى مصر هو من قبيل نمط الادارة الخاص من خلال الدولة .

مشكلات الوحدة الانتاجية المملوكة للدولة فى مصر : يمكن تعدادها مع التفرقة بين الطوائف الآتية من المشكلات :

* **المشكلات المتعلقة بتكوين الوحدة الانتاجية :** عدم تجانس الوحدات الفنية التى تتبع وحدة انتاجية (شركة) واحدة ــ عمليات الادماج الارتجالية (غير المسبوقة بالدراسة الواجبة) وما نتج عنها من مشكلات تنجم عن اختلاف الوحدات المدمجة فى التكنيك الانتاجى ، عن الاختلاف فى أساليب العمل ، عن التشتت الجغرافى للوحدات المدمجة ، عن عدم إعادة تنظيم أوضاع العاملين والعلاقات بينهم قبل الادماج ، خاصة فى نطاق الادارة فى الشركات التى يتشابه فيها التكوين الادارى . وكذلك المشكلات التى تنجم عن المغالاة فى الادماج .

* **المشكلات المتعلقة بالادارة** . مدى استقلالها فى مواجهة الهيئات الأعلى ــ

الاشخاص الذين يقومون بالادارة وموقفهم من بناء المجتمع الاشتراكى — النظرة التقليدية للأمور — غياب الوعى بمشكلات الاقتصاد القومى فى مجموعه وخاصة فى اقتصاد مخطط — حل هذه التناقض فى الظروف الراهنة قد يكون على حساب الأداء الكفء للوحدة الانتاجية — تضخم عدد القائمين بالأعمال الادارية فى الوحدة الانتاجية — الموقف من أجهزة الرقابة .

* المشكلات الخاصة بالحوافز : عملية التقييم كحدث من نوعه وما ترتب عليها من مشكلات ذات أثر سلبى على الانتاج — غياب نظام حوافز يربط الاجر بالانتاجية على نحو علمى مدروس — آثار ذلك فيما يتعلق بالانتاجية وبالغياب والتمارض من جانب العاملين فى الوحدة الانتاجية — ضمانات العاملين فى وحدات قطاع الدولة وحالة الضياع بين قانون العمل الفردى (الذى صدر لتنظيم أوضاع مختلفة) ولائحة العاملين — والتعرف على مدى قدرة التنظيم الوارد فى لائحة العاملين (التى صدر بها القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦) على حل المشكلات التى تخلقها هذه الحالة — عدم توافر الشروط الصحية وشروط الامن الصناعى .

* عدم وجود أجهزة حسابات التكاليف — مشكلات الرقابة الداخلية وارتباطها بهذه الاجهزة — مشكلة تزويد الهيئات الاعلى بالاحصائيات (تعدد الهيئات التى تطلب البيانات وطلبها بطريقة غير واقعية من ناحية نوع البيانات والمدة اللازم نقلها فى خلالها) — الرقابة على أعمال الوحدة الانتاجية . تعدد جهات الرقابة خاصة التى تقوم بنفس النوع من الرقابة .

* * *

فى هذا الاطار التنظيمى لقطاع الدولة فى الصناعة والخـــدمات ، يكمله

بالنسبة للقطاع الخاص القانون الصادر فى ابريل ١٩٥٨ المنظم لانشاء وأداء المشروعات الفردية فى الصناعة ، بذلت جهود استكمال بعض البناء الصناعى فى شكل خطط صناعية وخطة قومية تغطى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى. سنحاول فيما يلى التعرف على الجهود التى بذلت من خلال محاولات التخطيط ونتائج هذه الجهود .

ثالثا : فترة ما بعد ١٩٥٧ : جهود بناء الصناعة :

اذا كانت هذه الفترة تتميز باهمية قطاع الدولة فى الصناعة وبعض الخدمات ؛ كشكل تنظيمى يتم من خلاله ، بفضل الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة المصريه، تراكم راس المال الفردى وخاصة راس المال التجارى فى المقام الاول (على الاقل بحسب صيرورة الامور) وراس المال الصناعى فى المقام الثانى (وان بقى الطابع العام للاقتصاد القومى متسما بغلبة السيطرة الفعلية الخاصة الفردية على وسائل الانتاج) . فان هذه الفترة تتسم كذلك بمحاولة ادخال بعض الترشيد على نشاط الدولة عن طريق ماسمى « بالتخطيط » (١) : دون ان ننسى ان

---

(١) سبق أن بينا فى دراسة قمنا بها فى ١٩٦٧/٦٦ أن التخطيط كطريقة لأداء الاقتصاد القومى ، بل ولاداء المجتمع باعتباره سبيل العمل الواعى الذى يسعى من خلاله المنتجون المباشرون إلى أن يصنعوا تاريخهم ، لا يمكن أن ينفصل عن التنظيم الكلى للتكوين الاجتماعى فى مرحلة الانتقال للاشتراكية . وانتهينا على أساس دراسة ما كان يتم فى مصر فى السنوات من ١٩٥٧ ــ ١٩٦٦ إلى « حقيقة أساسية مؤداها أن الإقتصاد القومى يعمل ــ رغم هذه الدرجة من تدخــل الدولة ــ على نحو تلقائى » لا مخطط . أنظر مؤلفنا « فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، دراسة للمشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادى فى مصر » . المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، مارس ١٩٦٧ . وكان المغزى العام لكل الدراسة التى قمنا بها أن المجتمع المصرى لم يكن يعرف لا محاولة تخطيط أداء الإقتصاد القومى ولا أى « تحول للاشتراكية » . ذلك أن ايديولوجية الطبقات الحاكمة تكون فى مراحل هبوطها التاريخى ، ليس فقط غير علمية ، وإنما تهدف ، وهى أحيانا إلى اخفاء

« الرشادة » لايتحدد مضمونها فى فراغ اجتماعى ؛ وانما يتحدد ابتداء من القانون الاساسى لحركة الاقتصاد القومى والتكوين الاجتماعى فى مجموعه . ولكن هذه المحاولة ستكون رغم طبيعتها المحدودة ، قصيرة العمر ، إذ يتحدد عمرها بطول ما الطبقة المسيطرة ، أو ما بقى لها ، من « نفس » تاريخى ، أى بقدرتها على أن تبنى ، فى عملية تاريخ المجتمع المصرى ، بناء لاتهدده أزمته الكامنه إلا بعد وقت يطول نسبيا . ولم يكن هذا حظ هذه الطبقة . إذ يكون من المحتم أن تبرز أزمة البناء فى اثناء عملية استكمال البناء نفسها . فهى تقوم بذلك فى تناقضها مع رأس المال الدولى المهيمن (وعلى الأخص بالنسبة لأسواق وثروات العالم العربى ، بل والافريقى) ، باعتبار أنه يشترك معها فى الاختصاص بالفائض الذى ينتج محليا (وعربيا ، بصفة احتمالية) . وتناقضها مع المنتجين المباشرين فى الداخل (باعتبار أنهم هم من ينتجون الفائض) وتقوم باستكمال بناء صناعى

---

* قد يضلل الطبقات صاحبة المصلحة فى تغيير الواقع . الآن (فى أكتوبر ١٩٧٨) نستطيع أن نجزم أن الطبقة فى مجموعها لم تكن تحاول أى « تحول للاشتراكية » ، رغم امكانية ايمان بعض أفرادها بذلك . يزيد على ذلك أنها برفع شعارات « الاشتراكية » فى الوقت الذى كانت فيه ممارستها اليومية تتناقض مع قيم من يسعى إلى ارساء أسس الانتقال للاشتراكية تكون قد اساءت ، ولو مؤقتا ، إلى قضية الاشتراكية . خاصة فى اطار عملية عدم التسيس التى تغلف الحياة العامة فى مصر وعدم قدرة الفكر المناهض على تبين هذه الحقيقة أو على نشرها فى الوقت المناسب . هنا لايختلف دور الفكر « المناهض » موضوعيا من الدور الذى تقوم به البومة ، فهى لا تزعق إلا فى الخرائب ، أى بعد أن يتم الدمار . بل أن الفكر « المناهض » قد يلعب دورا أخطر : دور تقديم الطبقة الحاكمة إلى جماهير الشعب فى ثوب الشعارات الايديولوجية « الخافية » التى ترفعها الطبقة . وهو خطأ لا يغتفر ، إذ نعلم أن أولى مبادىء استخلاص المعرفة العلمية « ألا نحكم على انسان بما يعتقده عن نفسه » ، ناهيك عما يعلنه عن نفسه .

لايمكن أن يكون إلا على صورتها (من حيث نمط البناء الصناعى ونمط الاستهلاك الذى يخدمه هذا البناء فى نهاية الأمر) وقد وصلت فى مرحلة من تاريخ المجتمع الانسانى استنفذ فيها التكوين الاجتماعى الرأسمالى تاريخيا (رغم قدرته الكبيرة على الصراع فى سبيل بقائه وباشكال متغيرة) أصبحت تتميز، إذا ما أخذت فى البعد التاريخى الكبير للمجتمع الانسانى، بأنها مرحلة الانتقال للاشتراكية. نقول وصلت فى هذه المرحلة لتصارع الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الانتقال الاشتراكية، فى لحظة تاريخية لم تعد تنفصل فيها القضية الاجتماعية عن القضية الوطنية بالنسبة للاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى.

ويجىء البناء الصناعى على صورة الطبقة. مايفتأ أن يستكمل حتى تبرز أزمته وهو ماظهر فى نهاية الخطة الخمسية الأولى. ويظهر بوضوح أن فترة الخمسينات والنصف الاول من الستينات تمثل «النفس الأخير» فى صراع رأس المال المحلى مع رأس المال الدولى أو فى الصراع الوطنى بقيادة رأس المال المحلى وتبدأ حالة ضياع الدولة معلنة عدم قدرة آخر الطبقات المالكة (بمعنى المسيطرة فعلا على وسائل الانتاج) على حل ما أصبح يمثل تاريخيا المشكلة التى يطرحها تاريخ المجتمع العالمى المعاصر: مشكلة الخروج من العملية التاريخية للتخلف الاقتصادى والاجتماعى من خلال حل القضية الوطنية أى من خلال تخليص الموارد من سيطرة رأس المال الدولى تخليصا يطلق القدرة الخلاقة لجماهير المنتجين المباشرين. وعليه لاتتعدى محاولات الترشيد عن طريق «التخطيط» عام ١٩٦٥.

وقد تمثلت أولى محاولات ترشيد استكمال البناء الصناعى فى الخطة الخمسية الصناعية الأولى التى غطت الفترة من ١٩٥٧ — ١٩٦١، واستهدفت زيادة مساهمة الصناعة فى الدخل القومى من ١١ ٪ (فى عام ١٩٥٦) إلى ١٩ ٪ فى

عام ١٩٦١ ورسمت لتحقيق هذا الهدف القيام بقدر من الاستثمارات الصناعية قدر بـ ٣٣٠ مليون جنيه وذلك لبناء ٧٠٢ مشروعا كان الجانب الاكبر منها في الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية (١) . ثم تم تحضير خطة صناعية ثانية تغطى الفترة من ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٦٤ / ١٩٦٥ بقصد استكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها فى فترة الخطة الأولى والقيام باستثمارات صناعية أخرى . إلا أن هذه الخطة ادمجت فى الخطة الاقتصادية الأولى الخاصة بكافة نشاطات الاقتصادى القومى فى الفترة من ٦ / ١٩٦١ إلى ٦٤ / ١٩٦٥ ، ثم كانت الخطة القومية العشرية لتغطى الستينات وتهدف إلى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . لتحقيق ذلك قدرت الخطة الاستثمارات اللازمة فى كافة قطاعات الاقتصاد المصرى بـ ١٧١٧ مليون جنيه . واعتبرت الخطة الخمسية الأولى ممثلة للمرحلة الأولى من هذه الخطة العشرية .

سنحاول فيما يلى أن نرى التغييرات التى شهدتها حتى سنة ١٩٧٠ . مع مراعاة أنه يمكن ، بل ويلزم بقدر الامكان ، أن نميز فى داخل الفترة من ١٩٥٧ — ١٩٧٠ الفترات التالية : ١٩٧٥ - ٦٠ / ١٩٦١ فترة التمصير والتطلع إلى درجة أكبر من ترشيد البناء الصناعى ؛ فترة ٦٠ / ٦١ - ٦٤ / ٦٥ وتهد امتدادها فى عام ١٩٦٦ ، فترة سلسلة التأميمات واتساع حجم قطاع الدولة فى اثناء الخطة الخمسية الأولى ، مع توسع قطاع خاص جديد ، ووجود التنازلات التى تقدمها الطبقة وهى فى سبيل السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج للقوى الإجتماعية الأخرى ، خاصة العمال والموظفين ؛ فترة ٦٥ — ١٩٦٧ أزمة البناء

(١) الصناعة بعد الثورة والخطة الخمسية الأولى، وزارة الصناعة ، القاهرة، ١٩٥٧ ، ص ٩٧ و ١٠١ .

الصناعى وتقلص محاولات الترشيد بعد تخبطها والتخلى عمليا عن « التخطيط » وتطلع رأس المال المحلى (وعلى رأسه رأسمال الدولة) إلى الخارج العربى والافريقى لحل الأزمة ، فترة ١٩٦٧ ومابعدها ، فترة ضرب الدولة وانماءا بالقدر الذى يقلل خطر توسعها فى المنطقة ، بلورة رأس المال الفردى المتراكم فى القطاع الخاص الجديد وتجاريا من خلال قطاع الدولة وبيروقراطيا ، التخلى عن سياسة التنازلات فى مواجهة القوى الاجتماعية الاخرى (وهو مالايعنى عدم اضطرار القوى الحاكمة إلى تقديم التنازلات احيانا) والتوسع فى النشاط الاستخراجى الريعى (البترول) وهو مايتفق اكثر مع الطبيعة « الريعية » للطبقة وفى النشاط التجارى : المجال الأمثل للوساطة فى النشاط الاقتصادى كأساس للوساطة الاجتماعية والثقافية والسياسية التى يقوم بها رأس المال المحلى فى علاقته برأس المال الدولى بصفة عامة ورأس المال المهيمن فى الشرق العربى بصفة خاصة (رأس المال الامريكى) مباشرة وعن طريق ربيبه وحامى مصالحه فى المنطقة (رأس المال الاسرائيلى (١)) .

وقد شهدت الفترة من ١٩٥٧ — ٦/١٩٦١ توسعا معتبرا فى الصناعة بفضل مشروع السنوات الخمس الصناعى وتوسع المشروعات الفردية (بلغت الزيادة فى رؤوس أموال الشركات الصناعية ، الشركات فقط ، التى لها مركز عام فى مصر ، ٨٢ مليون جنيه فى الفترة من آخر ١٩٥٦ إلى آخر ١٩٦١ وهى زيادة

---

(١) أنظر فى تلاحم رأس المال الاسرائيلى ورأس المال الأمريكى مثال صناعة الأسلحة فى اسرائيل الذى أوردناه عاليا فى الفصل الثالث من الباب الثانى . وفيما يتعلق بهذا التلاحم فى البناء الصناعى الاسرائيلى ؛ محمد سليمان الشوخى ، دراسة تحليلية لهيكل الصناعة فى اسرائيل ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٨ ؛ ص ٢٦٢ وما بعدها .

كبيرة جدا إذا أخذنا فى الحسبان أن مجموع رؤوس الاموال المسجلة للشركات كان مساويا لـ ٦٨٫٩ مليون جنيه فى نهاية ١٩٥٦)[1] . وسنحاول استخلاص الاتجاه العام لحركة النشاط الصناعى فى هذه الفترة معتمدين أساسا على بيانات الاحصاء الذى يغطى الفترة [2] . وهو احصاء يغطى كل المشروعات الصناعية التى تستخدم عشرة أشخاص فأكثر بما فيها وحدات التصليح والصيانة . وقد ساهمت هذه المشروعات فى ٦٠ / ١٩٦١ بحوالى ٩٥ ٪ من اجمالى الناتج الصناعى ، الامر الذى يبين التناقص فى الدور النسبى للصناعات الصغيرة ويبرر

---

(١) الواقع أن برنامج التصنيع الأول كان قد تضمن ٥٠٢ مشروعا قدرت تكاليفها بحوالى ٣٣٠ مليون جنيه . ولكن لم ينفذ فيها إلا ١٠٥ مشروعا بلغت تكاليفها حوالى ٧٨٣٠٠٠٠٠ جنيه ، ورحل باقى المشروعات إلى الخطة الخمسية الشاملة. وتمثل أهم مشروعات البرنامج فى الصناعات الهندسية والكهربائية فى مشروعات خاصة بسيارات اللورى والاتوبيس، لصناعة المسامير والصواميل ، صناعة عدادات القياسات الكهربائية ، اسطوانات البوتاجاز، الدراجات ، الراديو والترانزستور ، عربات السكك الحديدية ، وفى الصناعات الكيماوية ومواد البناء وجدت مشروعات التوسع فى نترات الجير بالسويس والبويات ومنتجات الخزف والصينى والبطاريات السائلة ومعجون الأسنان ومستحضرات التجميل والأسمنت الحديدى . وفى الصناعات الغذائية وجدت مشروعات إنتاج البسكويت والفطائر والخبز آليا والأغذية المحفوظة والجبرى . وفى صناعة الغزل والنسيج كانت مشروعات التوسع فى شركة مصر حلوان والتوسع فى جوت شبرا الخيمة وبلبيس واستكمال مصانع مصر للغزل والنسيج بالمحلة وكفر الدوار . وفى الصناعات التعدينية وجدت مشروعات استغلال خام المنجنيز بمنطقة علبة والفوسفات بسفاجا والدولوميت فى عتاقة . وفى الصناعات البترولية كانت مشروعات البحث والتنقيب عن البترول وناقلات البترول. وكان أهم مشروع فى الصناعات المعدنية هو استكمال معدات مصانع الحديد والصلب .

(٢) المجلة الإقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد الرابع ، العدد ٣ ، ٤ سنة ١٩٦٤ ، ص ٢٦٣ — ٢٧٧ .

اتخاذ اتجاهات حركة المشروعات التى غطاها الاحصاء كمثل لحركة الصناعة بأكملها .

وقد بلغ **عدد المشروعات ٤٠٥٦** مشروعا موزعة بين اربع طوائف وفقا لحجم الوحدة مقيسا بعدد الاشخاص الذين تستخدمهم ، على النحو التالى : ٣١٧٢ مشروعا يستخدم كل منها من ١٠ — ٤٩ شخصا ، ٣٨١ مشروعا يستخدم كل منها من ٥٠ — ٩٩ شخصا ، ٣٨٤ مشروعا يستخدم كل منها من ١٠٠ — ٤٩٩ شخصا و ١١٩ مشروعا يستخدم كل منها أكثر من ٥٠٠ شخص. وقد زاد عدد المشروعات بـ ١٤،١ ٪ من ١٩٥٧ إلى ٦٠ / ١٩٦١ . وكانت نسبة الزيادة أعلى ما تكون فى الطائفة الرابعة ٥٠،٦ ٪ ، ثم فى الطائفة الثالثة ٢٧،١ ٪ . الأمر الذى أدى إلى نقص النصيب النسبى للطائفتين الاولى والثانية وزيادة النصيب النسبى للطائفتين الثالثة والرابعة فى مجموع المشروعات الصناعية .

كذلك الأمر بالنسبة **لمجموع الاشخاص المشتغلين** فى كل من هذه الطوائف من المشروعات . إذ بينما كانت نسبة الزيادة للطائفتين الأولى والثانية ١٢،٩ ٪ زاد عدد المشتغلين فى الطائفتين الثالثة والرابعة بـ ٦٥،٩ ٪ خلال الفترة ٥٧ — ٦٠ / ١٩٦١ . وعليه أصبح نصيب المشروعات التى تستخدم ١٠٠ شخصا فأكثر فى مجموع العمالة مساويا لـ ٦٧،٧ ٪ فى ٦٠ / ١٩٦١ بعد أن كان ٧٠،٣ ٪ فى ١٩٥٧ . ويعبر نصيب هذه المشروعات الأخيرة فى إجمالى الناتج وفى القيمة المضافة عن نفس الاتجاه نحو زيادة تركز الصناعة . فبعد أن كان نصيبها فى اجمالى الناتج وفى القيمة المضافة ٧٣،١ ٪ و ٨٠ ٪ على التوالى فى ١٩٥٧ ، أصبح هذا النصيب ٧٨،٦ ٪ و ٨٦،٥ ٪ فى ٦٠ / ١٩٦١ .

واضح **اتجاه زيادة التركيز وسيطرة المشروعات الكبيرة فى فترة ينتعش فيها راس المال الفردى** فى ظل المؤسسة الاقتصادية للدولة . فى داخل الصناعة كانت

الصناعات التحويلية تحتل مكان الصداره ، كما كان يوجد بها الأغلبيه الساحقة من المشروعات الكبيرة . وفى داخل الصناعات التحويلية احتلت الصناعات الغذائية المكان الأول ، تليها صناعة الغزل والنسيج .

أما من ناحية التركز السكانى ، فقد بقيت كل من القاهرة والاسكندرية مراكز كبيرة ، شهدتا الكثير من التوسع الصناعى وإن كان نصيب كل منهما النسبى فى العمالة قد نقص من ٢٥٪ و٢٥٫٣٪ فى ١٩٥٧ إلى ٢١٫٩٪ و ٢٢٫٢٪ فى ٦٠/١٩٦٢ إلا أن نصيب القاهرة فى القيمة المضافة الصناعية قد زاد خلال المدة (من ١٨٫٩٪ إلى ٢٥٫٤٪) بينما نقص نصيب الاسكندرية من ٢٠٫٤٥٪ إلى ١٨٫٣٪ ، وهو ما يعكس محاولة لترشيد التوطين الصناعى بالبعد عن هذين المركزين الصناعيين . وقد تم ذلك لصالح محافظات لا تبعد كثيرا عن هاتين المدينتين كالجيزة والبحيرة . الأمر الذى زاد من تركز الصناعة فى المنطقتين الكبيرتين ، منطقة القاهرة الكبرى (القاهرة ، الجيزة ، القليوبية) مع بدء التوسع فى جنوب المنطقة ، حول حلوان . ومنطقة شمال غرب الدلتا :

	العاملون		قيمة الناتج (ألف جنيه)		القيمة المضافة (ألف جنيه)		المرتبات والأجور (ألف جنيه)		القيمة المضافة للعامل (جنيه)		متوسط الأجر السنوى للعامل (جنيه)	
	١٩٥٧	٦٠/٩٦١	١٩٥٧	٦٠/٩٦١	١٩٥٧	٦٠/٩٦١	١٩٥٧	٦٠/٩٦١	١٩٥٧	٦٠/٩٦١	١٩٥٧	٦٠/٦١
أ ـ الصناعات الأستخراجية:												
— التعدين	٤٨١٩	٩٨٦٧	٢٦٩٩	٥٥٥٦	٢٠٢٥	٣٢١٤	٨١٤	١٣٨٥	٤٢٠ر٢	٣٢٥ر٧	١٦٩	١٤٠
— البترول الخام	٢٠٦١	٣٢٤٣	١٠٣٢٧	١٢٤٧٤	٩٥٥٣	٨٤٩٥	١١٨٥	١٧٣٥	٤٦٣ر١	٢٦١٩ر٥	٥٧٥	٥٣٤
— المجموع	٦٨٨٠	١٣١١٠	١٣٠٢٦	١٨٠٣٠	١١٥٧٨	١١٧٠٩	١٩٩٩	٣١٢٠			٢٩٠	٢٣٨
ب – الصناعات التحويلية:												
— الغذائية	٦٠٨٨٥	٦٩٨٣٣	١٥٧٩٨٤	٢١٠٠٣٢	٢٠٣٤٨	٤٣٥١٩	٧٤٥١	٨٥٤٣	٣٣٤ر٢	٦٢٣ر٢	١٢٢	١٢٢
— الغزل والنسيج	١١٣٢٤١	١٩٣٠٢٦	١١٠٠٥٤	١٧٥٠٣٠	٣٤٦٤٠	٦٢٤٧٢	١٦٥٣٠	٢٢١٥١	٣٠٥ر٩	٣٢٣ر٦	١٤٦	١١٥
— حلج وكبس القطن	٨٩٠٠		١٤٨٧٩		٤٣١٤		٩٠٨		٤٨٤ر٧		١٠٢	
— الأحذية والملابس	٤١٣٩	٨٢٣٠	٣١٥٤	٦١٢٢	١١١٩	٢٤٢٥	٦ ٩	١١٧٣	٢٧٠ر٤	٢٩٤ر٧	١٤٧	١٤٣

أنظر خلفه

— الصناعات المدنية	٢٠٠٧٩	٣٦٦٠٦	١٧١٤٩	٤٩٩٩١	٧٣٣٨	١٧١٣٤	٢٩٨٠	٦٠٠٦	٣٦٥ر٥	٤١٨ر١	١٤٨	١٦٤
— الصناعات الخشبية	٨٧٤٠	٨٩٧١	٥٣١٤	٦١٧٧	٢٠٨٩	١٨٣٨	٩٢٠	١٠٥٤	٢٣٩	٢٠٤ر٩	١٥٥	١١٧
— مواد البناء	١٤٧٤٩	١٧٧١٦	١٢٣٤١	١٦٧٤٦	٤٩٠٦	٦٩٤٣	٢١٠٢	٢٥١٥	٣٣٢ر٦	٣٩١ر٩	١٤٢	١٤٢
— الكيماوية	١٩٠٨٢	٣٣٣٧٣	٣٠٨٦٣	٦٤٧٨٩	١٠٢٣٩	٢٤٥٨٢	٢٥٥٣	٤٨٠٤	٥٣٦ر٦	٧٣٦ر٦	١٣٣	١٤٤
— مستخرجات البترول	٦١١٣	٣٨٦٣	١٣٦٥٠	٩٥٥٠	٥٥٢٥	٣٩٦٧	١٤٣٢	١٦٤٥	٩٠٣ر٨	١٠٢٦ر٩	٢٣٤	٤٢٦
— صناعات أخرى	١٢٣٠٥	١٢٣٤٧	٩٥١٣	١٠٧٢٣	٣٤١٧	٣٦٤٥	١٨٨٣	١٩٠٢	٣١٠ر٢	٢٩٥ر٢	١٥٣	١٨٤
— المجموع	٢٦٨٢٣٣	٣٨٣٩٦٥	٣٧٤٩٠١	٥٤٩١٦٠	٩٤٣٣٥	١٦٦٥٢٥	٣٧٣٥٠	٤٩٧٩٣			١٣٩	١٣٠
ج — الكهرباء والغاز	٢١٨٩	٢٩٢٣	٣٥٢٥	٥٦٢٧	١٤٥٣	٢٢٣٨	٤٨٨	٦٣٢	١٦٣ر٨	٧٦٥ر٧	٢٢٣	١٢٦
— المجموع الكلي	٢٧٧٣٠٢	٣٩٩٩٩٨	٣٩١٤٥٢	٥٧٢٨١٧	١٠٧٣٦٦	١٨٠٤٧٢	٣٩٨٣٧	٥٣٥٤٥	٣٨٧ر٢	٤٠١ر٢	١٤٤	١٣٤

هذا الجدول مركب من مجموعة جداول وردت الاحصاء الصناعى السابق الأشارة إليه قصدنا به أن يمكننا من التعرف على اتجاه حركة النشاط الصناعى. ومنه يبين أن عدد من يعملون فى المشروعات الصناعية التى تستخدم عشرة أشخاص فأكثر قد وصل فى ٦٠/١٩٦١ إلى ٤٠٠٠٠٠، مسجلا زيادة فى العمالة قدرها ١٢٢٦٩٦ شخصا تمثل نسبة قدرها ٤٤٪ بالمقارنة بمجموع العاملين فى الصناعة فى ١٩٥٧. وقد كان هذا العدد من العاملين موزعا فى ٦٠/١٩٦١ على النحو التالى: ٤٨٫٢٪ فى صناعة الغزل والنسيج، ١٧٫٥٪ فى الصناعات الغذائية، ٩٫٢٪ فى الصناعات المعدنية والميكانيكية. ٨٫٣٪ فى الصناعات الكيماوية (وتتضمن الورق والمطاط والجلود).

أما قيمة الناتج الصناعى فقد زادت من ٣٩١٤٥٢ ألف جنيه (بالاسعار الجارية) فى ١٩٥٧ إلى ٥٧٢٨١٧ ألف جنيه فى ٦٠/١٩٦١، أى بنسبة ٦٨٪. كما زادت القيمة المضافة من ١٠٧٣٦١ ألف جنيه إلى ١٨٠٤٧٢ ألف جنيه. على التفصيل الوارد بالجدول بالنسبة للفرع المختلفة للنشاط الصناعى.

وتستكمل الصورة بإدخال نمط توزيع الدخل الصناعى بين المرتبات والاجور وبين عوائد الملكية التى تحصل على القيمة المضافة بعد خصم المرتبات والاجور. فالنسبة لاجمالى الاجور زادت من ٣٩٨٢٧ ألف جنية فى ١٩٥٧ إلى ٥٣٥٤٥ ألف جنيه فى ٦٠/١٩٦١. ويلاحظ أن معدل الزيادة فى مجموع المرتبات والاجور كان أقل من معدل الزيادة فى العمالة خلال الفترة ٥٧ — ٦٠/١٩٦١، إذ بينما بلغت نسبة الزيادة فى العاملين ٤٤٪ لم يزد معدل الزيادة فى إجمالى الاجور (والمرتبات) عن ٣٤٫٤٪. وتكون النتيجة ان ينخفض معدل الأجر السنوى من ١٤٤ جنيه فى ١٩٥٧ الى ١٣٤ جنيه فى ١٩٦٠. ويلاحظ من الجدول السابق ان نسبة القيمة المضافة الى القيمة الاجمالية قد زادت من ٢٧٫٤٪ فى

١٩٥٧ الى ٣١ر٦ ٪ فى ٦٠ ١٩٦١ . وان نسبه الأجور (والمرتبات) للقيمة المضافة قد نقصت من ٣٧ ٪ فى ١٩٥٧ الى ٣٠ ٪ فى ١٩٦١/٦٠ . هذا بالرغم من ان القيمة المضافة للعامل قد زادت من ٣٨٧ر٢ جنيه فى ١٩٥٧ الى ٤٥١ر٢ جنيه فى ١٩٦١/٦٠ .

واضح اذن أن الخصيصة الجوهرية لحركة الصناعة فى هذه الفترة تتمثل فى التوسع الذى يتم بصفة خاصة فى الصناعات الاستهلاكية مع زيادة درجة التركيز الصناعى من حيث حجم المشروع ومن حيث التوزيع الجغرافى، توسعا يرتبط بزيادة معدل الفائض الصناعى، ومن ثم زيادة النصيب النسبى لعوائد الملكية كانعكاس لزيادة درجة التركيز الصناعى، وهو مايعنى دفع انعدام المساواة فى توزيع الدخل الصناعى إلى درجات أكبر، إذ يتناقص المعدل السنوى للاجور (والمرتبات) راس المال المحلى ينتعش تحت راية الدولة « الاشتراكية الديموقراطية التعاونية » ! ، بعد ان تم تمصير راس المال الأوربى .

ثم تأتى فترة الخطة الخمسية الاولى التى تبدأ فى ٦١ / ١٩٦١ وتنتهى فى ١٩٦٥/٦٤ . ويكون عام ١٩٦٦ فى الواقع امتدادا لهذه الفترة ولايشهد بداية الخطة الخمسية الثانية الذى كا مقدرا لها أن تمثل الشريحة الثانية من الخطة العشرية . إذ يؤجل بدء الخطة الثانية ثم يعدل عنها . ويأتى عدوان ١٩٦٧ على الدولة المصرية ويفرض على الاقتصاد المصرى حالة شبه تعبئة جزئية للحرب (دون أن ننسى أن هذه الاخيرة كانت تتم دائما بقيادة الطبقة الحاكمة) تكون فى نفس الوقت مناسبة لبلورة رأس المال الفردى فى تراكمه فى صورته النقدية واستفادته من الانفاق الحربى . وعليه تختلف السنوات الخمس الثانية فى الستينات عن السنوات الخمس الاولى . ورغم ذلك سنقدمها سويا على أن نبين ماتتميز به كل فترة من اتجاهات عند التعرض لطبيعة نمط استكمال البناء الصناعى بصفة عامة .

لنرى أولا الاستثمارات التى تحققت فى مجال الصناعة باعتبار أنها تعبر عن الاتجاه العام للرغبة فى التغيير نحو الصناعة فى علاقتها بالنواحى الأخرى للنشاط الاقتصادى، وفى داخل الصناعة فى علاقة الفروع الصناعية بعضها ببعض. وقد بلغت الاستثمارات الصناعية التى تحققت خلال الخطة الخمسية الأولى ٤٦٨ مليون جنية (بالأسعار الجارية) : ٩٨مليون فى٦٠/١٩٦١ ، ٦٢ مليون فى ٦١/١٩٦٢ ١٠٦ مليون فى ٦٢/١٩٦٣ ، ١٠٠ مليون فى ٦٣/١٩٦٤ و ١٩٢ مليون فى ٦٤/١٩٦٥. وهو ما يبين أن الاستثمار الصناعى قد بلغ قمته فى عام ١٩٦٣ وقد بلغت نسبة الاستثمار الصناعى إلى الاستثمار القومى طوال سنوات الخطة ٢٦ر٣٪ فى المتوسط. وكانت الاستثمارات الصناعية فى النصف الثانى من الستينات على النحو التالى (بالاسعار الجارية) : ١٠٠ر٦ مليون جنيه فى ٦٥/١٩٦٦ ، ٩٨ر٤ مليون فى ٦٦/١٩٦٧ ، ٨٥،٨ مليون فى ٦٧/١٩٦٨ ، ١٠١،١ مليون فى ٦٨/١٩٦٩ و ١٢٣،١ مليون فى ٦٩/١٩٧٠. ويكون مجموعها ٥٠٩ مليون جنيه تمثل ٢٩٪ من الاستثمار القومى طوال الفترة (١).

ويلاحظ أن سنة ٦٥/١٩٦٦ تمثل امتدادا للسنوات الخمس السابقة عليها، وهبوط الاستثمار الصناعى فى سنتى عدوان ١٩٦٧ والسنة اللاحقة عليه ثم بدء الاستثمار الصناعى فى الزيادة (مع التوسع الكبير نسبيا فى الاعمال الاستثمارية فى مجال البترول). وإذا كان النصيب النسبى للاستثمار الصناعى فى الاستثمار القومى اكبر فى الفترة الثانية منه فى فترة الخطة الخمسية الأولى فان انجازات التوسع

---

(١) المصدر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى - المجلد الثانى والعشرون، العدد ٤، ١٩٦٩، ص ٢٦٧ ، والكتاب السنوى للاحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية، ١٩٥٢-١٩٧٠، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، يونيو ١٩٧١، ص ٢٣٢ .

فى الانتاج الصناعى كانت أقل نسبيا نظرا لارتفاع المعامل الحدى لرأس المال / دخل (٢) من ٢،٣٤ فى الفترة الأولى إلى ٤،٥٧ فى الفترة الثانية .

أما **العمالة الصناعية** فقد كانت تبلغ فى سنة الاساس (١٩٦٠/٥٩) ٦١٣ر٧ ألف شخص يمثلون ١٠،٢ ٪ من العمالة الكلية فى الاقتصاد القومى وزاد عدد العاملين فى الصناعة زيادة كبيرة اثناء الخطة الخمسية الأولى : إذ بلغ عددهم ٨٤٤ ألفا فى ١٩٦٥/٦٤ يمثلون ١١،٤ ٪ من العمالة الاجمالية . وتكون القوة العاملة الصناعية قد شهدت زيادة قدرها ٣٧ ٪ فى النصف الأول من الستينات . وتستمر الزيادة فى النصف الثانى وإنما بمعدل يقل كثيرا . إذ يبلغ عدد العاملين فى الصناعة ٩٣٨،٩ ألفا يمثلون ١١،٩ ٪ من إجمالى العمالة . وتكون القوة العاملة الصناعية قد سجلت نسبة زيادة تزيد قليلا على ١١ ٪ طوال الخمس سنوات الأخيرة من الستينات . أى بمعدل سنوى

---

(٢) يمثل معامل رأس المال/ الدخل نسبة رأس المال المستخدم إلى الدخل . هذه النسبة بين عدد وحدات رأس المال التى تستخدم فى سبيل انتاج وحدة واحدة من الناتج . ويفرق بين متوسط معامل رأس المال الذى يعكس الهيكل القائم للجهاز الانتاجى ونحصل عليه عن طريق نسبة رأس المال إلى اجمالى الدخل ، وبين المعامل الحدى لرأس المال الذى يعكس التغير فى هيكل الجهاز الانتاجى ويبين معدل تحول الاستثمار إلى الدخل فى الفترة الزمنية محل الاعتبار. فى اطار المعامل الحدى لرأس المال يفرق بين معامل حدى يتعلق الاقتصاد القوى يمكن تسميته بالمعامل الحدى الشامل لرأس المال وبين المعامل الحدى لرأس المال بالنسبة لقطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى ، كالصناعة مثلا . أنظر فى ذلك ، المؤلف ، مشكلة الاستثمار فى اطار نظرية التطور الاقتصادى المخطط . مذكرات على الآلة الكاتبة تحتوى ملخص محاضرات القيت فى مادة التخطيط الاقتصادى ، بدبلوم العلوم المالية والاقتصادية ، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، العام الجامعى ١٩٧٢/٧١ ، ص ٤٧ — ٤٨ .

يزيد قليلا على ٢٪ الأمر الذى يعنى أن معدل التوسع الصناعى لايمكن من امتصاص جزء كبير من الزيادة الطبيعية فى القوة العاملة ، ناهيك عن امكانية انتقال القوة العاملة من النشاطات غير الصناعية ذات الانتاجية الأقل إلى النشاط الصناعى حيث الانتاجية أعلى . والارقام التالية تبين الرقم القاسى للعمالة طوال فترة الستينات مع تفرقة بين الصناعات التحويلية والاستخراجية وانتاج الطاقة الكهربائية والغاز (١) :

	١٩٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩
الصناعات التحويلية والاستخراجية	١٠٠	١٠٤	١١٢ر٨	١٢٠ر٦	١٣١ر٢	١٣٧ر١	١٣٩ر٩	١٤٠ر٧	١٤٤ر١	١٤٨	١٥٢ر٢
الكهرباء والغاز	١٠٠	١١٠ر١	١٢٦ر٩	١٤٦ر٢	١٥٠ر٤	١٥١ر٣	١٥٥ر٥	١٥٣ر٨	١٥٥ر٥	١٧٠ر٦	١٩١ر٦

من هذا يبين أن نسبة الزيادة فى القوة العاملة طوال العشر سنوات كانت ٥٢٫٢ ٪ فى الصناعات التحويلية والاستخراجية و ٩١٫٦ ٪ فى صناعة الكهرباء والغاز . وذلك على اختلاف فى معدل الزيادة بين سنوات الستينات إذ يلاحظ ارتفاع معدل الزيادة السنوية فى السنوات ٦١/٦٢ - ٦٣ / ١٩٦٤ ثم بدء انخفاضه من ٦٥/١٩٦٦ ليصل إلى أدنى مستوى له فى ٦٦/١٩٦٧ . ويعود ليبدأ فى الارتفاع ولكنه لايتعدى نصف مستواه فى سنوات ازدهاره قبل ١٩٦٥ .

وبصفة عامة تضم صناعة الغزل والنسيج أكبر عدد من العمال الصناعيين . تليها الصناعات الغذائية التى كان معدل زيادة العمالة فيها كبيرا . وشهدت الصناعات الكيماوية أكبر معدل لنمو العمالة فى داخل القطاع الصناعى ومن الطبيعى أن تتركز القوة العاملة فى مناطق التركز الصناعى ، وخاصة فى القاهرة التى بدأت تتحدد جنوبا بمنطقة للتجمع العمالى (منطقة حلوان) توازى منطقة التجمع العمالى التى تحددها شمالا (منطقة شبرا)، وكذلك منطقة شمال غرب الدلتا.

ويمكن ارجاع الزيادة فى القوة العاملة طوال عقد الستينات إلى التوسع فى البناء الصناعى . واعتقادنا ان هذا العامل لايمثل اهم العوامل التى انتجت هذا الأثر ، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار نوع الفنون الانتاجية المستخدمة فى الوحدات الصناعية الكبيرة الجديدة وماتحدده من نسبة بين العمل ورأس المال . الظاهـــر أن سلسلة التأميمات التى تمت فى السنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ وما نتج عنها من احلال المصرين محل الاجانب وازدياد حجم الادارة ، وانقاص عدد ساعات العمل الاسبوعية من ٤٨ إلى ٤٢ ساعة والتزام الدولة بتعيين الخريجين ، هى العوامل ذات الأثر الاكبر على زيادة العمالة الصناعية .

هذا وقد تميز الموقف بالنسبة لـكيف العمالة الصناعية بالنقص النسبى فى عدد العمال المهرة وظهور البطالة المقنعة فى قطاع الدولة الصناعى ، خاصة فئة العاملين فى ادارة وحدات هذا القطاع . وهو مايعنى ظهور طائفة من « الريعيين » حتى فى داخل الوحدات الانتاجية الصناعية كمظهر للطبيعة « الريعية » للفئات المسيطرة على وسائل الانتاج فى الصناعة من خلال ملكية الدولة .

أما عن **انتاجية العمل فى الصناعة** ، فتشير الارقام إلى أن متوسط انتاجية العامل (بالجنيه وبالاسعار الجارية) كانت ٧ر١٨٠٥ فى الصناعة و ٣ر١٥٤٦ فى الكهرباء فى سنة ١٩٦٠/٥٩ . ثم أصبحت ١ر١٩٦٨ جنيه و ٢ر٢١٧٢ جنيه فى سنة ١٩٦٥/٦٤ . أى أنها زادت خلال الفترة الخمسية ٩ ٪ فى الصناعة و٥ر٤٠ ٪ فى الكهرباء . وفى سنة ١٩٧٠/٦٩ كان متوسط انتاجية العمل ١ر٢٤٥٨ جنيه فى الصناعة و ١ر٢٦٤٩ فى الكهرباء ، أى أنها زادت خلال الفترة الخمسية الثانية بواقع ٩ر٢٤ ٪ و ١ر٢ ٪ . (١) وتبين حسابات انتاجية العمل فى الصناعة بالاسعار الثابتة أن انتاجية العامل لم تتغير ، فى المتوسط ، خلال الخطة الخمسية الأولى (وعدم تغيير الانتاجية لا يعنى غياب الفائض ولا يعنى بالحتم نقصان نصيبه النسبى فى القيمة المضافة ، إذ الامر يتوقف فى النهاية على نمط توزيع الدخل وعلى ما ينتهى إليه الأمر من دخل حقيقى للعامل) ، وأن الزيادة فى الانتاجية بدأت تظهر فى عام ١٩٦٧/٦٦ . حيث كان معدل الزيادة ١ر٣ ٪ فى تلك السنة . أما الفترة من ١٩٦٦/٦٥ إلى ١٩٧٠/٦٩ فقد زاد فيها

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، المجلد الخامس والعشرون ، عدد ٤ سنة ١٩٧٢ ، ص ٣٤٣ .

متوسط انتاجية العمل بـ ٦٫٧٪ ، أى بواقع معدل سنوى متوسطه ٣٥ر١٪ (١) وكانت انتاجية العمل أعلى ما تكون فى الصناعات التحويلية .

ويرد عدم تحقيق زيادة كبيرة فى انتاجية العمل فى الصناعة إلى نقص العمال المهرة (والملاحظ أن نظام التعليم بتركيزه على التعليم العام الموصل إلى التعليم الجامعى لم يواجه هذه المشكلة مواجهة حقيقية) ، إلى ما كان يعانيه الأقتصاد المصرى من نقص فى حصيلة النقد الأجنبى ومن ثم عدم القدرة على مواجهة مستلزمات الصناعة ، وإلى الأختناقات التنظيمية سواء تعلقت بالتنظيم الداخلى الوحدة الانتاجية أو تنظيم علاقاتها ببقية الاقتصاد القومى ، مما يتميز به من طابع بيروقراطى ومن احتكار القلة لاتخـــاذ قرارات الادارة الاقتصـادية .

وتبلورت جهود الاستثمار والتغيرات فى العمالة فى ظل التنظيم الاقتصادى فى مجموعه فى نتائج يعبر عنها بالناتج الاجمالى الصناعى وبالدخل الصناعى وقد حاولنا تتبع التغييرات التى طرأت على الانتاج الصناعى فى الاعداد المتتالية للكتاب السنوى لاتحاد الصناعات وأمكن تجميع البيانات التالية عن قيمة الانتاج الصناعى (٢) (بملايين الجنيهات بأسعار الجارية) :

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، المجلد الثانى والعشرون ، عدد ٤ سنة ١٩٦٩ ، ص ٣٦٨/٣٦٩ ، وكذلك العدد ٣ لسنة ١٩٧٢ ، ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .

(٢) لا يشمل حلج وكبس القطن والمطاحن والمخابز وتعبئـة الشاى والطباعة وقيمة انتاج الورش الحكومية والمصانع الحربية للمجهود الحربى .

	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
أ — الصناعات التحويلية :								
– الغزل والنسيج	٨٥	٢٣١	٣٦٢	٣٧٤	٣٨٩	٤٢٣	٤٥٠	٤٧٠ر٣
– المواد الغذائية	١٢٢	١٧٧	٢٨٤	٣٠٨	٣٤٣	٣٦٨	٤٢٥	٤٨١ر٨
– الكيماويات (تشمل الجلدية)	٢٠	٤٩	١٣٤	١٧١	١٧٦	٢٠٣	١٦٤	١٨٠ر٨
والميكانيكية والالكترونية)	٣٠	٨١	١٧٥	١٥١	١٣٠	١٥٢	٢٣٣	١٩٨ر٧
– مواد البناء ومنتجات الخزف والصيني	٩	٢٠	٣١	٣٥	٣٥	٣٧	٤٥	٩٣ر٩
المجمـــوع	٢٦٦	٥٥٨	٩٨٦	١٠٣٩	١٠٧٧	١١٨٣	١٣١٧	١٤٢٥ر٥
ب — التعدين	٤	٨	١١	١٢	١٢	١٤	١١	—
ح — البترول	٣٤	٦٦	١٢٢	١٠٣	١٠٠	١١٩	١١٠	١٣٣ر٢
ء — الطاقة الكهربائية	١٠	٢٩	٥٥	٥٩	٦٠	٦٦	٧٣	٧٥ر٩
المجموع الكلى	٣١٤	٦٦١	١١٧٤	١٢١٣	١٢٤٥	١٣٨٣	١٥١١	١٦٣٤ر٦
الرقم القياسى لمجموع الانتاج الصناعى (بالاسعار الجارية)	١٠٠	١٠٩	٢٣٩	٢٦٠	٢٧٠	٢٨٦	٣٠٦	٣٣٣

من هذا الجدول يبين أن الانتاج الصناعي قد زاد في الفترة من ٦٠ — ١٩٦٥ بـ ٥٠٪ ، و ٢٩ر٪ في الخمس سنوات التالية . وكان متوسط معدل الزيادة السنوية ١٠٪ للفترة الأولى فيما عدا سنة ١٩٦٢/٦١ حيث كان المعدل ٤٪ نظراً لسوء المحصول الزراعي والصعوبات التي نجمت عن تأميم المشروعات الصناعية . وكان متوسط معدل الزيادة السنوية ٨ر٧٪ للفترة الثانية ، فيما عدا السنوات ١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٦٨/٦٧ حيث قل المعدل السنوي عن المتوسط (٤٪ و٦ر٪ ، على التوالي) نظراً لسوء المحصول الزراعي في الحالة الأولى ولظهور آثار عدوان ١٩٦٧ في السنة الأخرى . ولكن هذه الزيادة محسوبة بالأسعار الجارية . وتختلف الصورة كثيراً إذا ما نظرنا إلى التغيير في الناتج الصناعي على أساس الأسعار الثابتة . إذ تبلغ زيادة الانتاج الصناعي خلال الخطة الخمسية ٩ر٢٩٪ بينما تنخفض هذه الزيادة خلال الفترة الخمسية التالية إلى ٣٢٪ من قيمة الناتج الصناعي لسنة ١٩٦٥ .

أما اتجاه تغير الدخل الصناعي فيلزم لتوضيحه ، وهو ما يوضح في ذات الوقت بدء ظهور أزمة البناء الصناعي اثناء استكماله ، أن نتتبع التغيرات اثناء سنوات الخطة الخمسية الأولى ثم في سنة ١٩٦٦ حتى منتصف ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٠/٦٩ التي تؤكد الاتجاه العام لتغير الدخل الصناعي . وذلك على النحو الذي جمعناه في الجدول الآتي الذي يحتوي تغيرات الدخل الصناعي اثناء الفترة ووزنه النسبي في الدخل القومي (١) :

---

(١) المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري، المجلد الثامن، العدد ٣، ٤، لسنة ١٩٦٨، ص ١٥٣ ، والمجلد الحادي عشر ، العدد ٤ ، ١٩٧١ ، ص ١٢٣ .

١٩٦٠/٥٩		٦١/٦٠		٦٢/٦١		٦٣/٦٢		٦٤/٦٣		٦٥/٦٤		٦٦/٦٥		٦٧/٦٦		١٩٧٠/٦٩	
مليون جنيه	٪ من الدخل القومى	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
٢٦٦ر١	٢٠ر٧	٢٩٧ر٨	٢١ر٨	٣٢٦ر٢	٢٣ر٢	٣٦٩ر٣	٢٢ر٧	٤١١ر٦	٢٣ر٩	٤٤٦ر٦	٢٣ر٦	٤٨٥ر٤	٢٢ر٨	٥٠٢ر٦	٢٢ر٩	٥٨٣ر٨	٢٢ر٨

من هذا الجدول يبين أن النصيب النسبى للدخل الصناعى كان فى تزايد حتى بلغ اقصاه فى سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ (ممثلا ٧ر٢٣٪ من الدخل القومى) ثم بدأ فى التناقص فى سنوات تمثل فى اعتقادنا بدء ظهور أزمة استكمال البناء الصناعى ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، وأصبح التناقص هو المميز للاتجاه العام حتى وصل نصيب النسبى الى ٨ر٢٢ ٪ فى عام ١٩٧٠ .

لنرى الآن إلى أى حد تأثرت مظاهر التركيز فى النشاط الصناعى بالجهود التى بذلت فى اطار محاولات ترشيد البناء الصناعى . مظهر أول للتركيز يبرز إذا ما نظرنا إلى التغير فى شكل الملكية الخاصة proprieté privative أى فى العلاقة بين ملكية الدولة والملكية الخاصة الفردية . ونحن نعتبر ملكية الدولة شكلا من أشكال الملكية الخاصة privative باعتبار الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة التى تجمل السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج (سيطرة تتبلور فى اتخاذ قرارات استخدام الموارد وتوزيع الناتج) لطبقة أو فئة أو مجموعة من غير المنتجين المباشرين . ويتحدد بالتالى مصير الفائض بعيدا عن هؤلاء . هنا يكون الاختصاص بالفائض اختصاصا خاصا لاجماعيا . فى اطار العلاقة بين ملكية الدولة والملكية الفردية نجدنا فى الواقع أمام الحقيقة التالية : أن مجموعة التأميمات والاستثمارات التى قامت بها الدولة بعد ذلك قد زادت من الوزن النسبى لملكية الدولة إذا ما قورن الوضع بما كان عليه الحال فى ٥٩/١٩٦٠ ولكن جهود استكمال البناء الصناعى قد أدت فى نفس الوقت إلى تطور قطاع الملكية الخاصة الفردية فى الصناعة على العكس من الظن الشائع فإذا ما قسنا الوزن النسبى لكل من قطاع الدولة والقطاع الفردى بعدد العمال المشتغلين نجد أن نصيب قطاع الدولة كان فى ٦٥/١٩٦٦ ، ٧٥٪ والقطاع الفردى ٢٥٪ ، وكانت تدفع فى الأول ٨٥٪ من الاجور والمرتبات وفى الثانى ١٥٪ منها .

أما عن تطور القطاع الفردى خلال فترة التأميمات و « التخطيط » فالجدول التالى (١) يبين أن الحصة النسبية لهذا القطاع فى اجمالى الانتاج الصناعى كانت فى تزايد بالنسبة لأغلب الصناعات :

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة « احصاء عامة ودراسات تحليلية » ، رقم ٦٨ ، سبتمبر ١٩٦٨ ، وذلك بالنسبة للسنوات حتى ١٩٦٨/٦٧. وقد حسبت النسب الخاصة بسنة ١٩٧٠/٦٩ على أساس البيانات الواردة فى تقرير وزارة الصناعة عن « الهيكل السلعى للانتاج الصناعى عن السنوات ١٩٦٩/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢/٧١ وهدف ١٩٧٣ » القاهرة ، أغسطس ١٩٧٣ .

الصناعة	٦٤/٦٣ ٪	٦٥/٦٤ ٪	٦٦/٦٥ ٪	٦٧/٦٦ ٪	٦٨/٦٧ ٪	١٩٧٠/٦٩
صناعة الغزل والنسيج	٢٧ر٤	٢٩ر٣	٣٠ر٨	٢٧ر٧	٢٣ر٩	٢٥٪
الصناعات الغذائية	١٨ر٥	١٧ر٧	٢٠ر٥	٢٣ر٦	٢٥ر١	٢٣٪
الصناعات الكيماوية	١٥ر٦	١٤ر٧	١٤ر٢	١٣ر٤	١٢ر٧	١١٪
الصناعات المعدنية	٢ر٤	١٧ر٩	١٤ر٩	١٢ر٦	١٤ر٧	١٠٪
الصناعات الميكانيكية	—	٢٢ر٣	٢٣ر٨	٢٤ر١	٢٥ر٦	٢٢٪
صناعة مواد البناء	١٩ر٩	٢٠ر٧	١٩ر٤	١٧ر٨	١٥ر٥	١٦٪
الصناعات الخشبية	٨٥ر٠	٨٥ر٠	٨٤ر٠	٨٦ر٠	٨٧ر٠	٩٠٪
الصناعات الجلدية	—	—	—	—	—	٩٠٪

فالمساهمة النسبية للصناعة الفردية فى اجمالى الناتج الصناعى كانت فى تزايد فى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والمعدنية والميكانيكية والخشبية، ولم تكن فى تناقص إلا فى الصناعات الكيماوية وصناعة مواد البناء وكان ذلك حتى عام ١٩٦٨/٦٧ بعد ضرب الدولة . والمعروف أن القطاع الفردى قد بدأ يتسع بعد ١٩٦٨ ، على حياء نسبى فى مرحلة أولى ، ثم بلاحياء فى ظل « السياسية الاقتصادية الجديدة » فى النصف الأول من السبعينات ، وإنما مع التركيز على مجالات غير النشاط الصناعى يزيد على ذلك أن تطور القطاع الفردى ، وخاصة تطوره الاحتمالى ، لايمكن البصر بابعاده إلا بالتعرف : (١) على مكان القطاع الفردى الصناعى فى الاقتصاد القومى (من زراعة وصناعة وخدمات) ، أى بالتعرف على مكان النشاط الفردى فى كافة نواحى الحياة الإقتصادية ، وذلك للتوصل إلى مدى سيطرة رأس المال فى صورته الفردية كظاهرة إجتماعية (٢) وبالتعرف ثانيا على العلاقة بين القطاع الفردى وقطاع الدولة ، وعلى الأخص من خلال اعمال التوريدات (لوحدات قطاع الدولة والحكومة والجيش) والمقاولات والتجارة فى منتجات قطاع الدولة ، وذلك للتوصل الى مدى سيطرة راس المال فى صوورته كراس مال الدولة اى كعلاقة بين الطبقة ككل (او فئاتها المسيطرة) من خلال سيطرتها على السلطة وبين الطبقات الاخرى وخاصة طبقات المنتجين المباشرين ومن خلال هذه السيطرة « المجموعة » يتم الاختصاص بالفائض الذى يغذى التراكم النقدى لأفراد الطبقة على تفاوت بين فئاتها المختلفة . والواقع أن الدولة تركت للقطاع الفردى المبادرة حتى نهاية الخمسينات ، ثم ركزت على أخذ المبادرة بعد ذلك . وأخذ المبادرة لا يعنى أن تكون الدولة ، فى الصيرورة ، ضد تراكم رأس المال الفردى . بل مع الطبيعية الاجتماعية والسياسة للدولة تكون مبادرة الدولة سبيل هذا التراكم ومع مبادرة الدولة يتطور القطاع الفردى أثناء

الخطة الخمسية الأولى وقد كانت له السيطرة فى كثير من خدمات « التوزيع » (كالتجارة الداخلية وما يجاورها من نشاطات) . بل ويحصل على جزء من الفائض الذى ينتج فى قطاع الدولة عن طريق ما يحصل عليه من يديرون هذا القطاع (بطرق مشروعة وغير مشروعة) ومن خلال التعاقدات بالبيع أو بالشراء التى تتم مع قطاع الدولة . كل هذا محكوم بطبيعة الحال بالظروف الاجتماعية والسياسية (الداخلية والخارجية) التى يعمل فيها رأس المال المحلى بكل صوره . وتحدد فى النهاية نمط ومدى التراكم ومدى قدرة الطبقة حتى على حل مشاكلها .

أما عن التمركز فى داخل كل شكل من اشكال الملكية الخاصة ، فقد نتج عن جهود استكمال البناء الصناعى زيادة فى درجة التركيز فى داخل كل من قطاع الدولة والقطاع الفردى فى سنة ٦٥/١٩٦٦ كان يعمل بوحدات الدولة التى تستخدم ١٠٠ عامل فأكثر ٩٥٪ من مجموع العاملين فى قطاع الدولة ، تدفع فيها ٩٦٪ من مجموع ما يدفع فى هذا القطاع من مرتبات وأجور . وكان مثل هذه المشروعات فى القطاع الفردى يستخدم ٢٩٪ من القـــوة العاملة للقطاع وتدفع ٤١٪ من المرتبات والأجور . فإذا ما أخذنا مجموع القطاع الصناعى وجدنا أن المشروعات التى تستخدم ١٠٠ عامل فأكثر تقوم بتشغيل ٧٨٪ من مجموع القوة العاملة الصناعية . وهو ما يبين أن جهود ترشيد البناء الصناعى قد قوت من الاتجاه نحو هذا النوع من التركز ، إذ كانت هذه الطائفة من المشروعات تستخدم ٧٠٫٣٪ من القـــوة العاملة الصناعية فى ١٩٥٧ ، ٧٦٫٧٪ فى ٦٠/١٩٦١ .

وتؤدى جهود استكمال البناء الصناعى إلى نتيجة مماثلة بالنسبة للتركز

المكانى للنشاط الصناعى ، إذ تحظى القاهرة الكبرى (القاهرة وما يحيط بها من محافظات القليوبية والجيزة) بـ ٤٢٫ ٪ من العاملين فى قطاع الدولة الصناعى و ٦٣ ٪ من العاملين فى القطاع الفردى الصناعى (ويدفـــع فيها ٤٢٫ ٪ من الأجور والمرتبات الصناعية لقطاع الدولة و ٧٠ ٪ من الأجور ومرتبات القطاع الفردى) . ويتمثل نصيب الاسكندرية فى ٢٤ ٪ من العاملين فى قطاع الدولة و ١٣ ٪ من العاملين فى القطاع الفردى (ويدفع فيها ٢٢ ٪ و ١٥ ٪ من الأجور والمرتبات فى القطاعين على التوالى) . ويبقى لبقية مناطق مصر ٤٤ ٪ و ١٥ ٪ من العاملين فى القطاعين ، تدفع فيها ٣٤ ٪ و ١٥ ٪ من الأجـــور والمرتبات فى القطاعين . ولايزيد نصيب الوجه القبلى ، فى اطار هذا المتبقى ، على ٧ ٪ و ٥ ٪ من مجموع العاملين فى قطاع الدولة وفى القطاع الفردى ، يدفع فيه ٦ ٪ و ٣ ٪ من أجور ومرتبات هذين القطاعين . الظاهر أن هذا هو حظ « الجنوب » دائماً فى اطار تطور التكوين الاجتماعى الرأسمالى بأجزائه المتقدمة والمتخلفة . وبهذا تكون درجة التركز المكانى للنشاط الصناعى قد زادت بالنسبة لما كان عليه الحال فى ١٩٦١/٦٠ وذلك رغم ما حظى به الصعيد من رعاية تغير من حظه السابق تغيرا غير قليل ، وأن تمثلت الرعاية فى « غرس » مصنع فى عاصمة محافظة من محافظاته فى بيئة عادة ما ترفع كثيرا من نفقة الإنتاج حتى مع أخذ الآثار الاجتماعية لوجود المصنع فى الحسبان .

وقد انعكست التغيرات التى عرفها النشاط الصناعى فى زيادة **النصيب النسبى للسلع الصناعية فى اجمالى الصادرات** ، فوصل إلى ٦ر١٨ ٪ ، ٥ر٢٧ ٪ ٦ر٢٣ ٪ ، ٣٢ ٪ فى السنوات ١٩٦٠/٥٩ ، ٦٥/٦٤ ، ٦٩/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ على التوالى . وفى اطار الصادرات الصناعية كانت الغلبة للسلع تامة الصنع (الأرز المقشور المبيض ، الأحذية ، الأقمشة القطنية ، الاسمنت ، سكر القصب

المكرر ، الألبسة وتوابعها ، الكتب المطبوعة ، الأثاث الخشبي ، أصناف النسيج الجاهزة ، الألبسة الداخلية ، الالياف النسجية الصناعية ، ومستحضرات العطور والمستحضرات القطرية ، فوسفات الكالسيوم الطبيعي ، سيارات الأتوبيس)، وقد بلغت الأهمية النسبية لهذه السلع في إجمالي الصادرات ٤ر١٣ ٪ ، ١٧ ٪ ، ٣ر٢١ ٪ في السنوات ٥٩/١٩٦٠ ، ٦٤/٦٥ ، ٦٨/١٩٦٩ . وقد وصل نصيب القطاع الصناعي الفردي في الصادرات الصناعيـــة إلى ١٢ ٪ مقابل ٨٨ ٪ لصادرات قطاع الدولة الصناعي ، وذلك في سنة ٦٩/١٩٧٠ . وكانت أهم الصادرات الصناعيـة للقطاع الفردي المنسوجات والمنتجات الجـلدية والأثاثات الخشبية ومنتجات خان الخليلي والعطور (١) .

تلك هي التغييرات التي تحققت في النشاط الصناعي. وقد انتجت هذه التغييرات في تفاعلها مع التغييرات التنظيمية نمطا لتوزيع أولى للدخل الصنـاعي يمكن تحسس معالمه الاساسية ابتداء من تتبع الأجور والمرتبات في العقد السادس كما يبين من الجدول الآتي (٢) (بالاسعار الجارية) :

---

(١) تطور الصادرات المصرية خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ومابعـدها ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد الثالث والعشرون ،العدد الأول ، ١٩٧٠ ، ص٢٣ ومابعـدها ، كذلك ، الهيكل السلعي للصادرات الصناعيـــة عن السنوات ٦٨/١٩٦٩ ، ٦٩/٧٠ ، ٧٠/٧١ ، ٧١/١٩٧٢ وهـدف ١٩٧٣ . وزارة الصناعـــة ، القاهرة ، أغسطس ١٩٧٣ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد ٤ لسنة ١٩٦٩، ص ٣٦٩ . والأرقام الخاصة لسنة ٦٩/١٩٧٠ محسوبة من الجدول رقم ٧ ، ص ٢٤٧ من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي ، المجلد الخامس والعشرون ، العـدد ٤ لسنة ١٩٧٢ .

	١٩٦٠/٥٩	٦٧/٦٦	١٩٧٠/٦٩
الاجور والمرتبات الصناعية (مليون جنيه)	٧٨ر٤	١٥٥ر٢	١٨٢
نسبتها إلى إجمالى الاجور والمرتبات	١٣ر٨ ٪	١٥ر٣ ٪	حوالى ١٦ ٪

لاحظ أن الامر يتعلق بالمرتبات والاجور ، وسنرى بعد لحظات مثلا للفرق بين متوسطها وأن فترة ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦٥ كانت فترة استقرار نسبي للأثمان ، وخاصة أثمان لوازم الحياة الضرورية وقد بدأت الأثمان فى الاتجاه التضخمى من ١٩٦٦ وزاد معدل هذا الاتجاه بعد ١٩٦٧ .

ويصعب أن نجد فى ارقام المحاسبة القومية فصلا للمرتبات عن الاجور ، الامر الذى يدفعنا إلى الاقتصار على مثال لارقام تتعلق بالمرتبات والاجور فى المشروعات التى يعمل بها عشرة أشخاص فأكثر مع تفرقة بين الفروع الاساسية فى داخل القطاع الصناعى مقارنه بالوضع على مستوى الاقتصاد القومى بأكمله وذلك بالنسبة لسنتى ١٩٦١ و١٩٦٣ أى قبل وبعد تطبيق قوانين يوليو ١٩٦١ « الاشتراكية » (١) ، (متوسط الاجور الاسبوعى بالقروش) :

---

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الحادية عشرة العددان ٣ ، ٤ ، سبتمبر — ديسمبر ١٩٦٦ ، ص ٩٦ — ٩٧ .

		العمال	الاداريون	الذكور (فى جملة العاملين)	الأناث (فى جملة العاملين)
الصناعات الاستخراجية	١٩٦١	٣٧٠	١٣٩٥	٤٧٣	٥٢٠
	١٩٦٣	٣٨٥	١٣١٢	٤٦٣	٧١٥
الصناعات التحويلية	١٩٦١	٢٢١	٧٥٥	٢٩٦	١٥٢
	١٩٦٣	٢٢٥	٧٧١	٣٢٠	٢٠٧
الكهرباء والغاز	١٩٦١	٣٨٠	٧٤٤	٤٩٤	٤٣٤
	١٩٦٣	٤١٢	٨٥٠	٥٢٤	٤٢٩
الاقتصاد القومى	١٩٦١	٢٢٧	٨٣٧	٣٤٥	٢٣٢
	١٩٦٣	٢٧٢	٧٩٢	٣٨٤	٢٧٩

من هذه الأرقام نستطيع أن نتبين :

– أن متوسط مرتب الاداري يفوق دائما أجر العامل : يبلغ الأول من ٢ – ٤ أمثال الثاني ، ٣ أمثاله في الاقتصاد القومي .

– أن هذا الاتجاه ظل سائداً في النشاط الصناعي بعد قوانين يوليو ١٩٦١ .

– أن متوسط الأجر بالنسبة للاناث دائما ، فيما عدا الصناعات الاستخراجية بما لها من وضع خاص ، أدنى من متوسط الأجر بالنسبة للذكور العاملين في نفس الصناعة .

ويمكن أن نستجمع من البيانات السابق عرضها الخاصة بالنشاط الصناعي في الستينات العناصر المكونة للصورة الإجمالية للتوزيع الاولى للقيمة المضافة الصناعية بين دخل العمل ((المرتبات والأجور) وعوائد الملكية (الريع والفائدة والربح) فردية كانت أو من خلال الدولة (بالأسعار الجارية) :

	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٧/٦٦	١٩٧٠/٦٩
العمالة (ألف عامل)	٦١٣,٧	٧٨٣,١	٩٣٨,٩
القيمة المضافة (مليون جنيه)	٢٦٦,١	٥٠٢,٦	٥٨٣,٨
الأجور (مليون جنيه)	٧٨,٤	١٠٥,٢	١٨٢
القيمة المضافة للعامل (جنيه)	٤٣ ,٩	٥٧٥,٥	٦٢١,٦
متوسط الأجر (جنيه)	١٢٧,٧	١٧٧,٧	١٩٤,٩
متوسط الأجر/القيمة المضافة للعامل	٢٩,٧ ٪	٣٠,٨٥ ٪	٣١,٣ ٪
عوائد الملكية / القيمة المضافة للعامل	٧٠,٣ ٪	٦٩,١٥ ٪	٦٨,٧ ٪

من هذا يبين :

ـ أن نصيب دخـــل العمل فى الصناعة (الأجور والمرتبات) قد بقى بدون تغيير تقريبا حتى فى فترة التنازلات التى تقدمها الطبقة فى سبيل سيطرتها على النشاط الصناعى من خلال الدولة ، إذ لم يزد النصيب النسبى لمتوسط الأجر فى القيمة المضافة للعامل إلا بـ ١,١٥ ٪ فى الفترة من ٥٩ ــ ١٩٦٠ ، ١,٦ ٪ فى كل فترة الستينات .

ـ أن إدخال الفرق بين الأجور والمرتبات ، وخاصة المرتبات ، وخاصة المرتبات فى الوظائف الرئاسية فى النشاط الصناعى ، واتجاه عدد هذه الوظائف كان نحو التضخم مع وجود بعض البطالة المقنعة فى الجهاز الادارى لشركات قطاع الدولة ، قـد يظهر أن جل الزيادة فى نصيب دخل العمل قـد ذهب إلى « الريعيين » فى قطاع الصناعة المملوك للدولة : من يحصلون على جزء من الفائض الصناعى دون مساهمة حقيقية فى عملية انتاجه .

— أن نسبة متوسط الأجر (والمرتب) للقيمة المضافة للعامل لم تزد فى النصف الثانى من الستينات إلا بما يساوى ٤٥,٠ ٪ . وهى الفترة التى بدأت تشهد الاتجاه التضخمى فى الأثمان .

— ان ادخال درجة التركز المكانى لوحدات النشاط الصناعى والتمركز من حيث الحجم فى داخل الوحدات الفردية ووحدات قطاع الدولة يبرز درجة أكبر من انعدام التساوى فى توزيع الدخل الصناعى بما يتضمنه من تفاوت بين المناطق المكونة للاقتصاد القومى وميل إنتاجية العمل الزيادة بمعدلات محسوسة فى الوحدات الانتاجية الكبيرة مع عدم زيادة الأجر فيها كثيرا عن متوسطه فى الوحدات الإنتاجيه الأصغر .

— أن التغير الحقيقى فى نمط توزيع الدخل الصناعى، وهو المرجع الأخير للحكم على الانتماء الاجتماعى لشكل من أشكال تنظيم الانتاج الصناعى (خاصة فى ظل غياب اشتغال حقيقى باعادة التنظيم بواسطة ولمصلحة المنتجين المباشرين)، لم يكن ليعبر عن أى « تحول اشتراكى » ، خاصة مع استمرار احتكار السلطة السياسية بواسطة مجموعات ليست من المنتجين المباشرين فى الصناعة (أو فى غيرها) ، وذلك رغم اشتراك « العاملين » ـ بما يؤدى إليه هذا الاشتراك من احتواء عدد محدود من العناصر المتميزة من العمال يكون مآلهم إلى الانسلاخ عن القاعدة العمالية ـ فى مظهر من مظاهر السلطة . أى فى إدارة وحدات قطاع الدولة .

الآن ، بعد أن تعرفنا على النمط التنظيمى للنشاط الصناعى وما يحدده من كيفية لتوزيع الدخل الصناعى توزيعا أوليا بين العمل (بفئاته المتباينة) وبين الملكية (ملكية الدولة والملكية الفردية) ، **نجرد منه الآن فى محاولة للتعرف**

على التغيرات التى اصابت القطاع الصناعى من الناحية الفنية . رغم ايماننا بأن ما يعد فنيا لا ينفصم فى الواقع عن النمط التنظيمى بل يتحدد به ويحدده فى ذات الوقت . ما نقصده هو التعرف على المظهر الفنى للبناء الصناعى التى تمت محاولات استكماله فى نهاية الخمسينات وخلال الستينات ، الأمر الذى يمكننا فى النهاية من التعرف على مدى تكامله التكنولوجى كقطاع يصلح أساسا لتحويلات كيفية فى كل الاقتصاد القومى وخاصة فى الزراعة ، ومن ثم أساسا لاستقلال نسبى لهذا الاقتصاد القومى ، ويوصلنا فى النهاية إلى الخصائص الأساسية لنمط استكمال البناء الصناعى إذا ما نظرنا إليه من زاوية انتمائه الاجتماعى فى التكوين الاجتماعى المصرى فى علاقته ببقية اجزاء المجتمع العالمى .

وأول مايلاحظ فنيا هو زيادة التنوع فى داخل النشاط الصناعى على نحو ينعكس فى زيادة قائمة السلع التى ينتجها هذا النشاط . فقائمة تقرير انجازات ونتائج أعمال قطاع الصناعة الذى أصدرته وزارة الصناعة عن الفترة المالية ١٩٧٢/٧١، (١) تحتوى ١١٣ منتجا صناعيا من المنتجات الغذائية إلى الغـــزل والمنسوجات والسجاد والملابس الداخلية والبطاطين والانواع المختلفة من الورق واطارات السيارات والأسمدة والمنظفات الصناعية وفحم الكوك ومواد البناء وحديد التسليح والصلب المخصوص والصاج ومسبوكات الصلب والمواسير والمراجل البخارية والجرارات والثلاجات والغسالات والأوناش ومحولات قـــوى وأجهزة الراديـو والتلفزيون والكابلات والبطاريات والاوبيسات وسيارات الركوب واللوارى والسفن والناقلات .

---

(١) وزارة الزراعة ، الجزء الأول من التقرير ، مايو ١٩٧٣ ، ص ١٣ ـ ١٩ ، والتعداد لايرد على سبيل الحصر ، فضلا عن أنه لا يغطى إلا ما ينتجه قطاع الدولة .

كما يشهد القطاع الصناعى تغيرات فى الوزن النسبى لصناعاته منظور إليها :

ـــ من حيث درجة تعقيد النشاط الصناعى : صناعات التعدين ، صناعات الكهرباء والغاز ، والصناعات التحويلية .

ـــ من حيث طبيعة الناتج فى داخل الصناعات التحويلية .

ـــ من حيث مدى مباشرة خدمة البناء الصناعى للنمط الاستهلاكى السائد اجتماعيا : صناعات استهلاكية ، صناعات وسيطة وصناعات إنتاجية .

أما من حيث درجة تعقيد النشاط الصناعى تبين الأرقام التالية أن السيادة كانت دائما للصناعات التحويلية وإن كانت قد فقدت بعضا من وزنها النسبى مقيسا بمساهمتها فى القيمة المضافة الصناعية لصالح الصناعات الاستخراجية . (الوزن النسبى يعـــبر عنه بالنسبة المئوية لمساهمة الصناعة فى القيمة المضافة الصناعية) :

	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
الصناعات الاستخراجية	٢٫٥	١٫٥	٧٫٥	٨	٥٫٣	١٠٫٤
الكهرباء والغاز	٢٫١	٤	٣	١٫٧	٠٫١	٠٫٤
الصناعات الاستخراجية	٩٥٫٤	٩٤٫٥	٨٩٫٥	٨٦٫١	٩٤٫٦	٨٩٫٢

ومن حيث طبيعة الناتج داخل الصناعات التحويلية كانت الصناعات الغذائية تمثل أهم الصناعات إذا قيست هذه الأهمية بنسبة مساهمتها فى إنتاج الصناعات التحويلية . ثم تخلت الصناعات الغذائية عن المركز الأول لصناعة الغزل والنسيج فى بداية الستينات ، لينتهى الأمر بعودة الصناعات الغذائية إلى مكان الصدارة فى

الصناعات التحويلية . وقد زاد الوزن النسبي للصناعات الكيماوية (وتحتوى صناعة الجلود) زيادة كبيرة طوال الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ ، على نحو يجعلها تنتج مع الصناعات الهندسية ٢٦,٥٪ من إنتاج الصناعات التحويلية فى ١٩٧٠ بعد أن كانا لا ينتجان إلا ١١,٠٨٪ من هذا الانتاج فى ١٩٥٢ . وأخيرا نجد أن الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج تظل المنتجة للجزء الأكبر من إنتاج الصناعات التحويلية وإن كان نصيبهم النسبي قد نقص طوال الفترة من ٨١٪ فى ١٩٥٢ إلى ٦٧٪ فى ١٩٧٠ .

أما بالنسبة لمدى مباشرة خدمة البناء الصناعى للنمط الاستهلاكى السائد اجتماعيا فنميز فى داخل القطاع الصناعى بين صناعات استهلاكية وصناعات وسيطة وصناعات إنتاجية كلها تغذى فى النهاية النمط الاستهلاكى السائد . ولما كانت الاحصائيات الصناعية تخلو من مثل هذا التمييز قمنا بعمل تقديرى ، على أساس دراسة المنتجات التى تنتجها شركات قطاع الدولة الصناعية وتحسس استخداماتها المختلفة ، انتهى بنا إلى :

— احتواء كل صناعة الغزل والنسيج والصناعة الغذائية فى الصناعات الاستهلاكية وإذا كان من الطبيعى أن تكون صناعة النسيج والصناعة الغذائية ضمن الصناعات الاستهلاكية فإن صناعة الغزل تنتمى إلى الصناعات الوسيطة . ولكن عدم التوصل إلى بيانات لها مستقلة عن البيانات الخاصة لصناعة النسيج الذى دفعنا إلى احتوائها مع هذه الصناعة الأخيرة فى الصناعات الاستهلاكية . الأمر الذى يقلل من الوزن النسبى للصناعات الوسيطة ، خاصة وأن صناعة الغزل من الصناعات الهامة فى مصر .

— توزيع فروع الصناعات الكيماوية بين الصناعات الاستهلاكية (المنتجة

للاقلام والكبريت والزيوت) بنسبة ١٢ ٪ والصناعات الوسيطة بنسبة ٩٠٪ والصناعات الأساسية بنسبة ٩ ٪ . وهى نسب تقريبية بطبيعة الحال .

— توزيع فروع الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية بين بين الصناعات الاستهلاكية المنتجة للسلع المعمرة (تجميع السيارات والثلاجات والغسالات ، أجهزة الراديو والترانزستور والتليفزيون وتكييف الهواء) بنسبة ٢٢ ٪ والصناعات الأساسية بنسبة ٧٨ ٪ .

— اعتبار صناعة مواد البناء والحراريات المنتجة للاسمنت والطوب والزجاج والخزف والمواسير من الصناعات الوسيطة ، والصناعات المعدنية (الحديد والصلب ، النحاس ، المطروقات ..) من الصناعات الأساسية .

على هذا الأساس نقارن الوزن النسبى لكل من هذه الصناعات فى سنوات ١٩٥٢ و ٧١/١٩٧٢ . مع مراعاة أننا قد اعتمدنا بالنسبة لسنة ١٩٥٢ على دراسات كانت تعتبر كل الصناعات الكيماوية والمعدنية من الصناعات الوسيطة وتقصر الصناعات الأساسية على صناعة الآلات ، الأمر الذى ينتج عنه تضخم الصناعات الوسيطة .

بالنسبة لسنة ١٩٥٢ كان الوزن النسبى لكل من هذه الأنواع الثلاثة من الصناعات ، محسوبا على أساس نصيب كل منها فى العمالة الصناعية ، على النحو التالى(١) :

---

(1) Samir Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882—1967, Ithaca Press, London, 1974, P 215.

الصناعات الاستهلاكية ٧٧٪ ، الصناعات الوسيطة ١٩٪ ، والصناعات الأساسية ٤٪ ، وكان الوزن النسبي لكل منها محسوبا على أساس مساهمتها فى القيمة المضافة الصناعية على النحو التالى(١) : الصناعات الاستهلاكية ٧٠٪ ، الوسيطة ٢٥٫٨٪ ، والصناعات الأساسية ٤٪ .

ويبين الجدول التالى اتجاهات التغيير فى الوزن النسبى لكل من هذه الصناعات مقيسا على التوالى بمعايير العمالة ، المساهمة فى الناتج الصناعى ، قدر الأجور ، القدر من الفائض القابل للتوزيع قبل الضرائب ، وإنما بالنسبة لقطاع الدولة الصناعى فقط ، ولعام ١٩٧٢/٧١(٢).

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(٢) قمنا بحساب مكونات هذا الجدول من البيانات الواردة فى « تقرير بانجازات ونتائج أعمال قطاع الصناعة عن الفترة المالية ١٩٧٢/٧١ » . وزارة الصناعة ، القاهرة ، مايو ١٩٧٣ ، ص ٥ ـ ٣٥ .

معيار قياس الوزن النسبي	الصناعات الاستهلاكية		الصناعات الوسيطة		الصناعات الأساسية		الاجمالى
	نصيب القطاع	٪	نصيب القطاع	٪	نصيب القطاع	٪	
العمالة	٣٦٤٨٦٩	٢٧ر٢	٦٣٣٨٤	١٢ر٦	٧٧٠٥٣	١٥ر٢	٥٠٥٣٠٦
المساهمة فى الناتج (ألف جنيه بالاسعار الجارية)	٦٢٨٢٩٥	٦٤ر٤	١٧٢٣٨٨	١٧ر٦	١٧٤٥١٢	١٨	٩٧٥١٩٥
الأجور (بالجنيه)	١٥٢٢٠٣	٦٦ر٨	٣١٦٧٢	١٣ر٩	٤٤٠٥١	١٩ر٣	٢٢٧٩٣٦
الفائض القابل للتوزيع قبل الضريبة (ألف جنيه ، بالأسعار الجارية)	٧٦٨٣٧	٥٤ر٥	٣٣٩٢٦	٢٤	٣٠٤٤٤	٢١ر٥	١٤١٢٠٧

يتضح من هذا الجدول ومن البيانات التفصيلية المتعلقة بفروع الصناعة (بما يحتويه كل فرع من شركات) :

ـ أن الاتجاه العام للتغير كان منذ نهاية الخمسينات نحو زيادة الأهمية النسبية للصناعات الأساسية ، وأن هذا الاتجاه قد خفت حدته منذ ١٩٦٧ .

ـ أنه رغم هذا التغير لا يزال الطابع الاستهلاكى هو الغالب على البناء الصناعى .

ـ تغير هيكل البناء الصناعى مع تغير نمط الاستهلاك السائد واتجاهه نحو السلع الاستهلاكية المعمرة .

ـ أن التغير يبين اتجاها نحو توسيع أساس انتاج هذه السلع داخل البناء الصناعى المصرى .

ـ أن التغير يبين أن الاتجاه فى اطار الصناعات الأساسية كان نحو انتاج بعض السلع الانتاجية التقليدية (الحديد ، الصلب . .)

ـ كل هذا يعكس عدم تكامل الحلقات التكنولوجية للبناء الصناعى المصرى ، بغياب الأساسى الصناعى ، وعلى الأخص ذلك اللازم لتحويل الزراعة ، ولا نتحدث عن تحويل الحياة فى الريف ، وذلك رغم زيادة بعض حلقات السلسلة التكنولوجية خلف انتاج السلع الاستهلاكية .

ـ هذا فيما يتعلق بقطاع الدولة الصناعى . وتؤدى إضافة الصورة بالنسبة للقطاع الصناعى الفردى إلى زيادة الاهمية النسبية للصناعات الاستهلاكية ، إذا كان نصيب الصناعات الاستهلاكية (الغزل والنسيج ، الصناعات الغذائية ، قدر من الصناعات الكيماوية ، قدر من الصناعات الهندسية والكهربائية

والالسكترونية ، الصناعات الجلدية ، الصناعات الخشبية ، منتجات النخيل وقش الكرينة والفرش والمكانس) من إجمالى انتاج القطاع الصناعى الفردى فى ١٩٧٢/٧١ ما يساوى ٢٢٨٥٢٤ ألف جنيـــه (بالأسعار الجارية) ، أى ٨٦،١ ٪ ، وكان نصيب الصناعات الوسيطة ٢٢٦٦٢ ألف جنيـــه ، أى ٦،٢ ٪ ونصيب الصناعات الأساسية ٦٣ ، ٢٩ . أى ٦،٧ ٪ . [وهو مايبين أن إجمالى انتاج القطاع قد بلغ ٢٤٩ ٢٨ الف جنيه] (١) .

٥ ٥ ٥

تلك هى أهم التغيرات التى نتجت عن محاولة استكمال بعض البناء الصناعى . ويمكننا الآن أن نجمع أهم خصائص هذه المحاولة فيما يلى :

١ — أولا بالبحث عن نمط الاستهلاك السائد الذى يخدمه البناء الصناعى فى النهاية ، وهو نمط يبلور نمط توزيع الدخل ويحدد الطبيعة الاجتماعية للبناء الصناعى ، أى طبيعة البناء الصناعى من حيث الطبقات والفئات الاجتماعية التى يستجيب لحاجاتها . تقديرنا أن **للسلع الاستهلاكية المعمرة وضع محورى فى نمط الاستهلاك السائد** . فاذا ما أخذنا فترة الخطة الخمسية الأولى ، وهى الفترة التى برزت فيها أهداف السياسة الاقتصادية ببعض الوضوح وقليل من التخبط ، نجد أنه بينما لم تتعدى الزيادة فى السلع الضرورية الصناعية طيلة فترة الخمس سنوات ٦٥ ٪ (باستثناء الأدوية التى ذات استهلاكها زيادة قدرها ١٢١،٤ ٪

---

(١) الهيكل السلعى للانتاج الصناعى عن السنوات ١٩٦٩/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢/٧١ وهدف ١٩٧٣ ، وزارة الصناعة ، أغسطس ١٩٧٣ ، ص ٣ .

من سنـة الأساس) بلغت الزيادة فى السلـع المعمرة (الثلاجات ، الغسالات ، عربات الركوب الخاصة ، وأجهزة التلفزيون وغيرها ، وهى بلا شك سلـع كالية إذا أخذ فى الاعتبار إمـكانيات المجتمع المصرى الحالية والمستوى المعيشى للغالبية العظمى من الشعب وبخاصة فى الريف) حدا غير معقول (زاد بالنسبة لبعض السلع عن ٤٠٠ ٪ عن سنة الإساس)(١) . ويتأكد هـذا الاتجاه فى سنة ١٩٦٦/٦٥ (٢) .

٢ — ثانيا ، بجهاز انتاجى صناعى يغذى هذا النمط الاستهلاكى ، يتميز :

— بأنه يغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكيـة ، باهمية كبـيرة للسلع الاستهلاكية المعمرة : بصفة مباشرة ، عن طريق انتاجها فى الداخل ، وبصفة غـير مباشرة ، عن طريق تصدير السلع الزراعية والصناعية ثم استـيراد السلع المعمرة وغيرها من السلع الاستهلاكية ليس بالحتم بالسبل المشروعة . فقـد عرف الاقتصاد المصرى منذ نهاية الخمسينات استيرادا مستمرا لمثل هذه السلع تعددت مصادرة المباشرة وتوحد مصدره النهائى : السوق الرأسمالية الدولية ، وعلى الأصح أردأ ما تقـدمه هذه السـوق أما المصادر المباشرة فقـد تمثلت فى غزة ثم اليمن ثم بيروت وليبيا (وتعرف الفترة التى ساد فيها هذان المصدران فى تاريخ رأس المال التجارى المصرى بفـترة « تجارة الشنطـة » التى اتسع نطاق حركتها حتى وصلت إلى شارع اكسفورد فى قلب مدينة لندن ويكون رأس المال

---

(١) وزارة التخطيط ، متابعـة وتقييم للعالم الأساسية فى الخطة الخمسيـة الأولى (١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤) ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

(٢) وزارة التخطيط ، متابعة و تقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة عن السنـة ١٩٦٦/٦٦ ؛ سبتمبر ١٩٦٧ ، ص ٨٠ — ٩٠ .

التجارى المصرى قد عاد يغزو السوق الغربية ، تمهيدا لإعادة جل صادرات القطن اليها فى تاريخ لاحق ، عن طريق « الشنطة » . وعلى قدر أهل العزم تأتى العزائم . ثم بورسعيد كمنطقة « حرة ! » ثم مصر كلها بعد أن تحولت إلى منطقة « حرة » [ولا يزال خمس أرضها محتلا !] وذلك عن طريق تعميم سبيل هذه التجارة ، التهريب ، وتحويله من سبيل « غير مشروع » إلى سبيل « مشروع » . والفرق بين « عدم المشروعية » فى مرحلة أولى و « المشروعية » فى مرحلة ثانية إنما ينجم عن الفرق بين مستلزمات تركيم رأس المال النقدى لدى الفئات الحاكمة فى مرحلتى صعود هذه الفئات وهبوطها ولا يختلف الأمر بالنسبة للغالبية من أفراد الشعب المصرى إذ سواء تعلق الأمر « بعدم المشروعية » أو « بالمشروعية » فهو لا يخرج عن إطار شرعية الفئات الحاكمة . وتظل الغالبية من أفراد الشعب خارج إطار نمط الاستهلاك الذى تغذية هـذه التجارة ، تلهث وراء السلع الضرورية من قمح وذرة شامية وفول وشاى وزيوت نباتية وكيروسين وهذه تتزايد بمعدلات سنوية مساوية لـ ١٫٢ ٪ ، ٢٫٥ ٪ ، ١ ٪ ، ١٫٢ ٪ ، ٠٫٣ ٪ ، ٢٫٣ ٪ على التوالى (إذا أخذنا أرقام ١٩٦٦/٦٥ بالنسبة للاستهلاك الكلى من هذه السلع) (١) .

ـ بأن جهاز الانتاج الصناعى يعتمد مباشرة على الزراعة اعتماد كبيرا ، الأمر الذى يبرز أهمية التغيير فى الزراعة كركيزة لكل محاولة استكمال هذا البناء الصناعى ، وبالتالى أثر تدهور الوضع فى الزراعة على البناء الصناعى نفسه . ذلك الدور الذى تلعبه الزراعة فى تزويد الجهاز الصناعى بالمواد الأوليـة ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .

وبالاستثمارات عن طريق تعبئة الفائض الزراعى وخاصة الجزء الذى يسوق منه فى الخارج (كالقطن والارز) ، وبسوق للسلع الصناعية . وجزئيا بالنسبة لاستهلاك الغالبية من أهل الريف من السلع الصناعية ، ولحد كبير بالنسبة لاستهلاك الفئات الاجتماعية الجديدة المسيطرة فى الريف ، وقد رأينا كيف أنها تختص نفسها ، رغم قلتها العددية نسبيا ، بما يزيد على ٥٠ ٪ من الدخل الزراعى .

— بأن جهاز الانتاج الصناعى قد استكمل فى إطار نمط من احلال الواردات (١) يتضمن فى نهاية الامر صورا عديدة من التبعية : بالنسبة لنمط الاستهلاك السائد الذى يظل تابعا لانماط خارجية ، بالنسبة لاستيراد المدخلات الصناعية من مواد أولية ومدخلات نصف مصنوعة (٢) ، بالنسبة لاستيراد بعض السلع الاستهلاكية الصناعية الضرورية والسلع الكمالية .

٣ — بالنسبة للوضع التنظيمى تتميز محاولة استكمال البناء الصناعى

---

(١) أنظر فى ذلك مقالنا الذى نشر بالعدد ٣٠٤ من مجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧٣ ، بعنوان :

The Import – Substitution Pattern, A Strategy of Growth Within Subordination .

وأنظر كذلك مايلى فى الباب الرابع عن استراتيجية التطوير العربى .

(٢) فى عام ١٩٧٢/٧١ كان عدد مستلزمات الانتاج الصناعى المستوردة المستخدمة فى التشغيل ١٢٧ صنفا تضم عدداً أكبر من السلع بلغت قيمتها ١٣٧٥٨٠٠٠٠ جنيها مصريا ، وزارة الصناعة ، تطور مستلزمات الانتاج المستوردة المستخدمة فى التشغيل بقطاع الصناعة عن السنوات من ١٩٦٩/١٨ إلى ١٩٧٢/٧١ . القاهرة أغسطس ١٩٧٣ .

بالتدخل الكبير من جانب الدولة ، بطبيعتها الاجتماعية والسياسية كدولة بعيدة عن أن تكون دولة المنتجين المباشرين . هذا التدخل يمكن الدولة من تعبئة جزء من الفائض الزراعي نحو الاستخدام في الصناعة وجزء من الفائض الصناعي .

وقد أخذ هذا التدخل في مجال الصناعة ، كما رأينا ، شكل امتلاك الوحدات الصناعية ، الامر الذي أدى إلى سيطرة طائفة من« الريعيين » على ادارة وحدات قطاع الدولة ، سيطرة تمكن من تعبئة جزء من الفائض الصناعي نحو تركيم رأس المال التجاري الفردي ، بصفة مباشرة مشروعة وغير مشروعة . أو عن طريق الاتجار مع وحدات قطاع الدولة : التوريدات ، شراء منتجاتها والاتجار بها محليا ، وكذلك عن طريق المقاولات . على هذا النحو يصبح قطاع الدولة وسيلة تعبئة الفائض الاقتصادى كمصدر لتركيم رأس المال التجاري الفردى . تعبئة الفائض الصناعي بصفة مباشرة وتعبئة جزء من الفائض الزراعي نحو هذا التركيم من خلال استخدامه أولا في إطار الصناعة . واستلزم ذلك حماية البناء الصناعي في مواجهة الخارج في مرحلة أولى طوال الفترة التي تمكن الفئات الاجتماعية الجديدة من السيطرة على وسائل الانتاج كسبيل لتركيم رأس المال وعلى الاخص في صورته التجارية .

٤ — من الخصائص الاساسية السابقة تتحدد خصوصية البناء الصناعي بالنسبة للمشكلات التي يعاني منها :

— ابتداء من الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة يتحدد نوع السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج في الصناعة (تعززه ملكية وسائل الانتاج في القطاع الصناعي الفردى والزراعة) ويتحدد في النهاية نمط توزيع الدخل ،

لمصلحة الأقلية. وتبرز قضية السوق بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية المعمرة (وقد برزت المشكلة ابتداء من سنوات ٦٥ ، ١٩٦٦) مع تميز الموقف بالنقص النسبي للسلع الاستهلاكية الضرورية (ويرد هذا النقص الذي لحد لا يجوز المبالغة فى مداه إلى الاتجار فى بعض هذه السلع عن طريق تصديرها بسبل غير مشروعة لتمويل عمليات الاستيراد المستترة : المواد الغذائية والأدوية ودورها فى تمويل تجارة الاستيراد من غزة وبيروت وليبيا والعربية السعودية) . ذلك أن الفئات صاحبة الدخول المرتفعة نسبيا لا تميل ، بما لها من نظام قيم مستورد ، إلى الاستهلاك السلع المعمرة المنتجة محليا. وهى لا تقدم على شرائها إلا إما لاستهلاكها اضطرارا أو لإعادة بيعها والاتجار فيها فى إطار نشاط المضاربة كظاهرة تعم السوق المصرى وتعكس مدى سيطرة رأس المال التجارى عليه . وتعانى السلع المعمرة المنتجة محليا ، موضوعيا ، من نقص نسبى فى الطلب . ويمثل ذلك اتجاها احتماليا يظهر أكبر أثره فى مرحلة تالية ، الأمر الذى يؤثر بدوره على فروع صناعية أخرى .

— ابتداء من نمط السيطرة على الوحدات الصناعية المملوكة للدولة يتحدد نمط الإدارة ، ويتميز بانعدام كفاءة « الريعيين » فى الإدارة ، خاصة إذا تميز موقفهم فى داخل الوحدة الإنتاجية بزيادة عددهم بالنسبة لاحتياجات الوحـــدة (أى بالبطالة المقنعة) وبنظام قيمهم الذى يبعدهم عن كل مفهوم جماعى لأهداف الإنتاج ووسائله ويميزهم باللامبالاة إلا فيما يتعلق بأوضاعهم الفردية فى داخل الوحدة الإنتاجية . ويبرز ثقل الشكل التنظيمى وتبدأ الوحدة الإنتاجية فى المعاناة من كل صـــور التبديد : الطاقة المعطلة (١) ، الإسراف فى استخدام

---

(١) فى عام ١٩٧٢ ، بلغت قيمة الإنتاج المعطل فى قطاع الصناعة ١ر٢٣٢ مليون جنيه ، أى ما يمثل ١٤٪ من الطاقة الإنتاجية ، موزعا على النحو التالى (مليون جنيه) : ٢٢٢ر٨٢ فى الصناعات الغذائية ، ٢١٦ر٣٥ فى الصناعات الهندسية والالكترونية ، ٢٩٢ر٧ فى الصناعات الكيماوية ، ٠٢٩ر٢٦ فى الصناعات المعدنية ، ٠٠٥ر١٤ فى الغزل والنسيج ، ١٨٣ر٢ فى صناعات مواد البناء والحراريات ، ٤٣ فى القطاع الخاص . وزارة الصناعة ، الطاقات الإنتاجية العاطلة فى قطاع الصناعة ووسائل معالجتها واقتصاديات تشغيلها . القاهرة ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ٣ .

المدخلات ، تبديد كميات من الناتج عند التخزين أو التسويق ، حرق موجودات الوحدة الانتاجية عند سرقة أو اختلاس بعضها أو حتى ضياعها عن طريق الاهمال وهو ما ينعكس في ارتفاع نسبي في نفقة الانتاج ، دون أن ننسى أنها تتحدد في اطار نمط ادارة الفئات الحاكمة في جزئها المسيطر على قطاع الدولة الصناعي .

٥ — وتستكمل خصائص هذا البناء بابراز دوره كبناء أعطى للطبقة الجديدة فرصة تحديد معالمها التاريخية عن طريق تركيمها لرأس المال في الشكل الغالب لرأس المال التجاري ، وتحديد هويتها بغلبة هـــذا الرأسمال في علاقته بالأجزاء الاخرى لرأس المال المحلى . ومن ثم ميلها نحو دور الوساطة في علاقتها برأس المال الدولى ، تناقض رأس المال (كل رأس المال المحلى والدولى) مع المنتجين المباشرين في داخل الاقتصاد المصرى . ويبرز هذا البناء الصناعي جانبا آخر من هوية الطبقة يتمثل في انعدام كفاءتها في ادارة موارد المجتمع ، في المرحلة الهابطة لتكوين الاجتماعي الرأسمالي في مجموعه ، وفي قدرتها الكبيرة على تبديد موارد وامكانيات المجتمع . وهي لا تقتصر في هذا التبديد على الامكانيات الحالية للمجتمع ، وانما تتعداه إلى تراثه التاريخي (حريق الأوبرا وقصر الجوهرة بالقلعة ، الاتجار في العاديات (الآثار) واخراجها من مصر) .

٦ — ويعطى هذا البناء الصناعي في نفس الوقت كيانا صناعيا لا يستهان به في تزويد السوق المحلية بالسلع الصناعية ، في خلق قوة عاملة تمثل قوة اجتماعية فعالة في تطوير المجتمع وذات خبرة صناعية ، في تهيئة الوسط الصناعي لمزيد من التوسع الصناعي إن قدر لهذا المزيد أن يوجد ، وفي مساندة الاقتصاد القومي للتزويد بالأساس المادى للصراع ضد القوى المعتدية .

* * * *

تلك هى محاولات التغيير فى مجالى الزراعة والصناعة فى تشابكهما من خلال الخدمات كمجال يتزايد فيه عـــدد من يقومون بأعمال غير منتجة ويعيشون على جزء من الفائض الذى ينتجه المنتجون المباشرون فى الزراعة والصناعة وما يلزمهما من خدمات. وتتمثل قمة هؤلاء «الريعيين» ابتداء من النصف الثانى من الخمسينات وطوال الستينات فى الفئات التى تسيطر على المراكز الرئيسية فى جهاز الدولة وفى قطاعات النشاط الإقتصادى الذى تتدخل فيها الدولة تدخلا مباشرا. وقد حاولنا ابراز هذه المحاولات وإبراز الصورة العامة لنتائجها بالقدر من التفصيل اللازم لتحديد ملامحها.

وقد تمت هذه المحاولات فى جو الحرب أو للتعبئة للحرب التى فرضتها عدوانية رأس المال فى هذا الجزء من الوطن العربى منذ أن بدأت هيمنة رأس المال الأمريكى فى تأكيد نفسها، تأكيدا يبدأ فى الفترة ما بين ما قبل الحرب العالمية الثانية حين اكتشف البترول فى شبه الجزيرة العربية وعام ١٩٥٧ حين اثمر كفاح الشعب المصرى فى اطار الكفاح العربى بحل التناقض مع رأس المال الدولى فى صورته التقليدية فى المنطقة، رأس المال الانجليزى والفرنسى، على حساب هذين الأخيرين. وتسلم رأس المال المهيمن الجـــديد الامانة من رأس المال المهيمن القديم، أمانة بلورة الظاهرة الاستعمارية فى شكلها الخاص فى الوطن العربى (بثقله البترولى والاستراتيجى) عن طريق كيان عسكرى توسعى عدوانى يتمثل فى الدولة الصهيونية اسرائيل. وتكون حالة الحرب أو الاستعداد لها، منذ العدوان على الحدود المصرية فى ١٩٥٤ مارا بالعدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ وعـدوان عام ١٩٦٧، مناسبة اضافية للاثراء بصفة عامة لما تمثله من افتئات على الموارد الاقتصادية وأبعاد لجزء منها عن الاستخدام فى الأغراض المدنية خالقة بذلك جو ندرة نسبية فى السلع، وهو جو يساعد الفئات الاجتماعية المسيطرة إقتصاديا وسياسيا. وهى تمثل مناسبة

اضافية للاثراء بصفة خاصة عن طريق التعامل مــــع القوات المسلحة فى مجال المقاولات والتوريدات وشراء المعدات وما فى حكمها .

وقد تبلورت هـذه المحاولات فى بناء اقتصادى يمثل فى ذات الوقت ركيزة وسبيل تحقيق تركيب اجتماعى مختلف ، يحتوى قوى اجتماعية تحتل مراكز مختلفة فى خريطة التركيب الاجتماعى وباوزان نسبية مختلفة إذا ماقورن الوضع بالتركيب الاجتماعى السابق على الخمسينات . فى قمة هذا التركيب الاجتماعى نجدنا بصدد تعبير جديد عن الطبقة الممثلة لرأس المال المحلى تبرز فى المجتمع المصرى كمجتمع تابع ، رغم الشوط الذى قطعته الحركة الوطنية وما أدت إليه من استقلال سياسى (والاستقلال السياسى لا يعنى بالحتم التحرر الوطنى) فى مرحلة تاريخية لم يعد فى استطاعة رأس المال أن يقدم حلولا لمشكلات المجتمع الرأسمالى المتخلف (لا بالنسبة للقضية الوطنية ولا بالنسبة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية منظورا إليها من زاوية مصالح الغالبية المنتجة من الشعب) خاصة إذا ماوعينا أننا نعيش المرحلة الهابطة تاريخيا فى تطور التكوين الاجتماعى الرأسمالى كشكل تاريخى من أشكال التنظيم الاجتماعى للمجتمع الانسانى بصفة عامة . وهى مرحلة تبرز فيها قوى المنتجين المباشرين ، الفلاحين والعمال ، موضوعيا وذاتيا كبديل للفئات الاجتماعية الممثلة لرأس المال ، كبديل يبلور حدود هذه الفئات الأخيرة وعجزها التاريخى ويمثل الخطر الذى يتهددها .

هذا التعبير الجديد عن الطبقة الممثلة لرأس المال المحلى يبدأ فى الخمسينات من دائرة واسعة نسبيا تحتوى بعض فئات الطبقات التى كانت مسيطرة فيما قبل الخمسينات فى الزراعة وفى الصناعة والخدمات ، وعلى الاخص فى المجالين الأخيرين ، وتضم شرائح كبيرة من الطبقة المتوسطة الحضرية والريفية ، كما تضيف

فئات البرجوازية الصغيرة عن طريق فرص العمالة التى تخلق فى مجالات الانتاج فى المدينة وفى الجهـــاز الادارى والجيش . وبقدر اتساع الدائرة بقدر ما يفتقد التجانس بين الفئات الاجتماعية التى تحتويها ومصالح هذه الفئات . ومع السيطرة على وسائل الانتاج من خلال السلطة يضيق قطر الدائرة من خلال عملية تخلق درجة أكبر من التجانس فى المصالح عن طريق استبعاد بعض الفئات اقتصاديا من خلال إجراءات اعادة التنظيم (من تأميمات ومصادرة وحراسة وإجراءات السياسة الاقتصادية الجارية واتجاهات تضخمية فى مرحلة لاحقة) وسياسيا من خلال التصفيات السياسيه المتلاحقة لبعض الفئات . ومع ازدياد درجة تجانس المصالح يبدأ نمط السلوك الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لأفراد الطبقة فى أن يتضح ويفرض وجوده .

فى مرحلة أولى يتميز الموقف بفرض القيود على الطبقات التى كانت مسيطرة قبل الخمسينات ، مرحلة سيطرة التعبير الجديد للطبقة الممثلة لرأس المال المحلى على السلطة وعلى المفاتيح الاقتصادية للمجتمع . فى هذه المرحلة تجبر الطبقة ، بحكم تناقضها مع رأس المال الدولى فى شكله التقليدى (وخاصة الانجليزى) وازاء الدور الذى يلعبه المنتجون المباشرون طوال تاريخ الحركة الوطنية وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، على قبول تنازلات فى مواجهة المنتجين المباشرين . فى هذه المرحلة تسيطر على جهاز الدولة ومن خلاله على وسائل الانتاج بصفه مباشرة فى الصناعة وبعض الخدمات فى صورة ما سمى بالقطاع العام (وهو يمثل فى الواقع الشكل غـــير الفردى للملكية الخاصة ، ملكية الدولة بمالها من طبيعة اجتماعية وسياسية تجعلها دولة غير المنتجين المباشرين) ، وبصفة غير مباشرة عن طريق التنظيم الادارى للنشاط الزراعى والتنظيم التعاونى ، الحكومى للمبادلات المتعلقة بهذا النشاط .

وتتحدد مواقف هذه الطبقة ونمط سلوكها بموقعها فى خريطة المصالح المتضاربة فى تغيرها المستمر ، بين المنتجين المباشرين الذين ينتجون الفائض الاقتصادى فى الزراعة والصناعة والخدمات الأساسية لهما فى مصر وبين رأس المال الدولى وعلى الأخص فى صورته المهيمنة . فمصالح الطبقة تتناقض مع مصالح المنتجين المباشرين . فهؤلاء ينتجون الفائض الذى تختص به الطبقة نفسها عن طريق سيطرتها الفعلية على وسائل الانتاج سواء عن طريق الملكية الفردية أو ملكية الدولة . كما تتناقض مصالحها مع مصالح رأس المال الأجنبى الذى يسعى دائما إلى تقاسم الفائض مع الفئات المسيطرة داخليا من خلال شبكة العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تقوم بينهم . ويبرز كل من التناقضين وتزداد أهميته فى علاقته بالآخر وفقا لوضع علاقات القوى داخليا وخارجيا . فى اللحظات التى تتمكن فيها الطبقة الحاكمة إما من تعبئة المنتجين المباشرين تحت راية التحرر الوطنى أو « تهذيب » قواهم وتقليم أظافرهم نقابيا وسياسيا يبرز التناقض مع رأس المال الأجنبى الذى قد يدفع الطبقة المسيطرة ، خاصة فى مرحلة سيطرتها على مفاتيح السلطة ، إلى قبول تنازلات للمنتجين المباشرين . أما إذا أدت التغييرات إلى النمو الموضوعى لقوى المنتجين المباشرين وبلورة ايديولوجيتهم مع امكان تبلورهم تنظيميا كبديل إجتماعى وسياسى للطبقة الحاكمة برز التناقض بينهم وسيطر على المسرح السياسى الداخلى الذى قد يشهد تقاربا بين الطبقة الحاكمة فى الداخل وقوى رأس المالى الدولى. ويظل التناقض الرئيسى متمثلا ، على الأقل احتماليا ، فى التناقض بين المنتجين المباشرين من جانب ورأس المال المحلى (فى شكل رأس مال الدولة أو رأس المال الفرى) ورأس المال الدولى من جانب آخر . ويتزايد تعقيد الصورة فى مصر مع تواكب ظهور آخر تعبير لرأس المال المصرى الذى يسيطر على المسرح السياسى عن طريق الجيش باعتباره المؤسسة الوحيدة للدولة التى بقيت بعيدا عن تفسخ

مؤسساتها فى النصف الثانى من الاربعينات عقب الحرب العالمية الثانية ، نقول تواكب ظهور هذا التعبير الجديد لرأس المال المصرى مع توارث الهيمنة الدولية من رأس المال الانجليزى (والفرنسى) فى المنطقة إلى رأس المال الأمريكى الذى يعمل بصفة مباشرة ومن خلال رأس المال الاسرائيلى .

وتتميز الطبقة الممثلة لهذا التعبير الجديد عن رأس المال المحلى بطبيعتها الانتهازية[1] ، التى تكون أكثر وضـــوحا فى علاقاتها الخارجية وفى مواقفها الايديولوجية ، خاصة فى المرحلة الأولى من مرحلتى وجودها . فى لحظة تاريخية لم تعد تتفق فيها ايديولوجية مثل هذه الطبقة مع المعرفة العلمية إلا فى حدود ضيقة للغاية ويصبح الأصل فى ايديولوجيتها أن تكون خافية للحقيقة أو مضللة . وبيان ذلك أن النظام السياسى للطبقة فى عملية سيطرتها على السلطة ووسائل الانتاج يبرز فى وقت تظهر فيه الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها حارس النظام الرأسمالى فى العالم ، بموقف غير محدد بعد بالنسبة للانظمة السياسية الجديدة فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى : فموقفها أحيانا عدائى ، وأحيانا أخرى سلبى ، وأحيانا ثالثة متردد . أما الاتحاد السوفيتى فيأخذ موقف مساعدة لنظام سياسى لا يدخر جهدا فى تصفية التعبيرات السياسية عن قوى المنتجين المباشرين ، ليس فقط فى مصر وانما فى كل المشرق العربى : من مصر إلى سوريا إلى العراق إلى اليمن . ويكون بهذا قد اختار محالفة الدولة بصرف النظر عن طبيعتها الاجتماعية والسياسية . ولكن هـذه المساعدة لا تتم دون احتكاكات . ويأخذ النظام السياسى

---

(١) أنظر فى ذلك :

M. Dowidar, Les possibilités reelles de devèloppement économique daus les sociétés dèpendandantes, in. I. Wallerstein, (ed.), Les inégalités entre états dans le systéme international, Université Laval, Québec Canada, 1975, p 79-108.

موقف ، صداقة ، المصالح ، صداقة تكتيك ، مع الاتحاد السوفييتي ، ويهدد مصالح القوى الامبريالية القديمة في الشرق العربي .

وعلى الصعيد الايديولوجي يتمثل موقف الطبقة موضوعيا في موقف عدائي من الاشتراكية إلا بالقدر اللازم للغذاء الايديولوجي الذي يقصد إلى تضليل المنتجين المباشرين . فهي تعتنق ايديولوجية رأس المال وإنما في تبعية موضوعية تتحدد بنمط حياة أفراد الطبقة وبتعارض مصالحهم مع مصالح المنتجين المباشرين وبنظام قيمهم الذي يحتوي مواقفهم الفكرية من الانسان ووضعه في الكون وقدرته على تغيير واقعه الاجتماعي ومن العمل ومن المرأة ... إلى غير ذلك . وهي لا تعتنق هذه الايديولوجية إلا بالقدر اللازم لتحقيق مصالحها في منازعاتها مع رأس المال الدولي حول تقسيم الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون في الوقت الذي لا يمثلون خطرا داهما لمصالح رأس المال المحلي (الفردي أو المملوك للدولة).

وكما رأينا يتضمن البناء الاقتصادي للطبقة أزمته بما ينطوي عليه من حدود بالنسبة لامكانيات توسعه واستمرار الطبقة في التركيم إذا ما بقيت محدودة بحدود مصر ولم تنظر في امتدادها في بقية أجزاء الوطن العربي ، الأمر الذي يزيد من حدة تناقضها مع رأس المال الدولي ممثلا في رأس المال الامريكي هذه المرة . ويتخبط رأس المال المحلي بين عدم صلابة البنيان الداخلي (نظرا لطبيعته الطبقية والتابعة) وطموح أهداف ومستلزمات استمراره وتطوره على مستوى المنطقة العربية ، وتضرب الدولة المصرية بواسطة رأس المال المهيمن دوليا في ١٩٦٧ ولثالث مرة في أقل من ١٣٠ عاما . ولكنها تضرب هذه المرة بواسطة رأس المال الأمريكي من خلال رأس حربته اسرائيل .

ويكون ضرب الدولة مناسبة لبروز **ازمة البناء الاقتصادي كازمة للمجتمع**،

أزمة القضية الوطنية فى تلاحمها هـذه المرة بالقضية الاجتماعية . ويمثل فى ذات الوقت نقطة تحول فى عملية حل التناقض بين رأس المالى الدولى / المحلى فى اتجاه استيعاب رأس المال المحلى فى مصر ، وابراز التناقض الرئيسى بينه فى تحالفه مع رأس المال الدولى وبين المنتجين المباشرين : الفلاحين والاجراء الزراعيين والقوة العاملة فى الصناعة التى يلزم ، موضوعيا ، ضربها وتشتيتها كقوة إجتماعية سياسية على أرض مصر وتصيدها ، كقوة إقتصادية ، خارج مصر فى أماكن أخرى من السوق الرأسمالية الدولية ابتداء من الأسواق العربية وخاصة أسواق البلدان البترولية . ويصبح الهدف العريض لرأس المـــال الدولى المهيمن فى اطار اللعبة الجيوبوليتيكية الدولية هو افقاد مصر لوزنها فى المنطقة إقتصاديا وسياسيا وثقافيا وعسكريا حتى يمكن السيطرة على المنطقة بمالها من وزن بترولى واستراتيجى ومالى (بقدر ما تنتج من بترو دولارات وما تمثله هذه فى السيولة الدولية للاقتصاد الرأسمالى). وافقاد مصر لوزنها لا يتم إلا بضرب امكانيات القوى الاجتماعية البديلة فى داخلها وضمان خضوع وتبعية رأس المال المحلى . ولا يطمع رأس المال الدولى فى القوة العاملة المصرية والسوق المصرية إلا بصفة تالية فى الأهمية لضرورة اسقاط وزن مصر فى المنطقة بل وفى كل الجزء المتخلف من العالم الرأسمالى .

وفى داخل مصر تبرز الفترة التالية على عدوان ١٩٦٧ ، بل وتعجل من سرعة ، ماركته الطبقة المسيطرة داخليا ، وقد حققت الكثير من تجانسها الداخلى ، من رأس مال نقدى . فإذا ما جمعت فى يدها رأس المال النقدى لا تعد فى حاجة إلى القيود التى فرضتها على حركة الأعمال فى الفترة السابقة فى مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال . ويصبح من الضرورى ازالة القيود لأنها تعوق حركتها . فى الوقت الذى تشتد فيه قبضة الدولة فى مواجهة المنتجين المباشرين ، فى لحظة تاريخية يتأكد فيها افلاس الطبقة المسيطرة بالنسبة

للقضية الوطنية والقضية الاقتصادية . لازالة القيود على حركة رأس المال الذى ركمته الطبقة بالسبل المشروعة (المقاولات ، التوريدات ، التجارة) وغـــير المشروعة (العمولات، الرشوة، الاختلاسات والسرقات التى تغطيها الحرائق،الخ). وقد **تزايدت أهمية الجزء التجارى منه فى سبيله لان يصبح الشكل المسيطر** ، تبدأ الطبقة فى ابراز ورقة الديموقراطية كتعبير عن حاجتها هـذه وعن ازالة القيود التى تحول دون تعانقها مع رأس المال الدولى . وتعيش الورقة وإنما بالقدر اللازم لتحقيق الغرض . إذ وجود حـــد أدنى من الحياة الديموقراطية يعنى ، خاصة فى وقت يتميز باستقطاب القوى الاجتماعية إقتصاديا ، محاولة كل قوى اجتماعية فرض وجودا شرعيا لها وقيام تنظيم سياسى يحمى ويحقق مصالحها . وهـــو ما لا تستطيع الطبقة الحاكمة ، برصيدها الهائل من الافلاس ، مواجهته . وتبدأ عودتها الاستراتيجية للتحالف مع رأس المال الدولى وإنما فى ظل التبعية والقبول الصريح للوجود الاستعمارى المباشر وغير المباشر . وبهذا يتخلى رأس المـال المحلى عن كل دور منتج ، على الأخص فى الصناعة ، ويكتفى بدور الوساطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية. ويعتنق على الصعيد الايديولوجى ايديولوجية رأس المال ، بكل وضوح هذه المرة ، وإنما بكل تبعية . ويكف عن ترديد الشعارات التى كانت لازمة لتضليل المنتجين المباشرين فى الفترة السابقة ، فـــترة محاولة شكل جديد للسيطرة على وسائل الانتاج من خلال سلطة الدولة وتركيم رأس المال النقدى فى شكله التجارى . ويستمر فى قهر الايديولوجيات الأخرى فى اطار عملية مستمرة من الحيلولة دون تسييس الحياة الاجتماعية مع تضييق الخناق على كل القوى الاجتماعية الأخرى .

ويكون تحقيق هدف رأس المـال الدولى وهدف الطبقة فى مرحلتها الجديدة

بسياسة تجـــد شقها الاقتصادى فى سياسة تقدم كحل لأزمة الاقتصاد المصرى ويكون تقديمها الايديولوجى باسم «الانفتاح» الاقتصادى (إذ ليس من المستحب أن نجاهر بالكلام عن «الفتح» الاقتصادى الذى نقبله ونعمل لتحقيقه بعد ضرب الدولة حربيا فى ١٩٦٧) وفى سياسة خارجية تؤول إلى مهادنة القوى الاستعمارية بل والتحالف مع بلورة الظاهرة الاستعمارية فى المنطقة ، أى اسرائيل . هـذا السبيل الأخير لتحقيق هدف اسقاط وزن مصر فى المنطقة ينتمى إلى عالم السياسة، وهو عالم محظور أو محفوف بمخاطر اقتراف « العيب » . ولذا نتركه جانبا . أما السبيل الأول ، سبيل سياسة « الانفتاح » الاقتصادى ، فيحق لنا ، بل ويتوجب علينا ، أن نراه عن قرب .

٧ — الأزمة الاقتصادية وسياسة «الانفتاح» الاقتصادى

قد يكون من المفيد أن نجمع ، ونحن فى سبيل التعرض لما تقترحه الطبقة الحاكمة كسياسة للخروج من الأزمة الاقتصادية . الملامح الأساسية للصورة العامة لهذه الأزمة مع ابراز أسبابها الجوهرية على نحو يمكننا من رؤية مكونات هذه السياسة بعين ناقدة . نقوم بهذا التجميع هنا رغم أن القراءة المتأنية لما سبق أن كتبناه عن محاولات التغيير فى قطاعى الزراعة والصناعة تمكن من استخلاص جوهر هذه الصورة : عليه نتعرض سريعا لمظاهر الأزمة الاقتصادية وأسبابها لنرى ببعض التفصيل مكونات السياسة الاقتصادية المقترحة .

أولا : مظاهر الأزمة وأسبابها :

تجد الأزمة مظاهرها :

— فى الاستمرار فى زراعة أحادية المحصول موجهة للتصدير رغم اتجاه التركيب المحصولى نحو التغيير استجابة لنمط استهلاك الفئات الاجتماعية المتميزة المستهلكة للخضروات والفواكه واللحوم فى زراعة تصبح أكثر رأسمالية ويزيد ارتباطها بالسوق الرأسمالية الدولية عن طريق تصدير القطن والأرز واستيراد مستلزمات الانتاج الزراعى من آلات واسمدة ومبيدات واستيراد المواد الغذائية وخاصة القمح . كل ذلك مع بقاء المسألة الزراعية على خطورتها من وجهة نظر المنتجين المباشرين (الفلاحين والاجراء الزراعيين) : تركيز الأرض وتفتيتها ، التناقص المستمر فى الرقعة الزراعية ، تدهور الوضع بالنسبة للخدمات الأساسية فى الريف.

— فى بناء صناعى يغلب عليه طابع الصناعات الإستهلاكية ولا يحقق للاقتصاد قاعدة صناعية تتمتع بالتكامل بين أجزاء الحلقة التكنولوجية وتكون أساس التحويلات الجذرية للمجتمع الريفى . وهو بناء يتضمن ، كما رأينا ،

صورا عديدة للتبعية: بالنسبة لنمط الاستهلاك السائد ، بالنسبة لاستيراد المدخلات الصناعية الجارية ، بالنسبة لاستيراد السلع الانتاجية اللازمة للصناعة ، وبالنسبة لاستيراد بعض السلع الاستهلاكية الصناعية الضرورية والسلع الكمالية. ومايتضمنه كل ذلك من تبعية تكنولوجية .

— فى الاتجاه نحـــو زيادة الاختلال الهيكلى للاقتصاد القومى فيما يخص العلاقة بين فروع الإنتاج المادى والخدمات ، وعلى الأخص تلك التى تمثل استخداما لنواتج الزراعة والصناعة . إذ أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة إلى زيادة الوزن النسبى للخدمات ، وعلى الأخص عدد العاملين فى الجهاز الحكومى ، بالنسبة لقطاعى الزراعة والصناعة . وهى زيادة نجمت عن التضخم غير الصحى فى قطاع الخدمات تعبيرا عن نمو الاتجاه « الريعى » أى اتجاه بعض الفئات الاجتماعية إلى العيش استخداما لجزء من الفائض الذى ينتجه الآخرون دون مساهمة فعلية من هذه الفئات فى عملية العمل الاجتماعى .

— فى نمط لتوزيع الثروة والدخل يزيد من حدة انعدام العدالة فى توزيعها . ففى الزراعة تظهر الأرقام ، كما رأينا ، أن هناك ٣٩ ألف مالك يمثلون ١٫٢٪ من ملاك الأراضى الزراعية فى مصر يمتلكون مساحة ١٦٢٨ ألف فدان أى ٢٦٫٢٪ من اجمالى المساحة المنزرعة فى شكل ملكيات يقع حجمها بين ٢٠ — ١٠٠ فدانا. هذه الفئة تسيطر على مساحة ١٫٢ مليون فدان سيطرة فعلية عن طريق الاستئجار، وهى تمثل حوالى ٢٠٫٦٪ من الأرض الزراعية . وعليه تسيطر هذه الفئة على ٤٦٫٨٪ من أرض مصر عن طريق التملك والاستئجار . وهى تملك ٨٠٪ من وسائل الإنتاج الأخرى فى الزراعة . وتختص نفسها بنصف الدخل الناتج من عملية العمل الاجتماعى فى ريف مصر . وفى الصناعة تبين الطبيعة الإجتماعية

والسياسه للدولة المتملكة لشركات القطاع العام من له السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج فيها . ويكفى تتبع أعضاء مجالس الادارة فى شركات القطاع العام الذين يعينون بقرار جمهورى منذ نشأة القطاع العام بعد الكثيرمن الفحص « والغربلة » بواسطة أجهزة الدولة الظاهرة وغير الظاهرة للتعرف على انتمائهم الاجتماعى والفكرى والسياسى وتبين أنهم بعيدون كل البعد عن الانتماء الى طبقة المنتجين المباشرين فى الصناعة . كذلك يشير تزايد أهمية القطاع الخاص منذ منتصف الستينات وزيادة الطابع الفردى للمقاولات والاسكان والتجارة والانتعاش الكبير لبعض أصحاب المهن الحرة إلى اتجاه الثروة نحو التركز فى يد أعداد محدود نسبيا . وهو مايؤدى فى النهائية إلى أتساع الفوارق فى الدخل بين الفئات الاجتماعية .

- وتجد الأزمة مظهراً لها فى عدم قدرة البناء الاقتصادى على حل مشكلة بطالة القوة العاملة وخاصة فى ظل التحول المستمر لجزء من صغار المنتجين إلى قوة عاملة تظهر فى سوق العمل ، وفى زيادة القوة العاملة الاضافية الناتجة عن نمو السكان . وينتج عن كل ذلك التزايد المستمر للقوة العاملة فى سوق العمل . هذا فى الوقت الذى توجد فيه ظاهرة الطاقة الانتاجية المعطلة فى الوحدات الصناعية .

- وتجد الأزمة مظهرها أخيرا فى تفاقم الوضع بالنسبة للفوارق بين الريف والمدينة .

وتظهر **الازمة الاقتصادية فى قطار الحياة اليومية للمجتمع المصرى** فى شقين متكاملين لصورة واحدة :

● الشق الأول يتمثل فى **نمط لصعوبة الحياة اليومية للغالبية من افراد الشعب**

فى المدينة والقرية : من صعوبة الحصول على عمل ، إلى صعوبة حصول صغار المنتجين على مدخلات ، الانتاج ، إلى صعوبة الحصول على مكان فى المدرسة ثم صعوبة التزود بما هو لازم للتعليم ، إلى صعوبة أو استحالة الحصول على مسكن ، إلى صعوبة الحصول على مكان فى وسائل النقل ، إلى صعوبة الحصول على مكونات الغذاء اليومى الضرورى ، إلى صعوبة التوصل إلى المياه النقية ، إلى صعوبة التخلص من المياه الملوثة ، إلى صعوبة الحصول على مصدر للاضاءة ليلا وللاستعاضة به نهارا عن ضوء الشمس فى المساكن المعتمة التى لا تعرفها الشمس ، اللهم إلا إذا استثنينا مقابر القاهرة المأهولة « بالأحياء » والعامرة بضوء الشمس . هذا الشق الأول يتكون من نمط « المعاناة » لجماهير الشعب المصرى الذى أصبح يمثل نمط الحياة اليومية . وهى معاناة تحرص أجهزة الدولة على عدم « استغلالها » سياسيا بواسطة القوى المعارضة للطبقة الحاكمة رغم حرص نفس الأجهزة على استغلال حجة « استغلال معاناة الجماهير » لقهر القوى التى تعيش المعاناة فى محاولتها للوعى بالمعاناة والبحث عن سبيل للخلاص منها . وبذلك تضيف أجهزة الدولة صورا أخرى للمعاناة : المعناة الفكرية لأصحاب الرأى الآخر والمعاناة السياسية لكل من يرى القضايا العامة بمنظار مختلف ويتخذ منها موقفا يختلف عن موقف الطبقة الحاكمة . وتؤدى المعاناة وقهر الدولة لكل من يحاول الوعى بأسبابها الحقيقية والعمل على تغيير الوضع ، فى جو من عملية لعدم التسييس لا يقل عمرها عن الربع قرن الأخير من حياة المجتمع المصرى ، إلى تصور فردى للخلاص : يتمثل أساسا فى الهجرة الدائمة أو المؤقتة لأماكن يسيطر عليها فى النهاية رأس المال ، وان كانت ظروف الحياة اليومية فيها أقل معاناة مما هى عليه فى مصر . هنا ، وهنا فقط ، تظهر « ديموقراطية » ممارسة الطبقة للسلطة ، إذا تترك للأفراد كل « حرية » الخروج من مصر ، بل وتشجعهم على ذلك ، على أمل أن تتلقى « مدخرات »

المصريين فى الخارج فى صورة « عملات صعبـــة » تخفف من صعوبة الأزمة الاقتصادية والاجتماعيـة . على هذا النحو تكتمل الحلقة وتحقق الطبقـة ثمـار ما استثمرته ، إذ يتحول مازرعته من معاناة يومية ، تدفع بالمصريين الى البحث عن سبيل للخلاص فى الخارج ، إلى عملات أجنبية تستخدم فى أغلبـــها لتمويل مايستورد « دون تحويل عملة » فى شكل سلع يغلب عليها طابع السلع الاستهلاكية الكمالية تشبع نهم الطبقة المتعدد الجوانب : إذ هى تستجيب لما يستلزمه نمط استهلاكها ، كما أن الاتجار فيها هو سبيل تحقيق المزيد من تراكم رأس المال النقدى، الذى يمثل ماتحصل عليه المقـــابل لفتح الطريق أمام الشركات دوليـة النشاط لتكتسح أمامها جل نتاج جهود البناء الصناعى السابق إلا بالقدر الذى يمكنها من السيطرة على السوق المحليه .

* أما الشق الثانى فيتمثل فى **نمط حياة الأقلية الذى يقوم على وثنية للسلع الاستهلاكية المعمرة** . يسهل على أفرادها الحصـــول على المسكن ويسهل عليها الحصول على مايتعدى الضرورى فى الاستهلاك الغذائى والملبس ، بل مايصل الى حد الاستهلاك الطائش منها . ولايصعب عليهم الانتقال بوسائل الانتقال الخاصة بهم الا بالقدر الذى يؤدى به كثرة مايملكونه منها الى التزاحم على طرق ضيقة متآكلة . ولايصعب عليهم الحصول على مكان فى المدرسة الخاصة ، خاصة تلك التى تجعل التعرف على اللغات الاجنبية حكرا على أفراد الطبقة (واللغات الاجنبية لانقصد هنا كنوافذ على الثقافات والعلوم الاجنبية دائما كأداة للتوصل الى وظيفة فى خدمة الاجنبى) ، الا بقـدر تزاحم العدد المتزايد من ابنائها فى إبتعادهم عن المدارس العامة . ويزداد الطابع البرزخى لنمط حياة هذه الاقلية . ولم يعد أفرادها يحتشمون فى الجهر به والافصاح عنه فى كل مناسبة : فى أفراحهم وأعيـــادهم المستوردة كسهرات رأس السنة الميلادية ومايصاحبها من اعلانات تتضمن مقابلا

العريضة من السكان عن طريق التمويل بعجز الميزانية، وهو ما يحد من الطلب الداخلى، وأما على التمويل الخارجى مع ما يستتبعه ذلك من تزايد الاعتماد على العالم الخارجى. هذا العامل كذلك يكمن فى طبيعة الاستراتيجية لأنها تكاد تقدس نمط الاستهلاك القائم كبلورة مادية لنمط توزيع الدخل وكعاكس لنظام القيم الذى يؤكد العادات الاستهلاكية لمن يحصلون على الدخول المكونة للفائض الإقتصادى. وقد يقول قائل لماذا كل هذه الضجة المتعلقة بالفائض الإقتصادى وهو لا يمثل فى النهاية إلا نسبة محدودة من الدخل القومى ولتكن بين ٢٠ — ٢٥ ٪؟ الضجة فى محلها. وتعود بكل بساطة إلى أنها تتعلق بالجزء من الدخل القومى الذى يمثل مصدر كل امكانية لتجدد الإنتاج فى الفترات المستقبلة على نطاق متسع، أى مصدر كل امكانية للتوسع من خلال الاستثمار. وأى مجتمع يحاول بجدية الخروج من عملية التخلف لا يطمع فى أكثر من تعبئة ما بين ٢٠ - ٢٥ ٪ من دخله القومى للقيام باستثمارات بشرط أن يكون فى المجالات الصحيحة وان تدار الطاقة الإنتاجية المتولدة عنها بوعى يضمن لها كفاءة التشغيل.

- كل ذلك يتم فى حظيرة الائتمان السائدة فى السوق الرأسمالية الدوليـــة، وما تتضمنه من تقلبات واتجاه معدلات التبادل لغير صالح الصادرات المصرية (بما فى ذلك البترول إذا ما قورن بالمنتجات الصناعية التى تستوردها دول البترول) وتيارات تضخمية تتضاعف سرعتها السنوية مع ما تحدثه (خاصة فى ظل عجز السياسة الإقتصادية المحلية عن مواجهة موجة التضخم، بل وتزيد من حدتها عن طريق سياسة الإصدار النقدية وما يسيطر فى السوق المحلية من نشاطات غير منتجة تستفيد أساسا من الفروق المتزايدة فى أثمان السلع) من تسوىء لمستوى معيشة الغالبية بما فى ذلك فئات من اصحاب الدخول المتوسطة. وطبقا لبيانات الأمم المتحدة يدل تطور اسعار السلع التى تصدرها مجموعة الدول الصناعية والدول

المتخلفة عن تدهور شروط التبادل بين هاتين المجموعتين. ويجب الأخذ فى الاعتبار أن المؤشرات الخاصة بصادرات الدول المتخلفة مغالى فيها فى معظم الأحيان بسبب ان هذه الصادرات تتم بواسطة الشركات الأجنبية التى تحتفظ فى الخارج بجزء من عائدات مبيعاتها وكذلك فان الأسعار المعتمدة لاحتساب المؤشرات لاتمثل دائما دخلا حقيقيا للدول المتخلفة حيث يكون الدخل الحقيقى أقل من السعر المعلن كما هو الحال بالنسبة للبترول .

وهكذا فان الاستراتيجية المتبعة لايخطر ببالها أن تضع الأثمان الدولية التى ترتبط بنمط تقسيم العمل السائد محل تساؤل ، إذ هى لاتطرح مشكلة الأصل التاريخى للتخلف ، ومن ثم امكانية أو عدم امكانية الخروج منه مع البقاء فى اطار خلقه .

- وعليه لايكون من الغريب أن تنعكس كل مظاهر الأزمة وتتبلور حول الحبل السرى للاقتصاد القومى ، أى علاقته بالاقتصاد الدولى الرأسمالى ، وتترجم كل هذه المظاهر حسابيا فى موقف ميزان المدفوعات :

* فضعف الموقف النسبى للصادرات التقليدية (تناقص معدل الطلب عليها وتدهور نسب تبادلها بالنسبة للمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية الغذائية) وصعوبة ايجاد الأسواق الخارجية للمنتجات الصناعية الجديدة يقللان من القدرة الشرائية للاقتصاد القومى فى السوق الدولية ، خاصـــة إذا اضفنا إلى ذلك أثر التخفيضات المتتالية فى قيمة العملات الدولية (كالدولار والاسترلينى والفرنك الفرنسى) التى يحتفظ فى صورتها بالموارد من النقد الأجنبى .

* من ناحية أخرى تؤدى زيادة الاعتماد على الخارج فى استيراد المنتجات الأساسية الصناعية والمدخلات الجارية للصناعات الجديدة والمدخلات الصناعية للنشاط الزراعى والمواد الغذائية واستمرار استيراد السلع الإستهلاكية الكمالية

واستمرار الاتجاهات التضخمية فى سوق الواردات ، يؤدى كل ذلك إلى زيادة الالتزامات فى مواجهة الخارج وارتفاع اعباء خدمة الديون ، فقد زادت هذه الاعباء كنسبة مئوية إلى الصادرات من ١٦،٨ فى ٦٥ / ١٩٦٧ إلى ٢٥،٤ فى ١٩٧١/٦٩ .

* وتكون النتيجة أن يسوء موقف ميزان المدفوعات(١) . وسرعان ما تنشط هذه النتيجة كعامل يزيد من حدة الأزمة . فلا صلاح الموقف عادة ما يلجأ إلى إجراءات داخلية عادة ما تكون ذى تأثير انكماشى على مستوى النشاط الإقتصادى، أو إلى الإقتراض من الخارج بشروط قد تكون مجحفة ، أو الإعتماد على المعونات الخارجية مع ما يحف بها من مخاطر ازدياد التبعية .

* * * *

تلك هى مظاهر الأزمة الإقتصادية وبذورها . بدأت هذه الأخيرة منذ الستينات فى طيات السياسة المتبعة وبدأ المجتمع المصرى يعيش مظاهرها منذ نهاية الستينات . وكان علينا أن ننتظر بداية السبعينات لنرى ما تقترحه الدولة حلا للازمة عن طريق ما اسمته سياسة « الانفتاح » الاقتصادى .

ثانيا : سياسة « الانفتاح » الاقتصادى :

نتعرض هنا لهذه السياسة بتقديم مجموعة من الأفكار المتعلقة بهـــا ابديت كمساهمات فى مناقشات عامة حول هذه السياسة . وقد أخذت هذه المناقشات مكانا

---

(١) وقد تواتر عجز ميزان العمليات الجارية لمصر فى السنوات من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١ على النحو التالى (مقدرا بمليون دولار) : ١٨٥ ، ٢٩٨ ، ٢٤٨ ، ٣٠٤ ، ٤٦٢ ، ٤٨٦ .

فى وقت بعد اعتناق السياسة رسميا والافصاح عنها «فى ورقة أكتوبر» ١٩٧٣ التى تمثل الوثيقة الإيديولوجية الأساسية لهذه السياسة والتى تم طرحها «للاستفتاء» العام فى مايو ١٩٧٤ .

١ – هل يمكن مناقشة السياسة الاقتصادية مناقشة هادئة ؟ دعوة الى النظرة العلمية لقضايانا : منذ صدور «ورقة أكتوبر» فى اواخر عام ١٩٧٣ نشط صانعو السياسة الإقتصادية فى اتخاذ اجراءات أثارت الكثير من النقاش حول السياسة الإقتصادية . وبمتابعة المناقشات التى كانت تدور قدرنا أن الأسئلة المطروحة كانت تجهل أو تتجاهل الأسئلة الحقيقية التى يتعين طرحها عند مناقشة السياسة الاقتصادية فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من السبعينات . وقد دفعنا ذلك إلى كتابة صفحتين قصدنا بها طرح الأسئلة التى يلزم أن يدور بشأنها النقاش(١) . وفيما يلى محتوى هاتين الصفحتين :

من مظاهر الصحة فى حياة المجتمعات أن تختلف الآراء وتتصارع . فالحقيقة وليدة البحث والتجربة اليومية والعلمية . وكل منهما براء من الاحكام المسبقة التى تدين فكرا أو تدين انسان لفكر يعتنقه . ايمانا منا بذلك رأينا أن نطرح أسئلة تتضمن رأيا مخالفا .

قضية أساسية أبدأ منها : أن أى مصرى يحترم مصريته ، بل وأقول وانسانيته ، لا يمكن أن يطرح قضايا المجتمع المصرية إلا ابتداء من داخل مجتمعنا . لا يمكن أن تطرح ابتداء من الخارج ، سواء أكان غربا أم شرقا : هذا لا يعنى أننا نعيش

---

(١) ارسلنا بهاتين الصفحتين للنشر فى صفحة الرأى بجريدة الأهرام القاهرية فى بداية عام ١٩٧٥ . وقد اتصلت بعلم المسئول عن الصفحة ، وتبين أنه لم يكن من المستحب اثارة الأسئلة الواردة بهما .

فى عزلة، أو أننا نستطيع أن نتجاهل بقية المجتمع العالمى ومايشهده من تجارب يتحتم علينا دراستها لابقصد نقلها ، فليس هناك تجربة اجتماعية تنقل ، وإنما للخروج بالدروس التى يمكن أن نستفيد بها منها . كل ما أعنيه أن تتحدد مواقفنا بما يتم فى الداخل والخارج ابتداء من مصالح شعبنا .

والباحث عن الحقيقة يبدأ فى طرح أسئلة على الظاهرة الإجتماعية التى يدرسها . وفى المرحلة الأولى من مناقشة السياسة الاقتصادية نقتصر على طرح عدد من الأسئلة .

السؤال الاول : هل الاستثمار هدف فى ذاته ؟ أم أنه وسيلة ... وسيلة تغيير هيكل الاقتصاد المصرى تغييرا جذريا فى اطار التطوير ؟ إذا كان وسيلة للتطوير ، فهل يمكن أن يتحقق للمتجمع المصرى تطوير فى نفس الاطار العالمى الذى خلق تخلفه ؟ وإن كنا نهدف التطوير ، فأى سبيل نسلكه ؟ لمصلحة من؟ وعلى نفقة من ؟ وكيف نوفق بين التطوير والتحرير ، تحرير الأرض المحتلة كسبيل لتحرير الانسان العربى ؟

السؤال الثانى : هل القضية بالنسبة للمجتمع المصرى قضية نقص فى رأس المال أم قضية تبديد للفائض الإقتصادى الذى ينتج فى مصر ؟ هل حرصنا على التعرف على مظاهر تبديد هذا الفائض فى المراحل المختلفة من تاريخ المجتمع المصرى الحديث ؟ إلا نذكر أن مجتمعنا قد أجبر على ادخار مايقرب من ٢٥ ٪ من دخلنا القومى لتمويل الحرب العالمية الثانية . مدخرات تجمعت فى شكل الارصدة الاسترلينية ؟ أيوجد رأس المال الداخلى لتمويل الحروب وتمويل مظاهر الاستهلاك الطائش ولايوجد لتمويل التطور الاجتماعى والاقتصادى ؟

السؤال الثالث : قبل أن نعقد آمال على رأس المال الاجنبى ، هل حرصنا على

دراسة تاريخ رأس المال هذا ؟ تاريخ رأس المال الأمريكى فى مجتمعات أمريكا اللاتينية مثلا ؟ أو تاريخه فى منطقتنا العربية مثلا ، فى مجالات البترول والاستثمار فى الوجود الاسرائيلى ؟ أو تاريخ رأس المال الاوربى فى مجتمعنا المصرى ؟ أيمكن للانسان المصرى أن يتعرف على نفسه وعلى تراثه وعلى الدروس السابقة من غير طريق استقراء تاريخه وتاريخ المجتمعات الأخرى ؟ وبالنسبة لرأس المال العربى ، هل طرحنا أسئلة بشأن ما إذا كان قد طور مستوى معيشة الشعب العربى فى خارج مصر ؟ هل درسنا المجالات التى يستثمر فيها فى أمريكا وأوربا واليابان؟

السؤال الرابع : بشأن «الانفتاح» أو مايعرف فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى منذ مائة عام بسياسة « الباب المفتوح » فى السوق العالمية ، هل كلفنا خاطرنا بالتعرف على ما إذا كانت حتى الاقتصاديات الرأسمالية المتقـــدمة اقتصاديات « مفتوحة » ؟ اليس يحق علينا أن ندرس فى هذا المجال الاجراءات التى تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية لحماية رأس المال الامريكى فى الداخل والخارج من المنافسة ، وقدرته على التنافس تحدد - بالاضافة إلى التزاماتها فى الخارج - وضع الدولار ؟ أوجد منا من درس أثر سياسة « الباب المفتوح » على اقتصاد متخلف ، ما يزال يعانى من كل مظاهر التبعية (فى تحديد نمط استهلاكه من الخارج ، فى صادراته الأساسية . فى وارداته من السلع الأساسية والنصف مصنوعة ، فى فنون الانتاج التى يستعملها، فى الجزء الاغلب من الفكر السائد . إلى غير ذلك)، وعلى امكانية انتشال هذا الاقتصاد من تخلفه ؟ هل حاولنا فهم عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى كعملية تاريخية تبرز مع اجبار المجتمع المصرى على الاندماج فى الاقتصاد العالمى منذ منتصف القرن الثامن عشر ؟ هل درسنا أثر هذا « الانفتاح » على مستوى الأسعار فى مصر ؟ هل بصرنا ما يترتب على سيادة

مستوى الأسعار فى السوق العالمية باتجاهاته التضخمية الرهيبة وقدراتنا المحدودة على السيطرة عليها ؟ هل بصرنا أثر كل ذلك على مستوى المعيشـــة لذوى الدخول المحدودة ؟ .

السؤال الخامس : هل بدرت منا أى محاولة لعمل حساب السنوات التى مرت منذ اتباع هذه السياسة الاقتصادية ، سنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤؟ أم سرنا فى هذا المجـال نفس المسار الذى نسيره فى كل نواحى حياتنا الاجتماعية : مسار اهمال حساب السنوات التى تمر دون حساب؟ نقول ذلك لأن لرأس المال رشادته، أى منطقة فى تحقيق أهدافه ، فحتى لو تغاضينا عن مخاطر سيطرة رأس المـــال ، هل يأتى رأس المـــال إلى مجتمع تسيطر عليه فوضى تنظيمية تعكس نفسها فى مئات الألوف من القوانين واللوائح ، أساسها ماتقنن فى أوائل القرن التاسع عشر وماتراكم عليه منـذ الأخذ به فى مصر ، وهو مايخلق من التناقضات والثغرات مايعطى لجهاز الدولة كل فرص التراخى والفساد والافساد ؟ هل يأتى رأس المال إلى مجتمع تسود فيه عند متخذى القرارات اليومية روح اللامبالاة الاجتماعيـة والسعى إلى تحقيق المصلحة الشخصية فى سياق يستخدم أى الوسائل، كل الوسائل، وانعدام الكفاءة فيما يتخذ من اجراءات ؟ وهى روح تنتهى أما بالوصول غـير المشروع إلى اللامشروع أو بالهجرة إلى خارج المجتمع المصرى ضاربين بمصالحه وضرورة الصراع من أجل تحقيقها عرض الحائط . هل يأتى رأس المال إلى مجتمع تكاد تغيب فيه الخدمات الاساسية ، ويتدهور فيه مابقى منها بسرعة رهيبة ؟ وضع كهـذا يجعل رأس المال يفكر ألف مرة قبل المجىء ، اللهم إلا فى مجالات الاثراء السريع (بناء المساكن وبيعها ـ امتلاك وسائل المواصلات ـ افتتاح محلات تعرض كل شىء إلا السلع الأساسية التى يحتاجها عامة الشعب ، إلى غير ذلك) . وهى مجالات نعلم جميعا أنها لاتزيد من طاقة المجتمع الإنتاجية وانما تحد منها .

كل هذا يدفعنا الى السؤال الاخير .

السؤال السادس : هل مشكلاتنا الاساسيـــة اقتصادية فحسب ، أم سوسيولوجية (أي خاصة بالاوضاع الاجتماعية وانماط السلوك والمواقف الاجتماعية) وسياسية كذلك ؟

هذه بعض الاسئلة الاساسية التى تستلزم منا أن ندرسها ونناقشها لـكى يتضح السبيل أمام كل جهد أمين .

ب ـ قضية الانفتاح وضوابطه ام قضية التطور الاقتصادى والاجتماعى ؟ فى ندوة نظمتها جمعية خريجى كلية الحقوق بجامعة الاسكنـدرية فى ٨ يناير ١٩٧٦ لمناقشة سياسة « الانفتاح » الاقتصادى من الناحية الاقتصادية والقانونية جمعت بين اساتذة فى الإقتصاد والقانون وبين عدد من العاملين فى الحقل السياسى دار النقاش لمدة سبع ساعات . وكانت هذه أول ندوة علمية حـــول « الانفتاح » الاقتصادى . واحتوت أول « فيتو » (١) على هـذه السيـاسة قدمنـاه على أساس دراسة طرحت نتائجها للمناقشة ، واستكملنا بعض جوانبها فى ندوة أقامتها كلية الحقوق بجامعة المنصورة فى يناير ١٩٧٨ :

تحدث السيد وكيل وزارة الاقتصاد كممثل لسياسة « الانفتاح» . ثم حدثنا المتحدث الثانى عن بعض التحفظات الواجب وضعها بمناسبة هذه السياسة . اعقبه المتحدث الثالث مركزا على بعض المسائل الفنية التى تعطى لهذه السياسة الفعاليـة اللازمة. كل هذه الكلمات ، ان لم يكن قد اسىء فهمها ، تأخذ سياسة«الانفتاح» الاقتصادى كمعطى وتناقش الكيفية التى يمكن تنفيذهـا بها .

---

(١) على حد تعبير صحيفة الأخبار القاهرية التى نشرت جانبا من المناقشات التى دارت بالندوة فى عددها الصادر فى ٢٨ يناير ١٩٧٦ .

من مظاهر الصحة فى المجتمع أن تختلف الآراء ، بل وتتصارع . ولهذا سنسمح لأنفسنا بأن نعرض للنقاش رأيا يختلف تماما مع الاتجاه الذى ظهر فى الكلمات السابقة . وهـــو اتجاه يظهر منه أن « الانفتاح » الاقتصادى ، رغم التعريفات المختلفة اللا منضبطة التى تعطى له ، ليس فى النهاية إلا **دعـوة صريحة لرأس المال الأجنبى ، دعوة تخلو ، أو على استعداد لأن تخلو ، من كل قيد عليه .**

وجوهر رأينا المختلف هو أن سياسة « الانفتاح » تطرح جانبا القضية الأساسية للمجتمع المصرى وتمثل قبولا صريحا للتبعية . ومن يقبل التبعية لا يستطيع ، مهما كان مزودا بالنوايا الحسنة أن يضع لها ضوابط .

والحيثيات التى انتهينا على أساسها إلى هذا الرأى المختلف طويلة ، لا تقل فى طولها عن التاريخ الحديث للمجتمع المصرى ، تاريخ تغلغل رأس المال الأجنبى ومحاولته فرض سيطرته ومقاومة الشعب المصرى لهذا التغلغل وتلك السيطرة . أى ابتداء من غزو رأس المال الفرنسى بواسطة نابليون فى نهاية القرن الثامن عشر ، إلى غـــزو رأس المال الانجليزى عسكريا فى ١٨٨٢ ، إلى صراعاتنا المتتالية مع رأس المال الأجنبى حتى تم لمصر التخلص من كل رأس مال أجنبى تقريبا فى ستينات هذا القرن .

وتجرى العادة فى معظم المناقشات التى تدور حول السياسة الاقتصادية للدولة فى مصر حاليا على طرح القضية فى صورة الانفتاح وضوابط الانفتاح . وطرح المسألة على هذا النحو خاطىء إذا افترضنا حسن النية ، وخاطىء ومضلل إذا توافرت سوء النية . ذلك أن القضية الأساسية ، على الأقل من وجهة نظر جماهير الشعب المصرى ، هى قضية التطور الاقتصادى والاجتماعى ، كنقيض للتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى ارتباطها العضوى بقضية التحرر الوطنى . ومن ثم

تكون مسألة استراتيجية هذا التطور ، أى النظر فى الاختيارات الأساسية الخاصة بالأهداف والوسائل . ويستلزم النظر فى استراتيجية التطور :

— فهم التخلف الاقتصادى والاجتماعى كعملية تاريخية ،

— ثم طرح قضايا التطور ، لمصلحة من ؟ وبواسطة من ؟ والكيفية التى يتم بها ، والأهداف التى نسعى لتحقيقها ، ونمط الأولوية فى تحقيق هذه الأهداف ، والوسائل التى يمكن أو يلزم اتباعها . هنا ، وهنا فقط يمكن التعرض السياسة « الانفتاح » الاقتصادى .

وفهم التخلف الاقتصادى والاجتماعى كعملية تاريخية مهم ووارد جداً للقضية المطروحة أمامنا الآن :

— مهم ، إذ لا يمكن النظر فى أمر التطوير واستراتيجيته إلا بعد تشخيص متفحص لحالة المجتمع ،

— ووارد ، لأن التخلف الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى هـو نتاج تاريخى لعملية تغلغل رأس المال الأجنبى منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الجزء الأول من القرن العشرين .

على هذا الأساس لا يمكن التعرض لسياسة « الانفتاح » دون نظرة واعية لتاريخ رأس المال الأجنبى فى مصر (١) .

وعلى أساس من فهم عملية التخلف كعملية تاريخية تناقش استراتيجية التطور . ولا يمكن أن تكون مناقشة هذه القضية من احتكار أجهزة الدولة أو الطبقة الحاكمة فى مصر . إذ كل اجراء اجتماعى أو اقتصادى إنما يتم تحقيقا لمصالح ويتم بنفقة

---

(١) أنظر ما سبق فى الفصل الأول من هذا الباب حول التكون التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر .

اجتماعية . الأمر الذى يستلزم التعرف على الانتماء الاجتماعى للمصالح التى يسعى إلى تحقيقها (أى مصالح من فى المجتمع) وللنفقة التى تبذل فى سبيل تحقيقها (أى من يتحمل هذه النفقة من فئات المجتمع) .

عليه يكون الطرح السليم للقضية الاساسية للمجتمع المصرى على المنوال التالى : كيف نخرج من حظيرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى ؟ ويصبح حل هذه القضية عن طريق تحديد الاستراتيجية العامة للتطور باختياراتها الاساسية بالنسبة لضرورة تحرير الانسان والموارد الاقتصادية من كل سيطرة اجنبية وبالنسبة للاهداف والوسائل . فاذا ما تحددت اهداف المجتمع تحديدا واضحا تاتى مسالة دعوة راس المال الاجنبى لمناقشتها كاحدى وسائل تحقيق الاهداف . واضح اذن ان هذه الدعوة لا يمكن ان تكون نقطة البدء فى دراسة السياسة الاقتصادية .

إذا ما نوقشت الاستراتيجية العامـــة للتطور تلزمنا نظرة ناقدة للسياسة الاقتصادية التى اتبعت فى مصر منذ الخمسينات تبين الخصائص الجوهرية لهذه السياسة والنتائج الأساسية التى انتهت إليها (١) . ولا يكفى ذلك ، بل يلزم ان **تؤدى هذه النظرة الناقدة الى تحديد المسئولية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لما انتهى اليه الحال . اى لابد ان تظهر الطبقة او الفئات الاجتماعية التى تتحمل سياسيا مسئولية النتائج التى نعيشها الآن والتى يزدهر التعبير عنها الآن بما يعانيه الاقتصادى المصرى من عجز « قومى » .**

هذا العجز « القومى » هو فى الواقــع عجز الطبقة التى تدير الاقتصاد القومى إذا ما انظر إلى هذه الإدارة من وجهة نظر مصلحة الغالبية من أفراد المجتمع . وهو يمثل الظاهرة السائدة الآن : الناتج القومى لايفى إلا بثلثى الإحتياجات ، فقد وصل طلب القروض إلى ٥٣ ٪ من الناتج القومى . هذه الظاهرة ليست وليدة السبعينيات وإنما ظهرت فى بداية الستينات :

(١) أنظر ما سبق فى الفصلين الخامس والسادس من هذا الباب حول جهود النمو فى الزراعة والصناعة .

— فالصادرات لا تزيد لا كميا ولا قيميا بنفس معدل زيادة الواردات . وطبيعتها تجعل الطلب عليها متقلبا وعرضة لتدهور شروط التبادل . ونمطها لم يتغير تغيرا يذكر طوال العشرين سنة الأخيرة .

— وقيمة الواردات فى زيادة مستمرة ، مع زيادة الاعتماد على الخارج فى المواد الغذائية (على أن يربط ذلك بالسياسة الزراعية كجزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية فى مجموعها) . كما أن بعض الصناعات زادت من درجة الاعتماد على الخارج (صناعات التجميع ، وخاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة) . والواردات غير الضروريه (السلع الاستهلاكية الكمالية) يتزايد دخولها (المشروع وغير المشروع) إلى مصر . وأثمان الواردات فى ارتفاع مستمر ، خاصة من البلدان الاقتصاد الرأسمالى الدولى بما يكتسحها من اتجاهات تضخمية رهيبة .

— وهناك عدم القدرة على تعبئة الفائض الإقتصادى الداخلى ، ومن ثم ازدياد الاعتماد على الخارج فى تمويل الاستثمارات .

— والمديونية ، وخاصة فى ظل ادارة اقتصادية منحطة الكفاءة ، عملية تراكمية ، سريعا ما تظهر طابعها الربوى الذى يدخل الدولة المدينة فى حلقة مفرغة من الاقتراض بقصد سداد الديون الحالة فى اقتصاد يلتهم فيه الفائض لأغراض غير إنتاجية .

— وتستفحل الظاهرة فى السنوات الأخيرة، وتشير الأرقام إلى زيادة العجز بما يقارب خمسة أمثال فى السنوات الاربع بين ٧٢ - ١٩٧٥ ، على النحو التالى (بمليون من الجنيهات المصرية) :

السنة	العجز فى الميزان التجارى	خدمة الدين	الإجمالى
١٩٧٢	١٩٢	٣٥٣	٥٤٥
١٩٧٣	٢٠٥	٤٥٧	٦٦٢
١٩٧٤	٣٩٢	٤٦٢	١١١٨
١٩٧٥ (توقعات)	١٣٦١	١٢٣٥	٢٥٩٦

وتظهر صورة مديونية الدولة فى مصر فى نهاية عام ١٩٧٥، وفقا لأعلان وزير الاقتصاد فى مجلس الشعب يوم الاثنين ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ ، على النحو التالى :

— الدين الخارجى :

* الديون المدنية : ٢٧١٧٫٨ مليون جنيه ، منها ٢٢١٨٫٦ مليون جنيه بالعملات الحرة و ٤٩٩٫٢ مليون جنيه مع دول الاتفاقيات (أى الدول التى ترتبط معها مصر باتفاقيات دفع فيما يتعلق بتسوية المعاملات الدولية بينها) .

* الديون العسكرية: تقدرها الصحافة العالمية بـ ٦ - ٧ مليار دولار أمريكى، أى ما بين ٢٫٥ و ٣ مليار جنيه مصرى .

* الدين الداخلى (فى نهاية سبتمبر ١٩٧٥) : ٥٢٧٣ مليون جنيه (بزيادة ٦٧٥ مليونا عن بداية العام) .

* اجمالى دين الدولة المصرية : ١٠٩٩٢ مليون جنيه مصرى ، أى ما يساوى الدخل القومى فى ثلاث سنوات .

ذلك هو العجز « القومى » الذى تظهره مديونية الإقتصاد المصرى فى علاقاته مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمى. على أن يلاحظ أن جل المديونية الاقتصادية هو

فى مواجهة أجزاء الاقتصاد الرأسمالى الدولى، وعلى الأخص الاقتصاديات المتقدمة منه.

ما الذى تقترحه الدولة للتغلب على هذا العجز ؟

تقترح الدولة اقتراحا ، عبرت عنه صراحة فى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ (فى شكل قانونى ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٣ و ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن استثمار رأس المال الأجنبى) وضمنا (بنمط تعاملها الاقتصادى الدولى فى الجزء الثانى من الخمسينات وبعدم المساس برأس المال البترولى الأمريكى عند تأميم شركات البترول الأجنبية فى الستينات) ، وافصحت عنه دون ضجة فى سبتمبر ١٩٧١ (فى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة) ثم اطلقته بكل ضجة فى يونيو ١٩٧٤ (فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والاجراءات والاتفاقيات المكملة والمنفذة له)، **كاول تقترح الدولة اقتراحا يتمثل فى واقع الامر فى الالتجاء الى رأس المال الأجنبى: فكيف تنظم الدولة هذا الالتجاء ؟**

تنظم الدولة ذلك عن طريق فتح الباب واسعا أمام رأس المال الأجنبى . ويكون الباب واسعا من حيث **تعريف رأس المال الاجنبى** : العملات الأجنبية المحولة ، الآلات ، المعدات ، المواد الأولية المستوردة بقصد اقامة المشروع ، براءات الاختراع والعلامات التجارية ، ما ينفق من نقد أجنبى للدراسات والبحوث والتأسيس ، النقد الأجنبى المحول لشراء الأوراق المالية المصرية (أى لشراء سندات الدولة فى مصر أو شراء أسهم وسندات المشروعات الموجودة فعلا طبقا للقواعد التى يقررها مجلس إدارة هيئة الاستثمار) ، الأرباح الناتجة عن المشروعات والتى يعاد استخدامها (١) . ويكون الباب واسعا من حيث **مجالات**

(١) يجرى تحويل رأس المال المستثمر واعادة تصديره وكذلك تحويل الأرباح بأعلى=

عمل رأس المال الأجنبي : التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل، استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها . مشروعات تنمية الانتاج الحيواني والثروة المائية ، مشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمراني ، شركات الاستثمار ، بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات اعادة التأمين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة ولهذه أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية ، البنوك المتعاملة بالعملة المحلية بشرط أن تكون مشتركة ، نشاط التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية ، نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركات مساهمة مشاركة مع بيوت خبرة أجنبية عالمية ، « وغيرها من المجالات » على حد تعبير الفقرة الثانية من المادة الثالثة . وتمنح أولوية خاصة لمشروعات التصدير والسياحة واحلال الواردات من السلع الأساسية والمشروعات التي تتضمن خبرة متقدمة أو تستفيد من براءات اختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة . ويحق لنا أن نتساءل من الناحية الموضوعية : ما هي المجالات التي لم يسمح فيها لرأس المال الأجنبي بالعمل ؟ وأن نتساءل من ناحية الصياغة القانونية : لماذا تعداد كل هذه المجالات ؟ ألم يكن من الانسب أن يجرى تعداد المجالات التي لا يجوز لرأس المال الاجنبي أن يطرقها ؟ . كما يكون الباب واسعا من حيث **الضمانات القانونية** التي تمنح لرأس المال الأجنبي : حمايته من التأميم والمصادرة والاستيلاء وفرض الحراسة . وكذلك من حيث **الضمانات القضائية** : النص على طرق خاصة لتسوية المنازعات الناشئة عن

= سعر معلن للنقد الأجنبي القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة . وقد أدخل هذا التعديل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل لقانون ١٩٧٤ ، على نحو يجعل سعر الصرف واحد بالنسبة لكل عمليات تحويل واعادة تصدير رأس المال والأرباح .

استثمار رأس المال الأجنبى . ويكون الباب واسعا من حيث استثناء الأداء اليومى للمشروع ذى الخطوة الاجنبية من الكثير من احكام القوانين السائدة فى مصر : قانون الشركات ، قوانين الاستيراد والتصدير ، التشريعات العمالية وخاصة تلك المتعلقة بمساهمة العمال فى إدارة المشروعات (ويحرص القانون على أن ينص على ذلك مرتين : مرة فى المادة التاسعة منه التى تقرر مبدأ عاما مؤداه اعتبار الشركات المنتفعة باحكام القانون من شركات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعية القانونية للأموال المحلية المساهمة فيها ، وتقرر عدم سريان التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام والعاملين فيه . ومرة ثانية فى المادة العاشرة التى تؤكد عدم خضوع الشركات المنتفعة لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات والجميات والمؤسسات العامة . ويترك النص لنظام شركة « الانفتاح » بيان طريقة اشتراك العاملين فى إدارة المشروع . وقد كانت هذه المسألة من المسائل الأساسية فى المشاورات التى تمت مع ممثلى رأس المال الأجنبى فى الفترة السابقة على اصدار القانون) . قوانين تملك الأراضى فى مصر ، قانون ايجار المساكن ، قوانين ارقابة على النقد . ونعود إلى الملاحظة التى سبق ابداؤها من وجهة نظر الصياغة القانونية : إذ كان من الانسب أن يستبدل بالعدد الكبير من المواد ، من المادة ٩ إلى المادة ١٩ بالاضافة إلى المواد التى تستثنى مشروعات « الانفتاح » من أحكام أخرى ، مادة وحيدة تستثنى رأس المال الأجنبى من أحكام الكثير من التشريعات السائدة فى مصر . ويكون الباب واسعا أمام رأس المال الأجنبى من حيث المزايا المالية التى تمنح له وما يضمنها من الدخول فى علاقات مالية تجعل مصر تابعة لمراكز مالية اجنبية : اعفاءات ضريبية بالنسبة لعدد من الضرائب النوعية والضريبة العامة على الإيراد لمدد طويلة تصل إلى ١٥ سنة فى

بعض الأحيان بالنسبة للواردات اللازمة لاقامة المشروع ، للارباح الناتجة عنه (بل أن المادة ١٧ تعفى جزءا من الارباح ، بنسبة ٥٪ من القيمة الاصلية لحصة الممول فى رأس مال المشروع من الضريبة العامة على الإيراد طيلة حياة المشروع بعد انقضاء الاعفاء المؤقت) ، للفوائد المعقودة بالنقد الأجنبى، لجزء من دخول العاملين الأجانب فى مشروعات « الانفتاح » ، امكانية اعادة تصدير رأس المال بعد خمس سنوات (بل قبل ذلك فى حالات معينة)، امكانية تصدير عائد الاستثمار (والقانون يستخدم اصطلاح العائد الذى إذا لم يقصـــر استخدامه على ما تغله أسهم الجمعيات التعاونية ، يغطى كل ما يدره الاستثمار بما ذلك ريع العقارات المبنية وغير المبنية). ولضمان المزايا المالية تتخذ مجموعة من الاجراءات ويقام عدد من المشروعات المالية يقصد بها ادخال الاقتصاد المصرى فى شبكة العلاقات المالية السائدة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى: انشاء البنك العربى الافريقى فى ١٩٦٤ برؤوس أموال مصرية وكويتية وعراقية وأردنية وجزائرية ، انشاء بنك مصر الدولى للتجارة الخارجية والتنمية فى ١٩٧١ الذى يزيد رأس ماله فى يوليو ١٩٧٢ بمساهمة رؤوس أموال ليبية وكويتية وعمانية ويصبح البنك العربى الدولى . مساهمة مصر فى فبراير ١٩٧٢ فى صندوق الاتحاد العربى ، ومساهمتها فى ١٩٧٤ فى عدد من البنوك وشركات الاستثمار الدولية : البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، البنك الاسلامى للتنمية ، الشركة العربية للاستثمارات فى الرياض بالمساهمة مع العربية والكويت وأبو ظبى والبحرين وقطر والسودان ، الشركة العربية للاستثمارات البترولية ، الشركة الدولية للتجارة والاستثمار ومقرها فى لوكسمبورج ، ثم الفيض من البنوك الأجنبية المشتركة التى تهرع إلى مصر بعـد صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى .

وهكذا يكون الباب الذى فتح أمام رأس المال الأجنبى فى غاية الاتساع .

ولا يعرف الباب حدودا ويصبح نوعا من الخلاء فى داخل المناطق « الحرة » التى ينظمها نفس القانون وتميل بمرور الوقت إلى احتواء كل اقليم مصر تحت مظلة « حريتها »(١) .

فى مقابل كل هذا الاتساع فى حيز وامكانية حركة رأس المال الأجنبى يتصور واضعو تنظيم الالتجاء إلى رأس المال هذا للقضاء على العجز « القومى » بعض الضوابط المتمثلة :

— فى اشتراط المشاركة مع رأس المال المحلى (الفردى أو المملوك للدولة) أى ملكية المشروعات (مع امكانية التغاضى عن هذا الاشتراط فى كل الحالات بقرار من مجلس هيئة الاستثمار بأغلبية ⅔ أعضائه فقرة حـ من المادة الرابعة، وبدون هذا القرار بالنسبة لبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج والتى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة ، وامكانية جعل المشاركة لا تجاوز ٥٠٪ من رأس مال المشروع فى حالات معينة)، وذلك فى وقت لم تعد فيه الملكية هى السبيل الوحيد للسيطرة الفعلية على وسائل

---

(١) وفى سبيل تنفيذ وتعزيز هذه الدعـــوة لرأس المال الأجنبى تعقد الدولة فى مصر عددا من الاتفاقيات مع الدول الرأسمالية المتقدمة : فى يوليو ١٩٧٣ تعقد اتفاقية لحماية الاستثمارات مع سويسرا وتتضمن تصفية الاوضاع المترتبة على تأميم أموال سويسرا فى الستينات . وفى يوليو ١٩٧٤ تعقد اتفاقية مع المانيا الغربية . وفى نفس الشهر تعقد اتفاقية مع الولايات المتحده لتشجيع وضمان الاستثمارات الامريكية فى مصر تؤدى إلى تكوين لجان مختلطه منها لجنة للصناعة وأخرى للاستثمارات وتسمح بفتح أول أربع فروع البنوك الأمريكية بالقاهرة . وفى ديسمبر ١٩٧٤ تعقد اتفاقية مع فرنسا لتشجيع الاستثمارات وحمايتها حماية متبادلة . أما بالنسبة للاستثمارات العربية فيتحقق الضمان عن طريق نضمام مصر للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار فى ١٩٧١ .

الانتاج والقوة العاملة بل انضم إليها الادارة الفعلية للمشروع والسيطرة على التكنولوجيا وعلى فرص تسويق ما ينتجه المشروع . وقد تفوق هـــذه العوامل الأخيرة ملكية رأس مال المشروع فى تحقيق السيطرة الفعلية عليه .

— فى منح بعض هيئات الدولة حق أو مكنة اعطاء تراخيص بتحفظات معينة ومهمة مراقبة المشروعات لضمان سيرها فى اتجاه دون آخـــر . والله يعلم مدى قدرات هذه الهيئات من حيث تسلحها بالمعرفة الاقتصادية والقانونيةوالفنية وخاصة تلك المتعلقة بالشركات دولية النشاط وطبيعتها واتجاهات ممارستها وأساليب تعاملها مع الاقتصاديات المتخلفة ، وهى قدرات عادة ما تكون محدودة على نحو يحرم مثل هذه الضوابط من قيمة عملية تذكر .

وهكذا يفتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبى . ويحلم أفراد الطبقة الحاكمة باسفه فى أحضان الواقفين فى « طوابير المستثمرين الأجانب الذين ينتظرون » فتح الباب . ولكن رأس المـال الأجنبى لا يأتى إلا بالقدر اللازم لمضاعفة حلقات التبعية وعلى النحو الذى يؤكد ضمان الشروط السياسية اللازمة لتحقيق الهدف المريض لرأس المالى الدولى ، وخاصة فى صورتهالمهيمنه فىالمنطقة، أى هـــدف اسقاط وزن مصر الاقتصادى والثقافى والسياسى . وتهييج آمال المجموعات المسيطرة ، وعلى الأخص من يملكون رأسالمالالتجارى ، ويسارعون إلى الحركة على صعيدين :

— على الصعيد الايديولوجى يبررون مسلك رأس المال الأجنبى بغياب الخدمات الأساسية (وكأن رأس المال الأجنبى المملوك للدول الأجنبية والهيئات الدولية التى تسيطر عليها بعض الدول الكبرى يعجز عن اعادة بناء الاساسى المادى للخدمات فى الاقتصاد المصرى) أو يبررونه بوجود التعقيدالبيروقراطىوالفساد

وكأن رأس المالى الدولى يعجز أمام البيروقراطية التى يخلقها فى كثير من المواقف أو كأنه يستحى أمام الممارسات الفاسدة وهو سيد من يخلق ممارسات الافساد ، وأشهرها يحمل اســـم العمولة ، التى لا تترك حتى رؤساء الوزارات والامراء أزواج الملكات فى الدول الرأسمالية المتقدمة . فما بالك بالدول الرأسمالية المتخلفة.

وعلى صعيد حملات الاغراء تركز الدعوة لرأس المال « العربى » وقد اعطاه القانون بعض التفضيل على رأس المال الأجنبى فى مجال مشروعات الاسكان وإن كان قد عرف رأس المال « العربى » على نحو يسمح له بأن يغطى فى هـذا المجال للمعاملة التفضيلية رأس المال الأجنبى وذلك فى الحالة التى فيها المستثمر « العربى » شخصا اعتباريا تكون أغلبية ملكية رأسماله لمواطن دولة عربية أو أكثر (وهو ما يسمح بأن تكون الملكية إلى ٤٩ ٪ من رأسماله لغير العرب) .

ونصل إلى هـــذا الوضع لأننا نتجاهل السؤال الذى يفرض نفسه : **هل فى الالتجاء الى راس المال الاجنبى حل للقضيه الاساسيه اى قضيه تطوير المجتمع المصرى ؟** والسؤال يمكن أن يطرح بطريقة أخرى : على أى عالم « ننفتح »؟ وهو سؤال يثير بدوره الكثير من الاسئلة : إذا كنا « ننفتح » على عالم رأس المال ، فما هى طبيعته وما هو تاريخه ؟ وإذا كنا « ننفتح » على عالم رأس المال اليوم ، أى فى أزمته ، فما هى طبيعة هذه الأزمة وأثرها علينا ؟ وما هى الاستراتيجية أو الاستراتيجيات الممكنه لرأس المال ابتداء من الأزمة ؟ وما هى استراتيجيته فى المنطقة العربية بصفة خاصة ونحو المجتمع المصرى بصفة أخص؟ وإذا كان التفضيل هو لرأس المال « العربى » ، فما هى الهوية الحقيقية لرأس المال هذا؟ وما هو مساره فى داخل الاقتصاد الرأسمالى الدولى ؟

وقد سبق أن حاولنا الاجابة على الأسئلة الاولى (١) ولم يبق إلا أن نقول

---

(١) أنظر طبيعة الاقتصاد الرأسمالى الدولى المعاصر وأزمته ما سبق فى الفصل الأول من الباب الثانى . وأنظر فى استراتيجية رأس المال الدولى ابتداء من الأزمة ما سبق فى الفصل الثانى من الباب الثانى .

كلمة عن هوية رأس المال « العربى » وعن مساره فى داخل الإقتصاد الرأسمالى الدولى لنرى بعد ذلك ماحصلت عليه مصر من قروض ومساعدات فى الفترة من ١٩٧٣ وشروط بعض القروض والتوقيت السياسى للبعض منها .

هوية راس المال « العربى » : (١) إذا وجهت الدعوة إلى رأس المال « العربى » للمساهمة فى القيام بالاستثمارات اللازمة لتطوير الاقتصاد المصرى يكون من اللازم إن نحدد طبيعة رؤوس الأموال المتمثلة فى المدخرات البترولية تحديدا يسمح ببيان الحد الذى يفصلها عن رأس المال الدولى (الأجنبى). وتزداد أهمية هذا التحديد إذا ما وعينا الطبيعة الخاصة التى تظهر على الأقل للوهلة الأولى، لرؤوس الأموال المتمثلة فى المدخرات العربية ، وعلى الأخص المدخرات البترولية منها ، إذ يلاحظ فى شأنها :ـ

— تشابك الصلات المالية بين المدخرات العربية ورؤس الأموال الدولية الأخرى .

— المكان الذى تشغله المدخرات العربية فى السيولة الدولية وطبيعة وأماكن وجودها وحركتها المستمرة ، وهو ما يزيد من تشابكها مع غيرها من رؤوس الأموال الدولية .

---

(١) الأفكار الأساسية التى نسوقها هنا بشأن هوية رأس المال « العربى » استمدناها من دراسة قمنا بها فى تاريخ لاحق على ندوة الانفتاح الاقتصادى التى نقدم مساهمتنا فيها فى للتن . وقد قمنا بهذه الدراسة فى اطار الدراسات التمهيديه لمشروع الاتفاقية العربية الوحدة للاستثمار الذي كانت تعد له الاداره العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية. أنظر الوثيقة رقم ٨ من أعمال لجنة الخبراء العرب والصادرة عن الجامعة العربية فى ١٩٧٨ .

- أن المدخرات العربية لا تسيطر ، كرأس المال ، كقاعدة عامـــة على التكنولوجيا (ولا على اطارات الادارة الاقتصادية) ، نظرا لغياب الأساس الاقتصادى المتطور صناعيا فى الوطن العربى .

- ان الملكية قد تكون منفصلة عن السيطرة الفعلية على هـذه الأموال من وجهة نظر من يتخذ قرارات الاستخدام والادارة ، ومن ثم التوزيع الفعلى لناتج المشروعات الاستثمارية .

وعليه ، قد تمثل المدخرات البترولية العربية مظهرا خاصا لظاهرة أعم ، هى ظاهرة رأس المال الدولى ، وعلى الاخص رأس المـال الدولى فى مظهره المـالى . ويصبح التعرف على الظاهرة الاعم ، رأس المـال الدولى ، وعلى الاخص فى الشكل الذى يغلب أن يوجـد عليه فى هذه المرحلة من مراحـل تطور الاقتصاد الدولى ، نقول يصبح التعرف على هذه الظاهرة الاعم سبيل التوصل إلى هوية المدخرات العربية . وهو ما يفرض فى ذات الوقت الا نتعرض لرأس المـــال الدولى إلا بالقدر اللازم لتحديد هذه الهوية .

يبرز رأس المال الدولى فى هذه المرحلة من مراحل تطور الإقتصاد الدولى فى **شكل الشركات الاحتكارية دولية النشاط** ، يستوى فى ذلك أن تتمثل الشركة فى وحدة انتاجية أو وحدة بنكية أو وحدة مالية . ويمثل هذا الشكل نتاج عملية تاريخية تبلورت - من وجهة نظر تطور المشروع بتنظيمه الداخلى متفاعلا مع درجة سيطرته على السوق - فى الانتقال من المشروع المارشالى صغير الحجم نسبيا المنظم على أساس المصنع الذى يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة ،

بشخص صاحب المشروع الذى لاينفصل عن رأس المال كقوة اجتماعية (ومن ثم يصعب انتقال هذا الأخير) إلى المشروع القومى الكبير نتاج تمركز رأس المال على أساس من التكامل بين مراحل الانتاج والتوزيع ، حيث ينفصل رأس المال الذى يصبح قـــوة اجتماعية مجردة عن شخص صاحب المشروع وتزداد قدرة الأول على الحركة والانتقال عبر اقليم الدول نحو الاجزاء الأخرى من الاقتصاد الدولى لفتح أسواق جديدة أو مصادر للمواد الأولية أو حتى بناء وحدة عادة ماتمارس نشاطا يدخل فى سلسلة العمليات المتكاملة التى تمثل نشاط الشركة القومية فى البلد الأم . من هذا المشروع القومى الكبير يتطور المشروع الدولى إلى الشركة دولية النشاط التى تقوم بنشاطها المتعدد فى مختلف اجزاء الإقتصاد الدولى ، وإن كان يغلب عليها رأس مال احدى الدول الرأسمالية المتقدمة . هنا نجدنا بصدد المشروع الرأسمالى يستجمع كل قواه تجاه القوى المهددة له داخليا وعالميا ويتوه الدارس ، بالنسبة لهذا الشكل من اشكال المشروع الدولى ، بين الايديولوجية وواقع هذا المشروع .

ويقدم هذا الشكل من اشكال المشروع الدولى ايديولوجيـــا تحت اسم الشركات متعددة الجنسية ، كشركات دولية من حيث ملكية رأس المال وانها فوق الدول . والقول بأنها دولية من حيث ملكية رأس المال يوهم بأن رأس المال الدولى أصبح كلا غير قابل للانقسام ، أى لا تناقض بين اجزائه . ومن ثم تصعب أو تستحيل مواجهته ، إذ فى غياب التناقض لا يمكن النفاذ اليه ، ومن ثم لا يمكن مقاومته. كما أن تصويرها بأنها متعددة الجنسية يعطى احساسا بأنها فوق الدول ، أى انها بلادولة ، وهو ما يخفى طابعها القومى . والدولة التى توجد وراء الشركة تظهر فى اللحظات الحرجة عندما يحتد تناقض مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية

للدول التي تمارس فيها النشاط . ويزداد خطر هذا التقديم في حالة الدول الصغيرة التي تستشعر عدم قدرتها على مواجهة هذه الشركات التي تمثل ، قوة اقتصادية هائلة فوق الدول » .

أما في واقع الحياة الاقتصادية الدولية فتمثل الشركة دولية النشاط الشكل التنظيمي للمشروع الدولي في مرحلة تتسم بنمط لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي يقوم على تخصص الأجزاء المتقدمة منه في البحثين العلمي والتكنولوجي وفي إنتاج السلع غزيرة التكنولوجيا ، وتتسم بقيام دول محلية في الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي تحقق لها بعض صور الاستقلال السياسي ، جعلت من الصعب أن يستمر المشروع الدولي في شكله السابق أو في شكل الاستثمار المباشر الذي يعد امتدادا اقتصاديا وقانونيا للمشروع في البلد الأم . في اطار هذا الشكل التنظيمي يقسم المشروع الدولي إلى اقسام عديدة غير مركزية توطن في اقاليم دول مختلفة يتخصص كل منها في إنتاج ناتج واحد يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديدات ويسمح بالاستفادة من الشروط المحلية في جانب العرض (القوة العاملة أو المدخلات المادية) أو في جانب الطالب (التسويق) ، ويكاد يتمتع بذاتية (وقد تتبعه فروع في ذات البلد). ويتولى المركز العام في البلد الأم تحديد الاستراتيجية العامة للمشروع بكل مكوناته . ويكون اتخاذ القرارات التكتيكية على المستوى الاقليمي . على أن تترك قرارات الادارة اليومية لتأخذ على مستوى الوحدة الانتاجية ذاتها . ذلك على الأقل النمط العام للادارة ، وأن كانت تختلف تفاصيله ، بل وفي بعض الأحيان خصائصه الأساسية ، في واقع الحياة الاقتصادية من حالة إلى أخرى . على هذا النحو يتحقق للمشروع الدولي المرونة التي تمكنه من ممارسة نشاطات متنوعة في ظل الظروف المحلية المتباينة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي.

ويتميز هـــذا الشكل من اشكال المشروع الدولى ، في مقارنته بصورة الاستثمار المباشر الذى كانت تمثل الصورة الغالبة للمشروع الدولى قبل الحرب العالمية الثانية، بأنه **يتقدم للبلد المضيف بحزمه مكونة من عدة عناصر تتحدد ارباحية المشروع النهائية على اساس ماتدره مكونات هـــذه الحزمة** . وتتمثل هـــذه المكونات فى :

- جزء فى تمويل الوحدة التى تقام فى الاقتصاد المتخلف . وقد لا تسهم فى هذا التمويل . فى هذه الحالة يتم تمويل المشروع عن طريق تعبئة المدخرات الخاصة المحلية أو المدخرات العامة إذا ما قامت الدولة المحلية بالمساهمة فى تمويل المشروع عن طريق تملكه كليا أو جزئيا أو عن طريق منحها اعانة انشاء المشروع .
- الفنون الانتاجية أو التكنولوجيا بصفة عامة ، تقدمها الشركة دولية النشاط .
- كما أنها تقدم بعض أعمال الادارة . وخاصة الأعمال الرئاسية وأعمال الرقابة .
- وتتكون الحزمة اخيرا من سلسلة التبادلات التى تدخل فيها الوحدة المحلية مع الشركة الأم أو الشركات الاخت فى خارج الاقتصاد القومى . هذه التبادلات قد تتمثل فى مدخلات تشتريها الوحدة المحلية أو فى منتجات تبيعها هذه الوحدة .

ويتشأ **الربح الاجمالى للشركة دولية النشاط** ، فيما يتعلق بنشاطها فى الاقتصاد المضيف ، عن مكونات هذه الحزمة. لم يعد الربح الناتج عن التمويل أو الفائدة أهم هذه المكونات . أهمها هو : التحويلات الناتجة عن سلسلة التبادلات التى تتم بين الشركة الوليدة والشركة الأم أو الشركات الاخت فى الخارج على

أساس أثمان التحويل(١) . وكذلك التحويلات المتمثلة فى أثمان التكنولوجيا .
فاذا أدركنا أن سلسلة التبادلات تتحدد فى الواقع ابتداء من الفنون الانتاجية المستخدمة ـ ذلك أن النوع التكنولوجيا يحـــدد نوع المدخلات وامكانيات استخدام الناتج ، ومن ثم نوع الاقتصاد الخارجى الذى ستنشأ معه علاقات التبادل ـ تبين لنا أن معظم أرباح المشروعات دولية النشاط ، فيما يتعلق بنشاطها فى الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، تأتى من خلال التكنولوجيا :

— بصفة مباشرة ، فى شكل ما تحصل عليه الشركة دولية النشاط من مقابل لاستخدام الفنون الانتاجية أو الخبرة الفنية بواسطة الوحـدة الموجودة فى الاقتصاد المتخلف .

— وبصفة غير مباشرة ، من خلال التحويلات الناجمة عن سلسلة التبادلات مع الشركة الام أو الشركات الاخت فى الخارج .

كما يتميز هذا الشكل من أشكال المشروع الدولى بأن الشركة ، فى سعيها لتحقيق الربح (أى اجمالى ما يعود من مكونات الحزمة) انما تقوم **بتحديد استراتيجية عامة تخطط فى ضوئها لفترة طويلة مستقبلة وعلى صعيد الاقتصاد الدولى**، أى آخـــذة فى الاعتبار الاجزاء المختلفة من الاقتصاد الدولى فى حركتها : بامكانياتها الحالية والاحتمالية وباتجاهات التغير فيها . وقد تتمثل هذه الامكانيات فى قوة عاملة رخيصة (مدربة أو غير مدربة)، فى مادة أولية حيوية أو رخيصة، فى مصدر طاقة رخيص ، فى سوق محلى تسيطر عليه وتسيطر ابتداء منه على سوق اقليمى ، فى رأس مال محلى يأتى من مدخرات ريع بترولى أو ما يشبه ذلك. من هذا التخطيط طويل المدى العالمى النطاق تستمد الشركات دولية النشاط

---

(١) Transfer prices

قدراتها فى مواجهة الاجزاء المتخلفة من العالم. **ولكن هذه القدرات لايمكن ان تتبلور فى سياسة فعالة لتعبئة الفائض الاقتصادى خارج الاجزاء المتخلفة الا عن طريق قوى اجتماعية وسياسية محليه فى الاجزاء المتخلفة تمثل سبيل الشركه دوليه النشاط نحو موارد الاقتصاد المتخلف** تستخدم على النحو الذى يمكن من تعبئة جل الفائض الاقتصادى خارج حدود هذا الاقتصاد.

وليس هذا بالمصدر الوحيد الذى تستمد منه الشركات دولية النشاط قدراتها. اذ يوجد مصدر آخر يتمثل فى تشابكها، **تشابكا يضمن لها سيطرة اكيدة فى مختلف نواحى النشاط**، وخاصة من خلال البنوك والشركات المالية الدولية. ويهمنا هذا المصدر بصفة خاصة فى مقام التوصل إلى هوية المدخرات العربية إذ هو يخلق نمطا من التشابكات يمكن رأس المال الدولى من التوصل إلى الفائض الذى ينتج فى الاقتصاد المتخلف بسبيل قد تخفى حتى عن العين المبصرة. ولكن قبل ان نتعرض لهذا المصدر، قد يكون من المفيد ان نقول كلمة، نستكمل بها الصورة العامة للمشروع الدولى النشاط، عن الآثار التى ينتجها فى الغالب من الأحيان بالنسبة للاقتصاد المتخلف. هذه الآثار لاتظهر إلا من خلال ممارسات الشركات دولية النشاط. وقد تبين من دراسة الظاهرة أن هذه الممارسات تحكمها الاتجاهات الآتية:

- انها كشركات يسيطر عليها رأس مال بلد ما تميل إلى انفاق الجزء الأكبر من دخلها فى بلدها (أى فى بلد الشركة الأم). (تقوم الشركات الأمريكية بانفاق ٧٠٪ من دخلها فى الولايات المتحدة).

- انها تميل الى الإعلان عن دخلها فى المكان الذى تقوم فيه بالاستثمارات، ومن ثم فى المكان الذى يتميز بأقل قـــدر من المخاطر للاستثمارات (ومخاطر الاستثمارات تتحدد فى النهاية، مهما كانت طبيعة السيطرة السياسية، ببقاء المشكلات الأساسية لغالبية الشعوب دون حلول جذرية).

- تميل الشركة إلى الاعلان عن دخلها فى الأماكن التى يكون لها فيها مركزا احتكاريا على حساب الأماكن التى يكون لوحداتها فيها منافسين ، ذلك لأنها تتضمن ان الاعلان عن دخلها لن يستتبع دخول رؤوس أموال أخرى لمنافستها . (ويأتى المركز الاحتكارى من تفوق تكنولوجى أو امتياز قانونى أو حماية تصبغها الدولة فى البلاد الذى توجد فيه وحدة الشركة دولية النشاط) .

- تميل الشركة الى الاعلان عن دخلها فى المكان وبالقدر اللذان يقللان من جعلها عرضة للضغوط السياسية . هنا ، عادة ما تكون الأرباح المعلن عنها أقل من الأرباح الفعلية .

- يتوقف اعلان الشركة عن دخلها على ما اذا كانت تحصل على حماية جمركية أم لا فى البلد المضيف : حيث توجد الحماية تميل الشركة الى تضخيم نفقاتها . وهو ما يعنى زيادة ما تحوله كأثمان للمدخلات (والآلات) المشتراة من الشركة الأم أو الوحدات الأخرى فى الخارج ، وعلى الأخص ثمن التكنولوجيا فى حالة ما اذا اعتبرت المبادلة الخاصة بالتكنولوجيا من قبيل التعامل فى داخل اطار الشركة (فى حالة مشاركة الشركة الأم فى ملكية الشركة الوليدة) أو كانت فى حكم التعامل الداخلى فى حالة سيطرة الشركة الأم على الشركة الوليدة سيطرة فعلية من خلال التكنولوجيا ونمط المدخلات . كما يعنى ذلك تفادى دفع الضرائب فى البلد المضيف (هذا اذا لم تتمتع باعفاء صريح) ، ويجعلها تطالب بزيادة الحماية . يترتب على ذلك ان يقل الدخل الذى تعلن عنه الشركة فى البلد الذى تتمتع فيه بالحماية . يضاف الى ذلك أن ثمن السلعة المنتجة يكون مرتفعا للمستهلك المحلى .

كل هذا يبين الأثر المحدود لوجود فرع للشركة دولية النشاط بالنسبة لخلق الدخول ومعدل النمو فى البلد المتخلف التابع :

— معظم انفاقات الشركة دولية النشاط تتم فى بلد الأصل .

— بالنسبة للاقتصاد المتخلف :

• التكنولوجيا تأتى من الخارج وعائدها يرجع للخارج .

• السلع الوسيطة تأتى من الخارج . بالإضافة إلى استيراد المعدات وهو ما يؤدى إلى أن تتحقق الآثار الثانوية المتتالية للانفاق على الاستثمار والتشغيل فى الخارج .

• جزء من رأس المال يمول من الخارج ، ومن ثم يحول جزء من الأرباح والفائدة للخارج .

• جزء من ارباح رأس المال حتى فى جزئه المحلى يتجه للخارج .

• الاتجاه نحو اعلان دخلها فى اماكن خارج الاقتصاد المختلف .

كل هذه العوامل تجعل اثرها فى خلق الدخول محدودا فى الاقتصاد المتخلف. وهو ما يعنى تعبئة الجزء الأكبر من الفائض نحو الخارج . فاذا اضفنا إلى ذلك الأثر المحدود على خلق العمالة فى الداخل . واختصاص الأجانب بالشرائح العليا فى إدارة المشروعات ، أصبح نصيب الاقتصاد المتخلف فى نمط توزيع الدخل الذى ينشأ فى الاقتصاد الدولى عن طريق اداء وممارسات الشركات دولية النشاط محدودا . وهو ما يعنى استمرار مشكلات ميزان المدفوعات فى الزمن القصير والحيلولة دون تحقيق التغييرات الهيكلية التى تمكن من ان يتم الانتاج استجابة لاحتياجات الداخل وتقضى على تبعية الإقتصاد القومى فى الزمن الطويل . بل ان بعض صور المشروعات الدوليـــة ، كالبنوك الدولية ، قد يترتب على ممارستها توجيه بعض المدخرات التى يقوم بها افراد المجتمع المتخلف نحو الاستثمار فى

خارج المجتمع. وهو ما قامت به البنوك الأجنبية فى مصر بالنسبة لبعض مدخرات المصريين فى الخارج ابتداء من عام ١٩٧٦ .

وتتمكن الشركات دولية النشاط من تحقيق مثل هذه النتائج ليس فقط بفضل قدراتها كوحدات دولية كبيرة وإنما كذلك بفضل **تشابكها من خلال البنوك والشركات المالية تشابكا يسمح لها بالحصول** ، من خلال استثمارات تسمح لها بالتواجد فى الكثير من فروع النشاط ، على ما لا تستطيع الحصول عليه بصفة مباشرة . ونسوق كمثل يوضح هذا التشابك مجموعة روتشيلد المالية التى يدور نشاطها حول محاور خمسة : البنك ، الصناعات المعدنية (اللافلزية) ، النقل ، السياحة والبترول . وتملك ١٤٨ شركة ، وخاصة من خلال الشركة القابضة « كومبانى دى نور » منها ١٢٠ فى فرنسا و ٢٨ فى الخارج . ولا نستشهد بهذا المثال على نحو تحكمى ، وإنما نختاره لوزن مجموعة روتشيلد فى رأس المال الأوربى (الفرنسى والانجليزى) فى ارتباطه برأس المال الأمريكى . ونظر الوقوفه تاريخيا وراء تحديد وتنفيذ المشروع الصهيونى الاستعمارى فى العالم العربى ودوره المباشر فى المساندة الاقتصادية والسياسية لدولة اسرائيل منذ خلقها حتى يومنا هذا (انظر جداول التشابكات فى ملحق الكتاب) .

هذه التشابكات تضمن لمجموعة روتشيلد التواجد عمليا فى كل أنواع الشركات : الشركات الانتاجية ، الشركات التمويلية ، شركات التسويق ، شركات الابحاث والدراسات ، وغيرها . كما تضمن لها التشابك مع رؤوس أموال دولية أخرى : من الدولة الفرنسية إلى الشركات الأمريكية والانجليزية ، إلى شركات دولية كدوتش / شل ، إلى الفاتيكان ، وما يرتبط بهولاء ، من شركات تمويلية وبنوك . وهو ما يبين لنا **الطبيعة الاخطبوطية**

الشكل الذى يوجد عليه راس المال الدولى فى هذه المرحله من مراحل تطور الاقتصاد الراسمالى الدولى . ومع هذه الطبيعة تمثل الصلة التى تقوم مع بعض أجزائه ، حتى ولو بدت فى الظاهر على هامش شبكة العلاقات التى توجد فى داخل رأس المال الدولى ، نقطة البدء فى سلسلة من الصلات والعلاقات قد توصلنا إلى أجزاء لم يكن فى تصورنا أن نصل إليها .

وفى هـــذا الاطار نبحث عن مكان المدخرات العربيه والتى تمثل مصدر رأس المال الذى تجرى دعوته للاستثمار فى داخل مصر . وتجد المدخرات العربية مصدرها فى الفائض الاقتصادى فى البلدان العربية ذات القاعدة الانتاجية وفى الريع البترولى فى الغالبية من البلدان العربية المنتجة للبترول . وقد بدأ هـذا المصدر الأهم منذ ارتفاع اثمان البترول فى نهاية ١٩٧٣ . فقد قفزت عائدات البترول للدول العربية السبعة المنتجة للبترول من أقل من ١٢ مليار فى عام ١٩٧٣ إلى حوالى ٦٤ مليار دولار فى عام ١٩٧٤ وحوالى ٦٠ مليار فى ١٩٧٥، وبلغت الفوائض القابلة للاستثمار ما يزيد على ٣٨ مليار دولار لعام ١٩٧٤ وما يزيد على ٣٣ مليار دولار لعام ١٩٧٥ . وذلك على التفصيل التالى :

الدولة	الصادرات السلعية						الواردات السلعية		ميزان التجارة السلعية		ميزان الخدمات والتحويلات الخاصة		الفائض القابل للاستثمار	
	بترولية		غير بترولية		المجموع									
	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥
السعودية	٢٤٦٠٠	٢٧٠٨٠	٢٥	٤٠	٢٤٦٢٥	٢٧١٢٠	٣٥٣٠	٥٩٥٠	٢١٠٩٥	٢١١٧٠	—٣٩٠	٢٦٠	٢٠٧٠٥	٢١٩٣٠
الكويت	٨٠٠٠	٨٠٤٠	٣٩٠	٧٠٠	٨٣٩٠	٨٧٤٠	١٤٨٠	٢٢٦٠	٦٩١٠	٦٤٨٠	٤٢٥	٦٠٠	٧٣٣٥	٧٠٨٠
العراق	٥٧٠٠	٧٦١٠	٣٠٠	٢٠٠	٦٠٠٠	٧٨١٠	٣٤٦٠	٦٠٠٠	٢٥٤٠	١٨١٠	—٤٢٠	—٤٧٥	٢١٢٠	٣١٣٥
قطر	١٦٠٠	١٧٥٠	٣٥	١٠	١٦٣٥	١٧٦٠	٢٧٠	٥٧٠	١٣٦٥	١١٩٠	—٩٠	—١٣٠	١٢٧٥	١٠٦٠
الامارات	٦٠٠٠	٦٣١٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٤٠٠	٦٨١٠	١٣٥٠	٢٤٥٠	٥٠٥٠	٤٣٦٠	—٩٠	—٥٠	٤٩٦٠	٤٣١٠
ليبيا	٦٢٠٠	٥١٠٠	٢٥	١٠٠	٦٢٢٥	٥٠٠٠	٣٥٠٠	٤١٠٠	٢٧٢٥	٩٣٠٠	٧٦٠	—٨٢٠	١٩٦٥	٢٨٠
الجزائر	٢٧٠٠	٣٥٧٠	٤٠٠	٣٥٠	٤١٠٠	٣٩٢	٢٧١٠	٥٦٧٠	٣٩	—١٧٥٠	٦٠	—٢٨٠	٤٥٠	—٢٠٣٠
الاجمالي	٥٥٨٠٠	٥٩٤٦٠	١٥٧٥	١٩٠٠	٥٧٣٧٥	٦١٣٦٠	١٧٣٠٠	٢٧٠٠٠	٤٠٠٧٥	٣٤٣٦٠	—١٢٦٥	—٧٠٧٥	٣٨٨١٠	٣٥٧٦٥

المصدر : جـــدول ٦ ، جدول ٧ ص ١٥ ، ١٦ ، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات – معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٧٧ .

أما فيما يتعلق باستخدامات الفائض المعد للاستثمار فلا يختلف نمط استخدامه فى البلدان العربية المنتجة للبترول (باستثناء الجزائر والعراق) عن نمط استخدام فائض البترول فى بلدان الأوبك . ويبين هذا النمط أن أغلب الفائض يتجه إلى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة: فى عام ١٩٧٤ (بمليار الدولار) : ٢١ فى بريطانيا، ٦ر١١ فى الولايات المتحدة ، ٩ر٢٠ فى بلدان أخرى ، ٥ر٣ فى منظمات دولية (الاجمالى = ٥٧) . فى عام ١٩٧٥ : ٣ر٤ فى بريطانيا، ١٠ فى الولايات المتحدة ، ٤ر١٧ فى بلدان أخرى ، ٤٫٠ فى منظمات دولية . ويأخذ أكثر من ٥٠ ٪ من استخدامات الفوائض شكل ودائع فى البنوك الامريكية والبريطانية والأسواق المالية الأوربية (جريا على العادة الشائعة لضمان السيولة بالرغم من قلة العائد الذى يتم الحصول عليه منها) ، وإن كانت الاستثمارات المتجهة إلى الولايات المتحدة قد بدأت فى التحول صوب الاستثمارات طويلة الأجل منذ ١٩٧٥ .

وعليه يوجد الجزء الاغلب من المدخرات البترولية فى قلب الدوائر المالية الغربية، تحت تصرف البنوك والشركات المالية ، بما لها من تشابكات مع الشركات دولية النشاط .

وتتشابك المدخرات البترولية العربيه مع رأس المال الدولى حتى فى جزء منها يخصص منها للاستثمار فى العالم العربى عن طريق مؤسسات التمويل المشتركه ، مثل إتحاد المصارف العربية الفرنسية ، البنك العربى الفرنسى للاستثمارات العالمية ، البنك العربى الأوربى ، المصرف العربى الدولى للاستثمار ، بنك التنمية الأفريقى ، شركة التمويل الدولى ، مصرف عربى بريطانى - أوركس للاستثمار ، المصرف العربى البرازيلى ، بنك إسبانى ليبى مشترك ، البنك العربى اليابانى المشترك ليوبان ، شركة الخدمات المحدودة فى لندن يوباف، فرع اليوبان فى أمريكا،البنك السعودى العالمى، المصرف العربى للاستثمار (هونج كونج) ، البنك العربىالدولى فى باريس،

مصرف القاهرة باركليز الدولى، مصرف الاستثمار المصرى الايرانى، البنك المصرى الأمريكى ، إتحاد المصارف المتوسطة ، مصرف مشترك بين المصرف العربى الدولى وبنك باريس والأراضى المنخفضة الفرنسى ، الشركة المالية العربية (بيروت) ، الشركة المالية العربية الدولية (ارتنى) ، شركة بريتس المحدودة للاستثمارات ، الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ، بنك الشرق ، مصرف الاستثمار والتمويل (بيروت) ، بنك التنمية الاقتصادية فى تونس ، البنك الأهلى للتنمية الاقتصادية فى المغرب ، الشركة العربية للتأمين (القاهرة) . بنك دبى ، بنك لبنان وانترا ، وغيرها .

واقع الامر فى الاقتصاد الدولى يؤكد الظاهر ؛ اى ارتباط المدخرات البترولية العربية برأس المال الدولى . وهو ما يوضح السبيل أمام الاختيار الخاص بمعاملة رأى المال « العربى » فى مصر ، والاختيار هنا يمثل قضية سياسية لهـــا معقباتها الاقتصادية والاجتماعية . وإنما علينا أن نعى البدائل :

— إذا كان الهدف هـو الوصول إلى رأس المال أيا كانت طبيعته وأيا كان مصدره ، أمكن تحقيق هذا الهدف بفتح المجال لكل صور رأس المال سواء أكانت تحمل راية عربية أو أجنبية . ولكنه سبيل يؤدى إلى تعميق التبعية والحيلولة دون تطوير الاقتصاد المصرى تطويرا يتضمن حـلا لمشكلاته الاساسية . إذ يتم من خلال وحدات رأس المال الدولى يؤدى عملها فى النهاية إلى تعبئة جـل الفائض (مصدر كل تركيم وتطوير) نحو الخارج (ولنـــا فى التجربة التاريخية لدور رأس المال الأجنبى فى العالم العربى فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وفى دوره فى أغلب بلدان العالم الثالث منذ الاستقلال السياسى، عبرة، وأى عبرة) .

أما إذا كان الهدف هو التوصل إلى بعض رأس المال بقصد المعاونة فى تحقيق عملية للتطوير تقوم على تعبئة رشيدة للفائض فى مصر وتضمن للاقتصاد العربى تحقيق ذاتيـــة ترتكز على أساس صناعى / زراعى متماسك من الناحية التكنولوجية وتمكن من إشباع الحاجات الأساسية للغالبية على نحو يحقق فى النهاية ذاتية الإنسان العربى ودوره الحضارى ، وجب أن نستهدف :

أولا - معاونة رؤوس الأموال العربية الخالصة . ثانيا - أن نخلص المدخرات العربية ، إذا ما فكرنا فى معاملة تفضيلية لها، من تشابكاتها مع رأس المال الأجنبي، أو أن نحد من أثر تشابكاتها ، وذلك بضمان السيطرة العربية على مشروعات الاستثمار - من خلال ملكية المشروعات - من خلال الإدارة . بضمان أن تكون عربية - بربط المعاملة التفضيلية للاستثمار بحل لمشكلة التكنولوجيا - وربط المعاملة التفضيلية للاستثمار بحـل لمشكلة التسويق فى داخل الاقتصاد المصرى والاقتصاد العـــربى .

إذا كانت هـذه هى هوية رأس المال « العربى » يكون من الطبيعى ألا يمـر مساره أساسا بالاقتصاديات العربية ، وإنمـــا يتجه إلى الأماكن الأكثر إنتعاشا اقتصاديا فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى (دون أن يترتب على نمط استثمارات المدخرات العربية بالضرورة الحصول على أكبر عائد ممكن) والأكثر أمانا من الناحية السياسية بحكم كون هذه المدخرات ملكا للأقليات الحاكمة فى البلدان العربية أو تحت سيطرتها من خلال الدولة : أى أن يجد مساره نحو الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى .

مسار رؤوس الاموال البتروليه العربيه : يؤكد تصريح وزير الخزانة الامريكية (1) مـا سبق أن أشرنا إليه من أن رؤوس الأموال البترولية تستخدم

Frab Bank. International Weekly Bulletin. February 21 1975 (1)

أساسا فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى ، وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان السوق الأوربية المشتركة. فوفقا لهذا التصريح بلغت الايرادات البترولية لدول منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) خلال ١٩٧٤ ، ٩٠ مليار دولار أمريكى (٤ أمثال إيراداتها خلال ١٩٧٣) ، يضاف إليها ٥ مليار دولار تمثل إيراداتها من الصادرات الأخرى . أما نمط استخدام هذه الايرادات فكان على النحو التالى :

— ٣٥ مليار دولار لمواجهة احتياجاتها من الواردات (بقى أن نعرف أى الواردات ومن أى المصادر) .

— ٦٠ مليار دولار استثمارات ، موزعة كما يلى :

* ١١ مليار دولار (أى ٥ر١٨ ٪) نحو الولايات المتحدة الامريكية منها ٦ مليار فى أوراق حكومية (اقراض للحكومة الامريكية) ، ٤ مليار فى ودائع وتوظيفات لدى البنوك و ١ مليار فى استثمارات فى عقارات وأوراق مالية أخرى.

* ٥ر٧ مليار دولار فى بريطانيا ، إيداع فى البنوك ، أوراق حكومية ، أسهم وسندات .

* ٢١ مليار دولار إيداعات لدى البنوك الأوربية الأخرى .

* ٥ر٥ مليار دولار ، قروض لبعض المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية فى بلدان رأسمالية متقدمة غير الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

* ٥ر٣ مليار دولار لبعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

* ٥ر٢ مليار دولار (أى ٧ر٢ ٪ من إيرادات البترول) للدول المتخلفة عن

طريق بعض المؤسسات مثل الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية والمصرف العربى لتنمية افريقيا .

٥ ٩ مليار دولار (١٥ ٪ من إجمالى الاستثمارات) لا توجد معلومات دقيقة حول مجال استثمارها .

واضح إذن أنه فى الوقت الذى يتجه فيه ٧٥ ٪ من استثمارات مدخرات البترول نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يكون من نصيب البلدان الرأسمالية المتخلفة إلا ٢٫٧ ٪ من هذه الاستثمارات .

أما عن إتجاهات رأس المال البترولى العربى بصفة خاصة فيمكن التعرف عليها من الشواهد الآتية :

ـ فى مايو ١٩٧٥ يصرح مدير الاستثمار بوزارة المالية **الكويتيه** (١) بأن بلاده تنوى حاليا أن تنتقل بخطى واسعة نحو الاستثمار المباشر فى المؤسسات الامريكية التى تحتاج إلى رأس المال. ويضيف أن حكومته تفضل فى المدى الطويل استثمار أموالها بهذه الطريقة بدلا من توظيفها فى القروض ذات الفائدة المحددة . وأنها لا ترغب فى تحمل مسئولية إدارة مشروعات كبيرة وإنما ترغب فقط فى استثمار أموالها بحيث تدر عائداً مناسبا . **فالاتجاه العام هو نحو الاستثمار المباشر لا الاقراض ، وفى المؤسسات الامريكيه ، وانوا دون الانشغال بالادارة (التى تترك فى النهاية لراس المال الامريكى)** .

ـ تساهم شركة الاستثمار الكويتية فى إنشاء شركة جديدة فى هونج كونج بغرض تدبير الأموال البترولية فى آسيا ومنطقة المحيط الهادى : ٣٥ ٪ من

---

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى، التطورات الاقتصادية الدولية ، مايو ١٩٧٥، ص ٤١م

(٢) نفس المصدر ، ص ٤٢ .

رأس المال تقدمه الشركة الكويتية ، ٣٢ ٪ من البنك الصناعى اليابانى ومعظم الباقى من ثلاثة بنوك : انجليزى و كندى و برازيلى .

- **السعودية** تقرر إنشاء بنك أعمال فى لندن بالاشتراك مع مجموعة من البنوك الامريكية والانجليزية واليابانية والسويسرية والفرنسية برأس مال ٢٥ مليون جنيه استرلينى ، تساهم فيه السعودية بنسبة ٥٥ ٪ (٥٠ ٪ لمؤسسة النقد السعودى ، ٥ ٪ لاثنين من البنوك التجارية السعودية) . والباقى يقتسمة الشركاء الخمس . وغرض البنك هو العمل فى التمويل الدولى ، وخاصة فى توظيف الأرصدة النقدية السعودية (١) .

- البنك المركزى الايرانى يقر اللوائح الخاصة بانشاء بنك **ايرانى عربى** برأس مال قدره ١٤٫٥ مليون دولار . ومن المقرر أن يوزع رأس مال البنك على أساس ٦٥ ٪ للمصالح الايرانية و ٣٥ ٪ للمصالح العربية . ويعد البنك الدولى للائتمان والتجارة المستثمر الرئيسى فى هذا البنك ، وهو فرع من « بنك أف أمريكا » (٢) .

من الواضح الآن إلى من ينتمى رأس المال البترولى بصفة عامة « والعربى » منه بصفة خاصة . واضح أن مصالحه متداخله فى مصالح القوى الاستعمارية فى عالم اليوم . فهل يمكن له أن يلعب دورا فى تطوير الشعوب؟ قد يتدخل ليسعف نظاما من الأنظمة التى تهادن ، أو تتعامل صراحة ، مع القوة الاستعمارية . ولكنه لن يطور حياة شعب اقتصاديا واجتماعيا . ونظرة إلى مستوى معيشة العدد الأكبر

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٢) صحيفة الأهرام القاهرية ، ١٩٧٦/١/٧ .

من أفراد شعوب دول البترول وإلى مستوى الخدمات الأساسية فيها تكفى لبيان ذلك ، بعد أربعين عاما من استغلال الثروات البترولية فى هذه البلدان .

ما حصلت علية مصر من قروض ومساعدات فى الفترة من اكتوبر ١٩٧٣ - يناير ١٩٧٥ : بلغ مجموع ما حصلت عليه مصر ٤٤٤٠ مليون دولار أمريكى ، منها ٣٢١٠ مليون لمشروعات محددة و١٢٣٠ مليون لمشروعات غير محددة وقد حصلت على هذه المبالغ من الدول والجهات الآتية بترتيب الأهمية : السعودية (١١٣٦) ، الكويت (٨٤٨) ، إيران (٦٨٠) ، الولايات المتحدة الامريكية (٣٢٧) ، دولة الامارات العربية (٢٥٨) ، اليابان (٢٤٠) ، ألمانيا الاتحادية (٥ر٢٠) ، البنك الدولى (١٩٠) ، الاتحاد السوفيتى (١٦٠) ، قطر (٥ر١٠٢) ، رومانيا (١٠٠) ، فرنسا (٩٥) ، صندوق النقـــد الدولى (٤٠) ، الامم المتحدة (٢٨) ، المملكة المتحدة (١٦) ، الدانيمارك (٩) ، هولندا(٦)(١).

وقد تم عقد بعض القروض بشروط مجحفة (٢) :

من حيث التدخل فى الشئون الداخلية وفرض نوع من الرقابة الاقتصادية على كافة تفاصيل عمل الهيئة المقترضة ، رغم ضمان الحكومة المصرية للقرض . مثال ذلك اتفاقية البنك الدولى مع هيئة قناة السويس بخصوص قرض قدره ٥٠ مليون دولار بفائدة ٨ ٪ . واتفاقية بين الحكومة والبنك الدولى بشأن قرض توسيع مصنع أسمنت طره (٤٠ مليون دولار بفائدة ٨ ٪) ، وتتضمن شروطه وصاية

---

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى ، التطورات الاقتصادية المحلية ، عدد فبراير ومارس ١٩٧٥ ، ص ١٨ .

(٢) انظر عادل حسين، الديون الخارجية ، حتى لاتهدد استقلالنا الاقتصادى . الطليعة القاهرية ، اكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٦٩ — ٧٤ .

على كل أعمـــال وتوسعات قطاع الاسمنت . وكذلك اتفاقية القرض بين البنك الدولى والهيئة العامة لسكك حديد مصر . هذه الاتفاقيات تتضمن شروطا تذكرنا بشروط مشروع تمويل السد العالى فى بداية ١٩٥٦ ، والتى كانت مناسبة الرفض وتأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثى على مصر .

- من حيث النص على حق الحجز على الممتلكات العامة : نص موجود فى كل اتفاقيات البنك الدولى وفى بعض الاتفاقيات مع الدول العربية : أبو ظبى - هيئة قناة السويس (١٣٢ مليون درهم إمارات بفائدة ٣ ٪) - السعودية - هيئة قناة السويس (١٧٥ مليـون ريال سعودى بفائدة ٥ر٣ ٪) - الصندوق الكويتى - شركة أسمنت بورتلاند بطره (٧ر٦ مليون دينار كويتى بفائدة ٦ ٪) .

- من حيث سعر الفائدة : بعض القروض قصيرة الاجل وبعض تسهيلات الدفع تمت بسعر فائدة قدره ١٩ ٪ . وطوال عام ١٩٧٥ لم يتعد سعر الفائدة فى أى جزء من أجزاء العـالم الرأسمالى ٤ر١٥ ٪ بالنسبة للقروض طويلة الأجل ، اللهم إلا فى داخل إيطاليا فقط .

هذا فى الوقت الذى لا تستخدم فيه بعض قروض الدول الاشتراكية رغم أن شروطها أفضل . مثال ذلك مـا تتضمنه الاتفاقية التى تمت فى ٢٨ فبراير ١٩٧٥ بين مصر والاتحاد السوفيتى بما يقرب من ١٠٠ مليون دولار كحصص لم تستخدم من القروض السابقة (١) .

وتجدر ملاحظة **التوقيت السياسى لبعض القروض والمساعدات الامريكية لمصر طوال عام ١٩٧٥** وهو العام الذى عرف فى بدايته التفاوض بقصد عقـد اتفاقية

---

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى ، التطورات الاقتصادية المحلية ، فبراير - مارس ١٩٧٥ ، ص١٣ .

سيناء الثانية وفشل محاولة كيسنجر فى مارس ثم مرورها بفترة حرجة فى شهر مايو ثم استئناف المفاوضات . ولا يأتى شهر سبتمبر إلا وتكون الاتفاقية قد وقعت . لنرى التعاقب الزمنى للقروض والمعونات الامريكية :

- فى فبراير ١٩٧٥ تحصل مصر على قرض من وكالة التنمية الدولية الامريكية قدره ٢٥ مليون دولار يسدد على أربعين سنة تبدأ بعد فترة سماح قدرها ١٠ سنوات ، كما تحصل من نفس الوكالة على منحة قدرها ٥ مليون دولار (١) .

- فى فبراير ١٩٧٥ تحصل مصر على قرض من الولايات المتحدة قدره ٨٠ مليون دولار يسدد على ٥٠ عاما تبدأ بعد فترة سماح قدرها ١٠ سنوات، بفائدة قدرها ٢ ٪ للسنوات العشر الاولى ثم ٣ ٪ بعد ذلك، تخصص لشراء المعدات الزراعية والصناعية وقطع الغيار وشروط بالشراء من الولايات المتحدة (٢) .

- فى فبراير ١٩٧٥ تحصل مصر على قرض من البنك الدولى للانشاء والتعمير قدره ٧٠ مليون دولار يخصص منهـا مبلغ ١٨ مليون لتوفير اعلاف الماشية والكيماويات وقطع الغيار اللازمة للآلات الزراعية (٣).

- فى مايو ١٩٧٥ توافق وزارة الزراعة الامريكية على قيام كل من سوريا والاردن ومصر بشراء كميات من الحبوب الغذائية وفقا للقانون رقم ٤٨ الخاص

---

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى ، التطورات الاقتصاديه الدولية ، فبراير ١٩٧٥ ، ص ٣٦ .

(٢) تقرير البنك الأهلى المصرى ، التطورات الاقتصادية المحلية ، فبراير — مارس ١٩٧٥ ، ص ١٥ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٤ .

بفائض الحاصلات الزراعية . وتشترى سوريا كمية قيمتها ٢٠ مليون دولار فى الفترة بين ابريل ويونيو ١٩٧٥ . وتحصل الاردن على كميات اضافية قيمتها ١٠ مليون . وتتضاعف كمية مصر خلال ١٩٧٥ لتصل إلى ٦٠٠ ألف طن من الذرة قيمتها ١٠٢ مليون دولار أمريكى (١) . لاحظ أن الامر يتعلق بدول المواجهة مع اسرائيل (مصر وسوريا والأردن) وخلال الفترة الحرجة بين فشل مهمة كيسنجر فى مارس واستئناف المفاوضات بعد مايو ١٩٧٥ .

– فى ٩/٤ / ١٩٧٥ (بعد اتفاقية سيناء الثانية) يعلن المتحدث الرسمى للبيت الأبيض ، أن الولايات المتحدة وعدت بتقديم معونة اقتصادية إلى مصر قيمتها ٦٥٠ مليون دولار وذلك بعد أن تم توقيع الاتفاق الثانى للفصل بين القوات على جبهة سيناء . كما أعلن فى طوكيو أن اليابان سوف تقـــدم لمصر ، بناء على طلب الولايات المتحدة ، قرضا قيمته ١٠٠ مليون دولار (٢) .

– فى سبتمبر يعلن البنك الدولى أن تسهيلاته التى يقدمها لمصر خلال العام التالى ستصل إلى ٢٥٠ مليون دولار ، يخصص منها مبلغ ٨٠ مليون دولار للواردات الصناعية و ٦٠ مليون لمشروعات صناعة المنسوجات، والباقى لمشروع التوسعات فى ميناء الاسكندرية والمرحلة الثانية من مشروع الصرف المغطى فى الوجه القبلى ومشروع كبير لتعليب الخضر والفواكه من أجل التصدير (٣) .

---

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى ، التطورات الاقتصادية الدولية ، مايو ١٩٧٥ ، ص ٤٤ .

(٢) تقرير البنك الأهلى المصرى ، التطورات الاقتصادية المحلية ، سبتمبر ١٩٧٥ ، ص ١١ .

(٣) نفس المرجع ، ص٨ .

—، فى سبتمبر يعلن أنه قد علم أن الولايات المتحدة قررت استثمار ٣ مليار دولار فى المشروعات المصرية وبصفة خاصة فى مصانع العربات (١) .

هل يصعب علينا أن نرى أن تدفقات القروض والمعونات إنما تتوافق مع تحقيق الشروط السياسية التى تضمن للولايات المتحدة تحقيق ما تسعى إليه منذ الحرب العالمية الثانية وهو تأكيد الوجود والسيطرة الاسرائيلية ، وهو ما لا يتم إلا بفقدان مصر لوزنها الاقتصادى والسياسى والعسكرى ؟

وإذا كنا ما زلنا فى النصف الاول من طريق سياسة « الانفتاح » الاقتصادى ألا يجدر بنا أن نستفيد من تجارب الآخرين الذين قطعوا شوطا طويلا فى هذا السبيل ؟ وهنا تسعفنا تجارب مجتمعات أمريكا اللاتينية بصفة عامة وتجربة البرازيل بصفة خاصة . واختيار مثال البرازيل لم يتم اعتباطا ، إذ تحرص أيديولوجية رأس المال الدولى على تقديمه بصورة زاهية كنموذج لبلدان العالم الثالث . هذا المثال يبين أن من ينفتح إنما يقبل التبعية ، ومن يقبل التبعية لا يستطيع أن يضع ضوابط (٢) . ويمكن هنا أن نطرح سؤالا مكملا : هل يمكن لسادة الانفتاح أن يأتونا بمثل لمجتمع تم تطويره من هذا السبيل ؟ .

---

(١) نفس المرجع ، ص٩ .

(٢) كان الاقتصاد البرازيلى دائما مفتوحا لرأس المال الأجنبى . فى نهاية ١٩١٤ كان رأس المال الأجنبى يسيطر بالترتيب التالى بالنسبة للاستثمارات المباشرة (انجلترا ، فرنسا ثم الولايات المتحدة) . مع الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية وخاصة ابتداء من ١٩٤٩ تبدأ سياسة اقتصادية تهدف إلى بناء بعض الصناعات التى تنتج بدائل للواردات (انتاج السلع الاستهلاكية ، الحد من الصادرات ، استيراد السلع الانتاجية ، بناء بعض الصناعات الاساسية ، اقامة قطاع للدولة مع وجود المشروعات الأجنبية) . مع ازدياد الدور الذى يلعبه رأس المال الأمريكى وانحسار دور رأس المال الانجليزى والفرنسى (فى آخر ١٩٥٠ كانت الاستثمارات =

الإلتجاء إلى رأس المال الأجنبي يعكس إذن انشغالا أبعد ما يكون عن تطوير المجتمع المصرى . وتطوير المجتمع المصرى فى ارتباطه العضوى بتحريره من كل

= المباشرة الأجنبية على النحو التالى (بمليون الدولارات) الولايات المتحدة ٤ر٩٠٠ - انجلترا ٣ر٢٣٣ - فرنسا ٥ر٤٣ - بلجيكا ٣ر٤٣ ثم تأتى بقية البلدان) . وفى بداية الستينات تبرز القوى الاجتماعية التى تسعى إلى التحرر من السيطرة الاجنبية وتبدأ بعد انتخاب الرئيس جولار فى اتخاذ بعض الخطوات التحريرية . ولكن الانقلاب العسكرى فى ابريل ١٩٦٤ يعنى انتهاء فترة انتقال البرازيل من سيطرة رأس المال الأوربى والانجليزى بصفة خاصة إلى سيطرة رأس المال الأمريكى ويزداد الانفتاح لرأس المال الأجنبى ويبدأ بنوع من التصحيح النقدى للموقف يتم عن طريق تخفيض الأجور الحقيقية والالتجاء إلى الادخار الاجبارى والتوسع فى الائتمان الصناعى . وتقوم سياسة البناء الصناعى على التفرقة بين قطاعين : قطاع يسمونه القطاع التقليدى ينتج المواد الغذائية والمنسوجات والمصنوعات الجلدية ويقوم على استخدام المواد الأولية الزراعية ويغلب فيه رأس المال المحلى ولايجذب رأس المال الأجنبى كثيرا . ويعتمد فى توسعه على الزيادة الافقية فى الطلب الناجمة عن زيادة السكان ومن نزوح سكان الريف نحو المدينة وعن تشجيع الدولة للصادرات من منتجاته عن طريق الاعفاء الجمركى . وقطاع ثان يسمونه بالقطاع الديناميكى ينتج أساسا السلع الاستهلاكية المعمرة ويرتكز منذ نهاية الستينات على صناعة السيارات . يستورد الكثير من المدخلات النصف مصنوعة . ويمثل مجال النشاط الرئيسى للمشروعات الاجنبية . ويوجد ٦٨ ./. من الاستثمارات الاجنبية فى صناعة السيارات . فى ١٩٧٢/١٢/٣١ كان توزيع رأس المال الأجنبى كالآتى ٩٣ر٤١./. للولايات المتحدة (عدا الاستثمارات باسم بلدان امريكا اللاتينيه الأخرى وكندا (٧٩ر٨./.) ومعروف وضع المصالح الامريكية فيها) ٤ر٢٥./. دول دول السوق الاوربية ما عدا انجلترا (أهمها ألمانيا الغربيه ٧١ر١٢./. وفرنسا ١١ر٥./.) ، اليابان ٧٧ر٧./. . يلاحظ أن للولايات المتحدة الغلبة وأن المانيا الغربية تسبق فرنسا وأن انجلترا تكاد تختفى من الصورة واليابان تبرز فى الصورة . هذا القطاع الثانى يعتمد فى توسعه على جزء معتبر من الطلب يأتى من الداخل من فئة اجتماعية محدودة ذات الدخول المرتفعة وتحصل على نصيب نسبى كبير من الدخل القومى . إذ يتميز نمط توزيع الدخل بأنه فى صالح =

سيطرة اجنبية هو الانشغال الحقيقي اذا ما نظر الى الامر من وجهة نظر الغالبية من افراده . وهنا لا بديل عن الاعتماد على الداخل عن طريق تعبئة الفائض الاقتصادي.

= الربح. كما تجرى اعادة توزيع الدخل لمصلحة مديرى المشروعات وكبار موظفى الدولة فى الجيش والبوليس والادارة . هذا الجزء من الطلب تشجعه الدولة عن طريق تسهيل منح الائتمان الاستهلاكي . ويبدأ هذا القطاع فى مرحلة أخيرة يعتمد فى توسعه على الطلب الخارجي . ولكي يتمكن من المنافسة فى السوق الخارجية تهيء له الدولة الشروط التى تقلل من نفقة الانتاج : بناء الاساس المادى للخدمات الاساسية ، تجميد معدلات الاجور إذ تأتى زيادة القوة الشرائية النقدية للعمل من زيادة عدد من يعملون افراد الاسرة وليس عن طريق زيادة معدل الاجور . ويتولى التضخم الباقى أى انقاص الاجور الحقيقية (فى عام ١٩٧٥ كان معدل التضخم ٣٥./٠ فى السنة ، زادت الاجور النقدية بـ ١١./٠ ، وقد نقصت القدرة الشرائية للعمال بـ ٤./٠ فى عام ١٩٧٥ . وتقدر وزارة العمل البرازيلية أن الحد الادنى للاجور قد فقد ٤٠./٠ من قوته الشرائية الحقيقية بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤ ، وتقدر المصادر غير الحكومية النقص بـ ٦٠./٠) . كما تقوم الدولة بتشجيع النشاط التصديرى بمنح اعانات تصدير تمثل ٥٠./٠ من قيمة الصادرات وباعطاء تسهيلات ائتمانية للنشاط التصديرى وبتمويل التخزين . وفى النهاية ، وإن كان ذلك شرط بداية ، تضمن الدولة المشروعات الأجنبية الاستقرار ، فتحرم على العمال تكوين التنظيمات ، وهو حق يتمتع به أرباب الأعمال ، ماذا كانت النتيجة ؟ تعبر عنها المؤشرات الآتية :

توزيع القوة العاملة بين النشاطات الاقتصادية (نسبة مئوية) : فى ١٩٠٠ ثم فى ١٩٧٠ ، الزراعة من ٦ر٥١./٠ إلى ٦ر٤٤./٠ ، الصناعة من ٩ر٨./٠ إلى ١١./٠ والخدمات من ٥ر٣٦./٠ إلى ٧ر٤٤./٠ (لاحظ تضخم قطاع الخدمات وضعف الوزن النسبى للقطاع الصناعى) . نمط الصادرات (نسبة مئوية من قيمة الصادرات) : المواد الأولية ٣٨ر٨٠./٠ فى ١٩٧٢ و ١٢ر٨١./٠ فى ١٩٧٣ ، المواد شبه المصنعه ٥٢ر٦./٠ و ٠١ر٦./٠ ، المواد المصنعه ١ر١٣./٠ و ٧٣ر١٢ . كان البن على رأس قائمة الصادرات من المواد الأولية حتى عام ١٩٧٤ حيث ترك مكان الصدارة للسكر . لاحظ أن هيكل الصادرات يبين أن الاقتصاد لايزال يعتمد أساسا على المواد الاولية (بتقلباتها وتغير شروط التبادل =

وفى مصر يوجد اليوم فائض اقتصادى . سنحاول أن نرى فى مرحلة أولى ماذا أعطى الفائض الاقتصادى تاريخيا ، لنرى بعد ذلك تقديرا له فى السنوات الأخيرة ، لنتعرف فى النهاية على صور تبديده .

= لغير صالحها) . ويتميز الموقف بالفوارق الكبيرة بين الاقاليم ، ويتكلم البعض عن وجود ٣ برازيل مختلفة فى الجنوب والشمال الشرقى والغرب توزع بينها الأرض والسكان والثروة على النحو التالى : الجنوب ١٨٪ من الارض و ٦٠٪ من السكان ، ٨٠٪ من الثروة . الشمال الشرقى ١٦٪ من الارض ، ٣٠٪ من السكان ، ١٤٪ من الثروة ، الغرب ٦٦٪ من الارض ، ١٠٪ من السكان ، ٦٪ من الثروة . كما يتميز بالتفاوت الكبير فى الدخول بين الفئات الاجتماعية . فى عام ١٩٧٠ كان توزيع الدخل على النحو التالى : ٤٠٪ من السكان يحصلون على ١٠٪ من الدخل ، يليهم ٢٠٪ يحصلون على ١٠٪ ثم ٢٠٪ آخرين يحصلون على ١٨٪ ثم يحصل الـ ١٠٪ التالية على ١٤٪ من الدخل وأخيرا يحصل الـ ١٠٪ من السكان الموجودون فى قمة الهرم الاجتماعى على ٤٨٪ من الدخل . وقد زادت درجة انعدام العدالة التوزيعية بين ١٩٦٠ — ١٩٧٠ . ولابد أنها زادات بعد ١٩٧٠ بفعل التضخم (ومعدله السنوى لايقل عن ٣٠٪) وأزمة الصناعة . ويعتمد الاقتصاد البرازيلى على الخارج ليس فقط بالنسبة لصادراته وإنما كذلك بالنسبة لرؤوس الاموال والسلع الانتاجية والتكنولوجيا . وينعكس الاعتماد على الخارج فى حالة مديونية . فى سنة ١٩٧٤ وصل الدين الخارجى إلى ١٧ مليار دولار وأصبح ٢٢ مليار دولار فى ١٩٧٥ . فى وضع كهذا يكون الاقتصاد القومى معرضا لكل عواصف الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ومع أزمة هذا الاخير يصاب الاقتصاد البرازيلى بأزمة حادة : إنخفاض فى الطلب الخارجى ، ومستوى دخول الغالبية منخفض يخلق طلبا كبيرا على منتجات الصناعات التى بنيت ، خاصة فى جو التيارات التضخمية الرهيبة ، وتكون النتيجة أزمة حادة لكل البناء الاقتصادى . البناء الصناعى يرتكز على صناعة السيارات مع ارتفاع أثمان الطاقة فى السنتين الاخيرتين انخفض الطلب كثيرا على السيارات . تأزم كل الوضع الصناعى والبرازيل لاتنتج إلا ٢٠٪ من احتياجاتها من الطاقة) وإن كانت تأمل أن تصل إلى الاكتفاء الذاتى فى ١٩٨٠) . =

ومن يتحمل مسئولية تبديده ، لنخلص فى النهاية إلى أن الموقف لا يتميز بنقص فى رأس المال .

■ ازاء هذا الوضع اضطر فى أكتوبر الماضى إلى فتح مجالات الاستثمارات البترولية لرأس المال الاجنبى بعد أن كان قاصرا على رأس مال الدولة • مثل هذا يوضح أنه لاضوابط للتبعية وأن اوتضاء التبعية لا يتجزأ ولا يجعل ممن يرتضيه قادرا على وضع حدود لها ، وقد أدت الازمة المصحوبة بالتضخم مع نمط توزيع الدخل لغير صالح المنتجين المباشرين مع الفروق الاقليمية الكبيرة إلى انتشار المجاعة فى الشمال الشرقى على نحو دفع بالامم المتحدة إلى توجيه نداء اغاثة عالمى فى نهاية الصيف الماضى . هناك كذلك مشكلة حوض الامازون الغنى بالمعادن ، إذ بيعت الاراضى لشركات أجنبية واهمها شركة الولايات المتحدة للصلب . لتسهيل استغلال المنطقة كان من اللازم بناء طريق رئيسى يخترق الغابة . بدت مقاومة السكان الاصليين (قبائل الهنود) لاغتصاب أرضهم وكانت محاولة القضاء عليهم واثارة حركة تهجير من الشمال الشرقى نحو المنطقة . فى نهاية الصيف الماضى ظهر فى جو الازمة اتجاه آخر فى داخل الطبقة الحاكمة يعبر عنه جيزيل الذى يرأس الحكومة . يتمثل هذا الاتجاه فى محاولة توجيه البناء الصناعى للسوق الداخلية وأن يتم ذلك بالتعاون مع رأس المال الاوربى (دول السوق المشتركة) . وتقوم سياسة جيزل على الانفاق على الخدمات الاجتماعية وزيادة الاجور (لزيادة الطلب الداخلى) ، على تنمية الطاقة (وهنا اتخذ قرار لاعطاء رأس المال الاجنبى الحق فى البحث عنها بدلا من الدولة) ، على اتباع سياسة جزئية فى مجالات احلال الواردات والاستثمار فى الصناعة الثقيلة وأخيرا على تطوير الزراعة ومواجهة مشكلاتها المتمثلة فى الاصلاح الزراعى وفى اعتمادها على محصولين للتصدير (السكر والبن) ثم فى التفاوت الاقليمى الرهيب • ولكن العسكريون يعارضون هذا الاتجاه ويرون الاستمرار فى سياسة البناء الصناعى للتصدير وهو ما يعنى الابقاء على الوضع الراهن والتعاون مع رأس المال الامريكى وينتهى الأمر بسيطرتهم على الحكم .

أهم المراجع :

O Ianni, Cisis in Brazil, Columbia University Press, New York, London, 1970 · Le Monde, Dossiers et Documents, 1972 – The Economist, Londsn, August 1975.

سنقتصر فى بيان ما اعطاه الفائض تاريخيا على التاريخ المصرى الحديث . فقد أعطى أول البناء الصناعى الذى تم فى فترة محمد على (من ١٨١١ - ١٨٤٠) . كما ساهم فى تمويل حربين لمصلحة رأس المال الانجليزى. فى الحرب العالمية الأولى يجبر المجتمع المصرى على إدخار ١٥٠ مليون جنيه فى شكل أرصدة استرلينى، كما يدخر ٤٥٠ مليون جنيه فى الحرب العالمية الثانية ، تمثل ما يقرب من ٢٥ ٪ من الدخل القومى وتستخدم فى تمويل الحرب عن طريق وضع الخدمات والمنتجات تحت تصرف القوات البريطانية. وأخيرا أعطى الفائض الذى ينتجه المنتجون المباشرون فى الزراعة والصناعة (وخاصة الأولى) البناء الصناعى المصرى الذى تم ابتداء من نهاية القرن الماضى وخاصة ابتداء من العشرينات وميلاد بنك مصر ، وذلك رغم استنزاف جزء كبير من الفائض بواسطة الاقتصاد الانجليزى الأم .

أما فيما يتعلق بحجم الفائض الاقتصادى الفعلى فقد تم تقديره فى دراسة تمت بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية (١) للسنوات من ٦٨/ ١٩٦٩ إلى ٧١/ ١٩٧٢ فى القطاعين الزراعى والصناعى فقــــط . وكان حجم الفائض بمليون الجنيهات المصرية فى هذه السنوات على التوالى على النحو التالى : ١١٠٢، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥١ . هــذا فى الوقت الذى قدر فيه الاستثمار القـومى فى ميزانية ١٩٧٣ بـ ٥٠٠ مليون جنيه (٤٥٠ مليون استثمار عام و ٥٠ مليون استثمار خاص)(٢) . فحجم الفائض الاقتصادى يفوق الجزء المستثمر بكثير . وحتى ولو أخذنا فى

---

(١) أنظر رسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى ، ١٩٧٤ .

(٢) تقرير البنك الأهلى المصرى ، التطورات الاقتصادية المحلية ، عدد فبراير - مارس ١٩٧٥ ، ص ١٧ .

الاعتبار امكانية أن يوجه جــزء منه للتسليح ، فلا زال التساؤل قائما أين يذهب الباقى !

الواقع أن صور تبديد الفائض متعددة . فهناك أولا **الطاقة المادية المعطلة** . فالقطاع الصناعى المصرى يعمل بـ ٦٥ ٪ من طاقته . وقد قدرت الخسائر الناجمة عن هـذه الطاقة المعطلة خلال الست سنوات الأخيرة بنحو ١٫١٢ بليون جنيه مصرى . وهناك ما يهلك من الطاقة المادية عن طريق الحرائق التى تحدث (بعمد أو بدون عمد) فى الوحدات الإنتاجية وغيرها . وقد أصبحت ظاهرة واضحة فى الخمس سنوات الاخيرة تفرض وجودها فى مواسم معينة من السنة المالية . ثم ما يهلك نتيجة سوء خدمات الصيانة والتخزين . وكذلك ما يتحمله المجتمع من غرامات تأخير السفن التى تنقل البضائع إلى مصر . وتوجد ثانيا صورة تبديد **الطاقة البشرية** فى شكل القوة العاملة المتعطلة كليا أو جزئيا والقوة العاملة التى تعمل فى مجالات غير تلك التى تم تأهيلها للعمل فيها . وتوجد ثالثا صورة تبديد جزء من الفائض فى شكل استهلاك طائش لجزء من المنتجات المحلية ولسلع مستوردة بالطرق المشروعة وغير المشروعة . وأهم من كل هذا تبديد القدرات الخلاقة للانسان المصرى عن طريق قتل ملكة التفكير والنقد والحرص على عدم تسييسه وحرمانه من المساهمة فى مناقشة وحل القضايا العامة . كل هــذه هى الصور الظاهرة لتبديد الفائض . أما غير الظاهر من هذه الصور فيتمثل فيما يضيع على المجتمع نتيجة النمط القائم لإدارة موارده واستخدامها والحيلولة دون استخدامها استخداما رشيدا .

ولكن القضاء على صــور تبديد الفائض الاقتصادى وتعبئته بقصد تطوير الاقتصاد القومى يعنيان إعادة التنظيم، وإعادة التنظيم بعيدا عن القوى التى خلقت

التخلف الاقتصادى والاجتماعى (رأس المال الأجنبى) والتى تعمل على استمرار وجوده فى صور مختلفة ، وبعيداً عن القوى الداخلية التى تعبث بالفائض الآن .

ونخلص من كل ذلك بالآتى :

أولا : الأصل أن رأس المال الأجنبى هو السيطرة ، وهو يجلب التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وأنه لن يأت إلا فى حدود وفى المجالات التى لاتحقق تغييرات أساسية فى الهيكل الاقتصادى . وأنه فى مجيئه يحمل تهديدا جديا للصناعة المصرية ، للبناء الصناعى الذى نحاول اقامته منذ الحرب العالمية الأولى . كما يحمل خطر تشتيت القوة العاملة المصرية بعيدا عن مصر .

ثانيا : أنه لن يكون لسياسة « الانفتاح » الاقتصادى ثمرة ، والأغلب أنها ستكون سريعة الظهور والنمو ، إلا فى اتجاهين يعزز كل منهما الآخر :

— فى اتجاه زيادة تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى بمظاهرها المختلفة .

— وفى اتجاه تعريض المجتمع المصرى لريح التضخم العاتى الذى يسود الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما تحدثه من زيادة فى الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصرى لمصلحة النشاطات غير المنتجة والطفيلية وزيادة فى الاستقطاب الاجتماعى بما ينتجه التضخم من تزايد انعدام العدالة فى توزيع الدخول على حساب الغالبية أصحاب الدخول المنخفضة والثابتة .

ثالثا : ان نقطة البدء فى النظر السليم فى الوضع الراهن هى تحديد استراتيجية لتطوير المجتمع المصرى ابتداء من احتياجات جمهور العاملين ومن الفائض الاقتصادى . أما بالنسبة للعلاقات مع الخارج فيلزم تعظيم ايرادتنا من صادراتنا ،

والقضاء على كل استيراد غير ضرورى ، والشراء بعيدا عن الأسواق التى يسودها التضخم ، والالتجاء إلى رأس المال الخارجى لايكون إلا على سبيل الاستثناء وفى حدود وبشروط .

رابعا : كل ذلك يستلزم اعادة تنظيم شامل للاقتصاد والمجتمع ، وهو أمر لاترغبه ولاتستطيعه الطبقة الحاكمة .

وعليه لايكون الانفتاح لرأس المال الأجنبى إلا دعوة صريحة للتبعية وحلا لمشكلات بعض الفئات المسيطرة لا لمشكلات مصر وتسليم ضمنى بعدم الاهتمام لا بالقضية الاجتماعية ولا بالقضية الوطنية . وهو ما يعنى العبث بكل تضحيات الشعب المصرى فى مقاومة رأس المال الأجنبى ، أى العبث بكل تاريخ المقاومة المصرية فى تاريخها الحديث ، التى يمكن أن نذكر منها مجرد علامات على الطريق :

ـ ثورة الشعب المصرى ضد رأس المال الفرنسى طوال سنوات بقاء الحملة الفرنسية من ١٧٩٨ - ١٨٠١ وخاصة فى ثورتى القاهرة فى ١٧٩٨ ، ١٨٠٠ .

ـ مقاومة الشعب المصرى لرأس المال الانجليزى ، ١٨٠٧ (حملة فريزر) .

ـ مقاومة الشعب المصرى لرؤس الأموال الأوربية بقيادة رأس المال الانجليزى والفرنسى ، فى ثورة عرابى ١٨٨١

ـ مقاومة الشعب المصرى لسيطرة رأس المال الانجليزى طوال وجوده ، حتى ثورة ١٩١٩ ، وطوال الحركة الوطنية فى الثلاثينات والاربعينات ، حتى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ومعارك القناة فى ٥١ - ١٩٥٢ ،

ـ مقاومة الشعب المصرى لعدوان رأس المال الانجليزى والفرنسى ، هذه المرة بالتعاون مع رأس المال الأسرائيلى ، فى ١٩٥٦

ـ مقاومة الشعب المصرى وتضحياته مع الشعب العربى لرأس المال الأمريكى ـ الذى يعمل من خلال ومع اسرائيل ـ حتى يومنا هذا .

٣ ـ مشروع القانون الضريبى وتوالى مكونات سياسة «الانفتاح» الاقتصادى :

فى ١٠ مارس ١٩٧٧ عقدت الغرفة التجارية بالاسكندرية بالتعاون مع جمعية خريجى كلية الحقوق بجامعه الاسكندرية ومعهد الضرائب بالاسكندرية ندوة لمناقشة أحد مستلزمات « الانفتاح » الاقتصادى وهو مشروع لتعديل النظام الضريبى فى مصر على نحو يتفق مع مايلزم تحقيقه من مزايا ماليـــة لرأس المال بصفة عامة ورأس المال الأجنبى بصفة خاصة . وقد تحدد مجال مساهمتنا فى هذه الندوة بموضوع « العلاقة بين مشروع القانون الضريبى والحياة الاقتصادية بصفة عامة » .

إذا ماتعلق الأمر بالعلاقة بين مشروع القانون الضريبى والحياة الاقتصادية بصفة عامة فرضت النظرة الشاملة نفسها ، نظرة تشمل الاقتصاد القومى فى مجموعه وفى حركته عبر الزمن . وإذا كان انشغالنا الرئيسى بالحاضر فالحاضر نتاج الماضى ومحدد للصورة التى يكون عليها المستقبل .

ـ فالنظرة يلزم أن تكون شاملة ، لاجزئية يغيب عنها الكثير وقد يكون الأهم .

ويلزم أن تغطى الاقتصاد فى حركته ، إن نظرت إلى المستقبل لاتغفل الماضى ، نفهم به حاضرنا وتستمد منه العبر ـ وما احوجنا ، فى ظل أوضاعنا الراهنـة ، إلى العبر .

(١) أثر النظام الضريبي من الناحية الاقتصادية :

• بصفة عامة ، وفي الاقتصاديات غير المخططة ، يؤثر النظام الضريبي ، على النشاط الاقتصادي من نواح ثلاث :

ـ أثر الضرائب على الأثمان النسبية للسلع : فرض الضريبة واستقرارها في النهاية يغير من الأثمان ، ومن ثم يغير من كيفية استخدام الموارد في النشاطات الاقتصادية المختلفة .

ـ أثر الضرائب على قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار ، ومن ثم على على معدل زيادة الدخل القومي .

ـ أثر الضرائب على نمط توزيع الدخل القومي ، بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة والوضع الاقتصادي لكل منها والباعث لدى كل منهـــا على المساهمة في النشاط الاقتصادي .

هذه الآثار لا تحققها الضريبة وحدها ، وإنما تحققها مع غيرها من أدوات السياسة الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالأدوات المباشرة متمثلة في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في شكل وحدات القطاع العام أو هيئات عامة ، أو أدوات تدخل غير مباشر وعلى الأخص السياسة الخاصة بالتجارة الخارجية وأنظمة الدفع المتعلقة بها .

• ولبيان أثر مشروع قانون الضرائب محل المناقشة في كل من هذه النواحي نبدأ من نقطة البدء التاريخية التي تفرض نفسها علينا : من النظام الضريبي الحالي .

(٢) النظام الضريبي القائم .

• إذا ما أردنا أن نبرز الخصائص الأساسية للنظام القائم أمكننا أن نقول :

- أنه يتميز أولا بغلبة طابع الاداة المالية ، أداة لحصول الدولة على إيراد مالى ، يكاد لا ينشغل بالنمو الاقتصادى . **دون ان تتحدث** عن التطور .

- أنه نظام محابى ، رغم تصاعدية بعض الضرائب ، فى مجموعه ، الدخول المرتفعة على حساب الدخول المنخفضة . ولبيان ذلك يلزمنا أن نفرق بين :

- العبء القانونى الظاهرى للضرائب ، كما تصوره نصوص القانون

- العبء القانونى الحقيقى ، كما تحدده - كفاءة الجهاز الضريبى وقدرته على الربط المنضبط .

- وامكانية التهرب من الضريبة .

وهذان يحدد ان حصيلة الضرائب .

- وما يحصل فعلا ، وتبرزه المستحقات المتأخرة من حصيله الضرائب .

- والعبء الاقتصادى للضرائب أى العبء الفعلى للضرائب الذى قد يختلف وعادة ما يختلف عما قصده الشرع .

. العبء القانونى الظاهرى موجود فى نصوص القانون ولاحاجة لنا للوقوف عنده إلا كنقطة بدء . وسنحاول لابراز العبء القانونى الحقيقى أن نأخذ حصيلة الضرائب والمتأخرات من مستحقات الضرائب عن السنة الضريبية ٧١ / ١٩٧٢ (والصورة لم تتغير كثيرا منذ هذا التاريخ إلا فى زيادة الاتجاه الذى كان قائما) معتمدين على البيانات الواردة فى تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن السنة المالية ٧١ / ١٩٧٢ ، والصورة تقتصر على الايرادات الضريبية **للحكومة المركزيه** ويعبر عنها بالأرقام الدائرية بمليون الجنيهات المصرية :

ـ الضرائب المباشرة :

على الثروة عند إنتقالها بالوفاة	تركات	١٫٦	٣٫٢ (١٫٢ ٪)	٢٥٤٫٦
	رسم أيلولة	١٫٦		
على دخول الملكية العقارية	أطيان	٢٥٫٦	٣٢٫٦ (١٢٫٧ ٪)	
	مبـــان	٧		
على دخول رأس المال (معظمها القطاع العـــام)	أرباح تجارية وصناعية	٨٦	١٨٠ (٧٠٫٥ ٪)	
	رؤوس أموال منقولة	٧٨٫٦		
	إتاوات	١٥		
دخول العمل	كسب العمل	٣٤٫٧	٣٦٫٢ (١٤ ٪)	
	المهن غـير التجارية	١٫٥		
العامة على الايراد		٢٫٥	٢٫٥ (أقل من ١ ٪)	

يلاحظ :

- ضعف مساهمة الزراعة بالنسبة للنشاطين الصناعى والتجارى .
- ضعف مساهمة الملكية العقارية بالنسبة لملكية رأس المال .
- مساهمة العمل تفـوق مساهمة الملكية العقارية (زراعية ومبانى) والثروة عند إنتقالها بالوفاة .
- فى إطار مساهمة العمل تمثل حصيلة الضريبة على المرتبات والأجور ٢٣ مثل حصيلة الضريبة على ايرادات المهن غير التجارية .
- حصيلة الضريبةالعامةعلىالايراد (أصحاب الدخول المرتفعة) تكاد لاتذكر.

ـ الضرائب غير المباشرة :

الضرائب	الجمارك	٢٩٠٫٦ (٤٨٫٤٪)	٤٥٠ (٧٢٫٨٪)	٦١٩
	رسوم الإنتاج	٨٨ (١٤٪)		
	الدمغة	٥٠ (٨٪)		
	رسوم الاستهلاك	١٤ (٢٪)		
	رسوم أخرى (على الأقطان-رسوم دعم)	٧٫٨ (١٪)		
فروق الأسعار (ضرائب بلا قانون)	الكهرباء	٤ (٠٫٦٪)	١٦٩ (٢٧٫٢٪)	
	السلع	١٦٥ (٢٦٫٦٪)		

يلاحظ :

ـ أهم الضرائب غير المباشرة ناجمة عن رسوم الجمارك . فروق الأسعار ، رسوم الإنتاج والدمغة .

ـ أن حصيلة الجمارك وحدها تفوق حصيلة كل الضرائب المباشرة . وتزداد حصيلة الضريبة بتغيير أساس تحديد قيمة الواردات، من السعر الرسمي للجنيه المصري للسعر التشجيعي تتضاعف قيمة الواردات .

وبما أن رسم الوارد قيميا تتضاعف حصيلة الضريبة على الواردات : فى عـام ١٩٧٦ كان $\frac{1}{2}$ الواردات على أساس السعر التشجيعى للجنيه . فى ميزانية عام ١٩٧٧ الاتجاه العام هو نحو التوسع كثيرا فى هذا الامر (١) .

- أن للسلع الضرورية (السلع التى يستهلكها عامة الشعب) نصيب الاسد فى فرض الضرائب غير المباشرة (٢) .

- من المعروف أن الضرائب غير المباشرة تصيب دون تمييز الدخول المختلفة وتصيب أساسا أصحاب الدخول المنخفضة .

- من المعروف أن أثرها فى رفع الأسعار مباشر وسريع .

- وأخيرا توجد طائفة « ضرائب ورسوم أخرى » تتمثل حصيلتها فى ٣٢ مليون جنيه .

وعليه تتكون الايرادات السيادية المركزية فى مجموعها على النحو التالى :

نوع الضرائب	مساهمة مطلقة	مساهمة نسبية
الضرائب المباشرة	٢٥٤ر٦	٢٨ ٪
الضرائب غير المباشرة	٦١٩	٦٧ ٪
ضرائب أخرى	٣٢	٥ ٪
الإجمـــالى	٩٠٥ر٦	١٠٠ ٪

(١) وقد بدأ هذا الاتجاه يمثل القاعدة العامة ابتداء من أول يناير ١٩٧٨ .

(٢) د. عبـد الهادى النجـار ، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته ، ص ٢٧١ — ٢٨٨ .

يتضح من ذلك اذن : أن النظام الضريبى القائم يحابى فى مجموعه الدخول المرتفعة فى علاقتها بالدخول المنخفضة .

ـ أنه فى إطار الدخول ـ يحابى دخول الملكية العقارية (وخاصة الأطيان) ودخول النشاط الزراعى (الذى يستبعده من نطاق الضريبة) على حساب ملكية رأس المال الصناعى والتجارى .

ـ ويحابى دخول الملكية على حساب دخول العمل (تصاب بالضريبة ٣ مرات ـ ضريبة كسب العمل ولا مهرب منها أو المهن غير التجارية ـ الضرائب غير المباشرة ـ الضريبة العامة على الايراد) .

* وتتضح الصورة أكثر ، إذا مـا أدخلنا جانبا هاما من جوانبها : **متاخرات المستحقات من الضرائب** (١) . بالنسبة لوضع المتأخرات من مستحقات الضرائب يمكن القول بأنها تحكم بالاتجاهات الآتية :

ـ بالنسبة لكل أنواع المتأخرات هناك إتجاه عام نحو تضخمها وزيادتها من سنة لأخرى ، تزيد بمعدل يقارب ١٠ ٪ سنويا .

---

(١) ص ١٥ ـ ١٩ من تقرير لجنة الخطـة والميزانية بمجلس الشعب السابق الإشارة إليه .

رصيد المتأخرات فى نهاية السنة المالية : أرقام دائرية بمليون الجنيه (١)

	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١
مصلحة الضرائب	١٨٥٫٥	١٨٦	١٨١	١٤٨	١٥٢
مصلحة الضرائب العقارية	٥١	٥١	٦٧	٧٩	٨١
مصلحة الجمارك	٨	١٠	١٠	١٨	٥٨
الاجمـــالى	٢٤٤٫٥	٢٤٧	٢٥٨	٢٤٥	٢٩١

- فيما يتعلق بتوزيع المتأخرات على أنواع الضرائب يلاحظ اتجاهان .

* الأول : أن معظم المتأخرات يوجد ، بالنسبة للضرائب المباشرة عـــلى الدخول ، فى إطار الضرائب على الثروة أو على الدخول المرتفعة نسبيا (المتأخرات فى الارباح التجارية والصناعية ٥٠ ٪ من مجموع المتأخرات، العامة على الايراد ، ١٨ ٪ ، التركات ورسم الايلولة ١٠ ٪ ، رؤوس الاموال المنقولة ١٠ ٪ ، أما كسب العمل فالمتأخر فيها أقل من ٢ ٪ من مجموع المتأخرات) .

متأخرات مصلحة الضرائب عام ٧١ / ١٩٧٢ (١٥٢ مليون جنيه) موزعه على أهم الضرائب (٢) :

---

(١) ص ١٥ من التقرير .

(٢) ص ١٦ من التقرير .

نوع الضريبة	المتأخرات من مستحقاتها (أرقام دائرية بالمليون)	نسبتها لإجمالى المتأخرات	ملاحظـــات
الأرباح التجارية الصناعية	٧٧	٥٠٪	معظم المتأخرات فى القطاع الخاص
العامة على الايراد	٢٨	١٨٪	لاحظ أن إيراد الضريبة السنوى أقل ٣ مليون جنيه .
التركات ورسم الايلولة	١٦	١٠٪	
إيرادات رؤوس الاموال المنقولة	١٦	١٠٪	
أرباح المهن غير التجارية	٤	٣٫٥٪	
كسب العمـــل	٣	١٫٩٪	

كما توجد كذلك ، أى المتأخرات ، فى مستحقات الضرائب علـى دخول الملكية العقارية :

متأخرات مصلحة الضرائب العقارية عام ١٩٧٢ موزعة على الضرائب على دخول الملكية العقارية (١) :

نوع الضريبة	المستحق	المحصل	النسبة المئوية للمحصل	النسبة المئوية للمتأخر
الاطيـــان	٢٨	١٣	٤٨ ٪	٥٢ ٪
دفاع : أطيان ومبانى	٤١	١٤	٣٣ ٪	٦٧ ٪
أمن قومى: أطيان ومبانى	١٤	٥	٣٨ ٪	٦٢ ٪
رسوم محافظة	٤	٢	٤٧ ٪	٥٣ ٪
مبـــانى	١٫٧	٧١٥ الف جنيه	٤٢ ٪	٥٨ ٪
الاجمـــالى	١١٦	٣٩	٣٣ ٪	٦٧ ٪

ه الاتجاه الثانى يتمثل فى قفزة هائلة للمتأخرات من مستحقات الضرائب الجمركية ابتداء من سنة ١٩٧٢ (من ١٨ مليون فى سنة ١٩٧١ إلى ٥٨ فى سنة ١٩٧٢) ، (تلزمنا أرقام عن السنوات التالية لمعرفة ما إذا كان الامر يتعلق باتجاه عام أولا ، فإذا كنا بصدد إتجاه عام ، كيف نفسره ؟ هل يرجع إلى التوسع المفاجىء فى الاستيراد بصفة عامة أم إلى التوسع الناشىء عن نشاط القطاع الخاص ... أم ؟) .

---

(١) ص ١٧ من التقرير

— بالنسبة للمتأخرات من مستحقات مصلحة الضرائب الغير ممكن تحصيلها يلاحظ إرتفاع نسبتها وزيادتها من سنة لأخرى (١) :

السنوات	المتأخرات الضريبية (مليون جنيه)	الضرائب الغير ممكن تحصيلها (مليون جنيه)	النسبة المئوية
٦٨/ ١٩٦٩	١٨١	٤٧	٢٦ ٪
٦٩ / ٧٠	١٨٠	٤١	٢٧ ٪
٧٠ / ٧١	١٤٨	٣٤	٢٣ ٪
٧١ / ٧٢	١٥٢	٥٥	٣٦ ٪

* هذا الوضع بالنسبة للمتأخرات من مستحقات الضرائب يعنى :

أولا : زيادة إمكانية سقوطها بالتقادم ، خاصة فى ظل درجة الكفاءة الحالية للجهاز الضريبى .

ثانيا : يعنى ثانيا، التناقص المستمر للحصيلة الفعلية للضريبة نظرا للتناقص فى القوة الشرائية للنقود الممثلة لدين الضريبة فى ظـــل الاتجاه التضخمى للأسعار (وهو إتجاه تقدر الارقام الرسمية معدله السنوى بما يقارب ١٠ ٪ سنوية ، وتشير تقديرات أخرى إلى أنه يبلغ فى الواقع بين ٢٥ - ٣٠ ٪ سنويا) وهو إتجاه من المؤكد أن تتزايد سرعته فى السنوات المقبلة .

---

(١) ص ١٦ من التقرير .

ـ ثالثا ، أن المكلف المدين بالضريبة يستطيع أن يستخدم النقود الممثلة للضريبة استخدامات تغل اسعار فائدة أو معدلات ربح تفوق بمراحل سعر الفائدة المقرر دفعه على المتأخرات من مستحقات الضرائب .

واضح اذن أن وضع المتأخرات هذا يحابى اصحاب الدخول الكبيرة فى علاقتها بالدخول الصغيرة التى لا تستطيع أن تتأخر فى الدفع ـ لأنها تدفع الضريبة عند الحصول على الدخل (كسب العمل وما فى حكمة من دخول صغار الفلاحين، الدفع فى الجمعية التعاونية عند التسويق) . ولا تملك أن تتأخر فى انفاق دخلها على الاستهلاك أساسا ، وانفاق الدخل هو مناسبه دفع الضرائب غير المباشرة .

وقد بدأت ظاهرة التأخر فى سداد مستحقات مصلحة الضرائب تأخذ حجما كبيرا منذ صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ الذى يقضى بعدم امكانية التنفيذ على اموال الممول إلا بعد أن يصبح الحكم الخاص بدين الضريبة نهائيا . بهذا يكون المشرع الضريبى قد تدخل بصراحة ليحول دون تطبيق مبدأ يكاد يكون معمولا به فى غالبية البلدان وهو مبدأ ادفع ثم عارض . والمشروع الذى تجرى مناقشته هذا المساء يقترح إلغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ (١) .

ه هيكل النظام الضريبى القائم، كما تصوره النصوص التشريعية ، يحابى الدخول الكبيرة ، **ووضع المتأخرات** من مستحقات الضرائب يزيد من هذه المحاباة . فإذا أضفنا إلى ذلك امكانية **التهرب من الضريبة** من جانب هذا النوع من الدخول .

---

(١) أصر المشرع الضريبى على إبقاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ عند مناقشة مشروع قانون الضرائب محل دراستنا فى مجلس الشعب ، وخرج القانون الجديد فى صورته النهائية (تحت اسم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨) وقد حذف منه الاقتراح بالغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ . (أضفنا هذا الهامش فى سبتمبر ١٩٧٩) .

وامكانية التهرب تزيد بزيادة قوة المركز الاقتصادي والمالي. بل أن البعض يحدثنا عن قانون سوسيولوجي مؤداه «ان الفئات الاجتماعية التي بيدها القوة السياسة تميل إلى التهرب من الضريبة» (جاستون جيز). وسنرى اعمالا لهذا القانون في مشروع قانون الضرائب الذي نناقشه هذا المساء. نقول إذا أضفنا امكانية التهرب كليا أو جزئيا من الضرائب نجد أن العبء القانوني الحقيقي للنظام الضريبي الحالي يقع بنسبة أكبر على الدخول المنخفضة.

* فإذا ما ادخلنا **العبء الاقتصادي للضريبة** في الصورة اتضح هذا الاتجاه وضوح الشمس، لا ينكرها إلا من به رمد - فعلاقات التبادل في الاقتصاد المصري تتميز الآن بظواهر أساسية اربعة:

- ظاهرة الجوع بالنسبة للارض الزراعية.
- ظاهرة الجوع بالنسبة للمباني (المساكن).
- ظاهرة الشحة النسبية في السلع (وعلى الأخص السلع الأساسية). والشحة النسبية تنجم جزئيا عن نشاطات التخزين والمضاربة (مرتع رأس المال التجاري الذي يسود الاقتصاد القومي حاليا) كما تنجم عن نمط استيراد السلع.
- ظاهرة احتكار غالبية أنواع النشاط: بواسطة قطاع الدولة أو القطاع الخاص.

في جو اقتصادي تسوده هذه الظواهر ينقل عبء الضريبة، اقتصاديا، في نهاية الأمر، إلى الأطراف الضعيفة اقتصادياً في علاقات التبادل: الخاصة بالأرض الزراعية، بالمساكن، بالسلع، وعلى الاخص الأساسية في الاستهلاك.

* **من كل هذا يتضح إذن:**

- إن النظام الضريبي القائم يحابي الدخول الكبيرة في علاقتها بالدخول المنخفضة.

— وأنه من خلال محاباته لبعض الدخول المرتفعة فى علاقتها بالبعض الآخر لا يساعد على التطور الصناعى المنتج .

— وانه من خلال سعيه لحصيلة مالية كبيرة على هذه الأسس ، أسس تفضيل الضرائب غير المباشرة ، يخلق لدى الاثمان ميلا نحو الارتفاع بصفة مباشرة وسريعة . الأمر الذى يزيد من اشتعال الاثمان :

* فى ظل سياسة مالية تعتمد كثيرا على التمويل عن طريق عجز الميزانية الذى يغطى إما بالاقتراض من الجهاز المصرفى أو باصدار نقود ورقية جديدة أو بالاثنين معا بطبيعة الحال .

* وفى ظل سياسة « انفتاح » على اقتصاد رأسمالى دولى تسيطر عليه الاتجاهات التضخمية على نحو رهيب .

هذا هو النظام الضريبى القائم . ماذا عن مشروع القانون الضريبى الجديد ؟

٢ — مشروع القانون الضريبى الجديد :

قبل أن نتكلم عن طبيعته من وجهة نظره أثره على الحياة الاقتصادية نرى كيف يأتينا مشروع القانون :

— **يقدم مشروع القانون منعزلا :**

* منعزلا عن الأدوات الأخرى للسياسة الاقتصادية .

* ومنعزلا ، فى ظل النظام الضريبى ، عن الضرائب غير المباشرة ،

* ومنعزلا ، فى اطـــار الضرائب المباشرة ، عن بعض الضرائب المباشرة الهامة فى الاقتصاد المصرى .

— وهو لا يقدم منعزلا فحسب وانما يقدم دون مذكرة ايضاحية ، وفى جو من التصريحات المتناقضة بشأن مشروع القانون . وفى غيـاب

المذكرة الايضاحية يحق لنا أن نتساءل بدائه عن الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها من وراء مشروع القانون ويتحتم علينا أن نتفحص هذا المشروع لمعرفة الأهداف التى يبغى تحقيقها . ونبدأ بالتساؤل عن الأهداف الممكنة :

- هل الهدف هو زيادة الحصيلة المالية للضرائب ؟
- أم اعادة النظر فى نمط توزيع الدخل القومى بين الفئات الاجتماعية المختلفة فى وقت يفرض الاستقطاب الاقتصادى نفسه على الملاحظة العادية غير المدققة ؟
- أم أن الهدف يتمثل فى استخدام الضريبة كأداة لتطوير الاقتصاد المصرى ؟ وتطويره فى ظل ظروف الحرب ؟ أو تطويره وغض النظر عن الحرب ؟ وما محتوى هذه السياسة التطويرية أن وجدت؟
- أم أن الهدف هو استخدام الضريبة لتسهيل «الانفتاح» الاقتصادى؟

ورغم أن المشروع الحالى يقدم فى عزلة ، إلا أنها فى الواقع عزلة ظاهرية . إذ من الممكن أن نلم شمل هذا المشروع مع أشقائه من القوانين الاقتصادية . فالمشرع المصرى مشغول منذ عام ١٩٧٤ على الأقل فى اصدار مجموعة من القوانين الاقتصادية يجمع بينها أنها تتفق مع توصيات البنك الدولى للانشاء والتعمير (وصندوق النقد الدولى) ؛ ومن بين هذه التوصيات توصية خاصة باعادة النظر النظام فى الضريبى المصرى[1] .

(I) Arab Republic of Egypt, Economic Report. Document of the World Bank Report No. 870a – EGT, January 5, 1976,
فى ص ٣٣ يقول التقرير، ان الاستراتيجيته الأقتصادية الجديدة (يقصد سياسة «الانفتاح» الاقتصادى ، م . د) ستفرض قائمة مختلفة من الضغوط على النظام الضريبى وستستلزم =

ومن هنا لزم علينا ، إذا أردنا أن نفهم طبيعة مشروع قانون الضرائب الجديد وأثره على الحياة الاقتصادية فى مصر ـ وهو أثر لا يتحدد إلا مع أثر العناصر الأخرى المكونة لأدوات السياسة الاقتصادية ـ أن نتعرض سريعا لما يمكن أن نسميه « روشتة البنك الدولى » .

نبادر من الآن بالقول بأننا **نختلف اختلافا جذريا مع هذه الروشته وما يوجد خلفها من تشخيص ، ومن ثم مع ما تتضمنه من وصفه ليس لها من خصائص الدواء الا المرارة ، ولن تحقق من اثر الا مضاعفة المرض .**

= اعادة هيكلته بدرجة معتبرة » ويقول الپاراجراف الختامى للتقرير (ص ٣٥) أن « الاقتصاد المصرى يتجه بعيدا عن الرقابات الجامدة نحو مسار أكثر انفتاحا وليبراليه . وهذه الاستراتيجية تبدو ملائمة نظرا لتغير البيئة الدولية وتزايد الفرص المتاحة لمصر ومن بينها الاتجاه إلى رأس المال الخارجى . ومع ذلك تستلزم الحركة تغييرات معتبرة فى المواقف والسياسات وفى هيكل ودور المؤسسات الاقتصادية . ومن الممكن كذلك أن تعوق الحركة فى اتجاه معين تحقيق أهداف لا تقل أهمية أو تأخير تحقيقها أو حتى الحيلولة دون ذلك وقد يسوء نمط توزيع الدخل والثروة ويبرز ذلك كأحد مصادر التوتر . وينتج تسوء هذا النمط عن التقدير الفجائى لقيم الأصول الرأسمالية التالى لفتح الاقتصاد ومن التخفيف من الرقابة على الأثمان . ومن الممكن لحد ما رؤية آثار هـذه العوامل من الآن . وعليه يصبح من الضرورى أن يمثل اصلاح ذو مغزى للنظام الضريبى ، متضمنا اصلاح إدارة وجباية الضرائب ، جزءا هاما وعاجلا من برنامج الحكومة للادارة الاقتصادية ، على نحو يمكن من مواجهة أى احتكاك احتمالى ينشأ من اعتبارات توزيع الدخل ولا يعوق الحركة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأعرض للبلد» . وعلى المشرع الضريبى أن يحسن القراءة : فهدف الاصلاح الضريبى هو أن يحول دون حـدوث الاحتكاكات التى تنجم عن تسوء نمط توزيع الدخول والثروات (وهو أمر يتوقعه الخبير «الدولى والأجنبى» صاحب الرأى المسموع !) بشرط ألا يعوق ذلك حركة الاقتصاد المصرى نحو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العريضة . بقى أن نعرف هذه الأهداف وأن نعرف أهداف من فى المجتمع المصرى ، وعلى حساب من يجرى تحقيقها .

لفهم مشروع قانون الضرائب لا بد اذن من وضعه فى وعائه الكبير : الاقتصاد المصرى فى مرحلته الراهنة ، والمقترحات الخاصة بأدوات السياسة الاقتصادية التى يقدمها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى :

— إذا أردنا أن نشخص الوضع الاقتصادى تشخيصا سليما قلنا أن مشكلة الاقتصاد المصرى أنه يعانى من **اختلالات هيكلية لاقتصاد متخلف زادت من حدتها سلسلة الحروب العدوانية** التى عشناها منذ الحرب العالمية الثانية دون أن ننسى من أين أتى التخلف ، ومن أين تأتينا الحروب العدوانية .

— **تشخيص البنك الدولى** : أننا بصدد اختلالات نقدية أساسا لاقتصاد عاجز من الناحية الادخارية والاستثمارية .

— **العلاج** ، وفقا للبنك الدولى : اصلاح الاختلالات النقدية (فى ميزان المدفوعات ، فى ميزانية الدولة . . . إلى آخره) **على نحو يسمح لرأس المال الأجنبى بالحضور** (سنرى بعد لحظات أن ميل مشروع قانون الضرائب الحالى هو فى هذا الاتجاه) .

ويقتضى وجه الحق ووجه الوطن منا وقفة عند « روشته » البنك الدولى :

ـ أولا ، **الروشته** لم تكتب خصيصا للمريض الإقتصادى فى مصر . وإنما تكاد تكون روشته جاهزة مجهزة لكل الاقتصاديات بصرف النظر عن طبيعتها وظروفها . وعلى سبيل المثال ، قدمت الروشته إلى الاقتصاد الهندى فى ١٩٦٦ ، وإلى الاقتصاد البرازيلى فى ١٩٦٧ وأخيرا إلى الاقتصاد البريطانى فى ديسمبر ١٩٧٦ .

ه مكونات الروشتة : أربعة أدوية :

- الأول : خاص بالعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وضرورة إعادة تنظيم هذه العلاقة على نحو يشجع النشاط الفردى، المحلى والأجنبى[1].

وتنظيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص أمر ضرورى ولاغبار عليه . بشرط أن يتم ذلك فى اطار استراتيجية واضحة للتطور، أى للخروج من التخلف الاقتصادى والاجتماعى، لاتدع مجالا للنشاطات غير المنتجة ، وبتحفظ كبير. وكبيرا جدا بالنسبة للنشاط الفردى الأجنبى .

- الثانى : خاص بالاثمان والرقابة عليها وضرورة إزالة الرقابة تدريجيا ، وترك الاثمان لتحددها قوى السوق . وفى هذا الاتجاه يدخل الحد التدريجى من سياسة دعم أثمان السلع الأساسية[2] .

---

(١) وقد حاولت الدولة فى مصر تنفيذ هذه التوصية دفعة واحدة عن طريق اعادة النظر بالجملة فى وضع قطاع الدولة . وتراجعت أمام رد الفعل القوى من العمال والفئات المسيطرة على ادارة شركات القطاع العام . بعد ذلك اختارت الدولة السبيل التدريجى الذى يبقى على القطاع العام وإنما يعد جعله فى خدمة النشاط الفردى على نحو مباشر. ويتم ذلك على نحوين : الأول بالنسبة لشركات القطاع العام الناجحة ويتمثل فى العمل على تمليك ٤٩./ من اسهمها لرأس المال الفردى المحلى والاجنبى . والثانى بالنسبة للشركات الخاسرة (التى تحمل باعباء عامة ويظل يحكم على أدائها بمعايير الارباحية الفردية) ، هنا تلجأ الدولة إلى البنك الدولى أو هيئة دولية أخرى للاقتراض لاقالة الشركة من عثرتها والعمل على توسعها، وعادة ماتضمن عقد القرض نصا يخول البنك فى مرحلة تالية ادخال شريك أجنبى فى الشركة ، أو حتى يلزم الدولة بأن تحول شركة القطاع العام إلى شركة مختلطة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل فى ١٩٧٧ والخاص باستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

(٢) وقد حاولت الدولة فى مصر تحقيق ذلك بجرعة كبيرة فى يناير الماضى (يناير ١٩٧٧)، وكان رد فعل الغالبية من أفراد الشعب محدثا أحداث ١٨ و ١٩ وما احتوته من عنف =

- الثالث : تحرير الواردات والصادرات من القيود والبعد عن اتفاقيات الدفع في تسوية المعاملات الخارجية وتخفيض قيمة الجنيه المصرى فى علاقته بالعملات الأجنبية . وهنا يجب أن نرى اثر تحرير التجارة الخارجية وخاصة الواردات على النشاطات المنتجة فى مصر وعلى الأخص البناء الصناعى واثر تخفيض الجنيه المصرى على الديون وخدمتها ، وعلى الواردات والطلب عليها غير مرن (سواء بالنسبة للسلع الضرورية أو بالنسبة للسلع الكمالية والطلب عليها غير مرن من وجهة نظر الطبقة المستهلكة لها) وما يرتبه ذلك من ارتفاع اثمانها وكذلك زيادة حصيلة الضريبة الجمركية عليها واثر ذلك على الاثمان فى الداخل . الامر الذى يؤدى إلى زيادة الجانب السلبي فى ميزان التجارة وزيادة رفع الأثمان فى الداخل خاصة فى ظل ظروف الاقتصاد الرأسمالى الدولى المعاصر . وكذلك اثر التخفيض على الصادرات ، والأغلب ألا يؤدى إلى زيادة حصيلتها لأن ذلك يتوقف على الطلب على الصادرات المصرية وعلى قدرة الجهـــاز الانتاجى على زياده الانتاج ، وهذه الأخيرة محدودة للغاية فى ظروف الاقتصاد المصرى الحالية . وتكون النتيجة العامة تسوىء وضع ميزان المدفوعات ودفع التضخم إلى أعلا فى الداخل ومن ثم زيادة الضغوط لزيادة الأجور والمرتبات .

= قصد به الرد على العنف الاقتصادى للدولة . وتتراجع الدولة وتلغى القرارات ، ولكنها تعود من الباب الخلفى مستخدمة الحيل الاقتصادية : رفع الأثمان عن طريق الاتجاه نحو حساب قيمة السلع المستوردة بالسعر التشجيعى للجنيه المصرى وليس بالسعر الرسمى على نحو يضاعف من قيمة السلعة ومن ثم من مقدار الضريبة الجمركية ، ويرفع فى النهاية الأثمان التى تباع بها السلع فى السوق المحلية .

- الرابع : هو اعادة النظر فى النظام الضريبى على نحو يشجع رأس المال الأجنبى أو على الأقل يحتوى ما تضمنه قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى من اعفاءات ، ويعطى لراس المال المحلى بعض الامتيازات التى تعطى لرأس المال الأجنبى ويفرض نوعا من الضريبة على الايرادات الناتجة من الاستغلال الزراعى ، ويحاول منع الاحتكاكات الناجمة عن تسوىء نمط توزيع الدخل والثروات المصاحب للاستراتيجية الجديدة(١) .

* ويأتى مشروع القانون الجديد فى هذا الاطار ، وانما فى موقف تجد **الدولة فيه نفسها فى وضع من التناقض** - بين حاجتها الملحه إلى الايراد المالى .

- وضرورة أن يكون القانون الضريبى مشجعا لرأس المال (والأجنبى بصفة خاصة).

- ووصول العبء الضريبى إلى اقصى المدى للتحمل الاجتماعى والسياسى لفئات عريضة من المجتمع المصرى .

- ما هو الاتجاه العام الذى يميز مشروع قانون الضرائب الجديد ؟

* يمكن القول أن الخصيصة الأساسية لمشروع القانون تؤكد خصيصة النظام القائم

فهو يتمادى فى الاتجاه نحو محاباة الدخول المرتفعة فى علاقتها بالدخول المنخفضة، مع الرغبة فى الحصول على حصيلة مالية اكبر ، **وانما مع فارق كيفى جديد:**

---

(١) أنظر بصفة خاصة الصفحات ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ من تقرير البنك الدولى السابق الاشارة إليه .

- إنه فى داخل هذا الاتجاه العام، يميل المشروع الجديد إلى محاباة ما هو أجنبى (سواء بالنسبة لرأس المال أو بالنسبة للعمل) .
- إن ذلك يتم بصياغه فنية تقل فى درجة الجودة عن القانون الحالى .. (لن نتعرض للمشكلات الفنية من الناحية القانونية - إذ سيغطيها متحدثون آخرون) .

• فى اطار هذا الاتجاه العام ، ما هى النواحى التى يمكن أن يؤثر فيها المشروع الجديد على الحياة الاقتصادية ، وكيف يؤثر عليها ؟

يؤثر المشروع الجديد على الحياة الاقتصادية من خلال :

- نوع النشاطات التى تصيبها الضريبة وكيفية اصابتها بالضريبة .
- مدى اصابة هذه النشاطات ، عن طريق أسعار الضرائب وحدود الاعفاءات .
- نوع الاجراءات المتبعة فى الربط والتحصيل .

سنقتصر ، نظرا لضيق الوقت ، على ما هو جوهرى فى كل من هذه النواحى :

* **نوع الانشطة وكيفية اصابتها** ، اهم ما يميز مشروع القانون فى هذا المجال هو :
- الموقف من النشاط الزراعى .

الموقف من النشاط الزراعى : - المشروع يبتعد عن ضريبة الأطيان يتركها وشأنها .
- لا تفرض ضريبة نوعية على الاستغلال الزراعى إلا إذا قامت به شركة أموال أو شركة ذات مسئولية محدودة (م ٩٣) .
- تخرج « المنشآت الزراعية » من نطاق سريان الضريبة على أرباح المهن غير التجارية (م ٢/٦٢ ص ٣٢) .

- يخضع بعض النشاطات المرتبطة بالنشاط الزراعى للضريبة على الأرباح التجارية الصناعية (تربية الدواجن والنحل (م ١٧ ، أو ٢/٧ ص ٥).
- تخضع الأرباح الناتجة من الاستغلال الزراعى للضريبة العامة على الدخل إذا زادت عن ١٢٠٠ جنيه سنويا ، خروجا على القاعدة الأساسية فى النظام الضريبى المصرى التى مؤداها أن وعاء الضريبة العامة على الدخل هو مجموع أوعية الضرائب النوعية .

* هذا الموقف من النشاط الزراعى يمثل إما دعوة إلى الاغفال الجزئى للريف أو إلى غض الطرف عما يتم فى الريف (والتنظيم القانونى يكون ليس فقط عن طريق وجود نصوص تغطى جوانب من الواقع ، وإنما كذلك عن طريق غياب بعض النصوص التى تترك بعض جوانب الواقع للقوانين الإقتصادية).

وهو يعبر عن الحيرة بين الرغبة فى ابقاء الاستغلال الزراعى بعيدا عن مجال سريان الضرائب وبين الرغبة فى الاستجابة إلى ما جاء فى روشتة البنك (١) .

* هذا الموقف من النشاط الزراعى قد يؤدى ، بمقابلته بموقف المشروع من الضرائب على النشاط الصناعى ، برأس المال الخاص إلى أن يفضل الاستغلال الزراعى عن الاستغلال الصناعى . والتوسع فى النشاط الزراعى مرغوب ولازم ، وإنما بشرط ألا يؤثر ذلك تأثيرا غير موات على النشاط الصناعى المنتج ، خاصة فى وقت يجد فيه النشاط الصناعى نفسه مهددا بالتصفية أو بالحد منه فى ظل السياسة الاقتصادية « الانفتاحية » .

---

(١) ولدينا اقتراح محدد يمكن تقديمه فى هذا الشأن ، وهو يتفق ونتائج الدراسة الهامة التى قام بها الدكتور عبد الهادى النجار والتى تكاد تمثل أساسا لمشروع متكامل لنظام ضريبى بديل يحاول التوفيق بين اعتبارات العدالة وتطوير الاقتصاد المصرى . أنظر المرجع المشار إليه .

الضريبة على الارباح الشركات الاموال والشركات ذات المسئولية المحدودة :

- اخرج المشروع توزيعات أسهم هذه الشركات (الأرباح) من مجال تطبيق الضريبة على ايرادات رؤوس الأمـــوال المنقولة . (لم يتكلم عن توزيعاتها من الارباح) .
- اخرجت كذلك من مجال تطبيق الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، حيث أخرج شركات الأموال والشركات ذات المسئولية المحددة صراحة من نطاق سريان هذه الضريبة (م ٣/١٦ ص ٨) .
- عند الكلام عن نطاق سريان الضريبة على الدخل (وهى ترد فى الكتاب الخامس قبل الكتاب السادس المخصص لضريبة نوعية هى الضريبة على أرباح شركات الاموال والشركات ذات المسئولية المحدودة !!) ، ذكر المشروع ، (م ٧٢ ص ٣٦) :
- التوزيعات التى يحصل عليها الاشخاص الطبيعيون من شركات الأموال والمسئولية المحدودة .
- ما يمنح بأية صفة كانت لاعضاء مجالس إدارة هذه الشركات فى القطاع الخاص .
- مقابل الحضور الذى يدفع للمساهمين بمناسبة الجمعيات العمومية .

• على هذا الاساس أخرجت أرباح شركات الأموال والمسئولية المحـــدودة من نطاق ضريبة الارباح التجارية والصناعية . وأخرجت توزيعات اسهمها من نطاق الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة. وافرد للاثنين ضريبة نوعية: الضريبة على أرباح شركات الأموال والشركات ذات المسئولية المحدودة .

بالنسبة لهذه الضريبة ، يثور أمران من وجهة نظر أثرها على الحياة الاقتصادية :

— **الاول** ، خاص بالشركات التى تخضع للقانون :

* يقول المشروع أن الضريبة تسرى على صافى الأربـــاح الكلية (أى الأرباح قبل التوزيعات من أرباح السنة) لشركات الأموال والشركات ذات المسئولية المحدودة أيا كان الغرض منها، المقصود طبعا الشركات المصرية . ثم يستطرد بالقول ويكون حـــكم الشركات والمنشآت الأجنبية التى تعمل فى مصر **وحدها** حكم الشركات المصرية (الصياغة ركيكة ! !) . وتعد من الشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر وحدها كل شركة أجنبية يكون غرضها **الوحيد** أو غرضها **الرئيسى** الاستثمار فى مصر ولو كان مقرها القانونى أو مركز إدارتها فى الخارج .

فما الحكم بالنسبة لفروع الشركات دولية النشاط (أو ما يطلق عليها **خطأ بالشركات متعددة الجنسيات ؟**) خاصة بعد أن أخرجت شركات الأموال والمسئولية المحدودة من نطاق سريان ضريبةالأرباح التجارية والصناعية ، وأخرجت توزيعات الاسهم من نطاق سريان الضريبة على القيم المنقولة ؟

هل يعنى ذلك أنها تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية حتى ولو أخذت شكل شركة أموال أو شركة ذات مسئولية محدودة؟ أم يكتفى فى شأنها بمـــا جاء فى قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار الأجنبى؟

هذه مسألة فى غاية الخطورة ، إذ تتعلق بنشاط نوع من المشروعات يسيطر فى السوق الرأسمالية الحالية ، وله قدرات كبيرة فى مواجهة الدول الصغيرة . وعدم توضيح الموقف الضريبى منها يدل على وعى محدود بطبيعة الاقتصاد الدولى الذى تنفتح له ، ونوع الشركات التى

تسيطر فيه ، إذا كان شاعرنا العربي قد قال :

أن كنت لاتدرى فتلك مصيبة   وان كنت تدرى فالمصيبة أعظم

فاننا نقول ، دون أى ادعاء بالشاعرية ، أنه فى عالم اليوم ، وخاصة فيما يتعلق بالأجل الأخطر من القضايا :

أن كنت تدرى فتلك مصيبة   وان كنت لا تدرى فهى بالحتم أعظم

— **الامر الثاني :** بالنسبة لهذه الضريبة تفرض على الشركات (على المنشأة)، وهى تصيب :

* صافى الأرباح الكلية (قبل التوزيعات من أرباح السنة) .
* كما تصيب التوزيعات من أرباح السنوات السابقة أيا كان مصدرها وشكلها .

هذا الوضع يؤدى، بعد أن أخرجت توزيعات الاسهم من نطاق سريان ضريبة القيم المنقولة ، إلى الميل نحو عدم توزيع الأرباح (واستعمالها فى داخل الشركة). عدم التوزيع هذا لا يخضع الربح للضريبة العامة على الدخل ، إذ تخضع أرباح الشركة للضريبة على أرباح شركات الأموال والمسئولية المحدودة فقط ، والضريبة العامة على الدخل لا تخضع لها الا **الاشخاص الطبيعية** ، والشركة شخص معنوى.

هذا الوضع قد يدفع الى تمركز راس المال فى الصناعة والتجارة وخاصة فى الاخيرة على حساب المشروعات المتوسطة والصغيرة فى شكل مشروعات فردية وشركات اشخاص . ويعزز من هذا الاتجاه الاعفاء الذى تتمتع به شركات الاموال والمساهمين فيها من الضريبة عند اندماج الشركة فى غيرها (م ١٠٠ من مشروع القانون) . بمعنى آخر هذا الوضع قد يدفع بالصناعة والتجارة فى مصر نحو زيادة الاتجاه الاحتكارى على حساب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمستهلكين بطبيعة الحال .

مدى اصابة النشاطات عن طريق اسعار الضرائب وحدود الاعفاءات بالنسبة لاسعار الضرائب :

- أولا : ادمجت الضرائب المؤقتة (الدفاع والأمن القومى) فى الضرائب الدائمة على القيم المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن غير التجارية . وذلك تطبيقا لقاعدة « ما دائم إلا المؤقت » . وهو ما يعنى زيادة العبء الضريبى .
- ثانيا : بقيت ضريبة الجهاد فى الحالات التى كانت تضاف فيها ، واضيفت للضريبة الجديدة على أرباح شركات الأموال وشركات المسئولية المحدودة .
- ثالثا . بالنسبة لضريبة كسب العمل :
- فيما عدا بعض التخفيف على الدخول المنخفضة جدا زاد العبء الضريبى على المرتبات المتوسطة ، كما هو واضح فى القفزة الكبيرة فى سعرها من ٧٪ ، ١٦٫٥٪ .
- لم يقرر المشروع أى خصم للاستهلاك البشرى أسوة بالمهن غير التجارية.
- ظاهر المشروع أن أسعارها أقل بكثير من أسعار الضرائب الأخرى . وهو غير صحيح ، إذ بينما الغيت الضرائب الاستثنائية (بعد ادماجها فى الضريبة الأصلية) بالنسبة للقيم المنقولة والأرباح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية لم يتحقق هذا الالغاء بالنسبة لضريبة كسب العمل (المادة ١٧٢) . (لاتحصل معها ضريبة جهاد) .
- رابعا : خفض المشروع سعر الضريبة العامة على الدخل بالنسبة للشرائح التى تزيد على ٧٠٠٠٠ (جعلها ٧٠٪ بدلا من ٩٠٪) :

* **بالنسبة لسياسة الاعفاءات :**

- أولا : لم يتبع المشروع سياسة اعفائية متناسقة (ايرادات القيم المنقولة م ٦ـ الأرباح التجارية والصناعيةم٢٧، استثناء ، م١٧/٤ب،١٠٠الخ)
- ثانيا : لا يتحقق التناسق فى السياسة الاعفائية للمشروع إلا فى حقلين :

* **رأس المال الاجنبى :**

- أعفاء فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الحكومة والهيئات العامة من الخارج (م ١/٦ من المشروع) .
- اعفاء أرباح المشروعات الأجنبية من الضريبة على الأرباح التجارية وملحقاتها، وأعفاء الأسهم من ضريبة القيم المنقولة (لابدمن تعديلها الآن) والدمغة النسبية لمدة خمس سنوات (يجوز أن تكون لمدة ٨ سنوات) م ١٦ ، قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .
- جواز اعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة للانشاء من كل أنواع الضرائب والرسوم (نفس المادة) .
- اعفاء الارباح التى يوزعها المشروع الأجنبى من الضريبة العامة على الايراد بحد أقصى قدره ٥٪ من قيمة حصة الممول من المال المستثمر (م ١٧ من القانون)

وهو ما يعكس الايمان بأن رأس المال الاجنبى هو الذى سينقذ الاقتصاد المصرى.

* **العمل الاجنبى :**

- اعفاء جزئى من ضريبة كسب العمل: سعر لايزيد على ١٥٪ فى جميع الحالات بالنسبة للخبراء الاجانب .
- اعفاء جزئى من ضريبة أرباح المهن غير التجارية: سعر واحد ٢٥٪ فى حين أن السعر تصاعدى يصل إلى ٣٨,٥٪ .

- اعفاء كلى من الضريبة العامة على الايراد بالنسبة لأرباح الاجانب فى المهن غير التجارية الذين يعملون لمدة لا تزيد على ٦ ستة شهور فى السنة .

- وتشجيع الخبرة الأجنبية أمر يصعب فهمه فى وقت تظهر فيه كل البينات أن السياسة هى نحو تشجيع هجرة العقول والفنيين المصريين، دون أن تنسى الحكومة ، بطبيعة الحال ، أن تطلب بثمن أو بمقابل « لتربية العقول » .

يتضح من أسعار الضرائب والسياسة الاعفائية :

- زيادة العبء الضريبى .
- الأثار المتفاوتة على دخول الفئات الاجتماعية المختلفة ، وأثر ذلك على نمط توزيع الدخل على نحو لا يصلح انعدام العدالة القائم .
- التشجيع الواضح لرأس المال والعمل الأجنبيين .

نوع الاجراءات المتبعة فى الربط والتحصيل : بالنسبة للربط :

أولا : يتميز المشروع بتعقيد إجراءات الربط واختلافها أحيانا فى داخل الضريبة الواحدة . أنظر الضريبة على الأرباح التجارية مثلا) .

ثانيا : إقرار الذمة الذى استحدثه المشروع فى المادة ١١٣ :

وجوبى : على المكلف بالنسبة لسنة ١٩٧٣ ثم بالنسبة لسنة ١٩٧٧ فى ظرف ثلاثة شهور من صدور القانون ثم كل خمس سنوات .

يجوز : لمصلحة الضرائب أن تقوم بربط **اضافى** للضريبة على الثروة التى تظهر بين اقرارين .

- الاقرار يجعل العائلة ذمة مالية واحدة ، ويقتضى التدخل فى الشئون الداخلية للمكلف تدخلا كبيرا للغاية .

- المعقوبة فى المادة ١٥٧ :

- الأشغال الشاقة المؤقتة ، وغرامة من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنيه أحدهما أو كلاهما .

- تعويض ٣ أمثال ما لم يؤد من ضرائب .

- جواز النشر وإعلان الحكم .

- جواز سحب رخصة قيادة السيارة لمدة سنتين على الأقل (عقوبة غريبة!)

- جريمة مخلة بالشرف (يحرم من تولى الوظائف العامة ويفقد الثقة والاعتبار) .

ثالثا : ما نصت عليه المادة ١٦ من مشروع قانون الضريبة على بعض التصرفات الرأسمالية بحلول المصلحة بالشفعة محل مشتر العقار . (أمر مخالف لقواعد الشفعة ، ويوكل لمصلحة لا تستطيع برضعها الحالى تحصيل كل مستحقات الضرائب، أمر ملكية وبيع عقارات!!).

مثل هذه الحلول فى إجراءات ربط الضريبة مظهر للتناقض الذى تجد الدولة نفسها فيه : زيادة الحصيلة المالية تستلزم رفع سعر الضرائب واصطياد الثروات والدخول التى تميل إلى التهرب، هذا يستلزم اجراءات يعتقد أنها تحول دون التهرب وتكون النتيجة أن تدفع هذه الاجراءات براس المال الفردى الى الاحجام ويهتز النشاط الاقتصادى .

والحل ؟ فى أى إتجاه يكون :

ـ فى العمل على الحفاظ على رأس المـــال المصرى المنتج ، الذى يعمل فى النشاطات المنتجة .

ـ **فى منع النشاطات غير المنتجة اساسا .**

ـ فى إتخاذ اجراءات تؤدى إلى انضباط الربط للوحـدات المنتجة مع البعد عن هذا النوع من التأثيم والتدخل فى الشئون الداخلية للمكلف .

بالنسبة لاجراءات تحصيل الضريبة : يتميز المشروع بالإتجاه نحو الالتجاء إلى طريقة الحجز عند المنبع فى تحصيل الضريبة (بل وغير المنبع) : ـ ليس فقط المدين ، مصلحة الجمارك ، وحدات القطاع الخاص إذا زاد رأسمالها على ٥ آلاف جنيه ـ جهات المرور ، جعل منها المشروع الجديد محصلين للضريبة أو لنسبة من الضريبة تحت الحساب .

كيف نفسر هذا الإجراء ؟

ـ بالحاجة إلى المال ؟

ـ أم بالتسليم بأن الجهاز الضريبى ليس عـــلى المستوى ، أى لا يستطيع أن يحد من التهرب ؟

ـ أم بسيادة الثقة فيما يتعلق بالوعى الضريبى لدى القطاع الخاص؟

ـ هذا السبيل وإن كانت له مزاياه التحصيلية فى بعض الحالات (كالضريبة على كسب العمل وعلى أتعاب أصحاب المهن غير التجارية ، إذا ما حجزت فى وقت لاحق على الاتفاق على الأتعاب) تؤدى إذا ما عممت فى شأن الضرائب التى تفرض على نشاطات يتم فيها التعامل بالسلع إلى أن يعرف قدر الضريبة مقدما ،

الأمر الذى يسهل على الطرف القوى فى التعامل نقل عبئها عن طريق دفع الأسعار نحو الارتفاع . وهـــو ما يؤدى فى النهاية إلى دفـع الاتجاهات التضخمية للأسعـار .

* * *

هذا هو ماقلناه فى ندوة مارس ١٩٧٧ عن مشروع قانون الضرائب الجديد .
وقد استمرت مناقشة هذا المشروع حتى يوليو ١٩٧٨ ، أصابه فى أثنائها الكثير من التعديل والتقلص فى النهاية فى يوليو ١٩٧٨ فى شكل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ متضمنا تعديلا لبعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ الخاص ببعض الضرائب النوعية والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الإيراد ، من حيث الموضوع ، وكذلك المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حصر الممولين . وتمخض مشروع القانون فى صورته النهائية عن تعديلات محدودة للتشريعات القائمة تمثل جوهرها فى الآتى :

- يخضع قانون سنة ١٩٧٨ ايرادات جديدة للضريبة :
- الدخل الناتج من نشاط تجارى عن صفقة واحدة .
- فائض القيمة بالنسبة للعقارات .
- الدخل الناتج من تأجير المساكن المفروشة .
- الدخل الناتج من بعض صـــور الاستغلال الزراعى : زراعة الفواكه والزهور وتربية الدواجن والمواشى (بشروط معينة وعلى أساس دخـل حكمى لا فعـلى) .

كما يفرض الضريبة عـــلى بعض مظاهر الاستهلاك الترفى (الحفلات -

الشاليهات ـ تعدد السيارات للأسرة الواحدة ـ السفر للخارج (رغم أن هـذا الأخير ليس دائماً من قبيل الانفاق الكمالى خاصة مع إتساع حـركة الهجرة ، المؤقتة والدائمة ، للقوة العاملة المصرية) .

- ويلغى القانون بعض الاعفاءات التى كانت تتمتع بهـا بعض الأنشطة (كتلك الـتى كانت مقررة للملاهى والنوادى الليلية ، وفقـا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣) .

- ويهدف القانون إلى تشجيع رأس المال وخاصة الأجنبى عن طريق إعفاء بعض صور الادخار والاستثمار. ويخص رأس المال الأجنبى بالإعفاءات الآتية :

* الاستثناء من الضريبة على التصرفات العقارية إذا قدم العقار كحصة عينية نظير الاسهام فى رأس مال المشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحـرة (مادة ٢ فقرة ٢) .

* الاستثناء من الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للمبالغ التى يساهم بها الممول فى صورة أسهم أو سندات فى مشروعات استثمارية جديدة تدخل فى إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة وتقرها الهيئة العامة لإستثمار رأس المـال العربى والأجنبى (مادة ٢١) .

* عدم المساس بالاعفاءات المقررة للمستثمر العربى والأجنبى :

- فى إخضاع الأرباح والتوزيعات المحققة من المشروعات المتمتعة باعفاءات ضريبية بعد إنقضاء مدة الاعفاء المقررة للمشروع ، للضريبة العامة على الايراد .

- فى إخضاع الأرباح التى يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة وكذلك مقابل

حضور الجلسات والمكافآت ، للضريبة على ايرادات القيم المنقولة .

ـ وفيما يتعلق بالضريبة العامة على الايراد يرفع القانون من حد الإعفاء إلى ١٢٠٠ جنيها بدلا من ١٠٠٠ جنيه ، ثم يعدل الأسعار التصاعدية على نحو ينقص من سعر الضريبة عن طريق زيادة عدد الشرائح وانقاص السعر بالنسبة للشرائح الكبرى عما كان عليه الحال قبل صدور القانون .

* * *

على هـذا النحو يأتى القانون فى صورته النهائية فى يوليو ١٩٧٨ موضحا الهدف الذى ابرزناه عند مناقشة مشروع القانون فى مارس ١٩٧٧ : الابقاء على طبيعة النظام الضريبى القائم بمحاباته للدخول الكبيرة مع زيادة العبء الضريبى بهدف زيادة الحصيلة المالية ، والتخفيف عن رأس المال بصفة عامة ورأس المال الاجنبى أو ذلك المتعاون معه بصفة خاصة . وتقدم الدولة هـذا التعديل تقديما أيديولوجيا عن طريق إعتناق « شعارات » لم يكن يلجأ إليها المشرع الضريبى (وهو مشرع تتناقص قدراته فى مجـال الفن الضريبى) مثل « دعم التضامن الاجتماعى » و « تحقيق العدالةالضريبية » . ولم يقتصر اعتناق هذه « الشعارات » على تقديم القانون وإنما جعله يحمل احداها : فالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ يسمى بقانون «تحقيق العدالة الضريبية» . وقد رأينا مثلا «للعدالة» غير المصوبة العينين التى يقدمها القانون بالنسبة للدخل الناتج عن الاستغلال الزراعى عند مناقشة نتائج الاجراءات التى تضمنها الاصلاح الزراعى (١) .

---

(١) أنظر ما سبق أن قلناه فى الصفحات من ٣٠٥ ـ ٣٠٨ من هذا الكتاب .

د - نظام الاستيراد بدون تحويل عملة سبيل تغيير السياسة الاستيرادية كأحد مكونات سياسة «الانفتاح» الاقتصادي : فى ٢٠ فبراير ١٩٧٨ نظمت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ندوة حول نظام الاستيراد بدون تحويل عمله لتقييمه والتعرف على آثاره . وكانت وزارة التموين والتجارة ممثلة تمثيلا مكثفا إذا كان وزيرها هو مقدم النظام ، يسانده أربعة من وكلاء الوزارة . وحاولنا فى مساهمتنا فى الندوة أن نبرز ضرورة ربط نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ببقية أجزاء السياسة التجارية وبقية مكونات السياسة الاقتصادية للدولة فى مصر، وأن نبين دلالة هذا النظام من وجهة نظر الشكل التنظيمى للاقتصاد المصرى وعلاقته بالسوق الرأسمالية الدولية ، وأن نشير إلى الاتجاهات التى تظهر فيها نتائج هذا النظام، وأن نناقش الآثار الممكنة لمثل هذه السياسة على الصناعة المصرية ونمط الاستهلاك السائد والاتجاهات التضخمية للأثمان فى داخل مصر . وفيما يلى تفصيل ذلك فى الصورة التى قدمت فى الندوة .

اسمحوا لنا أن نبدأ كلمتنا بالافصاح عما نعتقده سبيل تقدير سياسة معينة ، وهى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى حالتنا هذا المساء . تقدير هذه السياسة يتم من خلال التقدير الناقد **للاتجاه العام** الذى تحققه أو تعززه رغم امكانية أن تبتعد بعض هذه التفاصيل أحيانا عن هذا الاتجاه العام أو حتى لا تتوافق معه . هذا الاتجاه العام يظهر من الحركات الكلية للنشاط الاقتصادى وما يعبر عنه من كميات اقتصادية كلية . ويمكن استخلاصه من الأرقام بصفة عامة مع وعينا بعمليات صناعة الأرقام وامكانية تطويعها ثم امكانية تفسيرها فى اتجاهات مختلفة. كما يمكن استخلاص هذا الاتجاه العام جزئيا من تجارب الآخرين إذا تشابهت الظروف التاريخية دون تجاهل خصوصيات كل موقف اجتماعى فى المجتمعات المختلفة .

النقطة الثانية التى نود أن تكون واضحة كل الوضوح هى أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لا يمكن النظر إليه بمعزل عن السياسة الاستيرادية كجزء من السياسة التجارية (أى تلك الخاصة بالعلاقات التجارية مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمى)، إذا كان هذا النظام سبيل إعادة النظر فى كل السياسة التجارية . كما لا يمكن معالجته بمعزل عن السياسة الاقتصادية جميعــا التى تتواكب مكوناتها لتكتمل فى السبع سنوات الأول من السبعينات مكونة مــا أصبح يسمى بسياسة «الانفتاح» الاقتصادى وما تستلزمه من وضع مؤسسى، أى من ناحية المؤسسات المنفذة لها . هذه المكونات تحتوى على الأقل :

ـ الحد من تدخل الدولة المباشر فى الحياة الاقتصادية وتشجيع رأس المال الفردى المحلى والأجنبى وتطويع قطاع الدولة ، بما يتضمنه من تحمل كل أفراد المجتمع (وعلى الأخص الفئات التى تتحمل بالجزء الأكبر من العبء الضريبى) ، من حد أدنى من نفقة الإنتاج ، لخدمة مصالحها .

ـ ترك الأثمان لعمل قوى السوق عن طريق الحد من الرقابة عليها أو التأثير على تكوينها من خلال سياسة الدعم أو ما يشابهها .

ـ إعادة النظر فى السياسة النقدية وربطها بالمراكز المالية المسيطرة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى .

ـ إعادة النظر فى النظام الضريبى على نحو يزيد من الحصيلة مــع تشجيع رأس المال الفردى المحلى والأجنبى .

ـ إطلاق حرية التجارة الخارجية على نحو يربط الاقتصاد المصرى ، خاصة من خلال رأس المال التجارى الفردى ، بالسوق الرأسمالية الدولية ، إما عن طريق

نوع من الخلاء يوجد على اقليم مصر ويسمى بالمناطق الحرة ، أو عن طريق سياسة تجارية تحقق فتح السوق المصرية للمنتجات الأجنبية .

ونقتصر فى مناقشتنا هذا المساء على نظام الاستيراد بدون تحويل عملة كسبيل يؤدى إلى تقرير السياسة التجارية الجديدة .

لنرى أولا **مضمون نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وكيف انه كان مناسبة تغيير السياسة الاستيرادية** . حتى سنة ١٩٧٣ كانت كل عمليات الاستيراد ومعظم عمليات التصدير مسندة إلى شركات قطـــاع الدولة وهيئاته وفقاً لاختصاصاتها النوعية. وكان يتم استيراد السلع المحددة وفق نظام تراخيص الاستيراد وتحويل العملة مع الموازنة بين الاحتياجات السلعية والموارد النقدية المتاحة . أما التصدير فكان يتم عن طريق تحديد حصص من الصادرات التقليدية للقطاع الخاص مع اطلاق المنافسة فى تصدير السلع غير التقليدية بين قطاع الدولة والقطاع الخاص.

ثم بدأت فى عـام ١٩٧٤ عملية اعادة النظر فى السياسة الاستيرادية مهد لها بخلق السوق الموازية للصرف فى سبتمبر ١٩٧٣ . فقد حدد هذا القرار مجموعة المعاملات التى تمثل الموارد والاستخدامات للسوق والتى تتم بالأسعار التشجيعية للجنيه المصرى (وهى أسعار تكون قيمة الجنيه المصرى وفقا لها أقل من قيمته وفقا للسعر الرسمى) وذلك بهدف جذب مدخرات المصريين العاملين فى الخارج كهدف ظاهرى على الأقل . ثم تبعه قرار آخر بتطوير نظام هذه السوق ليشمل كل الصادرات باستثناء السلع التى قصر تصديرها على قطاع الدولة . وبمقتضى هذا النظام يمكن للمصدرين بيع حصيلة صادراتهم فوب بالأسعار التشجيعية أو الاحتفاظ بها فى حساب خاص لتستخدم فى الاستيراد العينى للسلع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص. من هنا بدأت عملية تغيير السياسة الاستيرادية من خارج السوق النقدية من خلال السوق الموازية .

نلاحظ أولا اننا بصدد تنظيم لم يناقشه البرلمان ، إذ تم بتفويض من البرلمان لرئيس الجمهورية الذى أصدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ ثم القانون ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ الذى صدر فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٤ .

بدأ نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، الذى يجـــوز وفقا له لأى شخص لديه موارد بالنقد الأجنبى أن يستخدمها فى الاستيراد مباشرة دون الرجوع إلى النظام المصرفى بشرط أن تكون من بين السلع التى يحددها النظام ومن منشأ بلاد العملات الحرة ، نقول بدأ هذا النظام بتعداد السلع التى يجوز استيرادها باذن وتلك التى يجوز استيرادها بدون إذن(قرار وزير التجارةرقم ٨٢٦ لسنة ١٩٧٤). ثم بدأت قائمة المسموح به فى الإتساع بقرارات أخرى . وانتهى الأمر باطلاق الاستيراد بالنسبة لنوع السلع ، فيما عدا قائمة من السلع لا يجوز استيرادها فى إطار السوق الموازية (قرار وزير التجارة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٥) . حتى أصبح الاصل هو اباحة استيراد السلع واباحة استيرادها مستعملة بشروط . ووفقا لهذا الأصل لم يعد من اللازم إلا اعداد ثلاثة قوائم : قائمة بالسلع المحظور استيرادها، وقائمة بالسلع المسموح استيرادها مستعملة وقائمة بالسلع المسموح استيرادها بشروط . وقد وردت القوائم أولا فى قرار وزير التجارة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٥ التى تركت وحل محلها قوائم القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦ المنشور فى الوقائع فى ٢٥ ابريل ١٩٧٦ .وجوهر قائمة السلع المحظور استيرادها وفقا لهـــذا النظام : السلع الغذائية الأساسية، السلع المنافسة للصادرات الأساسية ، بعض السلع الاستراتيجية (البترول والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية) ، بعض السلع المتضمنة للخطر (البارود ، المتفجرات) ، مستلزمات الإنتاج الحربى والأسلحة . وتضمنت قائمة السلع المسموح باستيرادها مستعملة الملابس ، اطارات الطائرات المستعملة ، سيارات نقل البضائع بكافة أنواعها للاتجار فيها ،

سفن وقوارب وعائمات أخرى للتفكيك . ثم قائمة يسمح باستيرادها بشروط تتمثل عادة فى موافقة الوزارة المختصة .

ورغم أن الأصل أصبح الآن الاباحة والاستثناء هو الحظر ، لاتزال القوائم الواردة فى القرار المنفذ للقانون ٩٤ لسنة ١٩٧٤ مفيدة لأنها تساعد على التعرف على تفصيل نوع السلع التى تدخل فى كل مجموعة من المجموعات الواردة فى فى الاحصائيات الخاصة بالواردات من خلال السوق الموازية (مثل ذلك ماسنشير اليه بما ورد فى تقرير البنك المركزى لسنة ١٩٧٦) . هذه القوائم يتبين أن الكثير من السلع الاستهلاكية غير الضرورية تدخل فى مجموعات ظاهرها أنها سلع إنتاجية :

- فى المواد التموينية والغذائية : كل مايغمر السوق من مواد غذائية غير ضرورية : المشروبات ، الجبن ، المكرونات ، كل أنواع المعلبات والحلوى .

- فى مواد مستلزمات البناء والأسكان والتعمير : الادوات الصحية الفاخرة وغيرها . .

- فى وسائل النقل ، السيارات بكل ماركاتها وكل احجامها .

- فى الأجهزة والأدوات الكهربائية ومستلزماتها ، السلع المعمرة من ثلاجات وغسالات وتلفزيونات وأجهزة تسجيل وشابه ذلك .

ثم يصدر وزير التجارة قراره التنفيذى فى ٢٤ مارس ١٩٧٧ بنظام الاستيراد وفقاً للتراخيص المفتوحة عن طريق القبول مباشرة دون الحاجة إلى اذون استيراد بالنسبة لخمس مجموعات من السلع : المصنوعات الجلدية والأثاث - قطع غيار السيارات - المستلزمات الطبية - الزجاج - الأفلام الحساسة . ويسرى هذا النظام

بالنسبة لوحدات قطاع الدولة والقطاع الخاص بشرط القيد فى السجل التجارى وإنما بشرط ان تكون السلعة منتجة فى بلدان العملات الحرة ابتداء . أما إذا كانت منتجة فى بلدان اتفاقيات الدفع فلا بد من موافقة وكالة وزارة التجارة لشئون التمثيل التجارى . والاتجاه ، على أى الأحوال ، هو نحو « تحرير » تجارة مصر الخارجية من اتفاقيات الدفع .

وفى الفترة الأخيرة ينشر مشروع قرار وزير التجارة الذى يهدف إلى **توحيد كافة القوانين واللوائح الخاصة بالاستيراد** (والتصدير) فى قرار موحد ، ويتم الاستيراد وفقا له من خلال قنوات خمس رئيسية :

- الموازنة النقدية ، مسموح به لقطاع الدولة والقطاع الخاص . ويقتصر على قطاع الدولة بالنسبة لبلدان اتفاقيات التجارة والدفع .

- الاستيراد عن طريق البنوك مباشرة ، لقطاع الدولة والقطاع الخاص . ويجرى التمويل من موارد السوق الموازية عن طريق البنوك . ولايقن الاستيراد بأية حصص .

- الاستيراد من خلال السوق الموازية ، ويعتمد عند توافر تمويل السوق الموازية لواردات الحرفيين والمهنيين من الخامات ومستلزمات الانتاج .

- الموارد الخاصة - يتوقف على وجود موارد بالنقد الأجنبى لدى راغب الاستيراد تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية ، ويشترط بالنسبة لها الحصول على موافقة بالاستيراد قبل وصول البضاعة أو تحت مسئولية المستورد .

- الجمارك مباشرة : يتمثل فى افراج مصلحة الجمارك مباشرة عن السلع الواردة صحبة الراكب .

ولا يتعرض مشروع قرار وزير التجارة للاستيراد من خلال المناطق الحرة . والاصل أنه حر كل الحرية طالما بقيت السلع فى داخل المناطق الحرية . ويخضع لنظام الاستيراد العام إذا أدخلت هذه السلع إلى بقية اقاليم مصر . ولكن تجربة بورسعيد تبين أن جزءا كبيرا من سلع المناطق الحرة تنتقل إلى الداخل عن طريق التهريب . (وعندما اثيرت هذه المسألة أثناء المناقشة فى الندوة أجاب ممثلو وزارة التجارة أن المناطق الحرة تخرج عن اختصاص وزارتهم !!) .

بعد التعرف على طبيعة نظام الاستيراد هذا نحاول الآن أن نبين **دلالته من وجهة نظر الشكل التنظيمى للاقتصاد المصرى وعلاقته بالسوق الرأسمالية الدولية** . بعبارة أخرى نثير سؤالا حول **أساس تنظيم** الاستيراد (والتصدير) . اعتقادنا أن التنظيم يقوم على توجيه قوى السوق لحركة التجارة (الخارجية والداخلية) . أى تتحدد حركة التجارة ابتداء من **السوق الخارجية** (وهى فى أغلبها السوق الرأسمالية) **ونمط الطلب الداخلى** الذى يتحدد بنمط توزيع الدخل فى غياب التخطيط وفى ظل سوق داخلية تتميز بعدم الانضباط وانفلات معايير القياس بالنسبة لأجهزة الدولة وانتشار نمط سلوك حقيقى لا يعبأ بالقوانين الشكلية .

فبالنسبة **للسوق الداخلية** ليس **الطلب الداخلى** إلا مؤشرا لنمط توزيع الدخل **الحالى** ومعبرا عن **الوضع القائم** : بصورة مباشرة عن طريق الطلب على السلع الاستهلاكية المحلية والمستوردة، وبصورة غير مباشرة عن طريق الطلب على مستلزمات الانتاج لاشباع النمط الاستهلاكى السائد حاليا . ومن ثم لا يعبر الطلب الداخلى عن التغييرات التى يجب أن تتم فى مجال الاستهلاك، فى مجال توزيع الدخل، فى مجال الانتاج ومن ثم فى مجال العلاقات مع الخارج لكى يمكن **الخروج من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى . وعليه يكون الاتجاه بالتجارة الخارجية نحو « حريتها »** ، **اى**

تركها لقوى السوق الداخلية (فى اقتصاد تمثل فيه التجارة الخارجية مايقترب من ٢٦ ٪ من النشاط الاقتصادى) هو تكريس لوضع التخلف الراهن وتخل عن المشكلة الأساسية للاقتصاد المصرى .

أما فيما يتعلق بالسوق الخارجية بجانبية الطلب (على الصادرات المصرية) والعرض (الواردات المصرية) فيغلب عليه الطابع الاحتكارى : إذا تسيطر عليه فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الشركات دولية النشاط والحكومات نفسها بالنسبة لبعض السلع ذات الحيوية الاستراتيجية فى الأمن الغذائى (القمح مثلا) وفى مجالات أخرى ، كما أن التجارة الخارجية تكون من اختصاص هيئات التجارة الخارجية المتخصصة فى الاقتصاديات التى تسعى لارساء أسس الانتقال للاشتراكية. وعليه يمثل الاتجاه بالتجارة الخارجية نحو تركها « لافراد » وهيئات لاتستطيع ولاتملك ولاترغب (بالنسبة للتوكيلات) حتى ان تعلم جيدا اوضاع السوق الدولية، نقول يمثل هذا الاتجاه من الناحية الفنية تسليما بدور تابع يؤكد فى النهاية الاتجاه الموضوعى نحو التخل عن القضية الأساسيه ، قضيه الخروج من عمليه التخلف . هذا التسليم يعنى فى النهاية تسليم المستهلك الداخلى — خاصه مع ضرب الصناعات المحليه — للشركات دوليه النشاط من خلال توكيلاتها (سواء تمثلت فى افراد او فى الدولة) .

ألا يعكس هذا التنظيم أن الطبقة الحاكمة تقوم - بعد استنفاذ رأس المال لدوره الوطنى - بدور الوسيط فى ربط السوق المحلية بالسوق الرأسمالية الدولية ، على حساب المنتج المباشر والمستهلك المصريين ، حتى مع ضرب بعض رأس المال المنتج فى مصر ؟ هـــذا السؤال يثير فى الواقع الآثار الممكنة لهذه السياسية . وسنحاول أن نناقشها وإنما بعد الإشارة إلى الإتجاهات التى تتحقق وفقا لها نتائج هذا التنظيم للواردات .

وللتعرف على اتجاهات نتائج هذا التنظيم نبين أولا الاتجاه العام للواردات قبل ١٩٧٣ مقارنة باتجاهها بعد ١٩٧٣ ويستكمل بصورة الواردات فى ١٩٧٦ ونمط استخدامات موارد السوق الموازنة خلال هذه السنة .

أولا : بالنسبة للهيكل السلعى للواردات معبرا عنه بالوزن النسبي لطوائف السلع المستوردة تبين الأرقام الاتجاه منذ ١٩٧٣ بعيدا عن المواد الخام والسلع الانتاجية نحو المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى :

	حتى عام ١٩٧٣	١٩٧٤
المواد الخام والسلع الانتاجية	٦٠ ٪	٤٨ ٪
المواد الغذائية	٢٥ ٪	٤٣ ٪
السلع الاستهلاكية الأخرى	١٥ ٪	٩ ٪

أما بالنسبة **للتوزيع الجغرافى للواردات** يلاحظ الاتجاه نحو الزيادة السريعة فى النصيب النسبي للدول الرأسمالية المتقدمة وكانت قبل ١٩٧٣ صاحبة أكبر نصيب فى واردات مصر ، وهى دول عادة ما يحقق الميزان التجارى لمصر معها عجزا ، وذلك على حساب النصيب النسبي للدول الاشتراكية، وهى دول عادة ما يكون الميزان التجارى لمصر معها محققا لفائض ، والدول المتخلفة من العالم الرأسمالى :

	حتى عام ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٦ (١)
دول التخطيط المركزى	٣٢ ٪	٢٤ ٪	أقل من ١٤ ٪
الدول الرأسمالية المتقدمة	٤٩ ٪	٦٣ ٪	٧٠ ٪
دول العالم الثالث	١٢ ٪	١٣ ٪	١٦ ٪

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد ٣٠ ، العدد ٢ لسنة ١٩٧٧ ، ص ٢٦٢ .

أما بالنسبة لواردات عام ١٩٧٦ بصفة عامة فيلاحظ اتجاه قيمتها للانخفاض بمقارنتها بعـــام ١٩٧٥ . والأسباب نجدها فى سياسة ضغط الانفاق وتخفيض العجز فى الميزان التجارى وانخفاض أثمان بعض السلع وخاصة المواد الأولية فى السوق الدولية وفى الدول التى يتم الاستيراد فيها (مـــع مراعاة أن أثمان السلع الاستهلاكية الصناعية لم تنخفض) . كيف ظهر هذا الاتجاه العام لإنخفاض قيمة الواردات بالنسبة للمجموعات المختلفة من السلع التى تستوردها مصر ؟

- واردات الوقود : انخفضت قيمتها بمقدار ٤٧،٦ ٪ (يلاحظ زيادة إنتاج الوقود فى مصر رغم تصدير البترول المصرى واستيراد أنواع من البترول تتفق مع قدرات التكرير فى مصر) .

- الواردات من السلع الوسيطة انخفضت قيمتها بـ ٢٧،٨ ٪ .

- وانخفضت قيمة الواردات من المواد الخام بـ ١٦،٨ ٪ .

- أما واردات السلع الاستهلاكية بصفة عامة فقـــد ارتفعت قيمتها بـ ٢٨،٥ ٪ وكانت نسبة إرتفاع قيمة السلع المعمرة ٧٤،٨ ٪ والسلع غير المعمرة ١٨ ٪ (١) .

وفيما يخص نمط **استخدامات موارد السوق الموازية** فى سنة ١٩٧٦ يقـــول تقرير البنك المركزى (٢) «فيما يتعلق بأنواع السلع التى استوردت فى نطاق السوق الموازية للنقد الأجنبى فقد خص الآلات والمعدات ووسائل النقل والخامات الأولية والمواد الكيماوية نسبة قدرها ٦٢ ٪ مقابل ٥٦ ٪ فى السنة السابقة . وقـــد تركزت الزيادة فى الواردات السلعية بالمقارنة بالعام السابق فى الآلات

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٧١ والجدول ٧ ص ١٨٢ .

(٢) الجزء الأول ـ ص ٢٦ .

والأجهزة والمعدات الكهربائية يليها معدات النقل ومواد النسيج ومصنوعاتها ثم السلع الإستهلاكية » . هذا البيان لا يكون له معنى يذكر إلا :

- إذا اصطحب بتفصيل ما يدخل فى كل مجموعة من هذه المجموعات .

- إذا أضيفت إليه معلومات بخصوص العمليات الانتاجية التى تدخل فيها مواد الانتاج المستوردة والمنتجات التى تنتجها والطائفة التى تستهلكه من أفراد الشعب .

- مع التساؤل فى النهاية عما إذا كان من الممكن الاستغناء عن تخصيص ٣٨٪ من الموارد للاستيراد الاستهلاكى عن طريق الحد من الاستهلاك الزائد لبعض الفئات والاتجاه نحو الانتاج .

وقد كانت قيمة الواردات الكلية فى نطاق السوق الموازية مساوية ٣٠٧،١ مليون جنيه مصرى منها ١٥٥،٧ مليون قيمة واردات سلعية تم تمويلها مباشرة من الخارج من مدخرات المصريين فى الخارج . هذا فى الوقت الذى لم تتعد فيه حصيلة الصادرات من خلال هذه السوق ٧١،٥ مليون جنيه عن ١٩٧٦ (١) .

يتضح إذن أن نظام الاستيراد دون تحويل عملة كان مناسبة تغيير السياسة الاستيرادية على نحو يجعل أن الأصل هو حرية الاستيراد لوحدات قطاع الدولة والقطاع الخاص وأن الاستثناء هو تقييده فى بعض الحالات . **ما هى الآثار الممكنة لمثل هذه السياسة فى ظل الظروف الحالية للاقتصاد المصرى ؟** نقترح أن تجرى مناقشة آثار هذه السياسة حول :

- الأثر على البناء الصناعى المصرى .

---

(١) تقرير البنك المركزى المصرى عن ١٩٧٦ ، الجزء الأول ص ٢٥ — ٢٦ .

ـ الأثر الناجم عن استيراد نمط الاستهلاك السائد فى السوق الرأسمالية الدولية .

ـ الأثر الذى ينجم عن استيراد التضخم كاتجاه طويل المدى يفرضه هيكل الاقتصاد الرأسمالى فى المرحلة الراهنة من مراحل تطوره .

بالنسبة للصناعة فى مصر يمكن أن تؤدى هذه السياسة الاستيرادية إلى إلى تهديد هذه الصناعة فى وجودها عن طريق منافسة السلع المستوردة للمنتجات الاستهلاكية المحلية، عدم تزويد الصناعة المحلية باحتياجاتها من المدخلات المستوردة ثم ضرب الصناعات الانتاجية المحلية لارتفاع نسب الربح من الاتجار فى السلع المماثلة لما تنتجة هذه الصناعات .

لنرى أولا مسألة منافسة السلع المستوردة للسلع الاستهلاكية المنتجة محليا. فى هذا الشأن يشيع الآن القول بضرورة العمل على إيجاد جو من المنافسة حتى تجبر الوحدات المحلية على ترشيد أدائها وزيادة إنتاجيتها لينتهى الأمر إلى الإبقاء على الوحدات المربحة وتصفية الوحدات التى تحقـــق خسائر . وهدف ترشيد الوحدات الانتاجية المحلية ضرورى ومشروع . ولكن هل فتح السوق المحلية للسلع الأجنبية هو سبيل تحقيق هذا الهدف ؟ أما أن هناك خطر أن يمثل هذا الدواء سبيل القضاء على المريض لا على الداء ؟ (هذا مع تغاضينا عن نوع الرشادة التى تحكم كل التنظيم الاقتصادى فى مصر وكيف أنها تتضمن رشادة اختصاص الفئات المسيطرة بجزء من الفائض الاقتصادى وتبديد الكثير من الموارد والناتج من وجهة نظر الغالبية التى تقوم بعملية العمل الاجتماعى) . للرد على هذا السؤال يلزمنا أولا أن نوضح أن كفاءة أى مشروع لا تقاس فقط بمعيار الارباحية الفردية ، أى بمعيار الفرق بين ما يتحمله مباشرة من نفقة وما يحققه مباشرة من

إيراد وإنما بما ينتجه اجتماعيا من عماله لقوة عاملة كانت ستبقى متعطلة لو لم يقم المشروع ، من أثره على النشاط الاقتصادى السابق عليه (أى المنتج لمنتجات يستخدمها المشروع) واللاحق عليه (أى المستخدم لما ينتجه المشروع من منتجات) وكذلك من دور المشروع فى تحقيق حد أدنى من الأمن الاقتصادى بالنسبة للعالم الخارجى . فاذا ما أخذ هذا المعيار الأخير تبين لنا أن الكثير من الوحدات الانتاجية التى تعتبر خاسرة وفقا لمعيار الارباحية الفردية ليست فى الواقع كذلك من وجهة نظر « الارباحية » الاجتماعية . على ألا تتخذ هذه « الارباحية » الاجتماعية كمظلة لتغطية العمالة الزائدة فى بعض شرائح العاملين فى المشروعات والذين يمثلون جزءا من الطبقة الريعية تعيش على نتاج عمل الآخرين دون مساهمة حقيقية فى عملية العمل الاجتماعى ، ولتغطية الصور المختلفة لتبديد الموارد داخل الوحدة الانتاجية .

وتثير مسألة المنافسة القضية المعروفة فى التاريخ والفكر الاقتصاديين ، قضية الصناعة الوليدة التى تلزم حمايتها طوال الفترة الأولى من حياتها لكى تتمكن من الوقوف على قدميها ومنافسة الصناعات القائمة عند ولادتها . وهذه قضية معروفة . الجديد بشأنها أنها قامت ، خاصة فى جو بناء الأساس الصناعى للاقتصاد الألمانى فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر وقد جاء متأخرا بالنسبة لانجلترا وفرنسا ، فى إطار اقتصاد رأسمالى دولى لا تزال تسوده المنافسة . فى ظل الاقتصاد الرأسمالى الدولى المعاصر الذى يسوده الشكل الاحتكارى للمشروعات الكبيرة لا تقوى الوحدات الصغيرة ، وحتى ولو ولدت واستمرت بكفاءة عالية ، على منافسة الاحتكارات الكبيرة . ومن هنا لزم الإبقاء على السوق المحلية لهذه الصناعات . ولسنا بحاجة إلى كثير من « المفهومية » لمعرفة أنه حتى الاقتصاديات الرأسمالية

المتقدمة اقتصاديات محمية بالنسبة لبعض الصناعات . فالاقتصاد الأمريكى اقتصاد محمى على الأقل منذ الاجراءات التى اتخذتها الادارة الأمريكية فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ فى مواجهة المصنوعات اليابانية والألمانية ، واقتصاديات أوربا الغربية تتمتع بشىء من الحماية فى مواجهة المصنوعات اليابانيـة وبعض المصنوعات التى تنتجها الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة (كالحماية التى تتمتع بها صناعة المنسوجات فى فرنسا رغم عدم كفاءتها وفقـــا لمعايير الكفاءة السائدة) . وتصبح ضرورة الاحتفاظ بالسوق المحليـة للصناعات المحلية أكثر الحاحا فى ظل الأزمة التى تسود الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ نهاية الستينات التى تدفع الشركات دولية النشاط إلى الذهاب لأبعد مدى فى سياسة الأغراق بقصد اكتساب أسواق جديدة .

والواقع أن سطحية المنهج الذى يسود فى دراسة الظواهر الاقتصادية فى مصر ومايؤدى إليه من تسطيح للرؤية هى التى تحول دون فهم حقيقى لمسألة استيراد السلع الأجنبية والاتجار فيها . فالمسألة فى الحقيقة تخص نمط من العلاقات يتمثل فى الوضع الاقتصادى الراهن فى مصر فى العلاقة بين المستهلك (بفئات المستهلكين المختلفة وخاصة من لايقدرون إلا على ، بل ويعجزون عن استهلاك الضرورى من السلع) ورأس المال التجارى (الذى يستورد ويوزع السلع فى داخل مصر محققا ربحا) ورأس المال الصناعى المحلى (الذى يضار من هذه العملية) ورأس المال الأجنبى (الموجود فى الخارج أساسا والذى قد يوجد فى الداخل جزئيا تحت أسم مشروعات « الانفتاح » الاقتصادى ، والذى يحقق ربحا من طريق تسويق منتجاته فى داخل مصر) . والمستهلك طرف فى العلاقة بصفة مباشرة عن طريق مايستهلكه من سلع مستوردة وبصفة غير مباشرة عن طريق استهلاكه لسلع تنتج محليا ويستخدم فى انتاجها مستلزمات انتاج مستوردة تحـــل محل

المستلزمات المنتجة محليا . وابتداء من نمط العلاقات هذا يمكن فهم مايجرى حاليا بالنسبة لمسألة استيراد السلع الصناعية وتهديدها للصناعة المصرية . وتتبلور كل المواقف حول قرار وزير التجارة والتموين ، القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧) ، الذى صدر فى يناير ١٩٧٧ ويحدد نسب الربح من الاتجار فى السلع المستوردة محققا بذلك بعض الحماية للصناعة المحلية .

نلاحظ أولا استماتة **الغرف التجارية** (التى تمثل رأس المـــال التجارى) لحيويتها وزيادة نشاطها فى سبيل الاستمرار فى هذه السياسة الاستيرادية . ويبرز هذا بكل وضوح فى معارضتها للقرار رقم ١١٩ . فى جلسة صاخبـــة للجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ، تعبر بالكيفية التى تمت بها المناقشة فيها عن غوغائية وسوقية الفئات التى تمسك بالمفاتيح الاقتصادية للمجتمع المصرى حاليـــا ، يعارض ممثلو الغرف التجارية صراحة القرار رقم ١١٩ ويطالبون بإلغاء القرار أو بتأجيل العمل به أو بقصره على السلع الكمالية وبإعادة النظر لماذا ما أبقى عليه فى موضوع التجريم الذى نص عليه القرار (بالغاء العقوبة البدنية والاكتفاء بالغرامة) « حماية للتجار الشرفاء ! (وكأن حماية التاجر « الشريف » تكون عن طريق تحويل العقوبة البدنية إلى غرامة مالية . وهو مايتضمن التسليم بأن التاجر « الشريف » يخالف القرار وبأنه مليء يقدر على دفع الغرامة المالية !) (١)

أما رد فعل **اتحاد الصناعات** فيبدأ فى الظهور بعد أن أدت سياسة الاستيراد إلى التهديد الفعلى لبعض الصناعات : صناعة التريكو (٢) ، صناعة الأثاث ، صناعة

---

(١) أنظر فى تفاصيل المناقشة وعلى الأخص فى الكيفية التى تمت بهـا صحيفة الأهرام القاهرية فى ١٣/٢/١٩٧٨ .

(٢) صحيفة الجمهورية القاهرية فى ١٢/٢/١٩٧٨ .

مستحضرات التجميل (١) ، الصناعات الكيماوية . وتقول مذكرة غرفة الصناعات الكيماوية « ان تطبيق القرار يخـــدم الاقتصاد القومى ، كما يؤدى إلى الحفاظ على الصناعة الوطنية، وتشغيل الايدى العاملة المصرية، وتدريبها وإضافة قيمة جديدة للدخل القومى ، والحفاظ على ما هو قائم من مشروعات مصرية ناجحة » (٢) .

ويبرز موقف اتحاد الصناعات فى سلسلة من الاجتماعات عقدت لبحث مشاكل ٤٠٠٠ منشأة انتاجية فى القطاعين العام والخاص ، منضمة الى ١٢ غرفة صناعية . ونتجت عن هذه الاجتماعات مذكرة تقول « أن المنتجات الاجنبية تامة الصنع ومنتجات المناطق الحرة والمنتجات المهربة تغمر الأسواق بالرغم من وجـــود منتجات وطنية مماثلة جيدة لا يحرمها من فرص المنافسة المتكافئة سوى إرتفاع تكلفة انتاجها نتيجة تحملها بأعباء كثيرة من رسوم إنتاج وخزانة وغيرها ، فضلا عن ارتفاع الرسوم الجمركية على خاماتها ومستلزماتها » . ولمواجهة هذا يطالب الاتحاد « بالتنسيق بين امكانيات الانتاج الوطنى واحتياجات السوق من المنتجات حتى يتيسر تحديد الكميات المستوردة التى تغطى نقص ذلك الانتـــاج الذى يقتصر عن الوفاء بتلك الاحتياجات مع إعفاء الخامات والمستلزمات من الرسوم الجمركية » (٣) .

---

(١) صحيفة المساء القاهرية فى ١١ / ٢ / ١٩٧٨ . (ويرفض القطاع الخاص تطبيق القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ (أنظر الأهـرام فى ٥ / ١٩٧٨/٤) رغم تزايد عـدد الصناعات التى بدأ يتهددها استيراد السلع المنافسة : صناعة الدواء (الاهرام فى ١٩٧٨/٤/٣)، صناعة المكرونة (الأهرام فى ١٩٧٨/٤/٥) ، صناعة حبر الطباعة المصرى (الأهـرام فى ١٩٧٨/٤/٦)) ، أضفنا الجزء الأخير من هذا الهامش فى ابريل ١٩٧٨ .

(٢) صحيفة الأهرام القاهرية فى ١٩٧٨/٢/١٧ .

(٣) الاهرام فى ١٩٧٨/٢/١٢ .

ولا يقتصر رد الفعل أمام الخطر الذى يتهدد الصناعة على الصعيد المصرى بل يتعداه إلى الساحة العربية، حين يجتمع فى القاهرة فى ٣ - ٨ ديسمبر ١٩٧٧ مسئولو وخبراء الصناعات الصغيرة فى ١٣ دولة عربية ، وعدد منشآتها يمثل ٩٠ ٪ من اجمالى المنشآت الصناعية ويستوعب بين ٣٠ - ٦٠ ٪ من العمالة الصناعية فى الوطن العربى . ويقرر هؤلاء أنه من ضمن المشكلات الأساسية التى تقابل هذه الصناعات: مشاكل التسويق مع عدم القدرة على دراسة السوق ، وعدم القدرة على مواجهة المنافسة والافتقار إلى الدعم الحكومى .

ويبرز الصراع بين الغرف التجارية والغرف الصناعية واتحاد الصناعات تناقض المصالح بين رأس المال التجارى المحلى (فى ارتباطه الأوثق برأس المال الدولى) ورأس المال الصناعى المحلى : الأول يسعى إلى فتح السوق المصرية للمنتجات الأجنبية للاستجابة لحاجات طبقة مسيطرة تجاهر بوضعها المتميز فى نمط توزيع الدخل وتفاخر بما « تمتاز » به من « عقدة المستورد » ، ولتحقيق أرباح هائلة . والثانى يسعى إلى حماية الصناعة المصرية ، على الأقل فى بعض المجالات وإلى أن يعى المآل التاريخى لرأس المال المحلى فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى وتمثله فى قبول التبعية صراحة والتخلى عن دور إنتاجى يذكر والقناعة بدور الوساطة . وتميل الغلبة فى هذا الصراع إلى أن تكون لرأس المال التجارى (وهو ما يشير إليه تأخير تنفيذ القرار ١١٩ لسنة ١٩٧٧ وانعدام فعاليته فى الممارسة العملية) . ويمكن هذا الميل من التعرف على معالم سبيل أشمل لتهديد الصناعة المصرية منذ البدء فى السياسة الاقتصادية الجديدة التى تجد أحد دعائمها فى السياسة الاستيرادية التى نناقشها الآن . ويتحقق هذا السبيل إلى تهديد الصناعة المصرية من خلال تهديد ركيزتها التى تتمثل فى وحدات الدولة الصناعية . إذ إعتقادنا أن محاولة

الحد من حجم قطاع الدولة وتطويعه لخدمة رأس المال الفردى (المحلى والأجنبى) بصفة مباشرة ترجع إلى كون هذا القطاع محتويا لركيزة النشاط الصناعى وما يتضمنه من قوة عاملة أصبحت ذات وزن اجتماعى وسياسى (حال، وعلى الأخص احتمالى) هام، ولا ترجع هذه المحاولة إلى كون الوحدات مملوكة للدولة (لا للقطاع الخاص)إذ الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة فى مصر تجعلها أبعد عن أن تكون دولة المنتجين المباشرين وتجعل السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج فى قطاع الدولة ، ومن ثم الاختصاص بجـــزء معتبر من الفائض الصناعى ، فى يد فئات محدودة هي من ضمن الفئات المسيطرة . ويكون سبيل تهديد الصناعة ، بعد عدم نجاح محاولة تصفية قطاع الدولة بالجملة وبطريقة مباشرة ، عن طريق :

ـ أولا : سياسة استيرادية تنافس وتزيد من المخزون ، وليس دائما لأن السلع الأجنبية أقل ثمنا أو أكثر جودة ، وإنما كأثر لنظام قيم الفئات المسيطرة اجتماعيا ونمط استهلاكها ، ولنمط توزيع الدخل الذى يمكن فئات معينة من السيطرة على قوة شرائية هائلة ، وأخيرا لأن الاتجار فى السلع المستوردة يحقق أرباحا تفوق بمراحل الأرباح المتحققة من الاتجار فى السلع المنتجة محليا . هذه السياسة الاستيرادية لا توفى فى جميع الحالات باحتياجات الصناعات المحلية نظراً لأنها تستخدم مستلزمات معينة يحددها الفنون الانتاجية المستخدمة والتى تختلف عن تلك المستخدمة فى سوق الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

ـ ثانيا : عن طريق النمط الجديد لتنظيم الجهاز المصرفى والسياسة النقدية المتبعة ازاء وحدات قطاع الدولة . فالتنظيم الجديد بما يضمنه من وضع متميز للبنوك الأجنبية مكن هذه الأخيرة من السيطرة على جزء معتبر من مدخرات المصريين فى الخارج وهى تأخـــذ صورة عملات أجنبية تمثل المصدر الرئيسى لتمويل عمليات

الاستيراد بدون تحويل عملة . ويتضح من تقرير البنك المركزي المصري أن نسبة الودائع المصرية الى اجمالي الموارد المتاحة للبنوك الاجنبية (المشتركة وفروع البنوك الأجنبية في مصر) من بنوك تجارية وبنوك استثمار وأعمال بلغت ٧٢ ٪ في عام ١٩٧٦ ، وأن نسبة الاستخدامات (التوظيف) لدى البنوك الى مجموع استخدامات البنوك لمواردها بلغت ٥٩ ٪ عن نفس السنة ، منها ٨٦ ٪ لدى البنوك في خارج مصر والباقي أي ١٤ ٪ لدى البنوك في مصر . وبلغ مجموع التسهيلات الائتمانية التي منحتها هذه البنوك لقطاع الأعمال ٣٢٫٢ مليون جنيها مصريا وتمثل ٢٨ ٪ من مجموع استخدامات البنوك. وكان توزيع هذه التسهيلات الائتمانية بنسبة ٧٠ ٪ لقطاع التجارة و ٢٢ ٪ لقطاع الصناعة (١) . أي يتميز نمط استخدام هذه البنوك لمواردها المتاحة ، ومعظمها من مدخرات مصرية في الداخل والخارج ، في الاقراض في الخارج أولا ثم الاقراض للنشاط التجاري في الداخل ، ثم الاقراض للنشاط الصناعي في الداخـــل (أي ٥٫٤ ٪ من مجموع استخدامات هذه البنوك لمواردها) .

في إطار الجهاز المصرفي فوجئت وحدات قطاع الدولة بقرار يحد من سحبها على المكشوف في نطاق الحدود التي كانت قائمة وفقا للمتعارف عليه في تعامل كل منها مع أحد البنوك المصرية المملوكه للدولة . وهو ما يعني التقليل من السيولة التي توضع تحت تصرف وحدات الدولة ، وهو ما قد يؤدي بالبعض منهـا على

---

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عن ١٩٧٦ ، الجزء الثاني ، يونيو ١٩٧٧ ، الصفحات ٤٢ ـ ٤٥ . وقد أثار هـذا التقرير الكثير من المناقشات والتعليقات فيما يتعلق بالصفحات التي غطت نشاط البنوك الاجنبية في مصر . ولم نجد في التقارير السنوية لعامي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ أية إشارة إلى نشاط هذه البنوك .

الأقل إلى العجز عن الاستمرار فى التشغيل ويجبرها إما على التوقف عن الدفع أو الحصول على موارد تشغيل من خارج الجهاز المصرفى المصرى أو حتى إلى طرح أسهمها فى السوق . هذا ومن الصعب الجزم بمدى عمومية هذه الممارسة والتعرف على حقيقة أثرها على شركات الدولة .

الاثر الثانى الممكن لهذه السياسة الاستيرادية يتمثل فى إستيراد نمط الاستهلاك السائد فى السوق الدولية الرأسمالية ونشره بالممارسة وبوسائل الاعلام فى داخل المجتمع المصرى . وهو نمط يجهد الموارد الاقتصادية للمجتمع ويحد من الادخار واستخدام الموارد فى أغراض التراكم وتطوير القوى الانتاجية . كما أنه يتضمن نظام قيم لا يمثل بالحتم النمط الأمثل فى السلوك الاجتماعى . ولا يحتاج الفرد لكثير من الخبرة ليلاحظ الفرق بين سلوك الجزء من رأس المال الذى يسود صناعة السجائر فى البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث يتسم سلوكه بالخشية والحياء نظرا لما ثبت من أحداث التدخين لأضرار جسيمة بالصحة الفردية والعامة، وسلوك هذا الرأسمال فى المجتمع المصرى سلوكا يتسم بالجرأة يضرب عرض الحائط بالآثار المهلكة لهذا النوع من الاستهلاك ويقوم بالإعلان عن السجائر فى كل مكان ومن خلال كل وسائل الاعلام وبصور إعلام تنفق ولا تتفق مع أنظمة القيم فى المجتمع المصرى .

وأخيرا **تلزمنا دراسة أثر ثالث ممكن لهذه السياسة الاستيرادية يتمثل فى استيراد التضخم كاتجاه طويل المدى يفرضه هيكل الاقتصاد الرأسمالى فى هذه المرحلة من مراحل تطوره** . وما يعنيه ذلك من الرفع المستمر للاثمان فى مصر بمعدلات أغلب الظن أنها ستكون متزايدة . الأمر الذى يلزم معه البحث عن أثر الارتفاع المستمر فى الأثمان على نمط توزيع الدخل. إذ نعرف جميعا أن التضخم

يؤدى إلى إعادة توزيع الدخول لمصلحة من يحصلون على الربح ، وبخاصة فى النشاط التجارى ، وعلى الأخص إذا تعلق الأمر بنشاط تجارى غير منضبط، وعلى حساب أصحاب الدخول المتمثلة فى المرتبات والأجور والدخول الثابتة التى تتحدد بعقود ليس من السهل تغييرها مع كل تغير فى مستوى الأثمان . كما يلزمنا كذلك أن نناقش أثر التضخم على السياسة الاستثمارية . أولا من حيث النمط الاستثمارى الذى يميل للتحقق فى الأجواء التضخمية والمتمثل فى البعد عن النشاطات المنتجة والاستثمار فى تخزين السلع والمضاربات التجارية والعقارية وفى ما حكمها . وهو ما يؤكد فى النهاية الاتجاه العام لسيطرة رأس المـــال التجارى والتخلى عن دور إنتاجى يذكر. وثانيا من حيث أثر الارتفاع المستمر فى الأثمان، وخاصة بمعدلات يصعب التنبؤ بها ، على امكانية تنفيذ البرامج الاستثمارية : إذ مع ارتفاع الأثمان لا تكفى الموارد المالية المقدرة قبل البدء فى تنفيذ البرامج لشراء المعدات والمستلزمات الأخرى للاستثمار الأمر الذى يدفع إلى إعادة تقدير متطلبات التنفيذ والعمل على تهيئة الموارد المالية وهـــو ما يؤخر فى أحسن الحالات من تنفيذ المشروعات الاستثمارية ويزيد من نفقة اقامتها ، كما أنها قد تؤدى إلى التوقف عن الاستمرار فى التنفيذ بما يمثله ذلك من تبديد للموارد التى استخدمت ويفوت على المجتمع الثمار التى كان يمكن أن يحصل عليها فيما لو كان المشروع الاستثمارى قد تم.

مجمل القول ان نظام الاستيراد بدون تحويل عملة كان مناسبة إعادة النظر فى السياسة الاستيرادية على نحو يحقق حرية الاستيراد لوحدات قطاع الدولة والقطاع الخاص إلا فى حدود ، ويزيل الكثير من الضوابط التى تجعل الاستيراد خادما لهدف تطوير الاقتصاد المصرى . مدعما بذلك سياسة « الانفتاح » الاقتصادى . وهو ما يعنى من الناحية التنظيمية ترك النشاط الاقتصادى لقوى السوق فى مصر

فى إطار قوى السوق فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى . الأمر الذى يكرس الطلب الحالى وما يعبر عنه من نمط غير عادل لتوزيع الدخل ويؤكد من تبعية الاقتصاد المصرى بل ويعمقها . وقد بدأت بعض النتائج تتحقق بالفعل فى هذا الاتجاه : تأكيد الميل للاستهلاك بصفة عامة وللاستهلاك الكمالى بصفة خاصة ، وتحقيق نقله كبيرة فى زيادة إعتماد مصر على الاقتصاديات الرأسمالية ، بأزمتها وتضخمها ، فى استيرادها . وهى نتائج لا تبشر بخير بالنسبة لما ينتظر الصناعة المصرية من جراء هذا التنظيم والآثار التى يحققها باستيراده للتضخم الذى يسود الاقتصاد الرأسمالى الدولى بما يحققه فى الداخل من تسوىء الموقف بالنسبة لنمط توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية وتعريض البرامج الاستثمارية ، إن وجدت ، لصعوبات أكبر فى التنفيذ .

* * *

هذا ما قلناه فى ندوة ٢٠ فبراير ١٩٧٨ فى شأن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة : طبيعته ودلالته التنظيمية والاتجاه المتصور لنتائجه والآثار الممكن احداثها على الاقتصاد المصرى . وقد أوردت النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى دراسة فى ١٩٧٩ حول « تطور التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية فى ظل نظم التصدير والاستيراد السائدة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ »(١) ، جاءت مؤكدة لما إنتهينا إليه فى الندوة . ومن المفيد أن نورد هنا . خلاصة هذه الدراسة دون أى تعديل . « يتبين من الدراسة ما يلى (٢) :

---

(١) المجلد ٣٢ ، العدد ١ ، ١٩٧٩ ، ص ١٣ ـ ٤٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

١ - تعرضت نظم التجارة المصرية لتغييرات جذرية خلال المرحلة الثانية من فترة الدراسة (١٩٧٤ - ١٩٧٧) رفعت الكثير من القيود على التعامل الخارجي وأصبحت التجارة المصرية فى جزء كبير منها تتم وفقا لقوى السوق .

٢ - أن معدلات نمو الصادرات متواضعة وان الزيادة فى قيمتها ترجع إلى ارتفاع الاسعار وتقييم الصادرات بالأسعار التشجيعية بالاضافة إلى الزيادة الضئيلة فى كمياتها .هذا ولم يفلح التغيير فى نظم التجارة وسياسة الانفتاح فى رفع معدلات الصادرات لعدم مرونة الجهاز الانتاجى المصرى ولكون معظم الصادرات المصرية مواد خام زراعية ، الأمر الذى يحتم ضرورة الاهتمام بتنمية الصادرات وخلق صناعات تصديرية جديدة .

٣ - أن تيسير الاستيراد يتوقع له أن يسفر عن تغيير فى الوزن النسبى للتركيب السلعى للواردات ، فقد زادت أهمية السلع الاستهلاكية فى المرحلة الثانية من الدراسة . لذا يجب ترشيد الاستيراد واتباع سياسة جمركية تحد من الواردات الاستهلاكية وتركز على الاحتياجات الأساسية والسلع الاستثمارية لتقليل الفجوة فى الميزان التجارى .

٤ - أنه بأخذ نسبة الواردات السلعية إلى الصادرات السلعية كأحد المؤشرات لتطور العلاقه مع الخارج فى مجال التجارة (مدى التبعية التجارية) يتضح أن هذه النسبة فى ازدياد مستمر وبلغ متوسطها خلال فترة الدراسه ١٨٩ ٪ .

٥ - ان الفجوة فى الميزان التجارى فى اتساع مستمر ، كما أن نسبة ما تستقطعه مدفوعات الواردات من الدخل المحلى الاجمالى فى ارتفاع مستمر أيضا . وقد بلغ متوسط هذه النسبة نحو ٢٣ ٪ خلال فترة الدراسة .

٦ - ان التوزيع الجغرافى لتجارتنا الخارجية يتسم باختلال هيكلى واضح يتمثل فى اتجاه حوالى نصف صادرتنا إلى الدول الاشتراكيه فى حين تعتبر الدول الغربية المصدر الأساسى لواردتنا » .

* * * *

تلك هى أهم معالم سياسة«الانفتاح» الاقتصادى . تعرضنا لها فى ندوات عامة لتبادل الرأى . وكان موقفنا ، ولا يزال ، أننا ضد هذه السياسة من حيث المبدأ ومن حيث خطوات تنفيذها . وذلك ، كما رأينا ، لأنها تطرح جانباً القضية الأساسية للمجتمع المصرى ، وهى قضية الخروج من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى وتتمخص فى جوهرها عن دعوة مفتوحة لرأس المال الأجنبى ، فى فترة تاريخية يأخذ فيها رأس المال الدولى شكل الشركات الاحتكارية دولية النشاط . هذه الدعوة تمكن هذه الشركات من إعادة غزو الاقتصاد المصرى ، الذى تكون تخلفه تاريخيا فى اطار عدوانية رأس المال الأجنبى ، كما رأينا . وتجرى إعادة الغزو فى لحظة تاريخية يهدف فيها رأس المال الدولى خاصة فى شكله المهيمن ، رأس المال الأمريكى ، إلى اسقاط وزن مصر فى العالم العربى .

جوهر السياسة الاقتصادية المقترحة أذن هو هذه الدعوة المفتوحة لرأس المال الأجنبى . وتهدف عناصر هذه السياسة إلى تهيئة « المناخ » الملائم لممارساته : بناء الأساس المادى للخدمات يتحمل المجتمع نفقاتها وتكون مناسبة رأس المال الدولى لتسويق منتجاته ومناسبة رأس المال المحلى للاثراء المشروع وغير المشروع - تحرير الاقتصاد على نحو يمكن رأس المال الأجنبى من الدخول بلا قيود فى شكل مال او شكل سلع ، والعمل بلا قيود خاصة بالأجور أو الاثمان - عدم

المساس بالفائض عن طريق الضرائب أو ما فى حكمها - عدم تقييد تعبئة الفائض (الأرباح والفوائد والريع) نحو الخارج - إعطاء رأس المال الضمانات عن طريق تنازل الدولة عن استخدام حقها فى التأميم أو المصادرة - ضمان حرية رأس المال الأجنبى أساسا ، ليس فى القيام بالإنتاج فى الداخل ، وإنما فى تسويق منتجاته المستوردة للسوق المصرية. إذ الانتاج فى الداخل يتضمن تشغيل وتجميع القوة العاملة ، وافتراضنا أن من الأهداف الأساسية الآن تشتيت القوة العاملة العربية فى مصر وتصيدها فرادى فى أجزاء أخرى من العالم العربى أو غير العربى، وإنما دائما فى إطار علاقات السوق الرأسمالية الدولية . ويكتمل «المناخ» باحساس موضوعى وذاتى للطبقة المسيطرة فى الداخل بأننا ، أو على الأصح أنها ، فى حاجة إلى هذا الرأسمال الأجنبى . وتغلف هذه « الحاجة » بالحصول على التكنولوجيا . وابتداء من « الحاجة » ينمو الإحساس بضرورة التبعية ويتبلور نمط السلوك التابع . ويكتمل نمط سلوك رأس المال فى المجتمع المصرى : رأس المال الدولى فى استئساده واستهانته، ورأس المال المحلى فى هوانه واستكانته .وفى مواجهة هذا النمط يبرز نمط وطنى تتجمع عناصره فى معارضة لمشروعات تجسم نمط سلوك رأس المال . أوضح أمثلة لهذه المشروعات نجدها فى مشروعى هضبة الأهرام وهضبة العامرية .

هـ – امثلة لمشروعات «الانفتاح» : من هضبة الاهرام الى هضبة العامرية (١) :

---

(١) د. لطفى عبد العظيم ، الاستعمار الاستيطانى فى أرض الفراعنة - د. نعمات فؤاد هضبة الأهرام ، الأرض ، التراث ، الميراث - كذلك كتابها عن مشروع هضبة الأهرام - ممتاز نصار ، لماذا نطعن فى هضبة الأهرام - د. أحمد جامع ، هضبة الأهرام اقتصاديا - عصام رفعت ، ماذا تقول ميزانية الشركة « العالمية » ؟ - وشهد شاهد من أهلها . الاهرام الاقتصادى ، العدد ٥٤٢ ، ١٥ مارس ١٩٧٨ ، ص ٤ - ٣١ .

هضبة الاهرام : فى ٨ مارس ١٩٧٤ يجتمع ممثلوا المؤسسة المصرية العامة للفنادق (التى أصبحت شركة عامة فيما بعد) لأول مرة بممثلى شركة باسفيك هاربر . ويدور الكلام حول مشروعات سياحية سريعة العائد تصل قيمتها إلى نحو مليار دولار . تسهم فيها شركة باسفيك هاربر التى يقدمها ممثلوها بأنها شركة تملك حوالى ٨٠ فندقا ومشروعا سياحيا ، وتسيطر على ٣٥ ٪ من حجم الحركة السياحية فى جنوب الباسفيك عن طريق مشروعات ذات طابع ثقافى وفنى . (سيتضح أن الشركة لا تملك وإنما تدير ، وأن اهتماماتها أبعد ما تكون عن الثقافة والفن) .

فى ١٤ يوليو ١٩٧٤ يصل وفد الشركة SPP لإجراء الدراسة العينية المتعلقة بمواقع القرى السياحية (فالمشروع كما سنرى مشروع سياحى) . ويعقبه وفد آخر يصل فى ٩ سبتمبر ١٩٧٤ لإجراء دراسة لمنطقة الغردقة واستكمال الدراسة بمنطقة هضبة الأهرام ومنطقة رأس الحكمة ، وتوقيع الاتفاق المبدئى مع المؤسسة لهذه المشروعات وخطوات العمل المستقبلة . وتقدمت الشركة بالمشروع المبدئى .

فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٤ يستقبل رئيس الجمهورية رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة SPP بحضور وزير الاسكان ورئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق . ويوافق رئيس الجمهورية على إنشاء شركة مختلطة تبدأ أعمالها بانشاء منطقة سياحية حول هضبة الأهرام وفى رأس الحكمة على الساحل الغربى فى شمال مصر . ولا تكون الشركة مالكة للأرض وإنما لها عليها حق الانتفاع . وفى نفس اليوم يستقبل النائب الأول لرئيس الوزراء ممثلى الشركة الجديدة ويوافق على المشروع ويطلب منهم رفع حصة الجانب المصرى والعربى إلى ٥٠ ٪ .

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ يتم التوقيع بشكل مبدئى على بروتوكول . ويعرض الأمر على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق فى ٧ ديسمبر ١٩٧٤ وينتهى إلى أن تكون الشركه مختلطة .

فى ١٩ مايو ١٩٧٥ يتقدم رئيس الجانب الأجنبى وممثل الشركه الأجنبية إلى رئيس الجمهورية بخطاب يطلب فيه أن تكون مدة الاتفاق ٩٩ عاما . ويوافق رئيس الجمهوريه على الطلب ويخطر وزير السياحة بالموافقة . ويصدر القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة وإعطاء الشركة حق استغلال .

وفى أول أكتوبر ١٩٧٥ تتم عدة اجتماعات بمحافظة الجيزة لتسليم أرض المشروع .

وأخيرا يصدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم٢١٢ لسنة١٩٧٥ فى ٣ ديسمبر ١٩٧٥ بتأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة (شركة مشتركه بين المؤسسة العامة للسياحة والفنادق وشركة ممتلكات جنوب الباسفيك البريطانية والمسجلة فى هونج كونج).

فى ٦ يوليو ١٩٧٧ تثير الدكتورة نعمات فؤاد القضيه أمام الرأى العام فى مـــقال نشرته بجريدة الأهرام . ويدافع وزير السياحة فى مقال تنشره جريدة الأخبار فى ٤ سبتمبر ١٩٧٧ . ثم تجرى مناقشة المشروع فى مجلس الشعب فى شهرى فبراير ومارس ١٩٧٨ .

ما هى طبيعة هذا المشروع ؟

الأمر يتعلق بمشروع سياحى يغطى منطقتين،أحدهما للشتاء فى هضبة الأهرام ، والآخر للصيف على الساحل الشمالى فى منطقة رأس الحكمة . فى هضبة الأهرام

تبنى الشركة المختلطة على مساحة قدرها عشرة آلاف فدانا قرية سياحية تحتوى فنادق ومساكن وفيلات ونوادى ومقاهى إلى غير ذلك من المنشآت السياحية وحدائق عامة وبحيرة صناعية وملاعب جولف وأسواق للاشغال والفنون المحلية وقاعة للمؤتمرات ومركز تجارى (١) لدراسة الحفريات . ويخصص للمشروع السياحى فى رأس الحكمة عشرون ألف فدانا .

تقوم بهذا المشروع شركة مختلطة ، الشركة المصرية لتنمية السياحة ، بين شريكين أحدهما مصرى هو المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ، والثانى أجنبى هو شركة ممتلكات جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) كشركة مسئولية محدودة مسجلة فى هونج كونج . وتكون الشركة المختلطة التى تتولى هذا المشروع الهائل برأس مال قدره ٣٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكى فى بداية المشروع الذى يجرى تنفيذه على مرحلتين تستغرق كل منها خمس سنوات . وتكون نسبة المساهمة فى رأس المال فى البدء ٦٠٪ أجنبى و٤٠٪ مصرى وبعد المرحلة الثانية تكون نسبة المساهمة لكل منها ٥٠٪ .وتتحقق المساهمة الأجنبية على النحو التالى : فى المرحلة الأولى تتمثل فى ٣٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكى يدفع منها ٢٠٤٠٠٠٠ دولار على خمسة اقساط سنوية . فى المرحلة الثانية ، من السنة السادسة إلى السنة العاشرة تزيد الشركة الأجنبية نصيبها إلى ١٢ مليون دولار يتم دفع الجزء الثانى على اقساط سنوية . أما المساهمة المصرية فتتمثل فى قيمة حق الانتفاع على الأرض التى تقدمها الدولة ، قدر المتر المربع بـ ٦ سنتيمات .وعلى هذا الأساس يكون نصيب الجانب المصرى مساويا ١٣٦٠٠٠٠ دولار فى المرحلة

---

(١) إذا أضحى التراث الحضارى محلا لتصرفات سلعية تصبح الدراسة الخاصة باكتشافه هى الأخرى سلعية .

الأولى ، تزيد إلى ٨ مليون فى المرحلة الثانية ، بهذا يبلغ اجمالى رأس مال الشركة المختلطة فى نهاية الفترة الثانية ٢٠ مليون دولار .

ويكون للشركة المختلطة حق انتفاع على الأرض لمدة ٩٩ عاما (وهو ما يتوازن تماما مع الملكية من الناحية الاقتصادية نظرا لأن حق الانتفاع يسرى لمدة طويلة جدا) . يكون ذلك على مساحة ٤٠٠٠ فدان فى هضبة الأهرام و ١١٠٠ فدان فى رأس الحكمة فى المرحلة الأولى ، وتكمل المساحة إلى ١٠٠٠٠ فدان فى هضبة الأهرام و ٢٠٠٠٠ فدان فى رأس الحكمة فى المرحلة الثانية .

وتجرى تكملة المشروع اقتصاديا ببروتوكول يقع فى ١٩٧٤/٩/٢٣ يبرز الطابع الاحتكارى للشركة المختلطة ، إذ تتعهد وزارة السياحة والمؤسسة العامة للسياحة والفنادق بعدم الدخول فى اتفاقات مماثلة يمكن أن تكون بدرجة مقبولة متعارضة مع المشروع أو تغير بصفة مباشرة المناطق الموضحة بالرسم المرفق بالاتفاق . كما تتعهد الوزارة والمؤسسة بعدم السماح لأى مشروع صناعى يمكن أن يتسبب فى تلوث بيئة المشروعين فى المواقع المجاورة لها(١) .

وتكون مجلس إدارة الشركة . ولم ينسى القائمون على أمرها أن يضم المجلس ممثل شركة مصر للسياحة فى لندن ، وكان قد أعطى معلومات سطحية عن الشركة الأجنبية ، شركة ممتلكات جنوب الباسفيك ، التى اعطت فى البداية معلومات عنها ثبت فيما بعد أن غير صحيحة . كما ضم المجلس مندوب السياحة فى محافظة الجيزة الذى صاحب وفدى الشركة الأجنبية ووزارة السياحة فى أول زيارة لهضبة الأهرام

---

(١) وبهذا يسمح بالتلوث الحضارى الذى يتحقق بتنفيذ مشروع الشركة المختلطة فى هضبة اهرام ولا يسمح بتلوث البيئة الذى يعكر مزاج السادة السائحين فى لهوهم حتى لو نجم تلوث البيئة عن مشروع صناعى منتج .

لدراسة وابداء الرأى فى المشروع المقترح ، وقد اقترحته الوزارة ، للتخطيط السياحى . وهكذا لا يتأخر الثواب وتتحق تدفقات الأشخاص بين أجهزة الدولة والشركات المختلطة . ويهرب هؤلاء من قيود الوظيفة العومية وتقتير كادرها المالى إلى رحيب جنات الشركات السياحية وكريم لياليها فى هضبة الاهرامات بعد أن تصبح امتدادا لشارع الهرم .

وتبدأ الشركة المختلطه نشاطها بالاستيلاء على الأرض وتقسيمها وبيعها حتى قبل اعداد الخطة العامة بواسطة الشركة واعتمادها من قبل وزارة السياحة . ولم تصدر هذه الخطــة إلا فى أول يوليو ١٩٧٧ بالقرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٧ . وحتى عام ١٩٧٨ ، أى بعد ٣ سنوات ، يقتصر كل ما قامت به الشركة على استلام الأرض وتقسيمها على الورق وبيعها فى مصر وفى خارج مصر .

وفى الاثناء قامت شركة جنوب الباسفتك SPP ببيع ٢٣٪ من أسهم الشركة الأصلية التى قوم المشروع على أساسها إلى اثنين من الامراء السعوديين. واسهمت بـ ٦٠٪ من قيمته . كما باعت ٢٨٪ من اسهمها لشخص يدعى عدنان خاشقدى(١) وهو لبنانى الأصل سعودى الجنسية والاقامة بنحو ١٢ أو ١٥ مليون دولار . بل لقد قامت الشركة بتقسيم جزء من مساحة ما تسلمته من هضبة الاهرام على الورق وباعت فعلا حق الانتفاع على ٨٤٠٠٠٠ متر مربع حتى ١٩٧٧ بحوالى ٤ ملايين دولار ، أى بما يقارب ٤٫٧٥ دولار للمتر المربع . وكان اجمالى القطع المخطط بيعها ممثلا لـ ٥٧٫٦٪ من المساحة الكلية لأرض المرحلة الأولى للمشروع (وهى ٤٠٠ فدان) فيما يتعلق بهضبة الاهرام . يخصص

---

(١) وردت الصحافة الاجنبية اسم عدنان خاشقدى بمناسبة صفقات أخرى من صفقات « الانفتاح » الاقتصادى .

٥٨ر٤٠٪ من المساحة لقطع يباع حق الانتفاع بها لبناء فيلات ، ٨ر١١٪ منها لقطع يباع حق الانتفاع بها لبناء منازل متعددة الطوابق .

كما حصلت الشركة المختلطة على قرض قيمته ١٢ مليون دولار سددت منه مليون دولا فقط . ولا يوجد لهذا القرض جدول زمنى للسداد ولا كيفية سداد ولا اسلوب للانتفاع به . ورغم كل هذه المعاملات سجـــل الجهاز المركزى للمحاسبات أن التدفقات المالية للشركة عن عام ١٩٧٧ تساوى صفرا ،

ذلك هو مشروع هضبة الاهرام فى بلورته من خلال الحوار بين الشركة الأجنبية واجهزة الدولة فى مصر ، وفى قيام الشركة المختلطة التى تسهر على تنفيذ المشروع ، وفى نوع ممارسات هذه الشركة خلال ثلاث سنوات من حياة المشروع. وتبدأ هذه الممارسات فى لفت الانظار . ويتمثل النذير فى مقال للدكتورة نعمات فؤاد فى جريدة الاهرام القاهرية فى ٦ يوليو ١٩٧٧ يثير اعتراضات أغلبها حضارى. ثم يبدأ الانشغال العام بالمشروع وتتجمع الاعتراضات عليه . ويمكن حصرها فى طوائف ثلاث : حضارية وقانونية واقتصادية .

وتتمثل **الاعتراضات الحضـارية** فى أن :

ـ « هضبة الاهرام منطقة اثرية بشهادة كافة المراجع الاثرية المصرية والأجنبية ولا يجوز المساس بطبيعتها الاثرية على أى نحو كان بل يجب ابقاؤها على وضعها التاريخى الذى تركه عليها قدماء المصريين » . .

ـ « ان مشروع هضبة الأهرام باقامته للمنشآت على بعد كيلو مترين فقط من الاهرامات سيقضى إلى الأبد على امكانيات إكتشاف باقى الآثار التى تحتويها الهضبة ، وهى تكون الجزء الأكبر من آثارها فى رأى العلماء المتخصصين فى التاريخ المصرى القديم » ...

- « احتمال تسرب مياه البحيرة الصناعية المزمع اقامتها على بعد كيلو مترين تقريبا من الأهرامات ، وكذلك نشع هذه المياه ، مما يؤدى إلى الاضرار بالآثار القائمة حاليا فى الهضبة وأهمها الاهرامات الثلاثة ، وإن حدث مثل هذا الاضرار بالاهرامات ، وهو أمر لا يمكن استبعاده نهائيا ، فستشهد مصر أكبر كارثة حضارية فى تاريخها الطويل باعتبار الاهرامات هى احدى عجائب الدنيا والسبع والوحيدة منها التى مازالت صامدة منذ خمسة آلاف عام » ...

« ان التراب فى كل مكان أرض . ولكنه فى هضبة الأهرام . معالى وغوالى وقيم أمة وعمر شعب على الزمان . وإذا بيعت هضبة الأهرام فكل شيء جائز عليه البيع . غدا يباع المتحف وتباع بيوتنا وتباع مصر جملة واحدة لا تفصيلا »(١) . وينتهى كلام الدكتورة نعمات فؤاد بإدراك مايبلوره مشروع هضبة الأهرام من خطر سيطرة نظام القيم السلعى التابع الذى قد ينتهى إلى « بيع مصر جملة واحدة لا تفصيلا » .

أما **الاعتراضات القانونية** فيلزم لإيضاحها أن نتبين ماتم فعلا منظورا إليه من الناحية القانونية لكى يمكن حصر ماتضمنه الحوار بين الشركة الأجنبية وأجهزة الدولة والعقد بينهما وممارسة الشركة المختلطة التى نشأت من مخالفات قانونية :

- ماتم فعلا ، تمثل فى تقرير مشروعين سياحيين دون طرحهما فى مناقصة عامة . طلبت وزارة السياحة من رئاسة الجمهورية قرار بحق تملك أرض مملوكة

---

(١) دكتور نعمات أحمد فؤاد ، هضبة الاهرام ، الارض .. التراث والميراث ، الاهرام الاقتصادى ، ١٥ مارس ١٩٧٨ ، ص ١٠ — ١١ .

ملكية **خاصة** للدولة (تتبع محافظة الجيزة ووزارة الزراعة واستصلاح الأرض) لكى تتنازل عن حق الانتفاع للشركة . يحدد القرار الجمهورى الذى يصدر لوزارة السياحة **حق استغلال** وتنمية المنطقة سياحيا . ويتضمن قرار وزير الاقتصاد بيع **حق الانتفاع** للشركة (والقرار الجمهورى يتكلم عن حق الاستغلال) . ثم يقوم الاتفاق على الشركة المختلطة ويجعل الشركة الأجنبية صاحبة المشروع وهى لاتملك إلا ٦٠ ٪ من رأس مال الشركة المختلطة التى تنشأ فى مصر للقيام بمشروع فى مصر . ويعطى للشركة الأجنبية وحدها حق الإدارة وحق المراجعة والمحاسبة ؛ ويخولها منح التراخيص (وهى عمل من أعمال السيادة لايجوز التفريط فيه ولاتملك أية جهة التفريط فيه) ، ويمد حق الشركة المختلطة على القطر كله إذ يمنع الدولة من الاتفاق على إنشاء فنادق ومناطق سياحية مشابهة ، جاعلا من الالتزام التزاما بمباشرة مرفق عام من مرافق الدولة . ثم أن الاتفاق يجعل فى النهاية مدة الشركة ٩٩ عاما (وقانون الاستثمار لايجعل مدة المشروع تزيد على ٢٠ عاما وقانون المرافق العامة لايجعل التجديد لمدة تزيد على ٣٠ عاما) .

ـ ويبدأ حصر المخالفات القانونية من فكرة أرض هضبة الأهرام كمنطقة أثرية تمثل مالا عاما ، وليس خاصا ، للدولة ، وأن العقد مع الشركة الأجنبية يشكل فى الواقع التزاما بمرفق عام من مرافق الدولة . ويمكن تجميع المخالفات القانونية فيما يأتى (١) :

---

(٢) أنظر الاستجواب الذى قدمه ممتاز نصار فى مجلس الشعب لوزيرى السياحة والطيران المدنى والاقتصاد والتعاون الاقتصادى ، الاهرام الاقتصادى ، ١٥ مارس ١٩٧٨ ، ص ١٢ — ٢٠ .

• مخالفة القوانين الخاصة بعدم التصرف فى المال العام إلا بقانون : المادة ١٢٣ من الدستور الحالى ، الأمر العالى الصادر فى ١٦ مايو ١٨٨٣ ، القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ والقانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحماية الآثار).

• مخالفة القوانين الخاصة بعقود المرافق العامة : المادة ١٢٣ من الدستور تستلزم عرض الأمر على مجلس الشعب . والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ الخاص باستثمار الموارد الطبيعية والمرافق العامة ومنح الامتيازات فيها ينص على أن يكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة (وهو اسم مجلس الشعب فى وقت صدور القانون) . والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٧ ينص على ألا تتجاوز مدة الالتزام الخاص بالمرافق العامة أكثر من ٣٠ عاما .

• القرار الجمهورى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٥ ، وقد صدر فى الواقع مخالفا للقانون فى شكل المخالفتين السابقتين ، يتكلم عن حق استغلال لوزارة السياحة التى قامت بمنح الشركة حق الانتفاع . ومن المعروف قانونا أن حق الانتفاع هو عنصر من عناصر الملكية (بالإضافة إلى الرقبة) ، والتصرف فى الرقبة أو المنفعة تصرف فى عينى . أما حق الاستغلال فحق شخص يتصل بالادارة ، فقط يتوازان ويتماثل مع الايجار وإن كان من الممكن أن تطول مدته عن مدة عقد الايجار . وعليه تكون وزارة السياحة قد خالفت القرار الجمهورى: يخولها حقا شخصيا وتتصرف هى فى حق عينى .

• مخالفة قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (القانون رقم ٤٣ لسنة ٢٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧) وهو الدستور الأساسى لسياسة « الانفتاح » الاقتصادى(١) . وقد خولفت بعض احكام هذا القانون

(١) تحرص مجلات دوائر الأعمال ومكاتب الخبرة فى البلدان الرأسمالية عند دعوتها

عند انشاء الشركة : فمدة الشركة ٩٩ عاما فى الوقت الذى يقرر فيه هذا القانون أن مدة الاستثمار لاتزيد على ٢٠ عاما . والمادة ٢٩ فقرة ٥ من القانون توجب تقويم الحصص العينية تقويما منضبطا يكون (وفقا للمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون) بمعرفة خبراء متخصصين فى التقويم . وهو ما لم يتم من جانب وزارة السياحة التى باعت للشركة حق الانتفاع بالمتر المربع فى مقابل ٦ سنتيمات باعته الشركة بعد ذلك بحوالى ٤٫٧٥ دولار . كما أن الشركة خالفت فى ممارساتها قانون الاستثمار : فقد جعلت من منطقة هضبة الأهرام منطقة اسكان باعلانها فى الصحف بيع اراضى فضاء وفيلات ، مخالفة بذلك المادة ٤ من قانون الاستثمار التى تقصر مشروعات الاسكان على رأس المال العربى . كما أنهـــا خالفت المادة الثالثة فقرة ٣ من القانون التى تخرج مشروعات تقسيم الأراضى وإعادة بيعها من إطار تطبيق القانون . يزيد على ذلك أن الشركة ببيعها لبعض الأراضى للاجانب تكون قد خالفت القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الذى يمنع بيع الرقبة أو الانتفاع فى أراضى الفضاء المعدة للبناء للاجانب (١) .

* مخالفة قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . وقـــد خولفت بعض احكامه عند إنشاء الشركة . فالمادة ٦ منه تقضى بضرورة أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها . ونجدنا هنا بصدد مشروع يقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار وينتهى به الأمر إلى رأس مال نقدى مساويا لـ ٢٠٤٠٠٠٠٠ دولار تدفع

= للشركات الاجنبية للعمل فى مصر على ابراز احكام هذا القانون مع بعض احكام النظام الضريبى فى مصر .

(١) وذلك على غرار القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعدم جواز تملك الاجانب للاراضى الزراعية .

فى المرحلة الأولى على خمسة أقساط سنوية ، وتزاد إلى ١٢ مليون دولار فى ١٠ سنوات ، مضافا إليها قيمة الحصة العينية . كما أن المادة ٢٥ من هذا القانون تقضى بعدم تعيين أى ممن يشتبه فى سلوكهم أو لديهم سوابق عضوا فى مجلس الإدارة . وجليدور ومونك ، ممثلا الشركة الأجنبية والقائمان بالشركة المستغلة لهضبة الأهرام قد طردا من كندا لفضيحة مالية . والعود أحمد وفقا لنمط سلوك القائمين على المشروع وأن لم يكن كذلك وفقا لأحكام القانون الجنائى . كما أن الشركة خالفت بعض أحكام قانون الشركة فيما يتعلق بما يقضى به من ضرورة تنفيذ الالتزامات الخاصة بتشغيل نسبة من المصريين . فقد التزمت الشركة بتشغيل ألف مصرى فى السنة الأولى وألفين فى السنة الثانية . ولكنها لم تقم بتشغيل إلا ٥٤ من المصريين .

* مخالفة القانون رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى ، الذى يمنع بيعها قبل صدور قرار تقسيمها ، والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ الذى يتطلب موافقة وزارة الحربية (أى وزارة الدفاع الآن !) علـى التصرف فى الأراضى الصحراوية . وقد قامت الشركة المختلطة بتقسيم الأراضى وبيعها قبل صدور قرار تقسيمها ودون الحصول على موافقة وزارة الحربية .

* مخالفة قوانين الآثار التى تقضى بعدم جواز البحث أو الحفر فى مناطق الآثار إلا بعد إخطار الهيئة العامة للاثار . إذ قامت الشركة بالحفر دون الاخطار وذلك رغم ثبوت تحفظ مندوب الآثار فى محاضر الاجتماعات التى عقدت فى ١٩٧٥/١٠/١ بمحافظة الجيزة لتسليم الأرض للشركه . وقد قام هذا المندوب بابلاغ النيابة العامة وجهات الإدارة بذلك (١) . واستمر الحفر رغم صدور

(١) كان هذا المندوب الحسينى عبد المعطي مفتش الآثار . وكان جزاؤه أن نقل =

قرار محافظ الجيزة رقم ١٦٨٦ لسنة ١٩٧٧ بوقف الحفر. وقد أصدر هذا القرار بناء على طلب موظفى الآثار ، ورغم اعتراض الهيئة العامة للآثار بمذكرتين أعدتهما المراقبة العامة للمساحة والأملاك بالهيئة ، ورغم شكاوى الهيئة المقدمة للبوليس والنيابة ضد الشركة المقيدة تحت أرقام ١٨٦٥ ، ١٩٧٥ لسنة ١٠٧٧ إدارى الهرم (١) .

إذا كان مشروعا واحدا يتضمن كل هذا العدد من المخالفات للقانون ، والقانون الذى تسنه الدولة ، يصبح من الواضح أن ما يدعى للقانون من سيادة لا تكون إلا عند تطبيق بعض القوانين فى مواجهة بعض القوى الاجتماعية ، غير المستفيدة من مثل هـــذه المشروعات بطبيعة الحال والمعارضة لنمط السلوك الذى تتضمنه .

أما **الاعتراضات الاقتصادية** فبعضها متعلق بالمشروع فى ذاته والبعض الآخر خاص بمجال النشاط الذى يوجد فيه المشروع وتقدير ما إذا كان من الممكن أن تمثل نشاطا رئيسيا فى عملية تطوير حقيقى للمجتمع المصرى .

* بالنسبة للمشروع فى ذاته يقوم الاعتراض الأول على أن مجموع رأس المال الذى قدر المشروع حتى نهاية المرحلة الثانية لتنفيذه ، وهو ٢٠ مليون دولار ، حتى لو تغاضينا عن أن الشريك الأجنبى يدفع حصته على أقساط سنوية ، نقول

= من عمله فى ١٠ يناير ١٩٥٨ بعيدا عن المنطقة . وقد لجأ الى مجلس الشعب طالبا حمايتـــه .

(١) عفاف نصار ، المرجع السابق . وقد نشرت الأهرام الاقتصادى فى عدد ديسمبر ١٩٧٧ أنه قد وجدت آثار فى المنطقة التى سينفذ فيها المشروع .

أن رأس المال المقدر يدل على عدم الجدية من جانب الشريك الأجنبي ، اللهم إلا إذا تعلق الأمر بالجدية فى الابتزاز . فقد قدرت الشركة نفسها للمشروع ٤٠٠ مليون دولار . دون أن ننسى أن حصـــة الشريك المصرى (الدولة فى مصر) مقدمة فى شكل أرض . هنا لا يتصور لتنفيذ المشروع ، إذ تم التنفيذ فعلا ، إلا أحد سبيلين :

— أن يجرى تنفيذ المشروع عن طريق الاقتراض ، وخاصة الاقتراض فى الداخل . وهو ما يعنى قيام المشروع استخداما لموارد كان من الممكن أن توجه لنشاطات أخرى . ثم أن الاقتراض يكون بضمانات موجودات المشروع التى هى فى جوهرها الأرض التى تقدمها الدولة المصرية. وهو ما يصدق على الأخص بالنسبة للفترة الأولى من تنفيذ المشروع إذ لا يتصور أن تقام موجودات تذكر انفاقا لمبلغ ٢٠٤٠٠٠٠٠ دولار التى يقدمها الشريك الاجنبى عـــلى أقساط سنـوية .

— وفقا للسبيل الثانى المتصور يكون تنفيذ المشروع عن طريق اقتطاع جزء من الارض المخصصة له والمضاربة فيها للحصول عـلى رأس المال النقدى اللازم لتنفيذه . وهنا يكون قد تم تنفيذ المشروع عمليا استخداما لحصة الشريك المصرى الذى يقدم الارض اللازمة والمال اللازم للبناء على الارض .

وفى الحالتين يكون الشريك الاجنبى قد أخذ من « لحم الحى » ، كما يقـول المثل الشعبى ونفذ المشروع : « ومن ذقنه وافتل له حبل » ، ويكون قـد أتى ما يعد من قبيل « الضحك على الذقون » . وتشير الممارسة الفعلية للشركة أنها قد بدأت تلجأ إلى السبيلين معا .

• بالنسبة للمشروع ذاته ، قدرت حصة الشريك المصرى التى تقدم فى صورة أرض على أساس ٦ سنتيمات للمتر المربع . فاذا قدرت المساحة التى تقدمها الدولة المصرية للمشروع وهى ٣٠٠٠٠ فدان بمنطقة هضبة الاهرام ومنطقة رأس الحكمة على أساس ثمن بيع حـــق الانتفاع للمتر المربع الذى حصلته الشركة عند بيع الـ ٨٤٠٠٠٠ متر مربع خلال الثلاث سنوات الاولى ، وهو ٤٫٧٥ دولار للمتر المربع ، لبلغت قيمة هذه المساحة ٥٩٨٫٥ مليون دولار ، فى الوقت الذى يبلـغ فيه كامل حصة الشريك الاجنبى ٢٠ مليون دولار . ومن ثم تكون نسبة مساهمة الشريك الاجنبى فى رأس مال الشركة المختلطة ٠٫٠٢ ٪ ونسبة مساهمة الشريك المصرى ٩٩٫٩٨ ٪ . حينئذ يتمثل الموقف من الناحية الفعلية فى الآتى: يقدم الشريك الاجنبى ٠٫٠٢ ٪ من رأس المال ويحصل على ٦٠ ٪ من الارباح فى المرحلة الاولى و ٥٠ ٪ منها فى المرحلة الثانية . وتقدم الدولة المصرية ٩٩٫٩٨ ٪ من رأس المال وتحصل على ٤٠ ٪ من الارباح فى المرحلة الاولى و ٥٠ ٪ منها فى المرحلة الثانية . فى حالات كهذه يتكلم القانون المدنى ، والقانون المدنى المصرى ، عن السفه ، ويقتضى الحجر على من يباشر مثـــل هذه التصرفات على وجه التكرار .

• بالنسبة للمشروع ذاته ، يقوم الاعتراض الثالث على اختصاص الشريك الاجنبى بادارة الشركة المختلطة ، إذ يكون للشركة الاجنبية وحدها حق الادارة وحق المراجعة والمحاسبة. وباحتكارها حق الادارة تضمن الشركة السيطرة الفعلية على المشروع أيا كان نصيبها فى ملكية رأس المال . وباحتكارها حق المراجعة والمحاسبة تضمن الشركة الاجنبية إظهـار نشاط المشروع فى الشكل المحاسبى الذى يرعى مصالحها .

* بالنسبة للمشروع ذاته ، يقوم الاعتراض الرابع على منح الشركة المختلطة احتكار يغطى القطر المصرى ، إذ يمنــــع الاتفاق الدولة فى مصر من الدخول فى اتفاقات على إنشاء فنادق ومناطق سياحية مشابهة . الأمر الذى يعنى ليس فقـط قيام الدولة بتأكيد السيطرة الاحتكارية على الاقتصاد، وإنما كذلك منح الاحتكار فى هذه الحالة بلا مقابل يذكر تقريبا .

* بالنسبة للمشروع ذاته ، يقوم الاعتراض الخامس على مــــدة المشروع وجعلها ٩٩ عاما ، أى ما يعادل حياة ثلاثة أجيال فى المتوسط . وهو ما يتعدى بمراحل المدى الزمنى اللازم لاستهلاك المشروع . ولكنه يعنى تأبيد رأس المال الأجنبى فى مصر ، ويعبر عن تصور استمرار « حاجـة » مصر إلى الاجنبى للقيام بالمشروعات الاقتصادية حتى ما ينشغل منها بمزاج السياح . أقصر نظر هذا ، أم تسليم من الطبقة المسيطرة بعجزها عن حل المشكلة الاقتصادية للمجتمع المصرى وحرص منها على أن تربط نفسها برأس المال الاجنبى كالضمان الوحيد لإستمرار سيطرتها ؟

* وبالنسبه للسياحة كنشاط رئيسى فى عملية تطوير حقيقى للمجتمع المصرى فيقوم الاعتراض أولا عـلى أساس أن العائد الصافى للسياحة (ويكون التوصل إليه عن طريق حساب نفقات النشاط السياحى من الموارد الاجنبية والمحلية ، المباشرة وغير المباشرة ، وحساب الايرادات على أن يخصم منها الانفاق السياحى للمصريين فى الخارج) متواضع ولا يمول أكثر من ٦ر٧ ٪ من قائمة الواردات المصرية (١) . ويقوم هذا الاعتراض ثانيا على أساس الآثار الاجتماعية الضارة التى تنتجها السياحة بشكلها الحالى :

---

(١) أنظر : محيا زيتون ، نحو أساس موضوعى لتحديد دور السياحة فى تنمية —

ـــ فى مقدمة هذه الآثار يأتى ما تحمله السياحة إلى المجتمع المصرى من نظام قيم ونظام سلوك ، خاصة من المجتمعات السلعية ، بما تتضمنه من نمط استهلاكى .

ـــ هناك أيضا الامراض الاجتماعية الواضحة مثل الدعارة الجسمانية والفكرية .

ـــ وأخيرا الموقف الذى تخلقه السياحة الحالية والذى يتمثل فى خلق مجموعة من « الخدامين » وليس المشتغلين بالخدمات .

كل هذا يدفع إلى البعد عن السياحة بالنحو الذى تم به الآن والتركيز على السياحة الثقافية ـ التى تتناسب مع امكانيات مصر ، التى تتميز بأنها ذات تراث حضارى قل أن تتواجد شواهده فى عصور متتابعة فى بلد واحـــد (الحضارة الفرعونية ، الاغريقية ، الرومانية ، مصر القبطية . مصر الاسلامية) .

تلك هى الاعتراضات على مشروع هضبة الاهرام ، الحضارية والقانونية والاقتصادية . ورغم كل هذه الاعتراضات يستمر المشروع وبفضله تنقذ الشركة الاجنبية من الافلاس : « ولم ينقذ الشركة من حافة الهاويه سوى مشروع هضبة الاهرام . كيف تم ذلك ؟ . . اشترى عدنان خاشقجى من الشركة الأم ٤٤ مليون سهم عادى فى ١٢ ابريل ١٩٧٦ دفع منها مبلغا يزيد على ١٢ مليون دولار أمريكى ،

ـــ الاقتصاد المصـــرى ، فى استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين (٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٧) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الهيئـــة العامـــة للـكتاب ، القاهـــرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٢٥ ـ ٣٥٧ .

على وجه التحديد ١٢٢٨٩٩٦٨ مليون ... وكذلك شراء أميرين سعوديين لنسبة ٢٥ ٪ من أسهم شركة ممتلكات جنوب الباسفيك (الشرق الاوسط) وهى احدى الشركات التابعة للشركه الأم » (١) .

ويستمر المشروع إلى أن تأخذ معارضته شكل حمـلة قومية ، تبدأ بمقال الدكتورة نعمات فؤاد السابق الاشارة اليه . ويقوم وزير السياحة بالرد عليه . ثم تلعب النقابات المهنية ونوادى أعضاء هيئات تدريس الجامعات والجمعيات دورا محوريا فى هذه الحملة . فدراسة نقابة المهن الهندسية تعتبر المشروع من الناحية الهندسية البحته ضارا جدا بتراثنا ولايقوم على أسس هندسية سليمة بسبب البحيرة الصناعية وما تسببه من قضاء على الآثار بتسرب مياهها حتى ولو بطنت بالمطاط . وتقدم لجنة العمارة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بحثا بهذا المعنى . ويعتبر بيان نقابة المحامين المشروع كارثة قومية يجسد اخطارا على الاستقلال الاقتصادى والسياسى . كما يبرز البيان أن العقـد ينطوى على إهدار لسيادة الدولة ويتضمن اعتداء على سلطة مجلس الشعب وأنه بذلك اهدار صارخ للدستور وسيادة القانون : وتبدى النقابة فى نهاية البيان دهشتها وأسفها لاصرار المسئولين على التشبث بالتعاقد مع الشركة الاجنبية (بيان النقابة فى ١٩٧٨/٣/٩). ويصل الامر إلى القضاء بطلب للنظر فى المخالفات القانونية والغاء المشروع . ولا ينظـر المشروع فى مجلس الشعب إلا فى فبراير ـ مارس ١٩٧٨ . ويستمر المشروع وتستمر الحملة القومية .

وفى النهاية يلغى المشروع . ولكن مـا يكاد الرأى العـام يطمأن على هضبة

---

(١) عصام رفعت ، ماذا تقول ميزانية الشركة « العالمية » ؟ ، الأهرام الاقتصادى، ١٥ مارس ١٩٧٨ ، ص ٢٨ .

الاهرام ، غرب القاهرة إلا وتثور المخاوف بشأن هضبة أخرى ، توجد هى الاخرى ناحية الغرب ، غرب الاسكندريه هذه المرة. تشهد مشروعا مختلطا يتعلق بصناعة النسيج ، التى هى من أكبر ، إن لم تكن أكبر ، صناعات مصر .

هضبة العامرية (1) : فى أوائل ١٩٧٦ بـــدأ بنك مصر الدراسات الخاصة بمجمع لصناعة الغزل والنسيج يقـام فى ناحية العامريه (غـرب الاسكندريه) . وقد تمت الدراسه الاوليه بواسطة مجموعه من الخبراء المصريين . ثم تعاقد بنك مصر مـــع بيت الخبرة السويسرى جرزى فى أغسطس ١٩٧٦ لمراجعة الدراسة وانتهى البيت إلى سلامتها .

أرسل بنك مصر بمذكرة إلى نائب رئيس الوزراء بشأن اقامه المشروع ، أحالها إلى رئيس الوزراء الذى أحالها بدوره إلى وزير الصناعه فى ١٩٧٦/١٢/٥ . ولم تكن المذكرة مصحوبه بالدراسه الخاصه بالمشروع .

فى ٣٠ يناير ١٩٧٧ ردت وزارة الصناعه على مدير مكتب رئيس الوزراء

---

(١) ماذا يجرى فى العامرية ؟ الاهرام الاقتصادى، العدد ٥٥٧ ، أول نوفمبر ١٩٧٨، ص ٤ ــ ١٦ ــ الأمن الكسائى وأخطاء أخرى فى مشروع العامرية ــ د. محمد شامل أباظة ، الدعائم الخاطئة فى مشروع العامرية ، الاهرام الاقتصادى،العدد ٥٥٩ ، أول ديسمبر ١٩٧٨، ص ١٠ ــ ١٨ ــ د. محمد شامل أباظة ، بعد هضبة الاهرام هضبة العامرية ، الأهـرام الإقتصادى ، العدد ٥٦١ ، أول يناير ١٩٧٩ . ص ٣٤ ــ ٣٦ ــ ابراهيم محمد شركس : مشروع العامرية والآثار الخطرة على الإقتصاد المصرى ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٥٥٢ ، ١٥ يناير ١٩٧٩ ، ص ٦ ــ ١١ ــ معركة العامرية فى مجلس الشعب ، الأهرام الاقتصادى، العدد ٥٦٤ ، ١٥ فبراير ١٩٧٩ ، ص ٨ ــ ١٤ ــ صحيفة الأهرام القاهرية ، أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ . ٢٤ أكتوبر ١٩٧٨ ، جلسات الاستماع بمجلس الشعب حول موضوع العـامرية .

مبدية مخاوفها من المشروع ومطالبة بتقـــديم دراسه جدوى اقتصاديه وفنية للمشروع حتى يمكن البت برأى فيه .

فى ٢٣ / ٣/ ١٩٧٧ تقدم بنك مصر إلى الهيئة العامة للاستثمار بمذكرة بشأن اقامة المجمع قدرت تكاليف الاستثمار بـ ٥٣٠ مليون جنيه على أساس أثمان عام ١٩٧٦ . وقدرت احتياجاته من الخارج بالسعر الرسمى للدولار (وكان مساويا ٣٩ قرشا) .

فى ٢٧ / ٣ / ١٩٧٧ ، أى بعد أربعة أيام من تاريخ تلقى مذكرة بنك مصر، عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار الجلسة رقم ٣٦ لنظر المشروع ضمن ١٠٢ مشروعا عرضت على الهيئة وطلب منها أن تتم دراستها على وجه السرعة . وتمت الموافقة على مشروع العامرية . وجاء فى صـــدر المذكرة التى تمت الموافقة على أساسها : « نظرا لضيق الوقت لم نتمكن من استطلاع رأى الهيئة العامة للتصنيع » (وهى الجهة الفنية المختصة) ، وذلك رغم أن هيئة الاستثمار كانت قد استطلعت رأى الجهات الفنية المختصه بالنسبة لكافة المشروعات الصناعية (غـــير مشروع العامريه) التى كانت معروضة على مجلس ادارة الهيئه فى اجتماع ٢٧ مارس سنة ١٩٧٧ .

فى ٣١ / ٣ / ١٩٧٧ (أى بعد أربعة أيام من موافقة هيئـة الاستثمار على المشروع) كتب وزير الصناعه لوزير الاقتصاد طالبـا وقف المشروع . وأحال رئيس الوزراء ملاحظات وزير الصناعه إلى هيئة الاستثمار فى ٨ / ٤ / ١٩٧٧ . ومثلت الهيئه العامه للتصنيع وشركة مصر للحرير الصناعى وزارة الصناعة فى معارضتها للموضوع .

ويبدأ بنك مصر فى تنفيذ المشروع رغم معارضة وزارة الصناعة التى طلبت دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع . ولا تصل هذه الدراسة إلى وزارة الصناعة إلا فى مايو ١٩٧٨ ، بعد أن وصلت لرئاسة الوزارة فى ١٥ مايو ١٩٧٨ .

وتكون وزارة الصناعة لجنة لدراسة المشروع تنتهى من تقريرها فى ١ يونيو ١٩٧٨ تنتهى إلى الاعتراض على المشروع ، ويرسل وزير الصناعة بالتقرير إلى وزير التخطيط . طالبا ايقاف العمل بالمشروع فورا . وتقوم وزارة التخطيط بتقديم تقرير يرد على اعتراض وزارة الصناعة وينتهى إلى ضرورة الاستمرار فى تنفيذ المشروع . ويلاحظ أن تقرير وزارة التخطيط لا يقدم أية بيانات وإنما يعتمد على بيانات بنك مصر فى رده على بيانات وزارة الصناعة .

ويعرض رئيس الوزراء الأمر على المجلس الأعلى للاستثمار . وفى جلسة يعقدها فى ١٦ أغسطس ١٩٧٨ ، يرأسها الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ، يقرر المجلس ايقاف العمل بمشروع العامرية ، ونلاحظ أن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد سيأتى ، بعد تغيير الوزارة برمتها ، وزيرا للتخطيط ويكون ، أو يصبح ، من أكبر المدافعين عن مشروع العامرية .

وفى ٧ سبتمبر ١٩٧٨ يرى رئيس مجلس الشعب بعد احالة الأمر من رئيس الجمهورية أن تعقد لجنة الخطة والموازنة واللجنة الصناعة والقوى المحركة اجتماعا مشتركا لبحث الموضوع . وتجتمع هذه اللجان فى ١٩ سبتمبر ١٩٧٨ وتقرر تشكيل لجنة فرعية لدراسة الموضوع تختار من بين أعضاء اللجان الثلاث . وتعقد اللجنة الفرعية اجتماعها الأول فى أول أكتوبر ١٩٧٨ ثم تعقد سلسلة من جلسات الاستماع والمناقشة ابتداء من ١٤ أكتوبر ١٩٧٨ .

وفى ٣ أكتوبر ١٩٧٨ يرسل البنك الدولى للانشاء و « التعمير » برقية إلى

وزارة الصناعة يطالب بسرعة البت فى موضوع مشروع العامرية لكى يمكن استئناف التفاوض على مشروع اعادة تأهيل الشركة الأهلية للغـــزل والنسيج بالاسكندرية . ثم يعود البنك يعزز طلبه ببرقية ترد يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٨ ، أى بعد أقل من أسبوعين من البرقية الأولى ، مؤكدا أنه فى انتظار القرار النهائى لمجلس الشعب فى مشروع العامرية . هل يضغط البنك الدولى لصالح مشروع العامرية أم ضده ؟ أم هى مجرد محاولة لحث الادارة فى مصر على الانجاز بعـد أن أصبحت الشكوى من بطئها مريرة ؟ أم هى فى النهاية غيرة من البنك على الشركة الأهلية للغزل والنسيج وحالتها تستصرخ سرعة « التأهيل » ، والتأهيل لايتحقق، فى نظر الطبقة الحاكمة ، إلا بواسطة الأجنبى ؟ (١) .

وفى فبراير ١٩٧٩ تنتهى اللجنة البرلمانية بتقرير « لا تتعرض فيه للسلامة الاقتصادية لهيكل المشروع أو ربحيته » ، وتلاحظ فيه الكثير من المخالفات

---

(١) على أى الأحوال يستجيب البنك الدولى ، بعد الاقرار النهائى لمشروع العامرية واستئناف اعمال التنفيذ ، لحاجـــة الشركة الأهلية للغزل والنسيج للتأهيل . ويعد مشروع اتفاقية مع الدولة فى مصر لذلك ، تحتويه وثيقة تحمل تاريخ ٥ مارس ١٩٨٠ . بمقتضاها يقرض البنك الحكومة المصرية ٦٩ مليون دولار تدفـع بعملات مختلفة بشروط معينة من بينها أن تحول الشركة الأهلية ، وهى من شركات قطاع الدولة ، إلى شركة مختلطة تخضع لقانون استثمار المال العربى والاجنبى فى موعد غايته ١٥ مارس ١٩٨١ . ويؤكد هـذا الاتفاق أن « التأهيل » لا يتم إلا من خلال أوسع الابواب التى فتحتها الدولة فى مصر لرأس المال الاجنبى : فى صورة قرض من بنك « التعمير » فى مرحلة أولى يتم فيها « ترشيد » الوحدة الانتاجية (بقى أن نرى ما إذا كنا بصدد ترشيد الشركة أم تقليص حجمها) ثم شريك أجنبى فى مرحلة ثانية ، يأتى بالرشد للمسئولين و « بالأهلية » لشركة كانت تنتج منذ ١٩٠٢ تحت اسم الشركة الأهلية .

ولكنها تغض الطرف، حياء، عنها، إلا ما يتعلق منها بعمولة الوسيط بين بنك مصر وشركتي روتي وويللر في تعاقدهما الخاص بتوريد ما هـــو لازم لتنفيذ المشروع. ويتضمن التقرير بعض التوصيات في شأن تطوير صناعة الغزل والنسيج في مصر وادخال الشركة الأهلية للغزل والنسيج بالاسكندرية شريكا.

فما هي طبيعة هذا المشروع ؟

يتمثل المشروع في مركب ضخم متكامل لصناعة الغزل والنسيج والتجهيز والتفصيل والتطريز والتريكو وبكر الحياكة والاقمشة اللازمة للعبوات ومصنع للألياف الصناعية، بطاقة انتاجية قدرها ١١٥ ألف طن غزل و ٤٠٠ مليون متر نسيج و ١٠٠ مليون متر من التريكو والوبريات والبطاطين و ٥٣ ألف طن من الألياف الصناعية و ١٤ مليون قطعة من الملابس الجاهزة. ويقدر حجم المشروع الذي يتكون من ٢٣ مصنعا بثلاثة أمثال حجم شركة المحلة الكبرى وضعف حجم شركة المحلة وشركة كفر الدوار وشركة مصر للحرير الصناعي مجتمعة. وقد تم تصور المشروع على أساس استكمال هذه الطاقة الانتاجية على ثلاث مراحل.

ويعتمد المشروع في تشغيله على استخدام الألياف الصناعية كبديل للقطن فضلا عن استخدام جانب من واحداته للقطن الخالص دون خلط في الانتاج وفي حدود ٣٠٪ من حاجاته من الخامات. على أن يوجه ٥٠٪ من الانتاج للتصدير و ٥٠٪ للسوق المحلية.

ويقدر عدد العمال اللازمين للمشروع بعد استكماله ما بين ٣٧، ٣٨ ألف عامل، منهم ما يقرب من ١٧ ألف عامل مؤهل تأهيلا فنيا. وقـــد افترض المشروع الاعتماد على الخريجين الجدد من المدارس والجامعات وتدريبهم والاعتماد على الاناث بنسبة ٥٠٪ تقريبا من اجمالي عدد العمال اللازمين والاعتماد في الاشراف

على الأجانب فى حدود ١٠٠٠ خبير أجنبى مرتب كل منهم ٣٠٠٠ جنيه مصرى .

وقد قدرت تكاليف المشروع بنحو ١٫٣ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٥٣٠ مليون جنيه مصرى بالسعر الرسمى للدولار فى تاريخ وضع المشروع : على أساس أسعار سنة ١٩٧٦ (دون أن يؤخذ فى الاعتبار اتجاهات التضخم ومعدلاته فى المستقبل) ، ومع تقدير الاحتياجات من الخارج على أساس السعر الرسمى للدولار (٣٩ قرش للدولار) .

وبلغ رأس المال المصدر ١٧٥ مليون دولار ، أى ما يعادل ٧٠ مليون جنيه مصرى ، وهو ما يمثل ١٣٪ من مجموع تكاليف المشروع (وعادة ما تصل نسبة رأس المال المصدر إلى ٤٠٪ من تكاليف المشروع) . ويغطى باقى التكاليف (٨٧٪ منها) بالاقتراض، ٨٠٠ مليون دولار بالعملات الأجنبية و ٣٠٠ مليون دولار بالعملة المصرية .

وبالنسبة للقروض اللازمـــة لتغطية بقية تكاليف المشروع تقوم الشركة المزمع انشاؤها ، وبضمان بنك مصـــر ، بسداد القروض بنفس العملة التى تم الاقتراض بها وذلك على أقساط سنوية متساوية ابتداء من السنة الخامسة حتى نهاية السنة العاشرة للمشروع . وسوف يتم سداد الأقساط (مع الفوائد) من ثمن الانتاج المصدر للخارج بنفس عملة القرض . وهو ما يعنى أن بنك مصر قد عقد آمال كبيرة على مساهمة رأس المال الأجنبى فى تمويل المشروع وقصد للمشروع أن يكون خاضعا لقانون استثمار المال العربى والأجنبى رغم غياب المساهمة الأجنبية فى البداية . كما عقد آمال كبيرة على السوق الرأسمالية الدولية لتسويق ٥٠٪ من انتاج المشروع بعد تشغيله وسداد أقساط الديون وفوائدها .

وقد تمت الدراسات الخاصة بالمشروع على أساس أرقام خاصة بانتاج المنسوجات، الغزل والالياف الصناعية واستهلاك وتصدير واستيراد هذه المنتجات متخذة سنة ١٩٧٦ كسنة أساس بالنسبة لدراسة بنك مصر ، وتقديرات بالنسبة للتوقعات حتى عام ١٩٨٥ . ومنذ أن بدأت وزارة الصناعة فى الاعتراض ودخلت وزارة التخطيط كطرف ثالث فى الموضوع اختلفت البيانات أساس الحساب واختلفت بالتالى الأرقام المعبرة عن التوقعات . المهم ونحن بمعرض التعريف بالمشروع أن نقدم تقديرات بنك مصر صاحب المشروع . ويقدر بنك مصر الطلب المتوقع على الأقمشة عام ١٩٨٢ بـ ٢١٨٣ مليون متر والانتاج المحلى المتوقع فى نفس السنة بـ ١٢٠٥,٥ مليون متر . وعليه يكون العجز المتوقع فى هذه السنة هو ٩٧٧,٥ مليون متر . وقد خطط لمشروع العامرية أن ينتج ٣٥٠ مليون متر سنويا ، وعليه يغطى المشروع ٤٠٪ من العجز المتوقع فى الأقمشة حتى عام ١٩٨٥. وبالنسبة للغزل، يقدر بنك مصر أن حجم الطلب المتوقع فى ١٩٨٢ سيكون ٣٨٩ ألف طن وأن حجم الانتاج المتوقع ٢٧١ ألف طن، ويقدر لمشروع العامرية انتاج ٩٠ ألف طن . ويبقى فى الحالتين قدر من العجز يلزم تغطيته باقامة مشروعات جديدة . وفيما يتعلق بالألياف الصناعية يقدر البنك للمشروع أن ينتج ٥٣ ألف طن يستخدم نصفها لتغطية الطلب المحلى ويصدر ٥٠٪ منها .

وسنرى أن صحة البيانات التى أخذت كأساس لتصور المشروع ستكون محلا للسجال بين وزارة الصناعة وبنك مصر ووزارة التخطيط ، على أساس أنه ابتداء من هذه البيانات تقدر الحاجة للمشروع ومبرر وجوده . وقد يكون من المفيد أن نذكر من الآن أن عالم أرقام أجهزة الدولة يعرف ٣ طوائف من البيانات والتقديرات :

— طائفة تقدمها وزارة الصناعة ووفقا لها لا لزوم لمشروع العامرية .

— وطائفة تقدمها وزارة التخطيط ، ووفقا لها المشروع لازم وكاف .

— وطائفة ثالثة يقدمها بنك مصر ، ووفقا لها المشروع لازم وغير كاف .

ذلك هو مشروع العامرية كما يقدمه بنك مصر صاحب المشروع . وكان من المفروض أن ينتهى العمل فى تنفيذ المشروع فى عام ١٩٨٦ .

وقد خاطب بنك مصر الهيئة العامة للاستثمار فى شأن المشروع بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، الذى يسميه رئيس مجلس ادارة بنك مصر عند ادلائه برأيه أمام لجنة الاستماع البرلمانية ، بقانون الانفتاح الاقتصادى ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذى يعطى للبنوك الحق فى الاستثمار . ويعتبر رئيس مجلس ادارة بنك مصر ، وهو البنك الذى قام فى ١٩٢٠ بأسهم مصرية لا يجوز تملكها لغير المصريين ، هذين القانونين ، اللذين يفتحان الباب واسعا أمام رأس المال الأجنبى ، « طفرتين من طفرات التطور الاقتصادى » . ويبدأ بنك مصر باتخاذ جميع الاجراءات القانونية والخطوات اللازمة لاقرار المشروع وفقا لما يقضى به قانون استثمار المال العربى والأجنبى. فبعد أخذ موافقة هيئة الاستثمار ووزارة التخطيط ، ورغم معارضة وزارة الصناعة (وهى الجهة الفنية المسئولة عن القطاع الذى يجرى فيه الاستثمار) ، قام البنك باتخاذ الخطوات التنفيذية لاقامة المشروع على النحو التالى :

— تم شراء الأرض من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بمساحة مقدارها ٢٦٠٠ فدان والتعاقد مع الشركة العامة لاستصلاح الأراضى على أعمال التسوية والانتهاء من اعداد المساحة المطلوبة لاقامة المرحلة الأولى من المشروع . وتجدر الاشارة هنا أن الأرض

المستخدمة ليست من قبيل الأرض الصحراوية غير الصالحة للزراعة ، وإنما هي من قبيل الأرض الداخلة فى اطار الأراضى القابلة للزراعة .

— تم التعاقد مع شركة كيرى لانشاء المبانى المعدنية لمخازن المشروع .

— تم التعاقد مع شركة انجلو ستاد وتكستيما وانفستار ديلر وشلافوت لماكينات الغزل وشركة سولزر وشركة جوسكن لانوال النسيج على توريد المغازل والأنوال اللازمة للمرحلة الأولى من المشروع .

— تم التعاقد مع شركة كيمتكس على توريد آلات مصنع البوليستر بطاقة قدرها ٢٥ ألف طن ، كما تم التعاقد على حق المعرفة Knom how مع شركة ديبون .

— تم التعاقد على انشاء محطة المحولات الكهربائية اللازمة بموقع المشروع لتغذيته بالقوة الكهربائية المطلوبة .

— تم التعاقد مع الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية على تغذية المشروع بالمياه اللازمة لمرحلة الانشاء ، وفى يوليو ١٩٧٨ كان يجرى اختيار المشروع الأنسب لتغذية المجمع باحتياجاته من المياه الصناعية ومياه الشرب .

— وبحسب ما قرره المسئولون ببنك مصر بلغت قيمة اتفاقيات وارتباطات المشروع حتى يوليو ١٩٧٨ ، الشهر السابق على قرار ايقاف العمل فى المشروع ، حوالى ٢٠٠ مليون دولار .

وقد ترتب على ايقاف العمل بالمشروع فى أغسطس ١٩٧٨ أحداث اضرار مادية يقدمها بنك مصر على النحو التالى :

— تقدر الخسائر المالية اليومية الناتجة عن التعويضات التى تطلبها الشركات

المنفذة بحوالى ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، أى بمعدل ١٠ ملايين جنيه سنويا .

— نظرا لارتباط المشروع على ماكينات الغزل وغيرها من الماكينات المقدر لوصولها إلى الموانى المصرية أول أكتوبر ١٩٧٨ ، فان رقم الخسائر سيرتفع إلى حـــوالى ١٠٠ ألف جنيه يوميا أى بمعدل ٣٦ مليون جنيه سنويا .

— تكدس المعدات والمبانى الجاهزة (ألف طن مبانى جاهزة بميناء السويس) بالموانى وما يترتب على ذلك من دفـع غرامات مالية وأرضيات ومصاريف تخزين بالاضافة إلى ارباك العمل داخل الموانى .

— ترتب على ايقاف العمل بالمشروع وقف انشاء المخازن التى كان من المقرر أن يبدأ العمل بها اعتبارا من نهاية أغسطس والتى وصلت فعلا لميناء السويس ولم يفرج عنها حتى وقت نظر الموضوع فى مجلس الشعب . ومع سوء حالة الجو فى الشتاء وسقوط الأمطار يتم تشوين الآلات التى تصل ابتداء من أكتوبر ١٩٧٨ فى العراء الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من الخسائر .

ويريد بنك مصر بتسجيل هذه الخسائر أن يعجل من اصدار قرار بالغاء قرار المجلس الأعلى للاستثمار بشأن ايقاف العمل فى المشروع ، مع الاستمرار فى أى تحقيق تراه الدولة . ولكنه يسجل فى نفس الوقت صور تبديد الموارد الناجمة عن نمط سلوك متخذى القرارات وكيفية ادارتهم للاقتصاد المصرى .

وفيما يتعلق **بالمساهمة الأجنبية فى المشروع** ، الذى قصد له من البداية أن يكون خاضعا لأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى ، فان بنك مصر لم يجد ، حتى اكتوبر ١٩٧٨ ، شريكا عربيا أو أجنبيا . رغم أن البنك يقرر فى منتصف

عام ١٩٧٨ « ان دراسة الجدوى عرضت على أكثر من عشرين بيت من البنوك وبيوت التمويل وموزدى الآلات الذين تقدموا بعروض قروض قاربت ٣٠٠ مليون دولار » . وذلك فيما عدا ماساهمت به شركة كيمتكس فى رأس مال شركة الألياف الصناعية . وقد ساهمت بمبلغ ٣٫٢ مليون جنيه.وهى نسبة ضئيلة من رأس مال الشركة والمصاريف الاستشارية. جاءت بها شركة تعاقد معها بنك مصر فى شأن توريد معدات للمشروع بمبلغ ٥٨٫٨ مليون دولار .

ذلك هو مشروع العامرية فى رحلته بين أجهزة الدولة : من بنك مصر ؛ أحد كبار بنوك الدولة ، إلى وزارة الصناعة ، المسئولة عن النشاط الصناعى ، إلى وزارة التخطيط ، المسئولة عن تخطيط كل النشاط الاقتصادى ، إلى الهيئة العامة للاستثمار ، مندوب الدولة فى الحوار مع رأس المال الأجنبى . وفى علاقة كل هؤلاء مع رأس المال الأجنبى : كدارس وبيت خبرة ، وكمساهم احتمالى فى رأس المال ، وكمقرض ، وكمورد للمعدات والآلات ، وكبائع للخبرة الفنية عن طريق بيعه للمعرفة الفنية وتقديمه للخبراء .

وقد أثار المشروع الكثير من الجدل والاعتراضات . وقبل أن نتعرض لأهم هذه الاعتراضات يهمنا أن نبرز عددا من الملاحظات تبلور نمط سلوك رأس المال فى المجتمع المصرى :

— وفقا للملاحظة الأولى نجـــد أن الغائب الوحيد والمستمر فى رحلة المشروع هو القوة العاملة ومن يمثلها . فلم تعرف أية مرحلة من المراحل التى مر بها المشروع ، لا عند دراسته ، ولا عند اقراره ، ولا عند الخلاف الذى أدى إلى ايقافه ، ولا عند استئناف العمل فى تنفيذ المشروع ، لم تعرف واحدة من هذه المراحل اشتراك من يمثل

القوة العاملة ، فى شكل نقابة عمال الغزل والنسيج أو الاتحاد العام لعمال الجمهورية ، أو أخذ رأى أى منهم أو الاستماع إليهم .

— وتتعلق الملاحظة الثانية بعملية اتخاذ القرار الاقتصادى فى مصر . فالقصة بأكملها : بين التفكير فى المشروع منذ بداية ١٩٧٦ ، ثم أخذ موافقة الهيئة العامة للاستثمار عليه فى مارس ١٩٧٧ وبدء أجراءات التنفيذ رغم معارضة وزارة الصناعة ، ثم اشتداد معارضة الصناعة وموازرة وزارة التخطيط ، ثم ايقاف العمل فى المشروع فى أغسطس ١٩٧٨ ، ثم احالته إلى مجلس الشعب واستمرار مناقشته حتى فبراير ١٩٧٩ ، ثم استئناف العمل التنفيذى . هذه القصة تدور حول خطوات تبين الكيفية التى تدير بها الطبقة الحاكمة الموارد الاقتصادية للمجتمع : فاذا افترضنا أن الاختيار سليم ، وان النفقة غير مبالغ فيها وأن الطاقة المنتجة ستستخدم بكفاءة ، فان عملية اتخاذ القرار القائمة على التعارض بين الأجهزة المختلفة وعلى عدم وجود البيانات وعلى غياب الدراسات الأولية وعلى تضارب المصالح فى داخل المجموعة الحاكمة ، هذه العملية تتضمن تبديد الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع . وقد سبق أن رأينا ماعدده بنك مصر من خسائر مادية . وتكون الخسارة فى غاية الفداحة لو تبين أن المشروع ليس فقط غير مبرر وانما يتم على حساب الوحدات الصناعية القائمة فعلا فى فرع الغزل والنسيج .

— الملاحظة الثالثة خاصة بفوضى البيانات والمعلومات وغياب كل ركيزة أمينة لأى عمل تخطيطى حتى ولو لم يتعد مداه نطاق مشروع واحد . ففى الجدل حول المشروع يستند جهازان من كبار أجهزة الدولة على

بيانات متضاربة متعلقة بنفس النشاط (خاصة بانتاج واستهلاك وتصدير واستيراد سلعة أو سلعتين تنتجها ثانى الصناعات فى مصر وتشبع حاجة أساسية للسكان) . ويتقاذف الجهازان الاتهام بعدم صحة البيانات : وأحدهما مسئول عن سير وتخطيط الصناعه فى مصر والآخر مسئول ، على الأقل إسما ، عن تخطيط أداء كل الاقتصاد فى مصر . والأمر فى النهاية لايتعلق بنشاط ثانوى أو بسلعة تافهة .

— الملاحظة الرابعة خاصة بما تبرزه رحلة مشروع العامرية ، وكذلك مشروع هضبة الأهرام ، من الكفاءات المصرية وقدرتها على دراسة المشروعات من جوانبها المختلفة . ولكنها قدرات لا تجند قبل اتخاذ القرار الخاص بانشاء المشروع . هى لاتظهر ولا تستخدم إلا بعد أن تكون الخسارة قد تحققت . واتجاه الدولة هو الالتجاء ، عند اتخاذ قرار بشأن المشروعات ، إلى بيوت « الخبرة» الأجنبية : جرزى ووارنر والبنك الدولى فى مثلنا هذا . ويخرج الدارس لرحلة المشروع بالاحساس بأننا بصدد موقف وثنية لدى الأجهزة والمسئولين فى الدولة عما تقدمه هذه البيوت من دراسات و «نصائح» : أخذ ما تقول به كأمر مسلم يلزم ، أو على الأقل يستحسن ، الأخذ به (١) . مع افتراض أنها بيوت محايدة وغفلة ، أو تغافل ، عن ارتباطها بالمصالح السائدة فى البلدان التى تنتمى إليها وعلى الأخص الشركات دولية التابعة لها ، وما يستتبعه ما تنصح به من مشروعات تتضمن فنون

---

(١) مثال ذلك ما يقول به تقرير وزارة التخطيط « ليس هناك أبلغ فى الدلالة على أهمية هذا المشروع مما ذكره بيت الخبرة جرزى بشأن مشروع العامرية فى تقييمه له فى ١٩٧٧/١١/١٧ . . . » الاهرام الاقتصادى، أول نوفمبر ١٩٧٨ ، ص ١٢ — ١٣ .

انتاجية معينة من ارتباط بالشراء : شراء الآلات والمعدات . شراء براءات الاختراع والمعرفة الفنية المتعلقة باستخدامها ، شراء قطع الغيار ، شراء بعض المدخلات الجارية ، استخدام نوع معين من الخبراء معها . وما يتضمنه كل ذلك من تبعية تكنولوجية لا ترتب نقلا حقيقيا إلا بالقدر اللازم لقيام الاقتصاد المحلي بدور فى تقسيم العمل الرأسمالي الدولي .

عدم تجنيد الكفاءات المصرية قبل اتخاذ القرار والخشوع أمام ما توصي به بيوت « الخبرة » الأجنبية بانماط مصالحها وارتباطاتها يعطيان الاحساس بأن المشروعات تفقد مبرر وجودها ، من وجهة نظر صانعي القرارات ، بعد أن يتم اقرارها وتوقيع العقود بشأن تنفيذها مع الشركات الأجنبية ، وكأن ذلك هو الهدف الأساسي من المشروعات ، إذ بعد ذلك تنكمش المشروعات وقد لا تتبلور فى شكل طاقة انتاجية ملموسة . هل يمكن أن نستخلص من ذلك أنه قد أصبح لصانعي القرار مصالح ذاتية تتحقق بمجرد اتخاذ القرار والتعاقد التالي عليه ، خاصة مع الخارج ، بصرف النظر عن النفقة الاجتماعية للقرار وطبيعة المشروع الذى ينتج عنه وما يترتب على تنفيذه ؟(١)

---

(١) يؤكد ذلك ما ينتهي إليه أمر المشروع الآن وقد تمخض فى النهاية عن وحدة للغزل والنسيج مع استبعاد وحدة الألياف الصناعية مقتصرا فى تنفيذه على حجم مساو لـ ٢٥ ٪ من حجم المشروع الأصلي . بل يطالب بنك مصر فى ربيع ١٩٨٦ انقاصه إلى ٢٠ ٪ فقط . ويعرف تنفيذه أزمة تؤدى إلى ابتعاد ، أو ابعاد ، عضو مجلس الادارة المنتدب . وهكذا يتخلى أفراد الطبقة عند التنفيذ ، بعد أن حققوا ما يسعون إليه من مجرد اقرار المشروع والتعاقد من أجله ، عن « الأمن الكسائي » للشعب المصري . فلا يخيل على أحد الآن أن هذا « الأمن » يتحقق بمجرد انتاج ٨٠ مليون متر من المنسوجات سنويا . =

أما عن الاعتراضات التى ثارت بشأن المشروع فمتعددة . سنقتصر هنا على أهمها . بعضها يتعلق بالشكل والبعض الآخر بطبيعة المشروع وأساس تصوره وأثره ونفقته الاجتماعية واسلوب تنفيذه .

من حيث الشكل ، والفصل بين الشكل وغيره أمر تحكمى لا معنى له إذا الأصل أن كل شكل يقصد به رعاية أمر موضوعى عن طريق ضمان التوصل إليه أو اخراجه على نحو سليم ، ابديت الاعتراضات الآتية :

* لم تقدم دراسة جدوى للهيئة العامة للاستثمار قبل الموافقة على المشروع :

— فى اجتماع خاص بالمشروع انعقد فى ٢٥ يوليو ١٩٧٨ بمبنى رئاسة الوزراء وبرئاسة وزير التخطيط قرر الوزير أنه كان يرأس اجتماع هيئة الاستثمار فى ٢٧ مارس ١٩٧٧ (المحضر ٣٦) (وهو الاجتماع الذى تمت فيه الموافقة على مشروع العامرية) وأنه لم يسبق للهيئة ارسال أية بيانات للهيئة العامة للتصنيع كالمتبع دائما فى المشروعات الصناعية .

— أقرت هيئة الاستثمار فى معرض ردها على استفسار الهيئة العامة للتصنيع بموجب خطاب رقم ٧٧٨٢ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩ (أى بعد أكثر من سنة من الموافقة على المشروع) بأنه لايوجد لدى الهيئة أية دراسات خلاف ماتم توزيعه فى جلستها ٣٦ المنعقدة فى ١٩٧٧/٣/٢٧ .

= ويكون أحد الوزراء قد تمسك « بالامن الكسائى » عند دفاعه عن المشروع كوزير للتخطيط فقط أمام لجنة الاستماع البرلمانية وتخلى عن هذا الامن عند تنفيذ المشروع بعد أن امتدت مسئوليته من وزارة بلا فاعلية فى الاقتصاد المصرى ، وزارة التخطيط ، إلى كل الوزارات الاقتصادية من تخطيط واقتصاد ومالية (وتجارة وتموين) . (أضفنا هذا الهامش فى يونيو ١٩٨٠) .

— قرر المجلس الأعلى للاستثمار فى جلسة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ (وهى الجلسة التى قرر فيها ايقاف العمل فى المشروع) أنه لم يطلع على أية دراسات جدوى لمشروع العامرية ولم تتلق أية جهة رسمية صورة من دراسات من هذا القبيل .

* لم يدرج المشروع بالخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ :

— صرحت بذلك وزارة الصناعة والهيئة العامة للتصنيع . وقال به نائب رئيس هيئة التصنيع أمام لجنة الاستماع البرلمانية فى ١٩٧٨/١٠/١٤[1].

— أقر بذلك وزير التخطيط فى محضر مضبطة لجنة الخطة والموازنة بجلسة ٥ يونيو ١٩٧٨[2] .

— تنص المادة الثالثة من قانون استثمار المال العربى والأجنبى على أنه « يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على ان يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالية فى مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية ». وعليه تكون موافقة هيئة الاستثمار على مشروع لم يرد بالخطة مخالفة لنص هذه المادة .

— ولكن تقرير اللجنة البرلمانية يقول أنه قد « ثبت للجنه أنه عند عرض مشروع مجمع العامرية على مجلس إدارة هيئة الاستثمار فى ١٩٧٧/٣/٢٧

(١) صحيفة الاهرام ، ١٩٧٨/١٠/١٥ ، ص ٦ .

(٢) دكتور محمد شامل أباظة (عضو مجلس الشعب) ، الدعائم الخاطئة فى مشروع العامرية ، الاهرام الاقتصادى ، أول ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ١٦ .

لم تكن هناك خطة خمسية وإنما كانت فى طور الاعداد . وأن مشروع الخطة الخمسية قدم فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ إلى مجلس الشعب وظلت الخطة فى شكل « مقترح » إلى أن تم صدور قانون فى يونيو ١٩٧٨ باعتمادها فى إطار الأهداف العامة لها » .

* ما قال به البعض من « تزوير فى مضبطة الجلسة رقم ٣٦ فى ١٩٧٧/٣/٢٧ لاجتماع الهيئة العامة للاستثمار التى تم فيها الموافقة على مشروع العامرية :

— سجل زورا على لسان مندوب الهيئة العامة للتصنيع « لست معترضا على المشروع ، بل أننا نشكر البنك على المجهودات التى قام بها » .

— اعترض السيد نائب رئيس هيئة التصنيع رسميا لدى وزير الاقتصاد .

— اضطرت الهيئة العـــامة للاستثمار إلى إعادة تدوين المحضر بالأقوال الصحيحة وهى «أرجو تسجيل انى غير موافق على المشروع بل اعترض عليه اعتراضا شديدا . كما سجل رأيه فى ضرورة اعتبار رأى وزارة الصناعة والهيئة العامة للتصنيع ملزما وليس استشاريا لأنها الجهة المختصة بالتخطيط للصناعة : كما قرر فى ذات المحضر أن هذا المشروع يهدد الاقتصاد الوطنى ، واعترض على موافقة المجلس دون دراسة .

- عدل المحضر وأخطر به نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع معتمدا من وزير الاقتصـاد بعـــد تصحيحه بموجب خطـاب مؤرخ فى ١٩٧٧/٨/٢٦ .

— أقر وزير التخطيط بعدم موافقة نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع فى اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فى ٥ يونيو ١٩٧٨ وفى

اجتماع لدراسة مشروع العامرية برئاسة نفس الوزير في ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٨ ، [١] .

أما الاعتراضات الأخرى المتعلقة بطبيعة المشروع وآثاره ومدى ما تمثله من نفقة مباشرة وغير مباشرة وأسلوب تنفيذه فيمكن عرض أهمها على النحو التالي :

* يقوم المشروع على توقعات خاطئة بالنسبة للطلب على المنسوجات وما يستتبعه من طلب على الغزل والألياف الصناعية ، سواء تعلق الأمر بالطلب الداخلي أو الطلب الخارجي الذي يشجع عن طريق التصدير .

- بالنسبة للطلب الداخلي تبدأ وزارة الصناعة من عام ١٩٧٧ ، مع مراعاة أنه عام تالي على وجود المشروع على الأقل في دراسات بنك مصر . في هذا العام بلغ اجمالي الانتاج المحلي من المنسوجات ١٠٧٥ مليون متر ، أنتج منها ٦٧٠ مليون متر بواسطة وحدات قطاع الدولة وانتجت وحدات القطاع الخاص ٤٠٥ مليون متر (بما في ذلك التريكو) . وبلغ اجمالي الاستهلاك المحلي للمنسوجات ١٠٩٥ مليون متر ، الأمر الذي استلزم استيراد ٢٠ مليون متر ، وليس ٢١٢ مليون متر كما ورد في بيانات وزارة التخطيط أو في بيانات بنك مصر .

وقد قدر معدل الزيادة في الاستهلاك المحلي من المنسوجات في الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ بـ ٦ر٥ ٪ سنويا ومعدل نمو الصادرات من المنسوجات بـ ٢ ٪ سنويا (اخذا عن دراسات البنك الدولي

---

(١) د. محمد شامل أباظه ، نفس المرجع ، ص ١٦ .

وبيت الخبرة ورنر) . وتؤدى هذه المعدلات من النمو إلى أن تصل أرقام الاستهلاك المحلى والتصدير من المنسوجات فى ١٩٨٢ إلى ١٤٠٠ مليون متر (وليس إلى ١٦٩٠ مليون متر وفقا لتقديرات وزارة التخطيط أو ٢١٨٣ مليون متر وفقا لتقديرات بنك مصر) . وبذلك تكون الزيادة المطلوبة فى المنسوجات خلال الخمس سنوات ٧٨-١٩٨٢ هى ٣٢٢ مليون متر للسوق المحلية والتصدير .

وقد قدرت وزارة الصناعة الطلب المتوقع على الغزل فى ١٩٨٢ (الداخلى والخارجى) بحوالى ٣٢٣ ألف طن (وليس ٣٨٩ ألف طن وفقا لتوقعات بنك مصر) . على أساس زيادة فى التصدير من ٣٠ ألف طن فى ١٩٧٧ إلى ٥٠ ألف طن فى ١٩٨٢ . وعليه تكون الزيادة المطلوبة فى الغزل هى ١١٦ ألف طن .

وبالنسبة للاحتياجات من الألياف الصناعية تقدر وزارة الصناعة أنها ستصل إلى ٥٠ ألف طن عام ١٩٨٥ .

وقد واجهت خطة الوزارة فى شقها المتعلق بصناعة الغزل والنسيج ذلك عن طريق مشروعات اعادة التأهيل بشركات الغزل والنسيج الكبرى والتى مضى على انشائها ٤٠ عاما أو أكثر (مصر / المحلة ، مصر / كفر الدوار ، مصر / البيضا ، الأهلية للغزل والنسيج ، مصر حلوان ، اسكو ، مصر للحرير الصناعى) . أى تاهيل ما يعادل ٥٠٪ من طاقة الغزل الحالية و ٧٠٪ من طاقة النسيج الحالية ، وتنفيذ مشروعات الاحلال والتجديد لمعدات المصانع القائمة حفاظا على طاقتها الانتاجية وإزالة ما بها من نقط اختناق. مع تنفيذ ٤ مشروعات

لتصنيع عوادم القطن ، وأستكمال المشروعات الجارى تنفيذها . إلى جانب ٤ مشروعات تقوم بتنفيذها شركات الدولة مع رأس المال الأجنبي وهى: مصنع غزل مصر / ايران وتبلغ تكاليفه الاستثمارية ٤٢ مليون جنيه،ومشروع التوسع فى الوبريات بشركة النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى ، وتبلغ تكاليفه الاستثمارية ٢٢ مليون جنيه ، ومشروع لتصنيع أجهزة السحب والمرادف بشركة مصر لمعدات الغزل والنسيج بحلوان . ومشروع لتفصيل الملابس الجاهزة بشركة ستيا بالاسكندرية . ويبلغ إجمالى التكاليف الاستثمارية لمشروعات الغزل والنسيج المدرجة بخطة ٧٨ - ١٩٨٢ ما مقداره ١٠٣٨ر١ مليون مليون جنيه على أساس أسعار ١٩٧٧ وبالسعر التشجيعى للنقــد الأجنبى . وتتضمن الخطة مشروعين للتوسع فى شركة مصر للحرير الصناعى بقصد زيادة انتاج الألياف الصناعية ، أحدهما بسعة ٢٥ ألف طن بدأ تنفيذه وكان مقدرا له أن يبدأ الانتاج فى ١٩٧٩ والآخر بسعة ٢٥ ألف طن ليصلا بالانتاج إلى الطلب المتوقع فى ١٩٨٥ ، وهو ٥٠ ألف طن .

— الخطة إذن تواجه الاحتياجات المحلية المستقبلة وامكانيات التصدير . وعليه تمثل الطاقة الجديدة التى يخلقها مشروع العامرية طاقة زائدة لا لزوم لها . خاصة وأن الموقف كان يتميز عند مناقشة المشروع بتزايد المخزون (كميا وقيميا) من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لدى شركات قطاع الدولة التى تمثل ٨٠٪ من حجم الطاقة الانتاجية لصناعة الغزل والنسيج . فقد بلغت قيمة المخزون من الغزل والأقمشة

(القطنية والصوفية والوبرية) والتريكو الداخلى والخارجى (قطن وصوف وألياف) والملابس الجاهزة ٥٤٦٦٢ جنيه فى ١٩٧٧/١٢/٣١ وارتفعت إلى ١٠٩٠١٩ جنيه فى ٣٠ / ٦ / ١٩٧٨ (١) . أما النقص فلا يوجد إلا فى الأقمشة الشعبية وهى تلك التى تباع بثمن يقل عن نفقة إنتاجها . أما الأقمشة الحرة والاقمشة الأخرى وغيرها من المنتجات النسجية التى يتم عرضها بتكلفتها الحقيقية فهى « مكدسة لدى محلات التوزيع . . . وتبحث عن مستهلكين لهـــا بسبب قلة القوة الشرائية لغالبية المواطنين . . . وارتفاع أسعار المواد الغذائية التى تعتبر المطلب الأول لهم من حيث الأهمية ويليه الكساء » (٢) .

— بل أن مشروع العامرية لا يكون فقط غير لازم وإنما يهدد بوجوده وحدات صناعة الغزل والنسيج القائمة بما سيتمتع به من حرية حركة تحرم منها الوحدات الحالية نظرا لخضوعه لأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى بما يتضمنه من مزايا، فى الوقت الذى يفرض فيه الوضع التنظيمى الحالى لشركات الدولة قيودا جمة واعباء اجتماعية كبيرة تغفلها معايير الأرباحية الخاصة . كما أن استكمال المشروع قد يهدد الوحدات الجديدة بالقدر الذى يتنافس فيه معها على الموارد المالية حيث يكون التفضيل لمشروع العامرية فى علاقته بمشروعات وزارة الصناعة. هذا الأثر على المشروعات القائمة فعلا يتعين أخده فى الحسبان

---

(١) غرفة صناعة الغزل والنسيج باتحاد الصناعات المصرية ، الأمن الكسائى وأخطاء أخرى فى مشروع العامرية ، الاهرام الاقتصادى ، أول ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ١١ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٢ .

عند حساب النفقة الاجتماعية للمشروع . إذا كانت الطاقة الجديدة التي يضيفها مشروع العامرية غير لازمة بل ومهددة للكيان القائم ، فهل يمكن الاستفادة بهـا في التوسع في التصدير ؟ من الممكن أن يظل السؤال مطروحا رغم أن تقديرات وزارة الصناعة تأخذ في الحسبان امكانيات التصدير .

* بالنسبة لامكانيات تصدير المنسوجات والغزل من الخيوط الطبيعية والألياف الصناعية ، فمن المعروف أن فرص التوسع في تصديرها محدودة نسبيا :

— بصفة عامة لأن صناعة الغزل والنسيج (وما تتضمنه من ألياف صناعية تتجه معظم الدول إلى انتاج احتياجاتها منها الآن) من الصناعات التي تقوم ببنائها معظم دول العالم الثالث ، نظـرا لأهميتها بالنسبة لنمط الاستهلاك وبساطتها الفنية نسبيا وتراجعها في سلم الأهمية النسبية بين فروع الصناعة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ومن ثم دخولها في إطار نصيب الأجزاء المتخلفة في الشكل الجديد لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي . وبالنسبة لصناعة الألياف الصناعية تعاني في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من وجـــود طاقة إنتاجية زائدة وغلبة الطابع الاحتكاري على سوقها الدولي. يضاف إلى ذلك أن صناعة المنسوجات وتخلق في البلدان الرأسمالية المتقدمة مشاكل اجتماعية وسياسية، الأمر الذي يضطر الدولة إلى حمايتها في مواجهة الواردات القادمة من البلدان الرأسمالية المتخلفة ، وذلك رغم الأهمية النسبية المحدودة لهذه الصناعة. فاذا مـــا أضفنا إلى ذلك ظروف الأزمة التي يعيشها كل الاقتصاد الرأسمالي الدولي وقد بقيت لفترة تزيد على العشر سنوات أمكن

تصور مدى محدودية امكانيات التصدير المتاحة أمام صناعة الغزل والنسيج .

ـ أما بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج المصرية ، فامكانيات التصدير تكون محدودة بصفة خاصة :

ـ بالمنافسة الشديدة من بعض بلدان العالم الثالث ذات الكفاءة الانتاجية الأعلى التى تمارس سياسة اغراق بالنسبة للمنسوجات كعدد من بلدان جنوب شرق آسيا ، خاصة فى جـــو يتمتع فيه الاقتصاد المصرى « بالانفتاح » وتتسع كل الأبواب ، المشروعة وغير المشروعة ، لدخول كل السلع رغم سياج الجمارك وغيره من الأسيجة .

ـ بموقف دول السوق الأوروبية المشتركة من المنسوجات المصرية أثناء الأزمة الراهنة ، إذ رغم اتفاقها مـــع الحكومة المصريه على تعطيل القيود الكمية فى الحصص إلا أنها تحتفظ لنفسها بحق التفاض مع الحكومة المصرية لوضع قيود جديدة فى حالة زيادة الواردات من أى صنف لدرجة تهدد السوق والصناعة المحلية بهـا . الأمر الذى يجعل صادرات المنسوجات المصرية محلا لاتفاقيات تجارة سنوية من الناحية العملية ، تحكمها بصفة عامة ظروف الأزمة التى تعيشها اقتصاديات السوق المشتركة واتجاهها نحو حماية الصناعات المحلية . وهو نفس الموقف الذى اتخذته دول السوق من صادرات تونس والمغرب من المنسوجات منذ ١٩٧٧ .

ـ أن سوق الدول الاشتراكية التى كانت تمتص ٦٠٪ من اجمالى صادرات

مصر من المنسوجات أصبحت سوقا غير متيقنه نظرا لتأثرها الكبير بالعوامل السياسية .

* بالنسبة لاحتياجات مشروع العامرية من القوة العاملة وتقدر بـ ٣٧ - ٣٨ ألف عامل يقول بنك مصر أن المشروع يعتمد على الخريجين الجـدد وتدريبهم أثناء فترة بناء المشروعات وهو ما يعنى ليس فقط خلق فرص تشغيل جديدة وإنما كذلك تأهيل عدد من العاملين، أى خلق مهارات فنية من بينهم . وتقول وزارة الصناعة ، وتؤيدها فى ذلك غرفة صناعة الغـزل والنسيج باتحاد الصناعات المصرية، أنه ليس من الممكن عمليا توفير وتدريب ٣٨ ألف عامل منهم ١٨ ألف من الاناث فى فترة محدودة مداها أربع سنوات من بداية تأسيس المشروع حتى الوصول إلى الانتاج المقدر بالدراسة، مما سيترتب عليه استقطاب العاملين المدربين فى الوحدات القائمة بقطاع الدولة والقطاع الخاص فى وقت تعانى منه هذه الوحدات فى الأصل من قلة العمالة المدربة . ويقول المنطق الاقتصادى أولا ، بالنسبة لخلق فرص تشغيل ، أنه ليس المقصود هو خلق مثل هذه الفرص فى أى مجال من مجالات النشاط وإنما أن تخلق فى المجالات الأكثر انتاجية ، وأن ينظر إلى الانتاجية من وجهة النظر الاجتماعية . فالعبرة إذن بفرص التشغيل التى كانت تخلق فيما لو كانت استخدمت الموارد المخصصة لمشروع العامرية فى مجال أكثر انتاجية، أى فى قطاعات أكثر الحاحا ، فى انتاج الغذاء أو المسكن أو الخدمات الأساسية مثلا . وتقول التجربة ، وهى من تجارب « الانفتاح » الاقتصادى بالنسبة للقوة العاملة المدربة ، أن انشاء وحدات جديدة تتمتع بحرية أكبر وخاصة فى شأن سياسة الأجور قد أدى ، كما حدث فى مجال البنوك ، إلى

جذب المشروعات التى تخضع لقانون استثمار المال العربى والأجنبى ، البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية، للقوة العاملة المدربة ببنوك قطاع الدولة، نظرا لارتفاع الأجور النقدية التى تدفعها البنوك الأجنبية رغم غياب الكثير من الضمانات الموجودة للعاملين فى بنوك الدولة . وعليه يكون من المتوقع أن يكون تشغيل وحدات مشروع العامرية على حساب الوحدات القائمة فعلا من وجهة نظر العمالة المدربة . وهو أثر آخر يتعين أخذه فى الحسبان عند حساب النفقة الاجتماعية للمشروع .

* وفيما يخص النفقة الاقتصادية المباشرة للمشروع هى فى واقع الأمر أكبر مما قدرها به بنك مصر :

— بالنسبة لتكاليف الانشاء التى يقدرها بنك مصر بما يعادل ٣٥٠ مليون جنيه قد تم تقديرها على أساس أثمان ١٩٧٦ دون أن يؤخذ فى الاعتبار معدل للتضخم طوال فترة بناء المشروع . فاذا ما أخذت الاتجاهات التضخمية التى بدأ يعيشها الاقتصاد المصرى ، والتى ترد لحد كبير إلى سياسة « الانفتاح » على الاقتصاد الرأسمالى باتجاهاته التضخمية والتخلى عن سياسة العزلة النقدية التى كانت متبعة فى الستينات، فى الاعتبار تزيد النفقة الفعلية للمشروع . يضاف إلى ذلك أن بنك مصر احتسب قيمة الاحتياجات الأجنبية لبناء المشروع على أساس السعر الرسمى للعملات الأجنبية (وهو ٣٩ قرش للدولار) وليس السعر التشجيعى . ومنذ بداية ١٩٧٨ يتم معظم التعامل مع الخارج على أساس السعر التشجيعى وليس السعر الرسمى . وقد نجم عن ذلك أن تعدت الانفاقات الفعلية التى تمت لتنفيذ بعض مراحل المشروع

مستويات الانفاق المقررة سواء بالنسبة للتعاقد على المعدات والآلات أو بالنسبة للمبانى .

— أما بالنسبة لتكاليف التشغيل فتزيد النفقة الفعلية عن تقديرات بنك مصر للأسباب الآتية :

— لأن البنك احتسب الأجور والمرتبات السنوية عـلى أساس تمثيلها لـ ٧ر٩ ٪ من اجمالى التكاليف ، فى الوقت الذى تبلغ فيه هذه النسبة ٣٠ ٪ فى شركات قطاع الدولة فى مصر و ٢٦ ٪ فى فرع الغزل والنسيج بالولايات المتحدة الأمريكية .الأمر الذى يبين معه أن النسبة التى اتخذها البنك منخفضة للغاية .

— لأن البنك احتسب الاحتياجات من الأقطان اللازمة للغزل على أساس السعر الذى تدعمه الحكومة المصرية ، وكان المفروض أن يحسبها على أساس سعر التصدير ، خاصة بعد أن رفعت الحكومة سعر بيع القطن الخام للمغازل إلى السعر الذى تدفعه للمنتجين .

— وأخيرا لأن البنك قام بحساب سعر الفائدة على القروض الأجنبية التى قدرها وكذلك سعر الاحتياجات المستوردة (غير الأقطان) على أساس السعر الرسمى للعملات الأجنبية ، والمفروض أن تحسب على أساس السعر التشجيعى .

— وعليه يبين* أن النفقة الاقتصادية المباشرة للمشروع أعلا مما قدره بنك مصر .

* من ناحية مكان توطين المشروع ، وهو يؤثر على نفقة المشروع المباشرة

وكذلك على النفقة الاجتماعية للمشروع ، فقد أثير بشأنه أن منطقة العامرية لا تلائم صناعة النسيج لأنها مخصصة للصناعات البتروكيماوية ، إذ يوجد بها معمل لتكرير البترول ومخطط لها أن تحتوى مصنع لسواد الكربون وآخر لصناعة إطارات الكاوتشوك ، وكلها تضر بصناعة الغزل والنسيج . وقد رد بنك مصر على ذلك بأن تجهيز مصانع المركب سيتم على نحو يجعل من الممكن تفادى الآثار الضارة للبتروكيماويات ، وهـو أمر مقبول على أن يؤخذ ما يكلفه فى حساب نفقة المشروع .

كما أثيرت مسألة مشكلات السكن والمرافق والمواصلات التى تنشأ باجتماع العدد المقدر للعاملين فى كل هذه الصناعات ، أى ما يبلغ الـ ٦٠٠٠٠ عاملا . يضاف إليهم ٨٠٠٠٠ فى مجالات الانشاء والخدمات . وهو ما يؤدى فى النهاية إلى مدينة سكنية تقوم على اساس الافتئات على الأرض الزراعية نظرا لأن الأرض غير الزراعية محدودة فى منطقة العامرية .

فإذا ما أضفنا أثر هـذا الجانب المتعلق بتوطين المشروع وأثرة على الوحدات القائمة فى صناعة الغزل والنسيج إلى نفقته الاقتصادية المباشرة (وهى أكبر مما قدر له من نفقة) نجد أن نفقته الاجتماعية باهظة ، وعلى الأخص فى تهديده للصناعة القائمة ، وتكون النفقة أبهظ إذا ما فكرنا فى المجالات الانتاجية الأكثر إلحاحا من وجهة نظر الغالبية من أفراد الشعب المصرى التى كان من الممكن أن توجه إليها الموارد التى تخصص لهذا المشروع . ألم يكن يوجد سبيل آخر لترشيد انتاج الغزل والنسيج تملكه الدولة أولا ؟ يوجد أكثر من سبيل . أقلها وضوحا كان يستلزم :

— أولا ، أن يتجه بنك مصر ، بعد دراسة أولية للمشروع ، إلى وزارة

الصناعة لبحث طبيعة المشروع وما إذا كان يمثل البديل الأنسب ، ومدى ملاءمته مع ما تنتوى الوزارة عمله ، إذا كان الهدف الحقيقى هو فعلا تطوير صناعة المنسوجات ابتداء من احتياجات الشعب فى مصر أو البحث عن بدائل استثمار تستجيب للحاجات الأكثر إلحاحا . أما أن يهرع البنك ويتوجه فى الأساس إلى هيئة الاستثمار ، مندوب الدولة فى الحوار مع رأس المال الأجنبى، فهو تصرف يبين أن الهدف يختلف عن الهدف الذى نتحدث عنه .

— ثانيا ، أن تتبع الدولة سبيلا آخر ، فالقضية لم تعد الآن قضية قطاع الدولة أو قطاع الأفراد بقدر ما أصبحت قضية وجود الصناعة المصرية أم عدم وجودها ، أى وجود وحدات صناعية مصرية لا يسيطر عليها رأس المال الأجنبى بطريقة مباشرة (المساهمة أو الإدارة أو التكنولوجيا). ومن الممكن ان كان الهدف حقا هو ترشيد الصناعة المصرية بعيدا عن سيطرة الأجنبى أن يعاد تنظيم مشروعات الدولة على نحو يعطيها مركزا قانونا خاصا تخضع فيه لأحكام القانون الخاص (وهو الاتجاه الذى انتهى إليه أمر تنظيم قطاع الدولة فى فرنسا بعد مرحلة من الاتجاه نحو تنظيمه وفقا لقواعد القانون العام) على أن يتم ذلك فى إطار سياسة اقتصادية مختلفة . الهدف من إعادة التنظيم هو تحرير الوحدات الانتاجية من القيود واعطائها حرية فى الحركة ، على نحو يخلق المنافسة وإنما بين وحدات فى الداخل ، تتقارب فى الأحجام وفى مستويات النمو ، فتؤدى المنافسة إلى زيادة الكفاءة وليس إلى تراكم الصعوبات التى تؤدى فى النهاية بالوحدات المصرية إلى أن تختفى أمام جبروت الاحتكارات

الدولية وقدرتها على اغراق السوق مهما كانت كفاءة الوحدات المحلية الصغيرة .

ولنا فى تجربة الجهاز المصرفى فى السنوات الأخيرة عظة ، تستلزم دراسة خاصة ليس هنا مجالها .

* كما يثور الاعتراض بالنسبة لأسلوب التمويل فيما يتعلق بالمشاركة الأجنبية والاقتراض ، إذ ثبت عدم صحة ما قدمه بنك مصر بشأنها :

— فلم تتم أية مشاركة أجنبية ، إلا فى حدود ٣ر٣ مليون جنيه قدمتها شركة كيمتكس الامريكية فى رأس مال شركة الألياف الصناعية ، وحتى هذه تمثل إدعاء لا يقوم على أرض صلبة ، أولا نظرا لضآلة المساهمة إذا ما قورنت باجمالى رأس المال، ونظرا لأنها تأتى من شركة تعاقد معها بنك مصر على توريد معدات للمشروع بمبلغ ٨ر٥٨ مليون دولار . مما يحمل على الظن بأن مساهمة هذه الشركة تمثل محاولة من جانبها لاستمرار التعامل والتوريد وبالشروط التى تطمع فيها .

— لم تقدم أية قروض أجنبية .

— عليه ، يقع عبء التمويل كله على عاتق بنك مصر .

— وقد قام البنك بتدبير العملات الأجنبية اللازمة بنفسه على أساس السعر التشجيعي رغم تعليمات وزير الاقتصاد بوجوب عدول البنك عن تدبير العملات الأجنبية لعملاء شركة العامرية بموجب مذكرة محافظ البنك المركزى فى ٣ أغسطس ١٩٧٨ .

* أخيرا ثار الاعتراض بالنسبة لعمولات منحها مشروع مجمع العامرية

لوكلاء تجاريين من بينهم شركة عائلية هى شركة الاسكندرية للادارة والتصنيع يمتلكها المهندس السيد عويس ونجله وآخرون . اقر بوجودها وتعاملاتها السيد عويس نفسه فى لجان الاستماع مع ملاحظة أنه يعمل كبيرا لمستشارى بنك مصر ورئيس مجلس الادارة المنتدب لمجمع العامرية(١). وقد جاء فى تقـــرير اللجنة البرلمانية أنه « ما كان يجوز للاستاذ السيد محمد عويس وهو المهيمن على ادارة المجمع ، أن يبرم العقدين مع كونه الوكيل التجارى للشركتين الموردتين » ، وذلك رغم شروط التعاقد المواتية . ولذلك تؤكد اللجنة « عدم جواز قبض شركة . . . الاسكندرية للتصنيع والادارة أية عمولة تجارية »(٢).

اجمالى الاعتراضات يبين أننا بصدد مشروع يهدد فى الواقع صناعة الغزل والنسيج القائمة خاصة إذا استمرت بوضعها التنظيمى الحالى . دون أن ننسى أن هذا الوضع التنظيمى هو من نتاج الطبقة الحاكمة . ويعكس نمط سلوك رأس المال فى ادارة الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع المصرى . ولكن كيف نفسر الصراعات التى أثارها المشروع ؟ هل هو تناقض المصالح المباشرة فى داخـــل المجموعة الحاكمة ؟ أم أنه الخط الذى يقاوم تصفية الصناعة من خلال مشروعات «الانفتاح» الاقتصادى، تصفية يستفيد منها فى المقام الأول رأس المال التجارى؟ إذا كان الأمر وفقا للافتراض الثانى تكون وزارة الصناعة قد احتوت قوى تساند غرف الصناعات واتحاد الصناعات المصرية التى تعارض ما تتضمنه سياسة « الانفتاح » من تهديد للبناء الصناعى المصرى وتلعب فى هذه الحدود دورا وطنيا . ويبرز

(١) محمد شامل اباظه ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢) تقرير اللجنة البرلمانية عن مشروع العامرية ، الاهرام الاقتصادى ، ١٥ فبراير ١٩٧٩ ، ص ١٤ .

من القصة أن القائمين على أمر بنك مصر ليسوا من ضمن هذه القوى . ورئيس مجلس إدارته يستحلف أعضاء لجنة الاستماع البرلمانية ألا يعيقوا تنفيذ قانون استثمار المال العربي والأجنبي وقانون البنوك وهما « طفرتان من طفرات التطور الاقتصادي » . ويعلن موقف بنك مصر ، وبنك مصر بالذات ، حدود الدور التاريخي لرأس المال المحلي في مصر: فبعد أن يقيم البنك في العشرينات والثلاثينات صناعة الغزل والنسيج مع الاستبعاد المتعمد لرأس المال الأجنبي يقوم بنك مصر تبني المشروعات التي تهدد نفس الصناعة، مع التوسل لرأس المال الأجنبي للمشاركة . البون شاسع بين محاولة القضاء على التبعية والاستجداء تحت مظلة التبعية رغم امكانية تعبئة الموارد محليا . ولكن البون يعكس الفرق بين دور رأس المال المحلي في مرحلته الصاعدة ودوره في مرحلته الهابطة . وهو ، في المجتمعات الرأسماليه المتخلفة ، محدود في المرحلتين بالنسبة لحل القضية الوطنية والقضية الاجتماعية من وجهة نظر مصالح الغالبيه من أفراد المجتمع .

وهكذا من هضبة الأهرام إلى هضبة العامرية . عـــلى الهضبة الأولى تؤدي السياسة الاقتصادية ليس فقط إلى تبديد الممكنات الحالية للاقتصاد المصري وتعميق تخلف المجتمع المصري وإنما تعبث كذلك ، في مقابل تحقيق بعض التراكم النقدي لإشخاص معدودة ، بالتراث الحضاري للمجتمع المصري عن طريق الاستعداد، بل والحرص رغم المقاومة ، عـــلى التخلي عن هضبة الاهرام . بما تعنيه ثقافيا وحضاريا وما تحتويه من آثار ومعرفة ، لإحدى مشروعات دوائر الافق المالي في الخارج لتحولها إلى ملتقى ليلي للسياحة ، وتبلور بالتالي موقف رأس المال : في تحويله لكل القيم إلى سلع وفي قناعة رأس المال المحلي بحصوله على الفتات. ويبرز على الهضبة الثانية ، في العامرية، رمز ما انتهى إليه دور رأس المال المحلي في المرحلة الهابطة من تاريخه ، حين يسلك، في إطار السياسة الاقتصادية التي تقترحها الطبقة،

على نحو يهدد به البناء الصناعى الذى حمل لواء بنائه فى مرحلة سابقة ، ويقوم بذلك وهو يقبل التبعية لرأس المال الأجنبى ليكون وسيط هذا الأخير فى تعبئة جزء من الفائض الاقتصادى نحـــو الخارج . وبعد أن كانت الهضاب تحتوى شواهد قدرات المنتجين فى مصر ، من فلاحين وحرفيين ، على خلق الفائض واستخدامه فى داخل مصر (فى صورة أهرامات) تصبح الهضاب أماكن يبدد فيها الفائض (فى قرية سياحية للهو) أو محطة تعبئته خارج مصر من خلال تبعية يتحرق رأس المال المحلى شوقا إليها .

* * *

تلك هى سياسة « الانفتاح » الاقتصادى التى تقدمها الطبقة الحاكمة كحل للازمة الاقتصادية. وكسياسة هى لا تحل إلا مشكلة بعض الفئات المسيطرة التى تسعى إلى تركيم أكبر قدر من الثروة بأى ثمن . أما أزمة المجتمع المصرى ، فهذه السياسة تعمق منها وتزيد من الاستقطاب الاقتصادى للقوى الاجتماعية المتعارضة . وهو ما يزيد من نضج الظروف الموضوعية لتغيير يعطى حــــلا للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية فى التحامها التاريخى بالمشكلة الوطنية يتفق ومصلحة الغالبية من أفراد المجتمع . وتبقى العوامل الذاتية : عوامل الوعى وتحقيق التنظيمات التى تمكن من إحداث التغيير. ويتحقق الوعى جزئيا بوضوح الإطار الفكرى لمناقشة البديل ، بالنسبة للسياسة الاقتصادية هذا البديل لا يمكن أن يكون إلا فى شكل عملية تاريخية لتطوير المجتمع تنفى عملية التخلف .

الباب الرابع

الاقتصاد المصرى وعملية التطوير



كل تصور لظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى يقابله تصور للتطور .

وعليه ، يلزم ونحن بصدد مناقشة تطوير الاقتصاد المصرى أن نجمل تصـــورنا لظاهرة التخلف وقد كانت محلا لانشغالنا طوال الباب السابق . وقد رأينا أن **التخلف عملية تاريخية** أخذت مكانا فى مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانسانى ، المرحلة التى سيطرت فيها طريقة الانتاج الرأسمالية على الاقتصاد العالمى : عملية للتحول الهيكلى بمقتضاه يبدأ الانتاج والتجدد السنوى للانتاج ، فى المجتمع الذى أصبح متخلفا ، فى التحقق استجابة لحاجات خارجية : حاجات رأس المال فى الاقتصاد الأم . لكى تشبع هذه الحاجات كان من اللازم أن يتغير الشكل العينى للفائض الاقتصادى (فى الغالب من الأحوال) : من المواد الغذائية إلى القطن ، بالنسبة لمصر مع التغييرات التى تمت منذ بداية القرن التاسع عشر حتى ستينات هذا القرن حين أصبحت مصر ، لأول مرة فى تاريخها ، مصدرة للقطن ومستوردة للمواد الغذائية ، بعد أن كان الفائض الاقتصادى يأخذ أساسا شكل المواد الغذائية (القمح والأرز) . وهو مايتم من خلال تحول جذرى فى قوى الإنتاج : القوة العاملة ، الفنون الانتاجية ، أنواع المنتجات ، الأساس المادى للانتـاج من رى وصرف وخلافه ، وتغير فى الشكل التنظيمى على نحو تتحول معه وسائل الانتاج الأساسية ، وخاصة الأرض ، إلى سلعة يمكن التخلى عنها فى السوق تمثل ضمانا لرأس المال المالى وينسلخ عنها الفلاح يمثل القوة العاملة الأجيرة احتماليا : بالنسبة لمصر تم ذلك طوال القرن التاسع عشر ، من خلال تحول ملكية الأرض من ملكية الدولة مع نوع من حق الانتفاع للفلاح إلى ملكية خاصة فردية تعلن سيادة العلاقات السلعية فى الاقتصاد القومى . بمقتضى هذه العملية يتخصص الاقتصاد الذى أصبح متخلفا فى انتاج سلعة أو سلعتين (أوليتين فى مرحلة أولى) ، ويسهم على هذا النحو فى

شكل من أشكال تقسيم العمل الدولى الرأسمالى ، ونقول « أشكال » لأن شكل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى يتغير فى المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى. إذا مانظر إلى هيكل الاقتصاد القومى (المتخلف) نجده هيكلا غير متوازن (مختلا) من وجهة نظر احتوائه لحد أدنى من ذاتية تطوره استجابة للحاجات الداخلية ، إذ أصبح من اللازم لاشباعها المرور بالسوق الخارجية التى يحصل الاقتصاد القومى عن طريق بيع صادراته فيها على السلع الصناعية وكذلك السلع الغذائية فى بعض الأحيان . ولكن انعدام توازن الجزء (الاقتصاد القومى المتخلف) يصبح شرط توازن الكل (الاقتصاد الدولى الرأسمالى) . وتتمثل محصلة كل ذلك فى تعبئة جزء معتبر ، الجــزء الأكبر فى معظم الحالات ، من فائض الاقتصاد المتخلف نحو الأجزاء المتقدمة المسيطرة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى .

على أساس هذه النظرة للتخلف **يتمثل التطور فى عملية تاريخية لنفى التخلف** ، أى عملية تغيير هيكلى بمقتضاه يتم الانتاج استجابة للحاجات الداخلية ، حاجات الغالبية العظمى من السكان . أول بديهيات هذه العملية هو عـــدم امكانية تحقق التطور فى الاطار التاريخى الذى خلق ظاهرة التخلف : الاطار الذى تسوده علاقات الانتاج الرأسمالية . ويتحقق ذلك عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادى على نحو يخلق للاقتصاد القومى قاعدة صناعية تقوم على صناعات تمثل حلقات تكنولوجية متكاملة ، تمكن من تحويل نمط الحياة فى المجتمع الريفى تحويلا جذريا . هذا التغيير الهيكلى يستلزم اطارا تنظيميا وسياسيا يقـــوم على الدور المحورى الذى يلعبه المنتجون المباشرون فى عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى. إذا تحقق هذا النوع من التغيير فى داخل كل مجتمع متخلف أعطى ذلك فى النهاية نمطا لتقسيم العمل الدولى جوهرة هو نفى للعلاقات الدولية الرأسمالية .

وبيان ذلك أن **التطور هو بصفة عامة** ، أى إذا نظـــر اليه من زاوية الحركة التاريخية للمجتمع الانسانى بصفة عامة ، عملية التحول المستمر للمجتمع من خلال تحوله من شكل إلى آخر من أشكال التنظيم الاجتماعى على نحو يزيد من سيطرة الانسان على قوى الطبيعة من خلال العمل الاجتماعى ، ويحرره من الحاجة فى مواجهتها . **وما دام الامر يتعلق بالمجتمع لابد ان يكون لعملية التطور ، فى المجال التاريخى المحدد ، محتوى تاريخيا** . هذا المحتوى التاريخى يتحدد بالخصائص النوعية للفترة التاريخية التى تقع فيها التغييرات الاجتماعية ومكانها فى كل العملية التاريخية لتطور المجتمع الانسانى . وهى فترة تمثل مرحلة فى تاريخ المجتمع البشرى بصفة عامة وتاريخ المجتمع الأصغر المحدد الذى نعيش فيه كجزء من المجتمع الانسانى ، بصفة خاصة . كيف نترجم ذلك بالنسبة للمرحلة التاريخية الحالية التى يعيشها المجتمع البشرى بصفة عامة والمجتمع المصرى كأحد أجزاء هذا المجتمع بصفة خاصة ، أى المجتمع المصرى كأحد أجزاء المجتمعات الرأسمالية المتخلفة ؟

نعلم أن عملية الانتاج تتمثل فى علاقة مزدوجة بين الانسان والطبيعة من جانب وبين الانسان والانسان من جانب آخر . جوهر العلاقة بين الانسان والطبيعة هو بذل الانسان ، ابتداء من حاجاته الموجهة ، لجهد واع ، هو العمل ، ليحصل من الطبيعة على ماهو لازم لاشباع حاجاته عن طريق استخدام بعض قوى الطبيعة وقد حولها إلى أدوات لعمله فى تحويل بعض القوى الأخرى على نحو يجعلها صالحة لاشباع حاجاته . وعلية نكون بصدد علاقة تتعلق بسبيل الإنسان إلى المعيشة. **تلك هى العلاقة الفنية فى الانتاج** . إلا أن الانسان لا يقوم بعملية العمل فى تضاده مع الطبيعة بمفرده . فهى عملية جماعية بطبيعتها . يقوم بها أفراد المجتمع فى صراعهم الجماعى مع الطبيعة : هذا الصراع الجماعى يتضمن إذن علاقات بين أفراد الجماعة

أثناء عملية الإنتاج . وهى علاقات تقوم بالوساطة المادية لوسائل الانتاج، وتحدد دور كل منهم فى عملية العمل الاجتماعى ونصيب كل منهم فى ناتج هذه العملية . وهى تحدد فى تفاعلها مع مستوى تطور قوى الانتاج الشكل الاجتماعى لعملية الانتاج . **تلك هى العلاقة الاجتماعية فى الانتاج** . فالانتاج هو فى ذات الوقت علاقة فنية وعلاقة اجتماعية .

— علاقة فنية يحدد مستوى تطورها (أى تطور القوة العاملة بتكوينها الفنى وأدوات الانتاج والمواد التى يجرى تحويلها فى الإنتاج) مستوى انتاجية العمل . وهو مستوى يعكس درجة سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة . هذا المستوى يعبر عنه بالوزن النسبى للنشاطات الاقتصادية المختلفة التى تمثل مستويات مختلفة لسيطرة الانسان على الطبيعة : نخص منها الزراعة والصناعة . حيث تمثل الثانية مستوى أعلا لسيطرة الانسان على قوى الطبيعة ، إذ يقوم بالنشاط الانتاجى فى ظل ظروف من صنعه يكون معها دور الطبيعة أقل مباشرة ، وذلك حتى تتحول الزراعة نفسها إلى نوع من النشاط الصناعى بتطبيق العلم والتكنولوجيا بشأنها . **فى المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع البشرى** ، يتحدد مستوى التطور بالدور الذى تلعبه الصناعة (ونوع الصناعة) فى الاقتصاد القومى ومدى تحول الزراعة إلى نوع من النشاط الصناعى . وهو ما يؤدى بنا إلى القول بأن **التطور يعنى** ، **من الناحية الفنية ، سيطرة النشاط الصناعى ، مع تحول الزراعة نفسها الى فرع من فروع النشاط الصناعى** . الأمر يتعلق هنا بتغييرات كيفية فى قوى الانتاج فى هذا الاتجاه ، اتجاه التصنيع كاتجاه طويل المدى . ولكن ذلك يتعلق

بالجانب الفنى لعملية الانتاج . وهو جانب يحدد الجانب الاجتماعى ويتحدد به .

— ولكن يكون من الممكن تحقيق هذه التغييرات الكيفية لا بد أن يسمح بذلك نمط علاقات الانتاج بما يتضمنه من سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . احداث التغييرات الفنية يستلزم إذن التغيير الكيفى لعلاقات الانتاج فى ارتكازها عـــلى الملكية وعلى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج . ذلك هو **التطور منظورا اليـه من زاوية الجانب الاجتماعى لعملية الانتاج** .

وعليـــه يعنى التطور احداث التغييرات الكيفية فى كل الهيكل الاقتصادى : التغييرات الكيفية فى علاقات الانتاج لكى يمكن احداث التغييرات الكيفية فى قوى الانتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط آخر للحياة الاجتماعية .

— ولكن ، لكى يمكن تحقيق التغييرات فى الهيكل الاقتصادى يتعين القضاء على العقبات والمقاومات التى تقف أمام هذه التغييرات من الناحية السياسية والمؤسسية والفكرية ومن ناحية أنظمة القيم . . . . إلى آخره . أى **تلزمنا تغييرات كيفية فى كل مجالات الحياة الاجتماعية غير الاقتصادية ، وعلى الاخص من الناحية السياسية** .

فاذا أردنا أن نرى **التطور** اذن عـلى نحو لا يقتصر على مظهره الفنى (أى على العلاقة بين الإنسان والطبيعة) يتعين ربط التغييرات فى الوزن النسبى للفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى (الفروع الصناعية وفروع الزراعة فى تحولها إلى صناعة) بالتغييرات الاجتماعية والسياسية .

من وجهة النظر هذه يعنى التطور تنظيما اجتماعيا وسياسيا مختلفا يتضمن دولة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية مختلفة ، ومن ثم تغييرا فى الأدوار الاجتماعية والسياسية للطبقات الاجتماعية . وهو ما يتضمن كذلك تغييرا فى نظام القيم السائد ، الذى يحدد بصفة مباشرة الأهداف العامة للعملية الاقتصادية والاجتماعية . كل هــذه التغييرات تتحدد بالتغييرات فى علاقات الانتاج وتحددها فى ذات الوقت .

فى المرحلة الراهنة من تاريخ المجتمع البشرى :

- أصبح التطور الاقتصادى والاجتماعى رهينا بتغيير علاقات الانتاج على حساب رأس المال كعلاقة اجتماعية .
- وتصبح المشكلة ، فى الموقف الاجتماعى الملموس لكل مجتمع يمثل جزءا من المجتمع العالمى ، مشكلة العثور على نحو تحالف طبقات المنتجين المباشرين والاشكال السياسية التى تضمن اداء هذا التحالف لضمان احداث التغييرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم .

فى غياب التغييرات الكيفية المرادفة للتطور بتعريفه هذا يمكن أن تتحقق تغييرات كمية لا تمثل إلا نموا فى إطار التكوين الاجتماعى القائم ، وهــو تنظيم يتضمن ، بالنسبة للمجتمعات المتخلفة ،التبعية رغم أن هذه التبعية قد، وعادة ما، تغير من شكلها .

وعليه ، يعنى التطور تغيير نوع التكوين الاجتماعى . ويكون السؤال الذى يفرض نفسه كنقطة انطلاق : بالنسبة لأى تكوين اجتماعى ينظــر إلى التطور ؟ ويكون الجواب أننا ننظر إلى التطور فى ظروفنا الحالية بالنسبة لتكوين اجتماعى رأسمالى متخلف فنيا بفضل تبعيته لرأس المال الدولى ، بصفة عامة . ولكننا ننظر

إلى التطور بصفة خاصة ، بالنسبة لتكوين اجتماعى رأسمــالى متخلف له خصوصيته التاريخية عندما يتعلق الأمر بأحد المجتمعات المتخلفة المحددة مكانيا وزمنيا ، كالمجتمع المصرى اليوم . وهى خصوصية تميزه عن غيره من المجتمعات الرأسمالية المتخلفة . ومن ثم **لا يمكن أن يعنى التطور بالنسبة لهذا المجتمع اقل من العملية التاريخيه ،بقوانينها العامة (أى المشتركة مع المجتمعات المتخلفة الاخرى) والخاصة (بهذا المجتمع المتخلف المحدد) ، التى تنفى تخلفه الاقتصادى والاجتماعى كما تكون تاريخيا .**

ويرتبط بهذا المحتوى التاريخى للتطور بالنسبة للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى أنه يتم فى مرحلة تاريخية تتحقق فيها التحولات الاجتماعية الصاعدة عن طريق الأداء الواعى على مستوى العملية الاجتماعية بأكملها ، عن طريق التخطيط . وهــــو ما يعنى أن نفى التخلف يكون عن طريق عملية تاريخية لتطوير المجتمع .

ابتداء من هـذا التصور للتطوير نستطيع أن نتبين طبيعة ما تم وما يتم فى المجتمعات المتخلفة منذ الاستقلال السياسى، الذى يصبح من قبيل النمو فى مجتمعات تظل تابعة وان تغيرت أشكال التبعية . إذ لا يمكن أن يتحقق التطور فى ظـل الاطار التنظيمى التاريخى الذى خلق التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

هذا بصفة عامة ، أما بالنسبه للاقتصاد المصرى فقد عرف ، كما رأينا ، محاولات للنمو فى اطار علاقات الانتاج الرأسمالية وانتهى به الأمر إلى البقاء فى حظيرة التخلف بأزمته الراهنة . وتظل القضية مطروحة كقضية للقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى . وهو ما لا يتم إلا عن طريق تحرير الانسان فى مصر . وتحرير الانسان يتضمن تحرير الأرض والموارد من كل سيطرة أجنبية ، مباشرة

وغير مباشرة . والسيطرة الأجنبية هي سيطرة رأس المال الدولى بصفة عامة ، ورأس المال المهيمن فى داخله بصفة خاصة ، أى رأس المال الأمريكى، الذى يعمل بصفة مباشرة ومن خلال رأس المال الاسرائيلى . والسيطرة لا تقصد مصر لذاتها فقط وانما تقصدها كذلك - وبصفة أساسية فى هذه المرحلة - كسبيل لتأكيد السيطرة على العالم العربى ، ببتروله ودلالته الاستراتيجية وبتروذولاراته . وقد أصبح الشرق الأوسط سبيل رأس المال الدولى لتحوير علاقته ببلدان العالم الثالث على نحو يحقق استمرار تعبئة الفائض الاقتصادى نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من خلال ممارسات الشركات دولية النشاط . وإذا كانت السيطرة على مصر هى سبيل السيطرة على العالم العربى فان ضمان استمرار السيطرة على مصر يأتى عن طريق التهام وتجزئة أجزاء أخرى من العالم العربى . فاذا كانت الأرض المصرية فى سيناء قد عرفت الاحتلال فى ١٩٦٧، فلم يكن ذلك ممكنا إلا لأن أرض فلسطين كانت قد احتلت فى ١٩٤٨ . ومن هنا كانت وحدة القضية ، ووحدتها المزدوجة . فهى واحدة بمعنى عدم انفصام تحرير الانسان فى مصر عن تحرره فى الأجزاء الأخرى من العالم العربى . وتكون القضية قضية تحرر الانسان العربى فى الأجزاء المختلفة من العالم العربى . ويظل السبيل الممكن هو السبيل الذى طرحناه صبيحة هزيمة الطبقة الحاكمة فى مصر ، وفى البلدان العربية الأخرى فى يونيــــو ١٩٦٧ ، أى سبيل التطوير من خلال التحرير ، والتطوير العربى من خلال التحرير العــربى .

وإذا ارتبطت عملية التطوير بعملية التحرير ، تحرير الانسان العربى من السيطرة الاستعمارية ، فان البعض يقدم الحرب ، من خلال تجربة الثلاثين سنة الأخيرة فى

شرقنا العربي ، كأسلوب فاشل لتحرير الانسان من خـــلال تحرير الأرض . والواقع أن التاريخ الاستعماري وتاريخ التطوير في القرن الحالي يبينان أنه لا تحرر حقيقي إلا من خلال الحرب. السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه يصبح عندئذ: من الذي يقوم بالحرب ؟ وأي الطبقات الاجتماعية تقودها ؟

في هذا الباب نجمع دراسات حول اقتصاديات حرب التحرير واستراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١ - حول اقتصاديات حرب التحرير العربى [1]

إذا كان اقتصاد السلم يهدف أساسا إلى اشباع الحاجات - والحاجات الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى - فان اقتصاد الحرب يهدف فى المقـــام الأول إلى تحقيق النصر . ومن ثم يصبح المجهود الاقتصادى أساس المجهود الحربى فيخصص جزء

---

(١) فى يوليو ١٩٦٧، صبيحة الهزيمة ، أثارت مجلة الطليعة القاهرية سؤال ما العمل ؟ وأخرجت كراس المناقشة تحت عنوان « ٥ يونيو . الحقيقة والمستقبل » ، على أمل أن يكون فاتحة لمناقشات أوسع وأصرح . وكانت مساهمتنا فى المناقشة حول اقتصاديات حرب التحرير العربى . وأبرز محرر الطليعة أن المساهمة تؤكد «الطبيعة الخاصة لمهماتنا الاقتصادية فى هذه المرحلة ، التى تتميز بضرورة الجمع بين التنمية والبناء الصناعى ، وبين مواجهة أعباء الحرب من أجـل النصر . وأوضحت أن ظروف المحنة يمكن أن تتحول - بالارادة والتعبئة الشعبية السياسية - لظرف مؤات، نتبين فيه أوجه النقص التى شابت عمليات التنمية الاقتصادية فى السنوات العشر الأخيرة ، وأن نبدأ محاولات جذرية جادة لعلاجها والانطلاق نحو البناء الاشتراكى السليم » . الطليعة ، السنة الثالثة ، العدد ٨ ، أغسطس ١٩٦٧، ص ٥٧-٦٠. مجرد أمل كنا نعيشه فى شهر يوليو ١٩٦٧ ، فى أحلك لحظات محنة مصر والعالم العربى ، رغم ادراكنا للطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة فى مصر . ومن هنا كان اصرارنا على ابراز أن الركيزة الاساسية لتحقيق النصـر تتمثل فى التعبئة السياسية والوطنية لجماهير الفلاحين والعمال ، على أساس « أن المعركة هى معركة لقوى الشعب مع قواته المسلحة ، ومعها تصبح التعبئة العامة الشاملة الضرورة رقم واحد » . ولم يكن هذا هو سبيل الطبقة الحاكمة ، بل حرصت دائما على أن تكون الحرب نظامية تتحدد نتائجها بعوامل فنية من الناحية العسكرية ، وكانت المناوشات ، وكانت المفاوضات . وكان مشروع روجرز . لينتهى الأمـر بالطبقة الحاكمة إلى « الصلح » مـع الظاهرة الاستعمارية اسرائيل ومحاولة تحقيق « السـلام » الامريكى ليرفرف على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . وتبقى قضية التحرير ، تحرير الانسان العربى . دون حل . إذ حلها يتعدى الدور التاريخى للطبقة الحاكمة .

أكبر من الامكانيات الانتاجية فى المجتمع (قوة عاملة وموارد مادية) للاستهلاك والاستثمار الحربيين (بالنسبة للحرب النظامية والحرب الشعبية)، وذلك على حساب التوسع فى الطاقة الانتاجية للمجتمع وعلى حساب الاستهلاك المدنى .

وفى مجتمعنا نخوض هذه الحرب التحريرية مع مشكلات التطوير الاقتصادى (أى بنـــاء أساس الاقتصاد القومى) ، فالمعركة تدور فى مجتمع يبقى أساسه الصناعى رغم مجهودات التصنيع فى السنوات العشر الأخيرة ، والمعركة طويلة الأمد ولا يمكن القول بارجاء عملية بناء أساس الاقتصاد القومى لحين الانتهاء من الحرب ، إذ كسبها رهين بوجود هذا الأساس . ومن ثم **تعين الاسراع فى بناء هـذا الاساس ليخدم اهداف الحرب فى المرحله الحالية ، ثم يصبح خادما لاهداف التطوير عندما يصبح (فيما بعد) المشكله الاساسيه** . هذا « الاسراع » ومداه تحده بطبيعة الحال طبيعة النشاط الاقتصادى الذى لا يزال سائدا وهو النشاط الزراعى ، وكذلك الطرق التى يمارس بها هذا النشاط .

بل ويمكن أن تخدم حالة حرب التحرير قضية التطوير الاقتصادى إذا ما اتخذت الحرب مناسبة لتحقيق تغييرات تنظيمية تفرضها الحرب ويصعب تحقيقها فى الظروف العادية . (نلاحظ فى هذا المجال أن التخطيط للتطور الاقتصادى تم فى البلدان الاشتراكية فى مراحلة الأولى فى حالة تشبه حالة الحرب ، كالاقتصاد السوفيتى فى مرحلته الأولى ، والاقتصاد الصينى حاليا ، أو فى حالة حـــرب كالاقتصاد الفيتنامى ابتداء من عام ١٩٤٥ حتى الآن) .

من هنا يكون الهـدف العريض لاقتصادنا هو **التطوير الاقتصادى من خلال حرب التحرير** ، أى تحقيق بنـاء اقتصادى يمكن من كسب المعركة ، الأمر الذى يفرض زيادة الادخار القومى (ليس فقط لتغطية الحرب وانما كذلك لبناء الأساس

الاقتصادى) خاصة وان نسبة الادخار إلى الدخل القومى لم تزد عن حوالى ٥ر١٤ ٪ فى سنة ١٩٦٥ / ١٩٦٦ بينما وصلت إلى ٢٥ ٪ وأكثر فى الاقتصاديات الرأسمالية ، وإلى ما يدور حول ٣٠ ٪ فى المجتمعات التى تبنى أسس المجتمع الاشتراكى .

وضوح الهدف وبلورته - ومن ثم ضرورة تعبئة النشاط الاقتصادى لتحقيقه - يجعل من **اقتصاد الحرب اقتصاداً مخططا بطبيعته** . فحتى الاقتصاديات الرأسمالية التى تعمل من خلال قوى السوق بطريقة عفوية (والتى يحول فيها تضارب المصالح القائم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج دون اعتناق هدف متفق عليه فى حالة السلم) تصبح فى حالة الحرب (حالة الاتفاق على هدف معين : تحقيق النصر) اقتصاديات مخططة (فى هذا المجال نلاحظ أن الكثير من فنون التخطيط (أى ادواته) تطور من خلال الجهود التخطيطية أثناء الحرب فى الاقتصاديات الرأسمالية) . من هنا تبرز **ضرورة وجود جهاز تخطيطى قادر ، وخاصة على مستوى المركز حيث تستلزم حالة الحرب درجة اكبر من المركزية .**

العلاقة بين الكليات الاقتصادية ودعائم السياسة الاقتصادية فى اقتصاد الحرب:

هذه الطبيعة لاقتصاد الحرب تتضمن تغييرا كبيرا فى العلاقة الأساسية بين الانتاج (المدنى والحربى) والاستهلاك (المدنى والحربى) والاستثمار : فهى تستلزم تحويل جزء من الطاقة الانتاجية ، المادية منها والبشرية ، من انتاج السلع الاستهلاكية أو السلع التى تستخدم فى بناء المصانع المنتجة السلع الاستهلاكية ، إلى الانتاج الحربى . تحويل جزء من عناصر الانتاج من الانتاج المدنى إلى الانتاج الحربى يجعل من عرض السلع المخصصة للاستهلاك المدنى محدودا نسبيا . أما بالنسبة للاستهلاك

فان اقتصاد الحرب يفرض الحد من الاستهلاك المدنى (الخاص ، أى استهلاك الأفراد ، والحكومى) . أما فى مجال الاستثمار فان جزءا من الفائض الاقتصادى الذى يوجه عادة لزيادة الطاقة الانتاجية يستخدم فى حالة الحرب اما فى شراء الأسلحة أو فى القيام باستثمارات حربية أو فيهما معا .

ويمكن القول أن جوهر هذا التغيير يتمثل فى تخصيص الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى للمجهود الحربى ، الأمر الذى يتم عن طريق سياسة اقتصادية تقوم على الأسس التالية :

* زيادة الانتاج والحد من الاستهلاك (ومن ثم زيادة الفائض الاقتصادى) : فى كل مكان (فيما عدا الاماكن التى تمثل الجبهة المباشرة للقتال) يتعين على أفراد الشعب أن يلتصقوا بوحدات الانتاج ، يحملون السلاح فى حالة القتال ويعودون إلى وسائل الانتاج مع انقطاعه . **ليكن الهدف** ، الغذاء ، الملبس ، الانتاج ، القتال كلها مرتبطة .

* **بالنسبة للدولة ، زيادة الايرادات** (مع تفرقة فى حالة الضرائب وفقا لمستويات الدخول) **وانقاص الانفاق العام** (وفقا لنمط الأولويات الذى تفرضه الحرب) ، أى اتباع **سياسة التقشف** .

* **تحقيق استقرار الأثمان وقيمة النقود** ، ويسهل من تحقيق هذا الهدف وجود الوحدات التى تقوم بالخدمات الأساسية داخل قطاع الدولة وكذلك بالنسبة للوحدات التى تقوم بتسويق السلع الاستهلاكية الضرورية (**وهنا تبرز اهمية تنظيم تجارة الجملة ونصف الجملة**) .

* **التشجيع والمكافأة** (اقامة المسابقات ، المكافآت المعنوية للمتفوقين فى أعمالهم

للمخترعين ، لمن يقدموا الهبات) وتوقيع الجزاء بقسوة على من يبدد الأموال العامة ، على المضاربين ، على المخربين ، على الخونة .

* اتباع سياسة تدريجية لتنظيم القطاع الزراعي على نحو يخفف العبء (فى صورة تحسن بطىء وتدريجى فى مستوى المعيشة) على من يقومون فى الريف بتزويد الحرب بأهم ما تحتاج اليه من رجال وعتاد .

زيادة الفائض الاقتصادى والسبيل اليها : الزيادة فى الانتاج تهدف إلى زيادة الجزء من الفائض الاقتصادى أولا ، لمواجهة احتياجات المجهود الحربى فى الداخل ، وثانيا ، لزيادة الجزء المصدر لمواجهة مستلزمات الحرب من الموارد المستوردة وكذلك المستلزمات العادية للجهاز الانتاجى من الواردات .

هذه الزيادة فى الانتاج يمكن تحقيقها عن طريق :

* الاستخدام الأكفأ للطاقات الانتاجية ـ وخاصة المادية منها ـ القائمة حاليا .

* تشغيل الطاقات البشرية المعطلة جزئيا (فى داخل الجهاز الحكومى ، والطلبة وغيرهم) فى أعمال الاستعدادات الحربية (كحفر الخنادق مثلا) وفى أعمال انتاجية (كمكافحة دودة القطن ، وحفر الترع ، واستصلاح الأراضى) .

* زيادة عدد ساعات العمل (على أن يحقق زيادة فعلية فى الانتاج) ، وذلك **مع زيادة (محددة) فى الأجور بالنسبة لذوى الدخول المحدودة ودون زيادة فى المرتبات بالنسبة لذوى الدخول المرتفعة .**

* قصر الانتاج الاستهلاكى على السلع الضرورية وتعميم عدم التنويع (Standardisation) فى انتاج كل سلعة .

هذه الزيادة فى الانتاج يتعين أن تكون مصحوبة **بحد فى الاستهلاك العام** (عن طريق القضاء على الاسراف وحتى انقاص بعض الاستهلاك الحكومى الذى يعد ضروريا فى الظروف العادية ، السبيل اليه هو تخفيض الاعتمادات فى ميزانية الدولة) **والاستهلاك الفردى** الأمر الذى يثير مشكلة **تحقيق التوازن بين الطلب النقدى على السلع الاستهلاكية ، وبين عرض هذه السلع** الذى يكون محدودا نسبيا

وتحقيق هذا التوازن يتم عن طريق :

١ ـ الحد من الدخول النقدية الموجهة للاستهلاك ، هذا الحد قد يتم عن طريق :

* الضـــرائب ، وخاصة على الدخول ، وهى لا يمكن أن تفرض على مختلف مستويات الدخول بلا تفرقة . هنا يتعين التمييز بين الدخول المنخفضة والدخول المرتفعة : **فتفرض ضريبة دفاع تصاعدية أو يرفع سعر الضريبه القائمة .**

* أو عن طريق الادخار الاجبارى، الذى يمكن أن يستخدم إلى جانب الضرائب مع التفرقة بين الدخول وفقا لمستوياتها : فيحدد حد أدنى يعفى من الضرائب والادخار الاجبارى. يليه حد يعفى من الضريبة (أو يكون سعرها عليه منخفضا) ويكون هدفا للادخار الاجبارى . وما فوق ذلك يكون هدفا للضريبة والادخار الاجبارى .

٢ ـ تجميد جزء من الطلب النقدى عن طريق الاقتراض العام يستحث أفراد الشعب للاكتتاب فيه على أساس من الاعتبارات الوطنية ، وكذلك عن طريق التبرع للمجهود الحربى .

٣ ـ تحديد أسعار بعض السلع الضرورية (هنا تبرز أهمية وجود تنظيم حازم للتجارة الداخلية ، وفرض عقوبات صارمة للحيلولة دون قيام السوق السوداء

أو للقضاء عليها).

٤ - توزيع بعض المواد بالبطاقات.

هذا ويراعى أن **تحقيق التوازن بين الطلب على السلع الاستهلاكية وعرضها لا يقتصر على التوازن العام**، وإنما يتعين العمل على تحقيق التوازن:

* بين الطلب على كل سلعة من السلع الاستهلاكية وبين عرضها.

* وبين الطلب على السلعة فى اقليم ما من اجزاء الدولة وعرضها فى هذا الاقليم، الأمر الذى يستلزم **اعادة النظر فى سياسة توطين الصناعات الاستهلاكية على نحو يضمن سد احتياجات الأقاليم المختلفة والتوفير من استخدام خدمات النقل التى تكون محلا لضغط كبير نتيجة للمجهود الحربى.**

* بين الطلب على السلعة فى اقليم ما فى خلال فترة زمنية معينة وبين عرضها فى خلال هذه الفترة بحيث يتحقق التوافق الزمنى بين الطلب والعرض.

ما تستلزمه اعتبارات الامان: تستلزم اعتبارات الأمان فى اقتصاد الحرب:

١ - **زيادة الجزء من الناتج الاجتماعى المخصص للاحتياطى**، وخاصة فى المواد الاستراتيجية والسلع الاستهلاكية الضرورية، الأمر الذى يستلزم:

* تنظيم عمليات التخزين والتوسع فى امكانياته، عن طريق زيادة كفاءة السعة الحالية، والاضافة إلى السعة الحالية. هنا يفضل أن تكون المخازن منتشرة على اقليم الدولة، على أن توجد أماكن سرية للتخزين وأماكن غير مكشوفة.

* وتنظيم عمليات التخزين يستلزم تنظيما بمقتضاه تتمكن الهيئات على مختلف الوحدات الادارية (من الوحدة الانتاجية إلى المؤسسة إلى الوزارة، ومن

الحى (أو القرية) إلى المركز إلى المحافظة) من تكوين جزء من الاحتياطى من السلع .

٢ — **اعادة النظر فى سياسة توطين المشروعات ، وفى تركز المشروعات القائمة** بحيث تتم ليس فقط على أسس اقتصادية، وانما كذلك على أسس تتعلق بمستلزمات الحرب ، إذ قد تقتضى اعتبارات الامان ان يكون حجم الوحدات الانتاجية صغيرا، وأن تكون الوحدات المنتجة للسلع الاستهلاكية متناثرة على اقاليم الدولة. بل وقد يحتاج الأمر توزيع الطاقات الانتاجية لوحدات موجودة فعلا بين الاقاليم المختلفة بحسب إحتياجات كل اقليم من السلع الاستهلاكية الضرورية . **الأمر الذى يخفف الضغط على خدمات المواصلات التى تمثل عنق زجاجه كبير نظرا لاعطاء الاولوية للمجهود الحربى** . كما قد يستدعى الأمر وجود وحدات انتاجية فى أماكن سرية أو تحت سطح الأرض . فى هذا المجال **يتعين عدم الاقلال من اهمية الدور الذى يمكن ان تقوم به الصناعات الحرفية** فى مجال انتاج السلع الاستهلاكية وخاصة المنسوجات . فهذه الصناعات تتميز بامكانية القيام بالنشاط فى المنازل ، وهى بطبيعتها منتشرة لا تمثل هدفا عسكريا كالتجمعات الصناعية .

٣ — **كما قد تستلزم اعتبارات الامان التضحية ببعض الاعتبارات الاقتصادية** فاذا كان – على سبيل المثل – من الأحسن اقتصاديا التوسع فى زراعة القطن (باعتبار أن الانتاجية أعلى وأن تعبئة الجزء من الفائض الزراعى الذى يتبلور عينيا فى شكل القطن اسهل ، إذ لا يمكن استهلاك القطن بواسطة الفلاحين) وتصديره ثم استيراد القمح ، فان اعتبارات الامان قد تستلزم لصعوبة استيراد القمح (أو ما يحل محله من الحبوب) زيادة المساحة المنزرعة قمحا على حساب المساحة المخصصة للقطن .

التعبئة العامة الشاملة وخاصة للفلاحين هي ضمان تعبئة الفائض الاقتصادى :

كل ذلك يعنى ضرورة ضمان تعبئة الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى بقصد استخدامه فى تحقيق الاولويات التى تفرضها حالة تطوير الإقتصاد المصرى فى ظل الحرب التحريرية . وبما أن الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى لا يزال ينتج فى الزراعة ، وان النشاط الصناعى يسيطر على غالبيته قطاع الدولة ، فان مسألة الاجراءات التى يلزم اتخاذها لتعبئة الفائض الاقتصادى الزراعى تستلزم عناية خاصة ، ليس فقط لاهميتها الاقتصادية وانما كذلك لأن **اية حرب تحريرية طويلة المدى لا يمكن ان تستمر الا اذا اتخذت جماهير الفلاحين قاعدة متسعة لها تزود الحرب بالعدد الاكبر ممن يقومون بالقتال فى الحرب النظامية وكذلك بالمواد الغذائية والمواد الاولية ، وتمثل أساس المقاومة الشعبيه فى الريف المصرى** . اعتقادنا أنه يتعين هنا التركيز على نوعين من الاجراءات لتعبئة الفائض الزراعى لخدمة الحرب التحريرية :

* **النوع الاول** يتمثل فى الاجراءات الاقتصادية من سياسة تجارية إلى سياسة مالية . هنا يتعين **دراسه امكانية** الاستعاضة عن كل أنواع الضرائب المفروضة حاليا فى الريف ، أما بضريبة واحدة على الايراد الناتج من النشاط الزراعى تكون تصاعدية (على ان تأخذ فى الاعتبار الاعباء العائلية) واما بضريبتين : احداهما تفرض على الايراد الناتج من ملكية الأرض الزراعية (وهذه تكون تصاعدية بزيادة حجم الملكية الزراعية) ، والأخرى تفرض على الدخل الناتج من الإستغلال الزراعى (وهذه كذلك تكون تصاعدية) .

* **النوع الثانى** يتمثل فى مجموعة الاجراءات التى تهدف الى **التعبئة السياسة والوطنية لجموع الفلاحين** ، وهو أمر تفرضه الحقيقة التى مؤداها ان القوى

الاجتماعية الأساسية تتمثل في جماهير الفلاحين والعمال، وهى القوى التى عبرت عن موقفها من قضية تحرر الوطن العربى فى انتفاضة التاسع من يونيو الماضى . ولما كانت المعركة هى معركة لقوى الشعب مع قواته المسلحة فان التعبئة العامة الشاملة تصبح الضرورة رقم واحد ، الأمر الذى يستلزم أن يكون التدريب على القتال وعلى أعمال المقاومة الشعبية اجباريا ، إذ يجب أن يكون الدفاع عن كل وحدة (سكنية أو انتاجية) ضد جميع أنواع العدوان العسكرى مسئولية يتحملها أفراد هذه الوحدة . ومن ثم يصبح أقصر سبيل لكسب المعركة أن يكون لكل فرد من أفراد الشعب العامل دورا يلعبه . معرفته لهذا الدور واعداده للقيام به تخلق منه جزءا من المعركة وتحصنه بالوعى اللازم لخوضها ، وهو وعى ينعكس فى سلوك الفرد كوطنى يتصدى لأسلحة الحرب النفسية التى يستخدمها العدو، وينتج ويحارب فى نفس الوقت .

هذا القول يصدق على جماهير الشعب العامل بصفة عامة وعلى جماهير الفلاحين بصفة خاصة ، إذ هى تمثل — كما قلنا — القاعدة التى تزود المعركة بالعدد الأكبر من الرجال وبالجزء الأكبر من العتاد . ومن هنا تبرز **اهمية تعبئة جماهير الفلاحين سياسيا واشراكها اشراكا فعليا فى المعركة كجماهير واعية** . وخلق الوعى يستلزم **القضاء على الامية فى الريف** ، إذ يجب تبصير الفلاحين بواجباتهم وحقوقهم وبالأسباب التى تستلزم منهم القيام بمجهودات تفوق طاقة البشر ، وبالتضحيات فى النفس . فى سبيل خلق هذا الوعى لدى الفلاحين ليكن شعارنا : **ان الجهل احد حلفاء العدو** . وهنا يمكن الاستفادة من آلاف الطلبة والمدرسين وموظفى الادارة الحكومية المقيمين فى الريف. على أن نعى أن نجاح كل الاجراءات اللازمة فى الريف رهين باتخاذها فى جو من الثورية ، وليس فى جو من البيروقراطية والتعقيد .

على هذا النحو نعيش معركة التحرر العربى فاهمين لطبيعتها كغاية ووسيلة : فهى غاية إذ دون كسبها لا تحرر للشعوب العربية من ربقة الامبريالية والصهيونية، وبالتالى لا تقدم، ووسيلة عن طريقها يصهر أفراد الشعب ليتبين معدن كل فرد: الخائن والمتخاذل والانتهازى تستحقه المعركة وتطهر منه الصفوف ، والصلب المنتج المكافح المؤمن بمستقبل أسعد يكسب المعركة ويصبح وحدة الشعب الذى يبنى غداة انتصاره فيها .

٢ ـ استراتيجية التطور العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد(١)

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز النقاط الجوهرية الآتية :

٥ أن تغيير النظام الاقتصادى الدولى الحالى تغييرا يحل المشكلة الحقيقية للمجتمع العربى يتم اساسا عن طريق استراتيجية قومية تهدف إلى الخروج من العملية التاريخية للتخلف الاقتصادى والاجتماعى أى عن طريق استراتيجية تطوير

---

(١) منذ بداية السبعينات وادراكنا يتزايد بأن تحرير الانسان العربى من خلال تحرير الموارد وتطوير المجتمع لم يعد ممكنا إلا من خلال استراتيجية قومية تتسم بالاعتماد على الذات تتم على صعيد الاقطار مع استغلال الامكانيات الجماعية للأمة العربية . وبدأت كتاباتنا فى هذا الاتجاه بدراسة قدمت لندوة نظمها معهد الأمم المتحدة للتخطيط فى داكار مع جامعة ايبدان (نيجيريا) فى ابريل ١٩٧٣، ونشرت باللغة الانجليزية فى مجلة مصر المعاصرة بالعدد ٣٥٤ ، السنة الرابعة والستون ، أكتوبر ١٩٧٣ . ثم جاءت مناسبة تطوير الفكرة وترجمتها إلى هاد عملى فى بناء استراتيجية للتصنيع العربى فى دراسة قدمت لمركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية فى يونيو ١٩٧٦ (نشرت فى مجلة مصر المعاصرة فى العدد ٣٧٢ ، السنة التاسعة والستون ، ابريل ١٩٧٨) ، وكانت أساس الاستراتيجية التى تبناها مؤتمر وزراء الصناعة العرب فى بغداد ، ديسمبر ١٩٧٦ . ومع زيادة الاهتمام فى أدب التنمية العالمى بقضايا النظام الاقتصادى الدولى الجديد والتكنولوجيا حاولنا تطوير الفكرة لتتسع لطرح هذه القضايا طرحا منضبطا . وقدمت الدراسة فى المؤتمر القومى لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك الذى عقدته جامعة الدول العربية والأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب فى بغداد فى مايو ١٩٧٨ (وقد خرجت وثائق المؤتمر من المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، فى ١٩٨٠) . وقد ظهرت هذه الدراسة فى كتاب بعنوان « استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد » ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

جادة تهدف إلى تغيير نمط تقسيم العمل الدولى الذى أنتج التخلف . هذا السبيل الأساسى لا يستبعد ، بل يستتبع ، كل سياسة تهدف إلى تعظيم النتائج التى نحصل عليها فى اطار نمط العلاقات الدولية القائمة (على ألا تتعارض هذه السياسة مع الهدف الاستراتيجى) ، وخاصة فى مجالات : الصادرات الموروثة من العهد الاستعمارى - القوة العاملة العربية التى تعمل فى خارج العالم العربى (مؤهلة وغير مؤهلة) - البترول - استخدامات رؤوس الأموال العربية .

• أن البصر الواعى بما يجرى فى عالمنا العربى منذ الحرب العالمية الثانية وما يتضمنه من استراتيجيات للنمو يدفع بنا إلى الاعتقاد بأن الخروج من عملية التخلف لهم ليس ممكنا إلا من خلال استراتيجية قومية تتسم بالاعتماد على الذات. وقوى « الذات » تصبح مقومات حقيقية لنقلة حضارية إذا تمكن المجتمع العربى من تجميع امكانياته وتعبئتها. وتجميع الامكانيات قضية سياسية، ومسألة التطور الاقتصادى الاجتماعى هى فى النهاية مسألة سياسية ، تستلزم تخليص هذه الامكانيات من السيطرة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة . ومن هنا كان التلاحم التاريخى - فى مرحلتنا هذه - بين الصراع من أجل التطور والقضاء على الظاهرة الاستعمارية فى عالمنا العربى .

• أن استراتيجية الاعتماد على الذات ما زالت فى حاجة إلى أن تتضح معالمها بالنسبة لما يسمى بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ومفهومه لا يمكن أن يكون واحدا من وجهة نظر القوى الاجتماعية المختلفة المكونة للمجتمع العالمى المعاصر . توضيح هذه المعالم يستلزم وقفة عند نظرة عامة ابتداء منها نحاول ابراز الاطار العام لمناقشة استراتيجية التطوير العربى . إذ يتمثل خير سبيل لفهم الفكرة فى رؤيتها من خلال ما تتضمنه من سياسات فى اطار ممارسة اجتماعية معينة .

* أن بيان السبيل الاستراتيجى للتطوير العربى لابد وأن يتم فى ضوء دراسة ناقدة للاستراتيجيات المتبعة فى بلدان العالم العربى منذ الحرب العالمية الثانية، وأن يعى أن التطوير لايمكن أن يكون ـ فى المرحلة التاريخية من مراحل تطور المجتمع الانسانى ـ إلا من خــلال التصنيع الذى يصلح اساسا لتحـول المجتمع تحولا جذريا .

* أن قضية استراتيجية التطوير العربى فى ظروف الاقتصاد العالمى المعاصر تقتضى الوعى الخاص بمسألة التكنولوجيا والدور الحيوى الذى تلعبه فى العلاقات الدولية . وهو أمر يستلزم أن تتضح رؤيتنا بالنسبة لكيفية طرح المشكلة وتحديد معالم التكنولوجيا الملائمة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى العربى .

لابراز هذه النقاط الجوهرية نتكلم تباعا عن :

- الاعتماد على الذات والنظام الاقتصادى الدولى الجديد .
- الاستراتيجيات المتبعة فى العالم العربى منذ الحرب العالمية الثانية .
- استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع .
- التكنولوجيا الملائمة للتطوير العربى .

الاعتماد على الذات والنظام الاقتصادى الدولى الجديد(١)

فى محاولتنا لتحديد معالم استراتيجية الاعتماد على الذات بالنسبة «للنظام الاقتصادى الدولى الجديد» :

- سنعرض أولا لبعض الأفكار الأساسية اللازمة لتحديد معالم الاستراتيجية.
- ونقترح ، ثانيا ، بعض العناصر للتعريف بهذه الاستراتيجية .
- لنبرز ، ثالثا ، ما يمكن أن يمثل النقاط المثلة لمفتاح هذا التعريف .

أولا : الافكار الاساسية :

• **فكرة المورد** : لا يمكن النظر إلى الإنسان كمورد ، فهذه نظرة تميز

---

(١) الأفكار الرئيسية فى هذا الباب مستمدة من دراستين لنا ، الأولى نشرت تحت عنوان: The Import-Substitution Pattern' A Strategy of Growth within Subordination, The Possible Alternative Strategy of Dvrelopment. بمجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٤ ، السنة الرابعة والستون ، أكتوبر ١٩٧٣ . وقد نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية فى مجلة : Critique Socialiste, No 16, Jan - fev. 1974 (Paris) . وأنظر كذلك الصفحات من ٣٨٥ - ٣٩٤ من كتابنا « دراسات فى الاقتصاد المالى » ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٤.
والدراسة الثانية بعنوان :
The Self - Reliance Strategy of Development and the New International Economic Order. قمنا بها فى جامعة ساسكس (انجلترا) بناء على دعوتنا كأستاذ زائر لمعهد دراسات التطور فى الفترة من أول أكتوبر لآخر ديسمبر ١٩٧٦م. وقد قدمت هذه الدراسة فى الندوة التى عقدت فى سافتات بيوغسلافيا حول موضوع « النظام الاقتصادى الدولى الكبير والدول النامية » ، مايو - يونيو ١٩٧٧ . أنظر هاتين الدراستين والمراجع الواردة بهما .

المجتمعات التى تسودها القيم السلعية . وإنما ينظر إليه كالممثل الاساسى فى عملية الانتاج بوصفها عملية العمل الاجتماعى فى صراعه مع الطبيعة ، الذى يستخدم بعض الموارد المادية فى اثناء هـــذه العملية . وعليه يتمثل ما يعد حيويا لعملية الإنتاج فى **القوة الخلاقة للانسان** والموارد المادية الاحتمالية التى يستطيع استخدامها . هذه القوة الخلاقة تتوقف على مستواه المادى وحالة وعيه فى ارتباطها بشكل التنظيم الاجتماعى لعملية الانتاج . ومن ثم لايكون انشغال **استراتيجية للتطور** بالتوزيع الحسابى لموارد **محدودة** (على النحو الذى يتصور به الحديون المشكلة) وإنما **باستنفار القوة الخلاقة غير المعباة للقوة العاملة لتستعمل الموارد غير المستغلة .**

* **فكرة ضرورة ارتباط كل عمل أو اجراء من أعمال أو اجراءات استراتيجية التطوير بحالة وعى جماهير المنتجين المباشرين الراهنة .** إذا ما ارتبط العمل أو الاجراء بحالة وعيهم وكان مستجيبا لاحتياجاتهم فانهم يستوعبونه ويتبنونه ، الأمر الذى يزيد من وعيهم ويمكن من تعبئة الموارد بالمعنى السابق تحديده .

* الفكرة الثالثة **تتعلق بمحتوى الاطار الذى ينظر فيه لمشكلات استراتيجية التطور .** هذا الاطار لا يمكن أن يكون محدودا بالأفق الاكاديمى العادى الذى يعبر عنه عادة بما يسمى بنماذج التطور الاقتصادى . وإنما يتعين أن يكون من الاتساع بحيث يحتوى ليس فقط العلاقات الخاصة بنمط ومعدل حركة النشاط الاقتصادى وانما ليحتوى كذلك الشكل التنظيمى الذى يبين العلاقة بين الدولة ووحدات الانتاج ، بين المركز والمناطق المختلفة ، ويحدد بالتالى درجه المساهمة الايجابية للمنتجين المباشرين فى اتخاذ قرارات الانتاج وقدرتهم على اتخاذ المبادرة فى النشاط الاقتصادى . هذا الاطار يتعين أن يكون من الاتساع بحيث يسمح

كذلك باحتواء التعبئة السياسية والتغييرات الثقافية كشرط ومصاحب للتحولات الاقتصادية .

عناصر تعريف الاعتماد على الذات :

* يرتبط العنصر الأول للتعريف بضرورة ادخال التحولات الهيكلية التى من خلالها يتوجه الانتاج إلى اشباع **الحاجات الداخلية للغالبية العظمى من السكان** . هذا الهدف نبرزه بالمقابلة مع :

- الانتاج كدالة للحاجات **الخارجية** .
- والانتاج كدالة لحاجات تحدد وفقا لنمط محاكاة معين يتضمن سيطرة نظام معين للقيم (يكون مستوردا بطبيعته السلمية) .

وكلاهما يتضمن التبعية .

ويثير هذا العنصر من عناصر التعريف سؤالين :

- الأول خاص بكيفية تعريف الحاجات الداخلية ومن ثم نمط الاستهلاك الذى تجرى ابتداءا منه التحولات اللازم ادخالها على هيكل الانتاج حتى يمكن من الاستجابة لهذه الحاجات .
- والسؤال الثانى يتعلق بماهية الدلالة الحقيقية لنقطة البدء هذه (أى البدء من الحاجات الداخلية للغالبية العظمى من السكان) .

وسنحاول الاجابة على هذين السؤالين فى مرحلة تالية .

---

(١) نقصد بالمنتجين المباشرين من يقومون بالانتاج فى كافة نواحى النشاط الاقتصادى أو يكونوا مبعدين عنه فى ظل النظام القائم رغم كونهم من العاملين المباشرين .

على هذا النحو يمثل اشباع حاجات الغالبية العظمى من السكان **الهدف الرئيسى** لاستراتيجية التطوير ، أى الهدف الذى تتحدد على أساسه بقية الأهداف . وهذا ما يمثل بالنسبة لنا العنصر الأول فى تعريف الاعتماد على الذات .

* إذا كان العنصر الأول يرتبط بالأهداف كان من الضرورى أن يتعلق العنصر الثانى **بالوسائل** . ذلك أنه لا يمكن فصل الوسائل عن الأهداف . هذا العنصر يجد جوهره فى دعـــوة إلى **تعبئة امكانياتنا** : القوة الخلاقة للقوة العاملة والموارد بالمعنى السابق تحديده . وهو ما يستدعى :

- بعدا جماعيا لعملية التعبئة .
- وعيا خاصا بالدور التاريخى لرأس المال (وعلى الأخص الأجنبى) فى تكوين التخلف ، ومن ثم موقف غير مرحب تجاهه .
- وضرورة اتباع السبل (أو الوسائل) التى تتلائم مع الوسط (الإنسانى والمادى) الذى هو نتاج تاريخى لمجتمعنا .

الأمر يتعلق إذن بدعوة إلى تعبئة الموارد على هذا النحو بقصد **اكتساب قدرات ذاتية** فى جميع المجالات : الانتاج ، التكنولوجيا ، الإدارة ، الثقافة ... إلى آخره .

* أما العنصر الثالث **فيربط الاستراتيجية القومية بالاقتصاد العالمى**: فى محاولتنا لتحقيق أهداف الاستراتيجية عن طريق هـــذه الكيفية فى تعبئة مواردنا **تزداد القوة التفاوضية للمجتمع على المسرح الدولى** ، وهو ما يمكن المجتمع من أن يحتل مع الوقت مكانا مختلفا ، كيفيا ، فى الاقتصاد العالمى .

بعبارة أخرى ، الاعتماد على الذات هـو **رفض للتبعية** فى اطار الاقتصاد العالمى ، هو رفض :

- يتبلور بفضل نموذج مستقل لاتخاذ القرارات (الخاصـيـة بنمط الاستهلاك ، بالاستثمارات ، بالانتاج ، بالعلاقات مع الآخرين ...) ، مستقل فى مواجهـــة السوق الدولية ، والشركات دولية النشاط التى تسيطر عليه . ومن ثم فهو يعنى انعزالا نسبيا بالنسبة لبعض مظاهر ما يجرى فى السوق الدولية . ولا يعنى هذا أن نتجاهل السوق الدولية أولا نتعامل مع أشخاصها .

- هذا الرفض يهدف إلى تمييز اشباع الحاجات فى داخل هـذا النموذج المستقل لاتخاذ القرارات ، وعلى الأخص الحاجات الاجتماعية لغالبية السكان ، على أن نعمل بالفعل على اشباعها . وهو ما يعنى فى الواقع كيفية مختلفة للكلام عن **نمط لتوزيع الدخـل يحابى الغالبية من السكان** .

- هذا الرفض للتبعية يهدف إلى **تطوير القدرات الذاتية** فى كل المجالات ، ولكى يتحقق ذلك لابد من التبادل مع بقية العالم حتى فى ظل الشروط الحالية للتبادل (وانما مع المحاولات المستمرة لتعظيم نتائج هـــذا التبـادل) .

- واكتساب القدرات الذاتية يزيد من قوتنا التفاوضية ، وهى قوة تستخدم فى الصراع من أجل نمط لتقسيم العمل الدولى ينفى التخلف (أى التبعية) . وإذا كان من اللازم أن يتحقق هذا الصراع على كافة المستويات فى داخـــل وخارج مجتمعنا ، يتميز الإعتماد على الذات بابرازه دور التغييرات الهيكلية الدولية .

وعليه يعنى الاعتماد على الذات ، فى نفس الوقت ، نوعا من العولمة النسبية

للاقتصاد القومى (وبالنسبة لنموذج اتخاذ القرارات ولرأس المال الأجنبى) ودخولا فى علاقات مع بقية المجتمع العالمى (فى ظل أشكال مختلفة وبدرجات تفضيل مختلفة وفقا لطبيعة كل جزء من أجزاء المجتمع العالمى) .

تلك هى عناصر تعريف الاعتماد على الذات . فما هى العناصر المحورية فى هذا التعريف ؟

جـ — العناصر الجوهرية لتعريف الاعتماد على الذات :

١ — كيف تحدد حاجات الغالبية العظمى من السكان ، وعلى الأخص الحاجات الأساسية ؟

• يمكن تحديد هذه الحاجات فى مجال الممارسة الاجتماعية اليومية على أساس هاد منهجى يتكون من نظرية المعرفة (١) فى تفاعلها مع نظرية العمل

---

(١) تقوم نظرية المعرفة ، فى اعتقادنا ، على الأسس الآتية :

— علاقة بين النظرية والممارسة الاجتماعية جوهرها اعتبار النشاط النظرى كجزء من الممارسة الاجتماعية يهدف إلى استخلاص النظرية بقصد استخدامها كهاد فى تغيير الواقع الاجتماعى ، وينبغى أن يندمج ، مصيريا ، مع النشاط المادى للممارسة الاجتماعية .

— وعليه ، كل معرفة لابد وأن تأتى من التجربة الاجتماعية .

— هذه المعرفة تظل غير فعالة إلى أن يتم تعميمها فى شكل نظرية (وهو ما يفترض المنهج) .

— هذه النظرية لا يمكن أن تكون إلا فرضية محل التحقق الاستقرائى من صحتها .

— أن أكثر سبل التحقق فعالية تتمثل فى الممارسة الاجتماعية (فالحقيقة هى ما ثبت وجوده فى واقع العمل الاجتماعى) .

— إذا ما تم التحقق منها فى الممارسة الاجتماعية نحصل على تعميم محسنا أو معدلا .

السياسى (١) . فاذا ما تمثلت عملية المعرفة فى عملية للتجربة الاجتماعية، تجربة يتم تعميمها من خلال النظرية التى تعطينا فرضية يلزم التحقق من صحتها فى الممارسة الاجتماعية (أى من خلال التجربة الاجتماعية) تحققا يعطينا ، بدوره تعميما محسنا، فان اكتساب المعرفة بالنسبة للتغير الاجتماعى يتمثل فى التعرف على مطالب المنتجين المباشرين (الغالبية العظمى من السكان) : استقراء المنتجين المباشرين لكى يتم التعرف، من خلالهم وبواسطتهم، على حاجاتهم ومطالبهم . ثم صياغة هذه المطالب فى صورة اجراءات أى سياسة تتبع . والتحقق من صحة هذه السياسة عن طريق تجربة تنفيذها فى واقع الحياة الاجتماعية . فى هذا التنفيذ يكون حكم المنتجين المباشرين ، أى تقديرهم لما يتم ، ذا حيوية محورية . ثم صياغة نتائج تجربة التنفيذ فى النهاية فى صورة سياسة محسنة أو معدلة .

* استهداءا بهذه المنهجية يمكن تعريف نمط الحاجات ، ومن ثم نمط الاستهلاك :

---

(١) أما نظرية العمل السياسى فتتمثل فى كيفية اكتساب المعرفة اللازمة لتحقيق العمل الاجتماعى ، أى اللازمة للعمل السياسى . وهى تقوم على الأسس الآتية :

— تحديد مطالب الجماهير : استقراء الجماهير للتعرف ، من خلالهم وبواسطتهم ، على احتياجاتهم الحقيقية (لا الظاهرية ، ولا تلك التى تتحدد بنظام قيم الفئات المسيطرة دون أن تمثل احتياجا حقيقيا) ومطالبهم .

— ترجمة هذه المطالب فى صورة سياسات يلعبون فى تنفيذها الدور المحورى .

— التحقق من صحة هذه السياسات عن طريق التجربة الاجتماعية لتنفيذها ، وهنا لابد أن ترتكز التجربة على التقدير الناقد للجماهير .

— ترجمة نتائج التنفيذ للتحقق من صحتها فى صورة سياسات محسنة أو معدلة .

— ابتداء من النمط الحالى لحاجات واستهلاك المنتجين المباشرين ، وهو مايضمن لنا نقطة بدء تاريخية .

— على أساس فكرة متعمقة عما يمكن أن يكون من قبيل الحاجات الاجتماعية بالمقابلة مع الحاجات الفردية : الحاجات الاجتماعية أى الحاجات التى يمكن اشباعها للغالبية من السكان باعتبار مستوى المعيشة ومايوجد تحت تصرف المجتمع من موارد . بالمقابلة مع الحاجات الفردية أى الحاجات التى تتمكن فئة أو مجموعة من السكان من اشباعها دون غيرها نظرا لأن نمط توزيع الدخل القومى يحابى هذه الفئة على حساب الفئات الأخـــرى .

— لتحديد نمط الاستهلاك لابد من تحديد عناصر نظام القيم الذى يسعى المجتمع إلى تحقيقه ليسود عملية التحول الاجتماعى .

— تحديد نمط الاستهلاك يتضمن ضرورة أن تكون الموارد المادية للمجتمع معروفة معرفة دقيقة ، وهو مالايتم إلا بمسح شامل لهذه الموارد .

* الدلالة الحقيقية لهـذا النهج (نهج تحديد نمط للاستهلاك تتحدد ابتداءا منه التغييرات الهيكلية الواجب تحقيقها فى مجال الانتاج) أن **التراكم سيتحدد كدالة للاستهلاك** . وهو مايعنى إعادة النظر ، من الناحية التاريخية ، فى طبيعة العلاقة بين الهدف المباشر لقرارات الانتاج والهدف النهائى للنشاط الاقتصادى فى مجموعه ، على نحـــو يحل التناقض بينهما ويعود بهما إلى التوافق وانما عند مستوى أرقى من مستويات تطور الامكانيات المادية والثقافية للمجتمع .

٢ - العنصر الجوهرى الثالث فى تعريف الاعتماد على الذات يتعلق بشكل المساهمة فى تقسيم العمل الدولى :

٥ فى اعتقادنا أن استراتيجية الاعتماد على الذات لاتجادل :

— لا فى ضرورة أن نكون مفتوحى الذراعين لايجابيات كل ما حققته وما تحققه كل أجزاء المجتمع العالمى فى كافة نواحى الحياة .

— ولا فى ضرورة المساهمة فى تقسيم العمل الدولى ،

السؤال الذى يطرحه منطق هذه الاستراتيجية هو الآتى : فى أى نمط لتقسيم العمل الدولى تكون مساهمتنا ، خاصة ونحن بصدد تصور استراتيجية للتغيير الهيكلى فى المدى البعيد ؟ والاجابة على هذا السؤال لايمكن إلا أن تبرز ، إن كنا نفكر حقا فى الخروج من عملية التخلف ، أن المساهمة يلزم أن تكون فى نمط لتقسيم العمل الدولى ينفى النمط الحالى . النمط الجديد سيكون نتاجا لاستراتيجيات قومية قوامها الاعتماد على الذات . وهنا تكمن الجدة فى فكرة الاعتماد على الذات منظورا إليها من وجهة نظر النظام الاقتصادى الدولى . ولايمكن لاى عمل ، على المستوى الاقليمى أو الدولى ، ان يولد تغييرات حقيقية الا على اساس هذه الاستراتيجيات القومية .

٥ هذا يؤدى بنا إلى فهم مختلف لما يسمى بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد :

— فتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ الحرب العالمية الثانية والتغييرات الموضوعية فى نمط تقسيم العمل الدولى الرأسمالى (نحو تخصص الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فى المنتجات العزيزة التكنولوجيا) تتضمن اتجاهات نحو التغيير فى « النظام الاقتصادى الدولى » . وتسعى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى إلى تحقيق هذا التغيير

خاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة التى بدأت تفرض نفسها منذ نهاية ستينات القرن الحالى (١) .

— ويحتوى الاقتصاد الرأسمالى الدولى الأجزاء المتخلفة منه (اقتصاديات « العالم الثالث ») . وعليه فالتغييرات الموضوعية فى نمط تقسيم العمل الدولى الرأسمالى تتضمن التغييرات فى داخل الاقتصاديات المتخلفة . هذه الأخيرة تتحقق بتفاعل القوى الداخلية بصفتها هذه ، وباعتبار بعضها السبيل الذى تعمل من خلاله القوى الخارجية . ومن هنا جاءت **ردود فعل الدول فى البلدان المتخلفة** (ونحن نفرق بوعى بين الدولة والغالبية من السكان فى المجتمعات المتخلفة) ومطالبتها بتحقيق «النظام الإقتصادى الدولى الجديد» وفصل هذه المطالبة عن استراتيجيات النمو التى تتبعها فى داخل الاقتصاديات المتخلفة . **فتمثلت ردود الفعل هذه (نظرا للطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة) فى تفكير ومطالبة وسعى ، كلها تدور فى داخل «النظام الاقتصادى الدولى الرأسمالى»** . ومن ثم كان من الطبيعى أن تتبلور هذه المطالبة فى نوع من **اعادة النظر فى نمط توزيع الفائض** (**الذى** ينتجه المنتجون المباشرون فى

( ) أنظر فى طبيعة هذه الازمة والاتجاهات المختلفة فى تفسيرها مقالنا بعنوان :
Crise du Dollar au crise de L'économie capitaliste Internationale.
وهو يقوم على دراسة قدمت فى الجزائر فى مارس ١٩٦٨ ، ثم نشرت فى مجلة الحقوق ، كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية ، عدد ٢ من السنة الخامسة عشر ، ١٩٧٠ . ومحاضرتنا التى القيت فى ٢٤ يناير ١٩٧٥ بجمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء بالقاهرة ، ثم نشرت فى مجلة مصر المعاصرة بعنوان : ازمة الطاقة ، ازمه النظام النقدى الدولى ، أم ازمه الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، العدد ٣٥٨ — السنه الرابعة والستون — اكتوبر ١٩٧٤ .

الاقتصاديات المتخلفة) بيد رأس المال الدولى والدول فى البلدان المتخلفة فى ظل الاطار العام لعلاقات الانتاج الرأسمالية: استقرار أثمان المواد الأولية - ربط أثمان المواد الأولية بأثمان السلع الصناعية - المطالبة بمساعدات اقتصادية تمثل نسبة معينة من الدخل القومى فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ... إلى آخره . ونقول بكل وضوح اننا لسنا ضد كل ذلك ، وانما لابد أن نعى أن هذا لايغير من طبيعة « النظام الاقتصادى الدولى » .

— ولكن ، مع استراتيجية الاعتماد على الذات يرتبط مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد بالاستراتيجيات القومية ، ويكتسب ما يعد نظاما اقتصاديا دوليا جديدا معنى مختلفا : **الاقتصاد العالمى الذى تسوده علاقات انتاج تتضمن نمطا لتقسيم العمل ينفى التخلف الاقتصادى والاجتماعى** . وعليه ، لابد وأن يتخذ السعى والحركة ، من جانب البلدان المتخلفة مسارا مختلفا : **اذا لزم ان يبدأ السعى الذى لابد وان ينبنى على طريقة أخرى مختلفة فى التفكير ، بحكم الضرورة التاريخية ، من داخل النظام القائم ، لزم ان يتمثل الهدف فى الخروج من هذا النظام عن طريق تحويل نمط تقسيم العمل الدولى ، من خلال ، اساسا ، استراتيجيات قومية تعتمد على الذات ، مع سياسات تسعى أثناء التحول إلى تعظيم النتائج من العلاقات الدولية فى شكلها الحالى .**

* * *

تلك هى عناصر تعريف استراتيجية الاعتماد على الذات ، وأهم عناصر هذا التعريف وعلى الأخص بالنسبة «للنظام الاقتصادى الدولى الجديد» . لنتوصل إلى هذا التعريف ولنتفهمه كان من اللازم أن نضع انفسنا فى اطار عملية التكون التاريخى للتخلف(١) والاقتصاد العالمى المعاصر . مع تدهور الاوضاع فى الاقتصاديات

(١) انظر ما سبق ان قلناه فى الباب الثالث عن تكون التخلف فى مصر .

المتخلفة خلال الربع قرن الأخير ، تدهورا صوحب بنمو شكل أكثر عدوانية للمشروع الرأسمالى ، الشركات دولية النشاط ، يجد المجتمع المتخلف نفسه عرضة لكل ممارسات الاستنزاف : استنزاف فائضه الاقتصادى ، قوته العاملة ، مالديه من «عقول» هذه ممارسات تباشرها الشركات دولية النشاط (تساندها دولها القومية ، مساندة لاتتم دائما دون احتكاكات وتناقضات) التى تمثل مراكز اتخاذ قرارات(٢) تتحدد فيها السياسات على أساس افتراضات تتعلق بالاقتصاد العالمى ، بهدف الاختصاص بالفائض . للخروج من هذه العملية لزم أن يعتمد المجتمع على قواه الذاتية وأن يمثل مركزا مستقلا لاتخاذ القرارات ، وفقا لنمطه القومى فى صناعة القرارات . مع تعدد المراكز المستقلة لاتخاذ القرارات ، التى تعتنق اشباع حاجات غالبية السكان كمعيار أساسى فى اتخاذ القرارات ، يتغير نمط اتخـــاذ القرارات على صعيد الاقتصاد الدولى .

وعليه ، ما تحاول استراتيجية الاعتماد على الذات ، منظورا اليها من وجهة نظر « النظام الاقتصادى الدولى » ، أن تبرزه هـو : أن التطور الاقتصادى والاجتماعى لم يعد من الممكن أن ينتج من التوسع فى النظام الرأسمالى الدولى ، وانما من مبادرات تتخذ على كل المستويات فى كل المجتمعات على هدى الحاجات

---

(٢) منذ بداية سبعينات هذا القرن نقلت شركة فورد مسئولية تغذية الاسواق الامريكية والفرنسية والايطالية (وهى اسواق فى غاية الأهميـة) بالسيارات من فورد انجلترا إلى الشركة البنت فى ألمانيا الغربية . وقد تم هذا النقل اثر فترة عشر سنوات قامت فى خلالها الشركة بزيادة أصولها الثابتة الصافية فى ألمانيا بمعدل يمثل اربعة امثال معدل زيادة هـذه الاصول فى انجلترا (انظر شارل تاجندهات ، الشركات الجنسية ، كتب بنجون ، لندن ١٩٧٦ ، ص ١٤) . هذا المثال يبين أن القرارات تتخذ :

- بالنسبة للسوق العالمية فى مجموعها — وعلى أساس تخطيط يغطى المدى الطويل .

هذه الشركات تمثل مراكز متماسكة لاتخاذ القرارات على الصعيد العالمى .

المادية والثقافية الغالبية العظمى من السكان . هذا القول يصدق بصفة خاصة على المجتمع العربي لما يتمتع به امكانيات احتمالية معتبرة . قبل ان نبين ما يمكن أن تمثله هذه الامكانيات من استراتيجية قومية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي تلزمنا وقفة عند استراتيجية النمو الذى اتبعت ، ومازالت تتبع ، منذ الحرب العالمية الثانية .

ثانيا : الاستراتيجيات المتبعة فى العالم العربي منذ الحرب منذ الحرب العالمية الثانية (١)

يمكن تقديم كل ماتم ، ومايتم ، من جهود تهدف إلى تحقيق النمو فى العالم العربي فى صورة واحد من الاطارين التاليين :

— ما يعرف باستراتيجية احلال الواردات ، **مع الحرص على ابراز اننا لانقصد بها مجرد انتاج بدائل للمنتجات المستوردة ، دائما مجموعة من الخصائص تتوافر مجتمعة لتعطيها مدلولا محددا يميزها اقتصاديا واجتماعيا كاستراتيجية للنمو . ذلك أن الاستراتيجية لا تتحدد فقط بمجالات النشاط الاقتصادى التى لا تحظى بالأولوية عند اتخاذ قرارات الرياسة الاقتصادية (وهذه السياسة تومس فى كل الحالات العلاقات بين القوى الاجتماعية) وانما اساسا بانتمائها الطبقى .**

---

(١) أنظر فى الدراسة الناقدة لهذه الاستراتيجيات دراستنا السابق الاشارة إليها عن استراتيجية احلال الواردات وكذلك دراستنا المقدمة لمؤتمر اقتصادى العالم الثالث (الجزائر فبراير ١٩٧٦) بعنوان : La Grise de l'économie Capitaliste internationale et une stratégie possible du capital international vis – á – vis de certains pays sous – développés.

هذه الدراسة نشرت بالبرتغالية فى

Leituras do Imperia limo Hoje, Inicativas editoriais Lisboa, 1977 p. 175-209.

وكذلك المراجع الواردة بهاتين الدراستين .

ـ ما يمكن تسميته باستراتيجية البناء الصناعى من أجل التصدير ، وهى وإن كانت قد عرفت بعض تعبيرات عنها فى بلدان الخليج العربى ما زالت تمثل ظاهرة تعبر عن نفسها فى حياء متناقص فى العالم العربى ، ويمكن أن يكون لها ابتداء من الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالى الدولى دورا نشطا فى بعض أجزاء العالم العربى . بل أنه قد يكون من المحتمل أن تتخلى الفئات الحاكمة فى بعض البلدان العربية عن كل دور انتاجى لرأس المال المحلى مكتفية بدور وساطة يقوم به أساسا رأس المال التجارى المحلى فى علاقته برأس المال الدولى ، حتى ولو تحقق ذلك على حساب البناء الصناعى المحلى .

أ ـ استراتيجية احلال الواردات :

تعد إستراتيجية احلال الواردات أولى الإستراتيجيات التى اتبعتها معظم الاقتصاديات العـــربية (والاقتصاديات المتخلفة) . وترتبط هذه الاستراتيجية تاريخيا بتوافر عدد من الشروط الدولية والمحلية هيئت المناخ اللازم لاتباعها .

وقد توافرت هذه الشروط بالنسبة لبعض الاقتصاديات (كالاقتصاد المصرى، كما سبق أن رأينا) فى فترتى الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير ، حيث أدت الحرب إلى تراخى قبضة الدول المتحاربة على الاقتصاديات المتخلفة بصورة نسبية أمكن معها ـ خاصة فى ظل صعوبات التجارة الدولية وقتئذ ـ قيام بعض الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية التى كان يتم استيرادها أثناء الحرب . وقد أدى الكساد الكبير إلى نتيجة مماثلة حيث عانت الإقتصاديات المتخلفة من انخفاض حجم وقيمة صادراتها من المواد الأولية ، وبالتالى انخفاض قدرتها على الاستيراد ، فكان أن نشأت صناعات لتزويد السوق المحلية بالمنتجات اللازمة التى تعذر استيرادها . وفى

كلتا الحالتين نشأت هذه الصناعات الإستهلاكية مستفيدة من توافر القوة العاملة المحلية الرخيصة والمواد الأوليـــة وخاصة الزراعية منها . وكان طبيعيا مع هذه الظروف أن تعتمد تلك الصناعات على التكنولوجيا البسيطة وعلى فنون الإنتاج الكثيفة الاستخدام للعمل . وهو ما أدى إلى أن تكون احتياجاتها من السلع الإنتاجية المستوردة محدودة نسبيا ، وأدى فى النهاية - متكاتفا مع استخدام المواد الأولية المحلية ومع النقص فى المستورد من السلع الإستهلاكية التى أصبحت تصنع محليا - إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات . وكان من الطبيعى كذلك أن تتركز معظم هذه الصناعات فى المدن حيث يتوافر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة للانتاج الصناعى ليظل الوضع فى الريف دون تغيير جوهرى .

كما أن الشروط اللازمة لاستراتيجية احلال الواردات توافرت بالنسبة لمجموعة من البلدان العربية فى الفترة التالية لحصولها على الاستقلال السياسى ، حيث كان من الممكن لرأس المال المحلى أن يختص بقدر أكبر من السوق المحلية مستفيدا من الإستقلال السياسى ومن التغير فى هيكل الصناعة فى الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . فى هذه الحالة لم ينفرد رأس المال الفردى بانشاء الصناعات الجديدة ، بل كان للدولة دور ملموس ، بل والدور الأكبر فى بعض الحالات ، فى القيام بجهود النمو الإقتصادى كما كان لرأس المال الأجنبى بعض الدور فى اطار استراتيجية احلال الواردات هذه . وبدأت جهود النمو الصناعى تظهر ليس فقط فى مجال انتاج السلع الإستهلاكية التقليدية (المنسوجات ، المواد الغذائية ..) وانما كذلك فى مجال انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ومجال انتاج السلع الإنتاجية وعلى الأخص التقليدية (الاسمنت ، الحديد والصلب .. الخ) . هنا قامت الصناعات على أساس تكنولوجيا متقدمة نسبيا كثيفة الإستخدام نسبيا لرأس المال مما ألقى أعباء اضافية

على موازين المدفوعات خاصة مع الإتجاه لاستيراد السلع نصف المصنعة اللازمة لهذه الصناعات بل والمواد الأولية اللازمة لصناعة السلع الإستهلاكية المعمرة التى تم التوسع فى انتاجها . وظل نمط التوطين الصناعى محابيا للمدينة الأمر الذى أدى فى نفس الوقت إلى تزايد وتعقد مشاكل المجتمع الحضرى وتزايد الفوارق بين القرية والمدينة .

ومن الضرورى ونحن بصدد البصر النافذ بهذه الاستراتيجية أن تبرز الدعائم التى ترتكز عليها حتى يمكن أن نتعرف على الصعوبات التى تنتاب هذه الاستراتيجية وهذه الدعائم يمكن تلخيصها فيما يلى :-

— هذه الاستراتيجية تفترض تطورا معينا لرأس المال المحلى والقوة العاملة. وتقوم على وجود القطاع الأولى (الزراعى أو التعدينى بما فى ذلك البترولى) كمصدر للمدخلات .

— انها تعتبر نمط الإستهلاك القائم . وهو نتاج التطور السابق وما يعكسه من نمط توزيع الدخل كعماد أساسى للاستراتيجية . بمعنى آخر هى تبدأ بالسوق المحلية الحالية أى بالحاجات القادرة ماليا التى تعبر عن نفسها فى هذه السوق وتتصور كل البناء الصناعى فى الفترة الطويلة المستقبلة على أساس هذه السوق .

— يتم تصور القطاع الصناعى باعتباره مكونا من ٣ فروع أساسية: فرع فرع الصناعات الأساسية فرع الصناعات الوسيطة وفرع الصناعات الاستهلاكية .

— ابتـــداء من هذا التصور يتم تحقيق البناء الصناعى عن طريق خلق

اللاتوازن بين هذه الفروع بالبدء في بناء الصناعات الاستهلاكية ووجودها يخلق ضغوطا (أى طلبا أو سوقا) تؤدى إلى بناء الصناعات الوسيطة ، الأمر الذى يخلق ضغوطا بدوره تؤدى إلى بناء الصناعات الأساسية هذا لايعنى إلا تبقى فى المرحلة الأولى إلا الصناعات الإستهلاكية . الأمر يتعلق باتجاه عام جوهره التركيز على هذه الصناعات مع امكانية قيام بعض الصناعات الوسيطة والأساسية بجانبها مع الوعى بأن كل البناء الصناعى يخدم فى نهاية الأمر نمط الاستهلاك القائم .

ماذا كانت الحصيلة الكلية لإستراتيجية احلال الواردات؟ تمثلت هذه الحصيلة فى تحقيق بعض البناء الصناعى الذى لايستهان به فى بعض الحالات (كما فى حالة مصر والجزائر) فى تزويد السوق المحلية بالسلع الصناعية فى خلق قوة عاملة ذات خبرة صناعية فى تهيئة الوسط الصناعى لمزيد من التوسع الصناعى وفى مساندة الإقتصاد القومى للتزويد بالاساسى المادى للصراع ضد القوى المعتدية . يتضح ذلك من الجدول رقم (١) الذى يبين تطور الأرقام القياسية للانتاج الصناعى فى بعض البلدان العربية على مدار ٢٠ عاما . إلا أن هذا البناء يحمل فى طياته بذور أزمة الإستراتيجية . أزمة لها مظاهرها وأسبابها . وقد سبق لنا التعرف عليها عند التعرض للازمة الإقتصادية الحالية للمجتمع المصرى(١) .

تلك هى استراتيجية النمو من خلال احلال الواردات . وهى كاستراتيجية تتميز بالخصائص السابق بيانها وتفردها كيفيا عن غيرها من الاستراتيجيات ، تقوم على تجاهل حقيقتين أساسيتين لا يسلم البصر بأمور التطور الإقتصادى

---

(١) أنظر نهاية الفصل السادس من الباب الثالث .

والاجتماعى إلا باخذهما بتبصر وعمق فى حسبان من يشتغل باستراتيجية هذا التطوير . استراتيجية احلال الواردات تتجاهل الحقيقتين التاليتين :

- هى تتجاهل أولا الأصل التاريخى للتخلف كما تجهله كعملية تاريخية وليس كمجرد حالة أو موقف ومن ثم تتصور بالتالى بوعى أو بلاوعى امكانية الخروج من التخلف مع البقاء فى نفس الاطار التاريخى لتكونه . بمعنى آخر ، انها لا تستطيع أن تتصور التطوير كنقلة كيفية للعملية التاريخية وليس كمجرد اعادة ترتيب الاوضاع فى اطار نمط تقسيم العمل الدولى الذى يتضمن التخلف .

- هى تتجاهل ثانيا أنه عند النظر فى مشكلات التطوير يتعين ان يؤخذ فى الاعتبار ليس الطلب الحالى وإنما الطلب الاحتمالى (الذى لايلزم له شكل طلب سلعى) . وهذا الأخير يتحدد :

- بطبيعة عملية التصنيع أى عملية بناء اساس صناعى متكامل تكنولوجيا (ولا اقول عملية بناء بعض الصناعات) يصلح لتحويل الصناعة وتحويل النشاط الأولى إلى نشاط صناعى تخلق من ذاتها الطلب على منتجاتها . فالتوسع فى انتاج الحديد والصلب على اساس استخدام الغاز الطبيعى . مثلا يستلزم التوسع فى انتاج الغاز الطبيعى ، وهو مايستلزم التوسع فى المعدات اللازمة لانتاج ونقل الغاز الطبيعى ، وهو امر يستلزم التوسع فى انتاج الحديد والصلب ... وهكذا تخلق عملية بناء الأساس الصناعى الطلب اللازم على منتجاتها . فهى فى هذا المجال عملية (Self - Contained) .

- كما يتحدد ثانيا بتطور الدخل القومى من خلال عملية التطوير نفسها .

— كما يتحدد ثالثا بتغيير نمط توزيع الدخل على نحو يمكن من ان تتحول الغالبية من السكان، خاصة مع التوسع فى الاستخدام المنتج للقوة العاملة وما تحت تصرفها من موارد ، من مجرد كثرة عددية إلى طلب يمتص الكثير مما ينتج فى مجال الانتاج الاستهلاكي . بل ان المشكلة التى تثور فى العادة إذا تعلق الأمر بالمنتجات التى تستجيب للحاجات الحقيقية للغالبية ليست مشكلة ان الطلب على هذه المنتجات محدود وإنما مشكلة ان نحد نسبيا من هذا الطلب لكى يمكن التوسع فى الاستثمارات .

— كما يتحدد الطلب الاحتمالى اخيرا بنوع المنتجات التى تتحدد ابتداء منها فروع النشاط الاقتصادى اللازم التوسع فيها استهداء بالحاجات الأساسية الموجودة دون اشباع . فاذا تصورنا مع وجود البترول والغاز الطبيعى فى العالم العربى امكانية قيام صناعة بتروكيماوية . فان الطلب الإحتمالى على ما تنتجه يتوقف على نوع المنتجات الذى يمكن لهذه الصناعة ان تقدمها لاشباع الحاجات الأساسية غير المشبعة : لاشباع الحاجة إلى الطعام عن طريق تزويد الزراعة بالانابيب اللازمة للصرف المغطى والرى ، وبالاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، وتزويدها بالعبوات وبالأحذية اللازمة لوقاية الفلاحين فى الزراعة القائمة على الرى من خطر البلهارسيا ، وعن طريق تقديم اعلاف تستخدم فى تربية الماشية والدواجن، وعن طريق تقديم حتى بروتينات صناعية بديلة ، وهكذا مما لا يمكن حصره إلا بالتعرف التفصيلى على الإمكانيات الفنية للصناعة البتروكيماوية ومدى ما يمكن ان تزود به الزراعة من مدخلات مباشرة أو غير مباشرة دون ان نقصر الأمر بطبيعة الحـــال على

استخدام منتجات هذه الصناعة فى النشاط الزراعى فقط ونحن بصدد التعرف على الطلب الإحتمالى للمنتجات البتروكيماوية .

وازاء أزمة استراتيجية النمو من خلال احلال الواردات بدأت تزداد أهمية استراتيجية أخرى تعلو الاصوات بطرحها كسبيل للنمو الصناعى ، تلك هى استراتيجية بناء الصناعات من أجل التصدير .

ب ـ استراتيجية بناء الصناعات من اجل التصدير :

وهى تقوم اساسا على انشاء صناعات يخصص انتاجها للبيع فى الأسواق الخارجية دون أن يستبعد ذلك امكانية تسويق جزء من انتاجها فى السوق المحلية. الهدف الظاهر من هذه الإستراتيجية هو زيادة الصادرات الصناعية بحيث يمكن التغلب على مشاكل موازين المدفوعات وتلافى تصدير المواد الاولية فقط .

وطبقا لهذه الإستراتيجية يفتح الباب لانشاء عدد من الوحدات الصناعية التى تنتج اساسا بهدف تصدير انتاجها إلى الاقتصاديات الأخرى سواء اكانت متقدمة أو متخلفة . وعادة ما تترك فرصة انشاء هذه الصناعات مفتوحة امام كل أنواع رأس المال سواء اكان محليا أو أجنبيا وسواء كان رأس مملوكا للدولة أو رأس مال خاص .

ومن الملاحظ ان الاقتصاديات التى اخذت ـ وتأخذ ـ بهذه الاستراتيجية قد واجهت العديد من المشاكل والصعاب التى تجعل الالتجاء اليها محفوظا بالمخاطر التى تنتهى معظمها عند ضرورة أن يتم ذلك فى اطار العلاقة مع الشركات دولية النشاط التى تقود تقسيم العمل الدولى فى السوق الدولية وتسيطر عليه ماليا وتكنولوجيا وتسويقيا . ولذلك فان رأس المال المحلى (العام والخاص) لايستطيع بمفرده فى الغالب ان يتبع استراتيجية اقامة الصناعات بهدف التصدير . ذلك لأن

رأس المال المحلى إنما تسيطر عليه من عقلية إذا استطاع ان يحل مشكلة التمويل لا يستطيع ان يحل مشكلة اقامة (أى بناء) الوحدة الانتاجية نفسها . وإذا تمكن من حل هذه الأخيرة دق موقفه أمام الادارة وان استطاع الادارة شق عليه حل مشكلة التسويق هذا إذا لم يواجه صعوبات فى الحصول على بعض المدخلات الاساسية التى لا تنتج محليا . من هنا كان لا بد أن يكون لرأس المال الدولى الدور الاساسى .

و تتحقق الامكانية التكنولوجية أمام رأس المال الدولى للمساهمة فى اقامة بعض هذه الصناعات عن طريق اتجاهات معينة فى التطور التكنولوجى : تطور التكنولوجيا فى اتجاه الذى يمكن من توطين وحدات إنتاجية بعيدا عن المركز الرئيسى للمشروع دولى النشاط (عن طريق تطور تكنولوجيا نقل الأشخاص والسلع - تطور تكنولوجيا الاتصال على البعـــد المكانى - تطوير تكنولوجيا الانفورماتيك..) - تطور التكنولوجيا فى الاتجاه الذى يمكن من استغلال موارد طبيعية لم يكن من الممكن الوصول إليها حتى الآن: فنون جديدة للبحث عن البترول فى البحار واستخدام الأقمار الصناعية فى البحث عن المعادن .. - تطور التكنولوجيا فى الاتجاه الذى يمكن من استخدام القوة العاملة الموجودة. أما الشكل التكنولوجى الذى يعطى للصناعة التى تنشأ فى الاقتصاد العـــربى فيتم أساسا فى شكل احتواء الصناعة فى الاقتصاد العربى فى حلقة تكنولوجية تتكامل سواء من جهة الخلف أو من جهة الأمام فى خارج الاقتصاد العربى وحتى فى خارج العالم العربى كله : كتسييل الغاز الطبيعى بقصد تصديره ، واقامة وحدة لإنتاج الالومنيوم فى البحرين تحصل على المادة الخام من وحدة انتاجية موجودة فى استراليا وتزويد الوحدات الانتاجية فى بلدان السوق الأوربية المشتركة بالألومنيوم أو رذاذ الألومنيوم .

على أن قبول رأس المال الدولى المساهمة فى انشاء مثل هذه الصناعات لا يتم بالسهولة التى قد يتوقعها البعض . فرأس المال الدولى يتطلب لقدومه توافر حد أدنى من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى توفر له المناخ اللازم للاستثمار . فلا شك أن رأس المال الدولى يهتم بالوضع العالمى والاقليمى للدولة التى يقدم إليها ومدى توفر الاستقرار السياسى والاجتماعى فيها والضمانات التى تقدم للاستثمارات الأجنبية فيما يتعلق باعادة تصدير رأس المال والأرباح والاعفاءات الضريبية والجمركية التى يتمتع بها المشروع . هذا فضلا عن ضرورة توفر عنصر العمل الرخيص نسبيا (غالبا ما يكون غير منظم فى نقابات قوية) ووجود انماط معينة من تشريعات العمل . وتوفر حد أدنى من الخدمات الأساسية مثل الطرق ووسائل النقل والمواصلات والمياه والكهرباء .. إلى غير ذلك. وهى خدمات عادة ما تسارع قروض الهيئات والبنوك الدولية للحث على توفيرها . ولا شك أن كل هـــذه الظروف والضمانات - التى تجد فى المناطق الحرة الاطار المثالى لتحققها - لا تخرج فى مجموعها عن كونها نوعا جديدا من علاقات التبعية فى ظل الظروف المتغيرة للعلاقات والقوى الدولية .

وباعمال هذه الاستراتيجية تنشأ مجموعة من الصناعات تهدف أساسا إلى اشباع الطلب الخارجى على منتجاتها ولا تولى الطلب المحلى سوى اهتماما هامشيا نظرا لطبيعة منتجاتها وانفصالها عن الحاجات المحلية التى تتطلبها غالبية السكان . كما أن عملية تصدير المنتجات عاده ما تتطلب تدخل الحكومة لمنحها اعانات تصدير قد تصل إلى ٥٠ ٪ من قيمة الصادرات تدعيما لمركزها التنافسى فى السوق الدولية . ولذلك لا يكون من الغريب أن تعرف مثل هذه الوحدات ظاهرة الطاقة الانتاجية المعطلة إذا لم تقدر الوحدة المحليه على التسويق ولم تستطع الحكومة اسعافها فى هـذا المجال .

والواقع ان هذه الاستراتيجية لا تعدو أن تكون مجرد اقامة بعض الصناعات المرتبطة بالخارج التى تزيد تعقيد مشاكل ميزان المدفوعات . ويتمثل ما تقول به هذه الاستراتيجية فى لغة بسيطة هو الآتى : إذا لم نستطع ان نحتفظ بالحبل السرى الذى يربطك بالاقتصاد الرأسمالى الدولى عن طريق تغيير نمط الواردات فما عليك إلا أن تجرب الاحتفاظ به بتغيير فى نمط الصادرات يتفق مع التغير فى نمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى كما تقوده الشركات دولية النشاط ومع ماحققته استراتيجية احلال الواردات خلال ربع قرن منذ الحرب العالمية الثانية .

واذا اخذنا شركة ألومنيوم البحرين (A L B A) كمثال يوضح سبل تنفيذ المشروعات الاستثمارية طبقا لهذه الاستراتيجيه يتضح الآتى :ـ

- بالنسبة لتركيب الشركة يلاحظ أن المصالح الاجنبية ممثلة بنسبة ٨١٪ مقابل ١٩٪ فقط للمصالح المحلية (حكومة البحرين) . وتتوزع المصالح الاجنبية كالآتى :ـ

— ٢٦٫٥٪ للمصالح الامريكية موزعة بين General Cable Corp. (١٧٪), Brighton Invest. (٩٫٥٪) .

— ٢٥٫٥ للمصالح البريطانية موزعة بين British Metal Corp. (١٧٪), Western Metals Corp. (٨٫٥٪) .

— المصالح الالمانية الغربية ١٧٪ .

— المصالح السويدية ١٢٪ .

- بالنسبة للطريقة التى يتم بها التنفيذ :

— تنشأ شركة خاصة لتنفيذ المشروعات هى الشركة البريطانية لانشاء المصاهر .

ــ هذه الشركة تضم ٣ شركات فرعية وزعت عليها عمليات انشاء المشروع:

١) شركة امارس: انتاج قضبان الالومنيوم الموصلة والمعدات الاضافية ونقلها.

٢) شركة جون براون الهندسية (كلايد بنك) : الجانب الكهربائى .

٣) شركة جورج ويمبى : الانشاءات الهندسية المدنية .

ــ قامت كل من هذه الشركات الفرعية بتوكيل اعمالها أو جزء منها إلى مقاولين فرعيين .

ــ على هذا النحو اشتغل فى هذا المشروع ١٢ شركة اخرى امريكية وبريطانية وسويدية .

ــ اما المصالح المحلية التى استفادت من تنفيذ المشروع فاقتصرت على :ـ

ــ ٣ مقاولين للبناء .

ــ ومقاولين لتوفير العمال .

ــ بالنسبة للحلقة التكنولوجية للمشروع يتضح الآتى :ـ

ــ تحصل شركة البا على مادة الالومين الخام من استراليا (عقد موقع فى ١٩٧١ مع شركة Chemical Corp.) .

ــ يتم انتاج الالومنيوم النقى بالبحرين .

ــ انشأت شركة البا شركة رذاذ البحرين الدولية لانتاج رذاذ الالومنيوم مستخدمة جزء من انتاجها من الالومنيوم . ويستخدم هذا الرذاذ فى صناعات الاصباغ والمتفجرات والالعاب النارية وتقوية الصلب. وقد بدأ انتاج هذه الشركة فى مايو ١٩٧٣ . ويوجه الانتاج إلى اسواق اوربا الغربية . ويملك هذه الشركة (رذاذ البحران) شركتان احدهما بريطانية والاخرى المانيـــة بنسبة ٧٣٪ وتملك حكومة البحرين ٢٧٪ .

— يتم تصنيع منتجات الالومنيوم فى اوربا للسوق الاوربية .

وبهذا يتم اندماج البحرين فى الاقتصاد الأوربى دون جذور قاعدة للصناعة فى البحرين أو اندماجها فى الاقتصاد العربى .

واضح أنه إذا كانت هذه الصناعات تنشأ لتلبية الاحتياجات الخارجية أساسا نرى لايمكن أن تساهم فى انشاء صناعة متكاملة أو متوازنة الفروع تصلح أساسا لتغيير الهيكل الاقتصادى برمته وانما هى تعمق علاقة التبعية للخارج ، على الاخص من خلال التبعية التكنولوجية التى تحرص عليها الشركات دولية النشاط . وعليه تحد هذه الاستراتيجية من امكانية القيام بتطوير صناعى متواتر يرتبط بالاحتياجات الحقيقية والاقتصاديات العربية ويكون سبيلهـــا للخروج من عملية التخلف .

* * *

يتضح من هذا العرض النقد لاستراتيجيتى احلال الواردات والبناء الصناعى من أجل التصدير أنهما لايمكن أن يحققا النقلة الحضارية التى تمثل سبيل المجتمع العربى للخروج من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى. هذه النقلة الحضارية لاتتحقق إلا باستراتيجية قومية تتسم بالاعتماد على الذات (بالمعنى السابق تحديده) وتهدف إلى تطوير المجتمع من خلال التصنيع الذى يصلح أساسا لتحول المجتمع تحولا جذريا . لننتقـــل الآن إلى ما يمكن أن يمثل اطارا عاما لمناقشة هذه الاستراتيجية القومية .

ثالثا : استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع(١)

إذا كان التخلف هو العملية التاريخية التى تم من خلالها تحويل هيكل الاقتصاد العربى إلى اقتصاد تابع يتم فيه الانتاج وفقا لاحتياجات الخارج : فان التطوير لا يمكن أن يكون إلا العملية التى تنفى التخلف. ويكون جوهرها تحويل هيكل الاقتصاد العربى ليتم فيه الانتاج استجابة للاحتياجات الداخلية أساسا ، على نحو يقضى على التبعية .

فى هذا الاتجاه تفرض السياسة العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع العربى نفسها . بعبارة أخرى تستهدف هذه السياسة اثارة عملية ديناميكية تحقق تغييرات هيكلية فى الابنية الاقتصادية العربية تخرجها من التخلف والتبعية وتضمن لنفسها استمرارا لصالح الشعوب العربية فى المقام الاول .

من الناحية الفنية ، يمثل النشاط الصناعى عند المستوى الحالى لتطور المجتمع الانسانى ، مجالا يسيطر فيه الانسان سيطرة أكبر على قوى الطبيعة وتكون فيه إنتاجية العمل أعلى منها فى النشاطات الأولية إلى أن تتحول هـــذه الأخيرة هى الأخرى إلى نشاط صناعى . فاذا ما أريد استخدام القوة العاملة وما تحت تصرفها من موارد مادية استخداما اكفأ كان من الطبيعى ان تتوجه إلى النشاط الذى تكون فيه إنتاجية العمل أعلى وأن تسعى إلى تحويل النشاطات جميعا إلى نشاط صناعى . من هنا تكتسب عملية التصنيع ـ عملية بناء الأساس الصناعى لتحويل

---

(١) أنظر فى ذلك ، دراستنا السابق الاشارة إليها الخاصـــة باستراتيجية احلال الواردات كاستراتيجية للنمو فى ظل التبعية ، وكذلك الدراسة التى قمنا بها لمركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية : نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربى ، القاهرة ، يونيو ١٩٧٦ ، والمراجع الواردة بهاتين الدراستين .

النشاطات الأخرى خاصة الزراعـــة إلى صناعة - مكانها فى عملية تحول الهيكل الاقتصادى والاجتماعى .

ابتداء من هذه السياسة العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع العربى ومن مستوى التطور الذى بلغته قوى الانتاج فى الاقتصاد العالمى ، يمكن تصور الاستراتيجية كاستراتيجية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى من خلال التصنيع باعتبار هذا الأخير الوسيلة الفنية لتحويل هيكل الاقتصاد القومى على نحو يمكن من استخدام الموارد المتاحة (الحالية والاحتمالية) لاشباع الحاجات الداخلية . هنا تستمد استراتيجية التصنيع طبيعتها من طبيعة الاستراتيجية العامـة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى وتكتسب أول مميز للاستراتيجية البديلة . باعتبارهـا استراتيجية تقوم على اشباع الحاجات الداخلية فى المقام الأول .

وإذا هدفت الاستراتيجية إلى اشباع الحاجات الداخلية فى المقام الأول أبت أن يتم تصورها وفقا لنماذج محددة سلفا وغير مرتبطة بالواقع العربى ولا يكون من الممكن تصورها إلا انطلاقا: من هذا الواقع تتحدد الحاجات التى يؤخذ اتباعها كهدف لعملية التطوير . من هـــذا الواقع تبرز الامكانيات الحالية والاحتمالية للاقتصاد العربى . ومن هذا الواقع نرى التغييرات الهيكلية التى يتعين ان يـكون هو محلا لها لـكى يمكن استخدام الامكانيات فى انتاج ما يشبع الحاجات .

ولكى يتضح مفهوم استراتيجية التوجـــه الداخلى ويمكن بناء استراتيجية للتصنيع العربى فى ضوء واقع الاقتصاديات العربية :-

-- سنحاول فى مرحلة أولى تحديد معالم الاطار النظرى لهذه الاستراتيجية .

-- انرى فى مرحلة ثانية منهجية بناء استراتيجية التطوير العربى من خـلال التصنيـع .

ـ لنركز فى مرحلة الثالثة على التعاون الصناعى العربى وتحقيق أهداف التصنيع العربى .

١ — الاطار النظرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات :

يتحدد الاطار النظرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات إذا تمكننا من بيان :ـ

ـ الهدف الأساسى للتطوير الاقتصادى : اشباع مجموعة من الحاجات المادية والثقافية للغالبية من أفراد المجتمع .

ـ الوسائل : التغييرات الهيكلية اللازم أحداثها لتحقيق الهدف : ماهيتها ، العملية التى تحتويها ومكان التصنيع منها . ومن ثم الخيارات الأساسية بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادى فى علاقتها ببعضها البعض وفى داخل كل من هذه القطاعات .

ـ ما يثيره كل ذلك من مشاكل وكيفية النظر إليها .

إذا تميزت هذه الاستراتيجية بالاعتماد على الذات كان من الطبيعى أن نتساءل عن مفهوم هذا الاعتماد على الذات وهو مفهوم يتحدد باختيار أساسى يحددأحد الملامح الأساسية للاستراتيجية الهدف الذى من أجله نسعى إلى تطوير الانتاج : الهدف هو تطوير هيكل الانتاج لينتج لاشباع الحاجات الداخلية لغالبية سكان البلدان العربية ، وهو مايعنى أن هذه الحاجات تمثل نقطة البدء لكل جهود التطوير . هذا التطوير يتم عن طريق أحداث التغييرات الهيكلية فى الانتاج عن طريق استخدام القوة العاملة وتركيم وسائل الانتاج . وهو ما يثير مسألتين : ـ مسألة العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار ـ ومسألة تعريف أو تحديد معالم نمط استهلاك غالبية السكان الذى يؤخذ كهدف نسعى إلى تحقيقه عن طريق التغييرات فى هيكل الانتاج .

فيما يتعلق بالعلاقة بين الاستثمار والاستهلاك لن نخوض فى الدروس التى يمكن الخروج بها من التجارب التاريخية المختلفة فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى وما تبينه هذه التجارب بخصوص هذه العلاقة وذلك رغم أن دراسة هذه التجارب دراسة ناقدة ، أمر وارد وضرورى . ولكننا سنكتفى هنا بالتساؤل عما إذا كان من الممكن ونحن بصدد تحديد استراتيجية للتطوير من خلال التصنيع أن نتصور تكون العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك من شأنها أن يتحدد الاستثمار (قـــدرا ونمطا) وفقا لنمط معين من الاستهلاك يتخذ من البدء هـــدفا لعملية التطوير ويعكس الحاجات الداخلية التى يسعى إلى أشباعها . نعتقد أنه من الممكن ان نفكر فى هذا النوع الجديد من العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك . وعليه سنقدم الخطوط العريضة للاطار النظرى لاستراتيجية التطوير فى اتجاه هذا النوع الجديد من العلاقة .

يتعين إذن ، وهنا نعرض للمسألة الثانية أن نبدأ بتحديد الاحتياجات الداخلية عن طريق تحديد معالم نمط الاستهلاك الذى يمثل الهدف الرئيسى للتطوير الاقتصادى كيف يمكن تحديد معالم نمط الاستهلاك هذا ؟ .

يمكن تحديد معالم هذا النمط الاستهلاكى - كما سبق أن بينا - بالبدء من نمط الاستهلاك الحالى للسكان وتحليله للتوصل إلى نمط الحاجات التى يوجه لاشباعها وادراك ما إذا كانت هذه الحاجات اجتماعية تمس غالبية السكان . يلى ذلك وضع نمط استهلاك بديل يستهدف تعميمه ويراعى الحاجات الاجتماعية لغالبية السكان . وهكذا يتحدد أمام المخطط - وفى مرحلة بناء الاستراتيجية - نوع وقدر السلع والخدمات (الرئيسية) التى يتعين انتاجها .

ووضع النمط الاستهلاكى الذى يستهدف تعميمه يتم على أساس معرفة مدققة

للموارد الحالية والاحتمالية للمجتمع وهو ما يلزم كذلك لمعرفة الكيفية التى يمكن بها الوصول إلى هذا النمط الاستهلاكى . هذه المعرفة نتوصل إليها :-

١ — ببذل الجهد الجاد لمسح أراضى المجتمع لمعرفة امكانياته الحالية والاحتمالية .

٢ — بالقيام بعمل بحث جاد يبدأ من المعرفة العلمية والتكنولوجية المتراكمة ويدرس الفنون الانتاجية المستخدمة فى الخارج وفى داخل المجتمع دراسة تهدف إلى اختيار أو انتقاء الفنون الانتاجية الأجنبية التى تتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها ومع ظروف وموارد المجتمع . كما تهدف بالنسبة للفنون الانتاجية التى تمثل نتاجا محليا خالصا إلى معرفة الفنون التى يمكن استخدامها كما هى والفنون التى يلزم تعديلها لكى يمكن استخدامها . والفنون التى يلزم البحث عن بديل لها . كل ذلك بقصد خلق الدسط التكنولوجى الذى يمكن القوة العاملة العربية (بالمعنى الواسع للكلمة) من أن تطلق قدرتها على الخلق التكنولوجى.

على هذا النحو يتحدد الهدف الرئيسى وهو نمط استهلاك غالبية السكان ، الذى يراد تحقيقه كما تتحدد المـــوارد والامكانيات التكنولوجية التى يمكن استخدامها لأحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق هذا الهدف . هـــذه التغييرات تمثل إذن وسائل تحقيق الهدف . وسنرى فيما يلى :

أولا : أهم ما تحتويه هذه التغييرات الهيكلية. وهذا يثير أمر الخيارات المتعلقة بالتغييرات التنظيمية والفنية اللازمة لتحويل الهيكل الاقتصادى .

ثانيا : الكيفية التى تتم بها التغييرات من خلال عملية « التراكم » أى من خلال عملية الاستثمار : قدر الاستثمار والكيفية التى يتم بها من وجهة نظر

قطاعات النشاط الاقتصادى والشكل التكنولوجى للاستثمار ومكان توطين وهو ما يثير الخيارات الخاصة بالعلاقة بين قطاعات النشاط وبين الفروع فى داخل كل قطاع وبين الأشكال التكنولوجية المختلفة للاستثمار بين الأماكن البديلة لتوطين الاستثمار .

أما فيما يخص ما تحتويه هذه التغييرات الهيكلية فيمكن التفرقة بين طائفتين من التغييرات :

* تغييرات تستهدف تحقيق التوسع المستمر فى الطلب على المنتجات عن طريق تغيير نمط توزيع الدخل وتحرير الفائض الذى يحصل على رأس المال الأجنبى وكذلك الجزء من الفائض الذى لا يستخدم استخدامات رشيدة .

* وتغييرات تستهدف زيادة انتاجية العمل برفع وعى القوى العاملة وتكوينها الفنى والتعليمى وزيادة كمية ونوع وسائل الانتاج التى تستخدمها . وكذلك عن طريق التوصل إلى أشكال جديدة لتنظيم الوحـــدات الانتاجية وهى أشكال يتعين أن تنبثق من الظروف التاريخية الملموسة لكل نوع من أنواع النشاط الانتاجى فى الأجزاء المختلفة للمجتمع العربى .

أما فيما يتعلق بالكيفية التى تتم بها التغييرات الهيكلية للانتاج فانها تتم من خلال عملية الاستثمار . هذه العملية تثير قضايا : مصدر الاستثمار (ولن نتوقف لديه فى هذا المقام ، إذ سيكون محلا لبعض التفكير عند الكلام عن السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية ونكتفى هنا بالقول بأنه يجد مصدره فى الفائض الاقتصادى الذى يحققـــه المجتمع فى نشاطاته المختلفة وعلى الأخص فى

النشاط الغالب منها ، كالنشاط الزراعى أو النشاط الاستخراجى بما فى ذلك نشاط استخراج البترول) . ومقدار الاستثمار (فى علاقته بمقدار الاستهلاك ، وهو يثير العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يتحدد وفقا لها توزيع الدخل القومى بين الاستثمار والاستهلاك وهى عوامل لا تستطيع أن نتعرض لها فى هذا المجال) والكيفية التى يتم بها الاستثمار أى نمط الاستثمار . وهذه القضية الأخيرة هى التى يمكن أن نتعرض لها هنا باختصار لا يخل بالوضوح المرجو واللازم أن تتمتع به .

ويتحدد نمط الاستثمار :

* بنصيب كل من الزراعة (النشاط الأولى بصفة عامة) والصناعة والخدمات فى وسائل الانتاج .
* بنوع النشاط الذى ينشأ فى داخل كل من هذه المجالات .
* وبنمط توطين الوحدات الانتاجية الجديدة فى كل من هذه المجالات .

ويمكن النظر إلى نمط الاستثمار فى ضوء الاعتبارات الآتية :ـ

ـ فى الزراعة : الهدف طويل المدى هـــو تحويلها إلى نوع من الصناعة ينتج استجابة للاحتياجات الداخلية لغالبية السكان . ولكن على أى نوع من الزراعة يلزم التركيز ؟ هـــذا يتوقف على طبيعة النشاط الزراعى ، الذى نبدأ به :

* فاذا لم يكن هذا النشاط منتجا للمواد الغذائية الزراعية (كما فى حالة التركيز فى النشاط الزراعى على المواد الأولية الصناعية) يلزمنا ـ فى حـــدود الامكانيات الحالية والاحتمالية للموارد فى الزراعة تحويل الزراعة جزئيا وبمرور الزمن إلى زراعة تنتج المواد الغذائية اللازمة لمعيشة غالبية السكان.

* وإذا كان النشاط الزراعى منتجا لمواد غذائية لزم معرفة طبيعتها لتحويلها، ان لزم الأمر إلى انتاج المواد الغذائية والتى تكون أكثر ما يمكن تنوعا من الناحية الغذائية .

* وإذا وجد إلى جانب الزراعة المنتجة للمواد الغذائية نشاط أولى آخر كاستخراج المعادن أو البترول فان ذلك يسهل من عملية تحويل الزراعة (والصناعة) مع الرفع المعقول والسريع نسبيا لمستوى استهلاك غالبية السكان .

* يتعين أن تنصرف مجهودات التحويل لا إلى تحـــويل النشاط الزراعى فحسب وإنما إلى تحويل المجتمع الريفى على نحو يكون معه الهدف من التحويل هو البحث عن نوع جديد من التجميع السكانى يزيل التناقض بين الريف والمدينة وذلك عن طريق :

— تصنيع الريف باختيار نوع وحجم الصناعات التى تتكامل مـــع الانتاج الزراعى (وذلك لانتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية الصناعية اللازمة للمجتمع الريفى). **على ان يتم تكامل الزراعة والصناعة فى خارج اطار علاقات السوق.**

— وقد يلزم فى مرحلة لاحقة خلق حركة سكانية عكسية تنقص من سكان المدن المزدحمة وتوجيهم نحو المجتمع الزراعى فى عملية تحوله الصناعى :

— **فى الصناعة** : (وما يلحق بها من نشاط تعدينى) يتعين أن يكون الهدف هو بناء الصناعات الاستهلاكية والانتاجية التى تستجيب لنمط الاستهلاك تحددت معالمه ، واتخذ كهدف رئيسى لعملية التطوير الاقتصادى ، وعلى هذا الأساس يتحدد :ـ

د اسلوب التصنيع :

ــ من حيث انه لا يمكن أن يكون الا نحو الداخل أساسا ثم نحو الخارج بعد ذلك .

ــ من حيث ضرورة ان يتم عن طريق تحقيق الحلقة التكنولوجية الواحدة المتكاملة إما فى البلد العربى الواحد أو فى البلدان العربية (فيما يتعلق بصناعة ما) . مع تحقيق التماسك الأمامى والخلفى بين الصناعات المختلفة على نحو يمكن معه بناء الأساس الصناعى للاقتصاد فى مجموعه (شرط خلق كل هيكل اقتصادى متوازن) .

ــ من حيث دوران عملية بناء هذا الأساس الصناعى حول عدد من محاور التصنيع الأساسية يعكس نمط الاولويات . وهو ما يثير قضية على أى نوع من الصناعات يلزم التركيز ؟ قضية اختيار المحاور الأساسية للتصنيع العربى ستكون محلا لاهتمام كبير عند دراسة منهجية بناء استراتيجية هذا التصنيع . ونكتفى هنا بالقول : أولا بأن هذا الاختيار لا يتم بصورة تحكمية حيث انه لا يتم فى فراغ تاريخى وثانيا : أنه يتوقف بصفة عامة على : نوع الموارد الحالية والاحتمالية ـ نمط الاستهلاك المراد تحقيقه ـ نوع الصناعات الموجودة فعلا ـ ضرورة بناء أساس صناعى يمكن من تحويل النشاطات الاولية وعلى الأخص الزراعة (لتصير فرعا من فروع النشاط الصناعى) ويحقق حدا أدنى من الاستقلال فى مواجهة بقية الاقتصاد العالمى .

ه والكيفية التى يمكن النظر بها إلى مشكلة الشكل الفنى للمشروعات . وهى قضية ستكون محلا لمناقشة أكبر عند التعرض لسياسات تحقيق استراتيجية

التصنيع العربى . ونكتفى هنا بما سبق التلميح إليه من أن اختيار الفنون الانتاجية يتعين ان يتم مع الوعى بان لكل فن انتاجى دلالة اجتماعية يلزم ان تكون كاملة الوضوح عند اختياره ، وبأن المشكلة فيما يتعلق بالتكنولوجيا بصفة عامة ليست هى مشكلة نقل التكنولوجيا وانما مشكلة خلق الوسط التكنولوجى الذى يمكن القوة العاملة العربية من الخلق الفنى .

وفيما يخص منهجية اختيار الفن الانتاجى نضيف ان المشكلة لا تثور إلا فى الحالات التى يكون فيها بديلات فنية لايفرض احدها بطريقة قاطعة تفوقه على الآخـــرين ، وان اختيار الفن الانتاجى ولو انه يتم بالنسبة لوحدة انتاجية معينة ، ويلزم ان نقوم به من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وان النتيجة النهائية لا تتمثل فى نوع دون آخـــر من الفنون الانتاجية وإنما فى « توليفة » من الفنون الانتاجية بدرجات متفاوتة النسبة بين العمل ووسائل الانتاج التى يستخدمها .

- وفى مجال الخدمات يلزمنا ان نغير من طريقة تفكيرنا للأمور تغييرا كليا : وسنكتفى هنا بضرب مثل التعليم . إذ بدلا من التوسع الكمى فى نمط التعليم الاستعمارى أو نمط آخر ينقل نقلا ميكانيا من مجتمعات أخرى يلزمنا ان نتصور نمطا جديدا من التعليم أخذين فى الاعتبار الخلفية الثقافية للمجتمع، ليتم ذلك يتعين ألا ننسى :

* ان عملية التعليم لا بد ان تمثل جزء لا يتجزأ من واقع العملية الاجتماعية.
* ان الهدف من التعليم هو اعادة تكوين العقلية عن طريق اقامة نظام قيم ينفى نظام القيم الذى أوجد التخلف واحتوى قيما نمت فى ظل التخلف .
* أنه إذا أريد تكوين من يسهم اسهاما ايجابيا فى عملية التغيير الاجتماعى لابد

أن يلعب الطالب بعقليته الناقدة دورا ايجابيا فى عملية التعليم ويتحول الحق فى تلقى التعليم إلى حق فى الممارسة الايجابية فى عملية التعليم .

* أنه لا بد من اعادة النظر فى أنواع التعليم ومناهجها ومددها وأهميتها النسبية فى ضوء الأهداف والامكانيات .

- وبالنسبة لتوطين النشاطات الجديدة ، يمكن ان يتم فى ضوء الاعتبارات الآتية :

* نوع الموارد (الحالية والاحتمالية) الموجودة فى اقليم من اقاليم الاقتصاد القطرى .

* ضرورة احترام (واحترامها لا يستبعد ضرورة العمل على تغير غير الملائم منها) الواقع الثقافى للاقليم .

* ضرورة أن يكون للاقليم حدا أدنى من خليط من المنتجات .

* توطن الخدمات على نحو يجعلها تحت تصرف المستفدين (تسعى هى إليهم وليس العكس) .

* بالنسبة لتوطين الوحدات الصناعية من الممكن ان نميز بين :

- وحدات ذات أهمية حيوية على مستوى الاقتصاد القطرى .

- وحدات ذات أهمية على مستوى اقليم من اقاليمه .

- ووحدات السلع الاستهلاكية الصناعية التى يجب توطينها بقدر الأمكان قريبا من المستهلكين .

* ويتعين أن يهدف نمط توطين النشاطات فى المرحلة الأولى إلى تحقيق نوع من الرعاية الخاصة الريف وللفئات الاجتماعية صاحبة المستوى المعيشى الأقل فى المدن . وليس من المحتم أن تأخـــذ عملية التطوير شكل التوسع

الحضرى المستمر على النحو السائد فى أدب التخلف والنمو على العكس يلزم التأكيد على تصنيع الريف والتخفيف من حدة الازدحام فى المدن الحالية .

* * * *

ذلك هو الاطار النظرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات منظورا إليها من زاوية الأهداف . جوهر هذه الاستراتيجية اذن هو البدء من احتياجات غالبية السكان . وتصور وتحقيق التغييرات اللازمة فى هيكل الانتاج لكى يتمكن من الاستجابة لهذه الاحتياجات واتخاذ التصنيع كسبيل لتحقيق هـــذه التغييرات فى هيكل الانتاج .

وعلى هذا النحو يقوم التطوير الصناعى من الناحية الفنية على انتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية جنبا إلى جنب ليس انطلاقا من تصورات مسبقة تسقط على واقع المجتمع العربى ، وانما انطلاقا من الاحتياجات الواقعية ذاتها فى تطورها المستمر . الأمر الذى يضمن لعملية التطور فعاليتها واستمرارها . ولا يعنى ذلك أنه سيتم إنتاج كل المنتجات الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية اللازمة بل تخضع هذه العملية لحسابات دقيقة وتحليلات لموارد المجتمع الحالية والمستقبلة . وبالتالى لا يستبعد أن يتم استيراد جانب ملموس من السلع الوسيطة والانتاجية من الخارج . وهو ما ينبغى النظر إليه فى إطار الاحتياجات الفعلية للمجتمع . ضرورة استيراد بعض المنتجات تستلزم تنشيط بعض الصناعات التى تمكن من التصدير فى ظل أفضل ظروف ممكنة للتبادل الدولى ـ مدى أهمية التبادل الدولى فى اطار استراتيجية التوجه الداخلى تتوقف :

— أولا على مستوى التطور الذى يصل إليه الكل الاقتصادى من خلال التصنيع والسرعة التى يحدث بها التغيير الهيكلى (وهو عامل مرتبط ومتوقف على العامل التالى) .

- وثانيا ، على ادخال البعد العربي على مقومات هذه الاستراتيجية ، وهـــو ما يعظم من الامكانيات الاحتمالية لهذه الاستراتيجية ، إذ امكانيات العالم العربي مجتمعة تفوق بمراحل ، إذا ما توافر لها الاطار التنظيمي الملائم ، مجموع الامكانيـات الفردية للاقطار المكونة للعالم العربي .

* * *

إذا ما تحددت معالم الاطار النظرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات يمكن ان نتعرض في هدى هذا الاطـار لمنهجية بنـاء استراتيجية التطوير العربي من خلال التصنيع .

ب – منهجية بناء استراتيجية التطوير العربي من خلال التصنيع :

تقوم هذه المنهجية على :-

* ترجمة الهدف العام للسياسة العامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي إلى اهداف كيفية لاستراتيجية التطوير العربي من خلال التصنيع .

* ترجمة الاهداف الكيفية للاستراتيجية الى اهداف كمية ، على مستوى العالم العربي ثم على مستوى الاقطار العربية .

* ثم مناقشة السياسات المختلفة التي يمكن اتباعها لتحقيق هذه الاهداف والاشارة الى اسس اختيار اكثرها ملاءمة لتحقيق الاهداف .

١ – سبق أن قلنا انه في اطار عملية التخلف التي يعيشها المجتمع العربي تفرض السياسة العامة لهذا المجتمع نفسها وتتمثل في الخروج من التخلف باثارة واعية لعملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي على نحو يقضى على التبعية ، وهو مايعني المساهمة في نوع جديد من تقسيم العمل الدولي ينفي أشكال التقسيم

العمل التى أنتجت التخلف . هذه المساهمة لايمكن أن تتم الا ابتداء من التغيير الهيكلى فى داخل المجتمع العربى .

إذا ما اردنا ترجمة هذا الهـــدف العام إلى مجموعة من الاهداف الكيفية لاستراتيجية للتطوير العربى من خلال التصنيع تغطى فترة زمنية مستقبلة من ٣٠ - ٢٠ عاما . يمكن ان نفكر فى الأهداف الآتية :

- التوجه الداخلى بمعنى تغيير الهيكل ليتم الانتاج استجابة لاحتياجات الداخل أساسا .

- استخدام الموارد المادية بواسطة القوة العاملة العربية وهو ما يستلزم تحرير الإنسان العربى والموارد الإقتصادية المادية العربية من كل سيطرة اجنبية .

- بناء الأساس الصناعى لتحويل الاقتصاد القومى على نحو يمكن من الاستجابة لنمط استهلاك الغالبية من السكان . وهو ما يستلزم اعادة النظر فى نمط توزيع الدخل .

- بناء الأساس الصناعي حول عدد من المحاور الاستراتيجية ينظر إليها كمركبات صناعية تقوم على حلقات تكنولوجية متكاملة وهو ما يضمن للاقتصاد العربى حد أدنى من الاستقلال .

- ابتداء من هذه المحاور وعلى اساسها فقط يمكن الكلام عن صناعة للدفاع : هدف اساسى من اهداف الاستراتيجية اذ العالم العربى لم يتحرر بعـــد لا سياسيا ولا اقتصاديا والمسألة الوطنية ما زالت قائمة وملحة .

٢ — ترجمة هذه الأهداف كميا يمكن ان تتم على مرحلتين :

— فى مرحلة أولى تحاول تحديد الأهداف العامة كميا على مستوى العالم العربى .

— لننهى فى مرحلة ثانية على الأقل اسس واتجاه تحديد نصيب كل قطر عربى من هذه الأهداف .

تحديد الاهداف الكمية على مستوى العالم العربى : يمكن ان نتبع فى تحديد هذه الأهداف منهجا يتمثل فى اتخاذ عدد من الخطوات تبدأ من مستوى مرتفع جدا من التصور الجمعى (من التجريد) ويتعلق بكميات كلية . وتنتهى نزولا بالوصول الى مستوى اهم الفروع الانتاجية . هذه الخطوات يمكن تلخيصها على النحو التالى(١) .

— تتمثل الخطوة الأولى فى حساب عـــدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية : الدخل القومى وتقسيمه بين الاستهلاك والاستثمار بالنسبة للفترة الزمنية التى يغطيها العمل التقديرى الخاص بالاستراتيجية ولحساب الدخل القومى الذى يؤخذ كهدف يلزم تحقيقه يتعين ان يكون لدينا :

* مقدار الدخل القومى فى سنة الأساس ولتكن سنة ١٩٧٥ وليكن د٠ .
* متوسط معدل الزيادة السنوية للدخل القومى فى اثناء الفترة . هذا المعدل

---

(١) هذا المنهج فى تحديد اهداف الاستراتيجية سبق ان افترضناه فى دراسة لنا نشرت فى عام ١٩٦٤ تحت عنوان :

Dowidar, Les Schemas de reproduction et la methodologie de la Planification Socialiste. Edition Tiers_Monde, Alger, 1964.

انظر بصفة خاصة الباب السادس من هذه الدراسة .

يقوم على افتراض يركز كافة شروط الزيادة المتعلقة بالدخل القومى . ولكنه افتراض ينتج عن تقدير الأثر المتبادل للعوامل الموضوعية المختلفة التى تحدد معدل النمو (نصيب الاستثمار فى الدخـــل القومى ، طبيعة الاستثمار وكيفية توزيعه بين القطاعات المختلفة ، الشكل الفنى للاستثمار ، انتاجية العمل والعوامل التى تحددها ... إلى غير ذلك) . متوسط معدل نمو الدخل القومى وليكن م د يمكن اعتباره :

— أما دالة معدل نمو السكان العاملين (١) ، وليكن م س ، ومعدل زيادة إنتاجية العمل وليكن م ت ومن ثم يكون لدينا العلاقة التالية :

١ + م د = (١ + م س) (١ + م ت)

— وأما دالة متوسط معدل زيادة الاستثمار وليكن م ت ، ويمكن تسميته بمتوسط معامل كفاءة الاستثمار وليكن ك ث ، ومن ثم يكون لدينا العلاقة :

م د = م ث × ك ث .

ونحن نفضل أن نعتبر متوسط معدل نمو الدخل القومى دالة لمعدل نمو السكان العاملين ومعدل زيادة انتاجية العمل . لماذا ؟ أولا : لأن تشغيل القوة العاملة هدف فى ذاته باعتبار أن العمل هو سبيل تحقيق الانسان لكيانه الاجتماعى إذا ما تم فى ظروف اجتماعية مواتية لمن يقوم به . وثانيا : لأن الامكانيات من القوة العاملة ذات التكوين الفنى المعين تمثل العامل المحدد لأقصى امكانيات الإنتاج عند مستوى معين من التقدم الفنى . وتفضيلنا لهذه الطريقة لا يمنع من استخدام

(١) تتمثل المصادر الممكنة للزيادة فى القوى العاملة فى :

— الزيادة الطبيعية فى السكان — الجزء المتعطل من القوة العاملة — الجزء من القوة العاملة الذى كان يمثل فائضا احتماليا فى الزراعة وفى الخدمات فى ظل التنظيم السابق لعملية الانتاج . ثم أدى به اعادة التنظيم إلى أن يصبح فائضا حالا — القوة العاملة التى يمكن نقلها من مجالات تشغيل حيث إنتاجية العمل منخفضة إلى مجالات أخرى تكون الانتاجية فيها مرتفعة .

الطريقة الثانية لضمان صحة النتائج التى نتوصل إليها استخداما للأولى.

* ابتداء من مقدار الدخل القومى فى سنة الأساس ومتوسط معدل الزيادة السنوية لهذا الدخل أثناء الفترة محل الاعتبار ولتكن ت (٢٠ - ٣٠ سنة فى حالتنا هذه) يمكن حساب الدخل القومى الذى يمثل الهدف العام للفترة وليكن دن ، وفقا للعلاقة التالية :

$$د ن = د أ (١ + (م د \times ت))$$

ثم يجرى توزيع الدخـــل القومى بين الاستهلاك والاستثمار الجديد (هنا يمكن استخدام طرق مختلفة معروفة) . ومن الاستثمار الجديد يمكن التوصل إلى الاستثمار الكلى الذى يحتوى ما يخصص لاستهلاك الاستثمارات .

— وتمثل الخطوة الثانية خطوة نحو تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول إلى مستوى أدنى من مستويات التصوير الجمعى . ويكون مؤدى هذه الخطوة توزيع الاستثمار الكلى بين الاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى مجال النشاط المادى ، والاستثمار فى وسائل الإنتاج الثابتة فى مجـــال الخدمات (مع التجريد من الاستثمار فى الاحتياطى السلعى) .

لماذا تفرض التفرقة بين مجال النشاط المادى ومجال الخدمات نفسها ؟

أولا : لأن التوسع فى الخدمات مشروط بالتوسع فى الإنتاج المادى سواء بالنسبة لبناء الأساس المادى للقيام بالخدمة أو بالنسبة لانتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لمن يقومون بأداء الخدمة وإنتاج المدخلات المادية المستخدمة فى هذا الأداء . وثانيا : لأن الاتجاه فى اقتصادياتنا العربية هو نحو التوسع غير الصحى فى قطاع الخدمات بالافتئات على الفائض الذى ينتج فى مجال النشاط المادى ، الأمر الذى يحد من امكانية التوسع المنتج على مستوى الاقتصاد فى مجموعه .

— أما الخطوة الثالثة فتتمثل خطوة أخرى فى طريق النزول إلى مستوى أدنى من من مستويات التصوير الجمعى هو مستوى فروع النشاط الانتاجى الرئيسى مع التفرقة بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية . وتتمثل هذه الخطوة فى :ـ

* تحديد أهداف الانتاج والاستثمار للفروع الرئيسية التى تنتج السلع الاستهلاكية . هنا يمكننا نمط استهلاك الغالبية المراد تحقيقه من التحديد الكيفى للاستهلاك أى تحديد فروع الانتاج الاستهلاكى التى نحاول ان نحدد لها أهدافا كمية للانتاج والاستثمار .

* تحديد الأهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية التى تنتج سلعا إنتاجية مع التركيز على ثلاثة فروع أساسية :

— فرع منتج للأدوات الآلية } وتعتبر قيمة الناتج فى هذين الفرعين من
— وفرع منتج لمـــواد البناء } مكونات الناتج الاجتماعى الصافى .
— وفرع منتج للسلع الوسيطة ، لا تدخل قيمتها إلا فى تكوين الناتج الاجتماعى الاجمالى .

تلك هى خطوات المنهج الأساسى الذى يمكن اتباعه. وهى خطوات تتضمن عمليات تقدير تفصيلية لم نتعرض لها لأننا لانهدف ونحن بصدد بيان منهجية بناء استراتيجية التصنيع إلا إلى بيان الخط العام الممكن اتباعه ونستطيع أن نتوصل استخداما لهذا المنهج إلى الاستثمار الكلى اللازم لتحقيق الدخل القومى الذى نسعى إلى تحقيقه على مدى الفترة التى تبقى الاستراتيجية بشأنها . كما نستطيع أن نتوصل إلى توزيع هذا الاستثمار الكلى بين الفروع الأساسية وعلى الأخص بين تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية .

ولكن يلزمنا ونحن بصدد بناء استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ان نبرز **المحاور الاساسية** التى تمثل الحلقات التكنولوجية المتكاملة المكونة للاساس الصناعى الذى يمكن من تحويل هيكل الانتاج على نحو يجعله ينتج استجابة للاحتياجات الداخلية محققا الاستقلال (وليس الانفصال) الاقتصادى للعالم العربى . فى شأن هذه المحاور سنحاول :

- أن نبين أولا لماذا هذه المحاور ؟
- أن نرى ثانيا أى المحاور يفرض نفسه لتصنيع العالم العربى ؟
- أن نبرز أخيرا هذه المحاور بتحديد أهداف إنتاجية لها وتحديد نصيبها من الاستثمار الكلى .

لماذا المحاور ؟

* نستطيع ان نجيب على هذا السؤال ابتداء من فكرة الفرع الصناعى الرائد الذى يشغل مكاناً رئيسيا بما يخلقه من شروط مواتية لبناء صناعات اخرى خلفية (تزويده بالمدخلات اللازمة) وامامية (تقوم على استخدام ماينتجه كمدخل) . ومن ثم يلعب دورا قياديا ويتوقف على معدل تطوره معدل تطور الاقتصاد القومى للدور الذى يلعبه كقوة جاذبة . وذلك اذا ما روعيت علاقات التناسب القائمة على الاعتماد المتبادل بينه وبين النشاطات الاقتصادية الأخرى .

* من هنا ينظر الى هذا النوع الرائد كعصب لمركب صناعى يقوم على تكامل الحلقة التكنولوجية افقيا ورأسيا (بفضل علاقات الترابط الأمامية والخلفية)، الأمر الذى يجنبنا التفكير فى صورة وحدات انتاجية أو صناعات منعزلة لا تتوافر لها شروط البقاء الصحى .

* وإذا ما اخذنا المحاور الرئيسية مجتمعة كان من الممكن ان تمثل مجموعة من المركبات الصناعية تمنح الاقتصاد القومى شروط البقاء الصحى من خلال توفير المستلزمات الصناعية لتحوله المستمر استجابة للاحتياجات الداخلية فى تغيرها المستمر .

* يضاف الى ذلك ان فكرة المحاور تمكننا من التركيز على بعض النشاطات مراعاة لوجهات نظر مختلفة كاختيار بعض المجالات التى تعطى عائدا سريعا يواجه المتطلبات الملحة فى بداية الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها ، كما هو الحال بالنسبة لمجالات انتاج المواد الغذائية مثلا والمجالات التى يمكن ان يستخدم فيها بعض القوة العاملة الزائدة .

* ولكن اذا ما استلزم تطوير الاقتصاد العربى ان نفكر فى هذا النمط من البناء الصناعى وجب علينا أن نعى دلالة اتباع مثل هـــذا السبيل ، هنا لا بد من ابراز :

(١) أن اتباع هذا السبيل ليس سهلا (لا بالنسبة لمتطلباته ولا من وجهة نظر كيفية تحقيقه) .

(٢) أن تحقيق هذا السبيل لا يمر بسهولة فى ظروف الاقتصاد الدولى الذى لا يزال العالم العربى ممثلا لجزء منه إذ لابد أن تتكاثر سبل المقاومة .

(٣) أن هذا السبيل لا بد وأن يثير الكثير من الصعوبات التى يلزم ابرازهـا وابراز ما قد يترتب عليها من تغيير فى المعاملة التجارية أو السياسيةأو حتى الحربية هنا لا بد من بيان ضرورة أن يكون المجتمع على استعداد لمواجهة كل ذلك وغير ذلك من الاحتمالات .

اى المحاور يفرض نفسه فى تصنيع العالم العربى ؟

نجيب على هذا السؤال بأن نبين أولا كيف أن اختيار المحـــاور الأساسية للتصنيع ليس اختيارا تحكميا وإنما يخضع للعوامل الآتية :

• نوع الموارد الحالية والاحتمالية .

• الطلب الحالى والاحتمالى على منتجات المحور (النهائية والوسيطة والأساسية) ابتداء من نمط الاستهلاك المراد تحقيقه .

• المكان الذى يشغله فى تحقيق الأساس الصناعى المتكامل الذى يمكن من تحويل الزراعة وتحقيق حد أدنى من الاستقلال الاقتصادى .

على أساس هذه الاعتبارات يمكن القول أن استراتيجية تطوير الاقتصاد العربى من خلال التصنيع لابد وان تدور حول المحاور الآتية : ـ

(١) محور الحديد والصلب ومايرتبط بها من صناعات .

(٢) محور البترول والبتروكيماويات .

(٣) محور صناعة التشييد (وتشمل صناعة البناء نفسها وما يرتبط بها من صناعة مواد البناء) .

(٤) محور الأمن الغذائى .

(٥) محور الأصالة التكنولوجية . لنرى ما الذى يجعل كلا من هذه المحاور يفرض نفسه للتصنيع العربى .

• **محور الحديد والصلب :** لمعرفة لماذا يفرض محور الحديد والصلب نفسه بالنسبة لتصنيع العالم العربى سنرى أولا أهمية صناعة الحديد والصلب لنرى ثانيا

الطلب الحالى والاحتمالى (العربى والعالمى) على منتجـــاتها وتبرز ثالثا الموارد اللازمة لها ومدى توفرها فى العالم العربى لننتهى إلى وجود صناعة قائمة فعلا فى العالم العربى لا تستطيع أن تواجه احتياجاته الحالية .

- بالنسبة لأهمية الصناعة فانها تظهر بالنسبة للصناعات التى تسبقها (أى التى تمد صناعة الحديد والصلب بالسلع الانتاجية) وهى صنـاعات التعـدين وتولد الكهرباء وصناعة الكوك والمعدات الصناعية والماكينات والخدمات (مثل النقل وخلافه) : وكذلك بالنسبة للصناعات التى تليها مثل التشييـد والهياكل المعدنية والسيارات والآلات المنزلية وبقية الصناعات الهندسية التى تعتمـد على منتجات الصلب . غياب صناعة الحديد والصلب يعنى ضروورة استيراد منتجاتها لقيام هذه الصناعات السابقة والتالية ، وهو مايؤثر على معدل النمو الصناعى كله ومن ثم على معدل نمو الناتج الاجتماعى .

كما أن أهمية الصناعة تظهر فى قدر القيمة المضافة التى تفتح إذا ما استخدمت الموارد الطبيعية التى تنتج فى العالم العربى ويجـــرى تصديرها بالـكامل (كحديد موريتانيا) أو بصفة رئيسية (كحديد المغرب وتونس والجزائر) والغاز الطبيعى الذى تصدره (الجزائر وليبيا) أو الموارد التى توجد وتبـدد (كالغاز الطبيعى الذى ينتج من البترول ويهدر حاليا (بحرقه) ويقدر بـ ٥٠ مليار م ٣ تـكفى نظريا لإنتاج ٧٠ مليون طن من كتل الصلب .

كما تظهر أهميـة صناعة الحديد والصلب فى أنها من الصناعات التى تخلق - من خلال اثارها الخلفية والأمامية فرص عمالة أكثر من أى صناعة أساسية أخرى . كما تؤدى هذه الصناعة والصناعات المكملة لها إلى تكوين مهارات عمالية أكـثر من اية صناعة أخرى .

ـ بالنسبة للطلب على منتجات الصناعة : تمثل طلب العالم العربى على الصلب فى عام ١٩٧١ فى ٣ر٥ مليون طن وقدر بـ ٥ر٧ مليون ، ١٢مليون، ٢ر١٩ مليون للسنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥على التوالى على أساس افتراض معدل زيادة سنوية فى استهلاك الصلب تساوى ١٢٪ . وقد قام العالم العربى بانتاج ما يقرب من مليون طن فى ١٩٧١ وقد لهذا الانتاج ان يصل إلى ٥ر٤ مليون طن فى عام ١٩٧٥ (إذا تم انشاء المشروعات تحت التنفيذ) . وعليه يستورد العالم العربى ٣ر٤ مليون طن الصلب فى عام ١٩٧١ ، ٥ر٣ مليون طن عام ١٩٧٥ . وفقا لاحد التقديرات، ٥ر٤ مليون طن وفقا لتقدير اخر .

ـ فيما يخص الموارد اللازمة لصناعة الحديد والصلب نجدها تتمثل فى خامات الحديد والعامل المختزل (الكوك أو الفحم أو الغاز الطبيعى) والحجر الجيرى والدولوميت وخردة الحديد ، كما تتمثل فى الطاقة باشكالها المختلفة . وتوجد جميعها فى البلدان العربية فيما عدا الفحم (فيقدر الاحتياطى المحتمل من خام الحديد بـ ٣٥٠ مليون طن وفقا لاحد التقديرات . وبـ ٨٠٠٠ مليون طن وفقا لتقدير اخر . اما الاحتياطى المؤكد فيقدر بـ ١١٤٥ مليون طن ـ اما بالنسبة للطاقة فيوجد فى العالم العربى ما يمثل ٦٥٪ من احتياطى العالم من البترول الخام و١٥٪ احتياطى العالم فى الغاز الطبيعى) .

ـ واخيرا يوجد فى العالم العربى صناعة للحديد والصلب تتمثل أهم وحداتها فيما يلى :

١) مصانع متكاملة تعتمد اساسا على اختزال خامات الحديد ثم تحويل الحديد الزهر إلى قوالب صلب تدرفل إلى قطاعات ومسطحات مختلفة . هذه الوحدات توجد فى الجزائر (الحجار) وفى تونس (فى منزل بورقيبة) وفى مصر (حلوان).

٢) وحدات صهر الخردة لانتاج الصلب فى أفران مسيمز مارتن (بالاسكندرية، أبو زعبل فى مصر - ووهران بالجزائر) ، وفى أفران كهربائية وتوجد فى بعض مصانع انتاج اسياخ حديد التسليح بمصر ولبنان وفى معظم مسابك الصلب بمصر (مصنع الحراريات بالاسكندرية) والعراق . وهى تستخدم غالبا فى انتاج أنواع كثيرة من الصلب المخصوص اللازم للمسبوكات .

٣) وحدات التشكيل بالضغط : درفلة أسياخ تسليح (وتنتشر فى معظم البلدان العربية) وانتاج المطروقات اللازمة للمصانع الهندسية وأهمها وحدات انتاج وتجميع السيارات والجرارات والآلات الزراعية (وتوجد أهم هذه الوحدات بمصر) .

٤) وحدات المعالجات الحرارية والسطحية واللحام وتنتج اليايات وحبال الصلب (فى مصر) والصلب العالى المقاومة سابقة الاجهاد (فى تونس) والمواسير الملحومة طوليا وحلزونيا (فى بلاد عربية كثيرة منها الجزائر ومصر ولبنان والكويت) . ووجود هذه الصناعة يعنى انها عاشت فعلا مشكلات الصناعة الوليدة وتمرست على حل بعض هذه المشكلات على الأقل وبدأت تجد الاطارات الفنية اللازمة لتشغيلها طوال فترة تقرب فى بعض البلدان العربية على الخمسة عشر عاما .

* **محور البترول والبتروكيماويات :** يضم هذا المحور صناعة البترول والصناعات البتروكيماوية . وتغطى صناعة البترول عمليات استخراج البترول والغاز الطبيعى وعمليات تكرير البترول وتسييل الغاز الطبيعى إذا ما اريد تصديره . وعمليات نقل البترول والغاز الطبيعى وعمليات توزيعهما . ومن المعروف ان ما يوجد فى البلدان العربية يكاد يقتصر فى اطار صناعة البترول على عمليات الاستخراج ، إذ لا يوجد فى العالم العربى الذى ينتج ٣٢ ٪ من بترول العالم الا ٤ ٪ من طاقة

التكرير العالمية . والامر لا يختلف بالنسبة لعمليات نقل البترول . ولا تقوم الوحدات العربية بتوزيع البترول العربى فى خارج البلدان العربية . وكل هذا يؤدى إلى ان نصيب البلدان العربية من الريع البترولى يكون محدودا للغاية . فضلا عن ضرورية عملية تكرير البترول لاستخداماته على نطاق متسع كطاقة لازمة فى معظم مجالات التصنيع الجاد وكمادة أولية فى الصناعات البتروكيماوية .

اما الصناعات البتروكيماوية فتقوم على تكسير الزيت أو استخدام الغاز الطبيعى للوصول إلى المواد البتروكيماوية أى اللدائن . واهمها البولى اوليفينات والبولى فينيل كلوريد والبولى سترين . والاقتصار على هذه المرحلة الأولى يفوت على البلد المنتج للبترول أو الغاز الطبيعى الجزء الأكبر من الفائض الذى ينتج إذا ما استخدمت البتروكيماوية غير مراحل الحلقة التكنولوجية للوصول إلى المنتج النهائى كما انهذة المرحلة الملوثة للبيئة وابتداء منهذه المواد البتروكيماوية توجد صناعات مختلفة بحسب الناتج النهائى وهى صناعات متشعبة تنتج الآن نحو ٥٠٠٠ ناتج ، يمكن جمعها على اساس اربع طوائف من البتروكيماويات نقدمها لا لشىء إلا لبيان التنوع الهائل الذى يمكن ابتداء منها ان تقوم هذه الصناعات بخدمة نمط استهلاك الغالبية من السكان على نحو مباشر أو غير مباشر .

* البتروكيماويات الاليفاتية : تبنى اساسا على تفاعلات المركبات الايدروكوبونية غير المشبعة واهمها الايثلين (ويستخدم فى صناعة مواد البلاستيك، مضادات لتجميد المياه ، الاحماض والبويات ، والبروبيلين (ويستخدم هو ومشتقاته فى صناعة مواد البلاستيك والأفلام المتماسكة واللينة والياف الغزل والياف الاورلون (التى تحل محل الصوف)، الجلسرين ، البولى استرز (ويستخدم بدوره فى صناعة البناء وصناعة اجزاء من المراكب والطائرات وغيره) والأملاح

اللازمة لصنع المنظفات الصناعية) والبيو لتين (وابتداء منه ينتج المطاط الصناعى ونوع منه يحل بنسبة ١٠٠٪ محل المطاط الطبيعى فى صناعة اطارات السيارات).

* البتروكيماويات العطرية : ومركباتها الوسيطة هى البترول ومنه نصل إلى اللاتنيرين (فى صناعة المطاط الصناعى والبلاستيك) والفينول (فى تنقية زيوت التزييت ، اصباغ تستخدم فى صناعة الخشب الصناعى وأدوات الكهرباء وانتاج الكابر ولا كتم وهو المادة الوسيطة لانتاج النايلون) والدوديسيل بنزين (فى انتاج المنظفات الصناعية والزيوت والدهون للاستهلاك الغذائى) والاثيلين (فى انتاج مواد الصباغة والأدوية والكلوروبنزين (فى انتاج الـ د. د. ت وغيره من المبيدات) والمركب الوسيط الثانى وهو التولوين (انتاج المفرقعات وكمذيب ويضاف لبنزين السيارات لرفع رقم درجة أو كتينة ويحول جزء منه إلى بنزول) وانواع ثلاثة من المركب الثالث الزيلين (تستخدم مباشرة أو للحصول على مدخلات فى انتاج مذيب للمبيدات الحشرية يضاف لبنزين السيارات والطائرات لتحسين رقم أو كتينه ، فى انتاج أحماض وأصماغ) .

* البتروكيماويات غير العضوية : ومركباتها الوسيطة وهى الامونيا (من تفاعلها من ثانى اكسيد الكربون ينتج كربونات الامونيا ومنها تستخلص اليوريا ، تستخدم فى انتاج السماد وانتاج مواد البلاستيك وأعلاف الماشية) والكبريت (فى صناعة الأسمدة وحامض الكبريتيك) وأسود الكربون (فى صناعة اطارات السيارات لشدة مقاومته للاحتكاك والحرارة) وفى صناعة الاحبار والبويات .

* منتجات بتروكيماوية هامة أخرى : الميثانول (فى صناعة الفورمالدهين وكمذيب) والاستـــون ورابع كلوريد الكربون (فى التنظيف الجاف واطفاء الحرائق) .

- وتظهر أهمية هذه الصناعة بالنسبة للصناعات التى تسبقها وهى صناعة البترول وصناعة المعدات الصناعية والماكينات والخدمات وكذلك بالنسبة للصناعات التى تليها . ونأخذ على سبيل المثال بعض المواد التى تنتجها الصناعة البتروكيماوية لنرى بعض استخداماتها الممكنة فى النشاطات الأخرى :

البلاستيك : * استخداماته فى الزراعة (فى عبوات الأسمدة والحبوب والعبوات بصفة عامة - فى المواسير للرى وخاصة للصرف المغطى وكبديل لبعض المعادن فى صناعة الآلات الزراعية) .

* استخداماته فى الصناعة (الاستهلاكية ، فى تعبئة المـــواد الغذائية ، الاثاث - فى الصناعة الثقيلة فى عمليات العزل الكهربائى ، والكابلات ، وأجزاء من الآلات ، فى صناعة المركبات) .

* استخداماته فى البناء (الارضيات ، والاسقف ، السقالات، والمواسير . والأدوات الصحية ، البويات ، مع الاخشاب) .

الالياف الصناعية : فى صناعة المنسوجات (بدلا من القطن، وبدلا من الصوف أو تخلط مع القطن مثلا) - فى صناعة السيور .

المطاط الصناعى : الجلود الصناعية (للاحذية والحقائب والملابس) مع الفحم الأسود ، وهو بتروكيمائى لصناعة اطارات السيارات » .

المنظفات الصناعية : المنزلية والمنظفات التى تستخدم فى صناعة المنسوجات والورق والحديد والصلب والتعدين .

الاسمدة والمبيدات :

- وتقوم الصناعات البتروكيماوية على استخدام اما البترول وتكسيره للحصول على النفته أو الغازات المتخلفة عن عمليات تكرير الخام أو الغاز الطبيعى.

وكلها موجودة فى العالم العربى الذى تحتوى أرضه ٦٥٪ من احتياطى العالم فى البترول و ١٥٪ من احتياطى العالم فى الغاز الطبيعى. وتنتج معامل التكرير العربية ضعف ما يستهلك محليا من المنتجات البترولية، ما يزيد على ذلك يصدر أو يحرق أو يعاد حقنه فى الآبار. بدلا من ذلك يمكن استخدامه فى انتاج المواد البتروكيماوية، واستخدام الغاز الطبيعى فى انتاج هذه المواد (وفى هذه الحالة تتميز طريقة الانتاج بتعقيد أقل مما هى عليه عند استخدام النفتة) يعطى للوحدات البتروكيماوية العربية ميزة كبرى بالنسبة الوحدات الأوروبية التى تعتمد على الغاز المستورد. إذ النقله يلزم تبريده لدرجة - ٢٥٠° لتحويله إلى سائل ينقل فى ناقلات خاصة مبردة إلى نفس الدرجة ثم يستقبل فى مستودعات مبردة ويجرى تسخينه لتحويله إلى غاز. كل هذا لا داعى له إذا استخدم الغاز الطبيعى أساساً للصناعة البتروكيماوية فى البلد الذى ينتجه.

وغنى عن القول أن العالم العربى غنى بالطاقة التى تستلزمها الصناعات البتروكيماوية.

- ماذا عن الطلب الحالى والاحتمالى على منتجات الصناعات البتروكيماوية؟ سنترك للدراسة المتخصصة أمر تقدير الطلب العربى الحالى والاحتمالى على أن نحرص على أن تكون نظرتنا لهذه الدراسة متفحصة لنضمن أنها أخذت فى الاعتبار عند تقدير الطلب الاحتمالى ان استراتيجية التصنيع تسعى لأن تكون عملية بناء الأساس الصناعى سبيل تحويل الهيكل الإنتاجى العربى للاستجابة لاحتياجات الداخل المتطورة. وإنما يكفى ونحن بصدد التصور الكيفى لما يمكن أن يطلب من منتجات الصناعات البتروكيماوية أن تأخذ الكم الهائل لهذه المنتجات النهائى منها والوسيط والأساسى ونتصور الاستخدامات المختلفة لها - بصفة مباشرة أو غير مباشرة - سواء فى الاستهلاك النهائى أو فى النشاط الإنتاجى. ولنضرب مثلا باحتياجات

الزراعة العربية إذا ماحرصنا على أن يتم تحويل هذه الزراعة لكى تفى باحتياجات العالم العربى من الغذاء، ومن الغذاء فقط فى مثلنا هذا . نتصور الدور الذى يمكن أن تلعبه منتجات الصناعات البتروكيماوية فى توفير احتياجات النشاط الزراعى مما هو لازم لاستصلاح الأرضى، مما هو لازم فى أعمال الرى والصرف المغطى، مما هو لازم للزراعة من مبانى ، مما هو لازم للزراعة من آلات ، مما هو لازم من اسمدة ومن مبيدات حشرية للحشرات ، (بلغ استهلاك الزراعة العربية من الكيماويات ماقيمته ٧٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ ، الجزء الأكبر منه مستورد) مما هو لازم من اعلاف للانتاج الحيوانى والدواجن ، مما هو لازم من منظفات صناعية، مما هو لازم من عبوات واوانى، مما هو لازم من أثاث ريفى، مما هو لازم من مطاط صناعى لصناعة أحذية طويلة لوقاية الفلاحين من الطفيليات ، مما هو لازم من منسوجات (يدخل فى انتاجها الألياف الصناعية) يستهلكها العاملون فى الزراعة .. نفس الشىء يمكن عمله بالنسبة لاحتياجات الزراعة بالنسبة للأنواع الأخرى من الانتاج الزراعى . وكذلك بالنسبة لاحتياجات الفروع الصناعية المختلفة وفروع الخدمات من منتجات الصناعات البتروكيماوية .

مثل هذه الاحتياجات يجرى الاستجابة لها حاليا وبالقدر الذى تشبع به عن طريق الاعتماد على الاستيراد فى مرحلة أو أخرى من مراحل الانتاج للمنتجات البتركيماوية .

أما بالنسبة للطلب العالمى على اللدائن وغيرها من المنتجـــات البتروكيماوية والوسيطة فكل الدراسات والتقديرات تشير إلى الزيادة المستمرة والسريعة فيه عبر فترة زمنية مستقبلة طويلة .

- ونضيف أن الصناعات الكيماوية تقوم بفضل تنوعها وتعـــدد مراحلها

وتشعبها وامكانية نقل المواد البتروكيماوية فى مرحلة من مراحل تصنيعها للعالم العربى فرصة تحقيق نوع من تكامل الحلقة التكنولوجية بين الأقطار العربية المختلفة بما فيها الأقطار التى لاتنتج البترول أو الغاز الطبيعى . اذ يمكن مثلا أن تتخصص احدى هذه الأقطار فى انتاج ناتجا بتروكيماويا نهائيا ابتداء من الاثيلين الذى ينتج فى قطر عربى آخر .

* محور صناعة التشييد : نقصد بصناعة التشييد النشاط الذى يحتوى عملية البناء نفسها والنشاط المنتج لمواد البناء المختلفة .

- وتكتسب هذه الصناعة أهميتها أولا من اعتبارها فرعا من الفروع المنتجة للناتج الإجتماعى فهى تسهم بما يساوى ٣ – ٥ ٪ من اجمالى الناتج المحلى فى البلدان العربية بالمقارنة بـ ٥ – ٩ ٪ فى البلدان المتقدمة . وهى تكتسب أهميتها ثانيا بالنسبة للصناعات التى تسبقها : صناعة الآلات المنتجة لمواد البناء وآلات البناء نفسها وعلى الأخص بالنسبة للصناعات والنشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تليها ، فلصناعة التشييد أهمية كأسلحة لكل نشاط انتاجى وزراعى أو صناعى أو فيما يتعلق بالأساس المادى للخدمات الإنتاجية وكذلك بالنسبة للاسكان والخدمات الأخرى : التجارة البنوك والتعليم والصحة إلى غير ذلك . ويمثل الاستثمار فى المبانى مابين ٢٥ – ٦ ٪ من مجموع تكوين رأس المال الثابت فى البرنامج الاستثمارى .

وتكتسب صناعة التشييد أهميتها ثالثا من العمالة التى يمكن خلقها فى صناعات مواد البناء وصناعة البناء نفسها . آخذين فى الاعتبار امكانية استخدام الفنون الإنتاجية الممتصة للأيدى العاملة فى عملية البناء على أن نعى أثر ذلك فى اطالة فترة تفريخ الاستثمار وأثر ذلك على مجموع عوائد المشروع فى علاقته بالمشروعات

الأخرى التى يعتمد عليها و تلك التى تعتمد عليه .

وتكتسب صناعة التشييد أهميتها أخيرا نظراً لارتباطها الوثيق بقيام المشروعات أيا كان مجال النشاط ، فى أنها تمثل عنق زجاجة خطير فى تنفيذ البرامج الاستثمارية فى كل الأقطار العربية إذ يكاد لايتعدى التنفيذ فى هذه الأقطار ٦٠ - ٧٠ ٪ من المقدر لأسباب يرد الكثير منها إلى وضع صناعة التشييد .

- فاذا مابرزت أهمية الصناعة نجد ان هذه الصناعة لايمكن أن تكون إلا محلية : (١) أولا نظراً لوجود مستلزماتها من المواد الخام فى البلدان العربية بل يمكن أن تكون محلية بمعنى ردها إلى معطيات الطبيعة فى الجهات المختلفة من أجزاء القطر العربى الواحد . يضاف إلى ذلك أن استيراد ملزماتها أمر ، بالاضافة إلى أنه يحقق التبعية فى مجال نشاط استراتيجى كهذا ، مكلف للغاية . فالناتج فى صناعة التشديد يعد من أثقل ماينتجه الانسان . يترتب على ذلك أن عملية البناء تستلزم تحريك ونقل الكثير من الكتل الماسية الثقيلة مما يرفع نفقة النقل فى صناعة التشييد أضف إلى ذلك أن الاعتماد على الخارج بالنسبة لمدخلاتها المادية يعرض عملية التشييد لمخاطر الانقطاع لسبب يتعلق بالنقل أو بغيره مما يطيل من فترة البناء ويزيد بالتالى نفقة البناء . كما أن عمليات البناء من العمليات التى تتسم بامكانية أكبر للخيار بين بديلات فنية من زاوية امتصاصها المعملى أو لأدوات العمل . الأمر الذى يمكن من استخدام جزء يكبر أو يصغر من القوة العاملة الموجودة حتى القوة العاملة غير المؤهلة (مع الوعى بأثر ذلك كما سبق أن قدمنا على طول فترة البناء وما يرتبه ذلك من أثار) . (٢) هذه الصناعة لابد أن تكون محلية ثانيا بضرورة أن تكون هندسة وفنون البناء متناسقة مع الظروف المناخية السائدة فى البيئة ومع الاستخدامات المرغوبة للمبانى وهى استخدامات تتحدد لحد كبير باعتبارات اجتماعية وسلوكية

للفئات الاجتماعية التى تقوم باستخدام المبانى . وهو ما يستلزم ان تكون الفنون الهندسية وغيرها من الفنون التى تتطلبها عملية التشييد نفسها محلا لدراسات تأخذ فى الحسبان كل هذه الاعتبارات[١] . (٣) هذه الصناعة يتعين ان تكون محلية ثالثا نظرا لضرورة ان يكتسب المجتمع العربى الخبرات اللازمة لقيامها وان تتكون لديه الاطارات اللازمة لها . وهـــو امر اثبتت التجربة عدم تحققه باستمرار الاعتماد على وحدات التشييد الأجنبية والاعتماد على استيراد مواد البناء اللازمة .

محور الامن الغذائى ، لماذا الاهتمام بالغذاء إلى حد اعتبار تأمين حد ادنى مسألة ذات أهمية حيوية لتحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى ؟ اولا لان الغذاء يعتبر جزء وجزءا كبيرا فى ظروف معيشة الغالبية من سكان العالم العربى من النمط الاستهلاكى اللازم اتخاذه . كهدف عريض لعملية التطوير . ليس هذا فحسب . فالواقع أن الاستثمار إذا نظر اليه من الزاوية العينيه ليس الا استعمال جزء من القوة العاملة مستخدمة لجزء من وسائل الانتاج الموجودة لانتاج سلع غير استهلاكية أى لانتاج طاقة انتاجية جديدة . ولا تستطيع هذه القوة العاملة ان تقوم بذلك الا إذا توفر لديها ما هو لازم من سلع استهلاكية بصفة عامة ومواد غذائية بصفة خاصة . هذه السلع الاستهلاكية تنتج فى فروع الانتاج الاستهلاكية بواسطة جزء اخر من القوة العاملة يتخصص فى انتاجها . ويلزم ان تكون انتاجيته من الارتفاع بحيث يستطيع ان ينتج سلعا استهلاكية تفوق احتياجاته الاستهلاكية بقدر يكفى لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية لمن يقومون بالنشاط الاستثمارى .

---

(١) أنظر فى هذا الاتجاه العمل الخلاق لحسن فتحى : الترجمة الفرنسية

Hassan Fathy, Construire avec Le peuple, Edition : Jérôme Martinear, Paris, 1970.

لهذا يقال ان امكانية التوسع فى النشاط الاستثمارى تتوقف على الفائض الذى ينتج فى مجال انتاج السلع الاستهلاكية بصفة عامة والسلع الغذائية بصفة خاصة . ولما كان الاستثمار (قدرا وكيفا) من المحددات الأساسية للتطور الاقتصادى كان هذا الاخير معتمدا على الفائض المنتج من السلع الاستهلاكية بصفة عامة والسلع الغذائية بصفة خاصة . ولا يغير من ذلك عدم قيام بعض الاقتصاديات بانتاج كل أو بعض المواد الغذائية إذ يضطر فى هذه الحالة إلى مبادلة جزء مما ينتجه (وليكن القطن مثلا) فى السوق الدولية بالمواد الغذائية اللازمة .

من هنا مثل توافر الغذاء حدا ادنى بين الامان اللازم لامكانية التغيير الهيكلى للاقتصاد القومى ، خاصة إذا اضر هذا التغيير بمصالح اقتصادية اجنبية . ولبيان دلالة اتخاذ الأمن الغذائى كمحور فى استراتيجية التصنيع العربى سنرى تباعا وبأكبر قدر ممكن من الاختصار الوضع الغذائى فى العالم ، الوضع الغذائى فى العالم العربى ومدى امكانية تغيير هذا الوضع الغذائى عن طريق تحويل الزراعة وما تستلزمه الزراعة من النشاط الصناعى لكى يمكن تحويلها تحولا يحقق فى نفس الوقت ما تستلزمه الصناعة من الزراعة . مستلزمات الزراعة من الصناعة تؤثر فى النهاية فى نوع الهيكل الصناعى اللازم بناؤه .

يتميز الموقف على الصعيد العالمى بمعدل لزيادة انتاج المواد الغذائية أقل من معدل الزيادة فى السكان (وهو موقف مرتبط بنوع التنظيم الاجتماعى لعملية الإنتاج فى كل أجزاء الاقتصاد الدولى متقدمة كانت أو متخلفة ، وعلى الأخص الأجزاء المتخلفة) . كما يتميز الموقف بالنسبة للحبوب باحتكار يتمتع به عدد من الدول وهى أمريكا وكندا واستراليا والارجنتين . وهى تسيطر على احتياطى العالم من الحبوب الذى هو فى تناقص مستمر : حوالى ١٥٠ مليون طن فى ١٩٦٠ انخفض تدريجيا إلى أقل من ١٠٠ مليون طن (نحو ٨٪ من الاستهلاك السنوى)

إلى أن وصـــل أدنى مستوياته فى ١٩٧٤ . وتتمتع الولايات المتحدة بالمركز الأقوى وقد قدر احتياطيها من الحبوب بـ ٤٧ر٥ مليون طن فى ١٩٧٥ ،الأمر الذى يعنى سيطرتها على ثلث الاحتياطى العالمى المقدر لهذا العام ويمكنها من تزويد البلدان المستوردة للحبوب بنصف احتياجاتها منها .

أما الوضع الغذائى فى العالم العربى فيمكن القول أنه ما زال يتحدد بنمط تقسيم العمل الاستعمارى فى الزراعة إذ لا يزال هيكل الزراعة فى الأقطار العربية يتميز بالخصائص التى كانت تميزه قبل الاستقلال السياسى . بل أن بعض السياسات المتبعة منذ هذا الاستقلال قد أكدت هذه الخصائص وعمقت منها ، بالحرص على الابقاء على التخصص فى المدخلات الزراعية للصناعة تعتمد أساسا على السوق الخارجية كصادرات . فى الوقت الذى لم تتغير فيه ظروف الانتاج فى الزراعـة بسيادة علاقات إنتاج تؤدى إلى تفتيت الأرض وسيادة الوحـــدة الانتاجية القزمية ، وهو ما ينعكس فى النهاية وبفضل عوامل أخرى، فى انخفاض انتاجية العمل الزراعى . ترتب على ذلك عدم قدرة الانتاج الغذائى على مسايرة الزيادة فى الاستهلاك : فبالنسبة لانتاج الحبوب فى العالم العربى لا يغطى حاليا إلا ٧٥٪ من احتياجات العالم العربى . ويغطى ربع هـذه الاحتياجات من الاستيراد . كما أن نمط انتاج المواد الغذائية لا يتفق مع نمط استهلاكها إذا أن البلدان العربية فى مجموعها مصدرة صافية للأرز والشعير ومستوردة صافية للقمح والذرة . كما أن العالم العربى يعانى كذلك من عجز فى البروتين الحيوانى يسد عن طريق الاستيراد. وإذا ما أخدنا مجموع الاحتياجات الغذائية فان العالم العربى يغطى حاليا ٥٠٪ من هذه الاحتياجات عن طريق الاستيراد. وإذا ما استمر الوضع على النحو الذى هـــو عليه الآن : ٢ر٩٪ معدل زيادة سنوية فى السكان

و ٢ ٪ معدل زيادة سنوية فى السكان و ٢ ٪ معدل زيادة فى الانتاج الزراعى ، ٤ ٪ معدل الزيادة فى الاحتياجات الغذائية (ناشئة عن زيادة السكان وزيادة الدخول) . ينتظر ان العجز بالنسبة للحبوب فقط إلى ٢٢ مليون طن فى عام ١٩٨٥ و ٣٤ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ (وهو ما يمثل ٦ أمثال الكمية المستوردة فى ١٩٧٣) .

ذلك هو الوضع الغذائى الحالى فى العالم العربى . والسؤال الذى يفرض نفسه هو : هل يمكن للعالم العربى إن يزيد من الانتاج الغذائى على نحو يمكنه من تحقيق حد ادنى من الأمن الغذائى ؟ الاجابة بنعم . إذا أخذنا فى الاعتبار ان الموارد الأرضية فى العالم العربى مواتية . وإن انتاجية الفدان من الحبوب هى نصف طن حاليا يمكن رفعها إلى ٢ طن فى اراضى زراعة الرى وإلى واحد طن فى اراضى زراعة المطر . وأن درجة التكثيف الزراعى لاتتعدى ٢٥ ٪ فى أراضى المطر و ٦٥ ٪ فى اراضى الرى . وأن المصادر المــائية النهرية ما زالت تفقد فى جزء منها ولا يستغل الموجود منها . وإن انتاجية العمل الزراعى ما زالت منخفضة (رغم ارتفاع انتاجية الفدان فى بعض البلدان) . وإن التنظيم الاجتماعى للنشاط الزراعى غير موات فى الزراعة العربية . إذا اخذنا كل ذلك فى الاعتبار أمكن القول بوجود امكانية زيادة الانتاج . وتحقيق فائض فى الحبوب فى سنة ٢٠٠٠ إذا تحققت زيادة رأسية فى انتاج الحبوب بنحو ٣٠٠ ٪ . كما يمكن زيادة الإنتاج الحيوانى والدواجن وانتاج(١) .

امام توقع تعرض البلدان العربية لعجز خطير فى المواد الغذائية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا قد لا تتعدى سنة ١٩٩٠ ، ومع القدرات الكامنة فى العالم العربى

---

(١) د. مصطفى الجبلى ، التنمية الزراعية فى الدول العربية وعلاقتها باستراتيجية التنمية الصناعية (مقال غير منشور) وكذلك الغذاء فى الوطن العربى ، علاقتها باستراتيجية التنمية الزراعيه الاهرام ، ٢٠ اكتوبر ١٩٧٥ .

التى تمكنه ليس فقط من سد هذا العجز وإنما كذلك من تخطيه إلى تحقيق فائض فى المواد الغذائيه، ويصبح تحقيق الأمن الغذائى احد المحاور الأساسية لاستراتيجية التطوير من خلال التصنيع . ووضع الأمن الغذائى كمحور فى استراتيجية التصنيع يقصد منه ان تكون طبيعة الهيكل الصناعى على نحو يمكن من تحويل الزراعة لتحقيق حد ادنى من الاستقلال الغذائى . ومن ثم من الأمن الغذائى ، وبالتالى من الأمن القومى. وتتوقف الكيفية التى يتم وفقا لها تحويل الزراعة بطبيعة الحال على الموارد الحالية والاحتمالية اللازمة لتطوير الزراعة (عن طريق التوسع الرأسى والأفقى) وعلى الوضع التنظيمى الراهن للزراعة العربية .

ابتداء من هذا تتحدد كيفية تحويل الزراعة ومن ثم ما تستلزمه من النشاط الصناعى : (١) لبناء الأساس المادى اللازم للنشاط الزراعى (توفير مياه الرى . النهرى أو الجوفى – تحقيق الصرف وعلى الأخص الصرف المغطى – اقامة المبانى اللازمة للنشاط الزراعى) . (٢) لتحويل الزراعة وزيادة انتاجية العمل (الآلات، الاسمدة ، المبيدات ، الكيماويات الزراعية بصفة عامة ، مواد التعبئة . (٣) انتاج مواد غذائية صناعية بطريقة مباشرة او بطريقة غير مباشرة بانتاج اعلاف لتربية المواشى والدواجن والأسماك . (٤) انتاج بدائل صناعية للمدخلات الزراعية المستخدمة فى الصناعة (كالقطن مثلا) وتحرير الأرض لانتاج المزيد من المواد الغذائية . (٥) انتاج ما هو لازم لاستهلاك العاملين فى الزراعة من المنتجات الصناعية (٦) امكانية تصور مكان خاص لصناعـــة تربية الأسماك وصيدها – تجهيزها . واقامة مركب صناعى حولها على اساس علاقات الترابط الأمامى والخلفى .

ابراز ما يستلزمه تحويل الزراعة من متطلبات من النشاط الصناعى لكى

تتمكن الزراعة من تحقيق الأمن الغذائى (ومن تزويد الصناعة فى نفس الوقت بما تحتاجه من مدخلات زراعية) يمكننا عند بناء استراتيجية التصنيع من اختيار الصناعات التى تلعب دورا أكبر فى تحويل الزراعة . وعليه يؤثر اتخاذ الأمن الغذائى كمحور فى استراتيجية التطوير من خلال التصنيع على نوع الهيكل الصناعى اللازم بناؤه .

محور الاصالة التكنولوجية : لن نتعرض هنا لمشكلة التكنولوجية وما تثيره من أمور يتم التعرض لها فى الأغلب من الأحيان بكثير من سوء الرؤيا . ذلك أن مشكلة التكنولوجيا والدور الحيوى الذى تلعبه فى العلاقات الدولية، وما يلزم بصددها من موقف فى اطار استراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى سواء عند مناقشة محاور التصنيع أو عند تصور سياسات الاستراتيجية ، تستلزم وعيا خاصا يبرر أن نخصص لها الباب الرابع من هذه الدراسة .

وانما نكتفى هنا بابراز ضرورة تصور تحقيق الاصالة التكنولوجية لصناعة تبرز كمحور من محاور التصنيع باعتبارها الصناعة التى تهدف - بالوعى اللازم - إلى استرجاع القوة العاملة العربية الوسط الذى يمكنها من الخلق التكنولوجى الذى يستحيل بدونه القضاء على التبعية التكنولوجية واطلاق القدرات الخلاقة للقوة العاملة العربية .

* * *

ذلك هو تصورنا للمحاور الاساسية لاستراتيجية التطوير من خلال التصنيع . رأينا من هذا التصور حتى الآن لماذا المحاور وأى المحاور يفرض نفسه فى تصنيع العالم العربى . ويترتب على النظر إلى عملية التصنيع من خلال هذه المحاور الرئيسية أن تنفرد هذه المحاور عند ترجمة أهداف استراتيجية التصنيع كميا على مستوى العالم بابراز أهدافها الانتاجية ونصيبها فى الاستثمار الصناعى والاستثمار الكلى على نحو يبين الوزن النسبى الهام الذى يلزم ان تحظى به فى اطار هذه الاستراتيجية .

* * *

إذا ماتم تحديد الأهداف الكمية (الكلية وتلك الخاصة بالمحاور الرئيسية للتصنيع) على مستوى العالم العربي تمثلت الخطوة التالية فى بيان نصيب كل قطر عربى من هذه الأهداف (أى الأهداف الكمية : الدخل القومى ، والاستهلاك والاستثمار . ومن أهداف المحاور الصناعية الرئيسية أهدافها الإنتاجية والاستثمارية). ولا يمكن فى ظل غياب الدراسات المتعمقة والقدر من الجهد الذى يستلزمه مثل هذا العمل إلا بيان أهم الأسس والاتجاهات التى تحكم تحديد نصيب كل بلد عربى من أهداف الاستراتيجية . هذه الأسس هى :-

- الموارد الحالية والاحتمالية للقطر العربى .
- التركيب الحالى للبناء الاقتصادى بصفة عامة والتركيب الصناعى بصفة خاصة .
- ضرورة تمتع كل قطر عربى بحد أدنى من التركيب الصناعى الذى يضمن له التحول الاجتماعى الذى تحققه الصناعة وحدا أدنى من الأمان الاقتصادى .
- تحقيق التكامل التكنولوجى فى الصناعة العربية أفقيا ورأسيا بين الأجزاء المختلفة من العالم العربى .
- مع ضرورة ازالة الفوارق بين الأقطار العربية .

* * * * *

قطعنا حتى الان فى سبيل منهجية بناء استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع شوطا غطى خطوتين : خطوة أولى سعت إلى ترجمة الهدف العام للسياسة العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعي إلى أهداف كيفية لاستراتيجية التطوير

العربى من خلال التصنيع . وخطوة ثانية تمثلت فى ترجمة الأهداف الكيفية للاستراتيجية إلى أهداف كمية على مستوى العالم العربى ، ثم على مستوى الأقطار العربية . لم يبق للانتهاء من بلورة هذه المنهجية إلا مناقشة السياسات المختلفة التى يمكن اتباعها لتحقيق أهداف الاستراتيجية .

٣ — سياسات الاستراتيجية :

مناقشة السياسات هى فى الواقع مناقشة للبدائل المختلفة (التى تختلف فى مدى جرأتها ومدى فعاليتها) من السبل التى يمكن اتباعها لتحقيق أهداف استراتيجية التصنيع وبيان الخيارات التى تثور بشأن هذه البدائل بقصد التوصل إلى أكثرها فعالية فى تحقيق الأهداف . ولما كنا قد رأينا ان الكلام عن استراتيجية التصنيع لا يمكن أن يكون إلا فى صورة الكلام عن استراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى من خلال التصنيع ، فسنحاول فى مناقشتنا للسياسات :

— أن نبرز أولا بعض الأفكار الأساسية الخاصة بالسياسات .

— أن نتعرض ثانيا لسياسات عامة تصدق على التصنيع وغير التصنيع فى اطار عملية التطوير .

— أن نبين بوجه خاص ثالثا بعض السياسات الخاصة بالتصنيع ،

أولا : تتمثل الأفكار الأساسية الخاصة بالسياسات فى فكرتين أساسيتين :

— مؤدى الفكرة الأولى أن النظر فى السياسات هو نظر فى الامكانيات (الحالية والاحتمالية) الموجودة تحت تصرف المجتمع وسبل تعبئتها بقصد تحقيق الأهداف التى اعتنقت . هذه الامكانيات لا يمكن أن ننظر إليها نظرة احادية البعد وإنما تلزمنا نظرة ثلاثية البعد :

ه نظرة عينية للموارد المتاحة واللازمة (من قوة عاملة وموارد مادية) ، حتى يمكننا ان نرى المكنات الحقيقية لتنفيذ الأهداف .

* ونظرة مالية تعكس التعبير القومى عن هذه الموارد . وتمكننا من النظر فى الوسائل المالية التى تلزم لتعبئة الموارد العينية .

* ونظرة تنظيمية تمكننا من تصور الاطار التنظيمى لتعبئة الموارد وتوليفها. ذلك أنه فى غياب التنظيم الملائم تتبدد كل الموارد عينية كانت أو مالية .

-- مؤدى الفكرة الثانية أن النظر فى السياسات لا يتم إلا لاختيار أكثرها فعالية فى تحقيق الأهداف . هنا يمكن أن نلاحظ بصفة عامة ان فعالية السياسات تتوقف على :

* مدى واقعية الأهداف . وواقعية الأهداف لا تعنى عدم طموحها أو جرأتها ، كل ما فى الأمر أن طموح الأهداف إذا زاد بدرجة تحرمها من الواقعية يجعل السياسات غير فعالة. معنى ذلك أن السياسات (أى الوسائل) ترتبط ارتباطا عضويا بالأهداف ، فاذا تأثرت درجة واقعية الأهداف بتغير الظروف لزم مراجعة السياسات ، الأمر الذى يعنى ضرورة أن تكون السياسات محلا للمراجعة المستمرة فى ظل تغير الظروف . يترتب على ذلك من الناحية المنهجية أنه عندما نكون بصدد بناء الاستراتيجية العامة يتعين التركيز على أى الأدوات تستخدم وليس على الأشكال النهائية التى تأخذها السياسات (الواقع أن هذا العمل الأخير يدخل فى اطار عمل التخطيط) .

* كما تتوقف فعاليه السياسات ثانيا على مدى سيطرة المجتمع سيطرة مباشرة على الموارد الانتاجية . وهو أمر يشير فى الواقع ضرورة ازالة السيطرة الأجنبية على الموارد العربية (مباشرة كانت أو غير مباشرة). كما يشير أمر سيطرة الدولة فى القطر العربى على الموارد (وهذا يتوقف فى الواقع على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ، وعلى كيفية تنظيم الوحدات المملوكة لها ونوع العلاقة بينها وبين

الوحدات المملوكة للأفراد) . ويمكن القول أن فعالية السياسات تزيد (مع التحفظ الخاص بالطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وكيفية التنظيم) مع زيادة سيطرة المجتمع على موارده. إذ فى حالة وجود السيطرة الفردية على الموارد يتمثل أقصى ما يتصور فى اغراء الأفراد على السير فى اتجاه الاستراتيجية العامة . والاغراء لا يمكن أن يتم إلا من خلال دافع الربح .

ثانيا : أما السياسات العامة التى يلزم التعرض لها ونحن بصدد مناقشة سبل تحقيق أهداف استراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى وتصدق على التصنيع وغير التصنيع ، فهى تلك التى تتعلق بالموارد وسبل تعبئتها على أن ننظر إليها النظرة ثلاثية البعد السابق ذكرها . وتلك التى تتعلق بالعلاقة مع العالم الخارجى (فى شأن التصدير والاستيراد) .

— فيما يتعلق **بالموارد وسبل تعبئتها** سنرى أولا السياسات الخاصة بالقوة العاملة وبالموارد المادية وما يلحقها من مشكلات التكنولوجيا، وسياسات التوطن ، والسياسات الخاصة بالموارد المالية وتلك المتعلقة بالاطار التنظيمى .

بالنسبة **للقوة العاملة** ، يلزمنا أن نرى احتياجات التطوير من هذه القوة لمناقشة مدى توفر هذه الاحتياجات وما يلزم القيام به لضمان هذه الاحتياجات : -

* لتحديد الاحتياجات من القوة العاملة يمكن البدء بتحديد احتياجات المحاور الأساسية للتصنيع ومنها إلى احتياجات القطاع الصناعى بأكمله للتوصل إلى احتياجات الاقتصاد القومى فى مجموعه . ومن الناحية المنهجية :

- يمكن لتحديد الاحتياجات ابتداء من الهدف الانتاجى للصناعة أو لمجموع الصناعات أو للاقتصاد القومى بأكمله ومتوسط إنتاجية العمل المقابل ، على أن

يحسب هذا المتوسط على أساس الاتجاه الماضى للانتاجية وتدخل عليه التعديلات التى تؤدى إلى زيادة إنتاجية العمل طوال الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها .

— يلزمنا التعرف على الامكانيات الحالية والمستقبلة من القوة العاملة باعتبارها الممثلة للحدود التى لا يمكن تخطيها بالنسبة لامكانيات التوسع الاقتصادى . هنا يمكن تقدير الامكانيات المستقبلة على أساس الاحصائيات السكانية الخاصة بالعالم العربى على أن يؤخذ فى الاعتبار كقوة عاملة احتمالية الجزء من القوة العاملة العربية الموجودة خارج العالم العربى على الأقل الجزء الذى لم يتوطن فى خارج العالم العربى على سبيل الدوام (فى أفريقيا ، فى أمريكا الشمالية واستراليا، وفى أوروبا الغربية : تقدر القوة العاملة العربية الموجودة فى أوروبا الغربية (ومعظمها من المغرب العربى) بما يقرب من ٢ مليون شخص ، وتمثل الأرقام التالية القوة العاملة المغربية الفعلية فى عام ١٩٧٤ : ٤٤٣ ألف من الجزائر و ١٩٧٨٠٠ من المغرب و ٨١٦٠٠ من تونس[1] وتبرز الأهمية بصفة خاصة بالنسبة للاطارات الفنية التى تغادر العالم العربى : قدر عدد من تركوا العالم العربى منذ ١٩٥٠ بـ ١٠٠ ألف شخص أى بنسبة ١ : ٦ من خريجى الجامعات العربية وبنسبة ١ : ٣ من الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه (٢) .

---

(١) الجدول ١ الموجود على صفحة ٢٨ من ورقة :

J. Sassoon, Les mouvements de travail et de capital dans L'aire méditerranéenne. Iai, Rome, 1976.

(٢) أنظر ص ١١ من

A. Zahlan, The Development of Arab Manpower as an integrative factor of the Arab World.

مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، ابريل ١٩٧٦ .

* وتثور مسألة الاحتياجات من القوة العاملة بصفة خاصة :ـ

ـ بالنسبة لكيف القوة العاملة ، المؤهلة الصناعية بصفة عامة وتلك اللازمة للصناعات المحوريه بصفة خاصة . ويمكن تقدير عدد العمال الفنيين اللازمين لكل صناعة محورية ابتداء من العدد المعبر عن احتياجات الصناعة بصفة عامة ومايسمى مؤشرات التشبع (Saturation indices) من العمال الفنيين والخبراء . وما تختلف وفقا لفروع النشاط ، ففى بعض الفروع يكفى لتقدير عـــدد الفنيين والخبراء التعرف على عدد الفنيين اللازم لكل ألف من العمال المستخدمين فى فرع النشاط . ولكن هذا التعريف (لمؤشرات التشبع) قد لا يفى بالغرض فى بعض آخر من فروع النشاط من حيث أنه لا يبين بسهولة التغيير فى الاحتياجات من العمال الفنيين الناجم عن التطور الفنى . فى هذه الحالة قد يفضل ربط عـــدد الفنيين والخبراء بكمية أكثر ارتباطا بالتقدم الفنى . كما إذا تم حساب (مؤشرات التشبع) فى صناعة القوة المحركة بربط عدد الفنيين والخبراء بعدد معين من الكيلووات ـ ساعة وليكن ١٠٠٠ كيلووات ساعة من الطاقة الإنتاجية الموجودة. ويتم الحصول على المعلومات الخاصة بالتطور المرغوب فى (مبينات التشبع) من العمال الفنيين من الوحدات الإنتاجية الرائدة فى فرع النشاط محل الاعتبار(١).

ولا تمثل القوة العاملة المؤهلة عنق زجاجة إلا إذا تناسينا وجـــود القدر الكبير من الاطارات الفنية المبددة فى بعض البلدان العربية ، وتغافلنا عن ضرورة تكوين الاطارات اللازمة فى فترة تفريخ الاستثمار أى أثناء بناء الوحدة الانتاجية

---

(١) توجد دراسة لمثل هذه المؤشرات فى بعض الصناعات فى بعض الدول العربية فى تقرير بعنوان (دراسة هيكل العمالة الصناعية فى الدول العربية المؤتمر العربى الثانى لتنمية القوى العاملة فى الصناعة) ، بغداد ٩٧٥ .

وهى فترة عادة ما تكون طويلة نسبيا فى الصناعات المحورية فى التصنيع كالحديد والصلب والبتروكيماويات . والكلام عن تأهيل القوة العاملة يذكرنا بضرورة اعادة النظر فى السياسة التعليمية وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم الفنى .

ـ كما تثور مسألة الاحتياجات من القوة العاملة بصفة خاصة بالنسبة لبعض الاستثمارات التى تكون كثيفة الاستعمال للقوة العاملة، حيث توجد بوفرة. وهو سبيل قد يلزم الالتجاء إليه فى حـــدود وفى بعض المجالات لمواجهة البطالة التى توجد فى بعض أجزاء العالم العربى . وذلك على أن تكون حدود هذا النوع من استعمال القوة العاملة واضحة. وتتمثل حدود ذلك فى أن هذا الاستعمال لايكون إلا فى المجالات التى يوجد فيها خيار بين بديلات فنية . وفى هذا الاستعمال قد يؤدى إلى أن تطول فترة تفريخ الاستثمار ومايتنتج عن ذلك من تأخير بدء تشغيل الوحدة الانتاجية وما يحدثه ذلك من آثار على الوحدات الأخرى التى تدخل مع وحدتنا فى علاقات اعتماد متبادل . كما تتمثل هذه الحدود فى ضرورة توفير السلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية (من مسكن ومواصلات وتعليم وصحة وخلافه) اللازمة لإعاشة القوة العاملة المستخدمة . كما أن التوصل إلى النمط التنظيمى لتعبئة القوة العاملة ليس بالأمر الهين .

ـ وتثور مسألة الاحتياجات من القوة العاملة بصفة خاصة أخيرا بالنسبة للأقطار العربية التى تفتقر إلى القوة العاملة كما وكيفا . كبلدان الخليج بما فيها السعودية ، وليبيا ولبنان حتى ابريل ١٩٧٥ : ففى قطر مثلت القـــوة العاملة الأجنبية ٨٣٪ من القوة العاملة فى ١٩٧٠ ، ٧٤٫٦٪ من الكويت فى ١٩٧٠ . وقدرت القوة العاملة الأجنبية فى السعودية بـ ٤/ مليون شخص فى ١٩٧٥ ، وفى لبنان بين ٣٠٠ ـ ٥٠٠ ألف شخص حتى أبريل ١٩٧٥ . كما قدرت القوة

الأجنبية فى ليبيا فى ٩٧٤ بـ ١٥٠ ألف عامل عربى . وتجد هذه القوة العاملة مصدرها فى البلدان العربية (مصر ، فلسطين ، سوريا ، اليمن ، تونس ، لبنان) وفى البلدان الأسيوية (الهند ، الباكستان ، ايران) (١) . واضح انه بالنسبة لهذه البلدان وغيرها (كدولة الأمارات العربية والبحرين) تمثل الامكانيات من القوة العاملة محددا أساسيا للبناء الصناعى رغم امكانية الالتجاء إلى الفنون الانتاجية الكثيفة الاستخدام لوسائل الانتاج فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية . وعدم وجود هذه القوة العاملة داخل حدود الدولة يجعل سياسة الحصول على الايدى العاملة من السياسات المحورية فى تحقيق اهداف الاستراتيجية .

* فاذا ما تحددت الاحتياجات من القوة العاملة (كما وكيفا) وبرزت المجالات التى تثور فيها بصفة خاصة ، تتوقف تعبئة القوة العاملة اللازمة ، على النحو الذى يعطى معه انتاجية عمل مرتفعة على الوضع التنظيمى ، وعلى الأخص من الناحية السياسية ، ومدى تحقق شروط الديموقراطية الإقتصادية بوعى القوة العاملة ومساهمتها فى اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد ومساهمتها فى الرقابة على التنفيذ وحصولها على نصيب مـــلائم من الناتج الإجتماعى . هذا بصفة عامة ، ويتوقف تعبئة القوة العاملة اللازمة بصفة خاصة على الإجراءات التى تتخذ لوقف نزيف القوة العاملة ، وعلى الأخص المؤهلة ، خارج العالم العربى ، حتى لاتذهب ثمار القوة العاملة إلى مجتمعات تتلقاها بعد ان يتحمل المجتمع العربى نفقات تكوينها جسمانيا وفنيا .

كما تتوقف على الإجراءات التى تتخذ فى سبيل انتقال جزء من القوة العاملة

---

(١) A. Zahlan المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١١ - ١٥ ..

العربية نحو الأقطار التى تفتقر إليها (من تحقيق ظروف معيشية معينة ، وتوحيد تشريعات عمل تحقق لها شروط عمل وحياة كريمة ... إلى غير ذلك) .

الموارد المادية :

وارتباطا بالقوة العاملة ، وعلى أساس النظرة العينية لإمكانيات تحقيق أهداف الاستراتيجية تثور مسألة الموارد المادية بصفة عامة ومسألة الطاقة بصفة خاصة ، وضرورة التفكير فى سياسات بالنسبة لها :

* أولى هذه السياسات تفرض نفسها ، وهى تلك المتعلقة بالمسح الشامل للموارد الطبيعية والطاقات المادية فى العالم العربى . اذ دون المعرفة بذلك معرفة علمية منسقه تصبح القرارات التى تتخذ بشأن الموارد المادية من قبيل التخبط العشوائى . هذه السياسة رغم حيويتها ما زالت لم تحظى بالعناية الواجبة .

* مؤدى استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ان تتمثل السياسة بالنسبة للموارد الطبيعية فى استخدامها — كقاعدة عامة — لتكون محلا للتحول فى سلسلة متكاملة من الحلقات التكنولوجية حتى يمكن التوصل فى النهاية إلى الاستجابة لحاجات الغالبية من السكان ، حاصلين بذلك من خلال السلسلة الإنتاجية على أكبر قيمة مضافة ممكنة . القول بذلك لايعنى التخلف عن تصدير على الأقل بعض ماينتج من الموارد الطبيعية . هذا التصدير قد يكون مفروضا فى المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ استراتيجية التصنيع باعتبار الوضع التاريخى المفروض الذى اورثنا التخصص فى انتاج المواد الأولية وباعتبار ان بناء اساس الصناعة التحويلية المتكاملة يستغرق فترة زمنية غير قصيرة . كما ان التصدير قد يكون اختياريا بالقدر الذى يزيد فيه انتاج المادة الأولية فى الداخل عن احتياجات الجهاز الصناعى المتكامل . وبالقدر الذى يلزم معه مبادلة هذا الإنتاج الزائد مع مواد أولية أو نصف مصنوعه أو مواد مصنوعة يحتاج إليها الإقتصاد العربى .

* ومؤدى استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ان نبلور كذلك ، ومن الآن ، سياسة البحث عن بدائل للموارد الطبيعية الموجودة لتحل محلها عند النفاذ أو عندما يصبح من غير الإقتصادى استخدام مورد من الموارد الحالية . ويصدق هذا بصفة خاصة على الطاقة ، نظرا لاعتبارها القاسم المشترك فى كل صور النشاط الإنتاجى (الصناعى وغير الصناعى) والنشاط الإستهلاكى .

* فى مجال الطاقة يعرف العالم العربى حاليا أساسا نوعين من الطاقة : الطاقة الكهربائية ذات المصدر الهيدرولى (وينتج العالم العربى منها فى عام ١٩٧٣ ، ما قدرة ٢٦ مليار كيلووات ساعة — ويكون نصيب الفرد العربى منها هزيلا للغاية إذا ماقورن بنظيره فى الإقتصاديات المتطورة) والطاقة البترولية . (ويتقاسم هذان النوعان الطاقة المنتجة على الصعيد العالمى حاليا بنسبة ٥٠٪ لكل منهما تقريبا). وللبترول والغاز الطبيعى المنتجين فى العالم العربى الآن استخدامات ثلاثة :

- كمصدر للطاقة تستخدم فى الإنتاج والاستهلاك الداخليين فى العالم العربى. وهو استخدام لجزء محدود من الإنتاج ، لايتعدى بين ١٠ - ١٥٪ من الإنتاج.

- كمادة أولية فى الصناعات البتروكيماوية . ولا يزال استهلاكنا فى هذا المجال محدودا للغاية . والظاهر انه سيظل محدودا بالنسبة للانتاج حتى بعد بناء الحلقات المتكاملة من هذه الصناعات .

- كمصدر للموارد المالية يحصـــل عليها عن طريق تصدير البترول والغاز الطبيعى ليستخدما فى الخارج كطاقة أو كمدخلات فى الصناعات البتروكيماوية . هذه الموارد يمكن استخدامها فى بناء الأساس الصناعى وفى التحول الإقتصادى بصفة عامة .

ورغم احتواء باطن الأرض العربية على ٦٥٪ من احتياطى العالم فى البترول

وعلى ١٥٪ من احتياطيه فى الغاز الطبيعى ، تستلزم استراتيجية التصنيع البحث فى سياسة خاصة بالطاقة البديلة ، خاصة إذا وعينا أن البترول والغاز الطبيعى مواد قابلة للنفاذ ويجرى نفاذها فعلا (بعض ما ينتج فى العالم العربى يعاد حقنه فى الآبار التى خلت فى امريكا) . وتتمثل أهم الصـــور البديلة للطاقة البترولية المتصورة عند المستوى الحالى لتطور المعرفة العلمية فى الطاقة الكهربائية (وامكانيات توليد الطاقة الكهربائية الهيدرولية مازالت بعيدة عن الاستنفاذ فى العالم العربى) والطاقة الشمسيـــة والطاقة الذرية والطاقة الهيدروجيفية والطاقة الجيوثرمية (المستمدة من حرارة باطن الأرض) والطاقة المستمدة من المد والجزر والطاقة الهوائية (الايوليفيه) ، ويلزمنا هنا سياسة طويلة المدى (فى اطار الاستراتيجية العامة للتطوير من خلال التصنيع) تقوم على بحث امكانية واقتصادية كل من صور الطاقة هذه على أساس :

(١) وجود المصدر الأساسى للطاقة فى الطبيعة فى العالم العربى .

(٢) التكنولوجيا اللازمة للحصول على الطاقة ، مدى تقدمها ومدى تعقيدها ومدى اقتصادية استخدامها .

(٣) اثر استخلاص الطاقة على البيئة .

(٤) وغيرها من الأسس التى تفرض نفسها وفقا لطبيعة القضية المعروضة .

وترتبط مسألة التكنولوجيا: بالمواد المادية وبديلات استخدامها . وهى مسألة حيوية عادة ما تطرح طرحا خاطئا يؤدى تصور عملية التصنيع تصورا غـــير سليم حول عملية « سد ما يسمى بالفجوة التكنولوجية » أو إلى اتباع سياسات فى « نقل » التكنولوجيا تؤكـد التبعية . وقد سبق أن قلنا ، أن أهمية مسألة

التكنولوجيا تدفع بنا إلى أن نفرد لها مكانا تطرح فيه المسألة والمشاكل التى تثيرها والسبيل إلى حلها . وهو ما نقوم به فى الباب الرابع .

* * *

هذا فيما يتعلق بالنظرة العينية للقوة العاملة والموارد المادية وما يرتبط بها من مشاكل التكنولوجيا كامكانيات تكون محلا لسياسات بديلة يلزم إختيار أكثرها فعالية لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع . هذه النظرة ترتبط كذلك بتوطن النشاطات الاقتصادية إذا ما نظرنا إليه نظرة تبعد ، ولو قليلا ، عن النظرة السوقية ، باعتبار أن صورة توطين الامكانيات من القوة العاملة والموارد المادية (فى تجمعها) تزيد أو تنقص من كفاءة استخدامها الأمر الذى يستلزم التوصل إلى أكثر سياسات التوطن فعالية .

— **سياسة التوطن :** لن نناقش هنا القضايا المختلفة التى يثيرها التوطن ، وإنما نكتفى بابراز اختيار السياسة الأكفأ فى التوطن ، إذا ما أريد لأهداف استراتيجيتنا فى التطور من خلال التصنيع أن تتحقق ، لابد وأن يقوم على نظرة مختلفة للمكان ، ابتداء منها نتوصل إلى نظرة مختلفة للتوطن والمعايير التى تمكن من تحديد السياسة الأكفأ على المستوى القطرى وعلى المستوى العربى .

ومؤدى النظرة المختلفة للمكان أنه ليس مجرد المسافة الجغرافية تقاس بنفقة النقل ، وإنما هو التوزيع الجغرافى للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من معطيات الطبيعة . وعليه لا يمكن النظر إلى المكان إلا تاريخيا ، لنصل إلى معنى الجهة Region فى التحليل الجهوى ، تتحدد بنوع العلاقات السائدة التى تميزها عن غيرها من الجهات وتجعل لها دورا غالبا تقوم به فى الكل الاقتصادى والاجتماعى ـ وابتداء من هذه النظرة المختلفة للمكان تكون النظرة للتوطن نظرة شاملة : إذ يلزم

النظر إلى نمط التوطن فى اطار العملية الاقتصادية والاجتماعية فى حركتها . فاذا قامت العملية الانتاجية على إنعدام المساواة كان من الطبيعى أن يقـــوم نمط التوطن على التفاوت المكانى فى داخل الاقتصاد الواحد أو الاقتصاد الدولى (كما هو الحال بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية) . وبهذه النظرة الشاملة لنمط التوطن ، نجد أن نمط التوزيع المكانى للعلاقات الاقتصادية الأساسية هو الذى يحدد شبكة المواصلات والهياكل الأساسية للخدمات ، رغم أن هـــذه الأخيرة تؤثر ، إذا ما وجدت ، على سلوك المشروع الفردى . وبهذه النظرة يبرز ، فى اطار التطور التلقائى (الرأسمالى) نمط التوطن التلقائى الذى ينتج الفوارق الجهوية ويزيد من حدة التناقض بين الريف والمدينة . وهو ما يصدق على نمط التوطن الحالى فى الاقتصاديات العربية ، مع الوعى بأن المدينة فى حالتنا لا تلعب دور القطب الذى يؤدى إلى تطوير الريف وتغييره ، وإنما هى تلعب أساسا دور الوسيط الذى يمكن من تعبئة الجز الأكبر من الفائض الاقتصادى خارج العالم العربى .

إذا كان من اللازم أن تكون نظرتنا شاملة للتعرف على حقيقة نمط التوطن فى الماضى ، فإنه يلزمنا هذه النظرة الشاملة عند البحث فى السياسة الأكفأ للتوطن اللازم عند بناء استراتيجية للتطوير من خلال التصنيع :

* يلزمنا أولا أن نبـدأ من الاستراتيجية ، ومن أهدافها نصل الى سياسة التوطن الأكفأ .

* يلزمنا ثانيا أن نرى ضرورة أن يحرص نمط التوطن عـلى تصحيح نمط التوطن الاستعمارى وما أدى إليه من زيادة العوارق الجهوية وبين الريف والمدينة فى داخل القطر العربى وبين الأقطار العربية على مستوى العالم العربى .

* على المستوى القطرى ، تلزم التفرقة بين الاستثمار الخاص ، الذى يجرى

توطينه على أساس الأرباحية التجارية مع ضرورة محاولة الدولة التأثير على شروط هذه الارباحية على نحو يحد من الآثار السلبية للتوطن التلقائى ، والاستثمار العام الذى يجرى توطنه عــلى أساس من الربحية التجارية والاجتماعية واعتبارات الاستراتيجية العامة .

* على المستوى القطرى ، يلزمنا أن تهدف سياسة توطين الى العمل على التخفيف من احتقان المدن الحالية ، عن طريق التوطين . على نحو يحقق تصنيع المجتمع الريفى ، أى التحويل الكيفى للمجتمع الريفى (وليس مجرد تغيير النشاط الزراعى على نحو يزيد من الفائض الزراعى الذى تبتلعه المدينة على نحو أو آخر) كما يلزم أن تقــوم سياسة توطين الوحدات الاستهلاكية ووحدات الخدمات على نحو يجعل الوحدات هى التى تسعى إلى السكان وليس عكس .

* على المستوى القومى لا تنفصل سياسة التوطين عن سياسة التنسيق بين الأقطار العربية ، إذ التوطن هــو التعبير المكانى عن نمـط تقسيم العمل الذى يراد تحقيقه فى داخل العالم العربى ، هنـا ، الأسلم أن يتجه الرأى الى اختيار عـدد من المشروعات الرئيسية فى الصناعات التى يفرض فيها التنسيق الصناعى نفسه ، وعلى الأخص الصناعات المحورية . ويتم توطينها على أساس :

(١) الموارد الحالية والاحتمالية فى كل قطر عربى .

(٢) الأرباحية التجارية والاجتماعية واعتبـارات الاستراتيجية عــلى المستوى القومى .

(٣) ضرورة وجود حد أدنى من التركيب الصناعى فى كل قطر عربى يضمن له حـدا أدنى من الأمان الإقتصادى ، ويحقق بالإضافة الى الإنتاج التغييرات الاجتماعية التى يحققها التصنيع ، ويسهم فى حل المشكلات الاجتماعية والسلوكية

فى تحويل القوة العاملة من قـــوة عاملة فلاحية (أو يدوية) الى قوة عاملة صناعيـة .

(وقد يتصور أن يختلف نوع الفن الإنتاجى بأختلاف نوع الاهمية التى للوحدة الانتاجية قوميـــة أو قطرية أو محلية : فينتج نفس الناتج بفن انتاجى متقدم جدا اذا تعلق الامر بوحدة لها أهمية على المستوى القومى ، وبفن انتاجى أقل تقدما اذا كانت للوحدة أهمية على المستوى المحلى) .

على هذا الأساس . يمكن نمط التوطين من تحقيق تكامل الحلقات التكنولوجية بين الأقطار العربية ، على نحـــو يحقق أهداف استراتيجية التصنيع على المستوى القومى .

* * *

على هذا النحو يبين أن السياسات اللازم رسمها فى شأن القوة العاملة والموارد المادية وما يلحق بها من مشكلات التكنولوجيا والتوطن تمثل ، فى بحثنا عن الامكانيات فى صورتهـا العينية ، الضمان الأساسى لتحقيق أهـداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ، خاصة فى عالم تسوده الضغوط التضخمية فى سرعتها الرهيبة وتسيطر عليه أجواء النقص ، أو خلق النقص ، فى الموارد الاستراتيجية .

هذه النظرة العينيه تثير فى الواقع ، فى مرحلة التخطيط لتحقيق الاستراتيجية بعد أن يجرى اعتناقها، مشكلات التخطيط العينى وتوزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفه عن طريق التخطيط الكمى أو عن طريق استخدام الأثمان أو عن طريق « توليفات » مختلفة من هاتين الوسيلتين . تدخل الأثمان ، فى اقتصاد المبادلة ، يلزمنا أن نزوج بهذه - النظرة العينية نظرة مالية تحتم علينا مناقشة السياسات المتعلقة بالموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع .

الموارد المالية : نناقش هنا السياسات المختلفة الخاصة بتدبير المـــوارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التصنيع ، ونرى أن المناقشة السليمة لهذه السياسات لا يمكن أن تنطلق إلا من فكرة استراتيجية هى فكرة **الفائض الاقتصادى** . وازاء ما يسود من أفكار خاطئة مضللة يترتب عليها اتخاذ سياسات أقل من ما يقال بشأنها انها تضر بمصالح الشعوب فى الأقطار العربية ، وجب علينا أن نتوقف لنوضح مفهوم هذه الفكرة استراتيجية .

وأيا كانت المفاهيم المختلفة للفائض فيكفى لغرضنا هنا المفهوم التالى : ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور إنتاجية العمل يستطيع المجتمع أن ينتج فى خلال الفترة الإنتاجية كمية من الناتج الصافى تزيد على ما يعد ـ وفقا للظروف الفنية والإجتماعية للانتاج ـ استهلاكا ضروريا لمن يقومـــون بالإنتاج . وإذا ما كنا فى مجال للتطور الاقتصادى فان فكرة الفائض الاقتصادى الاحتمالى هى التى تثير اهتماما أكبر ، وهى عبارة عن الفرق بين الناتج الذى يمكن تحقيقه فى ظل الظروف الطبيعية والتكنولوجية للمجتمع محـــل الاعتبار ، استخداما للموارد الإنتاجية الموجودة ، وبين ما يمكن أن يعد من قبيل الاستهلاك الضرورى . فى اقتصاد متخلف يوجد هذا الفائض تحت الصور الأربعة الآتية :

(١) الاستهلاك الكمالى (الذى عادة ما يأخذ شكل الاستهلاك الطائش) .

(٢) الإنتاج الضائع على المجتمع لوجود أفراد غير منتجين، أى أفراد تمكنهم أوضاعهم الاجتماعية من العيش دون المساهمة فى العمل الاجتماعى أو عن طريق القيام بأعمال غير منتجة كأعمال المرابين والمضاربين . . .

(٣) الإنتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود التنظيم غـــير الرشيد للجهاز الإنتاجي .

(٤) والإنتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود بطالة ظاهرة أو مستترة .

هذا الفائض الاقتصادى يمثل مصدر كل اضافة للطاقة الإنتاجية أى كل تراكم فى وسائل الإنتاج. ومن ثم لزم التعرف على الأشكال المختلفة التى يتخذها الفائض. وللتعرف على هذه الأشكال يمكن استخدام معيارين :

* معيار طبيعة النشاط الاقتصادى الذى يخلق به الفائض : هنا يمكن التفرقة بين الفائض الاقتصادى الزراعى (وهو يكتسب بالنسبة لبعض الاقتصاديات العربية ، كمصر وسوريا والمغرب والجزائر ، أهمية خاصة نظراً لغلبة الزراعة على نشاطها الإقتصادى) ، والفائض الذى يتحقق فى النشاط الاستخراجى ، سواء تمثل الناتج فى المعادن ، كما هو الشأن فى حالة موريتانيا ، أو فى البترول ، كما هو الحال بالنسبة للكويت والسعودية وبلدان الخليج البترولية الأخرى وليبيا ، والفائض الذى يتحقق فى النشاط الصناعى وله أهميته فى البلدان العربية الذى أصبح للنشاط الصناعى فيها وزنا معتبرا ، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد المصرى .

* معيار نوع ملكية الوحدة الانتاجية الذى يرتبط به نوع وحدة الاستغلال: وفقا لهذا المعيار يمكن التفرقة فى نطاق الإنتاج الزراعى بين فائض يخلق فى الوحدات الفلاحية الصغيرة وفائض يخلق فى الوحدات الزراعية التى يتم فيها الإنتاج على أسس رأسمالية . كما يمكن التفرقة فى نطاق الإنتاج غير الزراعى بين فائض ينتج فى الوحدات الخاصة وفائض ينتج فى الوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة .

أما إذا نظرنا إلى الفائض فى شكله النقدى فانه يوجد فى الدخول الآتية : ريع الأراضى الزراعية ـ الفائدة على الديون فى الريف ـ الأرباح التى تتحقق فى النشاط الزراعى ـ الأرباح التى تتحقق فى المناجم والصناعات المختلفة بما فيها صناعة التشييد ـ الأرباح التى تتحقق فى التجارة والنقل والمواصلات ـ دخول الملكية

الأخرى (ريع العقارات المبنية ، الفائدة على الديون فى المدينة ، ... الخ) .

على أساس فكرة الفائض هذه نجد أن نقطة البدء فى التعرف على الموارد المالية. ودراسة البديلات المختلفة فى شأنها تتمثل فى التعرف على الفائض الاقتصادى : معرفة موطنه الاقتصادى والاجتماعى : التعرف على النشاطات التى ينتج فيها ، على حجمه وأشكاله العينيه والنقدية ، على الفئات الاجتماعية التى تحصل عليه فى شكل دخول ، على استخدامات هذه الفئات للفائض فى استهلاك اضافى، فى مضاربات، فى اقراض ، فى استثمار لا يضيف إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع كشراء الأراضى ، فى استثمار منتج وفى أى المجالات (ذلك لأن بعض المجالات أكثر إنتاجية من البعض الآخر) ؟

وابتداء من فكرة الفائض الاقتصادى والاجتماعى يمكن التفرقة بين ثلاث طوائف من الاقتصاديات العربية :

- الاقتصاديات العربية ذات القواعد الانتاجية والتى لا تصدر البترول ، كمصر والمغرب : فيها يأخذ الفائض أساسا شكل الفائض الزراعى . وكذلك شكل الفائض فى النشاط الاستخراجى والنشاط الصناعى ، بالقدر الذى يوجد فيه كل من هذين النشاطين .
- الاقتصاديات العربية التى لا توجد لها القواعد إنتاجية وتقوم أساساً على استخراج البترول وتصديره، الكويت والبحرين وقطر . وفيها يأخذ الفائض أساساً شكل جزء من الريع البترولى .
- الاقتصاديات العربية ذات القواعد الانتاجية والتى تستخرج البترول وتصدره ، كالجزائر والعراق . وفيها ينتج فائض زراعى (وصناعى بالقدر الذى يوجد فية النشاط الصناعى) كما أنها تحصل على جزء من الريع البترولى .

وفى ضوء هذه التفرقة نود أن نبرز حقائق أساسية يجرى الشائع من الأمور على اغفالها ، هذه الحقائق هى :

— ابتداء من الفائض الاقتصادى لا يوجد بلد عربى غير قادر على ايجاد الموارد المالية اللازمة التطوير من خلال التصنيع[1] . خاصة إذا ما (١) وضعنا أيدينا على مظاهر تبديد الفائض الاقتصادى الحالى (٢) وإذا ما تمت التغييرات اللازمة لانتاج الفائض الاحتمالى عن طريق استخدام القوة العاملة أو الموارد المادية المعطلة .

— أن الأمر يتوقف على السياسات المتبعة لتعبئة الفائض والحيلولة دون استخدامه فى استهلاك طائش (فى داخل وخارج المجتمع العربى) أو استثمار غير منتج ، والسياسات الممكنه تتمثل فى :

(١) اعادة النظر فى نمط توزيع الدخل القومى على نحو يحرر الفائض لتمويل الاستثمارات .

---

(١) فى دراسة عن الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى قدر الفائض فى قطاعى الزراعة والصناعة (بمليون الجنيهات) بـ ١١٠٢ ، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥١ فى السنوات ٦٨/١٩٦٩ ، ٦٩/١٩٧٠ ، ٧٠/١٩٧١ ، ٧١/١٩٧٢ على التوالى . مع العلم بأن الاستثمار الكلى لم يتعدى فى أى من هذه السنوات ٦٠٠ مليون جنيه .

أنظر فى ذلك ، عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية حقوق الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، وقد قدرت مدخرات الاقتصاد المصرى التى عبئت للحرب أثناء الحرب العالمية الثانية بما يعادل ٢٢ — ٢٥٪ من الدخل القومى تراكمت فى صورة الأرصدة الاسترلينية . لتمويل الحرب يوجد الفائض ، ولتمويل التطوير نجدنا ضائعين فى حلقة مفرغة من الفقر أو البؤس !! بالبؤس النظرية !!

(٢) التوصل إلى أشكال تنظيمية جديدة للوحدات الانتاجية (تنبع من واقع المجتمع العربي) تزيد من الإنتاجية وتسهل من تعبئة الفائض .

(٣) اتباع سياسة ضريبة تقوم على مفهوم للطاقة الضريبية يرتكز على حجم الفائض .

(٤) اتباع سياسة أثمان تمكن من تعبئة الفائض .

— أن وجود الريع البترولي وأن كان يسهل من عملية تغيير الهيكل الانتاجي نسبيا لا يجعل البلد ذات الريع البترولي غنية إلا بالقدر الذي يتحول معه الريع البترولي إلى طاقة إنتاجية في اطار الاستراتيجية السليمة للتطوير من خلال التصنيع .

— ان بعض المتراكم من الريع البترولي (وخاصة في شكل عملات صعبة) يمكن أستخدامه بواسطة البلدان العربية ذات القواعد الانتاجية والغير مصدرة للبترول عن طريق التوسع في مبادلاتها السلمية مع البلدان ذات الفوائض من الريع البترولي .

— أن مناقشة سياسات استراتيجية التطوير من زاوية الموارد المالية لا بد وأن ترتكز على معرفة متعمقة للفائض في الاقتصاديات العربية ، وهي معرفة أقل ما يقال بشأنها أنها مهدرة يكاد يجهلها الأدب الشائع في مسائل التخلف والتطور في العالم العربي وكذلك الدراسات التي تقوم بها الهيئات المشتغلة بالتنمية . وهو ما يفسح المجال لكل الأفكار الخاطئة الشائعة حول الفقر والغنى في العالم العربي ، وللتمادي في سياسات تبدد الفائض باسم الفقر .

— أنه ابتداء من الفائض الاقتصادي وضرورة التعرف عليه وتعبئة وترشيد استخدامه لتمويل مجهودات للتطوير نرى الموقف من رأس المال الأجنبي بصفة عامة ومن الشركات دولية النشاط بصفة خاصة .

• بالنسبة للموقف من رأس المال الأجنبي ومن الشركات دولية النشاط ، نكتفي ، ونحن بصدد مناقشة السياسات الأكثر فعالية في تحقيق أهداف استراتيجية التصنيع ، باثارة عدد من الاعتبارات والتساؤلات الواجب أخذها في الحسبان في شأن أمر يلزم ان يكون الموقف منه واضحا تمام الوضوح إذا أريد للعالم العربي أن يتطور إقتصاديا وإجتماعيا(١).

ـ بالنسبة للموقف من رأس المال الأجنبي بصفة عامة ، لا يكون مثل هذا الموقف قد اتخذ على نحو سليم إلا في ضوء الاعتبارات التالية :

(١) الوعي التاريخي بأن التخلف الاقتصادي والاجتماعي إنما تحقق للبلدان العربية في اطار العلاقة مع رأس الأجنبي .

(٢) قدرة الاقتصاديات العربية على انتاج فائض لا يقل عن ٢ - ٢٥٪ من انتاجها القومي السنوي ، على النحو السابق ذكره ، وأن أقصى ما يطمع فيه مجتمع لتطوير نفسه اقتصاديا هـــو استثمار ما بين ٢٠ - ٣٠٪ من دخله السنوي بشرط أن تستثمر في الأوجه الأكثر انتاجية وأن تدار الطاقات الإنتاجية بكفاءة وأمانة .

(٣) التعرف على طبيعة الاقتصاد الدولي الحالي واستراتيجية (أو استراتيجيات) رأس المال الدولي تجاه بلدان العالم الثالث عامة والبلدان العربية خاصة .

---

(١) وقد مثل الموقف من رأس المال الأجنبي أحد القضايا الأساسية في الاتفاق بين دول الاندين في أمريكا اللاتينية الخاص بتحقيق التكامل الاقتصادي بينها . أنظر في ذلك :

Le mouvement d'integration en Amerique Latine. Problemes Economiques, La documentation Francaise, [No. 1304, 10 Jan 1973, P 21.

(٤) وضوح استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع ووضوح ماتسعى البلدان العربية إلى تحقيقه .

- أما بخصوص الموقف من الشركات دولية النشاط ، وهى التى تقود تقسيم العمل فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، فالسؤال الحقيقى الذى يثور بشأنها والاجابة عليه لا يمكن ان يتضحا إلا فى ضوء دراسة متعمقة تغطى كافة جوانب القضية ، وعلى الاخص :

* الشركات الدولية النشاط التى تتعامل مع العالم العربى وخاصة فى ميادين البترول والبتروكيماويات والصناعات التحويلية والنقل والبنوك الدولية، للتعرف على نوع النشاط الاقتصادى الذى تقدم عليه بقصد التعرف فى النهاية على نمط تقسيم العمل الذى تسعى إلى تحقيقه (مع التفرقة بين الشركات الكبيرة قبل التعامل مع العالم العربى والشركات التى تقوى وتصبح دولية من خلال تعاملها مع العالم العـــربى) .

* الشروط التى تقدم الشركات على التعامل فى ظلها فى العالم العربى، الشروط الاقتصادية (السوق ، خصائصه ، توافر الموارد الماليه ، توافر الموارد الطبيعية الرخيصة خاصة التى يكون الطلب العالمى عليها فى تزايد مستمر ، توافر الطاقة ، القوة العاملة العربية ومستوى الاجور) والشروط السياسية (وما تستلزمه من ضمانات ومؤسسات ، وموقف الدول العربية من هذه الشروط ، مدى قبولها أو اشتراطها مساهمة وحدات القطاع العام ... إلى غير ذلك) .

* الجوانب التكنولوجية : مكان مشروعاتها أو المشروعات التى تشترك فيهـا فى العالم العربى فى الحلقة التكنولوجية المتكاملة ومدى اعتمادها (من جهة الأمام ومن جهة الخلف) على مراحل أخرى من مراحل الحلقة التكنولوجية توجد فى

خارج العالم العربى ، مستوى الفنون التى تجلبها ومـــدى ما يمثله من تطور تكنولوجى وخاصة بالنسبة لما يوجد فى البلد الأم للشركة دولية النشاط ، مدى ما تقوم به فى مجال تطويع التكنولوجيا لظروف العالم العربى والكيفية التى يتم بها ذلك ، إلى أى حد تنشغل هذه الشركات بتطوير الفنون الانتاجية المحلية .

* تمويل المشروعات التى تبنيها الشركات دولية النشاط أو تشترك فيها :

مدى استقلالها ماليا ، مدى تلاحمها مع المصالح المحلية، مدى تقبلها لأن تتملك المصالح المحلية ، ولو جزئيا ، الشركة الأم ، مدى تعاملها (وكيفية هذا التعامل) مع شركات دولية أخرى عند قيامها بمشروعاتها فى العالم العربى .

* مشكلات تسويق المنتجات التى تسهم فى بناء وحـــدات إنتاجها أو فى إنتاجها : مدى سهولة أو صعوبة تسويق هــــذه المنتجات فى السوق الدولية ، وضعها فى الأسواق الدولية التى تسيطر عليها شركات دولية كبيرة، مدى احترامها لتعهداتها فى حالة التزام الشركة دولية النشاط بتسويق نسبة معينة من الناتج بعد التشغيل ، الشروط التى يتم بها التسويق ، مدى اهتمامها بالسوق المحلية وبأى الفئات الاجتماعية فى السوق المحلية .

* الادارة : الكيفية التى تتم بها ومدى ارتباطها بالشركة الأم، مدى اشراك المواطنين العرب فيها - وفى أى عمل من أعمال الادارة، أعمال تحديدالاستراتيجية والتخطيط أم أعمال التنسيق بين قرارات الادارة التى تتخذ على المستوى الادنى أم أعمال إدارة العمليات اليومية .

* الانتهاء من كل هذا بابراز الوزن النسبى لكل من رؤوس الأمـــوال الأجنبية الموجودة فى العالم العربى من خلال الشركات دولية النشاط ومجال نشاط كل منها ، والطرق التى تفضل التعامل بها ، مع الحكومات أم اشتراكا مع

رأس المال المحلى أم استقلالا عنهما ، وما إذا كانت تفضل التعامل على أساس « الصفقة الحزمة Package deal التى تحتوى رأس المــال ، والتكنولوجيا ، والادارة أم على أسس أخرى ، كل ذلك بقصد ابراز نمط تقسيم العمل الذى ترمى إلى تحقيقه وما يمثله هـــذا النمط من تقسيم العمل للمجتمع العربى : يمثل تأكيدا لتبعية الاقتصاديات العربية أو خروجا لها من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

دراسة هذه الجوانب لطبيعة ونشاط الشركات دولية النشاط ، والجوانب الأخرى لنشاطها فى الاقتصاد الدولى بصفة عامة وفى العالم العربى بصفة خاصة(١)، هذه الدراسة تؤدى بنا إلى البصر بالسؤال الحقيقى الذى يثور فى النهاية . وهو : هل يلزم على العالم العربى ، لتحقيق أهـــداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ، أن يواجه الشركات دولية النشاط أم أن يتعامل معها ؟ إذا كان لا بد من التعامل ، ففى أى المجالات ؟ وفى أى صورة ؟ صورة الانضواء تحت ظلها ،

---

(١) ولدينا دراسة حديثة عن استراتيجية الشركات دولية النشاط فى حوض البحر الأبيض وخاصة فى البلدان العربية . وهى دراسة قامت على الوثائق والمقابلات مع المسئولين فى الشركات دولية النشاط التى تتعامل مع البلدان العربية ، وتتسم بالوضوح والصراحة . وتبين الدراسة كيف أن الاعتقاد السائد فى أوساط هذه الشركات هو أن العالم العربى غير قادر على التصنيع الجاد . وهو ما يعنى أن هذه الشركات لا تعتبر البلدان العربية من قبيل العميل الجاد المستمر الذى يحرص التاجر على التعامل معه على أسس مستقبلية طويلة المدى ، وإنما من قبيل العميل الذى يحسن معه الحصول على أكبر كسب ممكن وبأسرع ما يمكن : أنظر : G. Luciani, La stratégie des entreprises multinationales dans le bassin méditérrenéen. Instituto Affari Internazicnali, Rome, Mars, 1976.

أم المشاركة ، أم أستخدام هذهالشركات بوعى وحذرفى تحقيق شروط الاستغناء عنها فى أقصر وقت ممكن ؟

ضرورة التعبئة الجادة للفائض الاقتصادىوالقضاء على مظاهر تبديدهوترشيد استخدامه يمثلون البديل الاكفأ بالنسبة للسياسة الواجب اتباعها فى تعبئةالموارد المالية . وهو البديل القادر على اخراج بعض البلدان العربية (سواء أكانت من البلدان ذات القواعد الانتاجية التى لا تصدر البترول ، كمصر ، أم من البلدان ذات القواعد الانتاجية والمصدرة للبترول ، كالجزائر) من مديونيتها. ولا يمكن أن يكون سبيل الخروج من هذه المديونية فى الاستمرار فى الاقتراض من الخارج أو الالتجاء إلى رأس المال الأجنبى . عليه يكون من الواجب دراسة حالة المديونية والتعرف على امكانية الخـــروج منها استخداما للفائض ، وعلى الاخص فى الحد من المديونية الناجمة عن تمويل الاستثمارات الصناعية وتغطية ما يلزم لتحقيق الأمن الغذائى .

* * *

هذا فيما يتعلق بالموارد العينية والمالية . ولا يكفى أن ننظر فى السياسات المختلفة الخاصة بالموارد وفقا للنظرة المزدوجة ، العينية والمالية ، وإنما لا بد ـ كما قلنا ـ أن نرى البديلات المختلفة التى تعرض فى شأن البعدالتنظيمىلاستخدام الامكانيات فى تحقيق أهداف الاستراتيجية .

البعد التنظيمى : يهدف ادخال هـــذا البعد إلى مناقشة البديلات التنظيمية المختلفة التى تمكن من معرفة أيهما أكثر كفاءة فى تحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع . فالإمر يتعلق اذن باختيار سياسة تنظيمية يتحدد وفقا لها الاطار التنظيمى العام لاستخدام الموارد وطريقة الادارةاليوميةلوحدات

الاقتصاد القومى . ونبادر بالقول ان الاختيار هنا اختيار سياسى يؤثر تأثيرا مباشرا على النتائج التى تتحقق اقتصاديا ونمـــط توزيع الناتج بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

ونقصد بالاطار التنظيمى هنا الشكل المؤسسى الذى يحدد فى النهاية للاقتصاد فى مجموعه طريقه ادائه عن طريق تحديده لكيفية ادارة الوحدات الانتاجية التى يتكون منها الاقتصاد القومى :

— ففيما يتعلق بطريقة اداء الإقتصاد فى مجموعه ، يمكن التمييز بين اطار تنظيمى . يمكن من وجود تحديد واع لأهداف الاقتصاد القومى ، وتحقيق تنسيق مسبق بين الأهداف بعضها البعض وبين الأهداف والوسائل ، وضمان تنفيذ ما اعتنق من أهداف استخداما للوسائل التى اختيرت . فى هذه الحالة يسمى اداء الاقتصاد القومى إلى ان يكون مخططا . واطار تنظيمى اخر يترك اداء الاقتصاد القومى أساسا لقوى السوق تحدد من خلال الأثمان القرارات التى تتخذ وتحقق فى النهاية نتيجة النشاط الاقتصادى على مستوى الإقتصاد القومى. هنا يكون الأداء تلقائيا مهما كانت درجة تدخل الدولة باعتبار ان النتيجة الإجتماعية تتوقف فى نهاية الأمر على العمل العفوى لقوى السوق . مع هذا الأداء التلقائى لا يظهر ما إذا كانت نتيجة النشاط الإقتصادى فى مجموعه مواتية من الناحية الاجتماعية أم ممثلة لتبديد فى الموارد إلا بعد تمام الانتاج وحدوث التبادل ، أى فى نهاية الفترة الانتاجية بعد ان يكون ما تم قد تم .

— نوع الاطار التنظيمى مرتبط بنوع الملكية السائدة ويتوافق معها نمط معين لإدارة الوحدات الانتاجية . ويقصد بالادارة السيطرة المباشرة على وسائل الانتاج ، سيطرة تترجم فى اتخاذ قرارات خاصة بالاستخدام الممكن للموارد

الاقتصادية ، خاصة بالاستخدام الفعلى لهذه الموارد وخاصـــة بالرقابة على هذا الاستخدام . مجموعة القرارات هذه تحدد فى النهاية نمط استخدام الموارد ونمط توزيع الناتج من هذا الاستخدام . ويمكن التفرقة بين نمط خاص للادارة ونمط جماعى :

* بالنسبة لنمط الإدارة الخاص ، يمكن التفرقة بين نمط خاص فردى ، ونمط خاص من خلال الدولة :

- يقوم نمط الإدارة الخاص الفردى فى المشروع الفردى القائم على تقسيم العمل بين عمل تصور وعمل تنفيذ ، وعمل ماهر وعمل غير ماهر . مع مايتضمنه هذا التقسيم للعمل من تدرج هرمى فى داخل القوة العاملة . هذا النمط للادارة يتم وفقا لمعيار الربح الفردى ، الربح النقدى . تؤخذ القرارات على مستوى كل مشروع بطريقة مجزأة من وجهة نظر الإقتصاد القومى فى مجموعة ، وفقا لمعيارا ارشاده الفردية .

- ويقوم نمط الإدارة الخاص من خلال الدولة عندما تكون الدولة (وهى ذات طبيعة اجتماعية وسياسية معينة) متملكة للمشروعات مع وجود السيطرة الفعلية على وسائل الإنتاج فى يد فئات اجتماعية محددة . هذا النمط من الإدارة يقوم على نفس نوع تقسيم العمل . تدار المشروعات عادة بواسطة مديرين تعينهم الدولة ، مع امكانية بعض المساهمة من جانب العمال . واعتقادنا ان قرارات الإدارة تتخذ هنا وفقا لما يمكن تسميته بمعيار الرشادة البيروقراطية ، وهى شبه رشادة سوقية ، بمقتضاها تتخذ القرارات بهدف احتفاظ جهاز الدولة بسيطرته على وسائل الانتاج وزيادة سيطرته عليها كأساس للسلطة السياسية . وابتداء من هذه السلطة السياسية يختص افراد الجهاز انفسهم بجزء من الفائض الإقتصادى ، رغم التبديد الظاهر لجزء هام من الموارد .

* **أما نمط الادارة الجماعى** فهو نمط يسعى إلى ان يتحقق على اساس سيطرة من يقومون بالانتاج على وسائل الإنتاج واتخاذ قرارات الإنتاج على نحو جماعى واع يرتكز على ازالة التفرقة بين عمل التصور وعمل التنفيذ ، وبين عمل المرأة وعمل الرجل ، ويهدف فى النهاية إلى اتخاذ قرارات الإدارة التى تحقق الانتقال إلى الإقتصاد الجماعى (عن طريق تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج واتخاذ القرارات التى تؤدى إلى تنمية القوة الإنتاجية الخلاقة للمنتجين وتحقيق نمط لتوزيع الدخل يقوم الى المساهمة فى عملية العمل الاجتماعى) .

ويكفينا هذا القدر لاثارة مسألة البدائل التنظيمية فى اطار سياسات تحقيق أهداف الاستراتيجية . مبرزين ضرورة الاختيار بالنسبة للاطار التنظيمى لما له من أثر مباشر وحيوى على فعالية السياسات فى تحقيق الأهداف ، وواضح مما قلنا أن الاختيار لا يقتصر على مسألة قطاع عام وقطاع خاص ، والاختيار كما قلنا سياسى . وعلينا ان ندرس التجارب التاريخية المختلفة ، لا بقصد استيرادها ، فليس هناك تجربة اجتماعية تنقل ، وانما بقصد الاستفادة من دروسها . ولكل طريقة من طرق الأداء والإدارة نتائجها التاريخية الواضحة خاصة فى اطار الأزمة الحالية للاقتصاد الدولى . والحلال بين والحرام بين .

* * *

تلك هى القضايا التى تثيرها السياسات الخاصة بالامكانيات منظورا اليها النظرة ثلاثية البعد (النظرة العينية ـ المالية ـ والنظرة التنظيمية) وانما فى حدود تعبئة الموارد فى الداخل . لم يبق للانتهاء من السياسات العامة التى تصدق على الصناعة إلا أن نرى السياسة المتعلقة بالعلاقة التجارية مع العالم الخارجى . كما قد ...

العلاقة التجارية مع العالم الخارجى : مؤدى استراتيجية الاعتماد على الذات ان الاتجاه إلى الخارج يكون للحصول على ما هو ليس متوفر فى الداخل : مواد

أولية ، مواد وسيطه ، سلع اساسية وسلع استهلاكية . هذا يتوقف على القدرة الاستيرادية .

* تتحدد القدرة الاستيرادية بالقدرة التصديرية وبالتسهيلات التى نحصل عليها من الخارج .

* تتوقف القدرة التصديرية على نوع الصادرات، والأسواق التى يتم التعامل فيها والشروط التى يتم بها التعامل :

- بالنسبة لنوع الصادرات يلزمنا ان نفرق بين نوعين من الصادرات : الصادرات التقليدية التى نتجت عن نمط تقسيم العمل الاستعمارى . والصادرات الجديدة التى تنتج عن تحقيق الاستراتيجية تدريجيا . بالنسبة للصادرات التقليدية يتعين ان تهدف السياسة إلى تعظيم الايرادات الناتجة عن بيعها وليس إلى تعظيم انتاجها . بمعنى آخر ، وجود هذا النوع من الصادرات يمثل تركة ورثناها من نمط تقسيم العمل الاستعمارى تهدف استراتيجية التطوير إلى تصفيتها . فلا يصح العمل على التوسع فى انتاج هذه الصادرات ، وإنما نسعى إلى تعظيم ايرادتنا من بيع ما ينتج منها حتى يتغير هيكل الإنتاج ، وذلك عن طريق البحث عن شروط بيع افضل فى السوق العالمية . اما فيما يتعلق بالصادرات الجديدة . مؤدى الاستراتيجية ان تكون من السلع التى يتزايد عليها الطلب العالمى . مما يجعل شروط تسويقها فى الخارج ، مع التحفظ الخاص بطبيعة الأسواق الخارجية فى عالم اليوم ، أفضل .

- وبالنسبة للأسواق الخارجية ، فان المشكلة الأساسية ، التى تغيب عن الكثيرين ، ليست عادة مشكلة الاثمان التنافسية (إذ يمكن دائما منح اعانات للوحدات التى تصدر جزءا من انتاجها) وإنما هى فى الغالب العقبات التنظيمية ،

وجود الاحتكارات الدولية التى تسيطر على الأسواق فى الأجزاء المتقدمة والمتخلفة من العالم الرأسمالى ، والسياسات التى تتبعها الدول فى مواجهة صادرات الآخرين (ويعتبر الاقتصاد الأمريكى من أكثر الاقتصاديات فرضا للقيود على صادرات الآخرين ، فبابه ليس بالقدر من الانفتاح الذى يطمع فيه بعض من ينتمون إلى الاقتصاديات الضعيفة) . هذه العقبات التنظيمية تغلق الأبواب فى وجه الصناعة المحلية حتى ولو انتجت بأثمان تنافسية . وهذه حقيقة يتجاهلها أصحاب سياسة الباب المفتوح (الأمر الذى يــؤدى بسياستهم إلى أن تتمثل عمليا فى تصفية الوحدات الانتاجية المحلية دون أن يقوم لها بديل بواسطة رأس المال الدولى) . الوعى بطبيعة الأسواق الدولية الحالية يستلزم حماية الصناعات المحلية والبحث عن سبل اتفاقية التجارة مع الخارج .

— وعليه يلزمنا ، للتوصل إلى الأسواق المناسبة وشروط التعامل المواتيه ، أن نتصور سهيل اتفاقيات التجارة الثنائية والجماعية ، ويا حبذا لو كانت طويلة الأمد تمكن من تحقيق حد أدنى من الاستقرار فى العلاقة مع الخارج . وتقل صعوبة التوصل إلى حل إذا اقترنت اتفاقية بيع الصادرات باتفاقية على شراء الواردات .

ه أما بالنسبة للتسهيلات والمساعدات التى تحصل عليها من الخارج ، فقد سبق لنا القول أنه ابتداء من الفائض الاقتصادى وعدم تبديده وجدية تعبئته لا تكون هناك حاجة لرأس المال الأجنبى. بل تبين التجربة التاريخية لكل المجتمعات الا تطوير إلا ابتعادا عن رأس المال الأجنبى . أما التسهيلات والمساعدات التى تتلائم مع مقومات الاستراتيجية فيمكن قبولها .

* * *

تلك هى السياسات العامة الخاصة بتعبئة الموارد والتى يلزم تحديد أكثرها فعالية فى تحقيق أهداف الاستراتيجية وتصدق على التصنيع وغير التصنيع . توجد بعض السياسات الخاصة اللازمة للتصنيع .

٣ — **بعض السياسات الخاصة بالتصنيع** : ويتمثل أهمها فيما يلى :

* تنظيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبيان مجال كل منهما . سبق أن تعرضنا للاطار التنظيمى من حيث طريقة أداء الاقتصاد القومى فى ارتباطه العضوى بنمط إدارة الوحدات الإنتاجية . أيا كان الاختيار السياسى ، فان واقع الاقتصاديات العربية ، عاكسا بذلك ظاهرة تسود الأجزاء المتقدمة والمتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى ، يتميز بوجود قطاع عام يلعب فى بعض هذه الاقتصاديات الدور الأساسى، وقطاع خاص . الأمر الذى يلزم معه تنظيم الوضع على نحو يوضح مجال نشاط كل من القطاعين ليس فقط بالنسبة للحاضر وإنما بالنسبة لتوسعهما المستقبل كذلك . ويتضح معه علاقة القطاعين أحدهما بالآخر.

* وقد يكون من اللازم اقامة مؤسسات مالية متخصصة لتسهيل تمويل المشروعات ذات الأولوية على الأخص فى الصناعات المحورية .

* يلزمنا أن نبلور سياسة تهدف إلى حماية الصناعات الحرفية وتطويرها ، نظراً لأنها تمثل مصدر عماله لجزء لا يستهان به من القوة العاملة ، ولأنها تشبع قدرا كبيرا من الحاجات ولامكانية تطوير الفنون الانتاجية بها . وهى فنون عادة ما تكون أما أصيلة لعبت القوة العاملة المحليةالدور الأساسى فى خلقها وأما فنون أجنبية استوعبتها وطوعتها القوة معاملة المحلية . عليه يتعين أن نبلور سياسة لتطويرها تنظيميا وفنيا ، وهى سياسة غالبا ما تستدعى اتخاذ اجراءات مالية (ضرائبية واعانات) ونقدية وتسويقية .

* هناك أخيرا قضية سبل تفيذ المشروعات الصناعية . وهى تثير الكثير من المسائل على الأخص فى حالة ما إذا تم التنفيذ بواسطة شـــركات أجنبية . وهى مسائل تلزم دراستها جديا خاصة وأن لبعض البلدان العربية تجربة طويلة نسبيا مع الشركات الأجنبية ، وذلك بقصد التوصل إلى سياسة واضحة فى هذا المجال تتلائم مع مقومات استراتيجية التطوير من خلال التصنيع . تقديرنا أن الدراسة اللازمة لتحديد معالم السياسة فى هـــذا المجال لابد وان تغطى على الأقل الأمور التالية :

* أنماط تنفيذ المشروعات الجديدة : تنفيذها بواسطة وحدات وطنية أو وحدات أجنبية أو وحدات مختلطة ، تنفيذها بواسطة وحدات متخصصة على سبيل الدوام أو وحدات تنشأ للقيام بذلك بالنسبة لمشروعات بعينها .

* فى حالة الالتجاء إلى الوحدات الأجنبية : نظام عقود التوريد ، تسليم المشروع الجديد معدا للتشغيل أو تسليمه بعد تشغيله بعض الوقت حتى يتم تكوين اطارات فنية وإدارية محلية ، مدى الارتباط الذى يخلقه كل من هذين النظامين بين الوحـــدة الانتاجية الجديدة والاقتصاد الذى تنتمى إليه الشركة الأجنبية المنفذة للمشروع ـ نظام مساهمة الشركة الأجنبية التى يعهد إليها بالتنفيذ فى جزء من رأس المال كدليل على حسن نيتها عند التنفيذ ، صور ذلك ومدى فعاليته ـ نظام قيام شركة أجنبية بالتنفيذ مع التزامها بتسويق جزء من ناتج المشروع ـ نظام قيام شركة أو هيئة أجنبية بالتنفيذ على أن تأخذ مقابل ذلك (كليا أو جزئيا) عينا ، مما ينتجه المشروع بعد تشغيله . مدى سلامة التنفيذ فى كل حالة ، وضمان السلامة ، وكيف يتحقق هذا الضمان ـ مدى استفادة المصالح المحلية من تنفيذ المشروعات ، وحدات التشييد الكبيرة والصغيرة المحلية والمقاولون المشتغلون بتوفير

الأيدى العاملة - الشروط التى يتم فى ظلها التنفيذ بالنسبة للقوة العاملة المحلية - الفنون التى تستخدمها الوحدات الأجنبية فى حل مشكلات التنفيذ - مدى المغالاة فى تقدير نفقات بناء المشروعات الجديدة .

• ما ينتجه كل نمط من أنماط التنفيذ من أثر بالنسبة لاستخدام الموارد والمنتجات المحلية فى التنفيذ وأثر ذلك على نفقة التنفيذ وعلى تشغيل الوحدات المحلية المنتجة لما يستخدم فى تنفيذ المشروع .

• ما ينتجه كل نمط من أنماط التنفيذ من أثر بالنسبة لاكتساب الخبرة فى أعمال تنفيذ المشروعات ، ومن ثم مدى مساهمة كل نمط فى خلق اطارات محلية قادرة على التنفيذ ومدى سرعة هذا الخلق .

* * *

تلك هى السياسات الخاصة بالتصنيع . فاذا ما ضمت إلى السياسات العامة التى تنسحب على التصنيع وغير التصنيع تتكامل الصورة الخاصة بالسياسات ، او على الاقل بأهم السياسات ، اللازم تقريرها لتحقيق اهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع العربى . لم يبق ، لتكتمل صورة السياسات ، إلا بيان مسألة التكنولوجيا ، كيف تطرح ، والمشاكل التى تثيرها والسبيل إلى حلها .

رابعا : التكنولوجيا الملائمة للتطوير العربى (١)

لا نهدف فى هذا الباب إلى اقتراح اجابات على كل الاسئلة التى يثيرها موضوع

---

(١) سبق أن قدمنا معظم الأفكار الواردة فى هذا الباب ، أولا فى محاضرة ألقيت فى سلسلة محاضرات الموسم الثقافى للادارة العامة للشئون الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، بعنوان : « نقل » التكنولوجيا والتكنولوجيا الملائمة لتطوير الاقتصاد العربى ، القاهرة فى ١٣/١٢/١٩٧٧ وثانيا فى الندوة المصرية الفرنسية التى عقدت فى القاهرة (١٦ - ١٨ ديسمبر ١٩٧٧) حول الشركات دولية النشاط والبلدان المتخلفة (باللغة الفرنسية) أنظر كذلك :

P. Judat, Ph. Kahn et autres, Transfert de technologie et développement, Ii brairies techniques, Paris, 1977.

التكنولوجيا : طبيعتها ، « نقلها » ، مدى ملائمة التكنولوجيا الموجودة فى السوق الدولية للتطوير العربى .. إلى غير ذلك من أسئلة . وانما نقتصر فى محاولتنا على مناقشة الكيفية التى يلزم أن يطرح بها هذا الموضوع . وسنحاول أن نعالج الموضوع بنظرة ناقدة لاتقدم للمناقشة إلا فرضية يقصد بها اثارة الاسئلة الأساسية التى نراها مكونة لصلب الموضوع .

هنا يلزم أن نفرق بين مجالين « لنقل » التكنولوجيا ، ونقول « النقل » بتحفظ تظهر دلالته فيما بعد :

— نقل التكنولوجيا بين الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة ، واطارها الدولى هو السوق الدولية الرأسمالية .

— ونقل التكنولوجية فى داخل الاقتصاد المتخلف بين حلقاته التنظيمية المختلفة (بين المستويات المختلفة فى التنظيم الاقتصادية : بين الوحدات الانتاجية فى فرع من فروع النشاط الاقتصادى) فى اطار سياسة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى .

سنقتصر هنا على المجال الأول من مجالى نقل التكنولوجيا .

بالنسبة لمجال نقل التكنولوجيا بين الإقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المختلفة ، نبدأ أولا بسؤال قد يكون من البديهيات ولكنه يتمتع بأهمية كبيرة فى موضوع مناقشتنا . السؤال ذو شقين :

— الشق الأول ، خاص بمفهوم التكنولوجيا ،

— والشق الثانى ، يتعلق بالاطار التاريخى الذى تطرح فيه مشكلة « نقل التكنولوجيا » .

أ ـ مفهوم التكنولوجيـة : الشق الأول من سؤالنا يدور إذن حـول **مفهوم التكنولوجيا** :

* هذا المفهوم يتحدد أولا ، بصفة عامة .
* يتحدد ثانيا ببيان العلاقة بين التكنولوجيا والعمل .
* ويتحدد ثالثا ببيان مكان عملية خلق الفنون الانتاجية فى عملية العمل الاجتماعى

١ ـ يقصد بالفنون بصفة عامة كل وسيلة ، سبيل ، أو كيفية تتبع لتحقيق هدف معين ، أو للحصول على نتيجة معينة . كل وسيلة مرتبطة بنتيجة ، كلاهما يتحقق من خلال نشاط يقوم به الانسان . وجود الوسيلة يمثل إذن جزءا لا يتجزأ من النشاط محل الاعتبار .

٢ ـ على مستوى العلاقة بين الفنون الانتاجية والعمل ، وجود وسيلة ما (أو فن انتاجى معين) يستلزم وجود قوة عاملة قادرة على استخدام هذه الوسيلة ، وجودها أولا ووجودها بمعرفة تمكنها من استخدام الوسيلة فى هذا النوع من أنواع النشاط .

وبذلك يكون من اللازم ، لتحقيق عملية الانتاج ، أن تجد القوة العاملة تحت تصرفها كمية من وسائل الانتاج ، وأن تكون ذات معرفة تمكنها من استخدام هذه الوسائل لتحقيق اهداف الانتاج .

بمعنى آخر ، لكى تتم عملية الانتاج لابد للقوة العاملة **من وسط تكنولوجى** يتمثل فى قدر معين من وسائل الانتاج والمعرفة التى تمكن من استخدامها بالنسبة للانوع **المحددة** من النشاط النشاط الذى تقوم به القوة العاملة فى اطار **تنظيم اجتماعى لعملية الانتاج** تحقيقا للاهداف الأساسية لهذا النشاط .

هنا يمكننا أن نتوصل إلى **نتيجة اولية : مؤداها** أن **كل وسط تكنولوجى**

مرتبطة بوسط معين من النشاط الاقتصادى فى علاقته بالشكل التنظيمى لهذا النشاط .

وابتداء من هذه النتيجة الاولية يمكننا أن نطرح **فرضية اولى : أنه لاتوجد فنون انتاجية ، تكنولوجيا ، محايدة** ، كل فن انتاجى له دلالته الاجتماعية ، وهى دلالة يلزم ابرازها قبل المطالبة باستخدامه أو استبعاده (مثال : للقضاء على البلهارسيا فى ريف مصر قد تتعدد السبل ، الوسائل ، أى الفنون :

ـ فقد يفكر فى استخدام المبيدات الحشرية للقضاء على دودة البلهارسيا فى طور من اطوار دورة تطورها أى وهى فى عائلها الوسيط القواقع الموجودة فى الترع . القضاء على القواقع قد يستلزم أن تتمتع المبيدات بدرجة كبيرة من الفعالية بارتفاع نسبة السموم فيها . هل يمكن أن تستخدم هذه الوسيلة فى ظروف الريف المصرى الذى يفتقر إلى المياه النقية على نحو يجبر الفلاحين على استخدام مياه الترع فى الاستحمام وغسيل حاجياتهم واستخدامها لشراب المواشى؟ فى ظل هذه الظروف تفقد هذه الوسيلة فعاليتها .

ـ كبديل ، قد يكون من الممكن اتباع وسيلة أخرى : تتمثل فى انتهاز فرصة فترة الجفاف لتغطية الترع بكميات فعالة من المبيدات وتغطية هذه الترع والقيام بحفر ترع بديلة . من الطبيعى أن ذلك يستلزم جهودا ضخمة . ولكن قد يبررها حجم الطاقة التى يفقدها جمهور الفلاحين نتيجة اصابتهم بهذا المرض ، فضلا عن عدم انسانيا الوضع . إلا أن حفر ترعة جديدة يثير العديد من المشاكل فى ظل تنظيم يقوم على الملكية الفردية للأرضى . إذا لو كانت الملكية تعاونية أو جماعية لما تغير الوضع بتغيير مكان الترعة . السبيل الثانى إذن ، وهو أكثر فعالية ، رهين بشكل معين من اشكال التنظيم الاجتماعى يتضح من مثلنا هذا أن كلا من هذين الفنين مرتبط بتنظيم معين وله دلالته الاجتماعية .

مثال آخر . إذا ما فكر ، فى اطار الزراعة فى المغرب العربى ، فى استخدام الأرض لانتاج القمح بدلا من الاعناب مثلا ، يثور تساؤل فى ظاهرة الحياد وباطنه دلالة اجتماعية يلزم البحث عنها . مؤدى هذا التساؤل ، أى نوع من القمح يزرع ؟ الصلب أو القمح اللين ؟

إذا قيل بزراعة القمح الصلب فان ذلك يعنى مراعاة احتياجات من يقومون باستخدام هذا القمح كطعام رئيسى (« الطعام » أو « الكسكسى) وهم الغالبية من المنتجين فى الريف وفى المدينة . أما إذا اختير القمح اللين الذى ينتج من الدقيق اللازم لصناعة الخبز ، فإن ذلك يعنى مراعاة احتياجات من يستهلكون ذلك فى المدينة) .

٣ - مفهوم التكنولوجيا يتحدد ثالثا ببيان مكان عملية خلق الفنون الانتاجية فى عملية العمل الاجتماعى التى تتضمن عملية خلق التكنولوجيا وعمليات استخدامها :

* فى مجتمع يقوم على تقسيم للعمل يتضمن ، بين مظاهر أخرى لتقسيم العمل ، التفرقة بين العمل المادى والعمل الفكرى :

- فى بداية التطور الرأسمالى كانت هذه التفرقة موجودة وانما محدودة نسبيا . القارىء لكتاب آدم سميث ، ثروة الأمم ، يجد أن مشكلات الانتاج كانت تحل باستخدام فنون يتوصل إليها العامل نفسه .

- تطور هذا النوع من تقسيم العمل على نحو تبلورت معه التفرقة بين شقين من عملية العمل الاجتماعى :

* مجال **النشاط المادى** : الانتاج ، هنا يعرض الجزء الأكبر من المشكلات التى تتطلب حلولا . وفى هذا المجال تبتعد القوة العاملة تدريجيا عن عمليق خلق الفنون الانتاجية (التكنولوجيا) ويقتصر دورها على استخدام هذه الفنون .

* مجال **النشاط الذهنى** ويتمثل فى **البحث العلمى** الذى ينتج النظريات العامة ، أى المبادىء العامة المتعلقة بقوى الطبيعة وقوى المجتمع فى تطوره .

والبحث التكنولوجى ، الذى يتمثل فى استخدام النظريات ، نتاج البحث العلمى ، فى التوصل إلى حلول لمشكلات النشاط المادى، منتجا بذلك **الاختراعات**.

يبقى لحل المشكلات التى عرضت فى مجال النشاط المادى أن تستخدم الاختراعات فعلا فى ذلك ، أن تتحول إلى **تجديدات Innovations** هذا التحول مشروط باستخدام جزء من الفائض الاقتصادى كاستثمار يتم من خلاله الاستخدام الفعلى للفنون والوسائل الانتاجية الجديدة . وهو ما يتوقف على الأهداف الاسياسة التى تحكم عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج ، كهدف الربح مثلا .

* لدراسة عملية خلق التكنولوجيا ومكانها فى عملية العمل الاجتماعى أهمية كبيرة:

— أولا . من وجهة نظر الأثر الاجمالى للتكنولوجيا على العمالة ، إذ يلزم هنا الوعى بأنه يوجـــد نوعان من العمالة : عمالة فى مجال البحث العلمى والبحث التكنولوجى ، كمجالين لخلق التكنولوجيا ، وعمالة مرتبطة باستخدام التكنولوجيا.

— ثانيا ، من وجهة نظر درجة الاستقلال الذاتى للاقتصاد القومى . هنا يمكن تصور احتمالات مختلفة :

* أى يحتوى الاقتصاد القومى عملية خلق التكنولوجيا بشقيها من بحث علمى وبحث تكنولوجى وعملية استخدام التكنولوجيا فى مجال الانتاج المادى الذى كان مناسبة لخلق المشكلات التى يسعى البحث التكنولوجى إلى حلها .

* ألا يحتوى الاقتصاد القومى إلا على مجالى النشاط المادى ونشاط البحث التكنولوجى معتمدا على نتائج البحث العلمى الذى يتم فى اقتصاد آخر ؛

• ألا يحتوى الاقتصاد القومى إلا على مجال النشاط المادى معتمداً على نتائج النشاط الذهنى (بشقيه من بحث علمى وبحث تكنولوجى) الذى يتم فى اقتصاد آخر. هنا يستخدم الاقتصاد القومى فنوناً انتاجية خلقت فى اقتصاد آخر استجابة، فى العادة ، لمشكلات الانتاج المادى الذى يتم فى هـــذا الاقتصاد الآخر . وهى مشكلات قد تختلف عن مشكلات الانتاج المادى فى الاقتصاد القومى المستخدم لهذه الفنون الانتاجية .

• ابتداء من مكان عملية خلق التكنولوجيا فى عملية العمل الاجتماعى نضيف إلى نتيجتنا الأولى فكرة تكملها : أن التكنولوجيا ، كنتيجة لجزء من العمـــل الاجتماعى ، تنتج فى ظل أشكال مختلفة من تقسيم العمل قد تختلف باختلاف التنظيم الاجتماعى للنشاط الاقتصادى (ولذلك انعكاس مباشر على الكيفية التى تتم بهـا « نقل » التكنولوجيا ، وخاصة فى داخل المجتمع الواحد: هل يتم نشر التكنولوجيا بواسطة مجموعة محددة من القوة العاملة ، أو عن طريق القوة العاملة فى مجموعها ، أو اتباعاً السبيلين معاً ؟)

ب — الشق الثانى من سؤالنا الاول يتعلق بالاطار التاريخى الذى تطرح فيه مشكلة « نقل » التكنولوجيا :

هذا الاطار هـــو اطار التخلف **الاقتصادى والاجتمـاعى** كظاهرة من الظواهر الجوهرية المميزة للاقتصاد العالمى المعاصر .

بهذه المناسبة تطرح قضية التكنولوجيا كقضية نقل للتكنولوجيا. هنا **يجرى** تصور الأمر فى صورة **فجوة تكنولوجيا** تفرق بين الاجزاء المتقدمة والاجزاء المتخلفة من الاقتصاد **الراسمالى** الدولى. هذه الفجوة **يلزم سدهـا** ويمكن سدها عن طريق **نقل** التكنولوجيا : من الاجزاء المتقدمة إلى الأجزاء المختلفة .

هذه الكيفية فى طرح مشكلة التكنولوجيا تتضمن **نظرة معينـة للتطور** : أنه لحاق بالأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى واتخاذ نمط ومستوى تطورها كهدف لجهود التنمية فى الأجزاء المتخلفة .

هذه النظرة للتطور تتضمن بدورها **نظرة للتخلف ، كحـالة تقاس وفقـا لمعايير الحالة** فى الأجزاء المتقدمة , على أساس أن الوضع فى الأجزاء المتقدمة يمثل صورة المستقبل للاجزاء المتخلفة .

فى اعتقادنا أن هذه نظرة سطحية لظاهرة التخلف كظاهرة تاريخية ، نظرة تفتج عن منهج ميكانيكى للتاريخ يعجز عن رؤية التاريخ **كعملية** ويعتقد فى امكانية أن يعيد التاريخ نفسه .

بصرف النظر مؤقتا عن هذه النظرة للتخلف لنرى ماذا يتم **الآن** فى مجال **نقل** التكنولوجيا . لنرى الممارسة العملية الناتجة فى ظل هذا التصور للمشكلة والنتائج التى تؤدى إليها هذه الممارسة .

التكنولوجيا كسلعة تجرى مبادلتها فى سوق دولية لها :

* التكنولوجيا كسلعة ، تستعمل فى كل أنواع النشاط الاجتماعى .
* تتم مبادلتها فى سوق دولية ، لايمكن فهمها بمعزل عن **هيكل** الاقتصاد الرأسمالى الدولى .
* كسوق يلزمنا أن ننظر إليها من جانبى الطب والعرض :

— **الطلب** ، يأتى من البلدان المتخلفة ، ويتميز :

* بغياب احتكار الشراء ، أى تناثر المشترين .
* طبيعة كل مشترى تتحدد بالوضع فى **داخل** كل بلد متخلف ، ابتداء من

تركيبه الاجتماعى وأنواع القوى الاجتماعية الموجودة وخاصة القوى الاجتماعية المسيطرة ونوع علاقتها برأس المال الدولى .

* فى البلد المستخدم ، عادة مايكون استخدام الفنون الانتاجيـــة بواسطة مشروع محتكر فى السوق المحلية خاص أو ملك للدولة .

— **العرض** ، يأتى أساسا من جانب المشروعات الدولية :

* طابع عام لهذه المشروعات : سيطرة الشكل الاحتكارى أو شكل منافسة القلة ، وهو شكل لايعنى غياب **الصراع** بين المشروعات التى تعرض التكنولوجيا فى السوق الدولية .

* شكل خاص من أشكال رأس المال الدولى يختلف عن مشروعات الاستثمار المباشر التى سادت فترة السيطرة الاستعمارية المباشرة : **شـكل الشركات دوليـة النشاط** (ولا أقول متعددة الجنسية ، (لماذا ؟ (١) . هذه الشركات تمثل الشكل الخاص لتركز رأس المال الدولى تركزا يتوافق مع نمط تقسيم العمل الدولى الذى يسود الاقتصاد الرأسمالى فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، وهو نمط يتميز

---

(١) سبق أن قلنا أن تسميتها بشركات متعددة الجنسية تمثل جزءا من التقـديم الايديولوجى الذى يخفى واقع هذه الشركات الدولية . والقول بأنها متعددة الجنسية يعنى أولا أن رأس المال الدولى أصبح كلا غير قابل للانقسام ، أى لاتناقض بين اجزائه . وفى غياب التناقض لايمكن النفاذ إليه ، ومن ثم لايمـكن مقاومته . ويعنى ثانيا أنها شركات بلا دولة له ، أى لاتوجد دولة خلفها تظهر فى اللحظات الحرجة عندما يحتد تناقض مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية للدول التى تمارس فيها النشاط . وفى هذا تجهيل بالعـــدو . فالتجارب التاريخية تثبت أن وراء كل شركة دولية توجد دولة بكيانها السياسى وقوتها العسكرية وعندما أممت مصر شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهـة فى مرحلة ولى بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) ، وفى مرحلة ثانية بثلاثة جيوش ، جيوش هاتين الدولتين وجيش الظاهرة الاستعمارية ، اسرائيل ، وتجارب بلدان أمريكا اللاتينية (وأبرزها تجربة شيلى) وغيرها يؤيد ذلك .

بتخصص الأجزاء المتقدمة ، وخاصة الأجزاء التي يسود فيها رأس المال المهيمن ، في انتاج السلع ذات الغزارة التكنولوجية

. technology intensive Commodities

* وقد رأينا أن هـذه الشركات تتقدم في ممارستها لنشاطها ، وخاصة في البلدان المتخلفة ، بحزمة package deal تتمثل في جزء من تمويل الوحدة التي تقام في الاقتصاد المتخلف (ليس دائما) ، وفي التكنولوجيا بصفة عامة ، وفي بعض أعمال الادارة (وخاصة الرئاسة والرقابة) ، وفي سلسلة التبادلات التي تدخل فيها الوحدة المحلية مع الشركة الام أو الشركات الأخت في خارج الاقتصاد القومي

* وينشأ الربح الإجمالي للشركة دولية النشاط عن مكونات هذه الحزمة . فلم يعد الربح الناتج عن التمويل أو الفائدة أهم هذه المكونات . أهمها هو : **التحويلات** الناتجة عن سلسلة التبادلات التي يتم بين الشركة الوليدة والشركة الأم أو الشركات الأخت في الخارج عـلى أساس أثمان التحويل Transfer prices ، وكذلك التحويلات المتمثلة في أثمان التكنولوجيا . (في بعض الحالات ، كحالة شركات الادوية في الهند ، مثلت التحويلات الناتجة عن سلسلة التبادلات حوالي ٨٠٪ من اجمالي أرباح المشروع) .

* هنا ، إذا أدركنا أن سلسلة التبادلات تتحدد في الواقع ابتداء من الفنون الانتاجية المستخدمة ـ ذلك أن نوع التكنولوجيا يحدد نوع المدخلات وامكانيات استخدام الناتج ، ومن ثم نوع الاقتصاد الخارجي الذي ستنشأ معـه علاقات التبادل ـ تبين لنا أن معظم أرباح المشروع دولي النشاط ، فيما يتعلق بنشاطه في الاقتصاد المتخلف ، تأتي من خلال التكنولوجيا :

ـ بصفة مباشرة ، في شكل ما تحصل عليه الشركة دولية النشاط من مقابل

لاستخدام الفنون الانتاجية بواسطة الوحدة الموجودة فى الاقتصاد المتخلف .

— وبصفة غير مباشرة ، من خلال التحويلات الناجمة عن سلسلة التبادلات مع الشركة الأم أو الشركات الأخت فى الخارج .

* هذه المكونات للربح الاجمالى هى التى تميز الشكل الحالى للاستثمار الدولى عن الاستثمار المباشر الذى ساد الفترة السابقة على الاستقلال للبلدان المتخلفة (والاستقلال السياسى لا يعنى بالحتم التحرر الوطنى) فضلا عن أن الشركات دولية النشاط (كشكل خاص لتركز رأس المال الدولى) ترتبط بنمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى الذى بدأ يسود فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع تخصص الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فى انتاج السلع الغزيرة التكنولوجية ، كما سبق القول .

— هذا فيما يتعلق بجانب العرض ، لنرى الآن **الصور التى تتم بها مبادلة التكنولوجيا** :

تتمثل هـــذه الصور فى أنواع مختلفة من **العقود** ، أول ما يلاحظ بشأنها وما يحيط بها من سرية تشبه السرية التى كانت تغلف عقود استغلال الثروات المعدنية للمستعمرات فى النصف الأول من القرن العشرين .

* وتأخذ هذه **العقود اشكالا** مختلفة :

— عقود الاستثمار المباشرة (منفردة كانت أو مشتركة)

— عقود بناء الوحدات الانتاجية بصورها المختلفة [تسليم الوحدة الجديدة معدة للتشغيل Turn key (clé – enmain) – تسليم الوحـــدة الجديدة مع التشغيل produit-en-main تسليم الوحدة الجديدة مع التشغيل وتسويق الناتج

كليا أو جزئيا . في هذه الحالة الأخيرة تقبل الشركة دولية النشاط الالتزام بالتسويق . إن كانت جادة في قبولها فإن ذلك يعني أنها تقدر إما أرباحية الوحدة الانتاجية وادماجها في دائرة تسويقها على الصعيد الدولي أو أرباحية الاقتصاد القومي في مجموعة مستقبلا عن طريق إدماجه أو زيادة ادماجه في الاقتصاد الدولي الرأسمالي - تسليم الوحدة الجديدة مع القوة العاملة مهيأة hommes-en-main

- عقود بيع السلع الانتاجية ، الأساسية والوسيطة .

- عقود تنصب على براءات الاختراع .

- عقود اكتساب التكنولوجيا، وهي عقود تنصب على العملية التكنولوجية Know How (savoir faire) ، وصورها مختلفة ، منها :

* عقود التنظيم .
* عقود تكوين الاطارات .
* عقود المعونة الفنية .
* عقود الدراسات والبحث .

في هذه الصور من العقود يكون اتفاق مبادلة التكنولوجيا إما منفردا (كما في العقود الواردة على العملية التكنولوجية) أو مندمجا في عقود أشمل (كما في حالة عقود بناء الوحدات الانتاجية الجديدة) .

* وتتنوع الشروط المقيدة التي قد تتضمنها عقود مبادلة التكنولوجيا ، نخص منها :

- اشتراط عدم التصدير أو الحد منه (أي ضمان عدم منافسة الوحدة الانتاجية المحلية في السوق الدولية) .

- اشتراط الاحتفاظ بالسوق الداخلية للسلعة عن طريق الحماية ، وما قد يؤدي إليه هذا الشرط من ارتفاع الثمن بالنسبة للمستهلك الداخلي .

ــ اشتراط استيراد السلع الوسيطة أو للسلع الأساسية من مصدر خارجى معين (الشركة الأم أو شركة أخت) .

ــ اشتراط تقييد الكميات المنتجة ، وشروط أخرى .

* من **الناحية القانونية** تلزم دراسة المشكلات التى يثيرها «نقل» التكنولوجيا:

ــ نظرا لأن الاتفاق الذى ينصب على التكنولوجيا يأخذ الكثير من الأحيان صورا متعددة ، تلزم دراسة هذه الصور للتوصل من خلال دراسة موضوع العقد وشروطه إلى تكييف العقود ، والتوصل فى النهاية إلى ما إذا كانت من قبيل **عقود الاذعان** أم لا . طبيعة سوق التكنولوجيا وسيطرة منافسة القلة من جانب من يملك التكنولوجيا تؤدى فى الغالب إلى وجود نوع من الشروط يجعل عقود مبادلة التكنولوجيا أقرب إلى عقود الاذعان ، إن كان فى واقع الحياة الاقتصادية فى هذه المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية غير عقود الاذعان ! .

ــ دراسة الاختيار ما بين عقود منفردة تنصب على التكنولوجيا وعقد اطار (**Contrat cadre**) **a famework contraet** يجمع مسائل كثيرة منها مسألة التكنولوجيا . وتفضيل الشركات دولية النشاط قد يكون نحو العقد الاطار الذى يغطى الجوانب المختلفة للخدمة التى تتقدم بها وتكون مبادلة التكنولوجيا عنصرا من عناصرها . والظاهر أن الاتجاه العام فى هذا المجال نحو حلول العقود التى تنصب على الخبرة التكنولوجية **know – how** وعقود بناء الوحدات الانتاجية بصورها المختلفة محل العقود التى ترد على براءات الاختراع .

ــ ابراز المشكلات القانونية التى تثور بشأن المقابل ، الحماية ، الشروط المقيدة ، الجزاءات ، مسائل تنازع الاختصاص القضائى وتنازع القوانين.

ـ دراسة طبيعة الالتزامات ومعرفة ما إذا كان التزام «نقل» التكنولوجيا التزام بتحقيق نتيجة أو ببذل عناية ودلالة كل لكل من طرفى التعاقد .

ماذا كانت نتيجة هذه الممارسة فى مجال مبادلة التكنولوجيا ؟

أولا : فى حالة الوحدات المحلية (فى الاقتصاد المتخلف) المملوكة للشركة الأم والتى تطبق الفنون الانتاجية فى سرية مطلقة لا يوجد أى نقل للتكنولوجيا ، على الأقل لفترة معينة .

ثانيا : لم تنقل إلى الاقتصاديات المتخلفة إلى تكنولوجيا متخلفة نسبيا ، بالنسبة لما يسمى بالتكنولوجيا الرائدة technologie de pointe . هذا لا ينفى ان الفنون الانتاجية المنقولة لا تتلائم مع ظروف المتخلف .

ثالثا : لا تنقل التكنولوجيا المتقدمة نسبيا إلا فى عملية إنتاجية تتم فى ظل سلسلة تكنولوجية لا تتكامل حلقاتها إلا فى خارج الاقتصاد القومى .

(أنظر مثال شركة ألومنيوم البحرين ، ألبا ، السابق الاشارة إليه عند الكلام عن استراتيجية البناء الصناعى من أجل التصدير) . وقد تنقل التكنولوجيا المتقدمة نسبيا فى حالة الصناعات الملوثة للبيئة أو فى حالة تجربة فنون إنتاجية جديدة تتم فى الوحدات الموجودة فى الاقتصاد المتخلف .

ويمكن الاستدلال على ذلك تتبع عدد وقدرات **المصممين الصناعيين** (بمقارنتهم بالمنفذين الصناعيين) الذين يمثلون نتاج عملية البناء الصناعى فى الاقتصاديات المتخلفة منذ الاستقلال السياسى . وعددهم فى كل الحالات ضئيل .

ويمكن القول بصفة عامة أنه لا نقل للتكنولوجيا الا بالقدر وبالكيفية اللازمين لتحقيق دور المجتمع المتخلف فى نمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى .

رابعا : تركز المشروعات صاحبة التكنولوجيا وطبيعة العقود التى تعقدها لنقل التكنولوجيا (عقود أقرب إلى عقود الاوعان) وتركز المشروعات المستخدمة لها فى الإقتصاد المتخلف (فى صورة احتكار يتمتع به المشروع فى السوق المحلية ، كل ذلك يؤدى فى النهاية إلى نقل عبء ريع التكنولوجيا الى المستهلك فى البلد المتخلف . وهو ما يؤكد نمط توزيع الدخل الذى ينتج فى النهاية من خلال :

* قدر وكيف العمالة التى تخلق فى الاقتصاد المتخلف بطريقة مباشرة (قدر وكيف العمالة - مستوى الأجور - شروط العمل الأخرى) .

* تحويلات الدخول (وخاصة الفائض) خارج الاقتصاد المتخلف من خلال علاقات الاثمان ، سواء أكانت هذه التحويلات مباشرة أو غير مباشرة .

* نقل عبء ريع التكنولوجيا إلى المستهلك فى البلد المتخلف بفضل الشكل الخاص لعلاقات الاثمان ، التركز : تركز صاحب التكنولوجيا فى السوق الدولية وتركز مشترى التكنولوجيا ومستخدمها فى السوق المحلية .

هنا تصبح التكنولوجيا سبيل السيطرة وتعبئة الفائض الاقتصادى نحو الخارج. وبدون الفائض واستخداماته المنتجة وفقـــا لاستراتيجية سليمة لاخروج من التخلف والتبعية .

تلك هى القضية كما تطرح ، كقضية لنقل التكنولوجيا بقصد سد الفجوة التكنولوجية . وطرحها على هذا النحو يتضمن نظرة معينة للتطور (اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة ، وهو ما يتضمن نظرة معينة للتخلف كحالة تتحدد مقارنة بما توجد عليه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة) .

ابتداء من هذا الطرح للقضية تتم تعاقدات التعامل فى التكنولوجيا على النحو السالف ذكره وتؤدى إلى النتائج التى ابرزناها .

الآن ، **أليس من الممكن أن تطرح قضية التكنولوجية طرحا مختلفا ابتداء من نظرة مختلفة للتخلف ، نظرة يترتب عليها نظرة مختلفة للتطور ؟**

د ـ كيفية طرح مشكلة التكنولوجيا واتجاهات حلها : للاجابة على هذا السؤال نحاول أن نتعرض للنقاط التالية على التوالى :

* نبدأ بنظرة مختلفة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى .
* وترتب عليها نظرة مختلفة للتطور .
* نظرة تتضمن طرحا مختلفا كقضية التكنولوجيا .
* لنقدم تصورا خاصا باتجاهات حلها .

لاتصح **نظرتنا لظاهرة التخلف** إلا إذا تصورناها كعملية تاريخية أخذت مكانا فى مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانسانى (**المرحلة التى سيطرت فيها طريقة الانتاج الرأسمالية على الاقتصاد العالمى**) ، عملية التحول الهيكلى بمقتضاه يبدأ الانتاج وتجدد الانتاج ، فى المجتمع أصبح متخلفا ، فى التحقق استجابة لحاجات خارجية : حاجات رأس المال فى الاقتصاد الأم . لكى تشبع هذه الحاجات كان من اللازم أن يتغير الشكل العينى للفائض الاقتصادى (من المواد الغذائية إلى القطن ، كما كان الحال بالنسبة لمصر مع التغيرات التى تمت منذ بداية القطن التاسع عشر حتى ستينات هذا القرن حين أصبحت مصر ، لأول مرة فى تاريخها ، مصدرة للقطن ومستوردة للمواد الغذائية ، بعد أن كان الفائض الاقتصادى يأخذ شكل المواد الغذائية). وهو ما يتم من خلال تحول جذرى فى قوة الانتاج (القوة العاملة،

الفنون الانتاجية ، أنواع المنتجات ، الأساس المادى للانتاج من رى وصرف وخلافه) والشكل التنظيمى لعملية الانتاج على نحو تتحول معه وسائل الانتاج الأساسية ، وخاصة الأرض ، إلى سلعة يمكن التخلى عنهافى السوق(بالنسبةلمصر مثلا تم ذلك ، طول القرن التاسع عشر ، من خلال تحول ملكية الأرض من ملكية الدولة مع نوع من حق الانتفاع للفلاح إلى ملكية خاصة فردية تعلن سيادة العلاقات السلعية فى الاقتصاد القومى) بمقتضى هذه العملية يتخصص الاقتصاد الذى يصبح متخلفا فى انتاج سلعة أو سلعتين (أو ليتين)، ويسهم على هذا النحو فى شكل من اشكال تقسيم العمل الدولى الرأسمالى (نقول « اشكال » ، لأن شكل تقسيم العمل الدولى يتغير فى المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالى) إذا ما نظر إلى هيكل الاقتصاد القومى (المتخلف) نجده هيكلا غير متوازن (مختلا) من وجهة نظر الحاجات الداخلية ، إذ يلزم لإشباعها أن يمر ذلك بالسوق الخارجية التى يحصل اقتصاد القومى عن طريقها على السلع الصناعية وعلى الأخص السلع الإنتاجية وكذلك السلع غذائية فى بعض الأحيان . ولكن انعدام توازن الجزء (الإقتصاد القومى المتخلف) يصبح شرط توازن الكل (الإقتصاد الدولى الرأسمالى) .

على أساس هذه النظرة للتخلف يتمثل التطور فى عملية تاريخية لنفى التخلف ، أى عملية تغيير هيكلى بمقتضاه يتم الإنتاج وتجدد الانتاج استجابة للحاجات ، الداخلية حاجات الغالبية العظمى للسكان (إذا استعرنا أحد التعبيرات التى أصبحت سائدة فى كتابات الامم المتحدة) . أول بديهيات هذه العملية هو عدم امكانية تحقيق التطور فى الاطار التاريخى الذى خلق ظاهرة التخلف، الإطار الذى تسوده علاقات الانتاج الرأسمالية. ويتحقق ذلك عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادى على نحو يخلق للاقتصاد القومى قاعدة صناعية تقوم على صناعات تمثل علاقات تكنولوجيا متكاملة ، تمكن من تحويل نمط الحياة فى المجتمع. المجتمع الريفى تحويلا جذريا . هذا التغيير الهيكلى يستلزم اطارا تنظيميا وسياسيا يقوم على الدور المحورى

الذى يلعبه المنتجون المباشرون فى عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى . إذا تحقق هذا النوع من التغيير فى داخل كل مجتمع متخلف أعطى ذلك فى النهاية نمطا لتقسيم العمل الدولى جوهره هو نفى العلاقات الدولية الرأسمالية . وذلك على النحو السابق بيانه .

فى اطار هذا التصور لعملية التطور تعرض قضية التكنولوجيا . ولكى نرى كيف تطرح هذه القضية فى ثنايا استراتيجية للتطور الاقتصادى والاجتماعى وجب أن نتحسس أولا وضع التكنولوجيا فى عملية التكوين التاريخى للتخلف .

فى المجتمع السابق على الإندماج فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى كان لقوة العمل (بالمعنى الواسع) وسط تكنولوجى كل تاريخ المجتمع ، تجد فيه القوة العاملة نفسها وتسيطر فيه على الفنون الانتاجية وتمكنه من تطويرها ولو ببطء .

مع تغلغل رأس المال تضمنت عملية فصل القوة العاملة عن وسائل الانتاج فصلها عن وسطها التكنولوجى التاريخى . ومع استبقائها لبعض تراثها التكنولوجى (مع ما يدخل عليه من تحوير) بدأت تستقبل فنونا انتاجية ، تستخدمها وتستوعبها فى أحسن الفروض . هذه الفنون انتجت فى مكان آخر ، هو الجزء المتقدم من الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ويتوقف قدر وكيف الفنون الانتاجية التى تستورد على الدور الذى تلعبه القوة العاملة المحلية فى تقسيم العمل الرأسمالى الدولى . ومن ثم لم تعد القوة العاملة فى الاقتصاد الذى أصبح متخلف تلعب دورا يذكر فى تطوير الفنون الانتاجية . ولزم لها لكى تقوم بالانتاج أن يتم نقلا معينا للتكنولوجيا .

فإذا ما أردنا أن يقارن الاتجاه التاريخى الذى يحقق فى هذا الشأن فى الاقتصاديات المتخلفة بما تم فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، نجد أنه

بينما تطور تقسيم العمل فى الإقتصاديات التى أصبحت متقدمة نحو انفصال القوة العاملة فى مجال الانتاج المادى عن عملية خلق الفنون الانتاجية ، إلا أن المجتمع قد احتفظ لقوته العاملة فى مجموعها بعملية خلق التكنولوجيا عن طريق تطوير نمط تقسيم العمل بين العمل المادى والعمل الذهنى . فعملية العمل الاجتماعى تحتوى كلا من خلق التكنولوجيا واستعمالها . أما ما تحقق فى الاقتصاديات التى أصبحت متخلفة فيتمثل فى استبعاد القوة العاملة فى مجموعها ، بعد أن فصلت عن وسطها التكنولوجى التاريخى السابق على الرأسمالية ، عن عملية خلق التكنولوجيا والاحتفاظ لها بدور فى مجال العمل المادى عن طريق نمط لتقسيم العمل المادى على الصعيد الدولى بمقتضاه يقوم الاقتصاد المتخلف بالتخصص فى انتاج سلعة أو سلعتين من سلع الانتاج المادى مستخدما فى ذلك ، بالاضافة إلى من استبقى من فنون انتاجية سابقة بعد تحويرها فى الغالب من الأحيان ، التكنولوجيا التى تم خلقها فى خارج الاقتصاد المتخلف . فكأن تقسيم العمل الرأسمالى الدولى قد احتفظ للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بكل أو جل النشاط الذهنى (بحث علمى وبحث تكنولوجى) الخاص بخلق التكنولوجيا بالاضافة إلى جزء محورى من النشاط المادى واسند إلى الاقتصاديات المتخلفة جزءا (يوجد فى الغالب من الأحيان فى خارج اطار القسم الأول من القطاع الصناعى ، المنتج للسلع الانتاجية) من النشاط المادى .

ابتداءا من تصورنا للتطور تصبح مشكلة التكنولوجيا مشكلة استرجاع القوة العاملة الوطنية لوسطها التكنولوجى (مع الاستفادة بكل ما حققته البشرية من تطور علمى وتكنولوجى منذ دخولها فى اطار التبعية حتى الآن) : المشكلة اذن تكون مشكلة خلق وسط تكنولوجى تصبح فيه القوة العاملة الوطنية قادرت عل السيطرة عل الفنون الانتاجية وتطويرها وخلق فنون جديدة ابتداء من الأمكانيات

القومية (الحالية والاحتمالية) وأهداف التطوير الاقتصادى والاجتماعى . هذه المشكلة لا يمكن ان تحل بمجرد نقل للتكنولوجيا .

كيف تحل إذن ؟

نقطة البدء لا بد وأن تتمثل فى وضع استراتيجية سليمة للتطور الاقتصادى والاجتماعى . فى اطارها يكون الهدف ، من الناحية التكنولوجيا ، هو خلق وسط تكنولوجى للقوة العاملة القومية . ويتم ذلك على أساس :

* دراسة السوق العالمية للتكنولوجيا لمعرفة البدائل وأثمانها وشروط الحصول عليها .
* دراسة لمعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للفنون الانتاجية المختلفة .
* تطوير الفنون الانتاجية المحلية والسعى للتوصل إلى فنون إنتاجية وسيطة.
* فى نفس الوقت اختيار واعى للفنون المتقدمة بشرط أن يتم ذلك بشروط مواتيـــه .

هذا فيما يتعلق باتجاهات حل المشكلة بصفة عامة . أما فيما يخص القضية على الصعيد العربى ، نضيف :

* أنه يمكن عن طريق تجميع الامكانيات العربية (فى ضوء استراتيجية التطور السابق بيانها) تفتيت الحزمة التى تتقدم بها الشركات دولية النشاط والحصول على بعض عناصرها فقط نظراً لتوفر العناصر الأخـــرى لدى المجتمع العربى .
* ضرورة تبادل المعلومات بين البلدان العربية بخصوص عقود التعامل فى التكنولوجيا .
* تكوين فرق من الخبراء العرب (تجمع دولا عاشت تجربة شراء التكنولوجيا

وأخرى على وشك أن تعيشها) لدراسة العروض والحد من آثار الشروط المقيدة، والسعى على الأقل لجعل حدود الشروط المقيدة مغطية للعالم العربى وليس للبلد العربى المتعاقد فقط .

« فى اطار استراتيجية للتطوير العربى ، استراتيجية الاعتماد على الذات السابق التعرض لاطارها العام ، يتمثل الحل الأمثل لمسألة التكنولوجيا فى اعتبار « الأصالة التكنولوجية » محورا من محاور التصنيع كسبيل للتطوير العربى. يسعى هذا المحور إلى خلق الوسط التكنولوجى الذى يحقق للقوة العاملة امكانية التفاعل العضوى بينها وبين ما تستخدمه من قوى إنتاج مادية (١) .

مقتضى ذلك أن يصبح من الضرورى أن نتوصل ـ فى الاطار التنظيمى المناسب ـ إلى مجموعه الفنون الانتاجية الملائمة التى تتكون فى النهاية من فنون انتاجية اجنبية مختارة ومطوعة وفنون إنتاجية محلية يجرى تطورها . لكن يمكن خلق الوسط التكنولوجى المراد تحقيقه . وإذا تحدثنا عن الفنون الانتاجية الملائمة فكيف يتحدد مفهوم الملائمة هنا ، يتحدد هذا المفهوم :

ـــ ابتداء من الموارد الانتاجية العربية الحالية والاحتمالية، وفى ظل الظروف المناخية للعالم العربى (تقدر تكاليف التعديلات الواجب إدخالها فى تصميم المعدات

---

(١) ودراسة التجارب المختلفة فى التطور الاقتصادى والاجتماعى اللاحق لتطور أوربا الغربية (اليابان والاتحاد السوفييتى والصين ..) تبين أن جوهر مسألة التكنولوجيا لا يكون إلا كذلك وأن حلها لا يكون إلا بخلق الوسط التكنولوجى الذى يمكن القوة العاملة المحلية من الخلق الفنى وهو مالا يتأتى إلا بجهود مضنية تستغرق الزمن الطويل . وهو أمر ممكن تاريخيا وانما بشرطين : أن تنطرح المشكلة طرحا سليما وأن نبدأ اليوم قبل الغد فى حل كل المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا فى اتجاه خلق هذا الوسط التكنولوجى .

الصناعية الغربية لكى تناسب درجة الحرارة المرتفعة نسبيا وتواجد الغبار باعتبارهما من مميزات الجو العربى فى مقارنته الجو فى البلدان الغربية . تقدر هذه التكاليف بما بين ٢٠ - ٣٠٪ فى زيادة فى تكاليف الوحدات الصناعية) .

كما يتحدد مفهوم الملائمة ابتداء من الأهـــداف التى تحدد نوع المنتجات الواجب انتاجها وأماكن توطين الوحدات الانتاجية . هذه الأهداف تحـدد مع الموارد والظروف المناخية نوع المشاكل المــادية للانتاج التى تستلزم حلولا تكنولوجية يتوصل إليها عن طريق استخدام نتاج البحث العلمى أى مبادىء المعرفة العلمية .

لتحقيق ذلك يمكن أن نتصور الأمر كما لو كان يتعلق بصناعة قوامها تحويل بعض الموارد إلى ثروة تكنولوجية عربية ، تحقق فى المدى الطويل جـــدا - فى الاطار التنظيمى الصحيح - الوسط التكنولوجى . فاذا ما نظرنا إليها كصناعة وجبت بلورة ناتج هذه الصناعة ومدخلاتها . أما الناتج فيتمثل فى مجموعة الفنون الانتاجية الملائمة السابق الكلام عنها . وأما المدخلات فتتمثل : (١) فى التراث العلمى والتكنولوجى للبشرية جمعاء . أو على الأقل فيما أصبح منها من قبيل المعرفة الانسانية المشاعة . (٢) وفى باحثين عرب وغير عرب (والباحثون والخبراء العرب موجودون ومبعثرون فى كل انحاء العالم ، ويمثلون طاقات عاطلة فى الكثير من الأحيان إذا ما وجدوا فى انحاء العالم العربى) . (٣) وفى المشكلات المــادية للانتاج وللنشاطات الأخرى فى العالم العربى (أو حتى فى العالم الثالث وعلى الأخص أفريقيا) . (٤) وفى رأس مال نقدى لتمويل هذه الصناعة .

فاذا ما تحددت الصناعة وقوامها وناتجها ومدخلاتها يمكن أن تبرز فى اطـار استراتيجية التصنيع العربى كصناعة من الصناعات . وهى تبرز كمحور من محاور

التصنيع باعتبارها الصناعة التى تهدف بالوعى اللازم إلى استرجاع القوة العاملة العربية للوسط الذى يمكنها من الخلق التكنولوجى الذى يستحيل بدونه القضاء على التبعية التكنولوجية واطلاق القدرات الخلاقة للقوة العاملة العربية . هـــذا بطبيعة الحال على فرض توافر اطار التنظيمى اللازم (على النحو الذى سنراه عند مناقشة سياسات تحقيق أهداف الاستراتيجية) . وعليه يكون لهذه الصناعة المحورية استراتيجية وتخطيط يعيطان لها نمط أولوية قد يقوم على اعطاء الاهتمام الأكبر نسبيا لحل المشكلات المادية للانتاج فى المجالات الممثلة للمحاور الأساسية للتصنيع ويكون لهذه الصناعة بالتالى أهـــداف انتاجية تحدد نصيبها فى الاستثمار الكلى .

* * *

هذا الفهم لمشكلة التكنولوجيا والعمل على مواجهتها فى اطار استراتيجية للتطوير العربى والوعى بامكانية التوصل إلى بعض حلول لها حتى فى الزمن القصير هما سبيل تحصيننا ضد مرضين ينتشران فى الممارسة الفكرية والسياسية فى عالمنا العربى . أولهما يتمثل فى الوهم التكنولوجى : تصور أن رأس المال الأجنبى سيكون سبيل نشر التكنولوجيا فى جنبات الاقتصاد العربى . وبفضل هذه العصا السحرية يعم التطور . والمرض الثانى يبرز فى محاولات بعض الطبقات الحاكمة رهن كل مستقبل الوطن العربى باسم الحصول على التكنولوجيا . و ٩٩./ من تكنولوجيا « التقدم » يوجد عند رأس المال الدولى ، وخاصة رأس المال المهيمن دوليا . ومن ثم يصبح لدى هذا الأخير ٩٩./ من الحل . المرض الأول ، رغم خطورته ، يمكن معالجته بالفهم السليم والمجادلة بالحكمة والموعظة الحسنة . أما المرض الثانى فهو خبيث ، يلزم استئصال بؤرته الموبوءة ، بالتعرف أولا على مكانها فى الاستراتيجية الاستعمارية على الصعيد العالمى .

جدول رقم (١)

الارقام القياسية للانتاج الصناعي في بعض البلدان العربية — ١٩٧٠ = ١٠٠

	مصر				المغرب				تونس			سوريا			
	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٥٨	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٧٣
اجمالي الانتاج الصناعي	١١	٣٧	١٠٧	١١٣x	٥٣	٦٩	١٠٤	١٢٩	٨٨	١٠٨	١٢١	٤١	٤٦	١٠٦	١٢٧
(١) الصناعات الاستخراجية	٨	١٨	٩٥	٧٤×	٥٨	٨٧	١٠٢	١٤٠	٨٤	١٠٠	١٠٢	٨	٩	١١٣	١٢٤
(٢) الصناعات التحويلية :	١٣	٤٠	١٠٨	١١٥	٥٣	٦٤	١٠٤	١٢١	٩٠	١١٠	١٢٥	٤٥	٥١	١٠٥	١٢٨
- الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٤	٤٥	١١٣	١٢٣	٤٩	٦٨	١٠٢	١٢٠	٩٧	١٢٠	١٢٤	٥٩	٧٠	١٠٤	١٢٥
- المنسوجات	٢٥	٦٨	١٠٨	١١١	٢٩	٤٣	١٠٤	١٢١	٨١	٩٨	٨٢	٤١	٤٣	١٠٦	١١٣
- الكيماويات والفحم والمنتجات البترولية	٦	٥١	١١١	١٣٣	—	٤٢	١١٢	١٤٧	٨٦	١٠٨	٨٩	٤٦	٥٦	٩٥	٩٨
- الصناعات المعدنية الأساسية	١١	٤٨	١٠٠	١٠٥	٥٧xx	٦٤	٩١	١٢٦	—	—	—	—	—	—	—
(٣) الكهرباء	١٣	٣٦	١٠٦	١٢٤	٣٥	٥٤	١٠٧	١٣٣	٧٣	١١٢	١٣٩	٤٩	٦١	١٠٩	١٤٩

المصدر : U N, STATISTICAL YEARBOOK, 1965 & 1974.

× عام ١٩٧٢

×× عام ١٩٥٨

جـــدول رقم (٢)

تطور التوزيع النسبي للقيمة المضافة بين فروع الصناعة التحويلية

فى بعض البلدان العربية (١٩٦٠ — ١٩٧٠)

الدولة	١٩٦٠			١٩٧٠		
	الصناعات(١) الاستهلاكية	الصناعات الوسيطة	الصناعات(٢) الانتاجية	الصناعات(١) الاستهلاكية	الصناعات الوسيطة	الصناعات(٢) الانتاجية
الجزائر	٥١٫٦	٣٦٫٥	١١ ٩	٤٨٫٨	٣٠٫١	٢١٫١
مصـــر	٧٠٫٠	١٧٫٦	١٢٫٤	٥٦٫٧	٢٠٫٩	٢٢٫٤
ليبيـــا	٨١٫٣	١٥٫٨	٢٫٩	٨١٫١	١٣٫٥	٥٫٤
المغـــرب	٦٦٫٨	١٧٫٢	١٦٫٠	٦٤٫٦	١٩٫٣	١٦٫١
السودان	٧١٫٨	٢٠٫٢	٨٫٠	٦٢٫٠	٢٣٫٢	١٤٫٨
تونس	٧٨٫٥	١٣٫٦	٧٫٩	٧٧٫٥	١٢٫٨	٩٫٧

(١) تشمل الصناعات الاستهلاكية عدا المحققة لانتاج السلع المعمرة

(٢) تشمل الصناعات الاستهلاكية التى تنتج السلع المعمرة

المصـــدر : UNIDO, INDUSTRIAL DEVELOPMENT SURVEY, 1974. P. P. 18 — 19

جـــدول رقم (٣)

تطور العمالة المباشرة فى الصناعات التحويلية فى بعض البلدان العربية

(١٩٦٣ — ١٩٧٠)

الدولة	التـــوزيع المسنوى				المعـــدل السنوى لزيادة العمالة		
	الصناعات الخفيفة		الصناعات الثقيلة		الصناعات الخفيفة	الصناعات الثقيـــلة	اجمالى الصناعات التحويلية
	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٦٣	١٩٧٠			
تونس	٥٧	٦٥	٤٣	٣٥	١٠،٠	٤،٨	٧،٩
العـــراق	٤٩	٥٣	٥١	٤٧	٧،٩	٥،١	٦،٥
الاردن	٦٨	٦٤	٣٢	٣٦	٣،٥	٨،٥	٦،٤
ســـوريا	٨٤	٨٤	١٦	١٦	(--) ٠،٩	٠،٥	(--) ٠،٧

المصـــدر : UNIDO, INDUSTRIAL DEVELOPMENT SURVEY, 1974. P. P. 91 — 92

جدول رقم (٤)

متوسط معدل النمو السنوى للانتاج فى قطاعات الصناعات التحويلية

فى بعض البلدان العربية (١٩٦٠ - ١٩٧٠)

الدولة	السلع الاستهلاكية غير المعمرة	السلع الوسيطة	السلع الانتاجية (تشمل الاستهلاكية المعمرة)
الجزائر	١،٥	٠،٢	٨،٢
مصر	٧،٤	١١،٥	١٦،٣
ليبيا	٨،٠	٦،٣	١٤،٩
المغرب	٦،٦	٨،٢	٧،٠
السودان	٦،٠	٩،٠	١٤،٤
تونس	٦،٥	٦،٠	٨،٩

المصدر :

UNIDO, INDUSTRIAL DEVELOPMENT SURVEY, 1974, P.P. 16-17

جدول رقم (٥)

أهم الصادرات العربية ونسبتها المئوية إلى اجمالى الصادرات سنة ١٩٧٠

البند	النسبة المئوية (٪)
البترول الخام	٧٠،٨٧
القطن الخام	٦،٩٨
منتجات البترول	١،٩٩
مشروبات وسائل كحولية	١،٩٠
غزل قطن	-،٩٦
أرز	-،٩٤
حمضيات	-،٦١
نسج قطنية	-،٥٧
فوسفات	-،٤٠
أسمدة	-،٣٩
تمور	-،٣٩
حيوانات حية للذبح	-،٣٥
كسب	-،٣٣
صمغ عربي	-،٢٩
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	-،٢٩
جلود خام	-،٢٤
محضرات وخضر وفواكه	-،٢٢
تبغ خام وسجاير	-،٢٠
بقول يابسة	-،١٣
أسماك ومحضرتها	-،١١
أخرى	١١،٨٥
الاجمالى	١١،٠٠

المصدر : جامعة الدول العربية - المركز الاحصائى - ملخص احصاءات التجارة الخارجية للدول العربية - ١٩٧٣ .

جدول رقم (٦)

تطور الاستثمارات الثابتة فى بعض البلدان العربية بين أوائل الستينات وأوائل السبعينات بالأسعار الثابتة

الدولة	متوسط المعدل السنوى للنمو فى			نصيب الواردات من السلع الانتاجية فى اجمالى الاستثمار الثابت	
	القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية	اجمالى الاستثمار الثابت	الواردات من السلع الانتاجية	أوائل الستينات	أوائل السبعينات
الأردن	٨،٨	١٣،٣	—	—	—
سوريا	٦،١	٨،٥	١٠،٢	٤٥	٥٠
تونس	٥،٤	٦،٤	٤،٠	٤٣	٣٥
العراق	٥،١	١،٦	—	—	—
المغرب	٤،٤	٧،٦	٩،٠	٥٨	٦٥

المصدر : UNIDO, INDUSTRIAL DEVELOPMENT SURVEY, 1974 P.P. 167—168

جدول رقم (٧)

تطور مؤشرات أسعار

صادرات الدول ذات اقتصاد السوق (١)

أصناف المنتجات المناطق ، الدول مؤشرات الأسعار	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
جميع المنتجات (٢)	١٠٠	٩٩	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٤	١٠٧	١١٣	١١٨	١٢٨
الدول الصناعية	٩٩	٩٩	١٠٣	١٠٥	١٠٥	١٠٤	١٠٨	١١٤	١١٩	١٣٠
الدول النامية	١٠٥	٩٧	١٠٢	١٠٤	١٠٣	١٠٣	١٠٦	١٠٩	١١٣	١١٧
منتجات أساسية	١٠٣	٩٦	١٠٣	١٠٤	١٠١	١٠٠	١٠٤	١٠٨	١١٥	١٣٠
الدول الصناعية	٩٧	٩٦	١٠٥	١٠٧	١٠٣	١٠٠	١٠٤	١٠٩	١١٩	١٣٣
الدول النامية	١٠٨	٩٦	١٠٠	١٠٢	١٠٠	١٠٠	١٠٤	١٠٦	١١١	١٢٦
منتجات غذائية	١٠٣	٩٤	١٠٣	١٠٥	١٠٤	١٠٢	١٠٦	١١١	١١٧	١٣١
الدول الصناعية	٩٦	٩٦	١٠٥	١٠٨	١٠٧	١٠٢	١٠٥	١٠٩	١٢٠	١٣٤
الدول النامية	١١١	٩١	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٢	١٠٨	١١٥	١١٢	١٢٧
منتجات زراعية غير غذائية	٩٩	٩٧	١٠٣	١٠٤	٩٦	٩٦	١٠١	١٠١	١٠٥	١٣٠
الدول الصناعية	٩٨	٩٦	١٠٣	١٠٦	٩٨	٩٦	١٠٠	١٠٣	١٠٨	١٢٤
الدول النامية	١٠٠	٩٩	١٠٢	١٠٠	٩٤	٩٤	١٠١	٩٩	٩٨	١١٢

تابع جدول رقم (٧)

تطور مؤشرات أسعار صادرات الدول ذات اقتصاد السوق

	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
معادن	١٠٨	٩٩	١٠٤	١٠٤	١٠٣	١٠٢	١٠٤	١١١	١٢٧	١٤١
الدول الصناعية	١٠١	٩٨	١٠٦	١٠٧	١٠٥	١٠٤	١٠٧	١٣٠	١٤٥	١٥٤
الدول النامية	١١١	١٠٠	١٠٣	١٠٣	١٠٢	١٠٣	١٠٣	١٠٤	١١٩	١٣٦
معادن غير حديدية	٩٢	١٠٠	١٣٥	١٥٦	١٤٢	١٥٠	١٦٨	١٨٠	١٥٥	١٥٣
الدول الصناعية	٩٦	١٠١	١٢٩	١٤٤	١٣٥	١٤٢	١٥٨	١٧٠	١٥١	١٥٠
الدول النامية	٨٧	٩٩	١٤٦	١٧٧	١٥٦	١٦٥	١٨٧	١٩٨	١٦١	١٦١
مؤشرات الكمية										
جميع المنتجات	٧١	٩٣	١١٨	١٢٧	١٣٤	١٥١	١٦٧	١٨٣	١٩٣	٢١٢
الدول الصناعية	٧٠	٩٣	١٢٠	١٣٠	١٣٧	١٥٥	١٧٣	١٨٩	٢٠١	٢١٩
الدول النامية	٧٥	٩٤	١١٣	١١٨	١٢٤	١٣٦	١٤٧	١٦٠	١٦٦	١٨٩

المصدر : النشرة الاحصائية للامم المتحدة عام ١٩٧٢

(١) مؤشرات الأسعار تحتسب على أساس القيمة بالدولار الأميركى .

(٢) مؤشرات تحتسب على أساس معطيات التجارة أكثر منها على أساس معطيات البورصات .

جدول رقم (٨)

أعباء خدمة الديون كنسبة مئوية إلى الصادرات

الدولة	١٩٦٧/٦٥	١٩٧١/٦٩
مصر	١٦٫٨	٢٥٫٤
المغرب	٥٫٨	٧٫٨
السودان	٥٫٥	٩٫٧
تونس	١٤٫٣	١٩٫٦
العراق	٠٫٦	٢٫٣
الأردن	١٫٩	٥٫٤
موريتانيا	١٫٢	٢٫٦[1]
الصومال	١٫٩	٣٫٦

المصدر : UNIDO, INDUSTRIAL DEVELOPMENT SURVEY, 1974 PP. 179—180.

جدول رقم (٩)

موازين العمليات الجارية للدول العربية خلال الفترة من ٦٦ - ١٩٧١ (القيمة بالمليون دولار)

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
أولا : الدول التي تحقق عجزا في موازينها ومقدار العجز :						
مصر	١٨٥	٢٩٨	٢٤٨	٣٠٤	٤٦٣	٤٨٦
الجزائر	١٣٨	٨٥	٢٢٥	٤٤٣	٣٢٥	٣٥٧
المغرب	٦١	١٠٥	١٠٤	٨٢	١٩٧	١٦٨
الأردن	٩٩	٧٨	١٢٤	١٧٨	١٣٢	١٦٦
سوريا	٥٦	٣٨	٤١	٧٠	٨٠	١٠٦
السودان	٥٤	٤٩	٥٣	٢٨	٤٢	٣١
تونس	١٣٢	١٤٤	٧٥	٨٨	٩٧	٣٠
اليمن الجنوبية	—	٤١	٧٠	٦٣	٦١	٥٧
لبنان	١٣٧	٧٠	٤٥	٤٨	٤٣	—
مجموع العجز	٨٦٢	٩٠٨	٩٨٥	١٣٠٤	١٤٣٩	١٤٠١

تابع جدول رقم (٩)

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
ثانيا : الدول التى تحقق فائضا فى موازينها ومقدار الفائض :						
الكويت	٨٤١	٧٢١	٧٨٠	٨٢٩	٩٥٥	١٨٧٦
سعودية	٢٠٥	٢١٨	١٢٤	١٣٩	٢٩٢	١٠٧٩
ليبيا	١٤٥	١٦٥	٣٧٩	٤٩٠	٨٩٣	٩٥٦
عراق	١٤	٦٤	١٧٩	١٧٥	٩٩	١٨٩
المجموع	١٢٠٥	١١٦٨	١٤٦١	١٦٣٣	٢٣٢٩	٤١٠٠
ثالثا : الرصيد	٣٤٣	٢٦٠	٤٧٧	٣٢٩	٨٠٠	٢٦٩٩

المصدر : صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى ، النشرة الاقتصادية ، مارس - ابريل ١٩٧٤ ص ص ٣٠ - ٠٢٣

فهرست

رقم الصفحة

رقم الصفحة

مطبعة الجهاد
٧ شارع البيصلى متفرع من شريف